

ثانياً : أ - العميقة ، ب - الفرق والملل

ثالثاً : أ - علوم القرآن ، ب - علم التجويد ، ج - مناهج التفسير

وأيضاً : أ- علم مصطلح الحديث ، ب- علم التخرج
والتعرف على كتب الحديث

خامساً : علم النحو

لا يَخُفُ الذُّلُّ لِقَوْلِ جَبَّارٍ سَمِيعٍ مُحَمَّدٌ بِهِ مَهْلِكُ الْبَاطِلِ
وَنُجْبَتُهُ طَلَبَةُ الْعَالَمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ف

العِلْمُ أَمُّ الْإِسْلَامِ

الفقه – أصول الفقه – القواعد الفقهية – العقيدة – الملل والنحل – علوم القرآن – علم التجويد
مناهج التفسير – علم مصطلح الحديث – علم التخريج والتعرف على كتب الحديث – علم النُّحو

الشيخ الدكتور محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن

وَنَجَبَةٌ مَوْلَانَا لِيَوْمِ الْقِيَامِ

مؤسّسة الريّان
للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة السّماحة للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثالثة

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

طبعة منقحة ومزينة

مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الريان

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - تليفون: (00961 1) 651327 - 655383 ص.ب: 14/5136 الرمز البريدي 11052020
الموقع الإلكتروني: <http://alrayanpub.com> البريد الإلكتروني: Alrayan@cyberia.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَكَفَى وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى وَبَعْدُ:

فَالْأَمَمُ الْمُتَقَدِّمَةُ - الْيَوْمَ - حَضَارِيًّا وَثَقَافِيًّا وَاِقْتِصَادِيًّا مَا بَلَغَتْ وَمَا كَانَتْ لِتَبْلُغَ مَا هِيَ فِيهِ مِنْ عِزٍّ رَفِيعٍ وَمَجْدٍ عَظِيمٍ وَمَنْعَةٍ وَسِيَادَةٍ وَرِيَادَةٍ إِلَّا بِمَا أَخَذَتْ بِهِ مِنْ أَسْبَابِ ذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ وَثَقَافَةٍ، وَإِلَّا بِالتَّزَوُّدِ مِنَ الْمَعَارِفِ وَالْعُلُومِ وَبِالْبَحْثِ فِيمَا يَسْمُو بِهَا وَيُرْقِيهَا مَعْنَى وَمَادَةٍ. مِصْدَاقُ قَوْلِ حَافِظِ إِبْرَاهِيمَ:

أُرُونِي أُمَّةً بَلَغَتْ مُنَاهَا
بَغْيِرَ الْعِلْمِ وَالسَّيْفِ الْيَمَانِي

فَالْعِلْمُ وَطَلَبُهُ سَبَبٌ رَئِيسٌ فِي بُلُوغِ الْمَجْدِ وَالسُّمُوِّ عَلَى الْأَقْرَانِ وَالْأَتْرَابِ حَتَّى لَقَدْ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوِّدُوا»^(١)؛ ذَلِكَ أَنَّ الْإِكْتِسَارَ مِنَ الْعِلْمِ وَالْاِسْتِزَادَةَ مِنْهُ تَرْتَفِعُ بِصَاحِبِ الْعِلْمِ إِلَى أَعْلَى الدَّرَجَاتِ وَأَسْمَى الْمَرَاتِبِ مَهْمَا قَلَّ شَأْنُهُ، وَضَاعَ حَسْبُهُ، وَنَزَلَتْ بِهِ مِهْنَتُهُ وَرَتَبَتُهُ.

فَالْعِلْمُ يَرْفَعُ بَيْتًا لَا عِمَادَ لَهُ
وَالْجَهْلُ يَخْفِضُ بَيْتَ الْعِزِّ وَالْكَرَمِ
وَلَيْسَ الْعِلْمُ وَحْدَهُ يَكْفِي فِي ذَلِكَ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مُدَارَسَتِهِ وَالْمُذَاكِرَةِ فِيهِ حَتَّى يَظُلَّ طَرِيًّا رَطْبًا كَأَنَّ صَاحِبَهُ حَدِيثٌ عَهْدٌ بِهِ.
وَأَدَمٌ لِلْعِلْمِ مُذَاكِرَةٌ
فَحَيَاةُ الْعِلْمِ مُذَاكِرَةٌ

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ كَانَ إِقْدَامُنَا عَلَى عَمَلِ هَذِهِ الْجَدَاوِلِ النَّافِعَةِ الَّتِي وَضَعْنَاهَا بِقَصْدٍ تَسْهِيلٍ وَصُورٍ طَالِبِ الْعِلْمِ إِلَى الْحُكْمِ السَّرِيعِ الَّذِي يُرِيدُهُ وَيَبْتَغِيهِ، فَيَصِلُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى مَا يَطْلُبُ فِي قِرَاءَةِ سَرِيعَةٍ، وَيَلِمُ بِكَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْفُرُوعِ الْفَقْهِيَّةِ بِنَظَرَةٍ خَاطِفَةٍ عَلَى جَدَاوِلِ الْفِقْهِ، وَيَمْتَعُ نَاطِرُهُ وَيَشْحَذُ فِكْرُهُ فِي إِطْلَالَةٍ قَصِيرَةٍ عَلَى الْجَدَاوِلِ الْخَاصَةِ بِالنَّحْوِ وَغَيْرِهِ مِنْ عُلُومِ الْأَلَةِ.

وَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ وَمُقَدِّمَاتِ التَّفْسِيرِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي قَدْ تَكَلَّفْنَا عَنْ قِرَاءَةِ الْمُصَنَّفَاتِ وَالْمَطَوَّلَاتِ فِيهَا الْهَمَمُ، وَتَتَقَاعَسُ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِهَا

(١) - رواه البخاري تعليقا في باب الاغتباط في العلم والحكمة.

نُفُوسُ الْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ وَالْهَمَّةِ وَالْعَزْمِ الشَّدِيدِ، فَجَاءَتْ هَذِهِ الْجَدَاوِلُ لِتُسَدِّيَ يَدًا بَيَضَاءً إِلَى كُلِّ مُتَعَطِّشٍ لِلْعِلْمِ وَوَارِدٍ لِلْمَعْرِفَةِ، فَكَفَّتْهُمْ الْهَمُّ وَاخْتَصَرَتْ لَهُمُ الزَّمَنَ وَالْمَسَافَاتِ وَجَمَعَتْ الْعُلُومَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فِي وُرَيْقَاتٍ قَلِيلَةٍ وَصَفَحَاتٍ مَعْدُودَةٍ، فَكَانَتْ بِحَقِّ كَقَوْلِ الْقَائِلِ (كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَا).

وَقَدْ عَمَدْنَا فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ الْأَخِيرَةِ بَعْدَ تَوْفِيقِ اللَّهِ وَإِعَانَتِهِ وَبَعْدَ أَنْ تَمَّ طَبَاعَةُ هَذِهِ الْجَدَاوِلِ عَلَى مَدَى خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ سَنَةً طُبِعَتْ مِنْهَا أَكْثَرُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ نُسْخَةٍ وَتَمَّ تَرْجُمَتُهَا إِلَى اللُّغَةِ الْإِنْجَلِيزِيَّةِ وَالْإِسْبَانِيَّةِ وَالصِّينِيَّةِ، كَمَا عُمِلَ مِنْهَا بِرَنَامَجٍ مُتَلَفَزٍ مَرْنِي خَرَجَ فِي مَجْمُوعِ سَمِينَاهُ (حَقِيقَةُ السَّمَاحَةِ لِلْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ).

وَلَقَدْ عَمَدْنَا فِي هَذِهِ الْجَدَاوِلِ إِلَى إِضَافَةِ مَبَاحِثَ جَدِيدَةٍ عَنْ عِلْمِ الْعَقِيدَةِ وَهُوَ مَبْحَثٌ مِنْ الْأَهَمِّيَّةِ فِي حَيَاةِ الْإِنْسَانِ بِمَكَانٍ وَلَا غِنَى لِلْمُسْلِمِ عَنْهُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، كَيْفَ وَهُوَ أَسَاسُ الدِّينِ وَسَبَبُ سَعَادَةِ الْإِنْسَانِ، وَالْقَضِيَّةُ الْمَصِيرِيَّةُ فِي حَيَاتِهِ، فَهَذَا مَبَاحِثُ الْعَقِيدَةِ لِلتَّسْهِيلِ عَلَى الْقَارِئِ وَطَالِبِ الْعِلْمِ وَكَانَتْ هَذِهِ الْإِضَافَةُ فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ فِي قَالِبٍ جَدِيدٍ وَحَلَّةٍ قَشِيَّةٍ وَنُصُوصٍ مَضْبُوطَةٍ بِالشَّكْلِ وَمُخْرَجَةٍ وَمَعْرُوءَةٍ إِلَى مَصَادِرِهَا وَمِظَانِهَا فِي الْكُتُبِ الْأَصْلِيَّةِ.

كَمَا أَنَّنَا حَسَنَّا فِي طَرِيقَةِ الْإِخْرَاجِ هَذِهِ الْمَرَّةَ، فَتَوَسَّعْنَا فِي الْجَدَاوِلِ وَكَبَّرْنَا فِي الْحُرُوفِ فَصَارَتْ بِذَلِكَ - فِعْلًا - سَبِيكَةً ذَهَبِيَّةً يَخْطِفُ لِمَعَانِهَا وَبَرِيقُهَا كُلَّ عَيْنٍ، وَسَفَرًا لَا غِنَى لِكُلِّ أَحَدٍ عَنْهُ، وَرَفِيقًا فِي الْحُلِّ وَالتَّرَحُّالِ يَمْلَأُ لِحَظَاتِ الْفَرَاغِ، وَيُغْنِي عَنِ الْأُنَيْسِ وَالْجَلِيسِ.

وَهَا أَنَا الْيَوْمَ بِهَا فَرِحٌ فَرِحَ الْوَالِدُ بَوْلَدِهِ بَعْدَ أَنْ آتَتْ أَكْلَهَا وَأَيْنَعَتْ ثَمَارَهَا وَكُتِبَ لَهَا الْقَبُولُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَلَأَجَلَ هَذَا أَنْصَحُ طَلَبَةَ الْعِلْمِ الْيَوْمَ أَنْ يَأْخُذُوهُ بِقُوَّةٍ وَيَدْرُسُوهُ جِدًّا وَيَتَدَارَسُوا فُصُولَهُ فَهُوَ حَرِيٌّ بِذَلِكَ وَخَلِيقٌ بِهِ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهُ عَمَلًا خَالِصًا لَوَجْهِهِ، وَأَنْ يُثَقِّلَ بِهِ مَوَازِينَ الْوَالِدِيَّ وَمِيزَانِي يَوْمَ تَوْضَعُ الْمَوَازِينُ الْقِسْطُ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا، إِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ الْأَمِينِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيُّومُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ بِكُلِّ نِعْمَةٍ أَنْعَمْتَ بِهَا عَلَيْنَا فِي قَدِيمٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ سِرٍّ أَوْ عَلَانِيَةٍ أَوْ خَاصَّةٍ أَوْ عَامَّةٍ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَفَجْأَةِ نِقْمَتِكَ وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ وَجَمِيعِ سَخَطِكَ.

أَمَّا بَعْدُ...

فَالْإِنْسَانُ مَنَّا يَكْثُرُ مِنَ الْحَمْدِ وَالثَنَاءِ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ حَيَاءً مِنْ عَظِيمِ عَطَائِهِ سُبْحَانَهُ لِكَثْرَةِ تَقْصِيرِنَا، وَبِالْإِكْتَارِ مِنَ الشُّكْرِ تَدُومُ نِعَمُ اللَّهِ عَلَيْنَا، قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قِيدُوا نِعَمَ اللَّهِ بِالشُّكْرِ لِلَّهِ تَعَالَى»، وَإِنِّي أَذْكُرُ هَذَا فِي مُقَدِّمَةِ هَذَا الْكِتَابِ لِأَبِينِ أَنَّهُ مَا مِنْ شَيْءٍ يَتَحَصَّلُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ فِي بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْخَيْرِ إِلَّا وَالْمِنَّةُ وَالْفَضْلُ فِيهِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ: «وَمَا بِكُمْ مَصْحَفٍ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ» (النحل / ٥٣) وَخَرُوجُ هَذَا الْكِتَابِ وَتَيْسِيرُ أَمْرِهِ مَعَ أَزْدِحَامِ الْأَعْمَالِ وَانْشِغَالَاتِ الْحَيَاةِ وَجَوَادِبِهَا إِنَّمَا هُوَ مُحَضُّ كَرَمٍ مِنَ اللَّهِ وَإِلَّا فَالْأَمْرُ كَمَا قَالَ الصَّالِحُونَ خُضُوعًا وَتَذَلُّلًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ: «مَا أَنَا بِشَيْءٍ وَمَا مِنِّي شَيْءٌ وَإِنَّمَا أَنَا الْمَكْدِيُّ وَابْنُ الْمَكْدِيِّ وَكَذَلِكَ كَانَ أَبِي وَجَدِّي». فَحَنُّ نَسْتَمِدُّ الْعَوْنَ وَالسَّدَادَ وَالتَّوْفِيقَ مِنَ اللَّهِ، وَهَذَا نَحْنُ أَوْلَاءُ نَرَى التَّوْفِيقَ الظَّاهِرِي وَنَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى التَّوْفِيقَ فِي دَاخِلِ أَنْفُسِنَا بِالْصِّدْقِ وَالْإِخْلَاصِ وَإِرَادَةِ وَجْهِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَأَنْ يَكُونَ عَمَلُنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ عِلْمًا يَنْتَفِعُ بِهِ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ فِي كُلِّ أَمْرٍ...

وَأَنْتَ الَّذِي عَرَّفْتَنِي طُرُقَ الْعُلَا
وَأَنْتَ الَّذِي بَلَّغْتَنِي كُلَّ رُتَبَةٍ
وَأَنْتَ الَّذِي هَدَيْتَنِي كُلَّ مَقْصِدٍ
مَسَّيْتُ إِلَيْهَا فَوْقَ أَعْنَاقِ حُسْدِي

وَاهْتِمَامُنَا بِالْعِلْمِ لِأَنَّنَا نَرَى أَنَّ بِهِ الْمَخْرَجَ مِنَ الْفِتَنِ، وَهَذَا لَيْسَ بِفَقْهِنَا، وَإِنَّمَا هُوَ فَهْمُ الْأَكَابِرِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، فَهَذَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الَّذِي عَاشَ فِتْنًا وَمَشَاكِلَ زَمَانِهِ عِنْدَمَا تَوَلَّى الْخِلَافَةَ، كَتَبَ لِكُلِّ وَالٍ مِنْ وَلَاتِهِ: أَمَّا بَعْدُ: فَمُرْ أَهْلَ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ مِنْ عِنْدِكَ فَلْيَنْشُرُوا مَا عَلَّمَهُمُ اللَّهُ فِي مَجَالِسِهِمْ وَمَسَاجِدِهِمْ؛ وَهَذَا مُتَنَاسِبٌ مَعَ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»، وَالِدَّاعِيَةُ الْيَوْمَ وَهُوَ يَعِيشُ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الْمُضْطَرِبَةِ يَحْتَاجُ إِلَى مَنْ يَأْتِسُ بِهِ، وَلَنْ يَجِدَ أَفْضَلَ مِنَ الْكِتَابِ فَهُوَ أَمِينٌ لَا يَغْدُرُ، صَامِتٌ لَا يَهْزُدُ، نَاصِحٌ لَا يُسَاغِبُ...

نِعْمَ الْجَلِيسُ إِذَا خَلَوْتَ بِهِ لَا مَكْرَهًا يَخْشَى وَلَا شَغْبَ هَذَا وَنَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ كِتَابَنَا هَذَا وَغَيْرَهُ مِمَّا دَفَعْنَاهُ بَيْنَ أَيْدِي السُّبَابِ مِنْ رَسَائِلَ وَكُتُبٍ عَلَى السُّنَّةِ الْمُخْتَصَّةِ الَّتِي لَا ابْتِدَاعَ فِيهَا، وَعَلَى قَوَاعِدِ أُصُولِهَا أَصْلَهَا عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ مِنْ خِلَالِ وَقُوفِهِمْ عَلَى أَحْكَامٍ وَأَسْرَارِ النُّصُوصِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْحَدِيثِيَّةِ، فَإِنْ كَانَ هَذَا فِيمَا نَكْتُبُ فَاللَّهُ هُوَ صَاحِبُ الْفَضْلِ سُبْحَانَهُ... فَالْحَمْدُ وَالشُّكْرُ وَالثَنَاءُ لَهُ وَلِلْحَسُودِ الشَّرَابُ وَالْحَجَرُ وَقَدْ يَكُونُ مَا كَتَبْنَاهُ لَيْسَ بِجَدِيدٍ عَلَى الْقَلِيلِ وَهَذَا الْقَلِيلُ لِعَالَمِنَا الْإِسْلَامِيِّ كَثِيرٌ وَيَكْفِينَا أَنْ نَكُونَ لَهُ مَصَابِيحَ الْهُدَى وَمَنْ يَرَى أَنْ لَا شَيْءَ فِي هَذَا الْكِتَابِ فنَقُولُ لَهُ: كُنْ مَعَنَا كَذَلِكَ الَّذِي قَالَ عَنْهُ مَا دَحُوهُ:

إِذَا مَا رَوَى الرَّاوي حَدِيثًا فَلَا تَقُلْ سَمِعْنَا بِهِذَا قَبْلَ أَنْ يُتَمَّمَ
وَلَكِنْ تَسْمَعُ لِلْحَدِيثِ مُوَهَّمًا بِأَنَّكَ لَمْ تَسْمَعْهُ فِيمَا تَقْدَمَا
وَكُنْتَنِي كَعِيْرَهَا مِنَ الْكُتُبِ لَا يُعْطِيهَا صَاحِبُهَا إِلَّا مَنْ هُوَ أَهْلٌ لِأَخْذِهَا وَالْإِنْتِفَاعِ بِهَا...
وَأَمْنَعُهَا الْجُهَّالَ فَهِيَ حَبِيبَةٌ جَرَى حُبُّهَا مَجْرَى دَمِي فِي مَفَاصِلِي

وَكِتَابُ الْجَدَاوِلِ الْجَامِعَةِ فِي الْعُلُومِ النَّافِعَةِ «الجزء الثاني» يَسِيرُ بِنَفْسٍ مِنْهُجِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ وَهُوَ تَكْمِلَةٌ لِلْمَوَاضِعِ السَّرْعِيَّةِ الَّتِي بَدَأْنَا فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ، فَكِلَاهُمَا يُمَثِّلُ مِنْهَجًا شَرْعِيًّا عِلْمِيًّا لِلدَّعَاةِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ لَا غَنَى لَهُمْ عَنْهُ، وَبِمَقَارَنَةٍ بَسِيطَةٍ نَتَبَيَّنُ أَلَّا غَنَى عَنِ الْجُزْءِ الثَّانِي كَمَا أَنَّ الْإِحْتِيَاجَ لِلْجُزْءِ الْأَوَّلِ ضَرُورِيٌّ، فَالْجُزْءُ الثَّانِي مُكْمَلٌ وَمَتَمِّمٌ لِلْجُزْءِ الْأَوَّلِ.

وَالَيْكَ أَخِي الْقَارِئُ هَذِهِ الْمَقَارَنَةُ:

الرَّقْمُ	اسْمُ الْفَنِّ	مَادَّتُهُ	اسْمُ الْفَنِّ	مَادَّتُهُ
١	الفقه	كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَالْعِبَادَاتِ	الفقه	تَكْمِلَةُ الْعِبَادَاتِ إِلَى آخِرِ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ الْفَقْهِ مَعَ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْمَرَاةِ حَيْثُ وَضِعَ فِي مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ مُتَكَامِلٍ.
٢	أصول الفقه	كُلُّ مَبَاحِثِ الْأَصُولِ وَأَعْتَمَدْنَا كِتَابَ رَوْضَةِ النَّاظِرِ	القواعد الفقهية	أَخَذْنَا الْقَوَاعِدَ الْمُتَّفِقَةَ عَلَيْهَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.
٣	علوم القرآن	مَبَاحِثُ عُلُومِ الْقُرْآنِ كُلِّهَا	علم التجويد	وَضَعْنَا فِي جَدَاوِلِ لِتَسْهِيلِ عَمَلِيَّةِ الْقُرْآنِ لَهَا وَتَبَيَّنَ عَلَى ضَرُورَةٍ أَخَذَ التَّجْوِيدَ عَنْ طَرِيقِ شَيْخٍ عَالِمٍ بِالْأَحْكَامِ مُتَّفِقٍ لِلْعُرَاءَةِ الْمُتَحَقِّقِ.
٤	مصطلح الحديث	مَبَاحِثُ عِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ	علم التخريج والتعرف	فَنَ الْوُصُولِ لِلْحَدِيثِ فِي مَقَالَةٍ عَلَى كُتُبِ الْحَدِيثِ
٥	التوحيد	مَادَّةُ عِلْمِ التَّوْحِيدِ الَّتِي تُمَثِّلُ قَوَاعِدَ الْفَهْمِ وَالْمَأْخُوضَةَ مِنَ الرُّسَالَةِ التَّذْهِبِيَّةِ وَتُشْرَحُ الْعَقِيدَةُ الطَّلَاوِيَّةُ.	الفرق والجلل	فِيهَا تَعْرِيفٌ لِلْفَرْقِ وَالْجَلَلِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ.
٦			علم النحو	بَسَطْنَا بِصُورَةٍ مُبَسَّطَةٍ لِمَعْرِفَةِ ضَوَائِقِ أَحْكَامِ آخِرِ الْكَلِمَةِ.

وَهَكَذَا نَرَى أَنَّ عُلُومَ الْجُزْءِ الثَّانِي هِيَ تَكْمِلَةٌ لِلْجُزْءِ الْأَوَّلِ وَبِهَذَا يُصْبِحُ الْكِتَابُ بِجُزْأَيْهِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

مَجْمُوعَةٌ فِيهَا عُلُومٌ كَثِيرَةٌ يَقْرُ^(١) بِمَا فِيهَا عُيُونُ الْأَفَاضِلِ
أَلَذُّ مِنَ التُّعْمَى^(٢) وَأَحْلَى مِنَ الْمُنَى وَأَحْسَنُ مِنْ وَجْهِ الْحَبِيبِ الْمُوَاصِلِ
حَكَتْ رَوْضَةً حَاكَتْ يَدُ الْقَطْرِ وَشَيْهًا وَمَسَكَ رِيَّاهَا، نَسِيمُ الْأَصَائِلِ^(٣)
أَطَالِ الْعُهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ فَأَجْتَلِي^(٤) عَقَائِلُ يَغْلِي مَهْرَهَا كُلُّ عَاقِلٍ

وَهَذِهِ الْأَوْرَاقُ هِيَ هَدِيَّتِي لِكُلِّ طَالِبٍ مُتَعَلِّمٍ جَادٍّ فِي نَصْرَةِ الدِّينِ فِيهِ مِنْهُ وَلِإِيَّاهِ كَمَا قِيلَ:
أَهْدِي لِمَجْلِسِهِ الْكَرِيمِ وَذَاتِمَا أَهْدِي لَهُ مَا حُزْتُ مِنْ نَعْمَائِهِ
كَالْبَحْرِ يُمِطُّهُ السَّحَابُ وَمَالَهُ فَضْلٌ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مِنْ مَائِهِ
وَفِي هَذِهِ الْمُسَاهَمَاتِ يَجِدُ الْإِنْسَانُ أَنَّ الْإِخْوَةَ الدَّعَاةَ بِحَاجَةٍ إِلَيْهَا، فَيَقْدِمُ عَلَيْهَا لَعَلَّ الدَّعَاةَ يَنْتَفِعُونَ بِمَا فِيهَا مِنْ عِلْمٍ، وَالْكَاتِبُ يَنْتَفِعُ مِنَ الْأَجْرِ فِي نَشْرِ الْعِلْمِ وَكَمَا قِيلَ:
وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةٌ أَدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسِنُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبًا

وَأِنَّا نَقُولُ لِنَفْسِنَا وَلِإِخْوَانِنَا: إِنَّا كُمْ وَالْعَجَزَ وَالتَّوَانِي فَإِنَّ مِنْهُمَا نَتَجَتِ الْفَاقَةُ، وَكَانَ السَّلَفُ رُضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ إِذَا سَمِعُوا مَوْعِظَةً غُرِسَتْ لَهُمْ نَحْلَةُ الْعَزَائِمِ.
فَالْيَ عَمَلٍ جَادٍّ بَعِيدٍ عَنِ التَّرَاهَاتِ وَالْعَوَاقِقِ عِمَادَهُ الْإِخْلَاصُ، فَالْعَمَلُ صُورَةٌ وَالْإِخْلَاصُ رُوحٌ.

وَأَنْطَلِقُ أَخِي مَعَنَا فِي هَذِهِ الْأَوْرَاقِ وَاعْزِمْ وَلَا تَتَرَدَّدْ كَمَا قِيلَ:

إِذَا كُنْتَ ذَا رَأْيٍ فَكُنْ ذَا عَزِيمَةٍ فَإِنَّ فَسَادَ الرَّأْيِ أَنْ تَتَرَدَّدَا

(١) قوت عينه: برزت سروراً وجف دمعها، ورأت ما كانت منشوقة إليه.

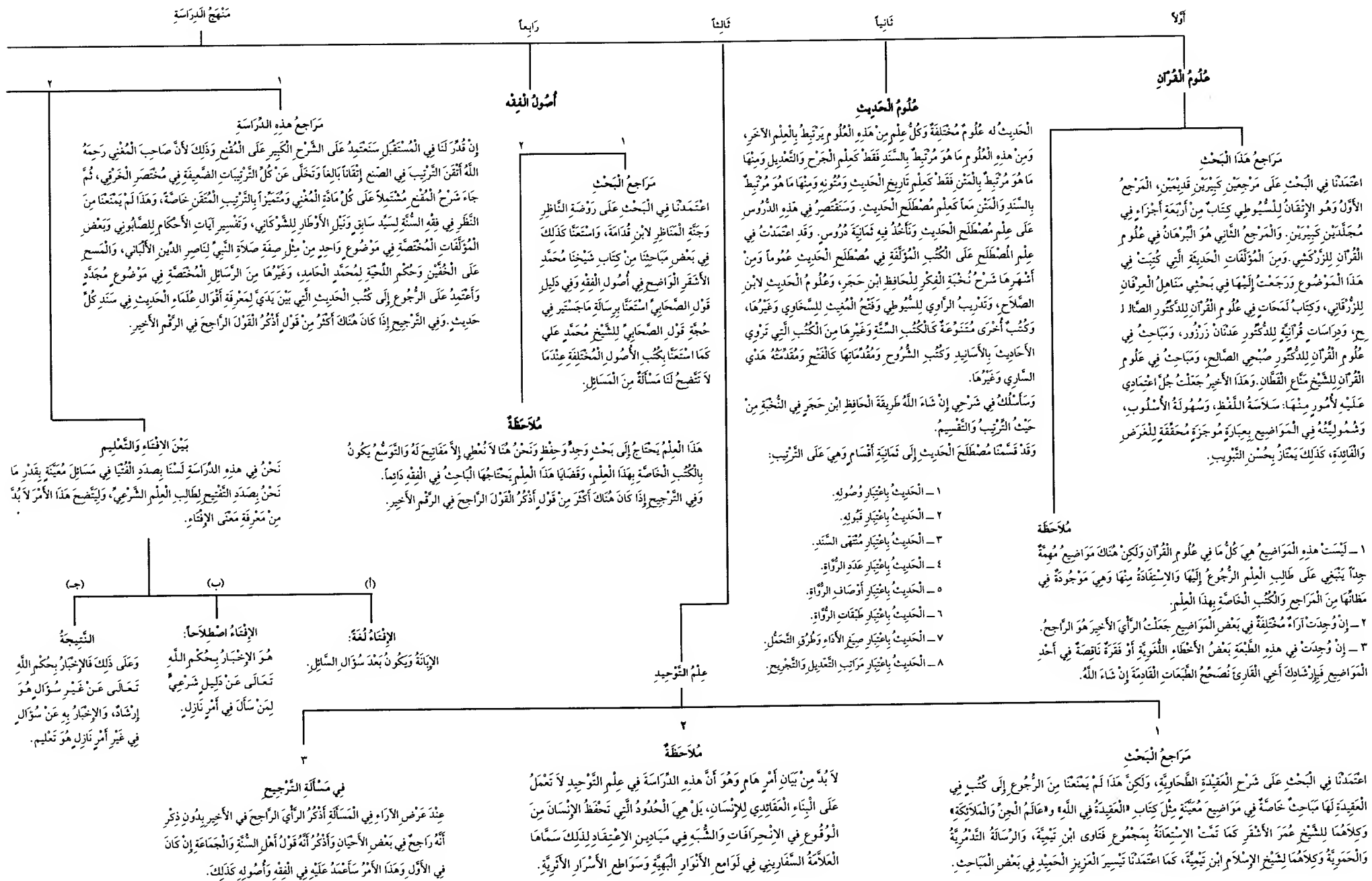
(٢) التعمى: خفض العيش ورغده.

(٣) حكمت: شابهت. الروضة: أرض مخضرة بأنواع النبات. حاك الثوب: نسجه. القطر: المطر. الوشي: نقش الثوب. مسك: طيبه بالمسك. الريا: الريح الطيبة. الأصائل: جمع الأصل: الوقت بين العصر والمغرب.

(٤) اجتلى الشيء: نظر إليه. العقائل: جمع العقيلة: وهي من النساء، الكريمة المخدرة.

منهج الدراسة

منهج الدراسة



خامساً

في الفقه

مَاذَا نَعْنِي بِقَوْلِ كَلِمَةِ (الْجُمْهُورِ)

يُطْلَقُ اللَّفْظُ عَلَى:

١ - الأئمة الأربعة، وَإِنْ خَالَفَهُمْ غَيْرُهُمْ مِنَ الْمُعْتَبَرِينَ.

٢ - كَذَلِكَ يُطْلَقُ عَلَى ثَلَاثَةٍ مِنْهُمْ إِنْ اتَّفَقُوا فِي الْمَسْأَلَةِ وَخَالَفَهُمْ رَابِعٌ.

٣ - وَتُطْلَقُ عَلَى اثْنَيْنِ مِنْهُمْ إِنْ اتَّفَقَا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ وَخَالَفَتْ الْآخَرَانِ كُلَّ مِنْهُمَا عَلَى قَوْلٍ.

مَنْهَجِي مِنْ حَيْثُ الْاجْتِهَادُ وَالتَّقْلِيدُ

إِنِّي فِي هَذَا الْبَحْثِ لَا أَدْعِي الْاجْتِهَادَ الْمُطْلَقَ وَلَا أُسَلِّبُ لِنَفْسِي الْإِذْرَاقَ وَالْعَقْلَ وَلَكِنِّي فِي بَحْثِي هَذَا قَدْ اجْتَهَدْتُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ وَاتَّبَعْتُ فِي الْمَسَائِلِ الْآخَرَى نَظَرًا بِالذِّكْرِ، وَحَتَّى يَتَبَيَّنَ هَذَا الْأَمْرُ لَا بُدَّ مِنَ الْوُقُوفِ عِنْدَ الْمَسَائِلِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِمَعْرِفَةِ الرَّأْيِ فِيهَا.

(ج)

(ب)

(أ)

تَجَرُّؤُ الْاجْتِهَادِ وَالْفُتْنَا

الصَّحِيحُ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ إِنَّ
الْاجْتِهَادَ يَتَجَرَّأُ وَالْفُتْنَا كَذَلِكَ
وَهَذَا مَا رَجَّحَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ
الْأَشْفَقُ فِي كِتَابِهِ «الْفُتْنَا».

تَعْرِيفُ الرَّأْيِ الْمَذْمُومِ

هُوَ الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ شُرَائِعِ الدِّينِ بِالِاسْتِحْصَانِ
وَالظُّنُونِ بِالرَّأْيِ الْمُجَرَّدِ مِنْ غَيْرِ النَّظَرِ بِالْأَدَلَّةِ،
مَعَ الْإِسْتِغْنَالِ بِحِفْظِ الْمُضِلَّاتِ وَالْأَعْلُوِّاتِ.

أَقْوَالُ السَّلَفِ فِي الْقَوْلِ بِالرَّأْيِ الْمَذْمُومِ

(أ)

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ:

لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا وَهُوَ شَرٌّ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ أَمَا أَنِّي لَا أَقُولُ
أَمِيرٌ خَيْرٌ مِنْ أَمِيرٍ، وَلَا عَامٌ أَخْصَبُ مِنْ عَامٍ، وَلَكِنْ ذَهَابُ
خِيَارِكُمْ وَعِلْمَانِكُمْ ثُمَّ يَحْدُثُ قَوْمٌ يَقْسِمُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ
فَيَهْدِمُ الْإِسْلَامَ وَيُهْلِكُ.

(ب)

قَوْلُ مَسْرُوفٍ:

«مَنْ يَرْغَبُ بِرَأْيِهِ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ يَضِلُّ».

الْإِعْرَاضُ عَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ وَالْإِكْتِفَاءُ بِمَا
وُثِّرَ مِنَ الْأَبَاءِ.

التَّقْلِيدُ الْمَذْمُومُ

تَقْلِيدُ مَنْ لَا يَعْلَمُ الْمُقْلَدُ أَنَّهُ أَهْلٌ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِ.

تَقْلِيدُ الْمَذْهَبِ وَالتَّعَصُّبُ لَهُ بَعْدَ قِيَامِ الدَّلِيلِ
عَلَى خِلَافِهِ وَظُهُورِ الْحُجَّةِ.

أَنْسَاءُ النَّاسِ ثَجَاءَ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ

أَرْجُو أَنْ لَا تَخْتَلِفَ مَعَ أَحَدٍ فِي هَذَا التَّقْسِيمِ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ
الِإِسْطِلَاحِ وَلَا مُشَاحَاتٍ فِي الْإِسْطِلَاحِ.

العَالِمُ الْمُجْتَهِدُ

الْعَامِي

طَالِبُ الْعِلْمِ

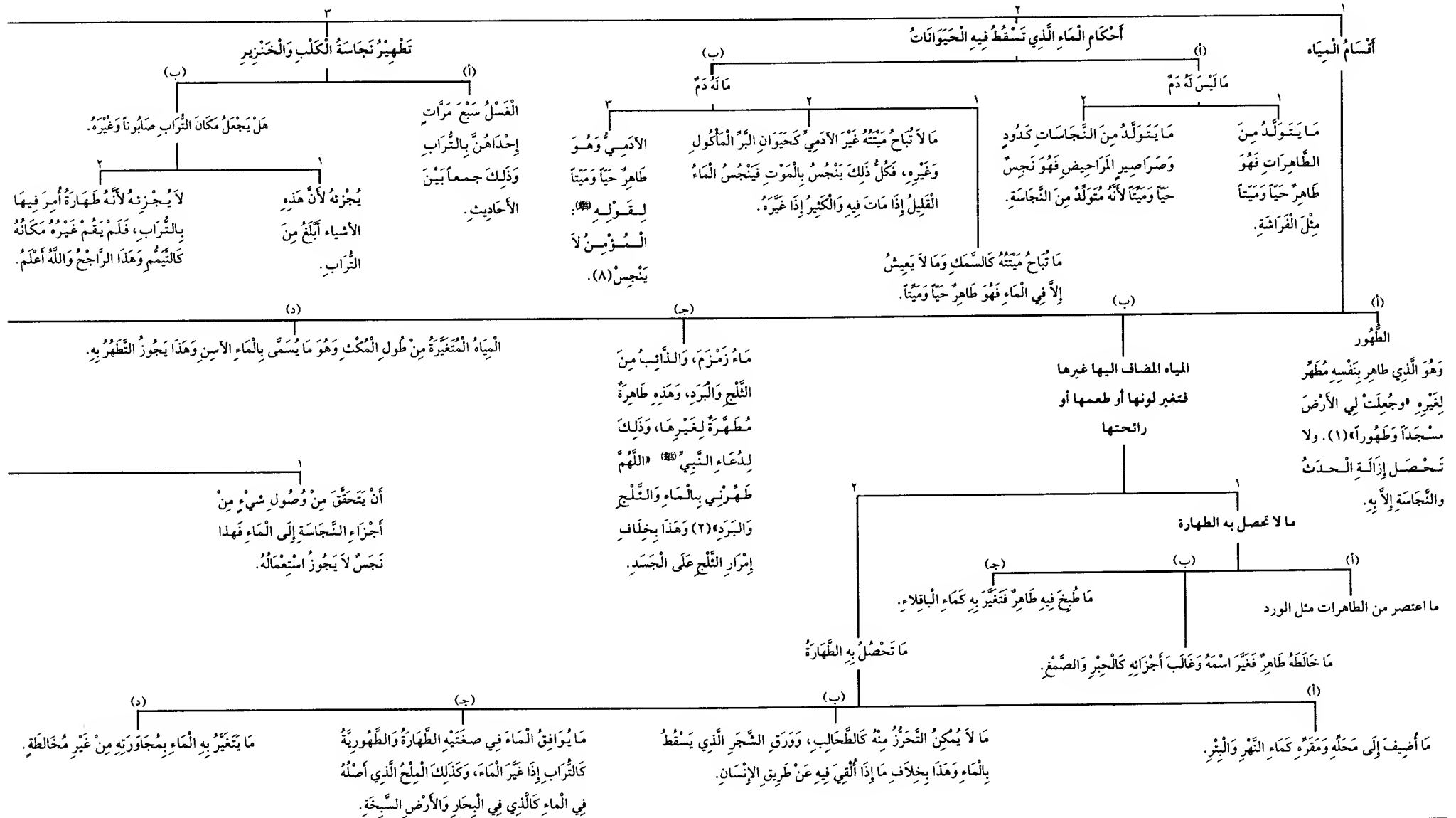
وَمَنْ كَانَ فِي طَرِيقِ طَلَبِ
الْعِلْمِ وَلَمْ يَكْتَفِلْ لَهُ الْآثَةُ
فَهَذَا لَهُ أَنْ يَتَّبِعَ غَيْرَهُ
يَسْأَلُهُ عَنِ الدَّلِيلِ عَلَى
الْحُكْمِ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ
يُرْجِعَ وَيَنْظُرَ صَارَ مِثْلَ
الْمُجْتَهِدِ فِي هَذَا الْوَجْهِ،
وَأِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ اتَّبَعَ
تَرْجِيحَ مَنْ يَتَّبِعُهُ.

وَالْكَلَامُ فِي هَذَا الْقِسْمِ انْقَسَمَ النَّاسُ فِيهِ بَيْنَ مُتَشَدِّدٍ وَمُتَسَاهِلٍ، وَلَنَا الْوَسْطُ كَمَا
قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ الْأَشْفَقُ فِي وَاضِحَةٍ ص ١٣٨ فَقَالَ فِي شُرُوطِ الْمُجْتَهِدِ: ١ - أَنْ
يَكُونَ عَارِفًا بِصُورِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَابِ الَّذِي يَكُونُ مَوْضِعَ الْبَحْثِ
وَأَيَّاتِ الْأَحْكَامِ خَمْسُمِئَةِ آيَةٍ، وَأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ الْمَوْجُودَةِ فِي كُتُبِ السُّنَّةِ
الْمُعْتَمَدَةِ وَلَا يُشْتَرَطُ اسْتَظْهَارُهَا جَمِيعًا بَلْ يَكُونُ لَدَيْهِ الْمَقْدَرَةُ عَلَى الْوُصُولِ إِلَيْهَا.
٢ - أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِلِسَانِ الْعَرَبِ مَعْرِفَةً وَاجْتِمَاعِيَّةً، مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِ كُتُبِ
الْمَعَامِجِ. كَذَلِكَ لَهُ مَلَكَتُهُ فِي النُّحْوِ وَالْبَلَاغَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الرَّجُوعِ لِكُتُبِهَا. ٣ -
أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَصُولِ الْفَقْهِ لِيَعْرِفَ الْقَوَاعِدَ الَّتِي تُتَّبَعُ فِي الْإِسْتِنْبَاطِ. ٤ - أَنْ يَكُونَ
عَالِمًا بِالنَّاسِخِ وَالْمُنْسُوخِ، وَيَكْفِي أَنْ يَسْتَطِيعَ الرَّجُوعُ لِلْكُتُبِ الْخَاصَةِ فِي هَذَا. ٥ -
أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَوَاضِعِ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ وَمَوَاضِعِ خِلَافِهِمْ. ٦ - أَنْ تَكُونَ لَهُ قَرِيبَةٌ
وَقَادَةٌ أَوْ ذَكَاةٌ قَوِيَّةٌ، وَأَنْ تَكُونَ مَارِسَتَهُ الْعَمَلِيَّةَ الْاجْتِهَادِيَّةَ مُمَارَسَةً قَوِيَّةً مُمْكِنَةً.

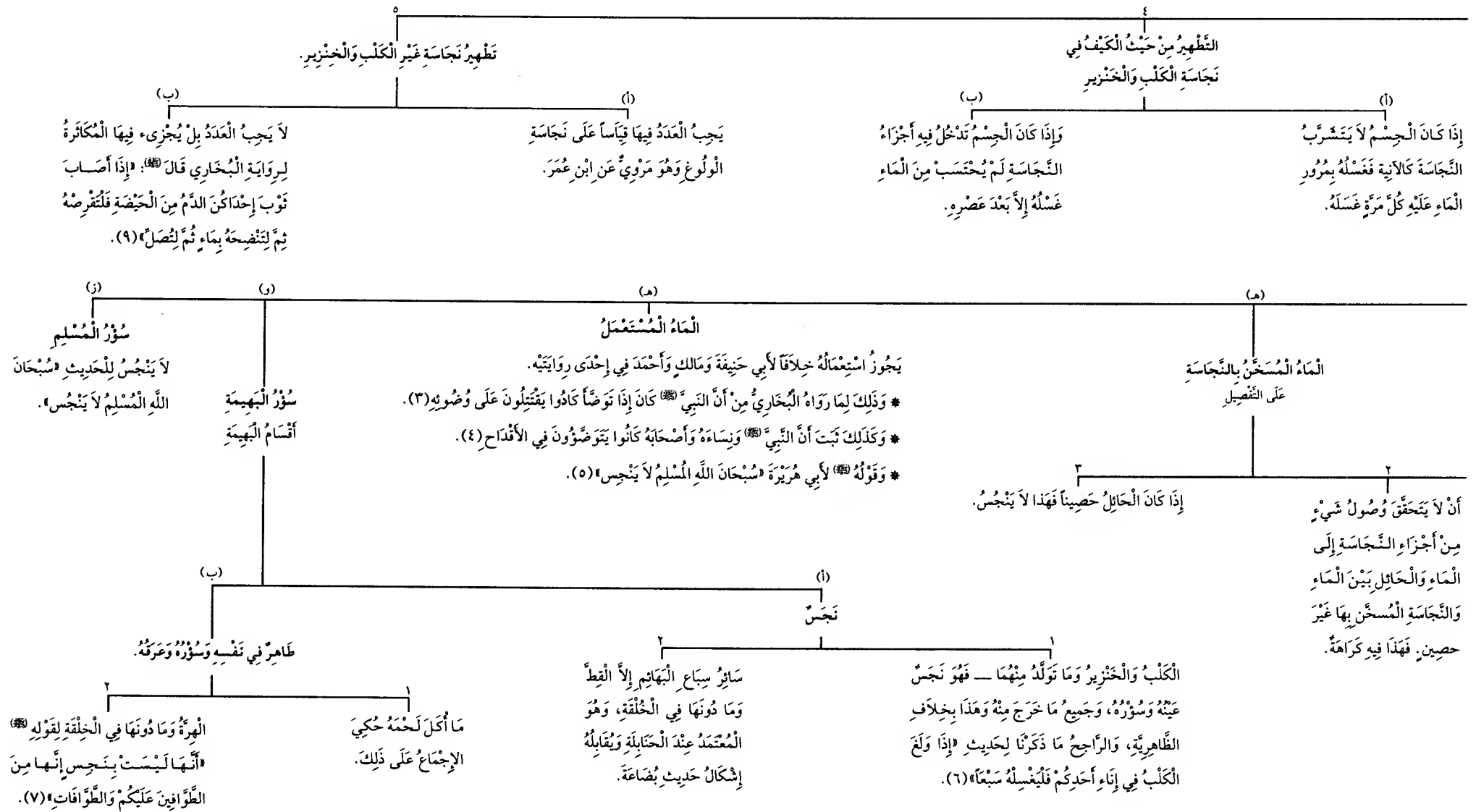
وَهُوَ الَّذِي لَا يَعْرِفُ مَعْنَى النُّصُوصِ
وَالْأَحَادِيثِ وَتَأْوِيلَاتِهَا، وَهَذَا الصَّنْفُ يُقَلَّدُ
الْعُلَمَاءَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ
إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤٣).
حَيْثُ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ قِيَاسٌ عَلَى
الْأَعْمَى لَا بُدَّ لَهُ مِنْ تَقْلِيدِ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَتَّقَى
بِخَبَرِهِ بِالْقِلَّةِ إِذَا اشْتَكَلَ عَلَيْهِ.
وَلِذَلِكَ عَرَفُوا التَّقْلِيدَ بِأَنَّهُ: «قَبُولُ قَوْلِ
الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ بِدَلِيلِهِ».

الفقه

فقه الطهارة

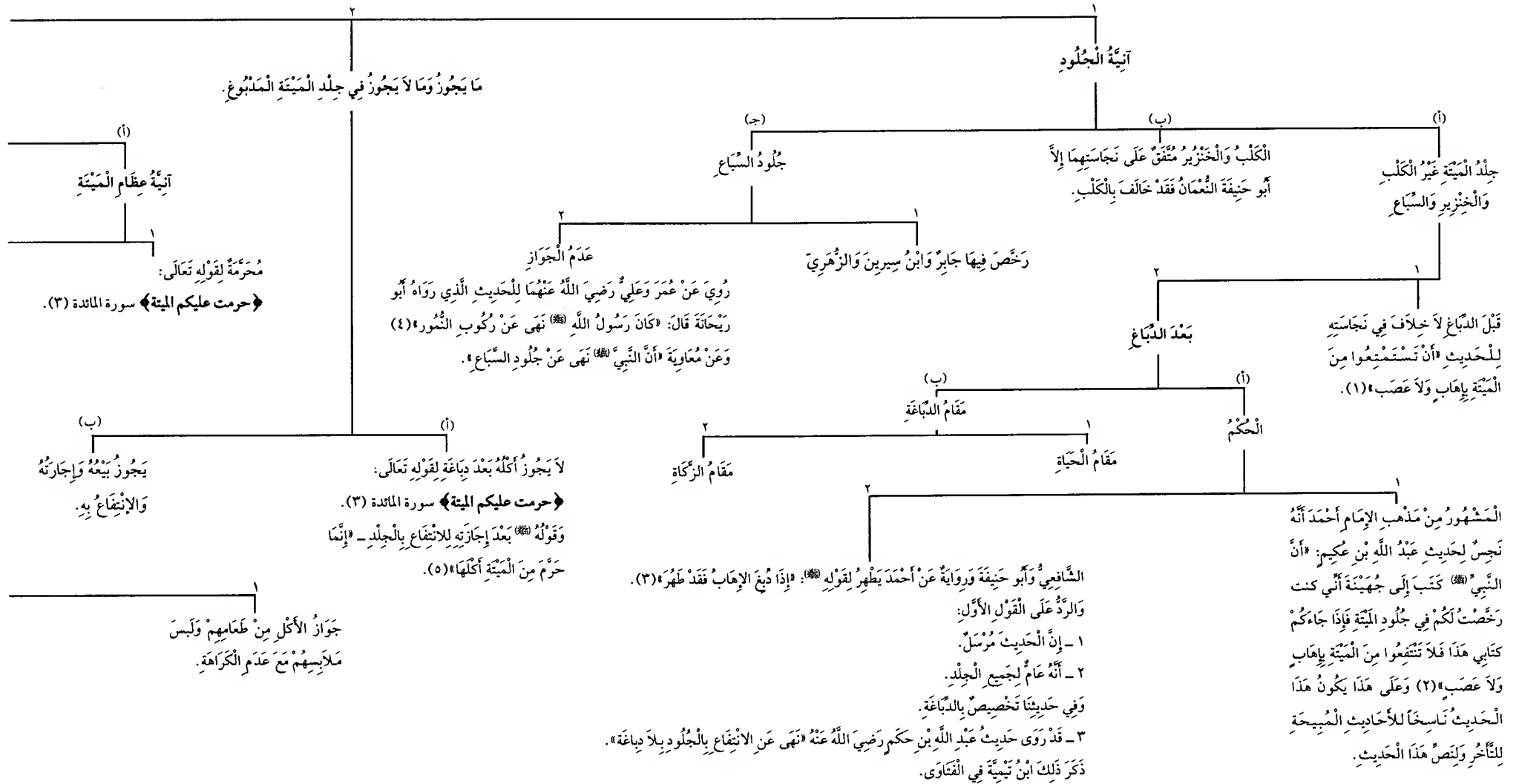


(١) البخاري (الفتح ٤٣٨، ٤٣٩، ٣٢٢) ومسلم (٥٢١). (٢) الموطأ (٢٤ / ١) والبخاري (٢٥٩ / ١) في الوضوء وأبو داود (٧٩) والنسائي (٥٧ / ١) شرح السنة (٢٦ / ٢). (٣) البخاري (الفتح ٤٧٦). (٤) مسلم (٤٧٦). (٥) البخاري (الفتح ٢٨٣، ٢٨٥) ومسلم (٣٧١). (٦) البخاري (الفتح ١٧٢) ومسلم (٣٧٩).



(٧) ابن ماجه (٣١٧) وأبو داود / طهارة — باب سؤر الهرة — والترمذي والنسائي وأحمد ومالك والدارمي وابن حبان والحاكم من حديث أبي قتادة، وأخرجه أبو داود والبيهقي من حديث عائشة، وصححه الألباني (صحيح الجامع الصغير ١٢٣).

(٨) البخاري (الفتح ٣٠٧) من حديث أسماء بنت أبي بكر.



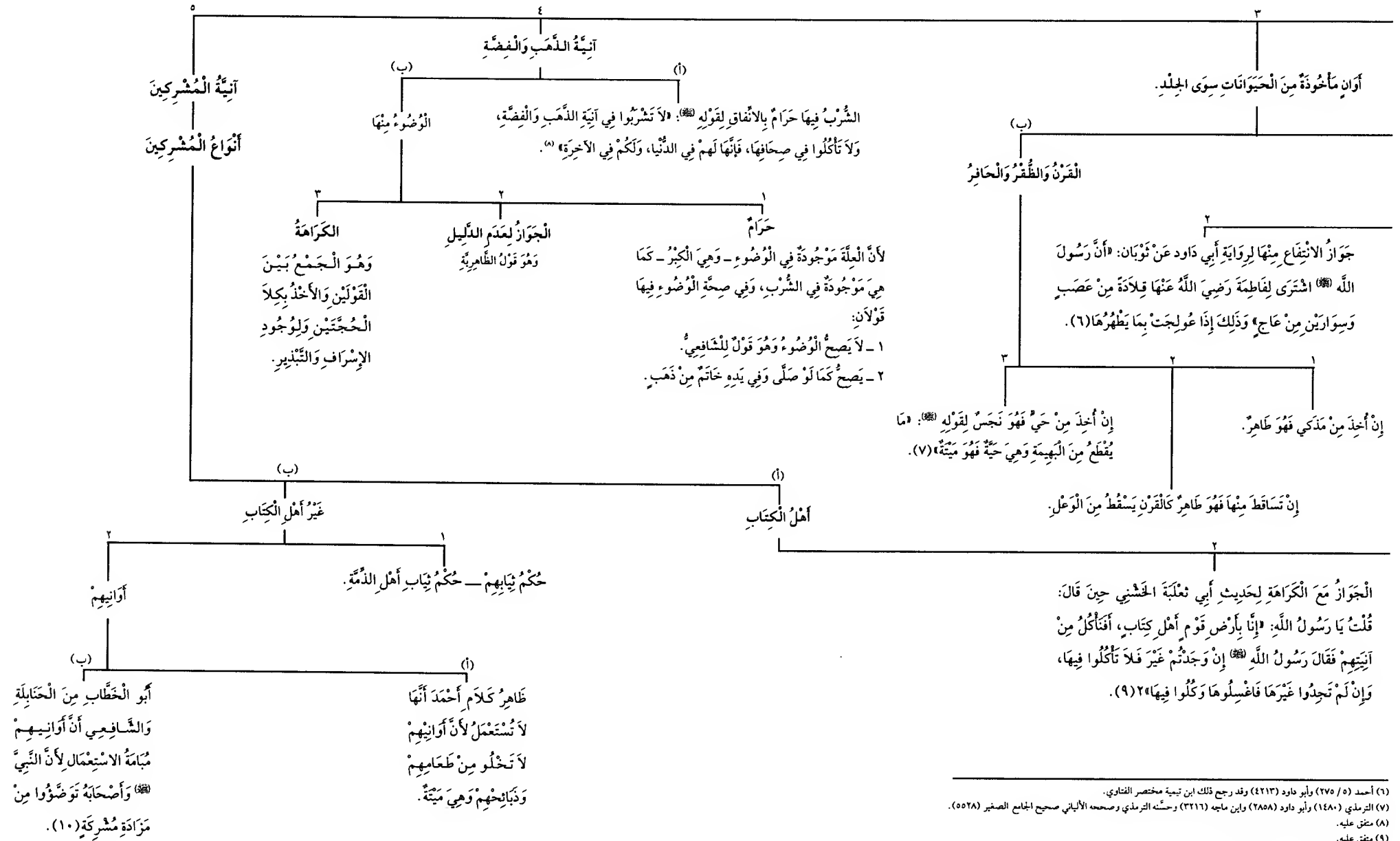
(١) صححه الألباني في إرواء الغليل (٧٦ / ١).

(٢) الطبراني في الأوسط وهو ضعيف كما قال عنه الألباني (إرواء الغليل / ١ / ٧٩)، وصحح لفظ «قرأ» علينا كتاب رسول الله ﷺ في أرض جهينة وأنا غلام شاب أن لا تستمتعوا من الميتة ياهاب ولا عصب» - أخرجه أحمد (٣١١ / ٤) وأبو داود (٤١٤٧) وابن ماجه (٣١١٣) والبيهقي (١٨ / ١٤ / ١) والنسائي (١٥٥ / ٧) وحسنه البيهقي وصححه الألباني (إرواء الغليل / ١ / ٧٦).

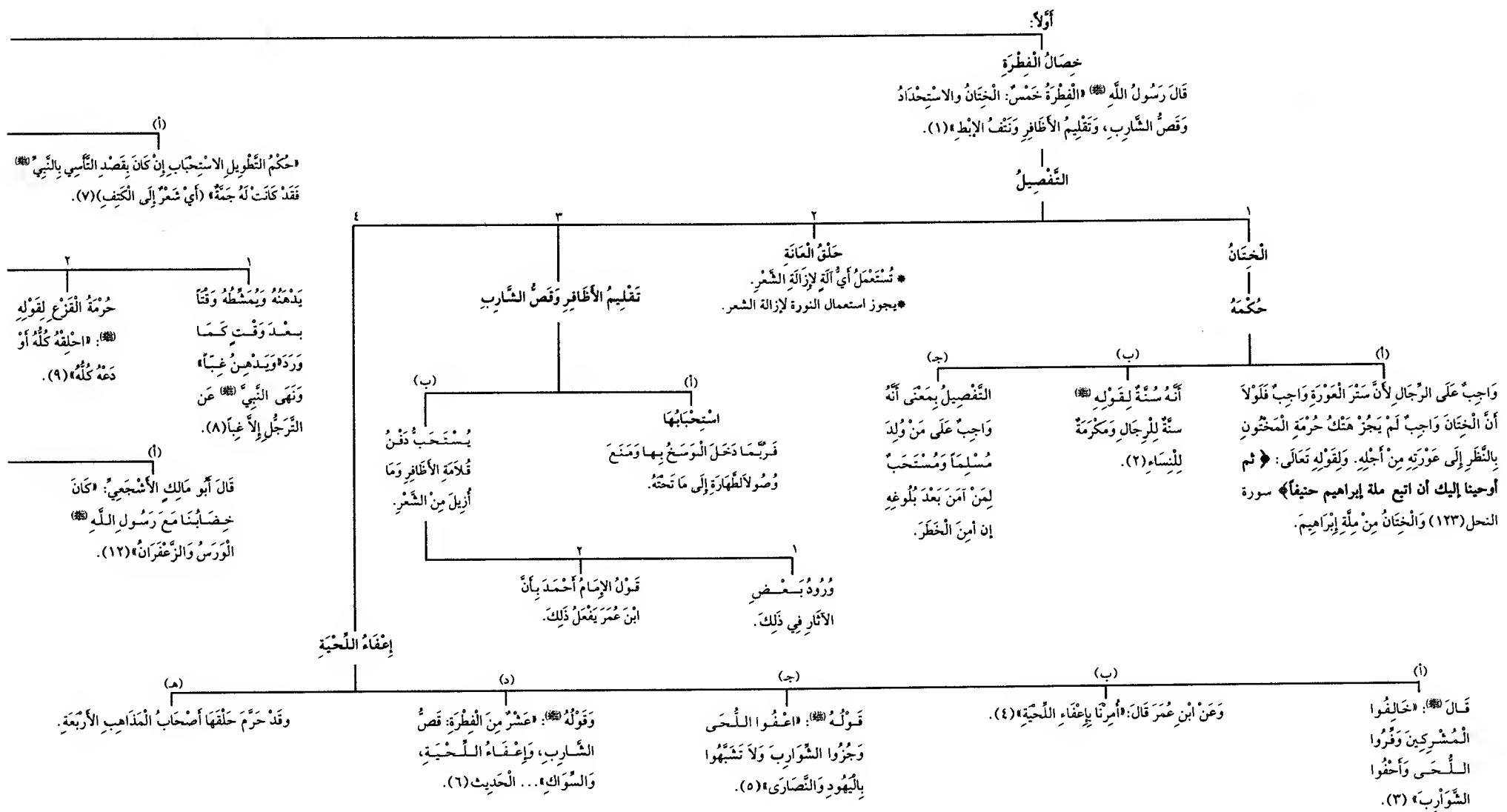
(٣) متفق عليه.

(٤) أبو داود وابن ماجه، أحمد (٩٩، ٩٥ / ٤) عن معاوية بن أبي سفيان ورواته ثقات إلّا أن فتادة مدلس.

(٥) متفق عليه.



(٦) أحمد (٥ / ٢٧٥) وأبو داود (٤٢١٣) وقد رجح ذلك ابن تيمية مختصر الفتاوى.
(٧) الترمذي (١٤٨٠) وأبو داود (٢٨٥٨) وابن ماجه (٣٢١٦) وحسنه الترمذي وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (٥٥٢٨).
(٨) متفق عليه.
(٩) متفق عليه.
(١٠) قال الألباني: لم أجده (إرواء الغليل ١ / ٧٢).



(١) البخاري (٥٨٨٩، ٥٨٩١، ٦٢٩٧) ومسلم (٢٥٧) عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير عن شداد بن أوس والطبراني في الكبير عن ابن عباس وأحمد عن والد أبي الملقح وصححه الألباني ضعيف الجامع الصغير (٢٩١٧).

(٣) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (١٤٦).

(٤) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (١٤٦) (١٤٧).

(٥) أحمد عن أبي هريرة وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (١٠٨٧).

(٦) مختصر صحيح مسلم (١٨٢).

(٧) حديث حسن قريب صحيح من هذا الوجه تحفة الأوحدي (١٨٠٨).

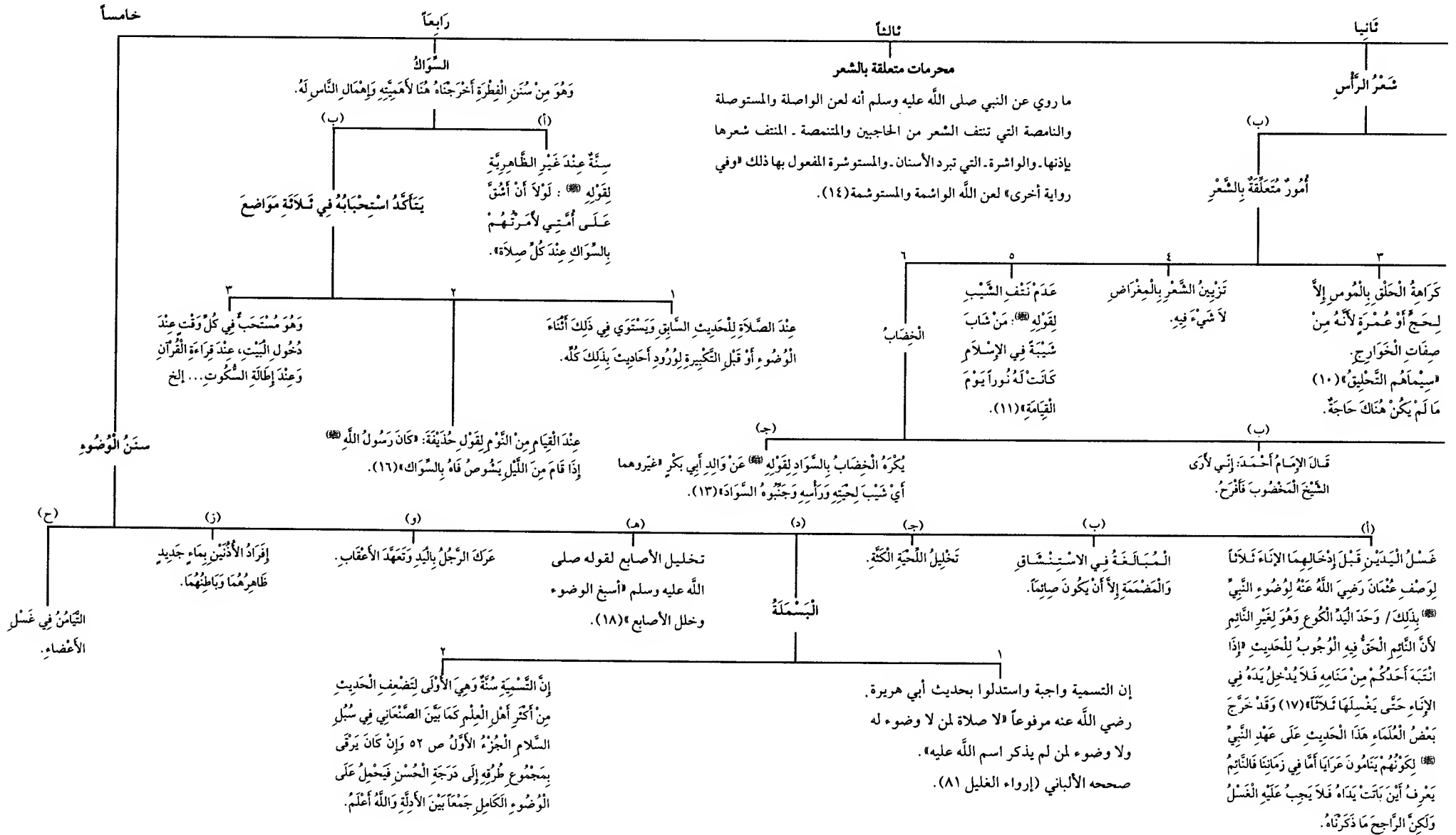
(٨) أبو داود (٤١٥٩) والترمذي (١٧٥٦) حسنه الترمذي وغيره.

(٩) أبو داود (٤١٩٥) وإسناده صحيح ورواه ثقات.

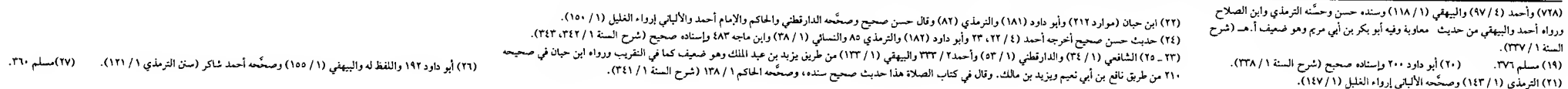
(١٠) البخاري في التوحيد (٥٧).

(١١) الترمذي والنسائي عن كعب بن عجرة وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (٦١٨٣).

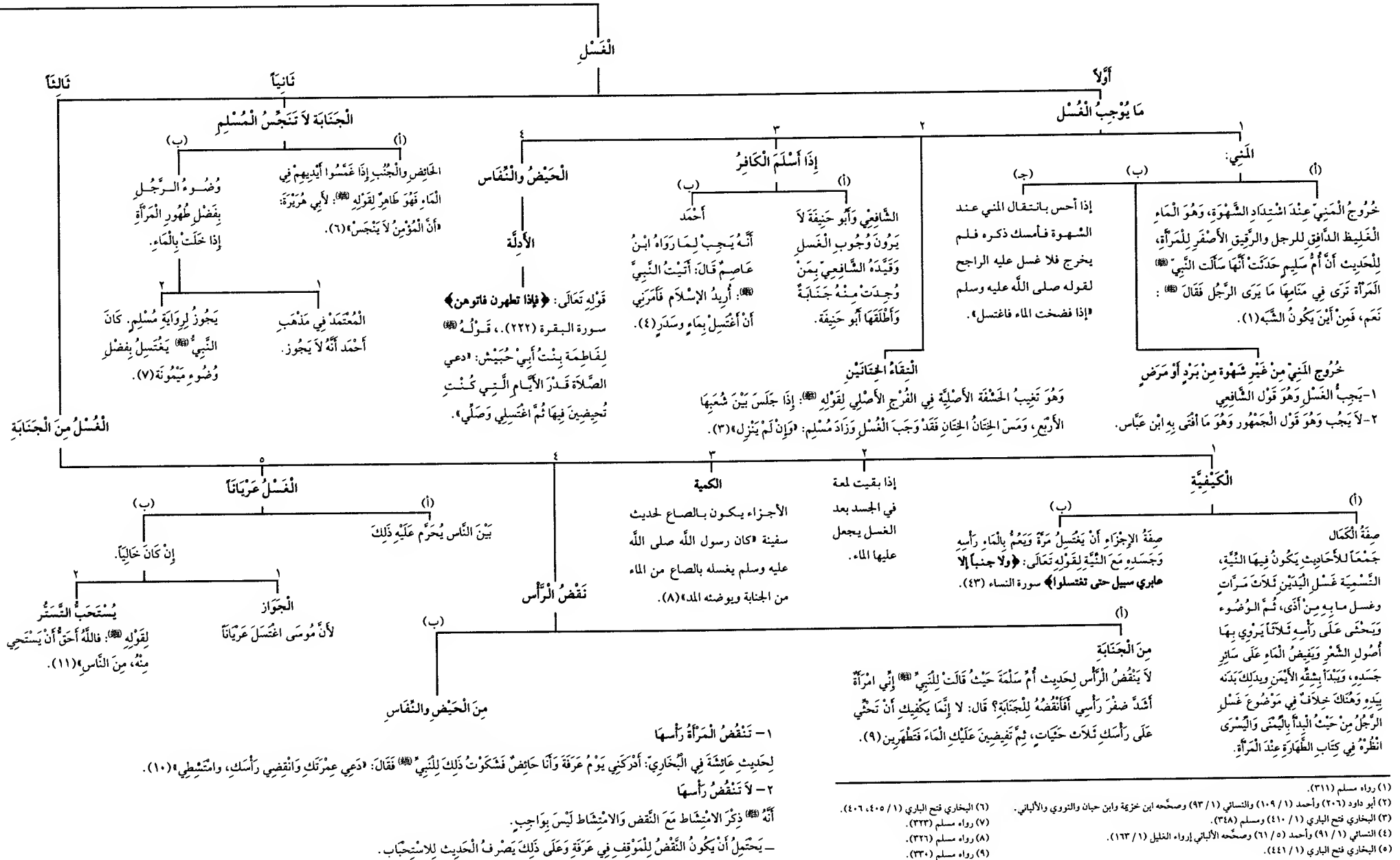
(١٢) أبو داود (٤٠٦٤) والنسائي (١٢٨ / ٨) وإسناده حسن.



(١٣) رواه مسلم (٢١٠٢).
 (١٤) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (١٣٧٥) (١٣٧٦) (١٣٧٧).
 (١٥) البخاري (٨٨٧، ٧٢٤) ومسلم (٢٥٢٢) من حديث أبي هريرة.
 (١٦) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (١٤٤).
 (١٧) مسلم (٢٧٨).
 (١٨) رواه أحمد وابن حبان وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم عن لقيط بن صبرة وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (٩٤٠).



الغسل



(١) رواه مسلم (٣١١).

(٢) أبو داود (٢٠٦) وأحمد (١٠٩/١) والنسائي (٩٣/١) وصححه ابن خزيمة وابن حبان والترمذي والألباني.

(٣) البخاري فتح الباري (٤١٠/١) ومسلم (٣٢٨).

(٤) النسائي (٩١/١) وأحمد (٦١/٥) وصححه الألباني إرواء الغليل (١٦٣/١).

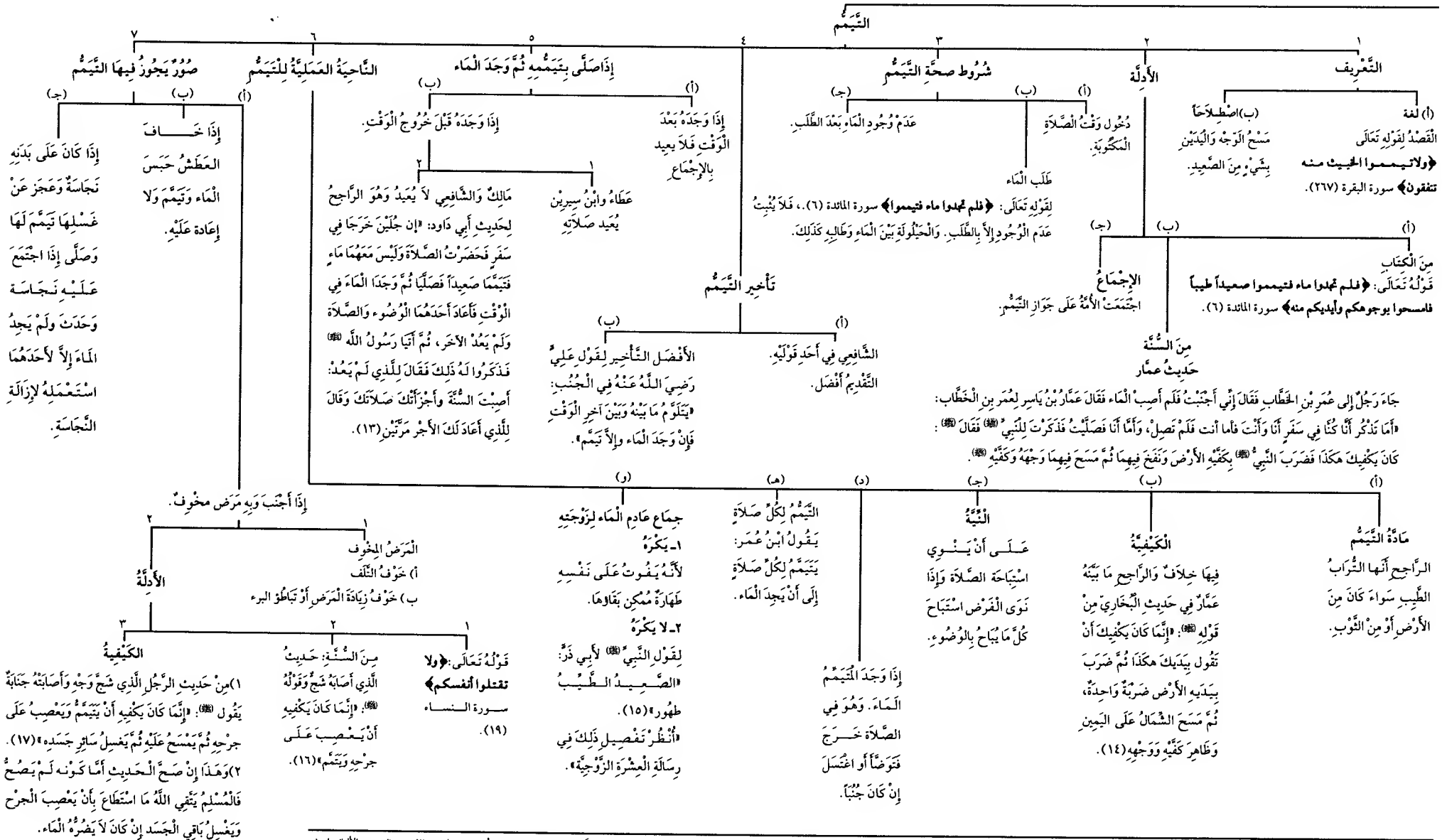
(٥) البخاري فتح الباري (٤٤١/١).

(٦) البخاري فتح الباري (٤٠٥/١).

(٧) رواه مسلم (٣٣٣).

(٨) رواه مسلم (٣٢٦).

(٩) رواه مسلم (٣٣٠).



(١٥) أبو داود (٣٣٢، ٣٣٣) والترمذي (١٢٤) وقال حسن صحيح وصححه ابن حبان والدارقطني وأبو حاتم والحاكم والذهبي والنووي والألباني إرواه الغليل (١/ ١٨١).

(١٦) أبو داود (٣٣٦).

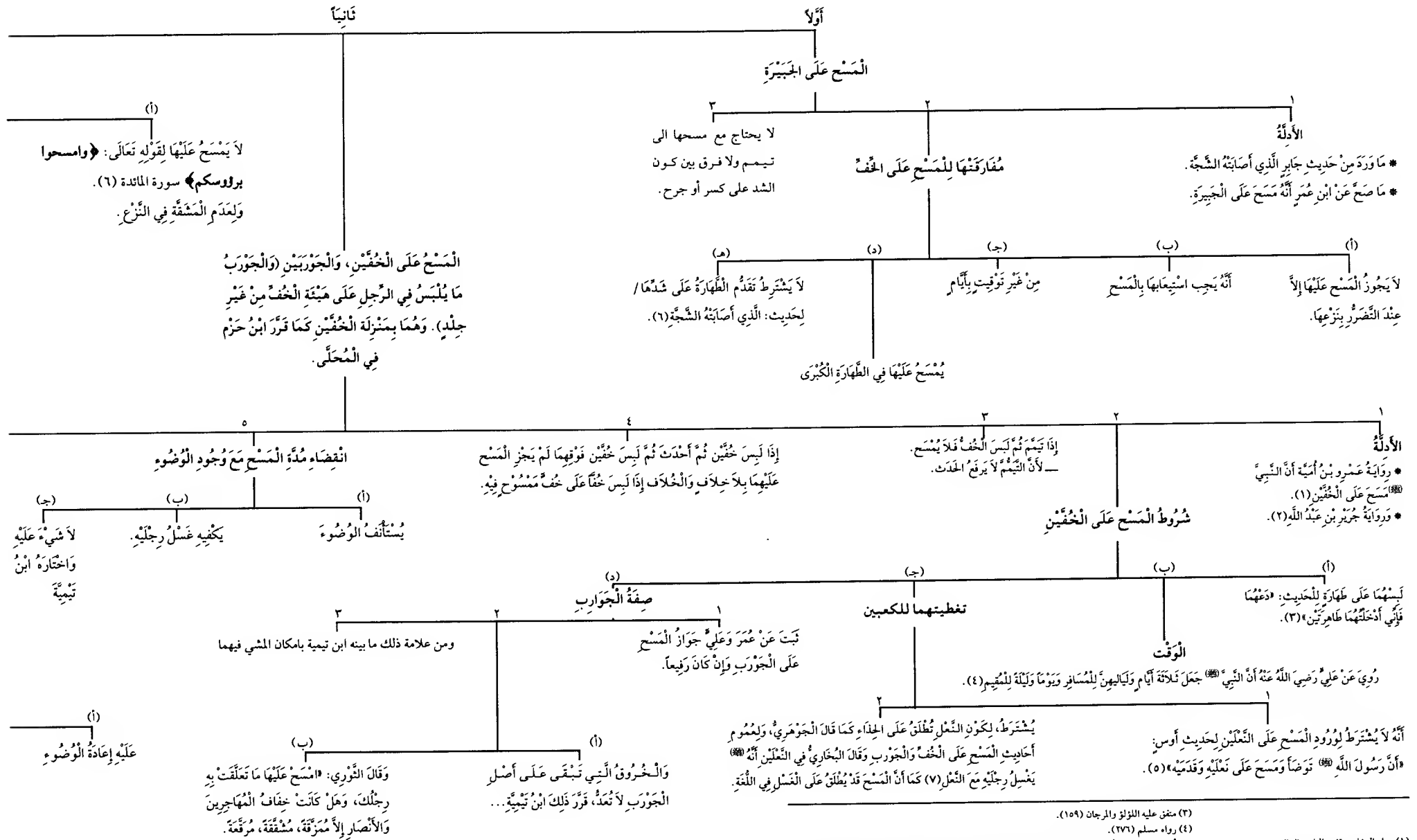
(١٧) أبو داود (٣٣٦) والدارقطني والبيهقي (١/ ٢٢٨) وقال: وليس بالقوي: وضعفه ابن حجر في بلوغ المرام والألباني في إرواه الغليل (١/ ١٤٢).

(١٨) البخاري فتح الباري (٣١٧).

(١٩) البخاري فتح الباري (٤٠٠ / ١) تعليقاً وصيغة الجزم، الترمذي (٢٧٩٤، ٢٧٩٥) وابن ماجه (١٩٢٠) وأحمد (٤، ٣ / ٥) وحسنه الترمذي وصححه الحاكم.

(٢٠) البخاري فتح الباري (٣٣٨).

(٢١) أبو داود (٣٣٨). موصولاً. (٣٣٩) مرسلًا وصححه إرساله. (١٤) منق عليه اللؤلؤ والمرجان (٢٠٧).



(٣) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (١٥٩).

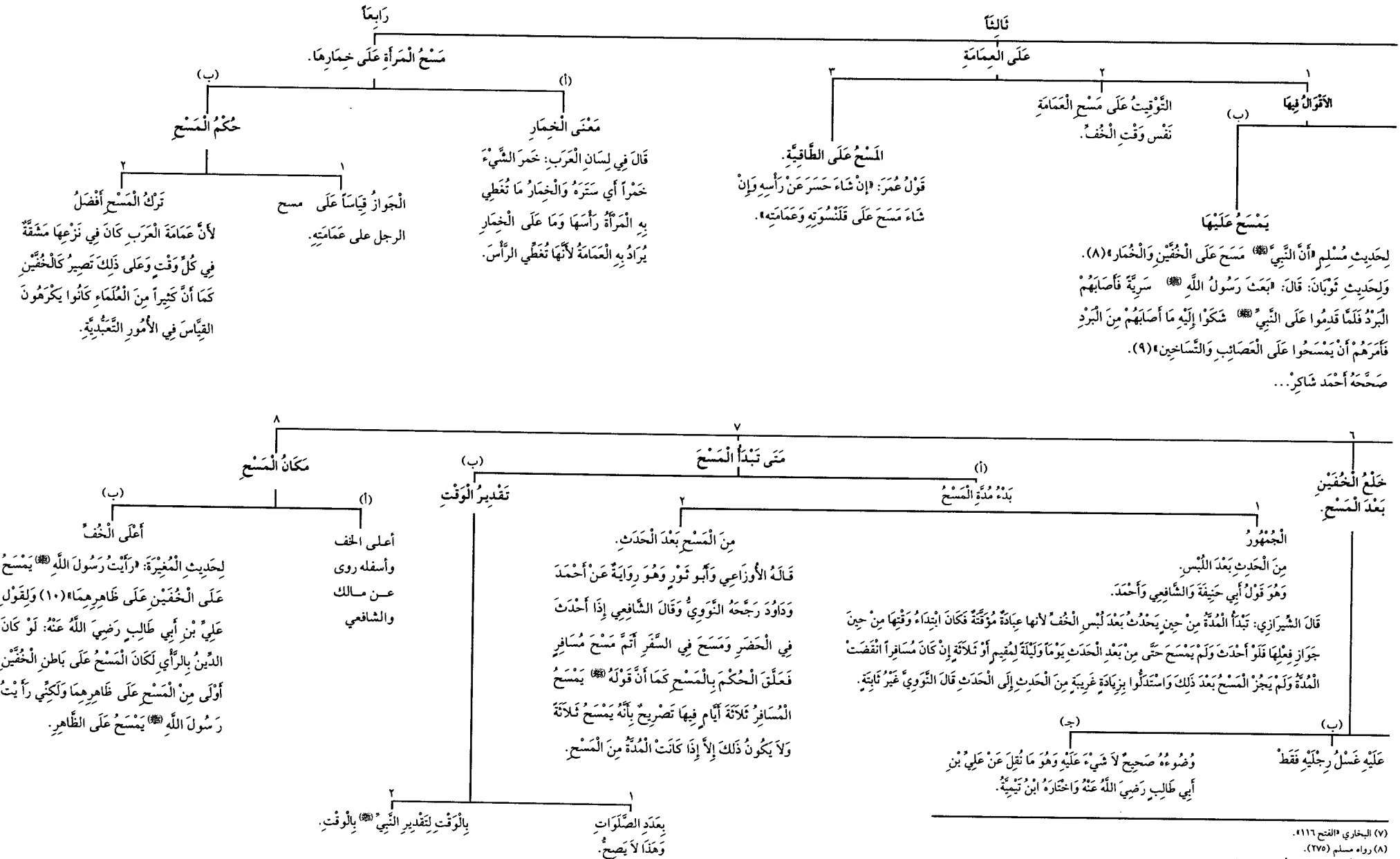
(٤) رواه مسلم (٢٧٦).

(٥) أبو داود (١٦٠) وأحمد والبيهقي (٢٨٦ / ١) وصححه الألباني في تخریج المسح على الجوربين ص ٤٧.

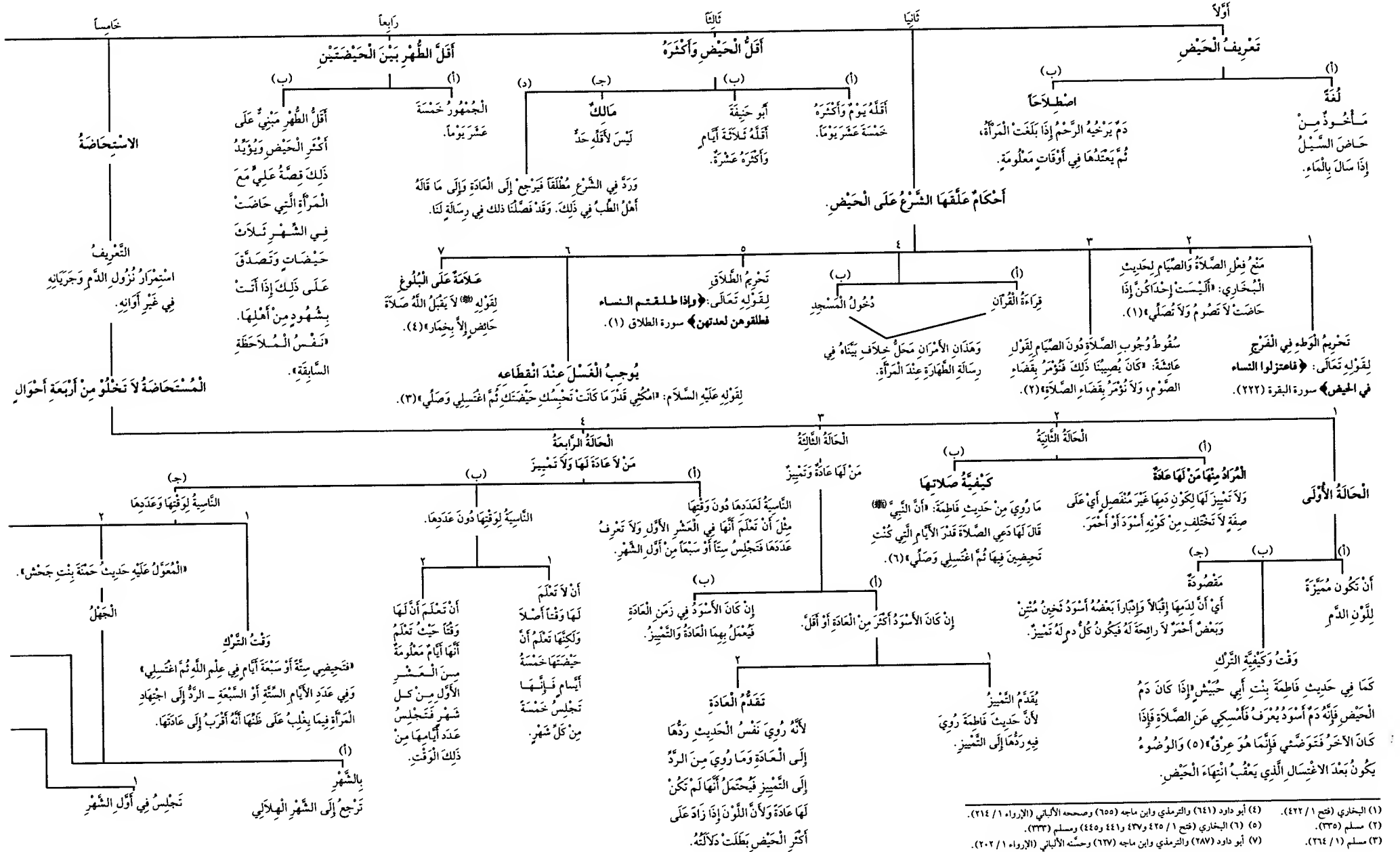
(٦) رواه أبو داود والبيهقي (٢٢٨ / ١) وضعفه البيهقي وابن حجر في بلوغ المرام والألباني إرواء الغليل (١٤٢ / ١).

(٧) رواه البخاري في فتح الباري ٢٠٢.

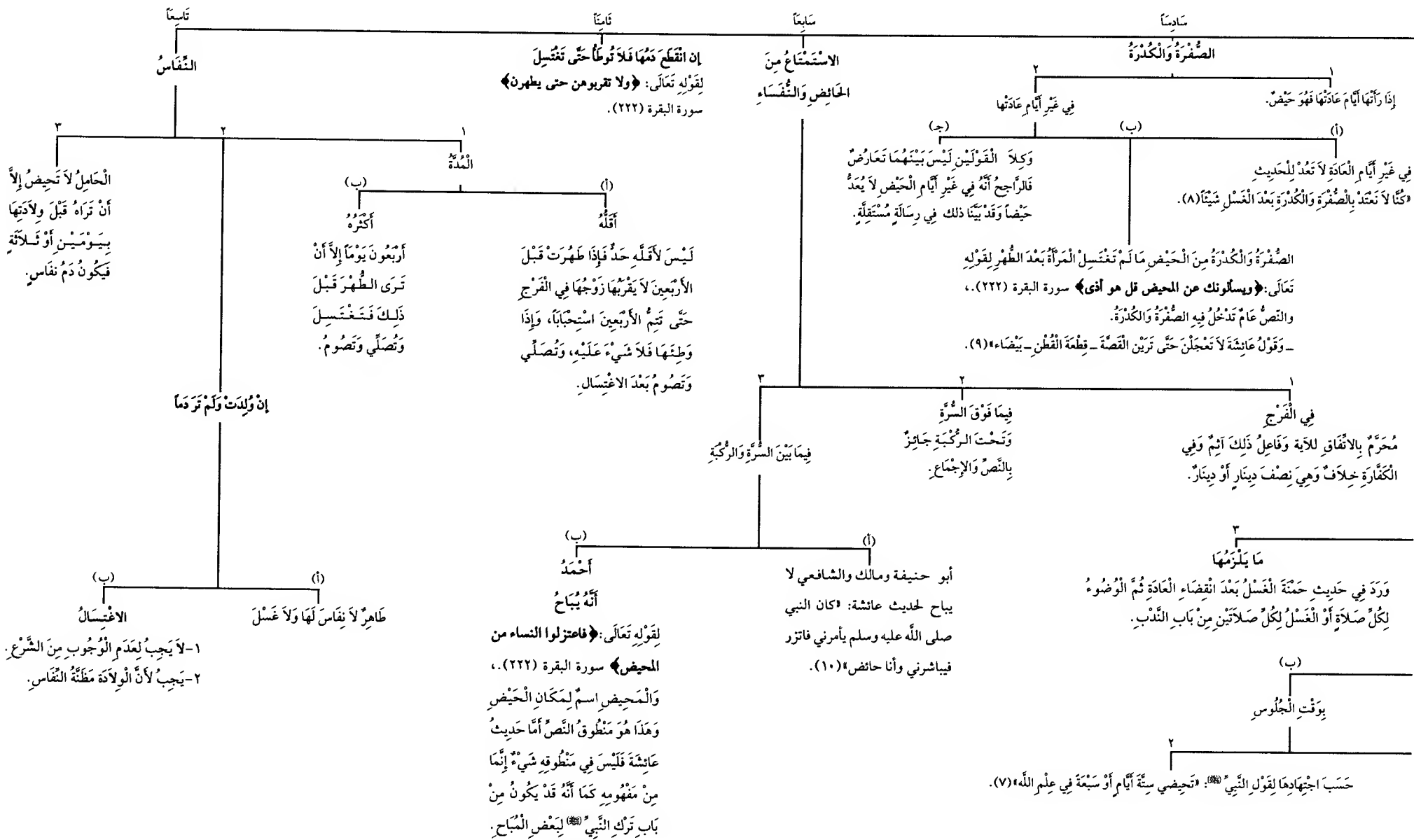
(٨) رواه مسلم (٢٧٢) وأبو داود (١٥٤).



(٧) البخاري «الفتح» ١١٦.
(٨) رواه مسلم (٢٧٥).
(٩) رواه أحمد (٣٧٥ / ٥) وأبو داود (١٤٦).
(١٠) رواه أبو داود (١١٦) والترمذي (٩٨) وقال حديث حسن، وصحَّحه أحمد شاكر (سنن الترمذي ١ / ١٦٦) والبيهقي (٢٩١ / ١).



(١) البخاري (فتح ٤٢٢/١). (٢) أبو داود (٦٤١) والترمذي وابن ماجه (٦٥٥) وصححه الألباني (الإرواء ١/٢١٤). (٣) مسلم (٣٣٥). (٤) البخاري (فتح ٤٢٥/١ و ٣٧٧ و ٤٤١ و ٤٤٥) ومسلم (٣٣٣). (٥) أبو داود (٦٨٧) والترمذي وابن ماجه (٦٢٧) وصححه الألباني (الإرواء ١/٢٠٢). (٦) مسلم (٣٦٤).

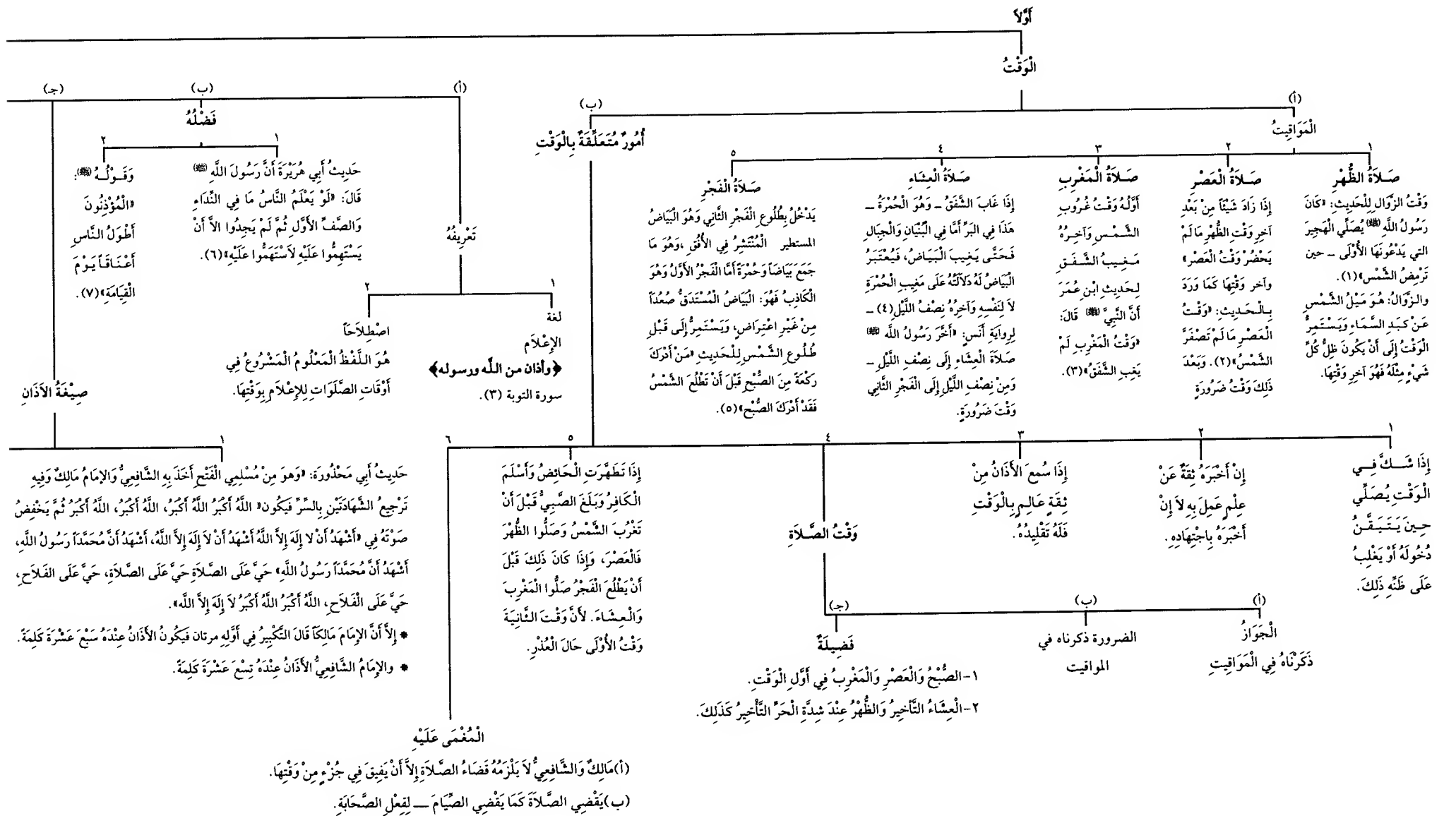


(٨) البخاري (فتح ١ / ٤٤٢).

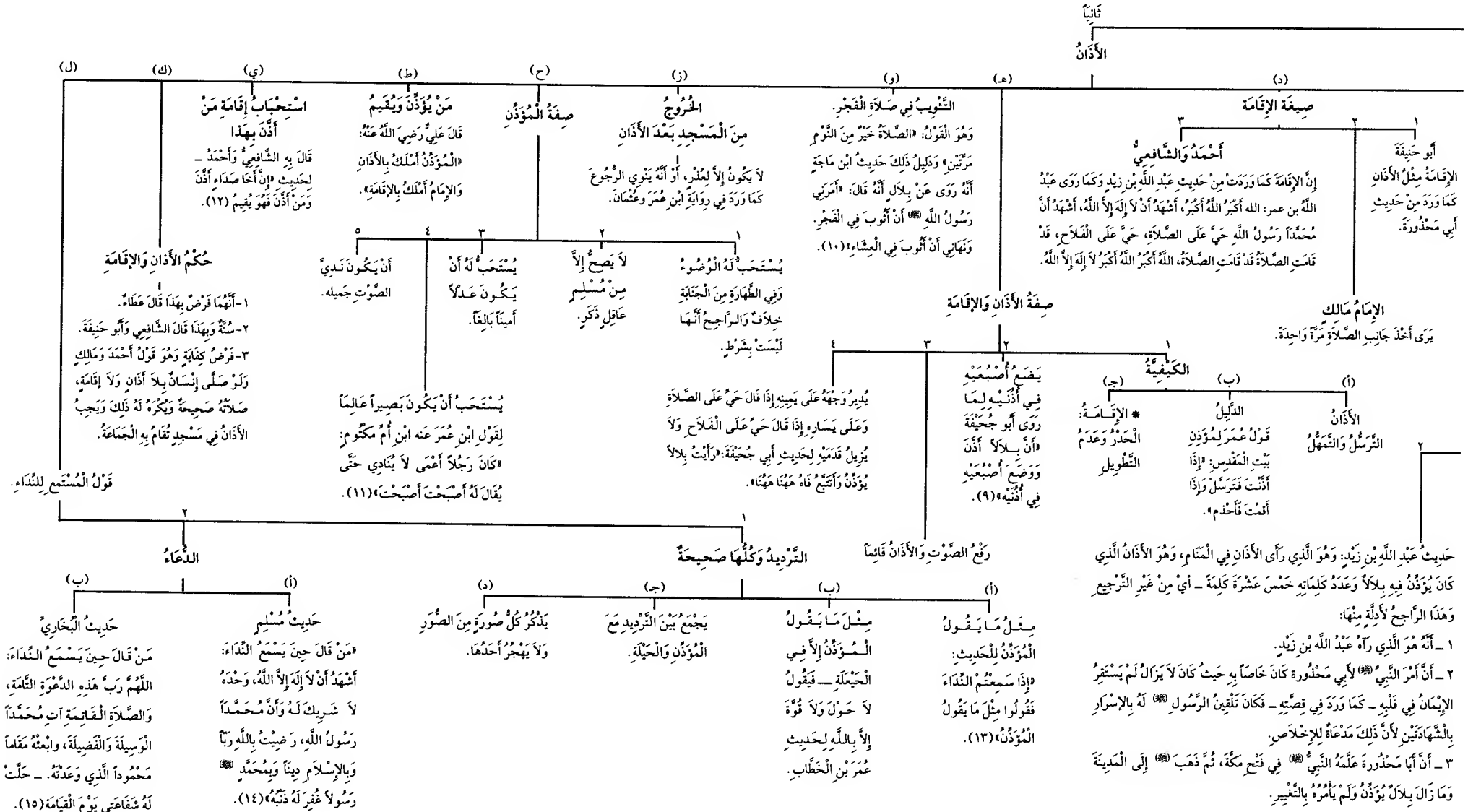
(٩) مالك وعلفه البخاري (فتح / ٤٣٦)

(۱۰) مسلم (۲۹۳) والبخاری (فتح ۱/۴۱۹).

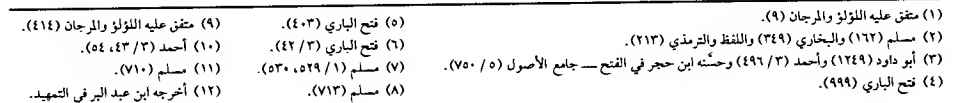
فقه الصلاة

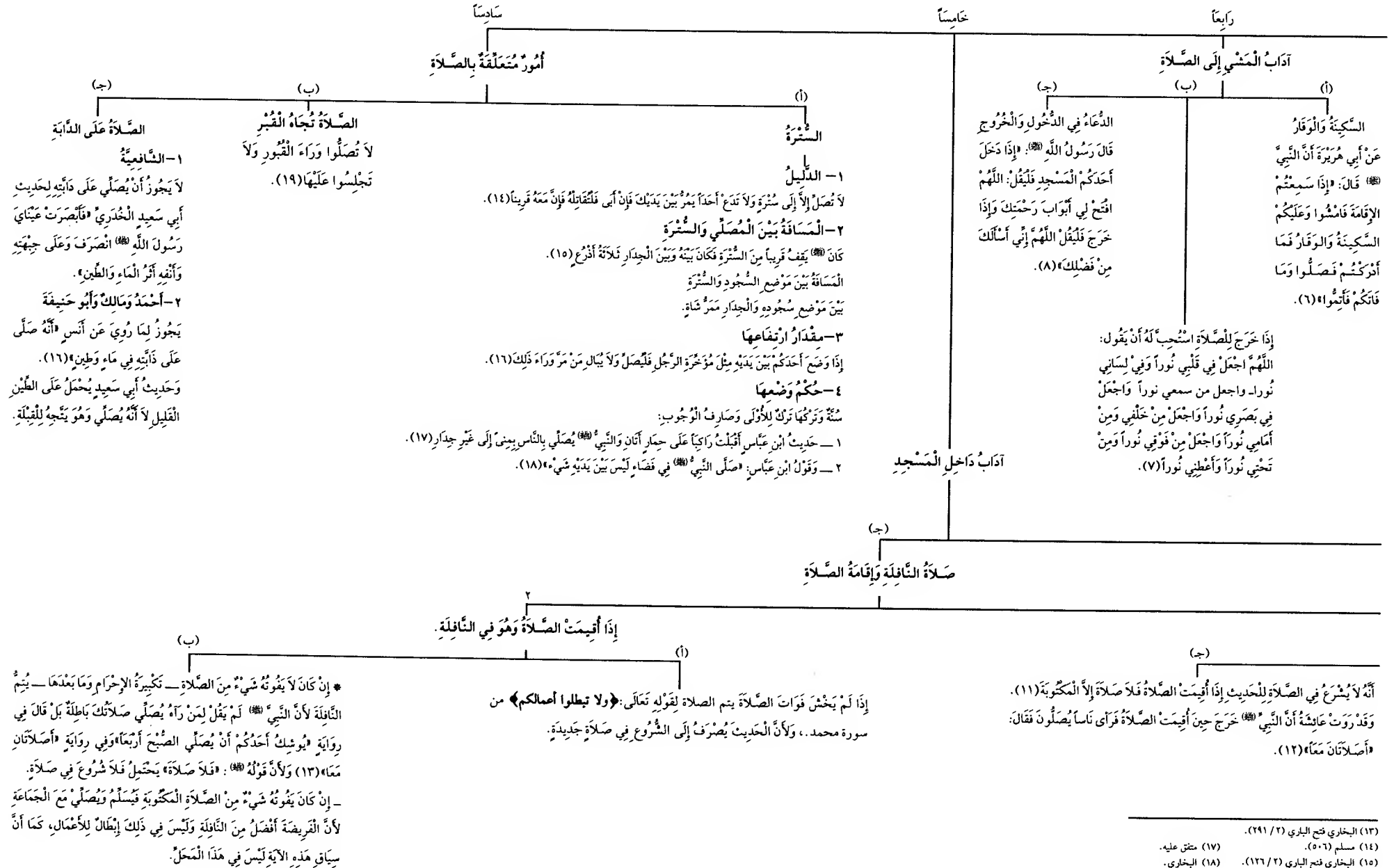


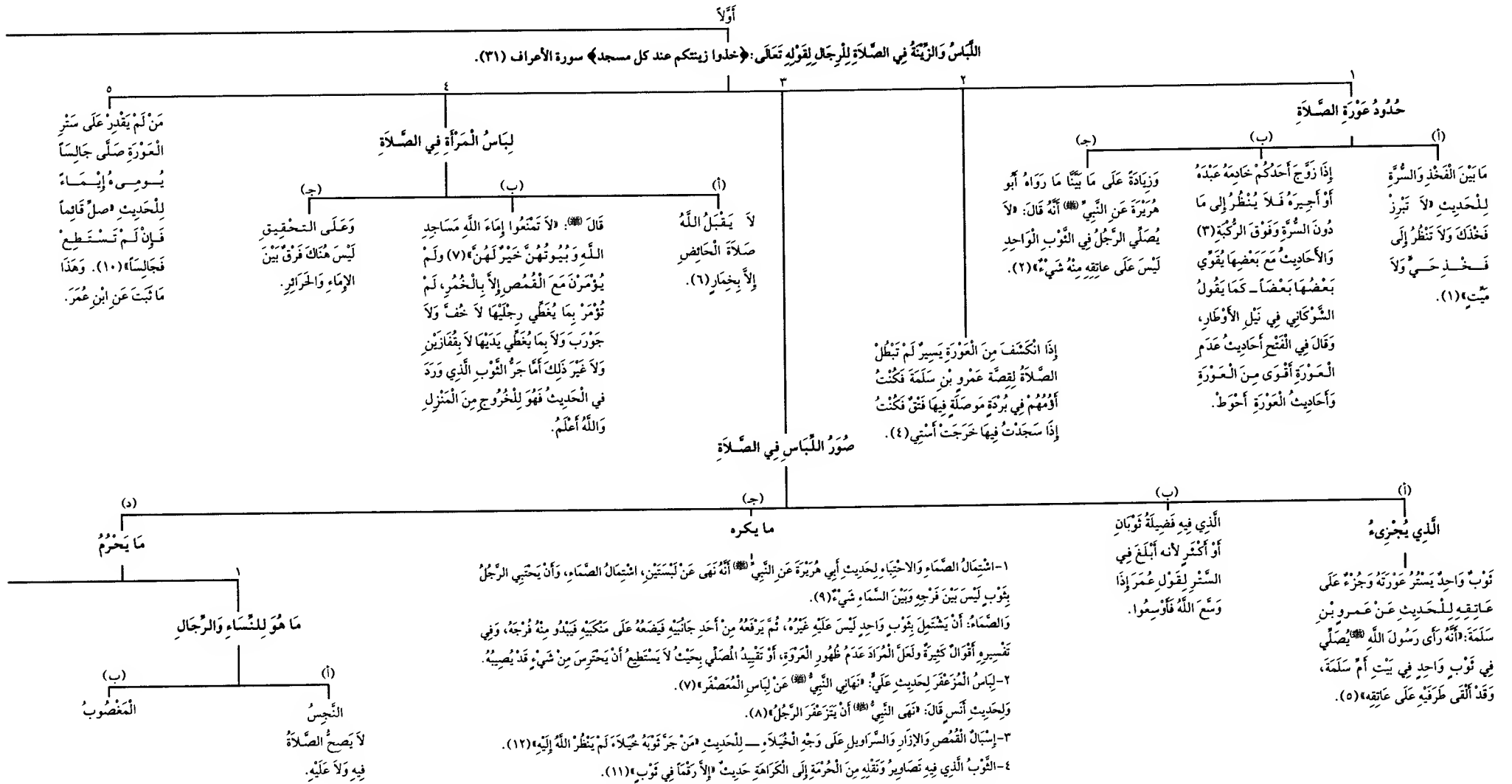
(١) البخاري فتح الباري (٢/ ١٦٥). (٢) مسلم (١١١٢). (٣) مسلم (١١١٢). (٤) مسلم (١١١٢). (٥) البخاري فتح الباري (٢/ ١٣٦). (٦) مسلم (٣٨٧) عن معاوية. (٧) أبو داود (٤٩٩) والبخاري في غلن أعمال العباد (ص ٧٦) والبيهقي (٣٩١/ ١) وأحمد (٤٣/ ٤) وحسنه الألباني إرواء الغليل (١/ ٢٦٥). (٨) ابن ماجه (٧١١)، أحمد (٣٠٨/ ٤) والبخاري في صحيحه تعليقاً وبصيغة التبريد والحاكم (٢٠٢/ ١) قال البرصيري في الزوائد: هذا الإسناد فيه حجاج بن أرطاة وهو ضعيف وقال الترمذي حسن صحيح وصححه الحاكم والذهبي والألباني إرواء الغليل (٢٤٨١). (٩) ابن ماجه (٧١٥) وصححه الألباني إرواء الغليل (١/ ٢٥٣).



(١١) البخاري فتح الباري (٢/ ٢٤٠).
(١٢) الترمذي (١٩٩) وأبو داود (٥١٥) وابن ماجه (٧١٧) وأحمد (٤/ ١٦٩)، وضعفه الألباني إرواء الغليل (١/ ٢٥٥).
(١٣) رواه البخاري فتح الباري (٢/ ٢٣).
(١٤) رواه مسلم (٣٨٦).
(١٥) رواه البخاري فتح الباري (٢/ ٢٣٥).







(١) أبو داود (٣١٤٠) وابن ماجه (١٤٦٠) وأحمد (١٤٦٠/١) والبيهقي (٢٢٨/٢) والحاكم (١٨٠/٤) قال أبو داود هذا الحديث فيه نكارة وقال الألباني ضعيف جداً إرواه الغليل (٢٩٦/١).

(٢) رواه البخاري فتح الباري (١٧/٢) والحديث متفق عليه.

(٣) رواه أبو داود (٤٩٦).

(٤) رواه أبو داود (٥٨٦).

(٥) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٢٩٦).

(٦) أبو داود (١٤١) وابن ماجه (٦٥٥) والحاكم (٢٥١/١) والبيهقي (٣٣٣/٢) وأحمد (١٥٠/٦، ٢١٨، ٢٥٩) وحسنه الترمذي وصححه الحاكم والذهبي والألباني إرواه الغليل (٢١٤/١).

(٧) أبو داود (٥٦٧) والحاكم (٢٩/١) والبيهقي (١٣١/٣) وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (٧٣٣٥).

(٨) رواه مسلم (٢٠٧٨).

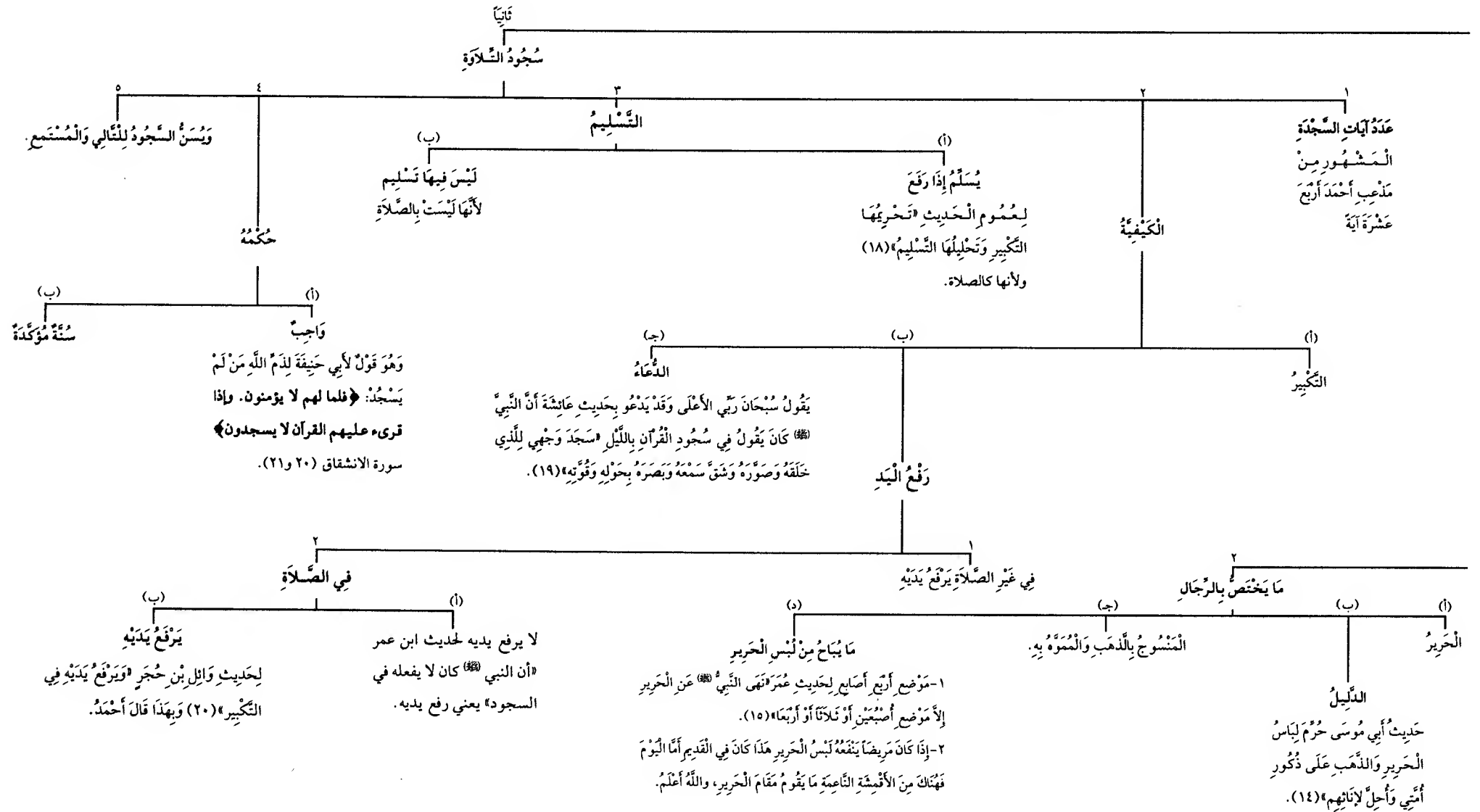
(٩) البخاري (٥٨٤٦).

(١٠) رواه البخاري فتح الباري (٣٣/٢، ٢٠٠).

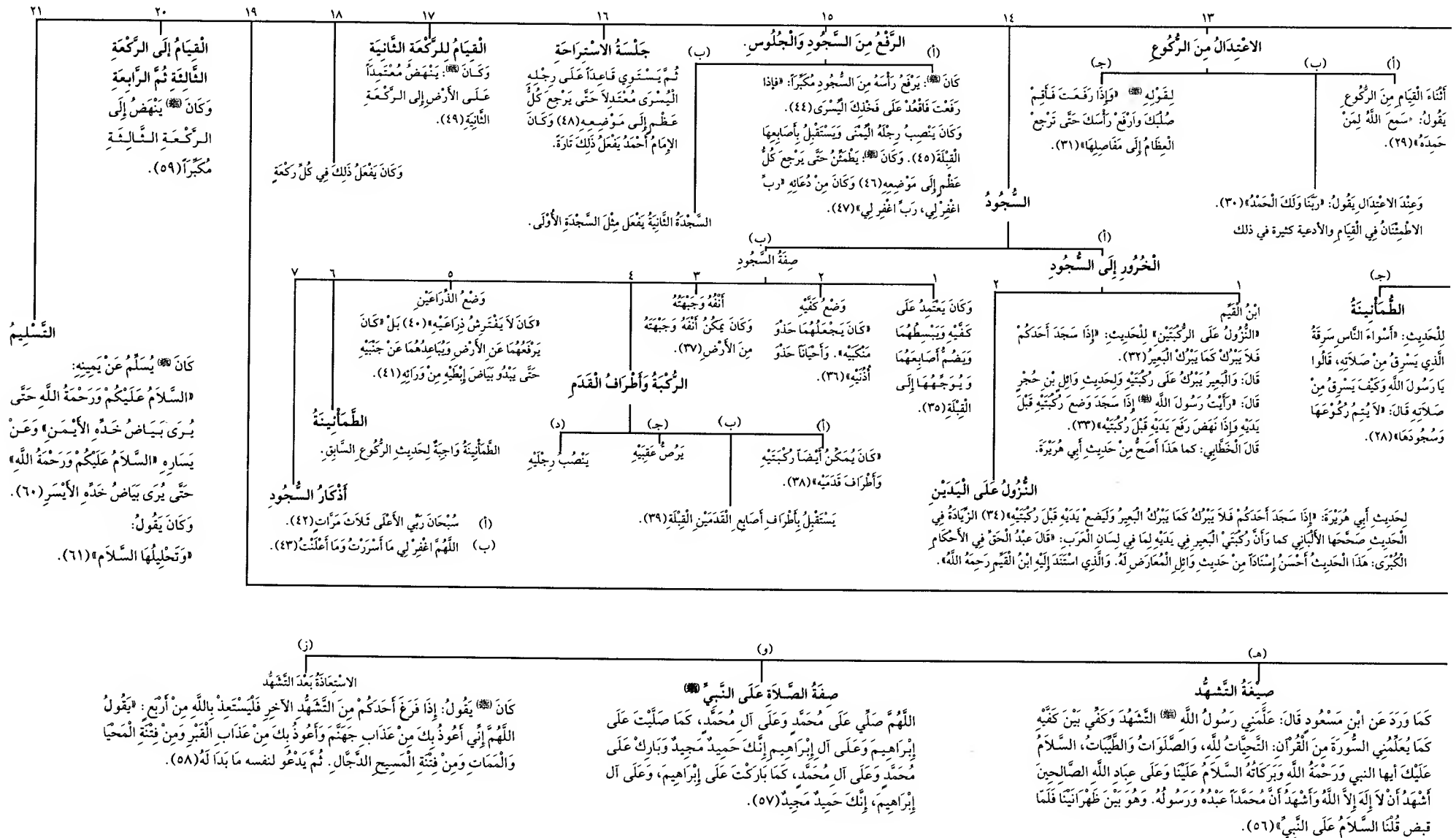
(١١) رواه البخاري.

(١٢) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (١٣٤).

(١٣) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (١٣٤٩).

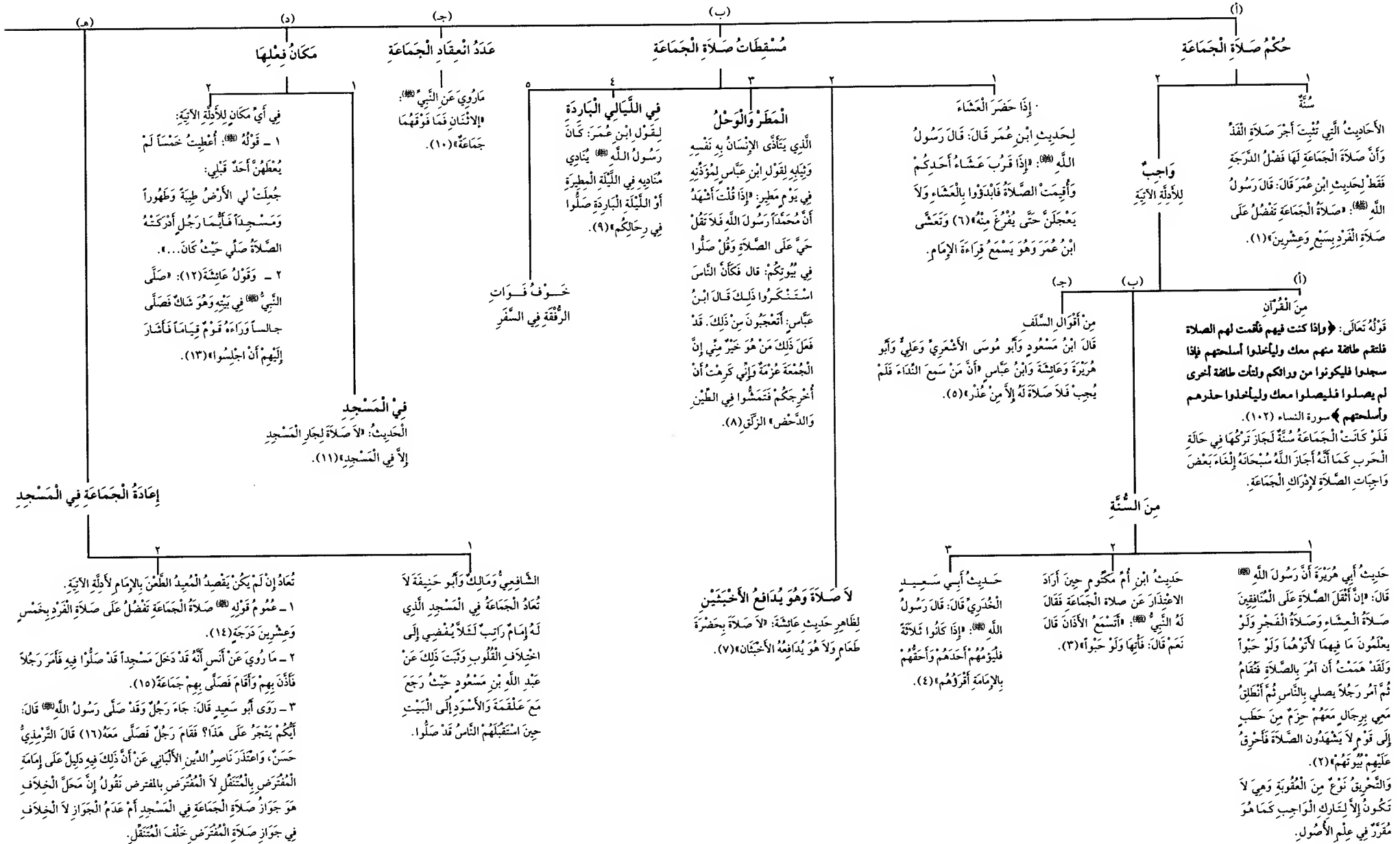


(١٤) رواه البخاري (٢٩٩/٢) وأحمد (٤٤١/٢) وصححه الحاكم والذهبي.
 (١٥) رواه أحمد (٤٠٧، ٣٩٤/٤) والبيهقي (٢٧٥/٣) والترمذي والنسائي وصححه الألباني إرواه الغليل (٣٠٥/١).
 (١٦) رواه الترمذي تحفة الأحاديث (١٧٧٥).
 (١٧) الترمذي (٢٦٨/٢) تعليقاً وصبغة التعريف ووصله عبد الرزاق في المصنف (٤٥١٢) عن معمر بن عاصم الأحول عن أنس رواه ثقات.
 (٢١) أخرجه أحمد وأبو داود (٧٢٥) وسنده صحيح كما قال الألباني (صفة صلاة النبي ص ٩١).
 (١٨) متفق عليه، اللؤلؤ والمرجان (٢١٧).
 (١٩) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه (٢٧٥) والبيهقي (٣٧٩، ١٧٣/٢) وأحمد (١٢٩، ١١٣/١) وصححه النووي في المجموع والحافظ في الفتح والألباني إرواه الغليل (٨/٢).
 (٢٠) رواه الترمذي، تحفة الأحاديث (٣٤٨٣) وهو حديث حسن صحيح.



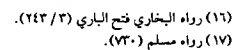
- (١١) البخاري فتح الباري (٣ / ٢٤١، ٢٤٢).
- (١٢) البخاري فتح الباري (١ / ١٣).
- (١٣) النسائي (٢ / ١٧٩) والترمذي وحسنه ابن ماجه (٤٦٠) والحاكم وابن حبان والدارمي (١٢٣٥) وأبو داود (٨٥٨) وأحمد (٤ / ٣٤٠).
- (١٤) رواء مسلم (٤٠١).
- (١٥) أبو داود والنسائي وابن خزيمة
- (١٦) أبو داود وأحمد والترمذي وحسنه وصححه ابن خزيمة.
- (١٧) البيهقي والحاكم وصححه، وقال الألباني: وهو كما قال صفة صلاة النبي (٨٠).
- (١٨) البخاري ومسلم (صفة صلاة النبي ٩٠).
- (١٩) أبو داود (٧٧٦) والترمذي (٢٤٣) وابن ماجه (٨٠٦) وصححه الحاكم والذهبي والمعيلي.
- (١٠) أبو داود (٧٨٤) وابن ماجه (٨٠٧)، صححه الحاكم (١ / ٢٣٥) والذهبي وابن حبان، وله شواهد ذكرها الألباني في إرواء الغليل (٢ / ٥٣، ٥٧).
- (١١) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٢٢٥).
- (١٢) رواء مسلم (٣٩٥).
- (١٣) أبو داود والترمذي (٣٠٢) وقال: حديث حسن.
- (١٤) أبو داود (٨٢٣) والترمذي (٢٤٧) وقال حديث حسن.
- (١٥) أحمد (٢ / ٤٢٠، ٣١٦) والنسائي (٢ / ١٠٩) وأبو داود (٦٠٤) وابن ماجه (٨٤٦) وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير.
- (١٦) ابن ماجه (٨٥٠) وأحمد، وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٦٣٣).
- (١٧) أحمد (٢ / ٣١٧) وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (١٩٤٩).
- (١٨) أبو داود (٧٩٢) وابن ماجه (٩١٠) وأحمد (٣ / ٤٧٤) وصححه الألباني صفة صلاة النبي (١١٨).
- (١٩) صفة صلاة النبي (١٠٣).
- (٢٠) البخاري مسلم، صفة صلاة النبي (١٠٤).
- (٢١) أبو داود (٩٠٧) وابن حبان وصححه الألباني صفة صلاة النبي (٧٤).
- (٢٢) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٢٣١).
- (٢٣) رواء مسلم (٢٢٠٣).
- (٢٤) البخاري ومسلم (صفة صلاة النبي ١٣٧).
- (٢٥) ابن خزيمة وابن حبان (٤٨٤) في صحيحهما.
- (٢٦) الدارمي (١٣١٣) والترمذي (٢٦٠) وقال حسن صحيح.
- (٢٧) هما حديثان الأول أخرجه البيهقي بسند صحيح والثاني أخرجه الطبراني في الكبير والصغير وعبد الله بن أحمد في زوائد على المستند. وابن ماجه.
- (٢٨) أحمد (٣ / ٥٦) والدارمي (١٣٣٤) وصححه الحاكم وابن خزيمة.
- (٢٩) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٢٠٠).
- (٣٠) رواء البخاري وأحمد.
- (٣١) رواء البخاري ومسلم.
- (٣٢) رواء أبو داود.
- (٣٣) النسائي (٢ / ١٦٣) والترمذي وابن ماجه (٨٨٢) والحاكم (١ / ٢٢٦) والبيهقي (٢ / ٩٨) وضعفه الألباني إرواء الغليل (٢ / ٧٥).
- (٣٤) أبو داود (٨٤٠) والنسائي (٢ / ١٦٣) والدارمي (١٣٢٧) وأحمد (٢ / ٢٨١) وصححه الألباني (صفة صلاة النبي ١١٧).
- (٣٥) البيهقي وسنده صحيح كما قال الألباني (صفة صلاة النبي ٨٤).
- (٣٦) أبو داود والترمذي وصححه هو وابن الملقن.
- (٣٧) رواء أبو داود وأحمد.
- (٣٨) البيهقي وسنده صحيح كما قال الألباني (صفة صلاة النبي ٨٥).
- (٣٩) البخاري فتح الباري (٨٢٨).
- (٤٠) البخاري فتح الباري (٨٢٨).
- (٤١) البخاري فتح الباري (٨٠٧).
- (٤٢) أحمد (٥ / ٢٨٢، ٢٨٤) وأبو داود وابن ماجه (٨٨٨).
- (٤٣) النسائي وابن أبي شيبه وصححه الحاكم والذهبي.
- (٤٤) رواء البخاري والبيهقي.
- (٤٥) أبو داود والحاكم وصححه ووافقه الذهبي.
- (٤٦) أبو داود والبيهقي وسنده صحيح كما قال الألباني إرواء الغليل (٢ / ٤١) في (صفة صلاة النبي ٩٢).
- (٤٧) ابن ماجه (٨٩٧) وصححه الألباني إرواء الغليل (٢ / ٤١).
- (٤٨) البخاري وأبو داود وأحمد (صفة صلاة النبي ١٦٥).
- (٤٩) البخاري فتح الباري (٨٢٤).
- (٥٠) أبو داود (٨٦٠) والبيهقي (٢ / ١٣٣، ١٣٤) وحسنه الألباني إرواء الغليل (٢ / ٤٤).
- (٥١) مسلم وأبو عروا (صفة صلاة النبي ١٩٧).
- (٥٢) مسلم (٥٨٠).
- (٥٣) مسلم (٥٧٩).
- (٥٤) أحمد واليزار والبيهقي وحسنه الألباني (صفة صلاة النبي ٩٦).
- (٥٥) البخاري فتح الباري (١٢٢٥) ومسلم (٥٧٠).

- (٥٦) مسلم (٤٠٢).
- (٥٧) البخاري (٢٩٢ / ٦) أبو داود (٩٧٦) والترمذي (٤٨٣) والنسائي (٤٨، ٤٧ / ٣) وابن ماجه (٩٠٤) شرح السنة (١٩٠ / ٣).
- (٥٨) مسلم (٥٨٨).
- (٥٩) البخاري فتح الباري (٨٢٦).
- (٦٠) ابن ماجه (٢٧٥) وأحمد (١٢٩، ١٢٣ / ١) وصححه النووي في المجموع والحافظ ابن حجر في الفتح والألباني في إرواء الغليل (٩ / ٢).
- (٦١) أبو داود (٩٩٦) والنسائي وابن ماجه (٩١٤) والبيهقي (١٧٧ / ٢) وأحمد (١ / ٣٩٠، ٤٠٦، ٤٠٨).



(ق)	(ص)	(ف)	(س)	(ن)	(م)	(ك)	(ي)	(ط)	(ج)	(ز)	(و)
سُتْرَةُ الْإِمَامِ	مَعْنَاهَا	أَنَّهُ مَنْ يَحُلْ بَيْنَ الْإِمَامِ وَسُتْرَتِهِ شَيْءٌ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ فَصَلَاةُ الْمُتَوَكِّلِينَ صَحِيحَةٌ لَا يَضُرُّهُمْ مَرُورُ شَيْءٍ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فِي بَعْضِ الصَّفِّ وَلَا فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْإِمَامِ وَإِنْ مَرَّ مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَ سُتْرَتِهِ قَطَعَ صَلَاتَهُ وَالْأَمْرُ فِيهِ خِلَافٌ وَبِحَاجَةٍ إِلَى تَنْظِيرٍ.	لَوْ أَحْرَمَ مُتَفَرِّدًا ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَصَلَّى مَعَهُ فَتَوَى إِمَامَتَهُ.	«الدليل»	حديث ابن عباس قال: «أقبلت راكباً على حمار أتان والنبي ﷺ يصلي بالناس بنى إلى غير جدار فصررت بين يدي بعض أهل الصف فنزلت فارسلت الأتان ترتع فدخلت في الصف فلم ينكر علي أحد (٣١) وكذلك لصن النبي صلى الله عليه وسلم بطنه بالجدار حتى غر البهيمة (٣٧) ولولا أن سترته ستره لهم لم يكن بين مروها بين يديه وخلفه فرق.						
	(ب)	(أ)	فِي النَّفْلِ	تَصَحُّ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَيْنَ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَطَوِّعًا مِنَ الدَّلِيلِ، فَقَامَ إِلَى الْقُرْبَةِ فَتَوَضَّعًا فَقَامَ فَصَلَّى فَتَوَضَّعَ لِمَا رَأَيْتُهُ مَنَعَ ذَلِكَ فَتَوَضَّعْتُ مِنَ الْقُرْبَةِ ثُمَّ قُمْتُ إِلَى شِقْبَةِ الْأَيْسَرِ فَأَخَذَ بِيَدِي مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ يُعَدِّلُنِي كَذَلِكَ إِلَى الشُّقِّ الْأَيْسَرِ (٣٥).	إِمَامَةُ الْمُتَقَرِّبِ بِالْمُقَرَّرِ	١- لَا تَصِحُّ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا تَحْتَلِفُوا عَلَيْهِ» (٣٢).	٢- تَصِحُّ لِرِوَايَةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنْ مَعَاذًا كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُصَلِّي بِقَوْمِهِ تِلْكَ الصَّلَاةُ (٣٢) وَأَمَّا حَدِيثُ الرَّائِي الْأَوَّلُ فَالْمَرَادُ بِهِ لَا تَحْتَلِفُوا عَلَيْهِ بِالْأَعْمَالِ.				
			من يلي الإمام الشيخ وأهل القرآن لحديث أبي مسعود الأنصاري قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ليليني منكم أولوا الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم».	صَلَاةُ الْمُتَوَكِّلِينَ بَيْنَ السَّوَارِي بِكْرُهُ ذَلِكَ لِمَا رَوَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُنَّا نُنْهِي أَنْ نَصِفَ بَيْنَ السَّوَارِي، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنُظِرَ عَنْهَا طَرَفًا» (٢٩).	إِذَا صَلَّى إِمَامُ الْمَسْجِدِ جَالِسًا صَلَّى مِنْ وَرَاءَهُ جُلُوسًا لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ لَا تَحْتَلِفُوا عَلَيْهِ وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ» (٣٠).	فَإِنْ ابْتَدَأَ بِهِمُ الصَّلَاةَ قَائِمًا ثُمَّ اعْتَلَّ فَجَلَسَ انْتَمُوا خَلْفَهُ قَائِمًا لَا تَنْصَرِفَ حَدِيثُ صَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ مُؤْتَمًّا بِالرَّسُولِ ﷺ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ (٣١).	١- مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ تَصَحُّ صَلَاتُهُ لِحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ حَيْثُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ زَهُوَ رَأَيْتُ فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدُّهُ (٢٥) وَقَالُوا يَحْتَلِ حَدِيثُ وَابِصَّةٌ عَلَى النَّدْبِ.	٢- أَحْمَدُ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ وَيُعِيدُ لِحَدِيثِ وَابِصَّةِ بْنِ مَعْبُدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ» (٢٦).	٣- التَّفْصِيلُ	إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّفِّ فُرْجَةٌ وَلَمْ يَتَّسِعْ الصَّفُّ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ فَيُصَلِّي مُتَفَرِّدًا وَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ لِلْعُذْرِ، وَتُسْتَفِيدُ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ وَلَيْسَتْ طَبِيعُ الْجَمْعِ بَيْنَ حَدِيثِ وَابِصَّةٍ وَحَدِيثِ مَنْ وَصَلَ صَفًّا وَصَلَهُ اللَّهُ وَمَنْ قَطَعَ صَفًّا قَطَعَهُ اللَّهُ (٢٧).	فَجَزَّ أَحَدٌ مِنَ الصَّفِّ فِيهِ قَطَعَ لِلصَّفِّ كَمَا أَنَّهُ قَدْ يُصَرَّفُ حَدِيثُ وَابِصَّةٍ إِلَى مَنْ صَلَّى مُتَفَرِّدًا خَلْفَ الصَّفِّ الَّذِي مِنْ أَمَامِهِ فِيهِ فُرْجَةٌ.
			لَا يَكُونُ الْإِمَامُ أَعْلَى مِنَ الْمُتَوَكِّلِينَ لِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ لِمَعْمَارٍ حِينَ جَرَّهُ مِنْ عَلَى الدُّكَانِ أَلَمْ تَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ فَلَا يَقُومَنَّ فِي مَكَانٍ أَرْفَعَ مِنْ مَقَامِهِمْ» (٢٤).	صَاحِبُ الْبَيْتِ وَالسُّلْطَانُ وَإِمَامُ الْمَسْجِدِ أَوَّلَى بِالْإِمَامَةِ. لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَلَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ وَلَا يَجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ» (٢٣).	صَلَاةُ الْمَرْأَةِ جَمَاعَةً	١- الْحُكْمُ	الْأَمْرُ فِيهِ خِلَافٌ مِنْ حَيْثُ الِاسْتِحْبَابُ وَعَدَمُهُ وَالرَّاجِحُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ الْبَيْتَ أَفْضَلُ لِلْحَدِيثِ، لَا تَتَمَعُّوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ، وَيُؤْتَيْنَ خَيْرَ لَهْنٍ.	٢- حُكْمُ جَهْرُهَا فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ تَجَهَّرُ فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ وَإِنْ كَانَ ثَمَّ رَجُلٌ لَا تَجَهَّرُ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا مِنْ مُحَارِمِهَا.	٣- مَكَانُ الْإِمَامَةِ فِي الصَّلَاةِ تَكُونُ فِي وَسْطِ الصَّفِّ.	٤- حُضُورُهَا فِي صَلَاةِ الْمَسْجِدِ لَنَا حَدِيثُ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ يَخْلُصُ قَبْلَ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَعْرِفُ مِنْ الْفَلَاسِ، أَوْ لَا يَعْرِفُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا (٢٠).	وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَتَمَعُّوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ وَيُؤْتَيْنَ خَيْرَ لَهْنٍ» (٢١).
			أُمُورٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا	١- إِمَامَةُ الْمَجْنُونِ لَا تَصِحُّ لِأَنَّ صَلَاتَهُ لِنَفْسِهِ بَاطِلَةٌ.	٢- إِمَامَةُ الْعَبْدِ وَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ تَصِحُّ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَحُلْ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ وَلَا شُرُوطِهَا.	صَلَاةُ الْبَدْعَةِ	صَاحِبُ الْبَدْعَةِ	١- صَلَاةُ الْفُرُوضِ الْخَمْسَةِ	١- وَإِذَا كَانَ يَطْلُبُ بِدْعَتِهِ قَبْعِدُ الْمُصَلِّي صَلَاتِهِ.	٢- وَإِذَا كَانَ لَا يَطْلُبُهَا فِيهَا قَوْلَانِ وَلَكِنَّهُ لَا يُعِيدُهَا لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الْمُحَدَّثَ وَالنَّجْسَ.	الْجُمُعَةُ وَالْأَعْيَادُ تُصَلَّى خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ.

- (١) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٣٨١).
- (٢) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٣٨٣).
- (٣) أحمد بسند صحيح وأبو داود (٥٥٢، ٥٥٣) وصححه الألباني في إرواء الغليل (٢ / ٢٤٧).
- (٤) رواء مسلم (٦٧٢).
- (٥) ابن ماجه (٧٩٣) والبيهقي (١٧٤ / ٣) والطبراني في الكبير والحاكم والدارقطني عن ابن عباس مرفوعاً وصححه ابن حجر في تلخيص الحبير وعبد الحق في الأحكام الكبرى وابن حزم والحاكم والذهبي والألباني (إرواء الغليل ٢ / ٣٣٧).
- (٦) البخاري (فتح الباري ٢ / ٣٠٠) ومسلم (٥٥٩).
- (٧) رواء مسلم (٥٦٠).
- (٨) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٤٠٥).
- (٩) البخاري فتح الباري (٢ / ٢٩٨، ٢٥٣).
- (١٠) ابن ماجه (٩٧٢) والبيهقي (٦٩ / ٣) وضعفه الألباني (إرواء الغليل ٢ / ٢٤٨).
- (١١) الحاكم (٢٤٦ / ١) والبيهقي (٥٧ / ٣) عن أبي هريرة وضعفه البيهقي والألباني (إرواء الغليل ٢ / ٢٥١).
- (١٢) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٢٩٩).
- (١٣) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٢٣٣).
- (١٤) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٣٨٠).
- (١٥) علقه البخاري ووصله البيهقي بسند صحيح.
- (١٦) أحمد (٣ / ٦٤ — ٤٥٥) وأبو داود (٥٧٤) والحاكم (٢٠٩ / ١) والبيهقي (٦٩ / ٣) وحسنه الترمذي وصححه الحاكم والذهبي والألباني (إرواء الغليل ٢ / ٣١٦).
- (١٧) مسلم (٦٧٣).
- (١٨) الطبراني في الكبير عن عبد الله بن السائب، وصححه الألباني (إرواء الغليل ٢ / ٢٩٥).
- (١٩) أحمد وأبو داود ومالك عن ابن عمر، وصححه الألباني (صحيح الجامع الصغير ٧٣٣٥).
- (٢٠) البخاري (فتح الباري ٨٧٢).
- (٢١) أبو داود (٥٦٧) والحاكم (٢٠٩ / ١) والبيهقي (١٣١ / ٣) وأحمد (٧٦ / ٢) وصححه الحاكم والذهبي والألباني (إرواء الغليل ٢ / ٢٩٤).
- (٢٢) البخاري (الفتح ٢٨٠) ومسلم (٦٥٨).
- (٢٣) مسلم (٦٧٣).
- (٢٤) أبو داود (٥٩٨) وضعفه الألباني ولكن للحدث أصل بنحوه وقد حسنه الألباني بنفس المرجح (إرواء الغليل ٢ / ٣٣١).
- (٢٥) البخاري (الفتح ٨٧٣).
- (٢٦) أبو داود (٦٨٢) والبيهقي (١٠٤ / ٣) وأحمد (٢٢٨ / ٤) وحسنه الترمذي وصححه الألباني (إرواء الغليل ٢ / ٣٢٣).
- (٢٧) أبو داود (٦٦٦) والنسائي (٩٣ / ٢) وإسناده حسن (جامع الأصول ٥ / ٦١٠).
- (٢٨) مسلم (٤٣٢).
- (٢٩) ابن ماجه (١٠٠٢) وفي الزوائد: في إسناده هارون، وهو مجهول كما قال أبو حاتم. والحديث رواء أصحاب السنن الأربعة ما خلا ابن ماجه، ومن حديث أنس.
- (٣٠) متفق عليه (٢٣٣) واللفظ لمسلم.
- (٣١) أحمد وابن ماجه (٣٨٣ / ١) وصححه الألباني (فقه السيرة للغزالي).
- (٣٢) متفق عليه اللؤلؤ (٢٣٢، ٢٣٣) واللفظ لمسلم.
- (٣٣) مسلم (٤٦٥).
- (٣٤) الترمذي (٣٦٠) وقال حسن غريب وحسنه الألباني (صحيح الجامع الصغير ٣٠٥٢) وصححه أحمد شاكر (سنن الترمذي ٢ / ٢٩٣).
- (٣٥) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٤٣٧) واللفظ لمسلم.
- (٣٦) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٢٨٢).
- (٣٧) أحمد (٤٦٢) وأبو داود وسنده جيد وهو طرف من حديث طويل (الفتح الرباعي ٣ / ١٣٧).



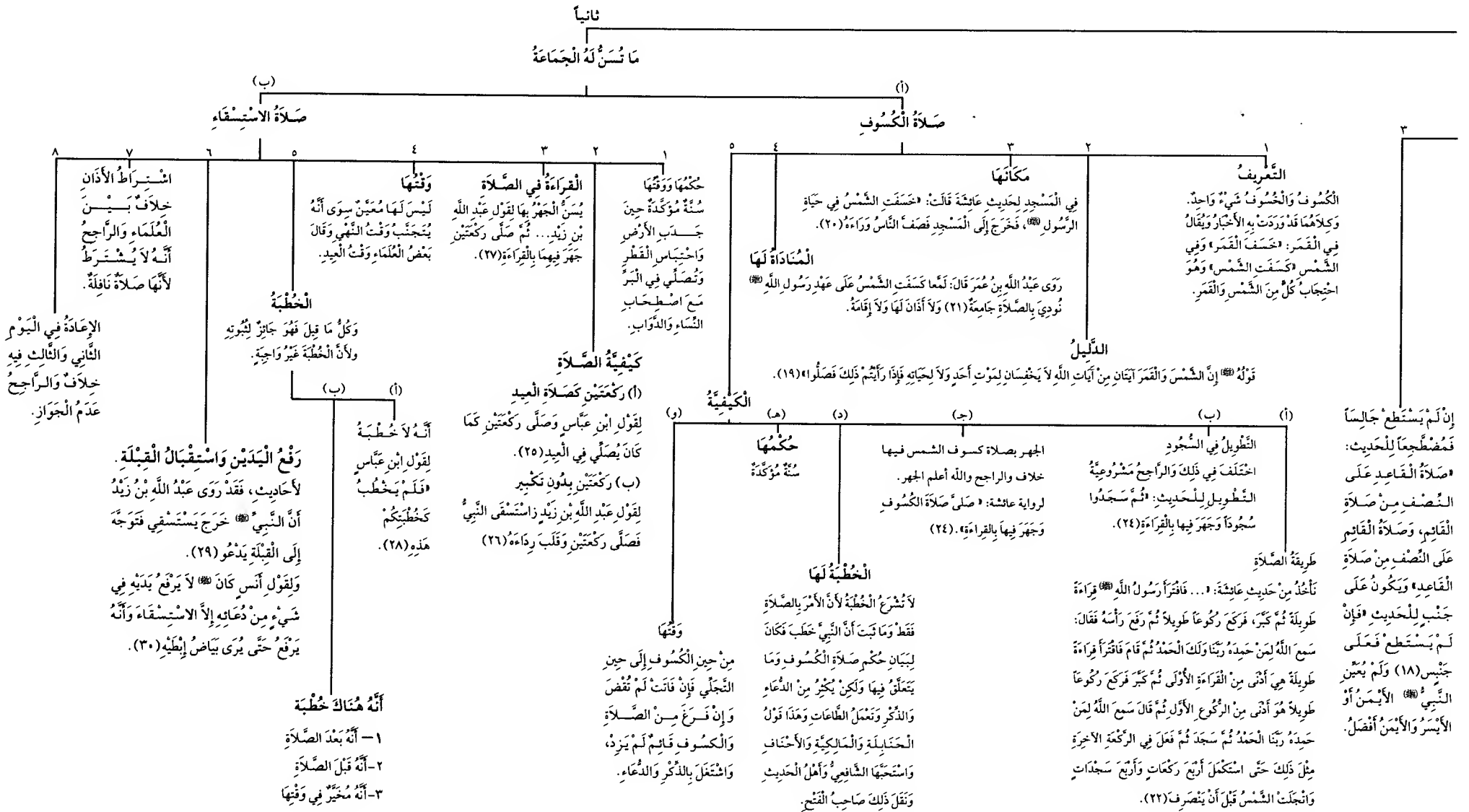
ي فتح الباري (٣ / ٢٩٠).

رواه مسلم (۸۳۷).

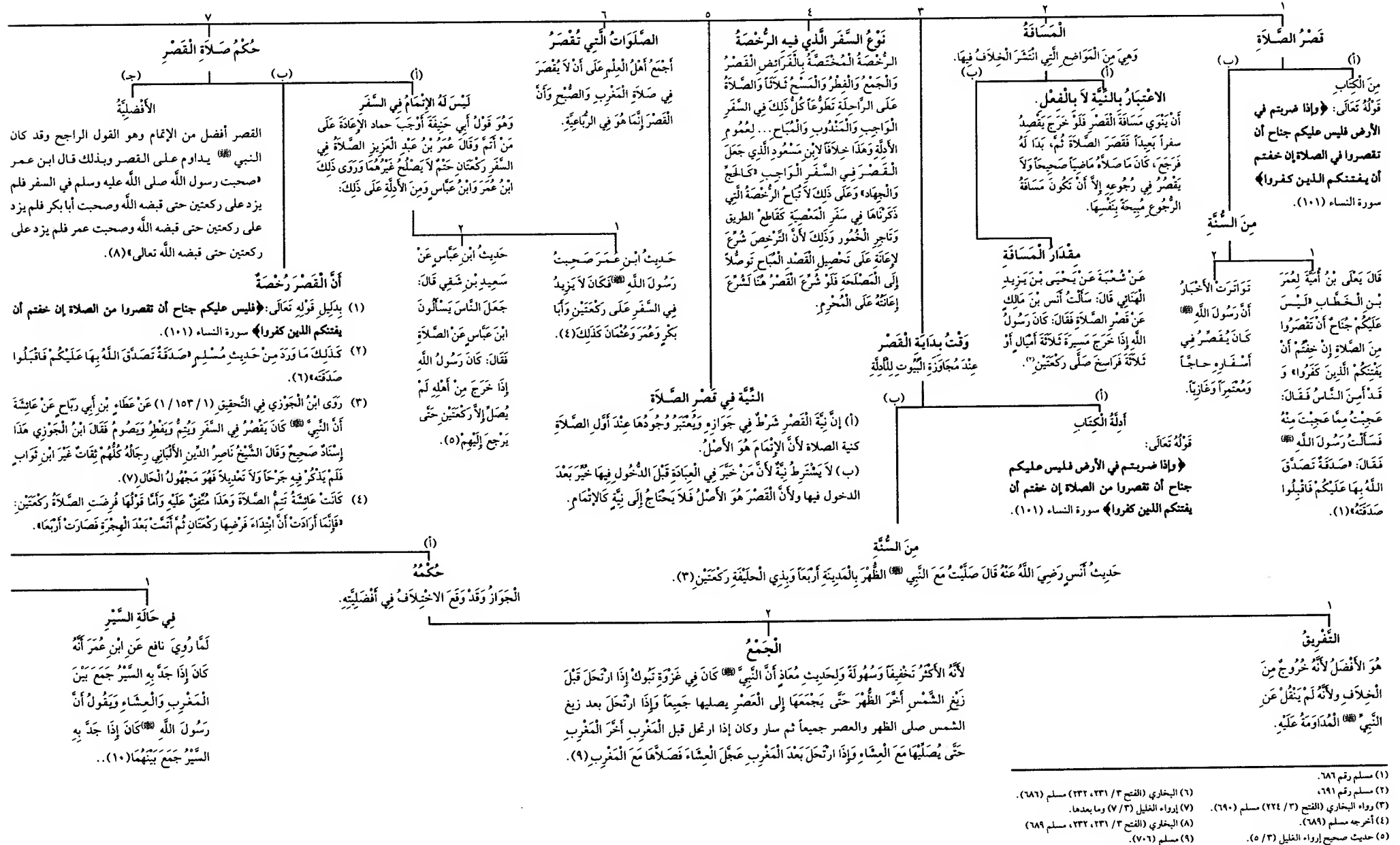
ي فتح الباري (٣ / ٢٩٠).

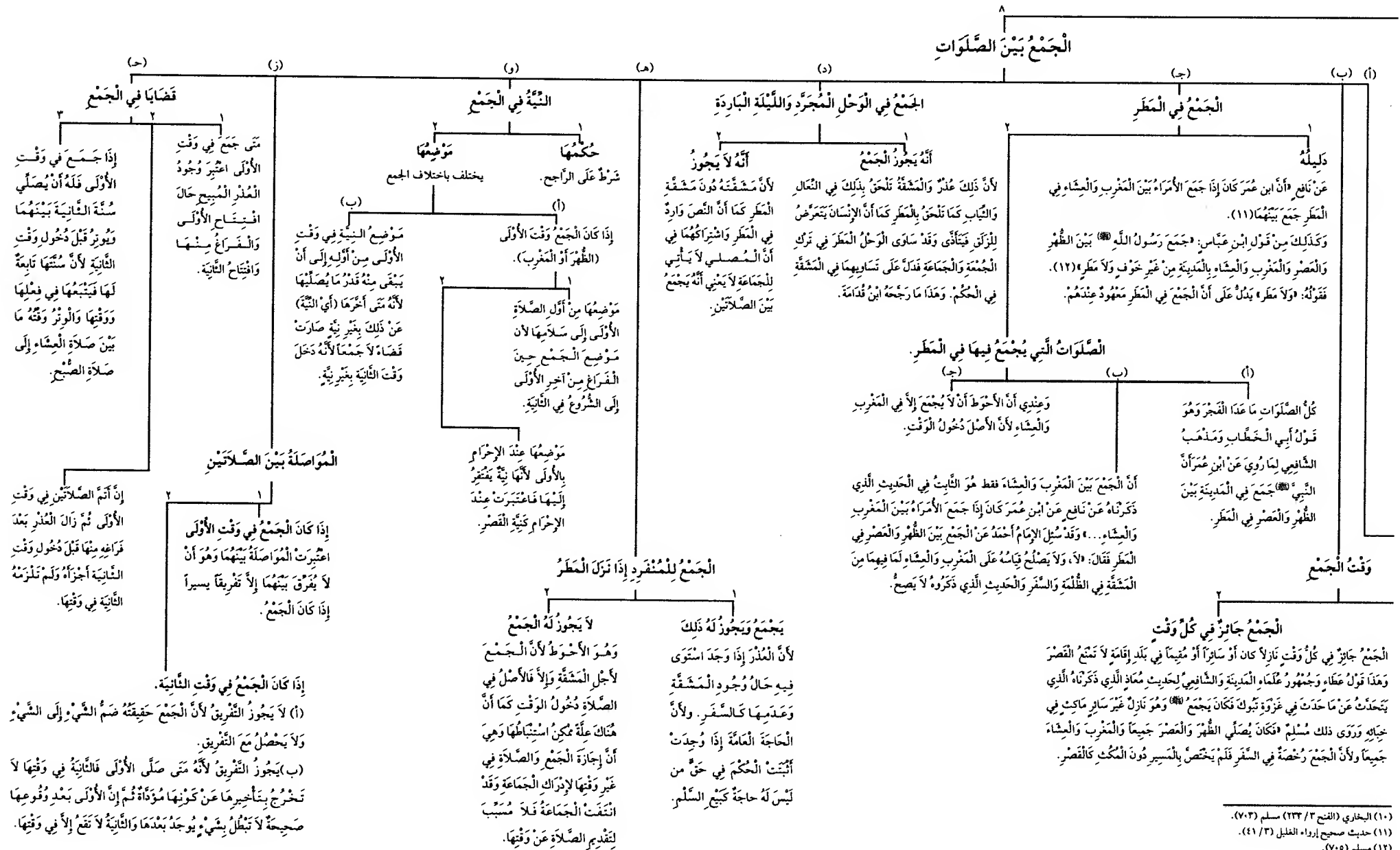
متفق عليه اللزوم والمرج

(٥) أبو داود (١١٧١) والترمذي (٢١٠) وقال عريب حسن وابن حبان (موارد الطمان ٦١٦).

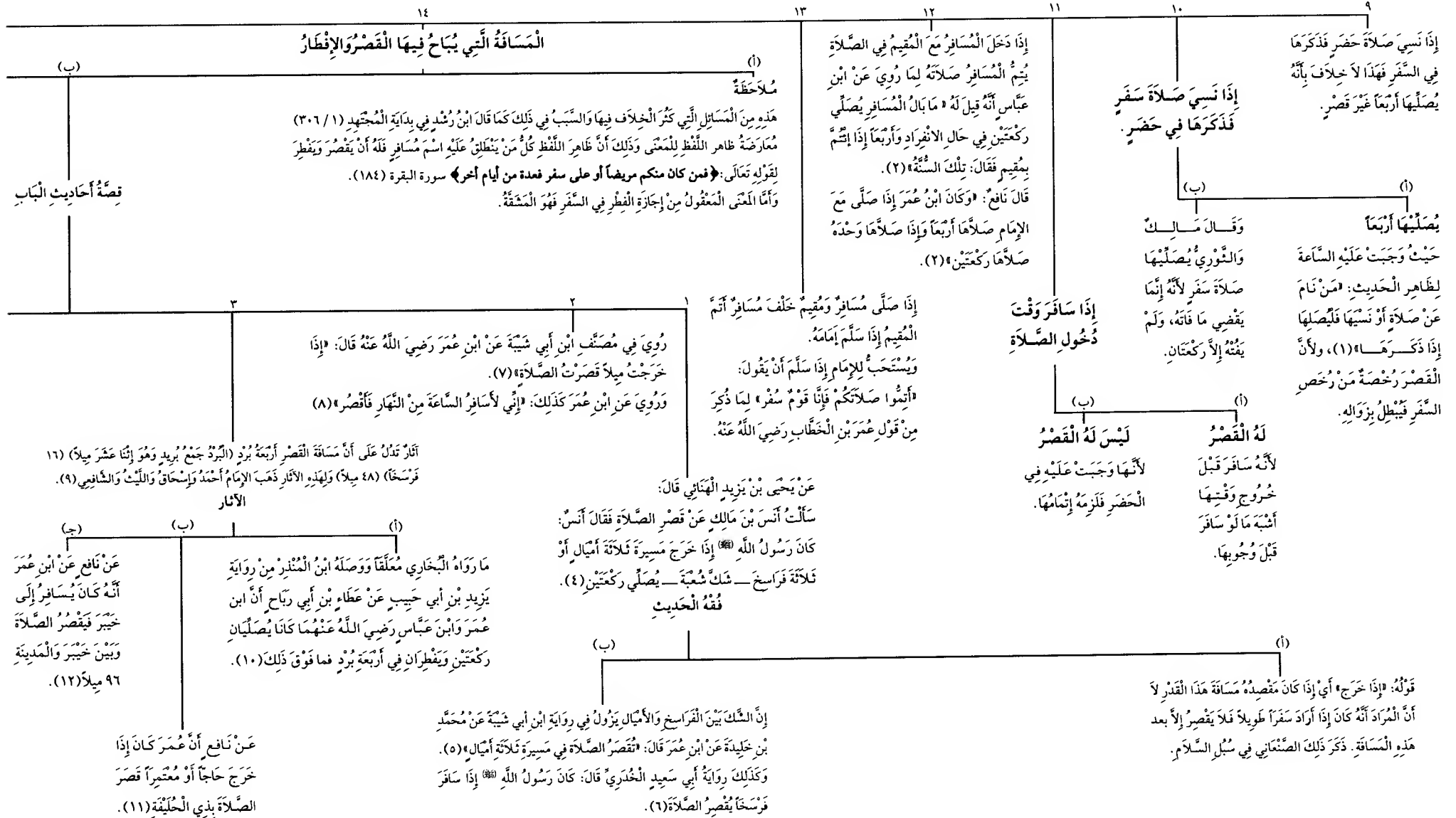


(١٨) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فَتَحَ الْبَارِي (٢٤٢/٣) مِنْ عَمْرِاءِ بْنِ حَصِينٍ.
(١٩) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فَتَحَ الْبَارِي (١٨٢/٣).
(٢٠) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٨٣/٢).
(٢١) مِثْقَى عَلَيْهِ اللَّوْزُ وَالْمَرْجَانُ (٥٣٦).
(٢٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فَتَحَ الْبَارِي (١٨٧/٣). (٢٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فَتَحَ الْبَارِي (١٨٩/٣). (٢٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فَتَحَ الْبَارِي (٢٠٣/٣).
(٢٥) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَأَبُو دَاوُدَ (١١٦٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٥٨) النَّسَائِيُّ (١٢٦/٣)، (١٢٧)، (١٣٢).
(٢٦) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فَتَحَ الْبَارِي (١٦٧/٣).
(٢٧) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فَتَحَ الْبَارِي (١٦٧/٣).
(٢٨) أَبُو دَاوُدَ (١١٦٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٥٨) وَالنَّسَائِيُّ (١٢٦/٣)، (١٢٧)، (١٣٢) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَقَالَ عَبْدُ الْقَائِمِ وَالْأَثَلَاوُطُ وَاسْتَنَادَهُ حَسَنٌ أ. هـ. (جَامِعُ الْأَصُولِ ٦/١٩٢).
(٢٩) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فَتَحَ الْبَارِي (١٦٧/٣).
(٣٠) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فَتَحَ الْبَارِي (١٧١/٣) وَمُسْلِمٌ (٨٩٥).





(١٠) البخاري (الفتح ٣/ ٢٣٢) مسلم (٧٠٣).
 (١١) حديث صحيح إرواه الخليل (٤١/ ٣).
 (١٢) مسلم (٧٠٥).



(٣) رواه مسلم.

(٤) رواه مسلم (٦٩١) وأبو عروبة (٣٤٦/٢)، وأبو داود والبيهقي (١٤٦/٣) وأحمد (١٢٩).

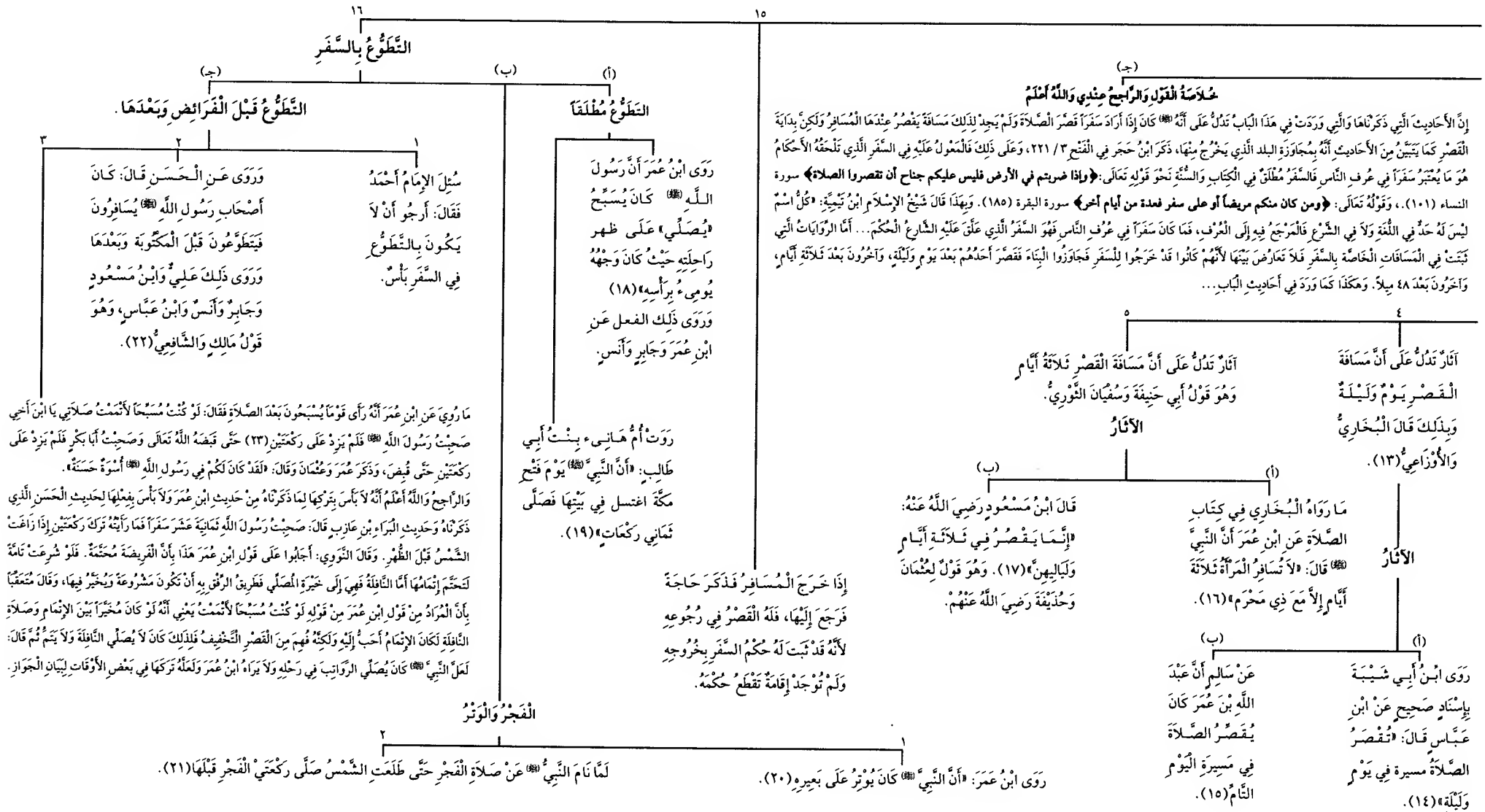
(٥) صححه الألباني الأحاديث الصحيحة (٩٩/٢).

(١) متفق عليه للزُّلُّ والمَرَجَانِ (٣٩٧).

(٢) رواه الإمام أحمد وصححه الألباني إرواء الغليل (٢١/٣).

(٦) ضعيف، فيه أبي هارون العبدي عمارة بن جوين وهو متروك ومنهم من كذبه كما في التفرغيب ومن عجايبه أنه سكت عن الحديث في التلخيص (١٣٠) راجع الأرواء (١٥/٣).

وقال الحافظ: وهو أصح حديث ورد في ذلك وأصرحه أ. هـ الفتاح (٢٢١/٣).



(٧) ذكره الحافظ في الفتح واصله.

(٨) صحيحه الحافظ في الفتح (٢٢٠ / ٣) والآيات في الأحاديث الصحيحة (٩٩ / ٢).

(٩) شرح السنة للبخاري (١٧٣ / ٤) وتفسير آيات الأحكام (٢٠٤ / ١).

(١٠) فتح الباري (٢٢٠ / ٣) وعون المعبود (٦٩ / ٤).

(١١) رواه الإمام مالك بإسناد صحيح (أنظر كتاب قصر الصلاة في السفر، باب ما يجب فيه قصر الصلاة).

(١٢) شرح الموطأ للزرقاني (١٤ / ٢).

(١٣) عون المعبود (٦٩ / ٤)، الجامع لأحكام القرآن (٣٦٥ / ٥) وشرح السنة (١٧٢ / ٤).

(١٤) فتح الباري (٢٢٠ / ٣).

(١٥) مالك في الموطأ بإسناد صحيح وهو في مصنف عبد الرزاق (٤٣٠٠).

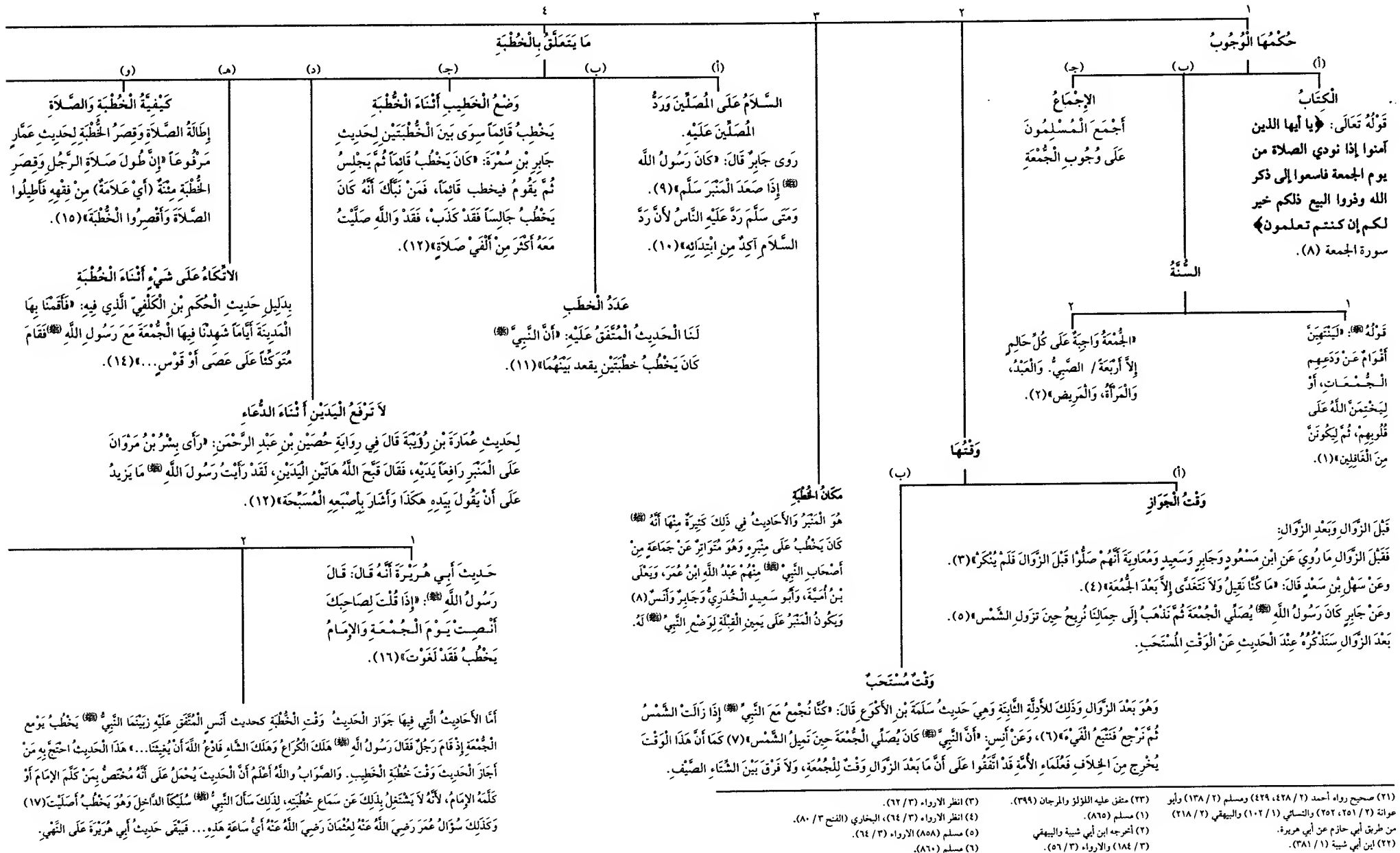
(١٦) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٨٤٧).

(١٧) الجامع لأحكام القرآن (٣٥٥ / ٥) شرح ثلاثيات مستند الإمام أحمد (١٣٨ / ٢).

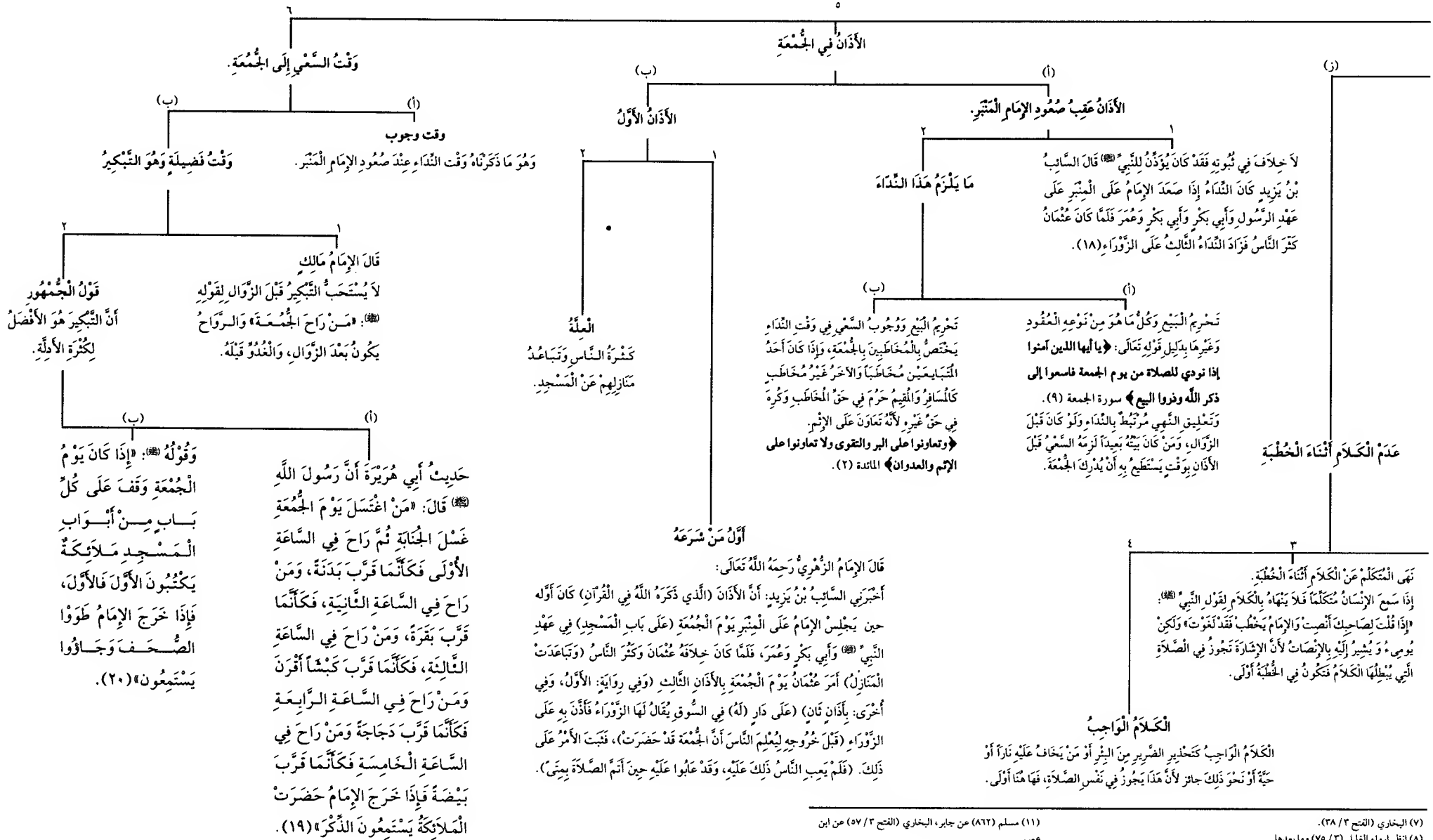
(١٨) حديث ابن عمر (للؤلؤ والمرجان ٤٠٦) وحديث أنس بن مالك (للؤلؤ والمرجان ٤٠٨) وعامر بن ربيعة (للؤلؤ والمرجان ٤٠٧).

(١٩) متفق عليه / البخاري (الفتح ٣ / ٢٣٢، ٢٣٣) مسلم (٣٣٦).

(٢٠) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٤٠٦).

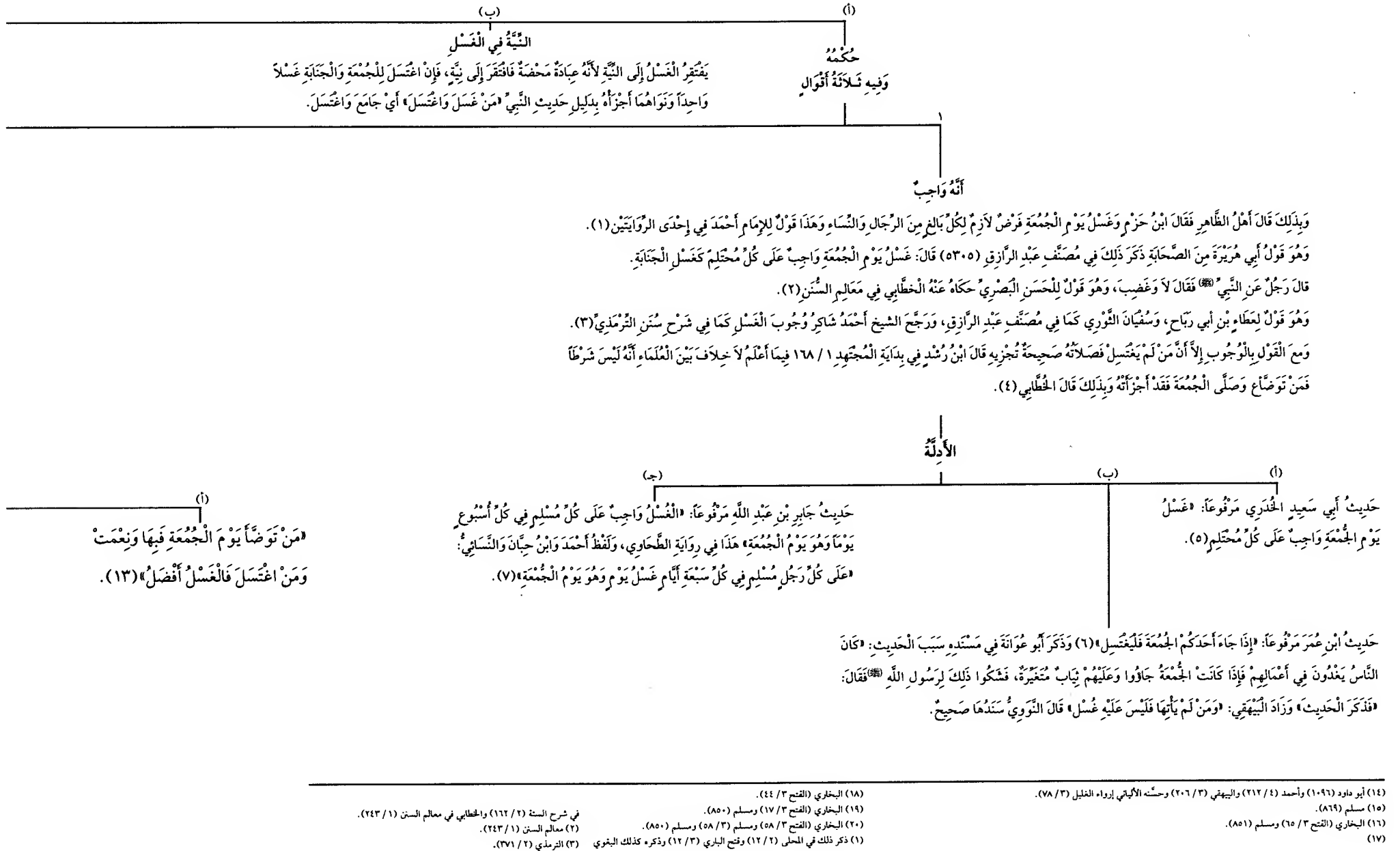


(٢١) صحيح رواه أحمد (٤٢٨/٢)، ومسلم (١٣٨/٢) وأبو عوانة (٢٥١/٢)، والنسائي (١٠٢/١) والبيهقي (٢١٨/٢) من طريق أبي حازم عن أبي هريرة. (٢٢) ابن أبي شيبة (٣٨١/١). (٢٣) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٣٩٩). (٢٤) انظر الأرواء (٦٤/٣)، البخاري (الفتح ٨٠/٣). (٢٥) مسلم (٨٦٥). (٢٦) أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي (١٨٤/٣) والأرواء (٥٦/٣). (٢٧) مسلم (٨٥٨) الأرواء (٦٤/٣). (٢٨) مسلم (٨٦٠).



(١١) مسلم (٨٦٢) عن جابر، البخاري (الفتح ٥٧/٣) عن ابن عمر.
(١٢) مسلم (٨٦٢).
(١٣) مسلم (٨٧٤) الأرواء (٧٧/٣).

(٧) البخاري (الفتح ٣/٣٨).
(٨) انظر إرواء الغليل (٧٥/٣) وما بعدها.
(٩) ابن ماجه.
(١٠) ابن ماجه (١١٠٩) قال في الزوائد: في إسناده ابن لبيبة وهو ضعيف.



(ج)

مَنْ لَا يَأْتِي الْجُمُعَةَ هَلْ عَلَيْهِ غَسْلٌ.

مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ كَالنِّسَاءِ وَالْعَبِيدِ وَالْمَسَافِرِينَ، وَلَمْ يَحْضُرُوا إِلَى الْجُمُعَةِ فَلَا يَلْزَمُهُمُ الْغَسْلُ لِلْحَدِيثِ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» فَرَبَطَ الْغَسْلَ بِالْمَجِيءِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ.

أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ

وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ، وَمَذْهَبُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَبِهِ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ: «الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سُنَّةٌ» (٨). وَبِذَلِكَ قَالَ الشَّعْبِيُّ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَحَسَنَ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» (٩) وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَذَكَرَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (١٠) وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ: «مَذْهَبُنَا أَنَّهُ سُنَّةٌ لَيْسَ بِوَاجِبٍ يَغْفِي بِتَرْكِهِ، بَلْ لَهُ حُكْمُ سَائِرِ الْمُنْدُوبَاتِ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي نَهَايَةِ الْمُحْتَاجِ (١١). وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ فَقَالُوا: يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ أَنْ يَغْتَسِلَ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْكَافِي لِابْنِ قُدَّامَةَ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ الدُّسُوقِيِّ (١٢).

وَوَجَّهَ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ أَدْلَةَ الْوُجُوبِ إِلَى:

١ — أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَمْرِ النَّدْبُ، وَالْوُجُوبُ التَّأْكِيدُ.

٢ — أَنَّ الْغُسْلَ كَانَ وَاجِبًا لِعِلَّةٍ ثُمَّ انْتَهَى هَذَا الْحُكْمُ بِانْتِهَاءِ الْعِلَّةِ.

٣ — أَنَّ أَحَادِيثَ الْوُجُوبِ مَتَسُوخَةٌ.

الأدلة

(ب)

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ، فَذَنَّا وَأَنْصَتَ وَاسْتَمَعَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، وَزِيَادَةٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَمَنْ مَسَّ الْخُصْيَ فَقَدْ لَغِيَ» (١٤).

(ج)

عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْاجِبٌ هُوَ؟ قَالَ: لَا وَلَكِنَّهُ طَهُورٌ وَخَيْرٌ فَمَنْ اغْتَسَلَ فَحَسَنَ، وَمَنْ لَمْ يَغْتَسِلْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ بِوَاجِبٍ وَسَأَخِيرُكُمْ كَيْفَ بَدَأَ كَانَ النَّاسُ مَجْهُودِينَ يَلْبَسُونَ الصُّوفَ وَيَعْمَلُونَ عَلَى ظُهُورِهِمْ وَكَانَ الْمَسْجِدُ ضَيْقًا، مُقَارِبَ السَّقْفِ، إِنَّمَا هُوَ عَرِيشٌ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ حَارٍ، وَقَدْ عَرَّقَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ الصُّوفِ حَتَّى ثَارَتْ رِيحٌ حَتَّى أَذَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَوَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ تِلْكَ الرِّيَاحَ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا كَانَ هَذَا الْيَوْمَ فَاعْتَسِلُوا، وَلَيْمَسَ أَحَدُكُمْ امْتِلَ مَا يَجِدُ مِنْ دُخَانِهِ وَطَبِيبِهِ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ثُمَّ جَاءَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ، وَلَيْسُوا غَيْرَ الصُّوفِ وَكَفُوا الْعَمَلَ وَوَسَّعَ مَسْجِدَهُمْ» (١٥). حَدِيثُ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ أَهْلَ عَمَلٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ كِفَاةٌ، فَكَانُوا يَكُونُ لَهُمْ ثَقْلٌ فَقِيلَ لَهُمْ لَوْ اغْتَسَلْتُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (١٦) قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْأَثَارِ: فَهَذِهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُخْبِرُ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا كَانَ نَدَّبَهُمْ إِلَى الْغُسْلِ لِلصَّلَاةِ الَّتِي أَخْبَرَ بِهَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَعَائِشَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُمَا بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ.

(٨) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٣ / ٢)، رَوَاهُ الْبُزَارُ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ وَهُوَ قَوْلُ لَابْنِ عَبَّاسٍ ذَكَرَ ذَلِكَ الطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (١١٦ / ٢).
(٩) ذَكَرَ ذَلِكَ فِي مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٩٦ / ٢).

(٤) معالم السنن (٢٤٣ / ١).
(٥) البخاري (الفتح ٢ / ٤٨٩، ١١ / ٣، ٢٠٧ / ٦) مسلم (٨٤٦).
(٦) البخاري (٧ / ٣) ومسلم (٨٤٤).
(٧) النسائي (٧٦ / ٣)، وابن خزيمة (١٧٤٧) وأحمد (٤ / ٣، ٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١١٦ / ١) وصححه الألباني (ص ج ص ٣٩٢٢).

فقه الزكاة

التعريف والأموال التي تجب فيها الزكاة

أولاً

الزكاة

الزكاة في مال الصبي والمجنون
اختلف الفقهاء فيها على وجهات ثلاث

- (أ) لا تجب مطلقاً لأن الزكاة عبادة محضة تحتاج إلى نية كالصلاة والصبي والمجنون لا تحقق نية الله.
- (ب) تجب في المال النامي بذاته فقط، لأن الإسلام راعى المصلحة فمن مصلحتهم إبقاء ماله على ما عليه خشية أن تستهلكه الزكاة لعدم تحقق النماء الذي هو علة الوجوب فهما ضعيفان لا يستطيعان القيام بأمر أنفسهما وتنمية ماله. أما المال النامي بذاته كالزروع والماشية فلا يضرب أخذ الزكاة منها لأنه مال نام بذاته.
- (ج) تجب مطلقاً في جميع أموالهما الزكوية. أدلة هذا الحكم

حكم منكرها

المسلم الذي يعرف ما هو معلوم من الدين بالضرورة إن أنكر الزكاة وجدها فقد كفر وتجرى عليه أحكام المرتدين من الاستتابة والقتل.

حكمها

تجب على كل مسلم بالغ عاقل مالك لنصابها المخصوص أدلة هذا الحكم بشرائطه.

أدلة هذا الحكم

تعريفها

(أ)

(ب)

وشرعاً

هي الزيادة والنماء وإخراج قدر معين من المال لمستحقه حسبما أمر الله ورسوله. وتطلق أيضاً على هذا القدر من المال.

(أ)

(ب)

(ج)

الكتاب

«خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها» (التوبة/ 103).

السنة

حديث ابن عمر: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً).^(١)

عقوبة أخرى

وهي العذاب الأليم لقول الرسول ﷺ: (من أتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبستان، يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزيمته يعني شقيقه ثم يقول: أنا مالك، أنا كزك، ثم تلا النبي ﷺ: (ولا تحسبن الذين يبيعون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم سيطروا ما بيحلو يوم القيامة).^(٢)

حكم مانعها وعقوبتها

(أ)

(ب)

عقوبة قدرية

وهي الضيق والتقيير لقوله ﷺ: (ما منع قوم الزكاة إلا ابتلاهم الله بالسنين).^(٣) وفي رواية: (ولم يمنوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا).^(٤)

عقوبة شرعية

(أ)

(ب)

مقاتلة المنافقين إن كانوا جماعة ذات قوة وجب على الحاكم قتالهم لحديث ابن عمر: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة فإن فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وإلا يحق الإسلام وحسابهم على الله).^(٥)

أخذ الزكاة وأخذ نصف ماله تعزيراً لحديث: (من أعطاه مؤثراً فله أجره، ومن منعها فإنما أخذوها وسطر ماله عزمة من عزمت ربنا لا يحل لال محمد منها شيء).^(٦)

(١) رواه البخاري في الإيمان رقم ١٦ (١/ ٤٥) ومسلم في الإيمان رقم ٢٦ (١/ ٩٤).

(٢) رواه أحمد والنسائي وأبو داود وانظر تيل الأوطار ٤/ ١٣٢.

(٣) رواه الطبراني في الأوسط انظر مجمع الزوائد ٣/ ٦٧ وضعفه الألباني في ضعيف الجامع رقم ٨٧.

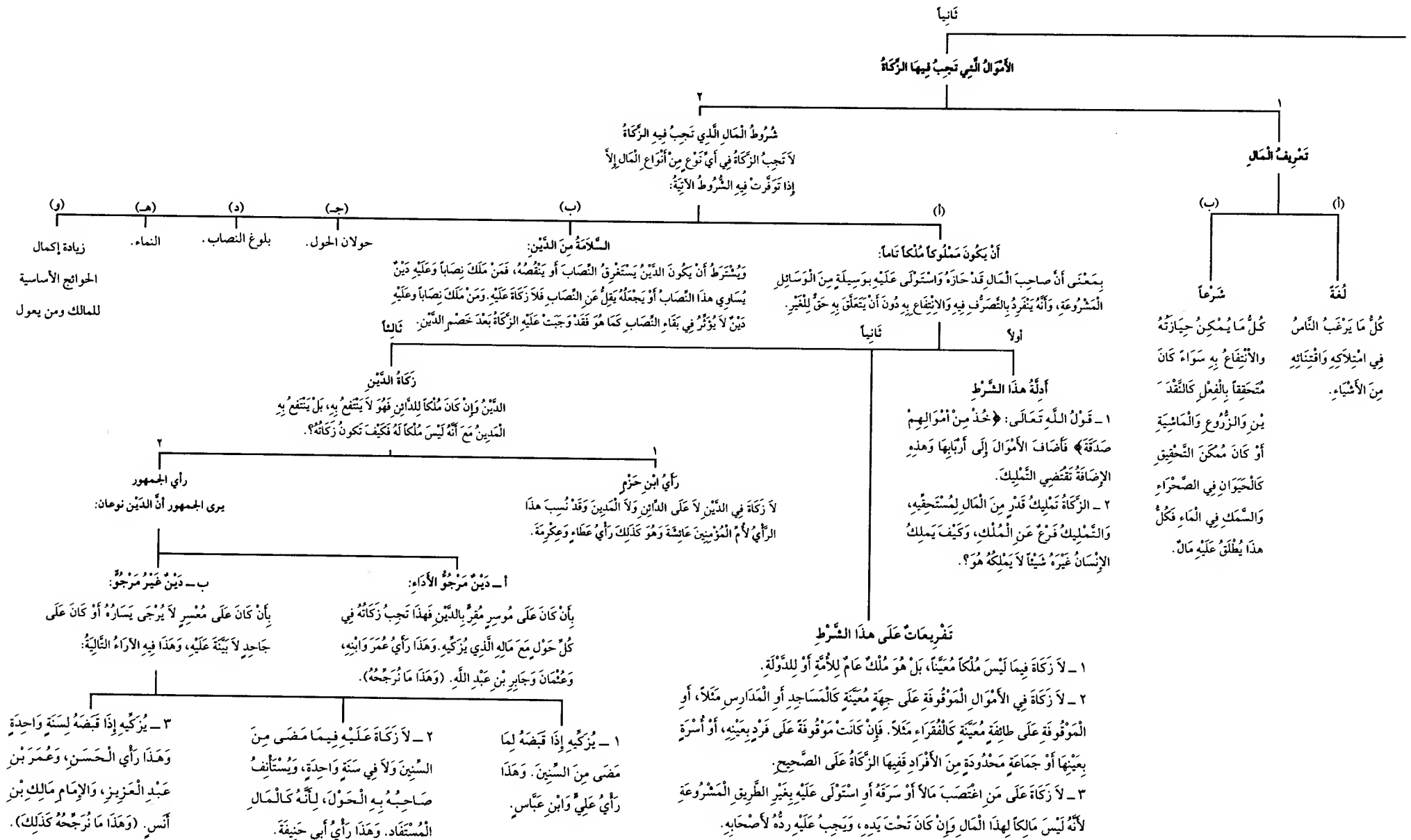
(٤) انظر كتاب الأموال لأبي عبيد.

(٥) رواه البخاري في الإيمان رقم ٨ (١/ ٦٤) ومسلم في الإيمان رقم ١٦ (١/ ٤٥).

(٦) رواه البخاري في الزكاة رقم ١٤٠٣ (٣/ ٣١٥) وألية من سورة آل عمران ١٨٠.

(٧) رواه الطبراني في الأوسط والحاكم وانظر مجمع الزوائد ٣/ ٩٦.

(٨) رواه ابن ماجه والبيهقي والحاكم سلسلة الأحاديث.



أولاً

النَّمَاءُ (٦)

(ج)

(ب)

(i)

رِيفُهُ

1

(ب)

1

بُلُوغُ النُّصَابِ

(

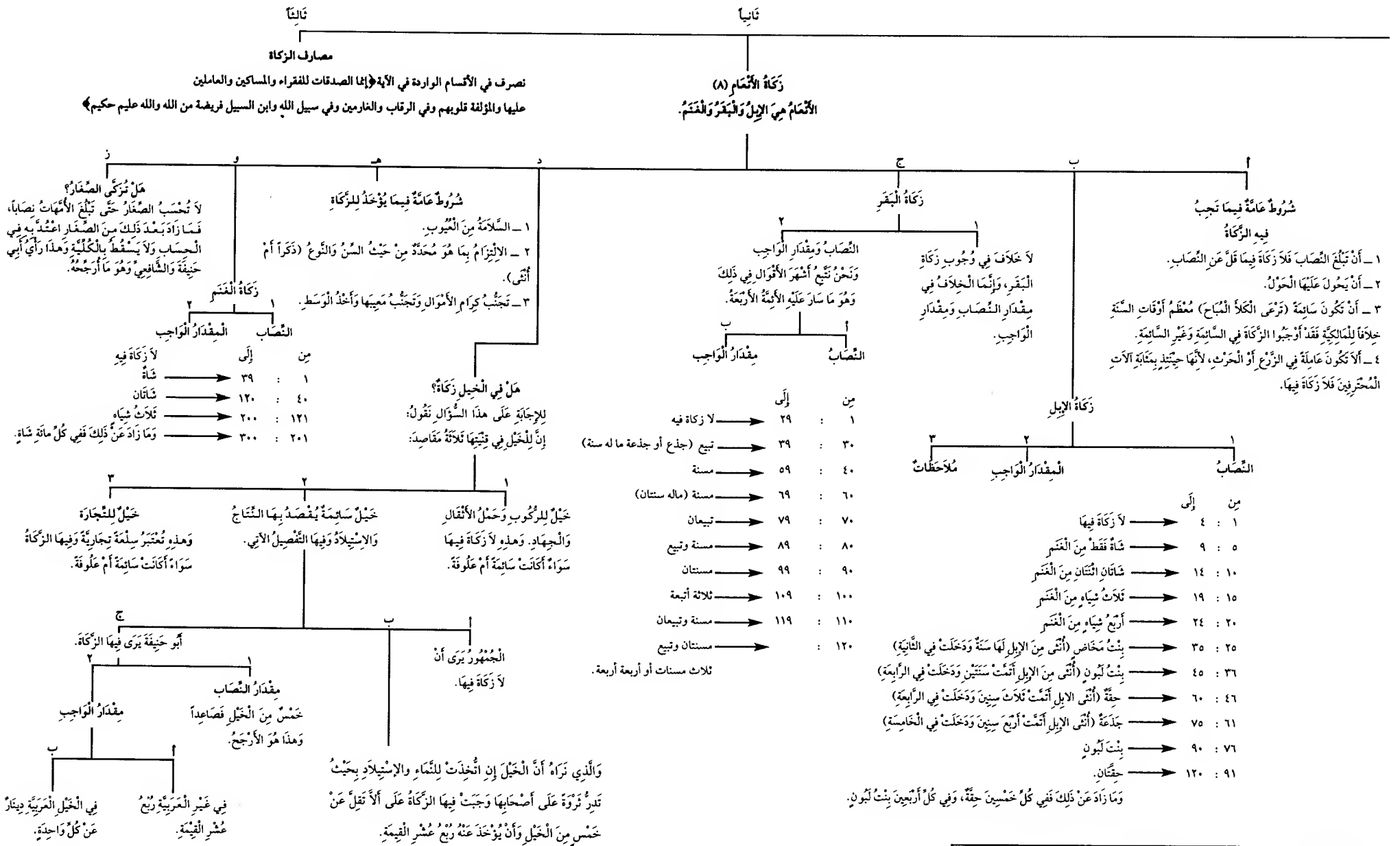
حُكْمُ اشْتِرَاطِ النُّصَابِ

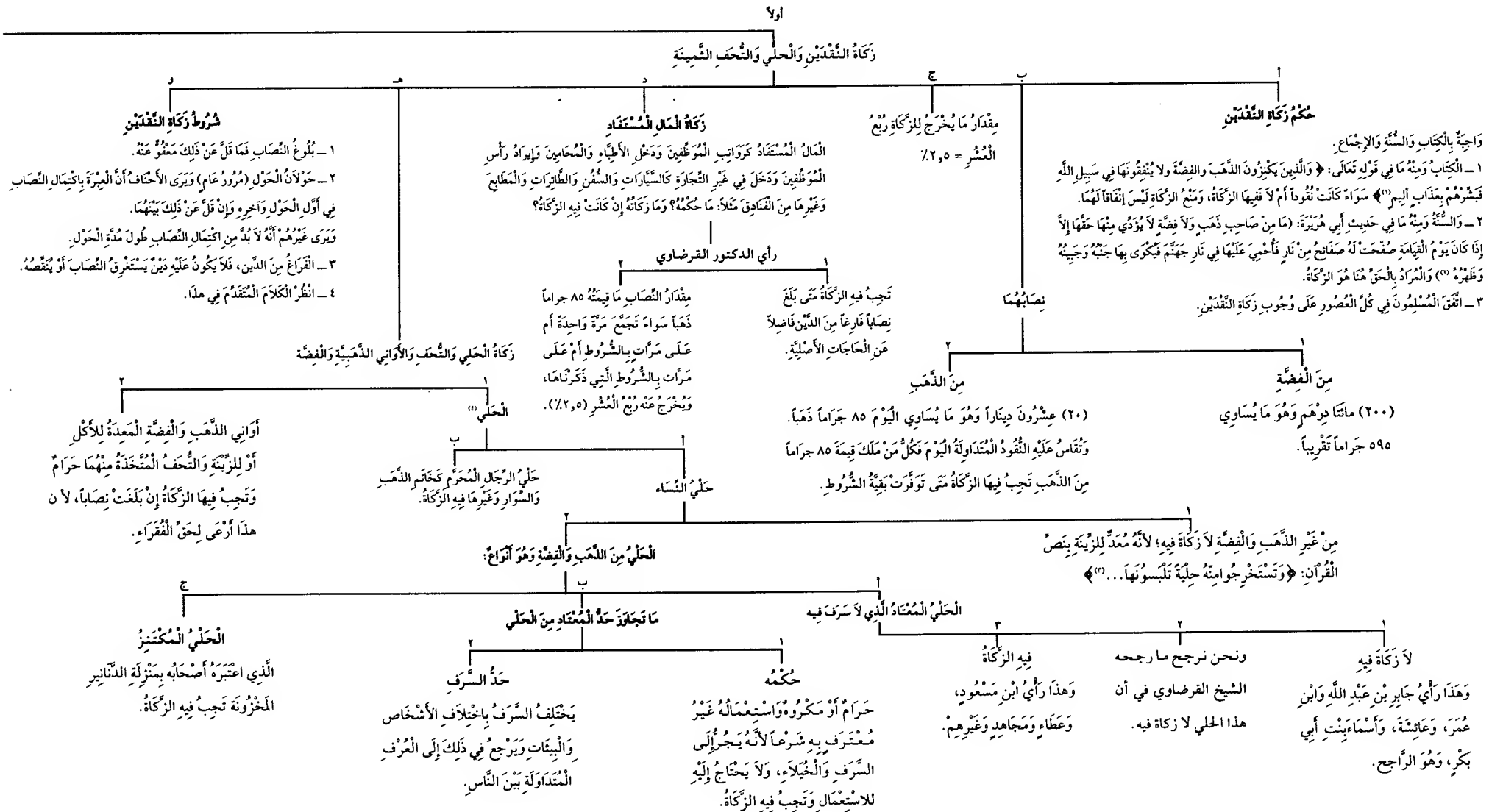
هَلْ كُلُّ مَالٍ نَامٍ تُوْخَذُ مِنْهُ الزَّكَاةُ؟

يَرَى أَبُو حَنِيفَةَ:

يَرَى ابْنُ حَزْمٍ:

(١) رواه البخاري في الزكاة رقم ١٤٥٩ (٣/ ٣٧٨) ومسلم في الزكاة رقم ٩٩٩ (٢/ ٦٧٣).
 (٢) رواه البخاري في الوصايا تعليقا (٥/ ٤٤٣) ورواه بإلفظ خير الصدقة عن ظهر غنى. في الزكاة رقم ١٤٧٧ (٣/ ٣٤٥) ومسلم في الزكاة رقم ١٠٣٢ (٢/ ٧١٧).
 (٣) رواه البخاري في الزكاة رقم ١٤٦٣ (٣/ ٣٨٣) ومسلم في الزكاة رقم ٩٨٢ (٢/ ٦٧٥).



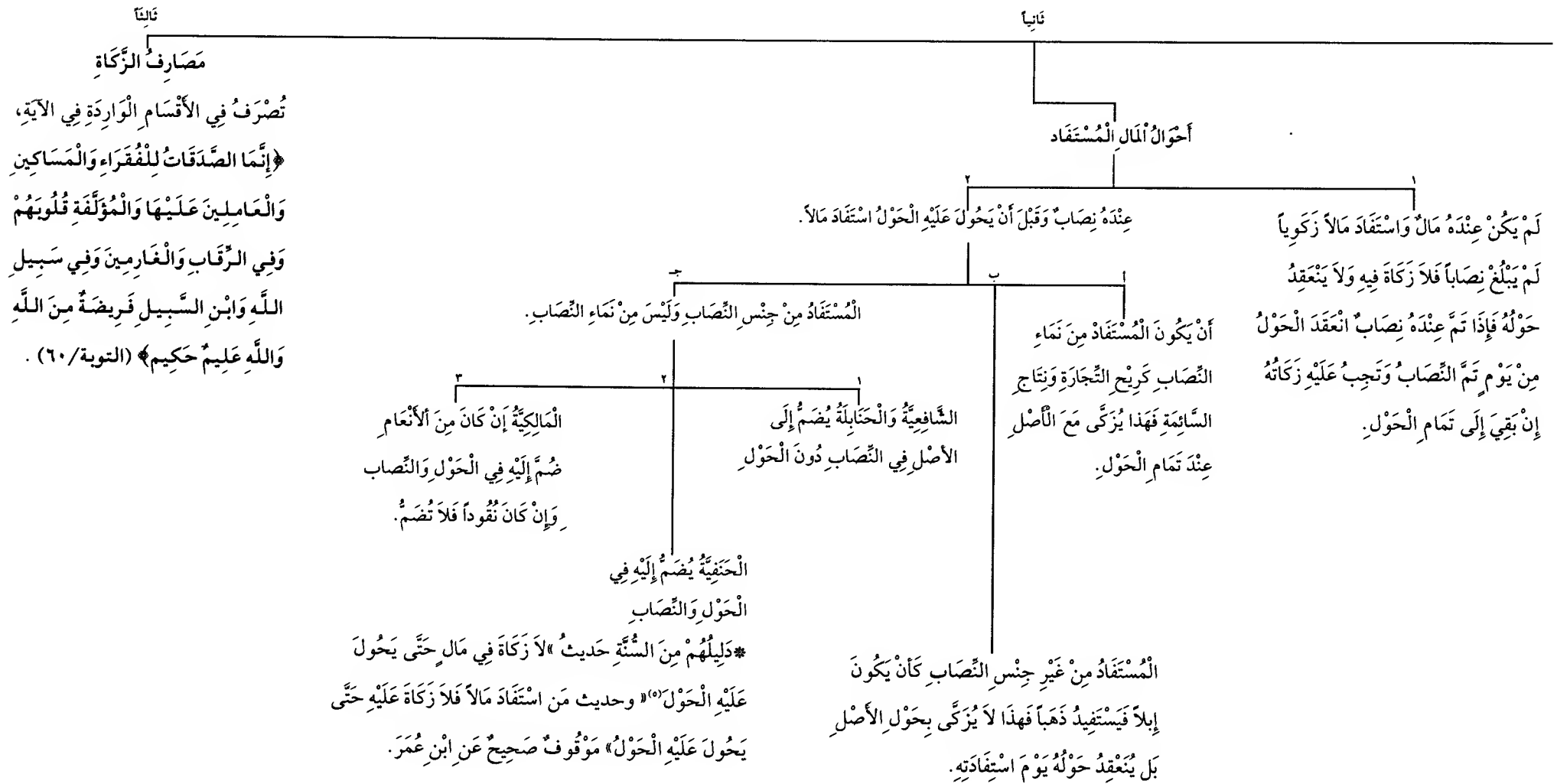


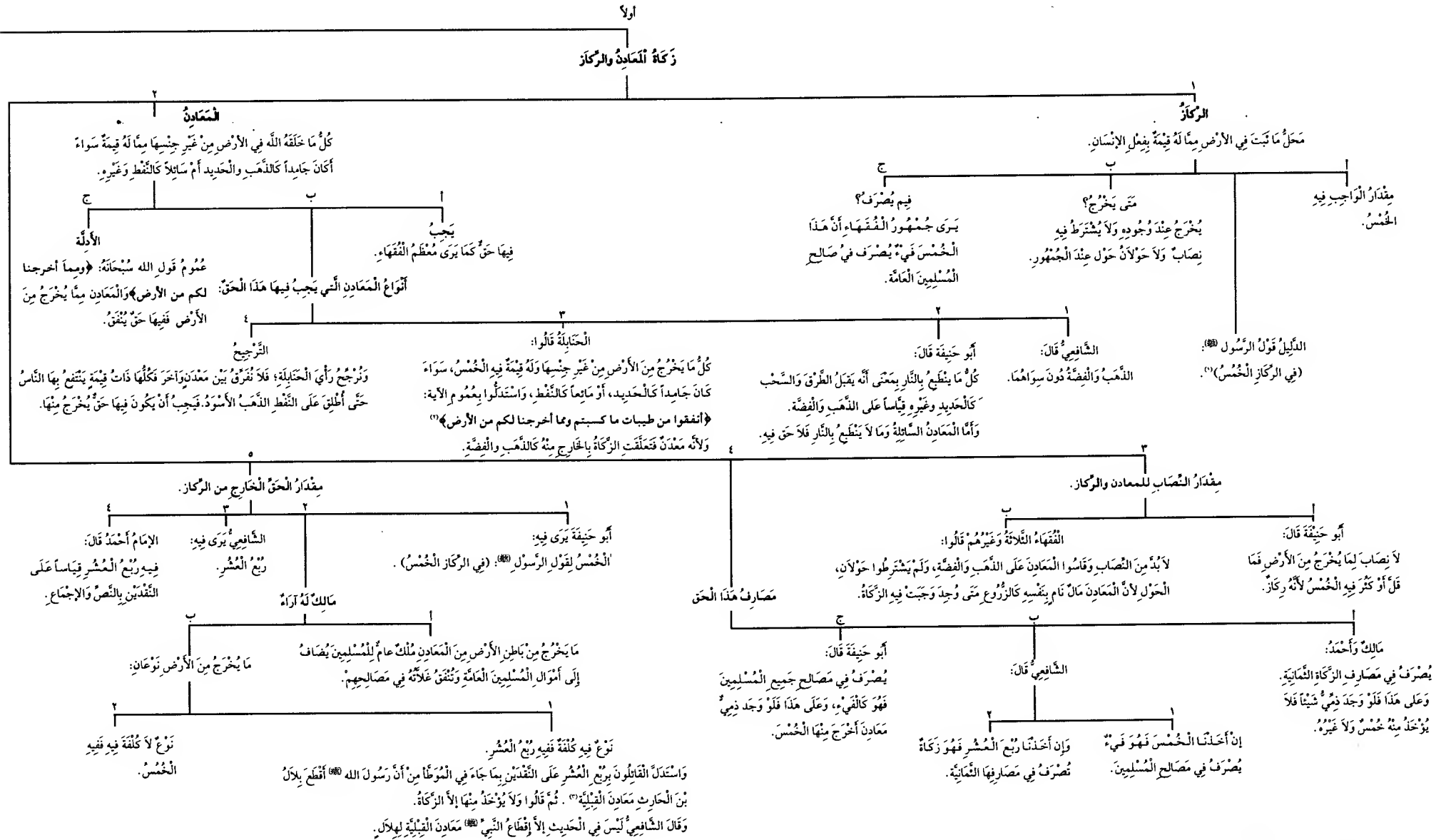
(٣) سورة فاطر، الآية: ١٧.

(١) سورة التوبة، الآية: ٣٤.

(٢) رواه مسلم في الزكاة رقم ٩٨٧ (٢ / ٦٨٠).

(٤) جعل الشيخ القرضاوي اعيان نصابه بالقيمة والصواب الوزن للذهب لأن الصيغة قد تفرق القيمة أضعاف مضاعفة.

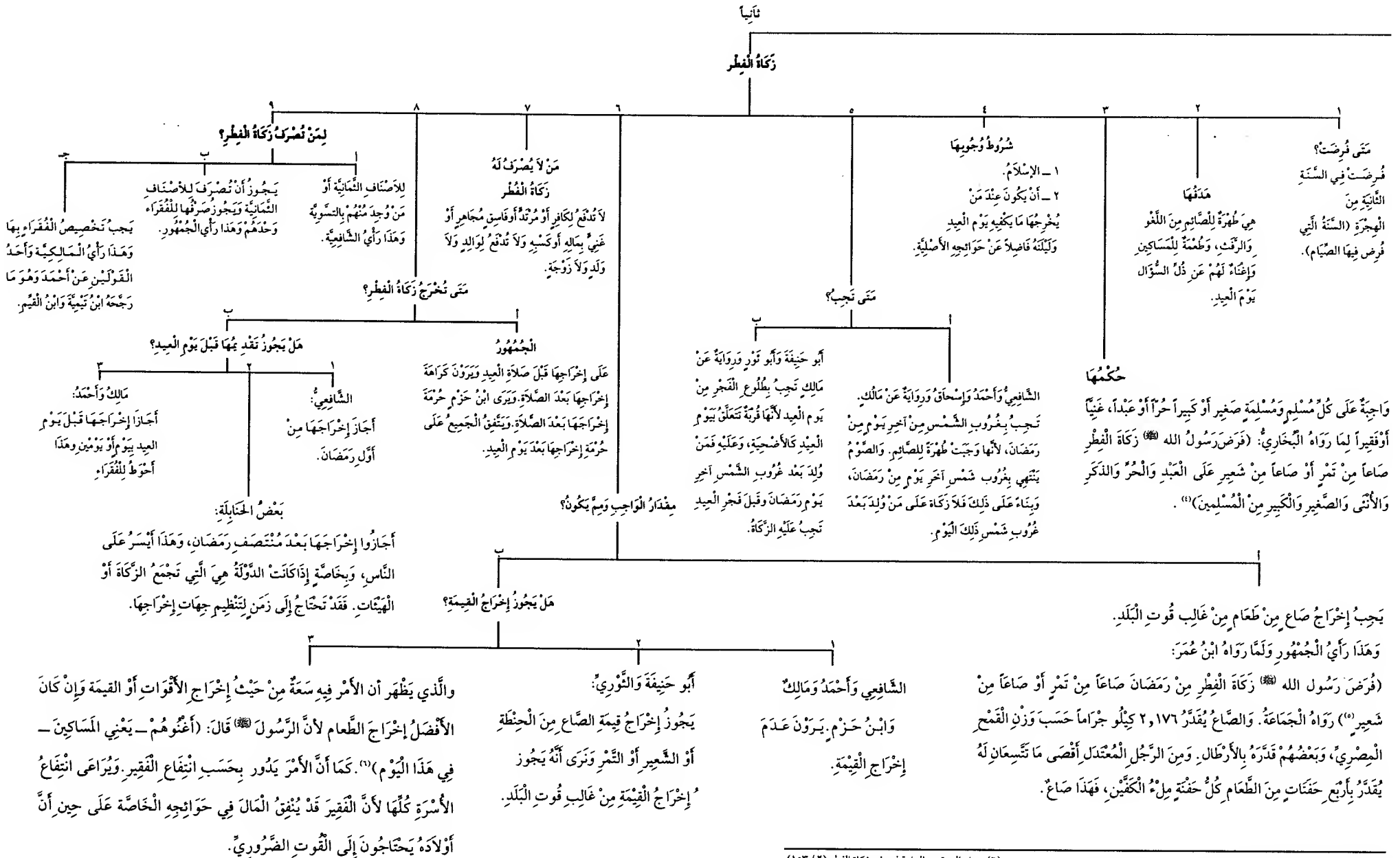




(١) رواه البخاري في الزكاة رقم ١٤٩٩ (٤٢٦/٣) ومسلم في الحدود رقم ١٧١٠ (١٣٢٤/٣).

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٦٧.

(٣) رواه الترمذي في الجمعة ٦١٦ (٥١٦).



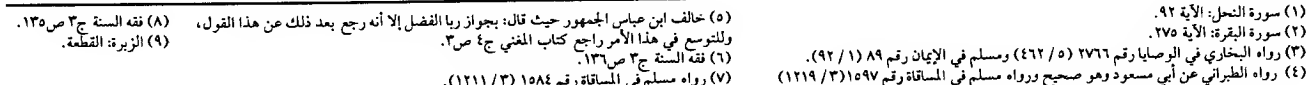
(٦) رواه البيهقي والدارقطني في زكاة الفطر (١٥٣/٢).

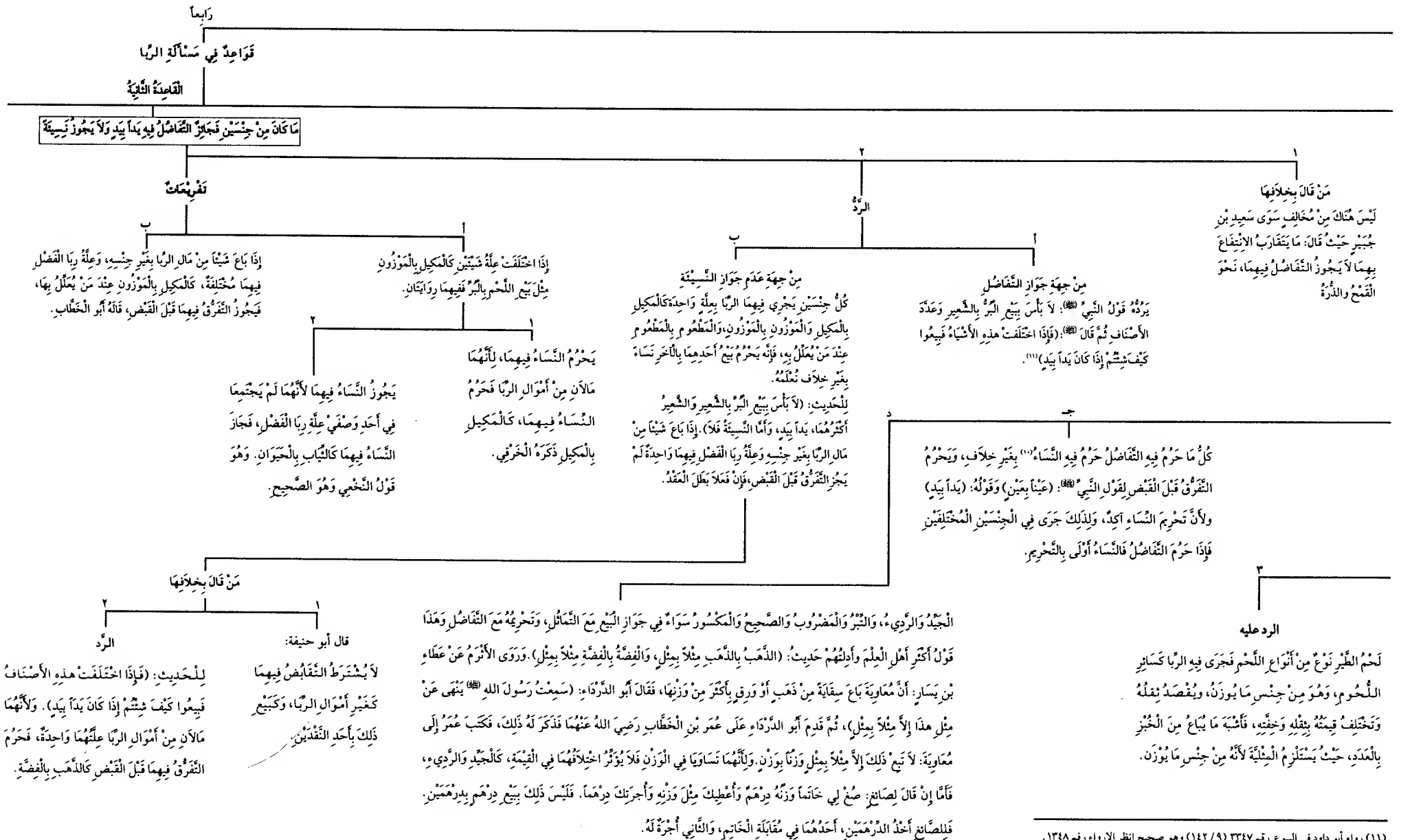
(٤) رواه مالك في الزكاة (١/٢٤٨).

(٥) رواه البخاري في الزكاة رقم ١٥٠٣ (٣/٤٣٠) ومسلم في الزكاة رقم ٩٨٤ (٢/١٧٧).



سابعاً	ثامناً	تاسعاً	عاشراً
شُرُوطُهَا هِيَ نَفْسُ شُرُوطِ الْمَالِ مِنْ بُلُوغِ النِّصَابِ، وَحَوْلَانِ الْحَوْلِ، وَالْفَرَاغِ مِنَ الدَّيْنِ وَالْقَضَلِ عَنِ الْحَاجَاتِ الْأَصْلِيَّةِ.	كَيْفِيَّةُ زَكَاةِهَا	مَا الَّذِي يُخْرَجُ مِنْ سِلْعِ التِّجَارَةِ؟ هَلْ نُخْرِجُ الْقِيَمَةَ أَوْ نُخْرِجُ مِنْ عَيْنِ السِّلْعِ؟ الرَّأْيُ الْأَوْفَقُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ لِأَنَّهَا فِي مَصْلَحَةِ الْفَقِيرِ، وَيُمْكِنُ إِخْرَاجُ السِّلْعَةِ إِنْ رَأَيْنَا أَنَّ انْتِفَاعَ الْفَقِيرِ بِهَا أَعْظَمُ.	تطبيقات عامة للزكاة
رَأْيُ الْإِمَامِ مَالِكٍ	رَأْيُ الْجُمْهُورِ	رَأْيُ الْجُمْهُورِ	تطبيقات عامة للزكاة
يَرَى الْإِمَامُ مَالِكٌ أَنَّ التَّجَارَ تَوَعَّانِ:	يَحْسِبُ التَّاجِرُ أَمْوَالَهُ الْمُعَدَّةَ لِلتِّجَارَةِ سَوَاءَ بَاعَهَا فِي الْحَوْلِ أَمْ لَا، وَيُقِيمُ بِضَاعَتَهُ بِحَسَبِ ثَمَنِهَا حَالِيًا فِي السُّوقِ (عَلَى الْمَشْهُورِ)، وَيَحْسِبُ مَا عِنْدَهُ مِنَ الثُّقُودِ وَمَالَهُ مِنْ دُيُونٍ مَرْجُوءَةٍ الدَّفْعِ، ثُمَّ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ يَخْصِمُ مَا عَلَيْهِ مِنْ دُيُونٍ، فَإِنْ بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ نِصَابٌ أَخْرَجَ عَنْهُ رُبْعَ الْعُشْرِ (٢,٥٪). وَالْمُعْتَبَرُ فِي رَأْسِ مَالِ التِّجَارَةِ هُوَ الْمَالُ الْمُعَدُّ لِلْبَيْعِ، فَلَا تُحْسَبُ الْأَشْيَاءُ الَّتِي لَيْسَتْ لِلْبَيْعِ بَلْ لِلْعَمَلِ مِثْلُ الْمَبْنِيِّ وَالْأَنْثَاثِ الثَّابِتِ لِلْمَحَلَّاتِ التَّجَارِيَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُبَاعُ كَالْمُبَرَّدَاتِ وَغَيْرِهَا فَلَا تُقِيمُ وَلَا تُخْرَجُ عَنْهَا زَكَاةٌ وَيُرْجَعُ السَّيِّئُ يُوسُفُ الْقُرْصَاوِي رَأْيَ الْجُمْهُورِ وَيَقُولُ: إِنَّهُ أَقْوَى فِي الظُّرُوفِ الْعَادِيَةِ. وَيُمْكِنُ الْعَمَلُ بِرَأْيِ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي سَنَوَاتِ الْكَسَادِ، وَالرُّكُودِ فَمَا يَبِيعُ مِنْ سِلْعٍ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ بِشُرُوطِهِ وَمَا لَمْ يَبِيعْ فَلْيَكُنْ مَعْقُوداً عَنْهُ.	يَحْسِبُ التَّاجِرُ أَمْوَالَهُ الْمُعَدَّةَ لِلتِّجَارَةِ سَوَاءَ بَاعَهَا فِي الْحَوْلِ أَمْ لَا، وَيُقِيمُ بِضَاعَتَهُ بِحَسَبِ ثَمَنِهَا حَالِيًا فِي السُّوقِ (عَلَى الْمَشْهُورِ)، وَيَحْسِبُ مَا عِنْدَهُ مِنَ الثُّقُودِ وَمَالَهُ مِنْ دُيُونٍ مَرْجُوءَةٍ الدَّفْعِ، ثُمَّ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ يَخْصِمُ مَا عَلَيْهِ مِنْ دُيُونٍ، فَإِنْ بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ نِصَابٌ أَخْرَجَ عَنْهُ رُبْعَ الْعُشْرِ (٢,٥٪). وَالْمُعْتَبَرُ فِي رَأْسِ مَالِ التِّجَارَةِ هُوَ الْمَالُ الْمُعَدُّ لِلْبَيْعِ، فَلَا تُحْسَبُ الْأَشْيَاءُ الَّتِي لَيْسَتْ لِلْبَيْعِ بَلْ لِلْعَمَلِ مِثْلُ الْمَبْنِيِّ وَالْأَنْثَاثِ الثَّابِتِ لِلْمَحَلَّاتِ التَّجَارِيَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُبَاعُ كَالْمُبَرَّدَاتِ وَغَيْرِهَا فَلَا تُقِيمُ وَلَا تُخْرَجُ عَنْهَا زَكَاةٌ وَيُرْجَعُ السَّيِّئُ يُوسُفُ الْقُرْصَاوِي رَأْيَ الْجُمْهُورِ وَيَقُولُ: إِنَّهُ أَقْوَى فِي الظُّرُوفِ الْعَادِيَةِ. وَيُمْكِنُ الْعَمَلُ بِرَأْيِ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي سَنَوَاتِ الْكَسَادِ، وَالرُّكُودِ فَمَا يَبِيعُ مِنْ سِلْعٍ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ بِشُرُوطِهِ وَمَا لَمْ يَبِيعْ فَلْيَكُنْ مَعْقُوداً عَنْهُ.	تطبيقات عامة للزكاة
تَاجِرٌ مُحْتَكِرٌ:	تَاجِرٌ مُدِيرٌ:	تَاجِرٌ مُدِيرٌ:	تطبيقات عامة للزكاة
وَهُوَ الَّذِي يَشْتَرِي السِّلْعَةَ وَيَتَرَبَّصُ بِهَا رَجَاءَ ارْتِفَاعِ سِعْرِهَا (كَالْعَقَارَاتِ وَأَرْضِي الْبِنَاءِ وغيرَهَا). وَهَذِهِ تَزَكَّى عِنْدَ بَيْعِهَا عَنْ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ وَإِنْ كَانَتْ قَدْ بَقِيَتْ تَحْتَ يَدِهِ سِنِينَ.	وَهُوَ الَّذِي لَا يَحْتَكِرُ السِّلْعَةَ بَلْ يَشْتَرِي وَيَبِيعُ بِسِعْرِ السُّوقِ الْحَاضِرِ (كَالْعَقَالَاتِ وَتُجَارِ الْأَقْمِشَةِ وَغَيْرِهِمْ) وَهُوَ لَا تَزَكَّى تِجَارَتُهُمْ عَلَى رَأْسِ كُلِّ حَوْلٍ مَتَى بَلَغَتْ النِّصَابَ وَتَوَقَّفَتْ فِيهَا بِقِيَّةِ الشُّرُوطِ.	تَاجِرٌ مُدِيرٌ:	تطبيقات عامة للزكاة
			تطبيقات عامة للزكاة





(١١) رواه أبو داود في البيوع رقم ٣٣٤٧/٩ (١٤٢/٩) وهو صحيح انظر الإرواء رقم ١٣٤٨.
(١٢) رواه مسلم في المساقاة رقم ٢٥٨٩ (٣/١٢١١).

القاعدة الرابعة

القاعدة الثالثة

مَا كَانَ مِمَّا لَا يَكُلُّ وَلَا يُوَزَنُ فَجَازَ التَّمَاثُلُ فِيهِ وَلَوْ
كَانَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ يَدًا وَلَا يَجُوزُ نَسِيبَةً.

أَقْوَالُ الْمُتَكَلِّمِ

أ لَا يَحْرُمُ النِّسَاءُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ سِوَا بَيْعِ بَعْضِهِ أَوْ بَعْثِهِ
مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَفَاضِلًا. إِلَّا عَلَى قَوْلِنَا أَنَّ الْعِلَّةَ الطَّعْمُ، فَيَحْرُمُ
النِّسَاءُ فِي الْمُطْعَمِ وَلَا يَحْرُمُ فِي غَيْرِهِ.

دَلِيلُهُ

رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَجْهَزَ جَيْشًا، فَفَدَّتِ الْإِبِلُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ
فِلَاصٍ^(١) الصَّدَقَةِ فَكَانَ يَأْخُذُ الْبُعِيرَ بِالْبُعِيرَيْنِ إِلَى إِبِلِ
الصَّدَقَةِ^(٢)). وَلَا نَهْمَا مَا لَانَ لَا يَجْرِي فِيهِمَا رِبَا الْفَضْلِ،
فَجَازَ النِّسَاءُ فِيهِمَا كَالْعَرَضِ بِالْذِّتَارِ وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ.

ب يَحْرُمُ النِّسَاءُ فِي كُلِّ مَالٍ يَبِيعُ بَعْضُهُ كَالْحَيَوَانِ
بِالْحَيَوَانِ وَالنَّيَابِ وَلَا يَحْرُمُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

الدَّلِيلُ

لِلْحَدِيثِ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ
بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيبَةً^(٣)).

ج لَا يَحْرُمُ النِّسَاءُ إِلَّا فِيْمَا يَبِيعُ بَعْضُهُ
مُتَفَاضِلًا، فَأَمَّا مَعَ التَّمَاثُلِ فَلَا.

الدَّلِيلُ

لِمَا رَوَى جَابِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:
(الْحَيَوَانُ اثْنَيْنِ يَوْاحِدٍ لَا
يَصْلُحُ نِسَاءً، وَلَا بَأْسُ بِهِ يَدًا
يَدًا^(٤)) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ
النِّسَاءِ مَعَ التَّمَاثُلِ بِمَقْهُومِهِ.

تَفْرِيعَةٌ

إِذَا كَانَ أَحَدُ الْمُتَبَاعَيْنِ مِمَّا لَا رِبَا فِيهِ وَالْآخَرُ
فِيهِ رِبَا، كَالْمَكِيلِ بِالْمَعْدُودِ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ:

أ يَحْرُمُ النِّسَاءُ فِيهِمَا.

ب لَا يَحْرُمُ النِّسَاءُ فِيهِمَا كَمَا كَوُ
بَاعَ مَعْدُودًا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ.

أ لَا يَبِيعُ شَيْءٌ مِنَ الرُّطْبِ بِبَيْسٍ مِنْ جِنْسِهِ إِلَّا الْمَرَايَا. وَالْمُرَادُ
بِالرُّطْبِ: هُوَ مِمَّا يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا، كَالرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، وَالْعَنْبِ
بِالزَّيْتِ، وَاللِّبْنِ بِالْحَبِّ، وَالْحِنَّةُ الْمَبْلُوءَةُ أَوْ الرُّطْبَةُ بِالْبَيْسَةِ.

الْأَقْوَالُ وَالْأَكْثَرُ

الرُّدُّ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ؟ فَقَالَ:
(أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا بَيْسَ؟) قَالُوا: نَعَمْ. فَتَنَى عَنْ ذَلِكَ^(٥). فَعُلِّلَ التَّحْرِيمَ أَنَّ
الرُّطْبَ يَنْقُصُ إِذَا بَيْسَ. أَمَّا بَيْعُ الْحَدِيثِ بِالتَّمْرِ فَجَازٌ، لِأَنَّ التَّفَاوُتَ يَسِيرُ.

تَفْرِيعَةٌ

فَأَمَّا بَيْعُ الرُّطْبِ بِالرُّطْبِ،
وَالْعَنْبِ بِالْعَنْبِ وَنَحْوِهِ، فَيَجُوزُ
مَعَ التَّمَاثُلِ مِنْ قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ
الْعِلْمِ. وَمَنْعَ مِنْهُ الشَّافِعِيُّ^(٦).

قَوْلُ الْمُخَلَفِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ بَيْعُ الرُّطْبِ بِبَيْسٍ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِهِ
فَيَجُوزُ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (التَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ^(٧))، أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ فَيَجُوزُ
لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (وَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيُعْجَا كَيْفَ شِئْتُمْ^(٨)).

(١) الفلاس: جمع قُلُوص، يفتح القاف وضم اللام، وهي
الشابة من الإبل، والقوية الباقية على السير.
(٢) حسن - الإرواء رقم ١٣٥٨.
(٣) رواه أصحاب السنن انظر صحيح الجامع رقم ٦٩٣٠.
(٤) رواه أحمد وابن ماجه انظر صحيح الجامع رقم ٧١٨١.
(٥) رواه مسلم في المساقاة رقم ١٥٨٧ (٣/ ١٢١١).
(٦) صحيح - الإرواء رقم ١٣٥٢.
(٧) أما مَا لَا يَنْقُصُ كَالْقَنَاءِ وَالْخِيارِ وَنَحْوِهِ فَعَلَى قَوْلَيْنِ.
(٨) يمكن الرجوع في تفصيل ذلك إلى المغني ج ٤ ص ١٣.

القاعدة الخامسة

وَلَا يَبَاعُ مَا أَصْلُهُ الْكَيْلُ بِشَيْءٍ مِنْ جَنْسِهِ وَزَنًا، وَلَا مَا أَصْلُهُ الْوَزْنُ كَيْلًا، فِيمَا يَحْرُمُ التَّضَاهُلُ فِيهِ.

الْمُخَالَفُ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ لَا نَعْلَمُ مُخَالَفًا إِلَّا مَنْ قَالَ يَجُوزُ بَيْعُ الْمَوْزُونَاتِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ جِزَافًا^(٨).

توضيح

فلو باع رطلاً من الكيل برطلٍ حصل في الرطل من الخفيف أكثر مما يحصل من الثقيل فيختلفان في الكيل وإن لم يعلم الفضل لكن بجهل التساوي فلا يصح. وكذلك لو باع الموزون بالموزون كَيْلًا فلا يصح.

الرَّدُّ عَلَى الْمُخَالَفِ

قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: (الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا يَوْزَنُ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا يَوْزَنُ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ كَيْلًا يَكَيْلُ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ كَيْلًا يَكَيْلُ)^(٩). فَأَمَرَ بِالمُسَاوَةِ فِي الْمَوْزُونَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْوَزْنِ، كَمَا أَمَرَ بِالمُسَاوَةِ فِي الْمَكِيلَاتِ مِنَ الْكَيْلِ، وَمَا عَدَا الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ مِنَ الْمَوْزُونَاتِ مَقْيَسٌ عَلَيْهِمَا وَمُسَبَّهٌ بِهِمَا.

الدَّيْلُ

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصَّبْرَةِ^(١٠) مِنَ التَّمْرِ لَا يَعْلَمُ مَكِيلَتَهَا، بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ^(١١)). وَقَوْلُهُ ﷺ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا وَزَنًا.. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا كَذَلِكَ.

مَا لَا يَشْتَرِطُ التَّمَاثُلُ فِيهِ كَالْجَنَسَيْنِ وَمَا لَا رَبَا فِيهِ يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ، كَيْلًا، وَوَزَنًا، وَجِزَافًا. وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

تفريعات

— كَوْنُ قَالَ: يَبْتَكَ هَذِهِ الصَّبْرَةُ بِهَذِهِ الصَّبْرَةِ، وَهُمَا مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَعْلَمَانِ كَيْلَهُمَا، لَمْ يَصَحَّ، وَإِنْ عَلِمَا كَيْلَهُمَا، وَتَسَاوَيْتَا صَحَّ الْبَيْعُ.
— وَإِنْ قَالَ: يَبْتَكَ هَذِهِ الصَّبْرَةَ مِثْلًا بِمِثْلٍ فَكَلَّتَا سَوَاءً، صَحَّ الْبَيْعُ وَإِنْ لَمْ تَتَسَاوَيَا فِي الْكَيْلِ فَلَا يَصَحُّ.
— وَإِنْ باعَ صَبْرَةً بِصَبْرَةٍ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا صَحَّ عِنْدَ مَنْ يُجُوزُ بَيْعُ الْمَكِيلِ بِالْمَكِيلِ جِزَافًا.
— وَإِنْ قَالَ: يَبْتَكَ هَذِهِ الصَّبْرَةَ بِهَذِهِ الصَّبْرَةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَكَلَّتَا سَوَاءً صَحَّ الْبَيْعُ، وَإِنْ زَادَتْ إِحْدَاهُمَا فَرَضِيَّ صَاحِبِ النِّاقَةِ بِهَا مَعَ نَفْسِهَا، أَوْ رَضِيَ صَاحِبُ الزَّائِلَةِ بِرَدِّ الْفَضْلِ عَلَى صَاحِبِهِ جَازٌ، وَإِنْ اسْتَتَمَا فَسَخَّ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا.

يَجُوزُ قَسْمُ الْمَكِيلِ وَزَنًا، وَقَسْمُ الْمَوْزُونِ كَيْلًا، وَقَسْمُ الثَّمَارِ خَرَصًا، وَقَسْمُ مَا لَا يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ، لِأَنَّ الْقِسْمَةَ إِفْرَازٌ حَقٌّ، وَلَيْسَتْ بِنَيْعٍ، لِأَنَّهَا لَا تَقْتَضِي إِلَى لَفْظِ بَيْعٍ وَلَا تَمْلِيكَ، وَلَا يَدْخُلُهَا خِيَارٌ. وَلِلْحَدِيثِ: (قَسَمَتِ الصَّاحِبَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْغَنَائِمَ بِالْحَجَفِ^(١٢)).

في معرفة المكيل والموزون

الْمَرْجِعُ فِي مَعْرِفَةِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ إِلَى الْعُرْفِ، فَقَبِلَ الْحِجَازَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ الْمَعْتَرَفُ عَلَيْهِ مَا وَرَدَ بِالْحَدِيثِ: (الْمَكِيلُ مِكْيَالُ الْمَدِينَةِ، وَالْمِيزَانُ مِيزَانُ مَكَّةَ)^(١٣). وَعَلَى هَذَا يَرُدُّ الْأَمْرُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الْقَوْمُ.

وَمَا لَا عُرْفَ لَهُ بِالْحِجَازِ

يُرَدُّ إِلَى أَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ شُبْهًا بِهِ بِالْحِجَازِ وَهُوَ الْقِيَاسُ. يُعْتَبَرُ عُرْفُهُ فِي مَوْضِعِهِ.

(٨) الجزاف: بكسر الجيم، بيع شيء غير مقدر بشيء غير مقدر.
(٩) صحيح - الإرواء رقم ١٣٤٩.
(١٠) الصبرة: بضم الصاد وسكون الباء، وهو ما جُمع من الطعام بدون كيل أو وزن.
(١١) رواه مسلم في البيوع رقم ١٥٣٠ (١١٦٢/٣).
(١٢) روي معناه في الصحيحين النظر البخاري في البيوع ٢١٣١ (٤٠٧/٤).
(١٣) هناك تفصيل في تصنيف الأشياء، إن كانت من الموزونات أو كانت من المكيلات، يرجع إليه من كتاب المغني ج ٤ ص ١٦.
(١٤) الحجف: التروس التي يتقي بها المحارب إذا كانت من جلد بدون خشب ولا عقب، وهي حينئذ تكون لينة تصلح لاستقرار الأشياء فيها. وواحدة الحجف: حقيفة.

القاعدة السابعة

القاعدة السادسة

التَّمَرُّ كُلُّهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهَا.

أولاً توضيح

الجِنْسُ هُوَ الشَّامِلُ لِأَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ بِأَنْوَاعِهَا، كَالْقَمْحِ مِنْهُ الشَّامِي وَالْأَمْرِيكِيُّ وَغَيْرُهُمَا. وَالنُّوعُ الشَّامِلُ لِأَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ بِأَشْخَاصِهَا.

— فكلُّ نَوْعٍ اجْتَمَعَ فِي اسْمٍ خَاصٍّ فَهُوَ جِنْسٌ، كَأَنْوَاعِ التَّمَرِّ، وَأَنْوَاعِ الْحِنْطَةِ.

— وَكُلُّ شَيْئَيْنِ اتَّفَقَا فِي الْجِنْسِ ثَبَتَ فِيهِمَا حُكْمُ الشَّرْعِ بِتَعْوِيمِ التَّفَاضُلِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ الْأَنْوَاعُ لِلْحَدِيثِ: (التَّمَرُّ بِالتَّمَرِّ مَثَلًا بِعِلٍّ...) (١).

ثانياً تفريمات

١ — إِنْ كَانَ الْمُشْتَرِكُ فِي الْأِسْمِ الْخَاصِّ مِنْ أَصْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فَهُمَا جِنْسَانِ كَالْأَفْخَارِ، وَالْأَدْعَانِ. وَعَصِيرِ الْأَشْيَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ كُلِّهَا أَجْنَسٌ مُخْتَلَفٌ بِاخْتِلَافِ أَصُولِهَا.

— وَكُلُّ شَيْئَيْنِ أَصْلُهُمَا وَاحِدٌ فَهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَقَاصِدُهُمَا. مِثْلُ دَقِيقِ الْقَمْحِ وَسَوِيْقِهِ.

٢ — قَدْ يَكُونُ الْجِنْسُ الْوَاحِدُ مُشْتَمِلًا عَلَى جِنْسَيْنِ، كَالتَّمَرِ يَشْتَمِلُ عَلَى النَّوَى وَغَيْرِهِ، وَهُمَا جِنْسَانِ، فَمَا دَامَا مُتَّصِلَيْنِ انْتِصَالَ الْخِلْقَةِ فَهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ، فَإِذَا مِيزَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ صَارَا جِنْسَيْنِ حُكْمُهُمَا حُكْمُ الْجِنْسَيْنِ الْأَصْلَيْنِ.

فِي بَيْعِ التَّمَرِّ بِالتَّمَرِّ وَفُرُوعِهِ

وَيَجُوزُ بَيْعُ النَّوَى بِالنَّوَى كَيْلًا.

وَإِنْ بَاعَ تَمْرًا مَنزُوعَ النَّوَى
بِتَمَرٍ نَوَاهُ فِيهِ لَمْ يَجُزْ،
لِاشْتِمَالِ أَحَدِهِمَا عَلَى مَا
لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ دُونَ الْآخَرِ.

وَإِنْ نَزَعَ النَّوَى ثُمَّ بَاعَ النَّوَى
وَالتَّمَرُ بِنَوَى وَتَمَرٌ لَمْ يَجُزْ، لِأَنَّهُ
زَالَتِ التَّجَبُّةُ بِنَزْعِهِ، فَصَارَ كَبَيْعِ
تَمَرٍ وَحِنْطَةٍ بِتَمَرٍ وَحِنْطَةٍ.

وَصَحَّ بَيْعُ نَوَى بِتَمَرٍ فِيهِ نَوَى
مُتَسَاوِيًا وَمُتَفَاضِلًا، لِأَنَّ
النَّوَى فِي التَّمَرِّ غَيْرُ مَقْصُودٍ.
أَشْبَهَ مَا لَوْ بَاعَ دَارًا مَوْتَةً
سَقَفَهَا بِذَهَبٍ بِذَهَبٍ.

الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ جِنْسَانِ

أولاً

الدليل

قَوْلُ النَّبِيِّ (ﷺ): (لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ
وَالشَّعِيرِ أَكْثَرُهُمَا بَدَأَ يَدًا، وَأَمَّا نَيْسَةٌ فَلَا) (٢).

ثانياً

مقتضيات

أولاً لا يَجُوزُ بَيْعُ الْحِنْطَةِ بِالدَّقِيقِ أَوْ السُّوَيْقِ لِأَنَّ هَذَا الْبَيْعَ يَكُونُ مِنْ بَابِ
بَيْعِ الشَّيْءِ بِبَعْضِ أَجْزَائِهِ مُتَفَاضِلًا.

— وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْحِنْطَةِ بِشَيْءٍ فِيهِ أَحَدُ فُرُوعِ الْحِنْطَةِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ،
مِثْلُ الْخُبْزِ وَالْهَرِيرَةِ.

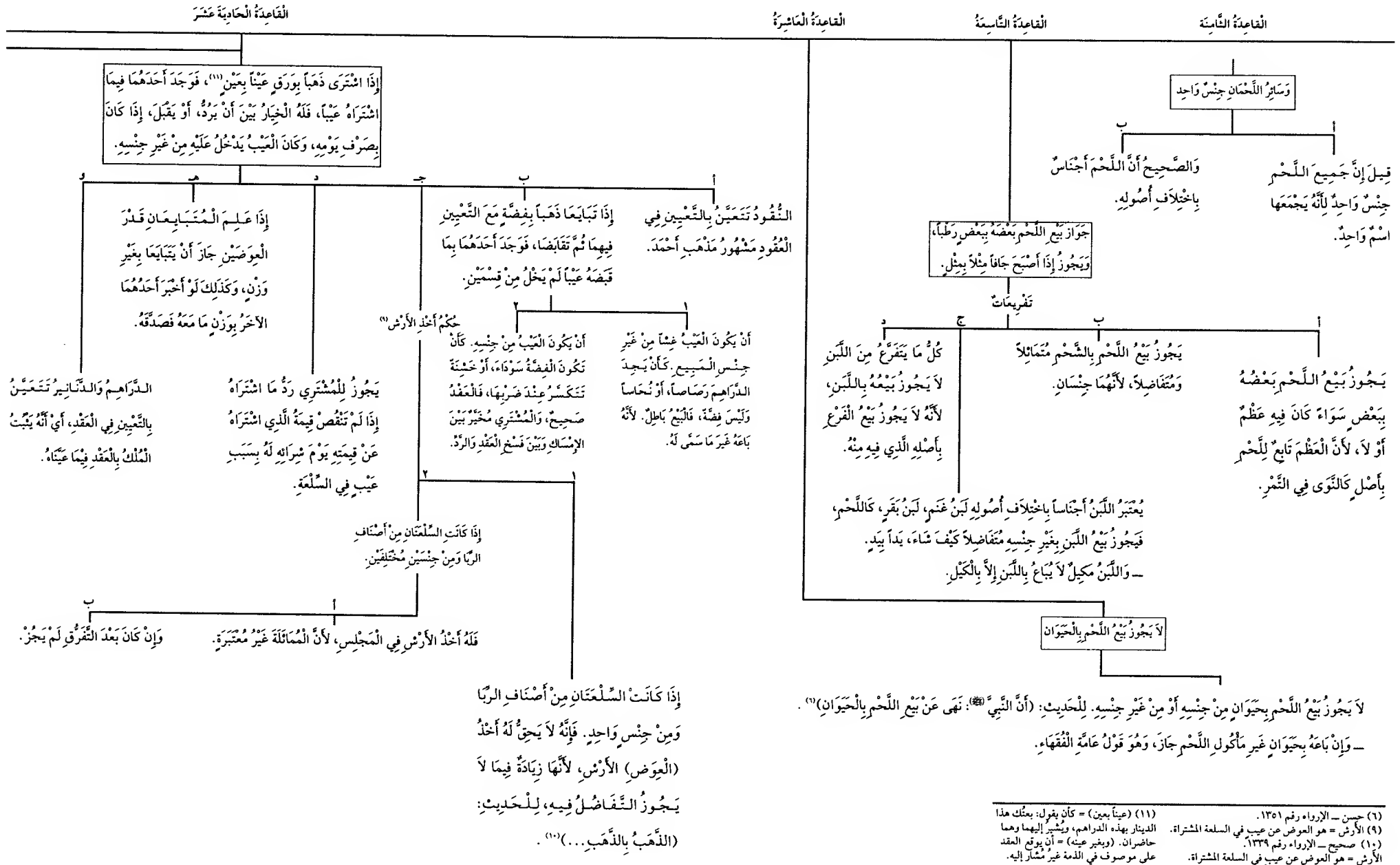
ثانياً الشَّيْءُ الَّذِي فِيهِ أَحَدُ فُرُوعِ الْحِنْطَةِ وَغَيْرِهِ كَالْخُبْزِ، نَوْعَانِ:

١ — أَمَّا يَكُونُ فِيهِ مِنْ غَيْرِهِ غَيْرٌ
مَقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ كَالْخُبْزِ
وَالنَّشَاءِ، فَيَجُوزُ بَيْعُ كُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا بِنَوْعِهِ إِذَا تَسَاوَيَا فِي
الشَّقَافَةِ وَالرُّطُوبَةِ، وَيُعتَبَرُ
التَّسَاوِيُ فِي الْوِزْنِ، لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ
بِهِ فِي الْعَادَةِ وَلَا يُمكنُ كَيْلُهُ.

٢ — أَمَّا بَيْعُ الدَّقِيقِ بِالسُّوَيْقِ
فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ،
لِأَنَّهُمَا أَجْزَاءُ جِنْسٍ وَاحِدٍ لَا
يَجُوزُ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمَا، وَهُمَا
قَدْ اخْتَلَفَا لِمَا أَخَذَتِ النَّارُ
مِنْ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ.

وَالْحُكْمُ فِي الشَّعِيرِ وَسَائِرِ الْحُبُوبِ كَالْحُكْمِ فِي الْحِنْطَةِ. وَيَجُوزُ بَيْعُ
الْحِنْطَةِ وَالْمَصْنُوعِ وَالْمَصْنُوعِ مِنْهَا بِتَمَرٍ مِنْ الْحُبُوبِ، وَالْمَصْنُوعِ
مِنْهَا لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْمُتَاطَلَةِ بَيْنَهُمَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) رواه مسلم في المساقاة رقم ١٥٨٤ (٣/ ١٢١١).
(٢) الأدقة: جمع دقاق؛ بضم الدال، وهو الترابيل.
(٣) الدَّبْسُ = عسل التمر / النَّاطِقُ = العسل المقطر. القَطَارَةُ = ما يسيل من التمر عند عصره.
(٤) صحيح — (الإرواء رقم ١٣٤٨).



(٦) حسن — الإرواء رقم ١٣٥١.
(٩) الأرض = هو العوض عن عيب في السلعة المشتراة. الدينار بهذه الدراهم، ويشير إليهما وهما حاضران. (وبغير عينة) = أن يوقع العقد على موصوف في الذمة غير مشار إليه.
(١٠) صحيح — الإرواء رقم ١٣٣٩.
(١١) عينا بعين = كأن يقول: بعثك هذا
(١٢) الأرض = هو العوض عن عيب في السلعة المشتراة.

الربا والصرف (تابع القواعد)

القاعدة الثانية عشر

إِذَا وَجَدَ أَحَدُ الْمُتَبَايِعِينَ فِي الصَّرْفِ (٢) عَيْبًا فِيمَا اشْتَرَاهُ، فَلَهُ الْبَدَلُ إِذَا كَانَ الْعَيْبُ دَخِيلًا عَلَيْهِ مِنْ جَنْبِهِ.

تفريعات

المُضَارَقَةُ: فِي الذَّمَّةِ تَصِيحُ إِذَا كَانَ التَّقَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ وَوَجَدَ أَحَدُهُمَا عَيْبًا فِيمَا قَبِضَهُ قَبْلَ التَّعَرُّفِ فَلَهُ الْمُطَالَبَةُ بِالْبَدَلِ، لِأَنَّ الْعَقْدَ وَقَعَ عَلَى مُطْلَقٍ لَا عَيْبَ فِيهِ.

شُرْطُ الْمُضَارَقَةِ

أَنْ يَكُونَ الْعَوَاضِلُ مَعْلُومِينَ وَإِذَا بَصِغَ يَتَمَيَّزَانِ بِهَا، وَإِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلْبَدَلِ نَقْدٌ مَعْلُومٌ، أَوْ غَالِبٌ يَنْصَرِفُ الْإِطْلَاقُ إِلَيْهِ.

بَيْعُ الدَّيْنِ بِالْأَيْنِ

— بَيْعُ الدَّيْنِ بِالْأَيْنِ لَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ. مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لِرَجُلٍ فِي ذِمَّةِ رَجُلٍ دَعْبٌ، وَلَاخِرَ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ، فَبَايَعَا بِمَا فِي ذِمَّتِهِمَا، لَمْ يَصَحَّ. رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ: (أَنْ يَكُونَ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، وَسُرُوقًا الْعِجْلِيِّ سَأَلَهُ عَنْ كَرِي (٤) لَهُمَا، لَهُ عَلَيْهِمَا دَرَاهِمٌ، وَلَيْسَ مَعَهُمَا إِلَّا دَنَانِيرُ؟ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَعْطَوْهُ بِسَعْرِ السُّوقِ).

— إِذَا كَانَ الَّذِي فِي الذَّمَّةِ مُوَجَّلاً، وَأَرَادَ قَضَاءَهُ جَازَ، إِذَا كَانَ بِسَعْرِ السُّوقِ يَوْمَهَا.

— إِذَا بَاعَتْ سِلْعَةً مَا بِالْأَيْنِ ثُمَّ رَدَّتْ بِعَيْبٍ، وَجَبَ رَدُّ الْقِيَمَةِ بِالْأَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ بِالْأَيْنِ، لِأَنَّهُ الشُّعْنُ الَّذِي وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ.

— لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ شَيْءٍ مِنَ الدَّيْنِ مُقَابِلَ تَعَجُّلِ دَفْعِهِ. كَانَ يَقُولُ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ لِصَاحِبِ الدَّيْنِ، ضَعْ عَنِّي بَعْضَ دَيْنِكَ، وَأَعْجِلْ لَكَ بَقِيَّتَهُ. لَمْ يَجُزْ. أَوْ أَنْ يَقُولَ صَاحِبُ الدَّيْنِ لِلْمُدِينِ: أَعْطِيكَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ وَتُعَجِّلَ لِي الْمَآتَةَ الَّتِي عَلَيْكَ. لَمْ يَجُزْ.

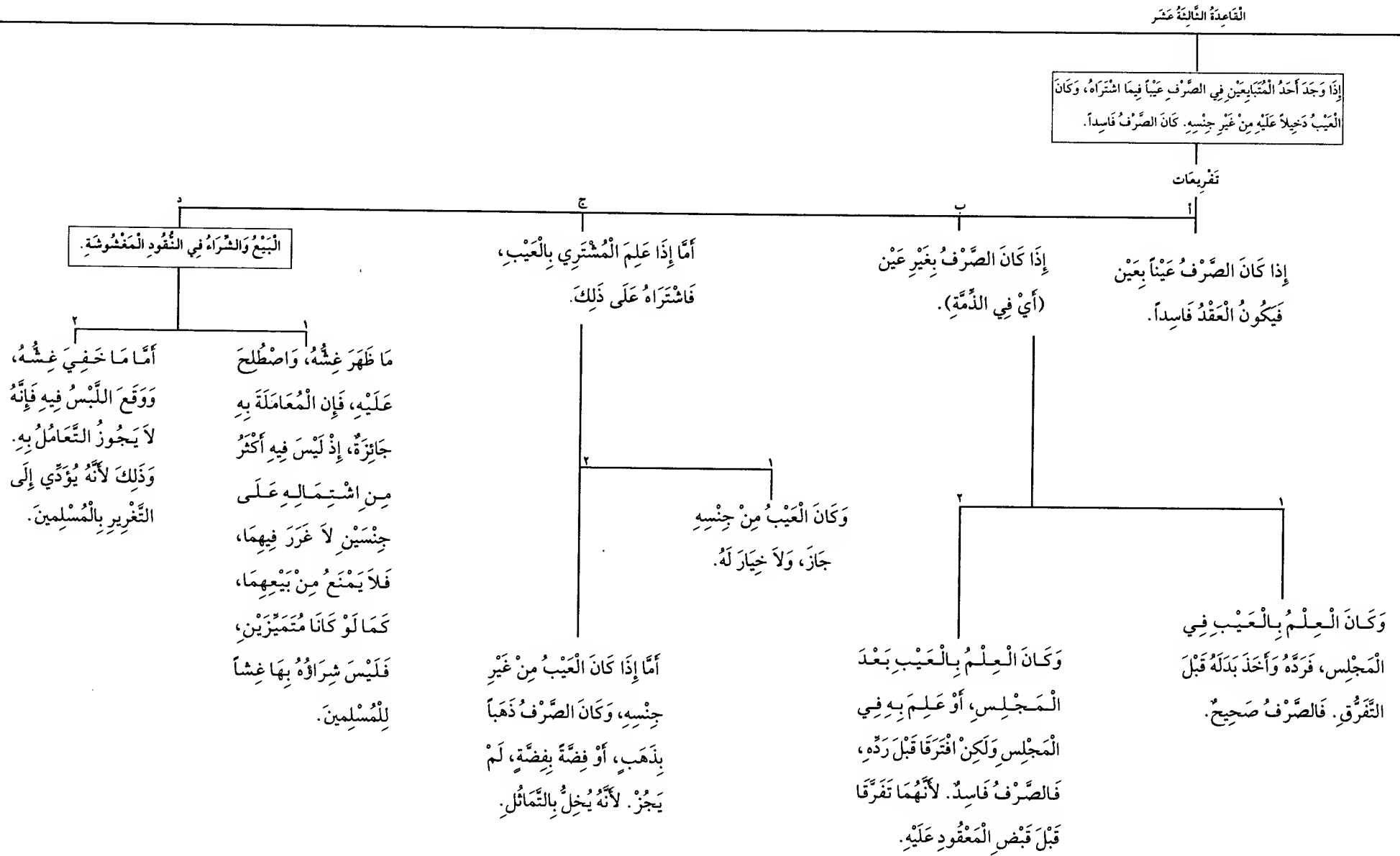
تفريعات عامة

أ	ب	ج	د	هـ
لَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ مَالِ الرِّبَا بِأَصْلِهِ الَّذِي فِيهِ مِنْهُ. كَالسُّمُسْرِ بِالْمُسِيرِ، وَالزَّيْتُونِ بِالزَّيْتِ وَالْعَصِيرِ بِأَصْلِهِ.	بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ الْمُتَصَرَّاتِ بِجَنْبِهِ يَجُوزُ مَتَانَةً. وَيَجُوزُ بَيْعُهُ بِغَيْرِ جَنْبِهِ مُتَفَاضِلًا، لِأَنَّهُمَا جَنْسَانِ، وَيُعْتَبَرُ التَّسَاوِي فِيهِمَا بِالْكَيْلِ.	وَإِنْ بَاعَ شَيْئًا فِيهِ الرِّبَا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ، كَمُدٍّ وَدَرَاهِمٍ بَعْدَ وَدَرَاهِمٍ. أَوْ بَاعَ شَيْئًا مُحَلًى بِجَنْبِ حَلَّتِهِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ كُلُّهُ...	إِذَا بَاعَ نَوْعَيْنِ مُخْتَلَفِي الْقِيَمَةِ مِنْ جَنْبٍ يَتَوَعَّدُ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ الْجَنْبِ (كَدَيْنَارٍ مَغْرِبِيٍّ وَدَيْنَارٍ سَابُورِيٍّ يَدِينَارَيْنِ مَغْرِبَيْنِ) فَإِنَّهُ يَصِحُّ لِلْحَدِيثِ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ...» (١).	إِذَا بَاعَ مَا فِيهِ الرِّبَا بِغَيْرِ جَنْبٍ وَمَعَهُ مِنْ جَنْبٍ مَّا يَبِيعُ بِهِ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ لِدَارِ مَوْهٍ سَقَفُهَا بِالذَّهَبِ جَازَ.

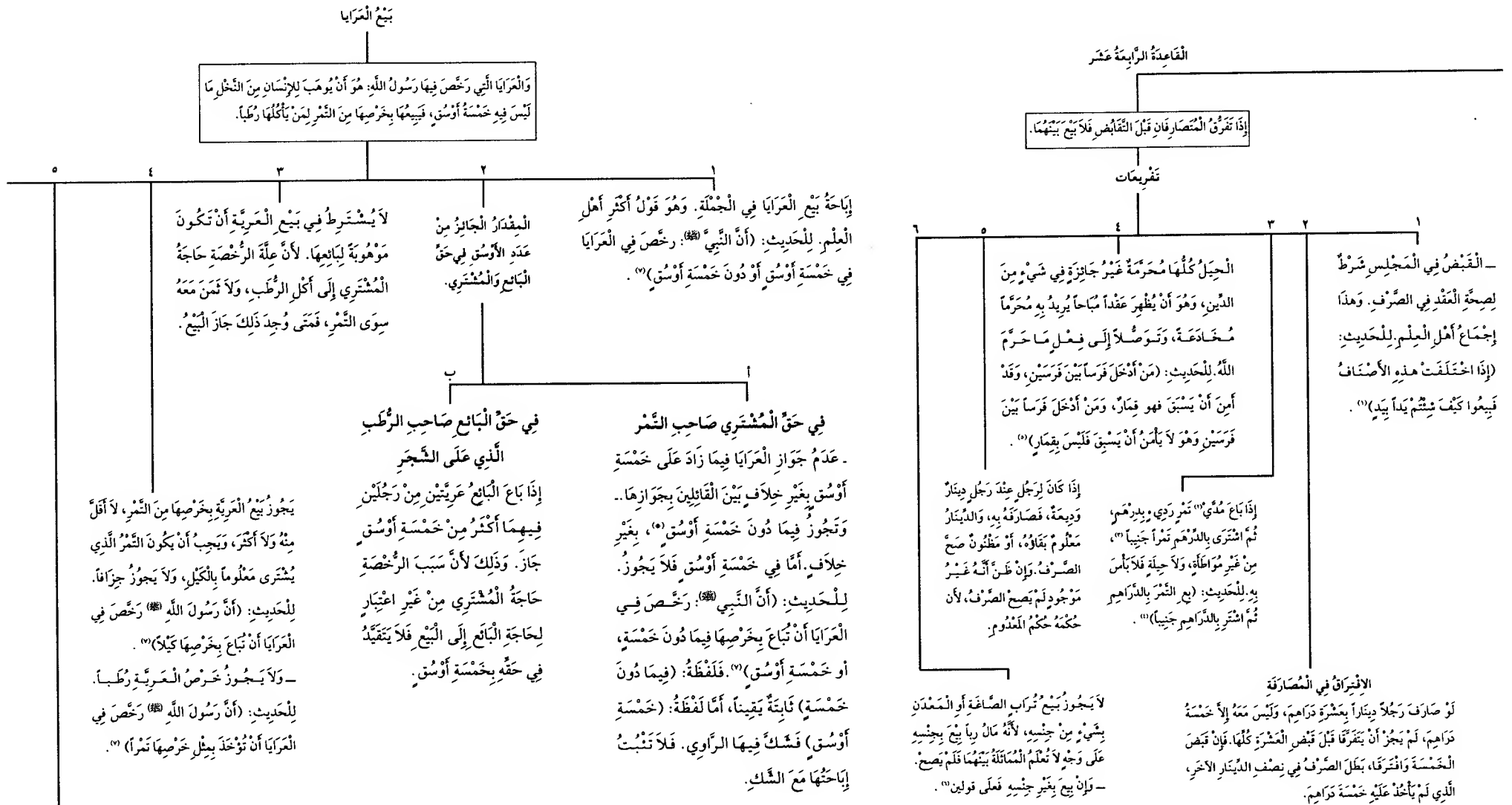
ط	ح	ز	و
يَحْرُمُ الرِّبَا فِي دَارِ الْحَرْبِ كَتَحْرِيمِهِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ. لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» (٥).	بَيْعُ الْعَسَلِ قَبْلَ تَصْفِيَّتِهِ مِنَ الشَّمْعِ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّ الشَّمْعَ مِنْ فِعْلِ النَّحْلِ، فَاتَّخَذَ السَّيْفُ الْمُحَلًى.	وَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ دِرْهَمًا، فَقَالَ: أَعْطِنِي بِنِصْفِ هَذَا الدَّرْهَمِ نِصْفَ دِرْهَمٍ، وَبِنِصْفِهِ فُلُوسًا، أَوْ حَاجَةً أُخْرَى جَازَ.	إِذَا بَاعَ جَنْسًا فِيهِ الرِّبَا بِجَنْبِهِ، وَمَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ جَنْبٍ غَيْرِ مَقْصُودٍ.

١	٢	٣
أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْمَقْصُودِ سِيرًا مِثْلَ الْمِلْحِ فِي الْخُبْزِ، فَيَجُوزُ. — وَكَذَلِكَ لَوْ وَجَدَ فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ يَجُوزُ. — وَكَذَلِكَ لَوْ بَاعَ ذَلِكَ بِجَنْبٍ غَيْرِ الْمَقْصُودِ الَّذِي مَعَهُ جَازَ. نَحْوُ: الْخُبْزِ بِالْمِلْحِ.	أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْمَقْصُودِ كَثِيرًا إِلَّا أَنَّهُ لِلْمَصْلَحَةِ كَالْمَاءِ فِي الْحَلِّ، فَبِئْسَ هَذِهِ الْحَالَةُ يَجُوزُ بَيْعُ الشَّيْءِ بِمِثْلِهِ. — وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ خَلْطٌ، كَبَيْعِ خَلِّ الْعَنْبِ بِخَلِّ الزَّيْبِ.	أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْمَقْصُودِ كَثِيرًا وَلَيْسَ مِنَ الْمَصْلَحَةِ (كَاللَّبَنِ الْمَشُوبِ بِالْمَاءِ) فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ، لِأَنَّهُ خَلْطُهُ لَيْسَ مِنَ الْمَصْلَحَةِ.

(١) صحيح، الإرواء رقم ١٣٤٥.
(٢) المضارقة = هي بيع صرف بصر في بيع نقد بقد.
(٣) في الذمة = أن يوقع العقد على موصوف غير مشار إليه.
(٤) الكراء هو الأجرة.
(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.



تابع القواعد وبيع العرايا



يُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا. فَيَبِعَ الثَّمَرُ أَكْثَرَهُ أَوْ نَقْلَهُ، وَفِي الثَّمَرِ النَّخْلِيَّةِ.

(١) رواه مسلم في المساقاة رقم ١٥٨٧ (٣/ ١٢١١).
 (٢) المدي = يضم الميم وسكون الدال، وهو مكيل يسع تسعة عشر صاعاً وهو غير المد - المصباح المنير ص ٥٧٧.
 (٣) جنبياً = نوع من الثمر ممتاز معروف عند العرب.
 (٤) رواه البخاري في البيوع رقم ٢٢٠١ (٤/ ٤٦٧) ومسلم في المساقاة رقم ١٥٩٣ (٣/ ١٢١٥).
 (٥) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي.
 (٦) راجع المغني ج ٤ ص ٤٤.
 (٧) هذه الأحاديث رواها البخاري في البيوع ٢١٨٤ - ٢١٩١ (٤/ ٤٤٩ - ٤٥٢) ومسلم في البيوع ١٥٣٩ - ١٥٤٢ (٣/ ١١٦٩ - ١١٧١). وفيه أنه يبيع العرب في العنب والزبيب (●) الوسق: مكيلة معلومة، وقيل هو حمل بغير وهو ستون صاعاً بضاع النبي.

لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْعَرِيَّةِ إِلَّا لِمُحْتَاجٍ إِلَى
أَكْلِهَا رُطْبًا، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا
لِغَنِيٍّ. لِلْحَدِيثِ: (مَا عَرَايَاكُمْ
هَذِهِ؟ فَسَمَى رَجُلًا مُحْتَاجِينَ مِنْ
الْأَنْصَارِ شَكُورًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ):
أَنَّ الرُّطْبَ يَأْتِي وَلَا نَقْدَ بِأَيْدِيهِمْ
يَبْتَاعُونَ بِهِ رُطْبًا يَأْكُلُونَهُ وَعِنْدَهُمْ
فُضُولٌ مِنَ التَّمْرِ فَرَخَّصَ لَهُمْ أَنْ
يَبْتَاعُوا الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ
يَأْكُلُونَهُ رُطْبًا) (٣).

إِذَا تَرَكَ الْمُشْتَرِي الرُّطْبَ حَتَّى
يُشْمِرَ بَطْلَ الْعَقْدِ. لِلْحَدِيثِ:
(يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا).
وَلَا أَنَّ شِرَاءَهَا إِنَّمَا جَازَ لِلْحَاجَةِ
إِلَى أَكْلِ الرُّطْبِ فَإِذَا أَثْمَرَتْ تَبَيَّنَا
عَدَمَ الْحَاجَةِ فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ.
— وَإِنْ أَخَذَ بَعْضُهَا رُطْبًا، وَتَرَكَ
بَاقِيَهَا حَتَّى أَثْمَرَ فَهَلْ يَبْطُلُ الْبَيْعُ
فِي الْبَاقِي؟ عَلَى وَجْهَيْنِ.

لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْعَرِيَّةِ فِي غَيْرِ النَّخِيلِ.
لِلْحَدِيثِ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ): نَهَى عَنْ
الْمُرَابَنَةِ: (الرُّطْبُ بِالتَّمْرِ). إِلَّا أَصْحَابَ
الْعَرَايَا فَإِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُمْ، وَعَنْ بَيْعِ الْعَنْبِ
بِالزَّيْبِ، وَكُلُّ تَمْرَةٍ بِخَرْصِهَا).
وَالْحَدِيثُ: (أَنَّهُ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ
الْعَرِيَّةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالتَّمْرِ، وَلَمْ يُرَخَّصْ
فِي غَيْرِ ذَلِكَ).

شُرُوطُ الْعَرَايَا
أ — أَنْ يَكُونَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ.
ب — يَبْعُهَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ.
ج — قَبْضُ ثَمَنِهَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ.
د — حَاجَةُ الْمُشْتَرِي إِلَى أَكْلِ الرُّطْبِ.
هـ — أَنْ لَا يَكُونَ مَعَهُ مَا يَشْتَرِي بِهِ سِوَى التَّمْرِ.
و — أَنْ يَأْكُلَهَا أَهْلُهَا رُطْبًا فَإِنْ تَرَكَوْهَا حَتَّى
تَصِيرَ تَمْرًا بَطَلَ الْعَقْدُ.

أو

صَوْرَةُ الْبَيْعِ

الصورة الأولى

بَيْعُ النَّخْلِ الْمُؤَبَّرِ

مَنْ بَاعَ نَخْلًا مُؤَبَّرًا^(١)، فَالْمُرَّةُ لِلْبَائِعِ مَرْوُوعَةٌ فِي النَّخْلِ
إِلَى الْجَذَاذِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهَا الْمُبْتَاعُ.

إِنَّ الْبَيْعَ مَتَى وَقَعَ عَلَى نَخْلٍ مُثْمِرٍ
وَلَمْ يَشْتَرِطِ الْمُشْتَرِي الْمُرَّةَ،
وَكَانَتْ غَيْرَ مُؤَبَّرَةٍ فَهِيَ
لِلْمُشْتَرِي. لِلْحَدِيثِ: (مَنْ ابْتَاعَ
نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَتَمَرَّتْهَا لِلَّذِي
بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ)^(٢).

إِذَا اشْتَرَطَ أَحَدُ الْمُتَبَايِعِينَ الْمُرَّةَ فَهِيَ لَهُ،
مُؤَبَّرَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مُؤَبَّرَةٍ، الْبَائِعُ فِيهِ
وَالْمُشْتَرِي سَوَاءٌ. لِلْحَدِيثِ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ)
نَهَى عَنِ النَّبْإِ^(٣) إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ.

أَنَّ الْمُرَّةَ إِذَا بَقِيَتْ لِلْبَائِعِ فَلَهُ تَرْكُهَا فِي
الشَّجَرِ إِلَى أَوَانِ الْجَذَاذِ سَوَاءٌ
اسْتَحَقَّهَا بِشَرْطِهِ أَوْ يَطْهُورُهَا. لِأَنَّ
النَّقْلَ وَالتَّفْرِيعَ لِلْمَبِيعِ عَلَى حَسَبِ
الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ، وَأَوَانُهُ هَذَا الْجَذَاذُ.

إِذَا أُبْرَ بَعْضُ النَّخْلِ دُونَ
بَعْضٍ، فَمَا أُبْرَ فَهُوَ لِلْبَائِعِ،
وَمَا لَمْ يُؤَبَّرْ فَلِلْمُشْتَرِي.
لِلْحَدِيثِ: (إِنْ مَا أُبْرَ
لِلْبَائِعِ)^(٤). وَمَقْهُومُهُ: أَنَّ مَا
لَمْ يُؤَبَّرْ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي.

وَكَذَلِكَ طَلْعُ الْفُحَّالِ^(٥) كَطَلْعِ الْإِنَاثِ إِذَا لَمْ
يَتَشَقَّقْ مِنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي، وَإِنْ تَشَقَّقَ مِنْهُ
شَيْءٌ، فَهُوَ لِلْبَائِعِ، وَمَا لَمْ يَتَشَقَّقْ فَلِلْمُشْتَرِي.

كُلُّ عَقْدٍ مَعَاوَضَةٍ بِجَرَيِ مَجْرَى الْبَيْعِ فِي أَنَّ
الْمُرَّةَ الْمُؤَبَّرَةَ تَكُونُ لِمَنْ انْتَقَلَ عَنْهُ الْأَصْلُ، وَغَيْرُ
الْمُؤَبَّرَةِ لِمَنْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ الْأَصْلُ. مِثْلُ أَنْ يُصَدَّقَ^(٦)
الْمُرَّةَ نَخْلًا.
— وَكَذَلِكَ إِذَا انْتَقَلَ الْأَصْلُ بِغَيْرِ مَعَاوَضَةٍ كَالْهَبَةِ
وَالرَّهْنِ فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْبَيْعِ.
— أَمَّا إِذَا فُسِّخَ الْعَقْدُ بِسَبَبٍ غَيْبٍ، أَوْ قَلَسَ
الْمُشْتَرِي أَوْ كَانَ صَدَاقًا رَجَعَ لِلزَّوْجِ، فَإِنَّهُ فِي
هَذِهِ الْحَالَةِ يَبِيعُ الْأَصْلَ سَوَاءً أُبْرَ أَوْ لَمْ يُؤَبَّرْ.

مَا يَكُونُ تَمَرُهُ فِي أَكْثَامِهِ، ثُمَّ تَفْتَحُ الْأَكْثَامُ
فَيُظْهِرُ، فَهُوَ كَالنَّخْلِ الَّذِي وَرَدَتْ السُّنَّةُ فِيهِ.
فَالنَّخْلُ الْأَصْلُ وَمَا عَدَاهُ مَقِيسٌ عَلَيْهِ. وَمِنْ
هَذَا النَّوعِ الْفُحْنُ، وَمَا يُقَصَّدُ نُورُهُ كَالزُّوْجِ
وَالْيَاسَمِينِ وَالتَّرْنِجَسِ، فَإِنْ تَفَتَّحَتْ الْأَكْثَامُ
فَهُوَ لِلْبَائِعِ وَإِلَّا فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي.

مَا تَظْهَرُ تَمَرُّهُ بَارِزَةً لَا يَشُرُّ عَلَيْهَا وَلَا نُورٌ،
كَالتِّينِ وَالتُّوتِ فَهِيَ لِلْبَائِعِ، لِأَنَّ طُحُورَهَا مِنْ
شَجَرِهَا بِمَنْزِلَةِ طُحُورِ الطَّلْعِ مِنْ قِشْرِهِ.

مَا يَظْهَرُ فِي قِشْرِهِ، ثُمَّ يَبْقَى فِيهِ إِلَى حِينِ الْأَكْلِ، كَالرُّمَّانِ، وَالْمَوْزِ. فَهُوَ
لِلْبَائِعِ بِنَفْسِ الظُّهُورِ، لِأَنَّ قِشْرَهُ مِنْ مَصْلَحَتِهِ، وَيَبْقَى فِيهِ إِلَى حِينِ الْأَكْلِ.

ما يظهر في قشرين كالجوز واللوز، فهو للبائع أيضاً بنفس
الظهور، لأن قشره لا يزول عنه غالباً إلا بعد جذاذه

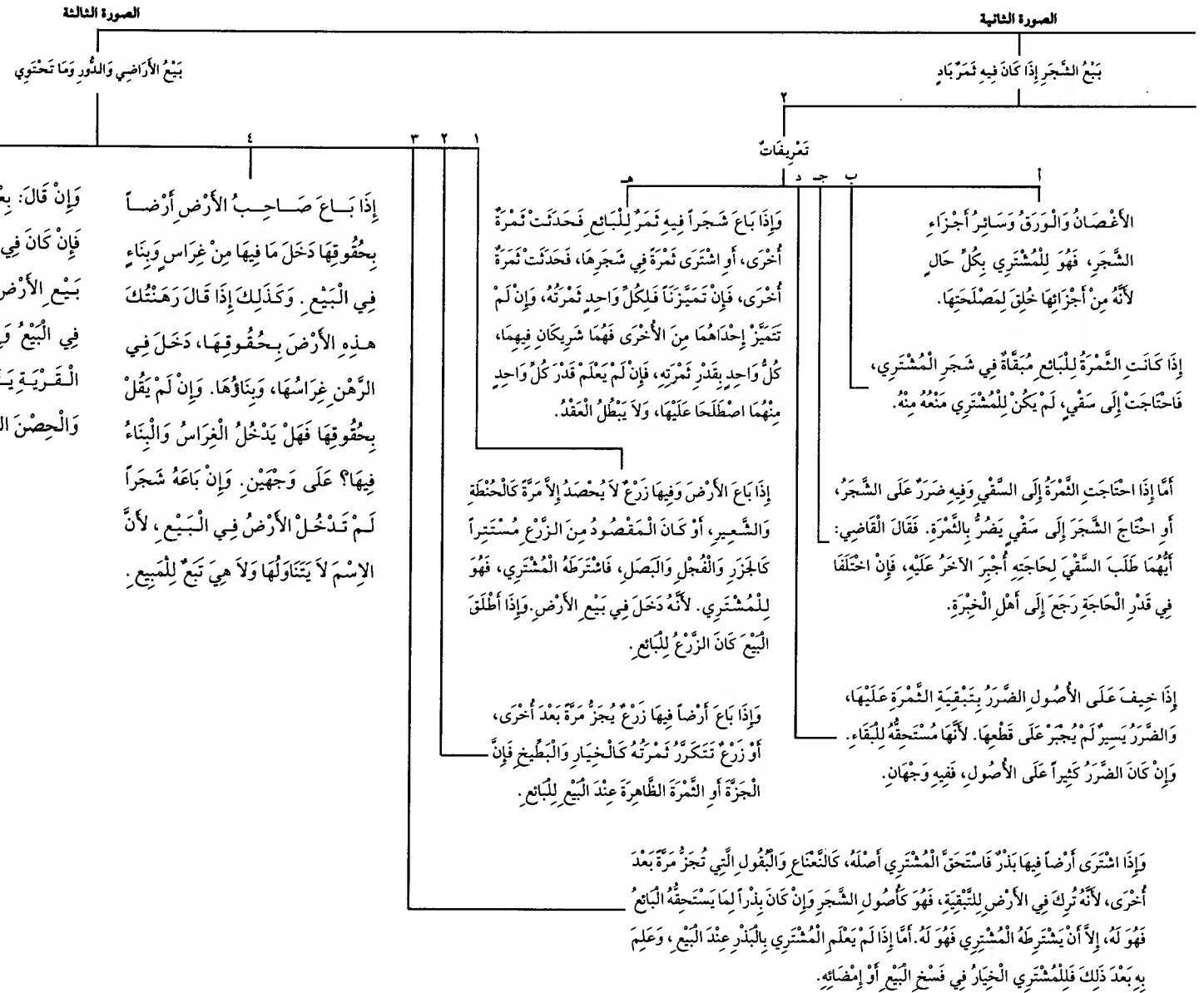
مَا يَظْهَرُ نُورُهُ ثُمَّ يَنْتَابِرُ، فَتَظْهَرُ الْمُرَّةُ كَالْتَفَاحِ وَالْمُشْمَشِ وَالْإِجَاصِ^(٧) وَالْخُوجِ،
فَإِذَا تَفَتَّحَ نُورُهُ، وَظَهَرَتِ الْمُرَّةُ فِيهِ لِلْبَائِعِ، وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ فَهِيَ لِلْمُشْتَرِي.

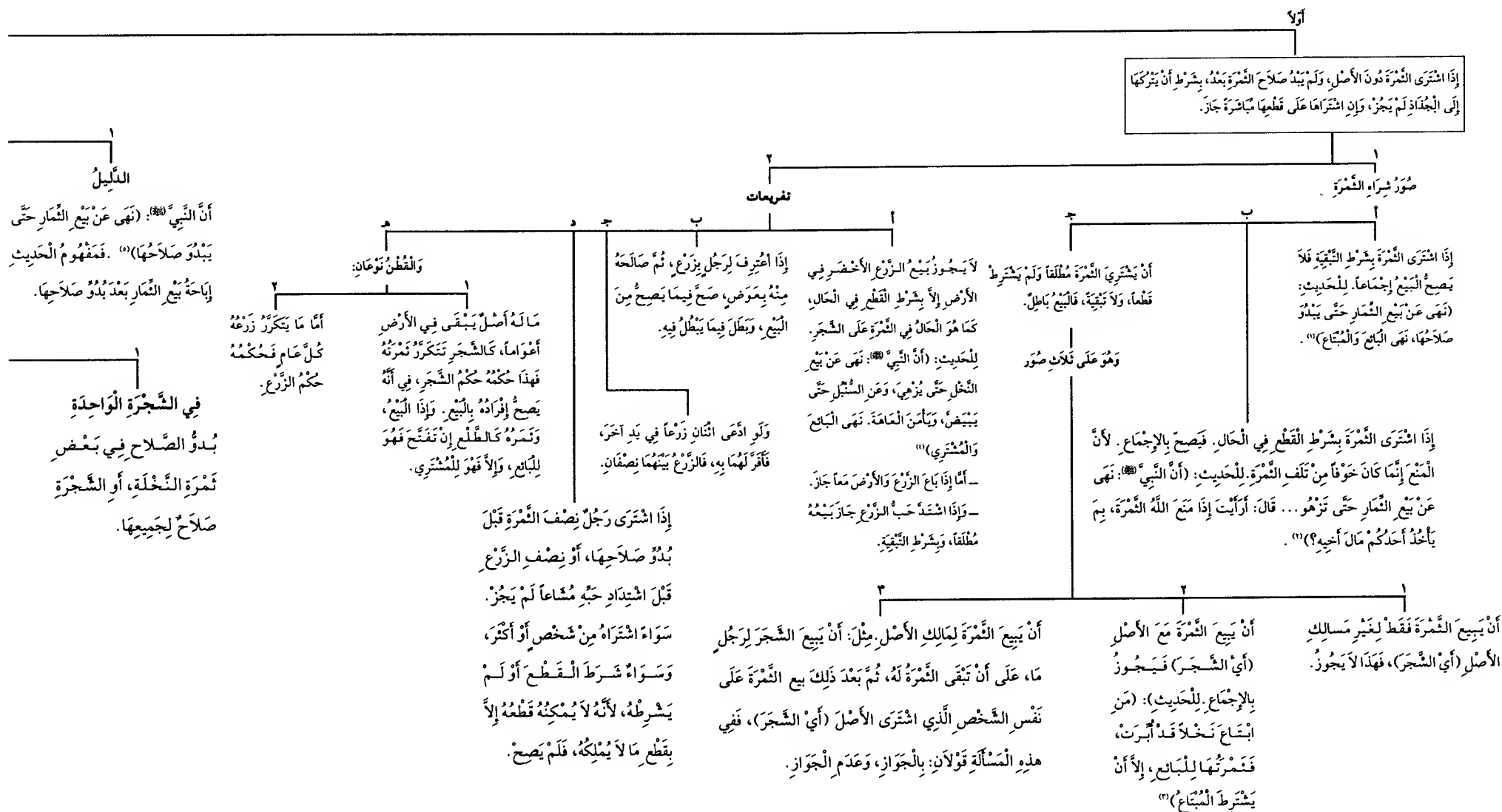
(١) مُؤَبَّرًا = هو ما قد تشقَّقَ طلعه
وأصل الأبار عند أهل العلم = التلقيح، قال ابن عبد البر: إلا أنه لا يكون التلقيح
حتى يتشقق الطلع وتظهر الثمرة، فمير به عن ظهور الثمرة للزَّوْجِ منه.

(٤) رواه البخاري في البيوع ٢٢٠٤ (٤٦٩/٤) ومسلم في البيوع ١٥٤٣ (١١٧٢/٣) ولقظه (من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع).
(٥) الْفُحَّالُ = بضم الفاء وتشديد الحاء. وهو ذكر النخل.

والحكم متعلق بالظهور والتشقق دون نفس التلقيح. بغير خلاف بين العلماء.
(٢) رواه البخاري في البيوع ٢٢٠٤ (٤٦٩/٤) ومسلم في البيوع ١٥٤٣ (١١٧٢/٣).
(٣) النَّبْإُ = الاستثناء والحديث رواه الترمذي والنسائي وابن حبان.

(٦) يُصَدَّقُ = ما يُعطى للمرأة عند الزواج، وهو المهر.
(٧) الْإِجَاصُ: الكمثرى أو فاكهة تشبهها.



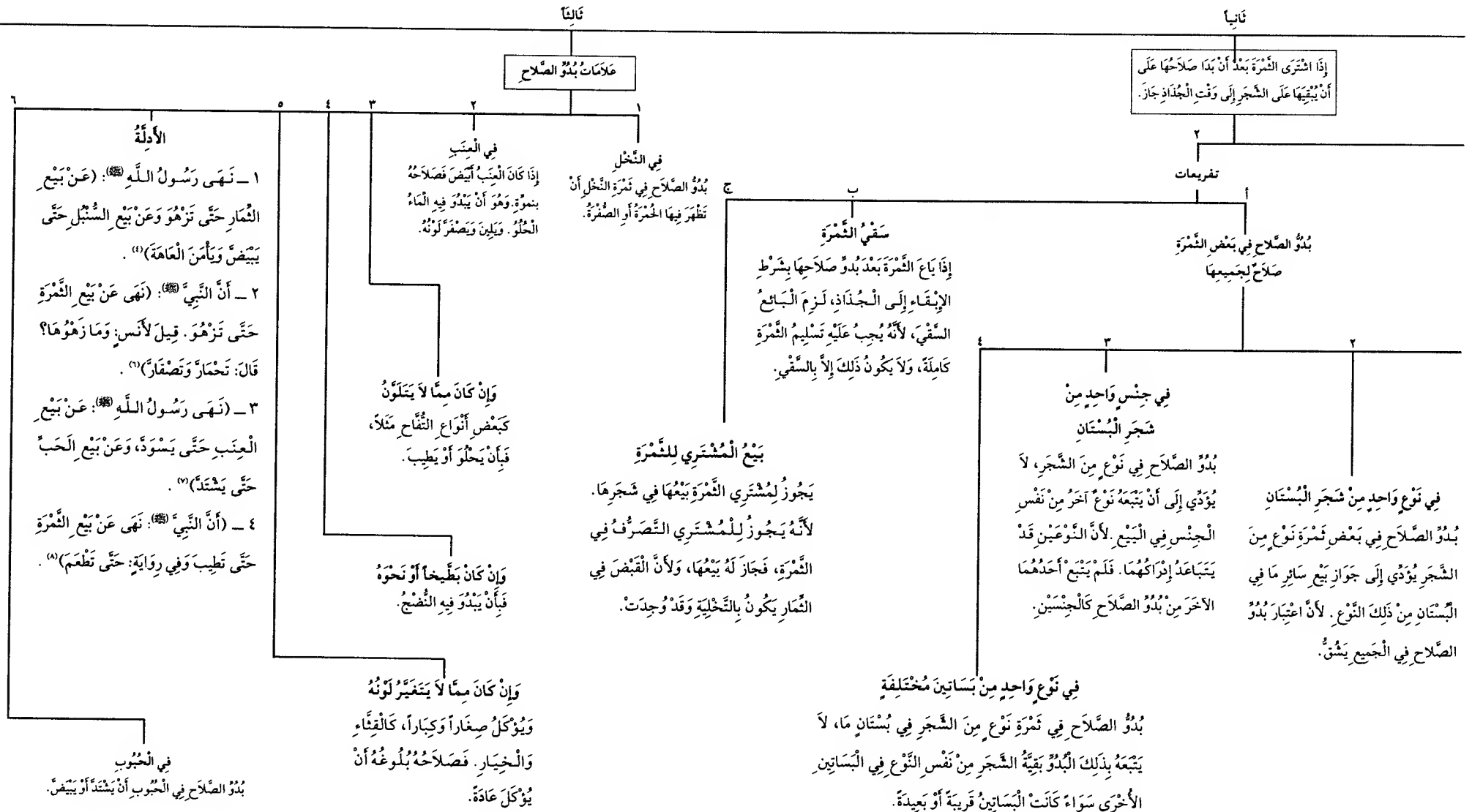


(١) رواه البخاري في البيوع ٢١٩٤ (٤٦٠ / ٤) ومسلم في البيوع ١٥٣٤ (١١٦٥ / ٣).

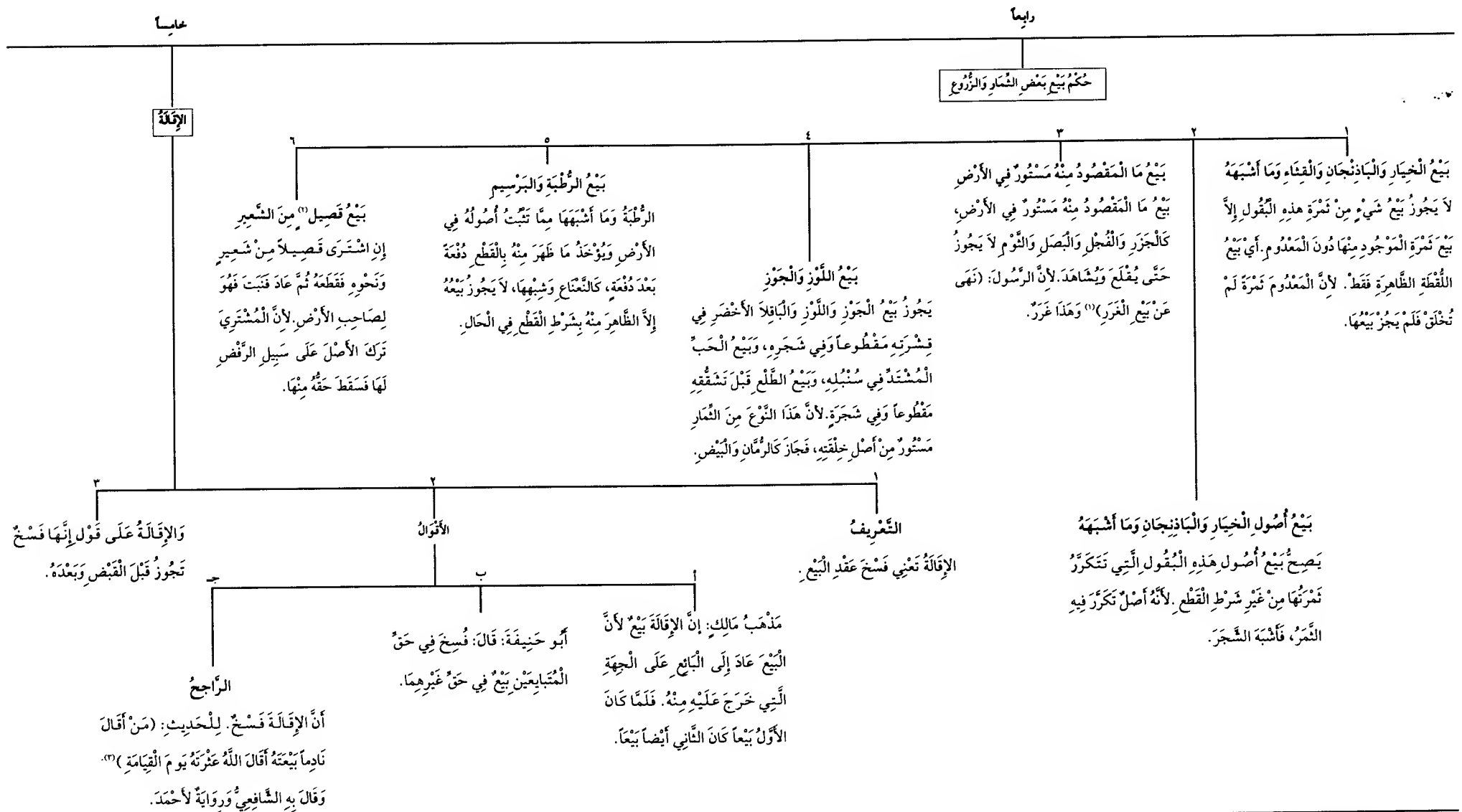
(٢) رواه البخاري في البيوع ٢١٩٨ (٤٦٥ / ٤).

(٣) رواه البخاري في البيوع ٢٢٠٤ (٤٦٩ / ٤).

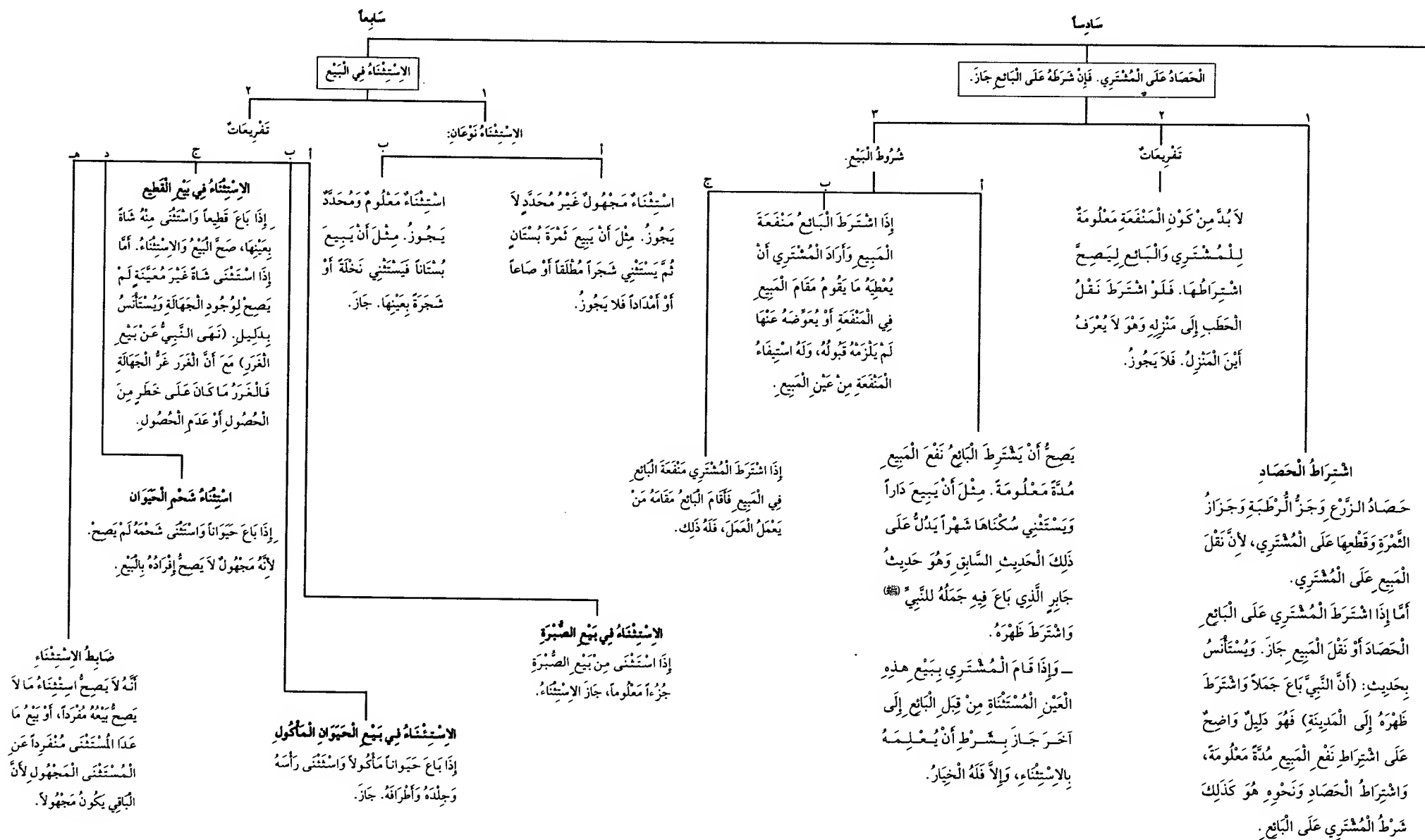
(٤) رواه مسلم في البيوع ١٥٣٥ (١١٦٥ / ٣).

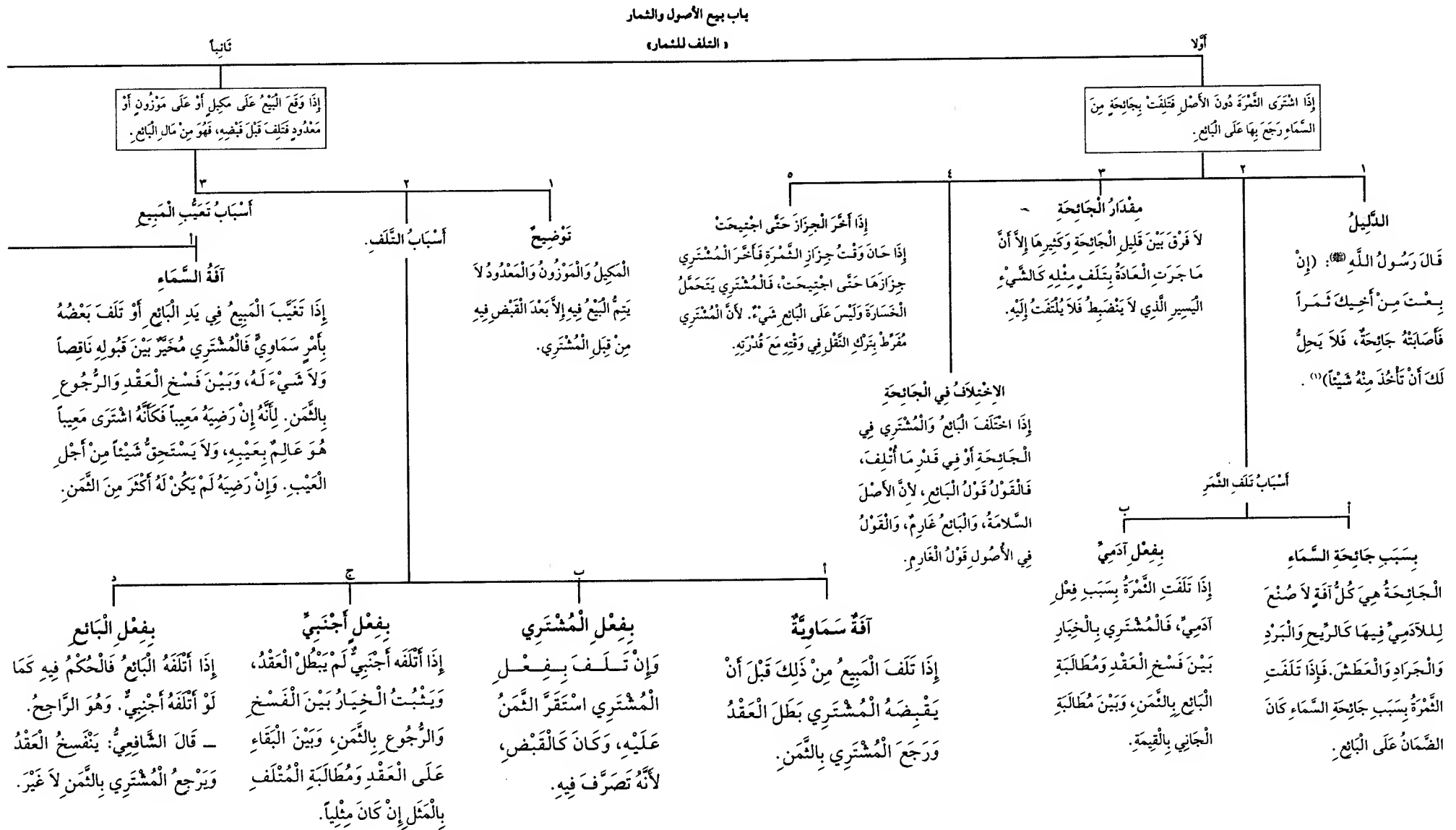


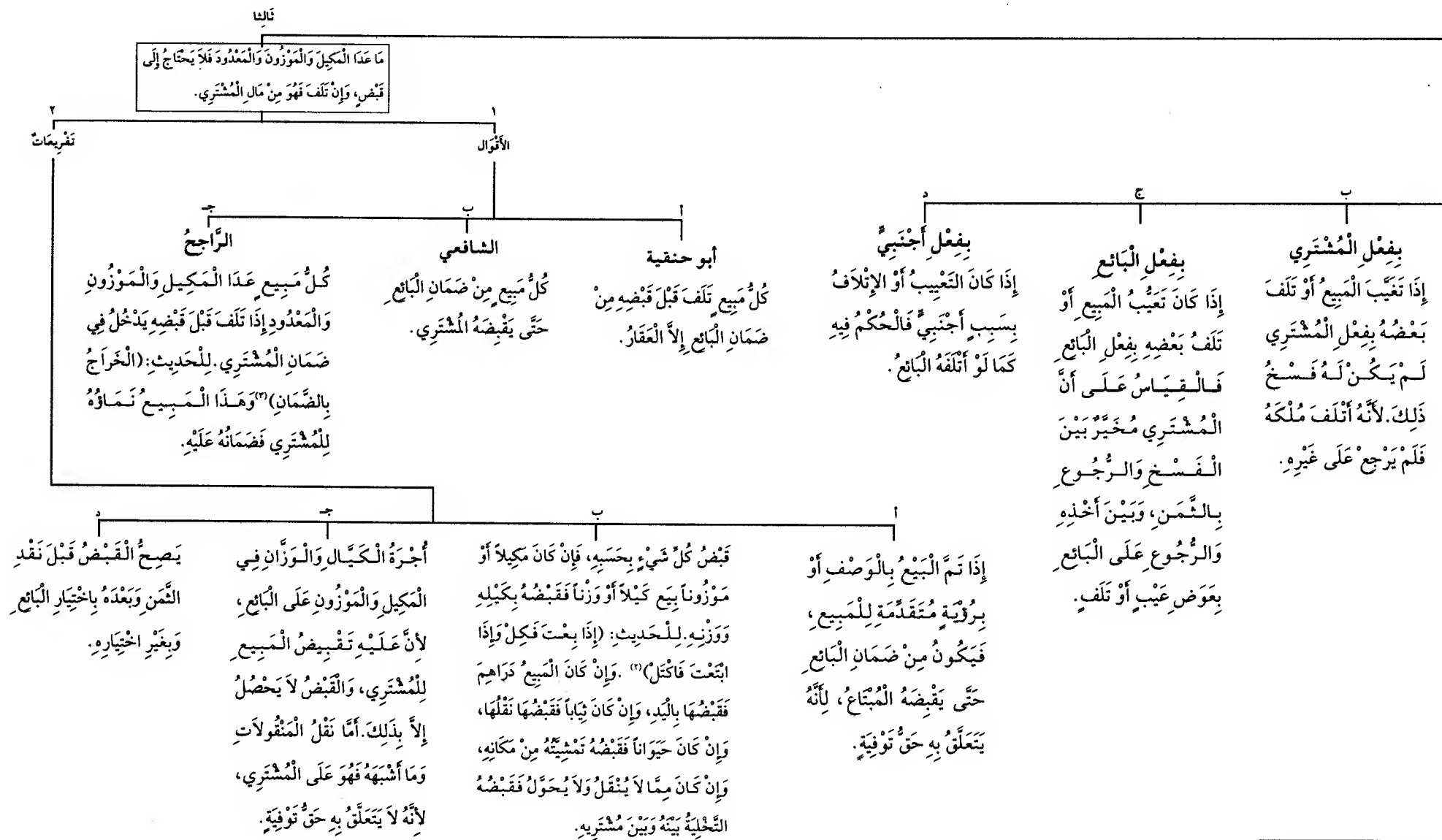
(٤) رواه مسلم في البيوع ١٥٣٥ (٣/ ١١٦٥).
 (٦) رواه البخاري في البيوع ٢١٩٤ (٤/ ٤٦٠).
 (٧) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم وابن حبان.
 (٨) رواه البخاري في البيوع ٢١٨٩ (٤/ ٤٥٢) ومسلم في البيوع ١٥٣٦ (٤/ ١١٦٧).



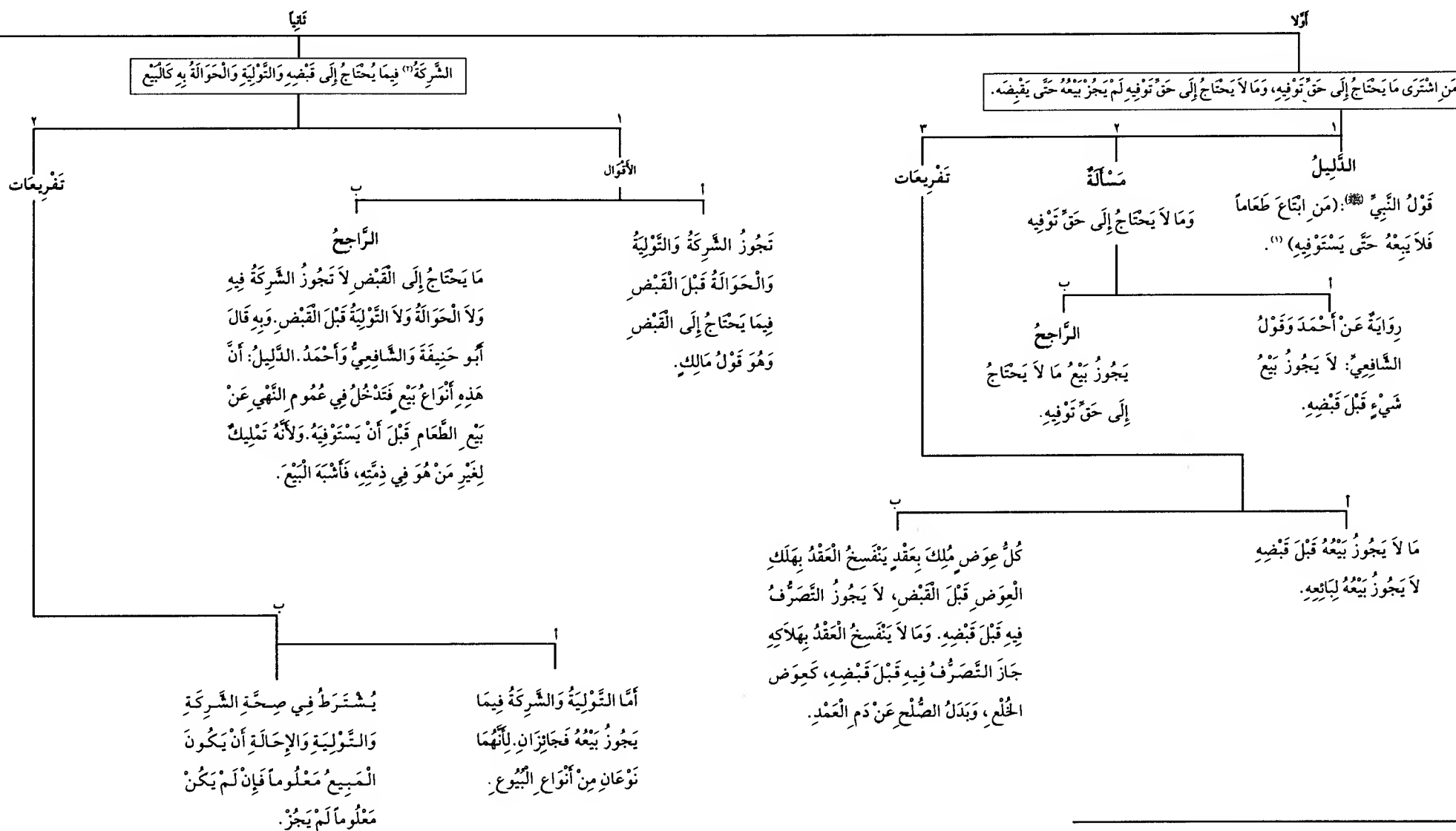
(١) مسلم في البيع ١٥١٣ (٤/ ١١٥٣).
(٢) قصيل = وهو الشعير يجز أخضر لعل الدواب.
قال القاربي: سمي (قصيلاً) لأنه يفصل وهو رطب، المصباح المتبرص ٥٠٦.
(٣) رواه البخاري في الشروط ٢٧١٨ (٥/ ٣٧٠) ومسلم في المساقاة ٧١٥ (٣/ ١٢٢١).







(٢) البخاري في البيوع (٤٠٣/٤) تعليقاً.
(٣) رواه أحمد والأربعة والحاكم.

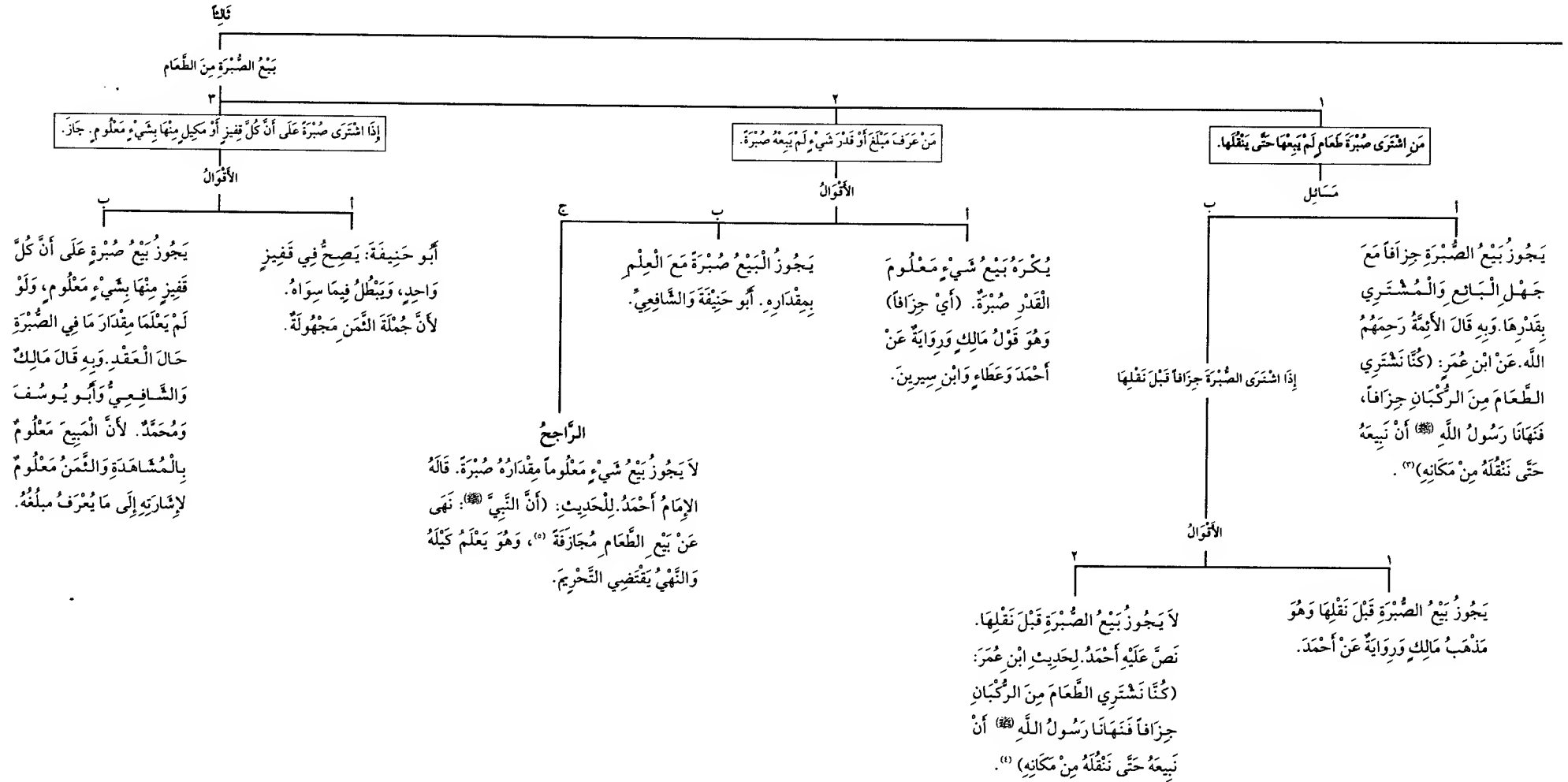


(١) رواه البخاري في البيوع ٢١٣٦ (٤/٤٠٩) ومسلم في البيوع ١٥٢٥ (٣/١١٥٩).

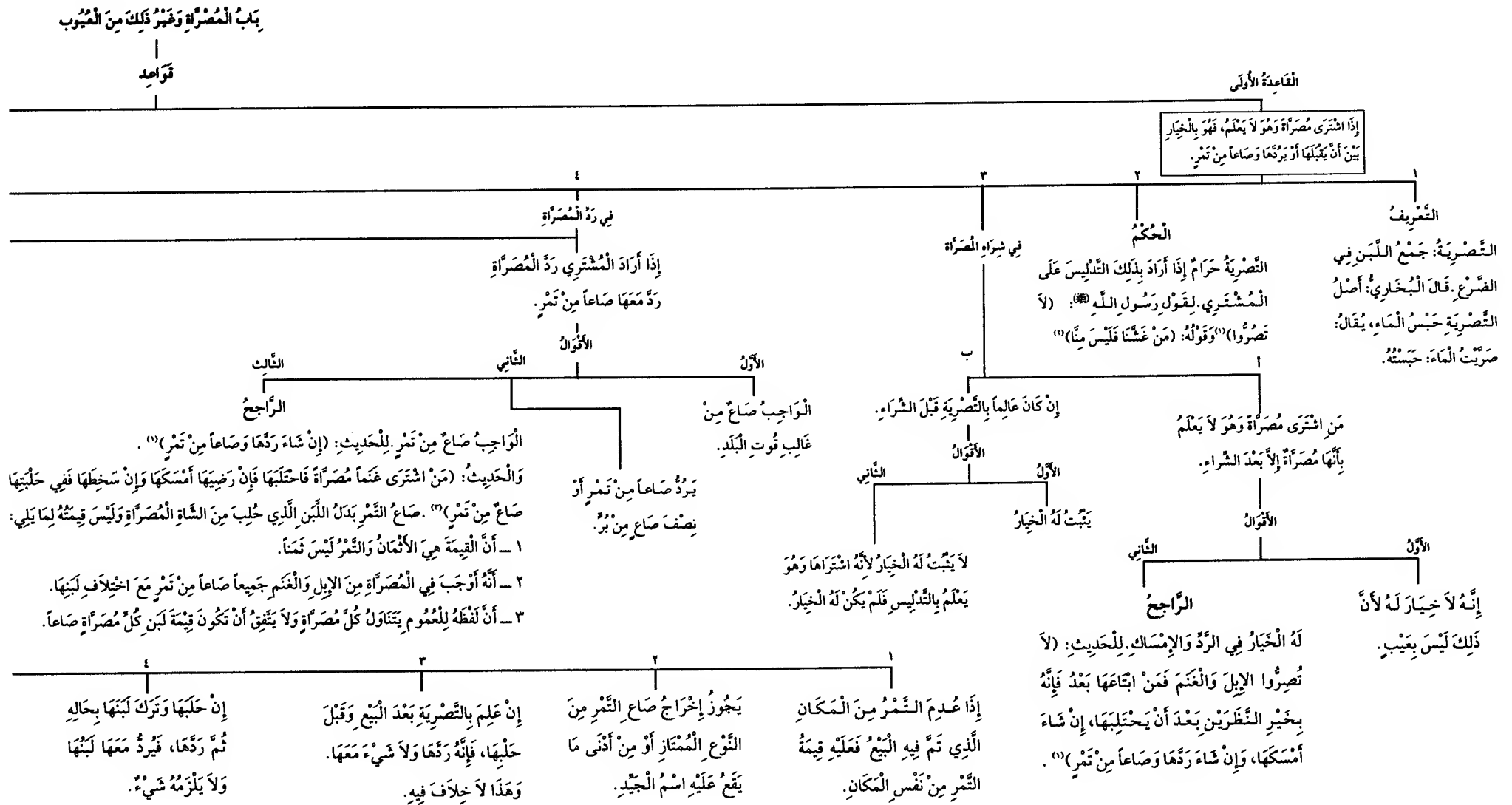
(٢) الشَّرِكَةُ = بيع بعض المبيع بفسطه من ثمنه.

التَّوْلِيَةُ = بيع جميع المبيع بمثل ثمنه.

الحَوَالَةُ = من التحويل بمعنى الانتقال، أي نقل الدين من ذمَّة المجلل إلى ذمَّة المحال عليه.



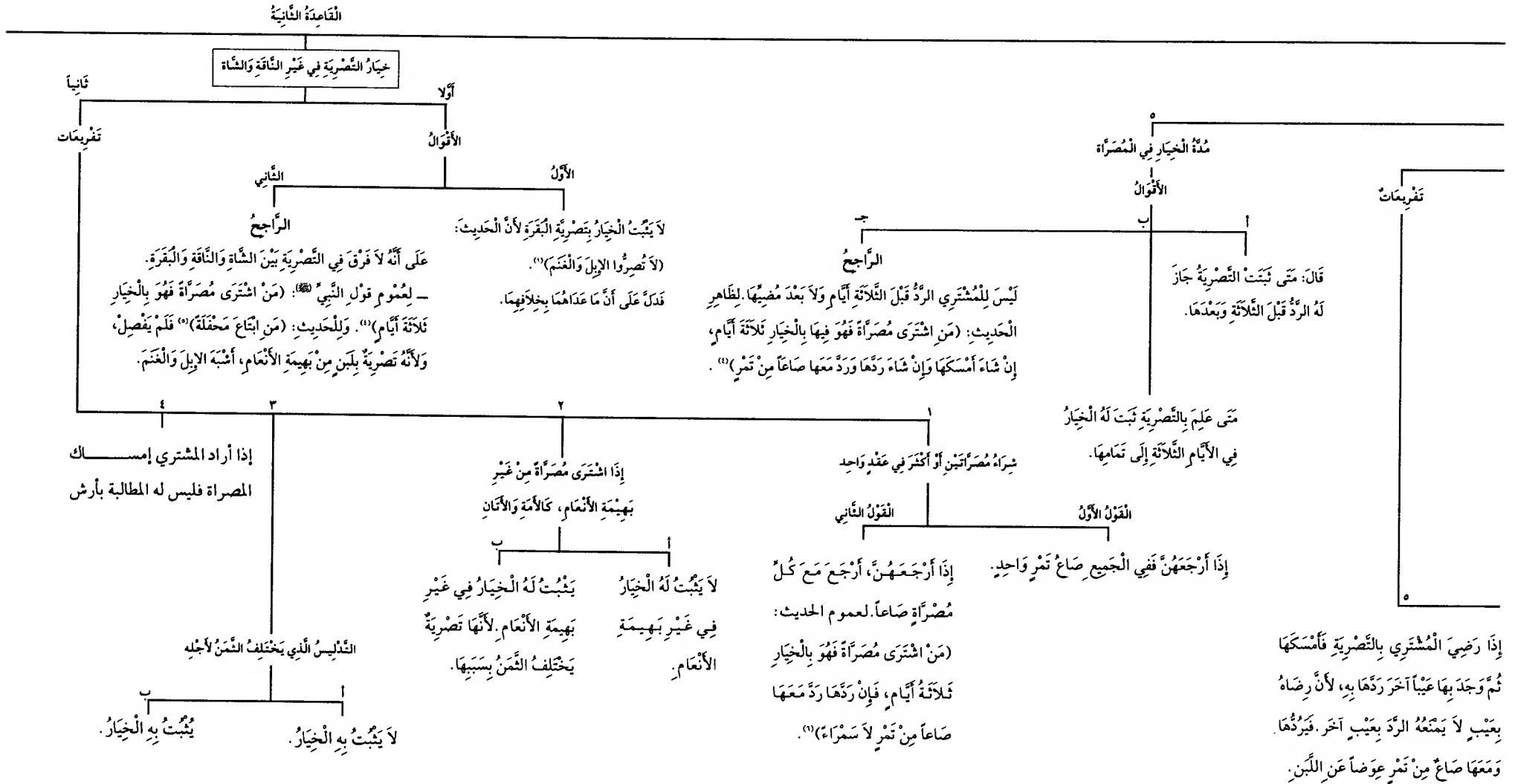
(٣) (٤) رواه البخاري في البيوع ٢١٢٣ (٤/ ٣٩٨) ومسلم في البيوع ١٥٢٧ (٣/ ١١٦٠).
(٥) روى معناه في الصحيحين وسبق تخريجه.



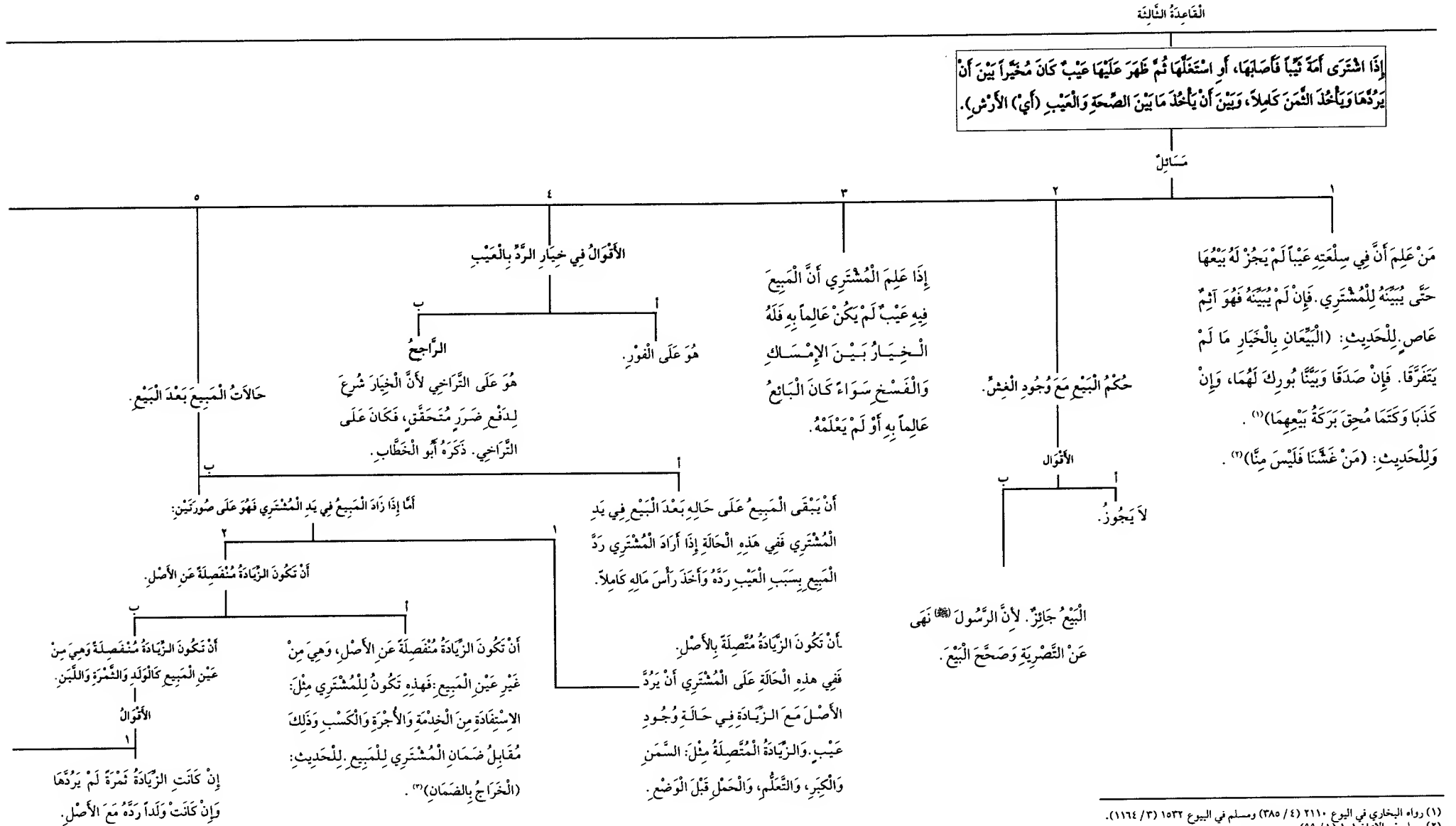
(١) رواه البخاري في البيوع ٢١٤٨ (٤/ ٤٢٢) ومسلم في البيوع ١٥٢٤ (٣/ ١١٥٩).

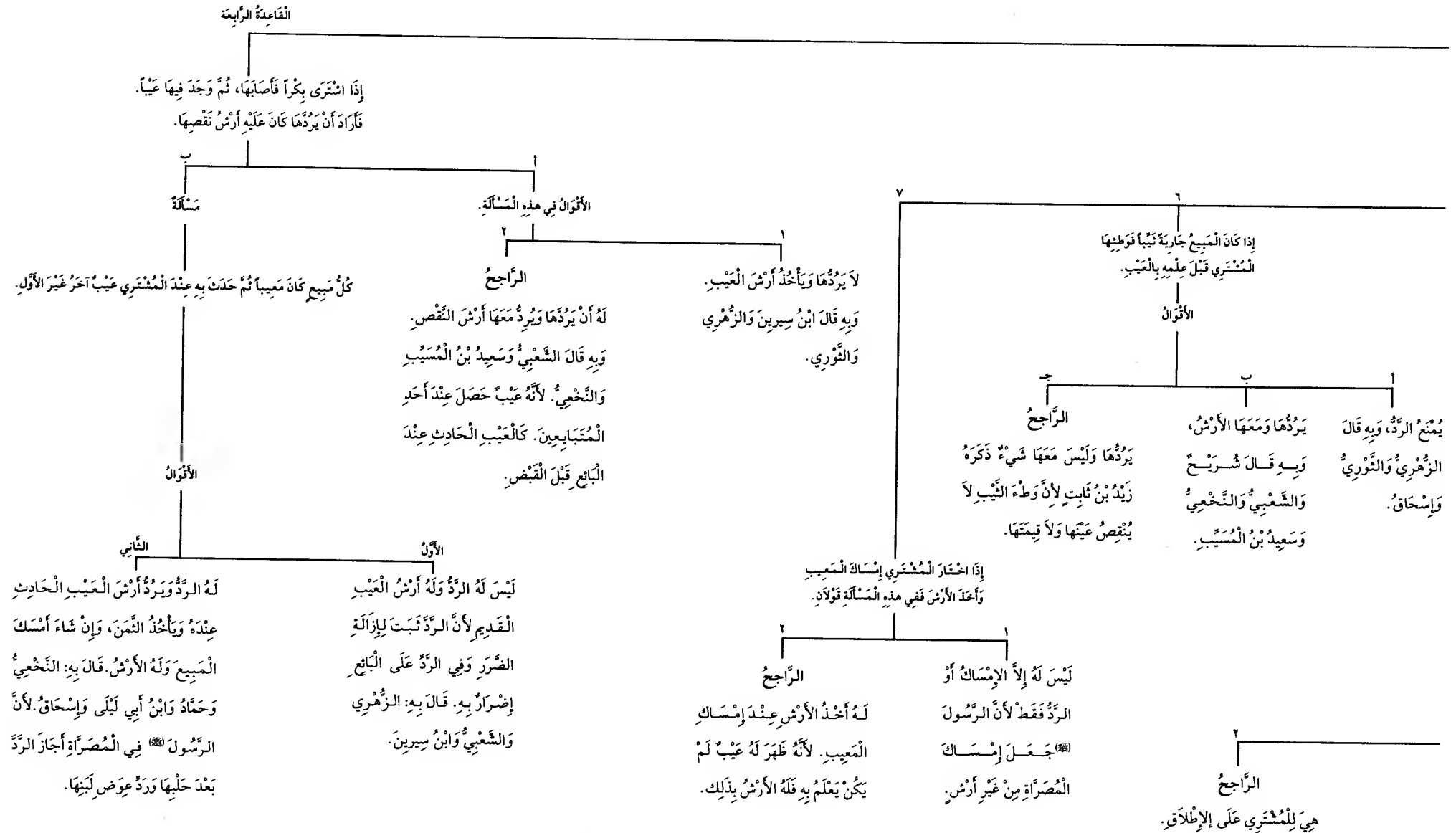
(٢) رواه مسلم في الإيمان ١٠١ (١/ ٩٩).

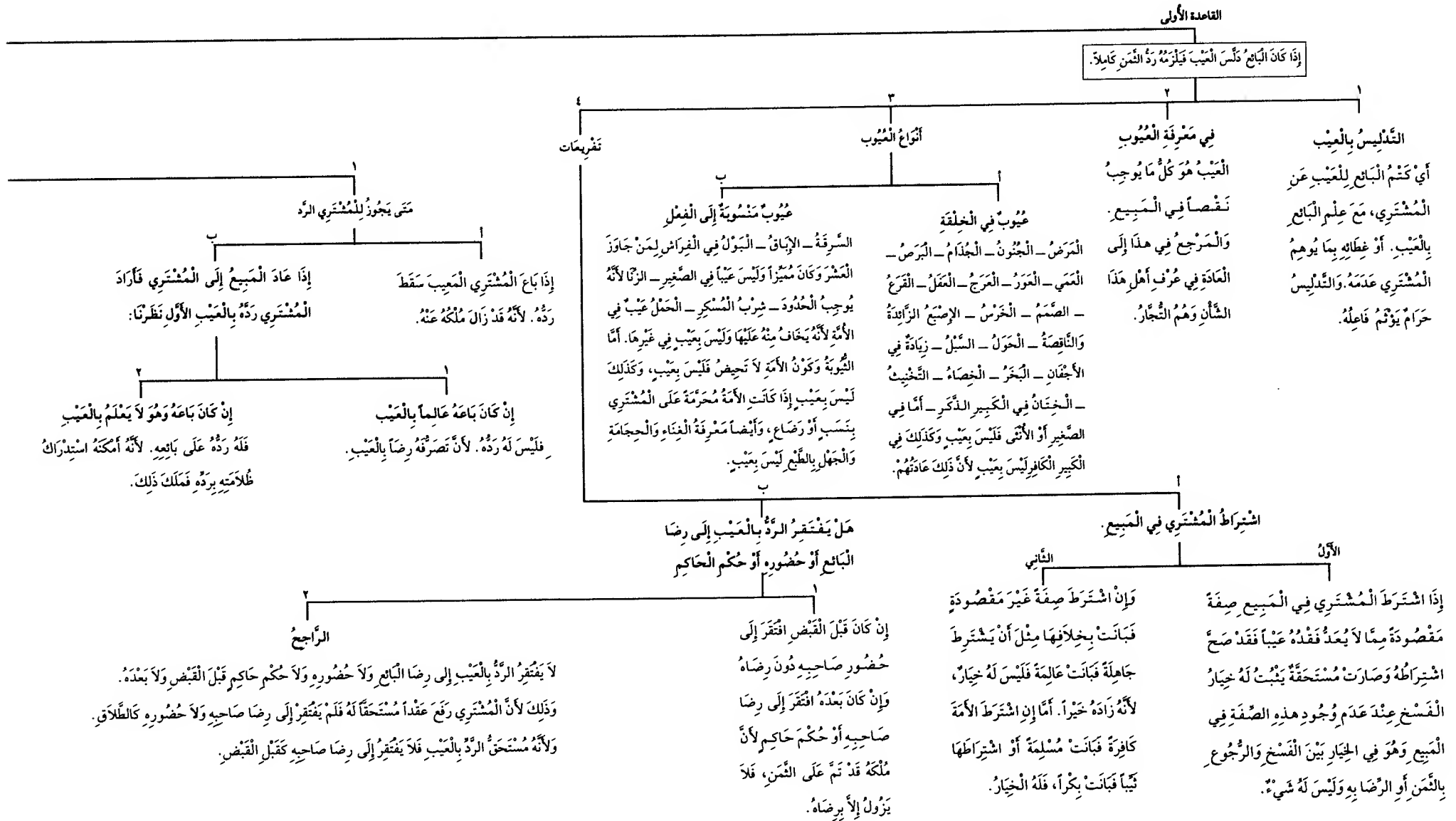
(٣) رواه البخاري في البيوع ٢١٥١ (٤/ ٤٣١) ومسلم في البيوع ١٥٢٤ (٣/ ١١٥٨).

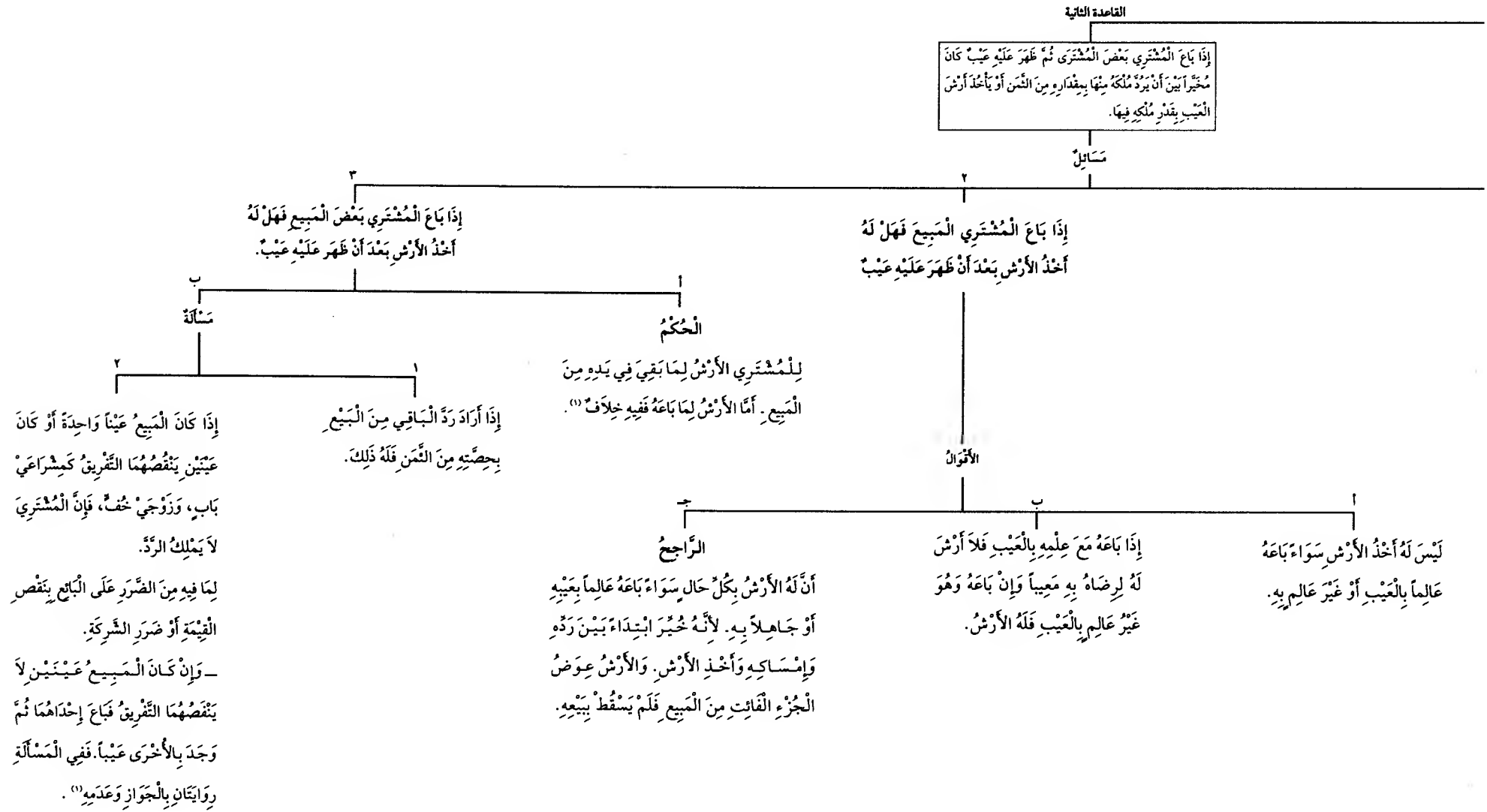


(٤) مسلم في البيوع ١٥٢٤ (٣/١١٥٨).
(٥) المحفلة: هي الدابة التي جمع لبنها فيها والحديث رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي وضعفه.
(٦) مسلم في البيوع ١٥٢٤ (٣/١١٥٨).

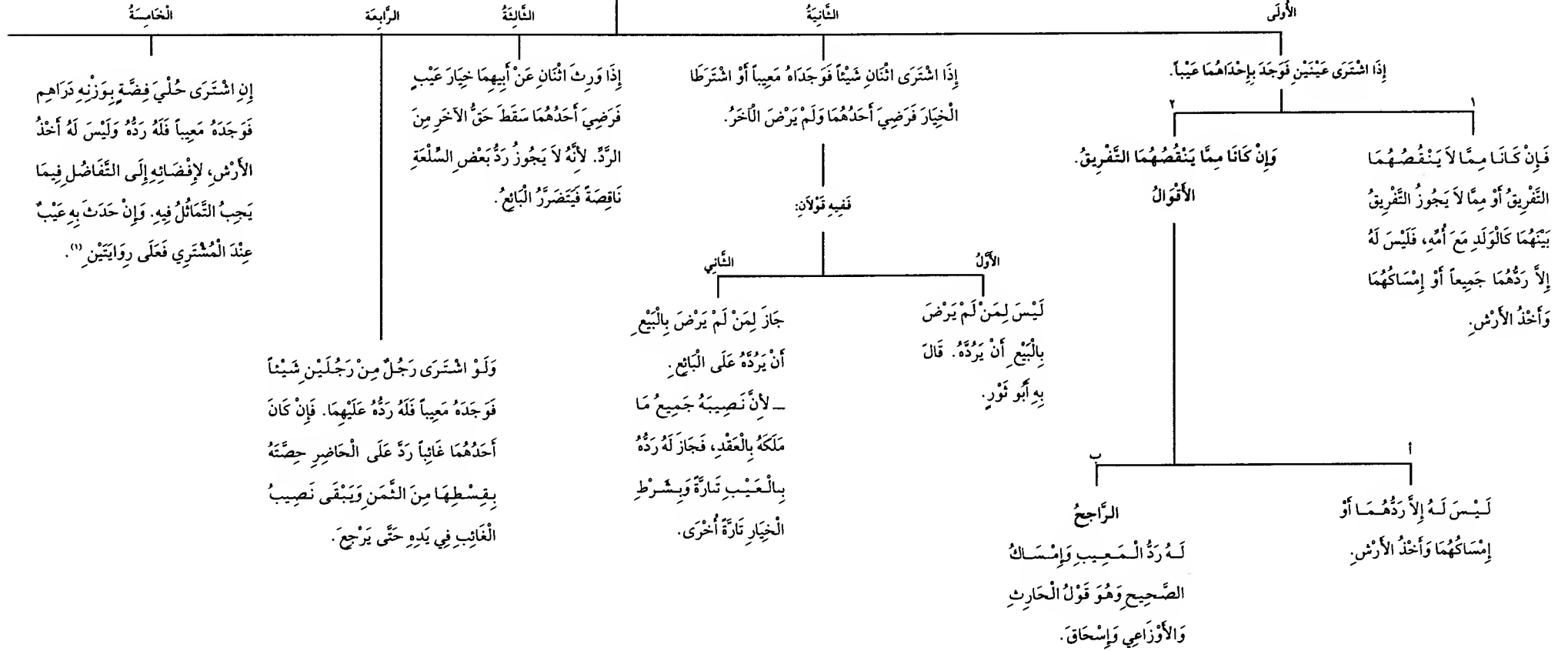


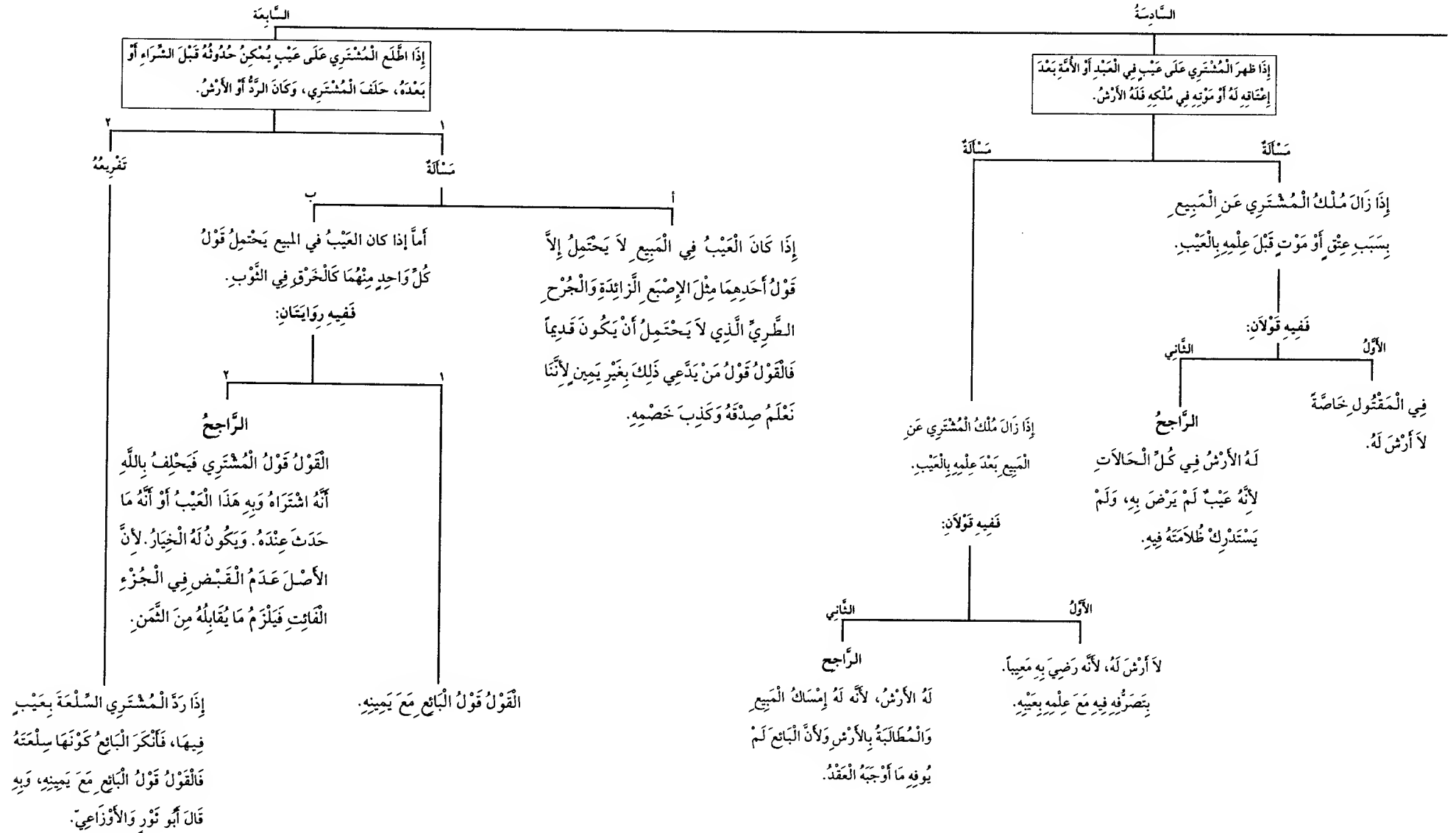


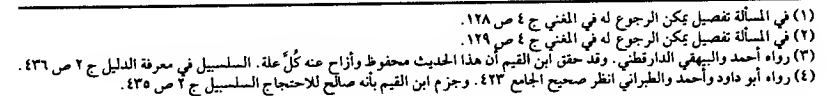


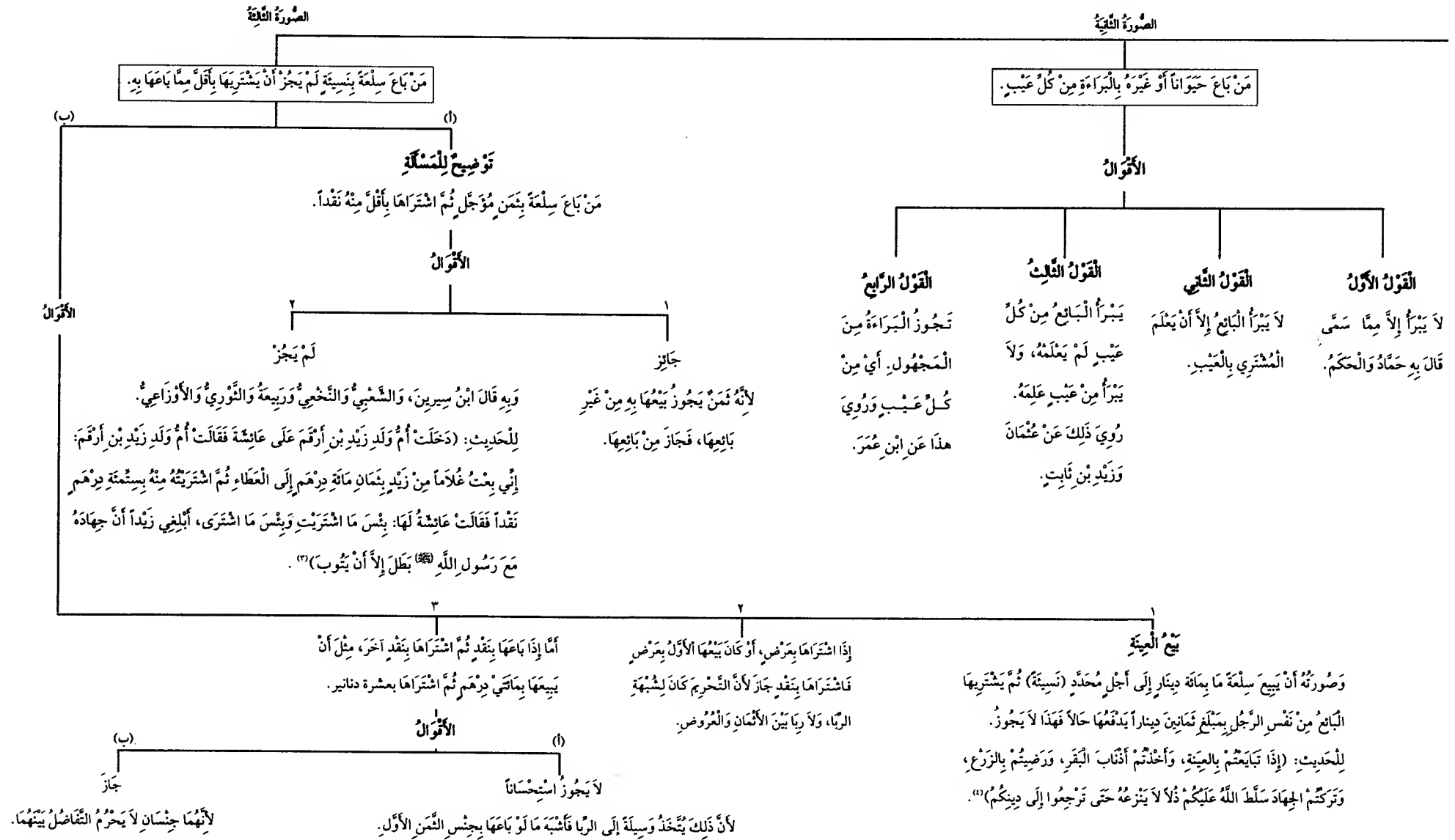


تَفْرِيعَاتُ مِنَ الْقَاعِدَةِ الثَّانِيَةِ



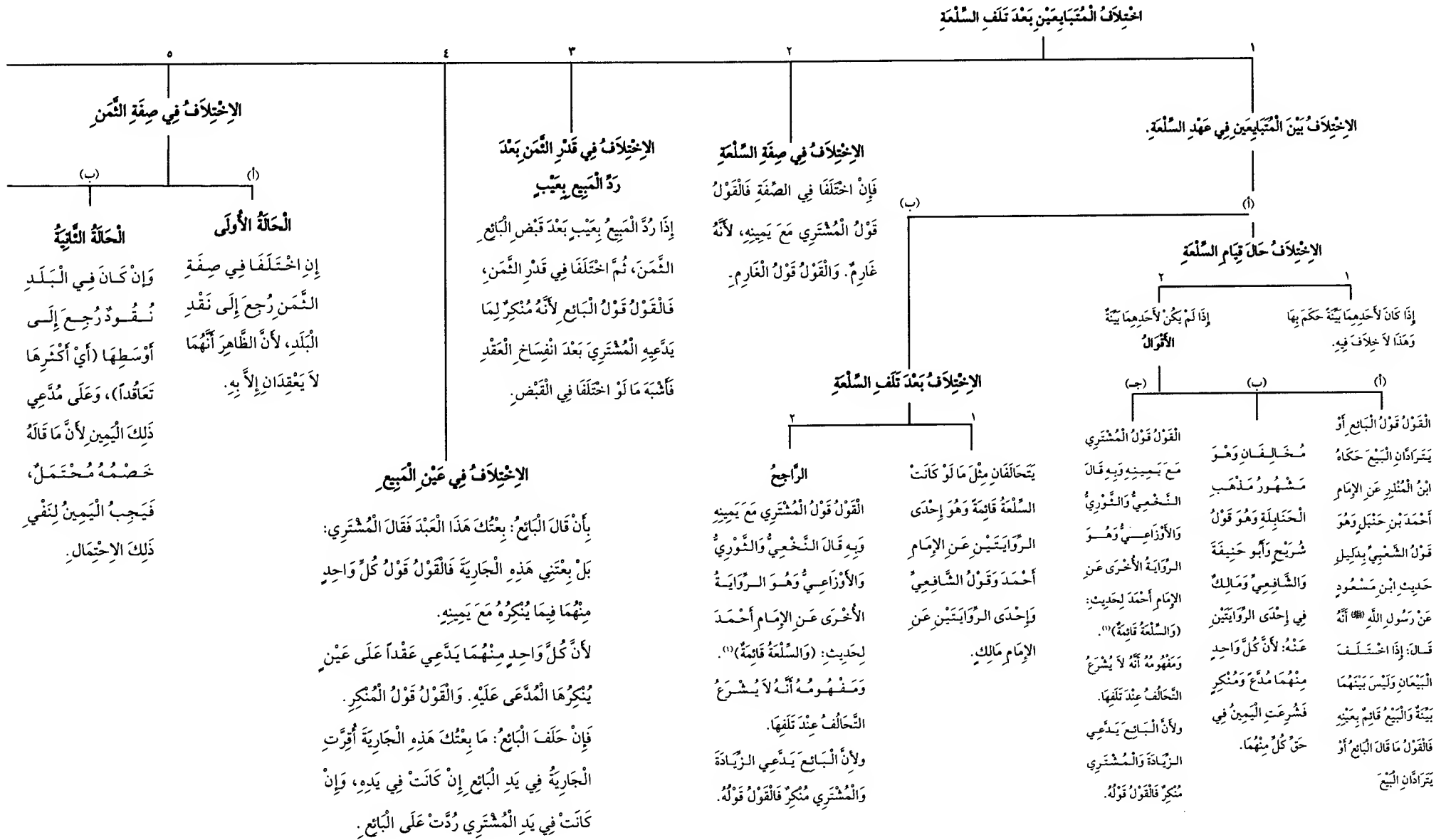




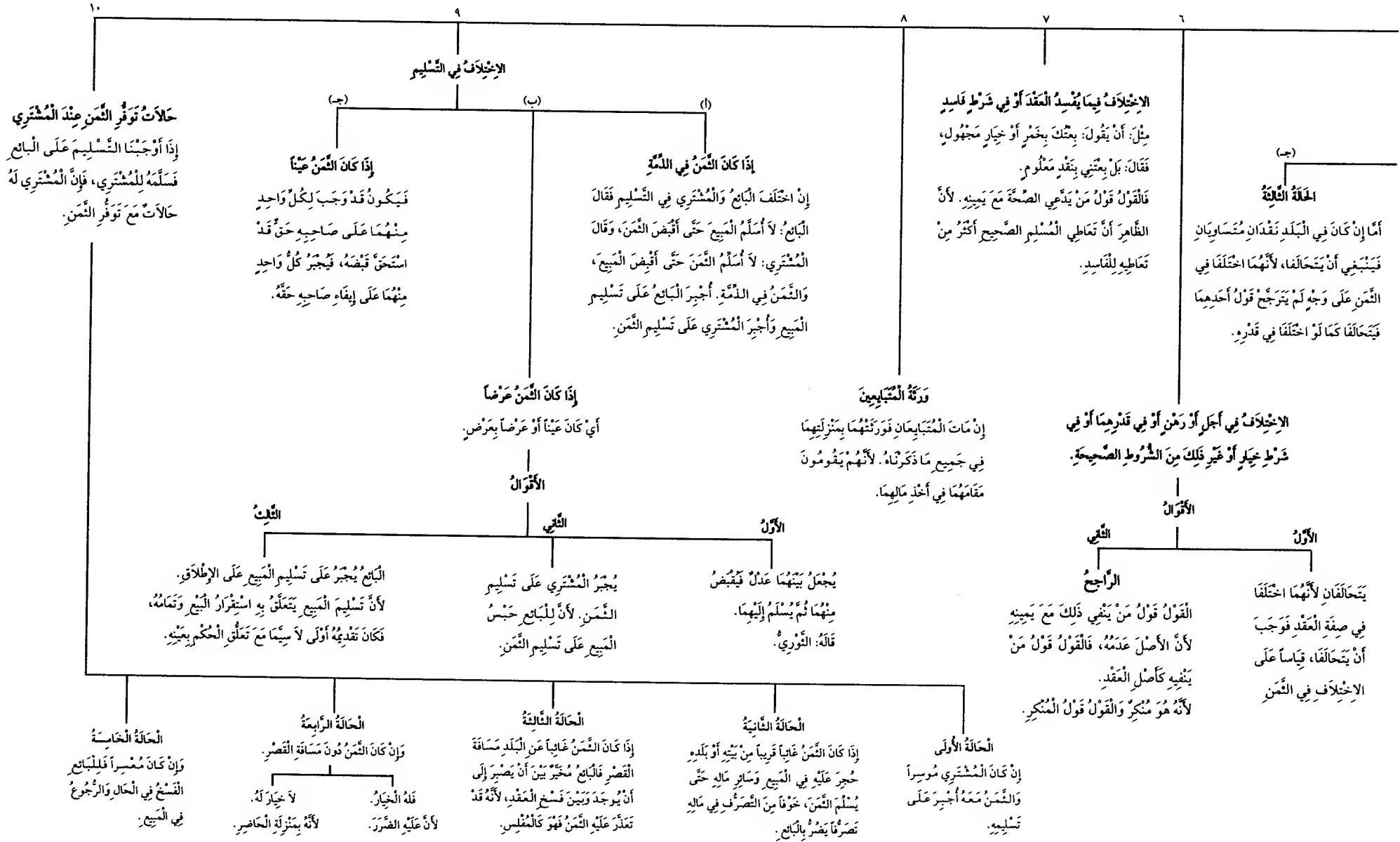


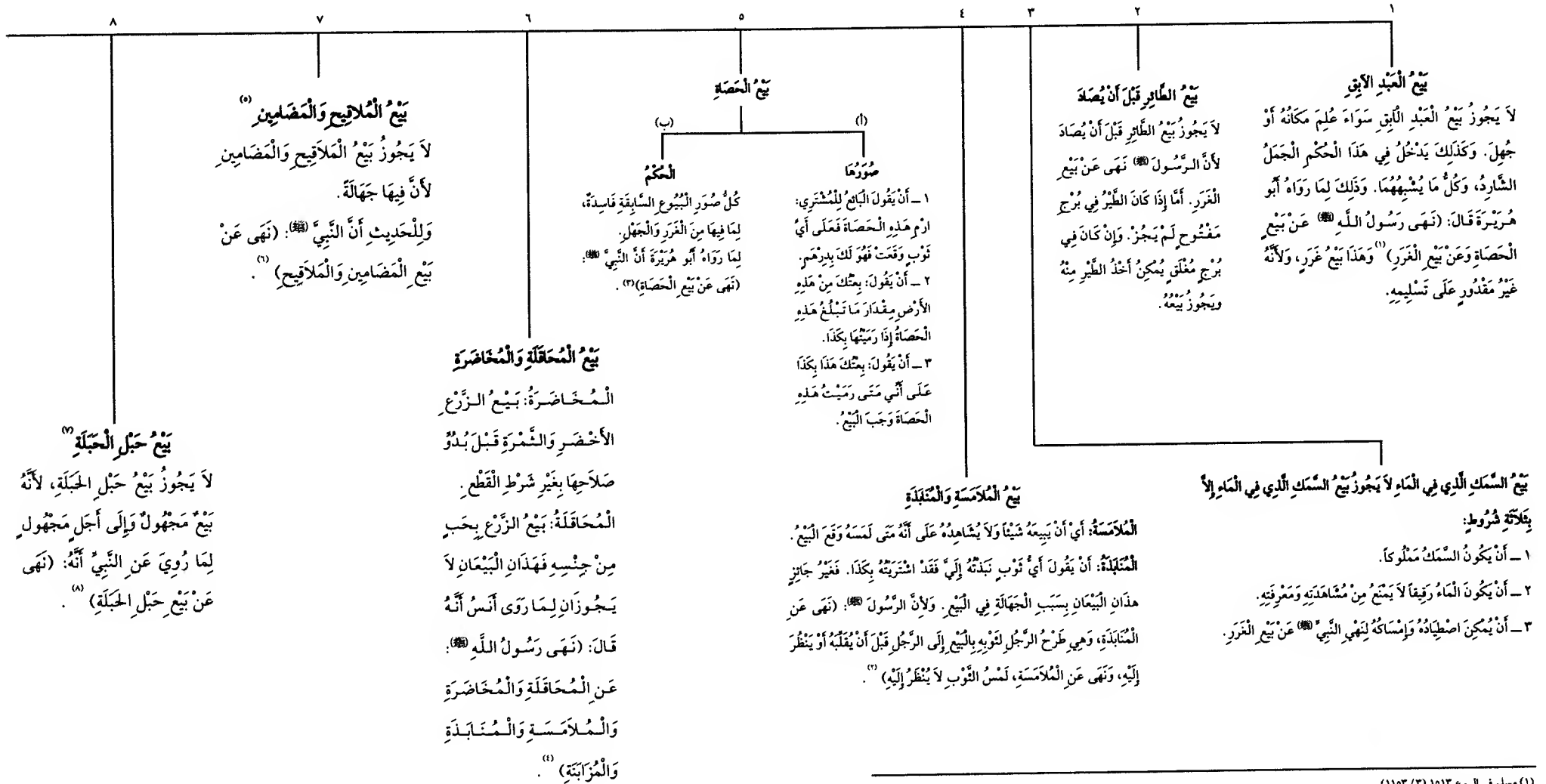
(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَسَائِقِ رَقْمَ ٢٣٧٩ (٦٠ / ٥) وَمُسْلِمٌ فِي الْبَيْعِ ١٥٤٣ (١١٧٣ / ٣).

(٤) فِي الْمَسْأَلَةِ تَفْصِيلٌ وَتَوْضِيحٌ يَكُنِ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ مِنْ خِلَالِ كِتَابِ الْفَتَى ج ٤ ص ١٢٩.



(١) رواه ابن ماجه في التجارات ٢١٨٦ (٢/ ١٣٧) وصححه الألباني صحيح الجامع (٢٩٠).





(١) مسلم في البيوع ١٥١٣ (١١٥٣/٣).

(٢) البخاري في البيوع ٢١٤٤ (٤٢٠/٤).

(٣) مسلم في البيوع ١٥١٣ (١١٥٣/٣).

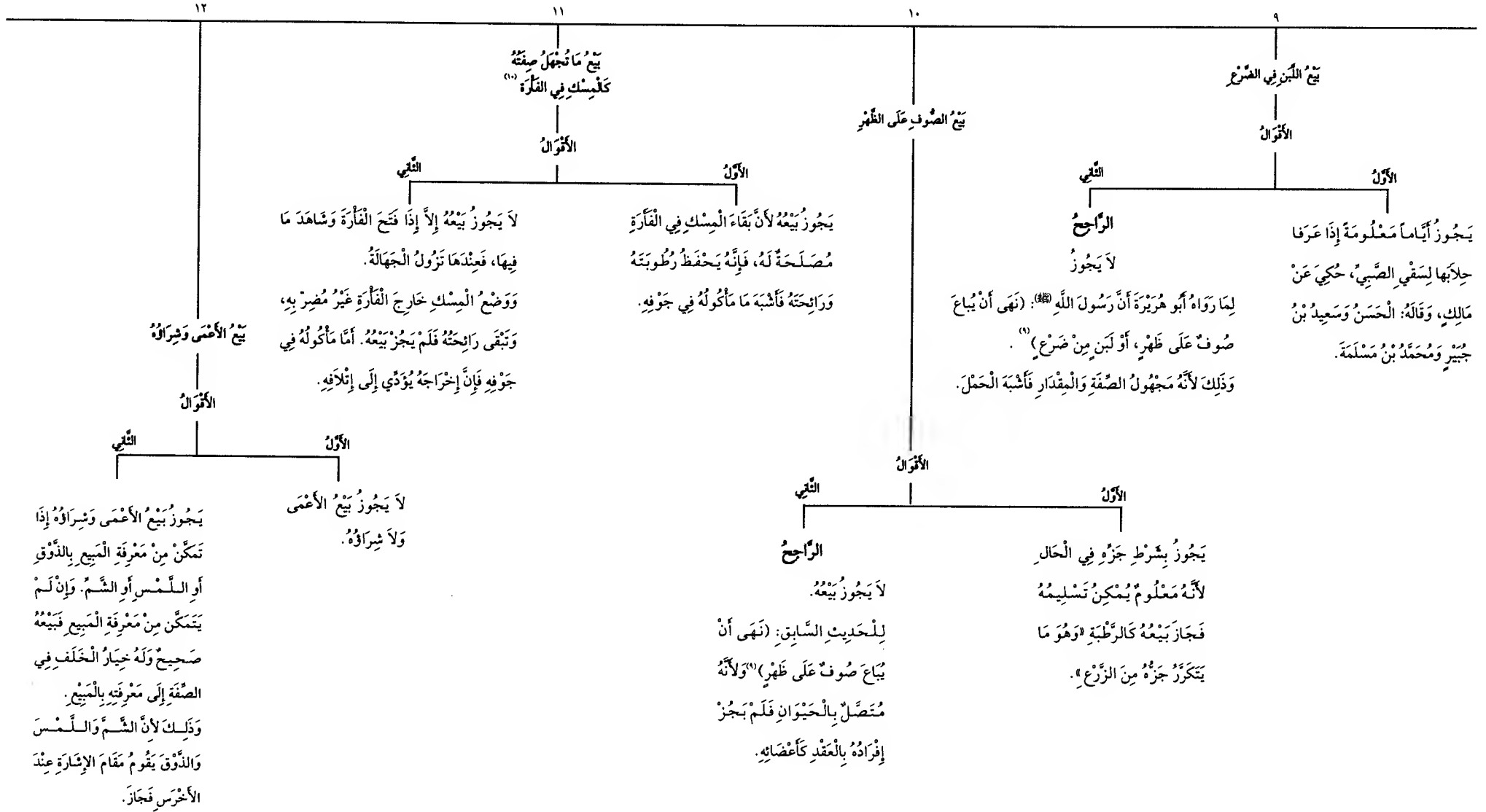
(٤) البخاري في البيوع ٢٢٠٧ (٤٧٢/٤).

(٥) الملائح = ما في البطون وهي الأجنة. المضامين = ما في أصلاب الفحول.

(٦) رَوَاهُ الطِّرَافِيُّ انْظُرْ صَحِيحَ الْجَامِعِ رَقْمَ ٦٩٣٧.

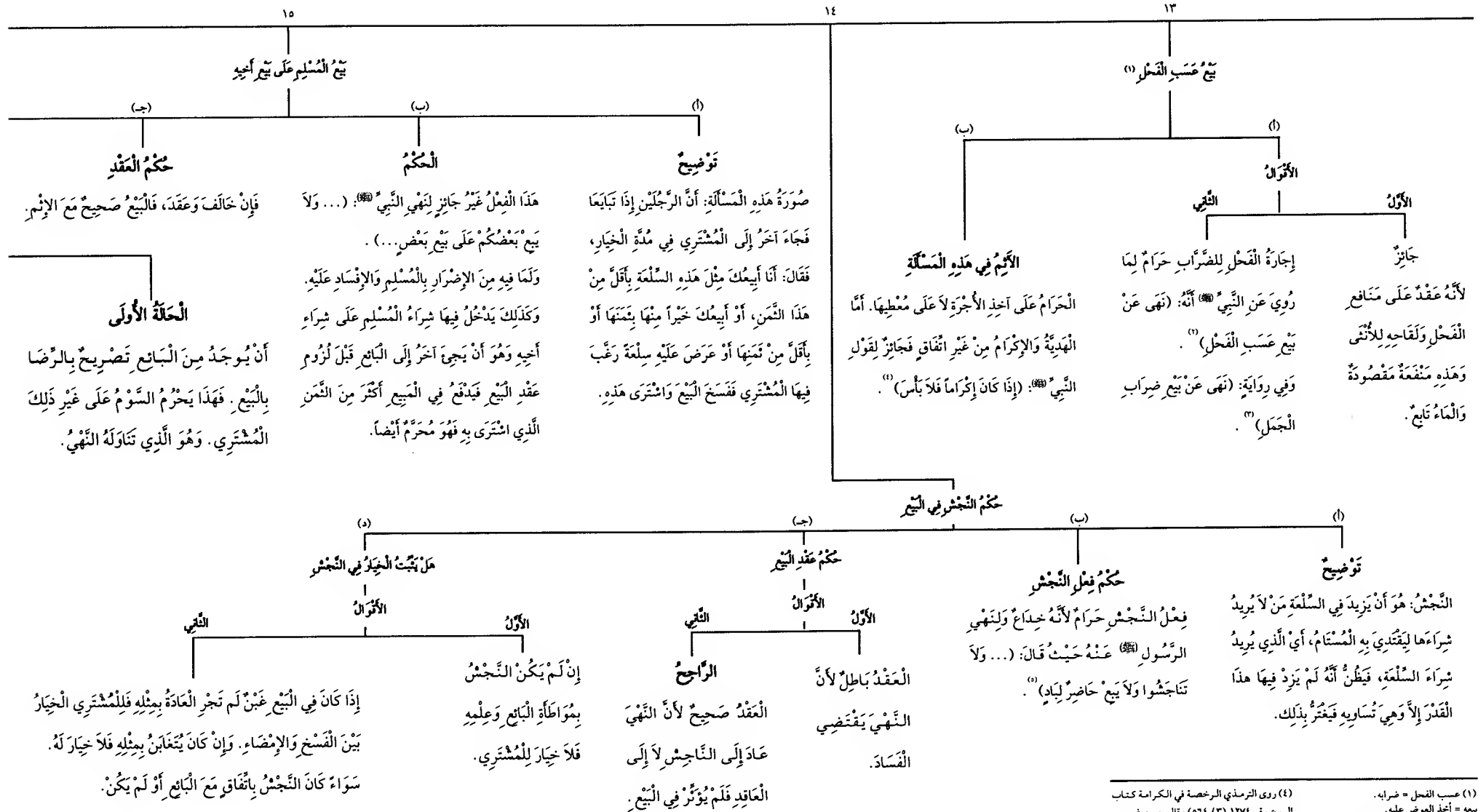
(٧) حَبْلُ الْحَبْلَةِ = أَيُّ تَنَاجُجِ النَّتَاجِ. قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ.

(٨) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَيْعِ ٢١٤٣ (٤١٨/٤) وَمُسْلِمٌ فِي الْبَيْعِ ١٥١٤ (١١٥٣/٣).

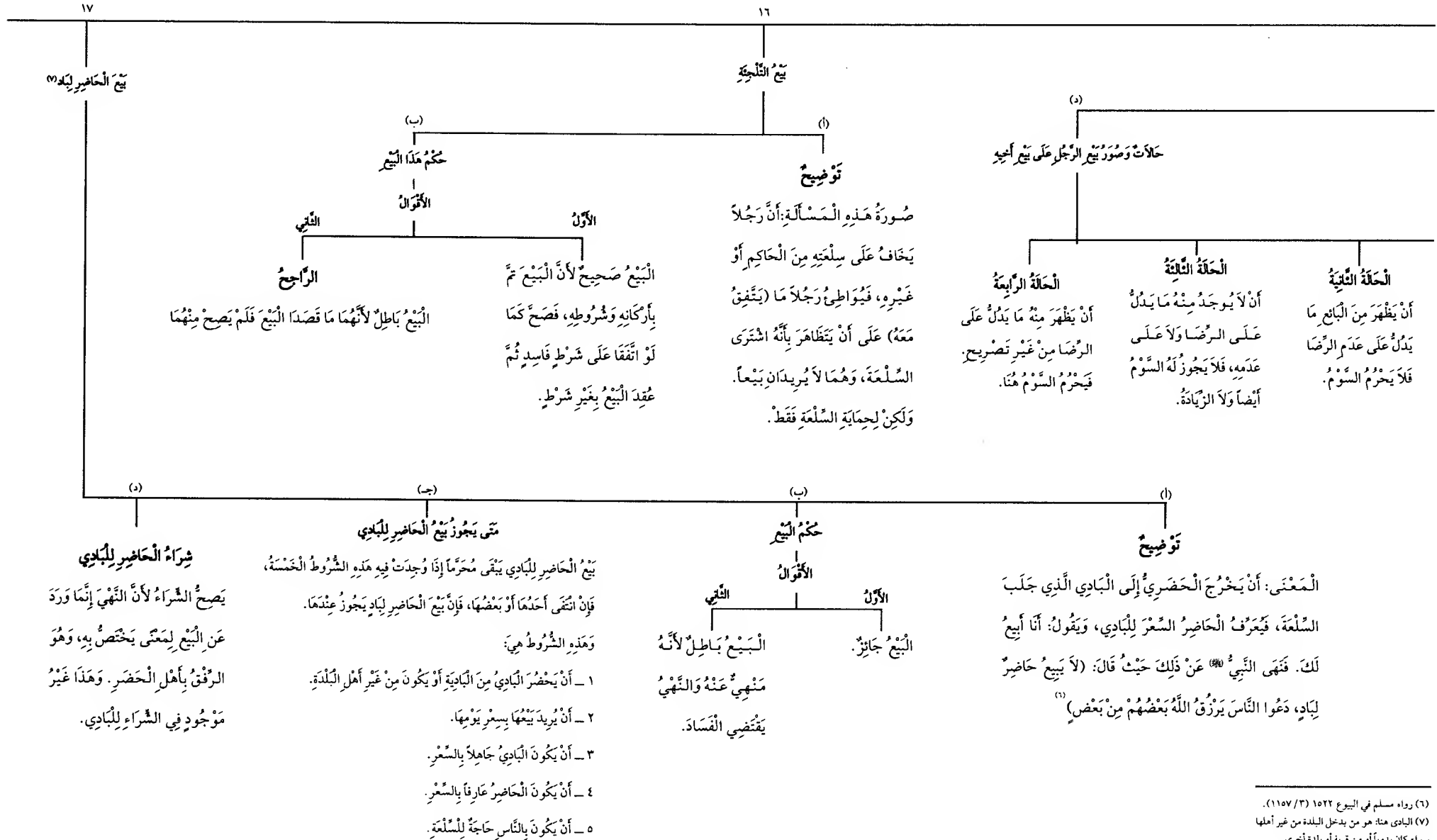


(٩) رواه الدارقطني والبيهقي انظر تلخيص الحبير (١/٣).

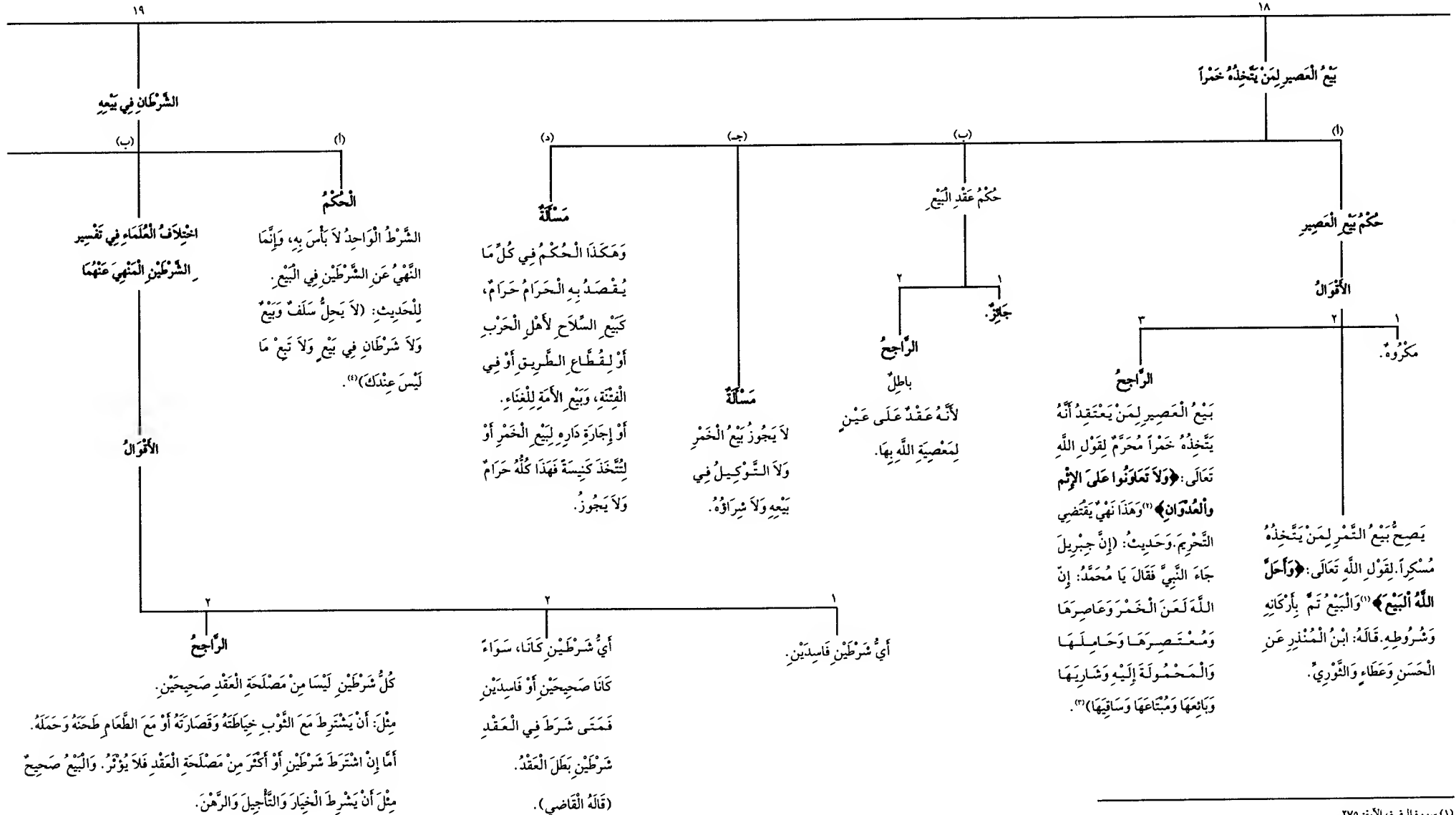
(١٠) الفارة = وعاء المسك.



(١) عصب الفحل = ضرابه.
 بيعه = أخذ الموضع عليه.
 (٢) البخاري في الإجارة ٢١٨٤ (٤/ ٥٣٩).
 (٣) مسلم في المساقاة ١٥٦٥ (٣/ ١١٩٧).
 (٤) روى الترمذي الرخصة في الكرامة كتاب البيوع رقم ١٧٧٤ (٣/ ٥٦٤) وقال حسن غريب.
 (٥) رواه البخاري في البيوع ٢١٥٠ (٤/ ٤٣٣) ومسلم في البيوع ١٥١٥ (٣/ ١١٥٥).



(٦) رواه مسلم في البيوع ١٥٢٢ (٣/١١٥٧).
(٧) البادي هنا: هو من يدخل البلدة من غير أهلها سواء كان بدويًا أو من قرية أو بلدة أخرى.

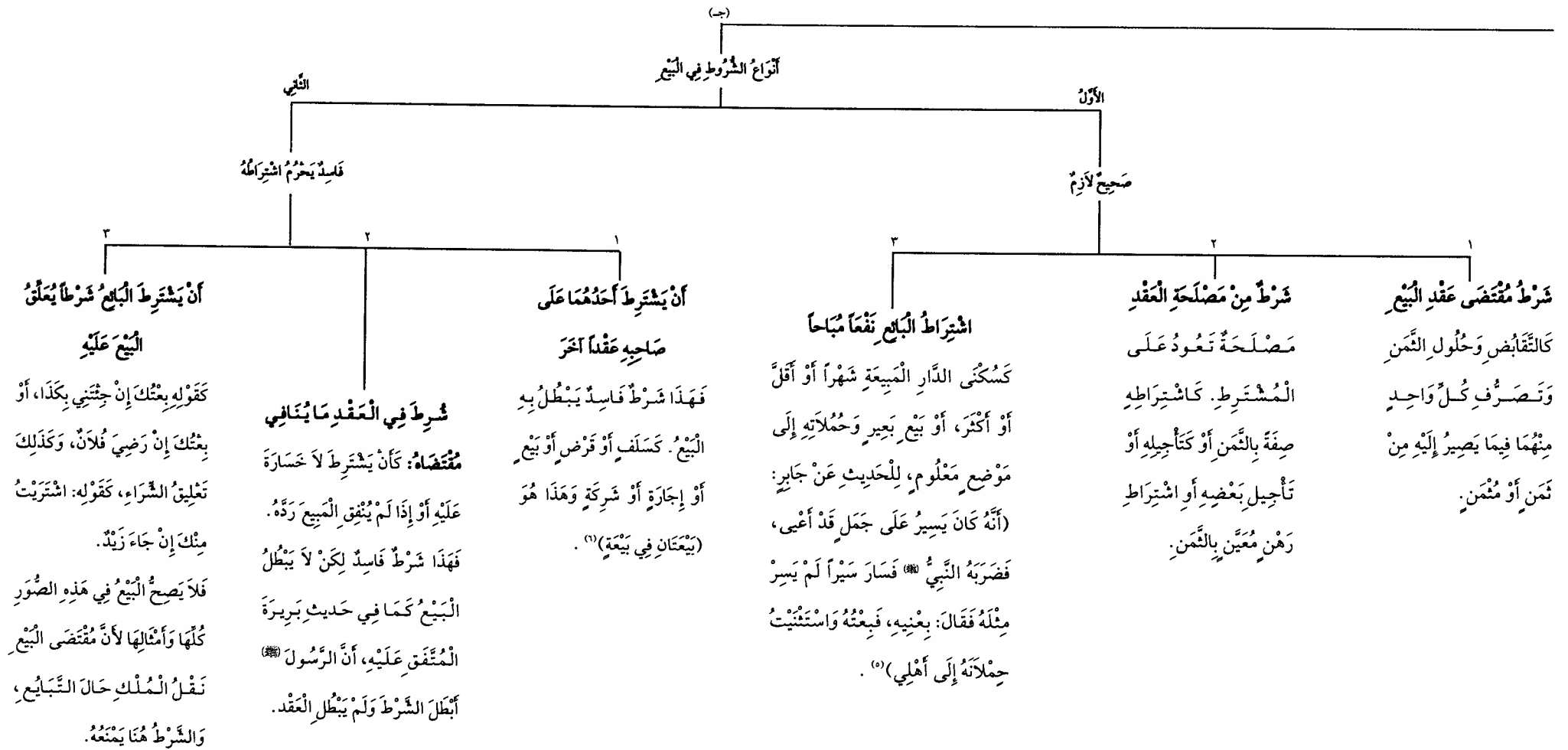


(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٢.

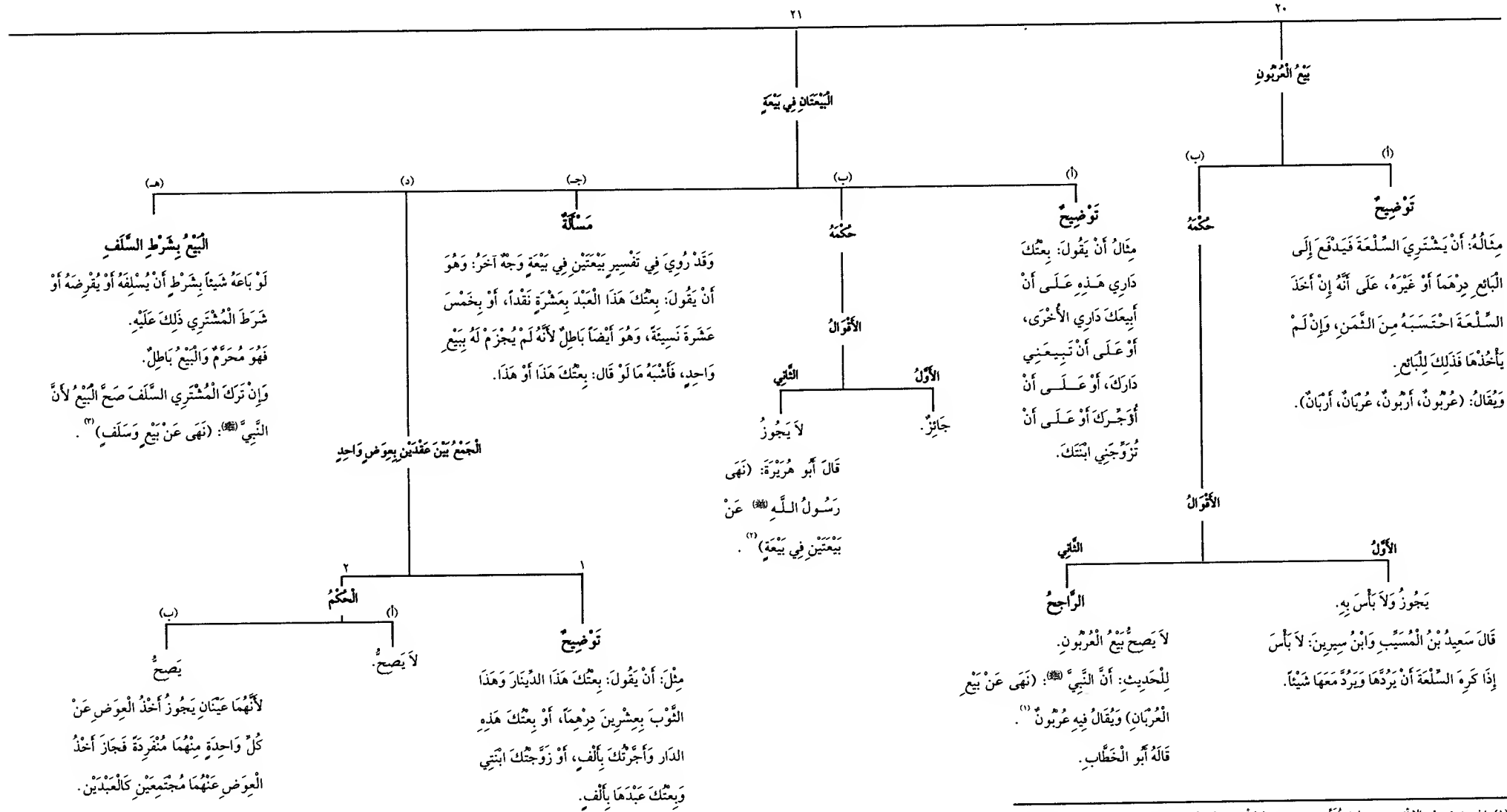
(٣) رواه الترمذي، وقال الحافظ في التلخيص: رواه ثقات. وانظر صحيح الجامع ١٨٠٢.

(٤) أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم انظر صحيح الجامع ٧١٤٤.



(٥) رواه البخاري في الشروط ٢٧١٨ (٥/ ٢٧٠) ومسلم في المساقاة ٧١٥ (٣/ ١٢٢١).

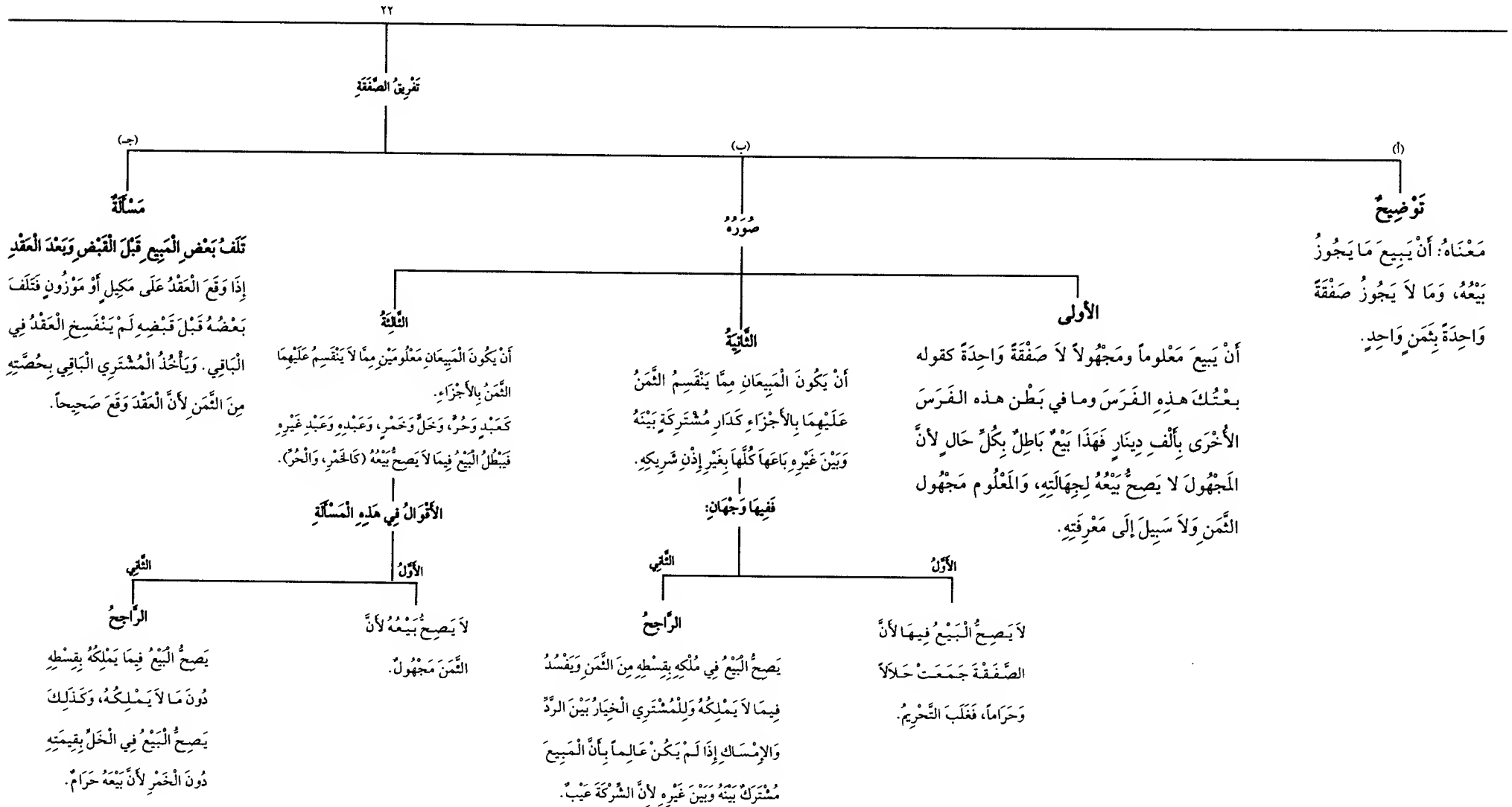
(٦) رواه الترمذي والنسائي انظر صحيح الجامع ٦٩٤٤.

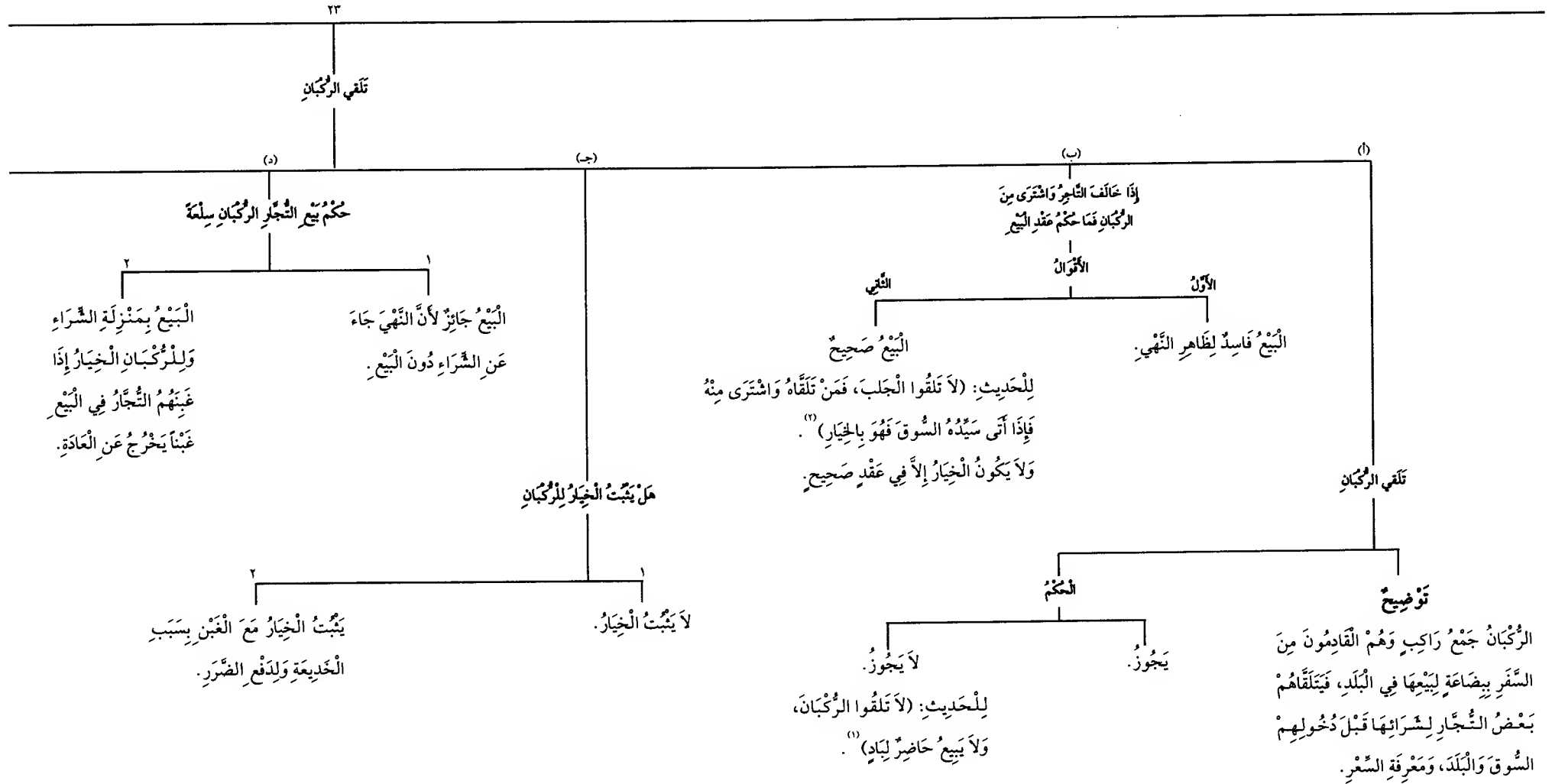


(١) والحدث ضعيف إلا أنه ورد من طرق يقوي بعضها بعضاً. ولأنه يتضمن الحظر، وهو أرجح من الإباحة كما تقرر في الأصول رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه انظر ضعيف الجامع ٦٠٦٠.

(٢) أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح والنسائي انظر صحيح الجامع ٦٩٤٣.

(٣) أخرجه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح انظر صحيح الجامع ٦٩٥٩.





(١) رواه البخاري في البيوع ٢١٥٠ (٤/٤٢٣) ومسلم في البيوع ١٥١٥ (٣/١١٥٥).

(٢) مسلم في البيوع ١٥١٩ (٣/١١٥٧).

يُبْعُ ثَوْدِي إِلَى حُرْمَةٍ

الِاخْتِكَارُ

هُوَ حَبْسُ مَا يَحْتَاجُهُ النَّاسُ بِقَصْدِ الْغَلَاءِ عَلَيْهِمْ.

(ب)

حُكْمُهُ

شُرُوطُ الْإِخْتِكَارِ الْحَرَامِ

حَرَامٌ وَلَا يَجُوزُ.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ

أَنْ يُضَيَّقَ عَلَى النَّاسِ بِشِرَائِهِ.
وَهَذَا يَحْصُلُ إِذَا كَانَ الْبَلَدُ ضَيْقًا
بِأَهْلِهِ، أَوْ كَانَ شِرَاؤُهُ بِكَمِّيَّاتٍ
كَبِيرَةٍ. أَوْ كَانَ شِرَاؤُهُ فِي حَالِ
ضَيْقِ النَّاسِ. أَمَّا مَنْ اشْتَرَاهَا فِي
حَالِ سَعَةِ النَّاسِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي

أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرَى قُوتًا.
فَإِنْ كَانَ عَسَلًا أَوْ زَيْتًا أَوْ
أَعْلَافًا لِلْبَهَائِمِ فَلَيْسَ فِيهَا
إِخْتِكَارٌ مُحَرَّمٌ.

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ

أَنْ يَشْتَرِيَ الشَّيْءَ
الْمُحْتَكِرَ. أَمَّا إِنْ
جَلَبَهُ أَوْ كَانَ جُزْءًا
مِنْ غَلَّتِهِ فَادَّخَرَهُ لَمْ
يَكُنْ مُحْتَكِرًا.

التَّسْعِيرُ^(١)

(ب)

لَا يَجُوزُ التَّسْعِيرُ

يَجُوزُ التَّسْعِيرُ.

لَمَّا رَوَاهُ أَنَسٌ قَالَ: غَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ غَلَا
السَّعْرُ فَسَعَّرْنَا، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ
الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ، وَإِنِّي
لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى وَلَيْسَ أَحَدٌ
يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ^(٢).

(هـ)

إِذَا خَرَجَ التَّاجِرُ لغيرِ قَصْدِ

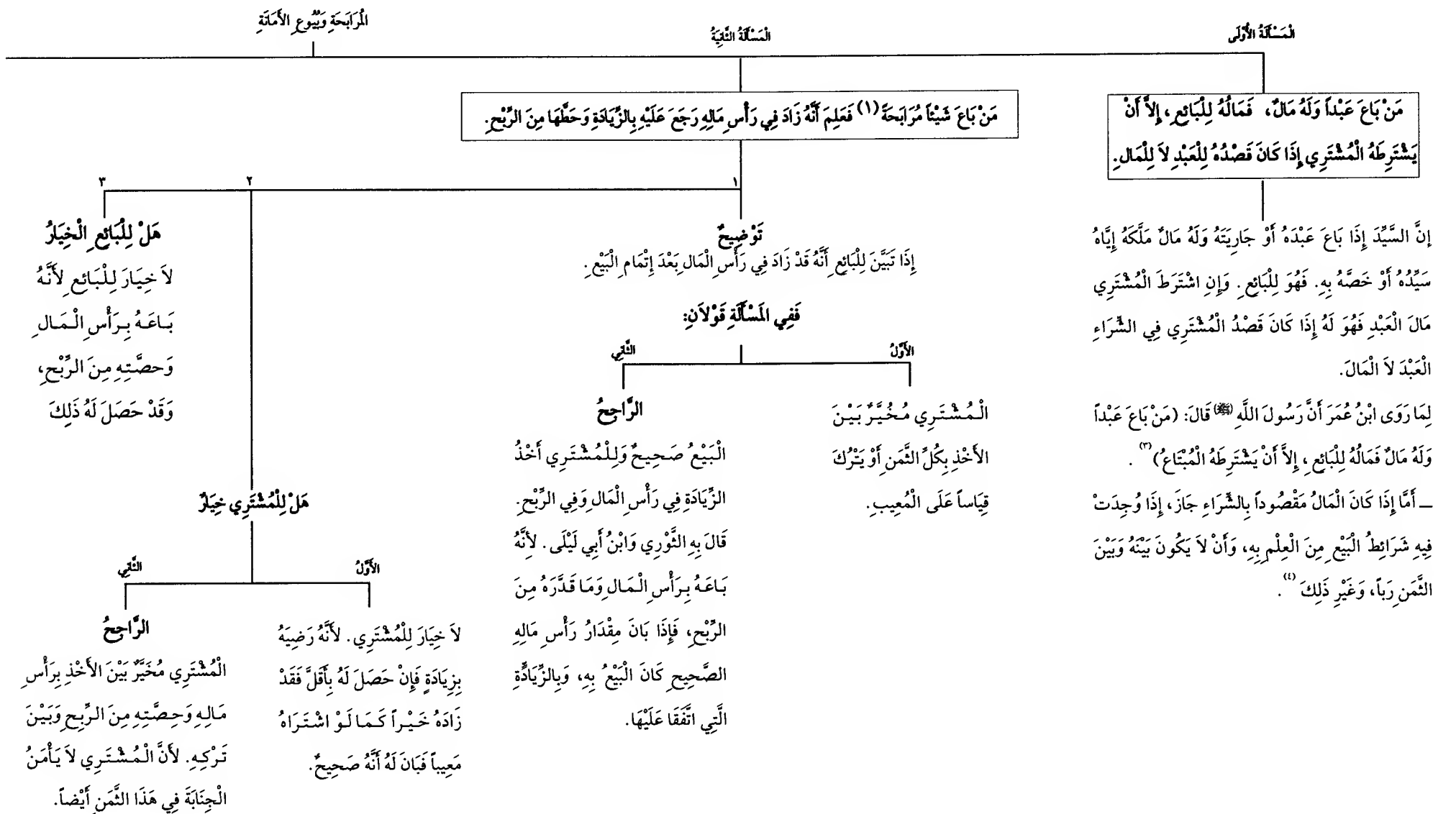
التَّلَقِّيِ فَلَيْقِي رَاكِبًا

لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ أَوْ الشَّرَاءُ مِنَ
الرُّكْبَانِ. لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ التَّلَقِّيِ
دَفْعًا لِلْخَدِيعَةِ وَالْغِبْنِ عَنْهُمْ.
وَهَذَا مُتَحَقِّقٌ سِوَاءَ قَصْدِ
التَّلَقِّيِ أَوْ لَمْ يَقْصُدْ.

(١) التَّسْعِيرُ = تحديد سعر السلعة.

(٢) رَوَاهُ الْخَمِيسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِصِ: وَاسْتَدَاهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالتِّرْمِذِيُّ.



(١) بيع المرابحة = هو البيع برأس المال وبيع معلوم، ويشترط علمهما برأس المال.
فيقول: رأس مالي فيه، أو هو علي بمائة بعثك بها، وبيع عشرة.

المسألة الثالثة

تَغْيِيرُ السَّلْعَةِ عِنْدَ الْبَائِعِ

٢
أَنْ تَغْيِيرَ السَّلْعَةَ بِتَقْصِيرٍ

إِذَا نَقَصَتِ السَّلْعَةُ عِنْدَ الْبَائِعِ بِسَبَبِ
مَرَضٍ أَوْ جِنَابَةٍ أَوْ تَلَفٍ بَعْضِ السَّلْعَةِ
ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَهَا مُرَابِحَةً.

فَفِيهَا قَوْلَانِ:

الثاني

الراجح

يَجِبُ عَلَى الْبَائِعِ أَنْ يُخْبِرَ
بِالتَّقْصِيرِ، مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَالْعَيْبِ
الْحَاصِلِ عِنْدَهُ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ قَدْ
أَخَذَ (أَرَشَ الْعَيْبِ) أَوْ (الْجِنَابَةَ).

الأول

يَجُوزُ لِلْبَائِعِ أَنْ يَحْطَّ
أَرَشَ الْعَيْبِ مِنَ الثَّمَنِ
وَيُخْبِرَ بِالْبَاقِي. ثُمَّ
تَوْضِيحُ الْعَيْبِ
لِلْمُسْتَرِي. قَالَ أَبُو
الْخَطَّابِ.

١
تَغْيِيرُ السَّلْعَةِ بِزِيَادَةٍ

أَنْ تَزِيدَ السَّلْعَةُ عِنْدَ الْبَائِعِ لِنَمَائِهَا
كَالسَّمَنِ، وَتَعَلُّمِ صَنْعَةٍ، أَوْ يَحْصُلَ مِنْهَا
نَمَاءٌ مُتَفَصِّلٌ كَالْوَلَدِ وَالثَّمَرَةِ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ
يَبِيعَهَا مُرَابِحَةً فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

فَفِيهَا قَوْلَانِ:

القول الأول

يَلْزَمُهُ تَبْيِينُ الْحَالِ
كُلِّهَا مِنْ رَأْسِ
الْمَالِ وَالزِّيَادَةِ.

الراجح

القول الثاني

يَكْفِيهِ الْإِخْبَارُ بِرَأْسِ
الْمَالِ فَقَطْ دُونَ الزِّيَادَةِ.
لَأَنَّهُ الْقَدْرُ الَّذِي اشْتَرَاهَا
بِهِ وَلَأَنَّهُ صَادِقٌ فِيمَا أَخْبَرَ
بِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ فَجَازَ.

(ب)

أَنْ تَزِيدَ السَّلْعَةَ بِسَبَبِ الْعَمَلِ فِيهَا، مِثْلَ تَقْصِيرِهَا أَوْ
خِيَاطَتِهَا. فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَبِيعَهَا مُرَابِحَةً.

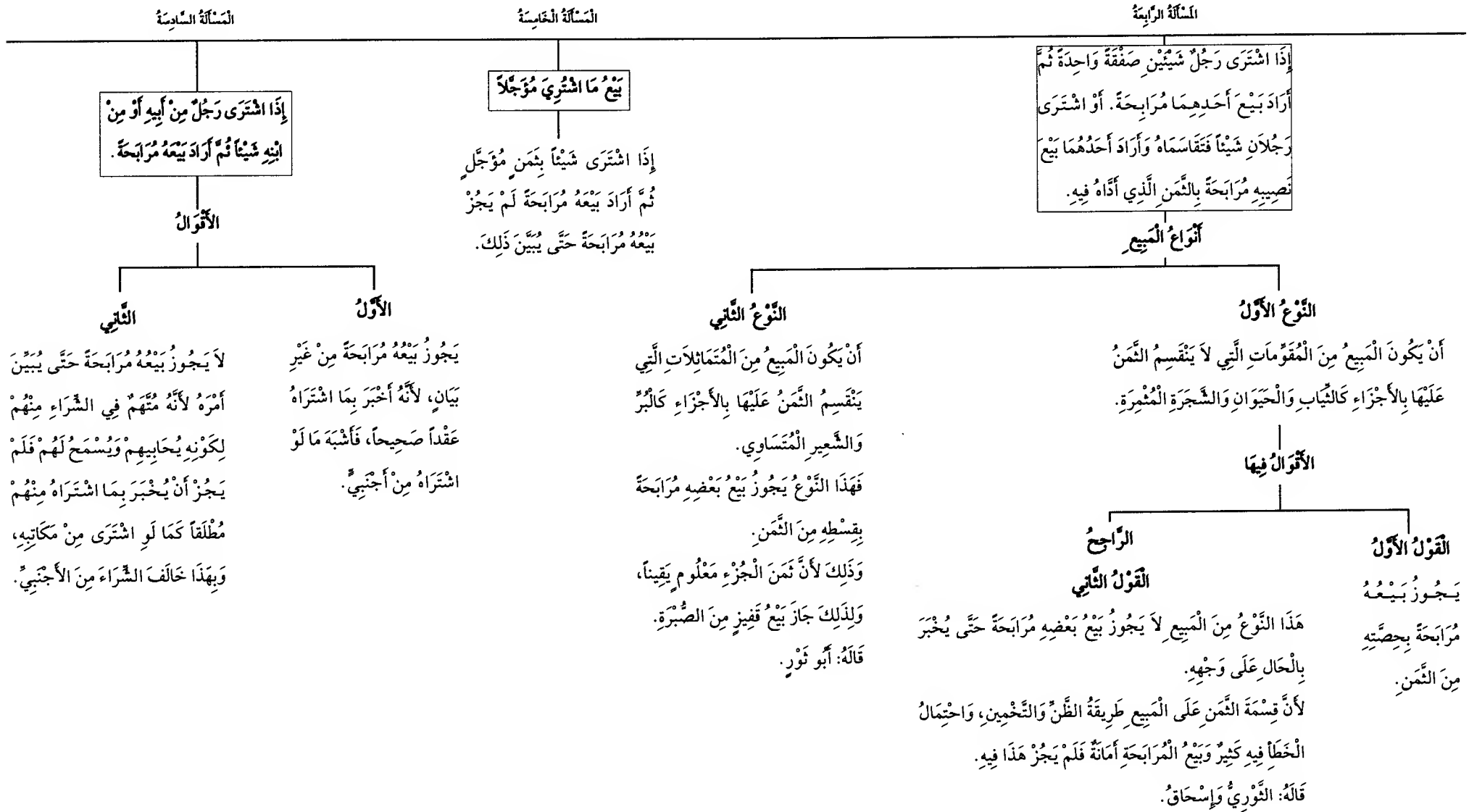
فَفِيهَا قَوْلَانِ:

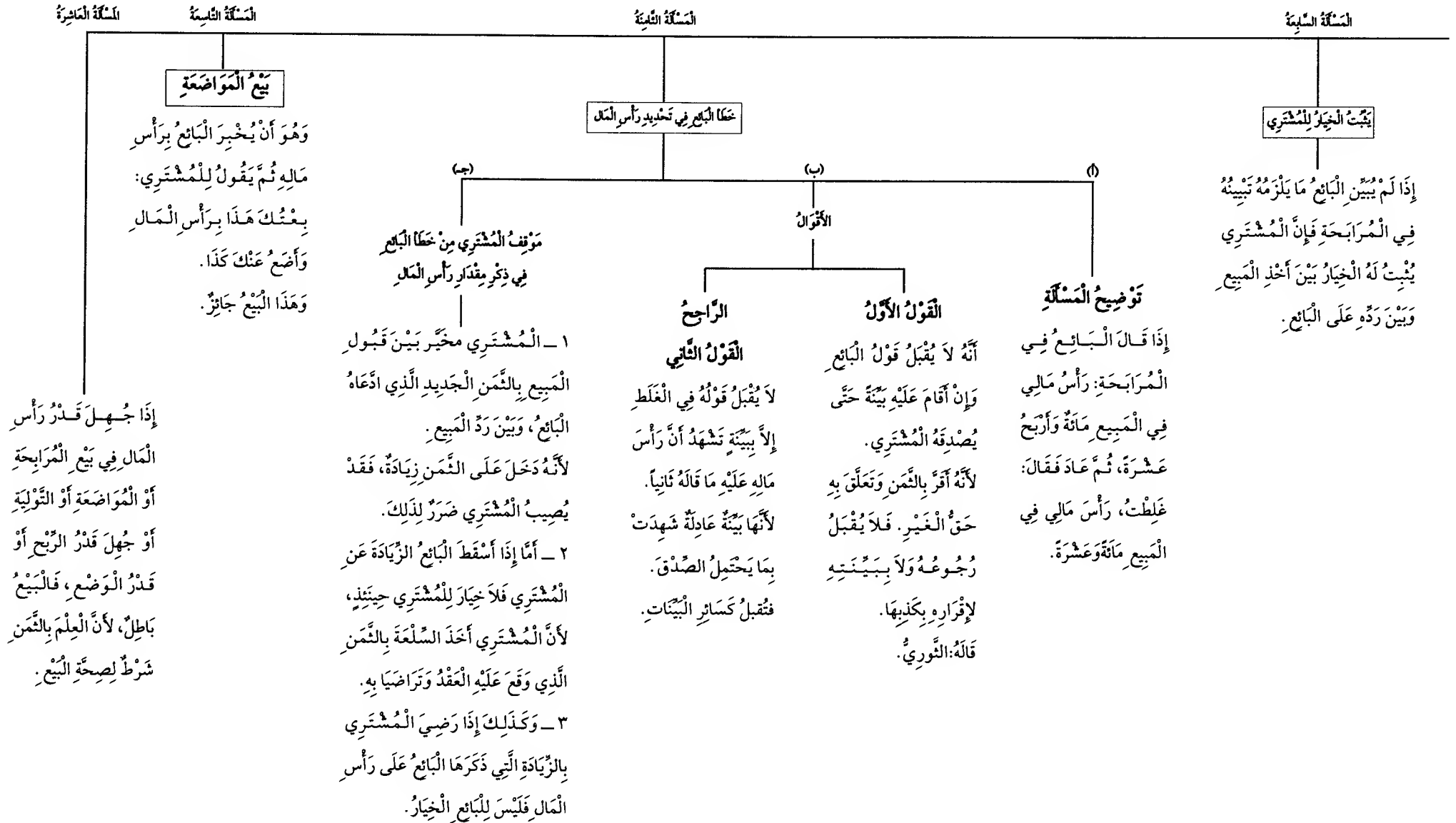
الثاني

يَجُوزُ أَنْ يَضُمَّ رَأْسَ الْمَالِ
إِلَى الْأَجْرَةِ ثُمَّ يَقُولُ:
تَحَصَّلْتُ عَلَيْهَا بِكَذَا.
قَالَ السَّعْيِيُّ وَالْحَكَمُ.
يَلْزَمُهُ تَبْيِينُ الْحَالِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ
وَالْأَجْرَةِ الْمَبْدُولَةِ فِي الْعَمَلِ.
وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ إِذَا لَمْ تُوَضَّحْ
لِلْمُسْتَرِي كَانَتْ تَغْيِيرًا بِهِ.

الأول

يَجُوزُ أَنْ يَضُمَّ رَأْسَ الْمَالِ
إِلَى الْأَجْرَةِ ثُمَّ يَقُولُ:
تَحَصَّلْتُ عَلَيْهَا بِكَذَا.





حكم المناجزة بمال اليتيم

لولي اليتيم أن يضارب بمال اليتيم وأن يدفعه إلى من يضارب له به، ويجعل له نصيباً من الربح وهو أولى من تركه، وأفضل لليتيم ولا يتجر إلا في المواضع الآمنة.

(قال: ابن عمر والنخعي والحسن بن صالح وأبو ثور).

لما ورد عن النبي (ﷺ) أنه قال: (من ولي يتيماً له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة)^(١).

شراء العقار أو البناء

يجوز للولي أن يبيئ لليتيم عقاراً لأنه في معنى الشراء. إلا أن يكون شراء العقار أفضل لليتيم وهو ممكن فيتعين تقديم الشراء على البناء.

مهل يجوز للولي أن يأخذ شيئاً من الربح لنفسه

الأول: الثاني: الرابع: الربح كله لليتيم ولا يجوز للولي أن يأخذ منه شيئاً. لأن غير الولي لا يستحقه إلا بعقد. ولا يجوز للولي أن يعقد لنفسه.

يجوز للولي أن يأخذ بعض الربح لنفسه. لأنه جاز أن يدفعه بذلك إلى غيره، فجاز أن يأخذ ذلك لنفسه. قال به: (الحسن بن صالح وإسحاق).

مكاتبه رقيق اليتيم واعتاقه

الأول: الثاني: الثالث: لا يجوز عتق رقيق اليتيم. لا تجوز مكاتبه ولا عتق رقيق اليتيم. يجوز مكاتبه رقيق اليتيم وعتقه على مال اليتيم وعتقه على مال اليتيم. إذا كان الحظ فيه. مثل أن تكون قيمته ألفاً فيكاتبه بالثمن أو يعتقه بالثمن.

شراء الأضحية لليتيم

يجوز للولي أن يشتري لليتيم أضحية إذا كان له مال كثير لا يتضرر بشراء الأضحية فيكون ذلك على وجه التوسعة في النفقة في هذا اليوم وفيه الحافه بمن له أب. فهو يفعل ما هو أرفق لليتيم وأفضل.

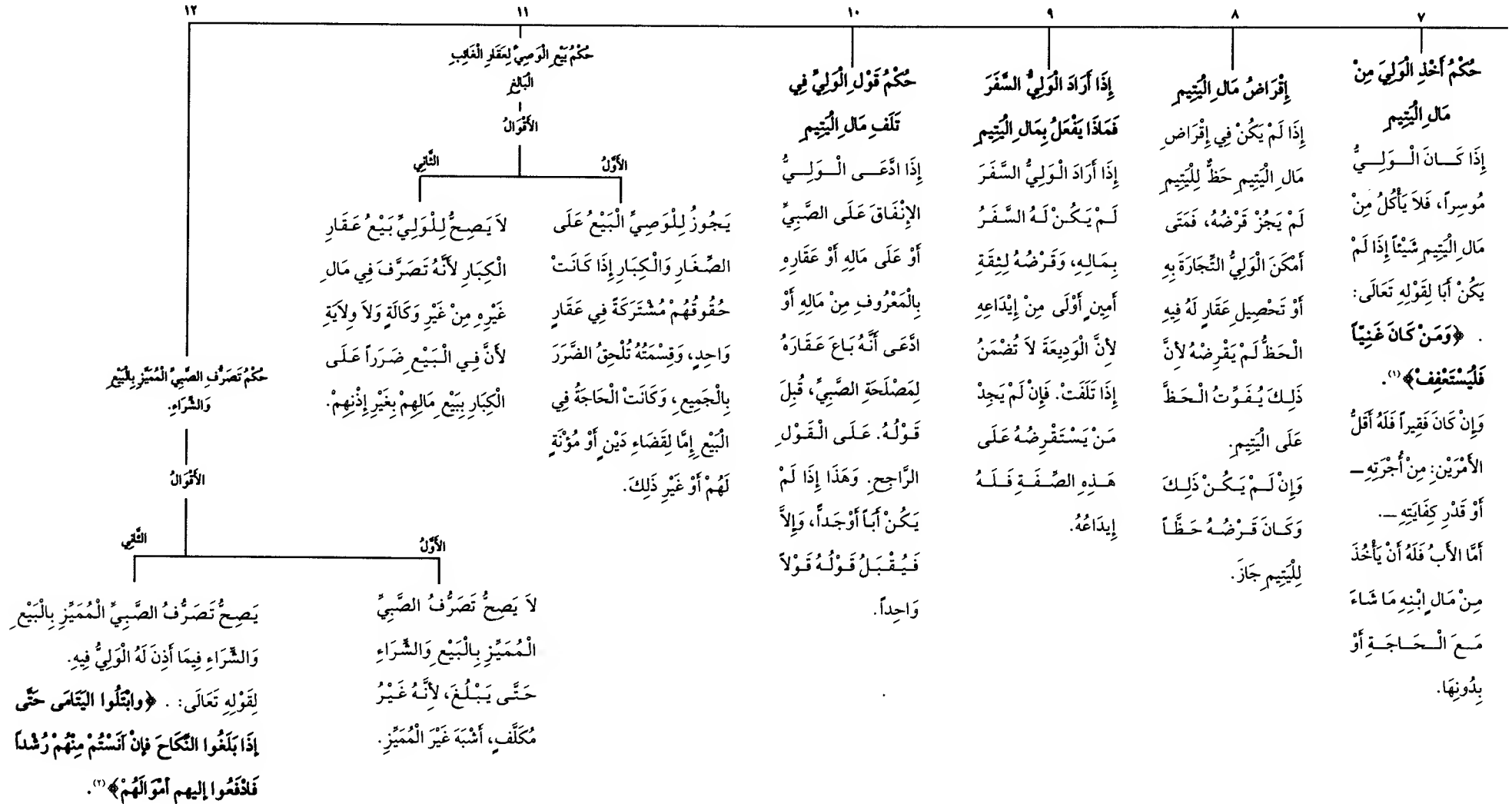
بيع المقر

للحاجة: الأول: الثاني: لا يجوز البيع إلا في حالتين: ١ - بسبب الحاجة إلى كسوة أو نفقة أو قضاء دين أو ما لا بد منه. ٢ - أن يكون في بيعه غبطة، وهو أن يدفع فيه زيادة كثيرة على ثمن المثل.

بيع المقر

للحاجة: الأول: الثاني: لا يجوز البيع إلا في حالتين: ١ - بسبب الحاجة إلى كسوة أو نفقة أو قضاء دين أو ما لا بد منه. ٢ - أن يكون في بيعه غبطة، وهو أن يدفع فيه زيادة كثيرة على ثمن المثل.

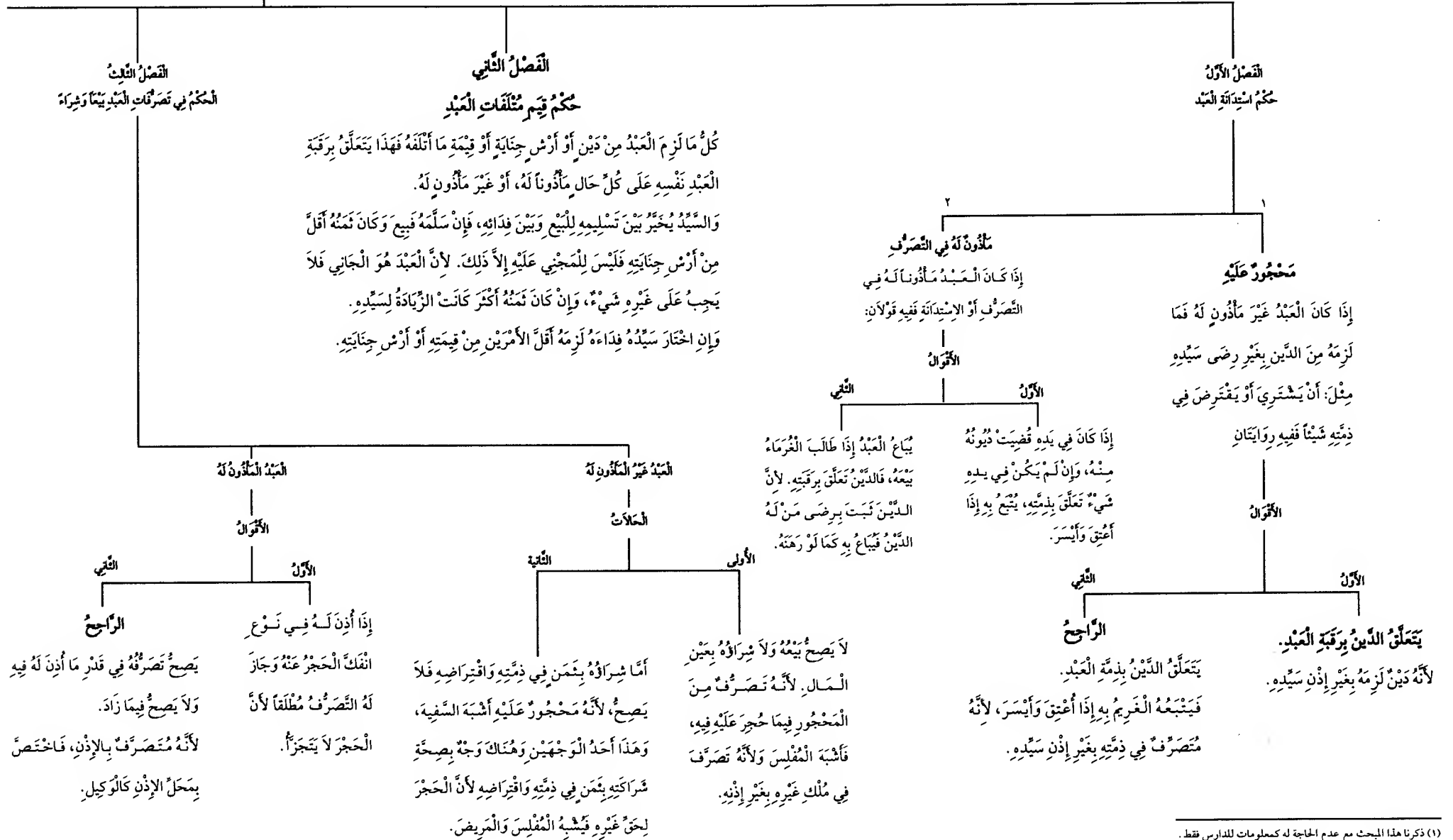
(٢) رواه الترمذي والدارقطني والبيهقي وهو ضعيف انظر تلخيص الحبير (١٥٧/٢).



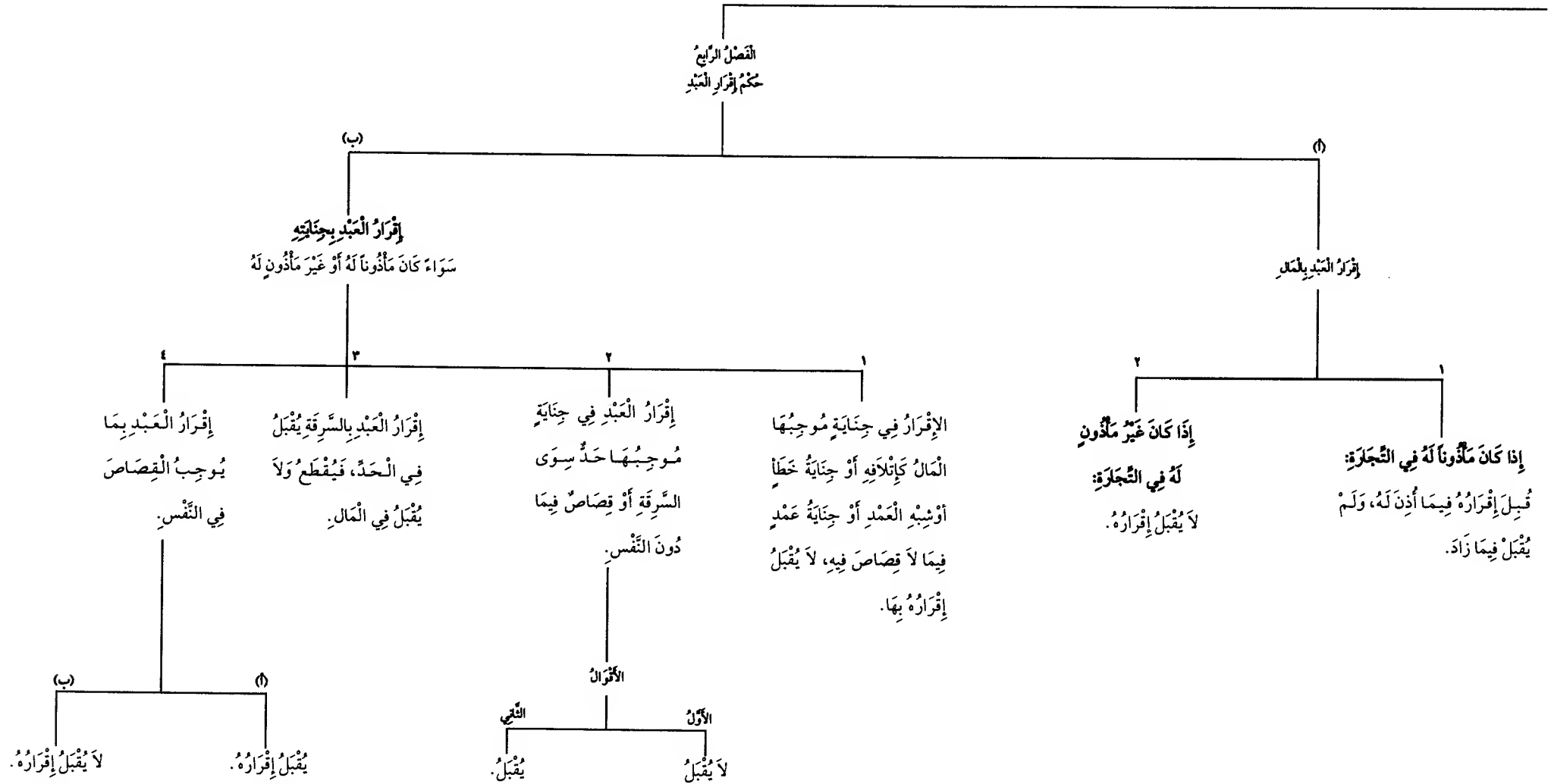
(١) سورة النساء، الآية: ٦.

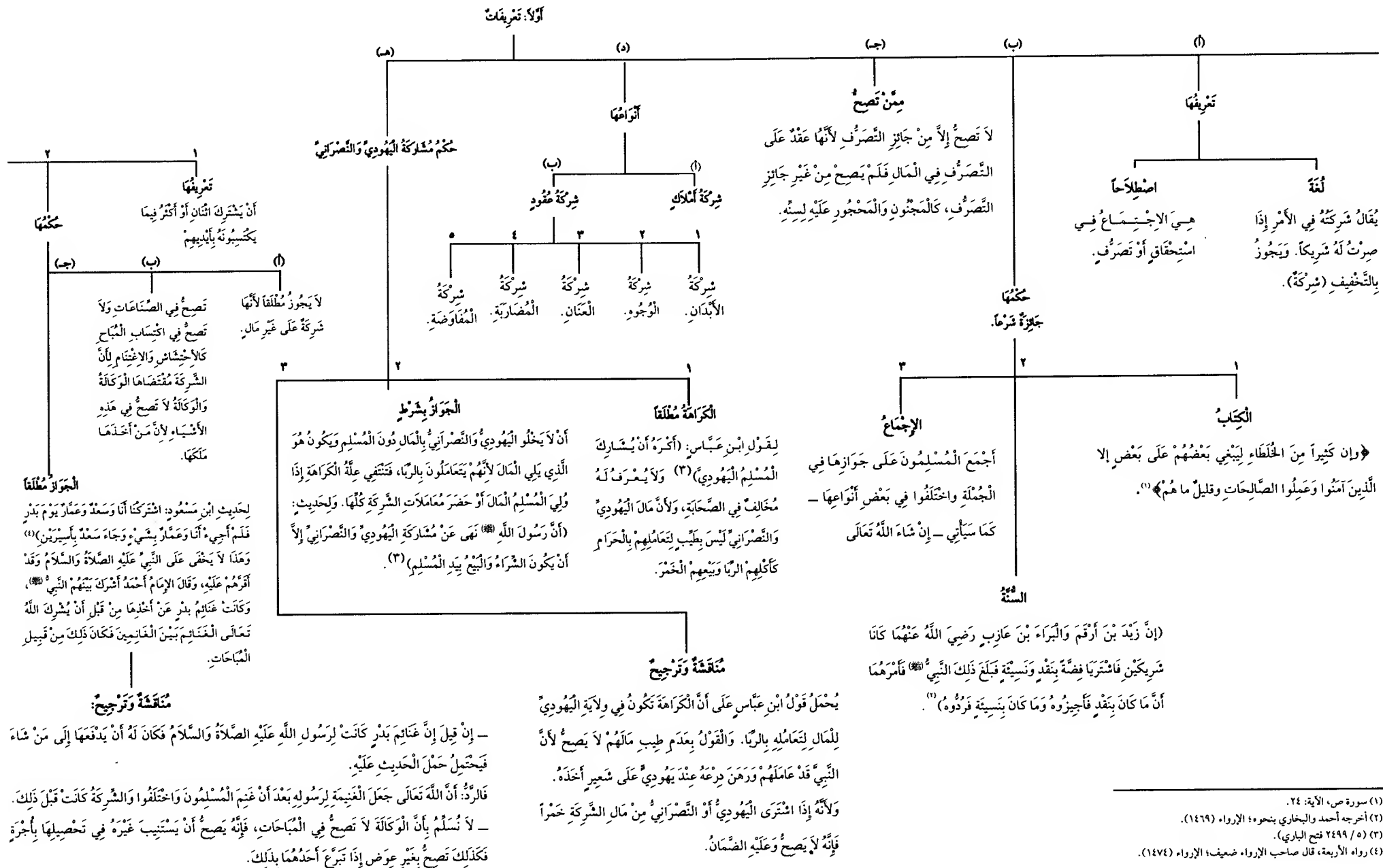
(٢) سورة النساء، الآية: ٦.

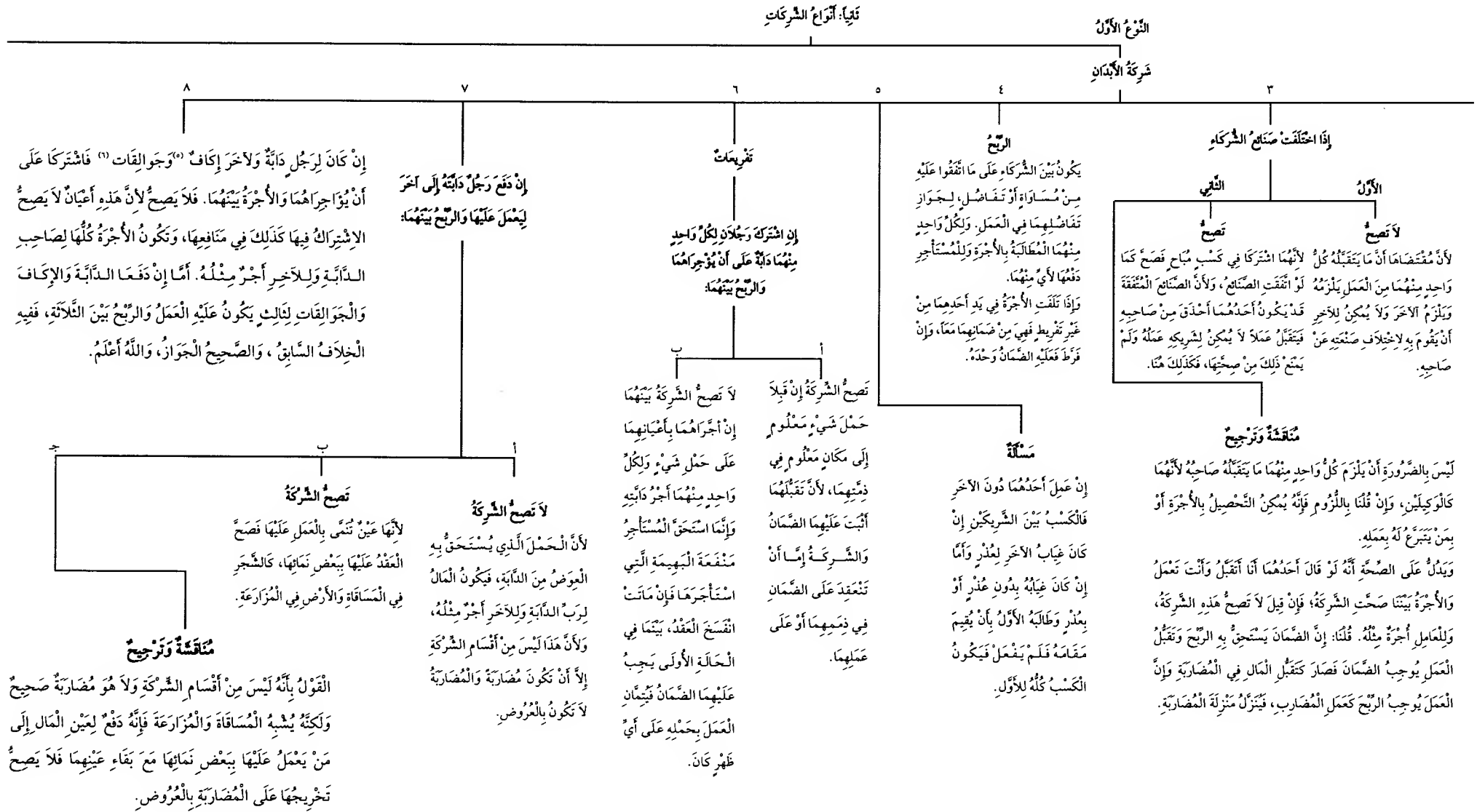
أحكام خاصة بالعبد^(١)



(١) ذكرنا هذا المبحث مع عدم الحاجة له كملومات للدارس فقط.

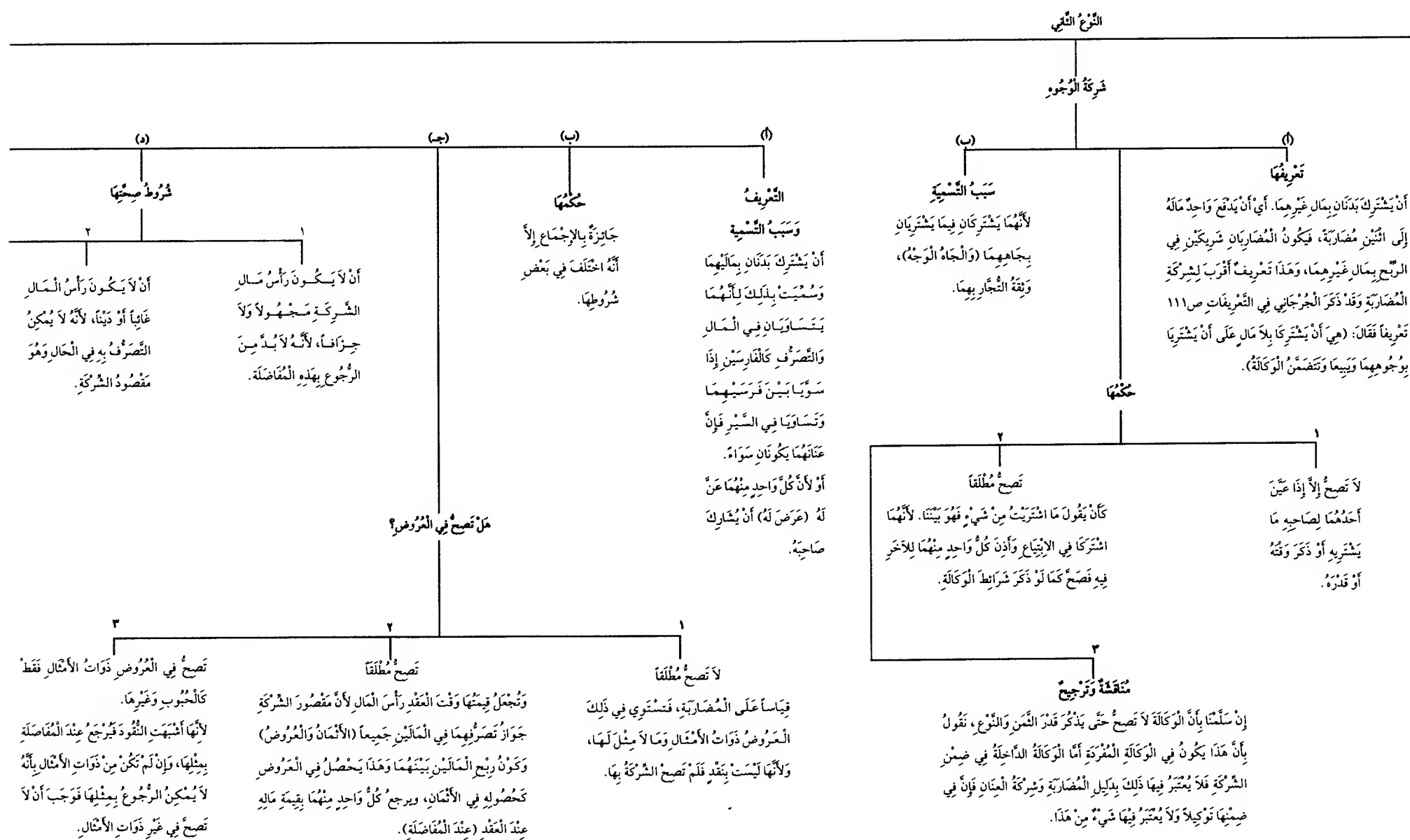


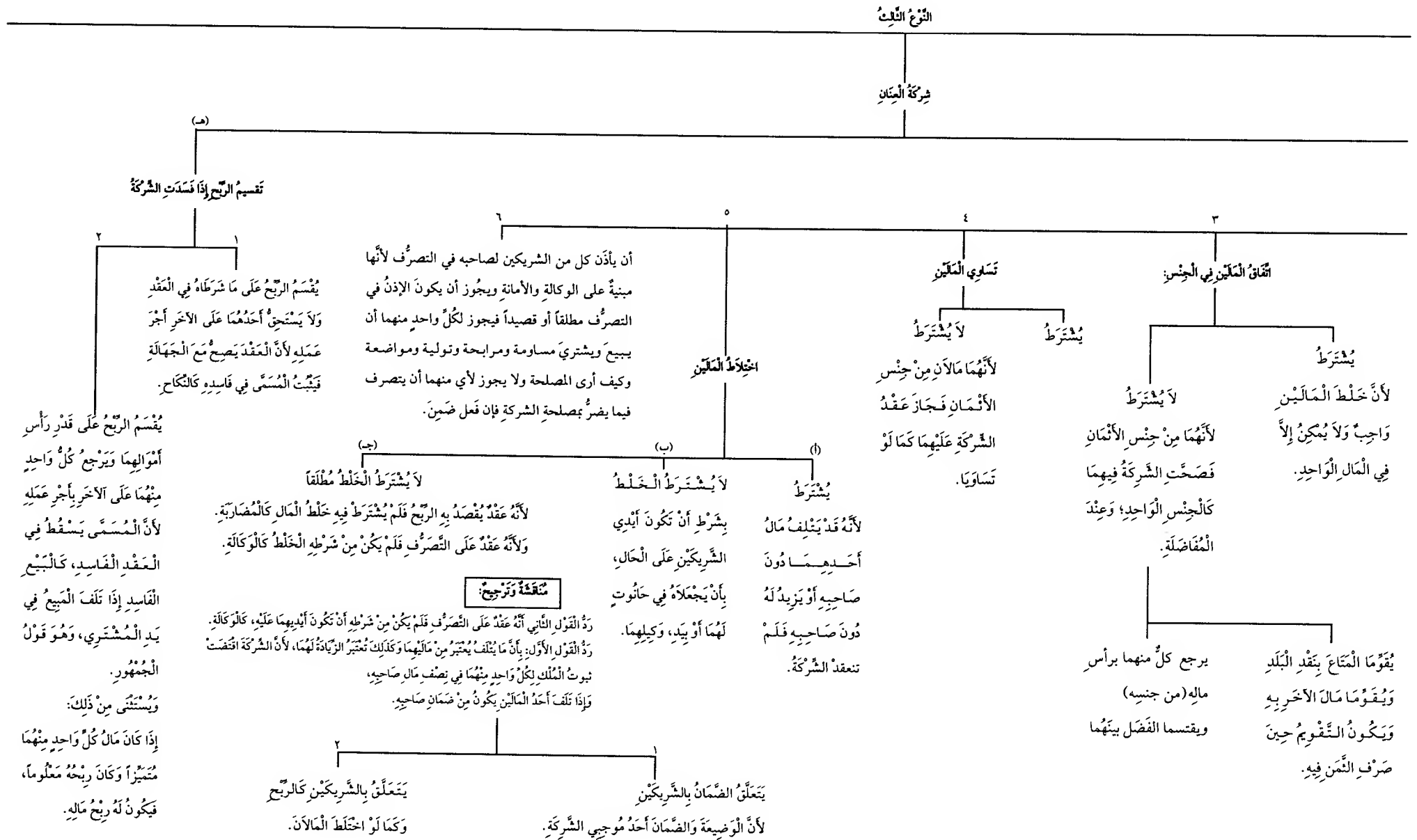


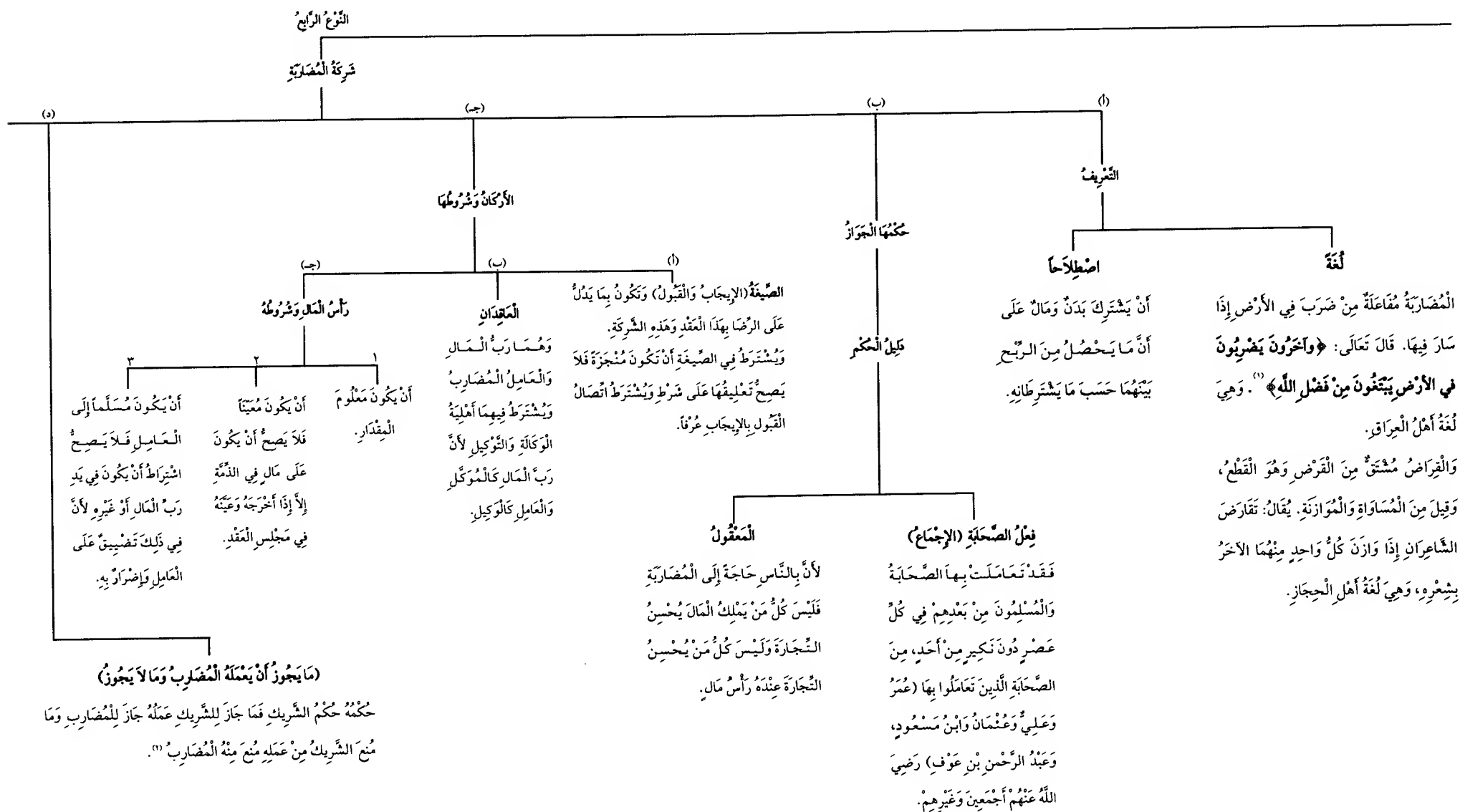


(٥) الإِكَاف: البوذة التي توضع على ظهر الدابة.

(٦) الجَوَالِقَات: الشلالات التي يعبا فيها الحبوب ونحوها.

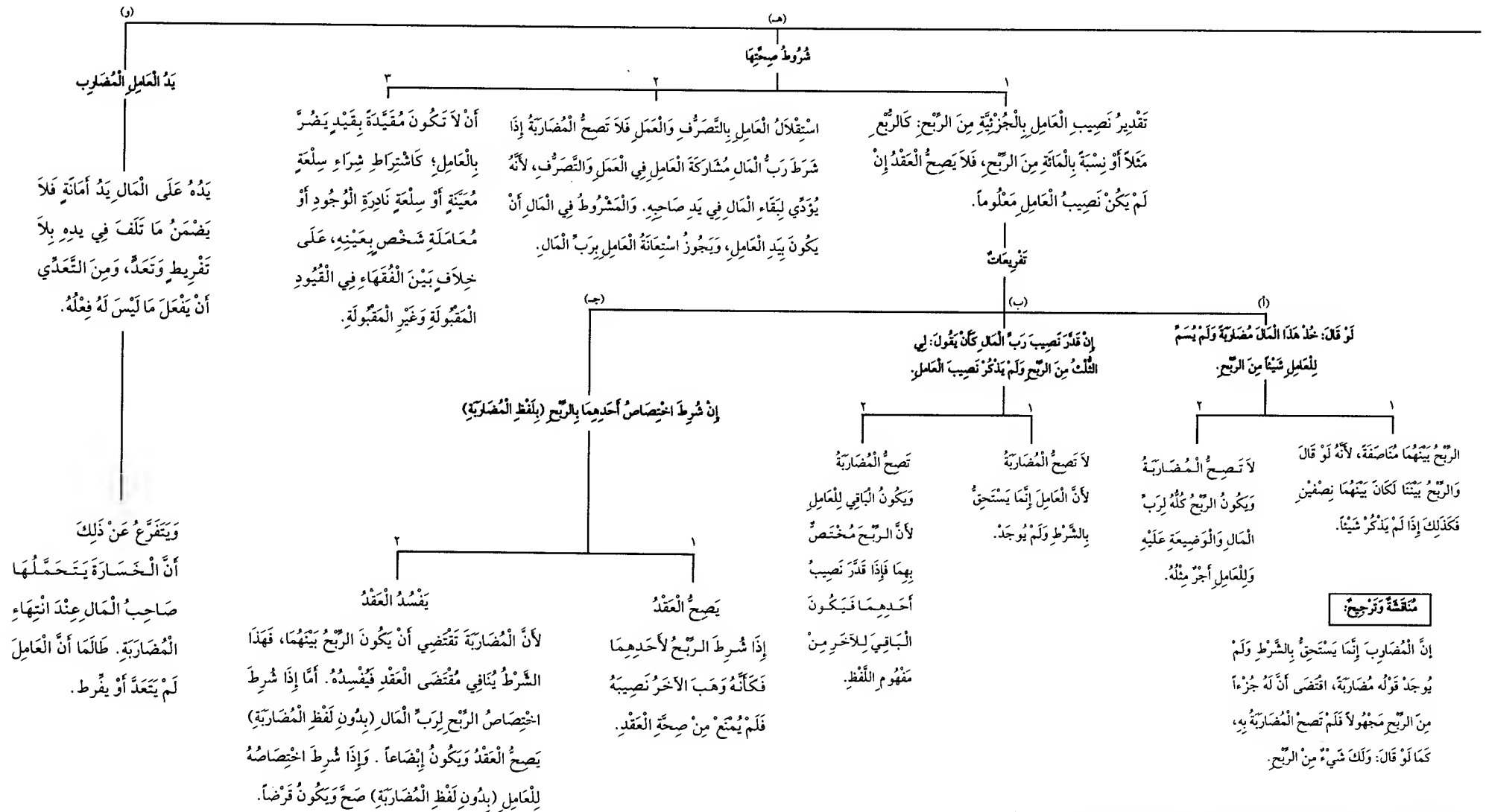


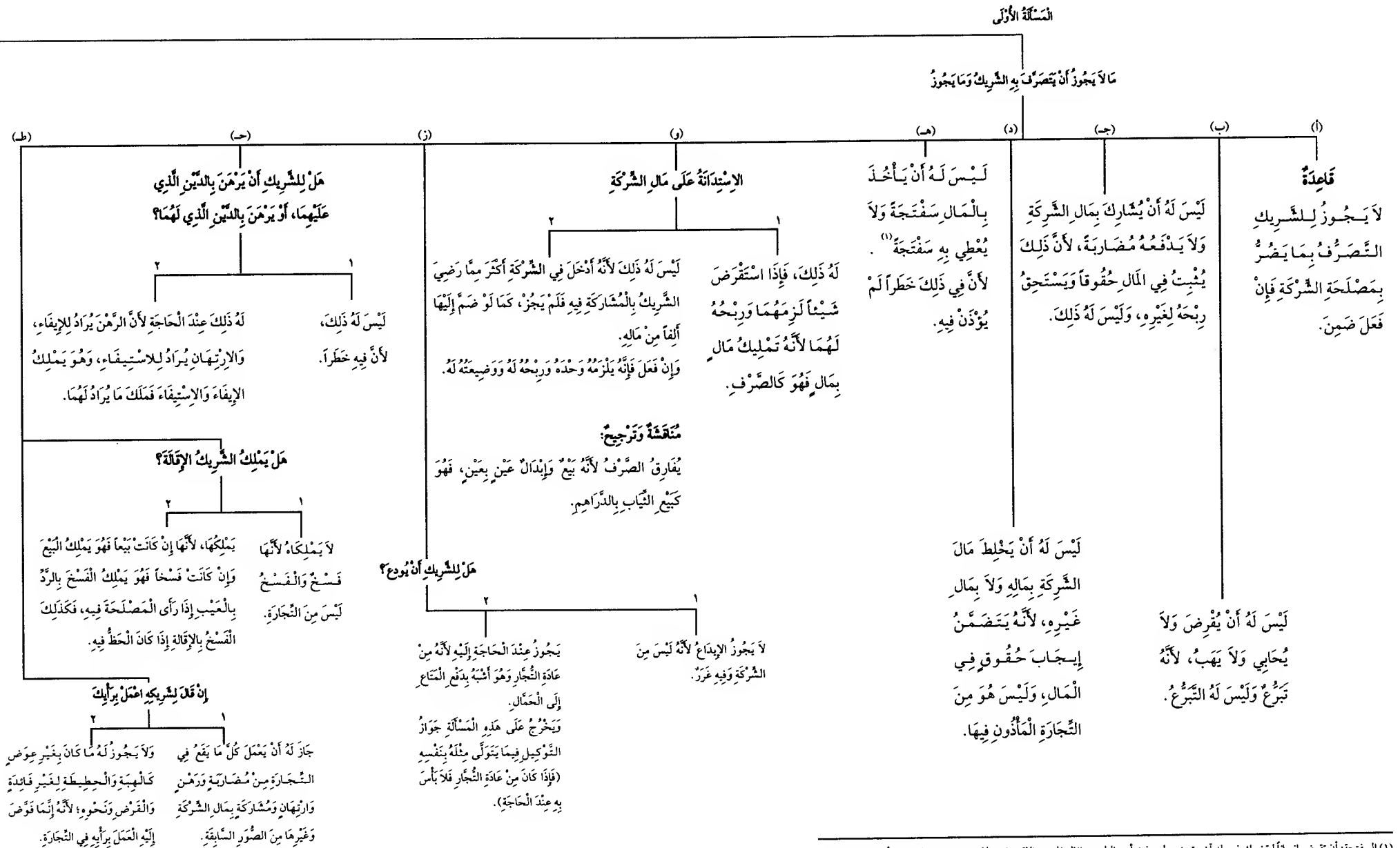




(١) سورة المزمل، الآية: ٢٠.

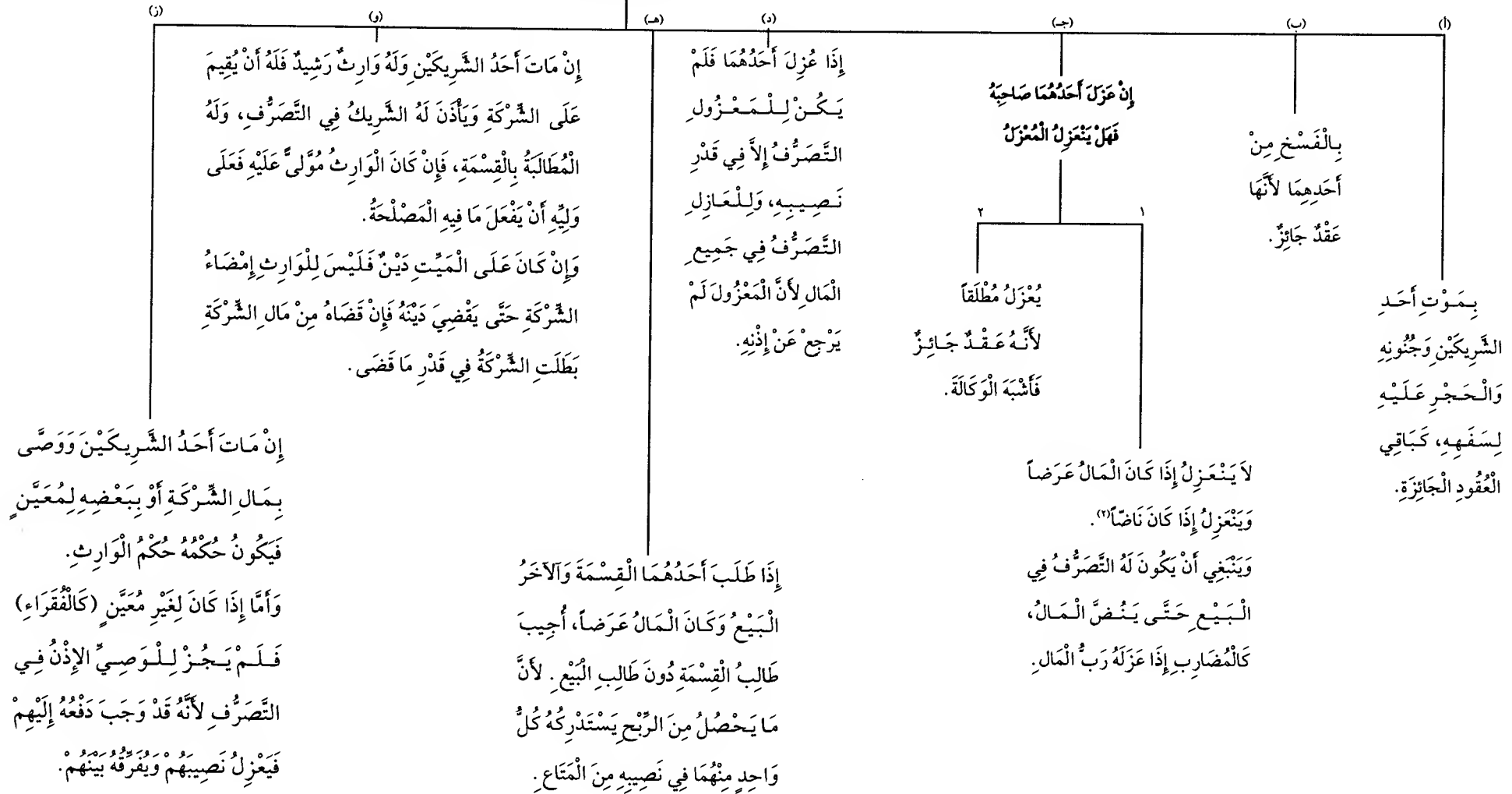
(٢) انظر تفاصيل ذلك في الدرس الثالث.

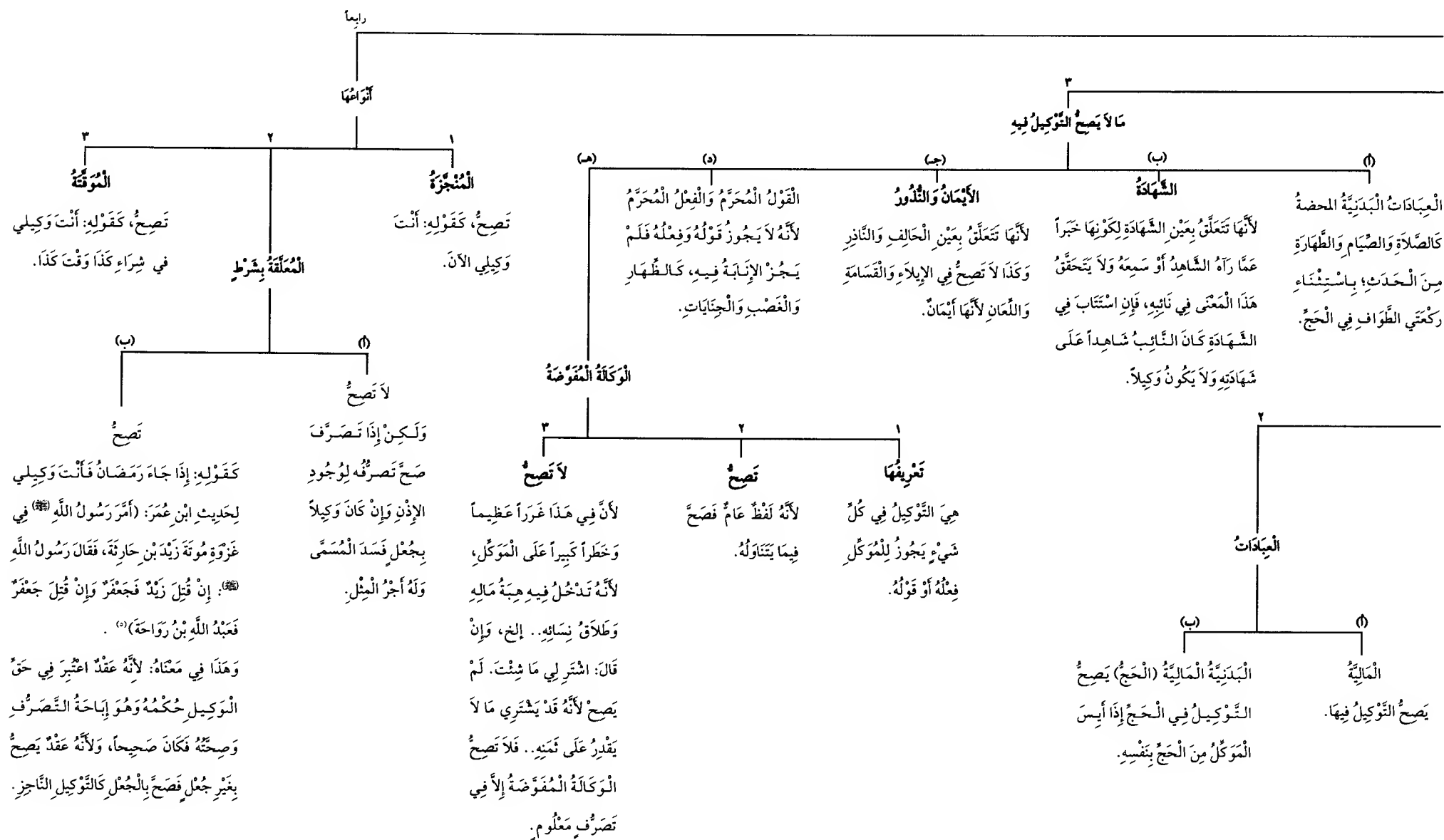


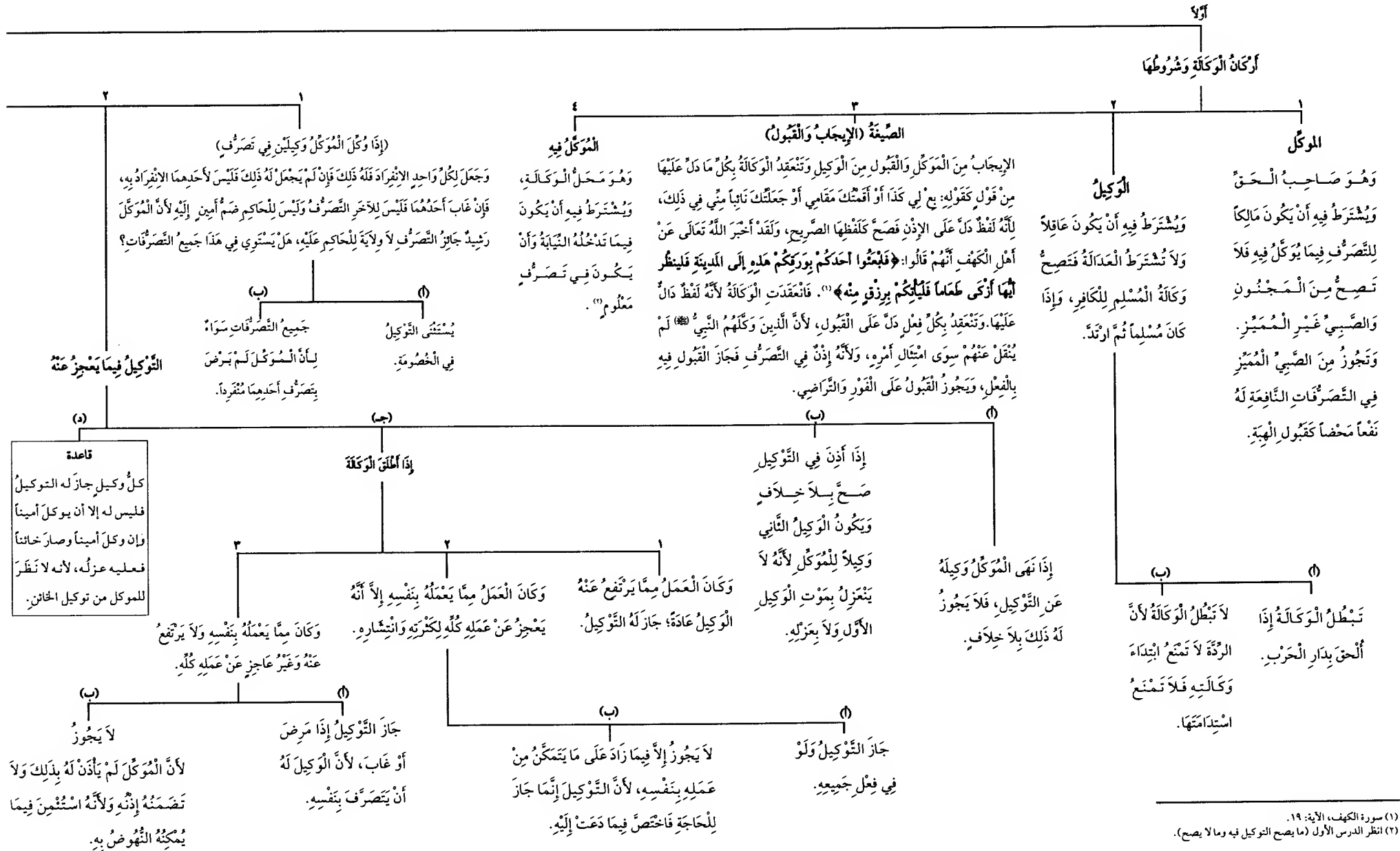


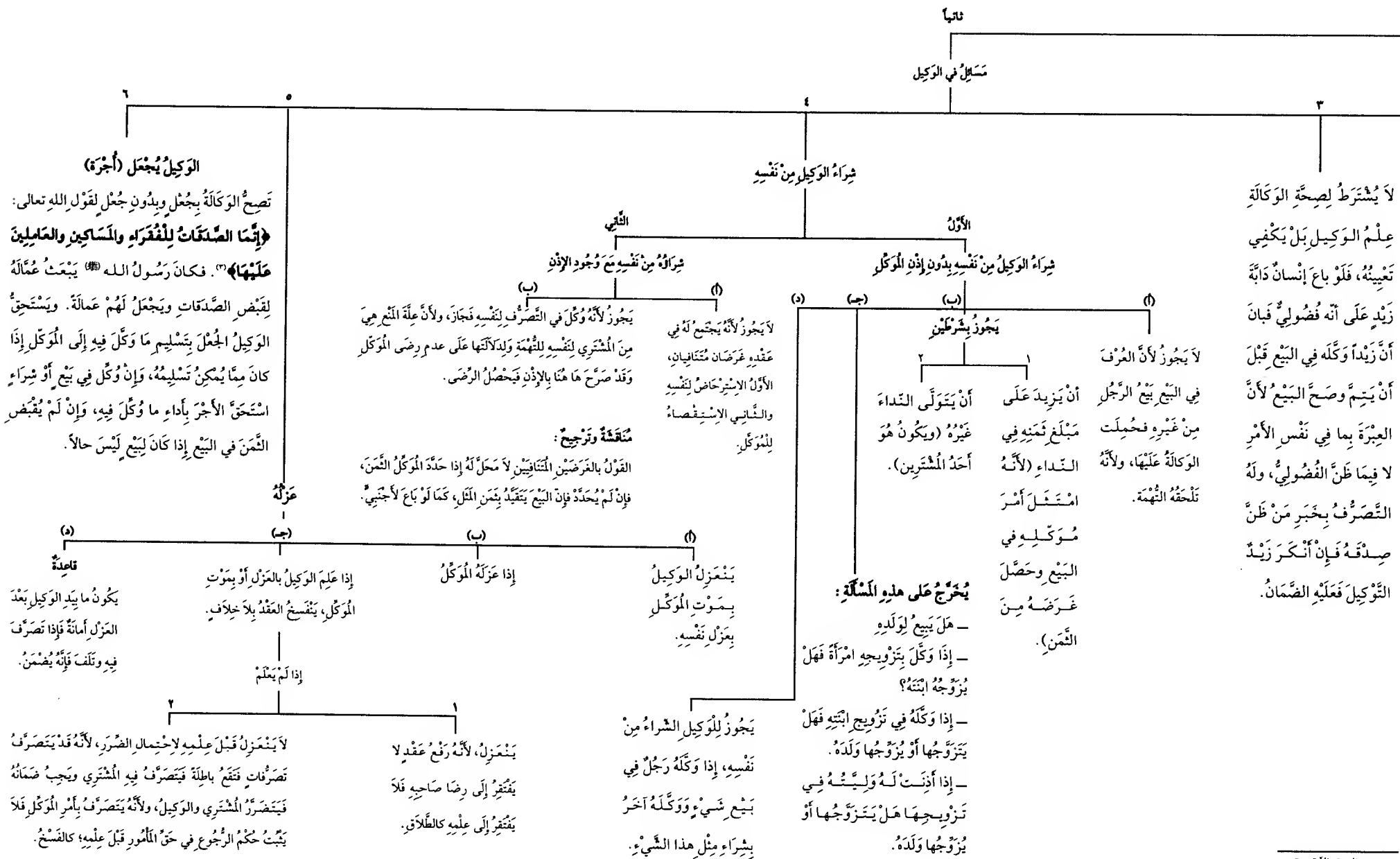
المسألة الثانية

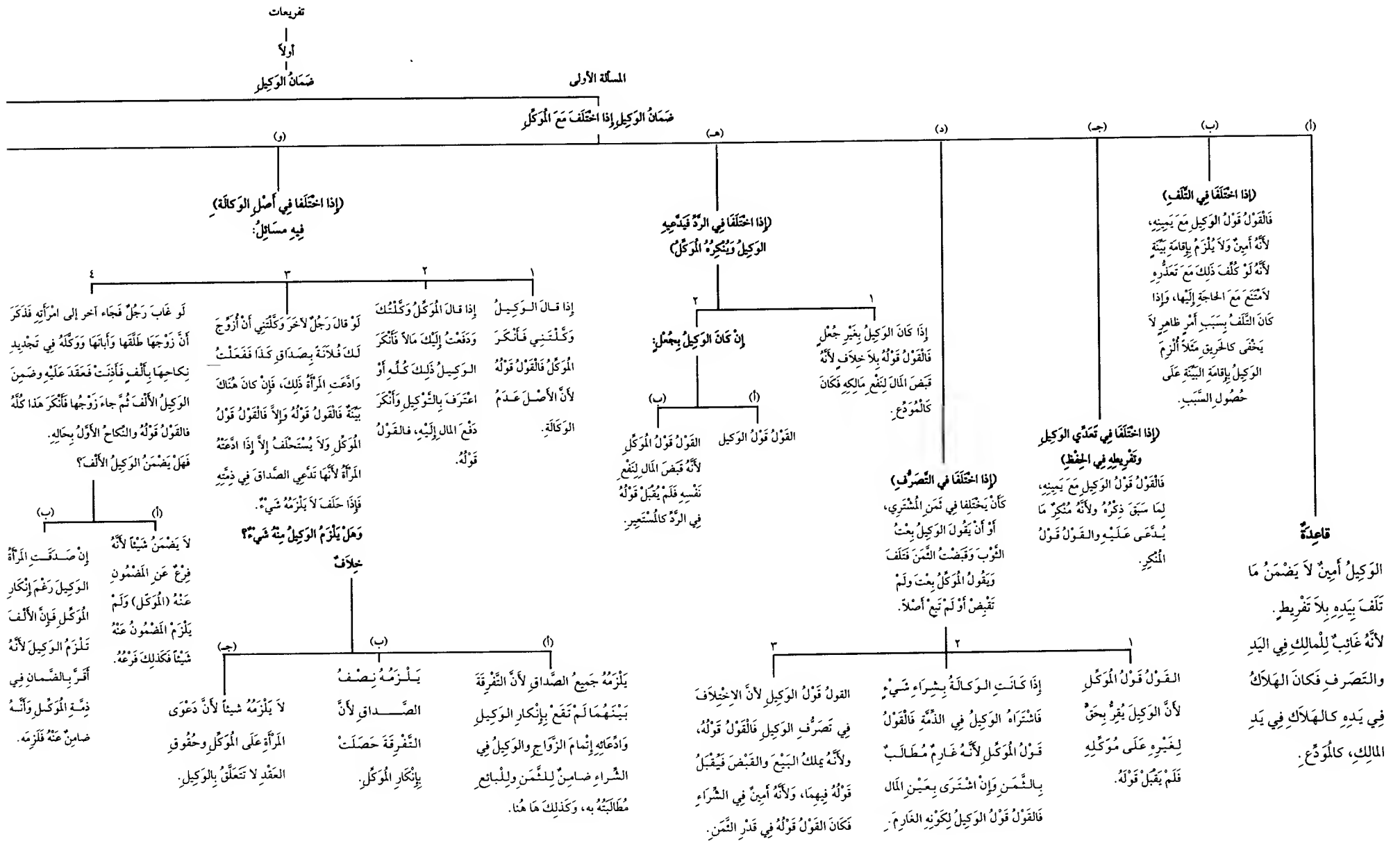
بطلان الشركة ومسائل متعلقة بها

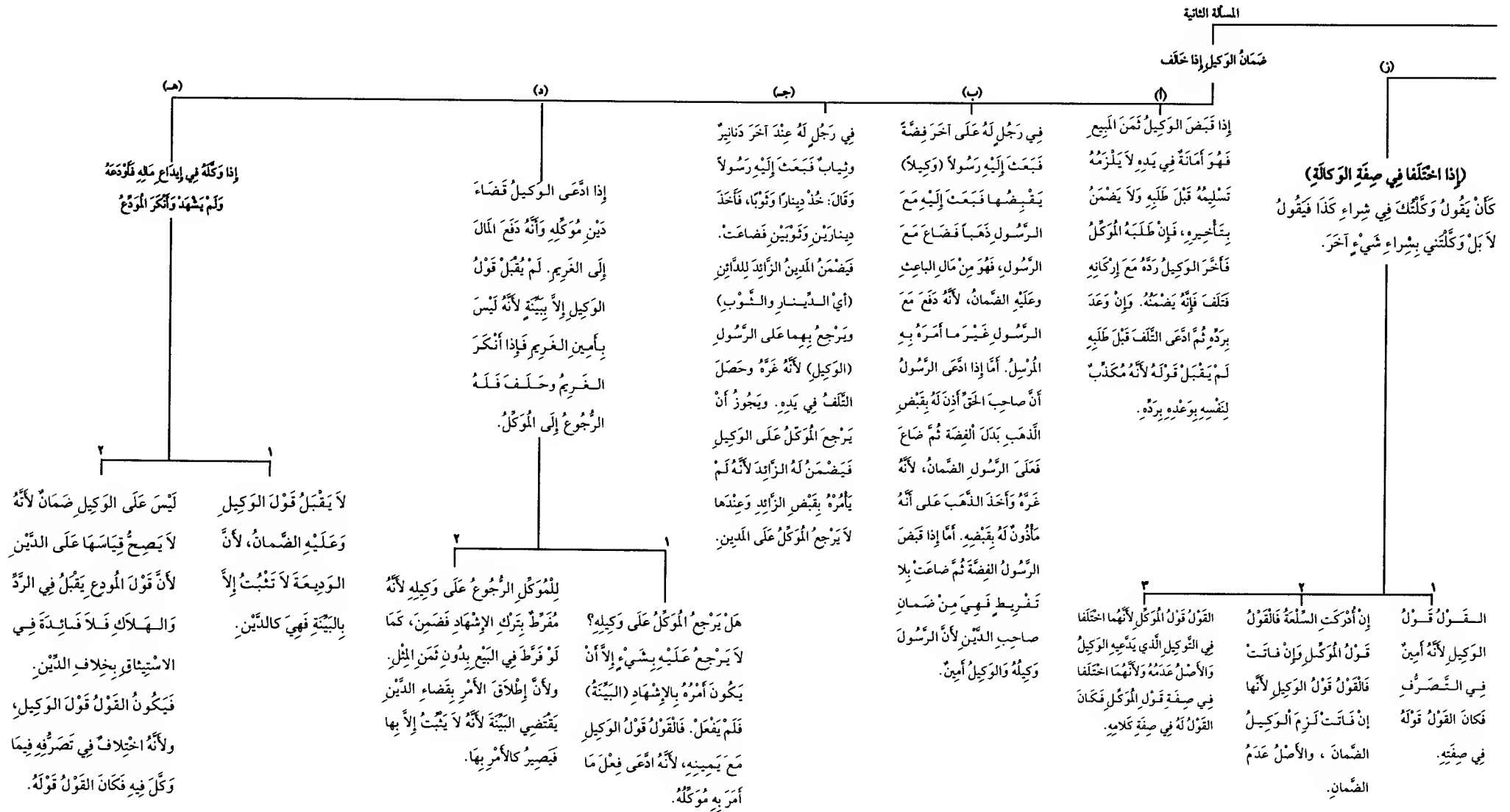


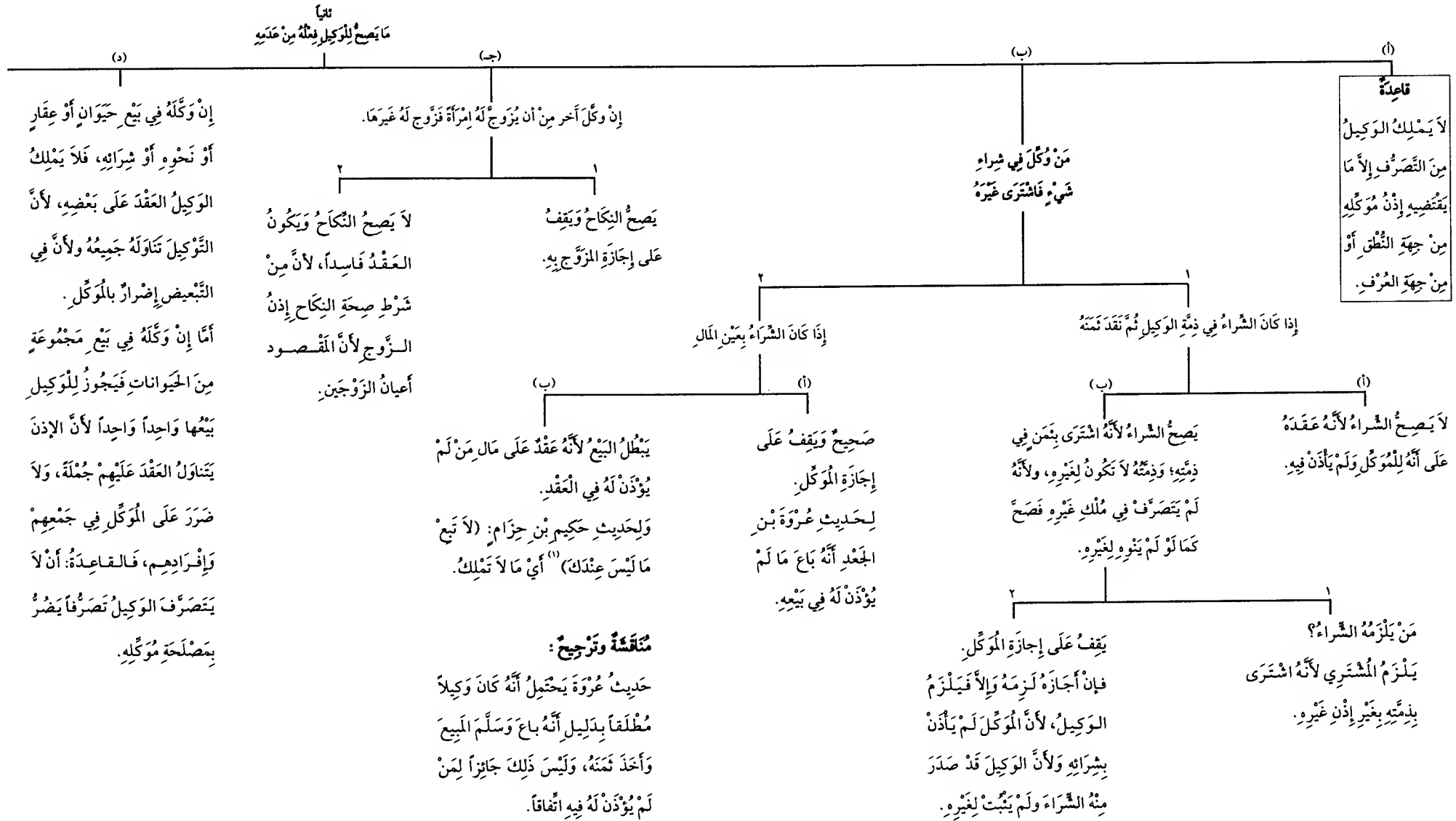


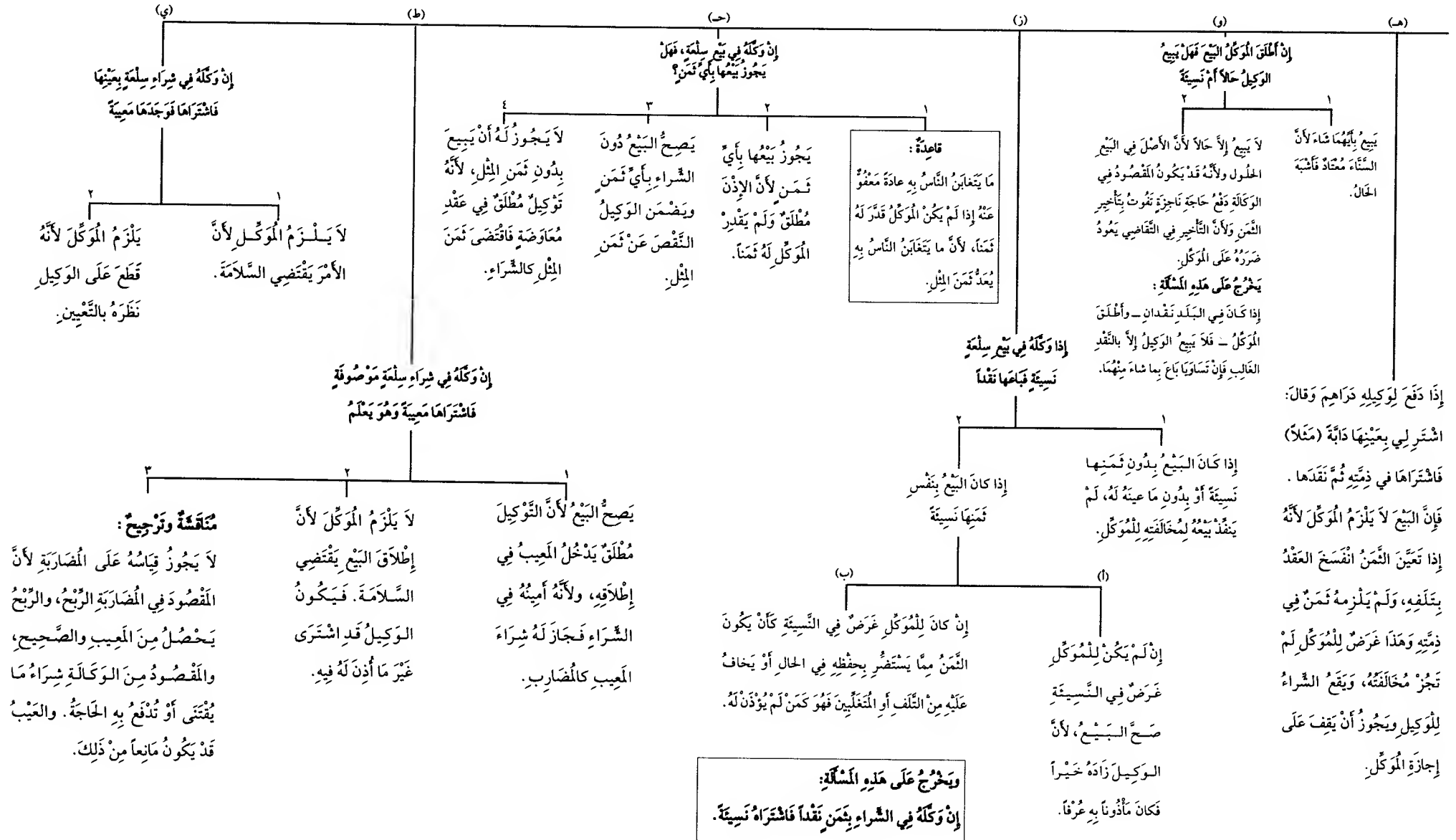


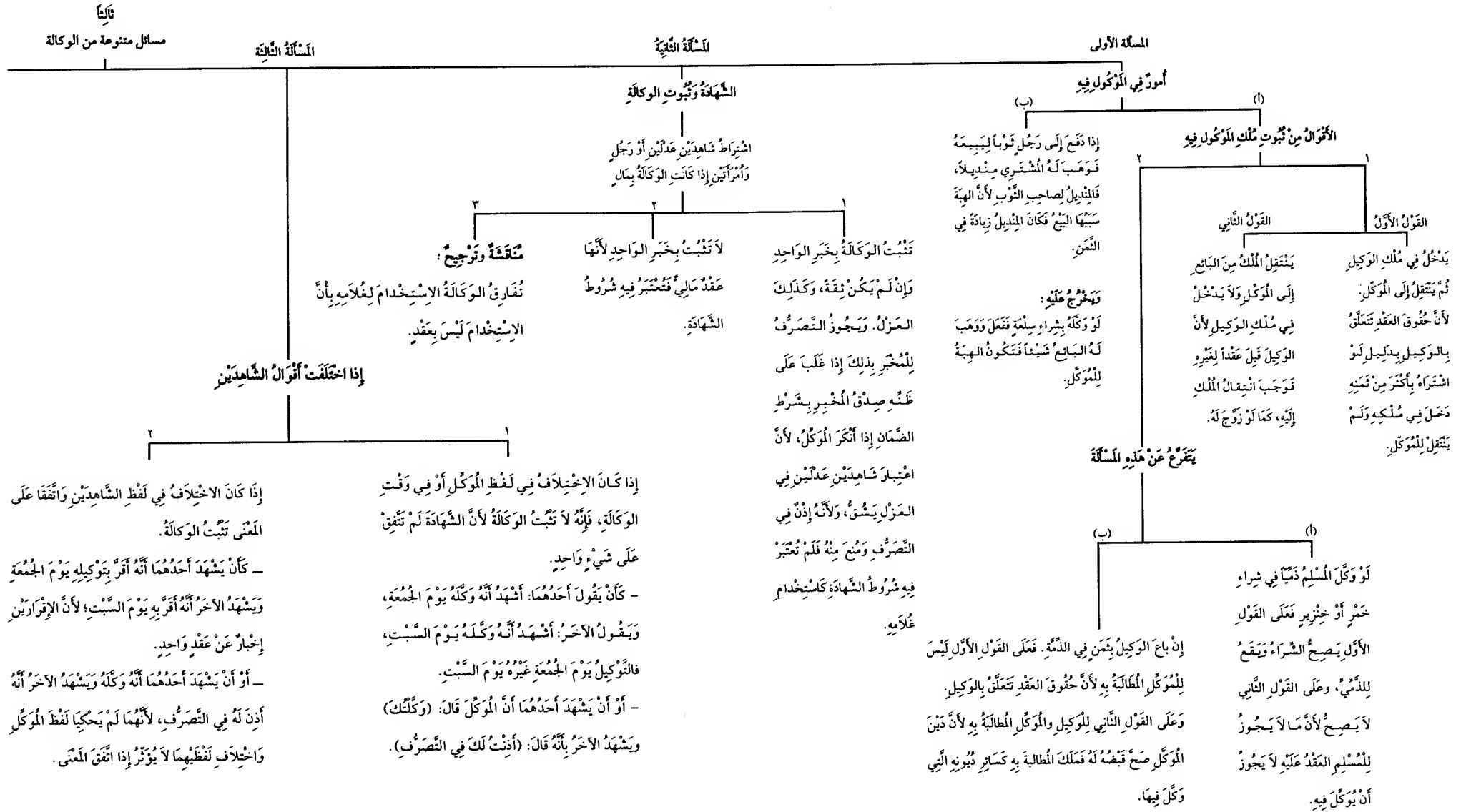


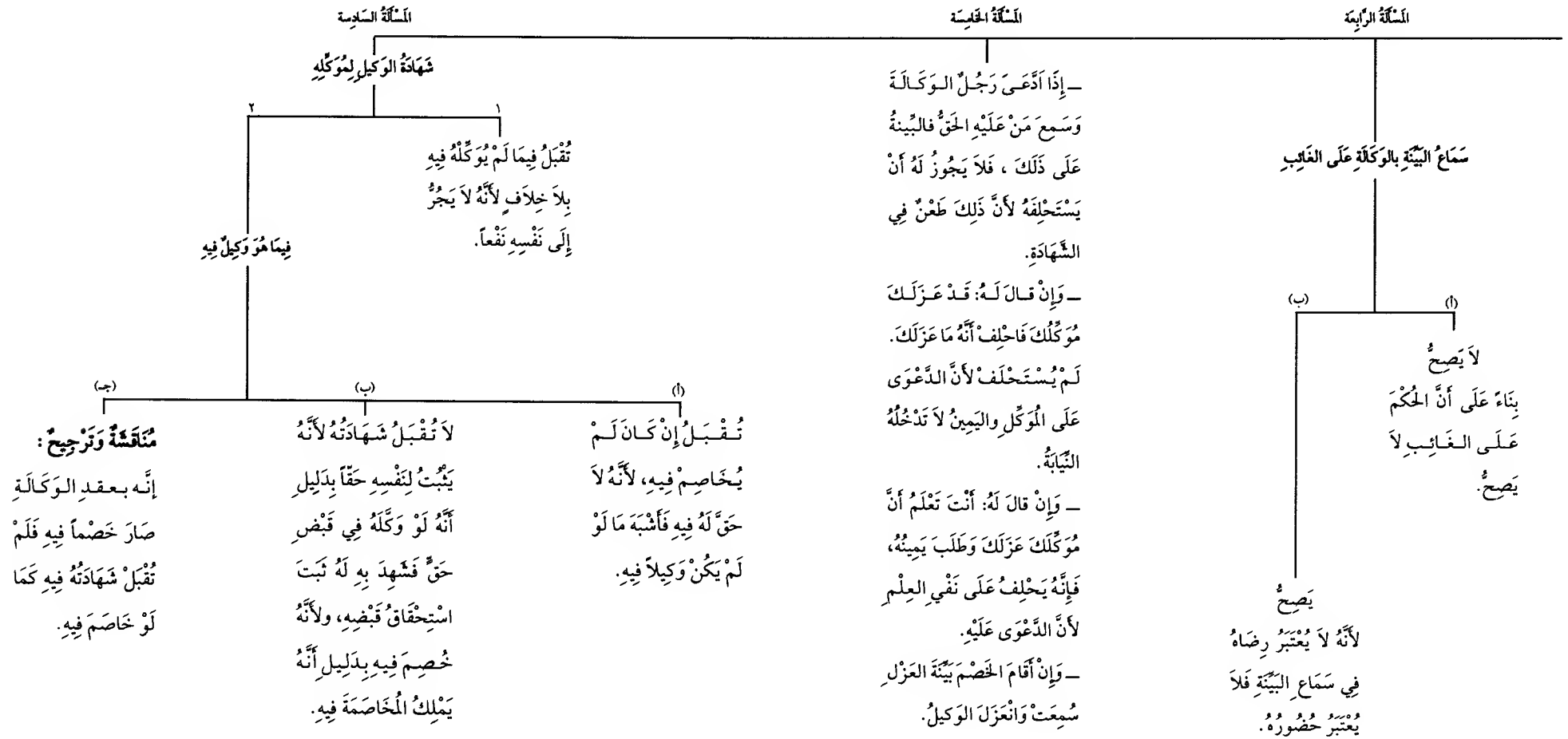


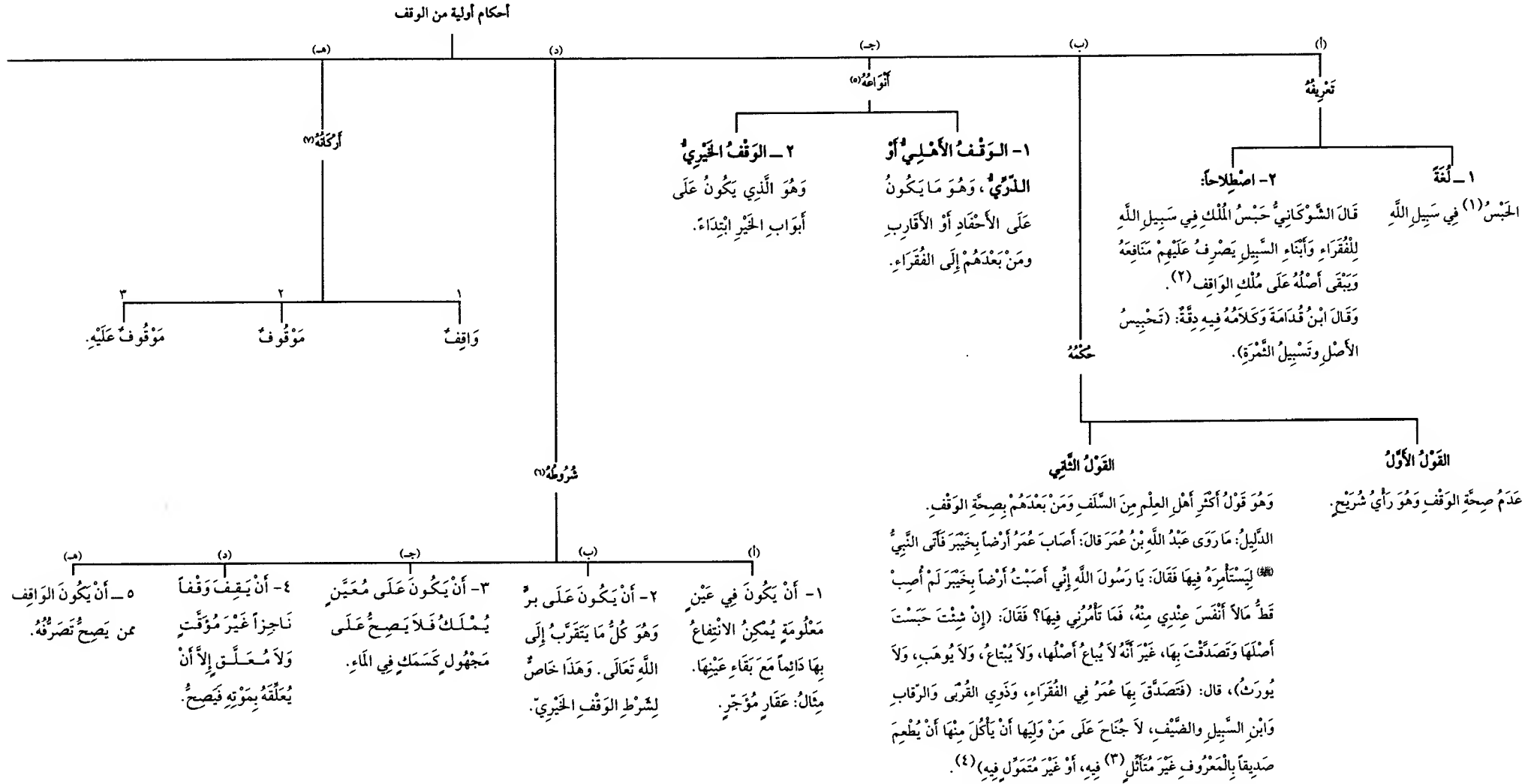












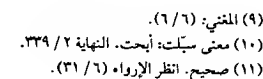
(١) السلسيل في معرفة الدليل (٢/ ٦٠٥).
(٢) المصدر السابق: (٢/ ٦٠٥).
(٣) قه السنة: (٣/ ٥٢١).

(١) المصباح المنير ص ٦٦٩ هذا الذي ذكره صاحب المصباح معنى اصطلاحى وهذا خلط منه متكرر ولعل الأمر راجع باعتبار أن المصباح المنير أصلاً مهمم ببيان الشرح الكبير للإمام الراغب الشافعي ووجود كلمة في سبيل الله ليس فيها دقة لأن الوقف قد يكون على الأولاد والأصدقاء.
(٢) تيل الأوطار: ٦ / ٢٤.

(٣) غير متائل به غير جامع. الشاهية ١ / ٢٣.

(٤) رواء البخاري في الوصايا ٢٧٦٤ (٥ / ٤٦٠) مسلم في الوصية ١٦٣٢ (٣ / ١٢٥٥).

(٥) الوقف أن يحبس عيناً من أعيان ماله فيقطع تصرفه عنها ويجعل منافعها لوجه من وجوه الخير تقريباً إلى الله تعالى (تَهْدِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ ٤ / ١٩٤).

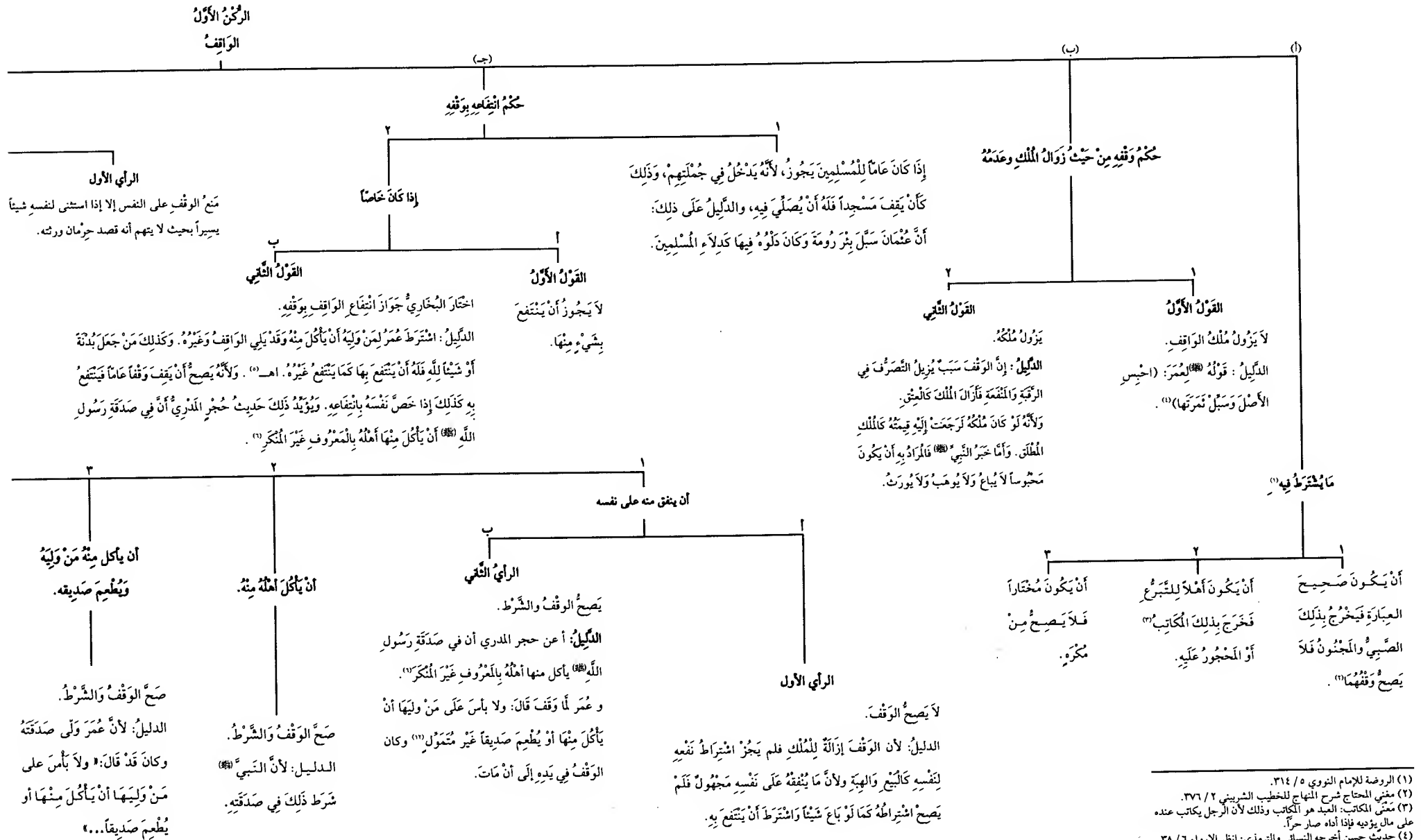


(٩) المغنم : (٦ / ٦).

(١٠) معنى سَلَّتْ: أَيْحَت. النهاية ٢ / ٣٣٩.

(۱۱) صحيح. انظر الإرواء (۶ / ۳۱).

تفصيل الركن الأول «الواقف»



(١) الروضة للإمام النووي ٥ / ٣١٤.

(٢) معنى المحتاج شرح المنهاج للخطيب الشربيني ٢ / ٣٧٦.

(٣) معنى المكاتب: العبد هو المكاتب وذلك لأن الرجل يكتب عنده على مال يؤديه فإذا أدها صار حراً.

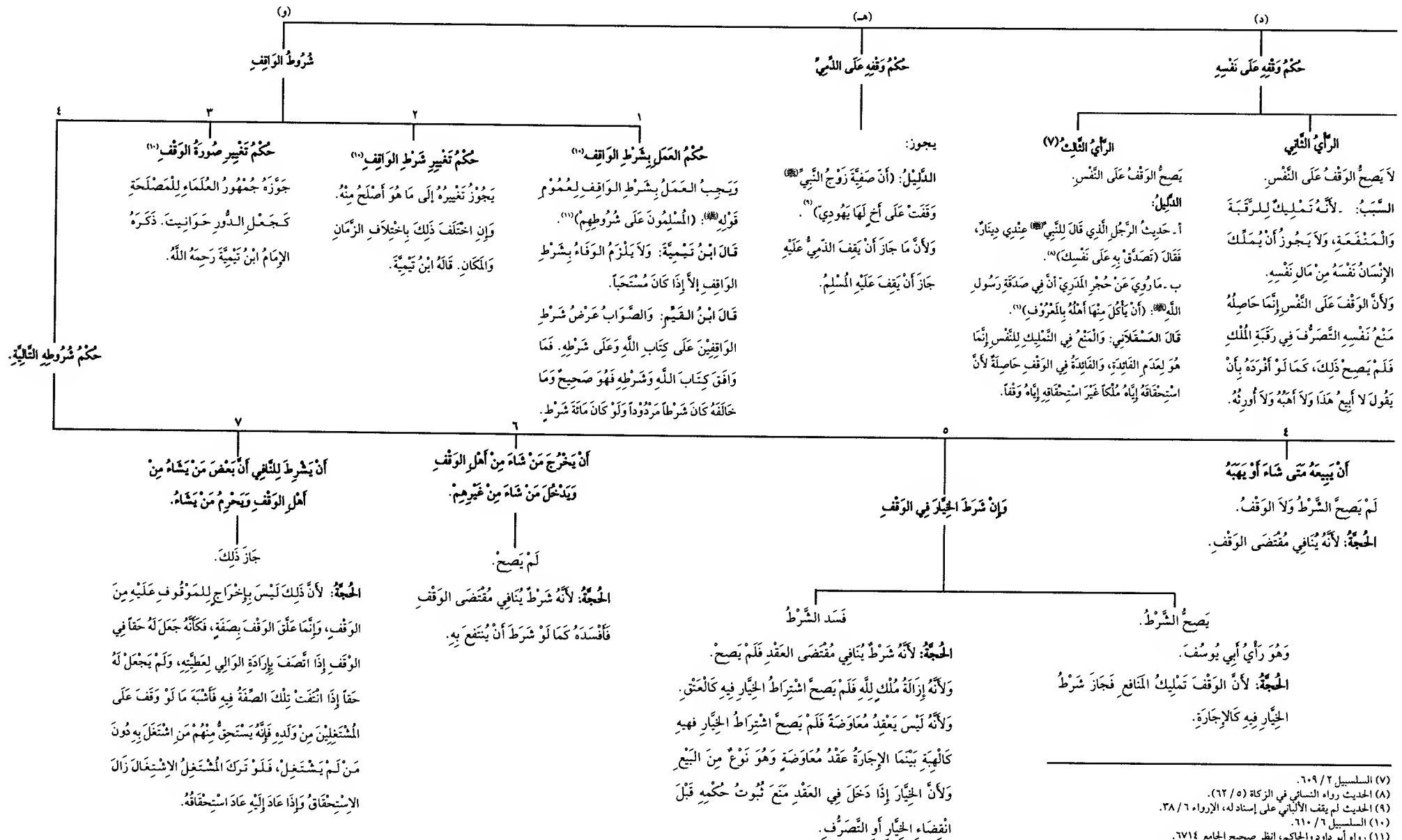
(٤) حديث حسن أخرجه الترمذي والترمذي: انظر الإرواء ٦ / ٣٨.

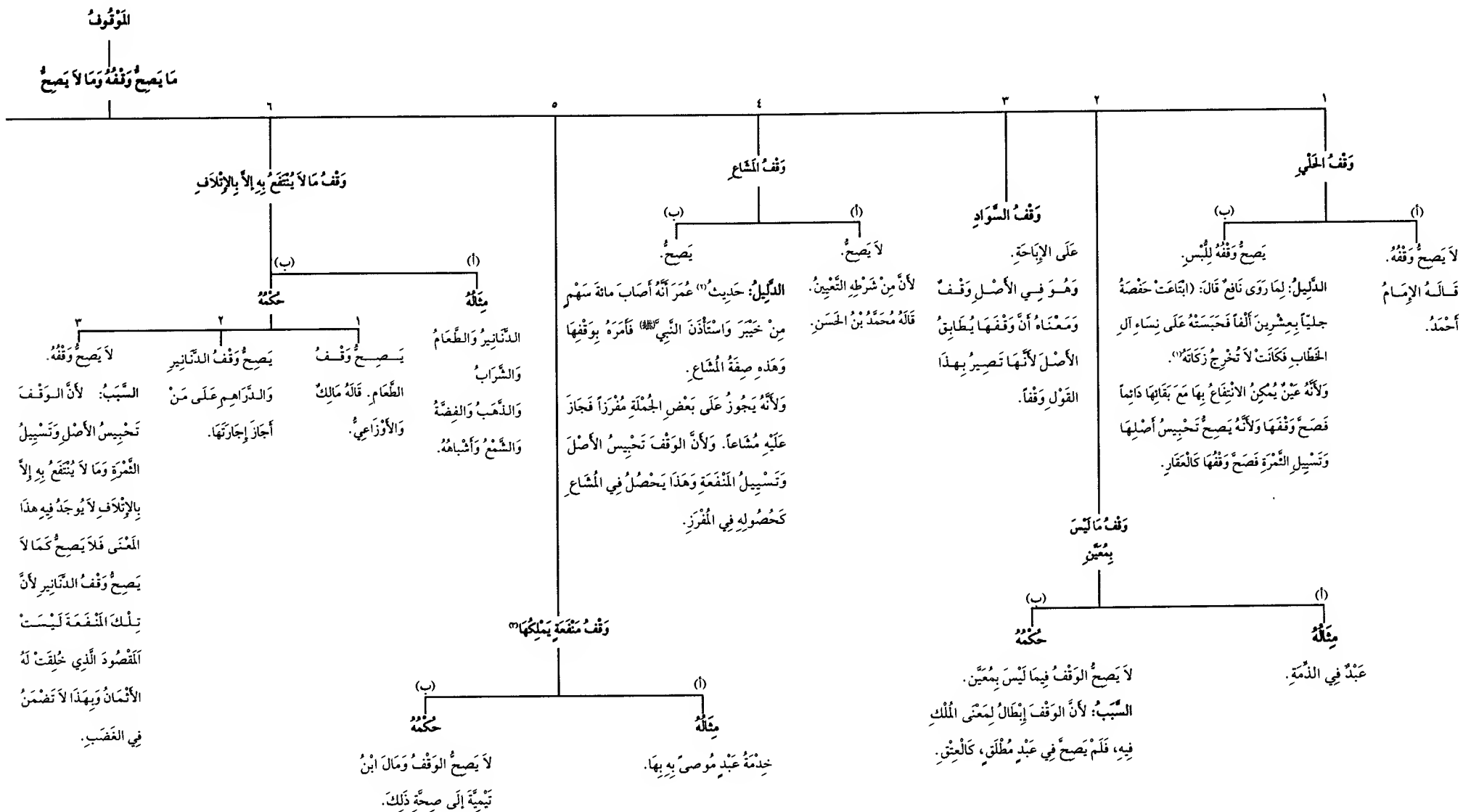
(٥) السلسيل: ٢ / ٦٠٩.

(٦) الحديث.

(٧) الحديث.

(٨) الحديث.

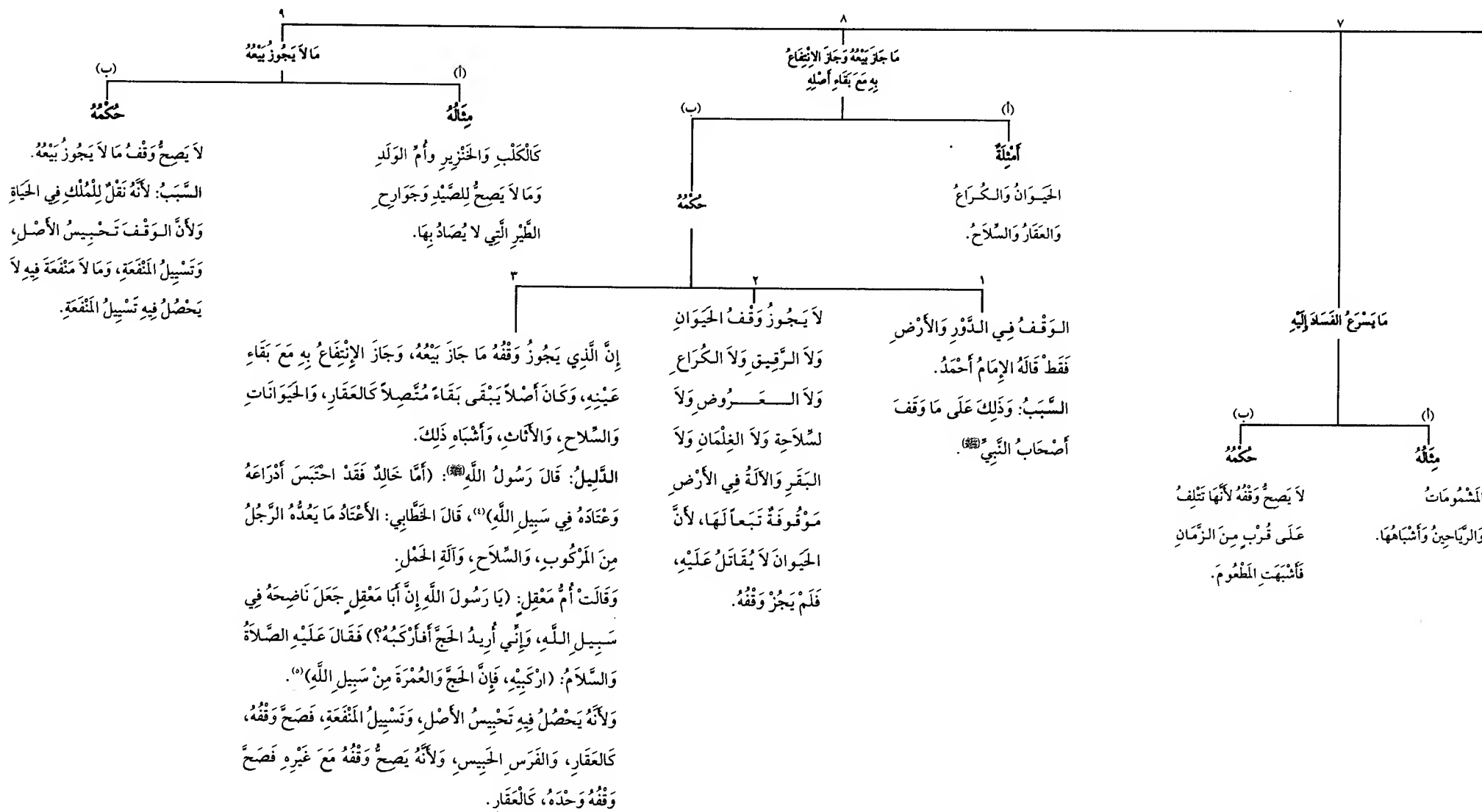




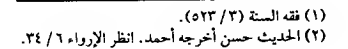
(١) الحديث رواه الحلال. وقال عنه الألباني لم أقف على إسناده. الإرواء ٦ / ٣٣.

(٢) الحديث صحيح أخرجه النسائي وابن ماجه. انظر الإرواء ٦ / ٣٠.

(٣) كشف القناع: ٤ / ٣٤٤.



(٤) رواه البخاري في الزكاة ١٤٦٨ (٣/ ٢٨٨) ومسلم في الزكاة ٩٨٣ (٢/ ١٧٧).
(٥) الحديث صحيح رواه أبو داود. انظر الإرواء ٣٢/ ٦.



(١) فقه السنة (٣ / ٥٢٣).

(٢) الحديث حسن أخرجه أحمد. انظر الإرواء ٦ / ٣٤.

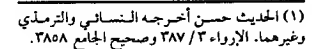


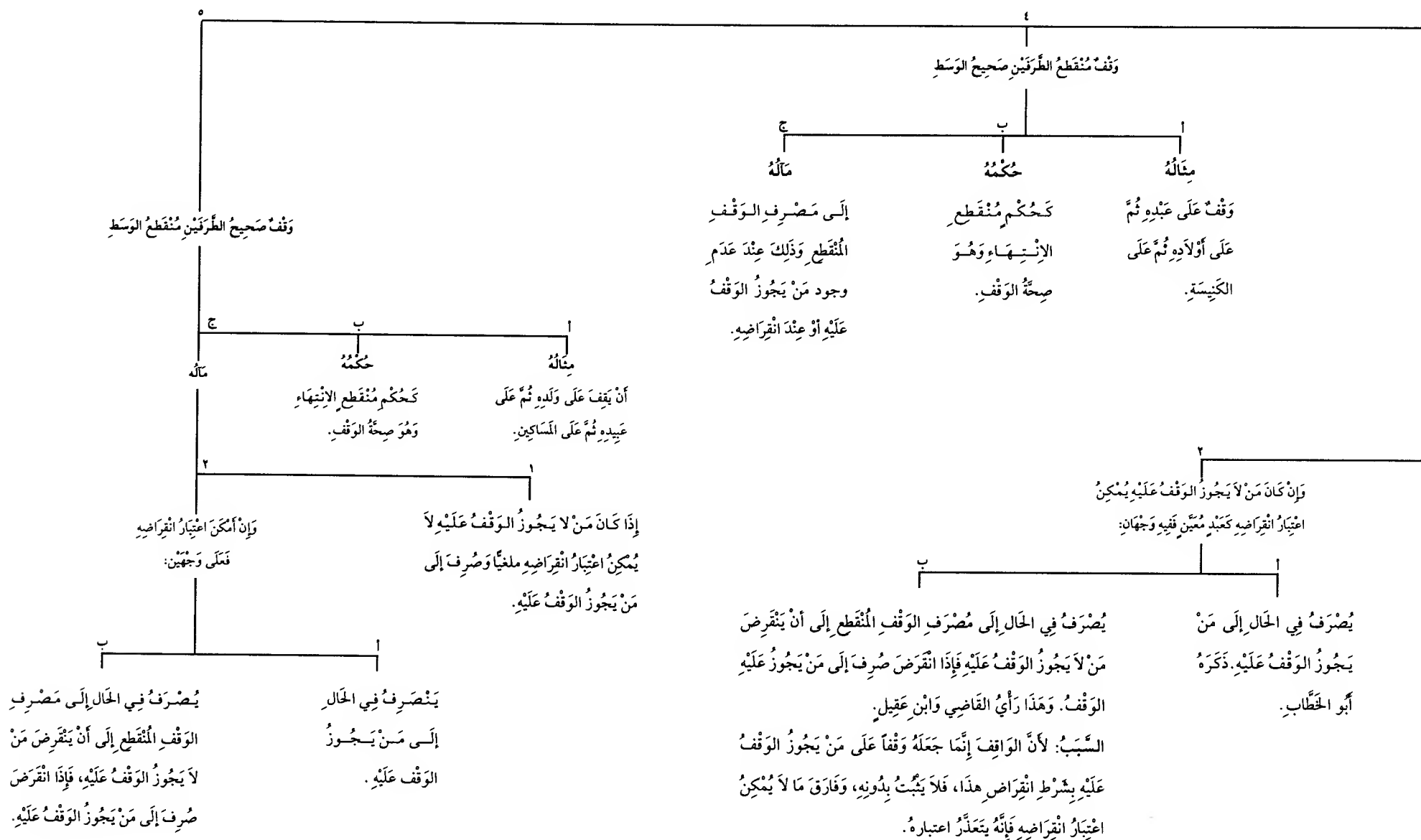
(٣) لم ينف الألباني على إسناده له. الإرواء ٦/ ٢٨.

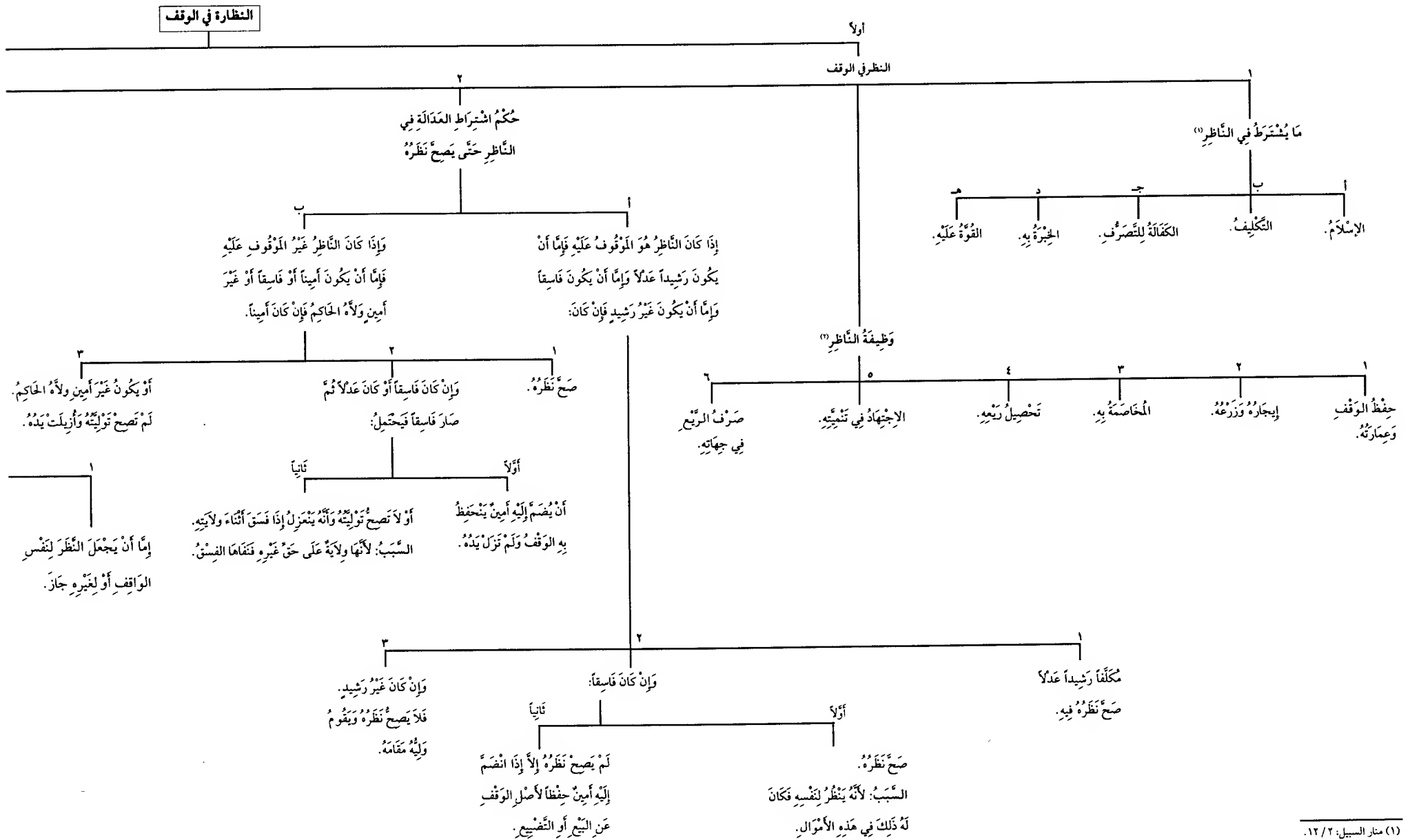
(٤) فقه السنة (٣/ ٥٢٧).

(٥) سورة الحشر: الآية ٧.

(٦) رواه النسائي في الأحباس (٦/ ٢٣٢) وابن ماجه في الصدقات.

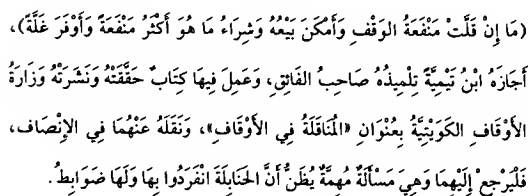






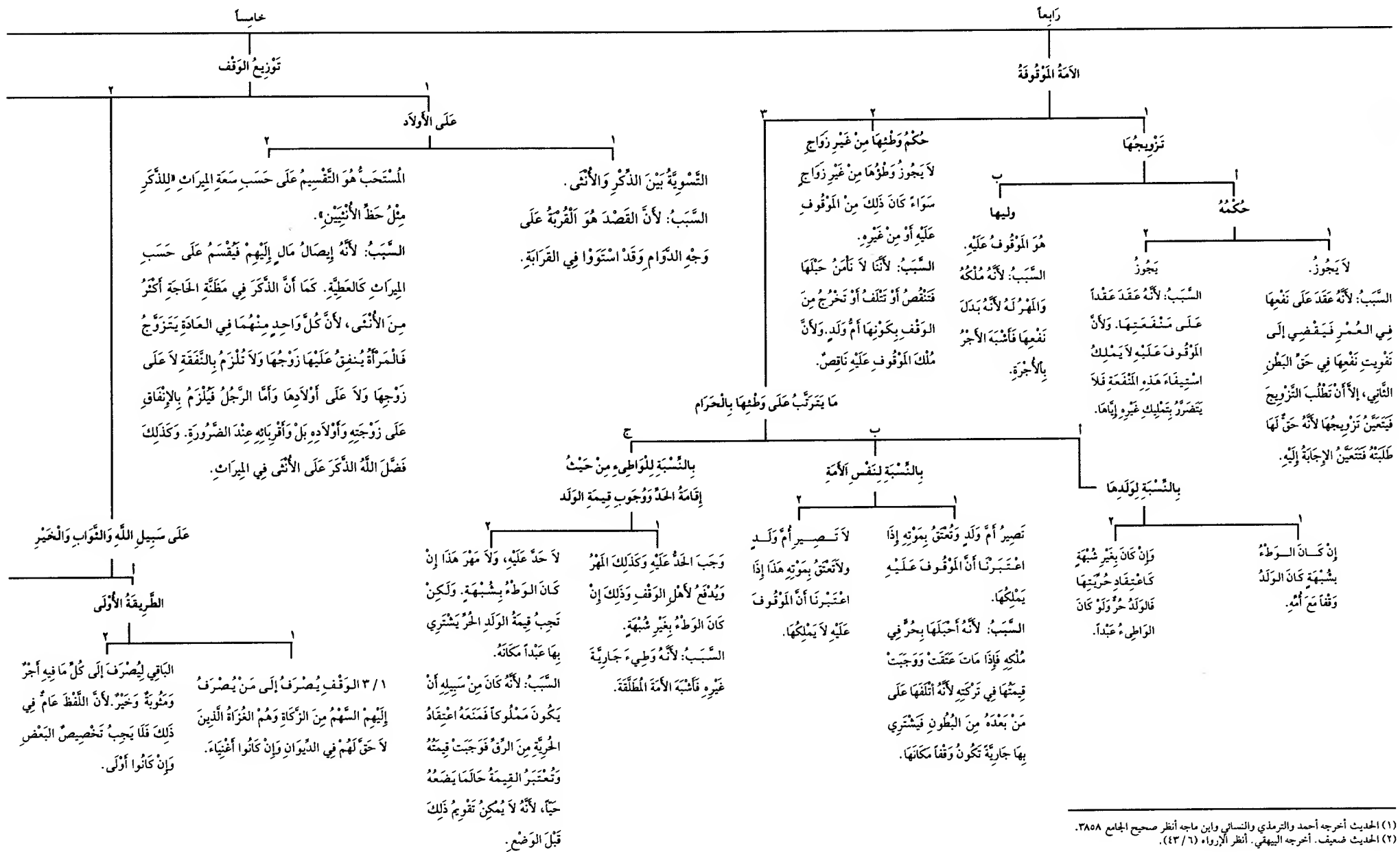
(١) منار السبيل: ٢ / ١٢.

(٢) منار السبيل: ٢ / ١٣.



(٣) فقه السنة: ٣/ ٥٢٨. (٨) التمارين: بالعمي التمر القاموس: ١/ ٣٨٠.
(٩) الحديث. (٥) فقه السنة: ٣/ ٥٢٢ هذا ما ذكره..
(٦) فقه السنة: ٣/ ٥٢٣. (٧) الحديث سبق تخريجه.
والأمر ليس فيه دقة فأبو حنيفة لا يبيح الوقف أصلاً.

« تابع التصرف في الوقف »



(١) الحديث أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه أنظر صحيح الجامع ٣٨٥٨.
 (٢) الحديث ضعيف. أخرجه البيهقي. أنظر الإرواء (٤٣/٦).

سادساً
الرَّكَاءُ وَالصَّدَقَةُ فِي الْوَقْفِ

حُكْمُ التَّصَدُّقِ بِأَمْوَالِ الْوَقْفِ الرَّائِدَةِ
مِنَ الْمَغْلُوبِ أَوْ الَّتِي لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهَا

ب

الحُكْمُ

يَجُوزُ ذَلِكَ.

الدَّلِيلُ: لَأَنَّ شَيْئاً كَانَ يَتَصَدَّقُ بِخِلْقَانِ الْكَعْبَةِ لَمَّا رَوَاهُ الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ أَنَّ شَيْئَةً الْحَجَّيَّ جَاءَ إِلَى عَائِشَةَ فَقَالَ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ: إِنَّ ثِيَابَ الْكَعْبَةِ تَكْثُرُ عَلَيْهَا فَتَنْزَعُهَا فَيَحْفَرُ لَهَا أَبَاراً فَتَذْفِئُهَا فِيهَا حَتَّى لَا تَلْبَسَهَا الْحَائِضُ وَالْجُنُبُ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: بِئْسَ مَا صَنَعْتَ وَلَمْ تُصِبْ، إِنَّ ثِيَابَ الْكَعْبَةِ إِذَا نُزِعَتْ لَمْ يَصُرْهَا مَنْ لَبَسَهَا مِنْ حَائِضٍ أَوْ جُنُبٍ وَلَكِنْ لَوْ بَعَثْتُهَا وَجَعَلْتُ ثَمَنَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسَاكِينِ^(١). فَكَانَ شَيْئُهُ يُبْعَثُ بِهَا إِلَى الْيَمَنِ فَيُبَاعُ فَيَصْعُقُ ثَمَنُهَا حَيْثُ أَمَرَتْهُ عَائِشَةُ.

وَلَقَدْ اشتهرت هذه القصة من غير تكبير لها فصارت إجماعاً. ولأنَّ مَالِ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَبْقَ لَهُ مَصْرُفٌ فَصُرِفَ إِلَى الْمَسَاكِينِ كَالْوَقْفِ الْمُنْقَطِعِ.

مِثَالُهُ
مَا فَضَّلَ مِنْ
حَصْرِ الْمَسْجِدِ.

حُكْمُ الرِّكَاءِ فِي الْوَقْفِ إِذَا بَلَغَ الثَّصَابُ
مِثَالُ: وَقَفْتُ أَرْضَ مَرْزُوعَةٍ.

ب

الرَّأْيُ الثَّانِي

تَجِبُ فِيهِ الرِّكَاءُ.

السَّبَبُ: لِأَنَّهُ شَتَّلَ مِنَ الْمَوْقُوفِ نَصَاباً فَلَرَزَمَتْهُ زَكَاةُ: وَمَا دَامَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ يَمْلِكُ الْمُنْفَعَةَ فَهَذَا كَافٍ فِي وَجُوبِ الرِّكَاءِ بِدَلِيلِ الْأَرْضِ الْمُسْتَأْجَرَةِ أَمَّا الْمَسَاكِينُ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهِمْ لَا يَتَعَيَّنُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ بِدَلِيلِ جَوَازِ حِرْمَانِ أَيِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَالذَّفْعُ إِلَى غَيْرِهِ.

عَلَى الْوَرْدَةِ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ
يُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ مِثْلُ الْوَصِيَّةِ.

ب

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

لَا زَكَاةَ فِيهِ.

السَّبَبُ: لِأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَتْ مَمْلُوكَةً لَهُمْ فَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمْ زَكَاةُ فِيهِ الْخَارِجُ مِنْهَا كَالْمَسَاكِينِ.

عَلَى جِهَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ
مِثَالُ: وَقَفْتُ دَارِي عَلَى أَوْلَادِي
وَعَلَى الْمَسَاكِينِ. الْحُكْمُ: فِيهِ
بَيْنُهُمَا نِصْفَانِ.

السَّبَبُ: لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِمَا يَقْتَضِي التَّشْوِيعَ بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ وَلَا تَحَقُّقَ التَّشْوِيعِ إِلَّا بِالتَّنْصِيفِ.

ب

الطَّرِيقَةُ الْأُخْرَى
يَجْزَأُ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ

الجزء الثالث:

إِلَى مَنْ يَأْخُذُ الرِّكَاءَ لِحَاجَتِهِ وَهُمْ خَمْسَةٌ أَصْنَافٍ: الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ وَالرَّقَابُ وَالْعَارِمُ وَابْنُ السَّبِيلِ.

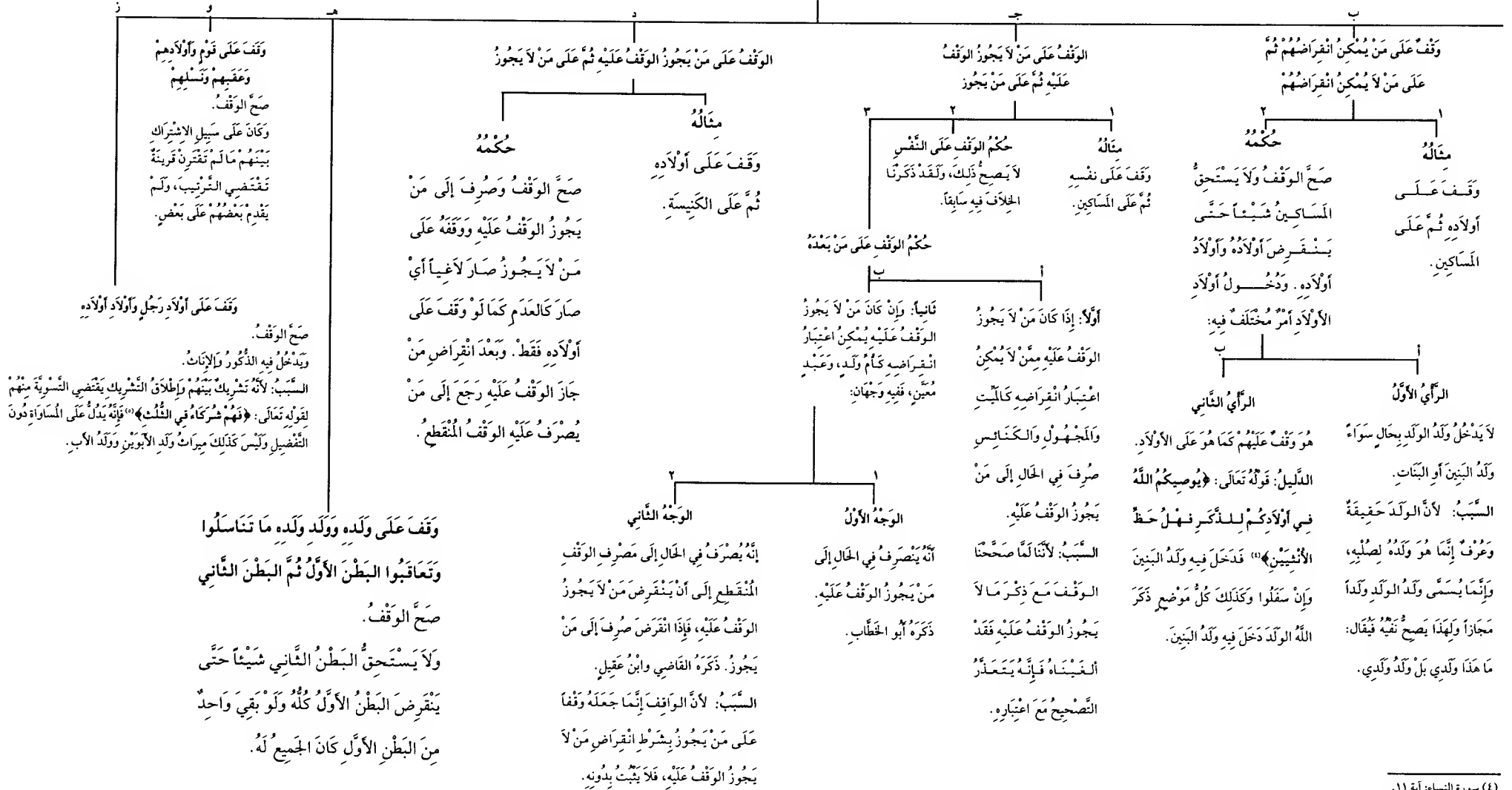
الجزء الثاني:

إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ مِنَ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ لِأَنَّهُمْ أَكْثَرُ الْجِهَاتِ ثَوَاباً لِقَوْلِهِ^(٢): (صَدَقْتُكَ عَلَى ذِي الْقَرَابَةِ صَدَقَةً وَصِلَةً)^(٣).

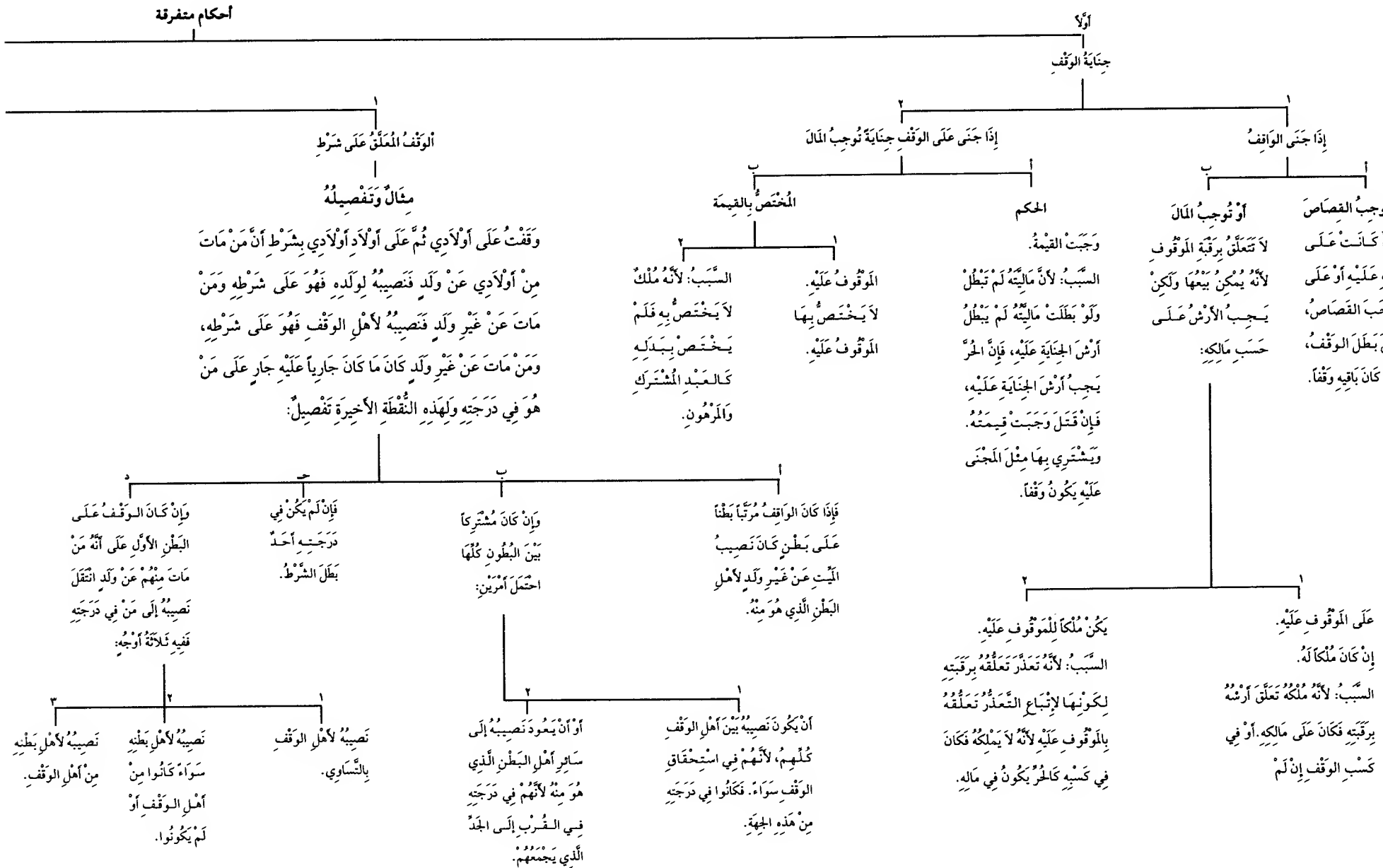
الجزء الأول:

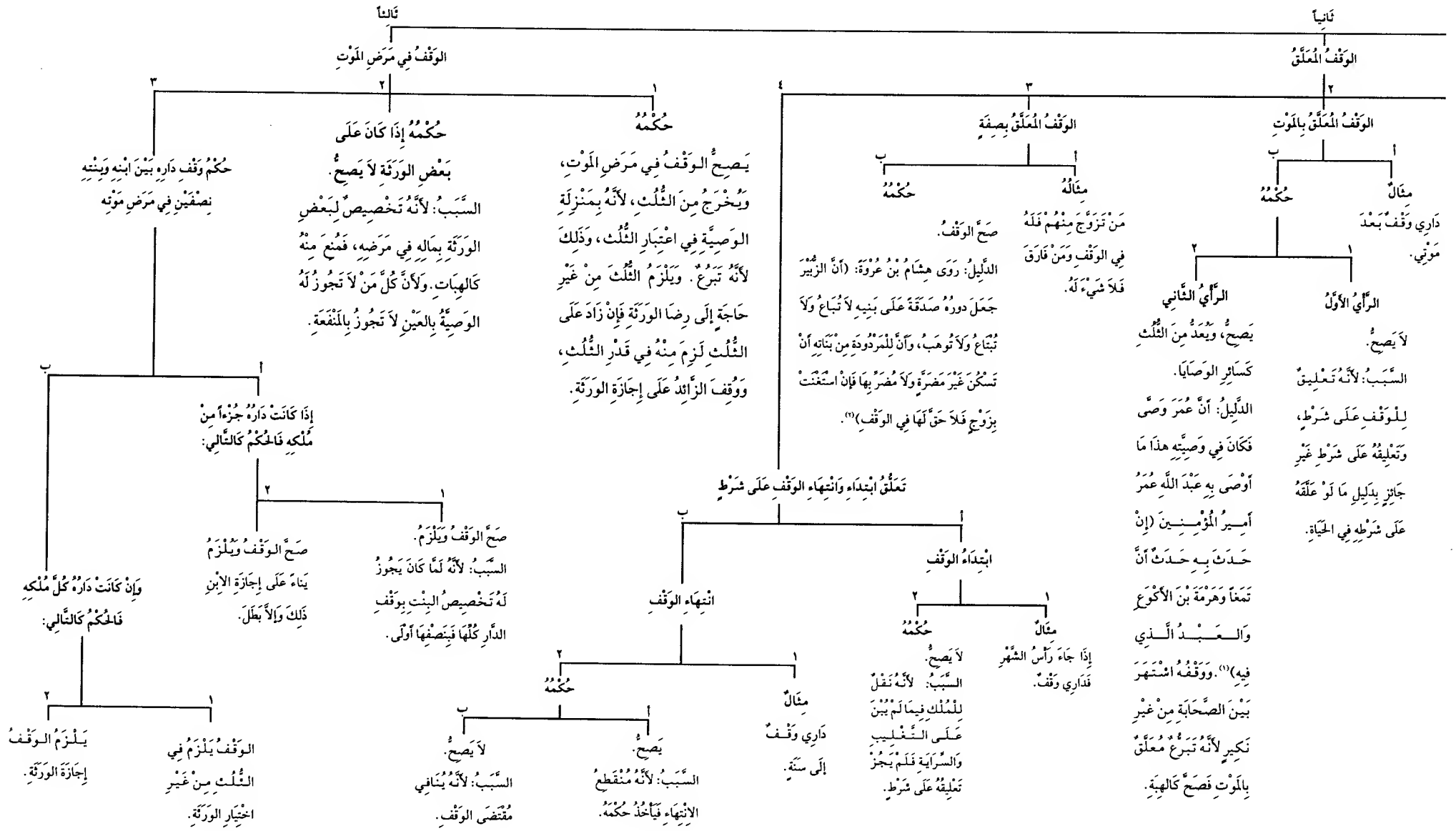
إِلَى الْغُرَاةِ.

حُكْمُ الْوَقْفِ الَّتِي فِيهَا تَرْتِيبُ وَتَشْرِيكَ وَتَسْوِيَةٌ

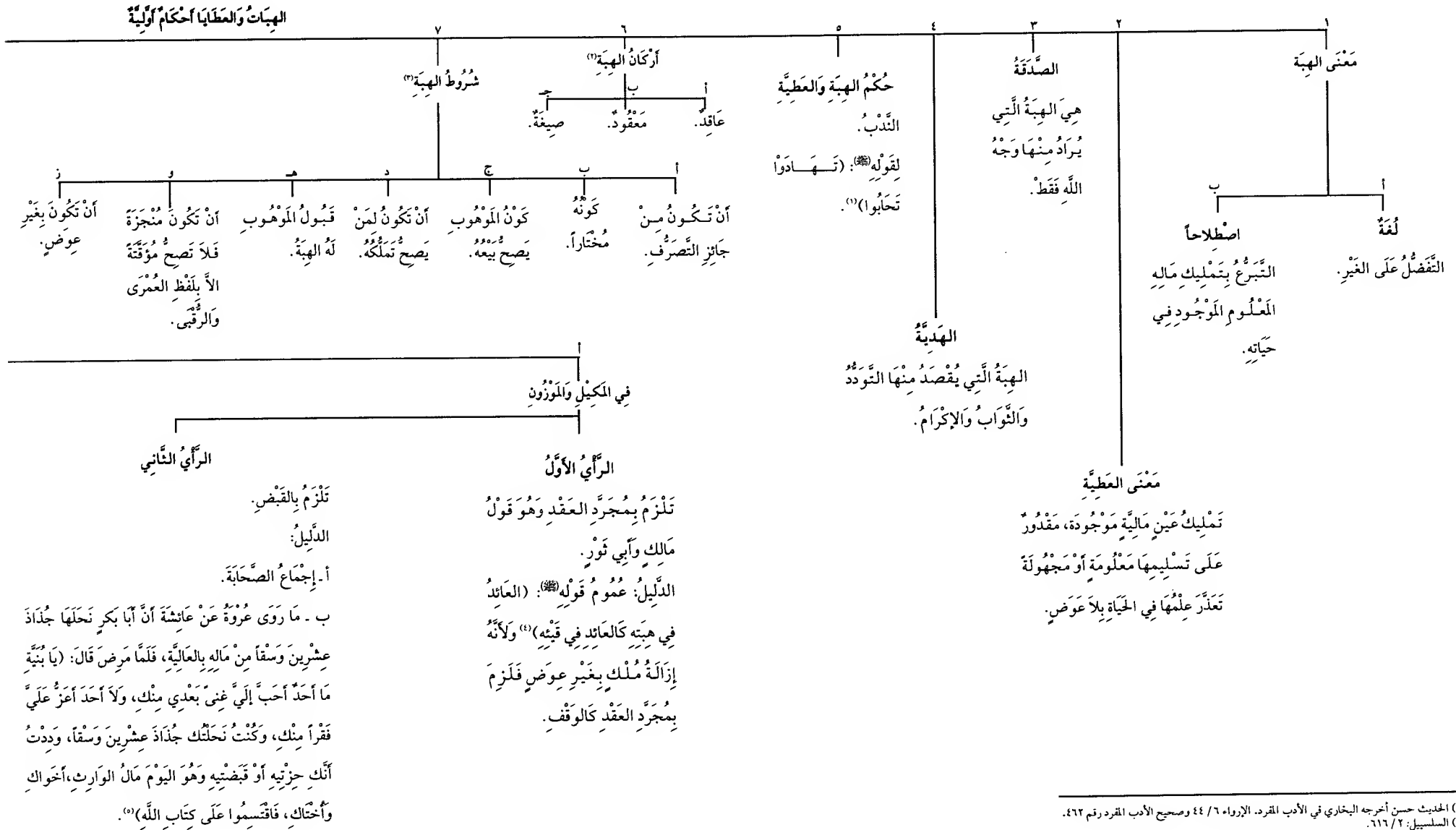


(٤) سورة النساء: آية ١١.
(٥) سورة النساء: آية ١٢.





(١) الحديث رواه أبو داود، أنظر الإرواء ٦/ ٣١.
(٢) الحديث صحيح رواه البيهقي. الإرواء ٦/ ٤٠. (١) الحديث صحيح أخرجه مالك والبيهقي. ص ٦/ ٦١.



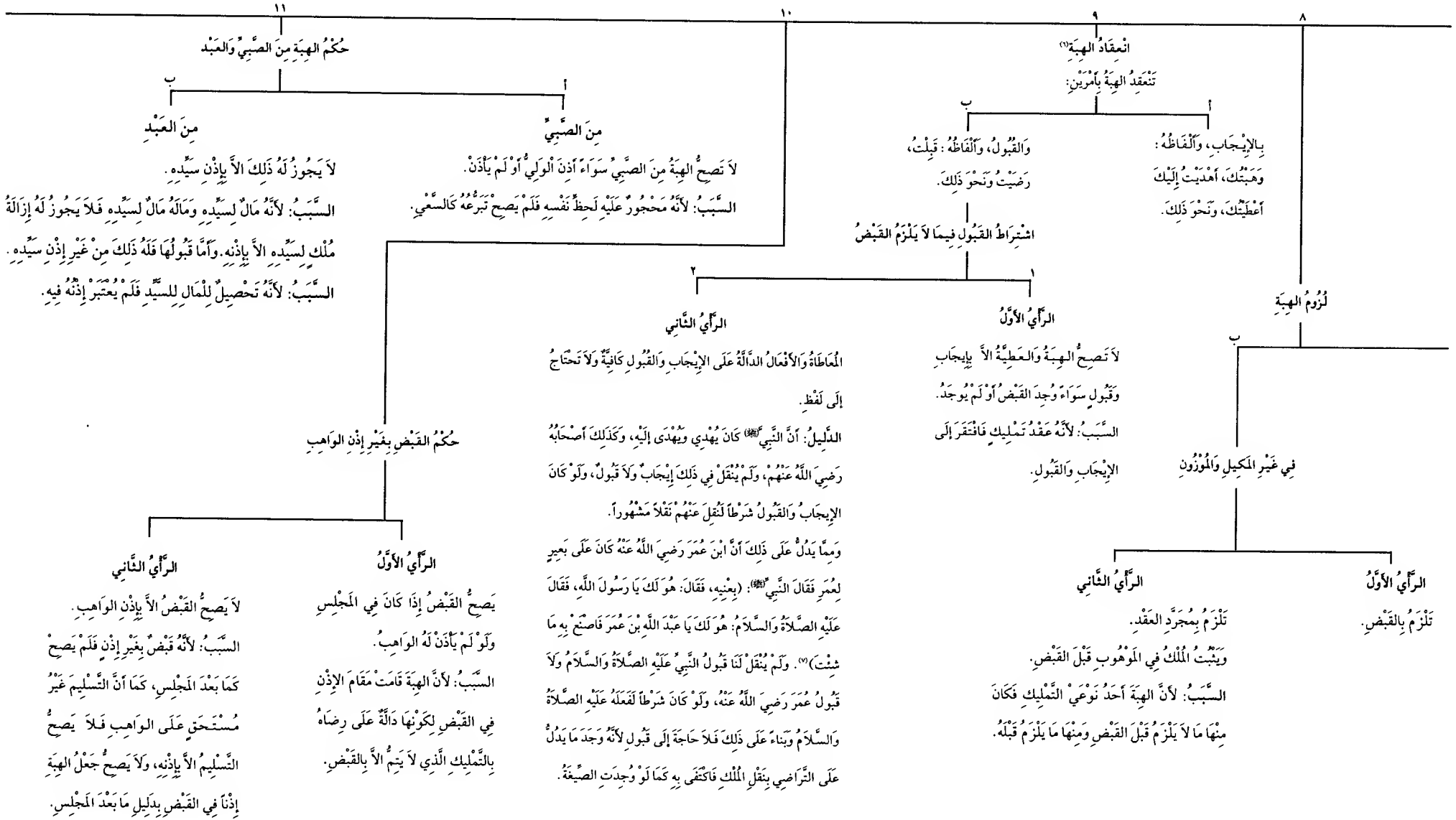
(١) الحديث حسن أخرجه البخاري في الأدب المفرد، الإرواء ٦/ ٤٤ وصحيح الأدب المفرد رقم ٤٦٢.

(٢) السلسلة: ٦١٦/ ٢.

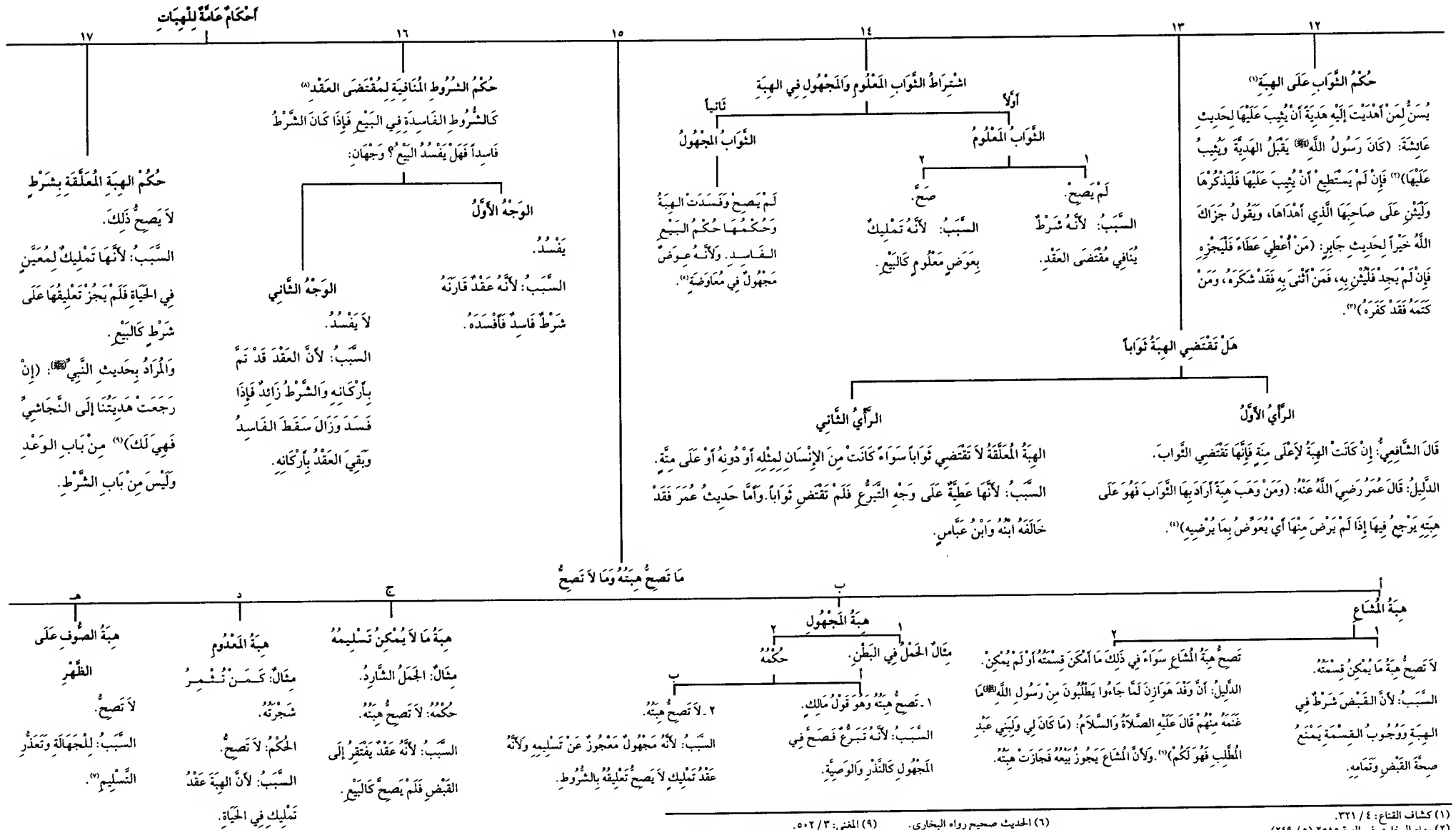
(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

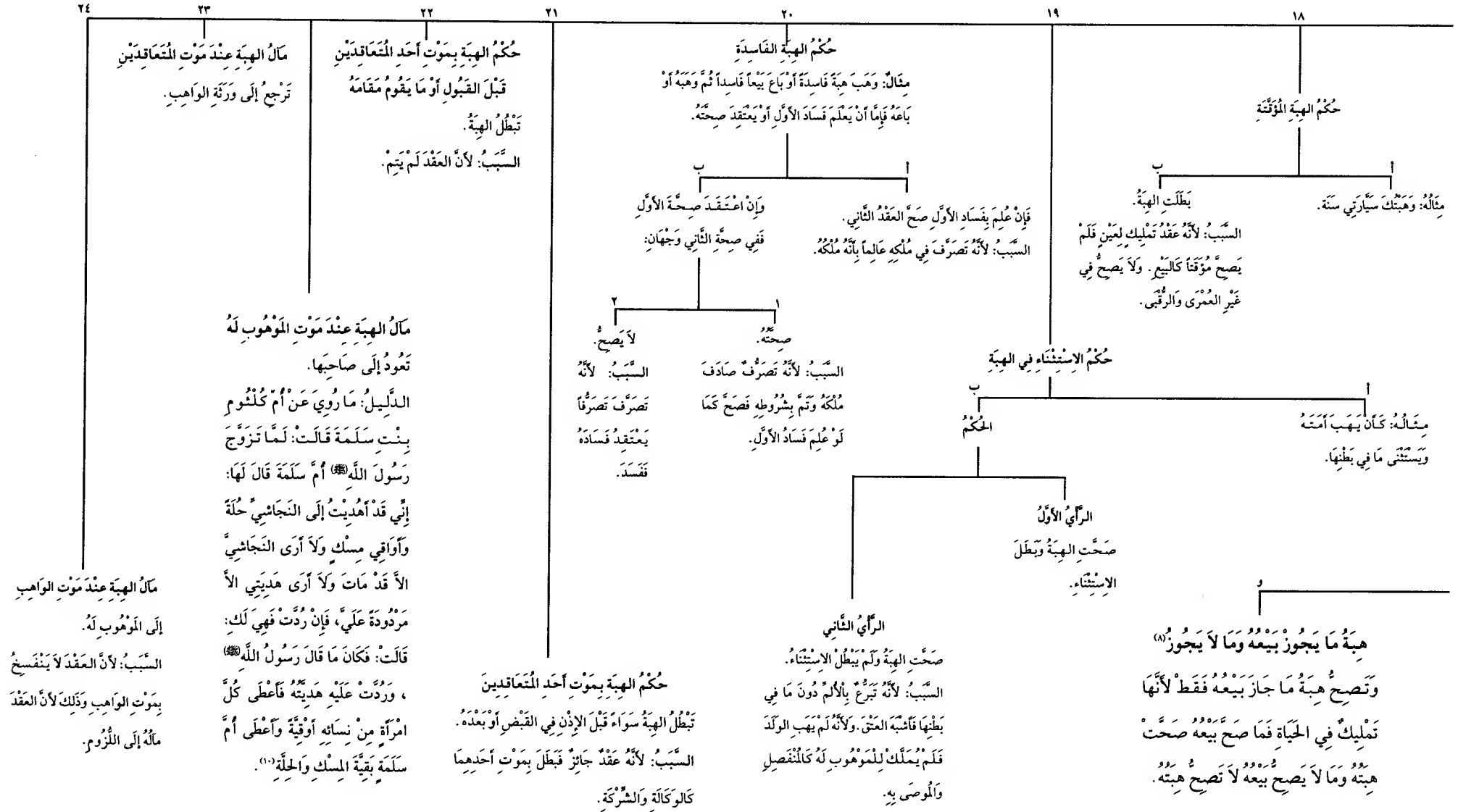
(٥) روى البخاري في الهبة ٢٥٨٩ (٥/ ٢٥٦) ومسلم في الهبات ١٦٢٢ (٣/ ١٢٤٠).

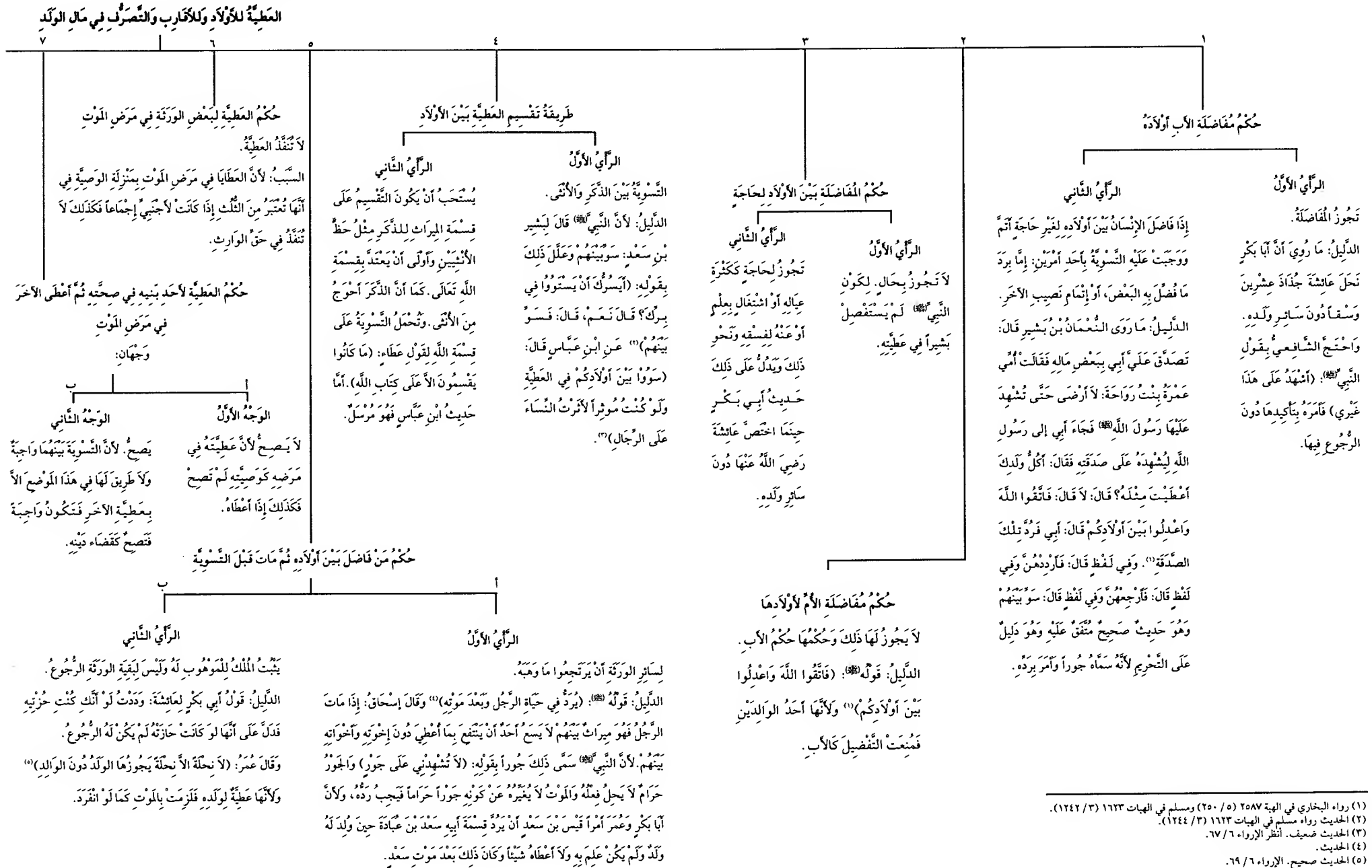


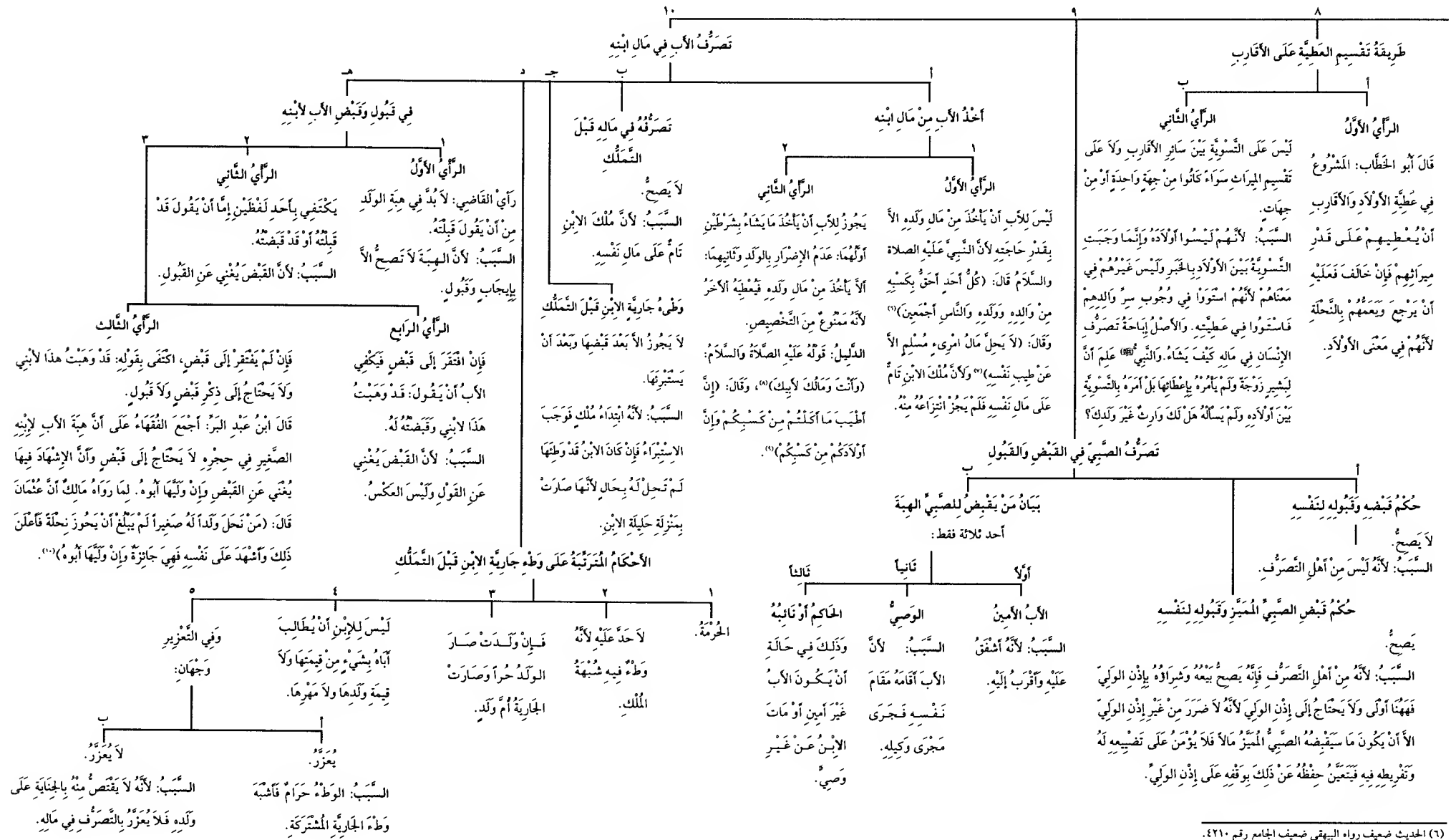
(٦) الحديث صحيح أخرجه مالك. الإرواء ٦/٦١.
(٧) الحديث رواه البخاري في الهبة ٢٦١٠ (٥/٢٦٩).



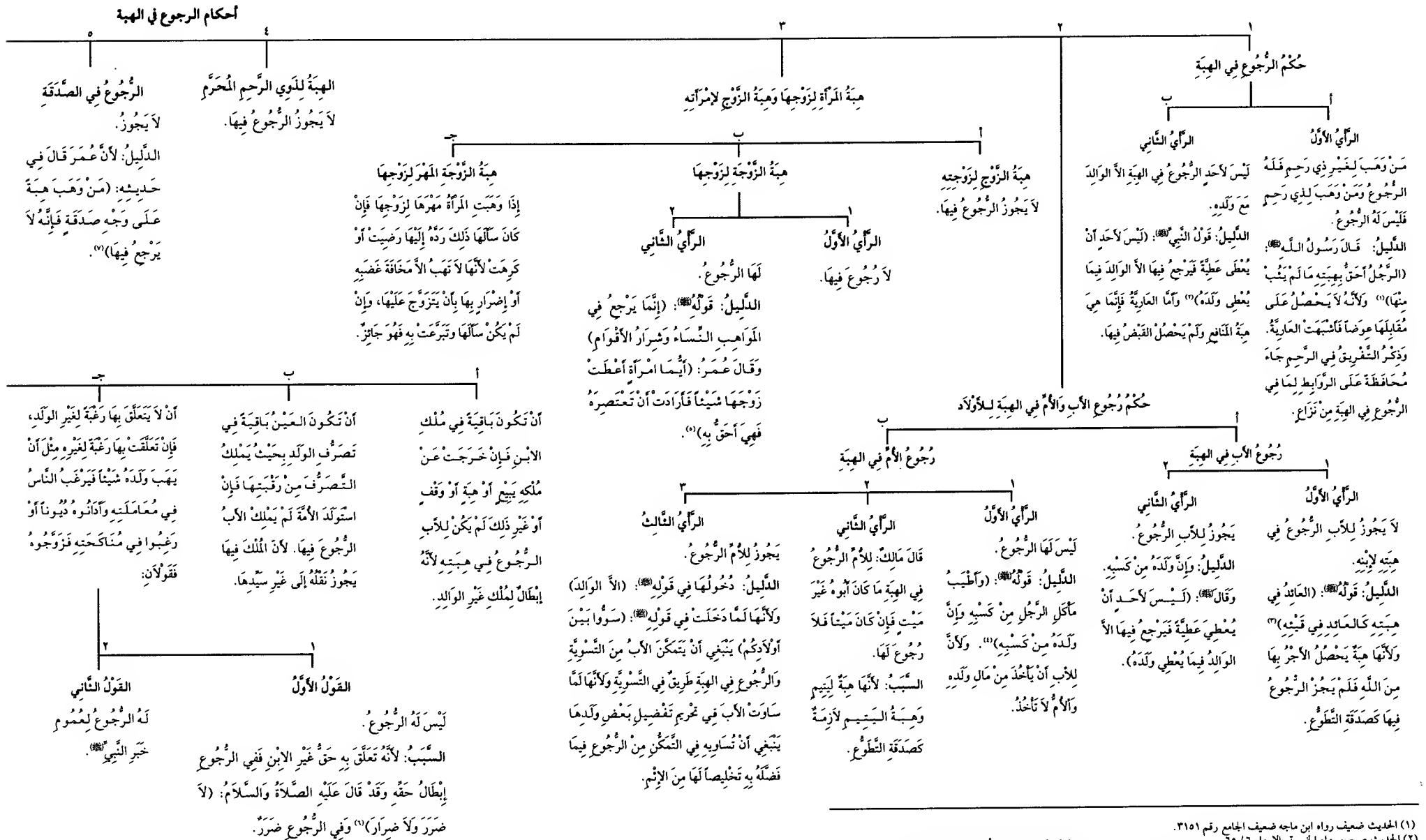
(١) كشف القناع: ٤/ ٣٢١.
 (٢) رواه البخاري في الهبة ٢٥٨٥ (٥/ ٢٤٩).
 (٣) الحديث أخرجه أبو داود. كشف القناع: ٤٠/ ٣٢١. وأنظر الإرواء ٦٠/ ٦ حديث ١٦١٧.
 (٤) الحديث صحيح موقوف أخرجه مالك. الإرواء ٥٥/ ٦.
 (٥) الكشف: ٤/ ٣٠٠ معنى التوبة: الموضع.
 (٦) الحديث صحيح رواه البخاري.
 (٧) الكشف: ٤/ ٣٠٦.
 (٨) نفس المصدر السابق.
 (٩) المغني: ٣/ ٥٠٢.
 (١٠) الحديث ضعيف. رواه أحمد. الإرواء ٤٩/ ٦.







(٦) الحديث ضعيف رواه البيهقي ضعيف الجامع رقم ٤٢١٠.
(٧) الحديث صحيح رواه أبو داود صحيح الجامع رقم ٦٦٦٢.
(٨) الحديث صحيح رواه ابن ماجه وغيره. الإرواء ٦ / ٦٥.
(٩) الحديث صحيح رواه الترمذي وغيره الإرواء ٦ / ٦٥.
(١٠) الحديث رواه مالك في الوصية (٧١ / ١).



(١) الحديث ضعيف رواه ابن ماجه ضعيف الجامع رقم ٣١٥١.

(٢) الحديث صحيح رواه الخمسة. الإرواء ٦/ ٦٥.

(٣) رواه البخاري في الهبة ٢٥٨٩ (٥/ ٢٥٦) ومسلم في الهبات ١٦٢٢ (٣/ ١٢٤٠).

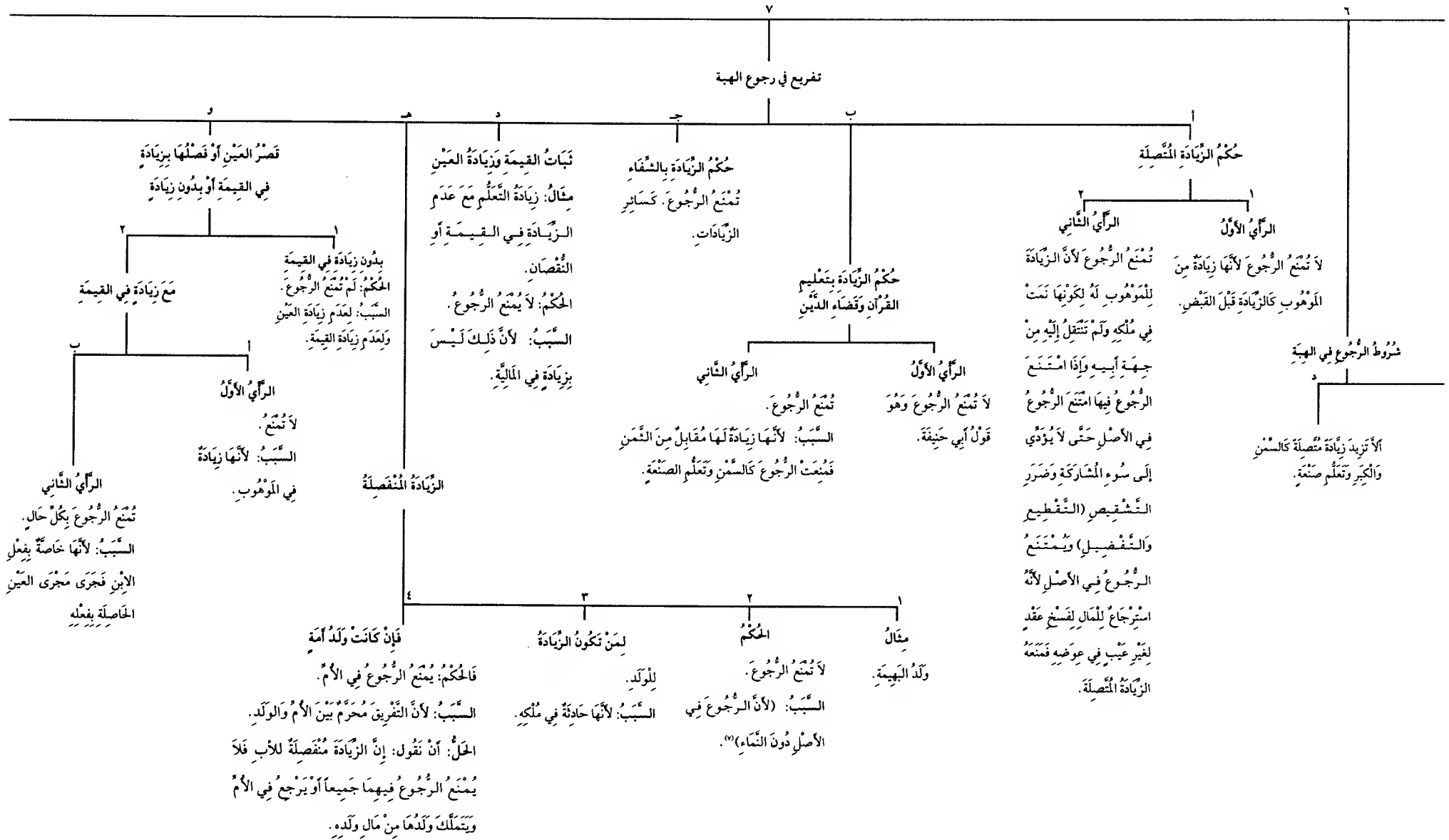
(٤) الحديث صحيح رواه الترمذي وغيره. الإرواء ٦/ ٦٥.

(٥) الحديث صحيح أخرجه الطحاوي وغيره. الإرواء ٦/ ٥٥.

(٦) الحديث صحيح. الإرواء ٦/ ٦٧.

(٧) الكشف ٤/ ٣١٥.

(٨) وفي الرجوع ضررٌ.



١
قَصْرُ الْعَيْنِ أَوْ قَصْلُهَا بِزِيَادَةٍ فِي الْقِيَمَةِ أَوْ بِدُونِ زِيَادَةٍ

بِدُونِ زِيَادَةٍ فِي الْقِيَمَةِ

الحُكْمُ: لَمْ تُمْنَعِ الرَّجُوعُ. السَّبَبُ: لِعَدَمِ زِيَادَةِ الْعَيْنِ وَلِعَدَمِ زِيَادَةِ الْقِيَمَةِ.

مَعَ زِيَادَةٍ فِي الْقِيَمَةِ

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

لَا تُمْنَعُ. السَّبَبُ: لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْمَوْهُوبِ.

الرَّأْيُ الثَّانِي

تُمْنَعُ الرَّجُوعُ بِكُلِّ حَالٍ. السَّبَبُ: لِأَنَّهَا خَاصَّةٌ بِفِعْلِ الْإِبْنِ فَجَرَى مَجْرَى الْعَيْنِ الْحَاصِلَةِ بِفِعْلِهِ

١
قَبْلَ أَنْ تَكُونَ الزَّيَادَةُ لِلْوَلَدِ.

السَّبَبُ: لِأَنَّهَا حَادِثَةٌ فِي مِلْكِهِ.

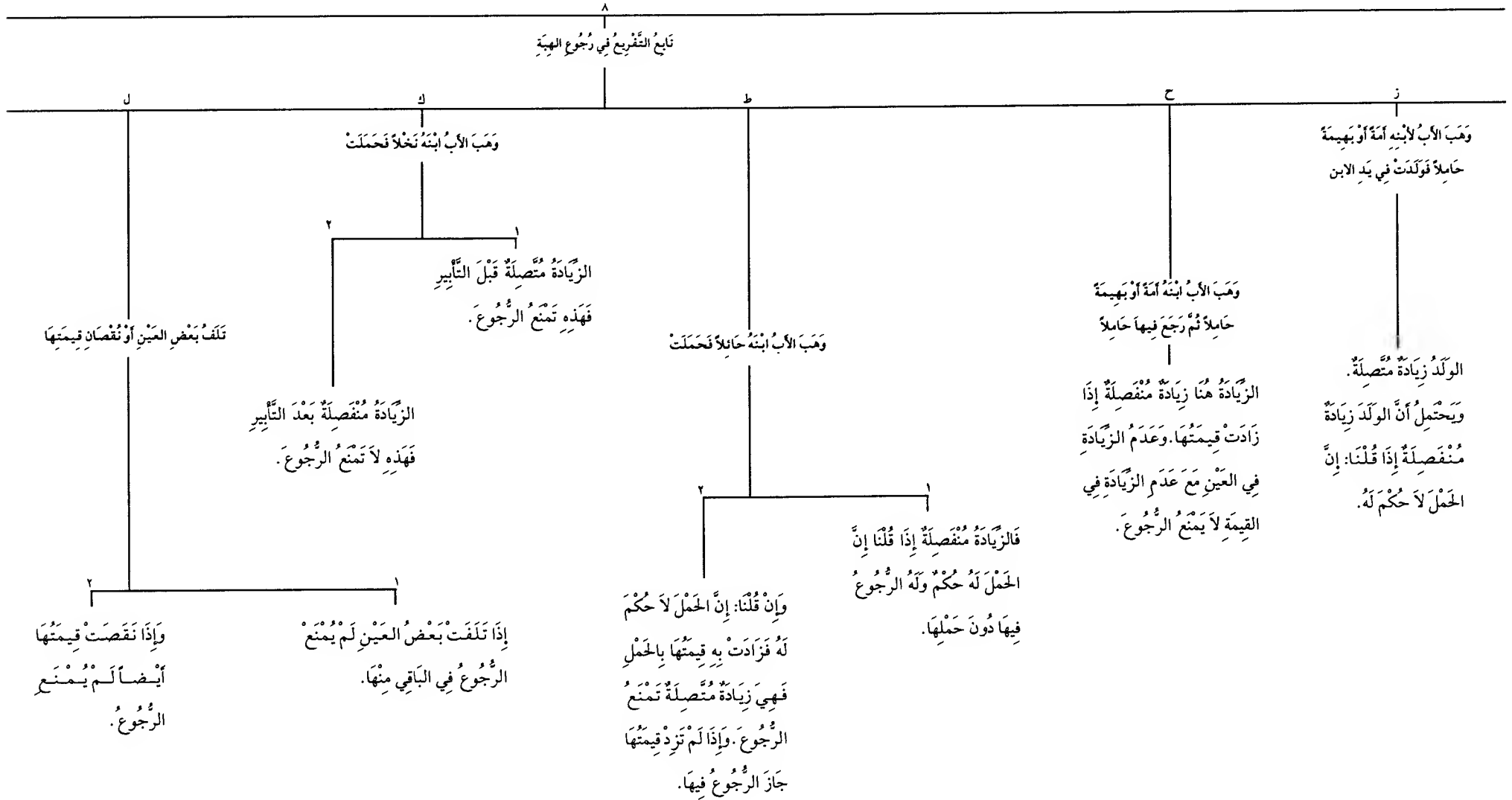
٢
مِثَالُ وَلَدِ الْبَهِيمَةِ.

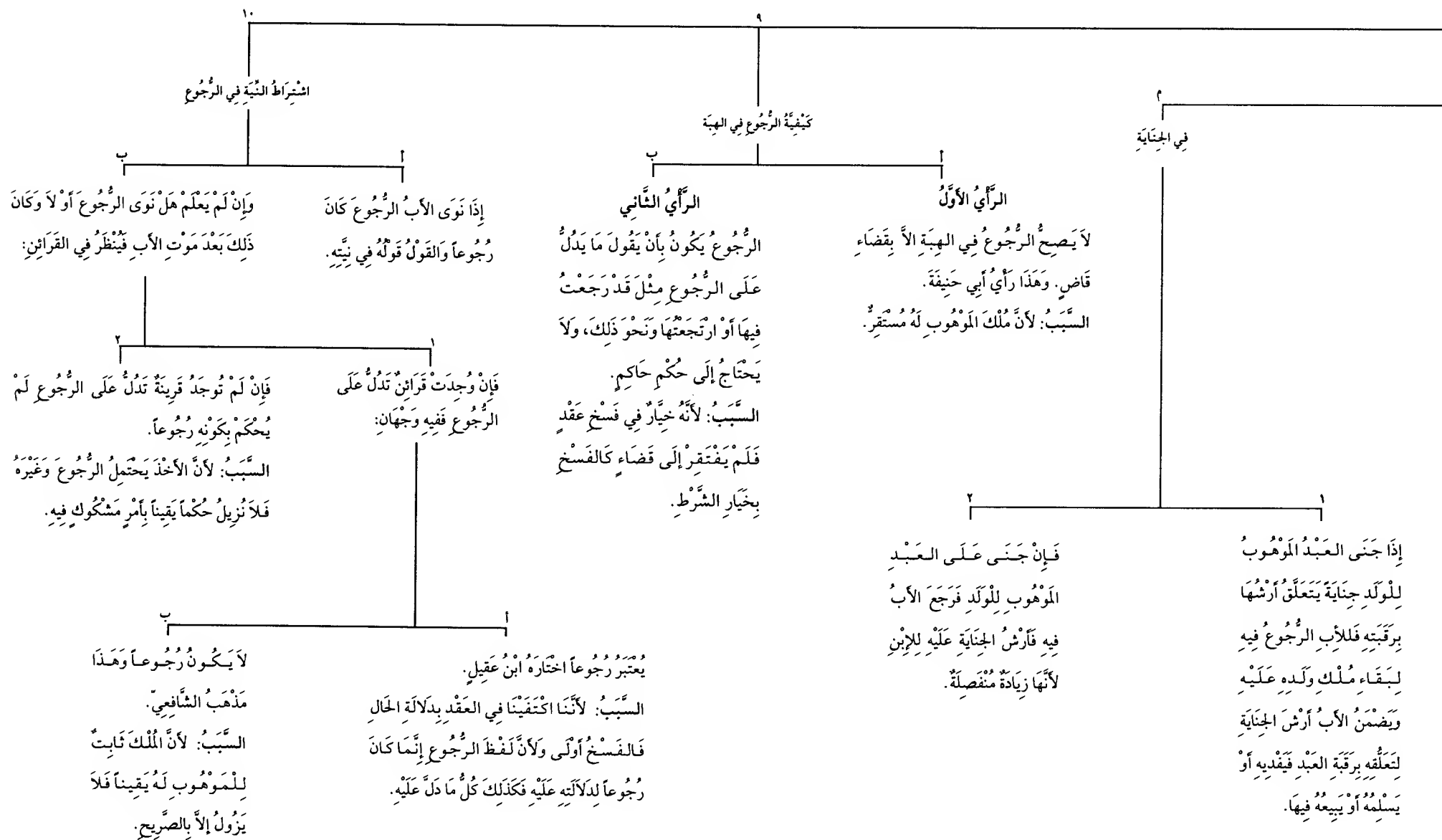
السَّبَبُ: (لِأَنَّ الرَّجُوعَ فِي الْأَصْلِ دُونَ النَّمَاءِ) (٣).

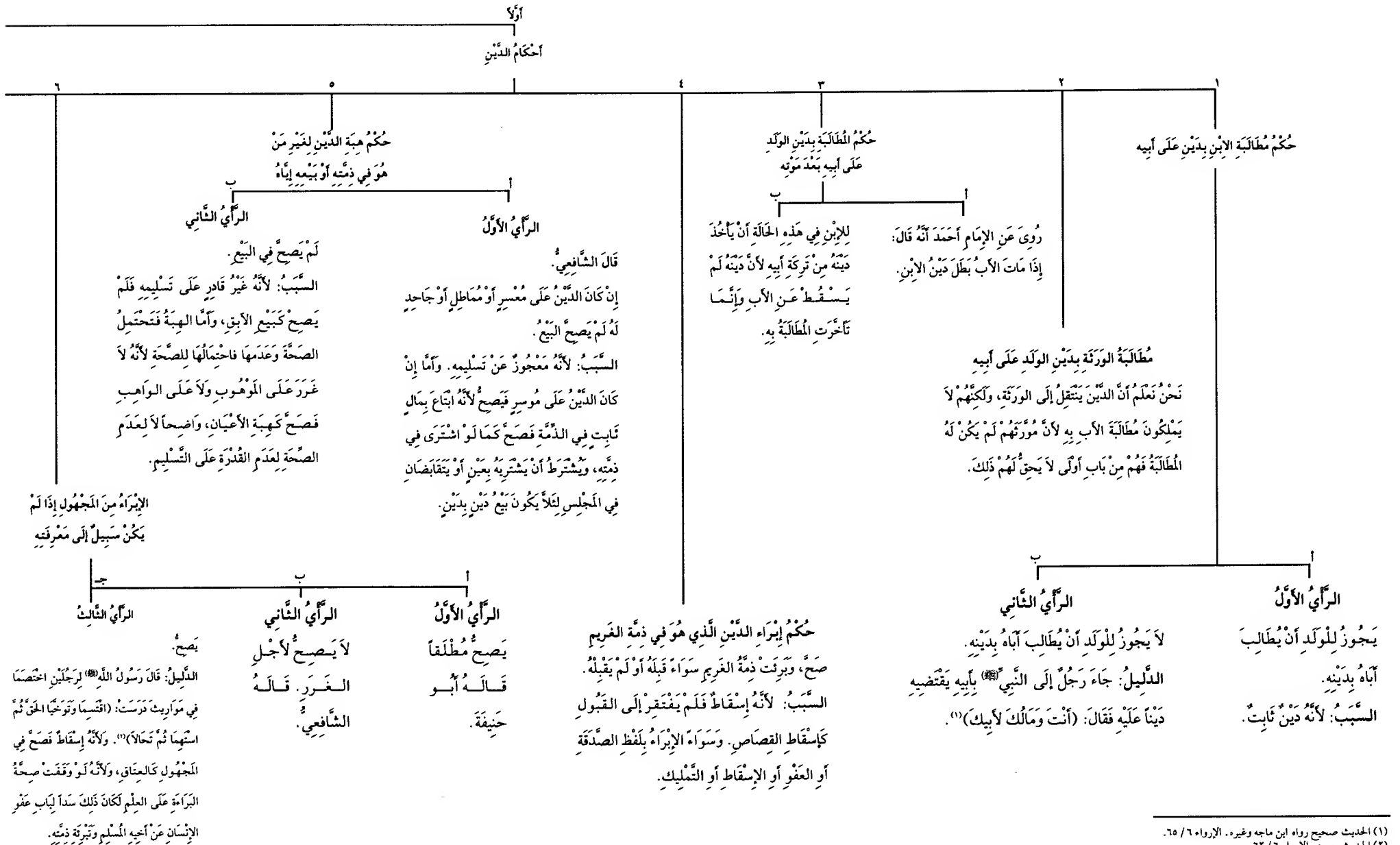
٣
لِأَنَّ تَكُونَ الزَّيَادَةَ لِلْوَلَدِ.

السَّبَبُ: لِأَنَّ تَفْرِيقَ مُحَرَّمٍ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْوَلَدِ.

الحَلُّ: أَنَّ نَقُولَ: إِنَّ الزَّيَادَةَ مُتَّفَعِلَةٌ لِلْأَبِ فَلَا يُمْنَعُ الرَّجُوعُ فِيهِمَا جَمِيعًا أَوْ يَرْجِعُ فِي الْأُمِّ وَيَتَمَلَّكُ وَلَدُهَا مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ.







(١) الحديث صحيح رواه ابن ماجه وغيره. الإرواء ٦ / ٦٥.

(٢) الحديث حسن. الإرواء ٦ / ٦٢.

ثانياً

أحكام العُمري والرَّقبي

الإشتراط في العُمري والرَّقبي

اشترط أن تعود العُمري إلى المَعمر بعد موت المَعمر

الرأي الأول

صحَّ العقد والشرط ومتى مات المَعمر رجعت إلى المَعمر.
الدليل: قال جابر إن العُمري التي أجاز رسول الله أن يقول: (هي لك ولعقبك) قائماً إذا قال هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها^(١).

الرأي الثاني

هي للمَعمر ولو رثته ونسقط الشرط.
الدليل: قوله^(٢): (لا عُمري ولا رَقبي فمن أَمَرَ شيئاً أو أَرَقَبَهُ فهو له حياته وموته) (٤) وهذا صريح في إبطال الشرط لأن الرَقبي يشترط فيها عودها إلى المَرِيق إن مات الآخر قبله. ولأننا لو أجزأنا هذا الشرط كانت هبة مؤقَّتة والهبة لا يجوز فيها التوقيت ولم يفسد هذا الشرط لأنه ليس بشرط على المَعمر وإنما شرط ذلك على ورثته إن لم يكن الشرط مع العقود معه لم يؤثر فيه.

حكم العُمري في غير العقار

حكم العُمري في غير العقار من الحيوان والشيء نصح لسان الهبات.

حكم العُمري في غير العقار

الرأي الثاني

ليست كالعُمري بل هي هبة المتافع والمُتافع إنما تستوفي لمعين الزمان شيئاً قسماً فلا تلزم إلا في قدر ما قبضه واستوفاه بالسكنى وللمسكن الرجوع متى شاء وأيهما مات بطلت الإباحة. لأن الإسكان إباحة المتافع فلم يقع لازماً كالعارية وقارَى العُمري لأنها هبة للرَقبة.

الرأي الأول

هي كالعُمري تكون له ولعقبه لأنها في معنى العُمري قُيِّمَتْ فيها مثل حكمها.

حكمهما

الرأي الأول

لا تصح لأن النبي^(ص) قال: (لا عُمري ولا رَقبي).
الدليل: قوله^(٣): (العُمري جائزة لأهلها والرَقبي جائزة لأهلها)^(٤).

الرأي الثاني

كلهما جائز.
الدليل: قوله^(٥): (العُمري جائزة لأهلها والرَقبي جائزة لأهلها)^(٦).

الملك في العُمري والرَّقبي

الرأي الأول

تمليك المتافع لا تمليك الرَقبة.
الدليل: أنه سئل القاسم بن محمد عن العُمري ما يقول الناس فيها؟ فقال: ما أدركت إلا على شروطهم في أموالهم وما أعطوا قال إبراهيم بن إسحاق الحربي عن ابن الأعرابي: (لم يختلف العرب في العُمري والرَقبي والإفقار والعربية والعارية والكنى والإطراق أنها ملك أربابها ومتافعها لمن عتق له) ولأن التمليك لا يتوقَّف فحمل على تمليك المتافع.

الرأي الثاني

تمليك الرَقبة.
الدليل: قال رسول الله^(ص): (أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فإنه من أَمَرَ عُمري فهي للذي أَمَرها حياً وميتاً ولعقبه)^(٧) وفي لفظ: (فرضي رسول الله^(ص) بالعُمري لمن وهب له)^(٨).

البراءة بيمين الدين من الغريم عن الغارم وذلك خوفاً من أن يعلم ذلك فلا يُسَمَّح بإبرائه فينبغي ألا تصح البراءة فيه.
السبب: لأن فيه تغريراً بالمُبريء وقد أمكن التحرز منه.

إبراء الغريم عن يمينه من دين يعتقد عن يمينه لا شيء عليه وهو في الحقيقة عليه.

وجهاً في صحة الإبراء

الوجه الأول

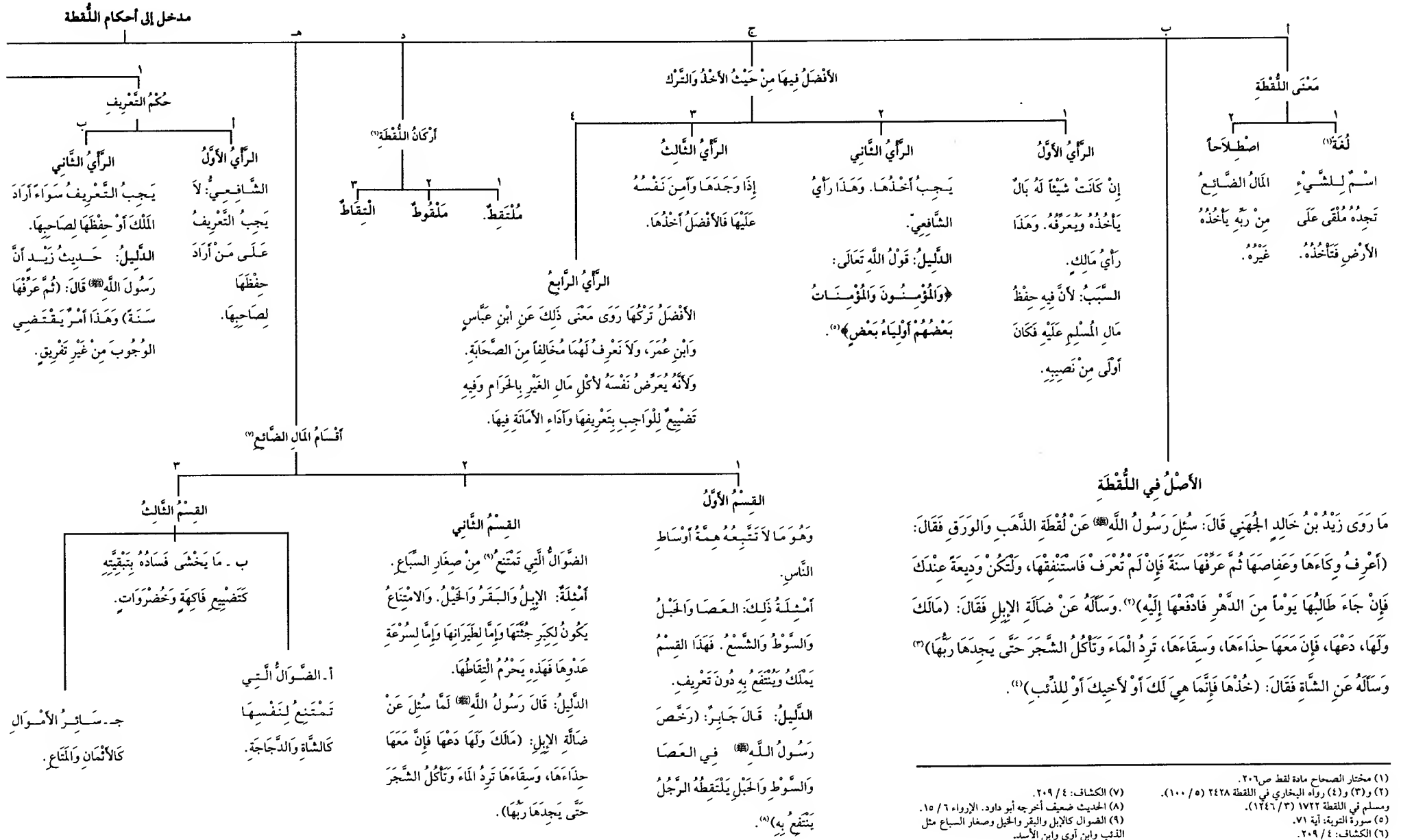
يصح الإبراء. السبب: لأنها صادقة ملكة فأسقطت كما لو علمها.

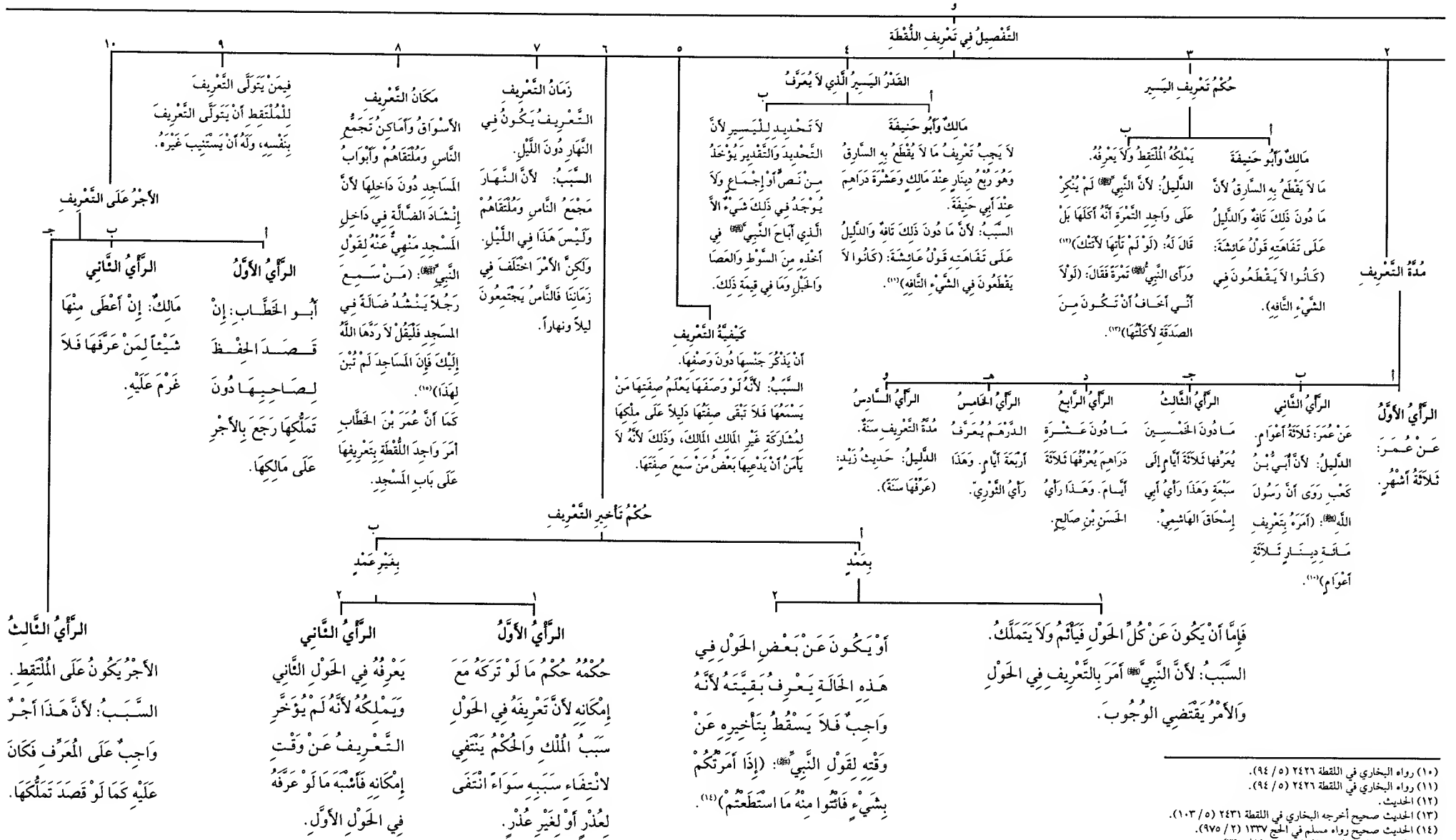
الوجه الثاني

لا يصح. السبب: لأنه إبراء من شيء لا يعتد به.

معناها وصورتها وما سبب تسميتها بذلك العُمري والرَقبي نوعان من الهبة يفتقران إلى ما يفتقر إليه سائر الهبات من الإيجاب والقبول والقبض. وصورة العُمري: أن يقول الرجل أَمَرْتُكَ داري هذه أو هي لك عُمرك أو ما عشت. وسُميت بذلك لتقيدها بالعمر. وصورة الرَقبي: أَرَقَبْتُكَ الدار أو هي لك حياتك على أنك إن مت قبلي عادت إلي، وإن مت قبلك فهي لك ولعقبك. وسُميت بذلك لأن كل واحد منهما يَرُقَّب موت صاحبه.

(٣) الحديث صحيح لغيره رواه الخمسة. الإرواء ٦/ ٥٥.
(٤) صحيح رواه أحمد والنسائي وابن ماجه صحيح الجامع رقم ٧٥٤٠.
(٥) رواه مسلم في الهبات ١٦٢٥ (٣/ ١٢٤٦).
(٦) رواه البخاري في الهبة ٢٦٢٦ (٥/ ٢٨٢). ومسلم في الهبات ١٦٢٥ (٣/ ١٢٤٦).
(٧) رواه مسلم في الهبات ١٦٢٥ (٣/ ١٢٤٦).
(٨) رواه مسلم في الهبات ١٦٢٥ (٣/ ١٢٤٦).





(١٠) رواه البخاري في اللقطة ٢٤٢٦ (٥/ ٩٤).

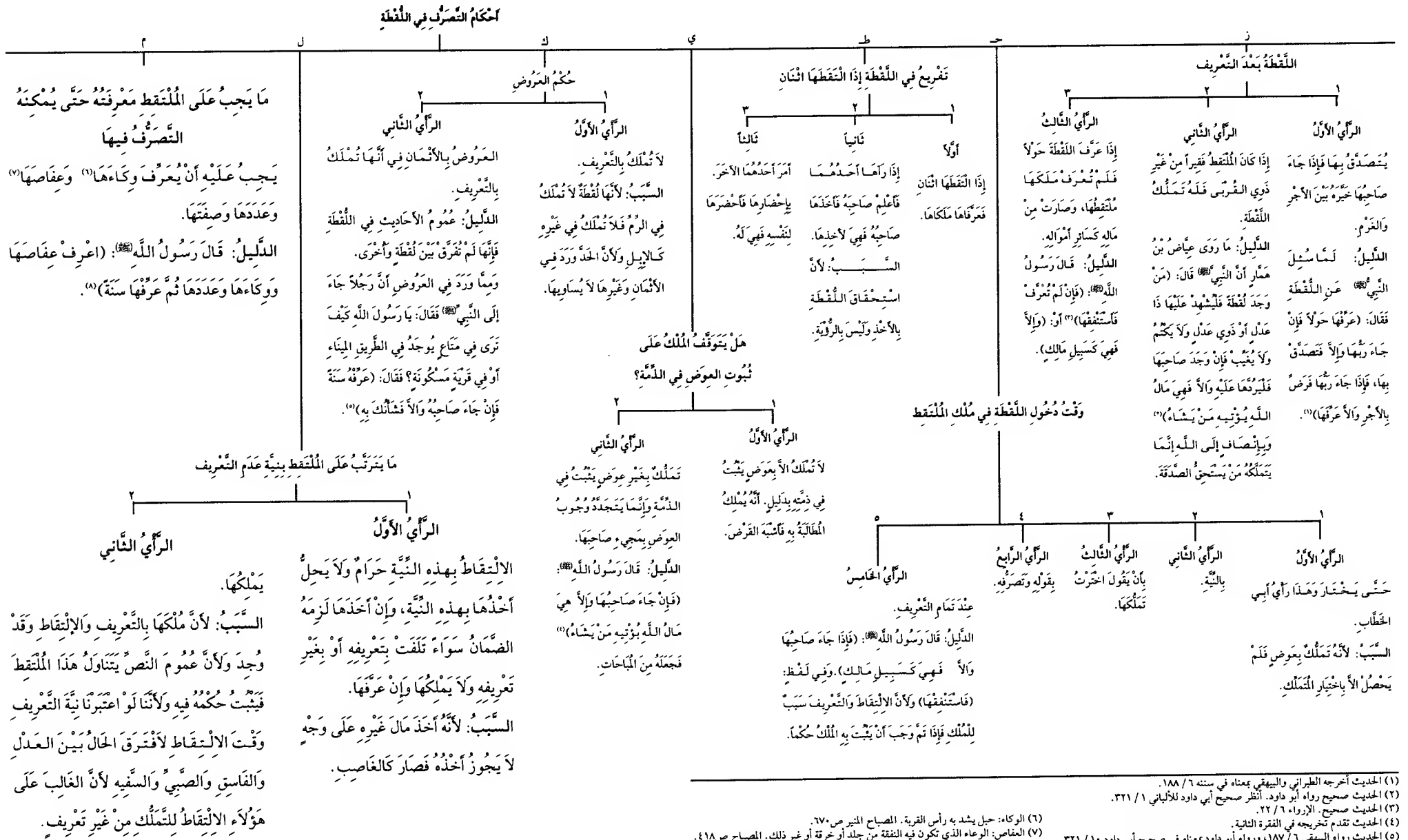
(١١) رواه البخاري في اللقطة ٢٤٢٦ (٥/ ٩٤).

(١٢) الحديث.

(١٣) الحديث صحيح أخرجه البخاري في اللقطة ٢٤٣٦ (٥/ ١٠٣).

(١٤) الحديث صحيح رواه مسلم في الحج ١٣٣٧ (٢/ ٩٧٥).

(١٥) الحديث رواه مسلم في المساجد ٥٦٨ (١/ ٣٩٧).



(١) الحديث أخرجه الطبراني والبيهقي بمعناه في سننه ١٨٨ / ٦.

(٢) الحديث صحيح رواه أبو داود. أنظر صحيح أبي داود للألباني ٣٢١ / ١.

(٣) الحديث صحيح. الأزواء ٢٢ / ٦.

(٤) الحديث تقدم تخريجه في الفقرة الثانية.

(٥) الحديث رواه البيهقي ١٨٧ / ٦، ورواه أبو داود بمعناه في صحيح أبي داود ٣٢١ / ١٠.

(٦) الوكا: جبل يشد به رأس القربة. المصباح المنير ص ٦٧.

(٧) المقاص: الوعاء الذي يكون فيه الفقة من جلد أو خرقه أو غير ذلك. المصباح ص ٤١٨.

(٨) رواه البخاري في اللقطة ٢٤٢٨ (١٠٠ / ٥) ومسلم في اللقطة ١٧٢٢ (١٢٤٦ / ٣).

ع
تَقْرِيمَات

س ن

حُكْمُ رُجُوعِ صَاحِبِ اللَّفْظَةِ بِهَا
إِنْ خَرَجَتْ مِنْ يَدِ الْمُتَقَطِّ
إِنْ خَرَجَتْ اللَّفْظَةُ مِنْ يَدِ الْمُتَقَطِّ
يَبْشُرُ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ
الرُّجُوعُ فِيهَا وَلَا أَخَذَ بِدَلِّهَا.
السَّبَبُ: لِأَن تَصَرَّفَ الْمُتَقَطُّ وَقَعَ
صَحِيحًا لِكُونِهَا صَارَتْ فِي مِلْكِهِ
فَإِنْ عَادَتْ إِلَى الْمُتَقَطِّ يَبْشُرُ أَوْ
شِرَاءً أَخَذَهَا.
السَّبَبُ: لِأَنَّهُ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ فِي
يَدِ مُتَقَطِّهِ فَكَانَ لَهُ أَخْذُهُ.

أَلْقَى رَجُلٌ شَبَكَةً فِي الْبَحْرِ فَوَقَعَتْ فِيهَا
سَمَكَةٌ فَجَذَبَتْهَا بَعِيدًا فَأَخَذَهَا آخَرُ
السَّمَكَةِ لِمَنْ حَازَهَا وَالشَّبَكَةُ يَعْرِفُهَا.
السَّبَبُ: لِأَنَّ السَّمَكَةَ مَبَاحَةٌ وَلَمْ يَمْلِكْهَا صَاحِبُ
الشَّبَكَةِ لِكُونِ الشَّبَكَةِ لَمْ تَثْبُتِ السَّمَكَةُ.

صَادَ غَزَالًا فَوُجِدَ فِيهِ أَثَرُ آدَمِيٍّ^(١٠)
هَذَا يُعْتَبَرُ لَفْظَةً يَجِبُ تَعْرِيفُهَا.
السَّبَبُ: لِكُونَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ
الْغَزَالَ كَانَ مَمْلُوكًا.

جَاءَ رَجُلٌ فَوُجِدَ شَرَكًا فِيهِ حِمَارٌ
وَحَشِيٌّ شَارَفَ عَلَى الْهَلَاكِ فَخَلَعَهُ
هُوَ لِصَاحِبِ الشَّرَكِ.
السَّبَبُ: لِأَنَّهُ ثَابِتٌ فِي مِلْكِهِ.

اشْتَرَى شاةً فَوُجِدَ فِيهَا دُرَّةٌ أَوْ ذَنَابِيرٌ
هِيَ لَفْظَةٌ وَجِبَ تَعْرِيفُهَا بِدَلِّهَا بِالنَّاسِ لِإِحْتِمَالِ أَنْ
تَكُونَ بَلَعَتْ الشَّاةُ الذَّنَابِيرَ فِي مِلْكِ الْبَايِعِ.

أَخَذَ حِذَاءَهُ وَتَرَكَ لَهُ بَدَلَهُ

الْحُكْمُ حَسَبَ الْقَرِينَةِ فَإِذَا كَانَ الْحِذَاءُ الْمَسْرُوقُ خَيْرًا مِنْ
الْمُتْرُوكِ وَكَانَ مِمَّا لَا تَشْتَبِهُ عَلَى الْإِحْدِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى
التَّعْرِيفِ.

السَّبَبُ: لِأَنَّ التَّعْرِيفَ إِنَّمَا جُعِلَ فِي الْمَالِ الضَّائِعِ عَنْ رَبِّهِ
لِيَعْلَمَ بِهِ وَتَارَكَ هَذَا عَالِمٌ بِهِ رَاضٍ بِبَدَلِهِ عِوَضًا عَمَّا أَخَذَ وَفِي
هَذِهِ الْحَالَةِ لَهُ أَخْذُ الْبَدَلِ.

السَّبَبُ: لِأَنَّ صَاحِبَهَا فِي الظَّاهِرِ تَرَكَهَا لَهُ بِإِذْنِهَا عِوَضًا
عَمَّا أَخَذَ فَصَارَ كَأَنَّهُ أَخَذَهَا بِإِذْنِهِ وَهَذَا الْأَمْرُ أَقْرَبُ
إِلَى الرِّقْقِ بِالنَّاسِ لِأَنَّهُ فِيهِ تَعَالُفٌ لِمَنْ سَرَقَتْ أَغْرَاضُهُ يَحْصُلُ
عِوَضٌ عَنْهَا، وَتَعَالُفٌ لِلسَّارِقِ بِالتَّخْفِيفِ عَنْهُ مِنَ الْإِثْمِ.

فِيمَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ أَوْ النَّهْرِ
مِمَّا هُوَ مَخْلُوقٌ فِيهِمَا
المِثَالُ الْأَوَّلُ وَحُكْمُهُ
اصْطَادَ الصَّيَّادُ سَمَكَةً
فَوُجِدَ فِي دَاخِلِهَا دُرَّةٌ،
فَالدُّرَّةُ لِلصَّيَّادِ.
السَّبَبُ: لِأَنَّ الدُّرَّةَ يَكُونُ
فِي الْبَحْرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَتَسْتَخْرِجُونَ مِنْهُ
حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾^(٩)
المِثَالُ الثَّانِي وَحُكْمُهُ
اصْطَادَ سَمَكَةً فَوُجِدَ
فِيهَا دُرَّةٌ فِيهَا آثَرُ آدَمِيٍّ
كَانَ تَكُونُ مَشْقُوبَةً أَوْ
مُتَّصِلَةً كَذَهَبٍ أَوْ
فِيضَةٍ فَهَذِهِ لَفْظَةٌ
وَجِبَ تَعْرِيفُهَا.
المِثَالُ الثَّالِثُ
وَجِدَ عَتَبَةً عَلَى سَاحِلِ
الْبَحْرِ فَهِيَ لِوَاجِدِهَا.
السَّبَبُ: لِإِحْتِمَالِ أَنْ
يَكُونَ الْبَحْرُ قَدْ أَلْقَاهَا
وَأَصْلُ عَدَمِ الْمَلِكِ فِيهَا
فَكَانَتْ مَبَاحَةً لَا اخْذَهَا.

مِمَّا لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ فِيهِمَا

مِثَالُ: اصْطَادَ سَمَكَةً فَوُجِدَ فِيهَا دَرَاهِمٌ أَوْ ذَنَابِيرٌ أَوْ آيٌ شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ فِي الْبَحْرِ.

الْحُكْمُ: فَهَذِهِ لَفْظَةٌ يَجِبُ تَعْرِيفُهَا.

السَّبَبُ: لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي الْبَحْرِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا لِآدَمِيٍّ فَيَكُونُ لَفْظَةً.

تَنَازَعَ صَاحِبُ الدَّارِ وَالسَّائِكُنُ فِي دَفْنٍ فِي الدَّارِ مُدْعِيًا
كُلَّ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَهُ
عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَبَيِّنَ فَمَنْ أَصَابَ الْوَصْفَ فَهُوَ لَهُ.
السَّبَبُ: لِأَنَّ مَا يُوْجَدُ فِي الْأَرْضِ مِنَ الدَّفْنِ مِمَّا عَلَيْهِ عِلَاقَةٌ
لِلْمُسْلِمِينَ فَهُوَ لَفْظَةٌ، وَاللَّفْظَةُ تُسْتَحَقُّ بِوَصْفِهَا، وَلِأَنَّ الْمَصِيبَ
لِلْوَصْفِ فِي الظَّاهِرِ مَنْ كَانَ ذَلِكَ يَدِيهِ فَكَانَ أَحَقُّ بِهِ.

الَلَفْظَةُ فِي دَارِ الْحَرْبِ

الَلَفْظَةُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُتَقَطِّ

إِذَا مَاتَ الْمُتَقَطُّ
قَبْلَ الْحَوْلِ عَرَفَ
وَارِثُهُ وَيَمْلِكُهَا بَعْدَ
إِتِمَامِ التَّعْرِيفِ.
وَإِذَا مَاتَ الْمُتَقَطُّ بَعْدَ الْحَوْلِ
وَرَثَهَا الْوَارِثُ كَسَائِرِ أَمْوَالِ
الْمَيِّتِ وَحَتَّى جَاءَ صَاحِبُهَا
أَخَذَهَا مِنَ الْوَارِثِ.

المِثَالُ الثَّالِثُ

وَجَدَ اللَّفْظَةَ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَكِنَّهُ
دَخَلَ إِلَيْهِمْ مُتَلَصِّصًا. لَا يَعْرِفُهَا.
السَّبَبُ: لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا مِنْ
أَمْوَالِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ غَنِيمَةٌ.

المِثَالُ الثَّانِي وَحُكْمُهُ

وَجَدَ اللَّفْظَةَ فِي دَارِ الْحَرْبِ
لَكِنَّهُ دَخَلَ دَارَهُمْ بِأَمَانٍ. فَعَلَيْهِ
بِأَن يَعْرِفَهَا فِي دَارِهِمْ.
السَّبَبُ: لِأَنَّ أَمْوَالَهُمْ مُحَرَّمَةٌ
عَلَيْهِ فَإِذَا لَمْ تُعْرِفْ مَلِكُهَا.

المِثَالُ الْأَوَّلُ وَحُكْمُهُ

وَجَدَ اللَّفْظَةَ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَكَانَ فِي
الْجَيْشِ عَرَفَهَا سَنَةً فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ
يَطْرُقُهَا فِي الْمَقَسَمِ^(١١).
السَّبَبُ: لِأَنَّ أَمْوَالَ أَهْلِ الْحَرْبِ مَبَاحَةٌ
وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِمُسْلِمٍ وَلِأَنَّهُ قَدْ لَا
يُمْكِنُهُ الْمَقَامُ فِي دَارِ الْحَرْبِ لِتَعْرِيفِهَا.

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

لَا يَجُوزُ النِّقَاطُ لَفْظَةِ الْحَرَمِ لِلتَّمْلِكِ وَإِنَّمَا يَجُوزُ
النِّقَاطُ لِحِفْظِهَا لِصَاحِبِهَا فَإِنَّ النِّقَاطَ عَرَضُهَا
أَبَدًا حَتَّى يَأْتِيَ صَاحِبُهَا.

الدَّلِيلُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَكَّةَ: (لَا
تُلْقِطُ سَاقِطَهَا إِلَّا لِمُسْلِمٍ)^(١٢).

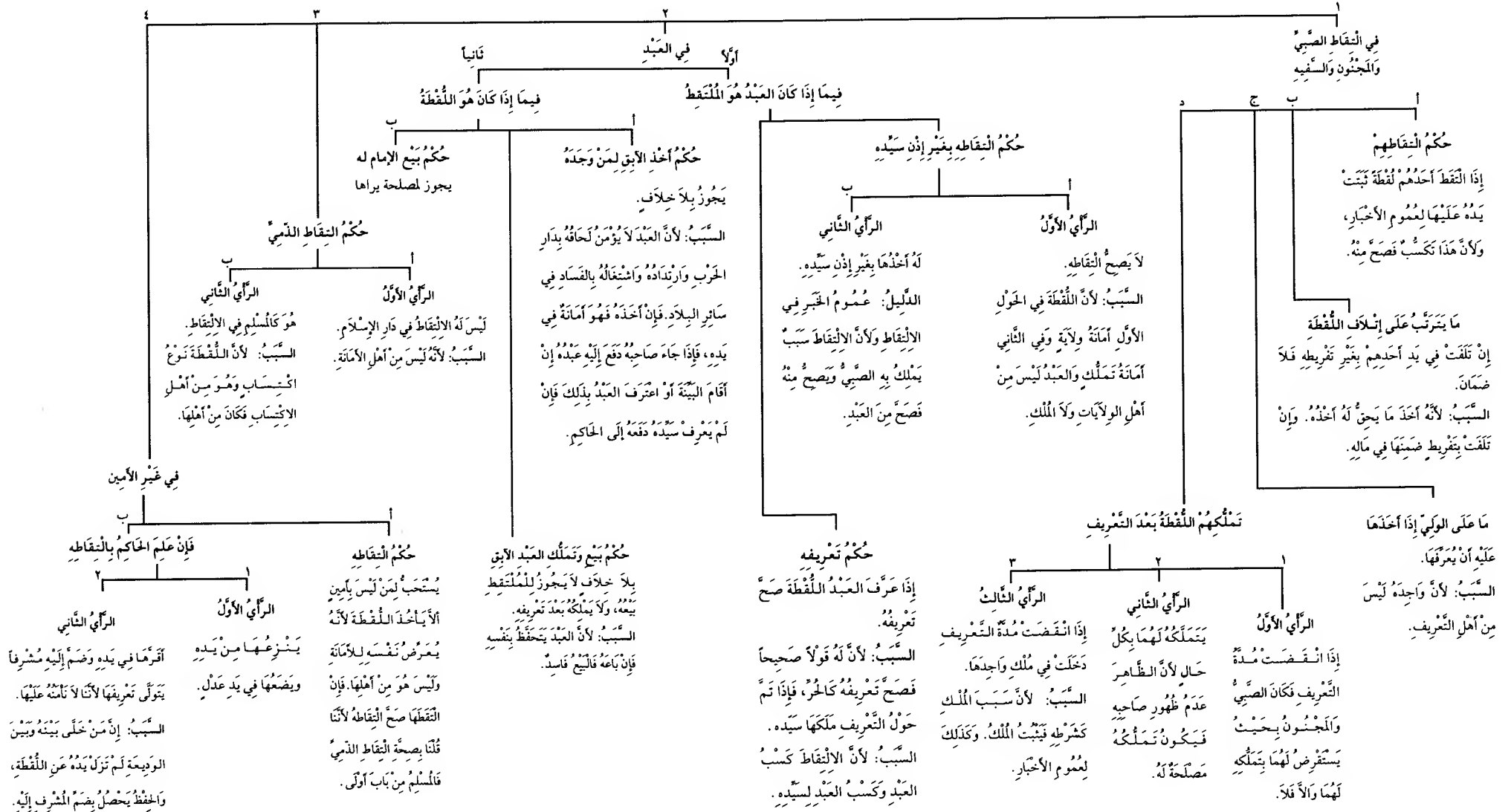
الرَّأْيُ الثَّانِي

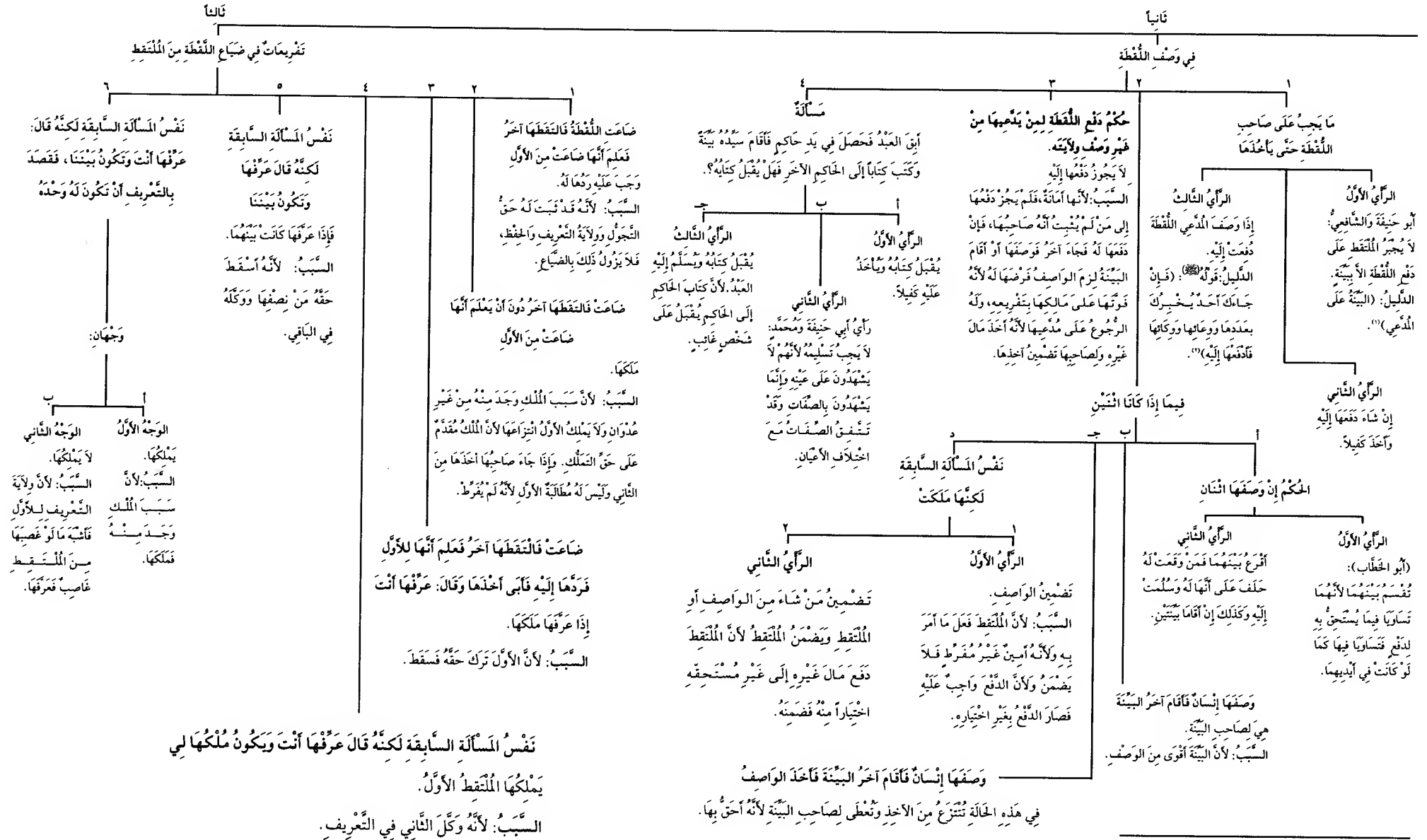
لَفْظَةُ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ سَوَاءٌ.
الدَّلِيلُ: عُمُومُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَمْ تَفَرِّقْ، وَأَنَّهُ
أَحَدُ الْحَرَمَيْنِ فَاشْبَهَ حَرَمَ الْمَدِينَةِ وَلِأَنَّهَا أَمَانَةٌ
فَلَمْ يَخْتَلِفْ حُكْمُهَا بِالْحِلِّ وَالْحَرَمِ.

(٩) سورة فاطر: آية ١٢.
(١٠) أثر آدمي: أي ما يدل أنها لإنسان.
(١١) المقسم:
(١٢) الحديث صحيح رواه البخاري في
كتاب العلم ١١٢ (١/٢٤٨).

أولاً

أحكام اللقطة ومتعلقاتها





(١) صحيح رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ صَحِيحُ الْجَامِعِ ٢٨٩٧.
(٢) الْحَدِيثُ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ اللَّفْظَةِ ٢٤٢٨ (١١٢ / ٥).

أولاً

حُكْمُ الْجُعَالَةِ^(v)

الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ (١٠). وَرَوَى أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَتَوْا حَيًّا مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَلَمْ يَفْقَهُوهُ (٩) فَبَيَّنَهُمْ كَذَلِكَ إِذْ لَدَغَ سَيْدُ أُولَئِكَ، فَقَالُوا: لَمْ تَقْرَؤُنَا فَلَا تَفْعَلْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جَمَلًا فَجَعَلُوا لَهُمْ طَعِيمَ شَيْءٍ فَجَعَلَ رَجُلٌ يَقْرَأُ بِأَمْرِ الْقُرْآنِ وَجَمْعُ زَبَاقَةٍ وَيَتَقَلَّ قَبْرًا الرَّجُلِ، فَكَلَّمَهُمْ بِالشَّيْءِ فَقَالُوا: لَا نَأْخُذُهَا حَتَّى نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ فَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: (وَمَا أَتَذَرُكَ أَنَّهَا رَقِيعَةٌ) (٩) خَذُوهَا وَاضْرِبُوا بِهَا لِي مَحْكَمٌ بِسْمِهِمْ) (١١).

الرأي الأول
عَلَيْهِ

لِمَا رَوِيَ أَنَّهُ عَمَرَ قَالَ
وَجِدَ بَعِيرًا: أَرْسَلَهُ
جِدَّهُ^(١) وَلِمَا رَوِيَ أَنَّهُ
عَبَدَ اللَّهَ: رَأَى فِي
قَدْ تَلَحُّقَتْ بِهَا، فَامَرَ
تَحْتَ تَوَارَتْ^(٢).

تَفْرِيعَاتُ الضَّمَانِ بَعْدَ
مَوْتِ الْمُتَقَطِّعِ

الرأي الأول

إِذَا لَمْ يُشْهَدْ عَلَى الْفُقْطَةِ
لَا ضَمَانَ لَكُمْ تَشْهَدُ عَلَيْهَا لِأَنَّ
الْإِشْهَادَ حَسِبْتُمْ وَكَيْسَ
بِوَاجِبٍ.
الدَّلِيلُ: خَبَرُ زَيْدٍ (١) إِنْ
الرَّسُولُ (ﷺ) أَمَرَهُ بِالْتَّعْرِيفِ
دُونَ الْإِشْهَادِ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ
الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.

مَا يَتَرْتَبُ عَلَى الْمُتَقَطِّ إِذَا أَتَتْهُ اللَّفْظَةُ
بِتَّ فِي ذِمَّتِهِ مِثْلَهَا أَوْ قِيمَتَهَا.
السَّبَبُ: لِأَنَّهَا دَخَلَتْ فِي مَلِكِهِ وَتَلَفَتْ مِنْ مَالِهِ.

مَا يَتَرْتَبُ عَلَى الْمُتَقَطِّ إِذَا جَاءَ صَاحِبُ اللَّفْظِ
بِالْفَيْعَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ.

مَا يَتَرْتَبُ عَلَى الْمُتَّقِ إِذَا جَاءَ صَاحِبُ اللُّقْطَةِ فَ
نَاقِصَةٌ وَكَانَ النِّقْصُ بَعْدَ الْحَوْلِ

مَا يَسْرُتُ عَلَى الْمُتَّقِينَ
ضَاعَتْ مِنْهُ اللَّقْطَةُ بِغَيْرِ تَفْرِيطِهِ
لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.

السَّبُّ: لَأَنَّهُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ،
وَضِياعُ الْأَمَانَةِ بِدُونِ تَفْرِيطٍ لَا
ضَمَانَ فِيهِ.

إِذَا مَاتَ الْمُتَّقُ بَعْدَ
الْحَوْلِ فَجَاءَ صَاحِبُهَا فَهَوَىٰ
غَرِيمًا لِلْمَيْتِ بِالنَّثْلِ أَوْ
بِالْقِيَمَةِ وَذَلِكَ مِنْ تَرْكِهِ.

ثانياً
إِذَا مَاتَ الْمُتَّقُفُ فَجَاءَ
صَاحِبُهَا فَعَلِمَ أَنَّهَا تَلَقَّتْ قَبْلَ
الْحَوْلِ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ هـ فَلَـ

ضَمَانَ عَلَى الْمَلْطَقِ وَلَا
شَيْءَ لِصَاحِبِهَا لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ
فِي يَدِهِ تَلَفَتْ بِغَيْرِ تَقْرِيطِهِ
فَلَمْ يَضْمَنْهَا.

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ
صَاحِبُهَا غَرِيمٌ بِهَا.
السَّبَبُ: لِأَنَّ
الْأَصْلَ بَقَاؤُهَا.

الرأي الرابع

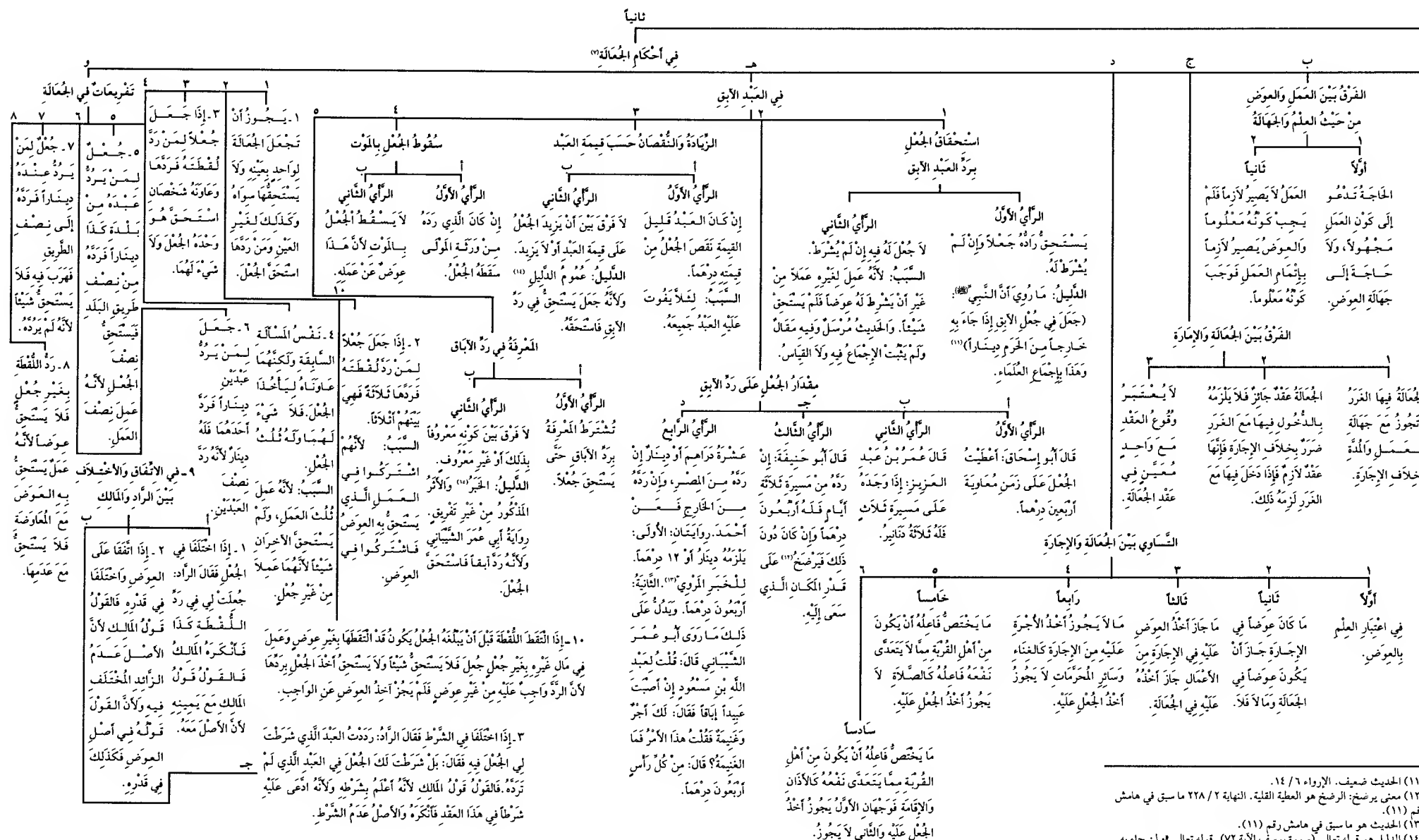
الرأي الثالث

الرأي الثاني

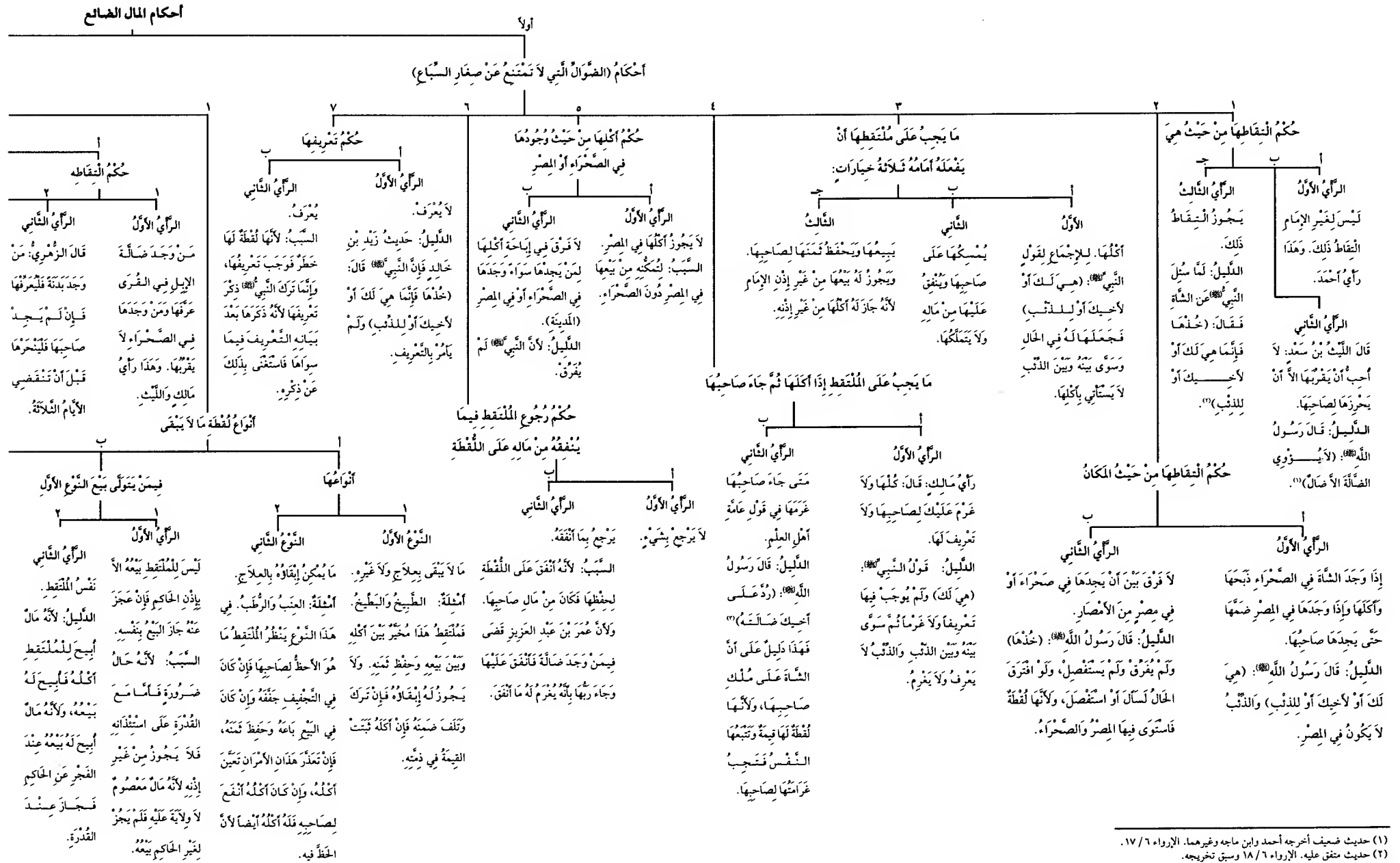
الرأي الأول

أَدَاهَا وَأَرَشَ نَقْصَهَا.
السَّبَبُ: لِأَنَّ جَمِيعَ الْعَيْنِ مَضْمُونٌ إِذَا تَلَقَّتْ
فَكَذَلِكَ إِذَا نَقَصْتُ.
الدَّلِيلُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ
فَاسْتَنْفِهَا وَلَكِنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا
يَوْمًا مِنَ الدُّعَى فَادْعَاهُ إِلَى (١١)».

(١٠) رواه البخاري في فضائل القرآن ٥٠٠٧ (٨ / ٦٧١). ومسلم في



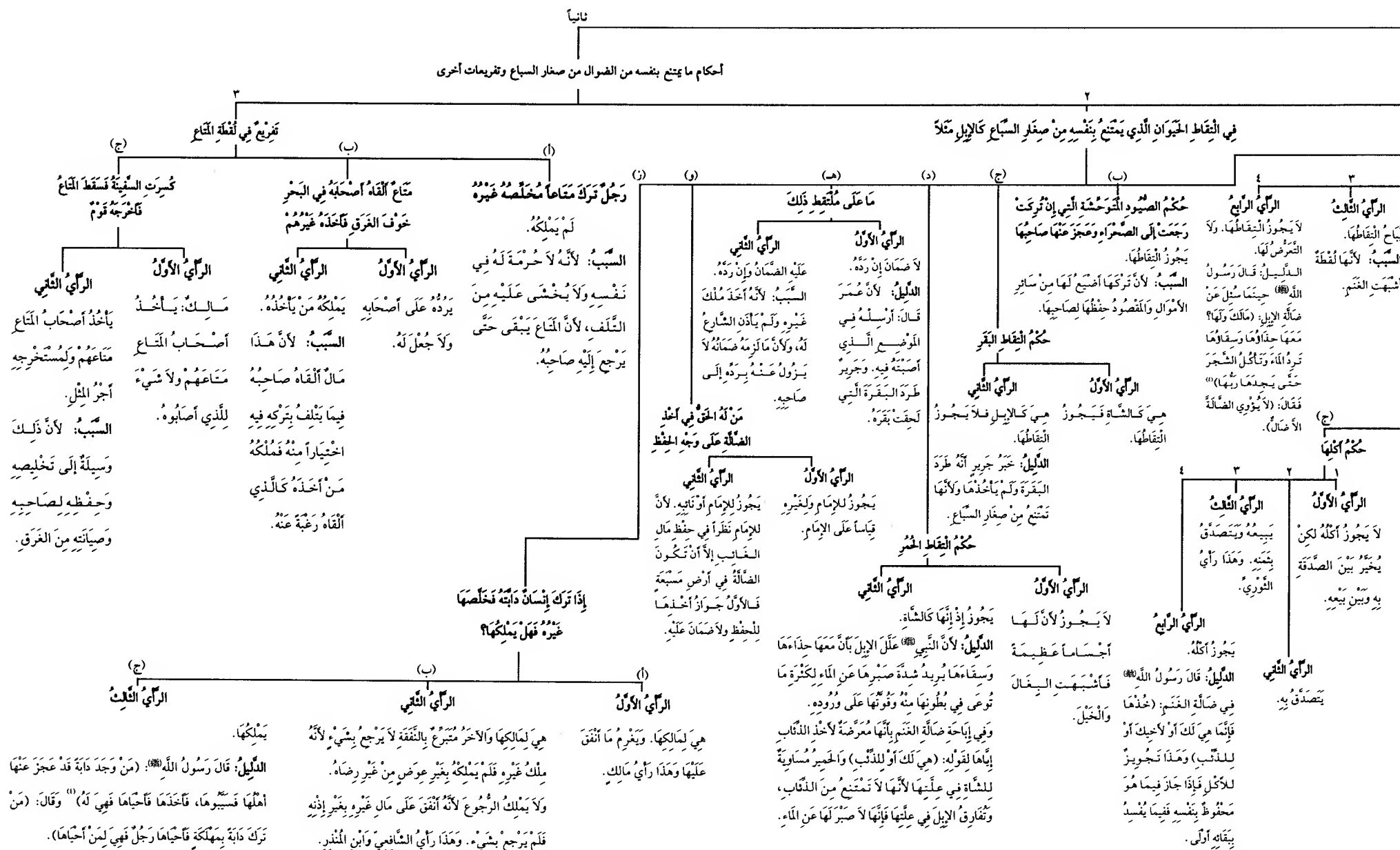
(١١) الحديث ضعيف. الإرواء ٦ / ١٤.
(١٢) معنى يرضخ: الرضخ هو العطية القليلة. النهاية ٢ / ٢٢٨ ما سبق في هامش رقم (١١).
(١٣) الحديث هو ما سبق في هامش رقم (١١).
(١٤) الدليل هو قوله تعالى (سورة يوسف الآية ٧٢). قوله تعالى «ولن جاء به حمل بعير» الآية ٧٢ من سورة يوسف.
(١٥) اختر هو ما رواه أبو عمر الشيباني.



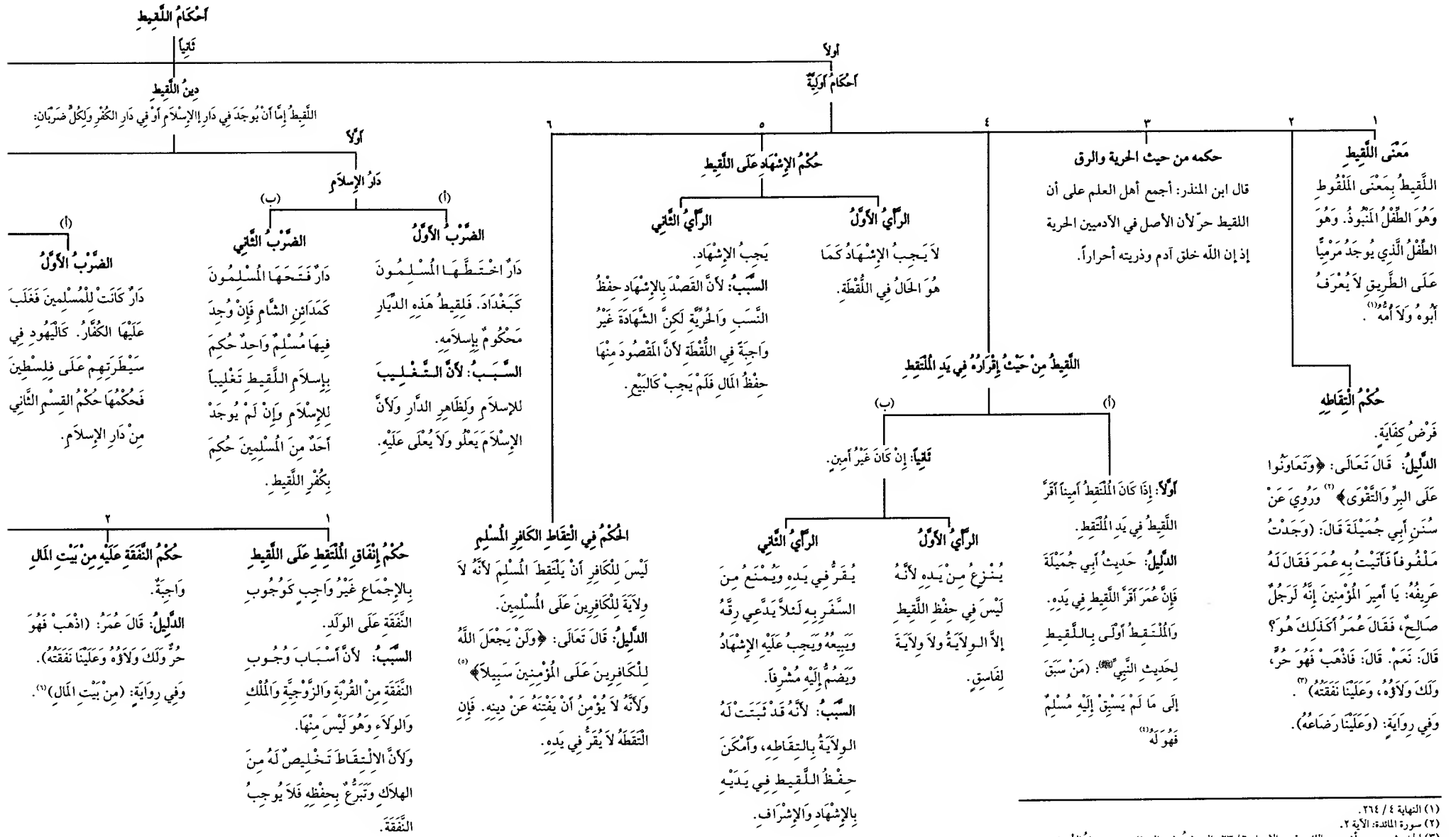
(١) حديث ضعيف أخرجه أحمد وابن ماجه وغيرهما. الإرواء ١٧/٦.

(٢) حديث متفق عليه. الإرواء ١٨/٦ وسبق تخريجه.

(٣) الحديث متفق عليه. الإرواء ١٨/٦.



أحكام اللقيط



(١) النهاية ٤ / ٢٦٤.

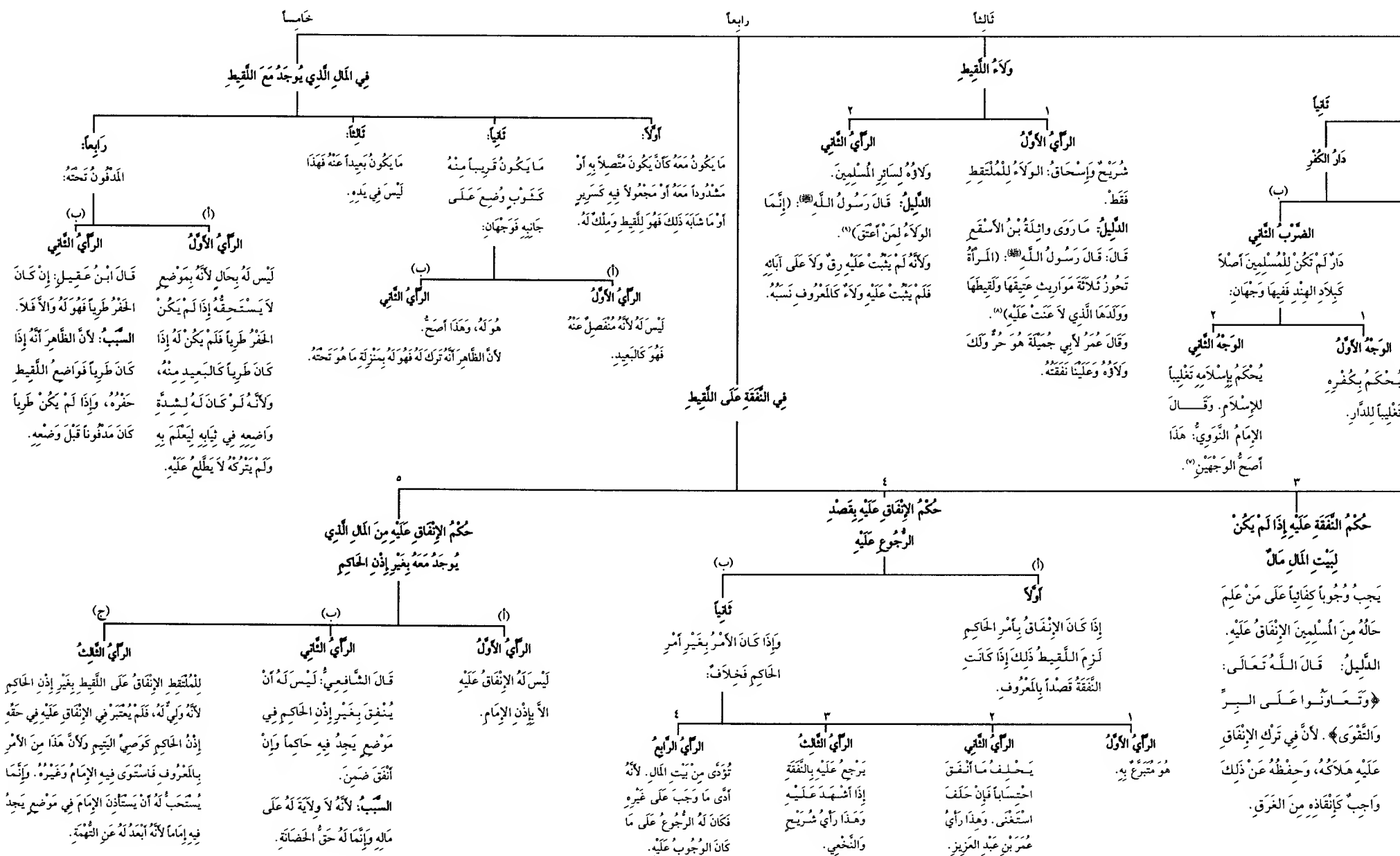
(٢) سورة المائدة: الآية ٢.

(٣) الحديث صحيح أخرجه مالك وغيره الإرواء ٢٣ / ٦ والعريف مفرد العرفاء وهم رؤساء الأجناد.

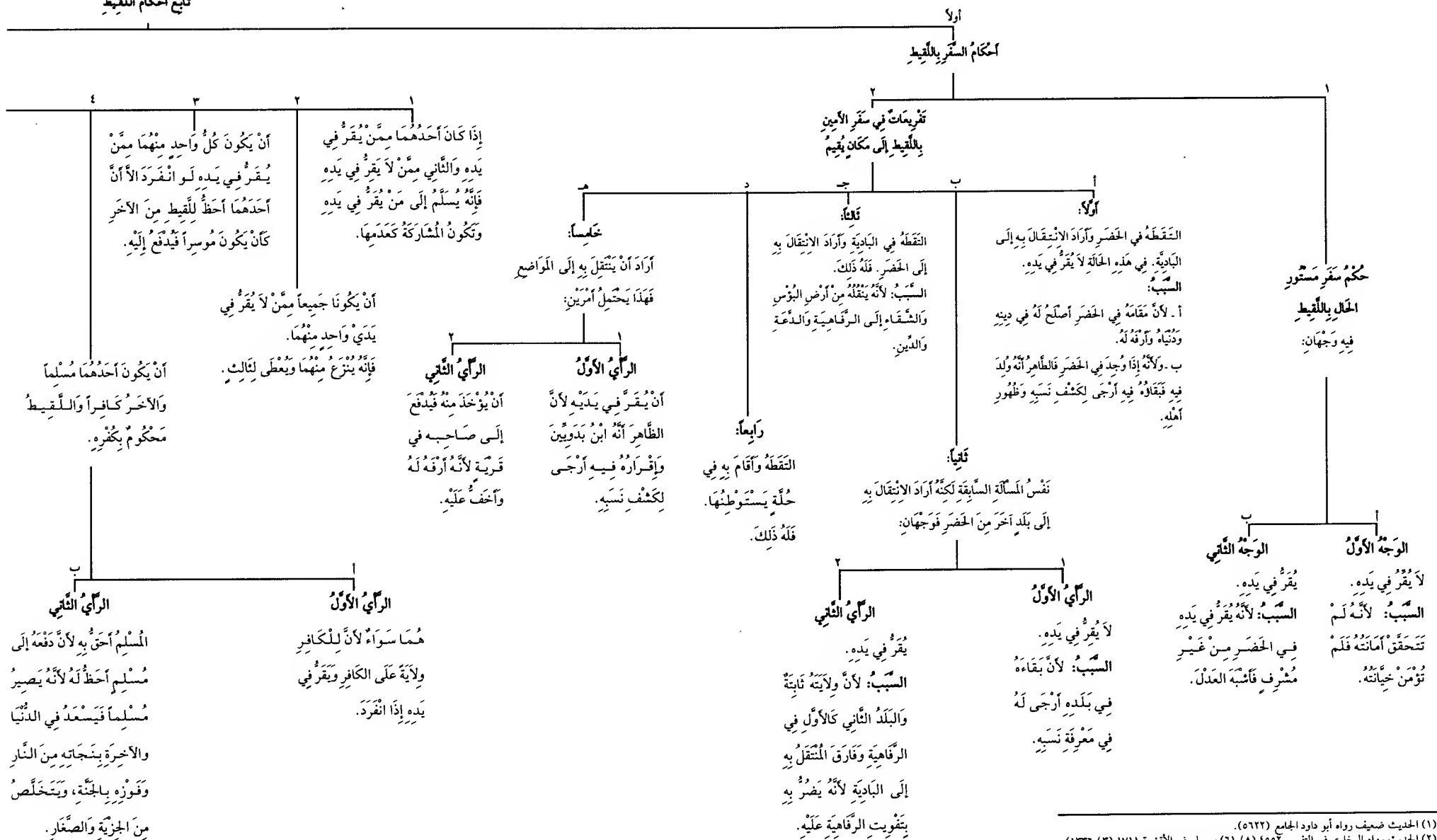
(٤) ضعيف، رواه أبو داود. ضعيف الجامع (٥٦٢٢).

(٥) سورة النساء، الآية ١٤١.

(٦) الزيادة من حديث الشافعي وحديث عبد الرزاق، أنظر سنن البيهقي ٢٠٢ / ٦.

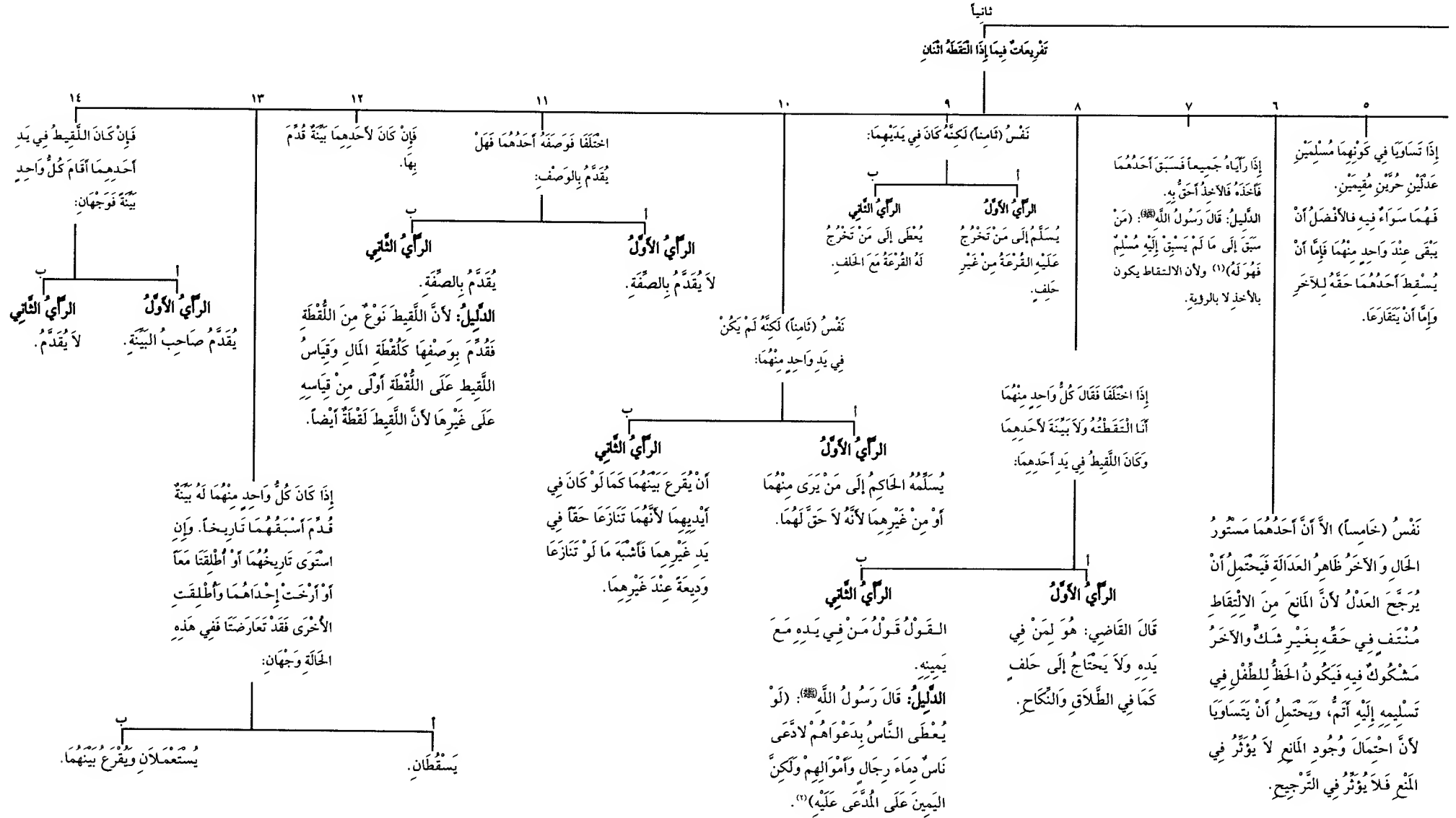


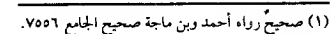
تابع أحكام اللقيط



(١) الحديث ضعيف رواه أبو داود الجامع (٥٦٢٢).

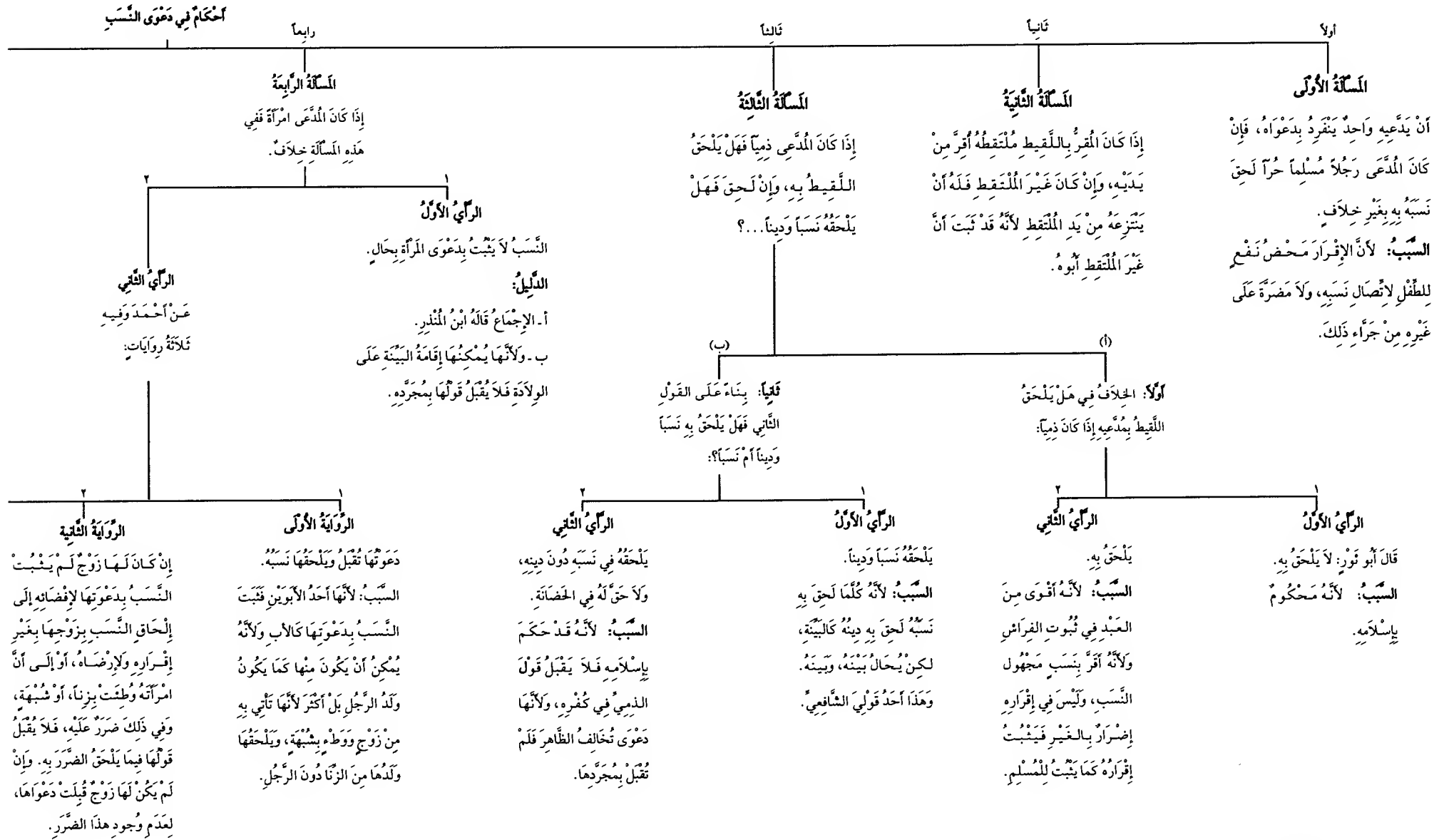
(٢) الحديث رواه البخاري في التفسير ٤٥٥٢ (٦١ / ٨) ومسلم في الأفضية ١٧١١ (٣ / ١١٣٦).

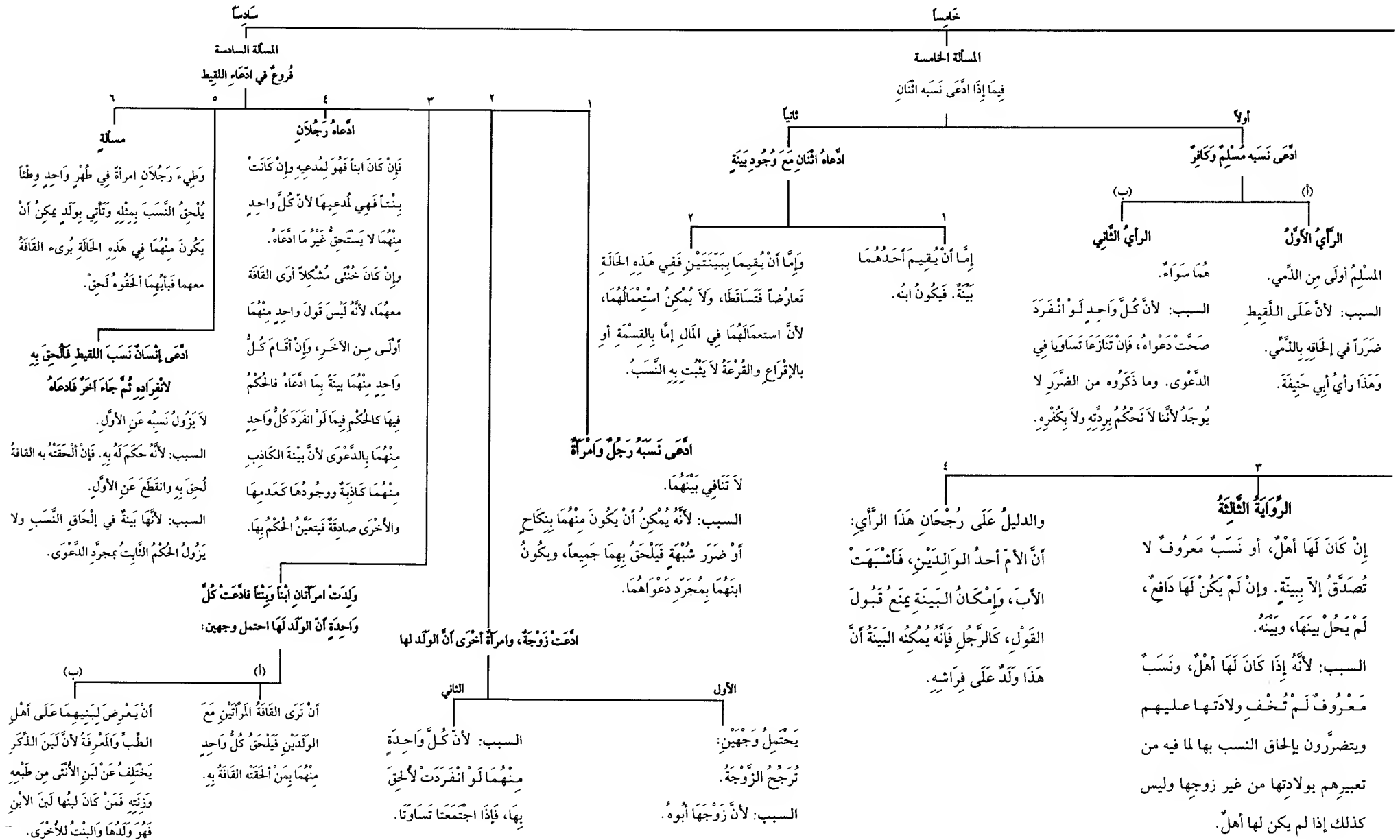




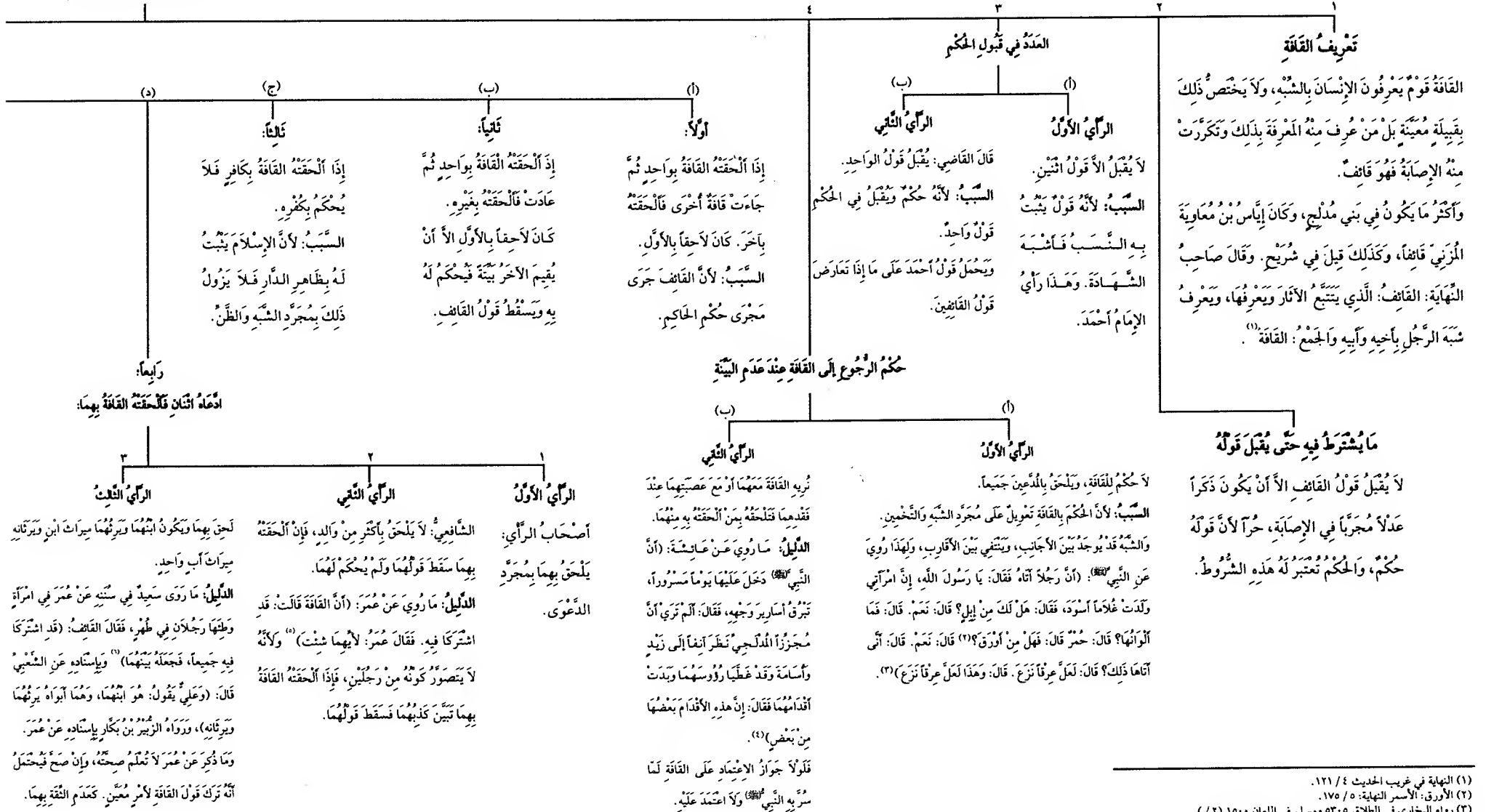


تابع أحكام اللقيط





الكلام على أحكام القافة



(١) النهاية في غريب الحديث ١٢١ / ٤.

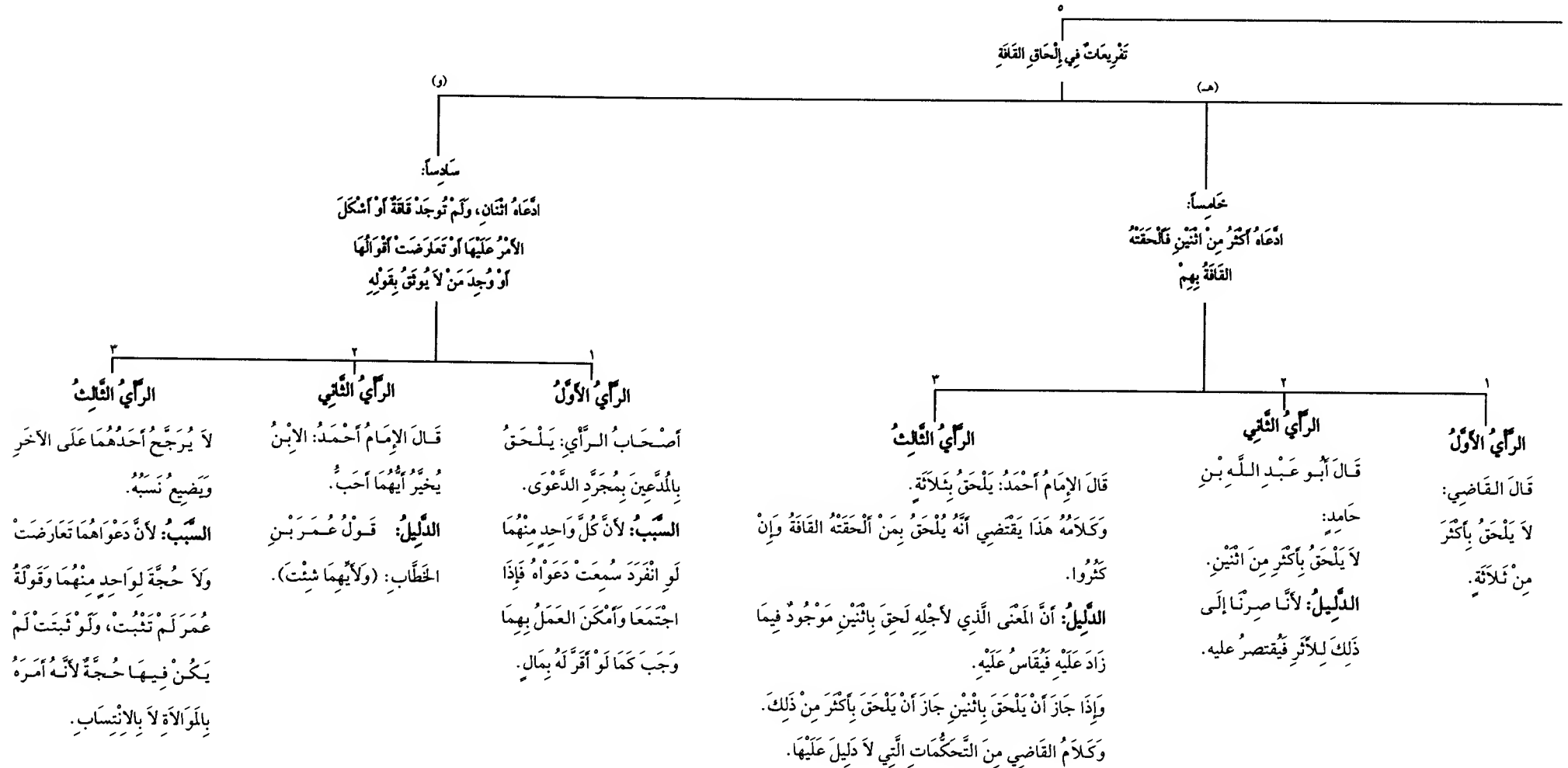
(٢) الأورق: الأسمر النهاية: ١٧٥ / ٥.

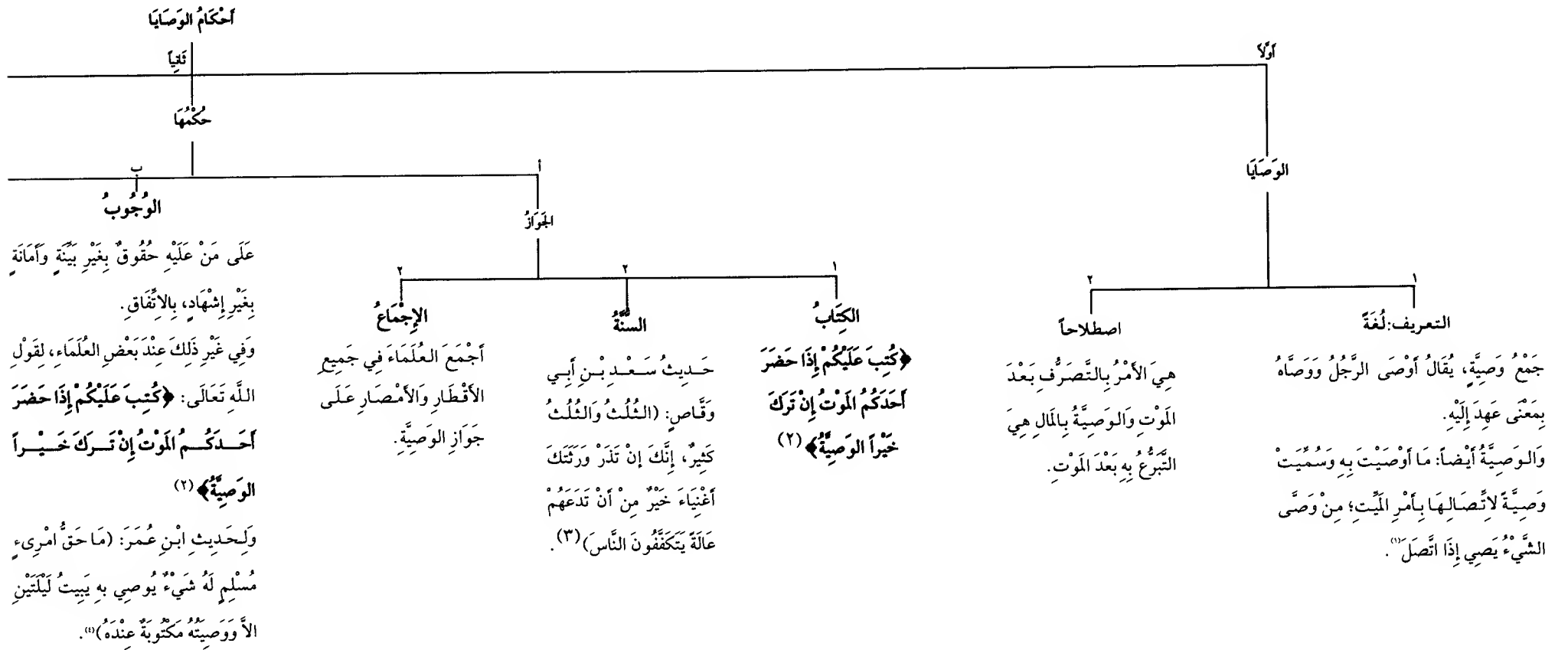
(٣) روى البخاري في الطلاق ٥٣٠٥ ومسلم في اللعان ١٥٠٠ / ٢.

(٤) روى البخاري في الماتب ٣٥٥٥ (٦٥٣ / ٧) ومسلم في الرضاع ١٤٥٩ (٢ / ١٠٨١).

(٥) روى مالك في الأنصبة ٧٤٠ / ٢.

(٦) روى مالك في الأنصبة ٧٤٠ / ٢.



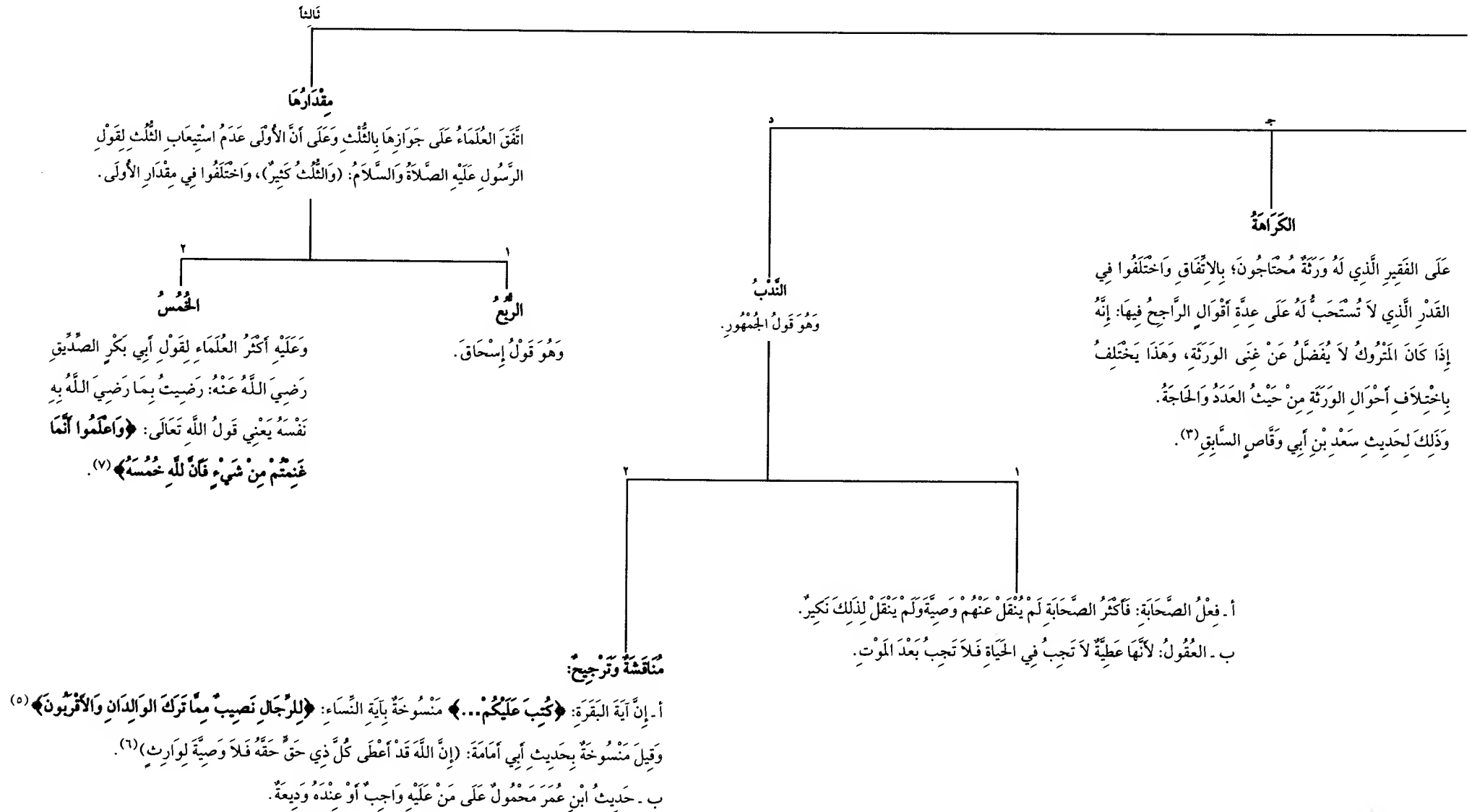


(١) لسان العرب مادة (وصى).

(٢) سورة البقرة: الآية ١٨٠.

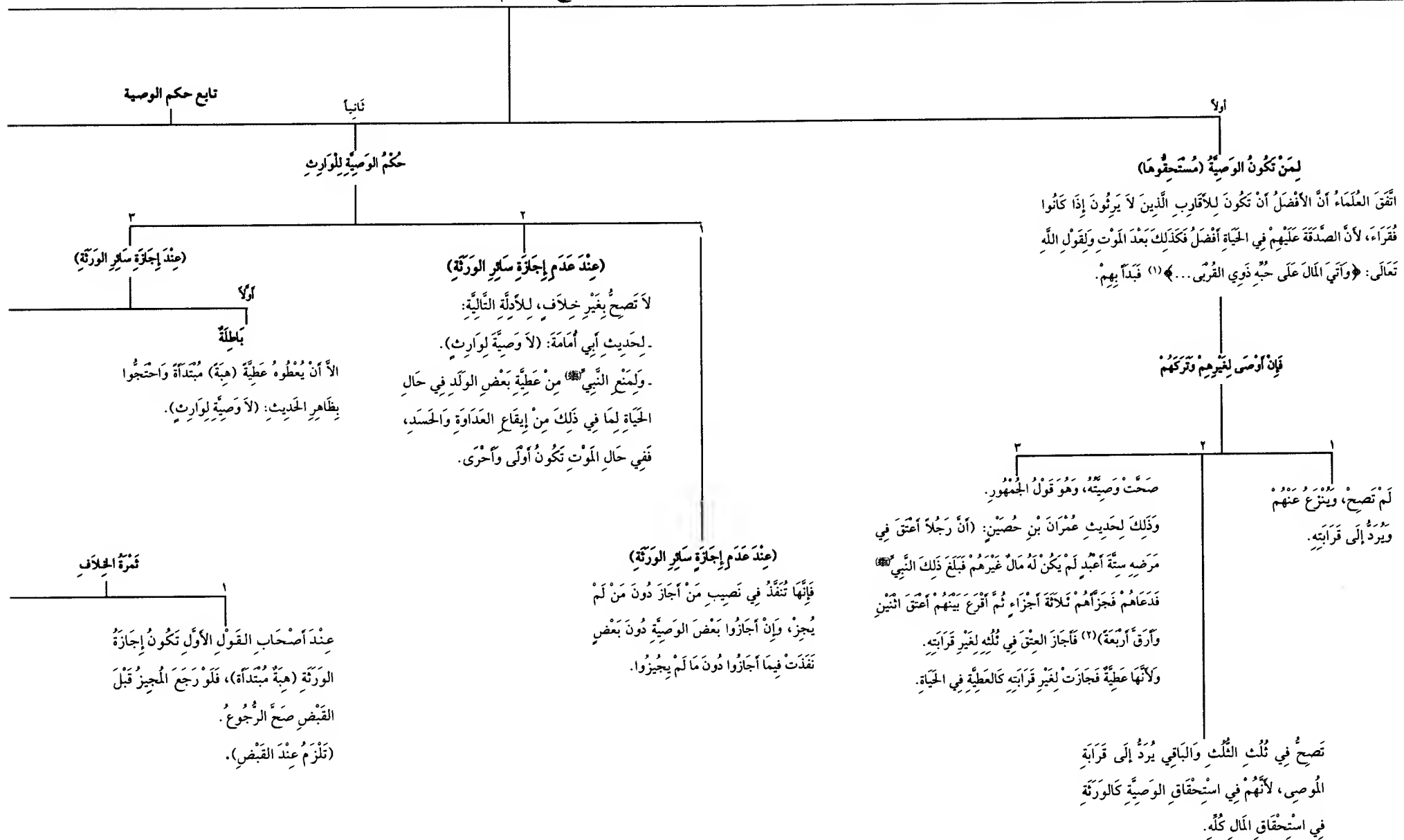
(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْوَصَايَا ٢٧٤٢ (٤٢٨ / ٥) وَمُسْلِمٌ فِي الْوَصِيَّةِ ١٦٦٨ (١٢٥٠ / ٣).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْوَصَايَا ٢٧٣٨ (٤١٩ / ٥) وَمُسْلِمٌ فِي الْوَصِيَّةِ ١٦٦٧ (١٢٤٩ / ٣).



(٥) سورة النساء: الآية ٧.
(٦) رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح الإرواء ١٦٥٥.
(٧) سورة الأنفال: الآية ٤١.

تابع أحكام الوصايا



(١) سورة البقرة: الآية ١٧٧.

(٢) رواه الجماعة إلا البخاري الإرواء ١٦٥٤.

ثالثاً
مِنْ صَوَرِهَا

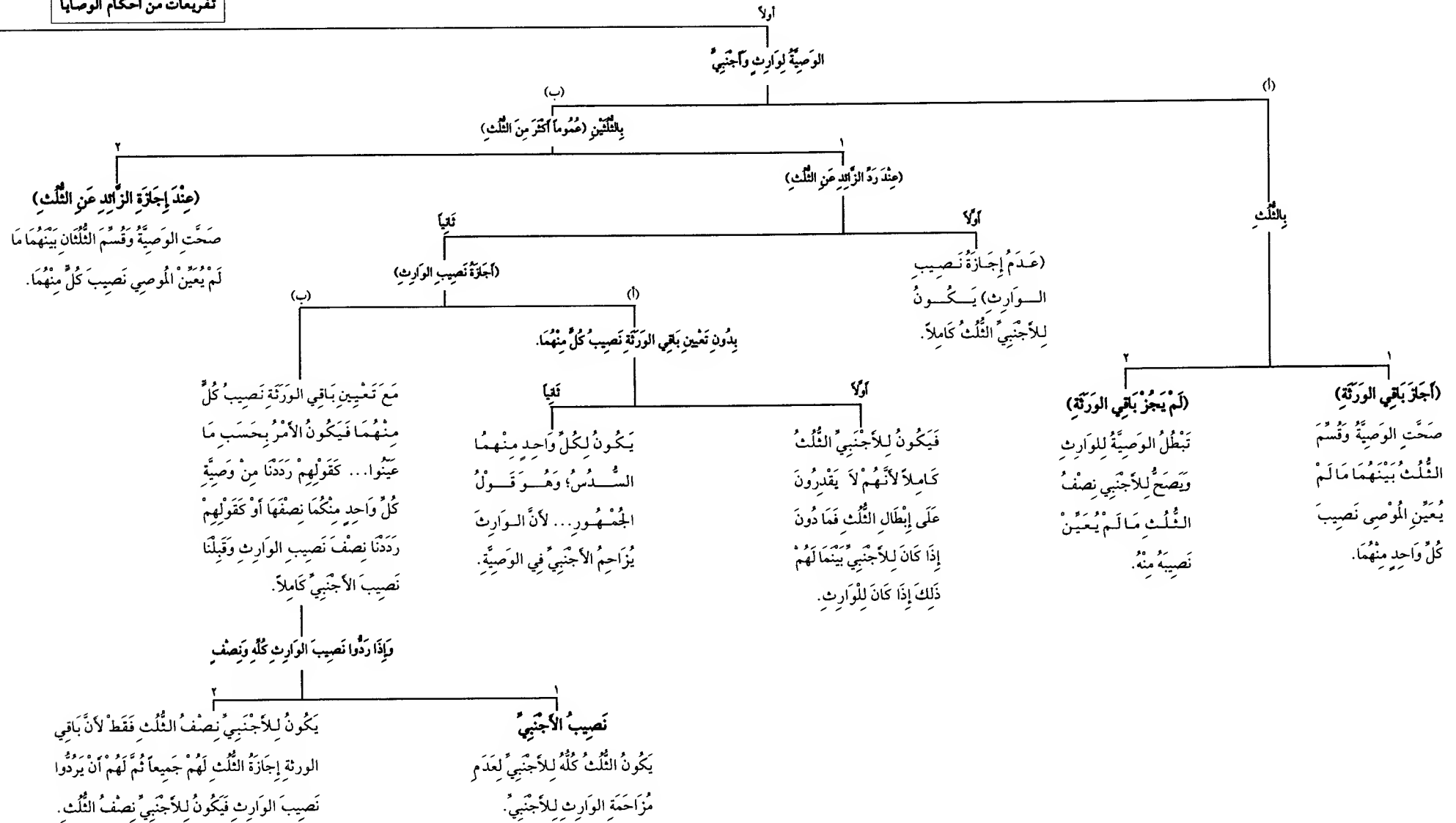
- ١ إسقاط دين عن ورثته أو الوصية بقضاء دين عنهم.
- ٢ إسقاط المرأة صداقها عن زوجها.
- ٣ العفو عن جناية موجبها المال.
- ٤ أن يوصي لغريم وارثه.
- ٥ أن يوصي لوكد وارثه بحيث لا يقصد نفع الوارث فإن قصد نفعه لم يجز فيما بينه وبين ربه.

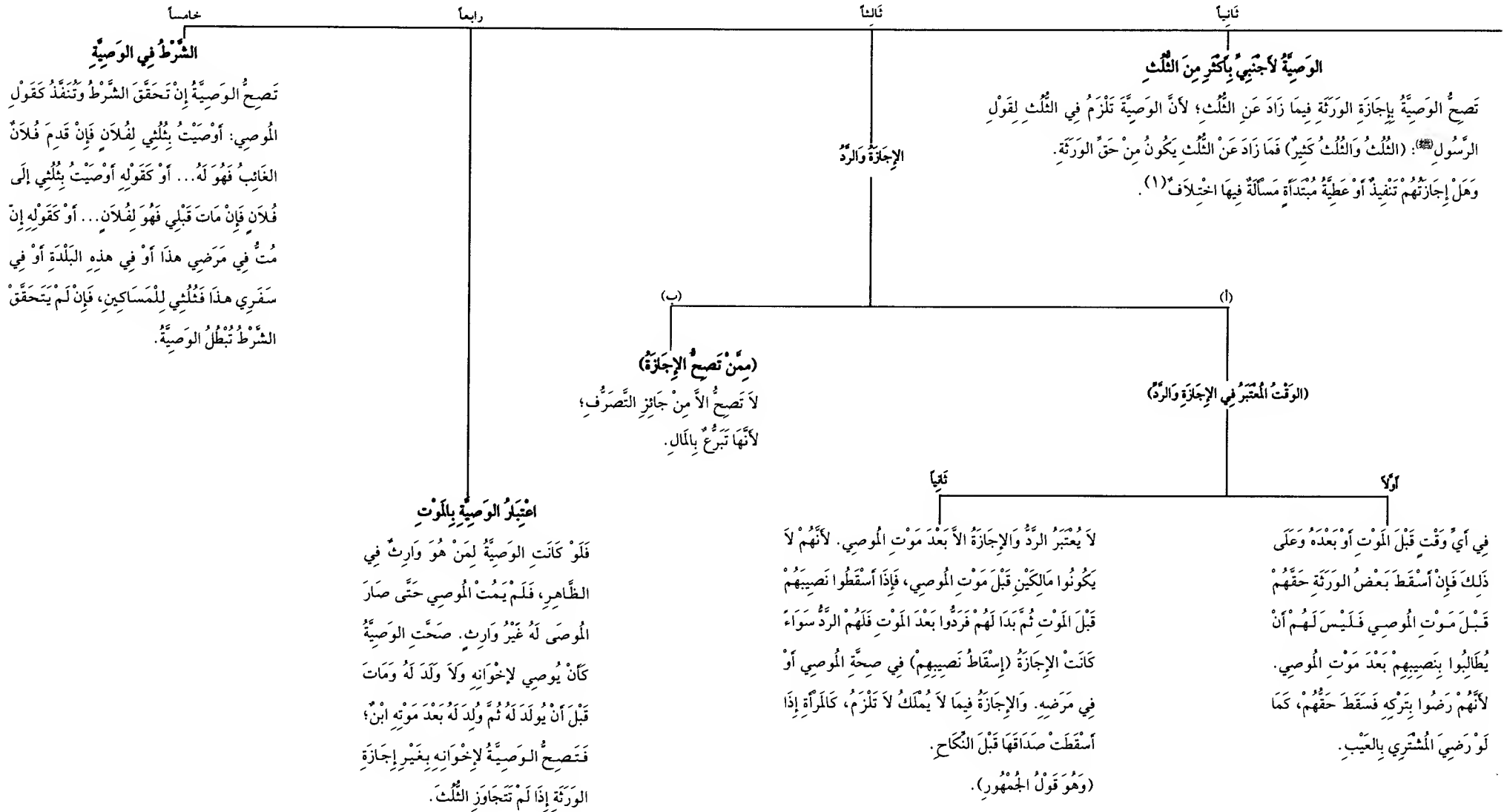
ثانياً
صَحِيحَةً

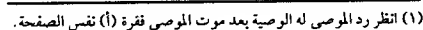
وهو قول الجمهور، وأدلتهم
لأنه تصرف صدر من أهله في محله فصَحَّ كما لو وصى لأجنبي.
روى في الخبر: (إلا أن يجيز الورثة) ^(٣) والاستثناء من النفي إثبات، وقالوا:
لو خلا من الاستثناء لحمل الحديث على أنه لا وصية نافذة أو لازمة، أو يُقدَّر
فيه لا وصية لو ارث عند عدم الإجازة من غيره من الورثة.

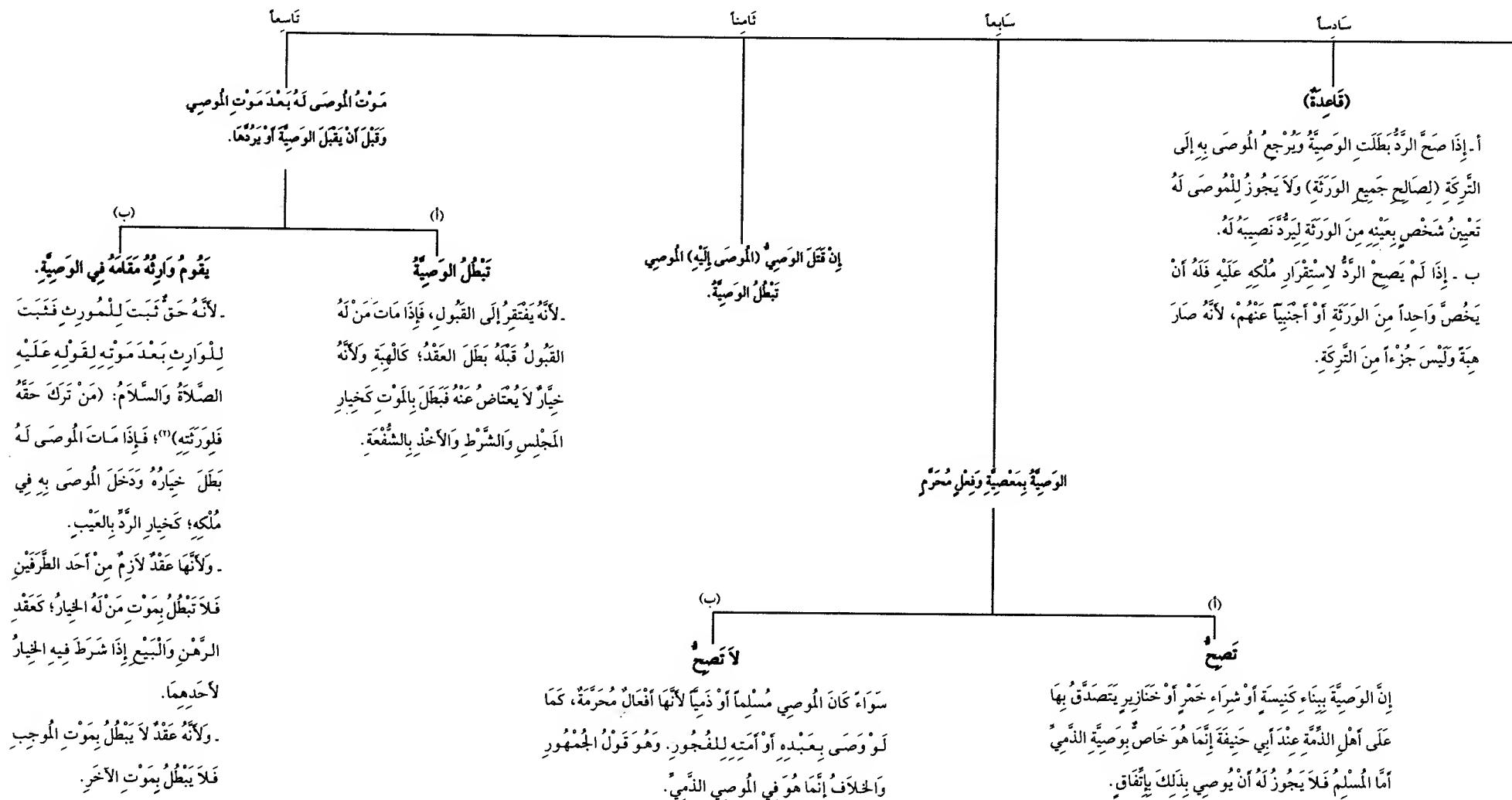
عند أصحاب القول الثاني تكون إجازة الورثة
(تنفيذ إجازة محضنة) يكفي فيها قول الوارث
أجزت فإذا قال ذلك لزمت الوصية.
(تَلَزَمُ بِمُجَرَّدِ الإِجَازَةِ).

تفريعات من أحكام الوصايا

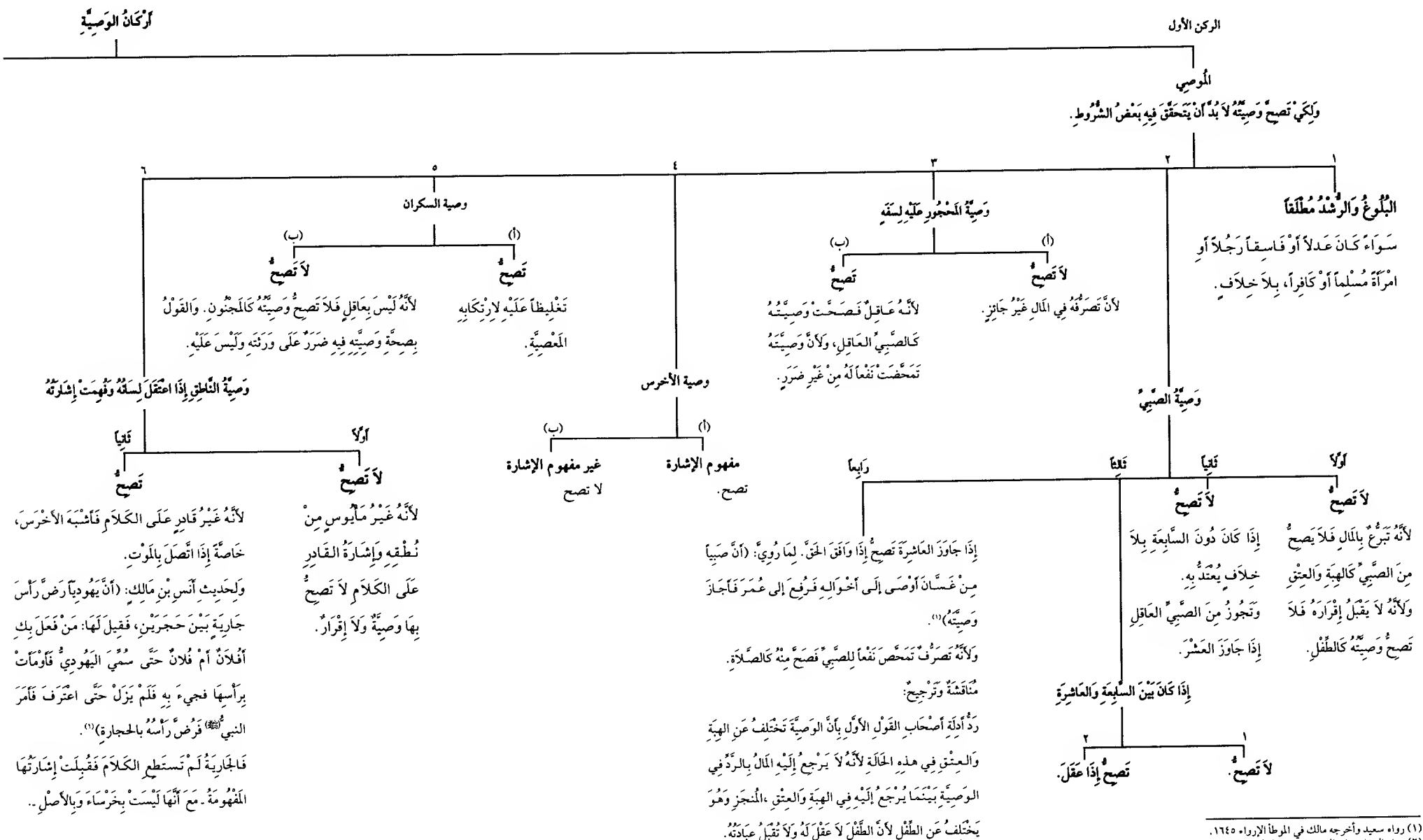




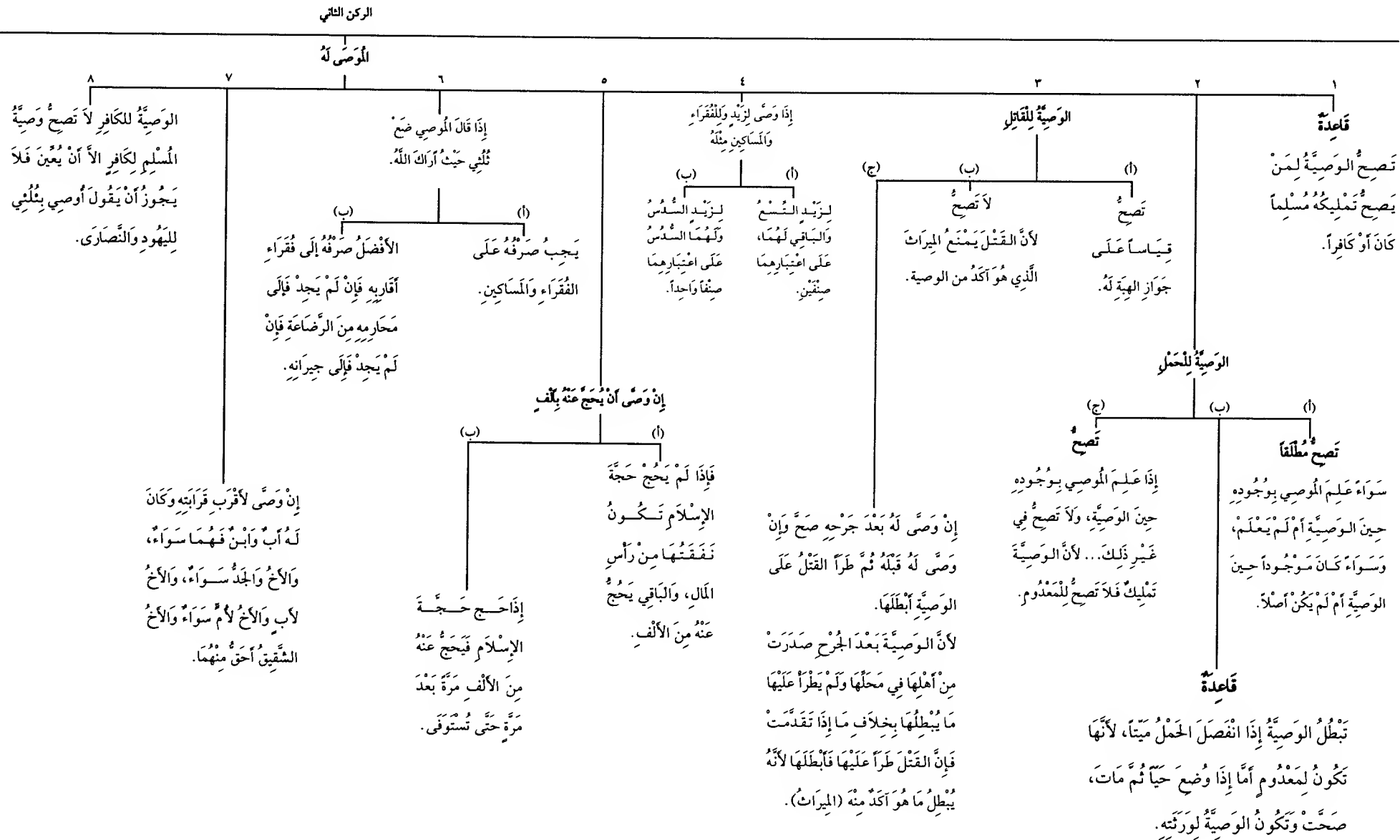




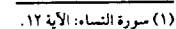
(٢) روي بلفظ من ترك مالا فلورثته رواه البخاري في الكفالة ٢٢٩٨ (٤/ ٥٥٧) ومسلم في الفرائض ١٦١٩ (٣/ ١٢٣٧).

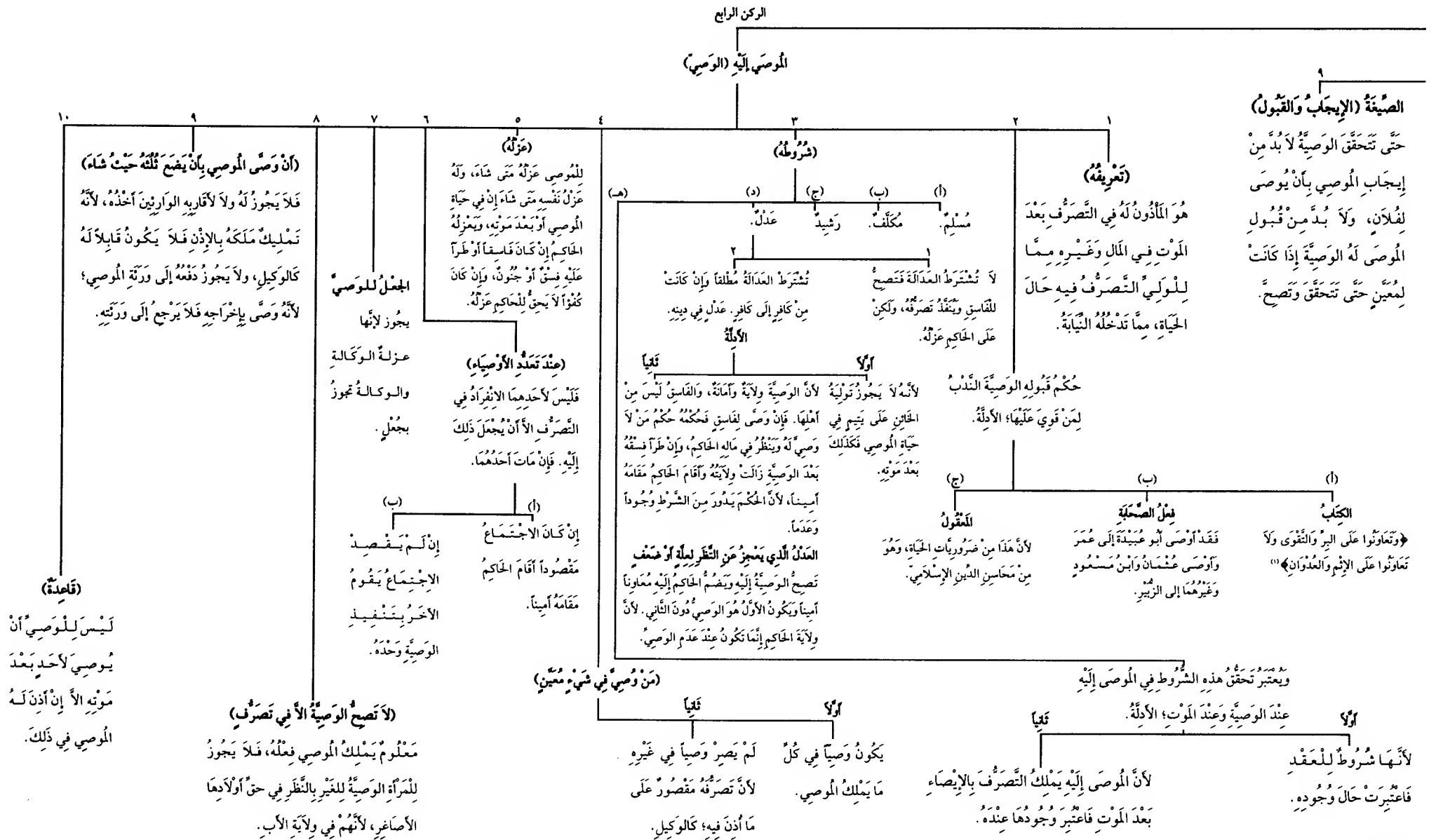


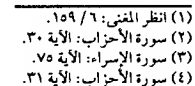
(١) رواه سعيد وأخرجه مالك في الموطأ الإرواء ١٦٤٥.
(٢) رواه البخاري في الوصايا ٢٧٤٦ (٥/٤٣٧).

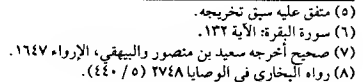


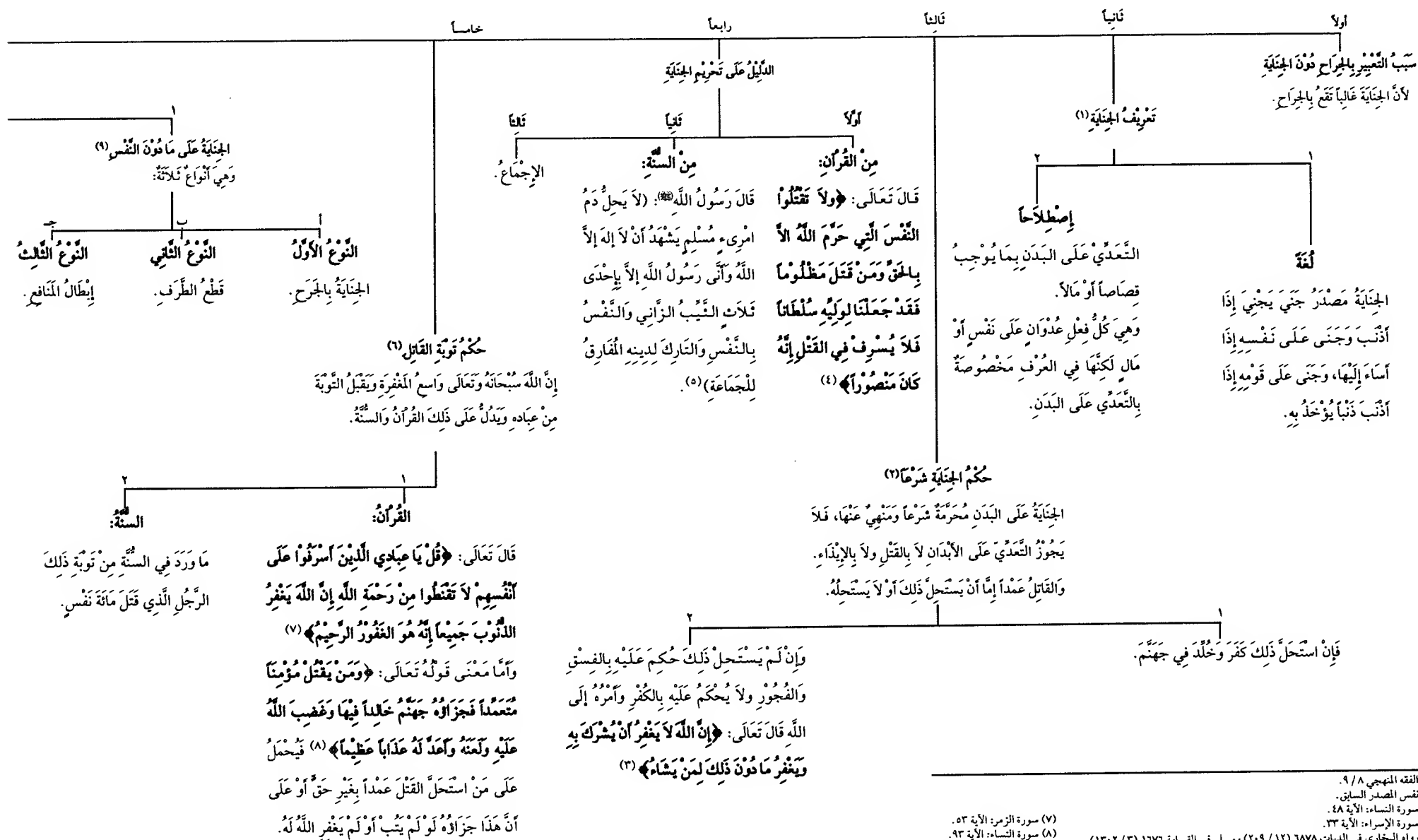
المُوصَى بِهِ (مَحَلُّ الوَصِيَّةِ)



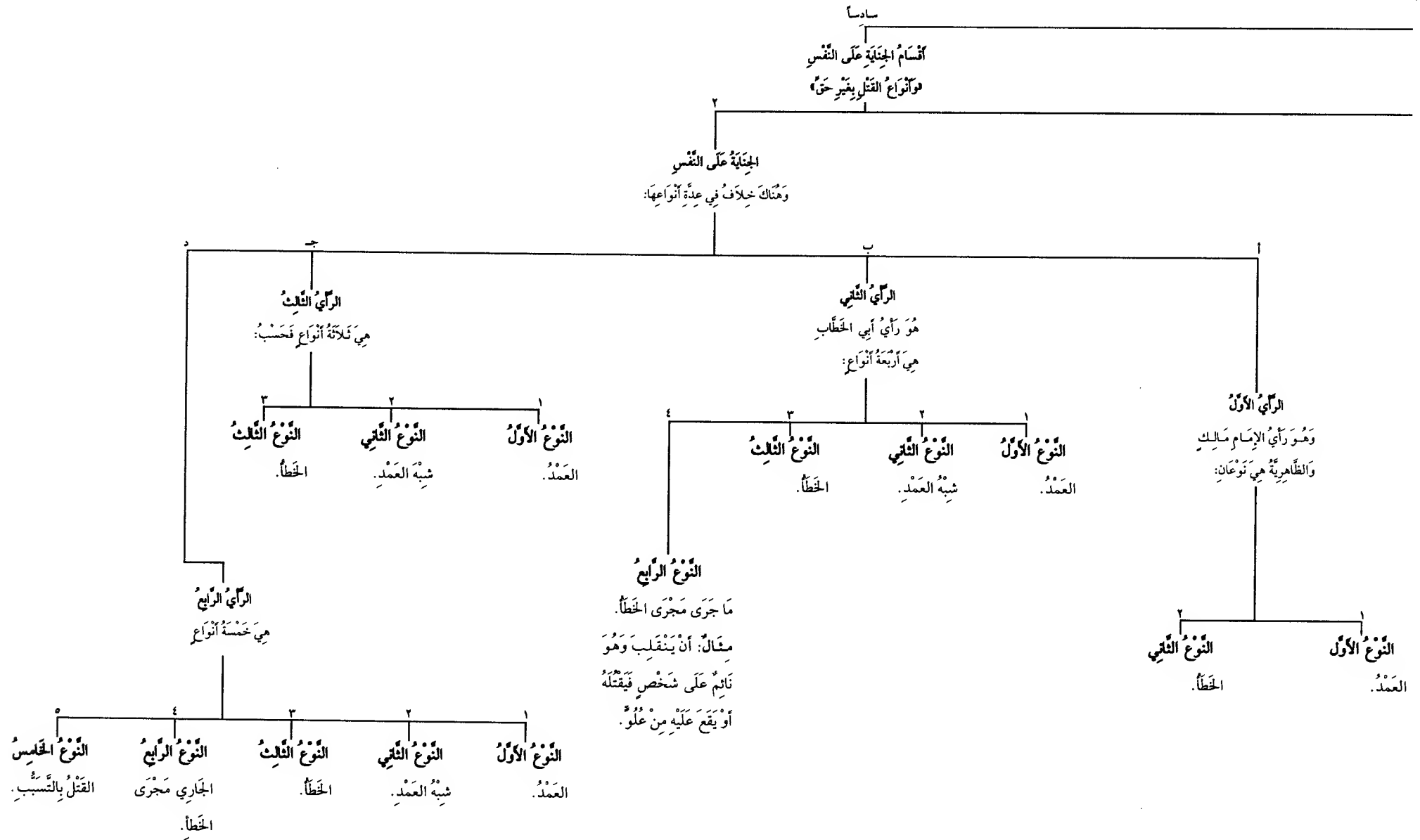


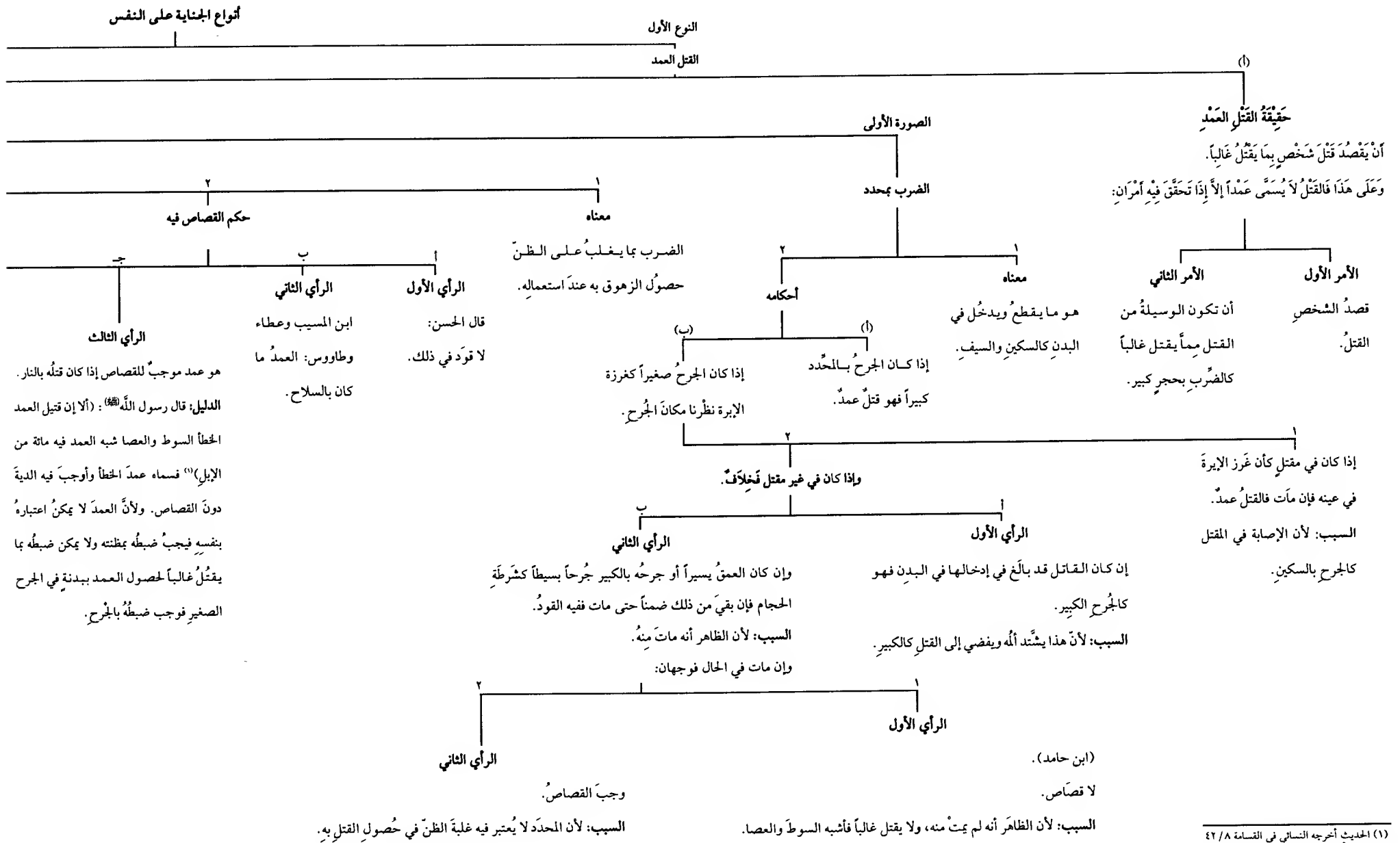




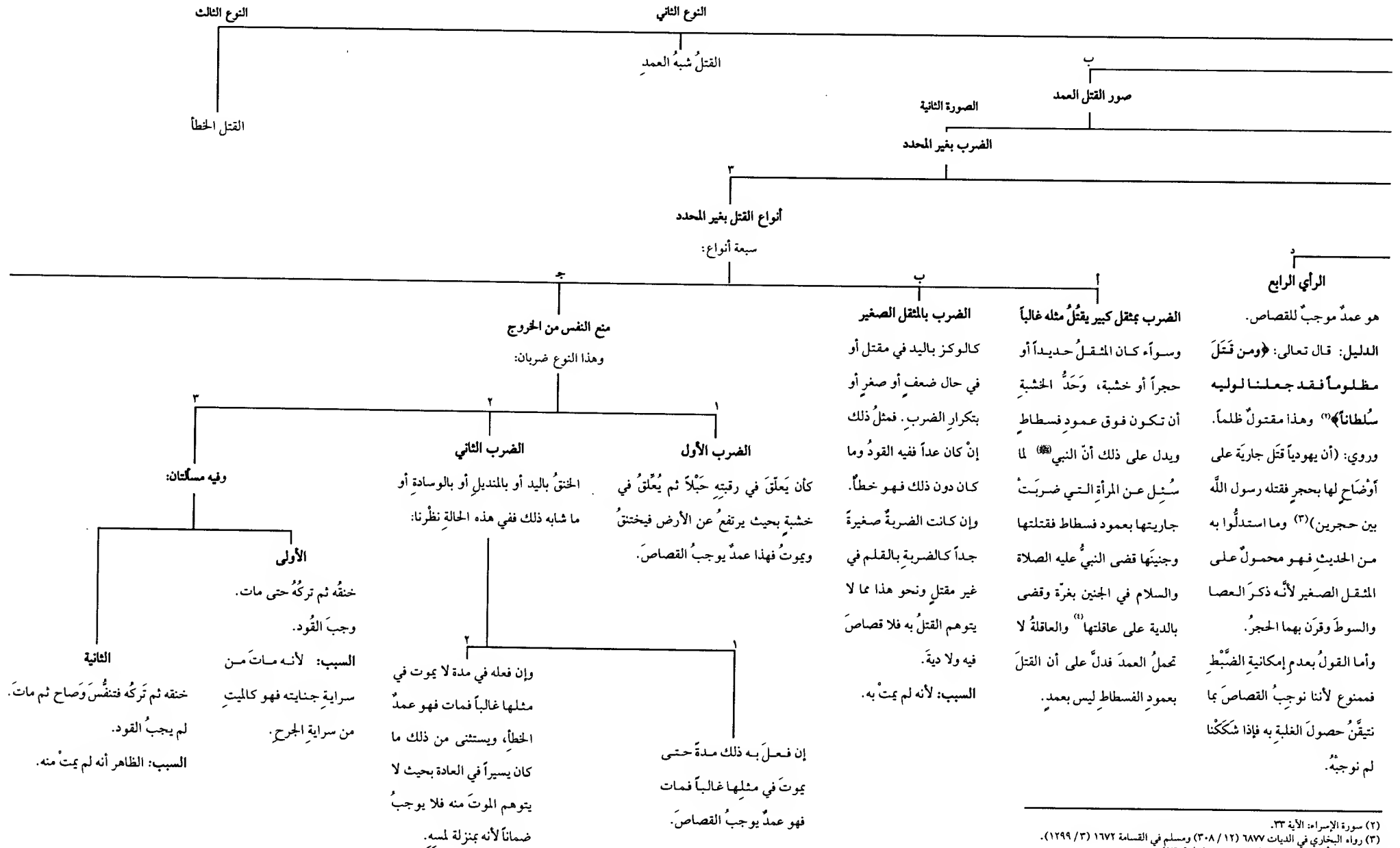


(١) الفقه المنهجي ٩/ ٨.
(٢) نفس المصدر السابق.
(٣) سورة النساء: الآية ٤٨.
(٤) سورة الإسراء: الآية ٣٣.
(٥) رواء البخاري في الدييات ٦٨٧٨ (٢٠٩/ ١٢) ومسلم في القسامة ١٦٦٦ (١٣٠٢/ ٣).
(٦) الفقه المنهجي ٨/ ١٢، ١١.
(٧) سورة الزمر: الآية ٥٣.
(٨) سورة النساء: الآية ٩٣.
(٩) الفقه المنهجي ٨/ ٢٨.

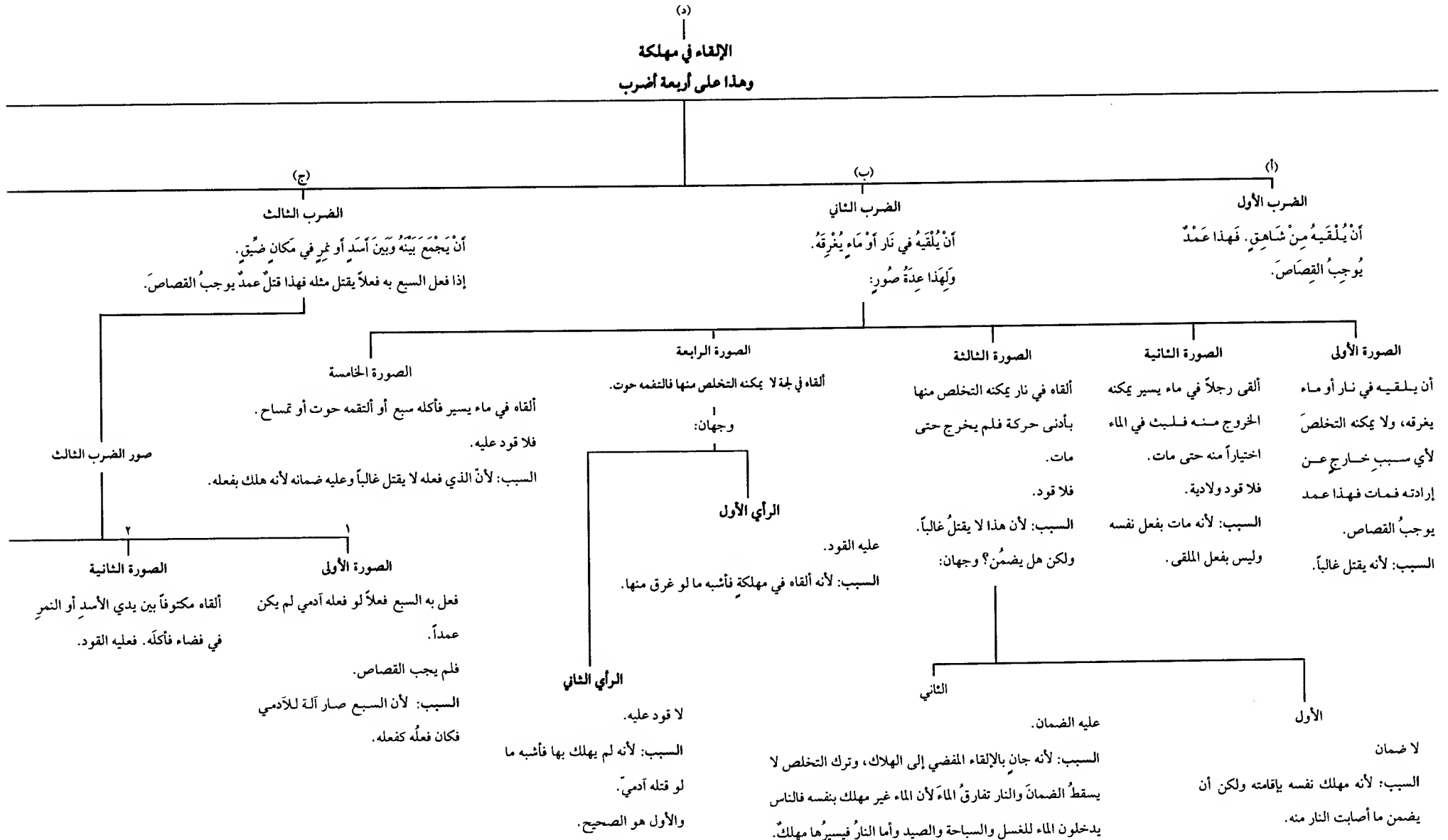


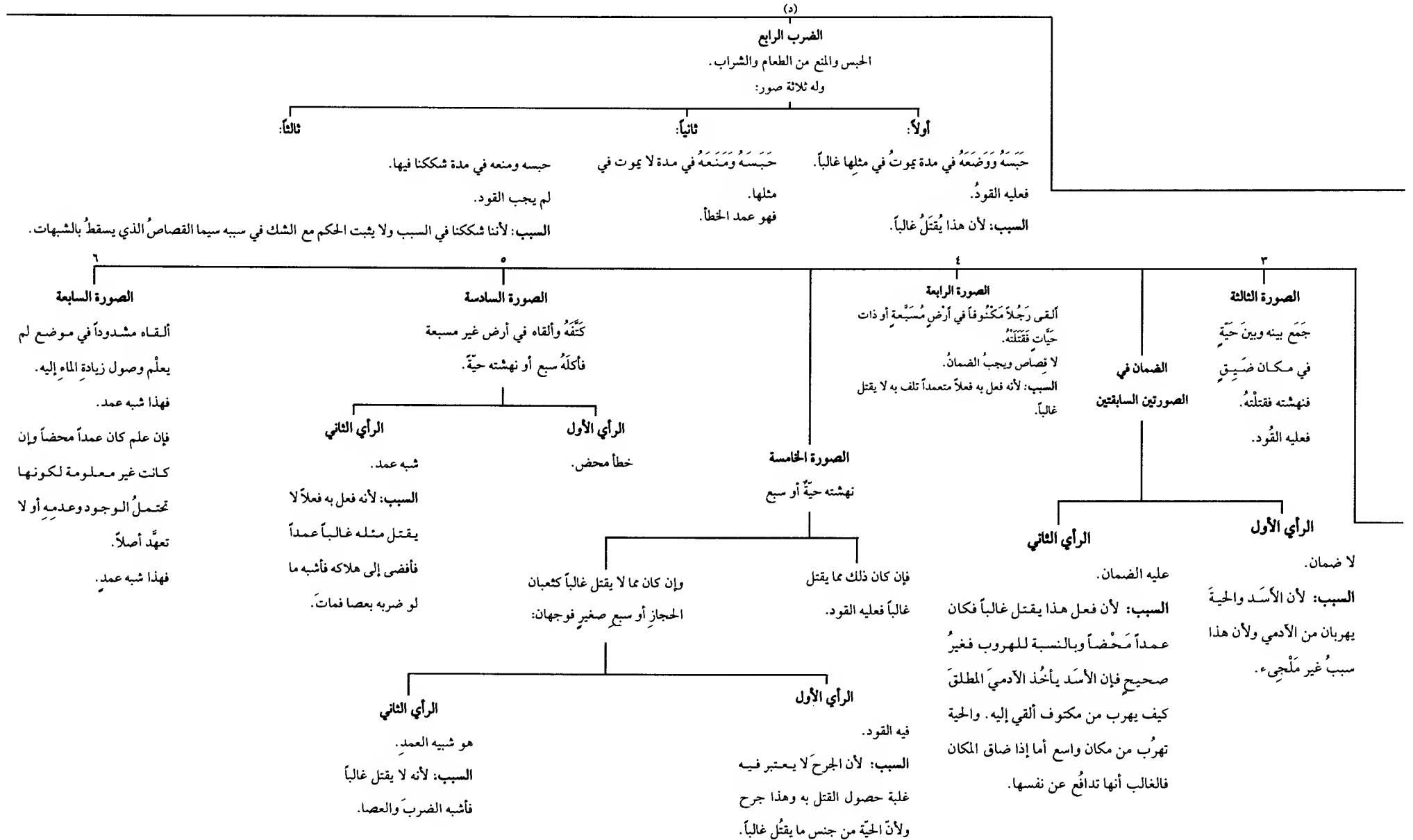


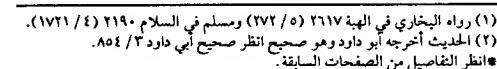
(١) الحديث أخرجه النسائي في القسامة ٨ / ٤٢ وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢١٣٨).



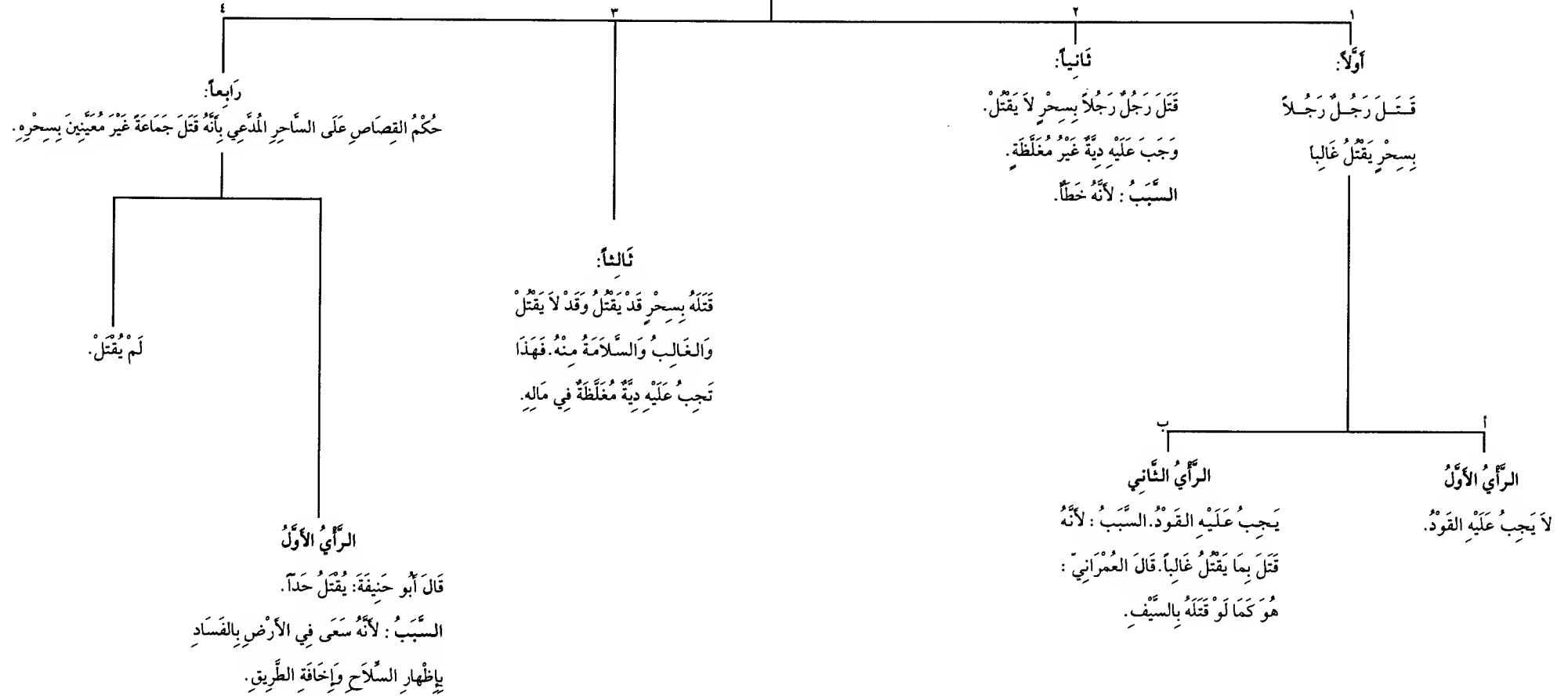
(٢) سورة الإسراء: الآية ٣٣.
(٣) رواه البخاري في الديات ٦٨٧٧ (٣٠٨/١٢) ومسلم في القسامة ١٦٧٢ (١٢٩٩/٣).
(٤) الحديث أخرجه مسلم في القسامة ١٦٨١ (١٣٠٩/٣).



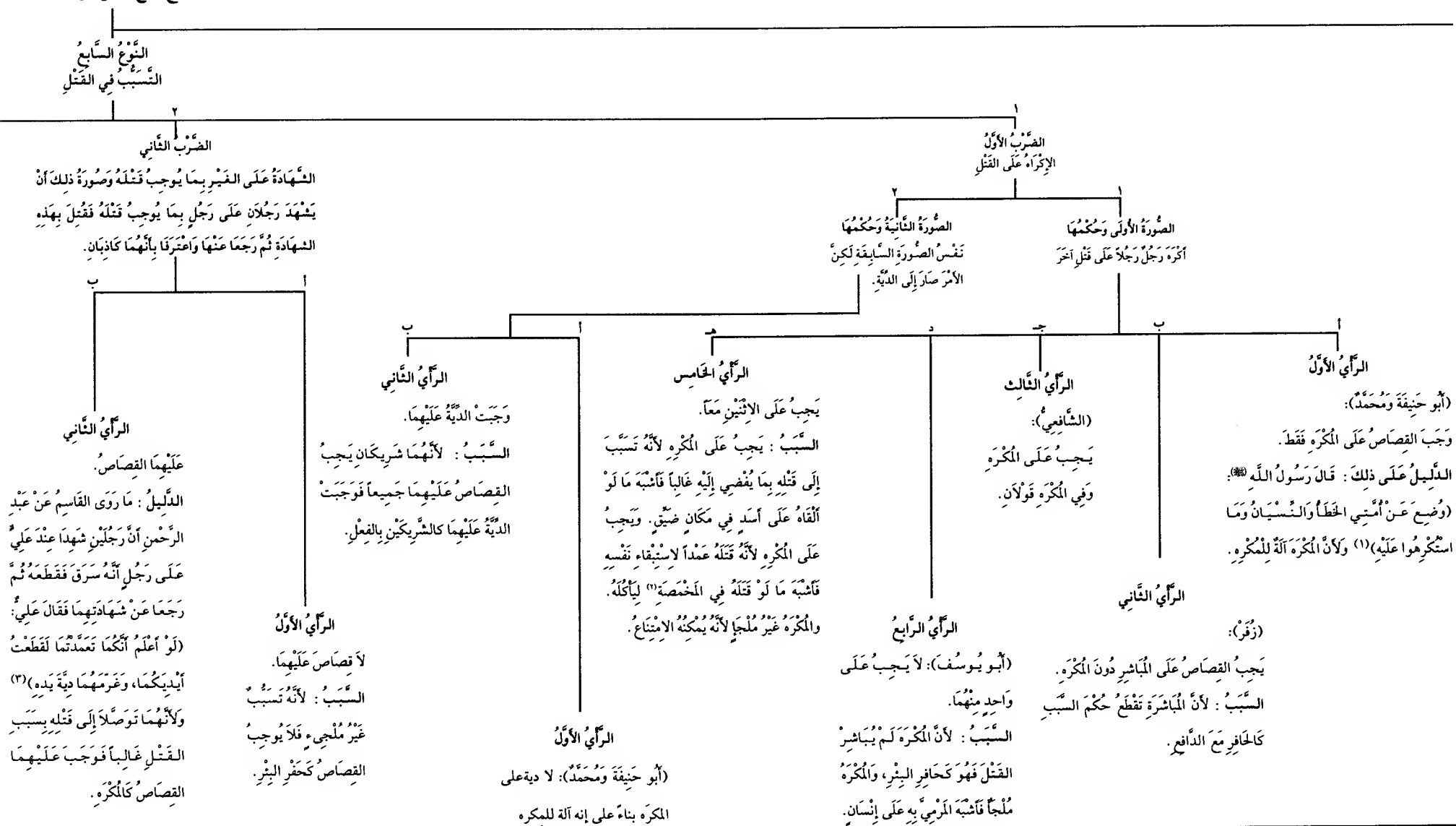




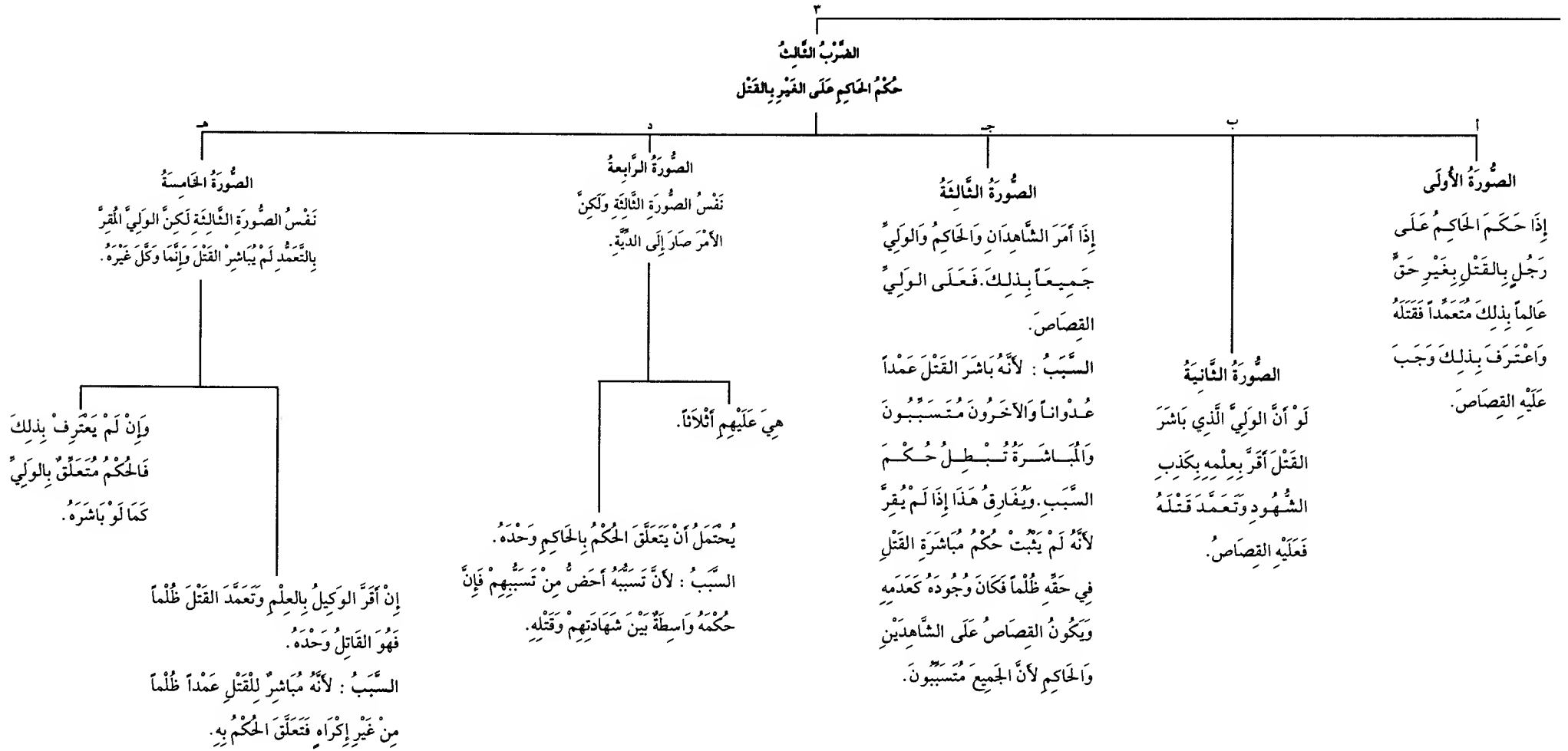
النوع السادس
القتل بالسحر



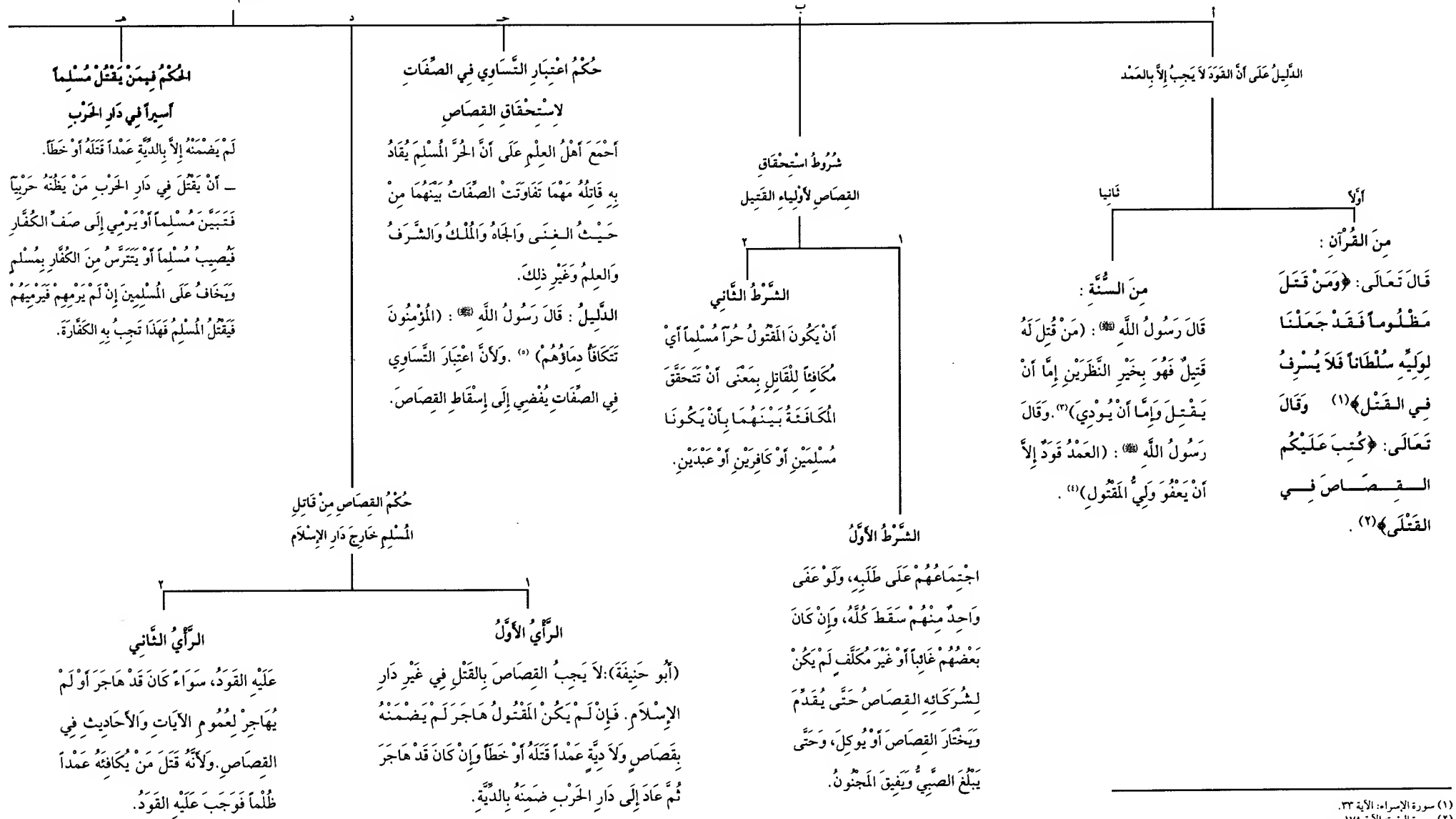
تابع أنواع القتل بغير المحدد



(١) الحديث صحيح رواه الطبراني والبيهقي. صحيح الجامع (٣٥١٥) و(٧١١٠).
(٢) معنى المخصصة: المجاعة، مختار الصحاح مادة خمس ١٩٠.
(٣) الحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠/٢٥١.



أَحْكَامٌ مُتَفَرِّقَةٌ



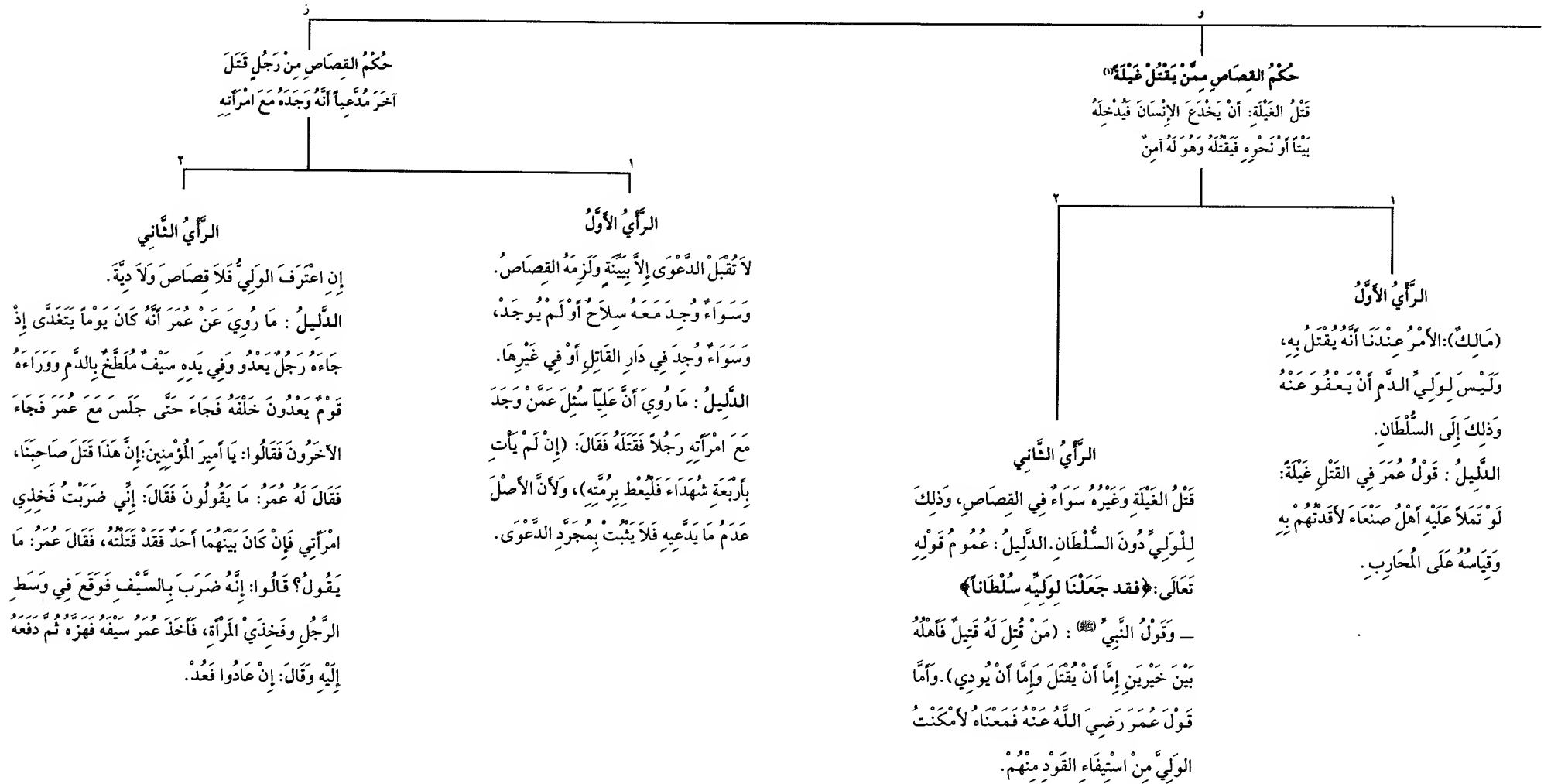
(١) سورة الإسراء: الآية ٣٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٧٨.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الدِّيَّاتِ ٦٨٨٠ (١٢/ ٢١٣) وَمُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ ١٣٥٥ (٢/ ٩٨٨).

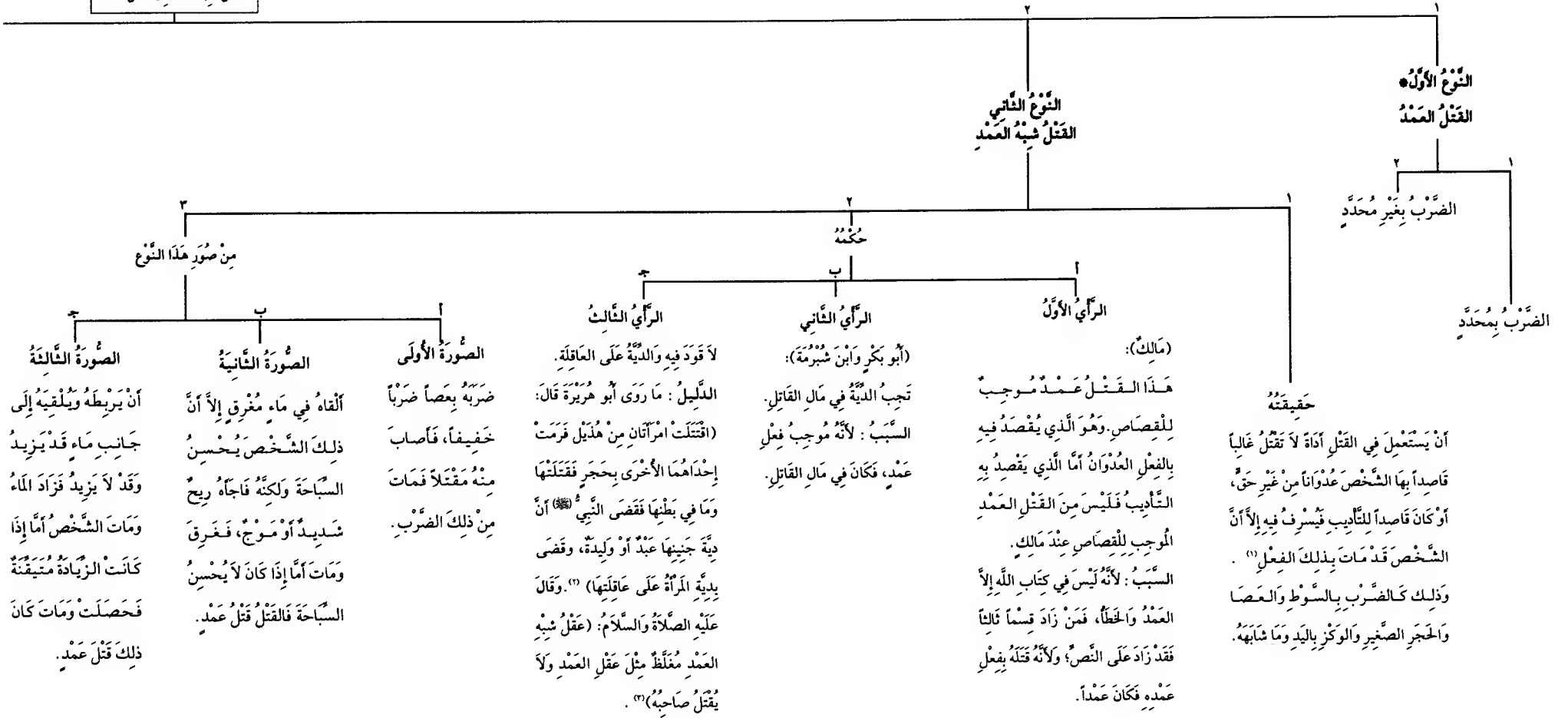
(٤) رَوَى مِثْلُهُ النَّسَائِيُّ فِي الْقِسَامَةِ (٨/ ٥٨).

(٥) صَحِيحُ رِوَاةِ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَالْحَاكِمِ. صَحِيحُ الْجَامِعِ ٦٦٦٦.

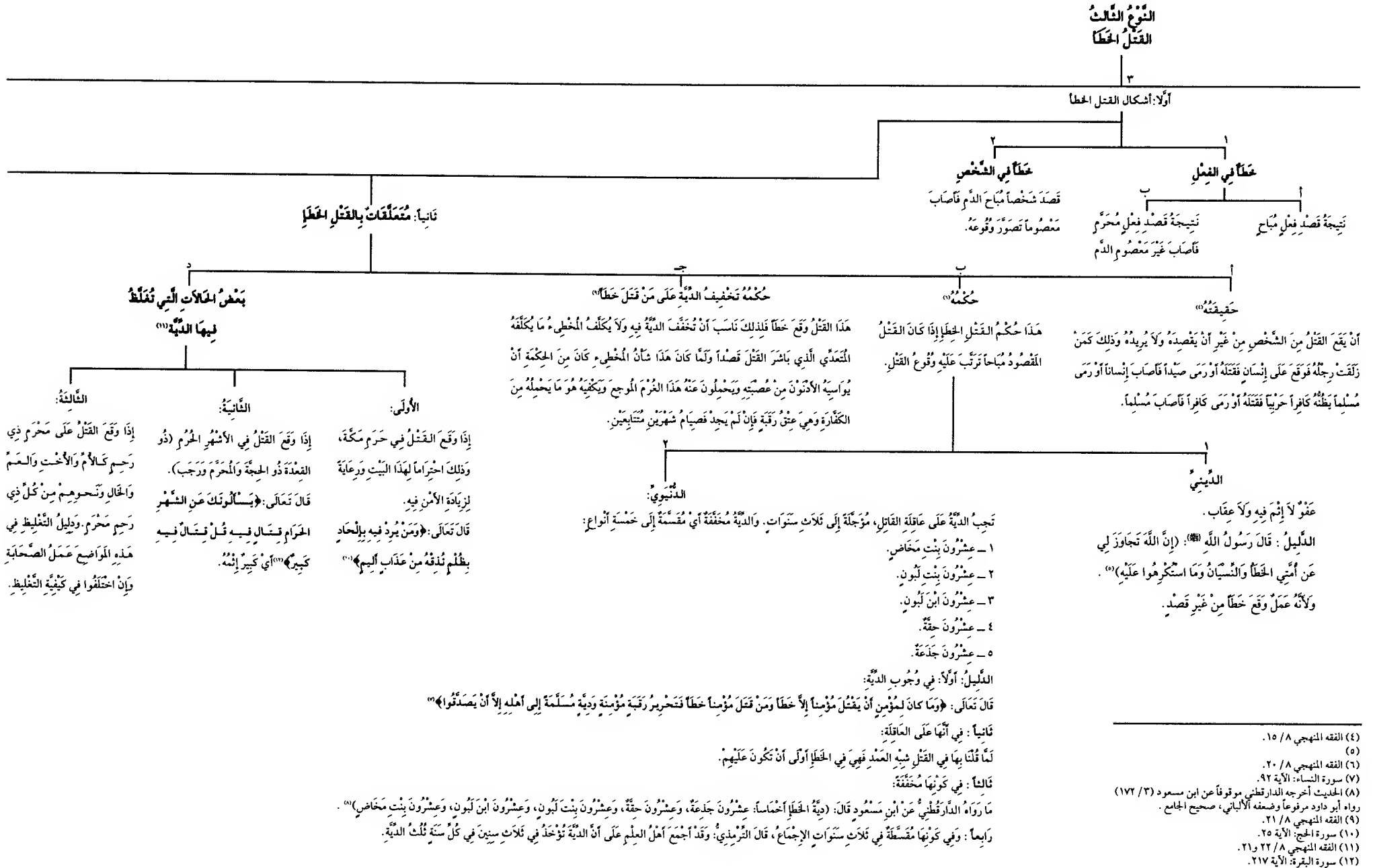


النوع الثاني والثالث من أنواع الجناية على النفس

القتل شبه العمد والقتل الخطأ



(١) الفقه المنهجي ٨/ ١٤.
 (٢) رواه البخاري في الطب ٥٧٥٨ (١٠/ ٢٢٦) ومسلم في القسامة ١٦٨١ (٣/ ١٣٠٩).
 (٣) الحديث رواه أبو داود وهو حسن صحيح / الجامع ٤٠٦٦.
 (٤) الفقه المنهجي ٨/ ١٥.
 (٥) الحديث صحيح أخرجه ابن ماجه صحيح الجامع ١٧٣١.
 (٦) الفقه المنهجي: ٨/ ٢٠.
 (٧) سورة النساء: الآية ٩٢.
 (٨) الحديث أخرجه الدارقطني موقوفاً عن ابن مسعود (٣/ ١٧٢) رواه أبو داود مرفوعاً. وضمنه الألباني ضعيف الجامع. * انظر التفاصيل من الصفحات السابقة.



١
الأولى:

٢
الثانية:

٣
الثالثة:

(٤) الفقه المنهجي ٨/ ١٥.

(٥) الفقه المنهجي ٨/ ٢٠.

(٦) سورة النساء: الآية ٩٢.

(٧) الحديث أخرجه الدارقطني موقوفاً عن ابن مسعود (١٧٢/ ٣).

(٨) رواه أبو داود مرفوعاً وضمه الألباني، صحيح الجامع.

(٩) الفقه المنهجي ٨/ ٢١.

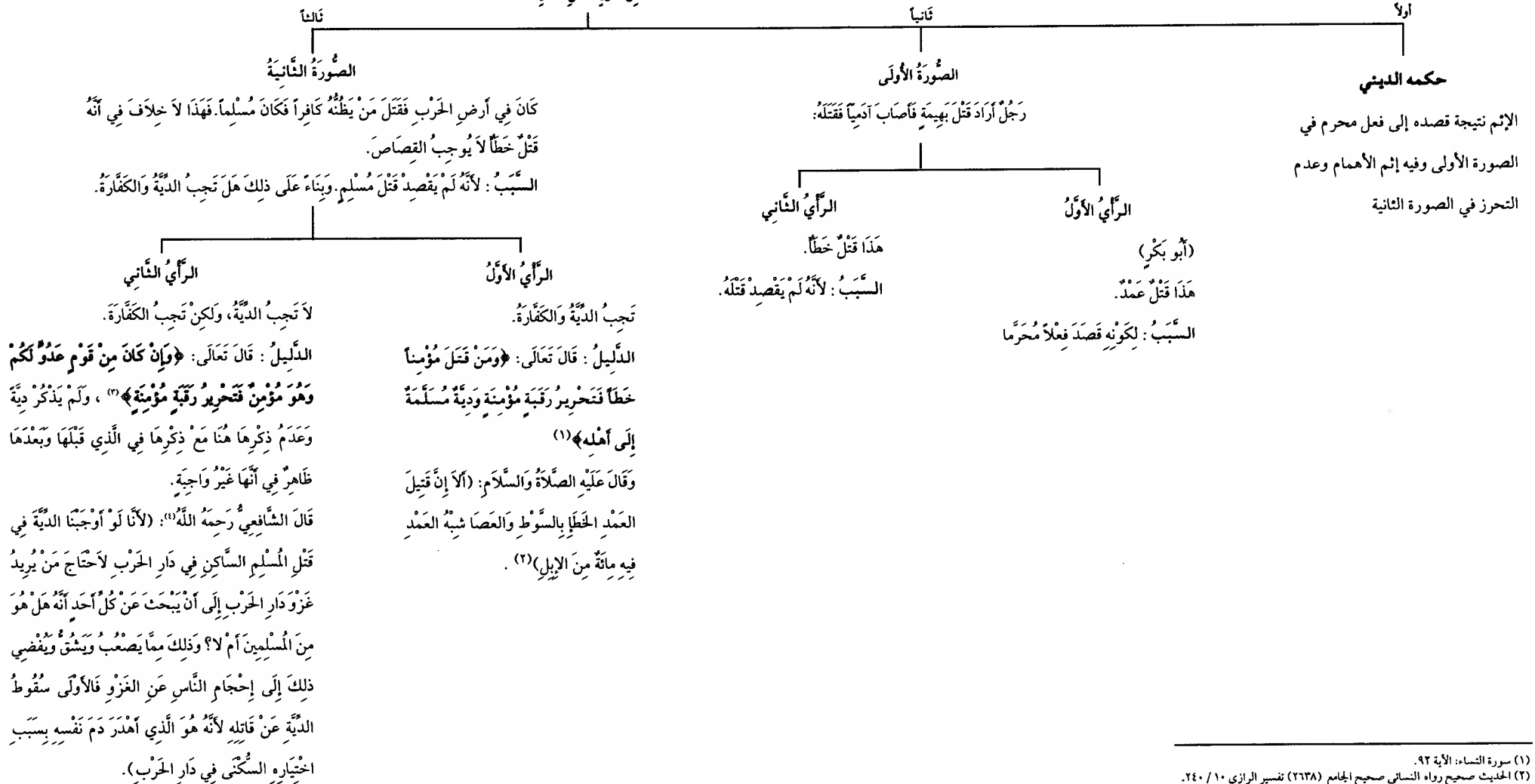
(١٠) سورة الحج: الآية ٢٥.

(١١) الفقه المنهجي ٨/ ٢٢ و ٢١.

(١٢) سورة البقرة: الآية ٢١٧.

تأليف: أئمة الجناية على النفس
النوع الثالث: — القتل الخطأ

من صور القتل الخطأ



(١) سورة النساء: الآية ٩٢.

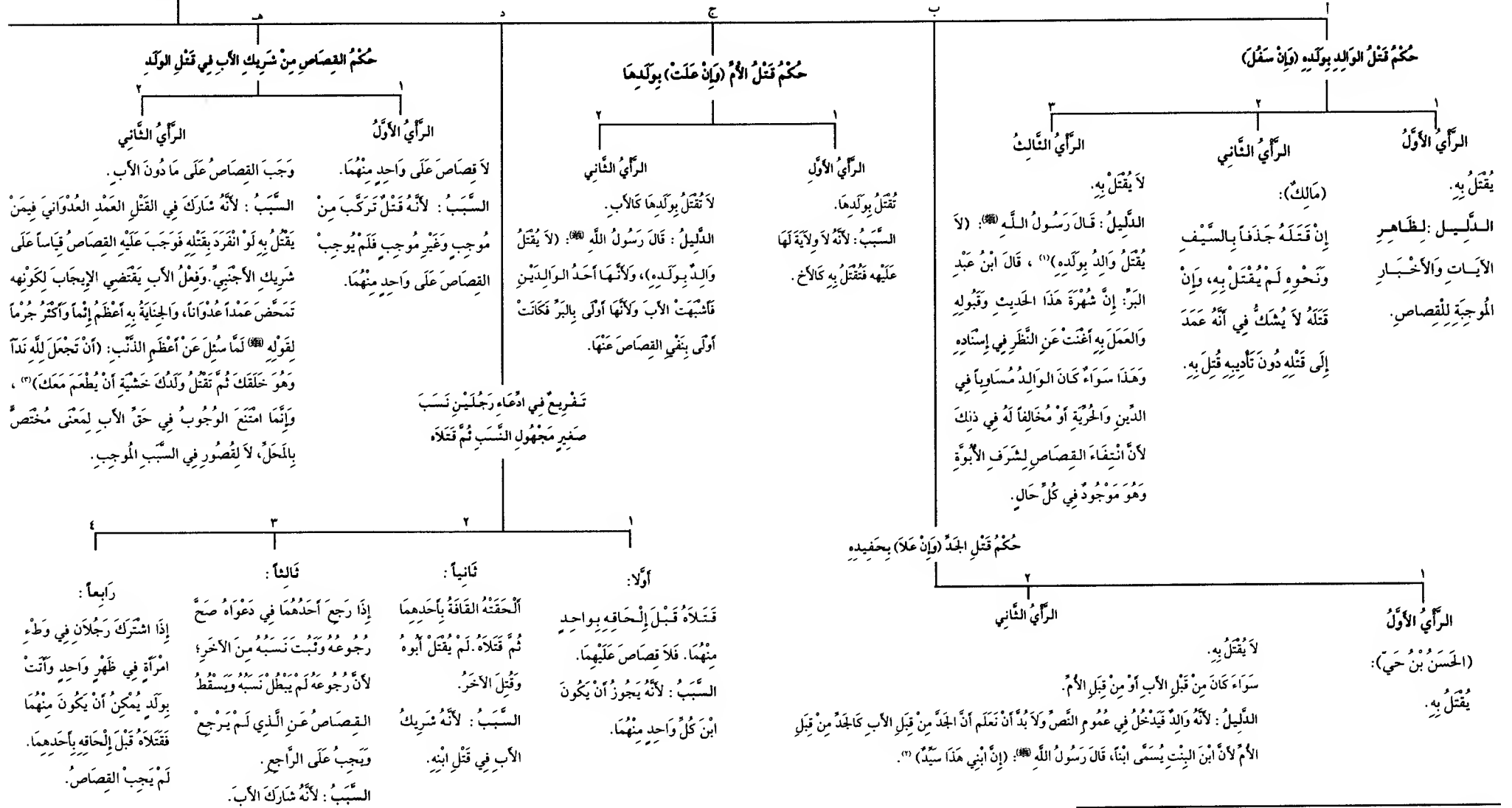
(٢) الحديث صحيح ورواه النسائي صحيح الجامع (٢٦٣٨) تفسير الرازي ١٠ / ٢٤٠.

(٣) سورة النساء: الآية ٩٢.

آيَاتُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي الْقِصَاصِ
* الْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ

الْقُرْآنُ	الْقِصَاصُ	الْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ	الْقِصَاصُ — الْعَفْوُ
رَقْمُ السُّورَةِ وَالْآيَةِ:	٢٢ (٦٠) ﴿ذَلِكَ وَمَنْ	٨ (١٧): ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ	رَقْمُ السُّورَةِ وَالْآيَةِ:
٢٨ (٨٥) ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ	عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ	قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتُ وَلَكِنَّ	٣٣ (٣٦): ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ
لَرَأَدُكَ إِلَى مَعَادٍ.﴾	ثُمَّ بَغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرْتُهُ	اللَّهُ رَمَى وَلِئِبْلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ	وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾
٢٩ (٥٠) ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتُ مِنْ	اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ.﴾	حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	٢ (١٧٨): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبِ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدِ بِالْعَبْدِ
رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا		١٣ (٣١) ﴿وَلَوْ أَنْ قُرَأْنَا سُورَتُ بِهِ	وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّنْ
نَذِيرٌ مُّبِينٌ (٥١) أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ		الْجِبَالِ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ	رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بِعَدْوٍ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ (١٧٩)﴾ ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي
عَلَيْكَ الْكِتَابِ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ		الْمَوْتَى بَلَى لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾	الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (١٩٤) فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾
لِرَحْمَةٍ وَذِكْرٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ.﴾			٥ (٤٤): ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ (٤٥) وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ
٣٦ (٦٩) ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي			بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ
لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ.﴾			وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾
			١٦ (١٢٦): ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾

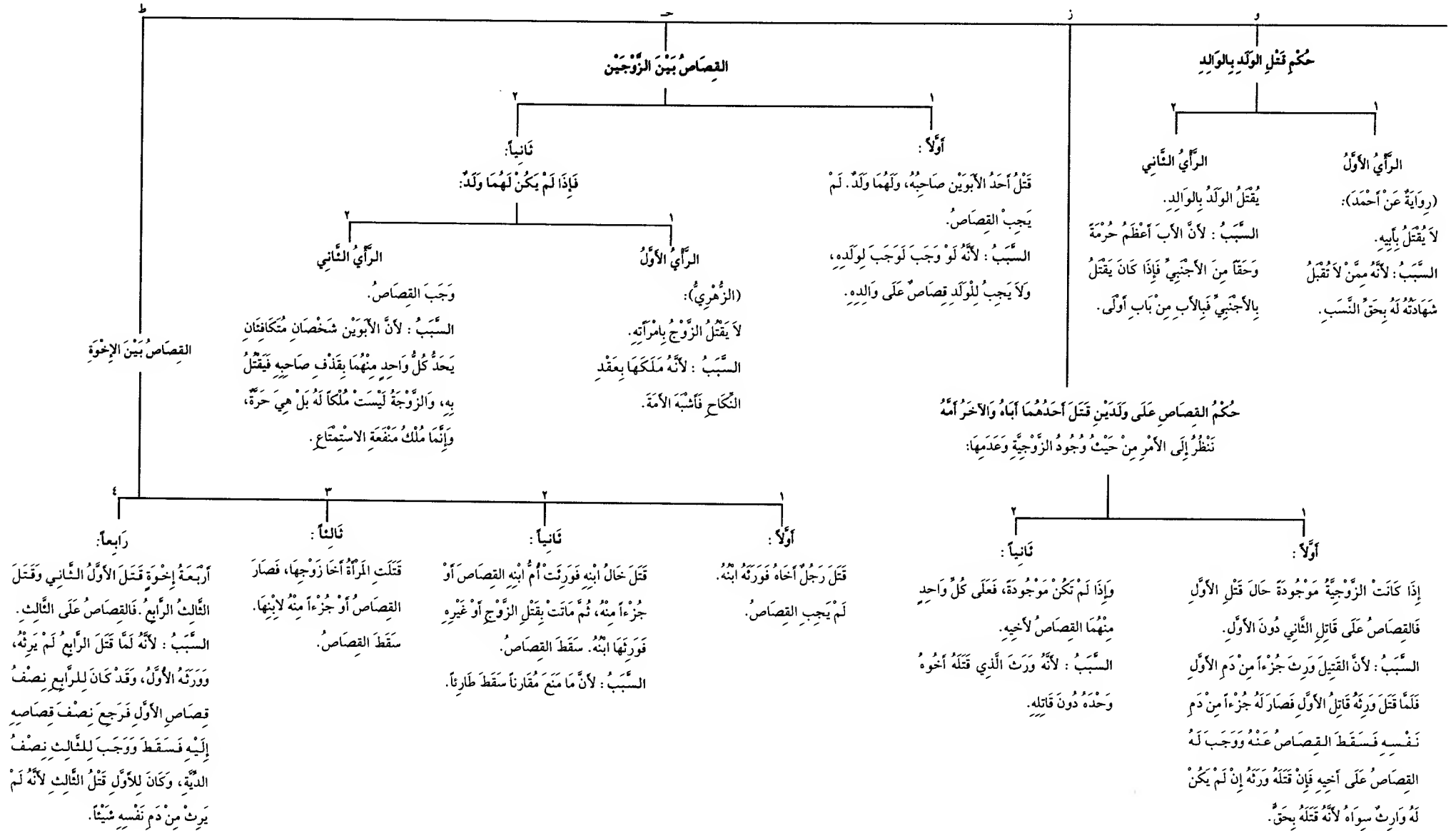
أحكام القصاص بين ذوي القرابة

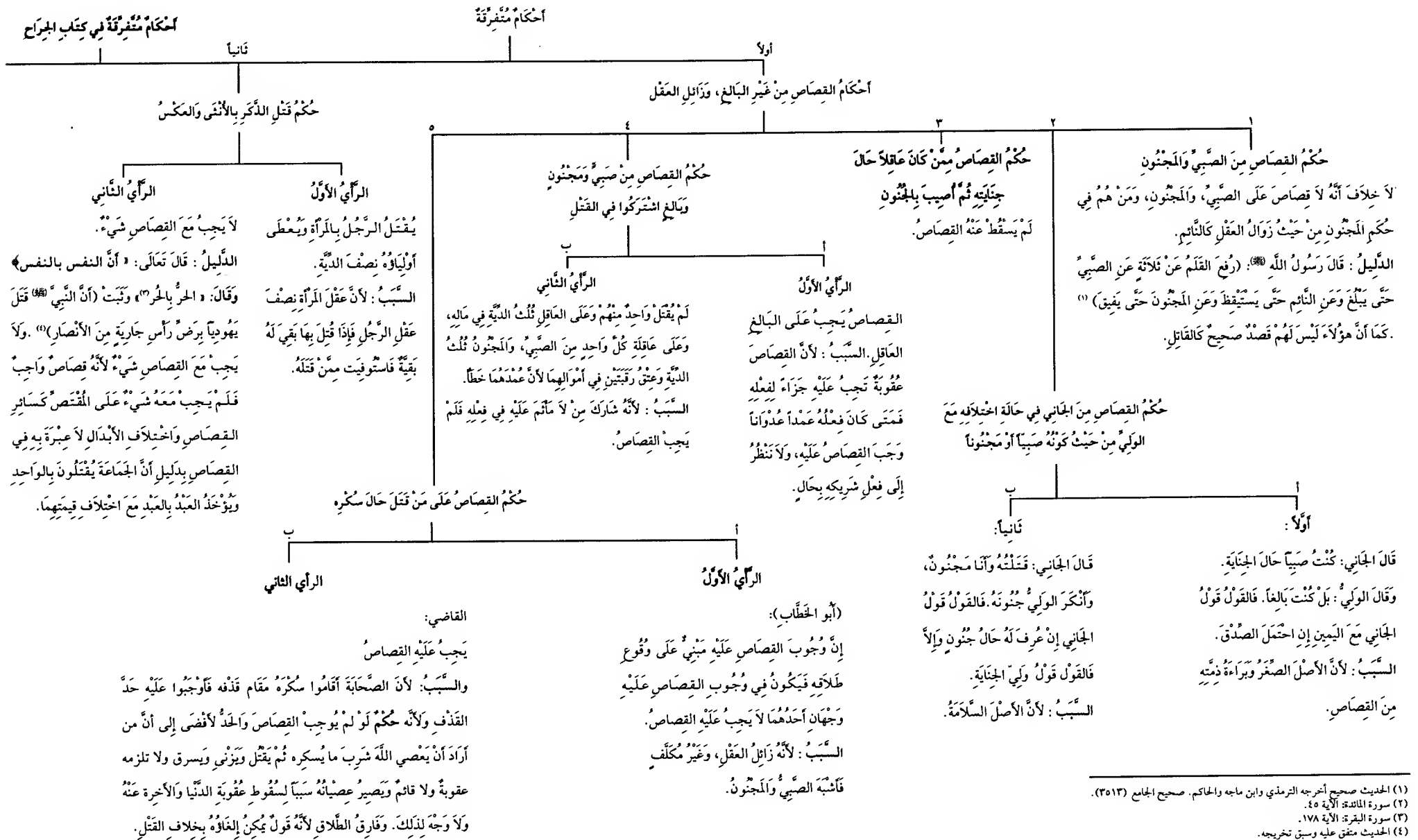


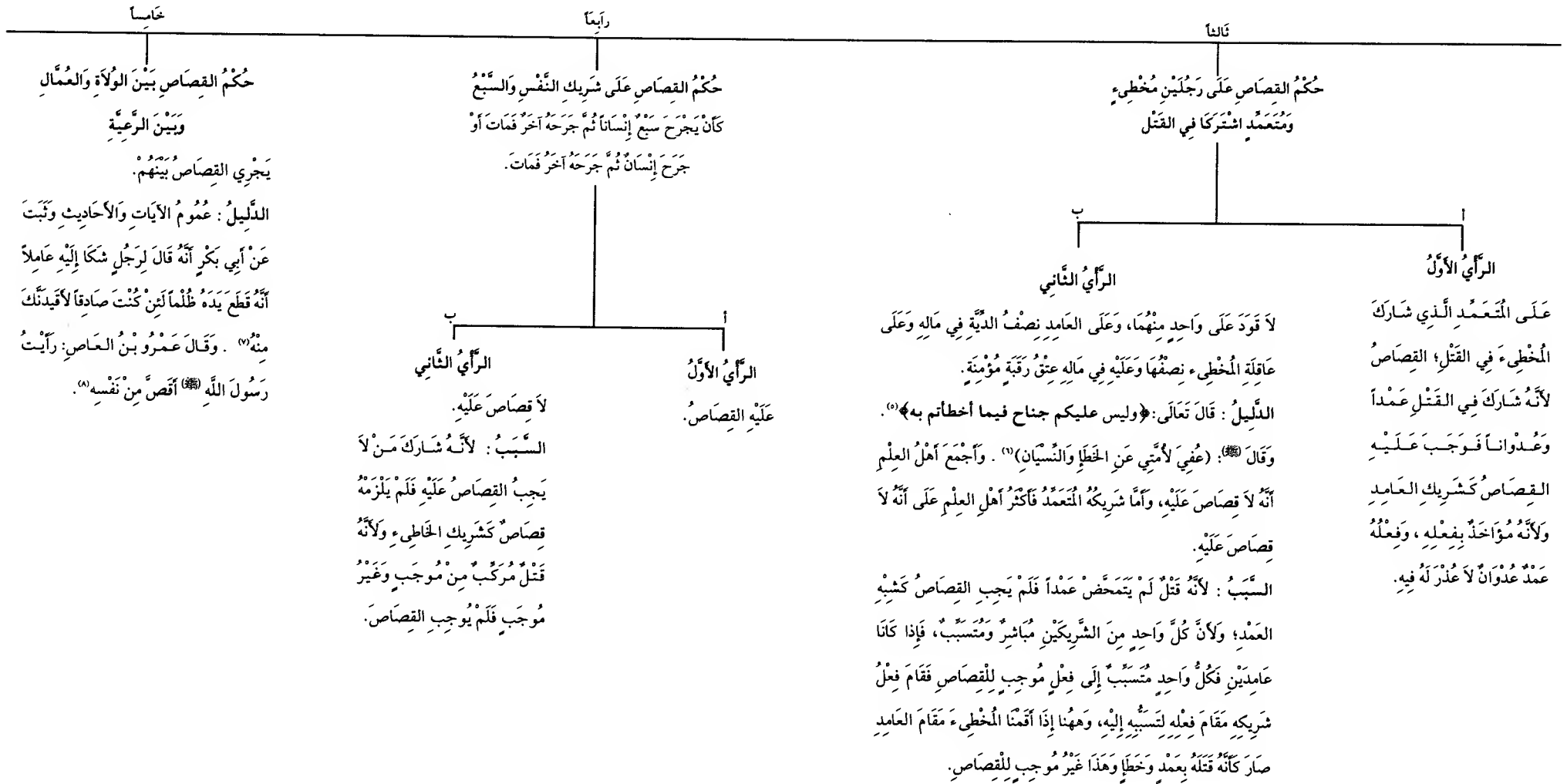
(١) الحديث رواه أبو داود والترمذي وأحمد. صحيح الجامع (٧١٤) (٧٤٩).

(٢) الحديث صحيح أخرجه البخاري في الصحيح: في ٢٧٠٤ / ٥ / ٣١١.

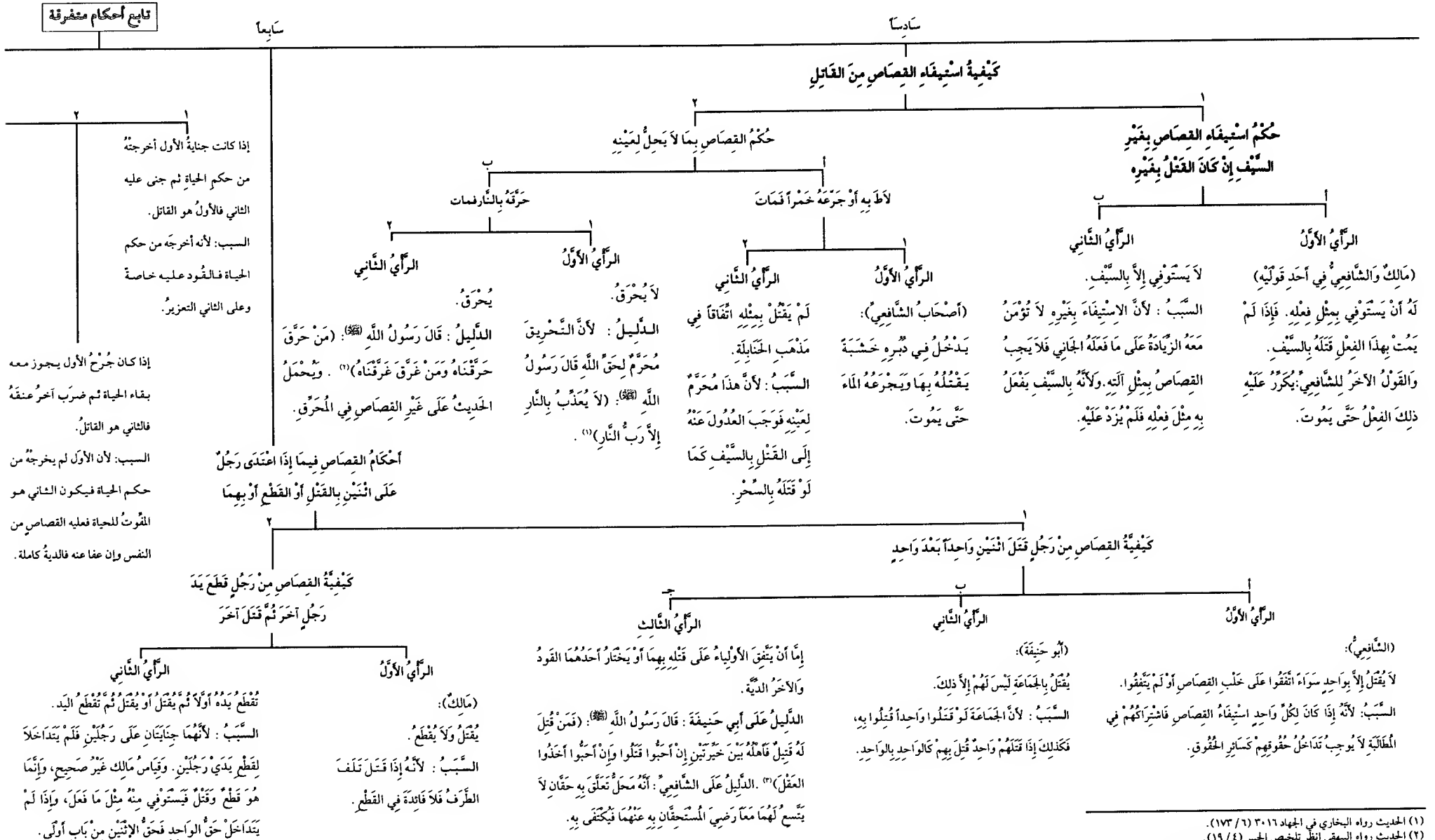
(٣) الحديث صحيح أخرجه البخاري في التفسير: ٤٧١١ / ٨ / ٣٥٠. ومسلم في الإيمان ٨٦ / ١١ / ٩٠.







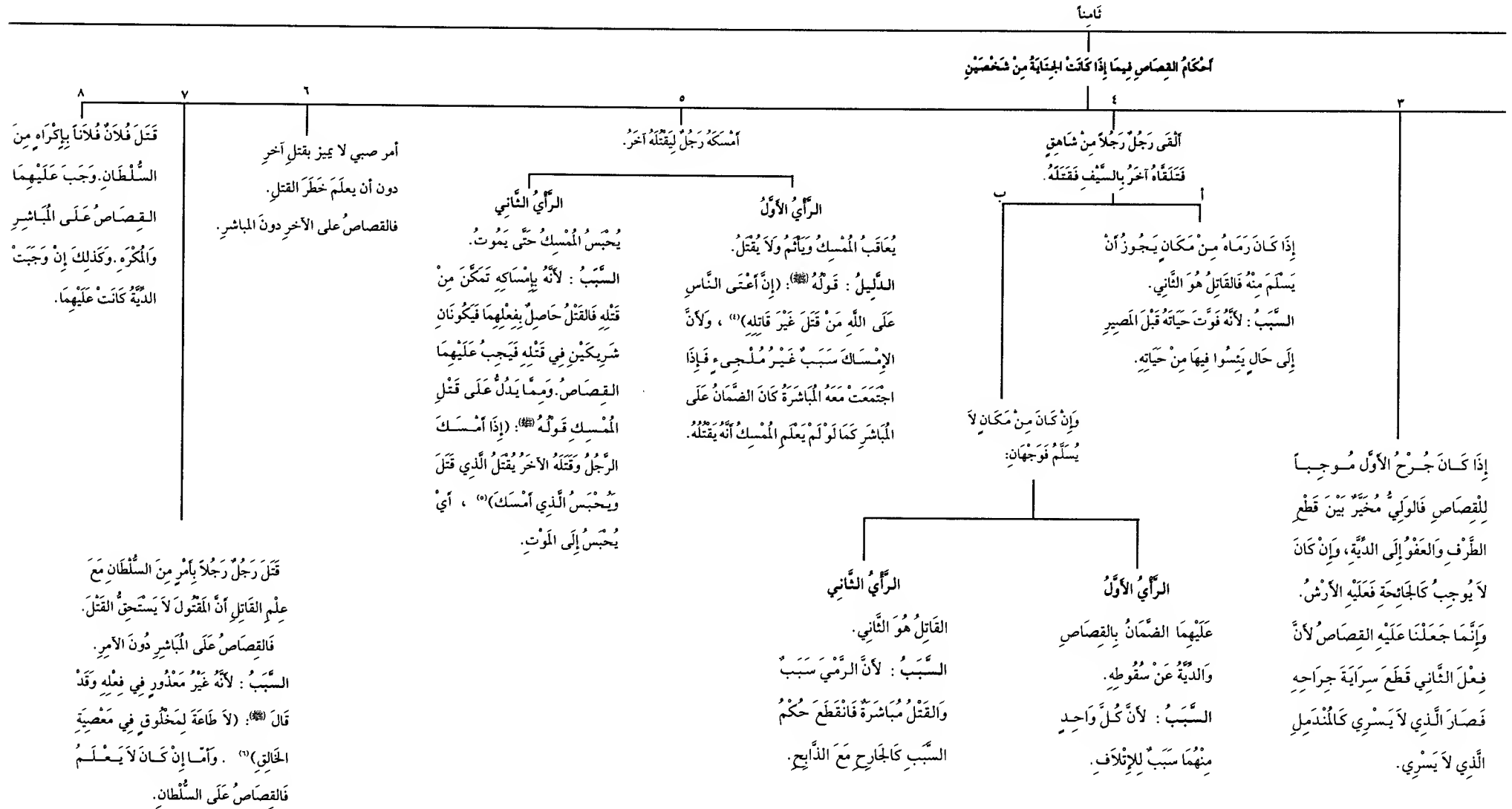
(٥) سورة الأحزاب: الآية ٥.
(٦) الحديث سبق تخريجه في الدرس السابع ص ٧.
(٧) أثر أبي بكر أخرجه البيهقي ٤٩ / ٨.
(٨) أثر عمرو بن العاص أخرجه البيهقي ٤٨ / ٨.



(١) الحديث رواه البخاري في الجهاد ٣٠١٦ (١٧٣/٦).

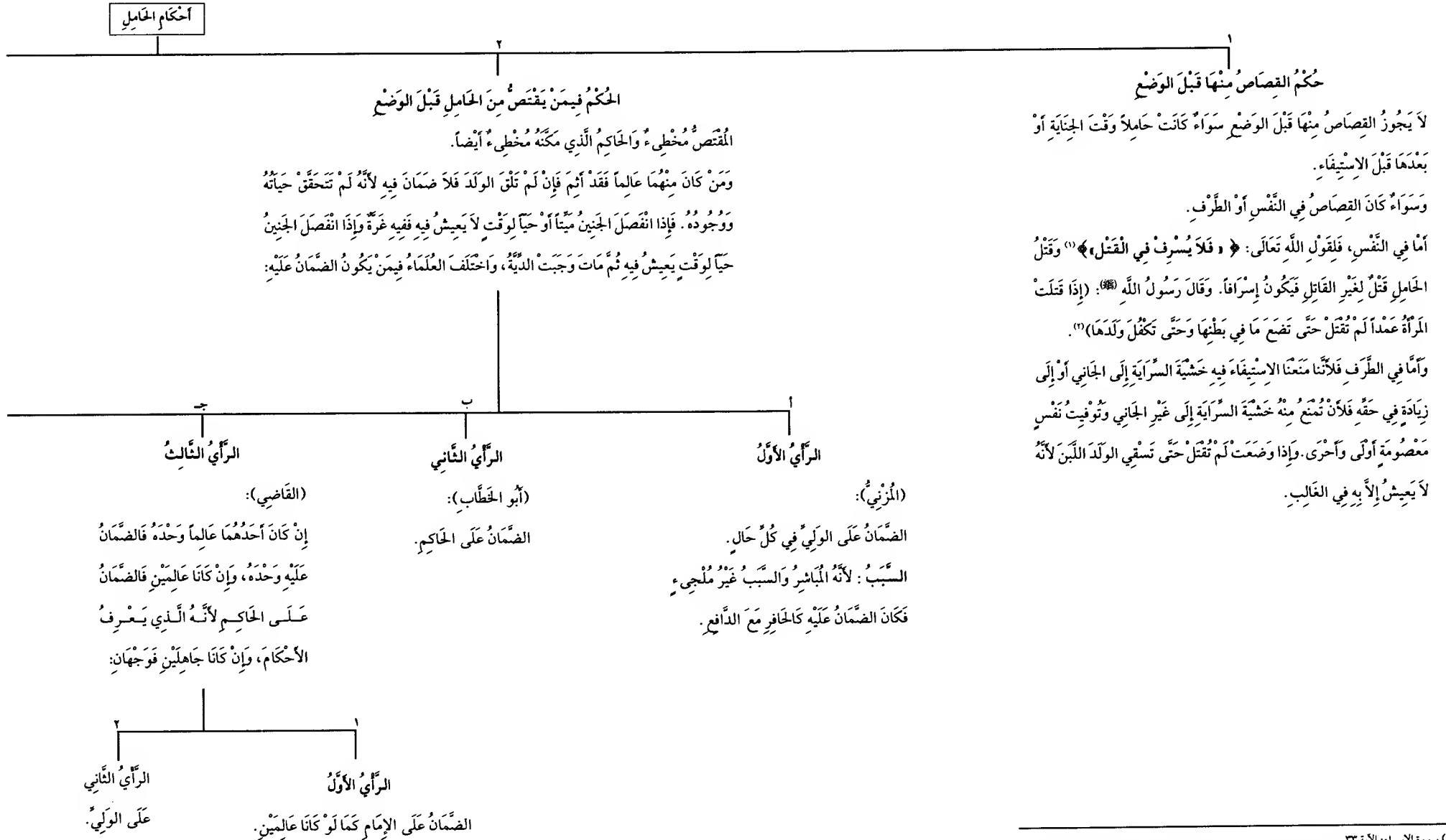
(٢) الحديث رواه البيهقي انظر تلخيص الحبير (١٩/٤).

(٣) رواه البخاري في الديات ٦٨٨٠ (١٢/٢١٣) ومسلم في الحج ١٣٥٥ (٢/٩٨٨).



(٤) الحديث رواه أحمد وابن حبان والدارقطني والبيهقي انظر تلخيص الحبير (٢٢ / ٤).
 (٥) الحديث رواه الدارقطني في الحدود (١٤٠ / ٣).
 (٦) الحديث رواه أحمد والحاكم صحيح الجامع (٧٥٢٠) روي بلفظ لا طاعة في معصية الله وهو في الصحيحين.

أحكام الحامل



(١) سورة الإسراء: الآية ٣٣. (٢) الحديث أخرجه ابن ماجه في الدييات ٢٦٩٤ (٢ / ٨٩٩). وفي إسناده ضعف انظر ضعيف الجامع (٥٩٢٤).

حُكْمُ الْقِصَاصِ مِنَ الْمَرْأَةِ إِذَا ادَّعَتْ الْحَمْلَ
وَجَهَان:

ب
الرأي الثاني

(القاضي):

نَعْرِضُهَا عَلَى أَهْلِ الْخَبْرَةِ فَإِنْ شَهِدُوا بِحَمْلِهَا
أُخِّرَتْ وَإِنْ شَهِدُوا بِبَرَاءَتِهَا لَمْ تُؤَخَّرْ لَأَنَّ
الْحَقَّ حَالٌ عَلَيْهَا فَلَا يُؤَخَّرُ بِمَجَرَّدِ دَعْوَاهَا.

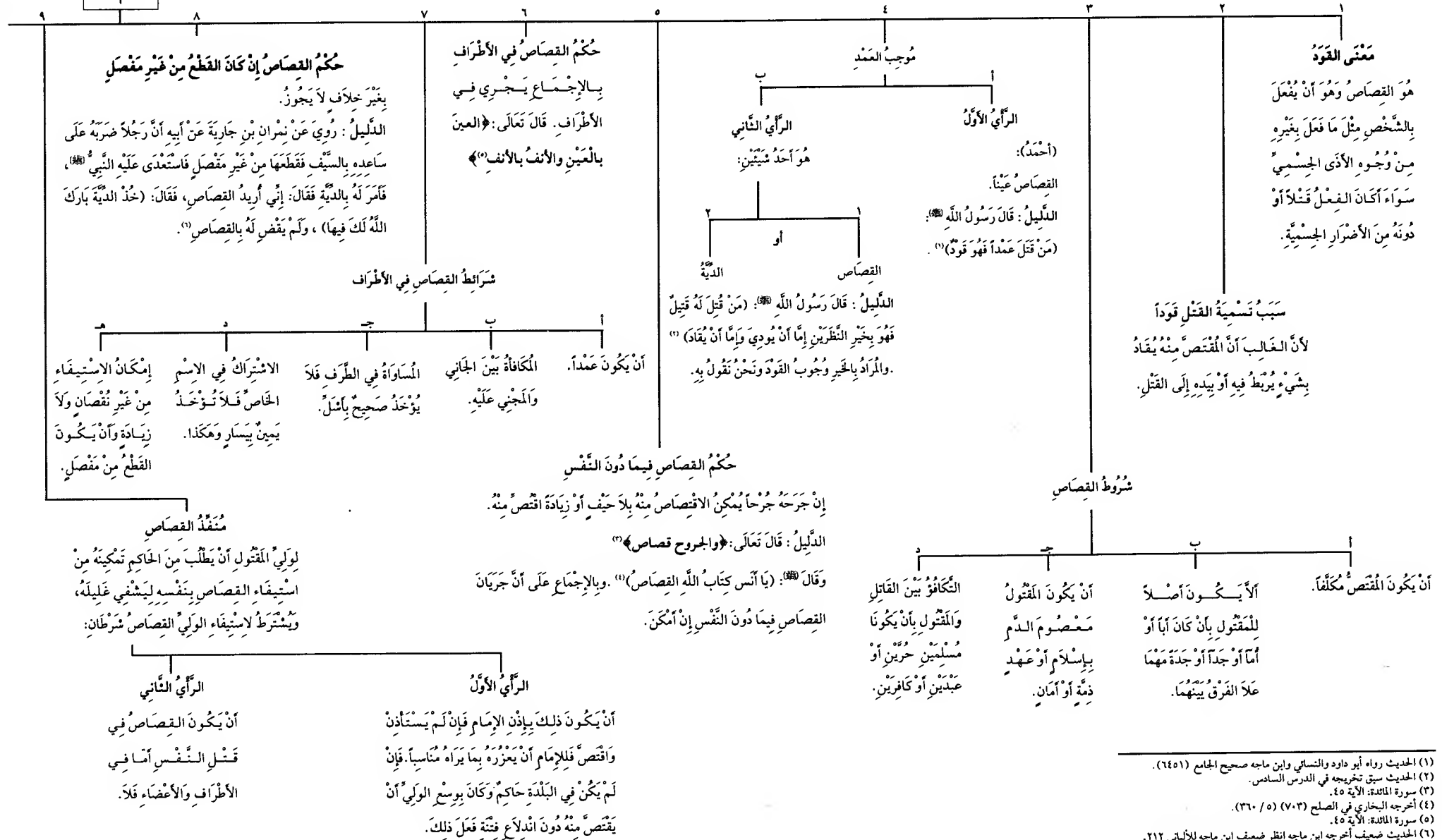
أ
الرأي الأول

تُجَسَّسُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا.

السَّبَبُ: لِأَنَّ لِلْحَمْلِ أَمَارَاتٌ خَفِيَّةً
تَعْلَمُهَا مِنْ نَفْسِهَا وَلَا يَعْلَمُهَا غَيْرُهَا.

د
الرأي الرابع

الضَّمَانُ عَلَى الْوَلِيِّ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ وَالْوَلِيُّ عَالِمَيْنِ بِالْحَمْلِ وَتَحْرِيمِ الْإِسْتِيفَاءِ أَوْ جَاهِلَيْنِ
بِالْأَمْرَيْنِ أَوْ بِأَحَدِهِمَا أَوْ كَانَ الْوَلِيُّ عَالِمًا بِذَلِكَ دُونَ الْمُمَكِّنِ لَهُ مِنَ الْإِسْتِيفَاءِ.
السَّبَبُ: لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ، وَالْحَاكِمُ الْمُمَكِّنُ لَهُ صَاحِبُ سَبَبٍ وَمَتَى اجْتَمَعَ الْمُبَاشَرُ مَعَ
الْمُتَسَبِّبِ كَانَ الضَّمَانُ عَلَى الْمُبَاشِرِ دُونَ الْمُتَسَبِّبِ كَالْخَافِرِ مَعَ الدَّافِعِ.
السَّبَبُ: لِأَنَّ الْمُبَاشِرَ مَعْدُورٌ فَكَانَ الضَّمَانُ عَلَى الْمُتَسَبِّبِ كَشُھُودِ الْقِصَاصِ إِذَا رَجِعُوا
عَنِ الشَّهَادَةِ بَعْدَ الْإِسْتِيفَاءِ.

باب القود
أحكام أولية

(١) الحديث رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه صحيح الجامع (١٤٥١).

(٢) الحديث سبق تخريجه في الدرس السادس.

(٣) سورة المائدة: الآية ٤٥.

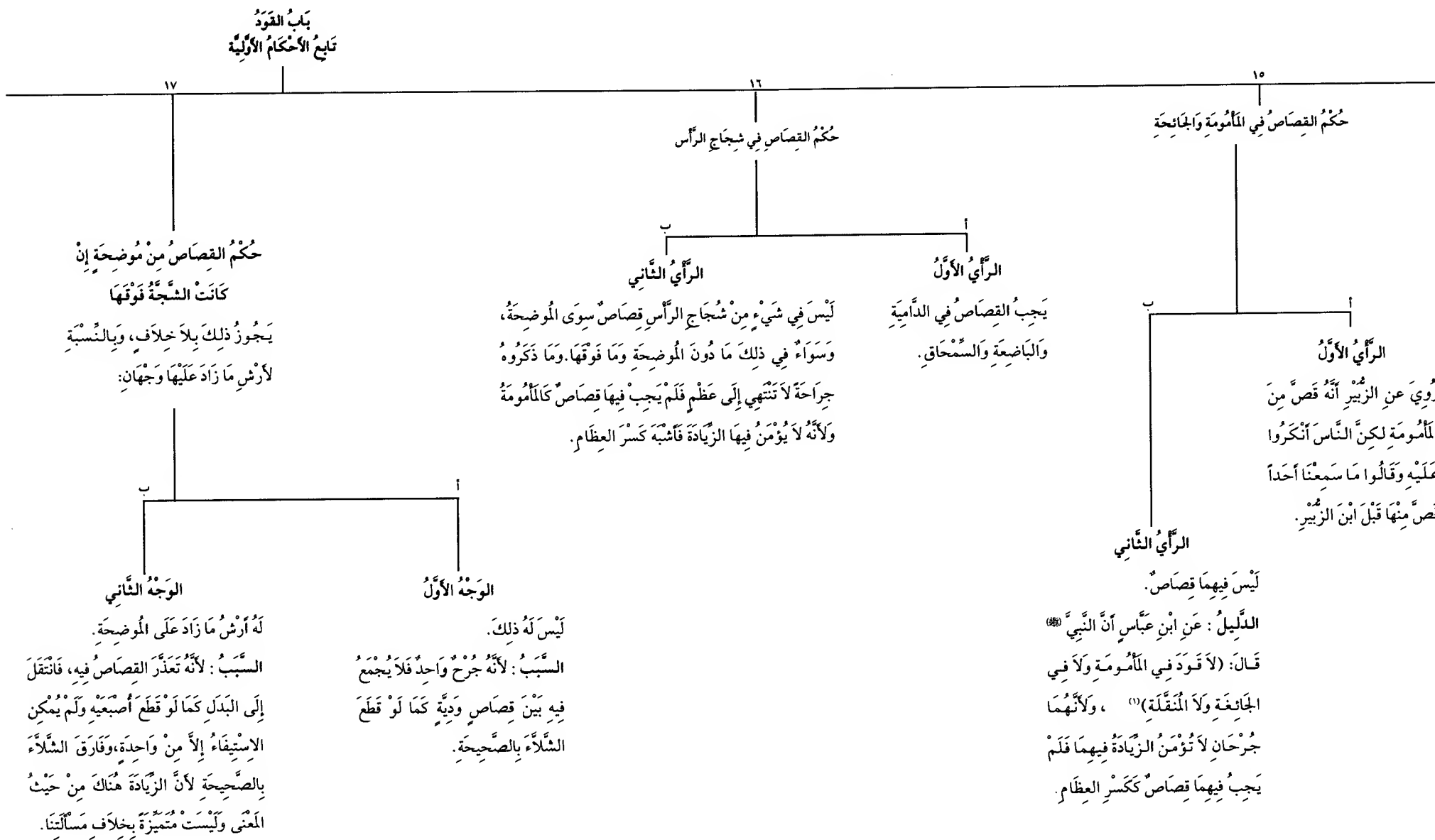
(٤) أخرجه البخاري في الصلح (٧٠٣) (٣٦٠ / ٥).

(٥) سورة المائدة: الآية ٤٥.

(٦) الحديث ضعيف أخرجه ابن ماجه انظر ضعيف ابن ماجه للألباني ٢١٢.

حكم قتل الجماعة بالواحد

(٧) الحديث ضعيف جداً أخرجه ابن ماجه انظر ضعيف ابن ماجه للألباني ٢١٢.
 (٨) سورة النحل: الآية ١٢٦.
 (٩) الحديث أخرجه الترمذ وسبق تخريجه.
 (١٠) الحديث رواه البيهقي انظر تلخيص الحبير (١٩/٤).
 (١١) سورة البقرة: الآية ١٧٨.
 (١٢) سورة المائدة: الآية ٤٥.
 (١٣) الحديث رواه البيهقي ٤/١.
 (١٤) معان الخواجات ص (١٠٠، ١٠١) من الفقه المنهجي (٨/ ٢٩) والبالغة في النهاية ١/ ١٢٥.



(١) الحديث حسن أخرجه ابن ماجه انظر صحيح ابن ماجه للألباني: ٩٦/٢.

التَّمَاثُلُ فِي الْمُسَمَّاتِ فِي قِصَاصِ الْأَطْرَافِ وَالْأَعْضَاءِ

حُكْمُ اخْتِذِ الْيَمِينِ بِالْيَسَارِ وَالْعَكْسِ

الرَّأْيُ الثَّانِي

لَا تُؤْخَذُ يَمِينُ يَسَارٍ وَلَا يَسَارُ يَمِينٍ.
السَّبَبُ : لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْيَدَيْنِ
تَخْتَصُّ بِاسْمٍ فَلَا تُؤْخَذُ إِحْدَاهُمَا
بِالْأُخْرَى كَالْيَدِ مَعَ الرَّجُلِ. وَهَكَذَا فِي
كُلِّ عَضْوٍ لَهُ يَمِينٌ وَيَسَارٌ.

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

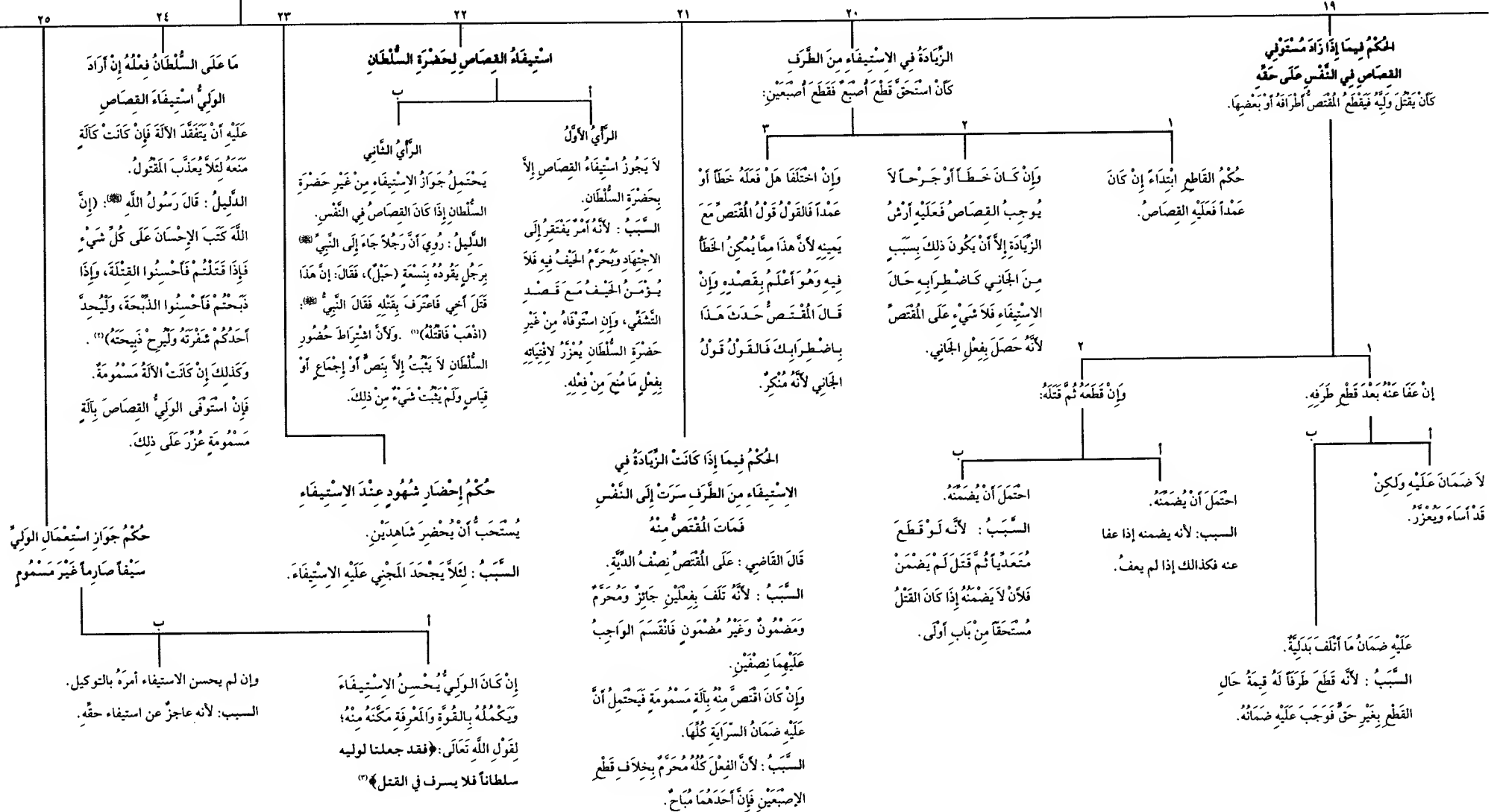
(ابْنُ سِيرِينَ وَشُرَيْكُ):
تُؤْخَذُ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى.
السَّبَبُ : لِأَنَّهُمَا يَسْتَوِيَانِ فِي
الْخَلْقَةِ وَالْمَنْفَعَةِ.

حُكْمُ اخْتِذِ الْأَعْلَى بِالْأَسْفَلِ وَالْعَكْسِ فِيمَا
انْقَسَمَ إِلَى أَعْلَى وَأَسْفَلٍ
مِثَالُ ذَلِكَ : الْجَفْنَانِ وَالشَّفَتَانِ، لَا يُؤْخَذُ
الْأَعْلَى بِالْأَسْفَلِ وَلَا الْأَسْفَلُ بِالْأَعْلَى.

التَّمَاثُلُ فِي قِصَاصِ الْأَصَابِعِ

لَا بُدَّ مِنَ التَّمَاثُلِ فِي الْمُسَمَّاتِ فَلَا تُؤْخَذُ
أَصْبَعٌ بِأَصْبَعٍ إِلَّا أَنْ يَتَّفِقَا فِي الْإِسْمِ
وَالْمَوْضِعِ. وَلَا تُؤْخَذُ أَنْمَلَةٌ بِأَنْمَلَةٍ إِلَّا أَنْ يَتَّفِقَا
فِي الْإِسْمِ وَالْمَوْضِعِ. وَلَا تُؤْخَذُ عَقْلَةٌ عُلْبًا
بِسُفْلَى وَلَا وَسْطَى. وَلَا تُؤْخَذُ أَصْبَعٌ أَصْلِيَّةٌ
بِزَائِدَةٍ، وَلَا زَائِدَةٌ بِزَائِدَةٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا.

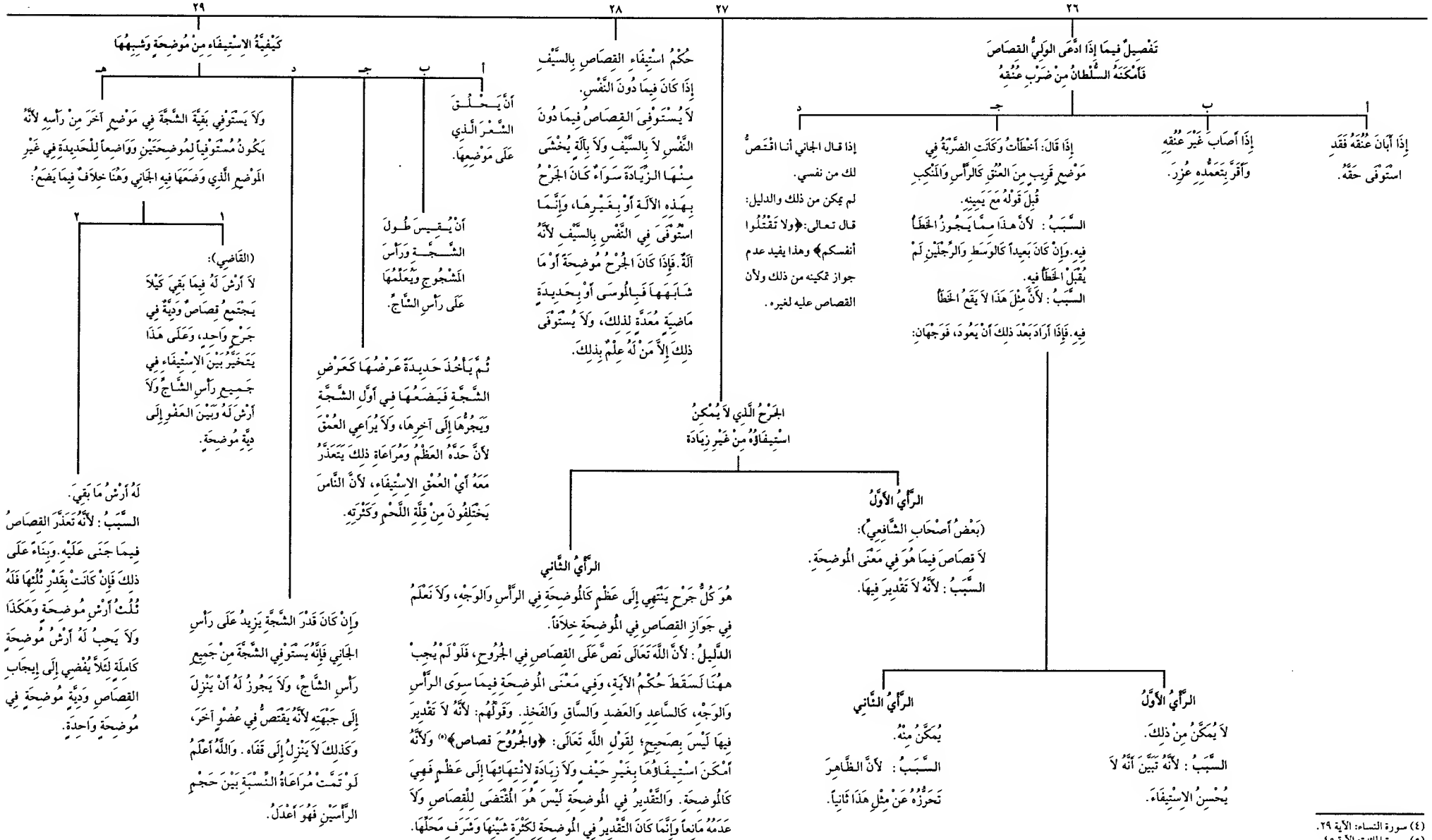
تَابِعُ بَابِ الْقَوْدِ / أَحْكَامُ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ

تَابِعُ بَابِ الْقَوْدِ
أَحْكَامُ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ

(١) الحديث أخرجه مسلم بمعناه في كتاب القسامة ١٦٨٠ (٣/ ١٣٠٨).

(٢) الحديث أخرجه مسلم في الصيد ١٩٥٥ (٣/ ١٥٤٨).

(٣) سورة الإسراء: الآية ٣٣.





(١) أَمْرُ الْحَسَنِ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي مَتْنِهِ كِتَابُ الْجَنَائِزِ (٨/ ٥٨).

(٢) أَمْرُ مُعَاوِيَةَ.

٣٥

مَسْأَلَةٌ

اختلف العلماء فيمن له حق استيفاء
القصاص فيما إذا كان الوارث صبيًا
صغيراً قُتِلَت أمه، وليست زوجة لأبيه

ب

الرأي الثاني

القصاص للصبي فقط.

الرأي الأول

(أبو حنيفة ومالك):

لأبيه استيفاء القصاص.

الدليل: لأن الأب لا يملك إيقاع
الطلاق بزوجه فلا يملك استيفاء
القصاص. ولأن القصد من القصاص
هو التشفى ودرك الغيظ ولا يحصل
ذلك باستيفاء الولي (الأب).

٣٤

هل يجب القصاص على قاتل الجاني

إن كان غير ولي الدم؟

خلاف من الفقهاء على ثلاثة آراء

الرأي الثاني

(قنادة وأبو هاشم):

لا قود على الثاني.

السبب: لأنه قتل من هو مباح الدم فلم يجب بقتله
قصاص كالزاني المحصن.

الرأي الأول

(الحسن ومالك):

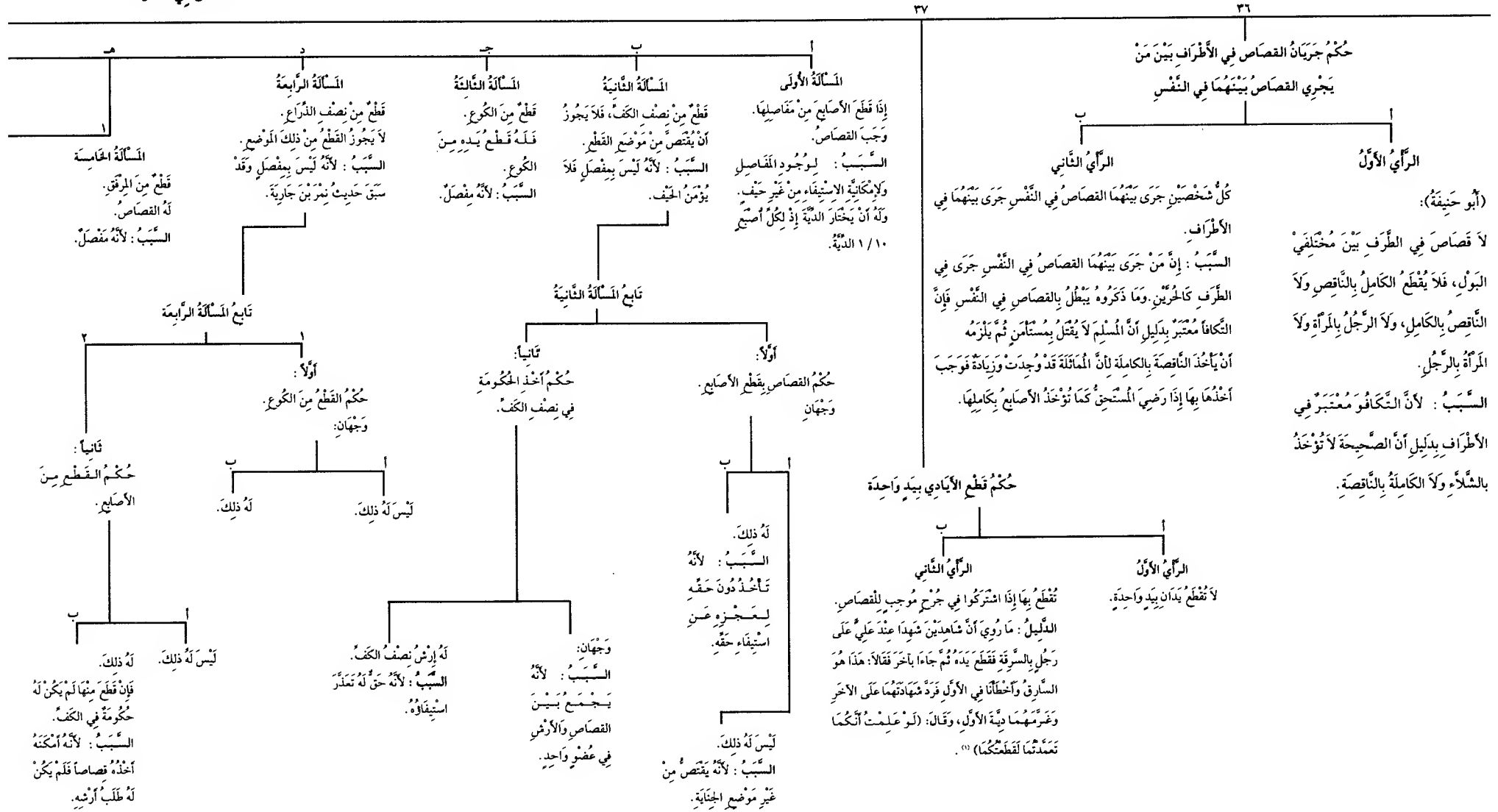
يقتل قاتله ويبطل دم الأول.

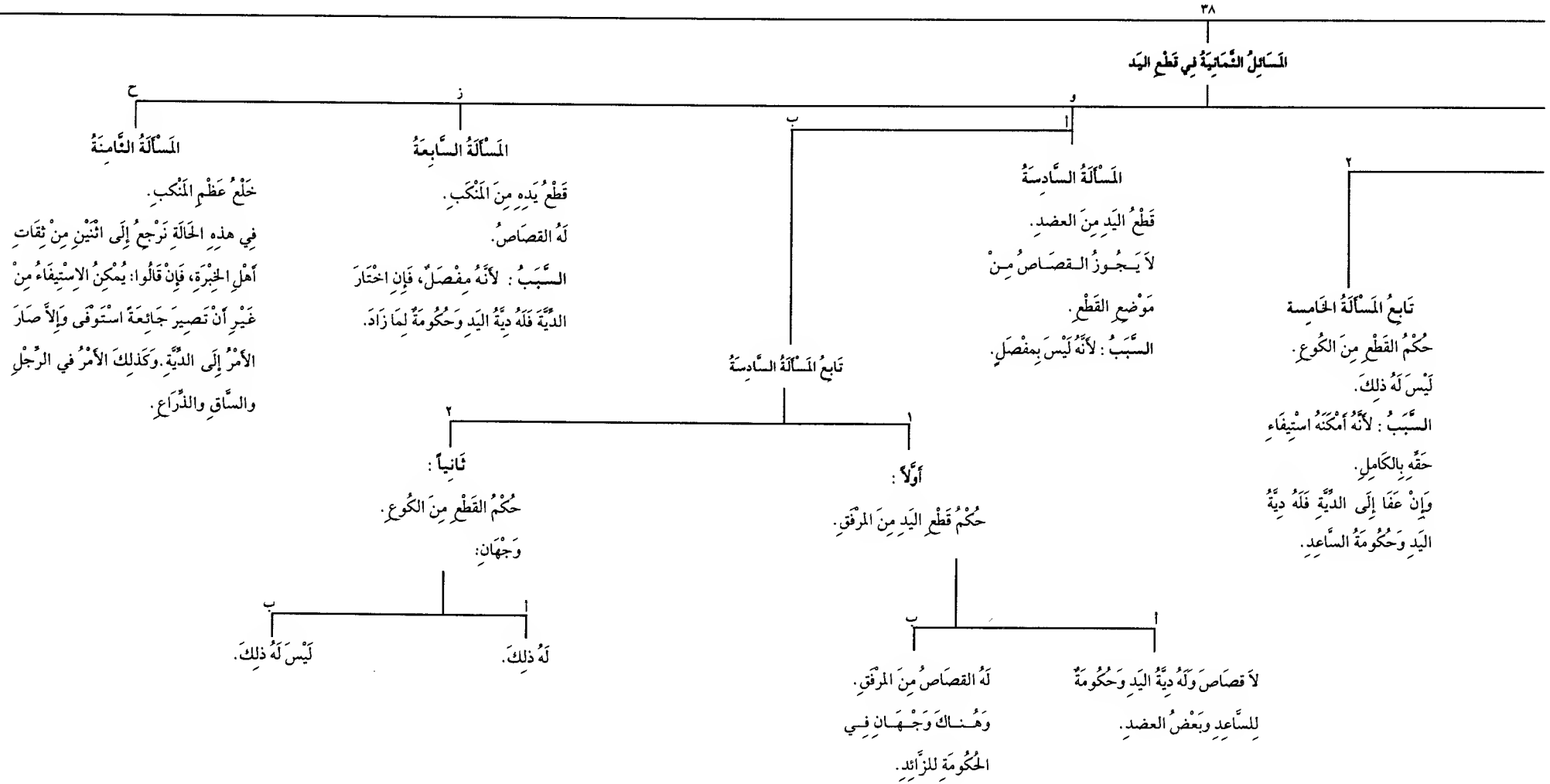
السبب: لأنه فات محله فأشبهه
ما لو قتل العبد الجاني.

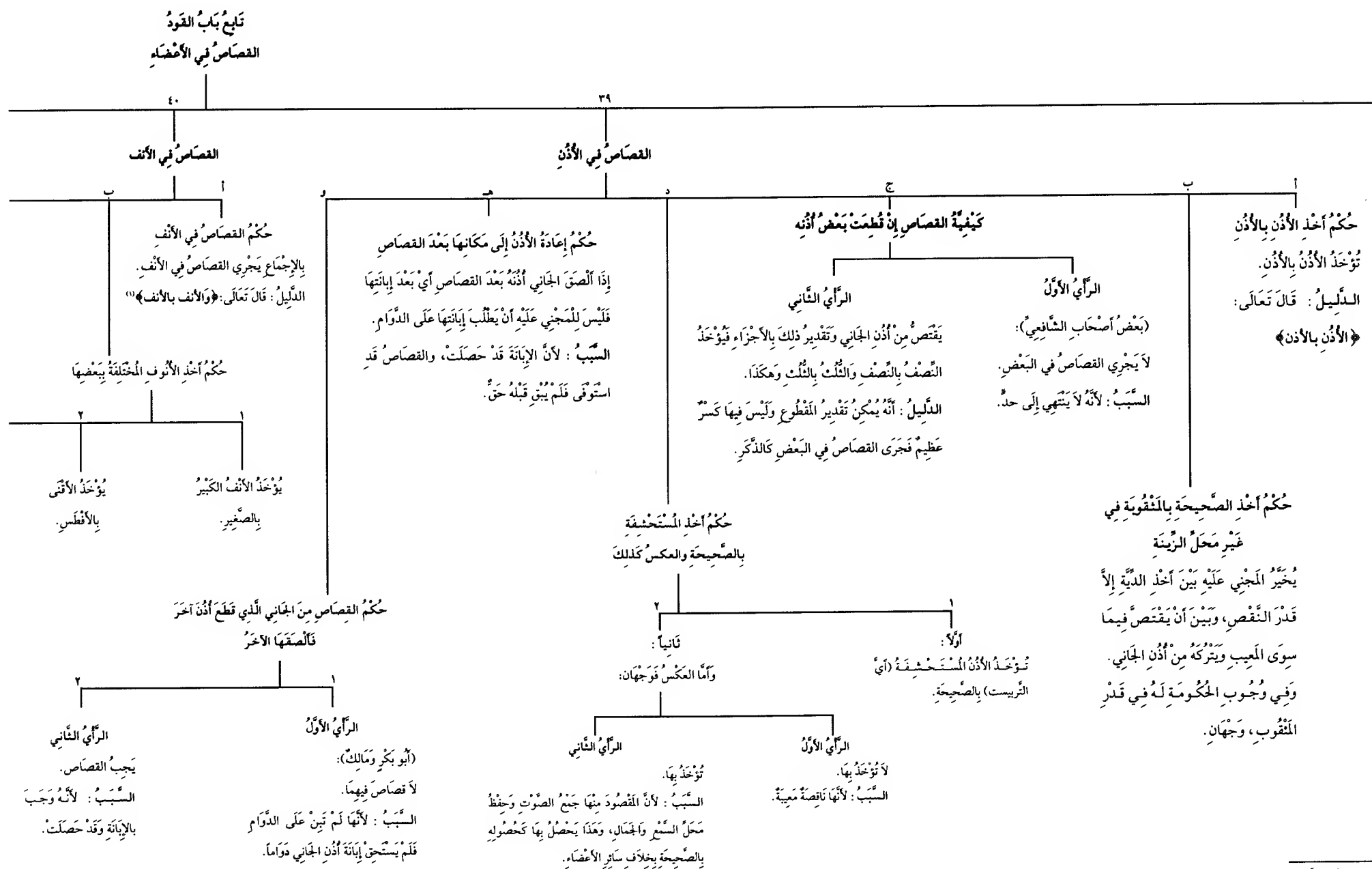
الرأي الثالث

على قاتله القصاص ولو رثة الأول الدية في تركة الجاني الأول.

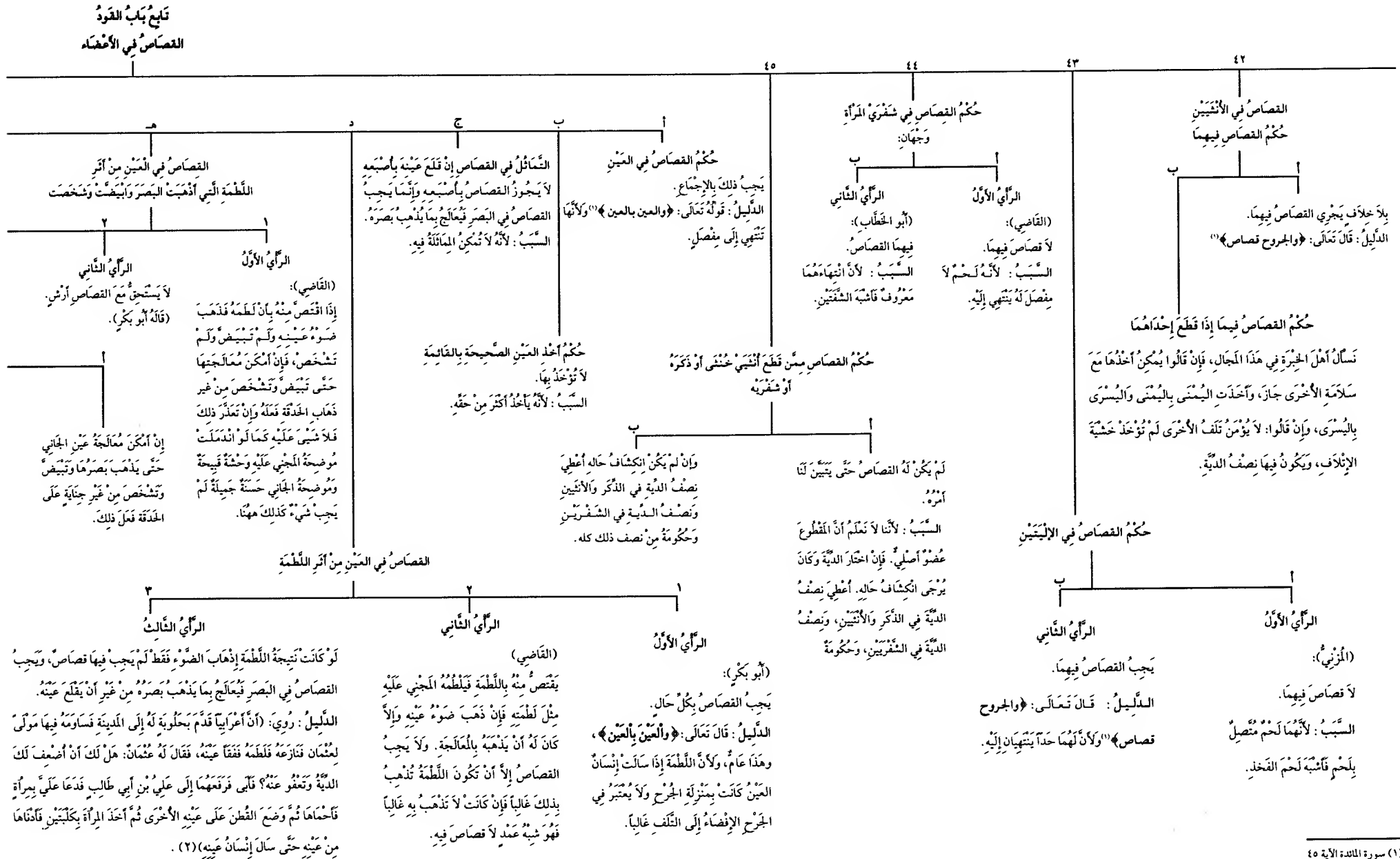
الدليل: وجب القصاص على قاتل القاتل لأنه محل لم يتحتم قتله، ولم يبيح
لغير ولي الدم قتله. ووجب الدية في تركة الجاني الأول لأن القصاص إذا
تعذر وجبت الدية كما لو مات أو عفا بعض الشركاء أو حدث مانع.

تَابِعُ بَابِ الْقَوْدِ
القصاصُ في الأطراف





تَابِعُ بَابُ الْقَوْدُ/ الْقَصَاصُ فِي الْأَعْضَاءِ



(١) سورة المائدة الآية ٤٥
(٢) في القسامة ٨ / ٥٨

القصاصُ في العين

الْمُتَمَثِّلُ فِي الشَّجَةِ إِنْ كَانَتْ
دُونَ الْمُوضِحَةِ فَأَذْهَبَتْ ضَوْءَ عَيْنِهِ
لَا قِصَاصَ يَمِثِّلُ شَجَّتِهِ.

السَّبَبُ : لِأَنَّهُ لَا قِصَاصَ فِيهَا إِذَا لَمْ يَذْهَبْ ضَوْءُ
الْعَيْنِ إِذَا ذَهَبَ وَلَئِنَّمَا يَذْهَبُ بِضَوْءِ الْعَيْنِ
الْمُعَالَجَةِ. وَإِنَّ شَجَّةَ نَوَى الْمُوضِحَةِ فَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مُوْ
السَّبَبُ : لِأَنَّ ذَلِكَ دُونَ حَقِّهِ.

الرأي الثالث

وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا ذَهَابَ بِبَعْضِ ذَلِكَ مِثْلَ أَنْ
يَذْهَبَ الْبَصَرُ دُونَ أَنْ تَبْيَضَّ وَتُنْخَصَّ فَعَلَيْهِ
حُكْمُ اللَّهِ لِيَلْ يُمْكِنَ الْقَصَاصُ فِيهِ كَمَا لَوْ
جَرَحَ هَاشِمَةً فَإِنَّهُ يَقْتَصُ مُوَضِحَةً وَيَأْخُذُ
أَرْضَ بَاقِي جُرْحِهِ. وَكَلَامُ الْقَاضِي كَانَ بِنَاءً
عَلَى أَنَّ اللَّطْمَةَ حَصَلَ بِهَا الْقَصَاصُ كَمَا
حَصَلَ بِجُرْحِ الْمُوَضِحَةِ وَقَدْ بَيَّنَّا نَسَادَ هَذَا.

لَهُ الْقَصَاصُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ عَفَا فَلَهُ
نِصْفُ الدِّيَةِ.

الدَّلِيلُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿الْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾
وَجَعَلَ النَّبِيُّ (ﷺ): (فِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةُ)^(٣٧).

وَلَأَنَّهُا إِحْدَى شَيْئَيْنِ فِيهِمَا الدِّيَةُ فَوَجَبَ
الْقَصَاصُ مِنْهُ لهُ وَاحِدَةً أَوْ نِصْفُ الدِّيَةِ
كَمَا لَوْ قَطَعَ الْأَقْطَعُ مِنْهُ لهُ بَدَنٌ.

<p>٢</p> <p>الرَّأْيُ الثَّانِي</p> <p>(مَالِكٌ):</p> <p>إِنْ شَاءَ أَقْصَصَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ دِيَّةً كَامِلَةً.</p>	<p>١</p> <p>الرَّأْيُ الْأَوَّلُ</p> <p>لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ عَفَا فَلَهُ</p>
---	---

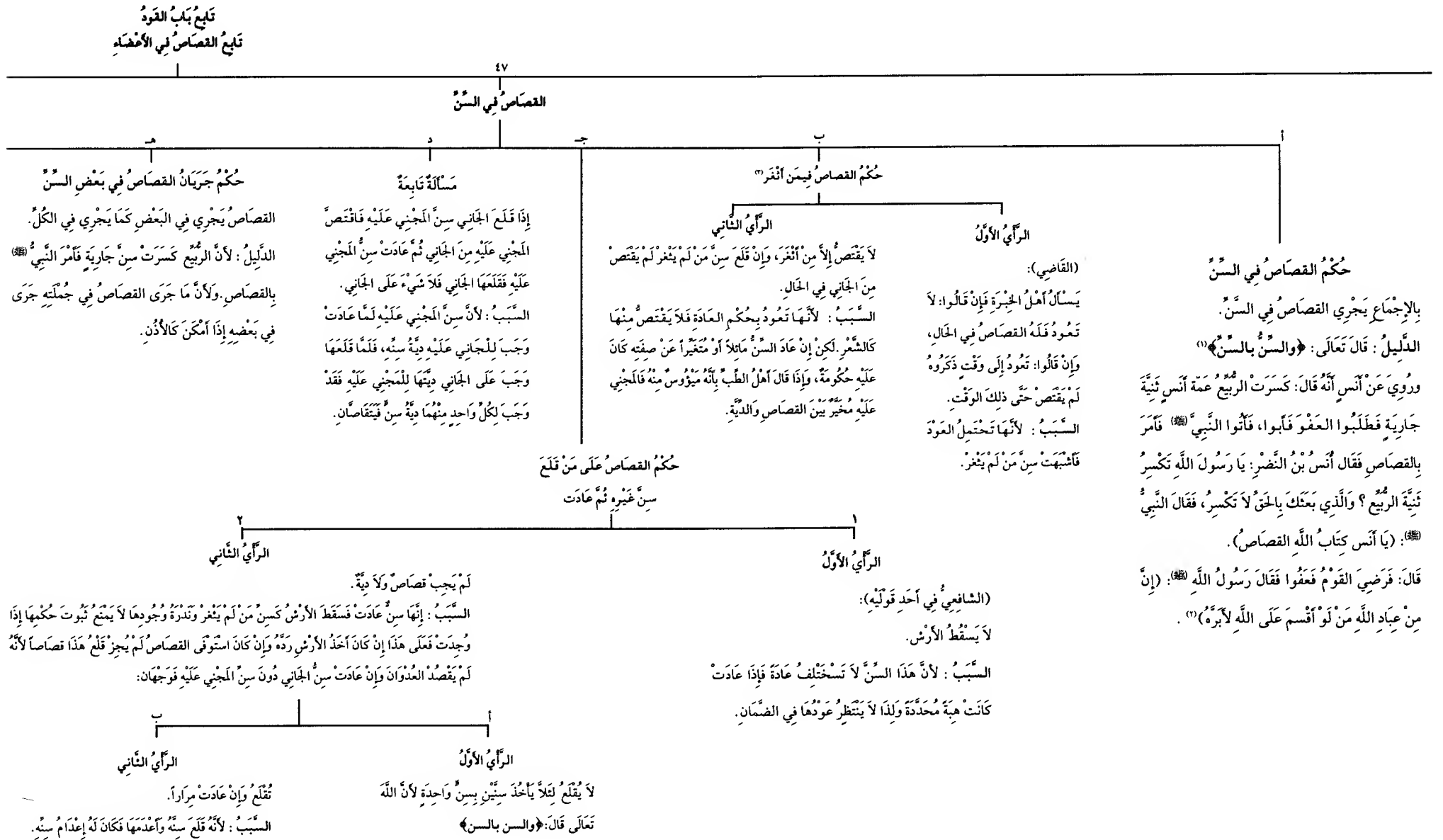
الرَّأْيُ الثَّالِثُ
(الْحَسَنُ وَالتُّخْفِيُّ):
إِنْ شَاءَ اقْتَصَّ وَإِنْ
أَخَذَ نِصْفَ الدِّئَةِ.

الرَّأْيُ الرَّابِعُ
لَا فِصَاصَ وَعَلَيْهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ.
الْبَدِيلُ : رَوَى هَذَا الْقَوْلَ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ
وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُمَا مُخَالَفٌ. وَلَئِنْ لَمْ يَدْهَبْ
بِجَمِيعِ بَصَرِهِ فَلَمْ يُجْزَلْهُ الْإِنْصَاصُ مِنْهُ
بِجَمِيعِ بَصَرِهِ كَمَا لَوْ كَانَ ذَا عَيْنَيْنِ. وَفَرَقَ بَيْنَ
الْأَعُورِ وَالْأَقْطَرِ لِأَنَّ يَدَ الْأَقْطَرِ تَقُومُ مَقَامَ
الْيَدَيْنِ فِي النِّقْمِ الْحَاصِلِ بِهِمَا بِخِلَافِ عَيْنِ
الْأَعُورِ فَإِنَّ النِّقْمَ الْحَاصِلَ بِالْعَيْنَيْنِ حَاصِلٌ بِهِمَا.

حُكْمُ الْقِصَاصِ مِنْ أَعْوَرَ قَلَعَ عَيْنَ مِثْلِهِ
يَقْتَصُّ مِنْهُ بِغَيْرِ خِلَافٍ.
السَّبَبُ: لَتَسَاوِيَهُمَا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ. وَإِنْ عَفَا
إِلَى الدِّيَةِ فَلَهُ جَمِيعُهَا.
السَّبَبُ: لِأَنَّهُ قَدْ أَخَذَ جَمِيعَ بَصَرِهِ فَإِنْ
اخْتَارَ الدِّيَةَ فَلَهُ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِقَوْلِهِ (عَلَيْهِ)
(فِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةُ) ^(٣)، وَلَئِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ
الْقِصَاصُ فَلَمْ تَنْصَاعَفْ الدِّيَةُ.

حُكْمُ الْقِصَاصِ مِنْ صَحِيحٍ قَلَعَ عَيْنَ أَعْوَرٍ
لَهُ الْقِصَاصُ مِنْ مِثْلِهِا وَيَأْخُذُ نِصْفَ الدِّيَةِ.
السَّبَبُ : لِأَنَّهُ ذَهَبَ بِجَمِيعِ بَصَرِهِ ، وَأَذْهَبَ
الضَّوْءَ الَّذِي بَدَلَهُ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ وَقَدْ تَعَذَّرَ اسْتِيفَاءُ
جَمِيعِ الضَّوْءِ إِذْ لَا يُمْكِنُ اخْذُ عَيْنَيْنِ بَعَيْنٍ
وَاحِدَةٍ ، وَلَا اخْذُ يَمِينٍ يُمَسِّرَى فَوَجَبَ الرُّجُوعُ
بِدَلِّ نِصْفِ الضَّوْءِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا
الْقِصَاصُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ أَوْ الْعَوْفُ إِلَى الدِّيَةِ

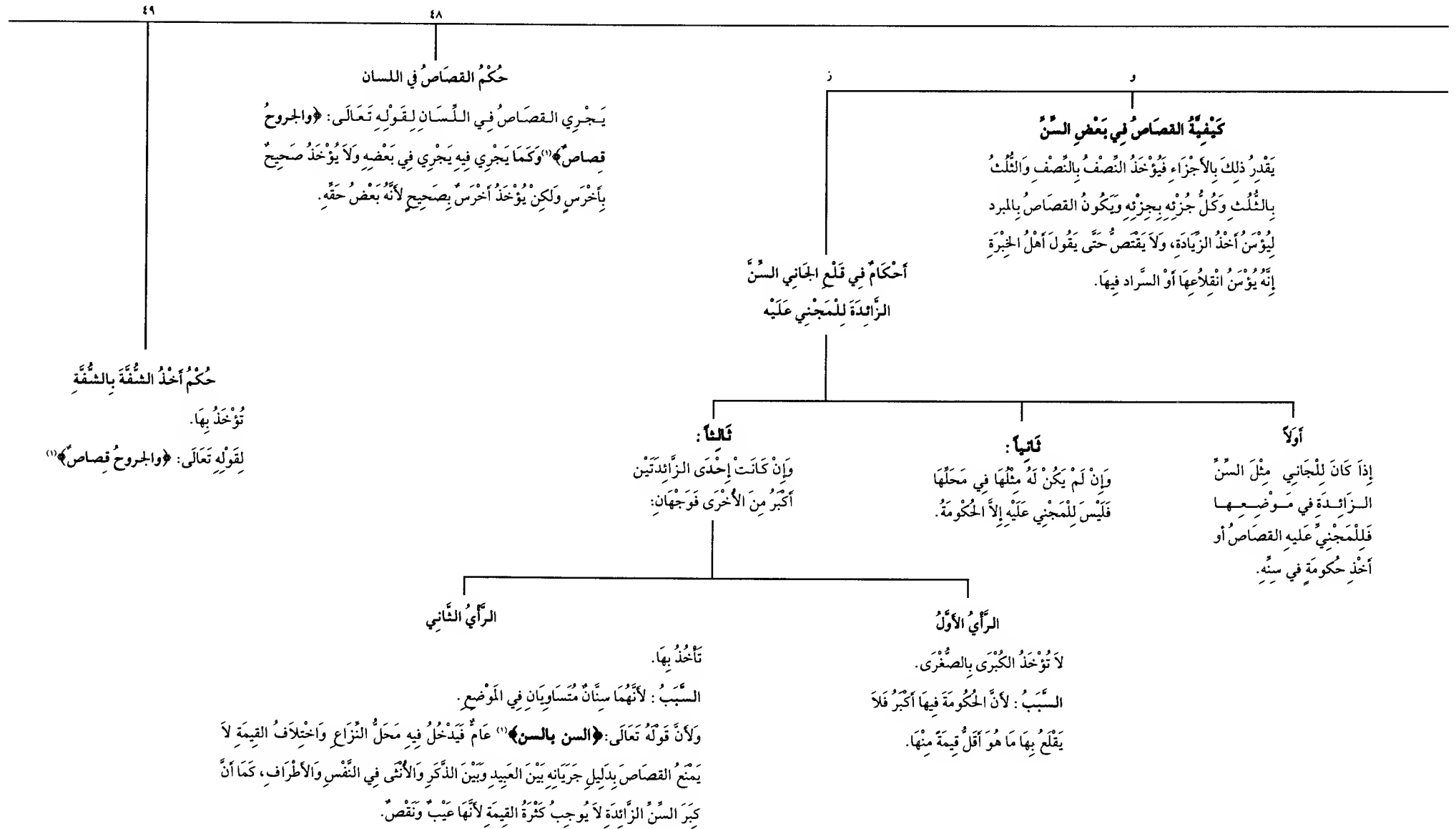
القصاصُ في الأعضاء



(١) سورة المائدة: الآية ٤٥.

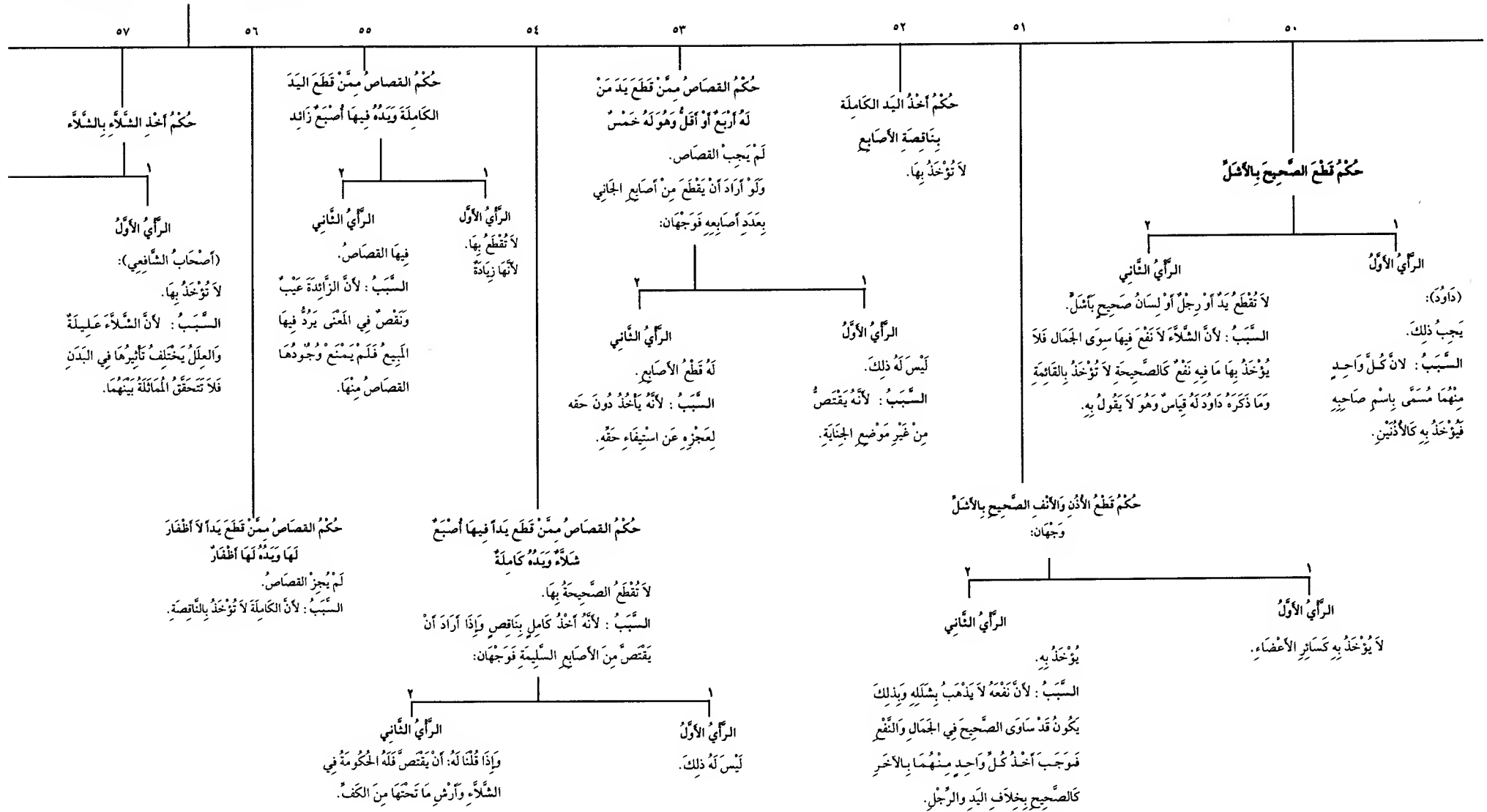
(٢) رواه البخاري في الصلح ٣٧٠٣ (٣٦٠ / ٥) ومسلم في القسامة ١٩٧٥ (١٣٠٣ / ٣).

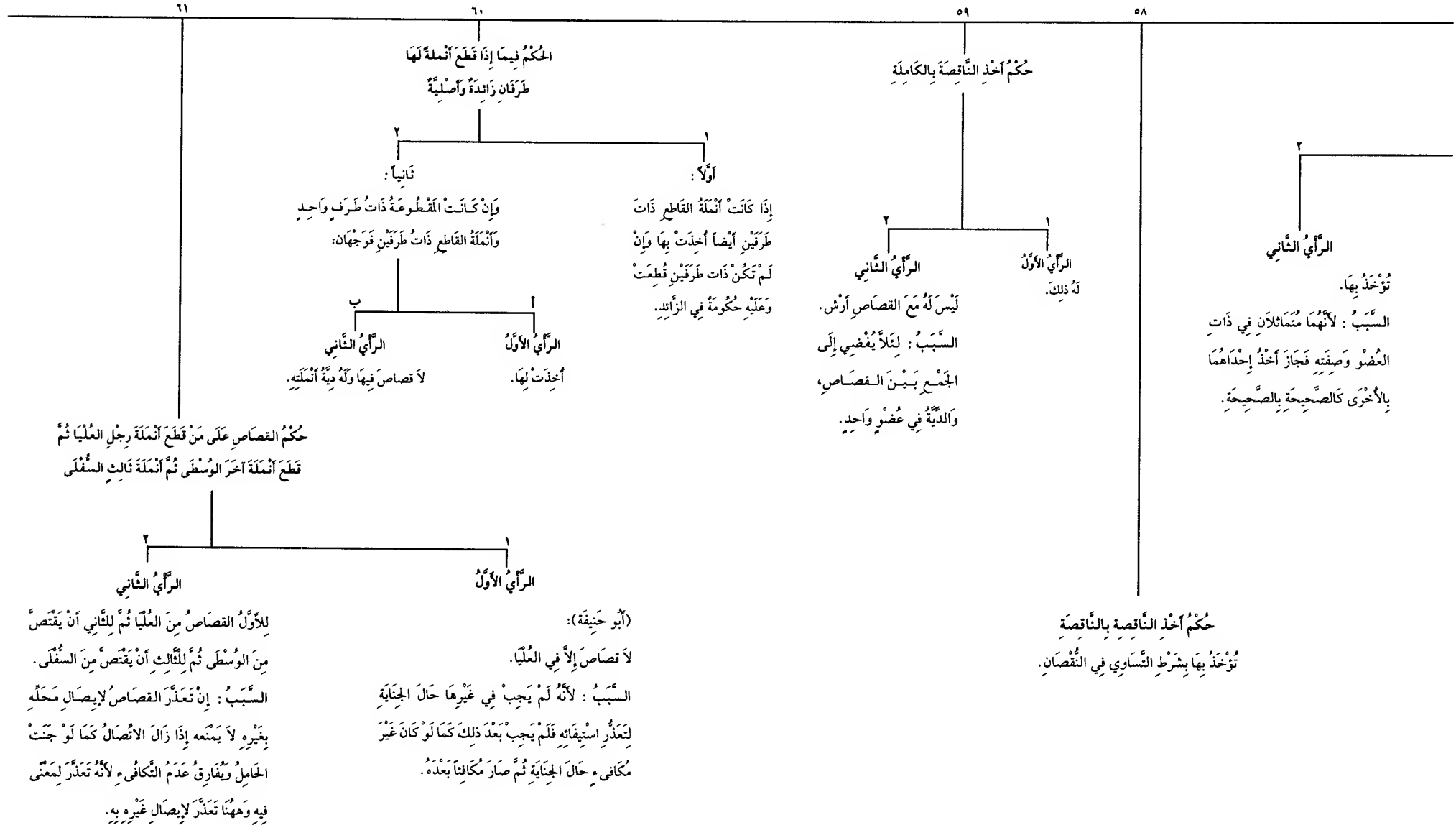
(٣) الأثر: هو الذي سقطت رواضعه ثم نبت.

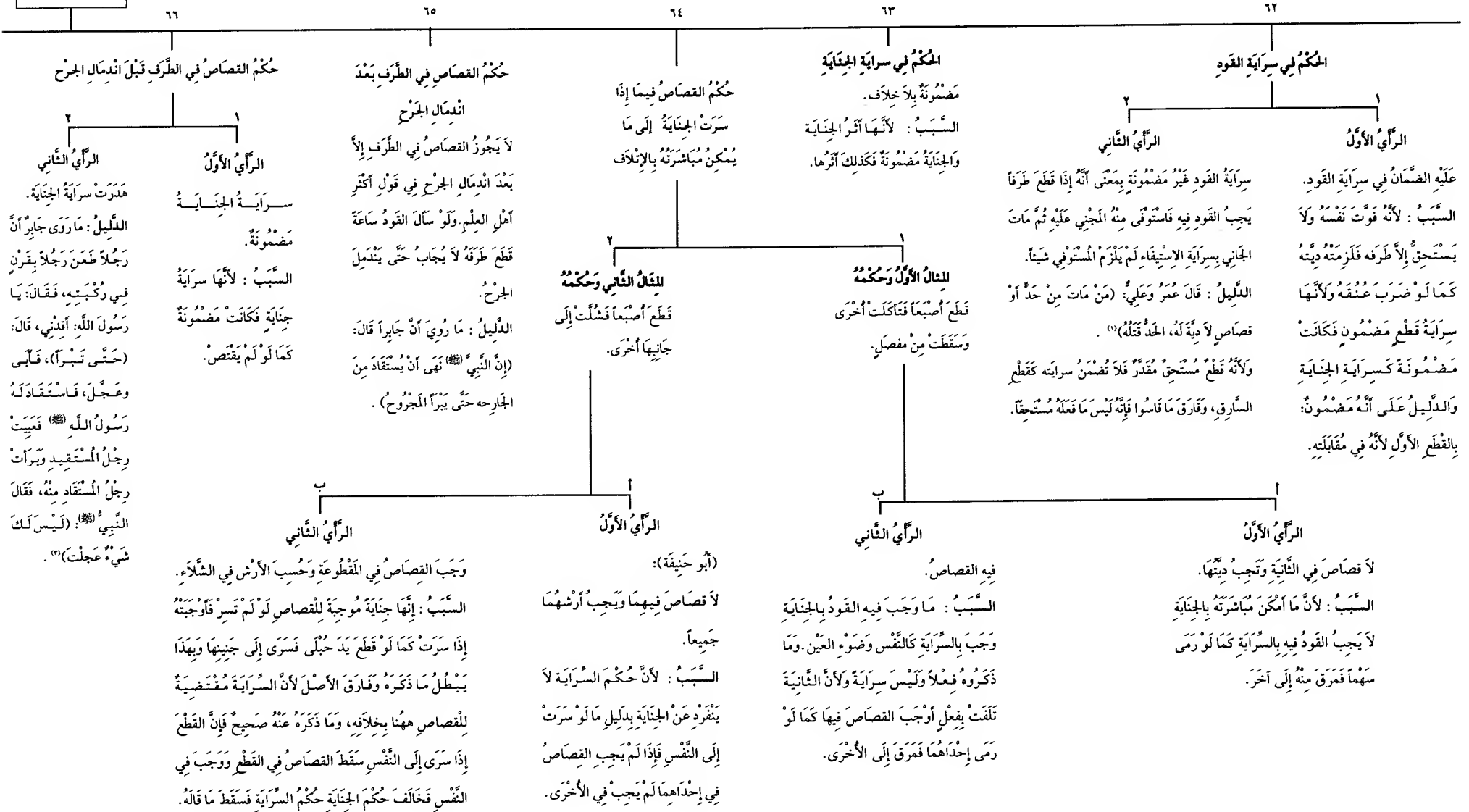


تَابِعُ بَابِ الْقَوْدِ

أَحْكَامُ الْأَطْرَافِ وَالْأَعْضَاءِ الصَّحِيحَةِ وَغَيْرِ الصَّحِيحَةِ

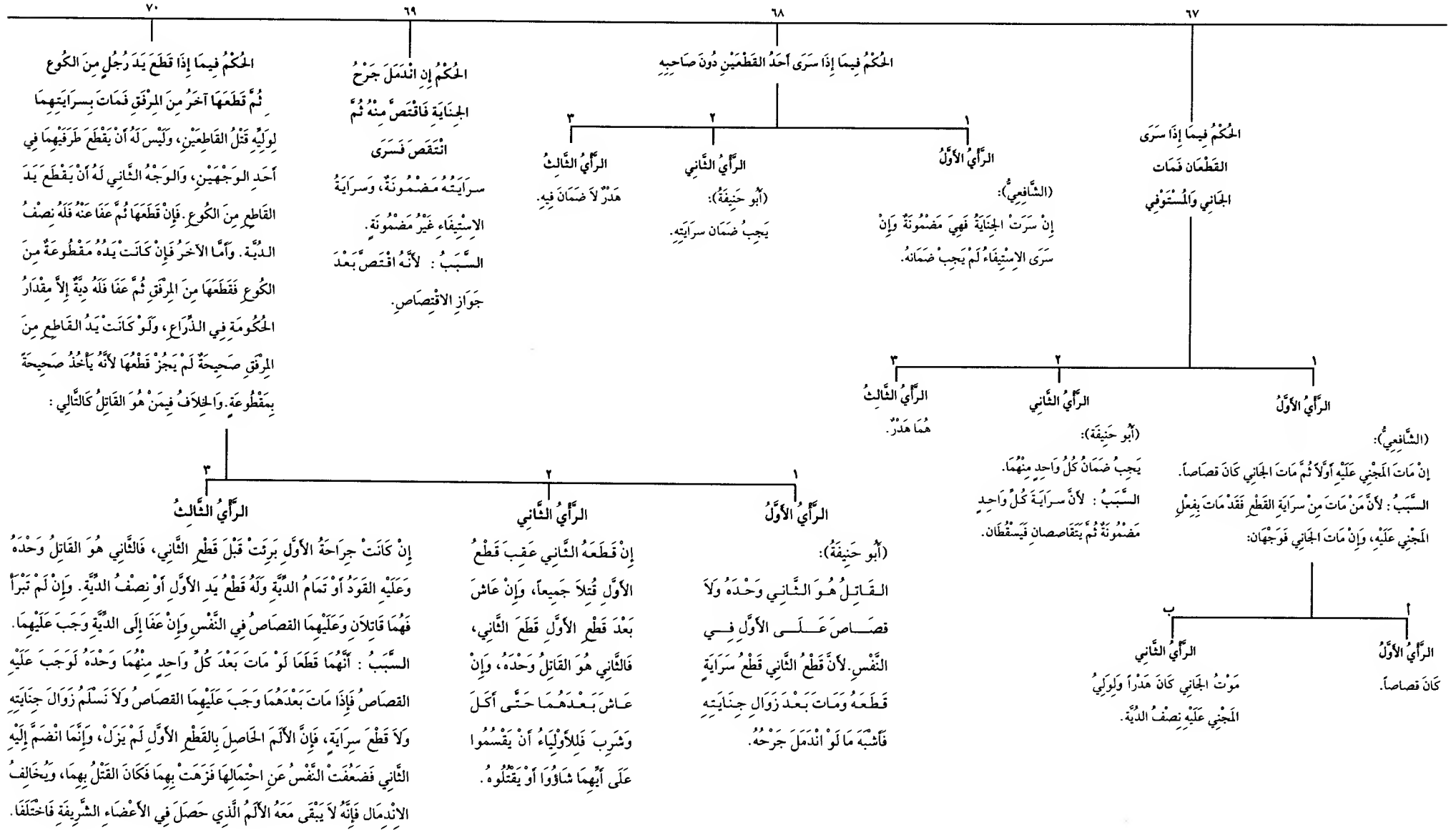


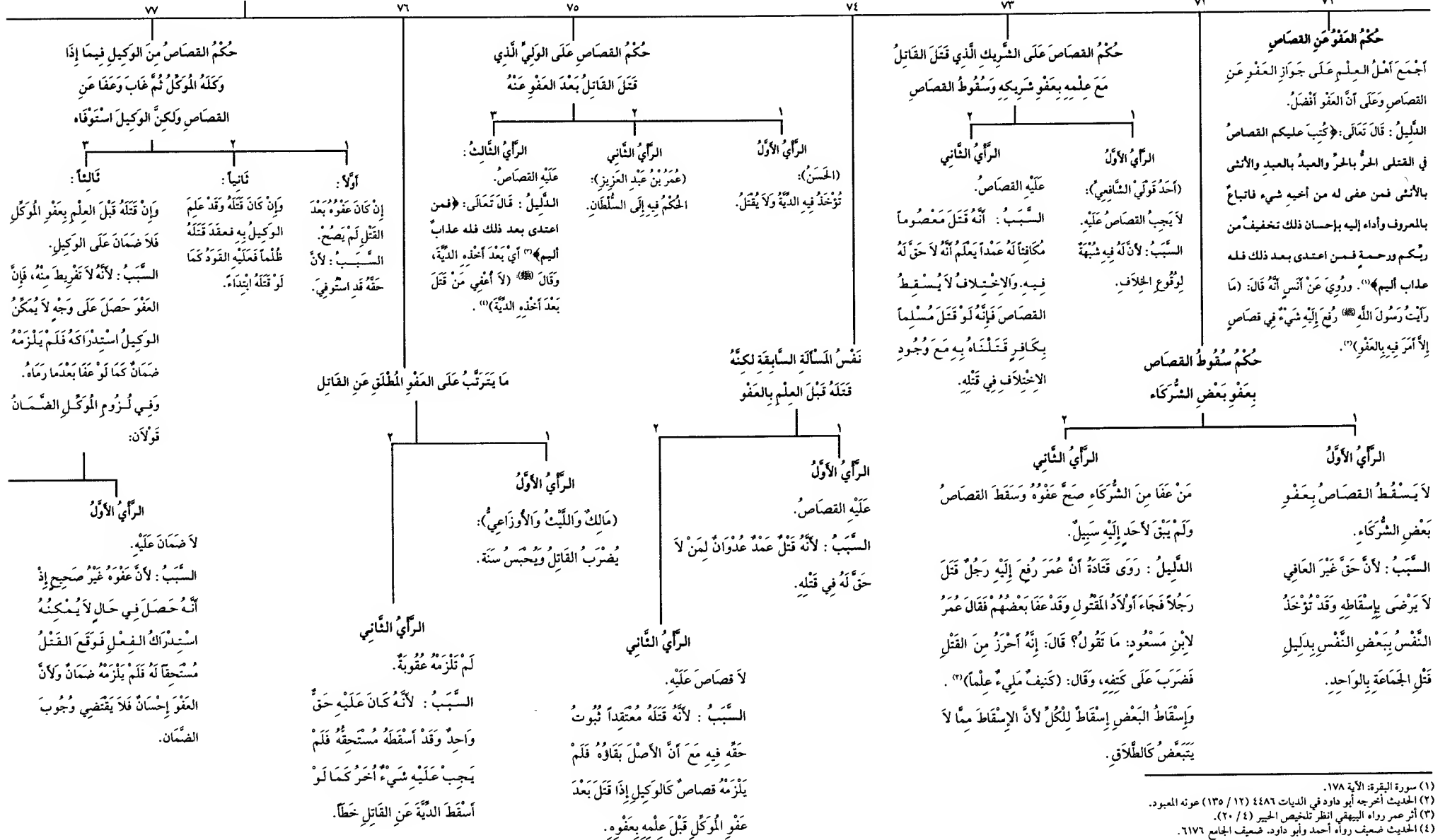


تابع باب القود
أحكام السراية

(١) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ انْظُرْ تَلْخِصَ الْحَبِيرِ (٤/ ٢٠) وَجَاءَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَلِيٍّ: (مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا فَيَمُوتَ فَاحْدُ فِي نَفْسِي إِلَّا صَاحِبَ الْحَمْرِ فَإِنَّهُ لَوَحَاتُ وَدِيَّتُهُ).

(٢) رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي الْحُدُودِ وَالدِّيَاتِ (٣/ ٨٨).



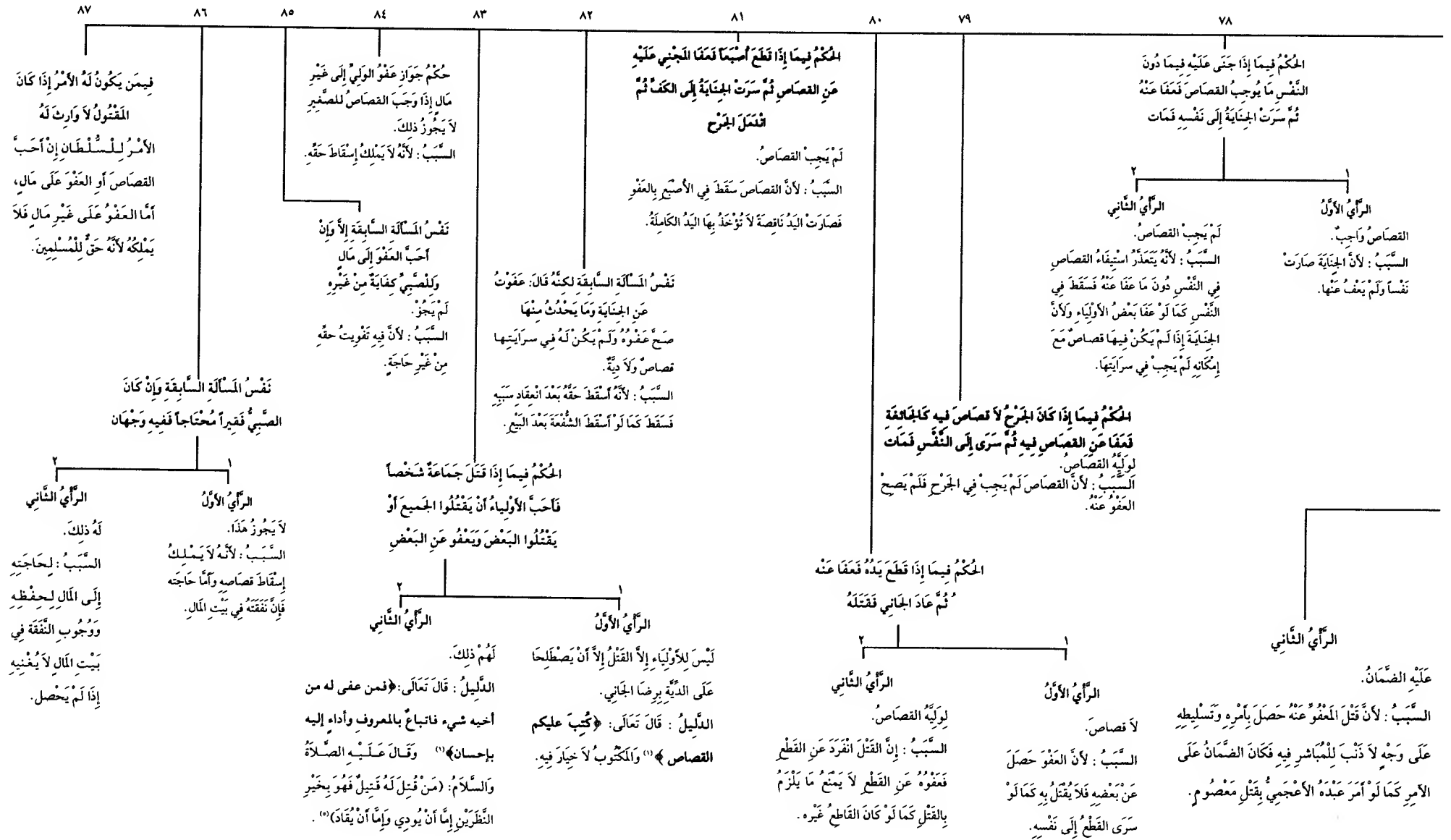
تَابِعُ بَابُ الْقَوْدِ
أَحْكَامُ الْعَفْوِ عَنِ الْقَصَاصِ

(١) سورة البقرة: الآية ١٧٨.

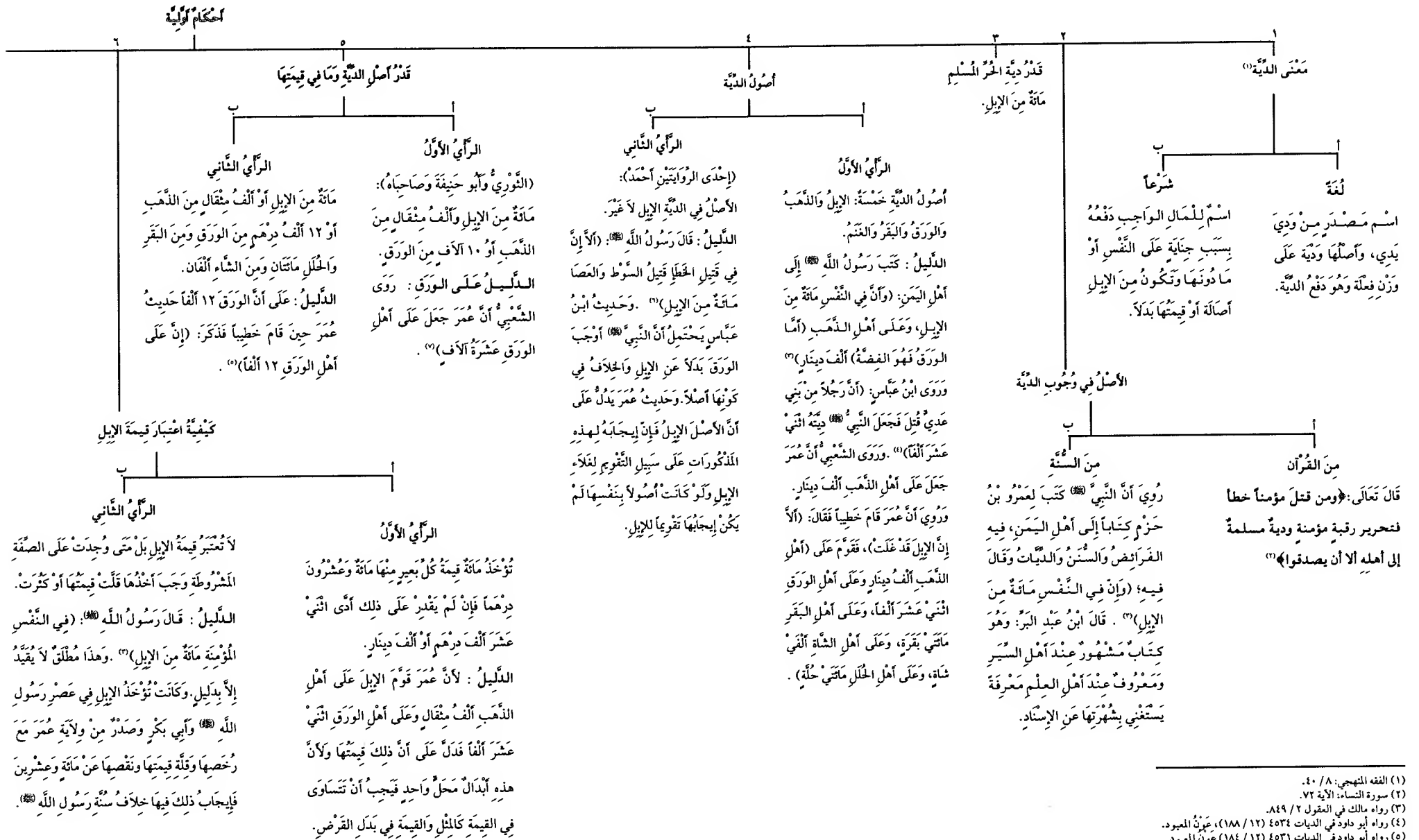
(٢) الحديث أخرجه أبو داود في اللبائ ٤٤٨٦ (١٢ / ١٣٥) عونه المعبود.

(٣) أثر عمر رواه البيهقي انظر تلخيص الحبير (٤ / ٢٠).

(٤) الحديث ضعيف رواه أحمد وأبو داود. ضعيف الجامع ٦١٧٦.



كِتَابُ الدِّيَّاتِ / أَحْكَامُ أَوْلِيَّةٍ



(١) الفقه المنهجي: ٤٠ / ٨.

(٢) سورة النساء: الآية ٧٢.

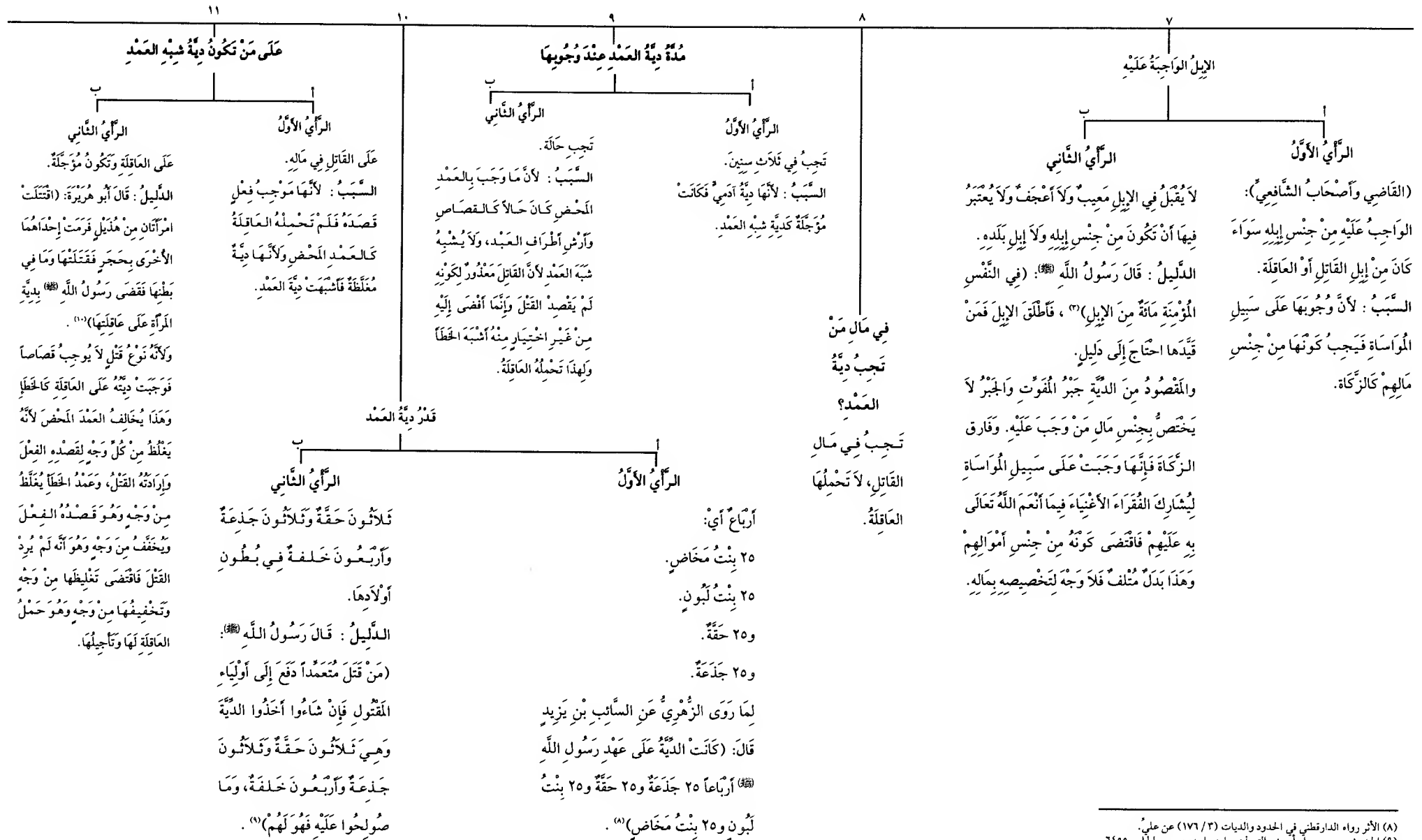
(٣) رواه مالك في المقول ٢ / ٨٤٩.

(٤) رواه أبو داود في الديات ٤٥٣٤ (١٢ / ١٨٨)، عَرُذُ الْمَعْبُود.

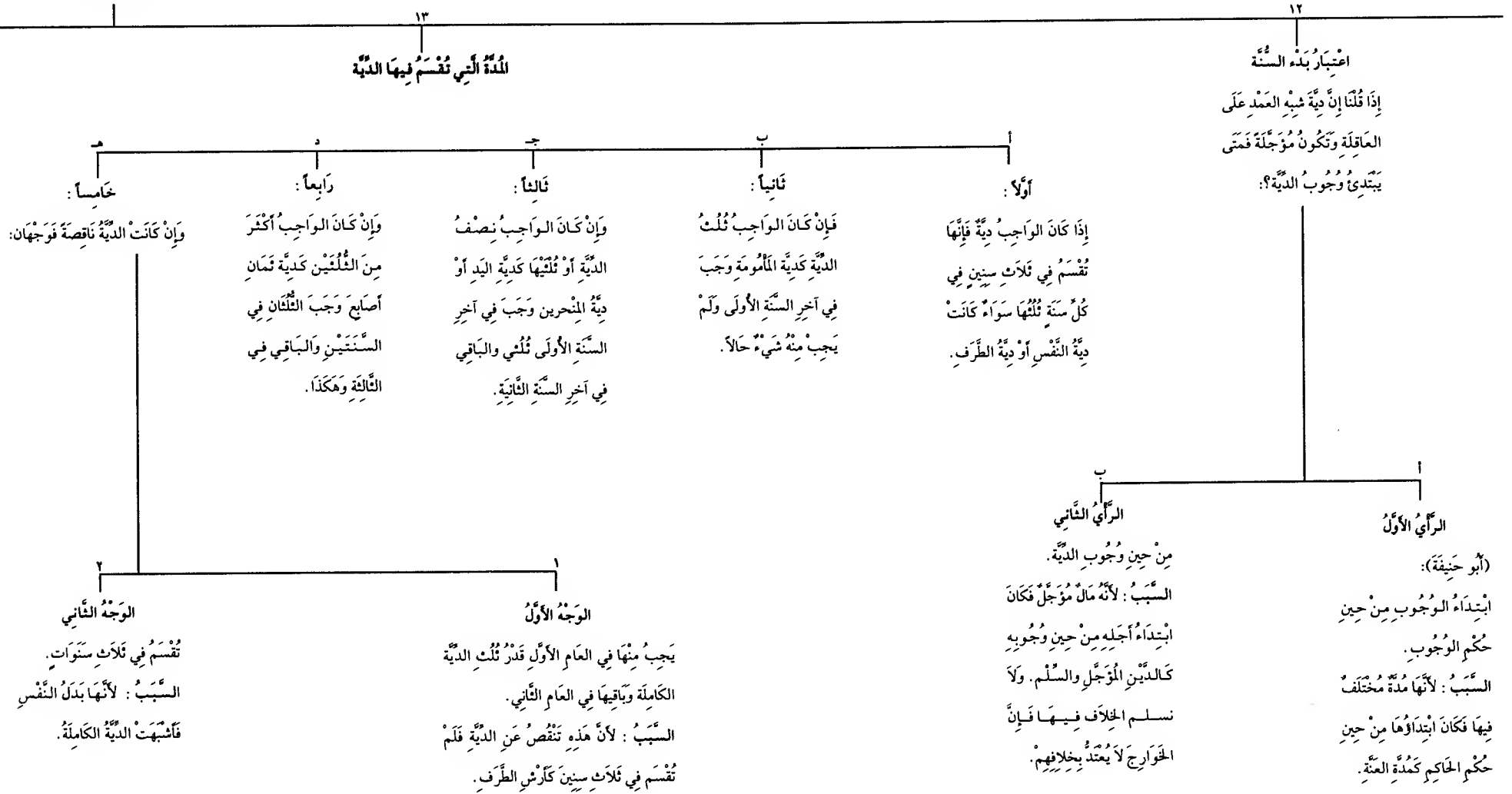
(٥) رواه أبو داود في الديات ٤٥٣١ (١٢ / ١٨٤)، عَرُذُ الْمَعْبُود.

(٦) الحديث صحيح أخرجه النسائي وقد سبق تخريجه.

(٧) الأثر انظر المحلى لابن حزم في الدماء (١٠ / ٣٩٧).



(٨) الأثر رواه الدارقطني في الحدود والديات (١٧٦/٣) عن علي.
(٩) الحديث صحيح رواه أحمد والترمذي وابن ماجه، صحيح الجامع ٦٤٥٥.
(١٠) متفق عليه وسبق تخريجه.

كِتَابُ الدِّيَّاتِ
تَابِعُ الْأَحْكَامِ الْأُولَى

قَدَرُ دِيَّةِ الْقَتْلِ الْخَطَا

الرأي الأول	الرأي الثاني	الرأي الثالث	الرأي الرابع	الرأي الخامس	الرأي السادس
هي أربع كدية العمد سواء.	(عن زيد): (٣٠ حقة)	(طاووس): ٣٠ حقة.	هي أخماس: عشرون حقة وعشرون بنت مخاض و٢٠ بنت لبون و٢٠ بني لبون. قال الخطابي: (روي أن النبي ﷺ ودى الذي قتل بخيبر بمائة من إبل الصدقة ^(١))، وليس في أسنان الصدقة ابن مخاض).	(أبو ثور): الديات كلها أخماس كدية الخطأ. السبب: لأنها بدل متلف فلا تختلف بالعمد والخطأ كسائر المثلفات.	يجب أخماساً. الدليل: قال رسول الله ﷺ: (في دية الخطأ عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بني مخاض).
٢٠ بنت مخاض ^(٢) .	٣٠ بنت لبون. ٢٠ ابن لبون.	٣٠ بنت لبون. ٣٠ بنت مخاض. ١٠ بني لبون ذكور.			ولأن ابن اللبون يجب على طريق البدل عن ابنة مخاض في الزكاة إذا لم يجدها فلا يجمع بين البدل والمبدل في واجب ولأن موجبهما واحد فيصير كأنه أوجب أربعين ابنة مخاض؛ ولأن ما قلناه الأقل فالزيادة عليه لا تثبت إلا بتوقيف يجب على من ادعاه الدليل فاماً دية قتيل خيبر فلا حجة فيه لأنهم لم يدعوا على أهل خيبر قتله إلا عمداً فتكون دية دية العمد وهي من أسنان الصدقة والخلاف في دية الخطأ. وقول أبي ثور يخالف الآثار المروية التي ذكرناها فلا يعول عليه.

(١) الأثر عن زيد صحيح أخرجه أبو داود. انظر صحيح الألباني ٨٦٢ / ٣.
(٢) الحديث رواه أبو داود وابن ماجه وهو حسن. انظر صحيح أبي داود للألباني ٨٦١ / ٣.
(٣) الحديث رواه البخاري في الديات ٦٨٩٨ (١٢ / ٢٣٩). ومسلم في القسامة ١٧٧٩ (٣ / ١٢٩٢).
(٤) الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وهو ضعيف انظر ضعيف الجامع ٤٠١٢.

كِتَابُ الدِّيَّاتِ
تَابِعُ الْأَحْكَامِ الْأُولَى

١٥

الحالات التي تغلظ فيها الدية^(١)

الرأي الأول

الحالة الثانية

إِذَا وَقَعَ الْقَتْلُ فِي الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ وَهِيَ ذُو الْقَعْدَةِ
وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحْرَمِ وَرَجَبَ لِحُرْمَةِ هَذِهِ
الْأَشْهُرِ، وَضَعَ ابْتِدَاءَ الْقِتَالِ فِيهَا.
قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا
شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾^(٢)

الحالة الأولى

حَرَمَ مَكَّةَ وَحُدُودَ الْحَرَمِ هِيَ الَّتِي
يَحْرُمُ الْأَصْطِيَادُ دَاخِلُهَا وَذَلِكَ احْتِرَامًا
لِهَذَا الْبَيْتِ وَرِعَايَةً لِزِيَادَةِ الْأَمْنِ فِيهِ.
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْجَدِ
يُظْلَمْ نُذُوقُهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾^(٣)

الحالة الثالثة

إِذَا وَقَعَ الْقَتْلُ عَلَى مُحْرِمٍ ذِي
رَحِمٍ كَالْأُمِّ وَالْأَخْتِ وَنَحْوَهُمْ
مِنْ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحْرَمٍ.

دَلِيلُ التَّغْلِيظِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ
هُوَ عَمَلُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
وَأِنْ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ التَّغْلِيظِ وَمِثْلُ
هَذَا الْحُكْمِ مِنْهُمْ لَا يُدْرِكُ بِالْاجْتِهَادِ
بَلْ بِالتَّوْقِيفِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

الرأي الثاني^(٤)

الدِّيةُ لَا تَغْلُظُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

الدَّلِيلُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً
فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى
أَهْلِهِ﴾ وَهَذَا عَامٌّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ.

وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ عَنْ الْأَسْوَدِ أَنَّ رَجُلًا أُصِيبَ
عِنْدَ الْبَيْتِ فَسَالَ عُمَرُ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: دِيَّتُهُ
مِنْ بَيْتِ الْمَالِ. فَلَمْ يَرَفِهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الدِّيةِ
وَلَمْ يُخَالَفْهُ عُمَرُ.

وَلَوْ كَانَ لِحُرْمَةِ الْحَرَمِ وَالْأَشْهُرِ تَأْثِيرٌ فِي
إِلْزَامِ الْغَرَمِ لَكَانَ تَأْثِيرُهُ فِي الْكُفَّارَةِ الَّتِي هِيَ
حَقُّ اللَّهِ أَوْلَى وَيُدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: (أَلَا
إِنْ قَتِلَ خَطَأً الْعَمْدُ قَتِلَ السُّوْطُ وَالْعَصَا فِيهِ
مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ)^(٥)، وَلَمْ يُفَرِّقْ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ
الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ.

(١) الفقه المنهجي: ٢١ / ٨.
(٢) سورة الحج: آية ٢٥.
(٣) سورة المائدة: آية ٢.
(٤) أحكام القرآن للجصاص: ٢ / ٢٣٦.
(٥) صحيح، رواه النسائي وقد تقدم.

حُكْمُ تَغْلِيطِ الدِّيَةِ فِي الْمَدِينَةِ

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

(أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ):

تُغْلَظُ الدِّيَةُ بِالْقَتْلِ فِي الْمَدِينَةِ.

السَّبَبُ: لَأَنَّهَا مَكَانٌ يَحْرُمُ

صَيْدُهُ فَاشْتَبَهَتْ الْحَرَمَ.

الرَّأْيُ الثَّانِي

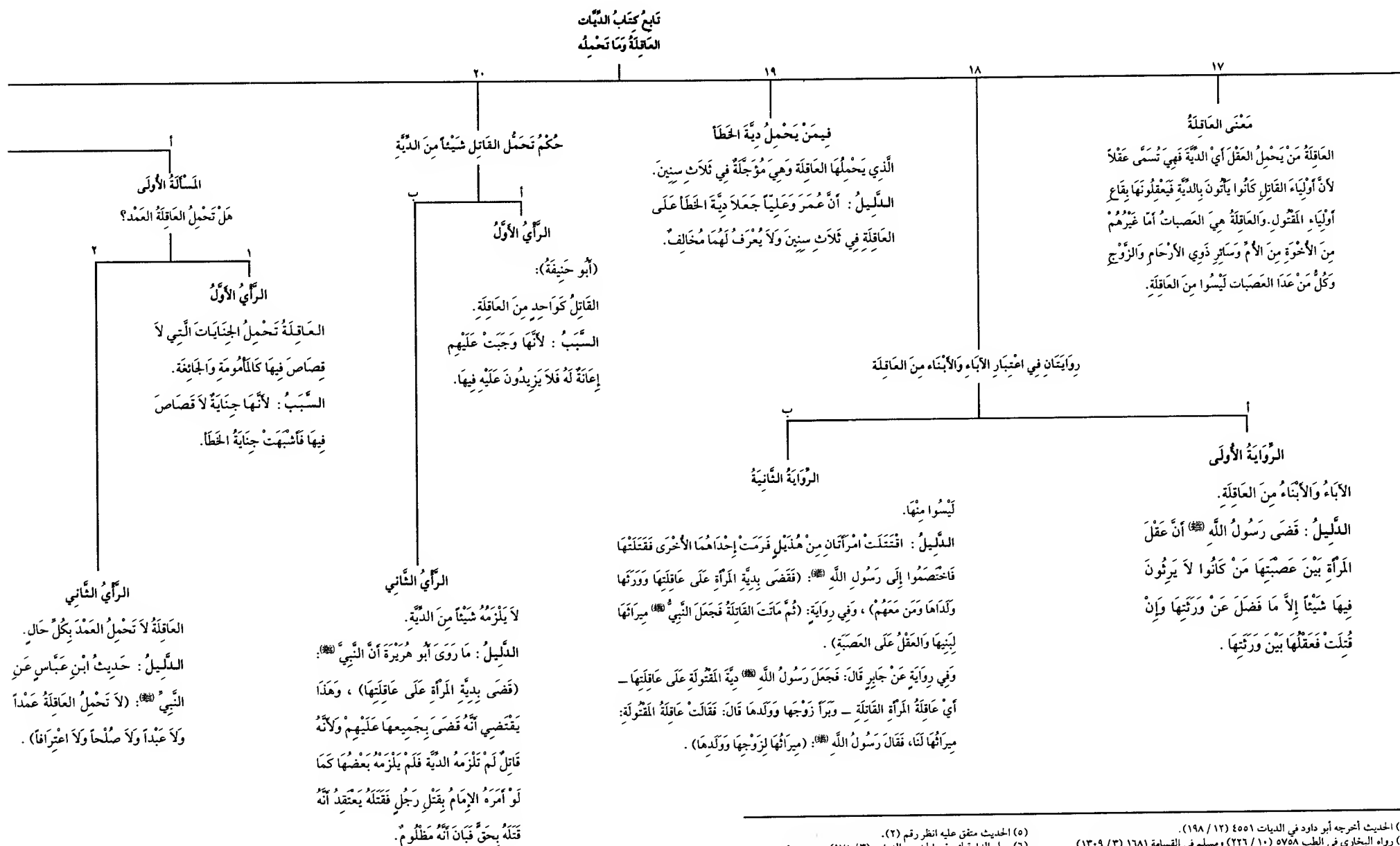
لَا تُغْلَظُ الدِّيَةُ بِمَوْضِعٍ

غَيْرِ الْحَرَمِ وَمَا قَالُوهُ

لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّهَا

لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلْمَنَاسِكِ

فَاشْتَبَهَتْ سَائِرَ الْبِلَادِ.



(١) الحديث أخرجه أبو داود في الدييات ٤٥٥١ (١٢/ ١٩٨).

(٢) رواه البخاري في الطب ٥٧٥٨ (١٠/ ٢٢٦) ومسلم في القسامة ١٦٨١ (٣/ ١٣٠٩).

(٣) رواه البخاري في القرائن ٦٧٤٠ (١٢/ ٢٥) ومسلم في القسامة ١٦٨١ (٣/ ١٣٠٩).

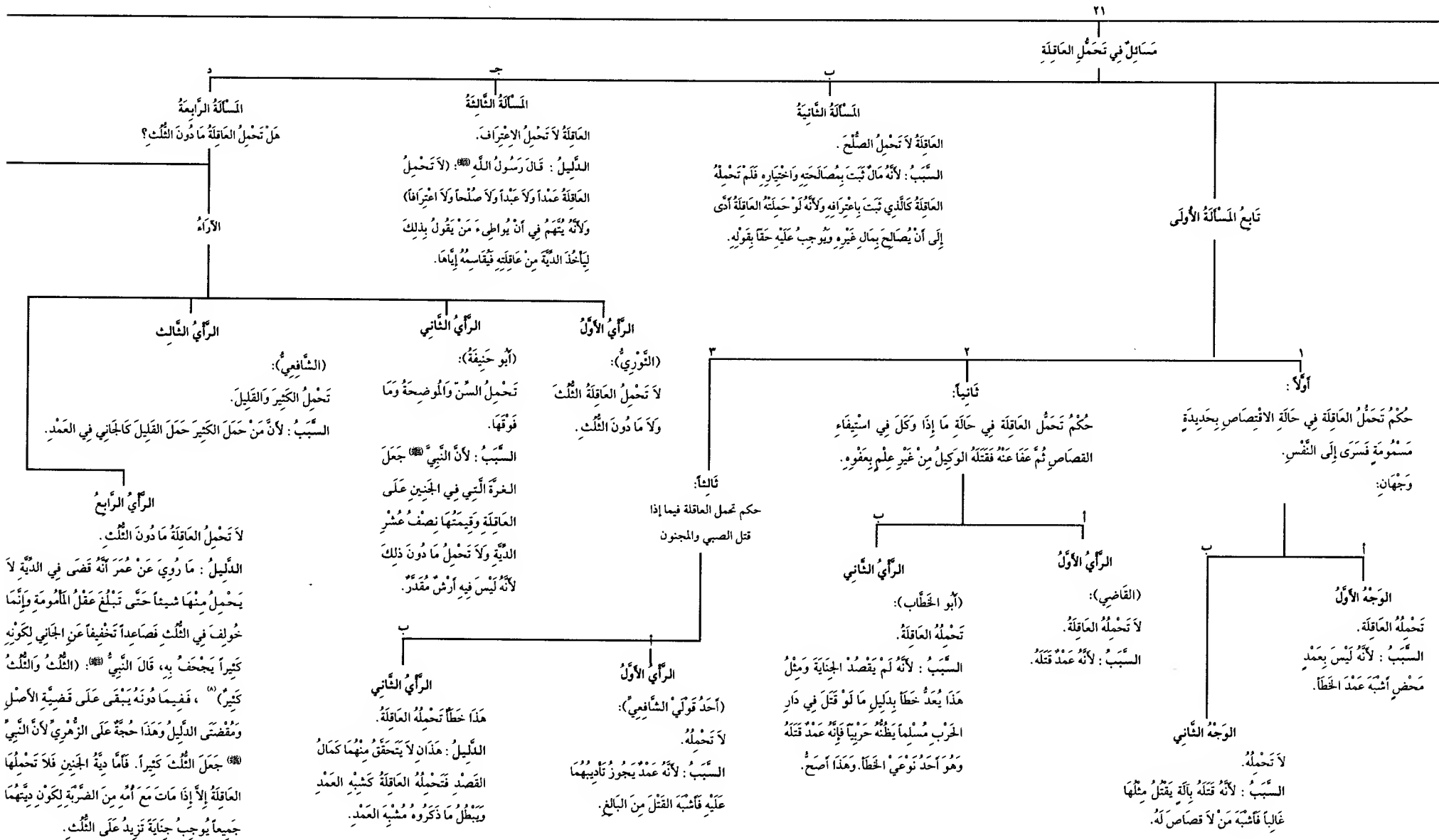
(٤) الحديث أخرجه أبو داود في الدييات ٤٦٥٢ (١٢/ ٢٠٦).

(٥) الحديث متفق عليه انظر رقم (٢).

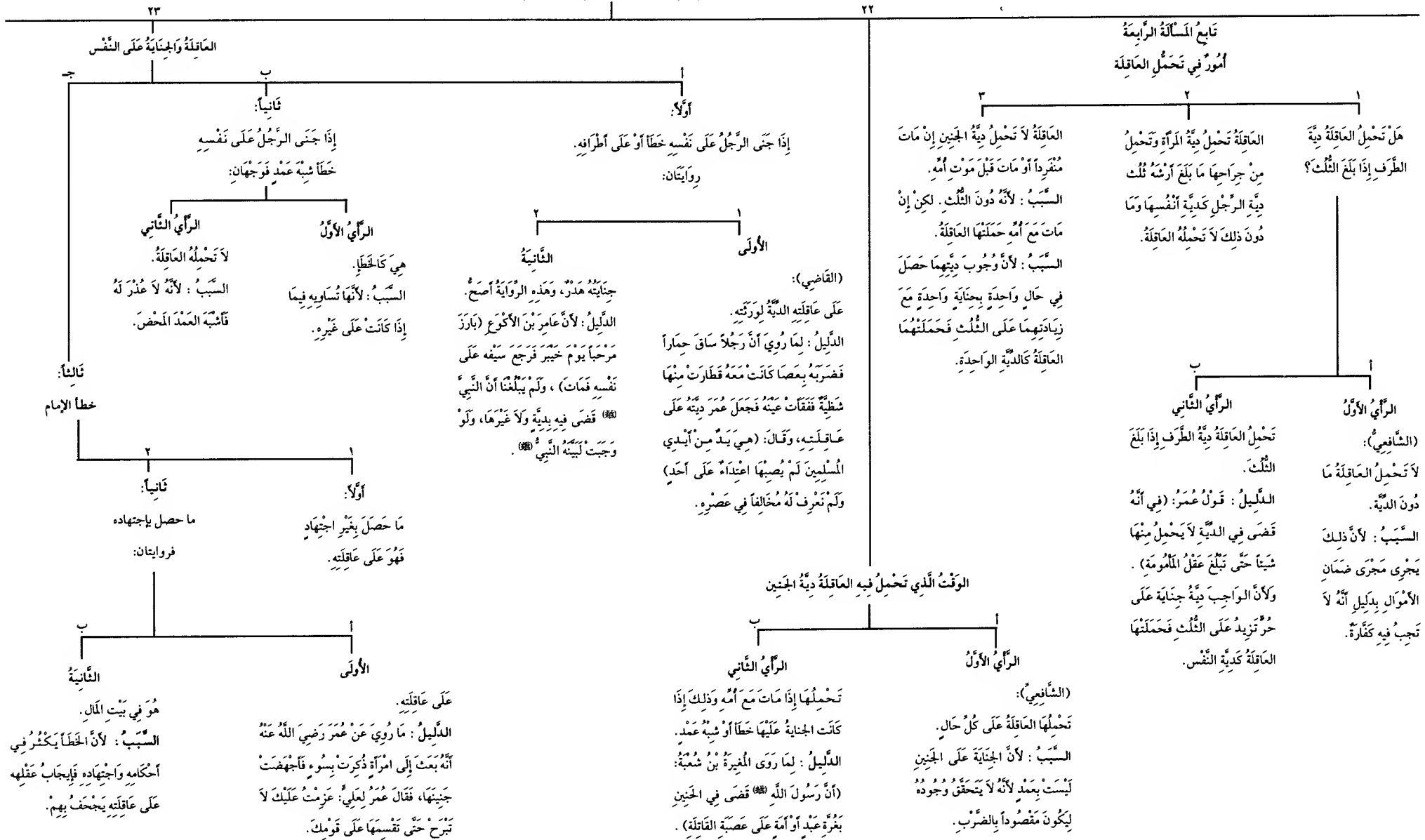
(٦) رواه الدارقطني في الحدود والدييات (١٧٨/ ٣) وهو ضعيف.

(٧) معنى الصلح: أن يدعى عليه القتل فينكره ويصالح المدعى على مال.

(٨) الحديث متفق عليه وقد تقدم.



تابع كتاب الدييات العاقلة وما تحمله



مَسَائِلُ فِي بَيْتِ الْمَالِ

أولاً:

حُكْمُ تَحْمِلِ بَيْتِ الْمَالِ مَنْ لَا عَاقِلَ لَهُ:

الرَّوَايَةُ الْأُولَى

لَا يَجِبُ ذَلِكَ.

السَّبَبُ: لِأَنَّ بَيْتَ الْمَالِ فِيهِ حَقٌّ لِلنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالْمَجَانِينِ وَالْفُقَرَاءِ وَلَا عَقْلَ عَلَيْهِمْ فَلَا يَجُوزُ صَرْفُهُ فِيهَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ. وَلِأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الْعَصَبَاتِ وَلَيْسَ بِبَيْتِ الْمَالِ عَصَبَةٌ وَلَا هُوَ كَعَصْبَةٍ هَذَا. وَبِالنِّسْبَةِ لِقَتِيلِ الْأَنْصَارِ فَغَيْرُ لَازِمٍ لِأَنَّ ذَلِكَ قَتِيلُ الْيَهُودِ وَبَيْتُ الْمَالِ لَا يَعْقِلُ عَنِ الْكُفَّارِ وَإِنَّمَا تَفَضَّلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ.

الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ

يُؤَدِّي بَيْتَ الْمَالِ عَنْهُ.

الدَّلِيلُ: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَدَى الْأَنْصَارِيَّ الَّذِي قُتِلَ بِخَيْبَرَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ. وَرُوِيَ أَنَّ رَجُلًا قُتِلَ فِي زِحَامٍ فِي زَمَنِ عُمَرَ فَلَمْ يُعْرِفْ قَاتِلَهُ فَقَالَ عَلِيٌّ لِعُمَرَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَحِلُّ دَمُ أَمْرِيءِ مُسْلِمٍ فَأَدَى دِيْنَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

ثانياً:

طَرِيقَةُ تَأْدِيَةِ الْمَالِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَجِهَتَانِ:

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

فِي ثَلَاثِ سِنِينَ عَلَى حَسَبِ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْعَاقِلَةِ.

الرَّأْيُ الثَّانِي

يُؤَدَّى دَفْعَةً وَاحِدَةً، وَهَذَا أَصَحُّ. الدَّلِيلُ: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَدَى دِيْنَةَ الْأَنْصَارِيِّ دَفْعَةً وَاحِدَةً.

ثالثاً:

مُتَحَمِّلُ الدِّيَةِ عِنْدَ عَدَمِ الْأَخْذِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ:

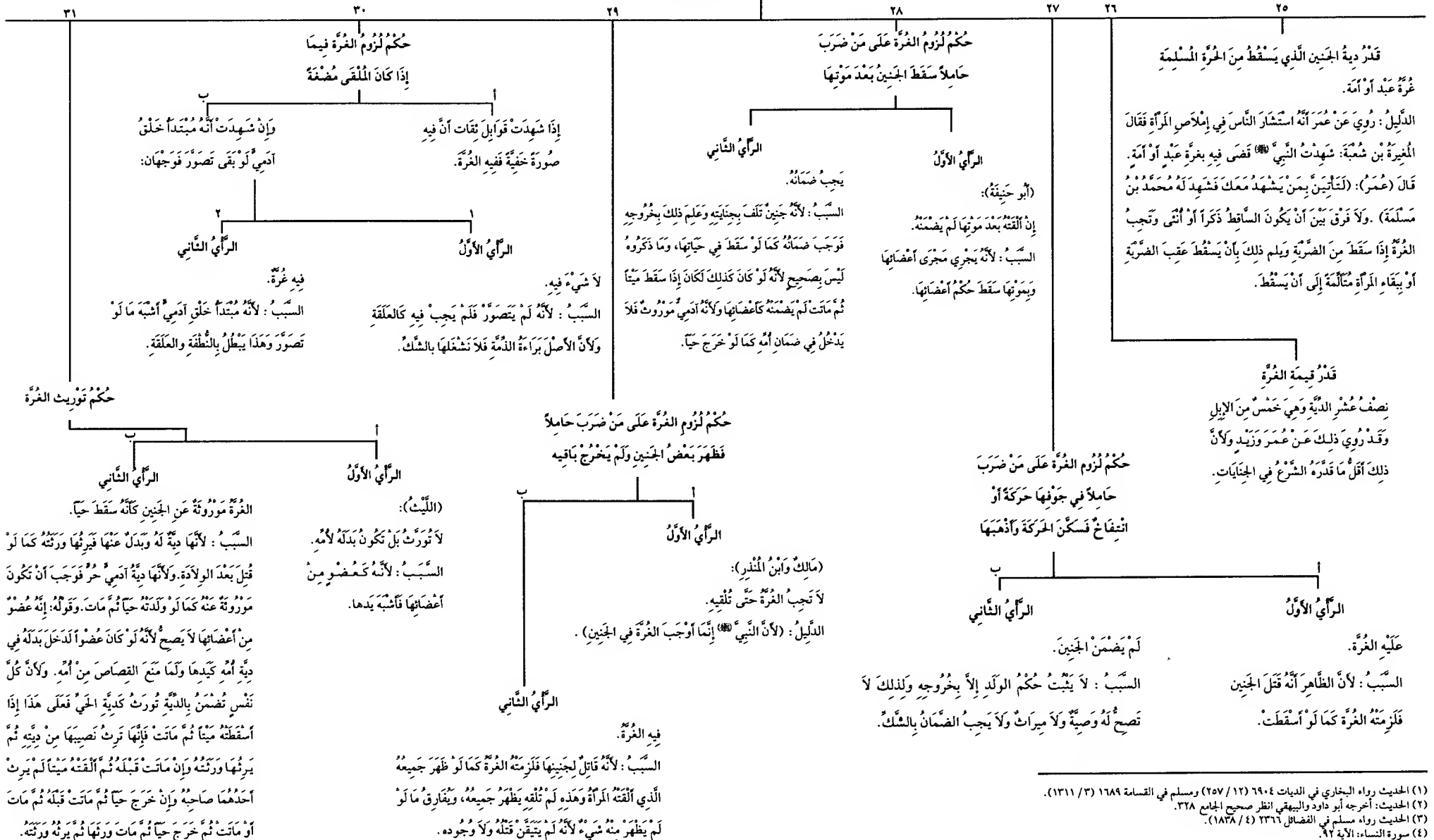
الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

لَيْسَ عَلَى الْقَاتِلِ شَيْءٌ. السَّبَبُ: لِأَنَّ الدِّيَةَ لَزِمَتْ الْعَاقِلَةَ ابْتِدَاءً بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِهَا غَيْرَهَا.

الرَّأْيُ الثَّانِي

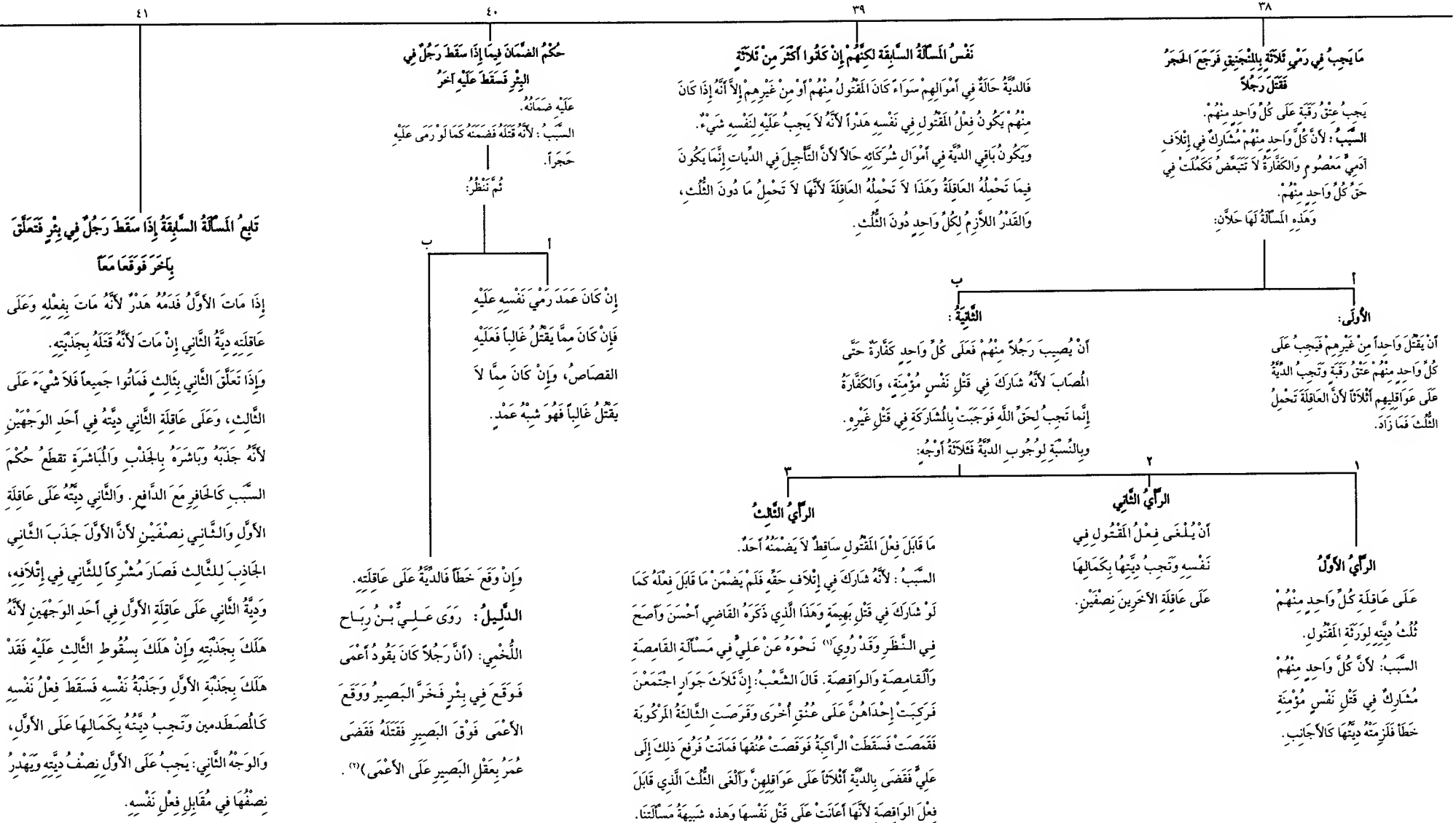
تَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ إِنْ تَعَذَّرَ حَمْلُهَا عَنْهُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ وَلِأَنَّ الْأَمْرَ دَائِرٌ بَيْنَ أَنْ يَطْلُ دَمُ الْمُقْتُولِ وَبَيْنَ إِبْجَابِ دِيْنَتِهِ عَلَى الْمُتْلِفِ وَالْأَوَّلُ لَا يَجُوزُ فَتَعَيَّنَ الثَّانِي.

تَابِعُ كِتَابِ الدِّيَّاتِ أَحْكَامُ فِي دِيَةِ الْجَنِينِ

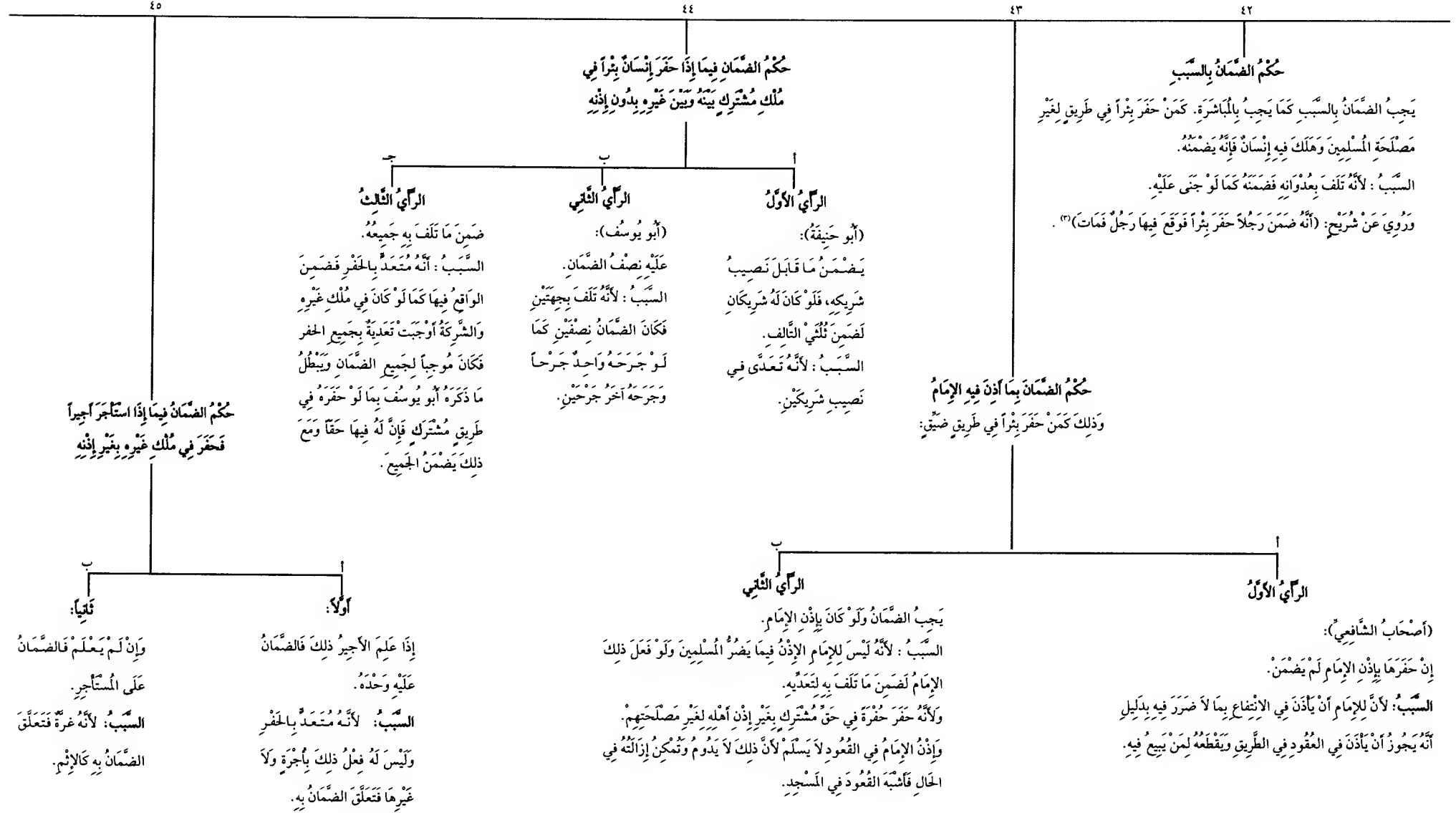


(١) الحديث رواه البخاري في الدييات ٦٩٠٤ (٢٥٧/١٢) ومسلم في القسامة ١٦٨٩ (٣/١٣١١).
(٢) الحديث: أخرجه أبو داود والبيهقي انظر صحيح الجامع ٣٣٨.
(٣) الحديث رواه مسلم في الفضائل ٢٣٦٦ (٤/١٨٢٨).
(٤) سورة النساء: الآية ٩٢.

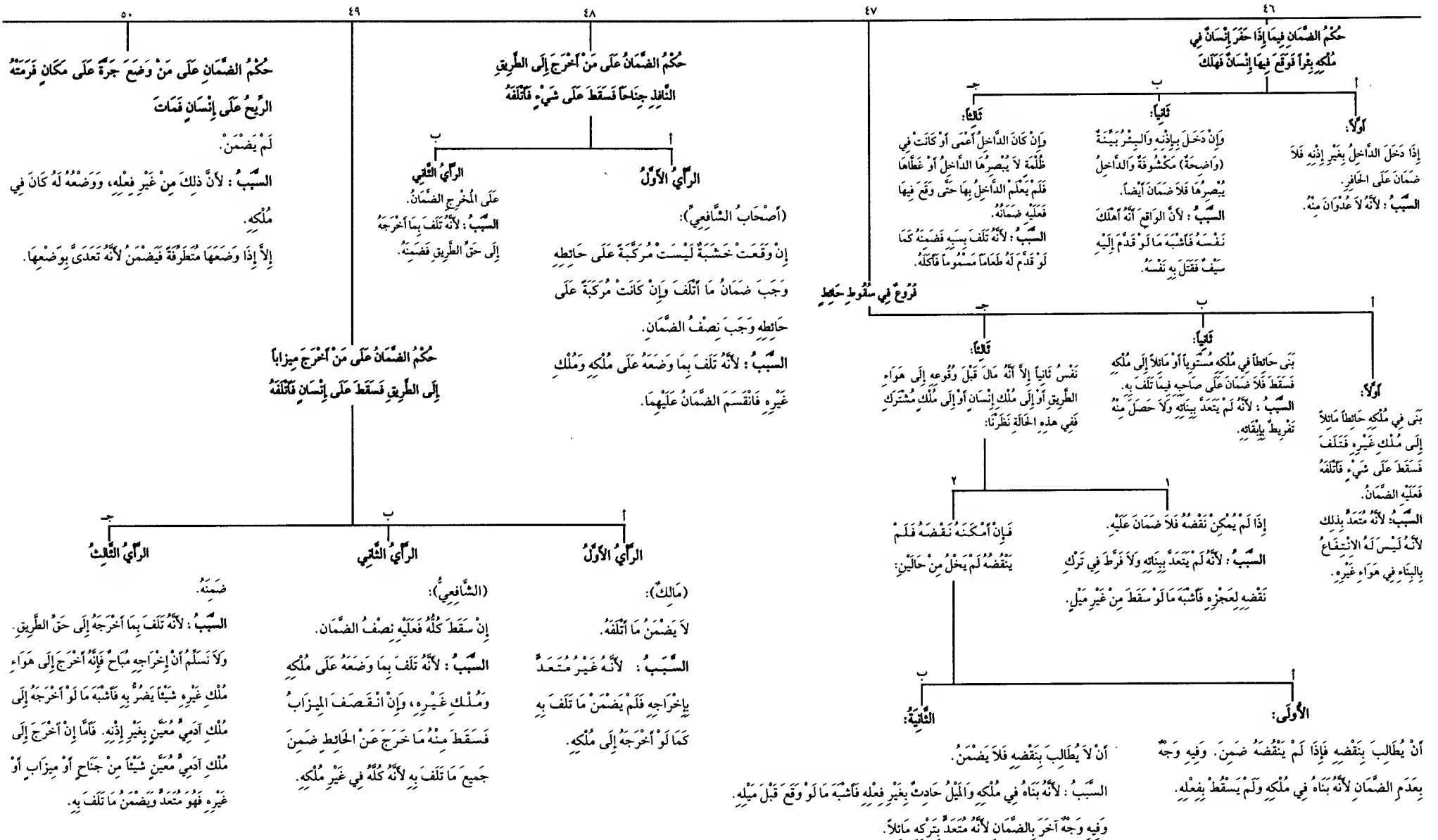
كَانَ شَرِبْتُ دَوَاءً قَالَتْ بِهِ جَنِينَهَا.
فَعَلَيْهَا غَرَّةٌ وَلَا تَرِثُ مِنْهَا شَيْئًا وَتَعْتَقُ رَقَبَةً.
السَّبَبُ: لَأَنَّهَا أَسْقَطَتِ الْجَنِينَ بِفَعْلِهَا وَجَنَانِهَا
فَلَزِمَهَا ضَمَانُهُ بِالْغَرَّةِ كَمَا لَوْ جَنَى عَلَيْهِ غَيْرَهَا وَلَا
تَرِثُ لِأَنَّ الْقَاتِلَ لَا يَرِثُ الْمَقْتُولَ.

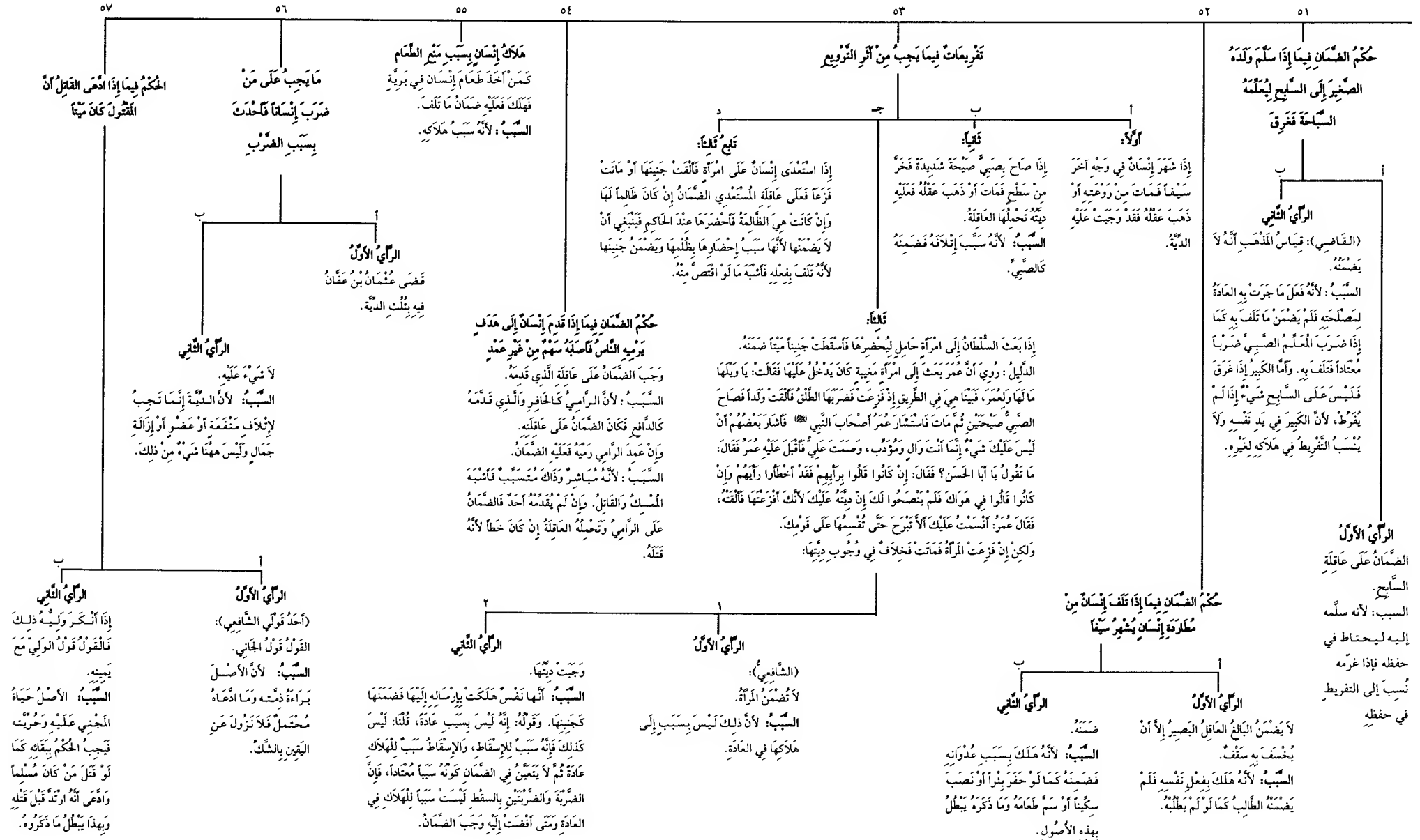


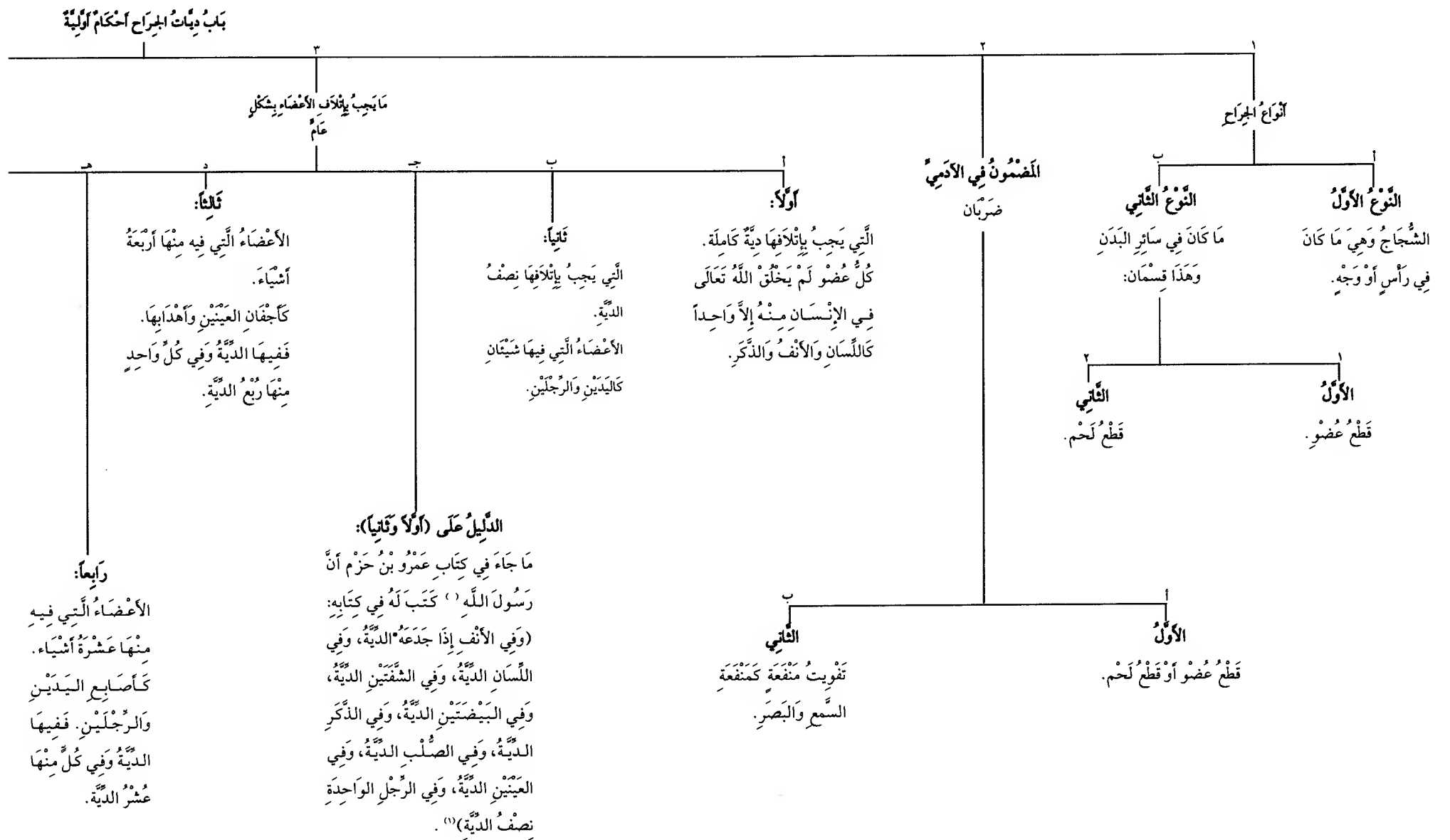
(١) أثر علي.
 (٢) أثر عمر أخرجه الدارقطني في الحدود والديات (٩٨/٣) قال الحافظ فيه انقطاع.



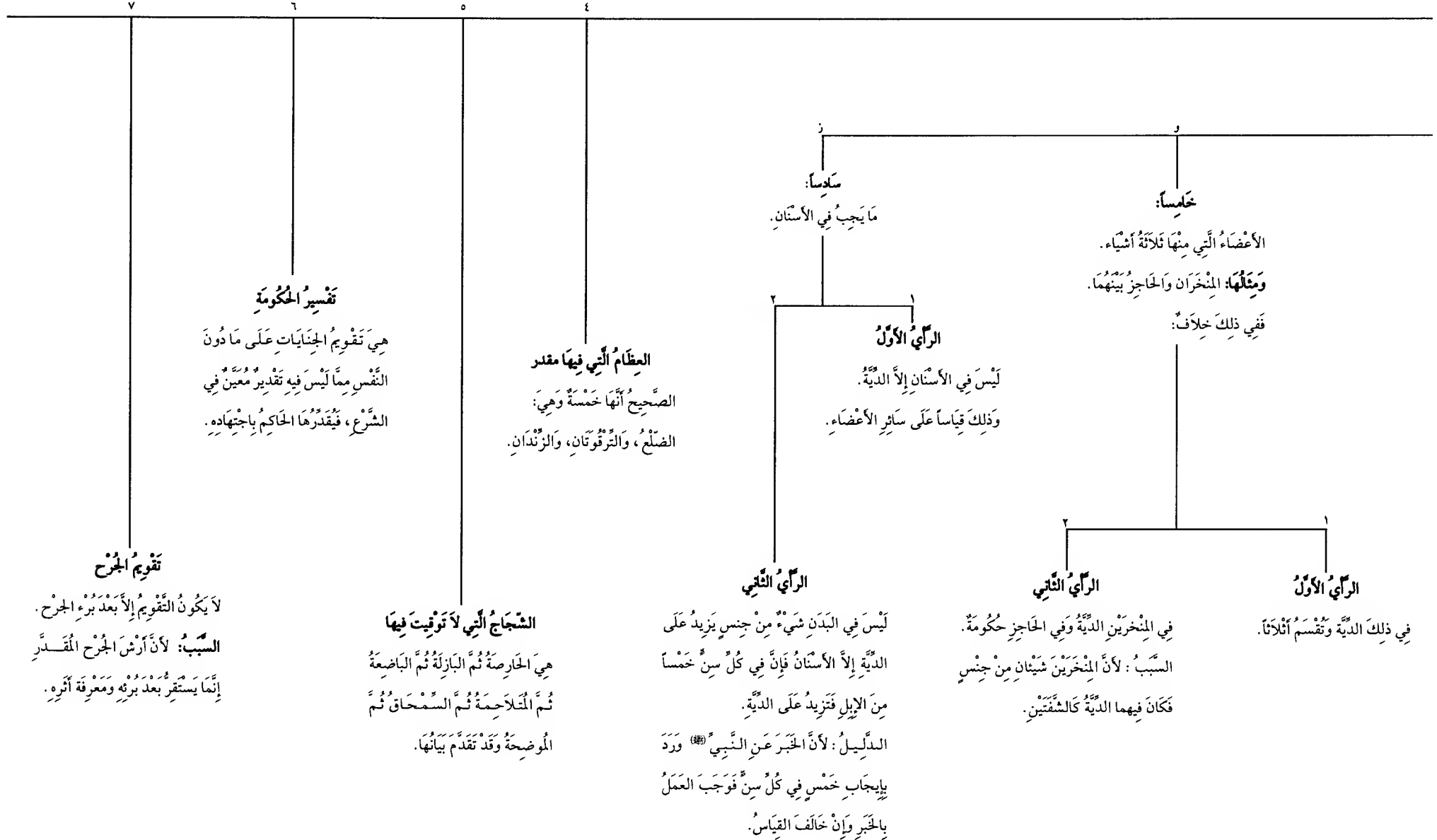
تَابِعُ أَحْكَامُ تَتَعَلَّقُ بِالضَّمَانِ

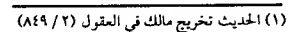




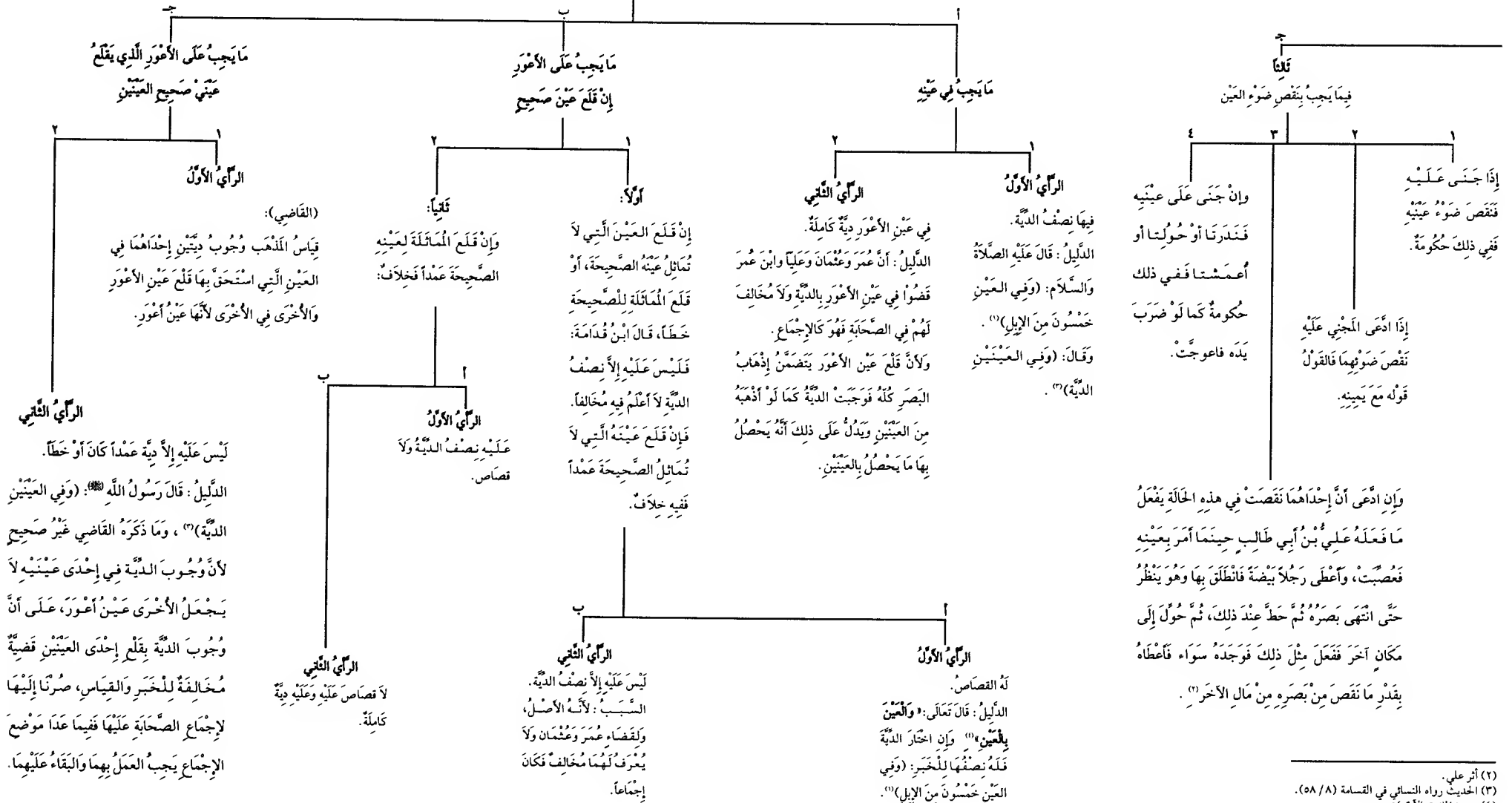


* معنى (إذا جدعه) أي أخذ كله قطعاً. الموطأ بتحقيق عبد الباقي: ٢ / ٨٢٩، وجاء في رواية النسائي إذا أوعى. (١) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٥٧ / ٨) وَرَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ قَالَ: كِتَابُ عَمْرُو بْنِ حَرْمٍ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَمَا فِيهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ إِلَّا قَلِيلاً. (٢)





أحكام في الأعور



(٢) أثر علي.
(٣) الحديث رواه النسائي في القسام (٥٨/٨).
(٤) سورة المائدة: الآية ٥٤.

تَابِعُ أَحْكَامِ الْأَعْضَاءِ

١٢

تَلْعُ الْعَيْنِ

مَا يَجِبُ فِي أَجْفَانِ الْعَيْنِ

مَا يَجِبُ بِقَلْعِ الْعَيْنَيْنِ بِأَشْفَلِهِمَا

يَجِبُ فِي ذَلِكَ دِيَّتَانِ.

السَّبَبُ: لِأَنَّهُمَا جِنْسَانِ تَجِبُ

الدِّيَّةُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا

فَوَجِبَتْ بِنِائِلِهِمَا جُمْلَةُ دِيَّتَانِ

كَالْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ.

حُكْمُ الدِّيَّةِ فِي أَشْفَلِ عَيْنِ الْأَعْمَى

تَجِبُ الدِّيَّةُ.

السَّبَبُ: لِأَنَّ ذَهَابَ بَصَرِهِ عَيْبٌ

فِي غَيْرِ الْأَجْفَانِ فَلَمْ يَمْنَعْ وَجُوبَ

الدِّيَّةِ فِيهَا كَذَهَابِ الشَّمِّ لَا يَمْنَعُ

وَجُوبَ الدِّيَّةِ فِي الْأَنْفِ.

مَا يَجِبُ فِي أَهْدَابِ الْعَيْنَيْنِ

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

(الشَّافِعِيُّ):

فِيهَا حُكْمَةٌ.

الرَّأْيُ الثَّانِي

فِيهَا الدِّيَّةُ.

السَّبَبُ: أَنَّ فِيهَا نَفْعًا فَوَجِبَتْ فِيهَا

الدِّيَّةُ كَالْأَجْفَانِ بِأَهْدَابِهَا لَمْ يَجِبْ

أَكْثَرُ مِنْ دِيَّةٍ لِزَوَالِ الْأَجْفَانِ فَلَمْ

تَفْرُدْ بَضْمَانِ كَالْأَصَابِعِ إِذَا قُطِعَتْ

الْيَدُ وَهِيَ عَلَيْهَا.

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

(مَالِكٌ):

بِحَسَبِ الْاجْتِهَادِ.

السَّبَبُ: لِأَنَّهُ لَمْ يُعْلَمْ

تَقْدِيرُهُ عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ)

وَالْتَقْدِيرُ لَا يَثْبُتُ

بِالْقِيَاسِ.

الرَّأْيُ الثَّانِي

(الشَّعْبِيُّ):

يَجِبُ فِي الْأَعْلَى الثَّلَاثَانِ

وَفِي الْأَسْفَلِ الثَّلَاثُ.

السَّبَبُ: لِأَنَّ الْأَعْلَى

أَكْثَرُ نَفْعًا.

الرَّأْيُ الثَّلَاثُ

يَجِبُ فِي الْجَمِيعِ الدِّيَّةُ.

السَّبَبُ: لِأَنَّ فِيهَا مَنَفْعَةً

الْجِنْسِ، وَلَا نُسَلَّمَ أَنَّ

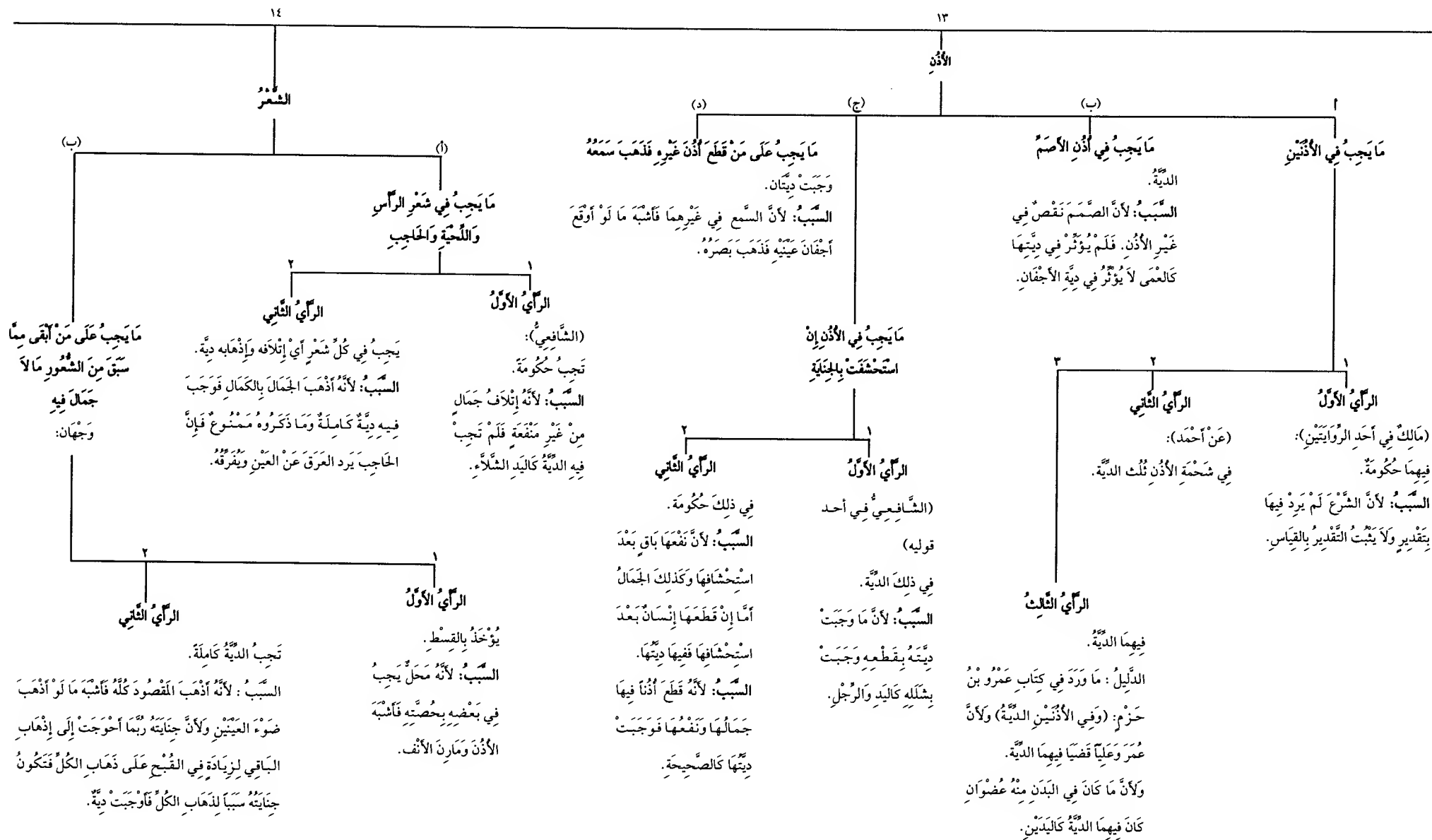
التَّقْدِيرَ لَا يَثْبُتُ قِيَاسًا فَإِذَا

ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ فِي أَحَدِهِمَا

رُبْعُ الدِّيَّةِ وَمَا ذَكَرَهُ

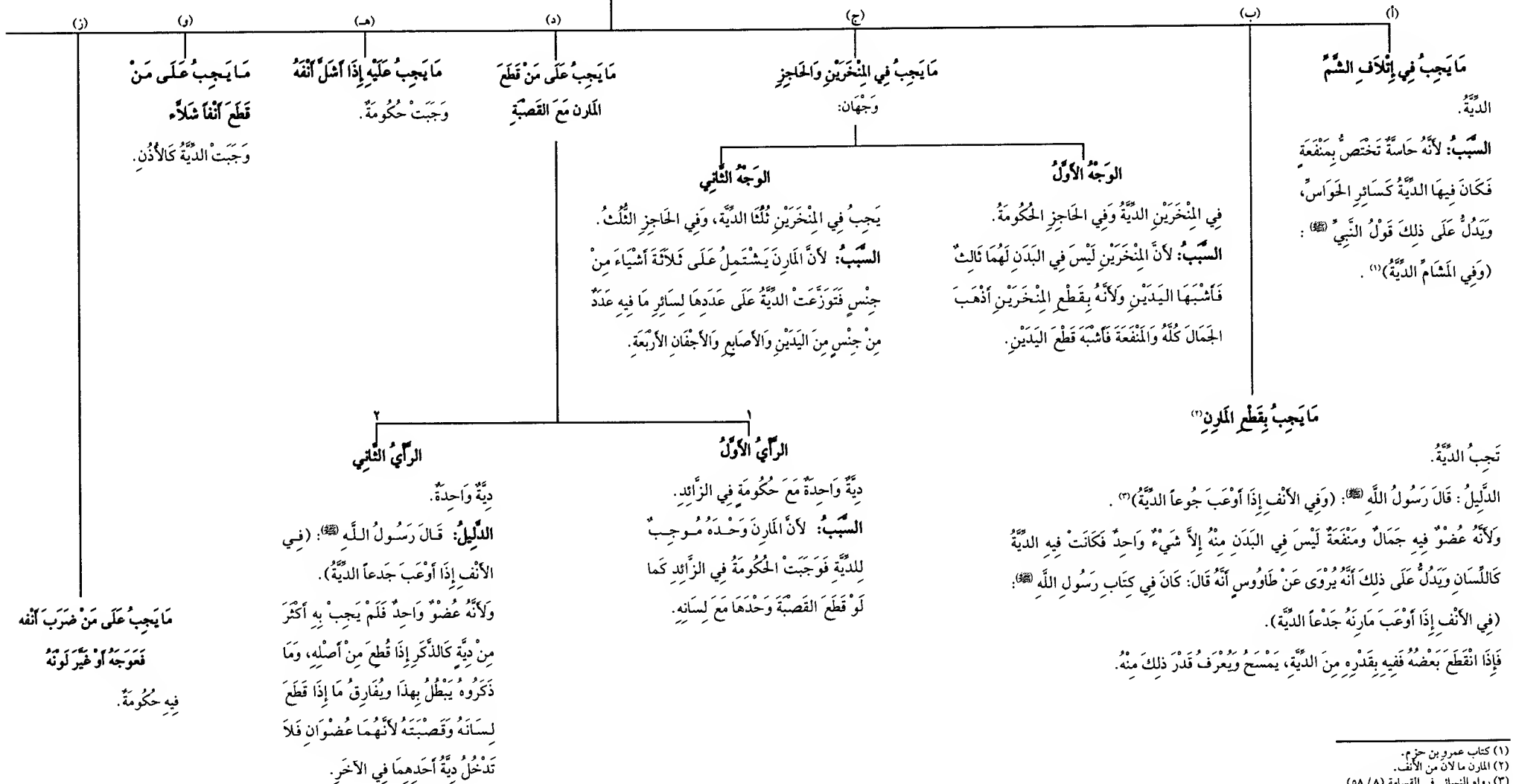
الشَّعْبِيُّ يَبْطُلُ بِالْيُمْنَى مَعَ

الْبُسْرَى وَالْأَصَابِعِ



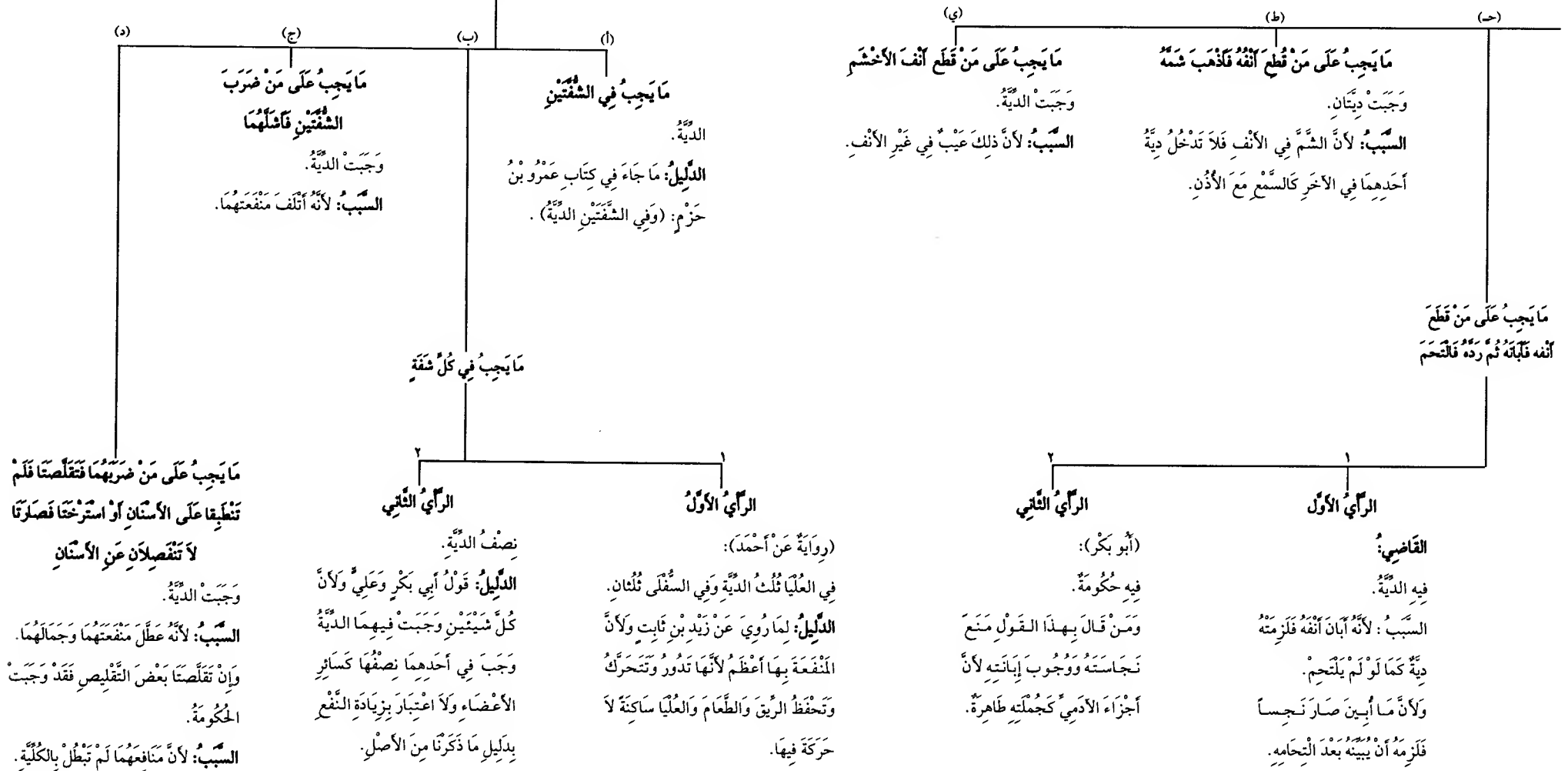
١٥

الأنفُ

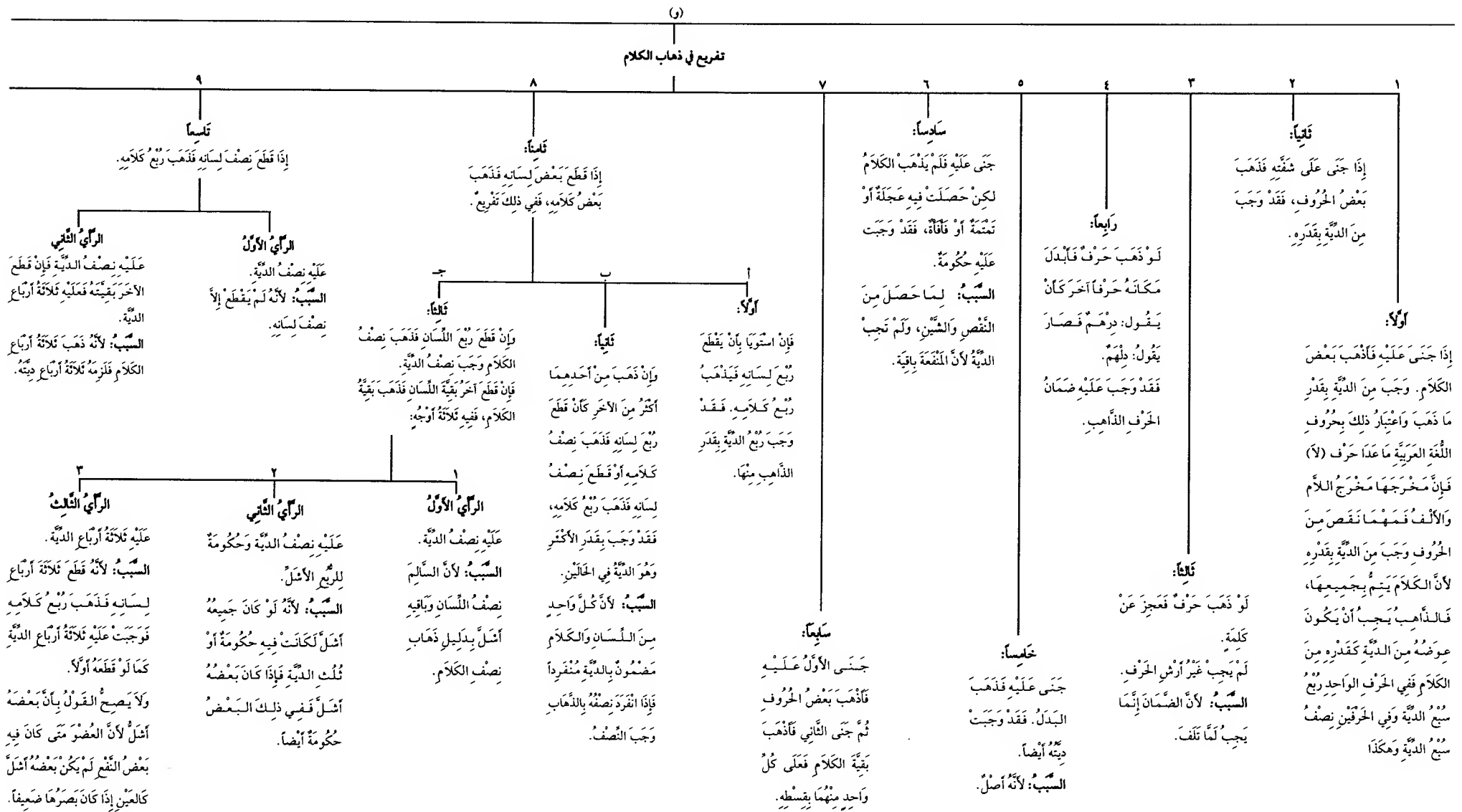


(١) كتاب عمرو بن حزم.
(٢) المَلَرْنَ مَا لَا نَ مِنْ الْأَنْفِ.
(٣) رواه النسائي في القسامة (٥٨ / ٨).

الشَّفَّةُ



١٧		اللِّسَانُ											
		(هـ)		(د)		(ج)		(ب)		(ا)			
		تَفْرِيعٌ فِي نَقْصِ الذَّوْقِ عَلَى رَأْيِ أَبِي الْخَطَّابِ				مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ جَنَى عَلَيْهِ فُخْرَسَ الدِّبَّةِ. تَجِبُ الدِّبَّةُ. السَّبَبُ: لَأَنَّ كُلَّ مَا تَعَلَّقَتْ الدِّبَّةُ بِإِتْلَافِهِ تَعَلَّقَتْ بِإِتْلَافِ مَنْفَعَتِهِ كَالْيَدِ.				مَا يَجِبُ فِي اللِّسَانِ الدِّبَّةِ. الدَّلِيلُ: مَا جَاءَ فِي كِتَابِ عَمْرُو بْنِ حَرْمٍ: (وَفِي اللِّسَانِ الدِّبَّةُ) ^(١) ، وَلَأَنَّ فِيهِ جَمَالًا وَمَنْفَعَةً لِقَوْلِهِ ^(٢) لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْجَمَالِ فَقَالَ: «فِي اللِّسَانِ»، وَمَنْفَعَةُ اللِّسَانِ غَنِيَّةٌ عَنِ التَّعْرِيفِ.			
٦	٥	٤	٣	٢	١								
خَمْسًا:		رَافِعًا:	ثَلَاثًا:	ثَنِيًّا:	أَوَّلًا:								
لَوْ قُطِعَ لِسَانُ أَخْرَسٍ فَذَهَبَ ذَوْقُهُ، فَفِيهِ الدِّبَّةُ. السَّبَبُ: لِإِتْلَافِ الذَّوْقِ.		وَإِذَا لَمْ يُدْرِكْ بِوَاحِدَةٍ وَنَقَصَ الْبَاقِي، فَعَلَيْهِ خُمْسُ الدِّبَّةِ وَحُكْمُهُ لِنَقْصِ الْبَاقِي.	وَلَوْ نَقَصَ الذَّوْقُ نَقْصًا يَتَقَدَّرُ بِأَلَا يُدْرِكُ بِأَحَدٍ الْمَذَاقِ الْخُمْسَةَ (الْحَلَاوَةُ وَالْمَرَارَةُ وَالْحُمُوضَةُ وَالْمُلُوحَةُ وَالْعَذُوبَةُ) وَيُدْرِكُ الْبَاقِي، فَفِيهِ خُمْسُ الدِّبَّةِ.	إِذَا نَقَصَ الذَّوْقُ نَقْصًا غَيْرَ مُقَدَّرٍ بِأَنَّهُ لَا يُدْرِكُ الْمَذَاقَ عَلَى الْكَمَالِ فَفِيهِ حُكْمُهُ.	إِذَا ذَهَبَ ذَوْقُهُ كُلُّهُ فِيهِ الدِّبَّةُ.	مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ جَنَى عَلَيْهِ قَدْحَبَ ذَوْقَهُ							
						الرَّأْيُ الْأَوَّلُ							
						قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: فِيهِ الدِّبَّةُ. السَّبَبُ: لَأَنَّ الذَّوْقَ حَاسَةٌ فَاشْبَهَ الشَّمَّ.							
						الرَّأْيُ الثَّانِي							
						قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا دِيبَةَ فِيهِ. السَّبَبُ: لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ فِي الذَّوْقِ دِيبَةٌ لَوَجَبَتْ فِي ذَهَابِهِ مَعَ ذَهَابِ اللِّسَانِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ لِسَانَ الْأَخْرَسِ لَا تَكْمُلُ الدِّبَّةُ فِيهِ إِجْمَاعًا عَلَى أَنَّهَا لَا تَكْمُلُ فِي ذَهَابِ الذَّوْقِ بِمُفْرَدِهِ لِأَنَّ كُلَّ عُضْوٍ لَا تَكْمُلُ الدِّبَّةُ فِيهِ بِمَنْفَعَتِهِ لَا تَكْمُلُ بِمَنْفَعَةٍ دُونَهُ كَسَائِرِ الْأَعْضَاءِ.							
						سَلَدَسًا:							
						جَنَى عَلَى لِسَانِ نَاطِقٍ فَأَذْهَبَ كَلَامَهُ وَذَوْقَهُ فَفِيهِ دِيَّتَانِ وَإِنْ قُطِعَ فَذَهَابَ مَعًا فَفِيهِ دِيبَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُمَا يَذْهَبَانِ تَبَعًا لِذَهَابِهِ فَوَجَبَتْ دِيبَتُهُ دُونَ دِيَّتَيْهِمَا كَمَا لَوْ قُتِلَ إِنْسَانٌ لَمْ تَجِبْ إِلَّا دِيبَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَوْ ذَهَبَتْ مَنَافِعُهُ مَعَ بَقَائِهِ فَفِي كُلِّ مَنْفَعَةٍ دِيبَةٌ.							



كتاب ديات الجراح وأحكام الأعضاء

(د)
تابعُ تَفْرِيعِ دُعَابِ الكلامِ

ثالثُ عَشَرَ:
وَإِنْ بَلَغَ حَدًّا يَتَكَلَّمُ مِثْلَهُ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ.
لَمْ تُجِبْ فِيهِ الدِّيَّةُ.
السَّبَبُ: لَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى
الكَلَامِ وَيَجِبُ فِيهِ مَا يَجِبُ فِي الْآخَرِ.

ثاني عَشَرَ:
لَوْ قَطَعَ لِسَانُ صَغِيرٍ لَمْ يَتَكَلَّمْ لِعَطْوِيَّتِهِ

الرَّأْيُ الثَّانِي

وَجَبَتْ الدِّيَّةُ.
السَّبَبُ: لَأَنَّ ظَاهِرَهُ السَّلَامَةَ وَإِنَّمَا لَمْ
يَتَكَلَّمْ لَأَنَّهُ لَا يُحْسِنُ الكَلَامَ فَوَجَبَتْ بِهِ
الدِّيَّةُ كَالْكَبِيرِ وَيُخَالِفُ الْآخَرُ فَإِنَّهُ
عَلِمَ أَنَّهُ أَهْلٌ أَلَّا تَرَى أَنَّ أَعْضَاءَهُ لَا
يَبْطِشُ بِهَا وَتَجِبُ فِيهَا الدِّيَّةُ.

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

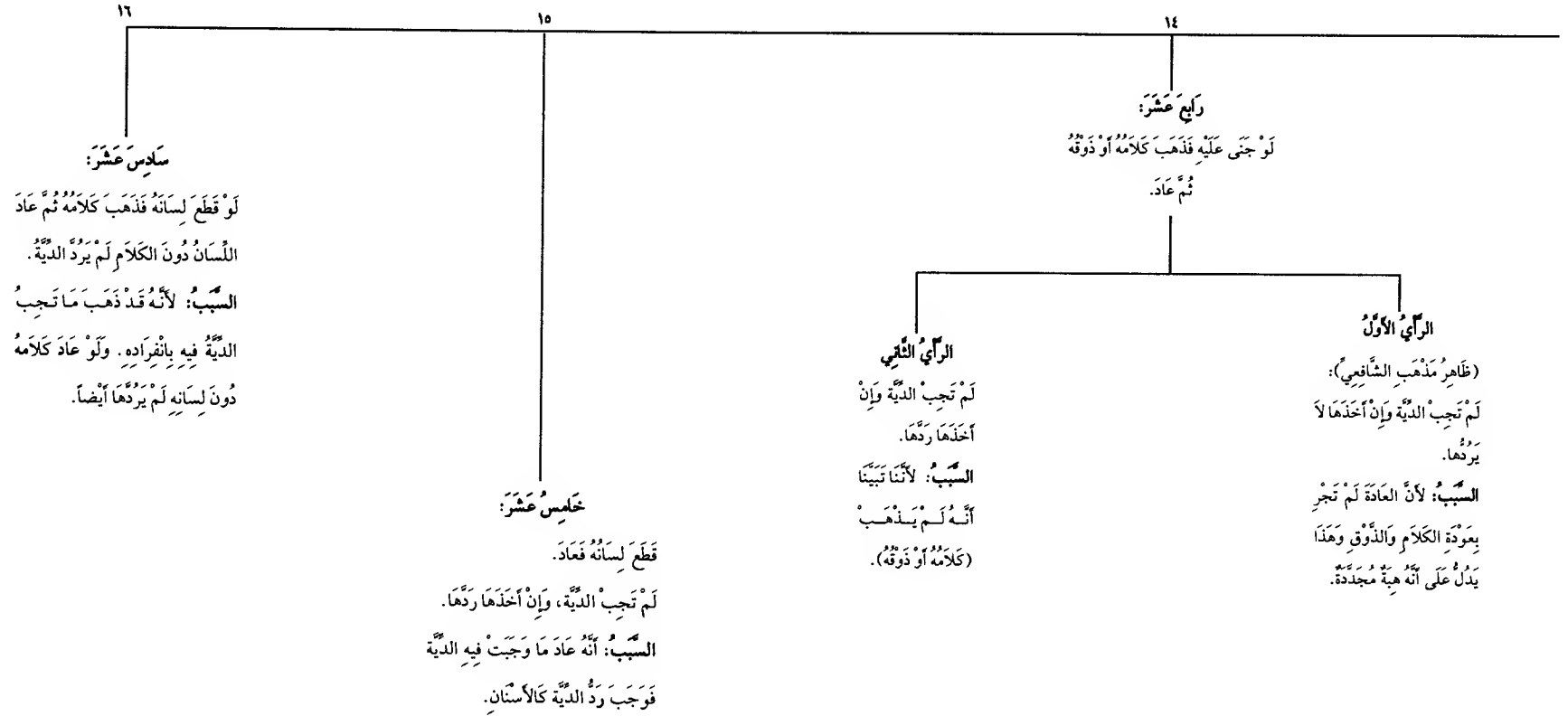
(أَبُو حَنِيفَةَ):
لَا تَجِبُ الدِّيَّةُ.
السَّبَبُ: لَأَنَّهُ لِسَانٌ لَا كَلَامَ
فِيهِ كَلِسَانِ الْآخَرِ.

حادي عَشَرَ:

لَوْ قَطَعَ بَعْضُ لِسَانِهِ عَمْدًا فَاقْتَصَّ
الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ مِنْ مِثْلِ مَا جَنَى عَلَيْهِ بِهِ
فَذَهَبَ مِنْ كَلَامِ الْمَجْنُونِ مِثْلُ مَا ذَهَبَ
مِنْ كَلَامِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ وَكَثُرَ فَقَدْ
اسْتَوْفَى حَقَّهُ وَلَا شَيْءَ فِي الزَّائِدِ.
السَّبَبُ: لَأَنَّهُ مِنْ سَرَايَةِ الْقَوْدِ وَسَرَايَةِ
الْقَوْدِ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ.
وَإِنْ ذَهَبَ أَقْلٌ فَلِلْمَقْتَصِّ دِيَّةٌ مَا بَقِيَ
لَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ بَدَلَهُ.

عاشراً:

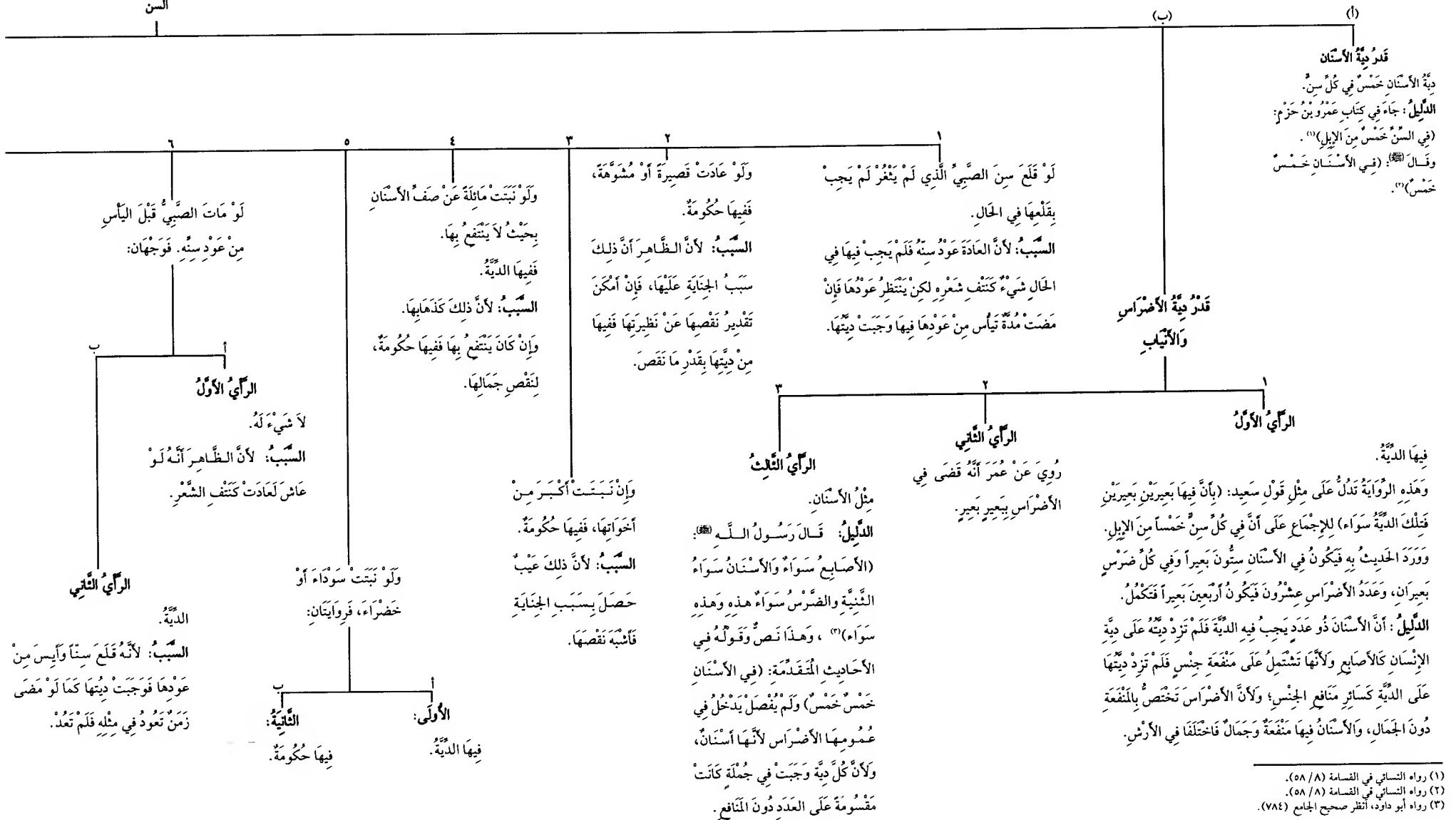
إِذَا لَمْ يَقْطَعْ الثَّانِي نِصْفَ اللِّسَانِ لَكِنْ جَنَى عَلَيْهِ جَنَابَةً
أَذْهَبَتْ بَقِيَّةَ كَلَامِهِ مَعَ بَاقِي لِسَانِهِ فَعَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ دِيَّتِهِ.
السَّبَبُ: لَأَنَّهُ ذَهَبَ بِثَلَاثَةِ أَرْبَاعٍ مَا فِيهِ الدِّيَّةُ فَكَانَ عَلَيْهِ
ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الدِّيَّةِ كَمَا لَوْ جَنَى عَلَى صَحِيحٍ فَذَهَبَ بِثَلَاثَةِ
أَرْبَاعِ كَلَامِهِ مَعَ بَقَاءِ لِسَانِهِ.



تَلْبِيعُ بَابِ دِيَاتِ الْجِرَاحِ / تَلْبِيعُ أَحْكَامِ الْأَعْضَاءِ

١٨

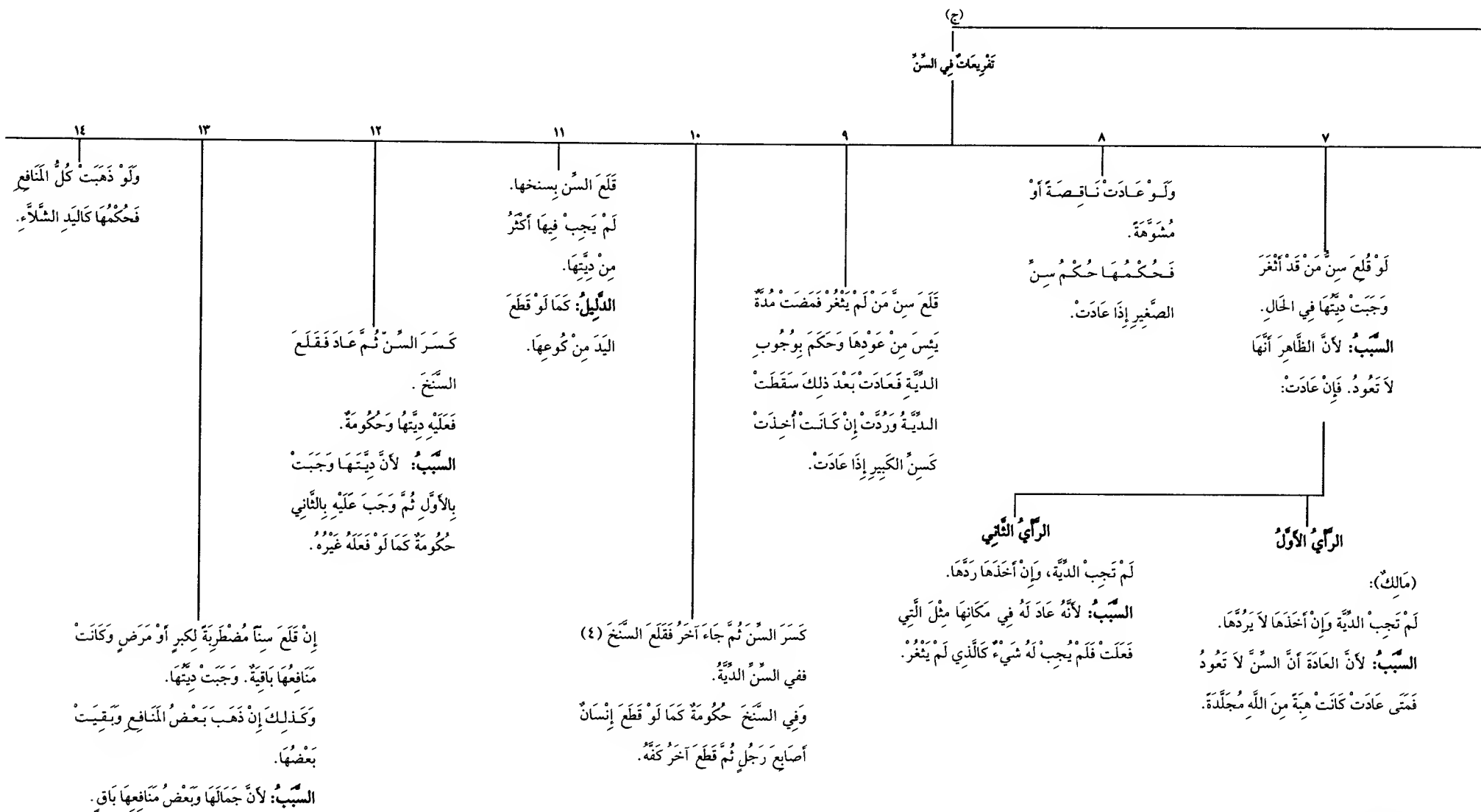
السن



(١) رواه الترمذي في القسامة (٥٨ / ٨).

(٢) رواه الترمذي في القسامة (٥٨ / ٨).

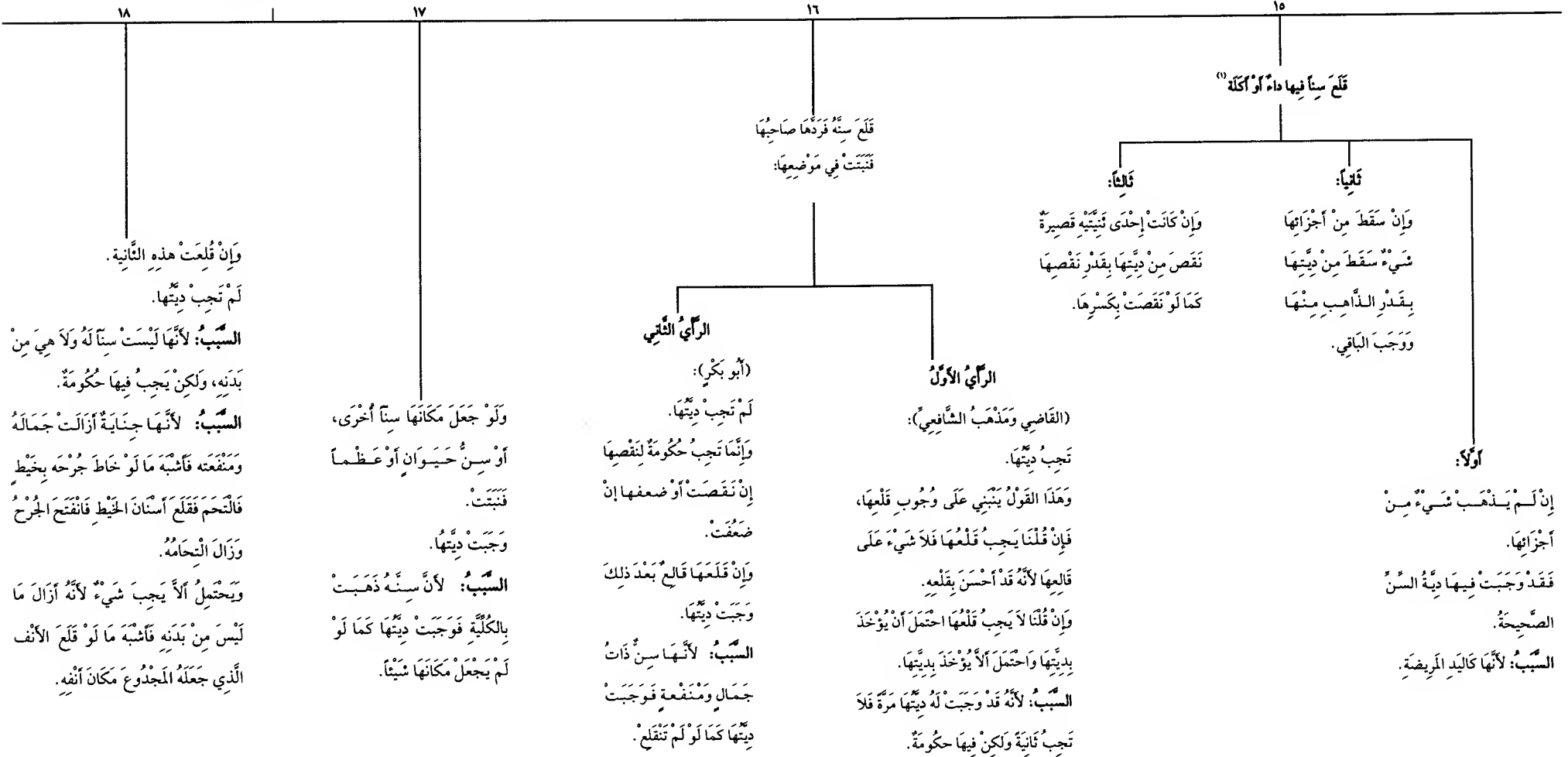
(٣) رواه أبو داود، أنظر صحيح الجامع (٧٨٤).



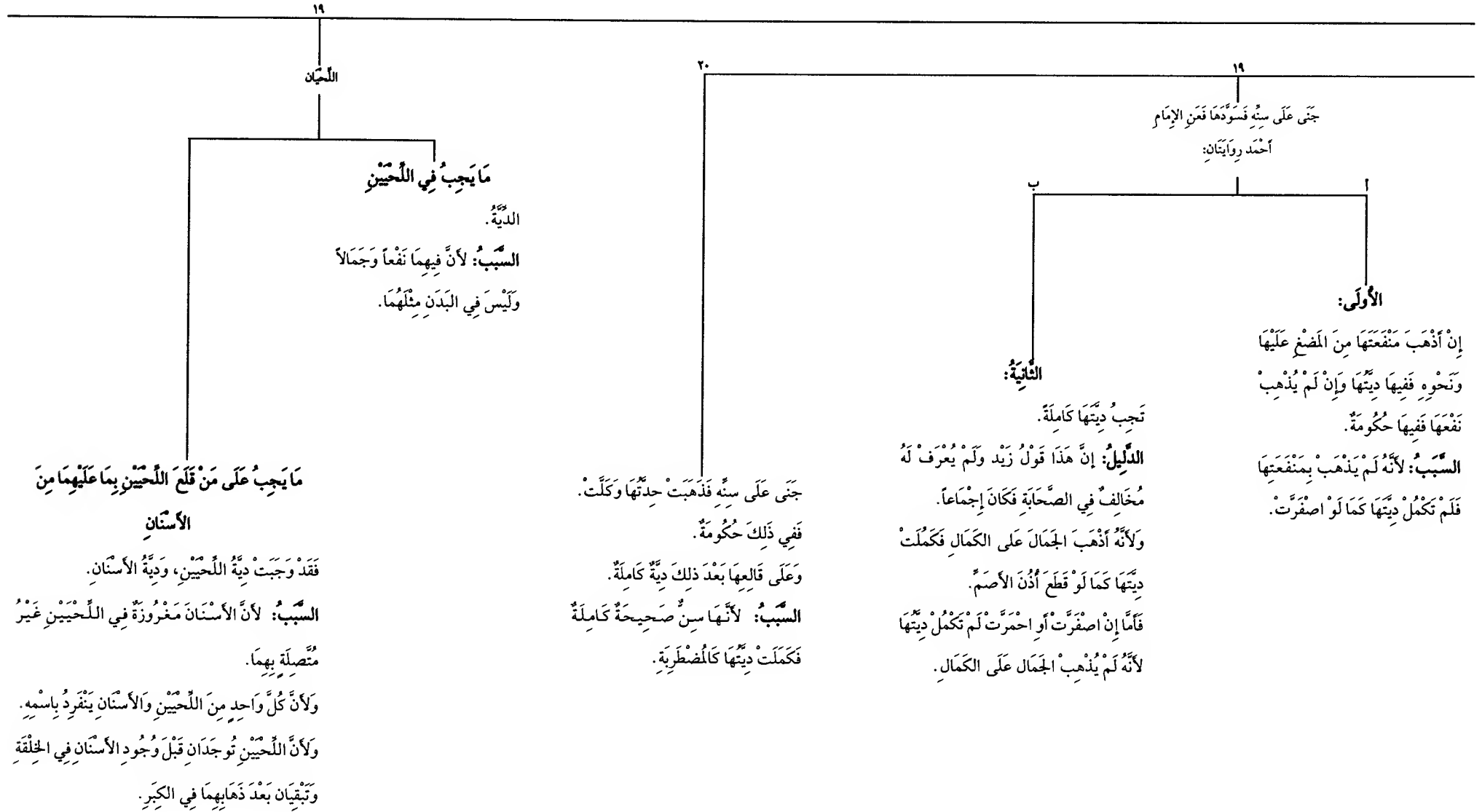
تابعُ بابِ ديّاتِ الجراح

تابعُ أحكامِ الأعضاء

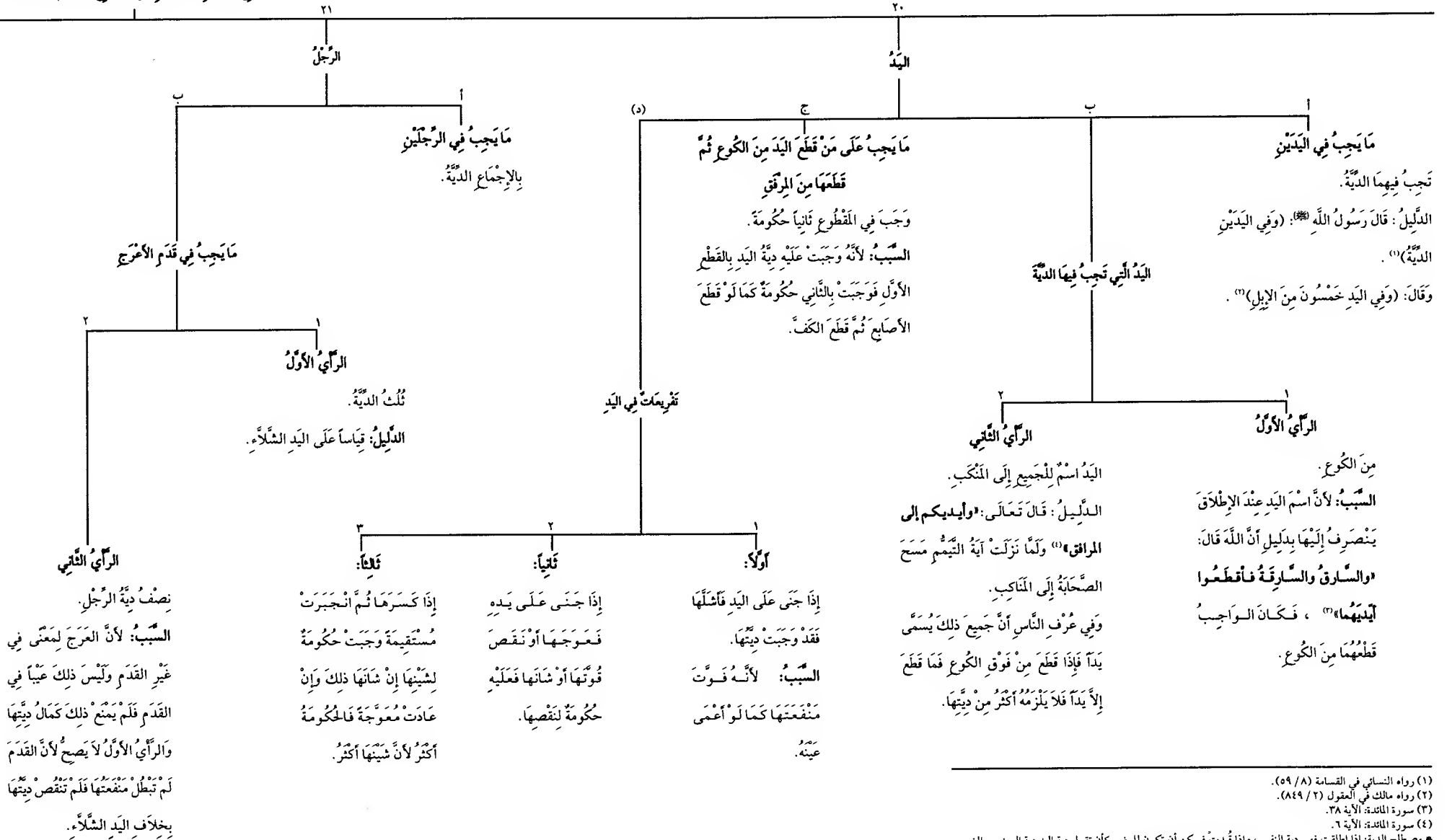
تابعُ تفرّعات في السنّ



(١) معنى أكله داءٌ في العضو يأكل منه / هامش المفتي ٨/ ٤٥٤.



تابع باب ديات الجراح / تابع أحكام الأعضاء



٢٢
الأصابع

(ج)

مَا يَجِبُ فِي الْأَصْبَعِ الزَّائِدَةُ

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

ذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ قِيَاسَ الْمَذْهَبِ أَنَّ
فِيهَا ثَلَاثَ دِيَّةٍ.
وَهَذَا مَرْوِيٌّ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

الرَّأْيُ الثَّانِي

فِيهَا حُكُومَةٌ.

السَّبَبُ: لِأَنَّ التَّقْدِيرَ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا
بِالتَّوْفِيقِ أَوْ بِمُثْلِهِ لِمَا فِيهِ تَوْفِيقٌ وَلَيْسَ
ذَلِكَ هَاهُنَا لِأَنَّ الْيَدَ الشَّلَاءَ يَحْصُلُ بِهَا
الْجَمَالُ وَالْأَصْبَعُ الزَّائِدَةُ تَخْتَلِفُ
بِاخْتِلَافِ مَجَالِهَا وَصِفَتِهَا وَحُسْنِهَا
وَقُبْحِهَا فَكَيْفَ يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَى الْيَدِ؟

(ب)

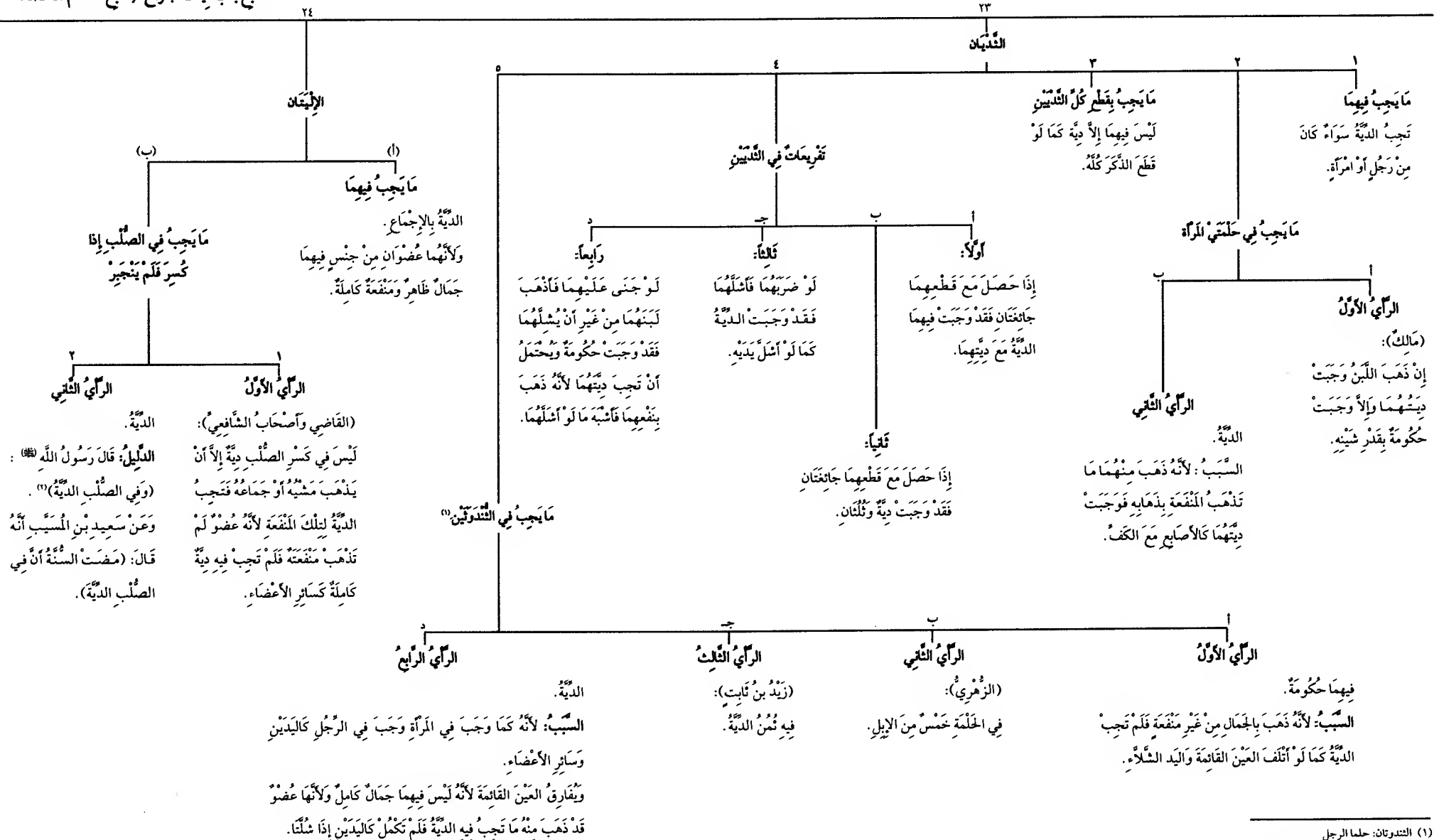
مَا يَجِبُ فِي كُلِّ أُنْمَلَةٍ مِنَ الْأَصَابِعِ
يَجِبُ فِي غَيْرِ الْإِبْهَامِ ثَلَاثَةُ أَبْعَرَةٍ
وَتِلْكَ لِكُلِّ أُنْمَلَةٍ.
وَفِي الْإِبْهَامِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ
أُنْمَلَةٍ لِأَنَّ الْإِبْهَامَ فِيهِ أُنْمَلَتَانِ وَغَيْرُهُ
فِيهِ ثَلَاثَةُ أُنْمَلٍ.

(أ)

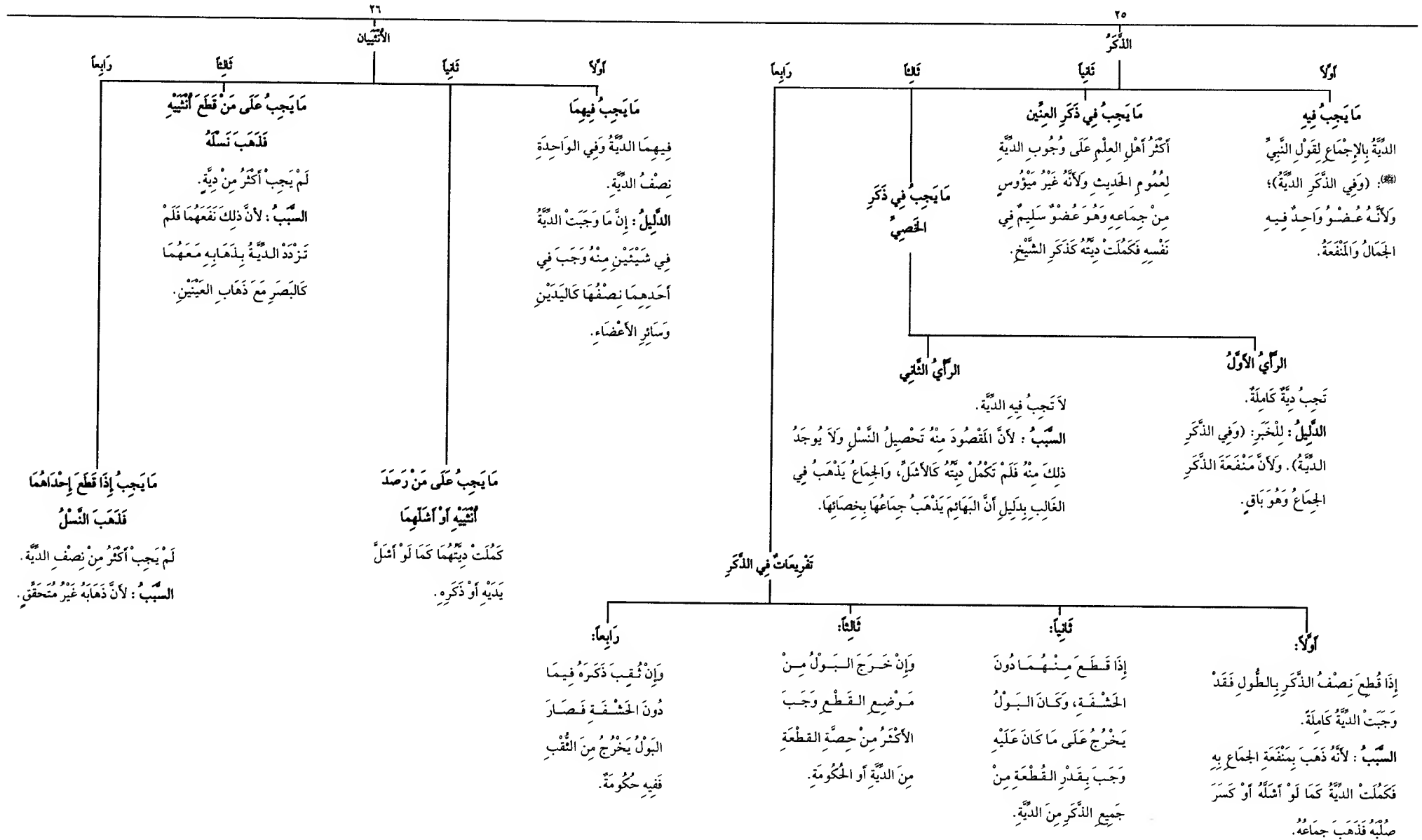
مَا يَجِبُ فِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ
يَجِبُ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ.
الدَّلِيلُ: قَالَ (٥): (وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِنَ الْأَصَابِعِ الْيَدَيْنِ
وَالرَّجْلَيْنِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ) (٦).
وَقَالَ: (دِيَّةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ
لِكُلِّ أَصْبَعٍ) (٧).
وَقَالَ: (هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ) (٨)، يَعْنِي الْإِبْهَامَ وَالْخُنْصَرَ.

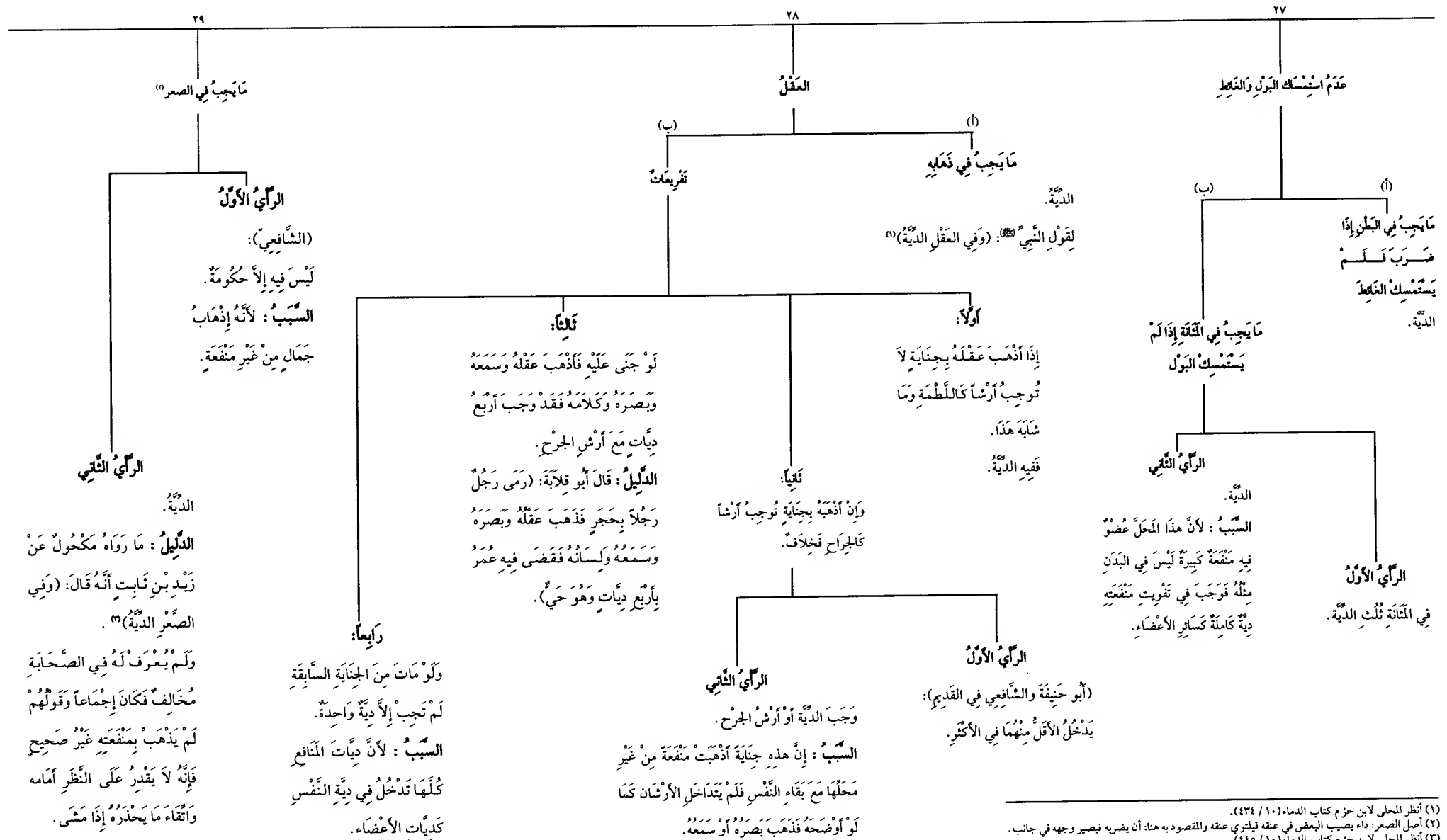
(٥) رواه النسائي في القسام (٨ / ٥٨).
(٦) رواه البخاري في الدييات ٦٨٩٥ (١٢ / ٢٣٥).
(٧) رواه أبو داود، أنظر صحيح الجامع ٢٧٨٤.
(٨) رواه النسائي في القسام (٨ / ٥٨).

تابع باب ديات الجراح / تابع أحكام الأعضاء



(١) التندوتان: حلما الرجل
(٢) الحديث رواه النسائي في القسامة ٨/ ٥٨



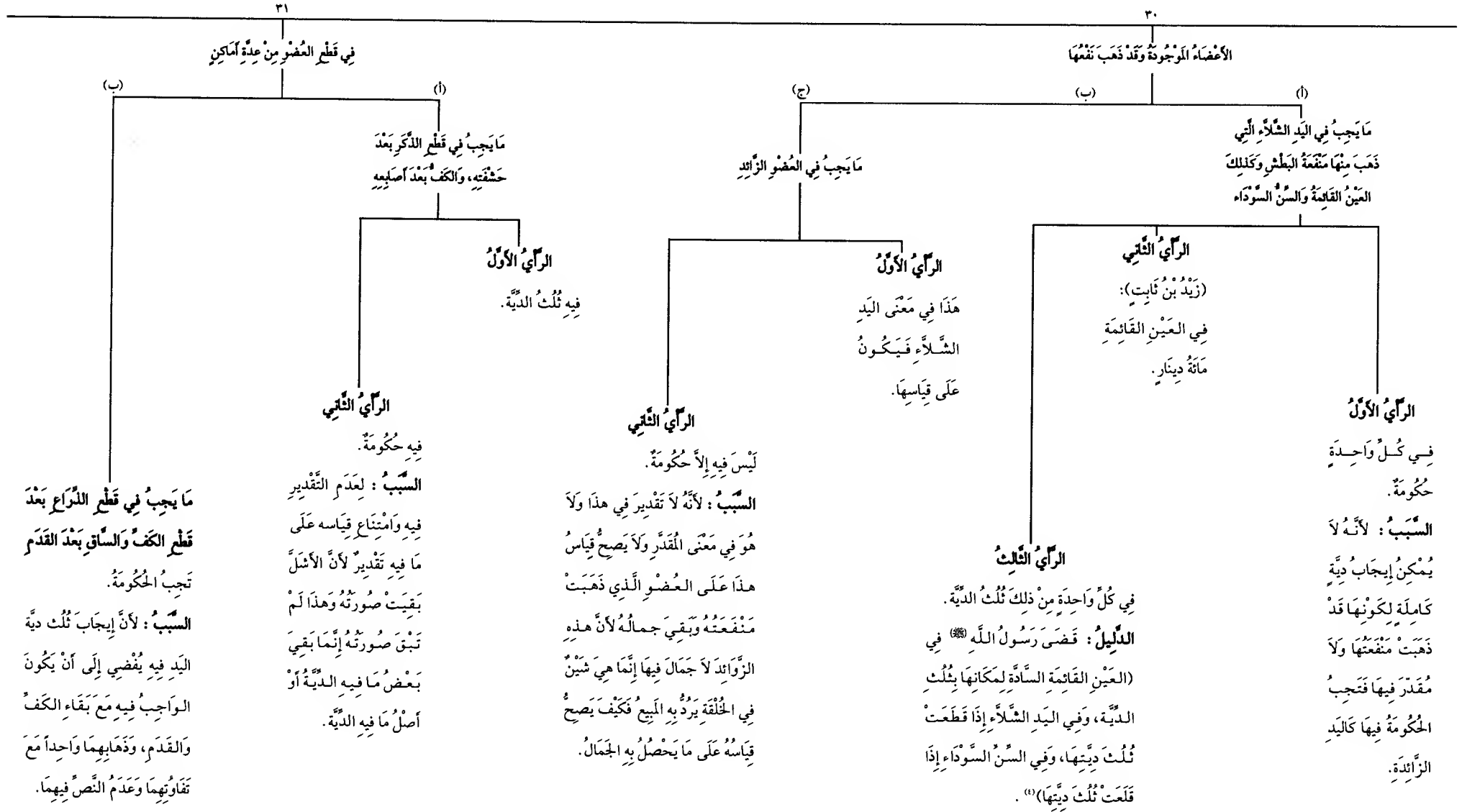


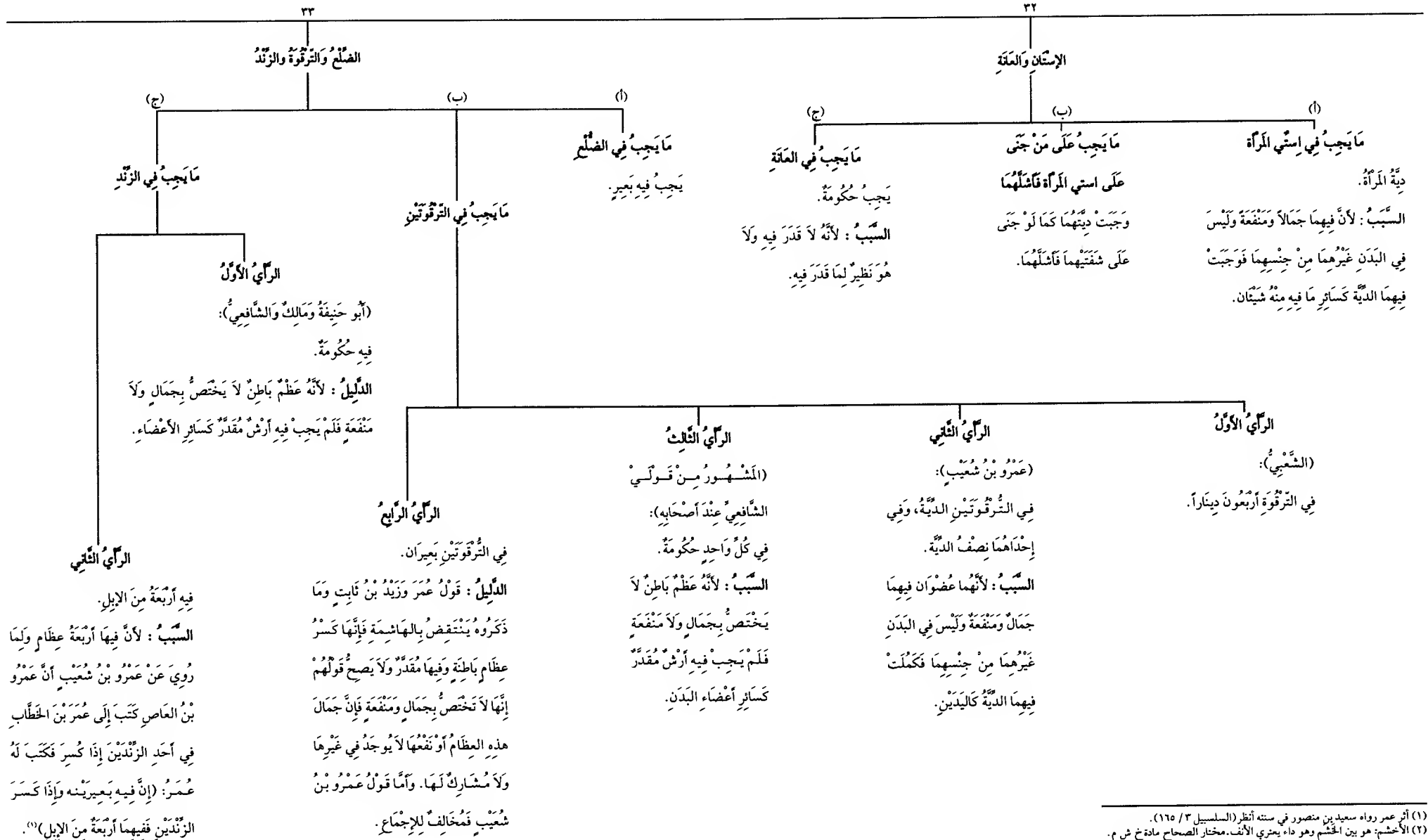
(١) أنظر المحلى لابن حزم كتاب الدماء (١٠ / ٤٣٤).

(٢) أصل الصعر: داء يصيب البعض في عنقه فيلوي عنقه المقصود به هنا: أن يضربه فيصير وجهه في جانب.

(٣) أنظر المحلى لابن حزم كتاب الدماء (١٠ / ٤٤٥).

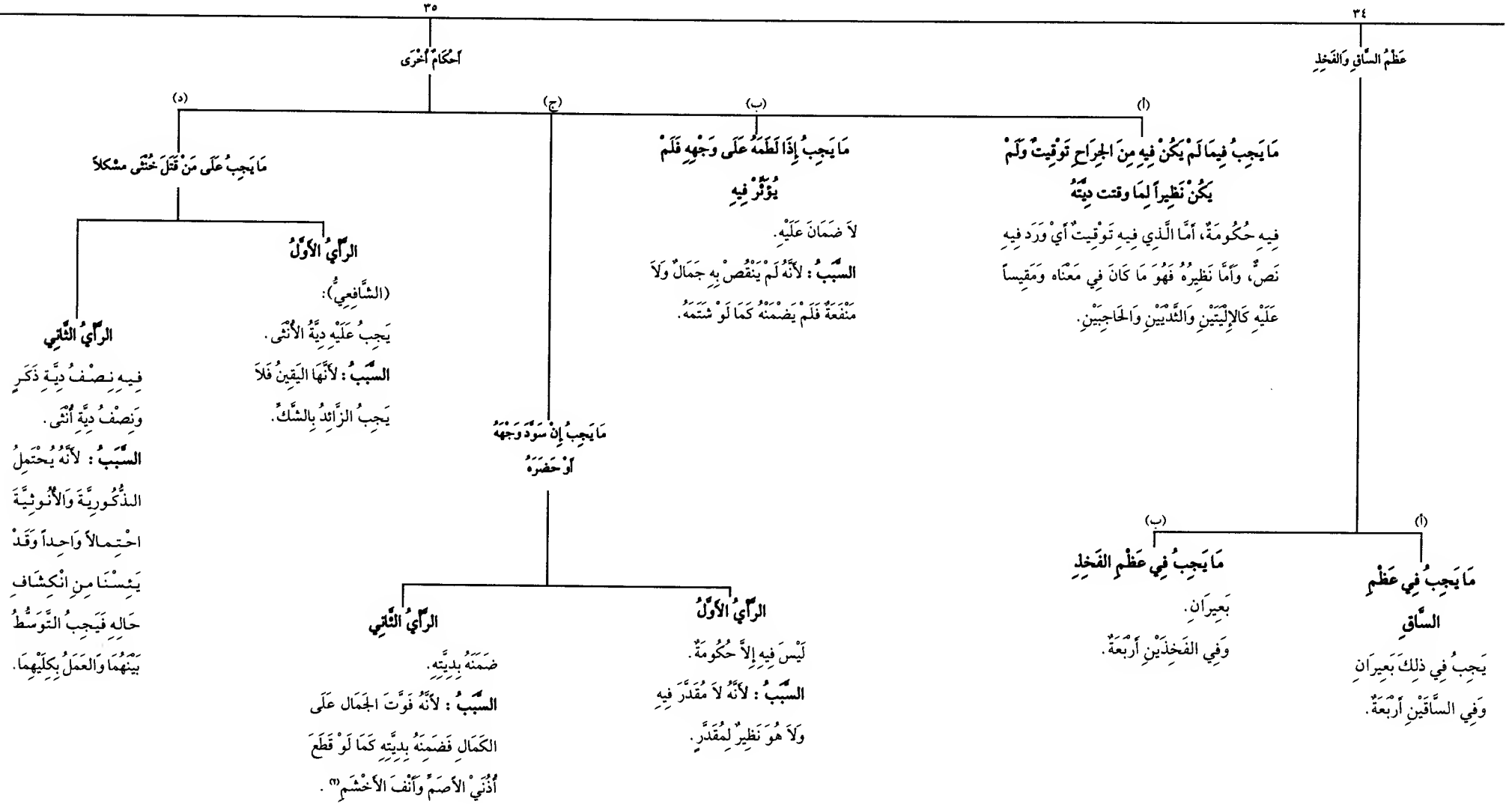
(٤) رواه أبو داود في الديات ٤٥٥٤ (١٢ / ٢٠١) والنسائي في القسامة (٨ / ٥٥).

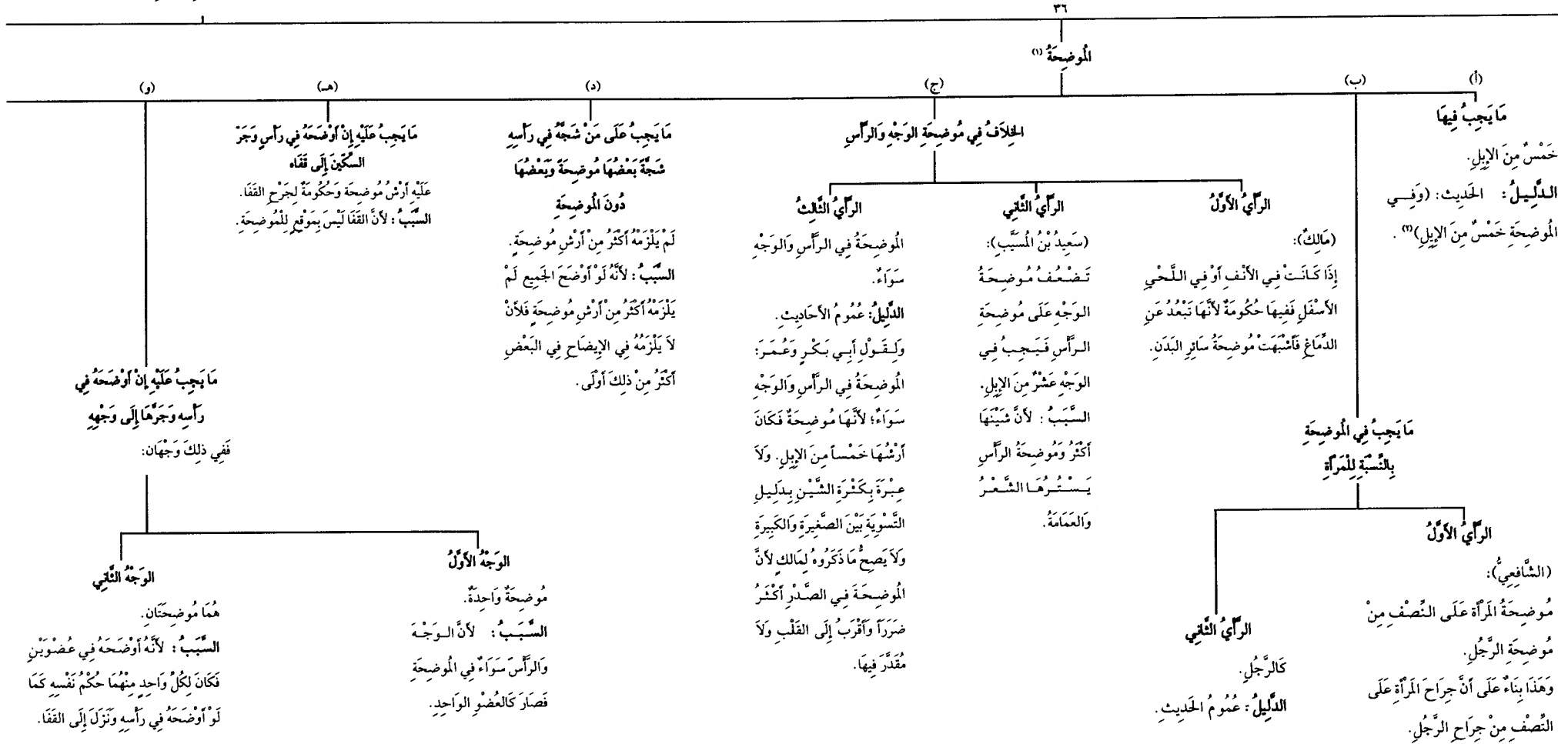




(١) أثر عمر رواء سعيد بن منصور في سننه أنظر (المسليبي ٣ / ١٦٥).

(٢) الأخشم: هو بين الحشم وهو داء يعثرى الأنف. مختار الصحاح مادة خ ش م.



تابعُ بابِ دِيَاتِ الجِرَاحِ
أحكامُ الجِرَاحَاتِ

(١) الموضحة هي التي توضع العظم وتبينه

(٢) أبو داود في الديات ٤٥٥٣ (١٢/٢٠١) والترمذي في الديات ١٣٩٠ (٤/١٣) والنسائي في القسامة (٨/٥٧) وابن ماجه في الديات ٢٦٥٥ (٢/٨٨٦).

(٣) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَةِ كِتَابِ الْبَيِّنَاتِ (٨/٨٢).

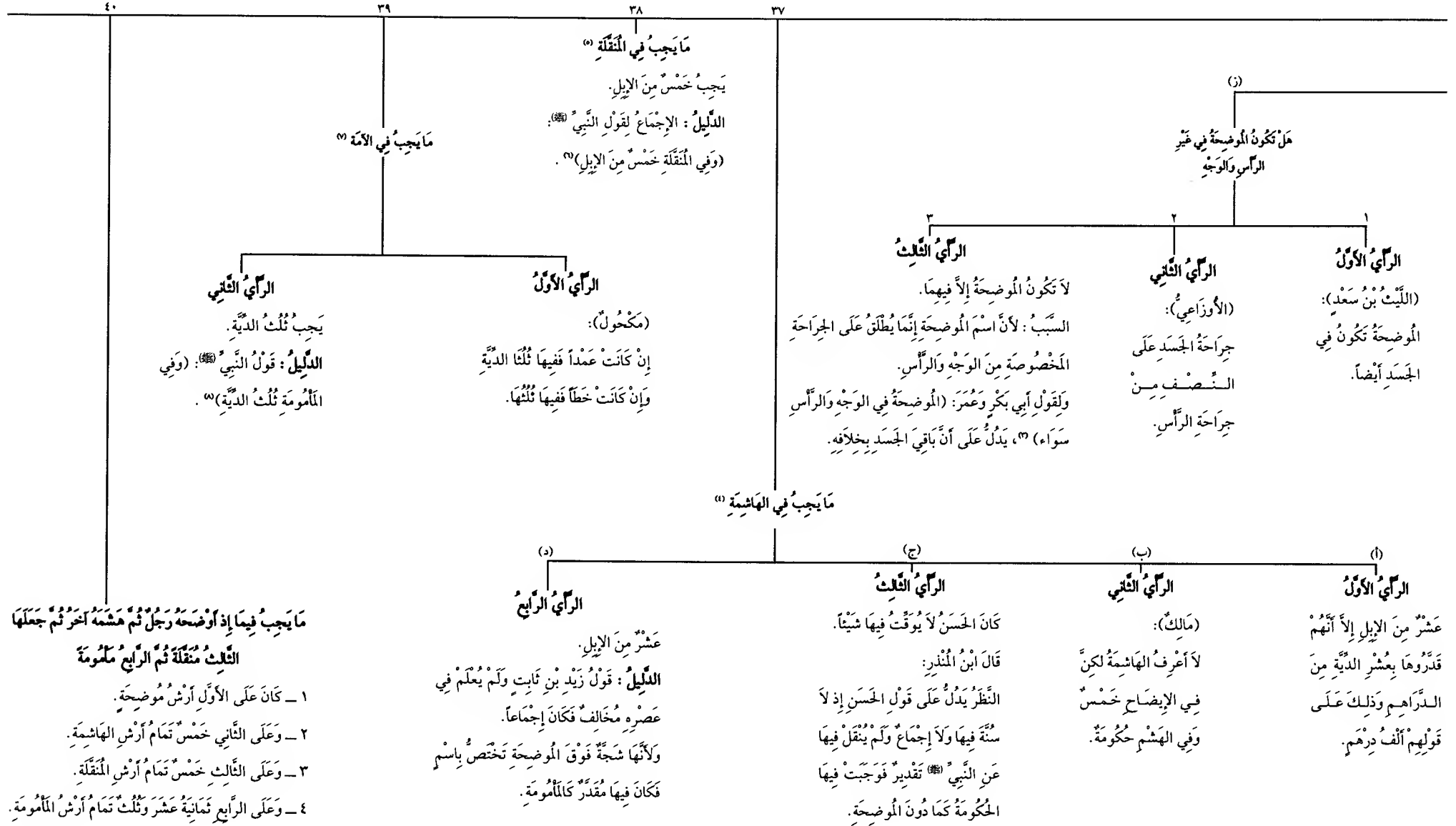
(٤) هَاشِمَةُ هِيَ الَّتِي تَهْشُمُ الْعَظْمَ وَتَكْسِرُهُ. وَهِيَ الَّتِي تَتَجَاوَزُ الْمَوْضِحَةَ فَتَهْشُمُ الْعَظْمَ، وَكُتِبَتْ هَاشِمَةُ لِهَشْمِهَا الْعَظْمَ وَهِيَ فِي الرَّاسِ وَالْوَجْهِ خَاصَّةً.

(٥) الْمُثْقَلَةُ هِيَ الَّتِي تَنْقَلُ الْعَظْمُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَتَحُولُهُ. وَهِيَ الَّتِي تَكْسِرُ الْعَظْمَ وَتَزِيلُهَا عَنْ مَوَاضِعِهَا فَيُجْتَاحُ إِلَى نَقْلِ الْعَظْمِ لِيَلْتَمِسَ.

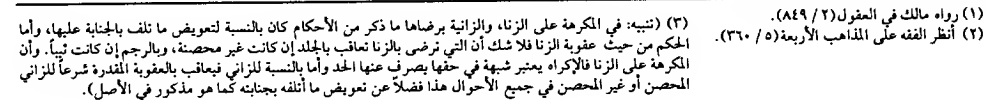
(٦) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي الْقِسَامَةِ (٨/٦٠).

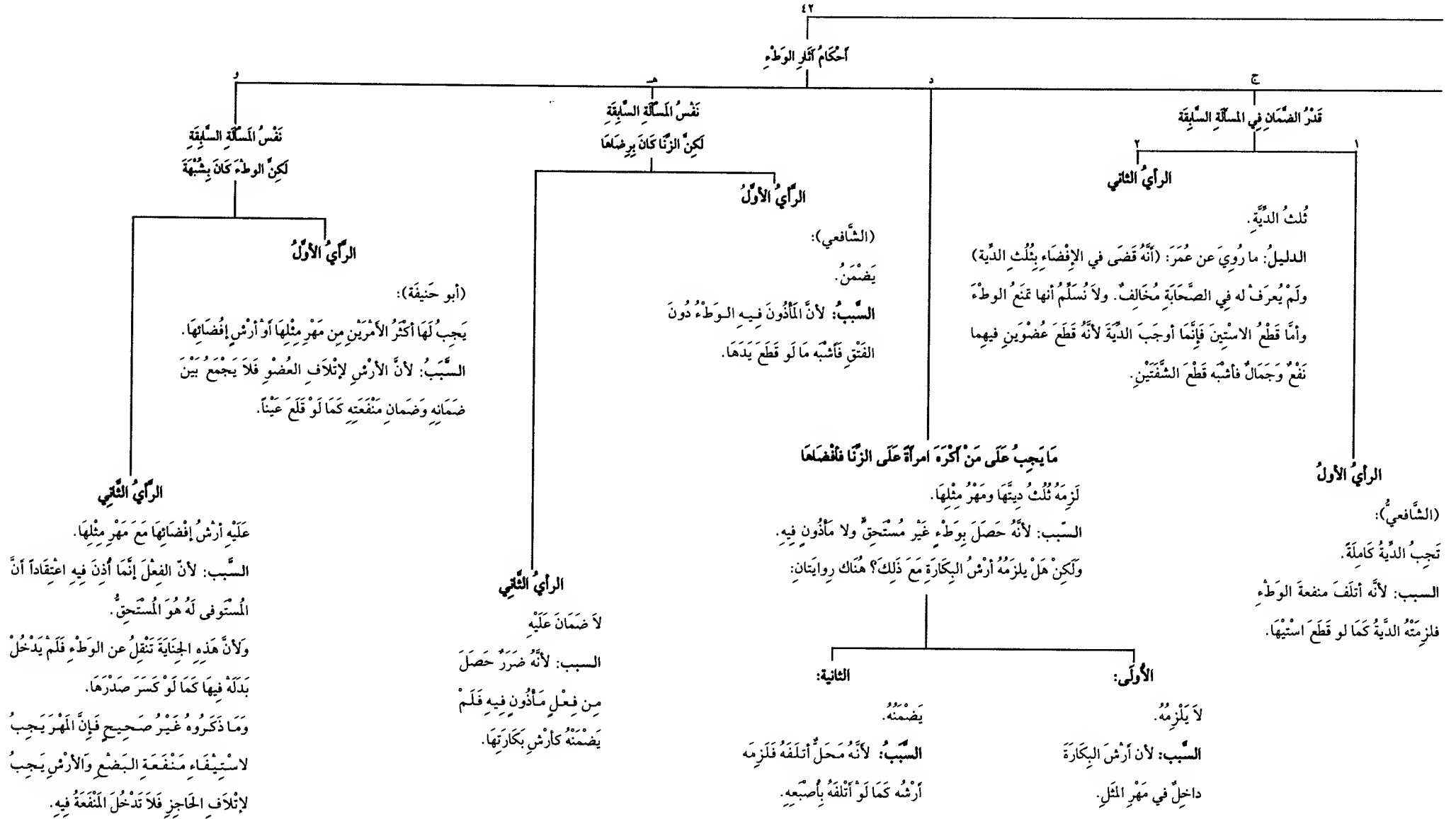
(٧) الْأَمَةُ هِيَ الَّتِي تُصَلُّ إِلَى أَمِّ الرَّاسِ الَّذِي فِيهِ الدِّمَاغُ. وَهِيَ الْجِرَاحُ الْوَاصِلَةُ إِلَى أَمِّ الدِّمَاغِ. وَهِيَ جِلْدَةُ الدِّمَاغِ. وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ لَهَا: الْأُمُومَةُ.

(٨) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْعُقُولِ (٢/٨٤٩).

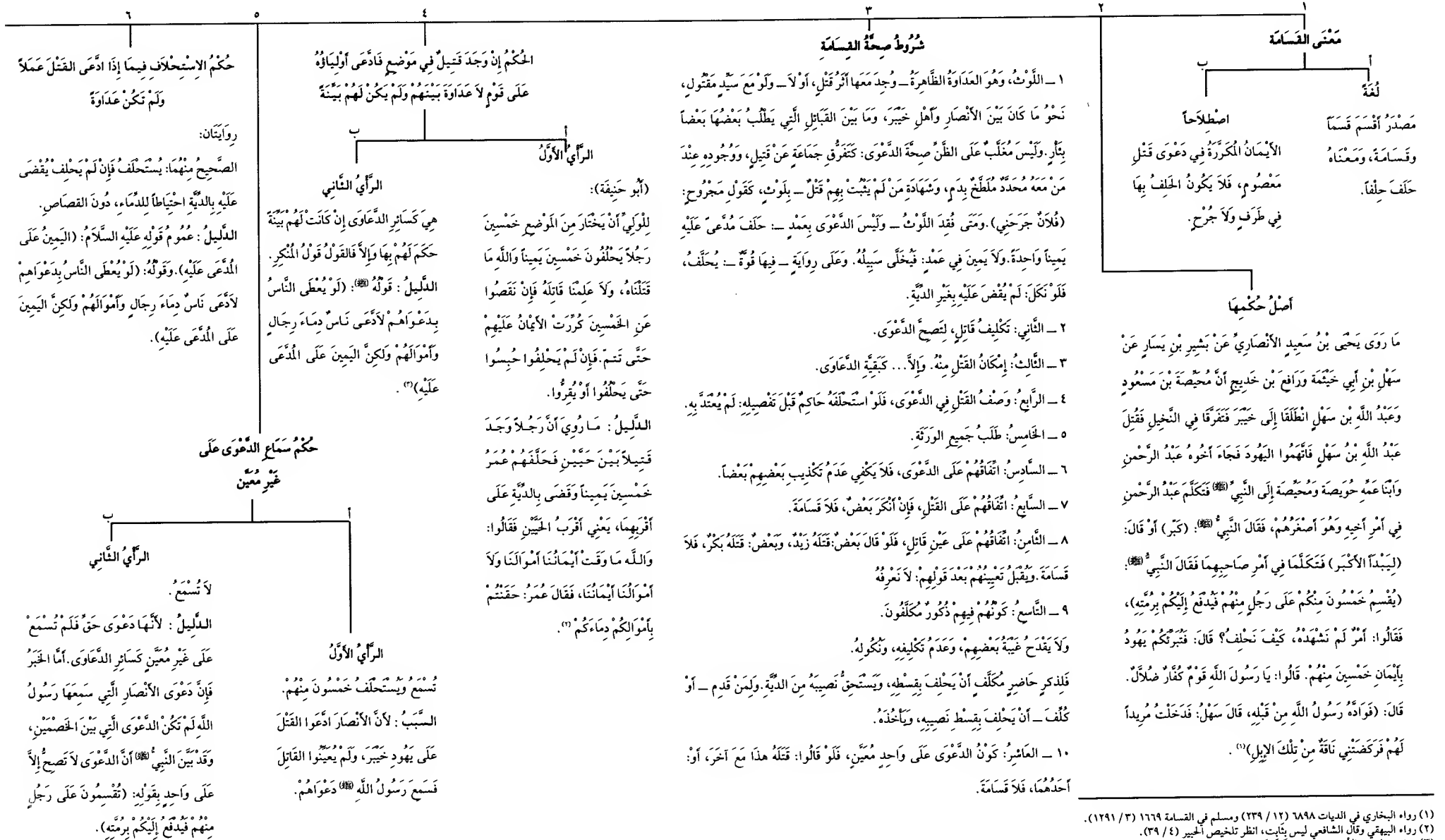


تَابِعُ أَحْكَامِ الْجِرَاحَاتِ





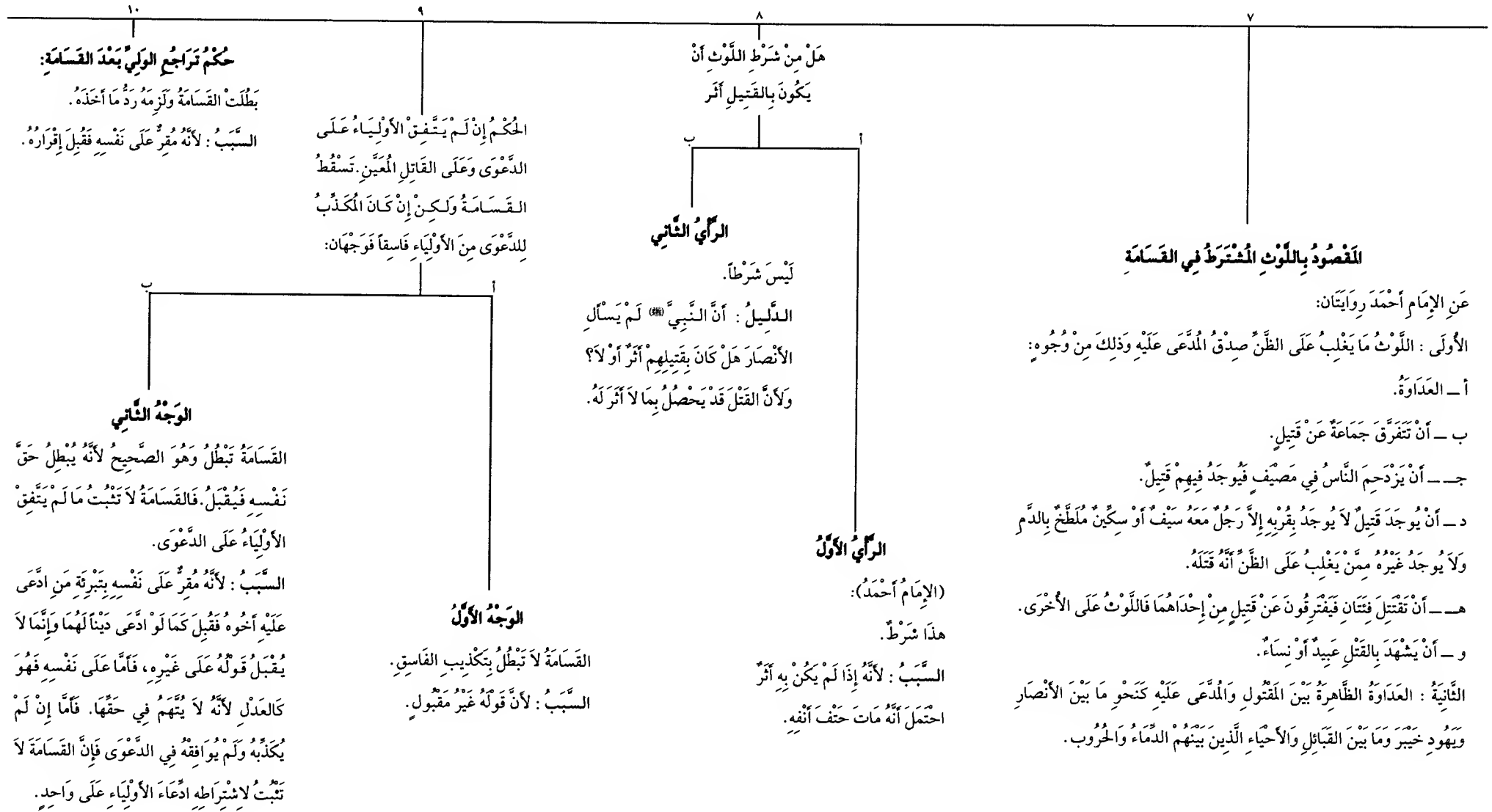
تَعْرِيفُ وَأَحْكَامُ الْقَسَامَةِ



(١) رواه البخاري في الديات ٦٨٩٨ (١٢/ ٣٣٩) ومسلم في القسامة ١٦٦٩ (٣/ ١٢٩١).

(٢) رواه البيهقي وقال الشافعي ليس بثابت، انظر تلخيص الحبير (٤/ ٣٩).

(٣) رواه مسلم في الأقضية ١٧١١ (٣/ ١٣٣٢).



تفريعات

أولاً:

إِذَا أَقَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً
أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ الْقَتْلِ فِي
بَلَدٍ بَعِيدٍ عَنِ بَلَدِ الْمَقْتُولِ
بَطَلَتِ الدَّعْوَى.

ثانياً:

وَإِنْ قَالَتْ الْبَيِّنَةُ: نَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا لَمْ
يَقْتُلْهُ. لَمْ تُسْمَعْ مِنْهُ الشَّهَادَةُ.
السَّبَبُ: لِأَنَّهُ نَفْيٌ مُجَرَّدٌ.

ثالثاً:

فَإِنْ قَالَتْ الْبَيِّنَةُ مَا قَتَلَهُ فُلَانٌ بَلْ فُلَانٌ هُوَ
الَّذِي قَتَلَهُ. سُمِعَتْ.
السَّبَبُ: لِأَنَّهَا شَهِدَتْ بِإِثْبَاتِ تَضَمُّنِ
النَّفْيِ فَسُمِعَتْ كَمَا لَوْ قَالَتْ مَا قَتَلَهُ فُلَانٌ
لَأَنَّهُ كَانَ يَوْمَ الْقَتْلِ فِي بَلَدٍ بَعِيدٍ.

رابعاً:

لَوْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: مَا قَتَلَهُ هَذَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَلْ أَنَا
قَتَلْتُهُ فَكَذَبَهُ كَوَلِيٌّ. لَمْ تَبْطُلْ دَعْوَاهُ وَلَهُ الْقَسَامَةُ وَلَا
يَلْزَمُهُ رَدُّ الدِّيَةِ إِنْ كَانَ أَخَذَهَا لِأَنَّهُ قَوْلٌ وَاحِدٌ وَلَا
يَلْزَمُ الْمُقْرِئُ شَيْءٌ لِأَنَّهُ أَقْرَأَ لِمَنْ يَكْذِبُهُ.

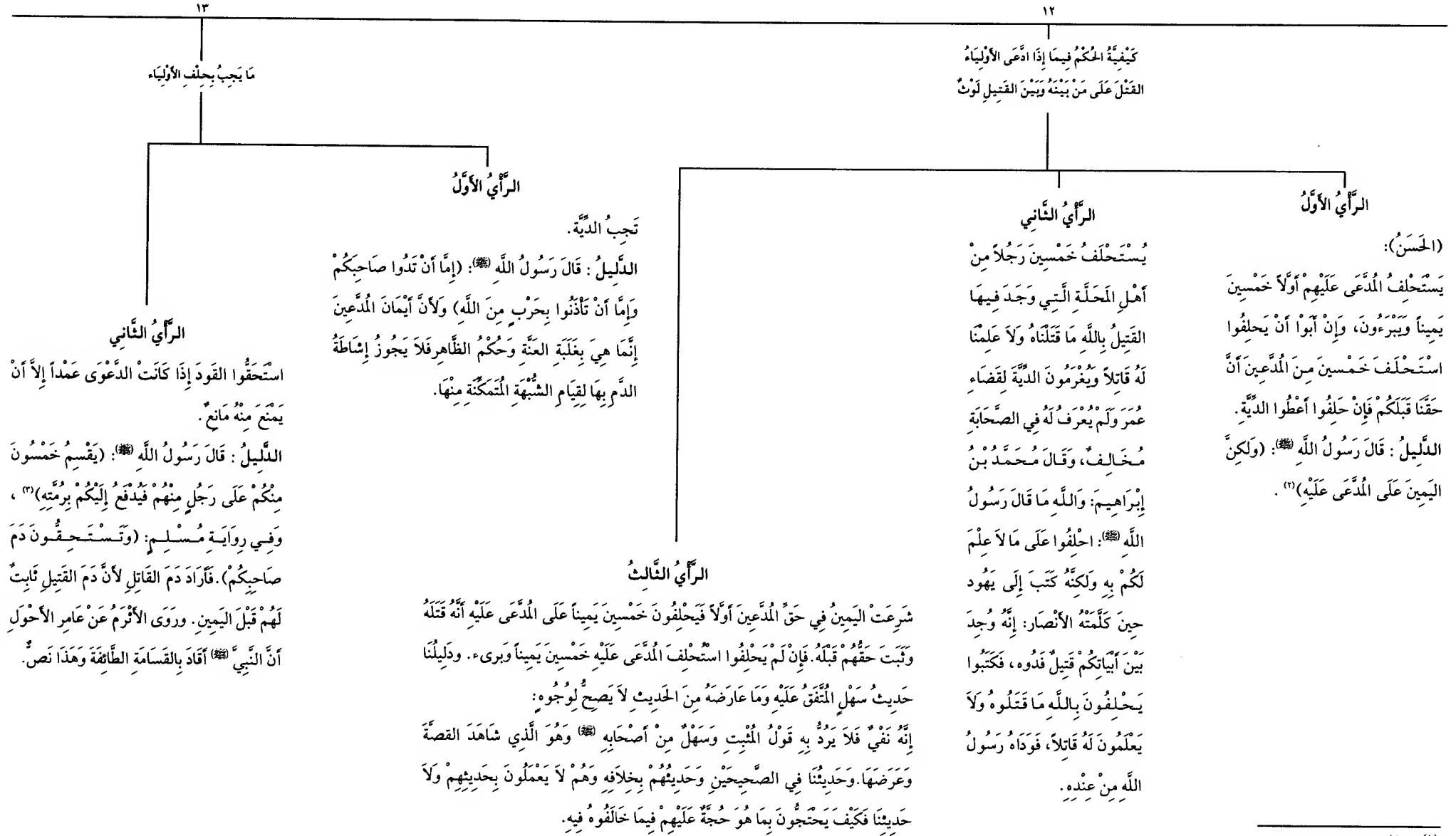
خامساً:

وَإِنْ صَدَّقَهُ الْوَلِيُّ أَوْ طَالَبَهُ
بِمَوْجِبِ الْقَتْلِ لَزِمَهُ رَدُّ مَا أَخَذَهُ
وَبَطَلَتْ دَعْوَاهُ عَلَى الْأَوَّلِ.
السَّبَبُ: لِأَنَّ ذَلِكَ جَرَى مَجْرَى
الْإِقْرَارِ بِبُطْلَانِ الدَّعْوَى.

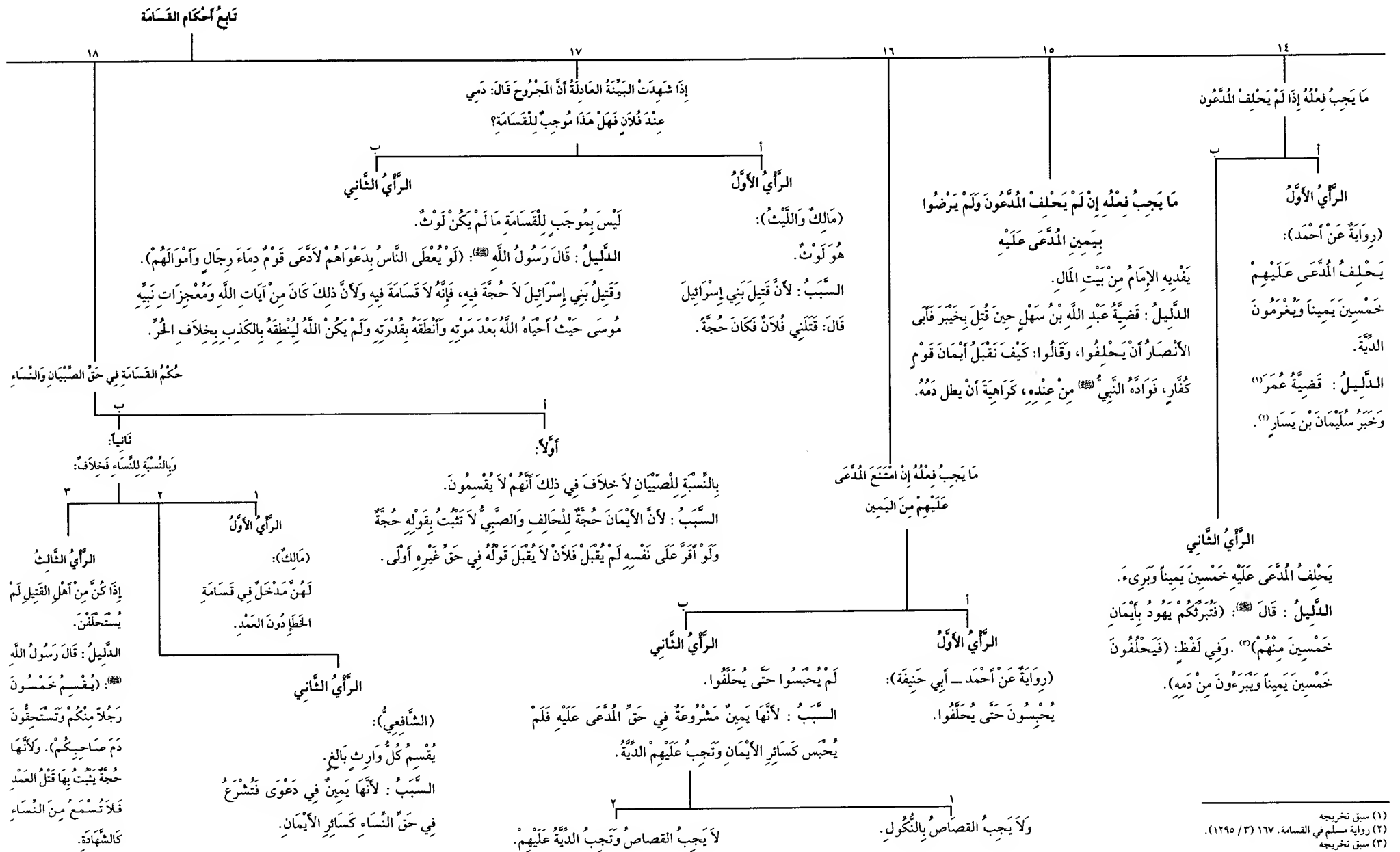
سادساً:

وَفِي اسْتِحْقَاقِ الْوَلِيِّ مُطَالَبَةَ الْمُقْرِئِ وَجْهَانِ:
الْأَوَّلُ: لَهُ ذَلِكَ.
السَّبَبُ: لِأَنَّهُ أَقْرَأَ لَهُ بِحَقِّ قَمَلِكُ مُطَالَبَتُهُ بِهِ كَسَائِرِ الْحُقُوقِ.
الثَّانِي: لَيْسَ لَهُ مُطَالَبَتُهُ.

السَّبَبُ: لِأَنَّ دَعْوَاهُ عَلَى الْأَوَّلِ انْفِرَادَهُ بِالْقَتْلِ إِبرَاءً لِغَيْرِهِ فَلَا
يَمْلِكُ مُطَالَبَةَ مَنْ أْبْرَأَهُ. هَذَا دَلِيلٌ لِلْمَنْصُوصِ عَنْ أَحْمَدَ فِي دَرءِ
الْقَصَاصِ عَنِ الثَّانِي الْمُقْرِئِ بِالْقَتْلِ، وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يُطَالَبَ
بِالدِّيَةِ. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوِيَ أَنَّ رَجُلًا ذَبَحَ رَجُلًا فِي خَرِيبَةٍ
وَتَرَكَهُ وَهَرَبَ وَكَانَ قَصَابٌ قَدْ ذَبَحَ شاةً وَأَرَادَ ذَبْحَ أُخْرَى
فَهَرَبَتْ مِنْهُ إِلَى الْخَرِيبَةِ فَتَبِعَهَا حَتَّى وَقَفَ عَلَى الْقَتِيلِ وَالسَّكِينِ
بِيَدِهِ مُلْطَحَةً بِالدَّمِ فَأَخَذَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ وَجِيءَ بِهِ إِلَى عُمَرَ
فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ فَقَالَ الْقَاتِلُ فِي نَفْسِهِ يَا وَيْلَهُ قَتَلْتُ نَفْسًا وَيُقْتَلُ بِسَبَبِي
آخَرٌ، فَقَامَ فَقَالَ: (أَنَا قَتَلْتُهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ هَذَا، فَقَالَ عُمَرُ: إِنْ كَانَ
قَتَلَ نَفْسًا فَقَدْ أَحْيَا نَفْسًا وَدَرَأَ عَنْهُ الْقَصَاصَ)، وَلَئِنْ الدَّعْوَى
عَلَى الْأَوَّلِ شُبْهَةٌ فِي دَرءِ الْقَصَاصِ عَنِ الثَّانِي وَتَجِبُ الدِّيَةُ
عَلَيْهِ لِإِقْرَارِهِ بِالْقَتْلِ الْمَوْجِبِ لَهَا.



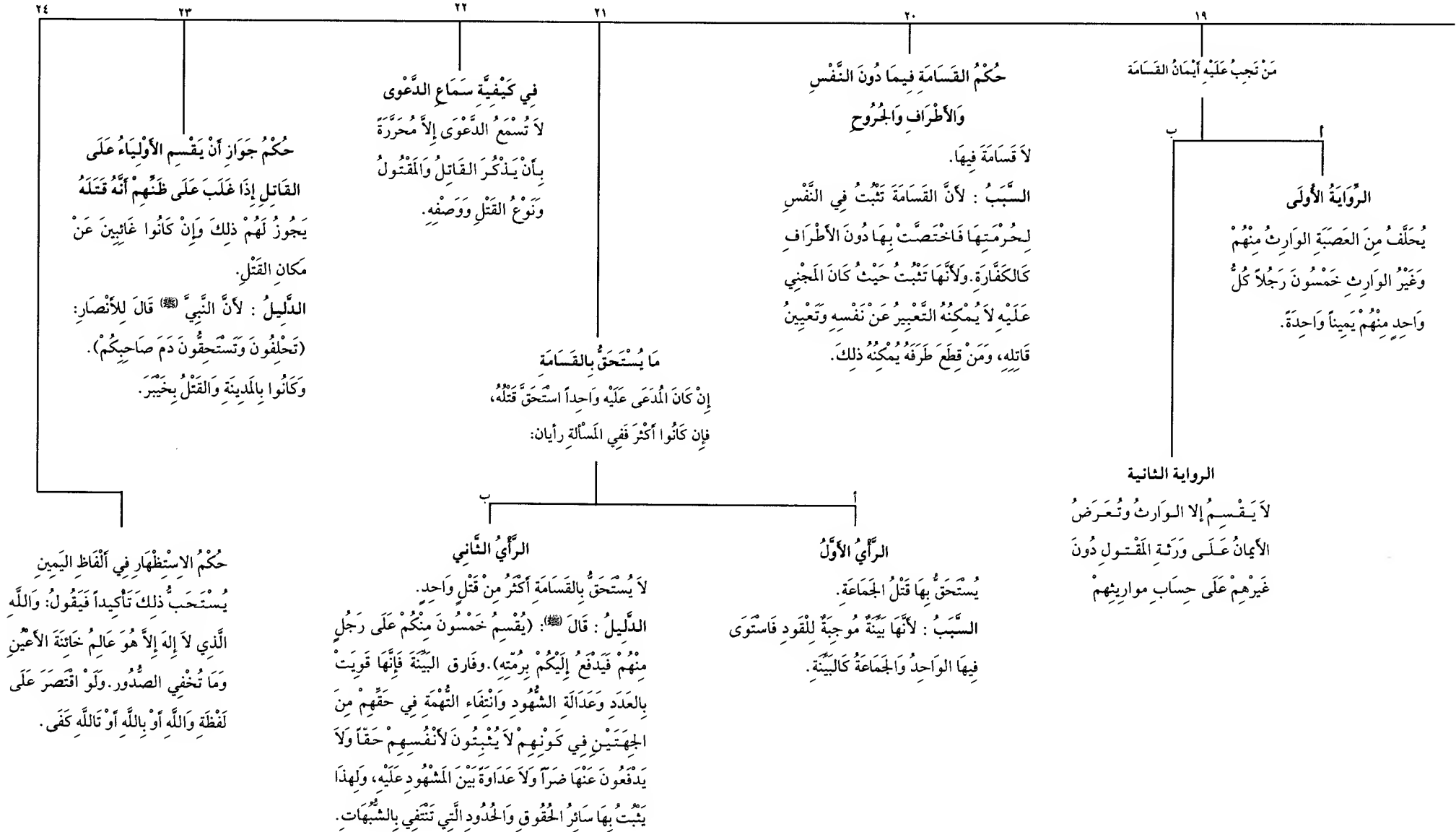
(١) مسطور تخريج
(٢) البرمة: الحيل الذي يربط من عليه المقود

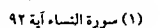


(١) سبق تخريجه

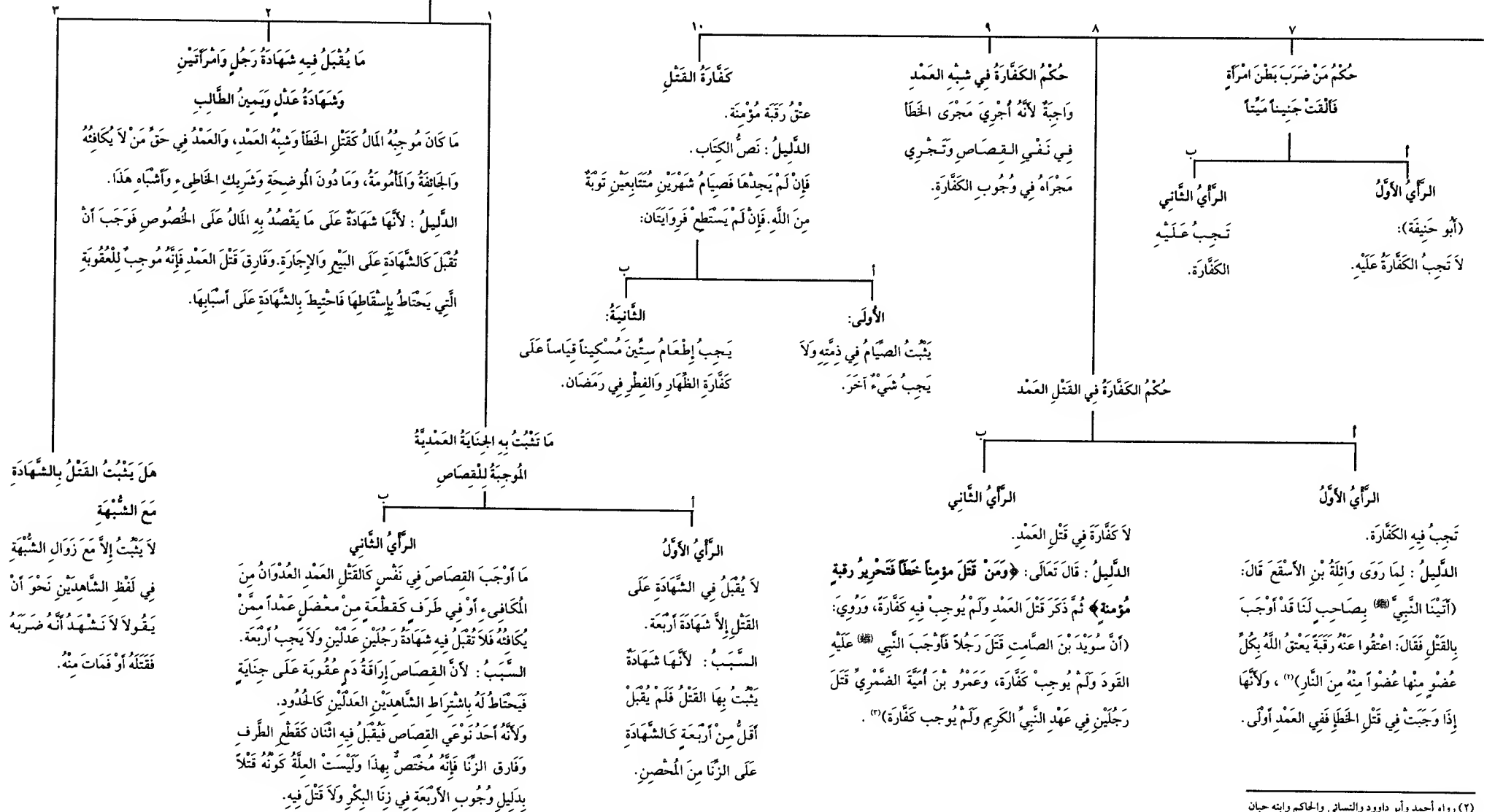
(٢) رواية مسلم في القسامة. ١٦٧ (٣/ ١٢٩٥).

(٣) سبق تخريجه





ثَانِيًا
الشَّهَادَةُ عَلَى الْقَتْلِ



(۲) رواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم وابنه حبان
(۳) الحديث

فقه الصَّوم

١	٢	٣	٤	٥
<p>تَعْرِيفُهُ</p> <p>(أ) لُغَةً: الإِمْسَاكُ عَنِ الشَّيْءِ سِوَا مَا كَانَ مَطْعَمًا أَوْ كَلَامًا أَوْ مَشْيًا.</p> <p>(ب) الشَّيْءُ: الإِمْسَاكُ عَنِ الْمَطْعَمَاتِ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْجَمَاعِ مَعَ النِّتَةِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ.</p> <p>(ج) شَرْحًا: ١- لُغَةً: الْقَصْدُ ٢- اصْطِلَاحًا: الْقَصْدُ إِلَى فِعْلِ الشَّيْءِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ. ٣- جَوِبًا: وَجُوبُ النَّبِيِّ فِي الْفَرْضِ دُونَ الثُّلُوثِ لِلْحَدِيثِ عَنْ أَبِي عُمَرَ عَنْ حَفْصَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَجْعَلِ الصَّيَّامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَّامَ لَهُ» (١). وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ وَلَكِنْ وَإِنْ كَانَ مُؤَوَّقًا فَارْفَعُ مِنَ الثَّقَةِ زِيَادَةً مَقْبُولَةً. وَقَوْلُهُ فِي: «لَا صِيَّامَ» نِكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّهْيِ فَيَعْمُ كُلُّ صِيَّامٍ وَلَا يَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا مَا قَامَ الدَّكِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ التَّيَبُّتُ / لِحَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقُلْنَا: لَا، فَقَالَ: فَإِنِّي إِذْنًا صَائِمٌ» (٨) الْحَدِيثُ. وَالنَّهْيُ مُتَوَجِّعٌ إِلَى الصَّحَّةِ وَالطَّاهِرِ وَجُوبُ تَجْدِيدِهِمَا لِكُلِّ يَوْمٍ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ / وَلَا يَقْلَمُ عَلَى أَيَّامِ الْحَجِّ — لِأَنَّ الْحَجَّ عَمَلٌ وَاحِدٌ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِفِعْلِهِ مَا اعْتَبَرَهُ الشَّارِعُ مِنَ الْمَنَاسِكِ.</p>	<p>يَوْمُ الشَّكِّ</p> <p>عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِمْ وَأَفْطَرُوا لِرُؤُوسِهِمْ فَإِنْ غَبِي عَلَيْكُمْ فَعِدُوا ثَلَاثِينَ» وَفِي رِوَايَةٍ «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعِدُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا» وَهَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ فِي الْخِلَافِ الَّذِي حَصَلَ فِي يَوْمِ الشَّكِّ بَيْنَ الصَّحَابَةِ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ، وَمَا تَرْتَبَ عَلَيْهِ مِنْ اخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ.</p>	<p>مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ فِي الصَّوْمِ</p> <p>(أ) الشَّيْءَانِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ</p> <p>• عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلَيْسَ بِصَوْمَةٍ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ» (١٠).</p> <p>• وَقَدْ خَالَفَ بِذَلِكَ الْمَالِكِيُّ وَقَالُوا عَنْ الْحَدِيثِ أَنَّهُ خَبِرَ وَاحِدٌ مُخَالَفٌ لِلْقَاعِدَةِ، وَقِيلَ أَنَّهُ فِي صِيَامِ التَّنَوُّعِ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ وَلَكِنْ لَا يَصَحُّ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ.</p> <p>(ب) الْحَائِضُ وَالْمَرْءُضُ</p> <p>• مَا هُوَ حُكْمُ الْحَائِضِ وَالْمَرْءِضِ؟ الْحَائِضُ أَوْ الْمَرْءُضُ — إِذَا خَافَتْ عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ عَلَى وَلَدَيْهِمَا — أَفْطَرَا — لِأَنَّ حُكْمَهُمَا حُكْمُ الْمَرْيُضِ — لِلْحَدِيثِ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ شَطْرَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ عَنِ الْمُسَافِرِ وَعَنِ الْمَرْءِضِ وَالْحَائِضِ» (١١) وَالْخِلَافُ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدْبَةِ... (١) الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ أَنَّهُمَا إِذَا خَافَتْ عَلَى الْوَلَدِ فَقَطَّ وَأَفْطَرَا فَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ وَالْقَدْبَةُ وَإِنْ خَافَتْ عَلَى أَنْفُسِهِمَا فَقَطَّ، أَوْ عَلَى أَنْفُسِهِمَا وَعَلَى الْوَلَدِ فَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ لَا غَيْرَ.</p> <p>(ب) أَبُو حَنِيفَةَ / أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ فَقَطَّ — وَالسَّبَبُ: ١ — أَنَّهُمَا فِي حُكْمِ الْمَرْيُضِ. لِقَوْلِ الْحَسَنِ أَبِي مَرْزُوقٍ أَشَدَّ مِنَ الْحَمْلِ يُفْطِرَانِ وَيَقْضِيَانِ. — ثُمَّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهِمَا عَلَى الشَّيْخِ الْكَبِيرِ مِنْ حَيْثُ الْقُدْرَةُ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ — حَيْثُ أَنَّهُ لَا يَأْتِيهِ يَوْمٌ يَسْتَطِيعُ فِيهِ الصَّوْمُ.</p>	<p>الْقَبْلَةُ وَالْمَضْمَنَةُ لِلصَّائِمِ</p> <p>عَنْ عُمَرَ قَالَ: هَشَشْتُ يَوْمًا فَقَبِلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ. فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: صَنَعْتُ الْيَوْمَ أَمْرًا عَظِيمًا فَقَبِلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ ﷺ: أَرَأَيْتَ لَوْ تَضَمَّنْتُ بِنَاءً وَأَنْتَ صَائِمٌ؟ قُلْتُ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، فَقَالَ ﷺ: قَدِيمٌ (٨).</p> <p>وَفِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى فَعْلٍ بَدِيعٍ وَهُوَ أَنَّ الْمَضْمَنَةَ لَا تَنْقُضُ الصَّوْمَ، وَهِيَ أَوَّلُ الشُّرْبِ وَمَتَاعُهُ فَكَذَلِكَ الْقَبْلَةُ لَا تَنْقُضُهُ، وَهِيَ مِنْ دَوَائِي الْجَمَاعِ وَأَوَائِلِهِ، وَقَدْ وَرَدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيَبَاسِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَكُمْ لِرَأْيِهِ» (٩) وَقَدْ قَالَ بِكَرَاهَةِ التَّغْيِيلِ وَالْمُبَاسَرَةِ: الْمَالِكِيُّ، وَرَوَى عَنْ أَبِي عُمَرَ وَبَلَغَ بَعْضُ الظَّاهِرَةِ قَالُوا بِأَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ / وَالرَّاجِحُ الْجَوَازُ لِمَنْ مَلَكَ رَأْيُهُ.</p>	<p>مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ فِي الصَّوْمِ</p> <p>(ج) الْحَائِضُ وَالْمَرْءُضُ</p> <p>• مَنْ أَصْبَحَ حَائِضًا وَهُوَ صَائِمٌ فَيَغْتَسِلُ وَصِيَامُهُ صَحِيحٌ. انظر الأدلة (٣٥).</p>
<p>١- بِرُؤُوسِهِ الْهَلَالِ، وَكُلُّ مَنْ وَاحِدٌ عَدَلٌ — لِقَوْلِ ابْنِ عَسَمَرٍ: «قَرَأَ النَّاسُ الْهَلَالَ الْهَلَالَ فَأَخْبَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ»: «أَنِّي رَأَيْتُهُ قَصَامًا وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ» (٣).</p> <p>٢- أَوْ إِحْمَالِ عِدَّةٍ شَعْبَانِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا لِقَوْلِهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِمْ وَأَفْطَرُوا لِرُؤُوسِهِمْ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاعْدُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا» (٤).</p>	<p>يَوْمُ الشَّكِّ</p> <p>عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِمْ وَأَفْطَرُوا لِرُؤُوسِهِمْ فَإِنْ غَبِي عَلَيْكُمْ فَعِدُوا ثَلَاثِينَ» وَفِي رِوَايَةٍ «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعِدُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا» وَهَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ فِي الْخِلَافِ الَّذِي حَصَلَ فِي يَوْمِ الشَّكِّ بَيْنَ الصَّحَابَةِ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ، وَمَا تَرْتَبَ عَلَيْهِ مِنْ اخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ.</p>	<p>الْحَائِضُ وَالْمَرْءُضُ</p> <p>بَجِبَ عَلَيْهَا الْإِفْطَارُ وَالْقَضَاءُ وَلَوْ فِي اللَّحْظَةِ الْأَخِيرَةِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ لِلْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ رِوَايَةِ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ نَحِيصٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَتَوَزَّرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا تَتَوَزَّرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ.</p>	<p>أَفْعَالٌ فِي الصَّيَّامِ وَحُكْمُهَا</p> <p>(أ) الْحَاجِمَةُ</p> <p>عَلَى قَوْلَيْنِ:</p> <p>١ — حَدِيثُ وَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَحَدِيثُ ثَوْبَانَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» وَهِيَ أَحَادِيثٌ لَا تَخْلُو مِنْ مَقَالٍ، وَعَلَى الشَّافِعِيِّ الْحُكْمُ عَلَى صِحَّتِهَا، وَقَالَ بِذَلِكَ عَلَيْهِ وَعَطَاءُ وَالْأَزْهَرِيُّ وَأَحْمَدُ وَاسْتَحَاقَ حَتَّى ذَلِكَ صَاحِبُ الْفَتْحِ.</p> <p>٢ — (أ) حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ» (١٥) (ب) وَعَنْ ثَابِتِ الْبَيْهَقِيِّ أَنَّهُ قَالَ لَأَسْنِ بْنِ مَالِكٍ: «أَحْتَجَمْتُ تَكْرَهُونَ الْحَاجِمَةَ لِلصَّائِمِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» قَالَ: «لَا إِلَّا مَنْ أَجَلَ الضَّعْفُ» (١٦).</p> <p>(ب) الْقِيَّةُ</p> <p>عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيَّةُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَدَدًا فَلَيْسَ بِهِ» (١٧).</p> <p>(ج) الْاِحْتِمَالُ</p> <p>لَا يَصَحُّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ.</p>	<p>قَضَاءُ رَمَضَانَ</p> <p>— هَلْ يَجِبُ قَضَاءُ الصَّيَّامِ مُتَتَابِعًا</p> <p>١ — عَلَى وَابْنِ عُمَرَ وَالشَّعْبِيِّ: مَنْ أَفْطَرَ لِمَنْزِلٍ قَضَاءً مُتَتَابِعًا — لِأَنَّ الْقَضَاءَ نَظِيرُ الْأَدَاءِ.</p> <p>٢ — الْجُمْهُورُ: أَنَّ الْقَضَاءَ يَجُوزُ فِيهِ كَيْفَ مَا كَانَ. بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ سورة البقرة (١٨٤)، حَيْثُ لَا يُوجَدُ اشْتِرَاطُ التَّاتِلِغِ.</p> <p>— مَا الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ سورة البقرة (١٨٤).</p> <p>١ — أَنَّهَا تَزَكَّتْ أَوَّلُ الْأَمْرِ: وَكَانَ الصَّيَّامُ عَلَى التَّخْيِيرِ ثُمَّ نَسَخَتْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ سورة البقرة (١٨٤). وَالدَّلِيلُ حَدِيثُ الشَّيْخَيْنِ عَنْ سَلَمَةَ بِنْتِ الْأَكْوَعِ أَنَّهُ قَالَ لَمَّا تَزَكَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ سورة البقرة (١٨٤)، «كَانَ مِنْ شَاءِ مَنْ شَاءَ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ وَيَقْدِرُ حَتَّى تَزَكَّتْ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فَتَسَخَّتْهَا: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ سورة البقرة (١٨٤)، وَيَرَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهَا لَيْسَتْ مُنْسَخَةٌ، وَأَنَّهَا تَزَكَّتْ فِي الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمُرَادُ الْمَجْزُوعُ، وَالْمَرْيُضُ الَّذِي يُجَاهِدُ الصَّوْمَ.</p> <p>— فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ مُتَتَابِعًا / قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «لَا بَأْسَ بِمَنْزِلٍ — لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾» سورة البقرة (١٨٤). وَالْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهَا فِيهَا مَقَالًا إِلَّا أَنَّهَا يَقْرَأُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَخَالَفَ بِذَلِكَ الظَّاهِرِيُّ.</p> <p>أَمَّا مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ الصَّوْمُ / فَلَمَّا مَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَّامٌ صَامَ عَنْهُ وَلَيْتُهُ» (١٩).</p>

<p>١٥</p> <p>مَنْ أَنْصَدَ صَوْمَهُ الْجَمَاعُ</p> <p>١ — الْكُفَّاءُ عَلَى التَّرْتِيبِ — الْعِنَقُ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ، إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا.</p> <p>٢ — الْقَضَاءُ وَفِيهِ خِلَافٌ لِلْخِلَافِ فِي صِحَّةِ زِيَادَةِ صَوْمِ يَوْمٍ مَكَانَهُ «وَأَوْ» أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالرَّاجِعُ هُوَ ثُبُوتُ الْقَضَاءِ وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ وَالشَّافِعِيِّ قَوْلَيْنِ بِهِ وَكَيْلُ التَّرْتِيبِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ ﷺ: وَمَا هَلَكُوكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: هَلْ نَجِدُ مَا تَعْنِي وَرَقَةً؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: هَلْ نَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِّينَ مَسْكِينٍ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: ثُمَّ جَلَسَ فَكَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ بِمِرْقٍ فِيهِ خَمْرٌ قَالَ: تَصَدِّقُ بِهَذَا، قَالَ: فَهَلْ عَلَى أَقْرَبَيْنَا؟ فَمَا بَيْنَ لَابِتَيْهَا أَهْلٌ يَبْتَئِ أَحْوَجُ إِلَيْهِمَا فَصَحَّحَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ وَقَالَ: أَذْهَبَ فَاطْلِعْهُمَا أَهْلَكَ (٣٤).</p> <p>الْأَيَّامُ الْمُنْهِي عَنْ صِيَامِهَا</p>	<p>١٦</p> <p>صِيَامُ الصَّبِيَّانِ</p> <p>الْجُمْهُورُ يَقُولُونَ بِعَدَمِ الْوُجُوبِ عَلَى مَا دُونَ الْبُلُوغِ إِلَّا أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ أَمْرُهُمُ بِالصَّوْمِ لِلْمُتَمَرِّينَ عَلَيْهِ إِذَا طَاقُوهُ لِقَوْلِ عُمَرَ لِنَشْوَانٍ فِي رَمَضَانَ: «وَبَلَّغْتُ وَصِيْبَتَنَا صِيَامَ وَصَرِيَّتَهُ» (٢٧).</p> <p>التَّقْدِيرُ فِي الْبِلَادِ الَّتِي يَطُولُ نَهَارُهَا وَيَقْصُرُ لَيْلُهَا.</p> <p>أ- يَكُونُ التَّقْدِيرُ عَلَى الْبِلَادِ الْمُتَعَدِّلَةِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا التَّشْرِيعُ كَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ.</p> <p>ب- عَلَى أَقْرَبِ بِلَادٍ مُتَعَدِّلَةٍ إِلَيْهِمْ.</p>	<p>١٧</p> <p>صِيَامُ التَّطَوُّعِ</p> <p>الصَّائِمُ فِي التَّطَوُّعِ أَمِيرٌ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ الْإِمَامُ وَعَلَى ذَلِكَ مَنْ أَقْطَرَ فِي التَّطَوُّعِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ هَذَا بِخِلَافِ قَوْلِ الْإِمَامَيْنِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ.</p> <p>وَأَمَّا تَقْدِيرُ الْجُمْهُورِ يَقُولُهُ ﷺ لِمَا بَشَتْ: إِنَّمَا مِثْلُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ مِثْلُ الرَّجُلِ يُخْرَجُ مِنْ مَالِهِ الصَّدَقَةُ فَإِنْ شَاءَ أَنْصَحَا وَإِنْ شَاءَ حَبَسَهَا (٢٦).</p> <p>التَّقْدِيرُ فِي الْبِلَادِ الَّتِي يَطُولُ نَهَارُهَا وَيَقْصُرُ لَيْلُهَا.</p> <p>أ- يَكُونُ التَّقْدِيرُ عَلَى الْبِلَادِ الْمُتَعَدِّلَةِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا التَّشْرِيعُ كَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ.</p> <p>ب- عَلَى أَقْرَبِ بِلَادٍ مُتَعَدِّلَةٍ إِلَيْهِمْ.</p>	<p>١٨</p> <p>حُكْمُ الْإِفْطَارِ فِي السَّفَرِ وَالْمَرَضِ.</p> <p>١ — الْجُمْهُورُ: أَنَّ الْإِفْطَارَ رُخْصَةٌ.</p> <p>(أ) فِي الْإِفْطَارِ إِضْمَارٌ وَأَصْلُهُ قَاطَرٌ فَعَلَيْهِ عِدَّةٌ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ نَسْكَ» . أَيْ تَحَلَّقَ فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ.</p> <p>(ب) مَا قَبِيتَ فِي الْأَحَادِيثِ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ الْأُمُرِينَ.</p> <p>(ج) أَنَّ الْمَرَضَ وَالسَّفَرَ مُوجِبَاتِ الْبَسْرِ شَرْعًا فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِلْعُسْرِ.</p> <p>٢ — أَهْلُ الظَّاهِرِ يَرَوْنَ أَنَّ الْإِفْطَارَ عَرِيجَةٌ وَالصَّيَامُ لَا يُجْزِئُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا» سورة البقرة (١٩٢).</p> <p>— هَلِ الصَّيَامُ أَفْضَلُ أَمْ الْإِفْطَارُ؟ اخْتَلَفَ مَنْ قَالَ بِأَنَّ الْإِفْطَارَ رُخْصَةٌ فِي الْأَفْضَالَةِ.</p> <p>١ — أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: عَلَى التَّفْصِيلِ الصَّيَامُ أَفْضَلُ لِمَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ» سورة البقرة (١٨٤).</p> <p>(ب) مَنْ لَمْ يَقْوِ عَلَى الصَّيَامِ فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ لَهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «يَهْدِي اللَّهُ بَكْمَ الْيَسْرِ وَلَا يَهْدِي بَكْمَ الْعُسْرِ» سورة البقرة (١٨٥).</p> <p>٢ — أَخَذْتُ — الْفِطْرُ أَفْضَلُ لِأَنَّهُ أَخَذَ بِالرُّخْصَةِ.</p>	<p>١٩</p> <p>كِرَاهِيَةُ الْوَصَالِ</p> <p>— عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْوَصَالِ، فَقَالُوا: إِنَّكَ تَعْلَمُهُ، فَقَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ إِنِّي أَظَلُّ، يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي (٢٠). وَفِي رَوَايَةٍ أَنَّهُ سَمِعَ بِالْوَصَالِ حَتَّى السَّحَرِ وَيُجِبْنَ عَدَمَ التَّحَرِيمِ مَا وَرَدَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَقَالَ فِي الْفَتْحِ يَأْنِ اسْتِنَادَهُ صَحِيحٌ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحِجَامَةِ وَالْمَوَاصِلَةِ وَلَمْ يَحْرَمْهَا» وَهَذَا خِلَافُ الْجُمْهُورِ: — وَمَعْنَى الْإِطْعَامِ وَالشَّرَابِ كَمَا قَالَ الْجُمْهُورُ: «هُوَ عَنْ لَازِمِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَهُوَ الْقُوَّةُ، فَكَأَنَّمَا قَالَ: يُطْعِمُنِي قُوَّةُ الْأَكْلِ وَالشَّرَابِ».</p>
---	---	--	---	--

(١) رواه أبو داود (٢٤٥٤) والترمذي (٧٣٠) والنسائي (١٩٦ / ٤) وإسناده صحيح، ولا يضر وقف من وقفه (جامع الأصول / ٤٣٩٩).

(٢) رواه مسلم (١١٥٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٣٤٢) والدارقطني ص ٢٢٧ وصححه ابن حبان (٨٧١) والحاكم (٤٢٣ / ١) ووافقه الذهبي.

(٤) رواه البخاري فتح الباري (١٩٠٩).

(٥) أخرجه أبو داود (٢٣٣٩) وإسناده صحيح جامع الأصول (٢٧٤ / ٦).

(٦) أبو داود (٢٣٣٨) وإسناده صحيح جامع الأصول (٢٧٥ / ٦).

(٧) رواه البخاري فتح الباري (١٩٠٩).

(٨) أخرجه أبو داود والنسائي وأحمد وقال حديث منكر وأخرجه الحاكم وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأقره الذهبي وصححه ابن خزيمة وابن حبان وقال البزار لا نعلمه يروى عن عمر إلّا من هذا الوجه أ.هـ الفتح الرباني (١٠ / ٥٣).

(٩) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٦٦٦).

(١٠) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٧١٠).

(١١) رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وإسناده جيد مشكاه المصابيح (٢٠٢٥).

(١٢) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٦٧٧).

(١٣) رواه مسلم (١١١٠).

(١٤) رواه مسلم (١١٠٩) والبخاري فتح الباري (١٩٢٥، ١٩٢٦).

(١٥) رواه البخاري فتح الباري (١٩٣٨).

(١٦) رواه البخاري فتح الباري (١٩٤٠).

(١٧) أخرجه الترمذي (٧٢٠) وأبو داود (٢٣٨) وهو حديث صحيح واللفظ للترمذي (جامع الأصول / ٦ / ٢٩١).

(١٨) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٧٠٢).

(١٩) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٧٠٤).

(٢٠) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٦٧٠).

(٢١) رواه البخاري فتح الباري (١٩٠٢).

(٢٢) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٦٦٥).

(٢٣) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٦٦٦).

(٢٤) أخرجه ابن ماجه (١٧٥٢) والترمذي (٣٥٩٨) وقال حديث حسن.

(٢٥) رواه البخاري فتح الباري (١٩٥٧).

(٢٦) رواه النسائي (١٦٣ / ٤).

(٢٧) رواه البخاري فتح الباري (١٩٦٠).

(٢٨) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٦٩٧).

(٢٩) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٦٠٤).

(٣٠) رواه مسلم (١١٤١) وابن ماجه (١٧١٩) وأبو داود (٢٤١٨).

(٣١) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٧٠١).

(٣٢) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٦٥٧).

(٣٣) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٧١٨).

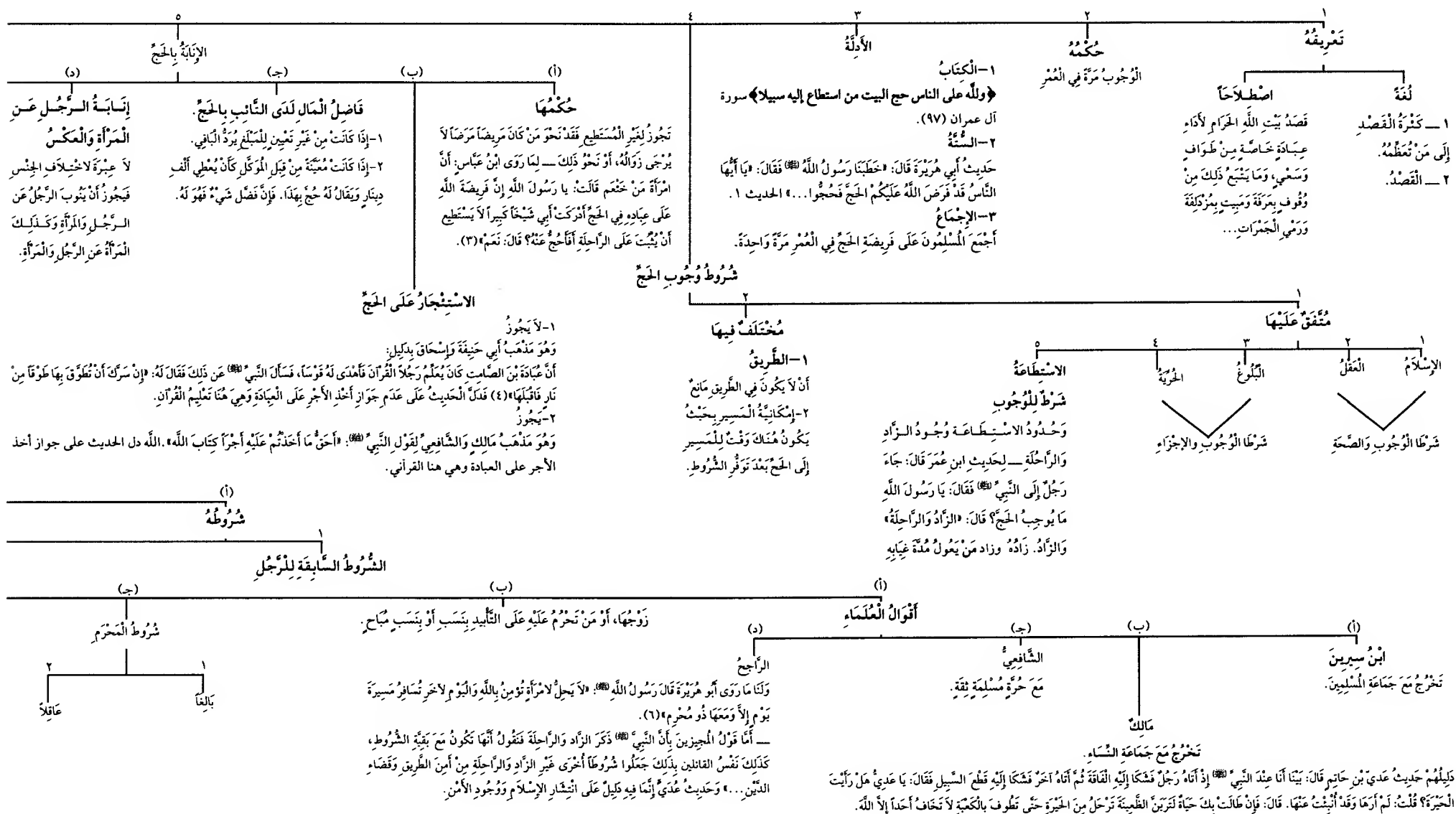
(٣٤) رواه البخاري فتح الباري (١١ / ٥١٦) ومسلم (١١١١) والترمذي (٧١٤) واللفظ له.

(٣٥) (أ) ١ — عن عائشة وأم سلمة: «أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ يَصْبِحُ جَنبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ ثُمَّ يَصُومُ فِي رَمَضَانَ» .

٢ — حديث عائشة أَنَّ رجلاً قال: «يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم فقال: لست مثلك يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك، وما تأخر. فقال: والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله، وأعلمكم بما اتقي» .

(ب) وأخرج الشيخان من حديث أبي هريرة: «من أفرجه القبر جنباً فلا يصم» وللتوفيق آتيج طريفان: ١ — النسخ — بقوله تعالى: ﴿لَا أُحِلُّ لَكُمْ لَبَاسُ الْعَصِيَامِ الرَّعَثُ إِلَى نِسَاءِكُمْ﴾ البقرة: ١٨٧ . ويقول ذلك قول الرجل للنَّبي ﷺ قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر» وهذه الآية نزلت بعد الحديبية سنة ست وابتداء فرض الصوم كان في السنة الثانية ويؤيد ذلك قول أبو هريرة كما في رواية البخاري: «لأنه لما أخبر م قالت أم سلمة وعائشة فقال هما أعلم برسول الله ﷺ . ٢ — الترجيح / أَنَّ الأمر في حديث أبي هريرة أمر إرشاد إلى الأفضل، ويحمل حديث عائشة على الجواز.

فقه الحج



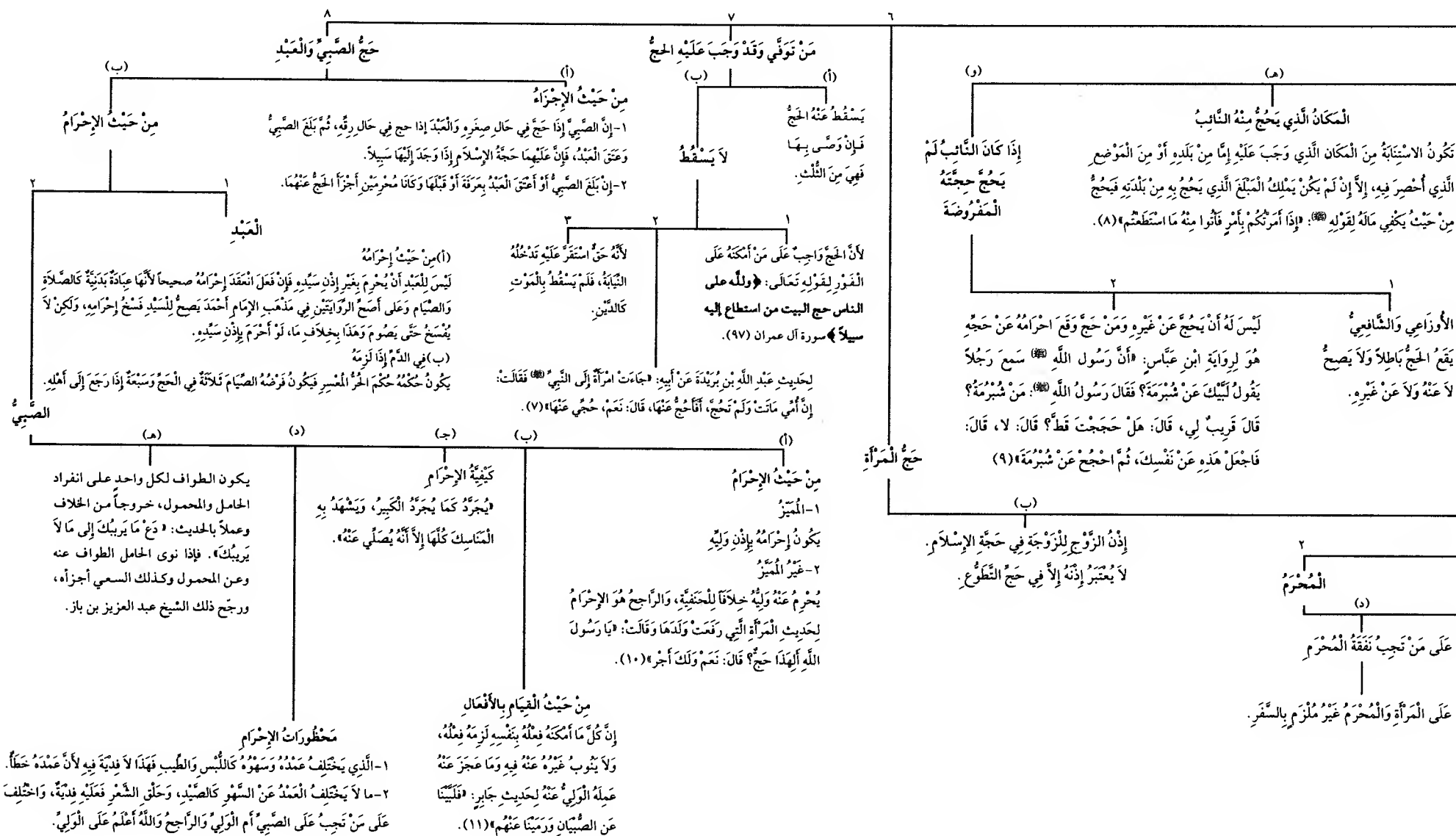
(١) مسلم (١٣٣٧).

(٢) أخرجه الترمذي (تحفة الأحوذي / ٨١٠) وقال حديث حسن. (٤) رواه أحمد (٢١٥ / ٥) وأبو داود (٣٤١٦) وابن ماجه (٢١٥٧) وقال المنذري وفي إسناده المغيرة بن زياد - أبو هاشم الموصلي - وقد وثقه وكبح ويحيى بن معين وتكلم فيه جماعة وقال الإمام أحمد: ضعيف الحديث حدث بأحاديث متاكر، وكل حديث رفعه فهو منكر أ. هـ. (سنن أبي داود ٧٠٢ / ٣).

(٣) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٨٤٤).

(٥) البخاري فتح الباري (٥٧٣٧).

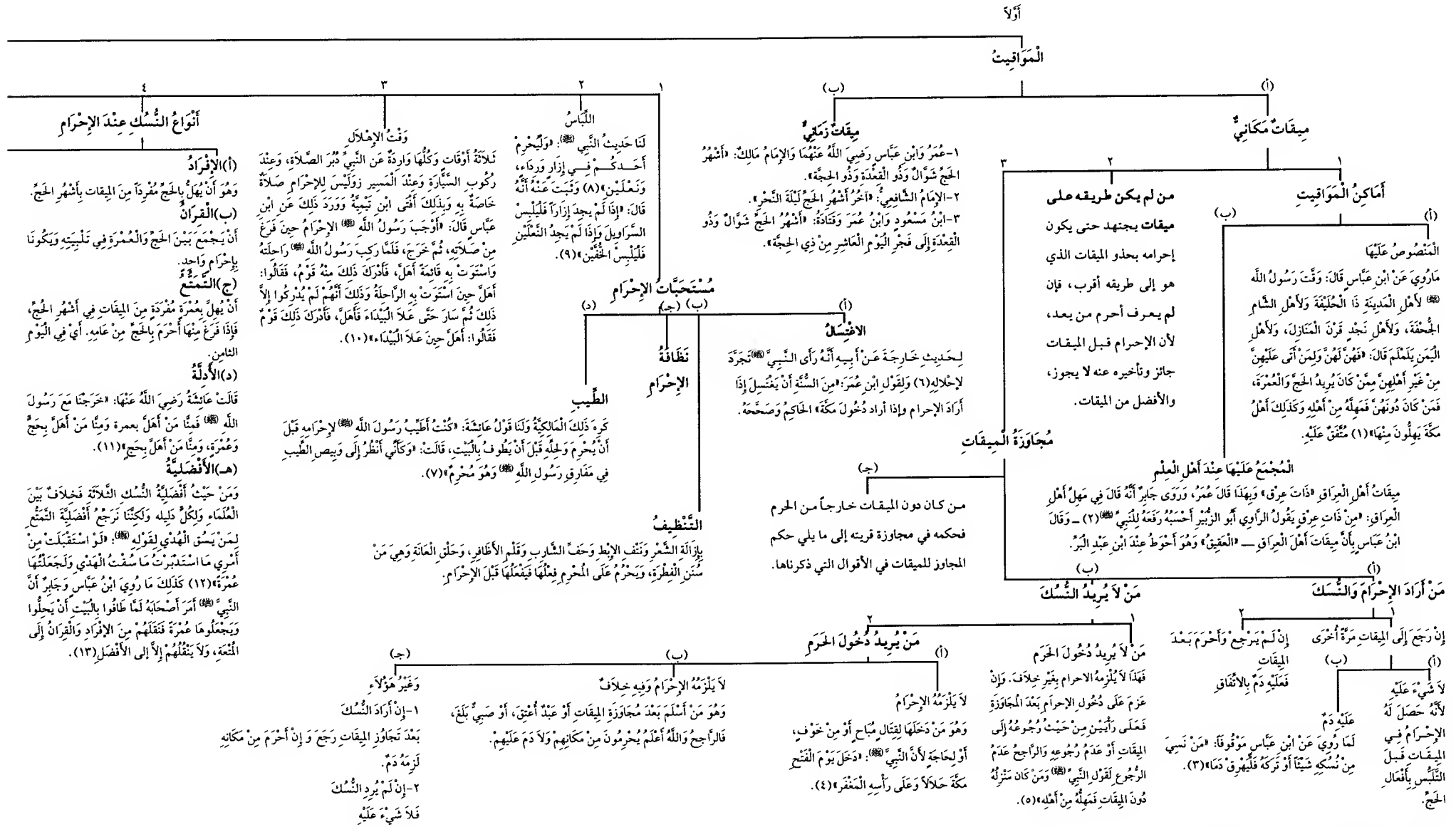
(٦) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٨٤٩).



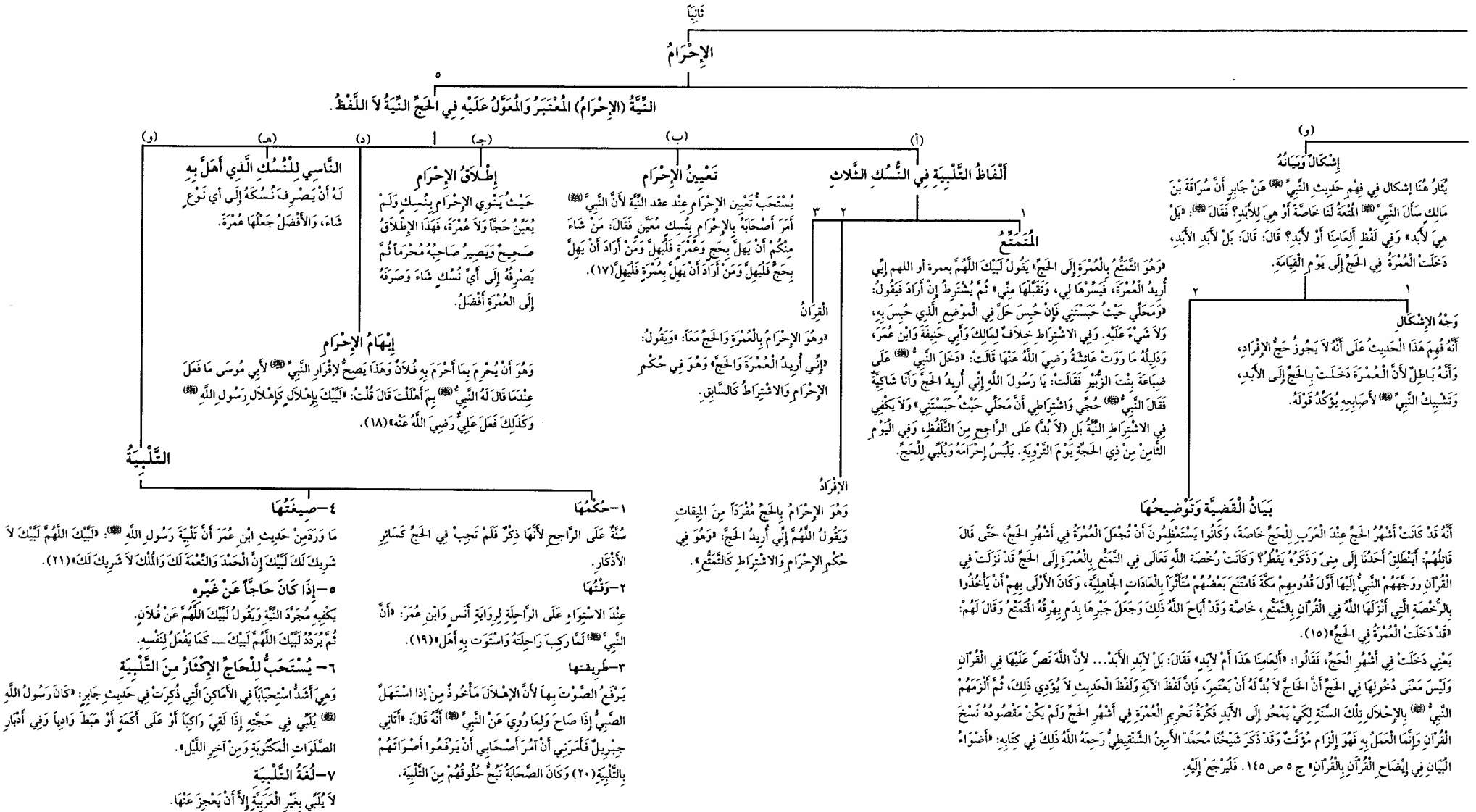
(١٠) مسلم (١٣٣٦) الترمذي (تحفة الأحاديث / ٩٢٨) وقال حسن صحيح.
 (١١) أخرجه ابن ماجه (٣٠٢٨) واللفظ له وأخرجه الترمذي (٩٣١) وقال (هذا حديث غريب) ومع غرابته ضعيف. أ.هـ. (تحفة الأحاديث).
 (١٢) رواه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي حديث حسن صحيح (متن الأربعين النووي).

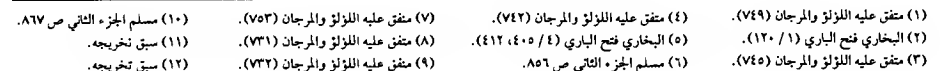
(٧) مسلم (١١٤٩) والترمذي (تحفة الأحاديث / ٩٣٤) وقال: حديث حسن صحيح والرواية للترمذي.
(٨) متفق عليه الزوئل والمرجان (٨٤٦).
(٩) أخرجه ابن أبي داود (١٨١١) وأخرجه ابن ماجه (٢٩٠٣) واللفظ له وقال البيهقي: هذا إسناد صحيح، ليس في الباب أصح منه أ. هـ. (المنذري).

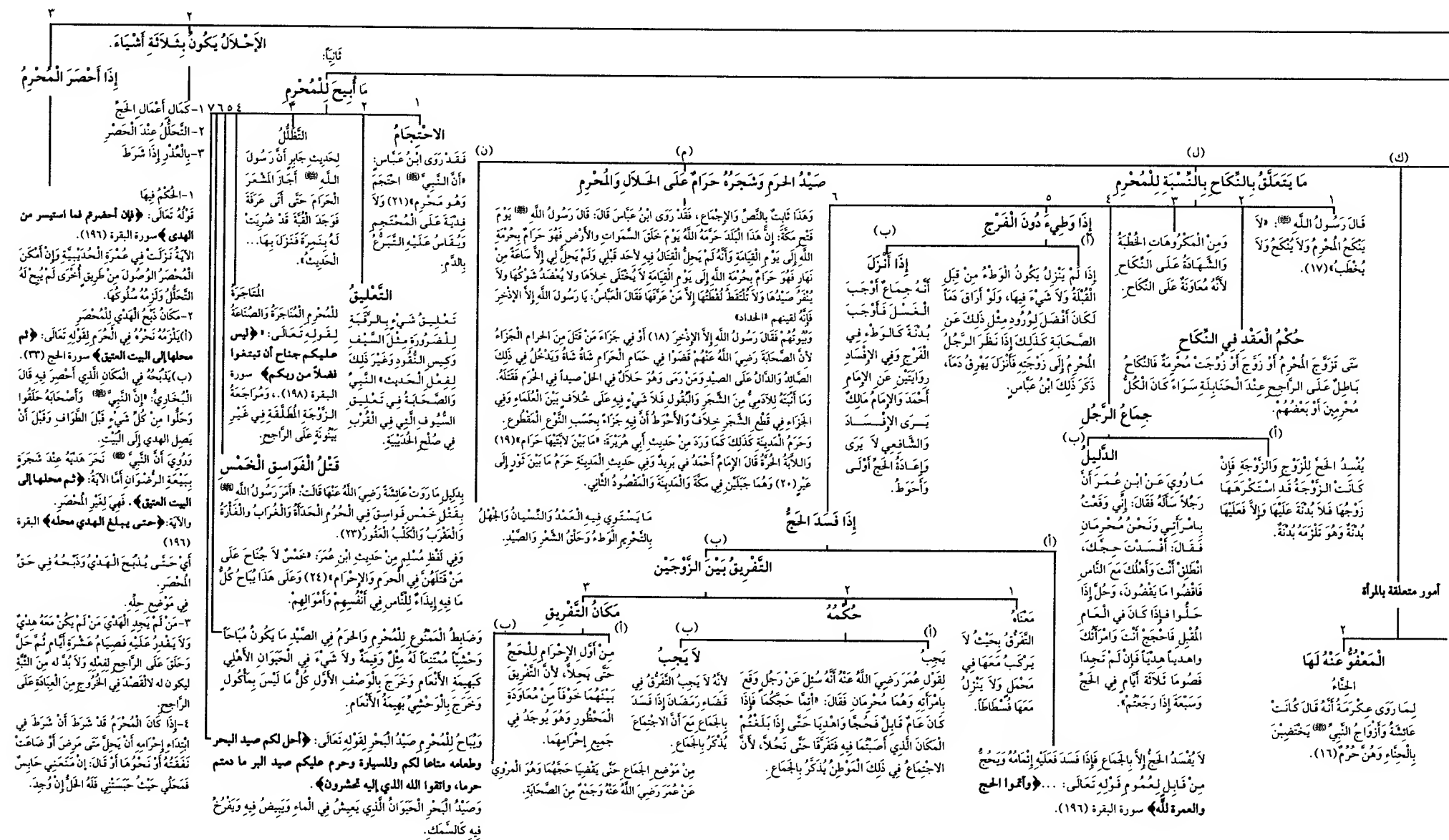
ثَانِيًا: الْمَوَاقِيتُ وَالْإِحْرَامُ (أ)



(١) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٧٣٤). (٢) مسلم (٨٤١/٢). (٣) أخرجه مالك في الموطأ (٩٥٠) قال عبد القادر الأرناؤوط: وإسناده صحيح أ. هـ. (جامع الأصول ٩٩/٣) وقال الألباني ضعيف مرفوعاً وثبت مرفوعاً أ. هـ. إرواه الخليل (١١٠٠). (٤) البخاري (الفتح ٥٨٠٨، ٣٠٤٤) ومسلم (١٣٥٧). (٥) البخاري (الفتح ١٥٢٦، ١٥٢٤، ١٥٣٠، ١٨٤٥). (٦) الترمذي (٨٣٠) والدارمي (١٨٠١) والدارقطني والبيهقي والطبراني، قال الترمذي حسن غريب وضعفه العقيلي وفي سنده عبد الله بن يعقوب المدني وهو مجهول الحال. (٧) متفق عليه البخاري (الفتح ١٩١٨) ومسلم (١١٩٠). (٨) أحمد (٢٤/٢) عن ابن عمر. (٩) البخاري (الفتح ٥٨٠٤) ومسلم (١١٧٨) عن ابن عباس. (١٠) أبو داود (١٧٧٠) وفي سنده خضيف بن عبد الرحمن الجزري وهو صدوق سميء الحفظ خلط بآخره كما في التبريز وفيه محمد بن إسحاق وهو مدلس لكنه صرح بالتحديث وباتي رجاله ثقات. (١١) البخاري (الفتح ١٥٢٦). (١٢) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٧٦١). (١٣) متفق عليه البخاري (٣٩٧/١) مسلم (٢٩٨، ٢٧/٤).

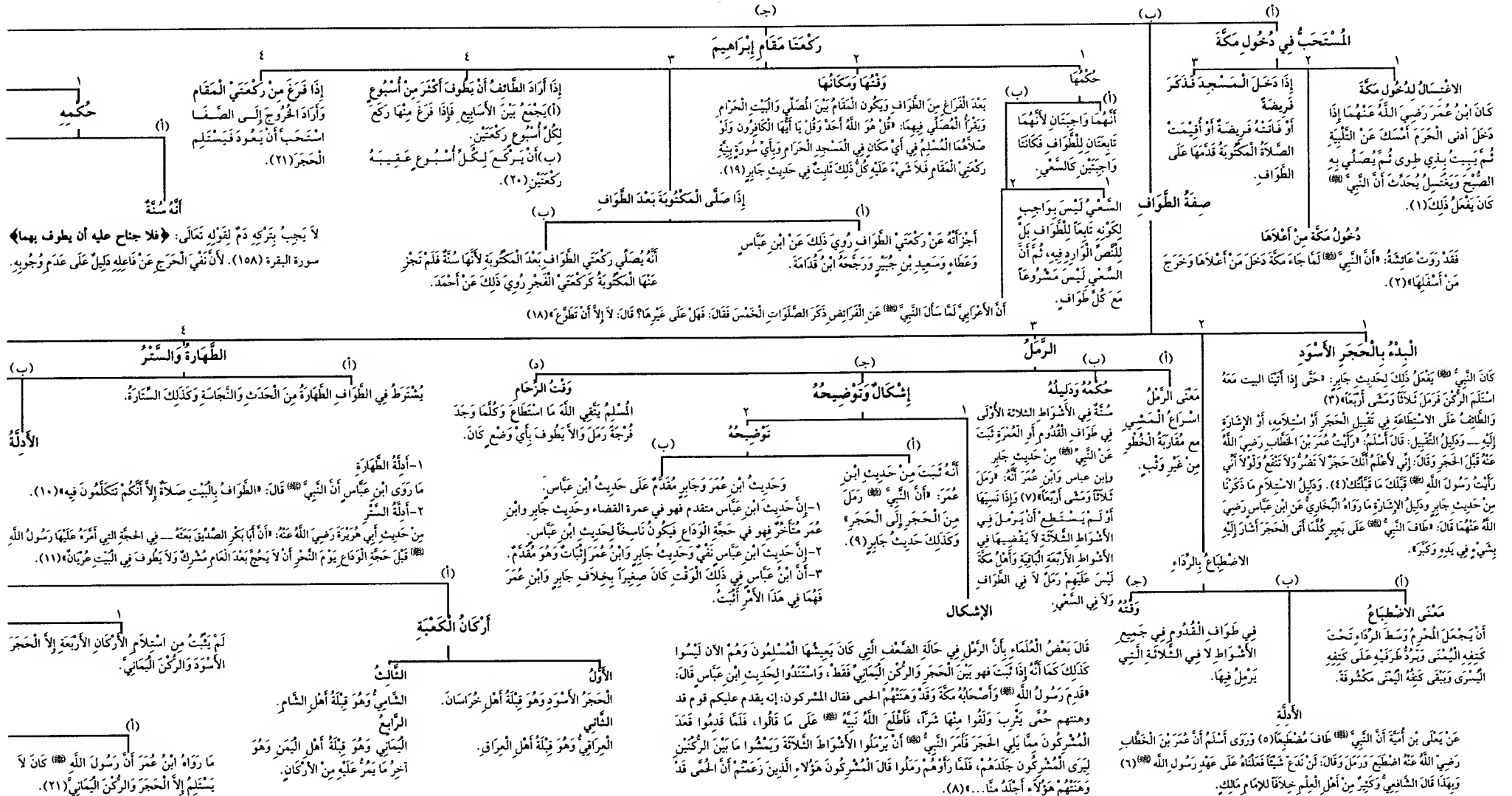




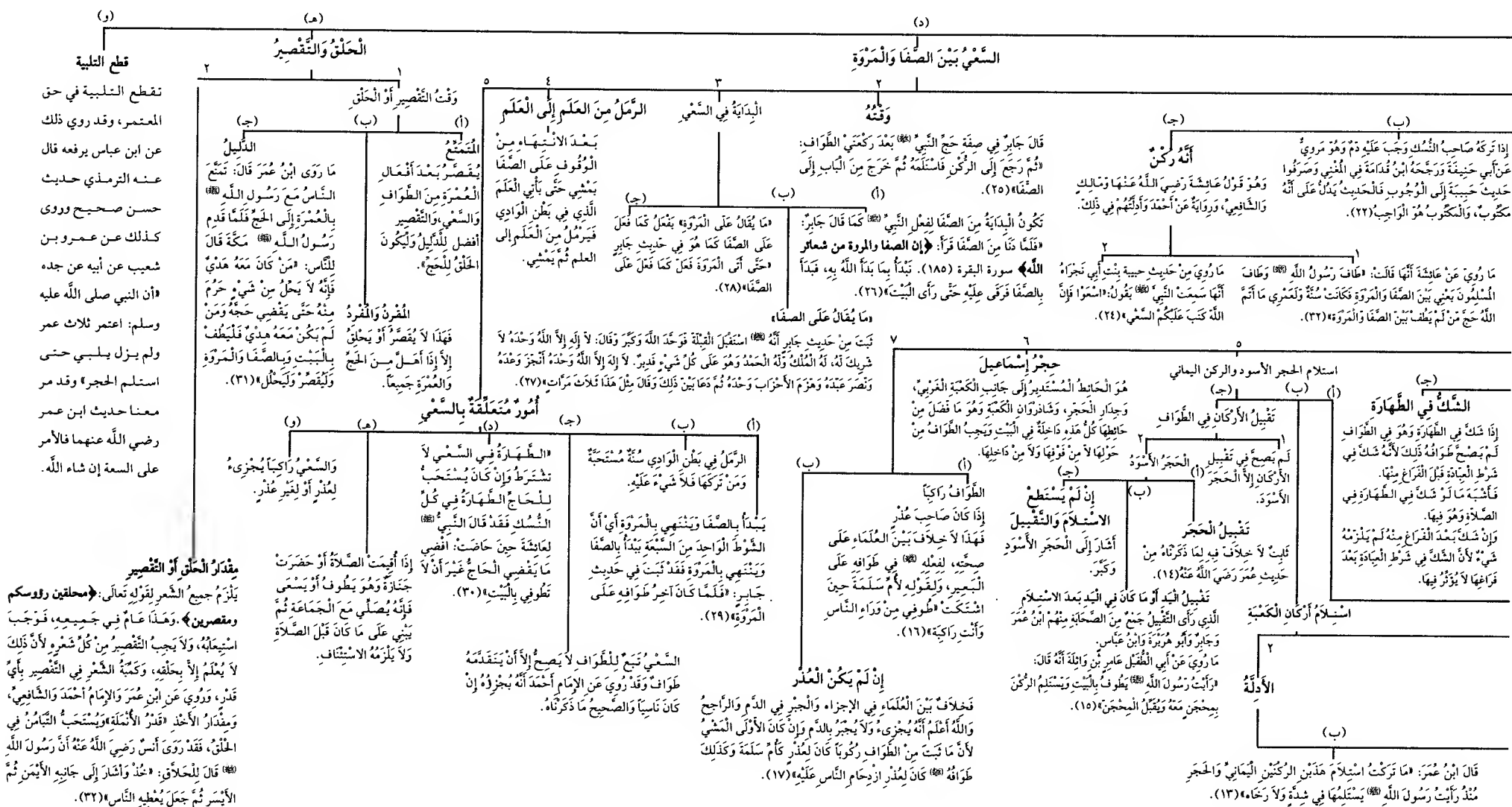


(١٦) (١٣) رواه أحمد (٥ / ٢٨٥)، وغيره، وصححه الألباني (الأحاديث الصحيحة ٣٦٦).
(١٧) مسلم ١٤٠٩.
(١٨) البخاري، فتح الباري ٤ / ٤١٧.
(١٩) البخاري، فتح الباري ٤ / ٤٦١.
(٢٠) رواه مسلم، والبخاري، فتح الباري ٤ / ٤٥٣، ٤٥٧.
(٢١) فتح عليه اللؤلؤ والمرجان (٧٥١) ومسلم (١٢٠٢).
(٢٢) متفق عليه.
(٢٣) فتح عليه اللؤلؤ والمرجان (٧٤٦).

ثَالِثًا: ذِكْرُ الْحَجِّ وَدُخُولِ مَكَّةَ (أ).

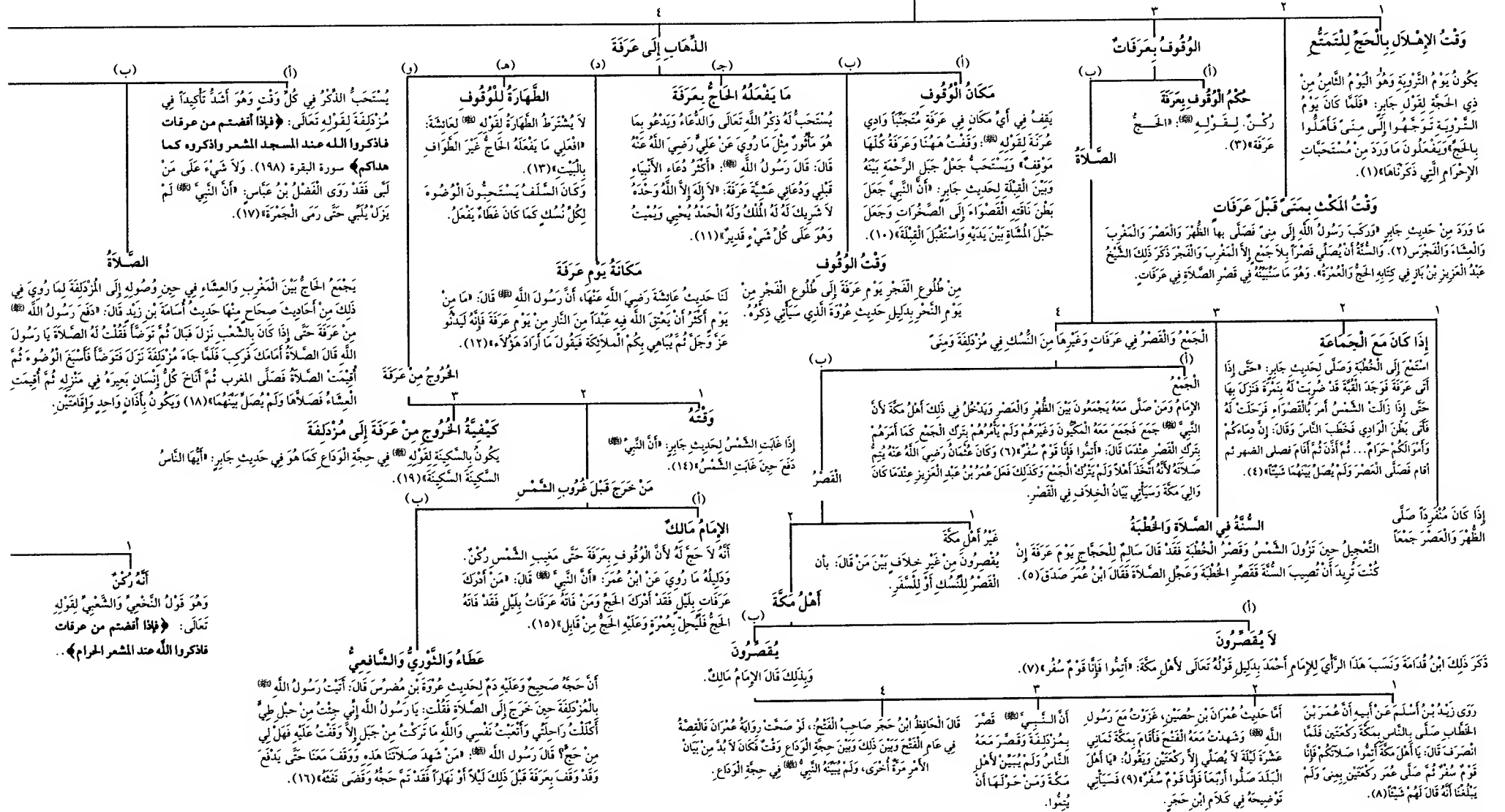


(١) البخاري (فتح ٤ / ١٨٠). (٢) مسلم (١٢٥٨). (٣) رواه مسلم (١٢١٦) والبخاري (٣٧ / ٢). (٤) البخاري (فتح ٢٠٨). (٥) أخرجه أبو داود (١٨٣٣) وابن ماجه (٢٩٥٤) والترمذي (٨٥٩) وقال: حسن صحيح. (٦) أخرجه البيهقي (٧٩ / ٥) والبخاري (فتح ٤ / ٢١٧). (٧) أخرجه البخاري (فتح ٤ / ٢١٦) وابن عمر وأخرجه مسلم (٨٨٧ / ٢) عن جابر وأخرجه مسلم (١٢٦٤) عن ابن عباس. (٨) أخرجه مسلم (١٢٦٦) والبخاري (٣٧٦ / ٣). (٩) أخرجه مسلم (١٢٦٦) عن ابن عمر، (١٢٦٣) عن جابر. (١٠) ابن خزيمة (٢٧٣٩) وابن حبان (٩٩٨) والحاكم (٤٥٩ / ١) والترمذي (٩٦٠) وصححه الألباني (الأروا ١ / ١٥٤). (١١) متن عليه (الأروا ٤ / ٣٠٠). (١٢) البخاري (فتح ٤ / ٢٢٠).



(١٧) متفق عليه (١٣٣) البخاري (فتح ٤/٢١٧).
 (١٨) البخاري (فتح ١/١١٥).
 (١٩) مسلم (٨٨٧/٢).
 (٢٠) فتح الباري، (فتح ٤/٢٣٠ و ٢٣١).
 (٢١) مسلم (٨٨٨/٢).
 (٢٢) أخرجه أحمد (٤٢١/٦) وابن سعد (٢٤٧/٨) والحاكم (٧٠/٤) وصححه الألباني (الأرواء ٤/٣٦٨).
 (٢٣) رواه مسلم (الأرواء ٤/٢٦٥).
 (٢٤) أخرجه أحمد (٤٢١/٦) وابن سعد (٢٤٧/٨) والحاكم (٧٠/٤) وصححه الألباني (الأرواء ٤/٣٦٨).
 (٢٥) مسلم (٨٨٨/٢).
 (٢٦) رواه مسلم (الأرواء ٤/٣١٦).
 (٢٧) مسلم (٨٨٨/٢).
 (٢٨) مسلم (٨٨٨/٢).
 (٢٩) مسلم (٨٨٨/٢).
 (٣٠) متفق عليه (الأرواء ٦/٢٠٦).
 (٣١) متفق عليه (الأرواء ٤/٢٤١، ٢٤٠).
 (٣٢) رواه مسلم (الأرواء ٤/٢٨٧).

صِفَةُ الْحَجِّ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْمُتَمَتِّعِ مِنْ عُمْرَتِهِ



(١) مسلم (٢/ ٨٨٩).

(٢) مسلم (٨٨٩/ ٢).

(٣) أبو داود (١٩٤٩) وابن ماجه (٣٠١٥) وابن حبان (١٠٠٩) والحاكم (٤٦٤/ ١) وأحمد (٣٠٩/ ٤) وغيرهم وصححه الحاكم والذهبي والألباني (الإرواء/ ٢٥٦).

(٤) مسلم (٢/ ٨٨٩).

(٥) البخاري (فتح/ ٢٦١).

(٦) (٧) سبق تخريجه.

(٨) مالك (١/ ١٤٩ و ٤٠٢).

(٩) سبق تخريجه.

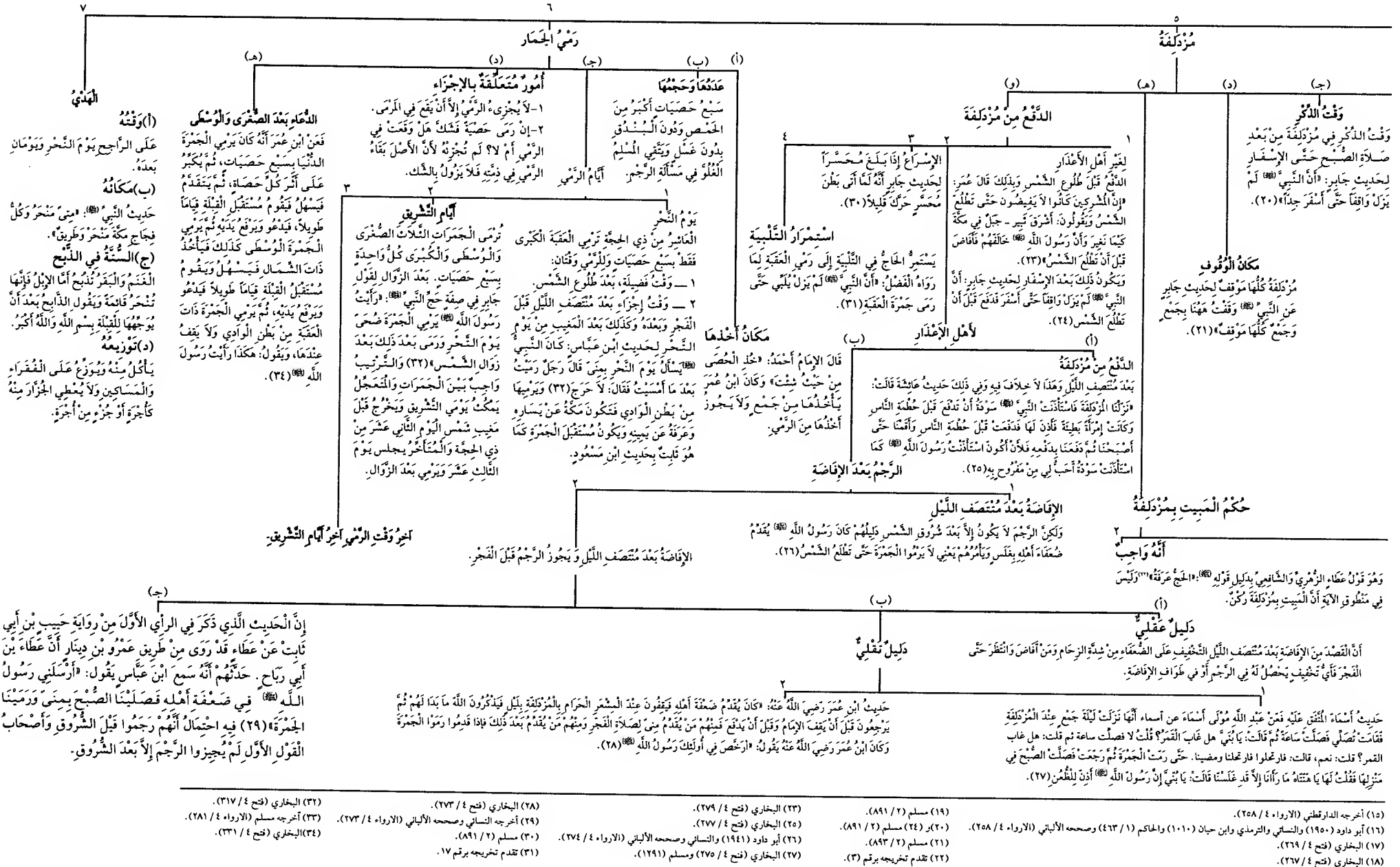
(١٠) مسلم (٢/ ٨٩٠).

(١١) الطبراني في «فضل عشر ذي الحجة» (الأحاديث الصحيحة ٤/ ٨٠٦).

(١٢) مسلم (١٣٤٨).

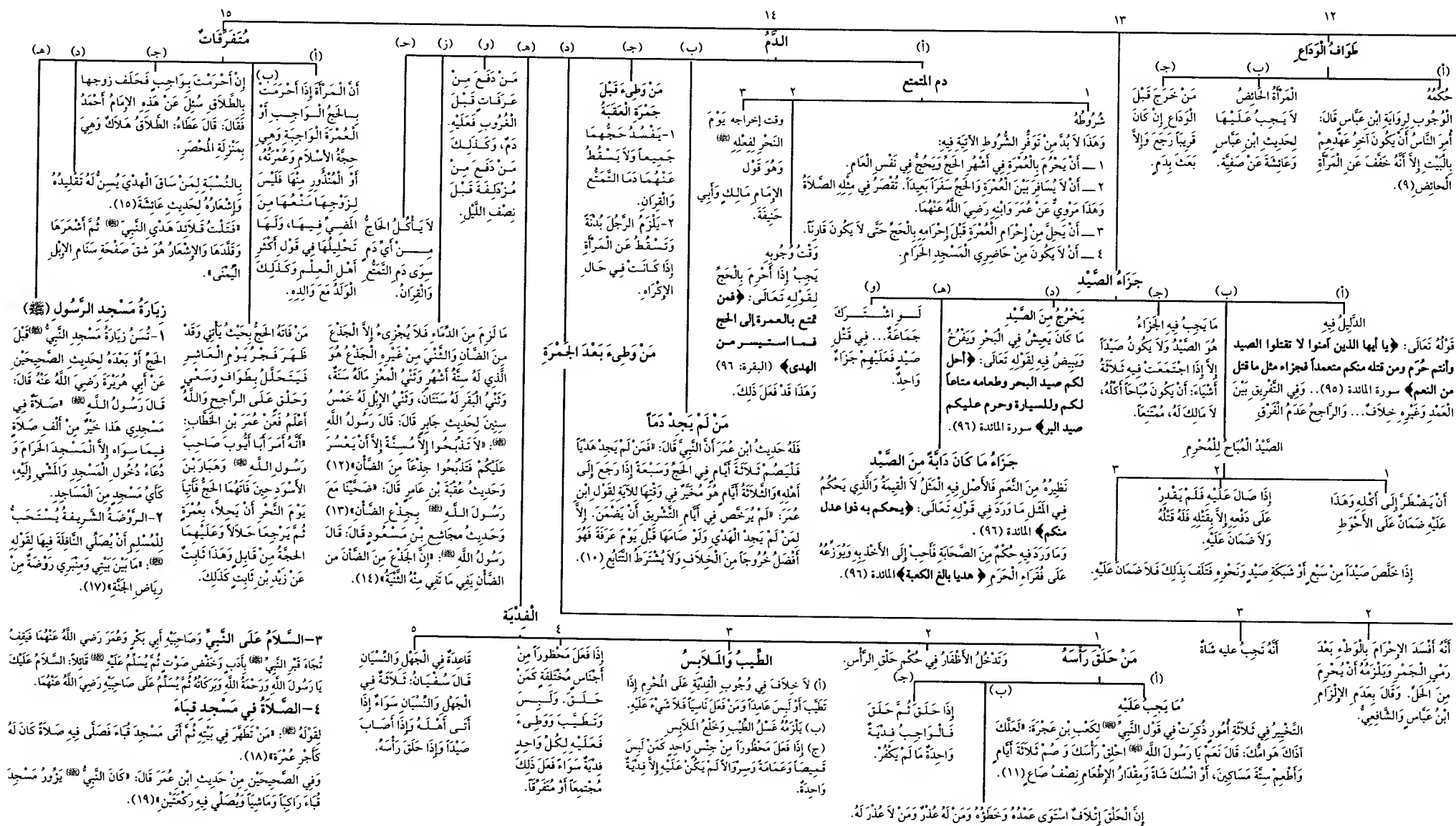
(١٣) سبق عليه.

(١٤) سبق تخريجه.



[illegible]

- (١) مسلم (١٣٣٧).
(٢) البخاري (فتح ٣٠٩ / ٢).
(٣) مسلم (٨٨٥ / ٢).
(٤) البخاري (فتح ٣٣٥ / ٤).
(٥) مسلم (١٢٥).
(٦) مسلم (١٢١١).
(٧) البخاري (فتح ١٧٨ / ٤).
(٨) البخاري (فتح ٣٣٧ / ٤).
(٩) البخاري (فتح ٣٣٤ / ٤).
(١٠) مسلم (١٢٣٧).
(١١) البخاري (فتح ٣٨٦ / ٤).
(١٢) مسلم.



(١٣) النسائم، وابن الجارود (٩٠٥) واليهبقي (٩ / ٢٧٠).

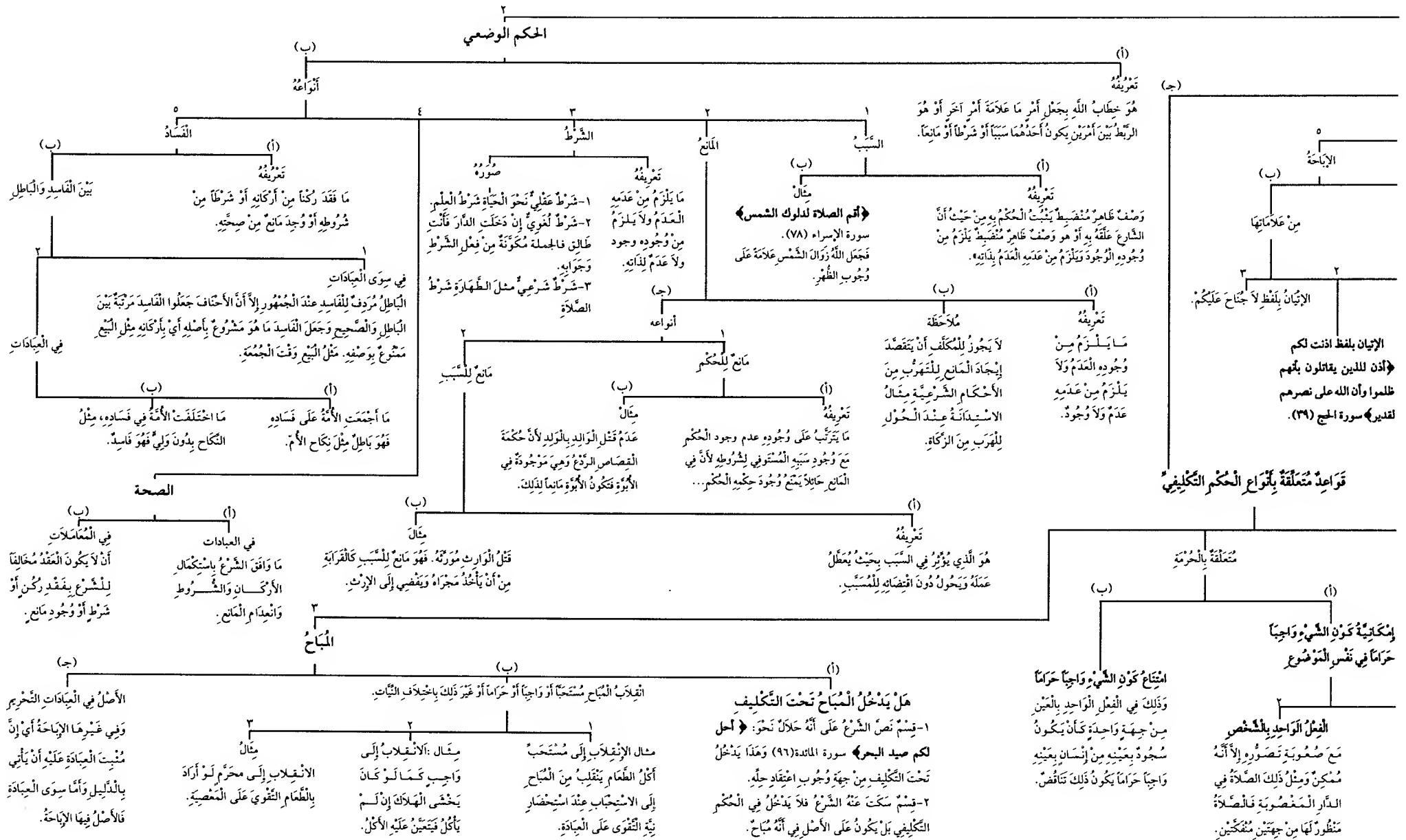
(١٤) أنبؤة: (٢٧٩٩) ابن ماجه، (٣١٤٠) الجامع، (٢٢٦/٤) صحيحه، وكذا ابن حزم في «المحلى»، والألباني، (الإرواء، ٤/٣٥٩).

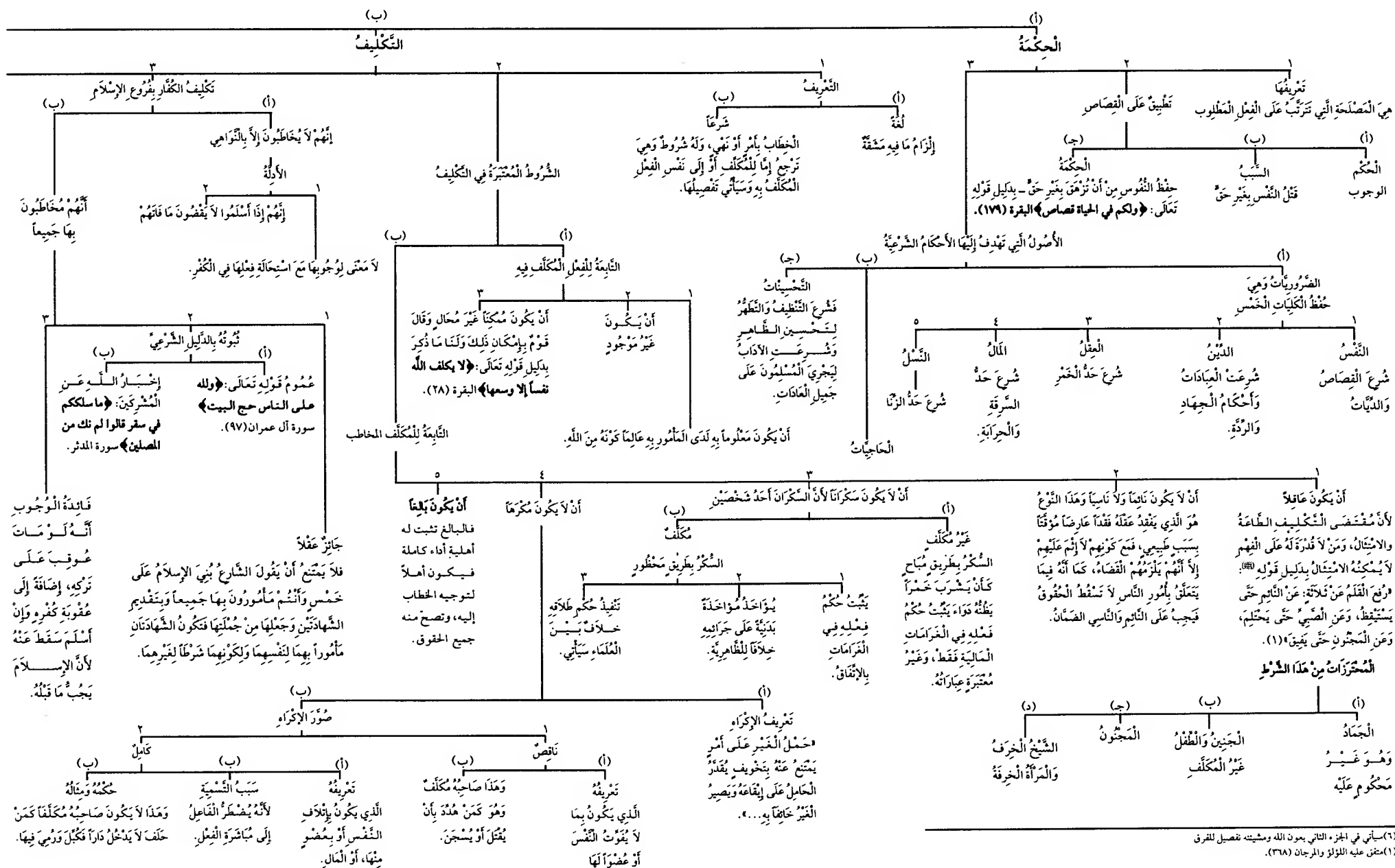
(١٤) أبو داود (٢٧٩٩) وابن ماجه (٢١٤٠) وأحكام (١١١/٤) وصححه وهذا ابن حزم في النخعي، والذهبي (١٠٥١/٤).
 (١٥) الخليل (٢٩٠/٤)
 (١٨) أخرجه أحمد وصححه الألباني (ص. ج. ص ٦٠٣).

(١٥) البخاري (فتح ٤ / ٢٩٠).

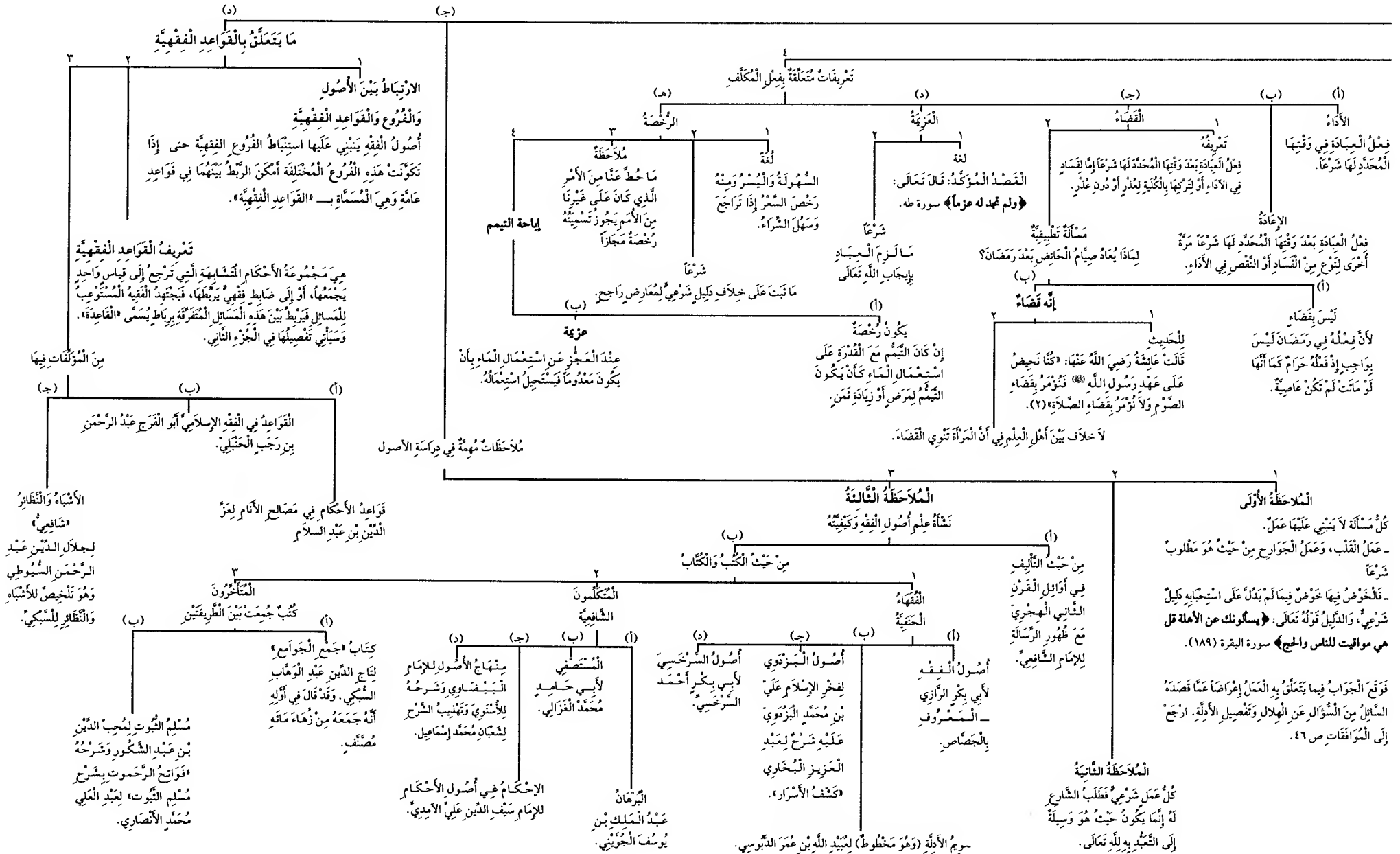
(17)

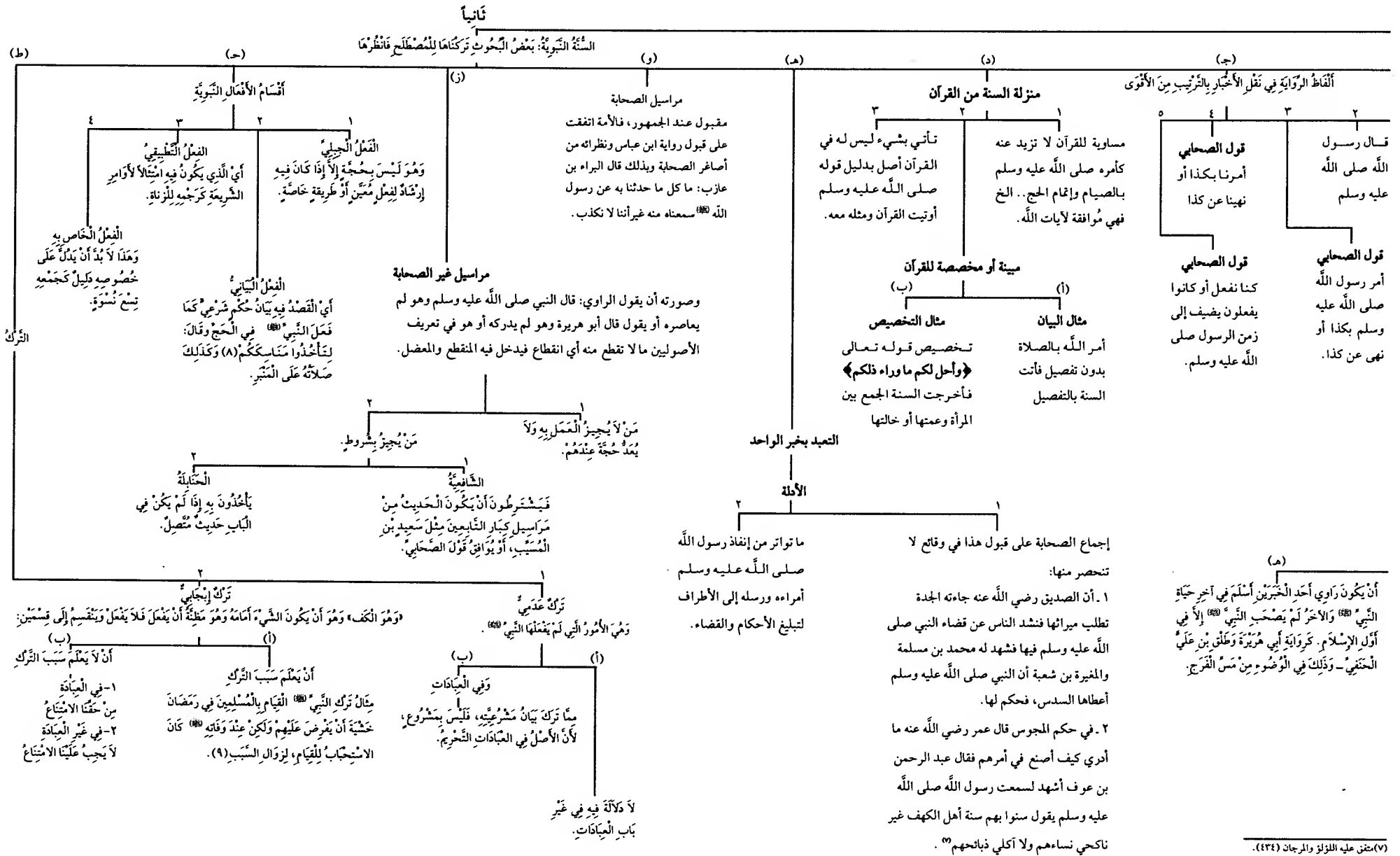
أُصُولُ الْفِقْهِ





(٦) سيأتي في الجزء الثاني بموعن الله ومشيبته تفصيل للفرق (١) متفق عليه اللؤلؤ والمجان (٣٦٨).

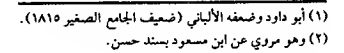


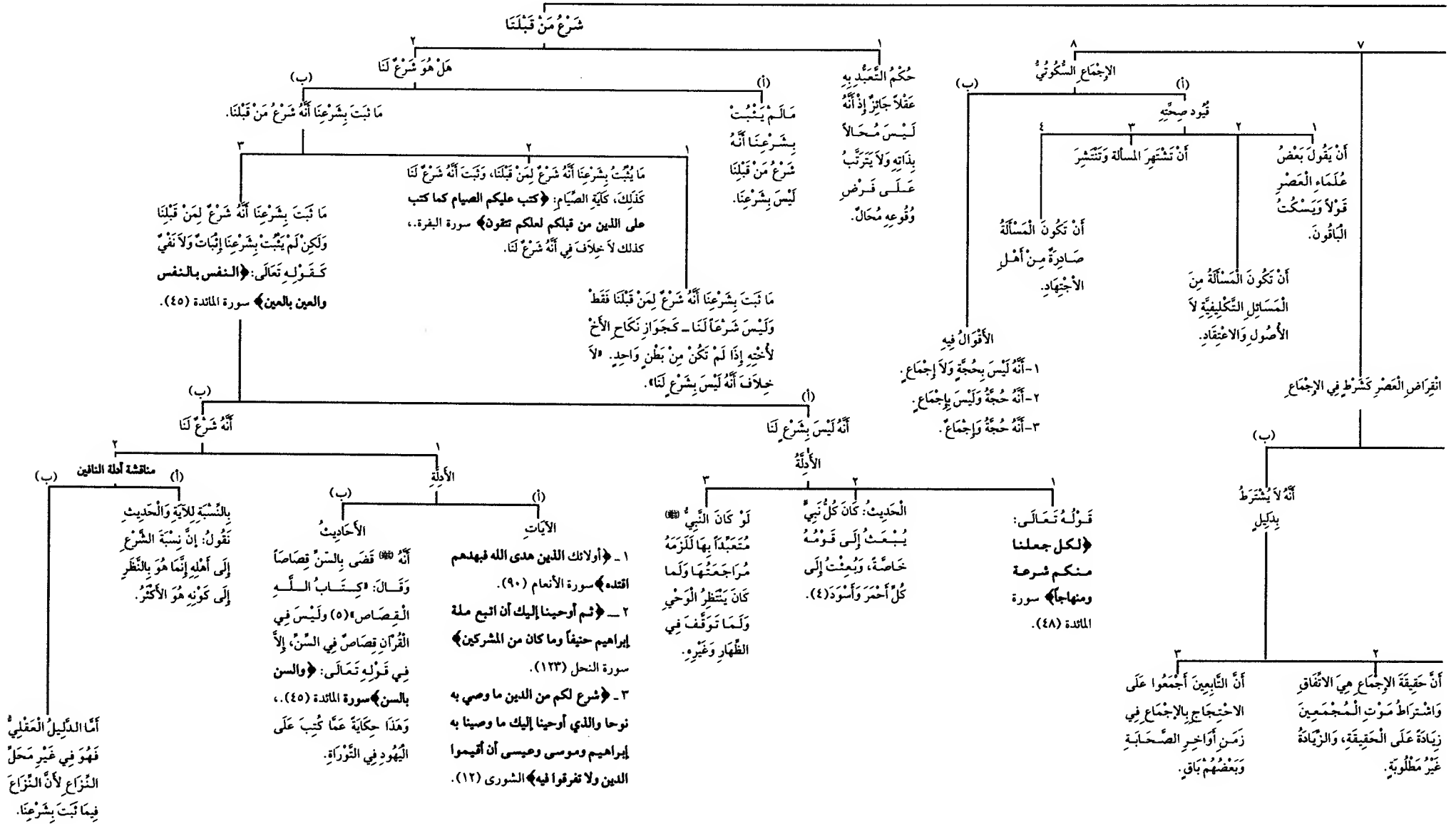


(٧) نقل عليه اللؤلؤ والمرجان (١٣٤).

(٨) أخرجه النسائي (٢) / (٣٦).

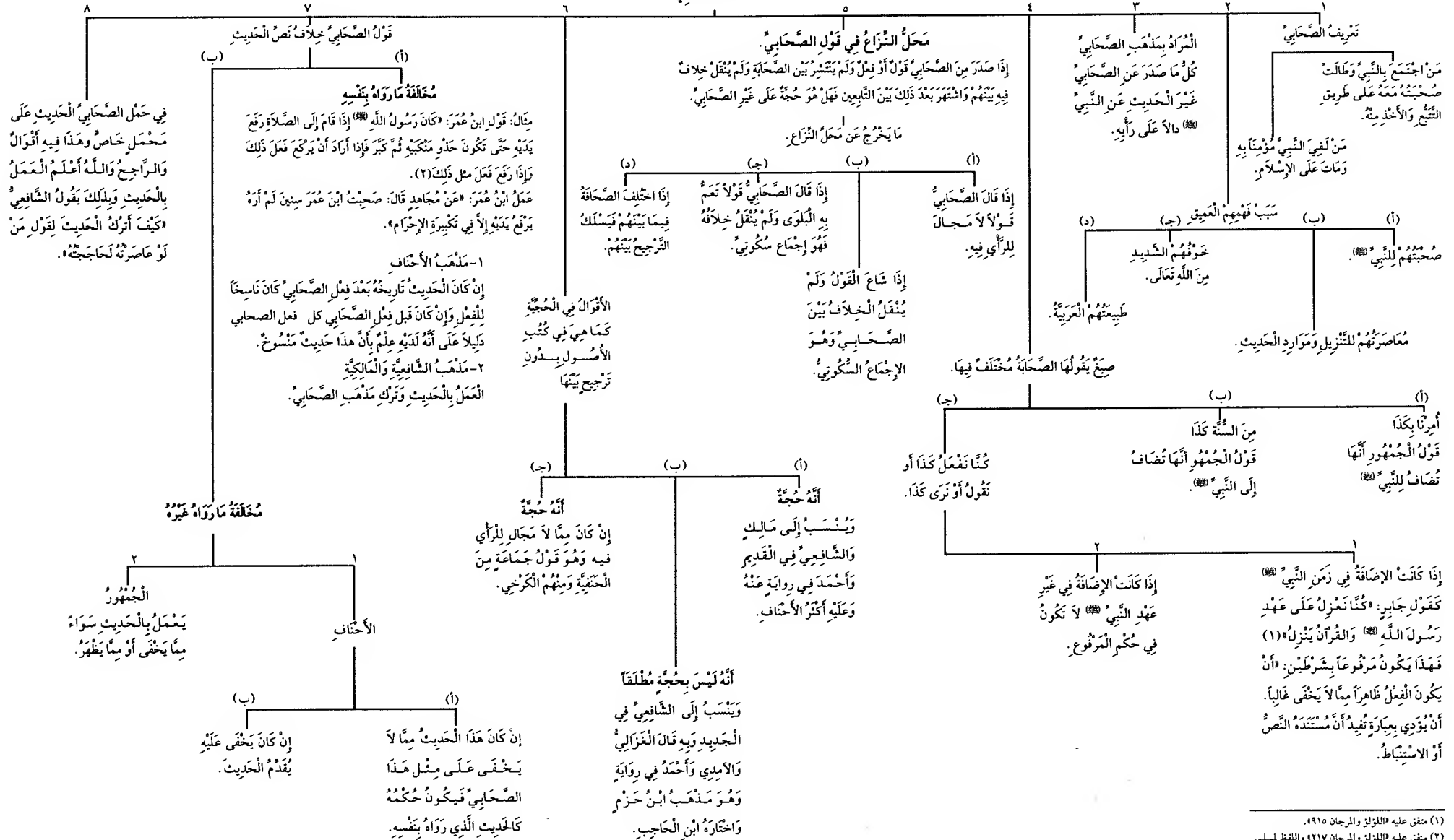
(٩) قال البيهقي: هذه الفصحة مشهورة





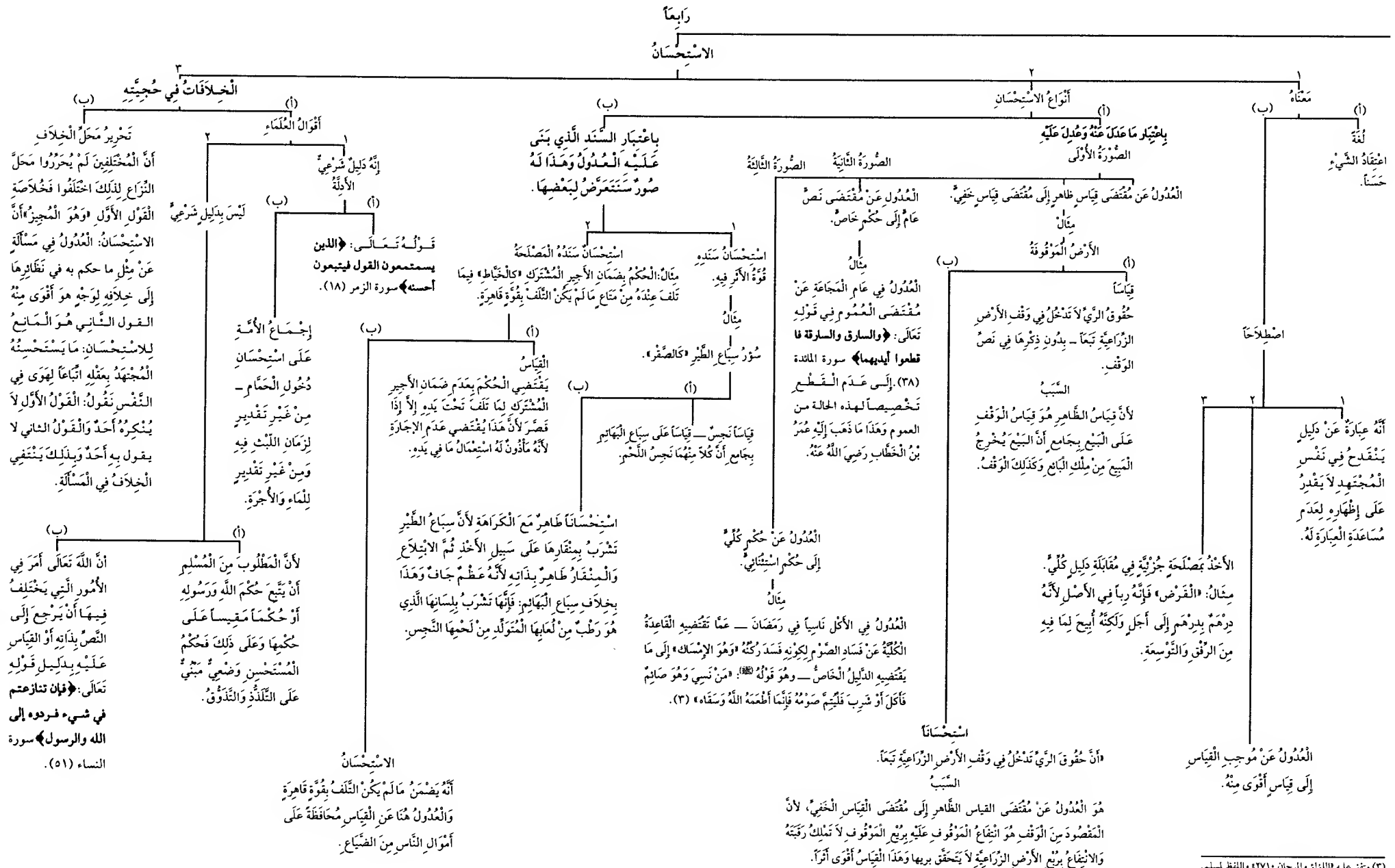
ثالثاً

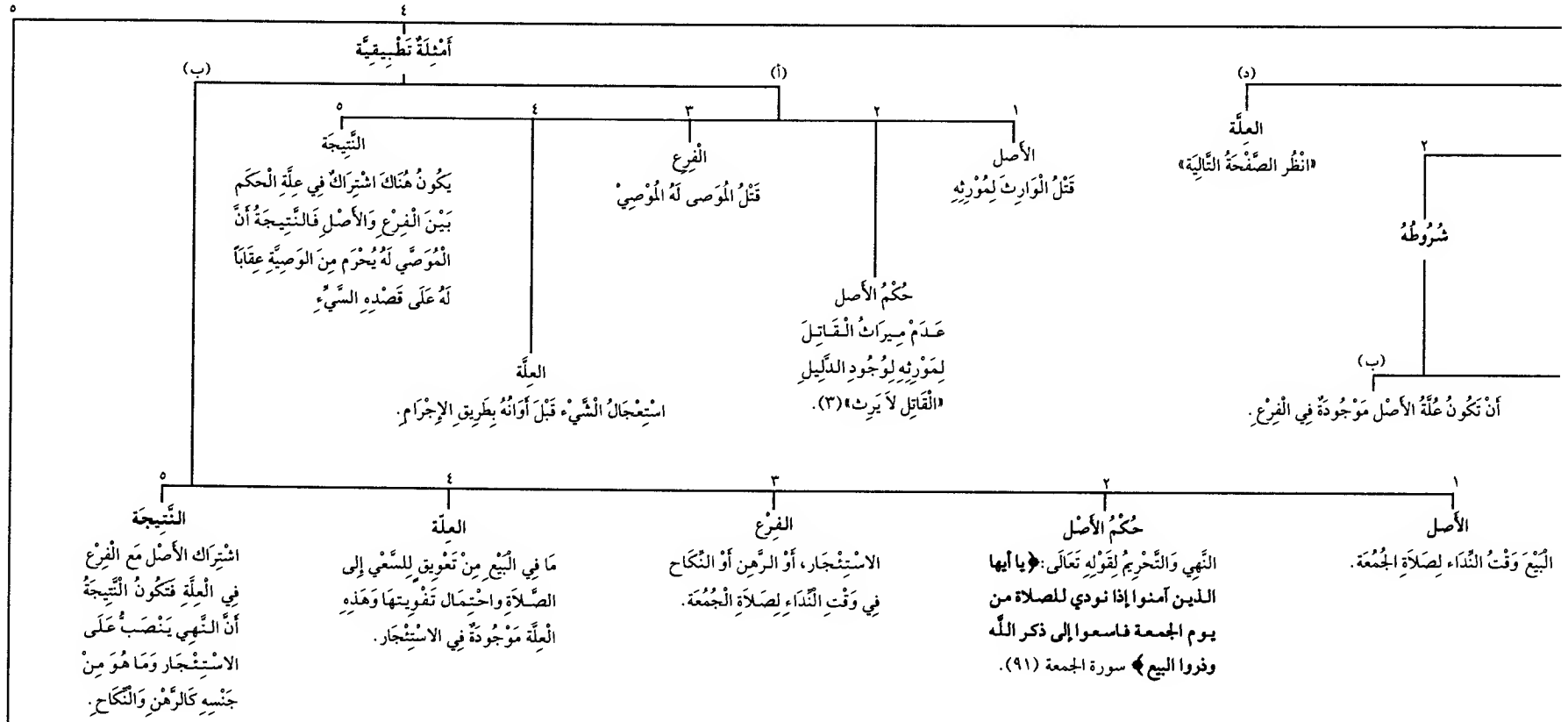
قَوْلُ الصَّحَابِيِّ



(١) متفق عليه «اللوؤل والمرجان» ٩١٥.

(٢) متفق عليه «اللوؤل والمرجان» ٩١٧ واللفظ لمسلم.

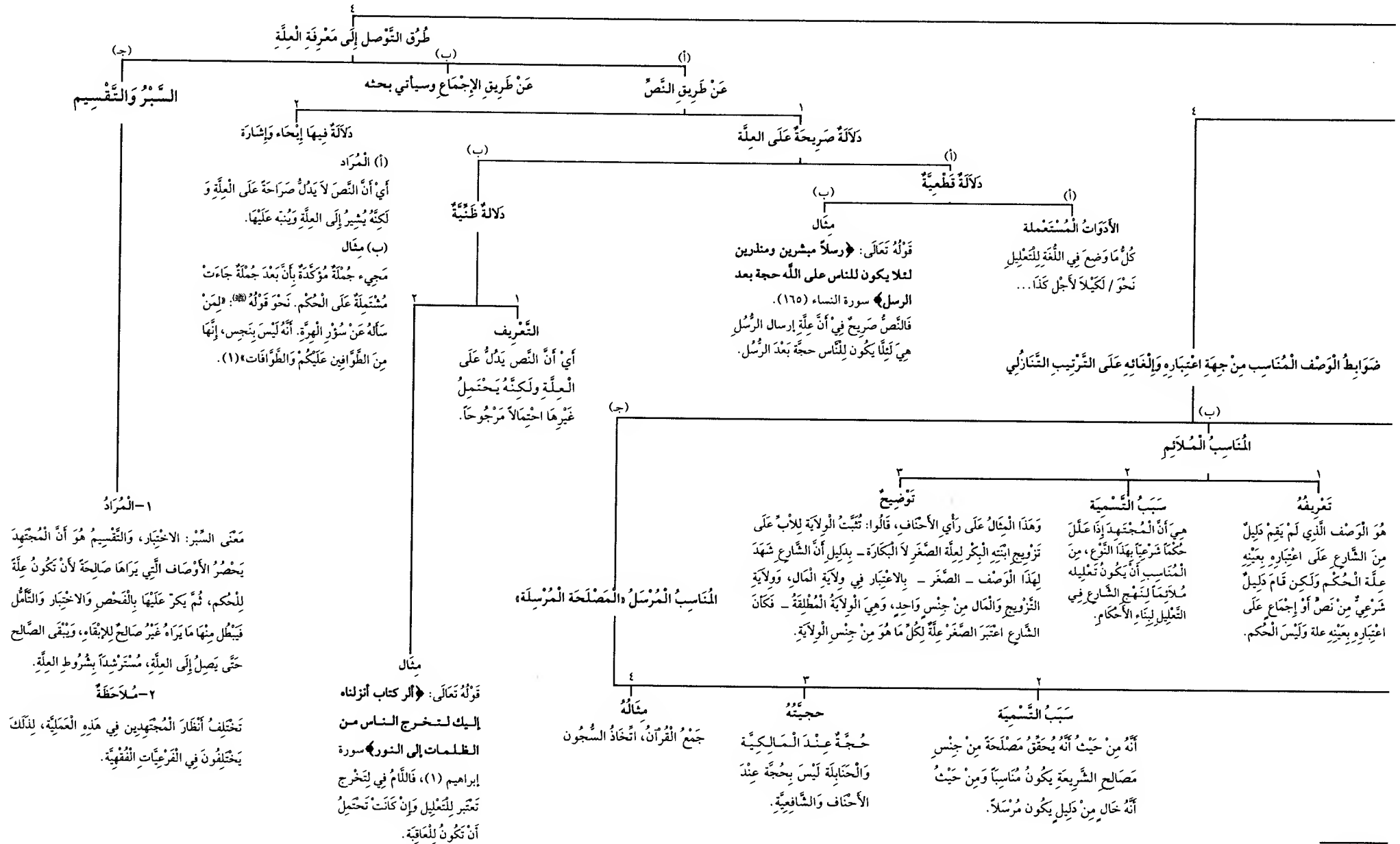




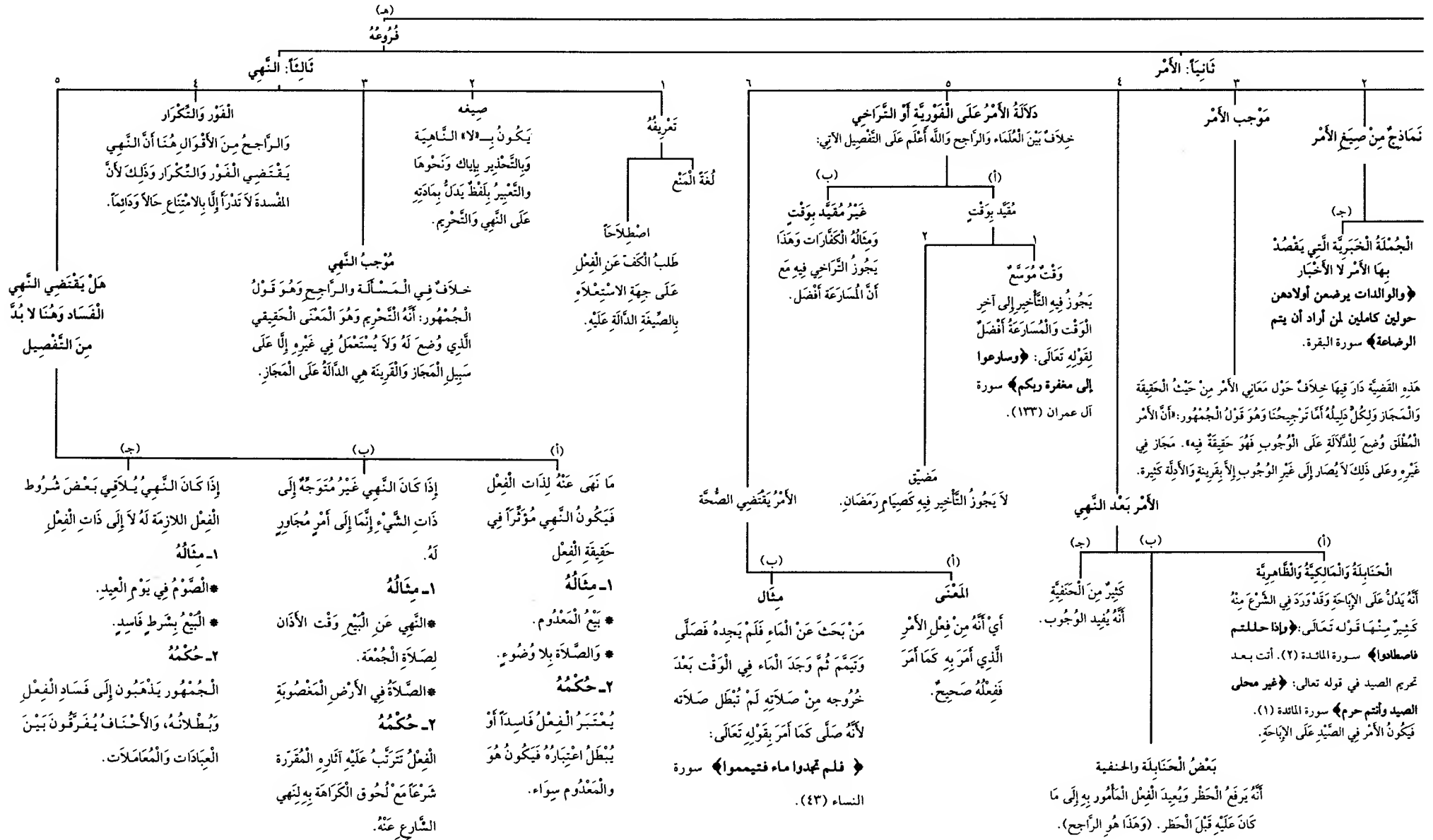
أَنْصَابُ الْقِيَاسِ

- ١ - قياس الأولي: إِذَا كَانَتْ عِلَّةُ الْفَرْعِ أَقْوَى مِنْهَا فِي الْأَصْلِ مِثَالُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ﴾. الْعِلَّةُ مَا فِي اللَّفْظِ مِنْ إِيدَاءٍ - وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةٌ فِي الضَّرْبِ أَشَدَّ.
 - ٢ - قياس المساوي: إِذَا كَانَتْ الْعِلَّةُ الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ مَوْجُودَةً فِي الْفَرْعِ بِقَدَرِ مَا هِيَ مُتَحَقِّقَةٌ فِي الْأَصْلِ، مِثَالُ - تَحْرِيمِ أَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى إِذَا يَأْكُلُونَ فِي بَطْنِهِمْ نَارًا وَيَصِلُونَ سَعِيرًا﴾ سورة النساء (١٠).
- وَالْعِلَّةُ الْاِغْتِدَاءُ عَلَى مَالِ الْيَتِيمِ - وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الْاِثْلَافِ.

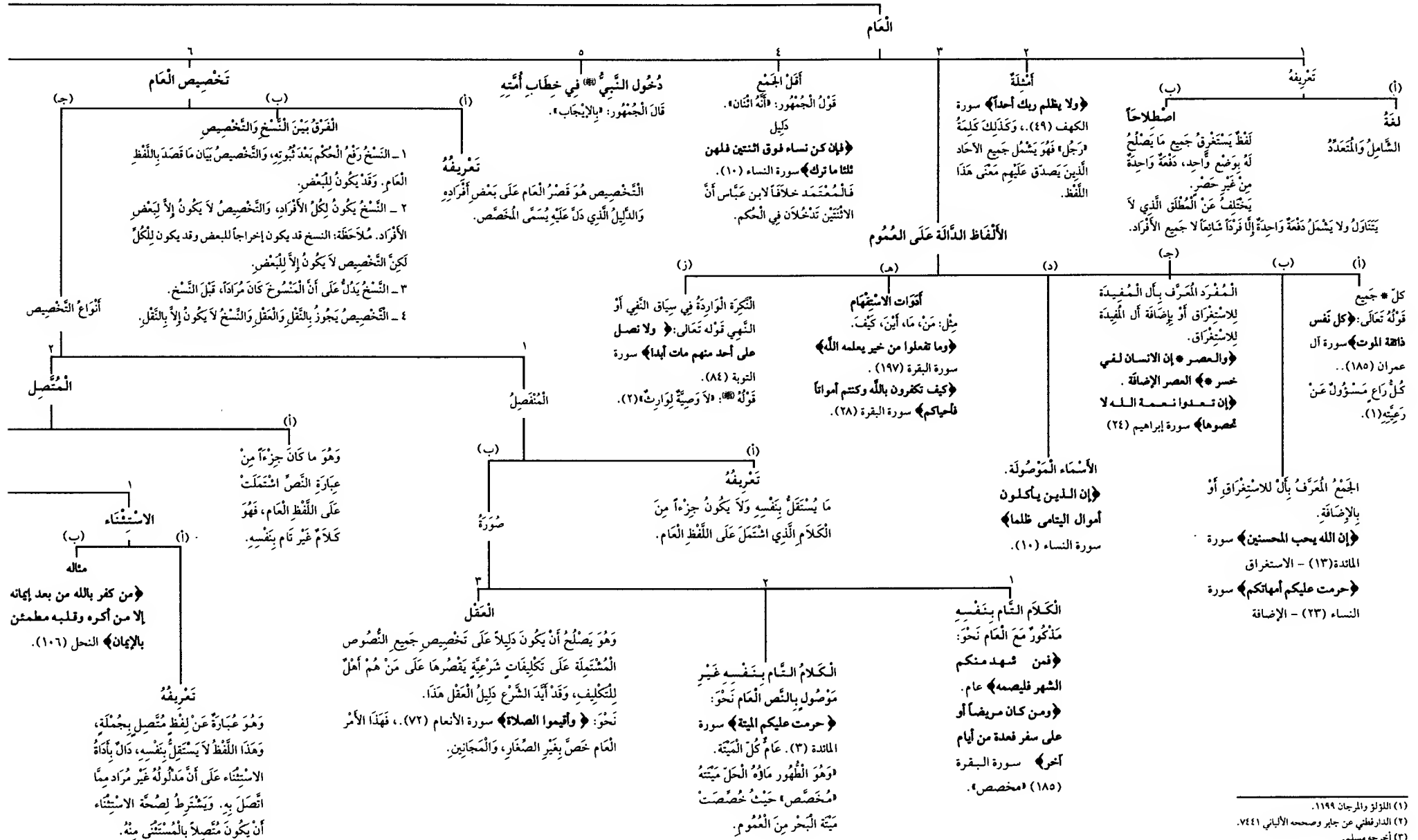
- (ج) أن لا تكون علة الأصل قاصرة عليه لا يمكن تحقيقها في غيره.
- (د) أن لا يكون حكم الأصل مختصاً به لأن الاختصاص يمنع التعدية ومن ذلك اختصاص الرسول صلى الله عليه وسلم بإباحة الزواج بأكثر من أربع زوجات، وتحريم نكاح زوجته من بعده.



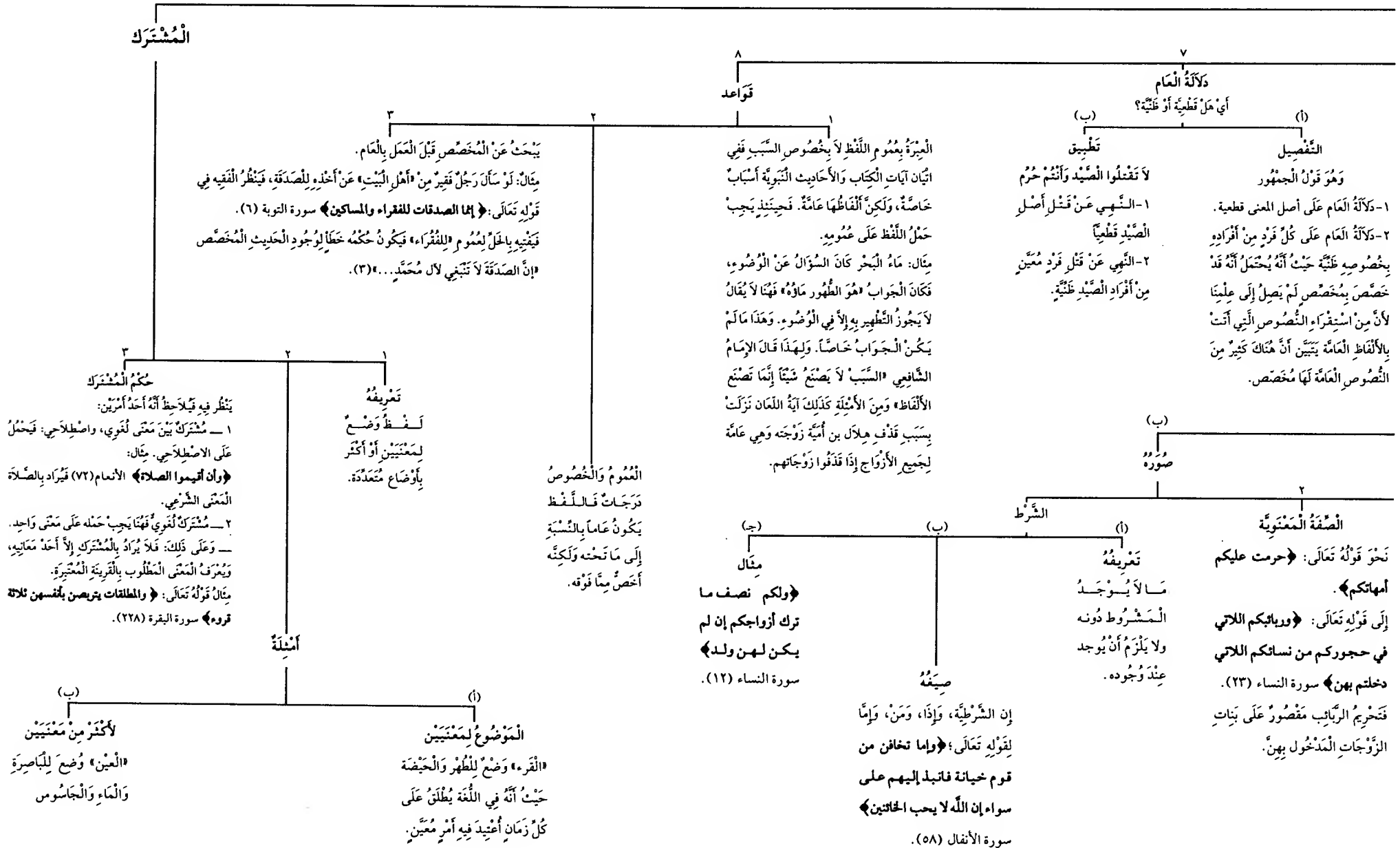
[illegible]

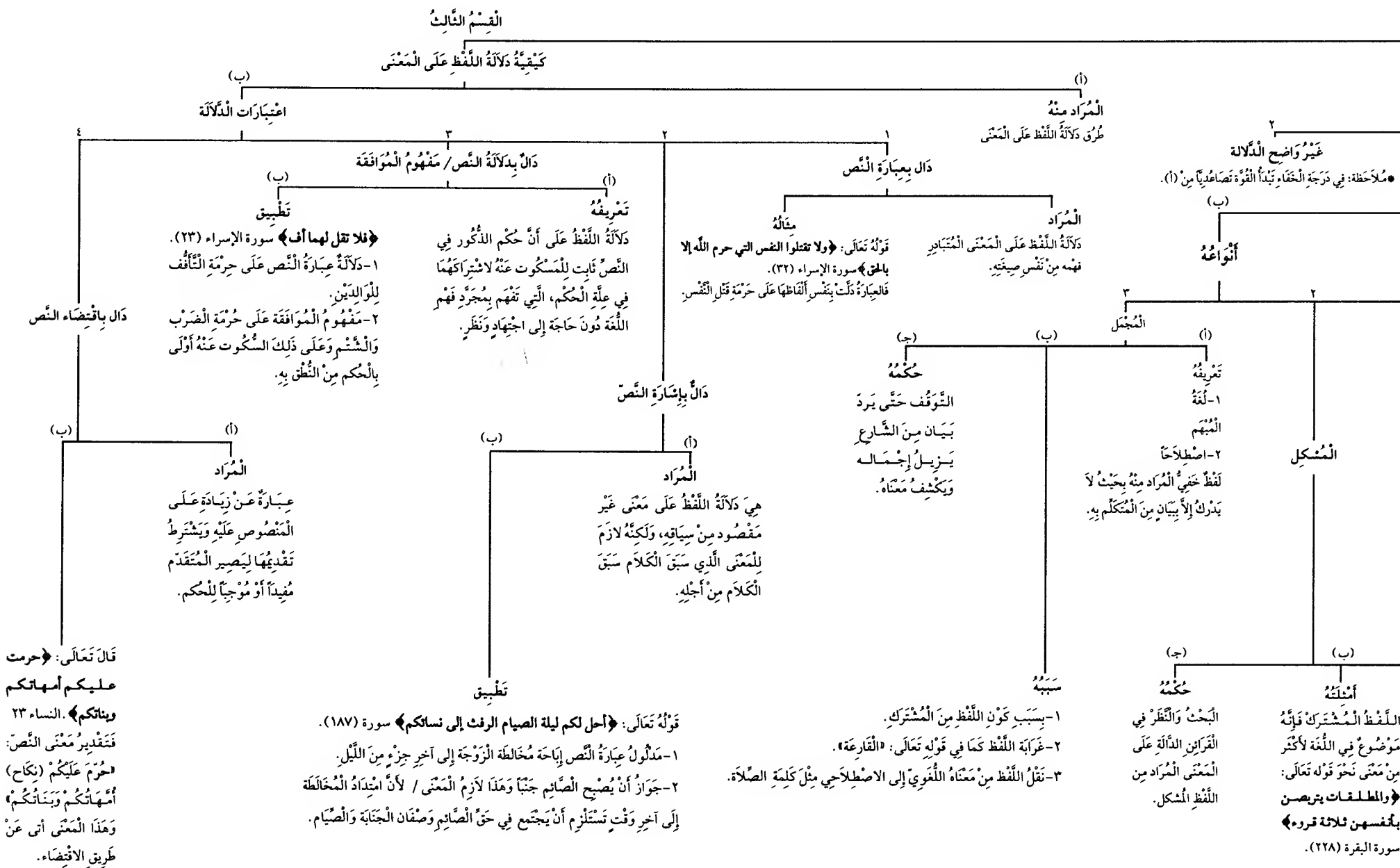


تابع المَبْحَث الأول: القَوَاعِد اللُّغَوِيَّةُ الْأُصُولِيَّةُ. تابع/ طرق استنباط الأحكام والقَوَاعِد (القسم الأول)



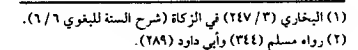
(١) اللؤلؤ والمرجان ١١٩٩.
(٢) الداروقطني عن جابر وصححه الألباني ٧٤٤١.
(٣) أخرجه مسلم.

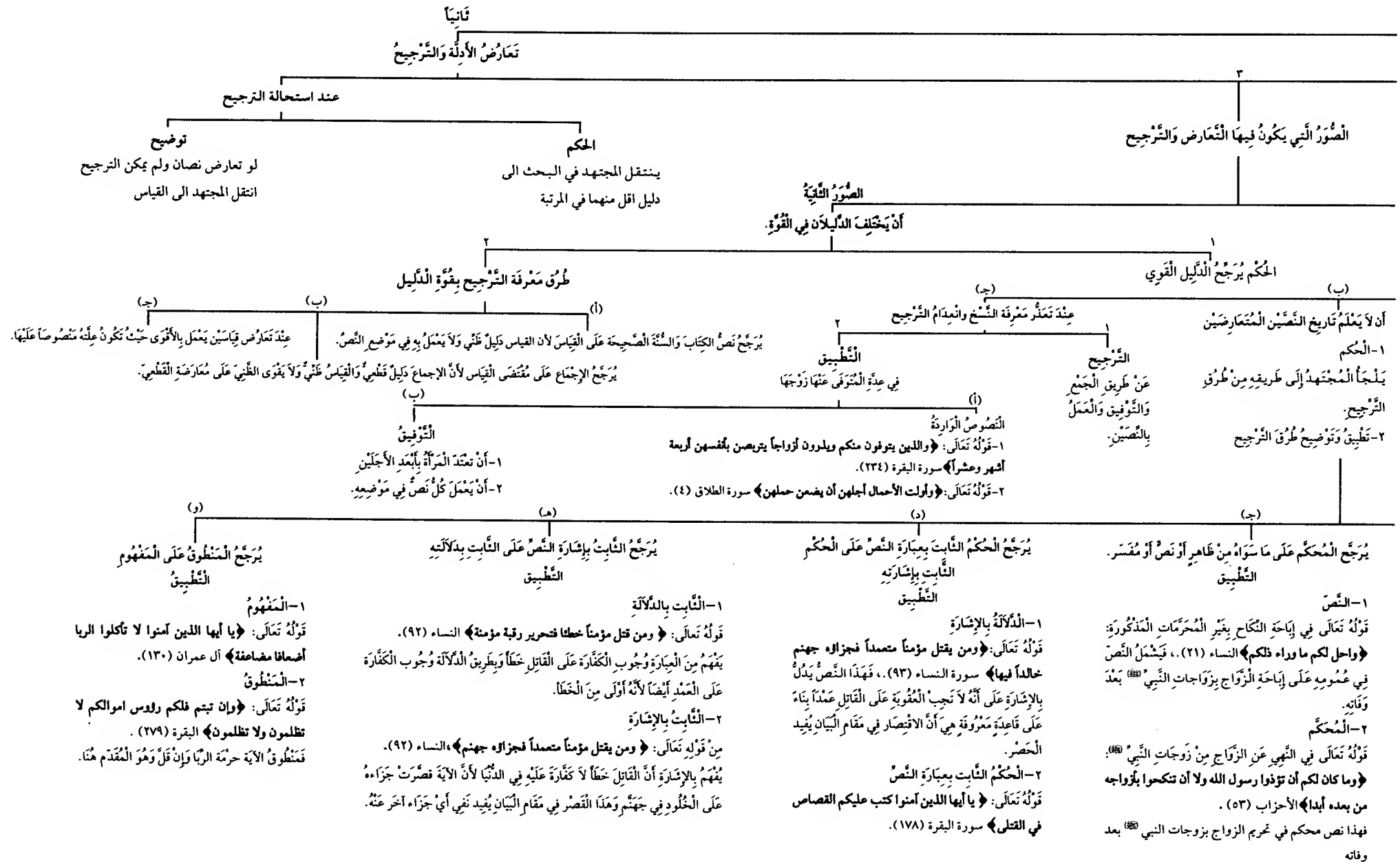




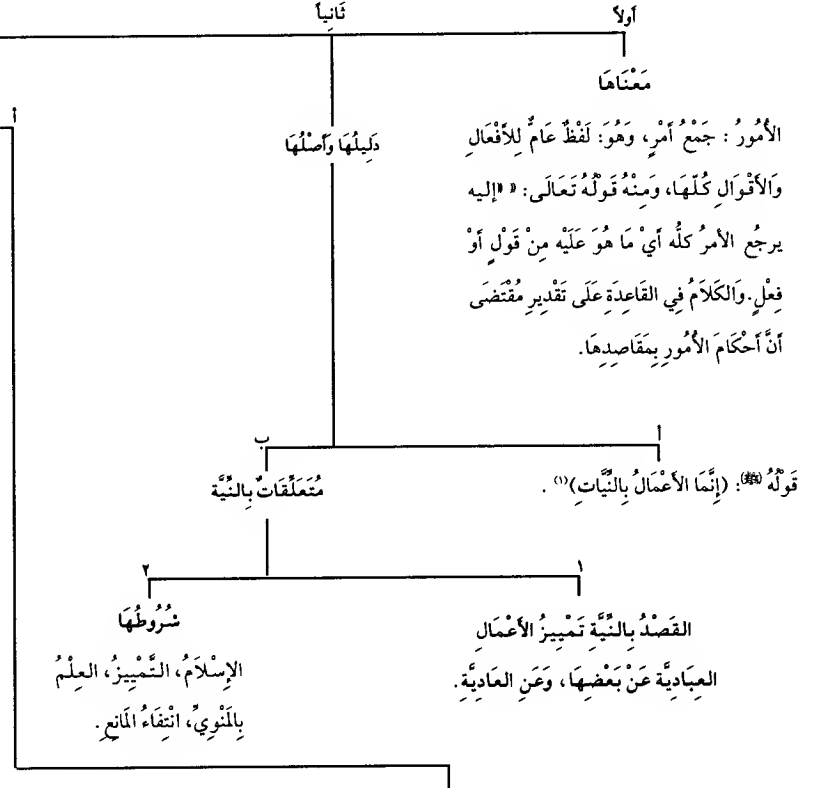
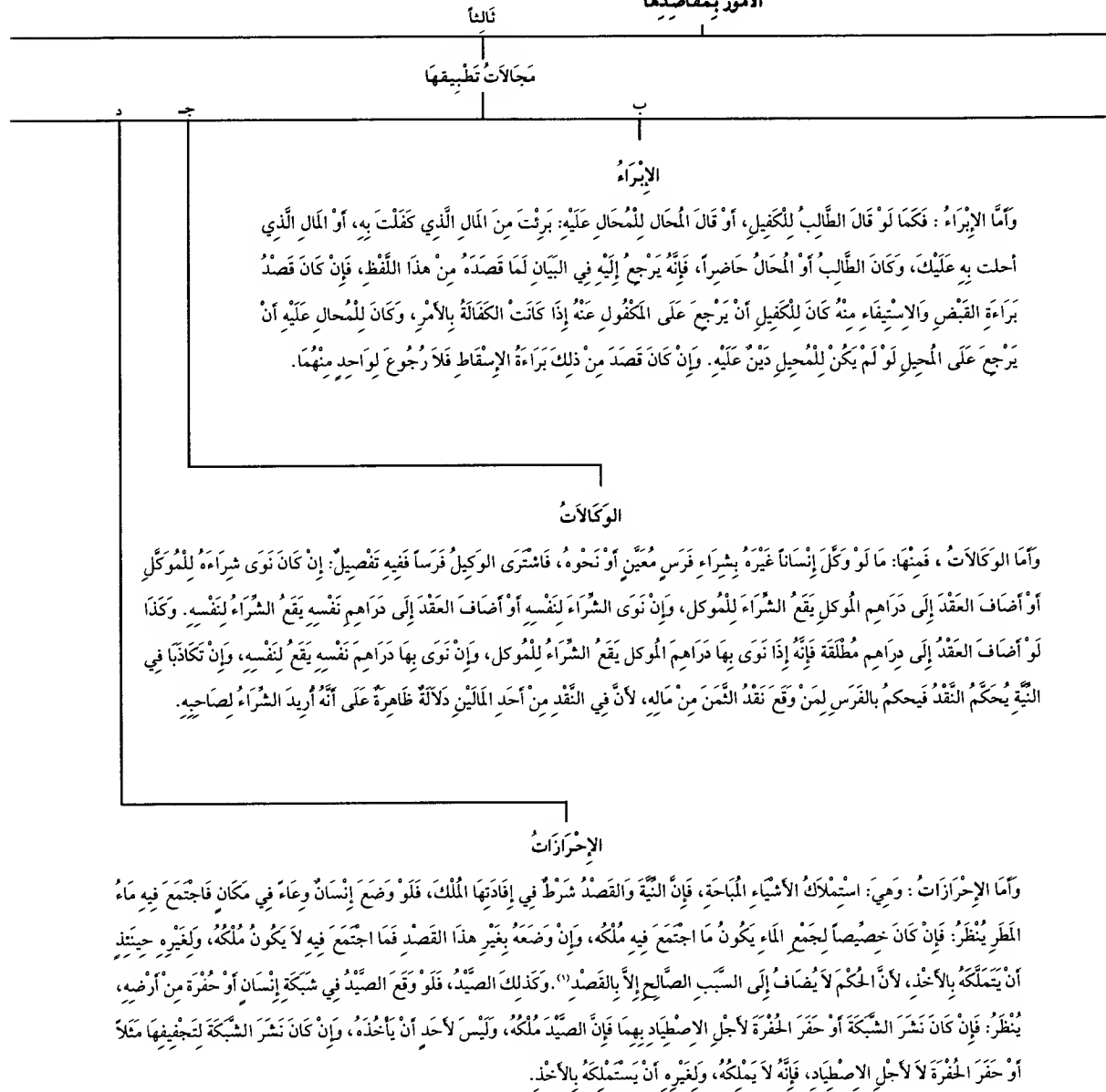
أولاً / تكملة المباحث اللغوية

وَهَذَا الْمَبْحَثُ يَنْدَرِجُ تَحْتَ كَيْفِيَّةٍ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى





القواعد الفقهية

القاعدة الأولى
الأمور بمقاصدها

المعاوضات والتمليكات المالية

وَهِيَ : كَالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ وَالْإِجَارَةُ ، وَالصِّلْحُ وَالْهَبَةُ ، فَإِنَّهَا كُلُّهَا عِنْدَ إِطْلَاقِهَا تَقِيدُ الْأَحْكَامَ الَّتِي وَضَعَتْ لَهَا ، وَهِيَ الْأَثَارُ الْمُرْتَبِةُ عَلَيْهَا مِنَ التَّمْلِكِ وَالتَّمْلُكِ . لَكِنْ إِذَا اقْتَرَنَ بِهَا مَا يُخْرِجُهَا عَنْ إِفَادَةِ هَذَا الْحُكْمِ فَإِنَّهُ يَسْلُبُهَا إِفَادَةُ حُكْمِهَا الْمَذْكُورِ . وَذَلِكَ كَانَ يَقْصُدُ بِهَا : النِّكَاحُ ، أَوْ الْهَزْلُ أَوْ الْإِسْتِهْزَاءُ . وَاشْتَرَطُوا فِي الصِّلْحِ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ بَدَلًا ، لِيَكُونَ نِكَاحًا ، فَلَوْ كَانَتْ فِي الْإِجَارَةِ مَعْقُودًا عَلَيْهَا لَا تَكُونُ نِكَاحًا ، وَكَذَلِكَ لَوْ بَاعَ إِنْسَانٌ أَوْ اشْتَرَى وَهُوَ هَازِلٌ فَإِنَّهُ لَا يَتَرْتَبُ عَلَى عَقْدِهِ تَمْلِكٌ وَلَا تَمْلُكٌ .

(١) السبب الصالح: الإناء سبب صالح لجمع الماء

رابعاً
استثناءاتها

إِنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ لَا تَجْرِي بَيْنَ أَمْرَيْنِ مُبَاحَيْنِ لَا تَخْتَلِفُ بِالْقَصْدِ صِفَتُهُمَا، كَمَا لَوْ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي كَوْنِ الْبَيْعِ صَدَرَ هَزْلاً أَوْ مُوَاضَعَةً مَثَلًا؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْقَصْدِ بَيْنَ الْهَزْلِ وَالْمُوَاضَعَةِ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ ثَمَرَةٌ؛ إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا لَا يُغَيِّدُ تَمْلِكًا وَلَا تَمَلُكًا. بَلْ تَجْرِي بَيْنَ مُبَاحَيْنِ تَخْتَلِفُ صِفَتُهُمَا بِالْقَصْدِ، كَمَا لَوْ دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ الْبَيْعِ الْمُرَادِ حُكْمُهُ، وَبَيْنَ بَيْعِ الْمُوَاضَعَةِ (٣) وَتَحْوِهِ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَقَعُ وَالْآخِرُ لَا يَقَعُ. وَتَجْرِي بَيْنَ مُبَاحٍ وَمَحْظُورٍ، كَمَا فِي فِرْعِ اللَّفْظَةِ الْمُتَقَدِّمِ فَإِنَّ التِّقَاطَهَا بَيْنَهُ حِفْظُهَا لِمَالِكِهَا مُبَاحٌ، وَبَيْنَهُ اخْتِذَافُهَا لِنَفْسِهِ مَحْظُورٌ، كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْمُودَعِ إِذَا لَيْسَ ثَوْبُ الْوَدِيعَةِ ثُمَّ نَزَعَهُ، فَإِنَّ عَدَمَ الْعَوْدِ إِلَى لَيْسِهِ مَطْلُوبٌ، وَالْعَوْدُ إِلَيْهِ مَحْظُورٌ. وَضَابِطُ مَا اسْتِثْنَيْ: قَاعِدَةٌ مَنِ اسْتَعَجَلَ مَا آخَرَهُ الشَّرْعُ يُجَازَى بِرَدِّهِ، وَقَدْ عَبَّرُوا عَنْ ذَلِكَ بِتَعْبِيرَاتٍ شَتَّى مُقَادَهَا: أَنَّ مَنْ يَتَوَسَّلُ بِالْوَسَائِلِ غَيْرِ الْمَشْرُوعَةِ، تَعَجَّلَ مِنْهُ لِلْحُصُولِ عَلَى مَقْصُودِهِ الْمُسْتَحَقِّ لَهُ فَإِنَّ الشَّرْعَ عَامِلُهُ بِضِدِّ مَقْصُودِهِ، فَأَوْجَبَ حَرَمَانَهُ جَزَاءً فَعَلِهِ وَاسْتَعْجَالِهِ، وَمِثْلُهُ: إِذَا قَتَلَ الْوَارِثُ مَوْرَثَهُ عَمْدًا مُسْتَعْجِلًا الْإِرْثَ فَإِنَّهُ يُحْرَمُ مِنَ الْمِيرَاثِ، سَوَاءً أَكَانَ مَتَّهِمًا يَطْلُبُ الْمِيرَاثَ أَوْ غَيْرَ مَتَّهِمٍ. وَمِثْلُهُ: إِذَا قَتَلَ الْمُوصَى لَهُ الْمُوصِي فَيُحْرَمُ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِالْإِجْمَاعِ. وَمِثْلُهُ: مَنْ يَتَهَرَّبُ مِنَ الزَّكَاةِ قَبْلَ عَامِ الْحَوْلِ يَنْقُصُ النَّصَابُ أَوْ إِخْرَاجُهُ عَنْ مَلِكِهِ، لِيَهْرَبُ مِنَ الزَّكَاةِ وَكَذَلِكَ الْغَالُ مِنَ الْغَنِيمَةِ يُحْرَمُ مِنْ سَهْمِهِ

الضَّمَانَاتُ

وَأَمَّا الضَّمَانَاتُ وَالْأَمَانَاتُ، فَمَسَائِلُهَا كَثِيرَةٌ، مِنْهَا:

- أ — اللَّفْظَةُ: فَإِنَّ التَّقَطُّعَ مُلْتَقِطٌ بِنِيَّةِ حِفْظِهَا لِمَالِكِهَا كَانَتْ أَمَانَةً لَا تُضْمَنُ إِلَّا بِالتَّعَدِّيِّ، وَإِنْ التَّقَطُّعُ بِنِيَّةِ اخْتِذَافِهَا لِنَفْسِهِ كَانَ فِي حُكْمِ الْغَاصِبِ فَيُضْمَنُ إِذَا تَلَفَتْ فِي يَدِهِ بِأَيِّ صُورَةٍ كَانَ تَلَفُهَا، وَالْقَوْلُ لِلْمُلْتَقِطِ يَمِينُهُ فِي النِّيَّةِ لَوْ اخْتَلَفَا فِيهَا. وَكَذَا لَوْ التَّقَطُّعُ ثُمَّ رَدَّهَا لِمَكَانِهَا، فَإِنْ كَانَ التَّقَطُّعُ لِلتَّعْرِيفِ لَمْ يَضْمَنْ بِرَدِّهَا لِمَكَانِهَا سِوَاءَ رَدِّهَا قَبْلَ أَنْ يَذْهَبَ بِهَا أَوْ بَعْدَهُ، وَسِوَاءَ خَافَ بِإِعَادَتِهَا هَلَاكَهَا أَوْ لَا، وَإِنْ كَانَ التَّقَطُّعُ لِنَفْسِهِ لَا يَبْرَأُ بِإِعَادَتِهَا لِمَكَانِهَا مَا لَمْ يَرُدَّهَا لِمَالِكِهَا.
- ب — الْوَدِيعَةُ: فَإِنَّ الْمُودَعَ عِنْدَهُ إِذَا اسْتَعْمَلَهَا ثُمَّ تَرَكَهَا بِنِيَّةِ الْعَوْدِ إِلَى اسْتِعْمَالِهَا لَا يَبْرَأُ عَنْ ضَمَانِهَا لِأَنَّ تَعَدِّيَّهَ بَاقٍ، وَإِنْ كَانَ تَرَكَهَا بِنِيَّةِ عَدَمِ الْعَوْدِ إِلَى اسْتِعْمَالِهَا يَبْرَأُ وَلَكِنْ لَا يَصْدُقُ فِي ذَلِكَ إِلَّا بَيِّنَةٌ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِمُوجِبِ الضَّمَانِ ثُمَّ ادَّعَى الْبِرَاءَةَ. وَهَذَا إِذَا كَانَ تَعَدِّيَّهَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ الْحِجْزِ أَوْ الْمَنْعِ عَنِ الْمَالِكِ، فَإِنْ كَانَ بِأَحَدِ هَذَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يَبْرَأُ عَنِ الضَّمَانِ إِلَّا بِالرَّدِّ عَلَى الْمَالِكِ، وَإِنْ أزال تَعَدِّيَّهَ بِالْإِعْتِرَافِ بِهَا. وَكَذَلِكَ كُلُّ أَمِينٍ مِنْ قَبْلِ الْمَالِكِ إِذَا تَعَدَّى ثُمَّ أزال التَّعَدِّيَّ بِنِيَّةٍ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَبْرَأُ عَنِ الضَّمَانِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُسْلَطًا مِنْ قَبْلِ الْمَالِكِ أَصْلًا، أَوْ كَانَ مُسْلَطًا فِي مَدَّةٍ مُؤَقَّتَةٍ وَانْتَهَتْ ثُمَّ تَعَدَّى ثُمَّ أزال تَعَدِّيَّهَ وَعَادَ إِلَى الْحِفْظِ لَا يَبْرَأُ.

القاعدة الثانية^(١)
العبرة من العقود للمقاصد
والمعاني، لا للألفاظ والمباني

ثانياً

مجالات تطبيقها

أ

الحوالة

— وكذلك الحوالة، وهي نقل الدين من دمه المحيل إلى دمه المحال عليه، فإنها إذا اشترط فيها عدم براءة المحيل عن المطالبة تعتبر كفالة، فيشترط فيها ما يشترط في الكفالة، ويطلب المحال كلاً من المحيل والمحال عليه، وكذا لو ادعى كفالة وأقام شاهدين أحدهما بالكفالة، وشهد الآخر بالحوالة ثقيل، وثبتت الكفالة، لأنها أقل، وهذان اللفظان جعلاً كلفظ واحد.

ب

الهيبة

— وأما الهيبة، فإنها إذا شرطت فيها تعويض الواهب نصح، وتعتبر هيبة ابتداءً، وبيماً انتهاءً، فبالنظر لكونها هيبة يشترط لصحتها شروط الهيبة، فلا تصح من الصغير ولو كان العوض كثيراً، وكذا لا تصح من وليه ولو يعوض ما، ويجب فيها التقاض في العوضين، ولا تصح في مشاع يحتمل القسمة، ولا فيما هو متصل بغيره اتصال الأجزاء أو مشغول بغيره، كما لو وهب الزرع دون الأرض، أو الأرض دون الزرع، أو الثمر دون الشجر، أو الشجر دون الثمر؛ لأن ذلك في معنى المشاع، إلى غير ذلك من شرائط الهيبة. وبالنظر لكونها بيماً لا يصح الرجوع فيها، ويجري فيها الرد بالعيب، وخيار الرقبة، وتؤخذ بالشفعة. أما اشتراط كون العوض معلوماً ففيه خلاف، والظاهر اشتراط علمه. وهذا التفصيل فيما إذا قال الواهب: وهبتك بشرط أن تعوض كذا، أما لو قال: وهبتك بكذا دراهم مثلاً كانت بيماً ابتداءً وانتهاءً.

— وكما تكون هيبة العين بشرط العوض بيماً، على الوجه المشروح، تكون هيبة المنفعة بشرط العوض إجارة.

— وقد تعتبر الهيبة إقالة، كما لو وهب المشتري المبيع المنقول من البائع قبل قبضه منه، كان إقالة إذا قيل البائع الهيبة، ويسترد المشتري منه حينئذ الثمن؛ لأن تصرف المشتري في المنقول قبل قبضه من البائع لا يجوز، فلا يمكن تصحيح الهيبة، بل تعتبر مجازاً عن الإقالة. وكما لو وهب رب السلم المسلم فيه من المسلم إليه وقيل الهيبة، كانت الهيبة إقالة؛ لأن تصرف رب السلم في السلم فيه قبل قبضه لا يصح فكان مجازاً عن الإقالة. وكما تكون الهيبة في معنى البيع والشراء قد يكون الشراء هيبة، فلو هربت الأم لطفلها على أن لا ترجع عليه بالثمن جاز، وهو كالهبة استحساناً، فتكون الأم مشترياً لنفسها ثم يصير هيبة منها لولدها الصغير وصلة، وليس لها أن تمنع المشتري عن ولدها الصغير.

— وأما جريانها بين القسمة والهيبة فكما لو أمر أولاده أن يقسموا أرضه الفلانية بينهم وأراد به التملك، فاقسموها وتراضوا على هذه القسمة فإنها تثبت لهم الملك^(٢)، ولا حاجة أن يقول لهم جملة: ملككم هذه الأراضي، ولا أن يقول لكل واحد منهم: ملككم هذا النصيب المقر، وكما لو اقسمت الورثة التركة ذكوراً وإناثاً على السوية صح بطريق الهيبة دون الإرث.

أولاً

معنى المقاصد

هذه القاعدة بالنسبة للتي قبلها كالجزئي من الكلي، فذلك عامة وهذه خاصة، فتصلح أن تكون فرعاً منها، وهي كمن باع سلعة يعوض لكن يلفظ الهيبة فهذا عقد بيع لا عقد هيبة. والمراد بالمقاصد والمعاني: ما يشمل المقاصد التي تعينها القرائن اللفظية التي توجد في عقد فتكسبه حكم عقد آخر، كما سيأتي قريباً في انعقاد الكفالة يلفظ الحوالة، وانعقاد الحوالة يلفظ الكفالة، إذا اشترط فيها براءة المدين عن المطالبة، أو عدم براءته. وما يشمل المقاصد العرفية المرادة للناس في اصطلاح تخاطبهم، فإنها معتبرة في تعيين جهة المقود، فقد صرح الفقهاء بأنه يحمل كلام كل إنسان على لغته وعرفه، وإن خالفت لغة الشرع وعرفه. ومن هذا القسم ما ذكره من انعقاد بعض العقود بالفاظ غير الألفاظ الموضوعة، لها مما يفيد معنى تلك العقود في العرف، كانعقاد البيع والشراء يلفظ الأخذ والإعطاء. وكذا انعقاد شراء الثمار على الأشجار يلفظ (الضمان) في عرفنا الحاضر.

أ

الكفالة

— أما الكفالة فهي ضم دمه إلى دمه في المطالبة، فإذا اشترطت فيها براءة المدين عن المطالبة تعتبر حوالة، فيشترط حينئذ فيها ما يشترط في الحوالة، ولا يطلب الدائن إلا الكفيل فقط، ولا يرجع على المكفول عنه إلا إذا هلك المال عند الكفيل، وذلك بأن يجحد الكفالة مع عجز الدائن عن إثباتها، ويحلف عند تكليف الحاكم له باليمين، أو يموت الكفيل مفلساً، أو يفلس الحاكم، فيحينئذ يرجع الدائن على المدين المكفول.

(١) وهذه منفردة من قاعدة (الأمر بمقاصدها).
(٢) ثبت القسمة.

ثانياً

استثناءاتها

لهذه القاعدة جملة استثناءات:

منها: أن البيع بلا ثمن يبطل، ولا يتعقد هبة، وليس فيه خلافاً، وكذا الإجارة بلا بدل لا تتعقد عارية، إلا على قول. ووجه عدم الانعقاد في الفرعين ظاهر، وذلك أنه دار الأمر فيهما بين عقد محظور، وهو البيع بلا ثمن، والإجارة بلا بدل، وكلاهما فاسد، وهو محظور، وبين عقد مباح، وهو الهبة والعارية، فغلب الحاذر - المانع - بخلاف بقية ما فرغ على القاعدة، فإنه قد دار الأمر في جميعها بين أمرين مباحين فاعتبر فيهما المقصد والمعنى.

المضاربة

— وأما المضاربة، فإنها إذا شرط فيها أن يكون كل الربح للمضارب تعتبر قرضاً، فإذا تلف المال في يد المضارب يكون مضموناً عليه. وإذا شرط فيها أن يكون كل الربح لرب المال تعتبر بضاعة — وهي: أن يكون المال وربحه لواحد والعمل من الآخر — ويكون المال حينئذ في يد القابض أمانة.

الصلح

— وأما الصلح فإنه يعتبر بأقرب العقود إليه، فحينئذ إما أن يكون المدعى عليه مقررًا للمدعي بالمدعى به أو منكراً. ففي حالة إقراره إن وقع الصلح عن مال بمال يدفعه المدعى عليه يعتبر بيعاً، فيجري في المدعى به الرد بالعيب، ويؤخذ بالشفعة إن كان عقاراً. وإن وقع عن مال بمنفعة يعتبر إجارة. وإن كان الصلح عن دعوى النكاح يعتبر خلعاً، فتجري فيه أحكام الخلع. وفي حالة إنكار المدعى عليه إذا تصالحا على بدل يدفعه المدعي يكون ذلك في حقه صلحاً محضاً لقطع المنازعة، فلا يمكنه بعد عقد الصلح أن يرد المدعى به، أي المصالح عنه، بالعيب، ولا يؤخذ بالشفعة لو كان عقاراً. أما في حق المدعى عليه المنكر، وهو الذي قبض بدل الصلح، فإن رجع عن إنكاره وصدق المدعي أو لم يرجع ولكن برهن المدعي على دعواه كان في حقه أيضاً بيعاً، فتترتب عليه أحكام البيع: من الرد بخيار الرؤية والعيب، والأخذ بالشفعة، لو كان البدل عقاراً، وهذا لا يظهر إلا فيما إذا كان دافع البدل هو المدعى عليه، وإلا كان صلحاً محضاً كما هو ظاهر.

القاعدة الثالثة

أولاً

معناها

اليقين لغة: العلم الذي لا تردد معه، وهو في أصل اللغة: الاستقرار، يقال: يقن الماء في الحوض إذا استقر، ولا يشترط في تحقق اليقين الاعتراف والتصديق بل يتصور مع الجحود، كما قال تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا بِهَا وَأَسْتَقْبِتْهَا أَنْفُسَهُمْ﴾. واليقين في اصطلاح علماء المقول هو: الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الثابت بالدليل، فخرج باليقيد الأول، أعني الجازم، الظن، وغلبة الظن؛ لأنه لا جزم فيهما. وخرج باليقيد الثاني ما ليس مطابقاً للواقع وهو الجهل وإن كان صاحبه جازماً. وخرج باليقيد الثالث اعتقاد المقلد فيما كان صواباً؛ لأن اعتقاده لما لم يكن عن دليل كان عرضه للزوال. فكل ذلك ليس من اليقين في شيء.

لكن المناسب هنا تفسير اليقين بالمعنى الأول اللغوي، لأن الأحكام الفقهية إنما تبنى على الظاهر، فكثيراً ما يكون الأمر في نظر الشرع يقيناً لا يزول بالشك، في حين أن العقل يجيز أن يكون الواقع خلافه، وذلك كالأمر الثابت بالبيئة الشرعية، فإنه في نظر الشرع يقين كالثابت بالعيان، مع أن شهادة الشهود لا تخرج عن كونها خبراً أحادي يجيز العقل فيها السهو والكذب، وهذا الاحتمال الضعيف لا يخرج ذلك عن كونه يقيناً؛ لأنه لقوة ضعفه قد طرح أمام قوة مقابله ولم يبق له اعتبار في نظر الناظر. والشك: التردد بين التيقضين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر، فإن ترجح أحدهما على الآخر بدليل ووصل ترجيحه إلى درجة الظهور الذي يبنى عليه الماقل أمور، لكن لم يطرح الاحتمال الآخر فهو الظن. فإن طرح الاحتمال الآخر، بمعنى أنه لم يبق له اعتبار في النظر لشدة ضعفه، فهو غالب الظن، وهو معتبر شرعاً بمنزلة اليقين في بناء الأحكام عليه في أكثر المسائل، إذا كان مستنداً إلى دليل معتبر، وذلك كما إذا رأى إنسان عيناً في يد آخر يتصرف بها تصرفاً يغلب على ظن من يشاهده أنها ملكه، وكان مثله يملك مثلها، ولم يخير الرأي عدلان بأنها ملك غيره، فإنه يجوز له أن يشهد الذي اليد بملكها. إن هذه القاعدة من أهمات القواعد التي عليها مدار الأحكام الفقهية، وقد قيل: إنها تدخل في جميع أبواب الفقه. والمسائل المخرجة عليها، من عبادات ومعاملات وغيرها، يبلغ ثلاثة أرباع علم الفقه. ومعناها أن ما كان ثابتاً متيقناً لا يرتفع بمجرد طرؤه الشك عليه؛ لأن الأمر اليقيني لا يعقل أن يزيله ما هو أضعف منه بل ما كان مثله أو أقوى. هذا، ولا فرق بين أن يكون اليقين السابق؛ مقتضياً للحظر أو مقتضياً للإباحة، فإن العدة عليه في كلتا الحالتين، ولا يلتفت إلى الشك في عروض المبيع الأول، وعروض المبيع الثاني. فمن القسم الأول: ما لو غاب إنسان غيبة منقطعة بحيث لا يعلم موته ولا حياته، فإن المعتبر اليقين السابق، وهو حياته، إلى أن يعلم موته بالبيئة أو يموت جميع أقرانه، وإن كان احتمال موته قائماً في كل لحظة، فلا يجوز قبل ذلك قسمة ماله بين الورثة، ولو كان ودعة عند آخر فيجب على المستودع حفظها، فلو أعطاهم للورثة يكون ضامناً. ومن القسم الثاني ما ذكر في مجالات تطبيق القاعدة.

ثانياً

مجالات تطبيقها

ينفرد على هذه القاعدة جملة مسائل منها:

الشهادة على العلم السابق

أ - ما إذا كان إنساناً يعلم أن بكراً مديون لعمرو بألف مثلاً، فإنه يجوز له أن يشهد على بكر بالألف، وإن خافه الشك في وفائها أو في إبراء الدائن له عنها، إذ لا عبرة للشك في جانب اليقين السابق.

ب - وكذلك: ما إذا كان يعلم أن العين الفلانية كانت ملك بكر ثم نازعه فيها أحد، فإنه يجوز له أن يشهد لبكر بأن العين ملكه وإن كان يحتمل أنه باعها لمن ينازعه.

لا تقبل شهادة من أقر بشيء ثم ادعى خلافه إلا إذا أقام دليلاً على دعواه، مثل: ما إذا أقر أنه: لا حق له فيما بيد فلان، ثم برهن على شيء في يد فلان أنه غصبه منه، لم يقبل حتى يشهد بخضبه بعد إقراره لأن الإبراء يعمل فيما قبله لا فيما بعده، ولا يعمل فيما بعده إلا في مسألة، وهي: ما لو شرط البائع في البيع البراءة من كل عيب في المبيع دخل العيب القديم والحادث بعد البيع قبل القبض.

العبرة بأخير الأمرين [في سداد الديون]

كذلك: ما لو ادعى زيد على عمرو ألفاً مثلاً، فأقام عمرو بيته على الأداء أو الإبراء، فأقام زيد أيضاً على أن له عليه ألفاً، فإن بيته زيد هذه لا تقبل من غير أن يبرهن أن الألف المشهود عليها هي غير تلك الألف التي ادعى عمرو أدائها أو الإبراء عنها، لأن قراع دمة عمرو بعد البينة التي أقامها أصبح يقيناً، والألف التي أقام زيد عليها البينة مطلقة، فيحتمل أن تكون هي المرادة أو المبروء عنها، فلا تشغل دمة عمرو بمجرد الشك، بعد التيقن بفرغها، ولأن الموجب والمسقط إذا اجتمعا يعتبر المسقط متأخراً، إذ السقوط بعد الوجوب.

ثانياً

اعتبار اللبن للزوج الأول حتى تلد من الثاني:

وذلك مثل ما لو طلق الرجل زوجته، وكانت ذات لبن، وتزوجت
 بآخر بعد عدتها فحملت منه، وأرضعت طفلاً في مدة الحمل، فإن
 لبنها لم يزل معتبراً من الزوج الأول، فتثبت حرمة الرضاع به
 بالنسبة للزوج الأول، لأنه كان متيقناً أن اللبن منه، فلا نحكم بأنه
 للثاني بمجرد الشك الحاصل بسبب الحمل من الزوج الثاني، فإذا
 ولدت يحكم حينئذ بأن اللبن بعد الولادة من الثاني.

استثناءاتها

يستثنى من القاعدة المذكورة:

ما لو ادعى المشتري عيباً في المبيع موجباً لردّه على البائع، بعد
 قبضه المبيع، فإنه لا يجبر على دفع الثمن للبائع حتى تنتهي
 الخصومة في العيب، فإن ثبت قدم العيب عند البائع يفسخ
 القاضي البيع، فإن عجز المشتري عن الإثبات يجبر على دفع الثمن
 حينئذ. فقد زال اليقين ههنا، وهو وجوب دفع الثمن المتيقن به
 للحال بمجرد الشك، وهو قدم العيب^(١) المحتمل الثبوت وعدمه.

رد المغصوب على من في عيال المالك

لا يبرأ الغاصب إذا رد المغصوب على من في عيال
 المالك لأن الرد على من في عياله له رد من وجه دون
 وجه، والضمان كان واجباً ييقن فلا يبرأ بالشك

الاختلاف في اعتبار العيب في المبيع

— منها ما لو اشترى أحد شيئاً ثم ادعى أن به عيباً وأراد رده،
 واختلف التجار أهل الخبرة فقال بعضهم: هو عيب، وقال بعضهم:
 ليس بعيب، فليس للمشتري الرد، لأن السلامة هي الأصل المتيقن،
 فلا يثبت العيب بالشك، فكذا لو وجد العيب عند البائع، ثم عند
 المشتري، ولكن اشتبّه فلم يدر أنه عين الأول أو غيره، فإنه لا يرد.

(١) وكذلك أصل لعيب (لا قدمه فقط) لأن أصل العيب يحتاج إلى إثبات، ولا يكفي مجرد ادعاء العيب لإثبات قدمه إذ قد يكون الشيء الذي يزعمه المشتري عيباً ليس بعيب بالنسبة لهذا المبيع، فالواجب عند ادعاء العيب إثبات كونه عيباً أولاً، ثم الانتقال إلى البحث في قدمه كما هو معلوم وإطلاق التعبير بالنص المنقول بأن ادعاء العيب يمنع إجبار المشتري على دفع الثمن يشمل الخلاف في أصل العيب أو في قدمه.

القاعدة الرابعة: الأصل بقاء ما كان على ما كان

القاعدة الرابعة

الأصل بقاء ما كان على ما كان

مَجَالَاتُ التَّطَبُّقِ

يَتَفَرَّعُ عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا:

دَعْوَى الزَّوْجَةِ النِّفَقَةِ

لَوْ ادَّعَتِ الزَّوْجَةُ عَلَى زَوْجِهَا عَدَمَ وَصُولِ النِّفَقَةِ الْمَقْدَرَةِ إِلَيْهَا، وَادَّعَى الزَّوْجُ الْإِیْصَالَ، قَالَ قَوْلُ قَوْلِهَا بَيِّنَةٌ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُهَا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ ثَابِتَةً فِي ذِمَّتِهِ، حَتَّى يَقُومَ عَلَى خِلَافِهِ دَلِيلٌ، مِنْ بَيِّنَةٍ أَوْ نَكْوَلٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ كُلِّ مَدِينٍ، فَلَوْ ادَّعَى الْمُسْتَقْرِضُ دَفْعَ الدَّيْنِ إِلَى الْمُقْرِضِ، وَأَنْكَرَ الْمُقْرِضُ قَالِقَوْلُ قَوْلِ الْمُقْرِضِ، وَهَكَذَا...

رَدُّ جُزْءٍ مِنَ الصَّفَقَةِ بِالْعَمِيبِ

— وَمِنْهَا: مَا لَوْ بَاعَ إِنْسَانٌ شَيْئَيْنِ صَفَقَةً وَاحِدَةً فَهَلَكَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَجَاءَ بِالْآخَرِ لِيُرُدَّهُ بِعَيْبٍ فِيهِ عَلَى الْبَائِعِ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ، فَاخْتَلَفَا فِي قِيَمَةِ الْهَالِكِ، فَقَوْلُ لِلْبَائِعِ، جَمِيعُهُ ثَابِتٌ فِي ذِمَّةِ الْمُشْتَرِي، فَلَا أَصْلَ بَقَاءِ الْقَدْرِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ فِي ذِمَّتِهِ حَتَّى يُبْرِهِنَ عَلَى دَعْوَاهِ.

دَعْوَى امْتِدَادِ الطَّهْرِ

— وَمِنْهَا: مَا لَوْ ادَّعَتِ امْتِدَادُ الطَّهْرِ وَعَدَمَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، صَدَّقَتْ بِبَيِّنَتِهَا، وَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِدَّةِ بَعْدَ وَجُودِهَا.

الِاخْتِلَافُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ

— وَمِنْهَا: مَا لَوْ اخْتَلَفَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فِي مُضِيِّ مُدَّةِ خِيَارِ الشَّرْطِ، أَوْ فِي مُضِيِّ مُدَّةِ أَجْلِ الثَّمَنِ، فَقَوْلُ لِمُنْكَرِ الْمُضِيِّ، لِأَنَّهُمَا تَصَادَقَا عَلَى ثُبُوتِ الْخِيَارِ وَالْأَجْلِ، ثُمَّ ادَّعَى أَحَدُهُمَا السَّقُوطَ، وَالْأَصْلُ بَقَاؤُهُمَا بَعْدَ الثَّبُوتِ.

مَعْنَى الْقَاعِدَةِ

«الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ، حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ»؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ إِذَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ خِلَافَهُ بَطُلَ. الْأَصْلُ فِي اللَّفْظِ: أَسْفَلُ الشَّيْءِ، وَفِي الْإِصْطِلَاحِ يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا: أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْقَانُونِ وَالْقَاعِدَةِ الْمُتَطَبِّقَةِ عَلَى جُزْئِيَّاتِهَا وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا. وَمَعْنَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنَّهُ إِذَا جُهِلَ فِي وَقْتِ الْخُصُومَةِ حَالُ الشَّيْءِ وَلَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ يَحْكُمُ بِمَقْتَضَاهُ، وَكَانَ لِذَلِكَ الشَّيْءِ حَالَةً سَابِقَةً مَعُودَةً، فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي ذَلِكَ أَنْ يَحْكُمَ بِبَقَائِهِ وَاسْتِمْرَارِهِ عَلَى تِلْكَ حَالَةِ الْمَعُودَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا، حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَيَصَارُ حِينَئِذٍ إِلَيْهِ. وَذَلِكَ الدَّلِيلُ أَحَدُ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءٍ: الْبَيِّنَةُ، وَالْإِقْرَارُ، وَالنُّكُولُ، وَالْأَمَارَةُ الظَّاهِرَةُ؛ عَلَى أَنَّ النُّكُولَ يَرْجِعُ إِلَى مُجَرَّدِ الْقَرِينَةِ الظَّاهِرَةِ. فَأَمَّا الْبَيِّنَةُ وَالْإِقْرَارُ وَالنُّكُولُ فَاُمْتِلَاطُهَا وَاضِحَةٌ مَعْلُومَةٌ، وَأَمَّا الْأَمَارَةُ الظَّاهِرَةُ فَتَحْكُمُ الْحَالِ الْإِنْتِزَاعِي قَرِيبًا فِي الْكَلَامِ عَلَى النَّوعِ الثَّانِي مِنْ نَوْعِي الْإِسْتِصْحَابِ. وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ لَيْسَتْ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْكَلْبَةِ الَّتِي لَيْسَتْ دَاخِلَةً تَحْتَ غَيْرِهَا، بَلْ هِيَ مِنْ فُرُوعِ قَاعِدَةٍ — الْبَقِيَّةُ لَا يَزُولُ بِشَكٍّ.

الاستصحاب

يُطْلَقُونَ عَلَى قَاعِدَةٍ: «الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ» لَفْظَةً: الْإِسْتِصْحَابُ .

وَهُوَ الْحُكْمُ عَلَى أَمْرٍ ثَابِتٍ فِي وَقْتٍ يَثْبُوتُهُ فِي وَقْتٍ آخَرَ، وَهُوَ نَوْعَانِ:

الْأَوَّلُ: جَعَلَ الْأَمْرَ الثَّابِتَ فِي الْمَاضِي مُسْتَصْحَبًا لِلْحَالِ، وَمِنْ هَذَا النَّوعِ الْقَاعِدَةُ الْمَذْكُورَةُ وَمَا يَتَفَرَّعُ عَنْهَا.

الثَّانِي: جَعَلَ الْأَمْرَ الثَّابِتَ فِي الْحَالِ مُسْتَصْحَبًا لِلْمَاضِي، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالِاسْتِصْحَابِ الْمَعْكُوسِ. وَلَهُ أَمْثَلَةٌ:

مِنْهَا: مَا لَوْ كَانَ لِلْإِبْنِ الْغَائِبِ مَالٌ عِنْدَ أَبِيهِ، فَأَنْفَقَ الْأَبُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ اخْتَلَفَا فَقَالَ الْإِبْنُ لِلْأَبِ: إِنَّكَ أَنْفَقْتَ عَلَى

نَفْسِكَ مِنْهُ وَأَنْتَ مُوسِرٌ، وَقَالَ الْأَبُ: أَنْفَقْتُ وَأَنَا مُعْسِرٌ، وَلَا بَيِّنَةَ لِأَحَدِهِمَا، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ الْحَالُ؛ فَلَوْ كَانَ الْأَبُ حَالِ

الْخُصُومَةِ مُعْسِرًا فَالْقَوْلُ لَهُ، وَلَوْ كَانَ مُوسِرًا فَالْقَوْلُ لِابْنِهِ، وَلَوْ بَرَهَنَ كُلُّ مِنَ الْأَبِ وَالْإِبْنِ عَلَى دَعْوَاهُمَا تَقَدَّمَ بَيِّنَةُ

الْإِبْنِ. وَإِنَّمَا لَمْ يُجْعَلِ الْقَوْلُ قَوْلَ مُدَّعِي الْإِعْسَارِ مُطْلَقًا عَلَى أَنَّهُ الصِّفَةُ الْأَصْلِيَّةُ فِي الْإِنْسَانِ، وَالْأَصْلُ اعْتِبَارُ بَقَائِهِ؛

لأنَّ اعْتِبَارَ بَقَاءِ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ قِيَامِ دَلِيلٍ عَلَى خِلَافِهِ، وَلَمَّا كَانَ قِيَامُ صِفَةِ الْيَسَارِ حِينَ الْخُصُومَةِ أَمَارَةً

ظَاهِرَةً فِي تَأْيِيدِ كَلَامِ مُدَّعِيهِ، طُرِحَ ذَلِكَ الْأَصْلُ، لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى خِلَافِهِ، وَاعْتَبِرَ الْقَوْلُ لِمُدَّعِي الْيَسَارِ.

وَمِنْهَا: مَا لَوْ ادَّعَى الْمُسْتَأْجِرُ سُقُوطَ الْأَجْرَةِ بِزَعْمِ أَنَّ الْمَأْجُورَ غَضِبَ مِنْهُ فَفَاتَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَأَنْكَرَ الْمُؤْجَرُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ

يُحْكَمُ الْحَالُ، وَيُنْظَرُ: إِنْ كَانَ الْمَأْجُورُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ حِينَ الْخُصُومَةِ فَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ الْغَاصِبِ

فَالْقَوْلُ لِلْمُؤْجَرِ. وَالْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهِيَ عَدَمُ كَوْنِهِ فِي يَدِ الْغَاصِبِ، تَشْمَلُ صَوْرَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَكُونَ فِي يَدِ

الْمُسْتَأْجِرِ، وَالثَّانِيَّةُ: أَنْ لَا يَكُونَ فِي يَدِ أَحَدٍ. وَمِنْهَا: مَا لَوْ بَاعَ الْأَبُ مَالَ طِفْلِهِ ثُمَّ بَلَغَ، فَادَّعَى — بَعْدَ بُلُوغِهِ — عَلَى

الْمُسْتَرِي أَنْ الْبَيْعَ كَانَ بَغْبِنٍ فَاحِشٍ، وَالْمُسْتَرِي يُنْكِرُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ الْحَالُ لَوْ لَمْ تَكُنْ الْمُدَّةُ قَدَرًا مَا يَتَبَدَّلُ بِهِ السَّعَرُ.

استثناءاتها

خَرَجَ عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَسَائِلُ:

مِنْهَا: إِذَا ادَّعَى الْمُودِعَ عِنْدَهُ رَدُّ الْوَدِيعَةِ أَوْ

هَلَاكِهَا، وَالْمَالِكُ يُنْكِرُ، فَالْقَوْلُ لِلْمُودِعِ

عِنْدَهُ، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهَا عِنْدَهُ، وَذَلِكَ

لأنَّ كُلَّ أَمِينٍ ادَّعَى رَدَّ الْأَمَانَةِ إِلَى مُسْتَحِقِّهَا

فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِبَيِّنَةٍ؛ لأنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ

وَعَدَمُ التَّعَدِّيِّ وَالتَّقْصِيرِ. وَمِنْهَا: مَا لَوْ

ادَّعَتْ الْمَرْأَةُ مُضِيَّ عِدَّتِهَا فِي مُدَّةٍ تُحْتَمَلُ،

صَدَّقَتْ بِبَيِّنَةٍ، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِدَّةِ

بَعْدَ وَجُودِهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ مُضِيَّ الْعِدَّةِ مِنْ

الْأُمُورِ الَّتِي لَا تُعْلَمُ إِلَّا مِنْهَا، فَإِذَا لَمْ يَقْبَلْ

قَوْلُهَا فِي مُضِيِّهَا لَا يُمَكِّنُ ثُبُوتَ مُضِيِّهَا

أَصْلًا، فَقَبِلَ قَوْلُهَا وَفِي ذَلِكَ ضَرُورَةٌ.

القَدِيمُ يُتْرَكُ عَلَى قَدِيمِهِ

معنى القاعدة

وَمَعْنَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنَّ الْمُتَنَازِعَ فِيهِ إِذَا كَانَ قَدِيمًا تَرَاعَى فِيهِ حَالَتُهُ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا مِنَ الْقَدِيمِ، بِلَا زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ، وَلَا تَغْيِيرٍ وَلَا تَحْوِيلٍ. وَإِنَّمَا لَمْ يُجْزَ تَغْيِيرُ الْقَدِيمِ عَنْ حَالِهِ أَوْ رَفَعُهُ بِدُونِ إِذْنِ صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مِنَ الزَّمَنِ الْقَدِيمِ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ الْمَشَاهِدَةِ فَلَا أَصْلَ بَقَاؤُهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، وَلِغَلْبَةِ الظَّنِّ بِأَنَّهُ مَا وَضَعَ إِلَّا بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ. فَلَوْ كَانَ لِأَحَدٍ جَنَاحٌ فِي دَارِهِ مَمْدُودٌ عَلَى أَرْضِ الْغَيْرِ، أَوْ كَانَ لِدَارِهِ مَسِيلُ مَاءٍ، أَوْ أَقْدَارٌ فِي أَرْضِ الْغَيْرِ، أَوْ كَانَ لَهُ مَعْرٌ إِلَى دَارِهِ مِثْلًا فِي أَرْضِ الْغَيْرِ، وَكَانَ ذَلِكَ الْجَنَاحُ أَوْ الْمَسِيلُ أَوْ الْمَعْرُ قَدِيمًا لَا يَعْرِفُ أَحَدٌ مِنَ الْحَاضِرِينَ مَبْدَأَ حَدُوثِهِ، فَأَرَادَ صَاحِبُ الْأَرْضِ أَنْ يَمْنَعَ صَاحِبَ الدَّارِ مِنْ مَدِّ الْجَنَاحِ، أَوْ التَّسْيِيلِ، أَوْ الْمُرُورِ فِي أَرْضِهِ، أَوْ أَرَادَ أَنْ يُحَوِّلَ الْمَسِيلَ أَوْ الْمَعْرَ وَيَغْيِرَهُ عَنْ حَالِهِ الْقَدِيمِ، فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ. وَكَذَا لَيْسَ لِصَاحِبِ الْحَقِّ نَفْسُهُ أَنْ يُحَوِّلَهُ مِنْ جِهَةٍ إِلَى جِهَةٍ، أَوْ يَصْرِفَ الْمَعْرَ مِثْلًا إِلَى دَارٍ أُخْرَى لَهُ، إِلَّا إِذَا أَذِنَ لَهُ الْآخَرُ، وَلِلْآخَرِ وَلِوَرَثَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ الرُّجُوعُ عَنْ هَذَا الْإِذْنِ وَتَكْلِيفُ صَاحِبِ الْحَقِّ بِإِعَادَتِهِ إِلَى الْحَالَةِ الْأُولَى. وَوَجْهُ جَوَازِ الرُّجُوعِ، أَنَّ ذَلِكَ الْإِذْنَ مِنَ قَبِيلِ الْإِعَارَةِ، وَهِيَ غَيْرُ لَازِمَةٍ. بِخِلَافِ مَا لَوْ بَنَى صَاحِبُ الْأَرْضِ بِنَاءً فِي الْمَعْرِ بِإِذْنِ صَاحِبِ حَقِّ الْمُرُورِ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ حَقُّ مُرُورِهِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ حَقُّ الْمَخَاصِمَةِ مَعَ صَاحِبِ الْأَرْضِ لِاسْتِعَادَتِهِ، لِأَنَّهُ إِذْنُهُ ذَلِكَ إِسْقَاطٌ لِحَقِّهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ صَاحِبُ الْحَقِّ مَالِكًا لِرَقَبَةِ الطَّرِيقِ، فَلَا يَمْنَعُ مِنَ الْمَخَاصِمَةِ وَاسْتِعَادَتِهِ بَعْدَ إِذْنِهِ بِالْبِنَاءِ، لِأَنَّ الْمَلِكَ لَا يَسْقُطُ بِالْإِسْقَاطِ، قَالَ فِي فَصْلِ الْأَنْهَارِ مِنَ الْفَتَاوَى الْحَانِيَّةِ: وَلَوْ قَالَ صَاحِبُ الْمَسِيلِ: أَبْطَلْتُ حَقِّي فِي الْمَسِيلِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ فِي جَرَاءِ الْمَاءِ دُونَ الرَقَبَةِ بَطَلَ حَقُّهُ، وَإِنْ كَانَ لَهُ رَقَبَةُ الْمَسِيلِ لَا يَبْطُلُ ذَلِكَ بِالْإِبْطَالِ. وَلَا يَشْتَرِطُ فِي اعْتِبَارِ التَّصْرِفِ الْقَدِيمِ أَنْ يَكُونَ مَا يَتَصَرَّفُ بِهِ قَائِمًا فِي يَدِ الْمُتَصَرِّفِ إِلَى حِينِ الْخُصُومَةِ، بَلْ يَكْفِي أَنْ يَثْبُتَ الْمُدْعَى وَجُودُهُ فِي يَدِهِ قَبْلَ الْخُصُومَةِ، وَأَنَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ أَحْدَثَ يَدَهُ عَلَيْهِ وَمَنَعَ الْمُدْعَى مِنْهُ، فَإِنَّهُ يَحْكُمُ بِهِ لِلْمُدْعَى؛ لِأَنَّ يَدَ الْحَادِثَةِ لَا عِبْرَةَ بِهَا بَلْ الْعِبْرَةُ لِلْيَدِ الْحَقِيقَةِ. لَوْ ادَّعَى أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ الْحُدُوثَ، وَادَّعَى الْآخَرُ الْقَدَمَ فَالْقَوْلُ قَوْلٌ مَنْ يَدْعِي الْقَدَمَ، وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةٌ مَنْ يَدْعِي الْحُدُوثَ.

مَجَالَاتُ تَطْبِيقِهَا

النَّهْرُ الْمُشْتَرَكُ

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ نَهْرٌ بَيْنَ قَوْمٍ يَأْخُذُ الْمَاءَ مِنَ النَّهْرِ الْأَعْظَمِ، فَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ فِيهِ كُوْتَانٌ وَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ ثَلَاثٌ، فَقَالَ أَصْحَابُ الْكُوَى السُّفْلَى لِأَصْحَابِ الْعُلْيَا: إِنَّكُمْ تَأْخُذُونَ مِنَ الْمَاءِ أَكْثَرَ مِنْ نَصِيبِكُمْ، لِأَنَّ كَثْرَةَ الْمَاءِ وَرَفْعَهُ يَكُونُ فِي أَعْلَى النَّهْرِ فَيَدْخُلُ فِي كُوَاكُمْ شَيْءٌ كَثِيرٌ، وَنَحْنُ لَا نَرْضَى بِهَذَا، وَنَجْعَلُ لَكُمْ أَيَّامًا مَعْلُومَةً وَنَسُدُّ فِي أَيَّامِكُمْ كُوَانَا وَلَنَا أَيَّامًا مَعْلُومَةً وَأَنْتُمْ تَسُدُّونَ فِيهَا كُوَاكُمْ، فَلَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ، بَلْ يُتْرَكُ عَلَى حَالِهِ، كَمَا كَانَ. وَكَذَا لَوْ اخْتَصَمَ أَهْلُ النَّهْرِ فَادَّعَى بَعْضُهُمْ زِيَادَةَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا بِحُجَّةٍ. وَالْأَصْلُ فِي جَنْسِ هَذَا أَنَّ مَا كَانَ قَدِيمًا يُتْرَكُ عَلَى حَالِهِ، وَلَا يُغَيَّرُ إِلَّا بِحُجَّةٍ.

نَهْرٌ خَاصٌّ يَجْرِي فِي أَرْضٍ لِغَيْرِ مَالِكِهِ

لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ نَهْرٌ يَجْرِي فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ لَسَقَى أَرْضِيهِ، وَهُوَ فِي يَدِهِ يُكْرِيه وَيَغْرِسُ فِي حَافَتَيْهِ الْأَشْجَارَ مِثْلًا، فَأَرَادَ صَاحِبُ الْأَرْضِ أَنْ لَا يُجْرِيَ النَّهْرُ فِي أَرْضِهِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، بَلْ يُتْرَكُ عَلَى حَالِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ يَسْتَعْمِلُهُ بِإِجْرَاءِ مَالِهِ وَنَحْوِهِ، فَعِنْدَ الْاِخْتِلَافِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ وَلَمْ يَكُنْ جَارِيًا وَقَتَ الْخُصُومَةِ، فَإِنْ كَانَ يَدْعِي رَقَبَةَ النَّهْرِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَثْبُتَ أَنَّهُ لَهُ، وَإِنْ كَانَ يَدْعِي حَقَّ الْإِجْرَاءِ فِي النَّهْرِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَثْبُتَ أَنَّهُ كَانَ يَجْرِي مِنَ الْقَدِيمِ لَسَقَى أَرْضِيهِ، فَيَحْكُمُ لَهُ حِينَئِذٍ بِمِلْكِ رَقَبَةِ النَّهْرِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، وَيَحَقُّ الْإِجْرَاءُ فِي الثَّانِيَةِ.

(جـ)

حَقُّ الْمُرُودِ

وَيُمَثِّلُ حُكْمُ النَّهْرِ الْجَارِي الَّذِي يَجْرِي فِي أَرْضٍ غَيْرِ مَالِكِهِ، يُحْسَمُ الْاِخْتِلَافُ إِذَا وَقَعَ فِي حَقِّ الْمُرُورِ أَوْ حَقِّ التَّسْيِيلِ فِي أَرْضٍ، أَوْ عَلَى سَطْحٍ، أَوْ فِي دَارٍ، أَوْ فِي طَرِيقٍ خَاصٍّ.

وَالْمُرَادُ بِالطَّرِيقِ الْخَاصِّ فِي قَوْلِهِمْ: فَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي طَرِيقٍ خَاصٍّ يُعْتَبَرُ قَدِيمًا، فَهُوَ مَا كَانَتْ رَقَبَتُهُ مَمْلُوكَةً لِقَوْمٍ، وَلَيْسَ لِلْعَامَّةِ فِيهِ حَقٌّ أَصْلًا، كَمَا إِذَا كَانَتْ أَرْضًا مُشْتَرَكَةً بَيْنَ قَوْمٍ بَنَوْا فِيهَا مَسَاكِينَ وَجَعَلُوا بَيْنَهُمْ مِنْهَا طَرِيقًا حَتَّى كَانَ مَمْلُوكًا لَهُمْ عَلَى الْخُصُوصِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ السُّكَّةُ مُخْتَطَّةً مِنَ الْأَصْلِ فَحُكْمُهَا حُكْمُ طَرِيقِ الْعَامَّةِ وَلَوْ غَيْرَ نَافِذَةً؛ إِذْ هِيَ مُلْكُ الْعَامَّةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ لَهُمْ أَنْ يَسْتَعْمِلُوهَا عِنْدَ الزَّحَامِ. وَهَذَا التَّفْسِيرُ يَأْتِي فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ الَّتِي تُذَكَّرُ فِي غَيْرِ الطَّرِيقِ النَّافِذَةِ.

(د)

الْجَهْلُ بِالْحَقِيقَةِ عِنْدَ التَّنَازُعِ

إِذَا جَهِلَ حَالُ التَّنَازُعِ وَلَمْ يَعْرِفْ هَلِ الْأَمْرُ قَدِيمٌ أَوْ حَدِيثٌ، فَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي طَرِيقٍ خَاصٍّ يُعْتَبَرُ قَدِيمًا حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ يُعْتَبَرُ حَدِيثًا وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَنْقُضَهُ.

(هـ)

حَقُّ التَّصَرُّفِ فِي مُلْكِ الْعَامَّةِ لَا يَعْنِي الْمُلْكِيَّةَ

اِخْتَلَفَ الْإِفْتَاءُ فِي اعْتِبَارِ التَّصَرُّفِ الْقَدِيمِ فِي الْحُقُوقِ، فَأَفْتَى الْمَرْحُومُ خَيْرُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ، فِي سُؤَالٍ رُفِعَ إِلَيْهِ، بِمَا يُفِيدُ عَدَمَ اعْتِبَارِهِ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْحَقِّ الْمُدَّعَى بِهِ بِخُصُوصِهِ، وَتَمَسُّكَ بِمَسَائِلَ نَصُّوا عَلَيْهَا، وَهِيَ أَنَّ مَنْ أَدْعَى حَقَّ الْمُرُورِ أَوْ رَقَبَةَ الطَّرِيقِ، وَأَقَامَ بَيِّنَةً شَهِدَتْ لَهُ بِأَنَّهُ كَانَ يَمُرُّ فِي هَذِهِ لَا يَسْتَحِقُّ بِذَلِكَ شَيْئًا، وَأَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا فُسِّرَ لِلْقَاضِي أَنَّهُ يَشْهَدُ بِالْمُلْكِ بِنَاءً عَلَى مُعَايِنَةِ الْبِدِّ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ. وَاسْتَشْهَدَ لَهُ الْمَرْحُومُ ابْنُ عَابِدِينَ، فِي تَنْقِيحِ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ، بِمَا نَصُّوا عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْوَقْفَ إِذَا كَانَ عَلَى الْقَرَابَةِ، وَادَّعَى رَجُلٌ أَنَّهُ مِنَ الْقَرَابَةِ وَأَقَامَ بَيِّنَةً شَهِدَتْ أَنَّ الْوَقْفَ كَانَ يُعْطِيهِ كُلُّ سَنَةٍ مَعَ الْقَرَابَةِ، لَا يَسْتَحِقُّ بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ شَيْئًا، وَكَذَا لَوْ شَهِدُوا بِإِعْطَاءِ الْقَاضِي لَهُ مَعَ الْقَرَابَةِ كُلِّ سَنَةٍ، لَا يَكُونُ إِعْطَاءُ الْقَاضِي حُجَّةً. انْتَهَى. وَكُلُّ هَذِهِ الْفُرُوعِ لَا تَصْلُحُ لِلتَّمَسُّكِ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةَ فِيهَا لَيْسَتْ مِنْ قِبَلِ دَعْوَى التَّصَرُّفِ الْقَدِيمِ الْمَفْسَّرِ بِمَا تَقَدَّمَ، وَلَا مِنْ قِبَلِ الشَّهَادَةِ بِهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَقَدْ أَفْتَى بِاعْتِبَارِهِ حَامِدُ أَفَنْدِي الْعِمَادِيُّ، فِي مَحَلَّاتٍ عَدِيدَةٍ مِنْ فِتَاوِيهِ، وَوَافَقَهُ عَلَيْهَا الْمَرْحُومُ ابْنُ عَابِدِينَ، وَنَقَلَ عَنِ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلِ الْحَائِكِ أَنَّهُ أَفْتَى بِاعْتِبَارِهِ أَيْضًا، وَكُلُّ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى مَا صَرَّحُوا بِهِ فِي كُتُبِ الْمَذْهَبِ مِنْ اعْتِبَارِهِ. وَصَرَّحُوا أَيْضًا بِأَنَّهُ اعْتِبَارُهُ هُوَ الْإِسْتِحْسَانُ، وَأَنَّ عَلَيْهِ الْفَتْوَى.

الشرح

المعنى أَنَّ الضَّرَرَ قَدِيمُهُ كَحَدِيثُهُ فِي الْحُكْمِ، فَلَا يُرَاعَى قَدَمُهُ وَلَا يُعْتَبَرُ، بَلْ يُزَالُ الضَّرَرُ. وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ تَقَادُّمٌ عَلَيْهِ بَحِثٌ لَا يَوْجَدُ مَنْ يَعْرِفُ أَوَّلَهُ. إِنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ بِمَنْزِلَةِ الْقَيْدِ لِلَّتِي قَبْلَهَا، فَوُضِعَتْ عَقِبَهَا لِإِفَادَةِ أَنَّ الْقَاعِدَةَ السَّابِقَةَ لَيْسَتْ عَلَى إِطْلَاقِهَا، بَلْ هِيَ مُقَيَّدَةٌ بِأَنَّ لَا يَكُونُ الْقَدِيمُ ضَرَرًا، فَلَوْ كَانَ ضَرَرًا فَإِنَّهُ يُزَالُ وَلَا عِبْرَةَ بِقَدَمِهِ، عَلَى مَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ. وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَدِيمَ إِنَّمَا اعتُبرَ لَغَلْبَةِ الظَّنِّ بِأَنَّهُ مَا وُضِعَ إِلَّا بَوَجهٍ شَرْعِيٍّ فَإِذَا كَانَ مُضِرًّا يَكُونُ ضَرَرُهُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَوْضِعْ بَوَجهٍ شَرْعِيٍّ؛ إِذْ لَا وَجْهًا شَرْعِيًّا يُجِيزُ الْإِضْرَارَ بِالْغَيْرِ. ثُمَّ إِنَّ الْمُرَادَ بِالضَّرَرِ الَّذِي يُزَالُ وَلَا يُرَاعَى قَدَمُهُ مَا كَانَ ضَرَرًا بَيْنَنَا، أَيْ فَاحِشًا.

عام

أَمَّا الضَّرَرُ الْعَامُ فَإِنَّهُ يُزَالُ مُطْلَقًا، بِلَا تَفْصِيلٍ فِيهِ بَيْنَ الضَّرَرِ الْفَاحِشِ وَغَيْرِ الْفَاحِشِ؛ لِأَنَّهُ كَوْنُهُ عَامًا يَكْفِي لاعتباره فَاحِشًا، وَذَلِكَ كَمَا لَوْ كَانَ لِدَارٍ مَسِيلُ مَاءٍ أَوْ أَقْدَارٍ فِي الطَّرِيقِ الْعَامُ يُضِرُّ بِالْمَارِّينَ أَوْ غُرْفَةٍ بَارِزَةٍ وَطَيْئَةٍ تَمْنَعُ النَّاسَ مِنَ الْمُرُورِ تَحْتَهَا لِدُنُوهَا، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يُزَالُ، مَهْمَا كَانَ قَدِيمًا.

أنواع الضرر

(u)

خاص

$$\left(\begin{array}{c} \mathbf{E} \\ \mathbf{I} \end{array} \right)$$

فَاحْشٌ

الْفَاحِشُ: كُلُّ مَا يَمْنَعُ الْحَوَائِجَ الْأَصْلِيَّةَ الْمَقْصُودَةَ مِنَ الْبِنَاءِ: كَالسُّكْنَى، وَالْإِنْتِفَاعُ، أَوْ يَضُرُّ بِالْبِنَاءِ. وَهَذَا يَزَالُ كَمَا يَزَالُ الضَّرَرُ الْعَامُّ، وَلَا عِبْرَةَ لِقَدَمِهِ، وَذَلِكَ كَمَا لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ مَسِيلُ مَاءٍ أَوْ أَقْذَارٌ يَجْرِي فِي دَارٍ إِنْسَانٍ مِنَ الْقَدِيمِ، وَكَانَ يُوْهِنُ بِنَاءَ الدَّارِ أَوْ يُنْجَسُ مَاءُ بَثَرِهَا، فَإِنَّ لِصَاحِبِ الدَّارِ أَنْ يَكْلِفَ ذَلِكَ الرَّجُلَ يِزَالَهَ هَذَا الضَّرَرُ بِصُورَةٍ تَحْفَظُ الْبِنَاءَ مِنَ التَّوْهِينِ، وَالْمَاءَ مِنَ التَّنْجِيسِ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ. وَمِثْلُهُ مَا ذَكَرَهُ فِي الْفَتَاوَى الْحَنَابِيَّةِ، فِي فَصْلِ الْأَنْهَارِ، بِقَوْلِهِ: بِأَلْوَعَةٍ قَدِيمَةٍ لِرَجُلٍ عَلَى شَفَةِ نَهْرٍ يَدْخُلُ فِي سَكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَلْخِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: لَا عِبْرَةَ لِلْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ فِي هَذَا، وَيُؤْمَرُ بِرَفْعِهِ، فَإِنْ لَمْ يَرْفَعْهُ يَرْفَعُ الْأَمْرُ إِلَى صَاحِبِ الْحَسْبَةِ لِيَأْمُرَهُ بِالرَّفْعِ. انْتَهَى. وَكَذَا لَوْ كَانَ دَارَيْنِ قَدِيمَتَيْنِ وَلِإِحْدَاهُمَا مَطْلٌ أَوْ شِبَاكٌ مِنَ الْقَدِيمِ عَلَى مَقَرِّ النِّسَاءِ فِي الدَّارِ الْأُخْرَى، فَإِنَّ صَاحِبَ الْمَطْلِ أَوْ الشَّبَاكِ يُجْبَرُ عَلَى إِزَالَةِ هَذَا الضَّرَرِ، بِمَنْعِ النَّظَرِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ. فَلَوْ كَانَتِ الدَّارُ الَّتِي فِيهَا الْمَطْلُ أَوْ الشَّبَاكُ قَدِيمَةً فَجَاءَ آخَرٌ فَاحْدَثَ بِجَانِبَيْهَا دَارًا بِحَيْثُ صَارَ الْمَطْلُ أَوْ الشَّبَاكُ مُشْرِفًا عَلَى مَقَرِّ النِّسَاءِ فِيهَا، فَإِنَّ صَاحِبَ الدَّارِ الْحَدِيثَةِ هُوَ الَّذِي يَكْلِفُ حِينَئِذٍ يِزَالَهَ هَذَا الضَّرَرُ عَنْ نَفْسِهِ لِأَنَّهُ هُوَ مُحْدَثُهُ وَالْمُتَعَرِّضُ لَهُ.

ضابطُ الضررِ الفاحشِ وغيرِ الفاحشِ

يُظْهِرُ مِنْ إِجَالَةِ النَّظَرِ فِي الْفُرُوعِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالْوُجُوهِ الَّتِي بِهَا اخْتَلَفَتْ أَحْكَامُهَا أَنْ يُقَالَ: الضَّابِطُ لِذَلِكَ هُوَ: «أَنْ كُلَّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَحِقَّ عَلَى الْغَيْرِ بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ الشَّرْعِيَّةِ فَهُوَ لَيْسَ بِضَرَرٍ فَاحِشٍ، فَتَجِبُ حِينَئِذٍ مُرَاعَاةُ قَدَمِهِ إِذَا كَانَ قَدِيمًا، وَمَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَحِقَّ عَلَى الْغَيْرِ بَوَاحٍ شَرْعِيٍّ فَهُوَ ضَرَرٌ فَاحِشٌ، وَيُرْفَعُ مَهْمَا كَانَ قَدِيمًا».

فَمَثَلُ تَوْهِينِ بِنَاءِ الْغَيْرِ، وَتَنْجِيسِ مَاءِ بَيْتِهِ، وَالنَّظَرُ إِلَى مَقَرِّ نِسَائِهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْإِنْسَانُ عَلَى الْغَيْرِ بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ. وَمِثْلُ حَقِّ الْمُرُورِ أَوْ التَّسْيِيلِ فِي أَرْضِ الْغَيْرِ، وَحَقُّ وَضْعِ الْجَذَعِ عَلَى جِدَارِ الْغَيْرِ، وَمَدُّ الْجَنَاحِ أَوْ الْغُرْفَةِ الْبَارِزِينَ الْوَاطِئِينَ فِي مُلْكِ الْغَيْرِ، وَالطَّرِيقُ الْخَاصُّ مِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْإِنْسَانُ عَلَى الْغَيْرِ بَوَاحٍ شَرْعِيٍّ، كَمَا لَوْ كَانَتْ الدَّارَانِ مُشْتَرِكَتَيْنِ عَلَى الشُّيُوعِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَاقْتَسَمَاها، وَاخْتَصَّ كُلُّ وَاحِدٍ بِوَاحِدَةٍ عَلَى شَرْطِ بَقَاءِ الْحُقُوقِ الْمَذْكُورَةِ، أَوْ أَنَّ مَنْ كَانَتْ فِي مُلْكِهِ بَاعٌ إِحْدَاهُمَا وَشَرَطَ حِينَ الْبَيْعِ إِبْقَاءَ الْحُقُوقِ لَهُ فِي الدَّارِ الْمَبِيعَةِ، فَإِنَّ تِلْكَ الْقِسْمَةَ وَذَلِكَ الْبَيْعَ وَالشَّرْطَ صَحِيحَانِ.

وَيُؤَيِّدُ هَذَا الضَّابِطُ مَا قَدَّمَاهُ، فِي الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ عَنِ الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ مِنْ أَنَّ عِلَّةَ وَجُوبِ إِبْقَاءِ الْقَدِيمِ عَلَى قَدَمِهِ هِيَ غَلْبَةُ الظَّنِّ بِأَنَّهُ مَا وَضَعَ إِلَّا بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ، فَقَدْ أَشْعَرَ هَذَا التَّعْلِيلُ بِأَنَّ الْقَدِيمَ الَّذِي يُرَاعَى قَدَمُهُ هُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَحِقَّ بَوَاحٍ شَرْعِيٍّ، فَيَتْرَكُ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى دَعْوَى الْجَارِ التَّصَرُّرِ مِنْهُ، وَأَنَّهُ مَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَحِقَّ بَوَاحٍ شَرْعِيٍّ يَكُونُ ضَرَرًا فَاحِشًا، فَيُزَالُ وَلَا عِبْرَةَ لِقَدَمِهِ لِلْجَزْمِ بِأَنَّهُ لَمْ يُوَضَّعْ بِحَقٍّ.

(ب)

غيرُ فاحشٍ

وَأَمَّا الضَّرَرُ الْخَاصُّ غَيْرُ الْفَاحِشِ فَهُوَ مَا كَانَ دُونَ الضَّرَرِ الْفَاحِشِ، مِثَالُهُ: إِنْسَانٌ يَمْلِكُ دَارًا، وَلِهَذِهِ الدَّارُ حَقُّ تَسْيِيلِ الْمَاءِ فِي أَرْضِ الْآخَرِينَ، أَوْ لَهَا طَرِيقٌ فِي مُلْكِ الْآخَرِينَ، أَوْ حَقُّ إلقاءِ مِيَاهِ الْأَمْطَارِ أَوْ الثَّلُوجِ عَلَى أَرْضِهِمْ، فَإِنْ كَانَ هَذَا الْحَقُّ مِنَ الْقَدِيمِ فَإِنَّ قَدَمَهُ مُعْتَبَرٌ، وَيُرَاعَى، وَلَا يَجُوزُ تَبْدِيلُهُ أَوْ تَغْيِيرُهُ بِغَيْرِ رِضَا صَاحِبِ الْحَقِّ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحِقًّا لَهُ بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ الشَّرْعِيَّةِ.

القاعدة السابعة
الأصل: براءة الذمة

الشرح

الأصل براءة الذمة لأن الذمة خلقت بريئة غير مشغولة بحق من الحقوق.

الذمة لغة: العهد، واصطلاحاً: وصف يصير الشخص به أهلاً للإيجاب له أو عليه، ومنهم من جعلها ذاتاً فعرّفها بأنها: نفس لها عهد، فإن الإنسان يؤلد وله ذمة صالحة للوجوب له وعليه.

من المعلوم أنه عند تنازع الخصمين تتخالف مزاعمهما نفيًا وإثباتًا، فيحتاج في فصل الخصومة إلى مرجح يرجح به، في مبدأ الأمر زعم أحدهما على زعم الآخر. ولدى تتبع المسائل والنظر في وجوه الترجيح الأولية، وفي تقديم أحد المرجحات على الآخر إذا تعارضت، بعد ذلك يظهر أن الترجيح، في مبدأ الأمر، يكون بأحد شيئين، هما: الأصل والظاهر.

١- أما الأصل فأنواعه كثيرة:

— منها: هذه القاعدة، وهي براءة الذمة.

— ومنها: كون اليقين لا يزول بالشك.

— وكذا: الأصل بقاء ما كان على ما كان.

— وكون الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته.

— وكون الأصل فيما جهل قدمه وحدوثه أن يعتبر قديمًا إذا كان في ملك خاص، وحادثًا إذا كان في غيره.

— وكون الأصل في البيع أن يكون باتًا قطعياً.

— وكون الأصل في العقود: غير المزارعة بعد وجودها — أن تكون صحيحة، فلو اختلف العاقدان في صحة البيع وفساده فالقول لمدعي الصحة. أما المزارعة فالقول فيها قبل الزراعة لمدعي الفساد، وبعد ما لرب البذر سواء ادعى صحة أو فساداً، والبيئة لمدعي الصحة.

— وكون الأصل في الوكالة والعارية الخصوص، وفي المضاربة والشركة العموم.

— وكون الأصل في مطلق الشركة التصفيف، فلوح أقرب بأن هذا الشيء مشترك بيني وفلان، أو هو لي وفلان، أو هو بيني وبينه، فهو على المناصفة موصولاً فيكون القول قول من يدعيها لأنها الأصل. ومن يدعي خلافها فعليه البرهان، إلا إذا بين المقر خلاف المناصفة موصولاً بإقراره؛ كقوله: هو مشترك بيني وبينه أثلاثاً، ثلثه لي، وثلثه له مثلاً فيصدق، كما في المحل المذكور، والظاهر أنه يصدق بيمينه إلى غير ذلك من الأصول التي يعسر استقصاؤها.

ولا يخفى أن هذه الأصول يتداخل بعضها في بعض؛ لأن بعضها فرع عن الآخر، كقرعة بقاء ما كان على ما كانت، عن قاعدة اليقين لا يزول بالشك، وقرعة براءة الذمة عن الأصل في الصفات العارضة العدم.

فأي واحد من المتنازعين يشهد له أصل من هذه الأصول يترجح قوله حتى يقوم دليل على خلافه، لقولهم: إن القول قول من يشهد له الأصل. وأمثلة كل من هذه الأصول تعلم من كلامنا عليها فيما تقدم من المواد وفيما سيأتي.

الأصل

الظاهر

هو الحالة القائمة التي تدل على أمر
من الأمور وهو قسمان:

(أ)

ما لم يصل في الظهور إلى درجة اليقين وهو قسمان:

الاستنباط بدلالة الحال

دلالة الحال التي ليست سحباً ما في الحاضر
على الماضي بل يستأنس بها، ويعتمد عليها في
ترجيح أحد الزعمين على الآخر، ومن أمثلته:
١ - وضع اليد: يجعل القول قول وأضع اليد
عند النزاع.
٢ - ومثله: تأييد مهر المثل لقول أحد الزوجين
إذا اختلفا في مقدار المهر المسمى، فالقول قول
من يدعي مهر المثل.

الاستصحاب المعكوس

تحكم الحال الذي يتوصل به
إلى الحكم بوجود أمر في
الماضي بأن يجعل ما في الحاضر
منسجماً على الماضي وهو:
— الاستصحاب المعكوس.

(ب)

ما وصل في الظهور إلى درجة اليقين.
وهو غير مراد هنا في هذا التقسيم، لأن الكلام
الآن في المرجحات الأولية غير اليقينية.

٢ | تَعَارُضُ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ

إِذَا تَعَارَضَ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ تَقَدَّمَ جِهَةُ الظَّاهِرِ، لِأَنَّهُ أَمْرٌ عَارِضٌ عَلَى الْأَصْلِ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ، وَلَٰذَا الْأَصْلُ إِذَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ خِلَافُهُ بَطُلَ. مِثْلُ: الْقَضَاءُ بِالنُّكُولِ - الرُّجُوعُ عَنِ الْيَمِينِ وَالْإِعْتِرَافُ بِالْكَذِبِ - فَإِنَّ اعْتِبَارَهُ فِي الْأَحْكَامِ لَيْسَ إِلَّا رُجُوعًا إِلَى مُجَرَّدِ الْقَرِينَةِ الظَّاهِرَةِ، فَقَدِمَتْ عَلَى أَصْلِ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ. وَكَذَلِكَ حَالُ الْعَيْنِ: إِذَا ادَّعَى الْوُصُولَ إِلَى زَوْجَتِهِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا بِكُرًا، وَأَنْكَرَتْ ذَلِكَ، وَقَالَ النِّسَاءُ: إِنَّهَا ثَيِّبٌ، فَإِنَّ الْوُصُولَ إِلَيْهَا مِنَ الْأُمُورِ الْعَارِضَةِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ. لَكِنْ لَمَّا عَارَضَهُ الظَّاهِرُ، وَهُوَ الثَّبُوتُ قَدَّمَ عَلَيْهِ فَكَانَ الْقَوْلُ لِلزَّوْجِ.

٣ | مَجَالَاتُ التَّطْيِيقِ:

تُكَثِّرُ مَجَالَاتُ تَطْيِيقُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَتَشْمُلُ عِدَّةَ أَبْوَابٍ:

(أ)

دَعْوَى الْمُسْتَعِيرِ رَدُّ الْعَارِيَةِ

إِذَا ادَّعَى الْمُسْتَعِيرُ رَدُّ الْعَارِيَةِ، فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ.

(ب)

الِاخْتِلَافُ فِي مِقْدَارِ الْمُتْلَفِ

لَوْ أَتْلَفَ إِنْسَانٌ مَالًا آخَرَ وَاخْتَلَفَا فِي مِقْدَارِهِ، فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُتْلَفِ يَمِينِهِ، لِأَنَّهُ يُنْكَرُ ثُبُوتَ الزِّيَادَةِ فِي ذِمَّتِهِ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى صَاحِبِ الْمَالِ لِإِثْبَاتِ الزِّيَادَةِ. وَمِثْلُهُ الْمَغْصُوبُ إِذَا هَلَكَ عِنْدَ مَنْ غَضَبَهُ وَاخْتَلَفَا فِي قِيمَتِهِ فَالْقَوْلُ لِلْغَاصِبِ. وَمِثْلُهُمَا: مَا إِذَا اخْتَلَفَ الْمُقْرِضُ وَالْمُسْتَقْرِضُ فِي مَبْلَغِ الْقَرْضِ فَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَقْرِضِ.

(ج)

الْإِقْرَارُ بِمَجْهُولٍ

لَوْ أَقْرَأَ إِنْسَانٌ لآخر بِمَجْهُولٍ بِأَن قَالَ: لِفُلَانٍ عَلَيَّ حَقٌّ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَقْرَهُ وَيَبَيِّنَهُ بِمَا لَهُ قِيَمَةٌ، فَلَوْ ادَّعَى الْمُقْرَأُ لَهُ زِيَادَةً فَإِنَّ الْقَوْلَ لِلْمُقْرَأِ، وَعَلَى الْمُدَّعِي إِثْبَاتَ الزِّيَادَةِ. أَمَّا لَوْ بَيَّنَّهُ بِمَا لَا قِيَمَةَ لَهُ، فَلَا يَقْبَلُ بَيَّانُهُ، لِأَنَّ بَقَوْلِهِ: عَلَيَّ: أَخْبَرَ عَنِ الْوُجُوبِ فِي ذِمَّتِهِ، وَمَا لَا قِيَمَةَ لَهُ لَا يَجِبُ فِي الذِّمَّةِ، فَيَكُونُ بَيَّانُهُ رُجُوعًا عَنِ الْإِقْرَارِ، وَالرُّجُوعُ عَنْهُ لَا يَصِحُّ.

القاعدة الثامنة
الأصل في الصفات العارضة العدم

ثانياً

مَجَالَاتُ تَطْبِيقِهَا:

تكثر الفروع التي تدخل تحت هذه القاعدة. ومن أبرزها:

- (أ) اختلاف المضارب مع رب المال
لو اختلف المضارب ورب المال
في حصول البيع وعدمه،
فالقول قول المضارب، والبينة
على رب المال، لأن الأصل
عدمه.
- (ب) إرضاع الصبي
لو أدخلت المرأة حلمة ثديها في فم
الرضيع، ولم يحصل العلم هل دخل اللبن
في حلمه أم لا، فإن النكاح لا يحرم، لأن
الأصل عدم المانع الذي هو دخول اللبن.
- (ج) اتجار الوصي
في مال اليتيم
لو قال الوصي: لم أتجر
في مال اليتيم أو اتجرت
ولم أربح، أو ما ربحت إلا
كذا، فalcول قوله.
- (د) اختلاف البائع
والمشتري في
اشتراط الخيار
لو اختلف البائع
والمشتري في
شرط الخيار،
فالقول قول
مُنكره.

أولاً
الشرح

الأصل في الصفات العارضة: العدم، كما أن الأصل في
الصفات الأصلية الوجود حتى يقوم الدليل على خلافه.
والصفات بالنسبة للوجود والعدم تنقسم إلى قسمين:

- (أ) الصفات العارضة
الصفات التي يكون وجودها
في الشيء طارئاً وعارضاً،
بمعنى أن الشيء بطبيعته يكون
خالياً عنها، وهذه تسمى
الصفات العارضة، والأصل
فيها العدم، ومنها سائر العقود
والأفعال، وهذا النوع هو
موضوع هذه القاعدة.
- (ب) الصفات الأصلية
الصفات التي يكون وجودها في الشيء مقارناً لوجوده فهو مشتمل عليها بطبيعته
غالباً، وهذه تسمى الصفات الأصلية، والأصل فيها الوجود: كبكارة الجارية،
وسلامة المبيع من العيوب، والصحة في العقود بعد انعقادها، ويلحق بالصفات
الأصلية العارضة التي يثبت وجودها في وقت ما، فالأصل حينئذ البقاء بعد ثبوت
وجودها. فلو اختلف العاقدان في سلامة المبيع من العيوب وعدم سلامته، أو في
صحة العقد وفساده، فalcول لمن يتمسك بسلامة المبيع وصحة العقد؛ لأن الأصل
يشهد له. بخلاف ما لو اختلف المتعاقدان في صحة البيع وبطلانه. فإن القول قول
من يتمسك بالبطلان، فهو ينكر وجود العقد، والأصل عدمه.

ملحوظة: تصدق جميع التطبيقات السابقة إذا لم يقم دليل على خلاف الأصل، ولكن إذا قام دليل على خلاف ذلك الأصل، بأن كان الظاهر معارضاً له، فإن الأصل يترك
ويترجح جهة الظاهر، كما قالوا في زوجة العين من أنها لو ادعت عليه عدم وصوله إليها وادعى هو الوصول، وكانت بكراً حين العقد، فإن الحاكم يريها حين الخصومة
للنساء، فإن قلن: إنها بكر فalcول قولها، وإن قلن: إنها ثيب فalcول قوله في الوصول إليها، مع أن الأصل عدم الوصول، لأن ظهور ثبوتها مؤيد لدعواه، فترك به الأصل.

ثالثاً

استثناءاتها:

يُستثنى في هذه القاعدة مسائل:

(أ)

تصرف الزوج في مال زوجته

لَوْ تَصَرَّفَ الزَّوْجُ فِي مَالِ زَوْجَتِهِ ثُمَّ مَاتَتْ،
فَادَّعَى أَنْ تَصَرَّفَهُ كَانَ بِإِذْنِهَا وَأَنْكَرَ الْوَرَثَةُ،
فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ.

(ب)

الرجوع في الهبة

لَوْ أَرَادَ الْوَاهِبُ الرُّجُوعَ فِي
هَبَّتِهِ، فَادَّعَى الْمَوْهُوبُ لَهُ
هَلَكَ الْمَوْهُوبُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ،
وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ حَكَى
أَمْرًا يَمْلِكُ اسْتِنَافَهُ.

(ج)

اختلاف الزوجين في هبة المهر

لَوْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي هِبَةِ
المهر فَقَالَتِ الزَّوْجَةُ: وَهَبْتُ لَكَ
بِشَرْطٍ أَنْ لَا تُطَلِّقَنِي، وَقَالَ
الزَّوْجُ: بِغَيْرِ شَرْطٍ، فَالْقَوْلُ
قَوْلُهَا. مَعَ أَنَّ الشَّرْطَ مِنَ
الْعَوَارِضِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ.

(د)

نفقة الأولاد

لَوْ طَلَبَتِ الْمَرْأَةُ نَفَقَةَ أَوْلَادِهَا
الصِّغَارِ بَعْدَ أَنْ فَرَضَهَا الْقَاضِي
لَهُمْ فَادَّعَى الْأَبُ أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ،
فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ، مَعَ أَنَّ
الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِنْفَاقِ.

القاعدة التاسعة

مَا ثَبَّتَ بَزْمَانٍ يَحْكُمُ بَبْقَائِهِ مَا لَمْ يَقُمْ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ

ثَانِيًا

أولاً

الشرح

مَا ثَبَّتَ بَزْمَانٍ يَحْكُمُ بَبْقَائِهِ مَا لَمْ يَقُمْ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ، لِأَنَّهُ إِذَا اعْتَرَضَ عَلَى الْأَصْلِ دَلِيلٌ خِلَافَهُ بَطَلَ الْأَصْلُ. وَعَلَى ضَوْءِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ قُبِلَتِ الشَّهَادَةُ بِالْمُلْكِ الْمَاضِي، وَكَذَلِكَ الْإِقْرَارُ بِهِ. كَمَا لَوْ ثَبَّتَ فِي زَمَانٍ مُلْكُ شَيْءٍ لِأَحَدٍ، فَإِنَّهُ يَحْكُمُ بَبَقَاءِ الْمُلْكِ مَا لَمْ يُوجَدْ مَا يَزِيلُهُ، سَوَاءً كَانَ ثُبُوتُ الْمُلْكِ بِالْإِقْرَارِ أَوْ بِالْبَيِّنَةِ.

وَهُنَاكَ ثَلَاثَةٌ وَجُوهٌ لَتَصَوُّرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

١ ادِّعَاءُ مُلْكٍ خَالَ عَنِ الْإِسْنَادِ

لِلْمَاضِي

فَإِذَا ادَّعَى شَخْصٌ أَنَّ الْعَيْنَ الَّتِي بِيَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مُلْكٌ لَهُ — سَوَاءً بَيْنَ سَبَبٍ لِلْمُلْكِ أَمْ لَا — وَشَهِدَ الشُّهُودُ لَهُ بِأَنَّهَا كَانَتْ مُلْكُهُ فِي الْمَاضِي، أَوْ بَيْنَ سَبَبٍ لِلْمُلْكِ وَصَدَقَهُ الشُّهُودُ.

٢ ادِّعَاءُ الْمُلْكِ الْمَاضِي

فَإِذَا ادَّعَى مُلْكًا مَاضِيًا وَشَهِدَ لَهُ الشُّهُودُ بِالْمُلْكِ الْمَطْلُوقِ، وَهَذَا عَكْسُ الَّذِي قَبْلَهُ وَهُوَ: لَا يَثْبُتُ الْمُلْكُ بِالْإِسْتِصْحَابِ.

تَنْبِيْهُ: تُقْبَلُ دَعْوَى الْمُدَّعِي فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، أَمَّا الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ فَإِنَّ دَعْوَى الْمُدَّعِي غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَشَهَادَةُ الشُّهُودِ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ؛ لِأَنَّ إِسْنَادَ الْمُدَّعِي مُلْكُهُ إِلَى الْمَاضِي يَدُلُّ عَلَى نَفْيِهِ فِي الْحَالِ؛ إِذْ لَا فَائِدَةَ لِلْمُدَّعِي فِي إِسْنَادِهِ مَعَ قِيَامِ مُلْكِهِ فِي الْحَالِ. بِخِلَافِ مَا إِذَا أَسْنَدَ الشَّاهِدَانِ مُلْكَهُ إِلَى الْمَاضِي، لِأَنَّ إِسْنَادَهُمَا لَا يَدُلُّ عَلَى النَفْيِ فِي الْحَالِ، لِأَنَّهُمَا قَدْ لَا يَعْرِفَانِ بَقَاءَهُ إِلَّا بِالْإِسْتِصْحَابِ.

٣

ادِّعَاءُ الْمُلْكِ الْمَاضِي، وَشَهَادَةُ الشُّهُودِ بِالْمُلْكِ الْمَاضِي.

ثالثاً

الشَّهَادَةُ بِالْيَدِ الْمُنْقِضِيَّةِ

الشَّهَادَةُ بِالْيَدِ الْمُنْقِضِيَّةِ لَا تُقْبَلُ، فَلَوْ ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى آخَرَ بِأَنَّ الْعَيْنَ الَّتِي فِي يَدِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ كَانَتْ فِي يَدِهِ حَتَّى أَخَذَهَا ذَلِكَ مِنْهُ بِلَا حَقٍّ، وَأَقَامَ بَيِّنَةً شَهِدَتْ لَهُ بِأَنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِهِ وَهُوَ يَطْلُبُ إِعَادَتَهَا إِلَيْهِ، لَا تُقْبَلُ، حَتَّى يُثَبِّتَ أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَخَذَهَا بِلَا حَقٍّ، فَحِينَئِذٍ يُقْضَى بِإِعَادَتِهَا إِلَيْهِ فَقَطْ، لَا يَدْعَوَى الْمُلْكُ، وَهَذَا يُسَمَّى قِضَاءَ التَّرْكِ.

رابعاً

الشَّهَادَةُ بِالْمُلْكِ الْمُنْقِضِي

تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْمُلْكِ الْمُنْقِضِي بِخِلَافِ مَا ذَكَرَ مِنْ عَدَمِهِ قُبُولِهَا بِالْيَدِ الْمُنْقِضِيَّةِ، ذَلِكَ لِأَنَّ أَنْوَاعَ وَضْعِ الْيَدِ كَثِيرَةٌ. فَقَدْ تَكُونُ الْيَدُ بِهٍ مُلْكاً، أَوْ إِجَارَةً، أَوْ وَدِيعَةً، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْعَيْنَ كَانَتْ لِلْمُدَّعِي فَاشْتَرَاهَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مِنْهُ. أَمَّا الْمُلْكُ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُتَنَوِّعٍ، فَلِذَلِكَ كَانَ الْأَصْلُ أَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْمُلْكِ الْمُنْقِضِي مَقْبُولَةٌ، دُونَ الشَّهَادَةِ بِالْيَدِ الْمُنْقِضِيَّةِ.

القاعدة العاشرة
الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته

ثانياً

مجالات تطبيقها

يتفرع على هذه القاعدة كثير من المسائل من معظم أبواب الفقه:

أولاً
الشرح

يعني أنه إذا وقع الاختلاف في زمن حدوث أمر فحينئذ ينسب إلى أقرب الأوقات إلى الحال، ما لم تثبت نسبته إلى زمن بعيد فإذا ثبتت نسبته إلى الزمن البعيد يحكم بذلك، وهذا إذا كان الحدوث متفقاً عليه وإنما وقع الاختلاف في تاريخ حدوثه. أما إذا كان الحدوث غير متفق عليه بأن كان الاختلاف في أصله حدوث الشيء وقدمه، كما لو كان في ملك أحد مسيل لآخر ووقع بينهما اختلاف في الحدوث والقدم، فادعى صاحب الدار حدوثه وطلب رفعه وادعى صاحب المسيل قدمه، فإن القول لمدعي القدم، والبينة لمدعي الحدوث، حتى إذا أقام كل منهما بينته رجحت بينة مدعي الحدوث وذلك لأن بينته تثبت ولاية النقض فكانت أولى، أما مدعي القدم فهو منكراً متمسكاً بالأصل.

ثم إن الوجه في كون الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته هو أن الخصمين لما اتفقا على حدوثه، وادعى أحدهما حدوثه في وقت وادعى الآخر حدوثه قبل ذلك الوقت، فقد اتفقا على أنه كان موجوداً في الوقت الأقرب، وانفرد أحدهما بدعوى أنه كان موجوداً قبل ذلك، والآخر ينكر دعواه، والقول للمنكر.

ولابد من الإشارة إلى أن اعتبار هذه القاعدة مقيد بأن لا يؤدي إلى نقض ما هو ثابت مقرر؛ لأن الحكم بحدوثها لأقرب ما ظهر ثابت باستصحاب الحال، وليس بدليل أوجب الحدوث للحال، والثابت باستصحاب الحال لا يصلح لنقص ما هو ثابت.

(أ)

دعوى الزوجة البينة في مرض الزوج

إذا طلق رجل زوجته طلاقاً بائناً ثم مات قبل انقضاء عدتها، فادعت الزوجة أنه أبانها وهو في مرضه فصار بذلك فاراً من الميراث فترث هي منه، فإن قال الورثة: إنه أبانها في صحته فلم يكن فاراً، فلا ترث. فإن القول قول الزوجة، والبينة على الورثة، لأن الزوجة تضيف الحادث - وهو الطلاق - إلى أقرب الأوقات من الحال وهو زمن المرض.

دعوى الزوجة الكناية الإسلام قبل موت زوجها

لو مات رجل مسلم عن زوجة نصرانية فجاءت المرأة بعد موته وادعت أنها أسلمت قبل موته وطلبت ميراثها ونفى الورثة إسلامها قبل موته، فالقول للورثة، والبينة على الزوجة، استصحاباً للأصل. ومثلها فيما لو وهب إنسان شيئاً لأحد ورثته، ثم مات واختلف الموهوب له مع بقية الورثة.

(ب)

دعوى الفسخ قبل مضي الخيار

لو اشترى إنسان شيئاً بالخيار، ثم جاء بعد مضي مدة الخيار ليرده على البائع، مدعي أنه فسخ قبل مضي مدة الخيار، وقال البائع: بل فسخت بعد مضي المدة، فلا يصح فسخك. فالقول قول البائع، لإضافة الفسخ إلى أقرب أوقاته من الحال.

(ج)

(د)

(هـ)

رد المبيع بدعوى وجود العيب قبل القبض

لو اشترى إنسان شيئاً ثم جاء ليرده بعيب فيه مدعي أنه كان موجوداً فيه عند البائع. وقال البائع: لا، بل حدث العيب عندك بعد القبض - وكان العيب مما يحدث مثله عادة - فالقول قول البائع، والبينة على المشتري، أما لو كان العيب مما لا يحدث مثله كالأصبع الزائدة، أو اختلاف لون الفرس، فالقول قول المشتري.

بيع الوالد مال ابنه يحكم الولاية

لو باع الأب مال ابنه يحكم الولاية، ثم اختلف المشتري والابن. فقال المشتري: كان ذلك قبل بلوغك، والبيع نافذ، وقال الابن: كان ذلك بعد بلوغي، فالبيع غير نافذ. فإن القول قول الابن على الأصح.

ثالثاً
الإستثناءات

يُستثنى من هذه القاعدة عدة مسائل منها:

(أ)

دَعْوَى أَجِيرِ الحِفْظِ هَلَاكِ العَيْنِ بَعْدَ تَمَامِ المَدَّةِ

لَوْ ادَّعَى الأَجِيرُ عَلَى الحِفْظِ أَنَّ العَيْنَ هَلَكَتْ بَعْدَ تَمَامِ المَدَّةِ المَعْقُودِ عَلَيْهَا فَيَسْتَحِقُّ كُلَّ الأَجْرَةِ، وَقَالَ المُسْتَأْجِرُ: هَلَكَتْ قَبْلَ تَمَامِ المَدَّةِ بِكَذَا أَيَّاماً، فَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ بِبَيِّنَةٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مِنَ المُقَرَّرِ الثَّابِتِ فَرَاغُ ذِمَّةِ المُسْتَأْجِرِ عَلَى الحِفْظِ مِنَ الأَجْرَةِ، وَإِنَّمَا تَثَبَّتِ الأَجْرَةُ فِي ذِمَّتِهِ بِمِقْدَارِ المَدَّةِ الَّتِي يَوْجَدُ فِيهَا الحِفْظُ مِنَ الأَجِيرِ فِعْلاً، فَلَوْ جَعَلَ الْقَوْلُ لِلأَجِيرِ فِي حَدُوثِ هَلَاكِ العَيْنِ بَعْدَ تَمَامِ المَدَّةِ بِنَاءً عَلَى إِضَافَةِ الحَادِثِ إِلَى أَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ يُلْزَمُ مِنْهُ نَقْضُ الأَمْرِ الثَّابِتِ المُتَقَرَّرِ، وَهُوَ فَرَاغُ ذِمَّةِ المُسْتَأْجِرِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ شُغْلُهَا بِالمِقْدَارِ الزَّائِدِ الَّذِي يَدَّعِيهِ الأَجِيرُ، وَإِضَافَةُ الحَادِثِ إِلَى أَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ إِذَا لَمْ يُوَدَّ عَتَبَارُهَا إِلَى نَقْضِ مَا هُوَ ثَابِتٌ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ المُسْتَأْجِرِ. وَلَأنَّ إِضَافَةَ الحَادِثِ، وَهُوَ الهَلَاكُ هُنَا، إِلَى أَقْرَبِ الأَوْقَاتِ مِنْ قَبِيلِ الظَّاهِرِ، وَالظَّاهِرُ لَا يَكْفِي حُجَّةً لِلإِسْتِحْقَاقِ.

(ب)

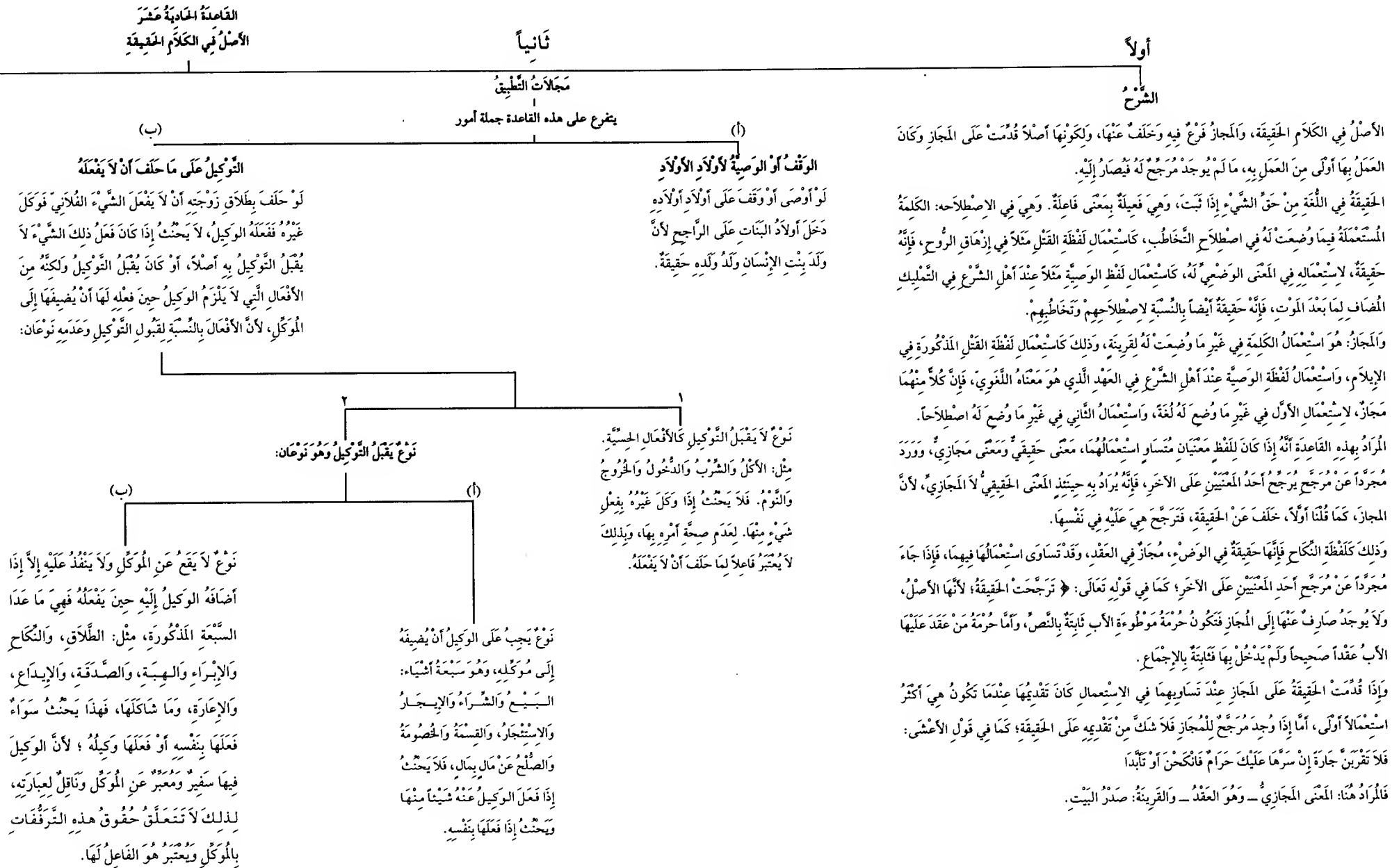
رَدُّ المَبِيعِ بالعَيْبِ بَعْدَ الاسْتِعْمَالِ

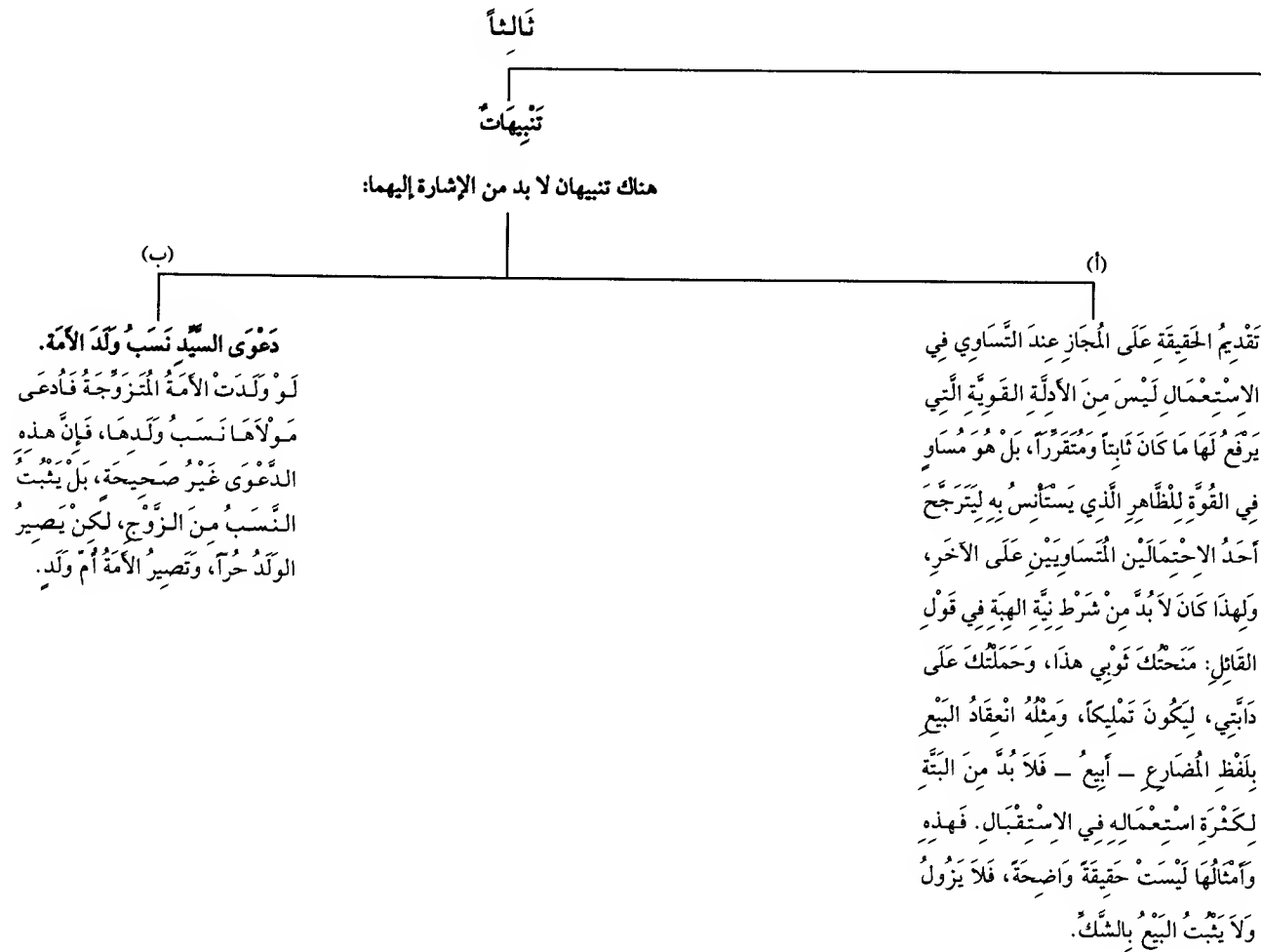
لَوْ اشْتَرَى إِنْسَانٌ شَيْئاً ثُمَّ جَاءَ لِرَدِّهِ عَلَى البَائِعِ عَيْبٌ فِيهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ اسْتَعْمَلَهُ اسْتِعْمَالاً يُفِيدُ الرِّضَا بِهِ مَعِيّاً، فَقَالَ البَائِعُ لَهُ: إِنَّكَ اسْتَعْمَلْتَهُ بَعْدَ اطِّلَاعِكَ عَلَى العَيْبِ فَسَقَطَ حَقُّكَ فِي الرَّدِّ، وَقَالَ المُشْتَرِي: إِنَّمَا اسْتَعْمَلْتَهُ قَبْلَ الإِطْلَاعِ عَلَى العَيْبِ، فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي بِبَيِّنَةٍ. وَوَجْهُهُ كَوْنُ الْقَوْلِ لِلْمُشْتَرِي فِي أَنْ اسْتَعْمَالَهُ لِلْمَبِيعِ كَانَ قَبْلَ الإِطْلَاعِ عَلَى العَيْبِ لَا بَعْدَهُ: أَنَّ خِيَارَ العَيْبِ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ قَدْ ثَبَّتَ لِلْمُشْتَرِي حِينَ الشَّرَاءِ لَا مُحَالَةً، فَيَتَقَرَّرُ بِقَاوُهِ إِلَى أَنْ يَوْجَدَ المُسْقَطُ يَقِيناً، لِأَنَّ مَا ثَبَّتَ بِزَمَانٍ فَالْأَصْلُ بِقَاوُهِ حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي القَاعِدَةِ السَّابِقَةِ، فَدَعْوَى البَائِعِ سَقُوطُ الخِيَارِ الثَّابِتِ لِلْمُشْتَرِي تَكُونُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ المُتَقَرَّرِ، فَلَوْ حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ بِنَاءً عَلَى إِضَافَةِ الحَادِثِ لِأَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ يُلْزَمُ مِنْهُ نَقْضُ ذَلِكَ الأَمْرِ الثَّابِتِ الَّذِي لَمْ نَتَيَقَّنْ بِإِزَالَتِهِ، فَلِذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي فِي بَقَاءِ خِيَارِهِ.

(ج)

الخِلَافُ حَوْلَ ثُبُوتِ النِّسَبِ

مَا لَوْ تَزَوَّجَ رَجُلٌ بِأُمْرَأَةٍ ثُمَّ جَاءَتْ بِوَلَدٍ وَاخْتَلَفَا، فَقَالَ الزَّوْجُ: إِنَّكَ وَلَدْتُ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ لِعَقْدِ النِّكَاحِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَالْوَلَدُ ثَابِتٌ النِّسَبِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجَةِ بِبَيِّنَةٍ. وَلَوْ أَرَادَ الزَّوْجُ أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً عَلَى دَعْوَاهُ لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ بَيِّنَتَهُ تَقُومُ فِي المَعْنَى عَلَى النِّفْيِ، وَهُوَ عَدَمُ تَمَامِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ حِينَ الْعَقْدِ إِلَى حِينَ الوِلَادَةِ، وَالبَيِّنَةُ عَلَى النِّفْيِ لَا تُقْبَلُ.





القاعدة الثانية عشر
لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح

ثانياً

مَجَالَاتُ التَّطَبُّقِ
مِنْ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَنْفَرَعُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ:

أولاً

الشرح

لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح لأنها دونه في الإفادة وهو فوقها. والدلالة يفتح الدال في المعقولات، ويكسرهما في المحسوسات، وهي: كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَالٍ يُغَيِّدُ الْغَيْرَ عِلْماً.

وتكون لفظية وغير لفظية، وكل منهما ثلاثة أقسام: وضعية، وعقلية، وطبيعية. فاللفظية الوضعية: كدلالة الألفاظ على ما وضعت له. واللفظية العقلية: كدلالة اللفظ على وجود الألفاظ. واللفظية الطبيعية: كدلالة (اح) على جمع الصدر و(اغ) على مطلق الوجع. وغير اللفظية الوضعية: كدلالة الجهات الأربع على مدلولاتها. وغير اللفظية العقلية: كدلالة المصنوعات على وجود الصانع، وغير اللفظية الطبيعية: كدلالة الحمرة على الحجل والصفرة على الوجع.

والظاهر أن الدلالة الوضعية والدلالة العقلية يقسميهما اللفظي وغيره غير مرادتان في القاعدة المذكورة، لأن اللفظية الوضعية هي التصريح الذي تلحق بالدلالة بمقابلة، ولأن العقلية يقسميهما إذا لم نقل إنها فوق التصريح فليست دونه. فيبقى المراد حينئذ بالقاعدة المذكورة دلالات ثلاثاً، وهي: اللفظية الطبيعية، وغير اللفظية الوضعية، وغير اللفظية الطبيعية.

فالأولى: كما إذا قيل التهنئة بعد تزويج الفضولي له كان ذلك إجازة منه للعقد طبعاً ولكن إذا كان وقع رده قبل ذلك صريحاً ارتد.

والثانية: مثل المحارب، والأعلام، والأشبال، والحفر، والأغلاق، والستور، التي تتخذ وتُنصب بإزاء ملك الغير من أرض أو بستان أو حائوت لتدل على الإذن بالدخول أو على عدمه، فإنها تعتبر، ويعتمد عليها، ولكن إذا وجد التصريح بخلافها تلغى تلك الدلالة.

والثالثة: مثل دلالة ضحك الكبر بلا استهزاء عندما بلغها خبر تزويج الولي، فإنه يعتبر إجازة، لكن إذا وجد قبله أو معه تصريح بالرد تلغى تلك الدلالة.

(أ) الاستدلال على مصارف الوقف

يُستدل على مصارف الوقف بتعامل القوام السابقين، فإذا وجد كتاب الوقف الموثوق به فهو العمدة والمحول عليه. ولا عبرة بتعاملهم على خلافه.

(ب) قبض المبيع قبل نقد الثمن

إذا قبض المشتري المبيع قبل نقد الثمن بحضور البائع ولم ينه عن ذلك، صح القبض، وسقط حق الحبس بالثمن، بدلالة السكوت على الإذن، ولا يملك استرداده، بل يطالبه بالثمن فقط. أما لو نهاه نهياً صريحاً فله أن يسترده منه ويحبسه بالثمن.

(ج) ضمان الأب المهر عن ابنه الصغير

لو تزوج الأب ابنه الصغير وضمن عنه المهر ثم دفعه عنه، بلا ضمان، فإنه لا يرجع على الصغير، وذلك لجريان العادة أن الأب يتحمل مهر ابنه الصغير بلا طمع في الرجوع، فيكون متبرعاً، أما إذا شرط الرجوع أو الضمان صريحاً فله الرجوع.

(د) تنزع الملكية

لو تنازع شخصان شيئاً، موجوداً في يد أحدهما، وزعم كل منهما أنه ملكه بالشراء من شخص ثالث، ولم يذكر تاريخ الشراء، أو ذكره أحدهما فقط، وأقام كل منهما البينة على دعواه فإن الراجح بينة صاحب اليد؛ لأن تمكنه من قبضه دليل على سبق شرائه، إلا إذا أقام الآخر بينة على خلاف ذلك.

ثالثاً
تنبيه:

يُعتبر الصريح مقدماً على الدلالة إذا لم تعمل الدلالة عملها، أما إذا جاء بعد أن عملت الدلالة عملها فتعتبر الدلالة دون الصريح. مثالها: ما لو تنازع رجلان في امرأة، فكل منهما يدعي أنها زوجته، وأقاما بينتين على ذلك، ولم يبينا تاريخاً للنكاح، يُنظر: فإن لم يكن دخل بها أو نقلها إلى منزله أحدهما ترد البينتان، لعدم إمكان الاشتراك في النكاح، ويحكم بنكاحها لمن تصدقه هي منهما، وإن كانت في بيت أحدهما، أو كان دخل بها، ترجح بيته، ولا يلتفت إلى تصديقه لخصمه الآخر، لأن تمكنه من نقلها أو الدخول بها هو دالة على سبق عقده، إلا إذا برهن الآخر على أنه تزوجها قبله، فيكون حينئذ هو أولى بها؛ لأن الصريح يفرق الدلالة.

رَابِعاً

الِاسْتِثْنَاءَاتُ

يُسْتَنْثَى مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ:

(أ)

الإشْعَارُ بِالرُّضَا بِعَيْبِ الْمَبِيعِ

لَوْ اشْتَرَى شَيْئاً فَوَجَدَ فِيهِ عَيْباً ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ
اسْتِعْمَالاً يَدُلُّ عَلَى رِضَاهُ بِالْعَيْبِ
الْمَوْجُودِ، وَبَعْدَهَا صَرَحَ بِعَدَمِ الرُّضَا، فَلَا
يُقْبَلُ تَصْرِيحُهُ، وَيَلْزَمُهُ الْمَبِيعُ.

(ب)

مَا يَغْرُسُهُ نَاطِرُ الْوَقْفِ فِي الْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ

لَوْ بَنَى مُتَوَلَّى الْوَقْفِ أَوْ غَرَسَ فِي عِقَارِ الْوَقْفِ
وَلَمْ يُشْهَدْ أَنَّهُ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ اخْتَلَفَ مَعَ الْمُسْتَحِقِّينَ
فَقَالَ: فَعَلْتُهُ لِنَفْسِي. وَقَالُوا: بَلَى لِلْوَقْفِ، فَالْقَوْلُ
قَوْلُهُمْ تَرْجِيحاً لِلدَّلَالَةِ بِكَوْنِهِ مُتَوَلِّياً، وَبِنَاؤُهُ
وَعَرْسُهُ لِنَفْسِهِ غَيْرُ جَائِزٍ، وَيَعْدُ خِيَانَةً مِنْهُ،
وَالْأَصْلُ عَدَمُ تَصْرِيحِهِ بِأَنَّهُ فَعَلَهُ لِنَفْسِهِ.

(ج)

دَعْوَى عَدَمِ الْعَيْبِ

لَوْ اشْتَرَى إِنْسَانٌ حَيَوَاناً ثُمَّ قَالَ لِمَنْ سَاوَمَهُ عَلَيْهِ:
اشْتَرَيْتُهُ، فَلَا عَيْبَ بِهِ، وَلَمْ يَتَّفَقْ بَيْنَهُمَا الْمَبِيعُ، ثُمَّ وَجَدَ
بِهِ عَيْباً، فَلَهُ رَدُّهُ عَلَى بَائِعِهِ الْأَوَّلِ، وَلَا يَمْنَعُهُ إِقْرَارُهُ
السَّابِقُ لِمَنْ سَاوَمَهُ بِأَنَّهُ لَا عَيْبَ فِيهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ ذَلِكَ
مُجَازٌ عَنِ التَّرْوِيجِ، وَهَذَا مَا لَمْ يُعَيَّنِ الْعَيْبُ، فَإِذَا
عَيَّنَ كَانَ قَالَ: لَيْسَ بِهِ شَلْلٌ، أَوْ لَيْسَ بِهِ عَوْرٌ، فَإِنَّهُ لَا
يُرَدُّ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْعَيْبِ الَّذِي نَفَاهُ، وَيُحْكَمُ بِأَنَّ هَذَا
الْعَيْبَ حَدَثَ بَعْدَ إِقْرَارِهِ بِعَدَمِهِ.

القاعدة الثالثة عشر
لَا مَسَاحَ لِلْاجْتِهَادِ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ

أولاً
الشرح

[لَا مَسَاحَ لِلْاجْتِهَادِ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ] لَأَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ حَاصِلٌ بِالنَّصِّ، فَلَا حَاجَةَ لِبَذَلِ الْوُسْعِ فِي تَحْصِيلِهِ. وَلَأَنَّ الْاجْتِهَادَ ظَنِّيٌّ، وَالْحُكْمَ الْحَاصِلَ بِهِ حَاصِلٌ بَظَنِّيٍّ، بِخِلَافِ الْحَاصِلِ بِالنَّصِّ، فَإِنَّهُ يَقِينِيٌّ، وَلَا يُتْرَكُ الْيَقِينِيُّ لِلظَّنِّيِّ. الْمُرَادُ بِالنَّصِّ الَّذِي لَا مَسَاحَ لِلْاجْتِهَادِ مَعَهُ هُوَ الْمَفْسَرُ الْمُحْكَمُ، وَإِلَّا فَغَيْرُهُمَا مِنَ الظَّاهِرِ وَالنَّصِّ لَا يَخْلُو مِنْ اِحْتِمَالِ التَّأْوِيلِ. وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ أَقْسَامَ الدَّلِيلِ اللَّفْظِيِّ بِحَسَبِ الْإِفْصَاءِ تَنْقَسِمُ إِلَى أَحْكَامٍ أَرْبَعَةٍ:

— ظَاهِرٌ: وَهُوَ مَا ظَهَرَ الْمُرَادُ مِنْهُ بِصِغَتِهِ مَعَ اِحْتِمَالِ التَّأْوِيلِ.

— وَنَصٌّ: وَهُوَ مَا أَزْدَادَ وَضُوحاً عَلَى الظَّاهِرِ بِمَعْنَى سَبْقِ الْكَلَامِ لِأَجْلِهِ، لَا مِنْ نَفْسِ الصِّغَةِ، مَعَ اِحْتِمَالِ التَّأْوِيلِ أَيْضاً.

— وَمُفَسَّرٌ: وَهُوَ مَا أَزْدَادَ وَضُوحاً عَلَى النَّصِّ عَلَى وَجْهِ لَا يَبْقَى مَعَهُ اِحْتِمَالُ التَّأْوِيلِ.

— وَمُحْكَمٌ: وَهُوَ مَا أَحْكَمَ الْمُرَادُ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ اِحْتِمَالِ تَأْوِيلٍ وَلَا نَسْخٍ.

فَحَيْثُ كَانَ الْأَوَّلَانِ لَا يَخْلُوَانِ عَنْ اِحْتِمَالِ التَّأْوِيلِ يَكُونُ مَسَاحَ الْاجْتِهَادِ مُوجُوداً مَعَهُمَا.

الْمُرَادُ بِالنَّصِّ هَهُنَا: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ الْمَشْهُورَةُ وَالْإِجْمَاعُ، فَلَا يَجُوزُ الْاجْتِهَادُ فِي مُقَابَلَةِ الْمَفْسَرِ وَالْمُحْكَمِ مِنْهَا، فَيُبْطَلُ الْقَوْلُ بِحِلِّ الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا لِلأَوَّلِ بِمَجْرَدِ عَقْدِ الثَّانِي عَلَيْهَا بِلَا وَطءٍ، وَالْقَوْلُ بِحِلِّ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ، وَالْقَوْلُ بِسُقُوطِ الدِّينِ بِمَعْصِيَةِ سِنِينَ بِلَا مُطَالَبَةٍ، وَالْقَوْلُ بِالْقَصَاصِ بِتَعْيِينِ الْوَكِيلِ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ، وَحَلْفَ أَيْمَانًا عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْقَاتِلُ، وَبَطْلُ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا دَخَلَ لِلنِّسَاءِ فِي الْعَفْوِ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ، وَالْقَوْلُ بِبُطْلَانِ إِقْرَارِ الْمَرَاةِ، وَبُطْلَانِ وَصِيَّتِهَا بِغَيْرِ رِضَاءِ زَوْجِهَا. لِعَدَمِ اسْتِنَادِهَا إِلَى دَلِيلٍ مُعْتَبَرٍ، وَلِمُخَالَفَتِهَا لِلنَّصُوصِ الشَّرْعِيِّ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ.

وَمِثْلُ لَفْظِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَفْظُ شَرْطِ الْوَاقِفِ وَلَفْظُ الْمُوصِي، فَإِنَّهُمَا كَتَصَّ الشَّارِعُ فِي الْمَقْهُومِ وَالِدَلَالَةِ وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَغْيِيرٌ لِحُكْمِ الشَّرْعِ، فَلَوْ كَانَ، كَمَا لَوْ شَرَطَ أَنَّ الْمُتَوَلَّى أَوْ الْوَصِي لَا يَحَاسِبُ، فَإِنَّ شَرْطَهُ لَا يَرَاغَى.

ثانياً

مَجَالَاتُ التَّطْبِيقِ

هَذِهِ الْقَاعِدَةُ عَامَّةٌ تُطَبَّقُ عَلَى جَمِيعِ الْوَاقِعَاتِ وَالْحَوَادِثِ فَمَتَى وَجَدَ النَّصُّ الثَّابِتُ الصَّحِيحُ فَمَجَالُ الْاجْتِهَادِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي فَهْمِهِ، وَأَحْسَنُ طَرِيقٌ لِتَطْبِيقِهِ، أَنَّ عُلَمَاءَنَا فِي فِتْرَةِ إِغْلَاقِ بَابِ الْاجْتِهَادِ أَوْرَدُوا بَعْضَ الصُّوَرِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الْاجْتِهَادُ مَعَ وَجُودِ النَّصِّ.

(ج)

(ب)

(أ)

سَفَرُ الزَّوْجِ بِزَوْجَتِهِ

إِذَا وَفَى الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ مُعَجَّلَ مَهْرِهَا فَهَلْ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ بِهَا؟ وَذَهَبُوا فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَانِعٍ وَمُجَوِّزٍ. وَتَوَسَّطَ قَوْمٌ فَقَالُوا: يُفَوِّضُ ذَلِكَ إِلَى الْمُفْتِي، فَمَتَى عَلِمَ مِنْ حَالِهِ الْإِضْرَارُ بِهَا أَفْتَاهُ بِعَدَمِ الْجَوَازِ وَمَتَى عَلِمَ مِنْ حَالِهِ غَيْرَ ذَلِكَ أَفْتَاهُ بِالْجَوَازِ. وَقَالُوا: لَا بُدَّ لِلْمُفْتِي مِنْ نَوْعِ اجْتِهَادِهِ أَنَّهُ يَقْتَضِي وَأَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ الْمَصْلَحَةُ.

سُقُوطُ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ

بِالطَّلَاقِ الْبَائِنِ إِذَا كَانَتْ غَيْرُ مُسْتَدَانَةٍ بِأَمْرِ الْقَاضِي، فَإِنَّ الْقَاضِي يَنْظُرُ فِي سَبَبِ الطَّلَاقِ، فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ إِنَّمَا طَلَّقَهَا بَائِنًا تَوْصُلًا لِإِسْقَاطِ نَفَقَتِهَا الْمُتَرَكَمَةِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْقَاضِي يُعَامِلُهُ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ، وَيَحْكُمُ بِعَدَمِ سُقُوطِهَا، وَإِنْ كَانَ أَبَانَهَا لِسَبَبٍ آخَرَ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِهَذَا، فَإِنَّهُ يَحْكُمُ بِسُقُوطِهَا.

وَكَذَلِكَ فَوُضُّوا لِلْقَاضِي تَقْدِيرَ تَعْزِيرِ الْمُذْنِبِ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ كَافِيًا لِزَجْرِهِ مِنْ حَبْسٍ أَوْ ضَرْبٍ... وَفَوُضُّوا إِلَيْهِ النَّظَرَ وَالْاجْتِهَادَ فِي بَيْعِ الْأَبِ وَالْوَصِيِّ عِقَارِ الصَّغِيرِ، فَإِنْ رَأَى أَنَّ إِبْطَالَ الْبَيْعِ أَصْلَحَ لِلصَّغِيرِ أَبْطَلَهُ. وَكَذَلِكَ فَوُضُّوا لِلْحَاكِمِ تَحْلِيفَ الشُّهُودِ، نَظَرَ لِفَسَادِ الزَّمَانِ.

القاعدة الرابعة عشر
مَا ثَبَّتَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فَعَيَّرَهُ عَلَيْهِ لَا يُقَاسُ

أولاً
الشرح

«مَا ثَبَّتَ» مِنَ الْأَحْكَامِ بِالنَّصِّ الْوَارِدِ «عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فَعَيَّرَهُ عَلَيْهِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ».

القياس: جعل الحكم في المقيس مثل الحكم في المقيس عليه بعلّة واحدة فيهما، وهو حجة عند الفقهاء والمتكلمين بقوله سبحانه وتعالى: «فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ»، لأن الاعتبار هو النظر في الثابت، لأي معنى ثبت، وإلحاق نظيره به، وهو القياس بعينه.

وشرط الاستدلال بالقياس عدم وجود النص في المقيس، لأن القياس إنما يصار إليه ضرورة خلو الفرع عن حكم ثبت له بطريق التنصيص، فإذا وجد التنصيص على الحكم فلا قياس.

والاستدلال في بعض المسائل بالنص والقياس معاً إنما هو لأجل أن الخصم إن طعن في النص بأنه منسوخ أو غير متواتر أو غير مشهور أو مؤول يبقى القياس سالماً لا مطعن فيه، لأنه دليل على تقدير سلامة النص من الطعن.

وليس القياس عملاً بالظن كما يقول البعض، بل هو عمل بغالب الظن وأكبر الرأي، والعمل بغالب الظن واجب، وإن بقي معه ضرب احتمال. والمماثلة بين المقيس والمقيس عليه من جميع الوجوه غير واجبة لصحة القياس، بل الواجب المماثلة في علّة الحكم فقط.

ثانياً

مجالات التطبيق

قد ثبت على خلاف القياس أحكام كثيرة من أبرزها:

(أ) الحدود	(ب) الإجارة	(ج) المزارعة والمساقاة	(د) ومن ذلك بيع السلم وعقد الاستصناع ^(١) والوصية... الخ.
فإن السارق يُقام عليه الحد وتقطع يده، ولا يُقاس عليه النباش رغم تشابه الفعلين.	الإجارة وبيع المنافع والمنافع معدومة وبيع المعدوم باطل. ولكنها جوزت للضرورة، وهي الحاجة إليها، فيترك القياس ضرورة، ويقتصر على موضع الحاجة، ولا يُقاس عليها ما لا حاجة فيه. فلا يجوز إيجار متحدي المنفعة مقايضة، مثل: سكني دار أو حانوت، بسكني دار أو حانوت نظيره، لعدم الحاجة.	فإن القياس عدم جوازهما لأنه استئجار للمزارع والمساقى ببعض الخارج من العمل، وهو مجهول. مثل عصر الزيتون، أو السمس، وغزل القطن بجزء من زيت، أو شيرجه، أو غزله. لكن مضت السنة بذلك وعمل الأمة على ذلك.	

(١) عقد الاستصناع اتفاق بين منتج وطالب حاجة بواصفات معينة فجاز إذا حددت الأسعار وجاءت البضاعة على وفق المواصفات المتفق عليها في صلب العقد.

(١) السلم بيع شيء موصوف في الذمة بشئ معجل ويسميه الفقهاء بيع المحاريج لأنه بيع غائب تدعو إليه الضرورة من قبل البائع والمشتري حيث كلامهما محتاج إلى ما عند الآخر.

وشرطه أن يكون في ليل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم.

وأن يكون الثمن معلوماً ويسلم في المجلس.

القاعدة الخامسة عشر
الاجتهاد لا ينقض بمثله

الشرح

الاجتهاد لا ينقض بمثله إجماعاً، أي في المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد، لأنه لو نقض الأول بالثاني لجاز أن ينقض الثاني بثلث، لأنه ما من اجتهاد إلا ويجوز أن يتغير، وذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار. وهذا في حق الماضي، فلو كان قضى قاض في حادثة باجتهاده ثم تبدل اجتهاده فرفع إليه نظيرها فقضى فيها باجتهاده الثاني لا ينقض الأول، لقول عمر رضي الله عنه حين قضى في حادثة بخلاف ما قضى في نظيرها قبلاً: تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضي.

وكذلك لو كان بين قاضيين، بأن قضى شافعي مثلاً في حادثة مجتهد فيها بمذهبه، ثم رفعت لآخر حنفي مثلاً يرى فيها غير ذلك لا يجوز له نقض قضاء الأول، بل يجب عليه تنفيذه ويحكم في غيرها بما يراه.

وهذا، أي عدم جواز مخالفة قضاء القاضي السابق، فيما هو محل النزاع الذي ورد عليه القضاء، أما فيما هو من توابعه فلا يتقيد بمذهب الأول، فلو قضى شافعي بالبيع في عقار فللقاضي الحنفي أن يقضي فيه بالشفعة للجار، وإن كان القاضي الأول لا يراها. وكذلك لو حكم قاض بصحة الوقف لا يكون حكماً بالشروط، فلو وقع النزاع في شيء من الشروط عند من يخالف فيها، فله أن يحكم فيها بمذهبه، لأن ذلك ليس محل النزاع لدى القاضي الأول، كما لو حكم بالوقف ثم وقع النزاع في رجوع الشرط المتأخر للجُملة المتقدمة مثلاً، كما هو مذهب الحنفي، أو للأخيرة كما هو مذهب الشافعي فإن القاضي الحنفي يقضي بمذهبه، وهذا كله خاص بالقاضي المجتهد.

القاضي المقلد

إذا عين القاضي واشترط عليه القضاء بمذهب معين، فإنه يتقيد به، فإذا حكم بخلافه ينقض، ولو وافق أصلاً مجتهداً فيه وإذا أخطأ في تطبيق الحادثة على الحكم الشرعي ثم ظهر أن النقل الشرعي بخلافه فإن حكمه ينقض.

٥ حَقُّ اللَّهِ مَسْبَحَانَهُ	٤ الْجَوْرُ عَمْدًا	٣ الْقَضَاءُ بِالْجَوْرِ
مَا مَضَى فِي ١ - ٤ هُوَ كُلُّهُ فِي حَقِّ الْعَبْدِ. أَمَّا إِذَا نُفِذَ حَقُّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ ظَهَرَ الْخَطَأُ فَالضَّمَانُ فِي بَيْتِ الْمَالِ. وَذَلِكَ مِثْلُ حَدِّ السَّرْقَةِ، وَالزَّوْنِ، وَالشُّرْبِ وَغَيْرِهَا...	إِذَا قَضَى الْقَاضِي جَوْرًا عَامِدًا فَالضَّمَانُ فِي مَالِهِ عَلَى جَمِيعِ الْحَالَاتِ، وَيُعْزَلُ عَنِ الْقَضَاءِ.	إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِالْجَوْرِ ثُمَّ ظَهَرَ الْحَقُّ، فَإِنْ كَانَ مُخْطِئًا فِي قَضَائِهِ وَكَانَ التَّدَارُكُ مُمْكِنًا يُعَادُ الْحَقُّ إِلَى أَصْحَابِهِ. مِثَالُهُ: إِذَا قَضَى لِشَخْصٍ بِحَقِّ عَيْنِي ثُمَّ بَانَ لَهُ أَنَّ الشُّهُودَ مَحْدُودُونَ بِقَدْفٍ، فَيُعَادُ الْحَقُّ إِلَى أَصْحَابِهِ. وَكَذَلِكَ إِذَا قَضَى بِطَلَاقٍ لَهُ وَتَبَيَّنَ بَعْدَ ذَلِكَ كِذْبُ الدَّعْوَى أَوْ كِذْبُ الشُّهُودِ، فَتُعَادُ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا. أَمَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنْ التَّدَارُكُ فَالْحُكْمُ يَخْتَلِفُ عَنْ سَابِقِهِ، فَلَوْ حَكَمَ الْقَاضِي بِالْقِصَاصِ وَنُفِذَ فِعْلًا، فَإِنَّ الْمُقْضِي لَهُ لَا يُقْتَلُ بَلْ تَجِبُ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ. وَهَذَا كُلُّهُ فِيمَا إِذَا ظَهَرَ الْخَطَأُ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ بِإِقْرَارِ الْمُقْضِي لَهُ.

القاعدة السادسة عشر

المشقة تجلب التيسير

الشرح

المَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ لَأَنَّ الْجُرْحَ مَدْفُوعٌ بِالنَّصِّ، وَلَكِنْ جَلَبَهَا التَّيْسِيرُ مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ مُصَادَمَتِهَا نَصًّا، فَإِذَا صَادَمَتْ نَصًّا رُوِيَ دُونَهَا. وَالْمَرَادُ بِالمَشَقَّةِ الْجَالِبَةِ لِلتَّيْسِيرِ: المَشَقَّةُ الَّتِي تَنفَكُّ عَنْهَا التَّكْلِيفَاتُ الشَّرْعِيَّةُ. أَمَّا المَشَقَّةُ الَّتِي لَا تَنفَكُّ عَنْهَا التَّكْلِيفَاتُ الشَّرْعِيَّةُ كَمَشَقَّةِ الجِهَادِ وَالْمِ الْحُدُودِ، وَرَجْمِ الزَّانَةِ، وَقَتْلِ البَغَاةِ، وَالْمُفْسِدِينَ، وَالْجُنَاةِ، فَلَا أَثَرَ لَهَا فِي جَلْبِ تَيْسِيرٍ وَلَا تَخْفِيفٍ.

السفر

وتيسيراته كثيرة منها:

- أ - جَوَازُ تَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ لِلْغَيْرِ فِي حَدِّ وَقُودٍ.
- ب - وَمِنْهَا: جَوَازُ بَيْعِ الْإِنْسَانِ مَالَ رَفِيقِهِ وَحَفِظَهُ ثَمَنَهُ لَوَرَّثَهُ بِدُونِ وِلَايَةٍ وَلَا وِصَايَةٍ، إِذَا مَاتَ فِي السَّفَرِ، وَلَا قَاضِي ثَمَّةَ.
- ج - وَمِنْهَا: جَوَازُ فُسْخِ الإِجَارَةِ بِعُذْرِ السَّفَرِ.
- د - وَمِنْهَا: جَوَازُ تَرْوِيجِ الْوَلِيِّ الْأَبْعَدِ لِلصَّغِيرَةِ عِنْدَ عَدَمِ انْتِظَارِ الْكُفِّ وَالْخَاطِبِ اسْتِطْلَاعَ رَأْيِ الْوَلِيِّ الْأَقْرَبِ الْمُسَافِرِ.
- هـ - وَمِنْهَا: جَوَازُ انْفَاقِ الْمُضَارِبِ عَلَى نَفْسِهِ فِي السَّفَرِ مِنْ مَالِ الْمُضَارِبَةِ.
- و - وَمِنْهَا: جَوَازُ كِتَابَةِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي بَلَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِشَهَادَةِ شُهُودِ الْمُدْعَى عِنْدَهُ.

مَجَالَاتُ التَّطْبِيقِ

يَنْدَرِجُ تَحْتَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الْقَضَايَا أَبْرَزُهَا سَبْعٌ:

ب

المرضى

وتيسيراته مثل:

- أ - تَأْخِيرُ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الْمَرِيضِ غَيْرِ حَدِّ الرَّجْمِ إِلَى أَنْ يَبْرَأَ.
- ب - تَيْسِيرُ كَثِيرٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْوَجِبَاتِ، بِتَأْخِيرِ أَدَائِهَا كَالصَّوْمِ، أَوْ تَخْفِيفِ عَدَدِهَا كَالصَّلَوَاتِ.

ج

الإكراه

الإِكْرَاهُ هُوَ: التَّهْدِيدُ مِمَّنْ هُوَ قَادِرٌ عَلَى الْإِيقَاعِ بِضَرْبٍ مُبْرَحٍ، أَوْ بِإِتْلَافِ نَفْسٍ، أَوْ عُضْوٍ، أَوْ بِحَبْسٍ أَوْ قَيْدٍ مَدِيدَيْنِ مُطْلَقًا، أَوْ بِمَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ لِذِي جَاهٍ، وَيُسَمَّى إِكْرَاهًا مُلْجِيًا، وَبِمَا يُوجِبُ غَمًّا بِعَدَمِ الرِّضَا، وَهُوَ مَا كَانَ يَغْيِرُ ذَلِكَ، وَيُسَمَّى غَيْرَ مُلْجِيٍّ.

وَهُوَ يَقْسَمُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْعُقُودِ أَوْ فِي الْإِسْقَاطَاتِ أَوْ فِي الْمَنْهَيَّاتِ. وَالْعُقُودُ وَالْإِسْقَاطَاتُ إِمَّا أَنْ يُؤْثِرَ فِيهِمَا الْهَزَلُ أَوْ لَا. وَالْمَنْهَيَّاتُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِمَّا يَبَاحُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ أَوْ لَا. وَمَا لَا يَبَاحُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَنَايَةً عَلَى الْغَيْرِ كَقَتْلِ مُحَقَّقِ الدَّمِ أَوْ قَطْعِ عُضْوٍ مُحْتَرَمٍ، أَوْ لَا يَكُونَ جَنَايَةً عَلَى الْغَيْرِ كَالرَّذَةِ.

أ - أَمَّا الْعُقُودُ وَالْإِسْقَاطَاتُ الَّتِي يُؤْثِرُ فِيهَا الْهَزَلُ، كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ وَالْهَبَةِ وَالْإِقْرَارَ وَالْإِبْرَاءَ إِذَا أَكْرَهَ عَلَيْهَا بِمُلْجِيٍّ أَوْ يَغْيِرُ مُلْجِيٍّ، فَفَعَلَهَا ثُمَّ زَالَ الْإِكْرَاهُ، فَلَهُ الْخِيَارُ، إِنْ شَاءَ فَسَخَّ وَإِنْ شَاءَ أَمْضَى.

ب - وَأَمَّا الْعُقُودُ وَالْإِسْقَاطَاتُ الَّتِي لَا يُؤْثِرُ فِيهَا الْهَزَلُ، كَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَفْوِ عَنْ دَمِ الْعَمَدِ، فَلَا تَأْثِيرَ لِلْإِكْرَاهِ فِيهَا، فَلَا خِيَارَ لِلْمُكْرَهِ بَعْدَ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ، بَلْ هِيَ مَاضِيَةٌ عَلَى الصَّحَّةِ، وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُكْرَهِ لَهُ عَلَى الطَّلَاقِ غَيْرِ الزَّوْجَةِ، فَلَوْ كَانَتْ هِيَ الْمُكْرَهَةُ سَقَطَ الْمَهْرُ عَنِ الزَّوْجِ.

ج - وَأَمَّا الْمَنْهَيَّاتُ الَّتِي تَبَاحُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، كِإِتْلَافِ مَالِ الْغَيْرِ وَشُرْبِ الْمُسْكِرِ، فَإِنَّهَا تَحِلُّ بَلْ تَجِبُ بِالْمُلْجِيٍّ لَا بِغَيْرِ الْمُلْجِيٍّ، وَضَمَانُ الْمَالِ الْمُتْلَفِ عَلَى الْمُكْرَهِ.

د - وَأَمَّا الْمَنْهَيَّاتُ الَّتِي لَا تَبَاحُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَهِيَ جَنَايَةٌ عَلَى الْغَيْرِ كَمَا تَقَدَّمَ فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ وَلَا بِالْمُلْجِيٍّ، وَلَوْ فَعَلَ فَمَوْجِبُهَا وَهُوَ الْقِصَاصُ عَلَى الْمُكْرَهِ (بِالْكَسْرِ).

هـ - وَمَا لَا جَنَايَةَ فِيهِ عَلَى الْغَيْرِ وَلَيْسَ فِي مَعْنَى الْجَنَايَةِ، وَهُوَ الرَّذَةُ، فَإِنَّهُ يَرْخِصُ لَهُ أَنْ يُجْزِيَ كَلِمَتَهَا عَلَى لِسَانِهِ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ، وَيُورِي وَجُوبًا إِنْ خَطَرَ بِيَالِهِ التَّوْبَةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ يُكْفَرُ وَتَبِنَ زَوْجَتُهُ.

ز	و	هـ	د
النقص	العسر وعموم البلوى	الجهل	النسيان
<p>وَفِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْمَشَقَّةِ يَتَسَبَّبُ عَنْهَا التَّخْفِيفُ، وَذَلِكَ كَالصَّغَرِ، وَالْجُنُونِ، وَالْأَثْوَةِ. فَالْأَوَّلَانِ يَجْلِبَانِ التَّخْفِيفَ عَنِ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ، لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِمَا أَصْلًا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِ خَطَابِ الْوَضْعِ الْآتِي بَيَانُهُ، فَإِنَّهُ مُوجَّهٌ إِلَيْهِمَا. وَأَمَّا التَّخْفِيفُ بِسَبَبِ الْأَثْوَةِ فَمِنْهُ عَدَمُ تَكْلِيفِ النِّسَاءِ بِكَثِيرٍ مِمَّا كُلِّفَ بِهِ الرِّجَالُ، كَالْجِهَادِ وَالْجِزْيَةِ وَتَحْمِلِ الدِّيَةِ إِذَا كَانَ الْقَاتِلُ غَيْرَهُمَا.</p>	<p>وَلَهُ تَيْسِيرَاتٌ مِنْهَا: أ - تَجْوِيزُ بَيْعِ الْوَفَاءِ وَالْمَزَارَعَةِ وَالْمَسَاقَاةِ وَالْإِجَارَةِ، وَلِهَذَا لَا تَجُوزُ إِجَارَةُ الْعَيْنِ بِمَنْفَعَةٍ عَيْنٍ مِثْلِهَا، وَلَا عَقْدُ الْإِجَارَةِ عَلَى مَنْفَعَةٍ غَيْرِ مَقْصُودَةٍ، لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْعُسْرِ وَالْبُلْوَى. ب - وَمِنْهَا: إِبَاحَةُ نَظَرِ الطَّبِيبِ وَالشَّاهِدِ وَالْخَاطِبِ، لِلْأَجْنَبِيَّةِ. ج - وَالتَّيْسِيرُ عَلَى الْمُجْتَهِدِينَ بِالْإِكْتِفَاءِ مِنْهُمْ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ. د - وَالْعَفْوُ عَمَّا يَدْخُلُ بَيْنَ الْوَزْنَيْنِ فِي الرُّبُيَّاتِ.</p>	<p>الْجَهْلُ هُوَ: عَدَمُ الْعِلْمِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَعْلَمَ، وَهُوَ قَدْ يَجْلِبُ التَّيْسِيرَ. وَمِنْ تَيْسِيرَاتِهِ: أ - مَا لَوْ جَهَلَ الشَّفِيعُ بِالْبَيْعِ فَإِنَّهُ يُعْذَرُ فِي تَأْخِيرِ طَلَبِ الشُّفْعَةِ. ب - وَمِنْهَا: مَا لَوْ جَهَلَ الْوَكِيلُ أَوْ الْقَاضِي بِالْعَزْلِ أَوْ الْمَحْجُورِ بِالْحَجَرِ، فَإِنَّ تَصَرُّفَهُمْ صَحِيحٌ إِلَى أَنْ يَعْلَمُوا بِذَلِكَ. ج - وَمِنْهَا: مَا لَوْ بَاعَ الْأَبُ أَوْ الْوَصِيُّ مَالَ الْيَتِيمِ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ بِغَيْرِ فَاحِشٍ وَقَالَ: لَمْ أَعْلَمْ، تُقْبَلُ دَعْوَاهُ. د - وَمِنْهَا: مَا لَوْ جَهَلَتِ الزَّوْجَةُ الْكَبِيرَةُ أَنَّ إِرْضَاعَهَا لِضَرَّتِهَا الصَّغِيرَةِ مُفْسِدٌ لِلنِّكَاحِ لَا تَضْمَنُ الْمَهْرَ. هـ - وَمِنْهَا: الْوَكِيلُ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ إِذَا قَضَاهُ بَعْدَمَا وَهَبَ الدَّائِنُ الدَّيْنَ مِنَ الْمَدْيُونِ جَاهِلًا بِالْهَبَةِ لَا يَضْمَنُ. و - وَمِنْهَا: مَا لَوْ أَجَازَ الْوَرِثَةُ الْوَصِيَّةَ وَلَمْ يَعْلَمُوا مَا أَوْصَى بِهِ الْمَيِّتُ لَا تَصَحُّ إِجَازَتُهُمْ. ز - وَمِنْ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُعْذَرُ فِيهَا بِالْجَهْلِ أَيْضًا: مَا لَوْ كَانَ فِي الْمَبِيعِ مَا يُشْتَبَى عَلَى النَّاسِ كَوْنُهُ عَيْبًا وَاشْتَرَاهُ الْمُشْتَرِي عَالِمًا بِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ عَيْبٌ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ عَيْبٌ، فَإِنَّهُ لَهُ رَدُّهُ، وَلَا يُعَدُّ إِطْلَاعُهُ عَلَيْهِ حِينَ الشَّرَاءِ رَضًا بِالْعَيْبِ.</p>	<p>النَّسْيَانُ هُوَ: عَدَمُ تَذَكُّرِ الشَّيْءِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ. وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ مُسْقَطٌ لِلْعَذَابِ. وَمِنْ تَيْسِيرَاتِهِ: أ - أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِيمَا يُوجِبُ عُقُوبَةً كَانَ شُبْهَةً فِي إِسْقَاطِهَا. ب - وَمِنْهَا: مَا لَوْ نَسِيَ الْمَدْيُونُ الدَّيْنَ حَتَّى مَاتَ، وَالدَّيْنُ ثَمَنُ مَبِيعٍ أَوْ قَرْضٍ، لَمْ يُؤَاخَذْ بِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ غَضَبًا. وَمَعْلُومٌ: أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ عَلَى الْحَنْثِ فِي التَّعْلِيقِ، فَلَوْ عَلَّقَ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ ثُمَّ فَعَلَهُ نَاسِيًا فَإِنَّهُ يَقَعُ.</p>

القاعدة السابعة عشر
إِذَا ضَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعَ

١ الشرح

إِذَا ضَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعَ. وَإِذَا اتَّسَعَ ضَاقَ. وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ تَحْتَ ضَرُورَةٍ أَوْ مَشَقَّةٍ دَاعِيَةٍ إِلَى اتِّسَاعِ الْأَمْرِ، فَإِنَّهُ يَتَسَّعُ إِلَى غَايَةٍ يَتِمُّ بِهَا دَفْعُ الضَّرُورَةِ أَوْ الْمَشَقَّةِ، فَإِذَا انْدَفَعَتْ وَزَالَتْ الضَّرُورَةُ الَّتِي اسْتَوْجِبَتْ ذَلِكَ عَادَ الْأَمْرُ إِلَى وَضْعِهِ السَّابِقِ قَبْلَ حُصُولِ الضَّرُورَةِ أَوْ الْمَشَقَّةِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْحِسَابِ أَنَّ الضَّرُورَةَ دَائِمًا تَقْدَرُ بِقَدْرِهَا، وَالتَّجَاوُزُ الزَّائِدُ عَنْ حَدِّ الضَّرُورَةِ لَا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ.

٢ مَجَالَاتُ التَّطَبُّقِ
هذه القاعدة تشمل كل الأمور
التي يكون التيسير فيها مؤقتاً:

(أ)

التَّدرُّجُ فِي دَفْعِ السَّارِقِ أَوْ الْبَاغِي بِمَا يَنْدَفِعُ بِهِ وَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْوَسِيلَةِ الشَّدِيدَةِ إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ غَيْرَهَا يَكْفِي وَيُغْنِي عَنْهَا. فَيَتَدَرَّجُ مِنْ دَفْعِهِ بِالْأَخْفِ فَمَا بَعْدَهُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى دَرَجَةِ الْقَتْلِ إِذَا لَزِمَ الْأَمْرُ. قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَتَّبِعُوا مُوَلِّيَّاءَ وَلَا تُجْهِزُوا عَلَى جَرِيحٍ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْ قِتَالِ الْبَغَاةِ إِنَّمَا هُوَ دَفْعُ ضَرَرِهِمْ، وَقَدْ حَصَلَ بِهِرَبِهِمْ، أَوْ جِرَاحَتِهِمْ فَالزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ مُحَرَّمَةٌ، لِأَنَّ مَا جَازَ لِعُدُوِّ امْتِنَعَ بِزَوَالِهِ.

(ب)

وَجُوبُ إِنْظَارِ الْمُعْسِرِ
إِلَى أَنْ يُصْبِحَ ذَا
مَيْسَرَةٍ وَذَلِكَ مُرَاعَاةً
لِمُقْتَضَى حَالِهِ فَيُوسِعَ
عَلَيْهِ الدَّائِنُ لِأَنَّ
أَحْوَالَهُ ضَيِّقَةٌ.

(ج)

جَوَازُ طَعْنِ الْمُحَدِّثِ بِالرُّوَاةِ،
وَالْمُزَكِّي فِي الشُّهُودِ. وَذَلِكَ
لِضَرُورَةِ التَّثَبُّتِ فِي الرُّوَايَةِ
وَحَفَظِ الْحُقُوقِ لِأَصْحَابِهَا،
وَرَغْمَ أَنَّ غَيْبَةَ الْمُسْلِمِ
مُحَرَّمَةٌ، وَتَجْرِيعُهُ مُحَرَّمٌ
وَلَكِنْ إِذَا ضَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعَ.

(د)

عَدَمُ جَوَازِ الْخُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ
الْجَائِرِ إِذَا كَانَ مُتَغَلِّبًا، وَفِي الْخُرُوجِ
عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ. وَيَحْتَمِلُ جَوْرُهُ فِي
مُقَابِلِ الضَّرَرِ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَى
الْخُرُوجِ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ مِنَ
الرُّكُونِ إِلَى الظُّلْمِ لِأَنَّهُ ضَبْطُ
النَّفْسِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُعْتَبَرُ وَاجِبًا
شَرْعِيًّا لِدَفْعِ الضَّرَرِ الْأَكْبَرِ.

القَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ عَشَرَ

لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ

الشرح

أَيُّ لَا فَعَلَ ضَرَرَ، وَلَا ضِرَارَ بِأَحَدٍ فِي دِينِنَا، أَيْ لَا يَجُوزُ شَرْعًا لِأَحَدٍ أَنْ يُلْحِقَ بِآخَرَ ضَرَرًا وَلَا ضِرَارًا، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ بِأَسْلُوبِ نَفْيِ الْجِنْسِ لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي النَّهْيِ وَالزَّجْرِ. هَذِهِ الْقَاعِدَةُ لَفْظُ حَدِيثٍ شَرِيفٍ حَسَنٍ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، مُسْتَدًّا، وَمَالِكٍ فِي الْمُوطَأِ مُرْسَلًا.

وَالضَّرَارُ (بِكَسْرِ الضَّادِ) مَنْ ضَرَّهُ وَضَارَهُ بِمَعْنَى، وَهُوَ خِلَافُ النَّفْعِ وَهَلْ ثَمَّةُ فَرْقٍ بَيْنَ لَفْظِي الضَّرَرِ وَالضَّرَارِ؟ ذَكَرَ لِذَلِكَ فُرُوقًا كَثِيرَةً أَحْسَنُهَا: أَنَّ مَعْنَى الضَّرَرِ: الْإِحَاقُ مَفْسَدَةً بِالْغَيْرِ مُطْلَقًا. وَمَعْنَى الثَّانِي: الْإِحَاقُ مَفْسَدَةً بِالْغَيْرِ عَلَى وَجْهِ الْمُقَابَلَةِ لَهُ. لَكِنْ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِقَيْدِ الْإِعْتِدَاءِ بِالْمَثَلِ وَالْإِنْتِصَارِ لِلْحَقِّ. وَهَذَا أَخْصَصُ بِلَفْظِ الضَّرَارِ لِأَنَّ - الْفِعَالَ مَصْدَرٌ قِيَاسِيٌّ لِفَاعِلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْمَشَارَكَةِ.

وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ مَقْبُودَةٌ إِجْمَاعًا بِغَيْرِ مَا أَذِنَ بِهِ الشَّرْعُ مِنَ الضَّرَرِ؛ كَالْفَصَاصِ، وَالْحُدُودِ، وَسَائِرِ الْعُقُوبَاتِ وَالتَّعَازِيرِ؛ لِأَنَّ دَرَجَةَ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ. وَعَلَى أَنَّ الْحُدُودَ فِي ذَاتِهَا إِنَّمَا هِيَ دَفْعٌ لِلضَّرَرِ. وَهَذَا التَّفْسِيرُ مُطَابِقٌ لِلْقَاعِدَةِ الْفِقْهِيَّةِ: [لَيْسَ لِلْمَظْلُومِ أَنْ يَظْلِمَ غَيْرَهُ] وَهَذَا يَاطْلُقُهُ شَامِلٌ لِلظَّالِمِ أَيْضًا، فَلَيْسَ لِلْمَظْلُومِ أَنْ يَظْلِمَ أَصْلًا، بَلْ لَهُ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْ ظُلْمِهِ، وَيَأْخُذَ الْحَقَّ مِنْهُ، وَيَسْعَى وَرَاءَ رَدِّهِ عَنْ الظُّلْمِ بِمَا يَكْفِي رَادِعًا لِمِثَالِهِ عَنِ الْمَعَاوِدَةِ، كَمَا يَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ مُرَاجَعَةُ أَحْكَامِ التَّعْزِيرِ، أَمَّا مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَنْ اتَّصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ وَلِهَذَا لَمْ يَجُوزْ الشَّرْعُ لِأَحَدٍ الْإِعْتِدَاءَ عَلَى حَقِّ أَحَدٍ وَلَوْ كَانَ غَاصِبًا، فَلَوْ غَضِبَ أَرْضًا مَثَلًا وَزَرَعَهَا فَبَغَا رَبَّهَا، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الزَّرْعُ قَدْ نَبَتَ أَوْ لَا، وَإِذَا كَانَ نَبَتَ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَحْصَدَ أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ نَبَتَ وَاسْتَحْصَدَ فَهُوَ لِلْغَاصِبِ، وَلِلْمَالِكِ أَنْ يَرْجِعَ بِتَقْصَانِ أَرْضِهِ، وَإِنْ كَانَ نَبَتَ وَلَمْ يَسْتَحْصِدْ فَلِلْمَالِكِ أَنْ يَأْمُرَ الْغَاصِبَ بِقَلْعِهِ وَتَفْرِيعِ مُلْكِهِ، فَإِنْ أَبَى يَقْلَعُهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ يَرْفَعُ الْأَمْرَ لِلْحَاكِمِ لِيَقْلَعَهُ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَنْبِتْ فَلِلْمَالِكِ مُخِيرٌ إِنْ شَاءَ تَرْكُهَا حَتَّى يَنْبِتَ فَيَأْمُرَهُ بِقَلْعِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ مَا زَادَ عَنِ قِيَمَةِ الْبَذْرِ فِي الْأَرْضِ فَتَقْوَمُ مَبْدُورَةٌ يَبْذُرُ يَجِبُ قَلْعُهُ إِذَا نَبَتَ وَتَقْوَمُ غَيْرُ مَبْدُورَةٍ، فَيُعْطَى فَضْلُ مَا بَيْنَهُمَا.

مَجَالَاتُ التَّطْبِيقِ

يَتَفَرَّعُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَبْوَابِ الْفِقْهِيَّةِ
مِمَّا شَرَعَتْ لِتَوْقِي الضَّرَرِ وَتَلَاوِيهِ وَقُوِّعِهِ.

(ج)

الحَجَرُ

سَوَاءٌ كَانَ بِسَبَبِ الْإِفْلَاسِ
أَوْ السَّفَهَةِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا شَرَعَ
لِمَنْعِ وَقُوعِ الضَّرَرِ الَّذِي
يَعُودُ عَلَى الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ
أَوْ عَلَى غَيْرِهِ. فَإِذَا تَرَكَ
مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجَرُ فَإِنَّهُ
يَضُرُّ بِنَفْسِهِ أحيانًا وَيَضُرُّ
بِغَيْرِهِ أحيانًا أُخْرَى، وَرَبَّمَا
أَضَرَ بِنَفْسِهِ وَغَيْرِهِ مَعًا،
سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ التَّصَرُّفَاتُ
الْمَادِيَّةُ أَوْ الْفِكْرِيَّةُ.

(ب)

مَشْرُوعِيَّةُ بَعْضِ الْحَيَلَاتِ

لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الْمُشْتَرِي وَدَفْعِ
الْغَبْنِ. مِثْلَ خِيَارِ الرُّوثَةِ، وَخِيَارِ
الشَّرْطِ أَوْ غَيْرِهِمَا.

(أ)

اتِّخَاذُ السُّجُونِ

بِحَيْثُ تُكُونُ مُؤَذِيَةً
لِلسَّجِينِ نَوْعًا مِنَ الْإِيذَاءِ
النَّفْسِيِّ وَالْجَسَدِيِّ،
لِيَتَحَقَّقَ الرَّدْعُ الْمَطْلُوبُ.
أَمَّا إِذَا هِيَ لِلْسَّجِينِ -
الْمُجْرِمِ - كُلُّ أَسْبَابِ
الرَّاحَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَرُدُّعُهُ.
وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَنْ
تُجْعَلَ السُّجُونُ أَمَاكِنَ
إِصْلَاحِ نَفْسِيٍّ وَأَخْلَاقِيٍّ
وَعَقَائِدِيٍّ. فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ
إِزَالَةِ ضَرَرِ الْجَهْلِ وَالْإِجْرَامِ
عَنِ السَّجِينِ نَفْسِهِ.

(د)

حَبْسُ الْمَوْسِرِ بِالنَّفَقَةِ

إِذَا امْتَنَعَ الْمَوْسِرُ عَنْ آدَاءِ نَفَقَةِ أَوْلَادِهِ
أَوْ قَرَيْبِهِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُحْبَسُ،
وَيَجُوزُ ضَرْبُهُ فِي الْحَبْسِ إِذَا أَصَرَ
عَلَى الْامْتِنَاعِ دَفْعاً لِلضَّرَرِ عَنْ
أَوْلَادِهِ أَوْ مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ.

(هـ)

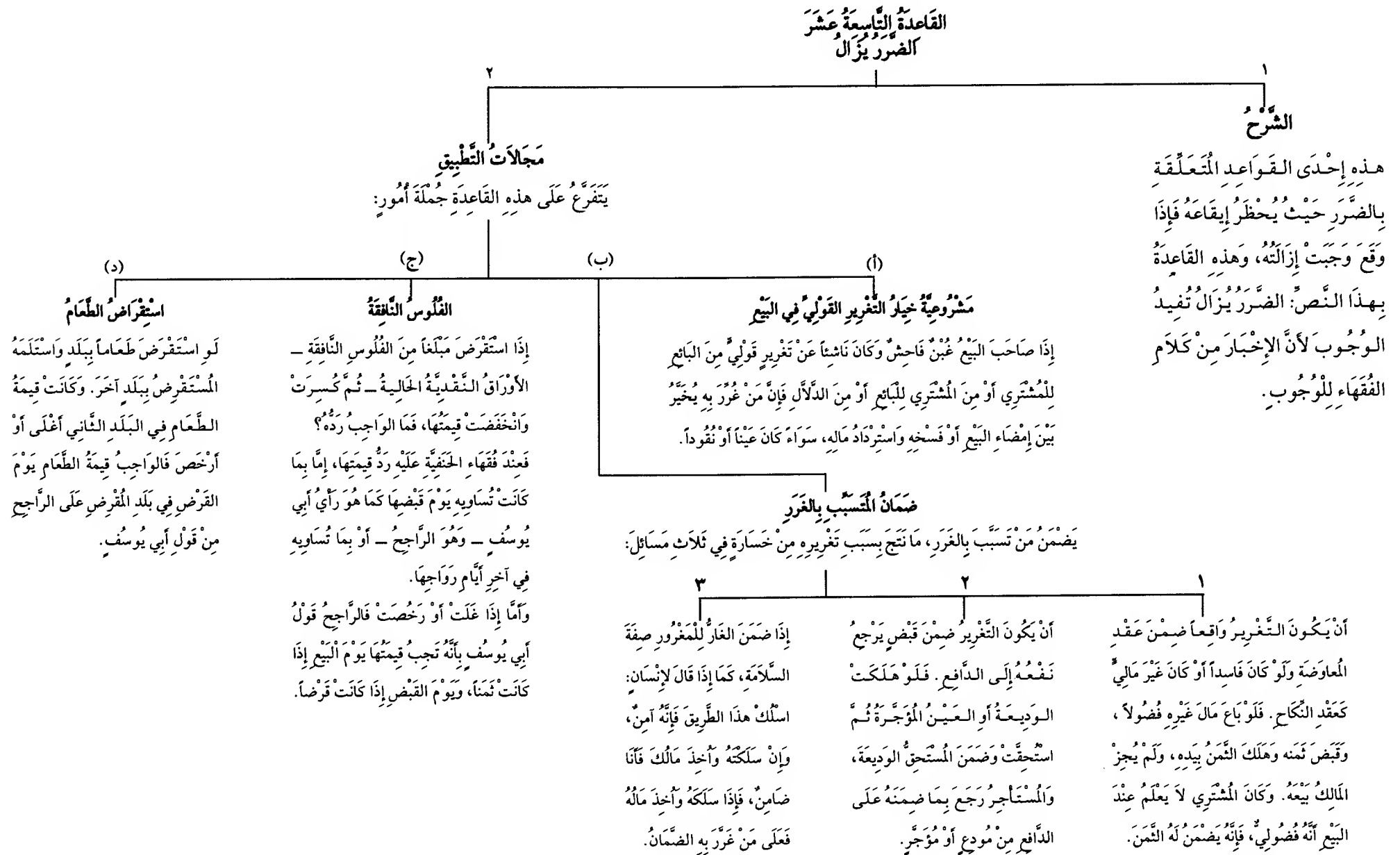
نَقْضُ الْإِجَارَةِ

إِذَا اشْتَرَى شَيْئاً ثُمَّ أَجَرَهُ، وَاطَّلَعَ
بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ فِيهِ،
فَإِنْ مِنْ حَقِّ (الْمُؤَجَّرِ) نَقْضُ
الْإِجَارَةِ حَتَّى يَتِمَّكَنَ مِنْ رَدِّهِ
بِالْعَيْبِ دَفْعاً لِلضَّرَرِ عَنْهُ.
وَمِثْلُهُ مَا إِذَا وَجَدَ الْمُسْتَأْجِرُ عَيْباً
قَدِماً فِي الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ، فَلَهُ
الِاسْتِقَالَةُ بِفَسْخِ الْإِجَارَةِ، وَلَا
حَاجَةَ لِرِضَى الْمُؤَجَّرِ، وَلَا قَضَاءِ
الْقَاضِي، وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ
اسْتِئْثَامِ الْمَأْجُورِ أَمْ بَعْدَهُ.

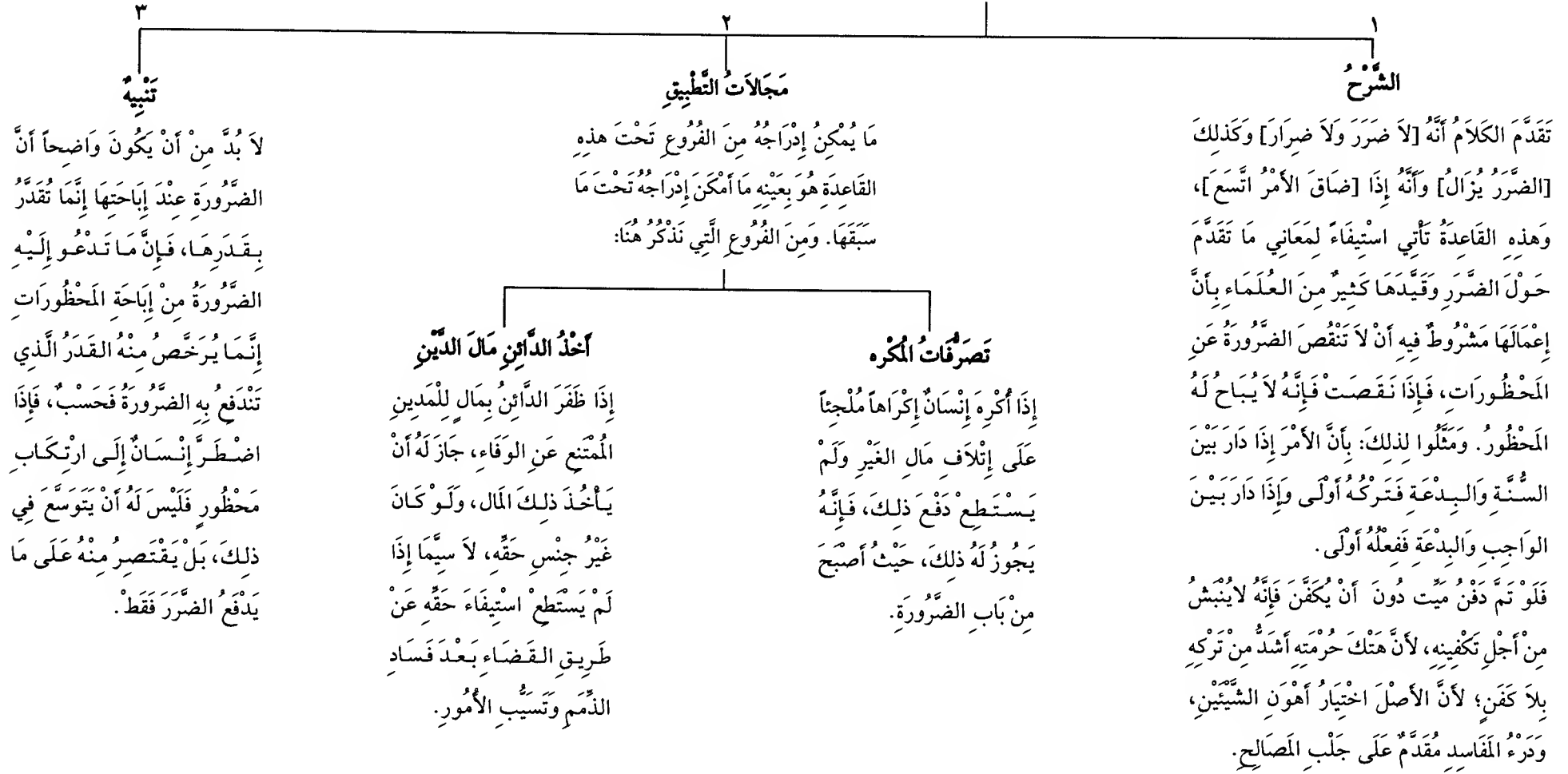
(و)

مَنْعُ نَقْلِ مَا يَضُرُّ بِأَهْلَ الْبَلَدَةِ

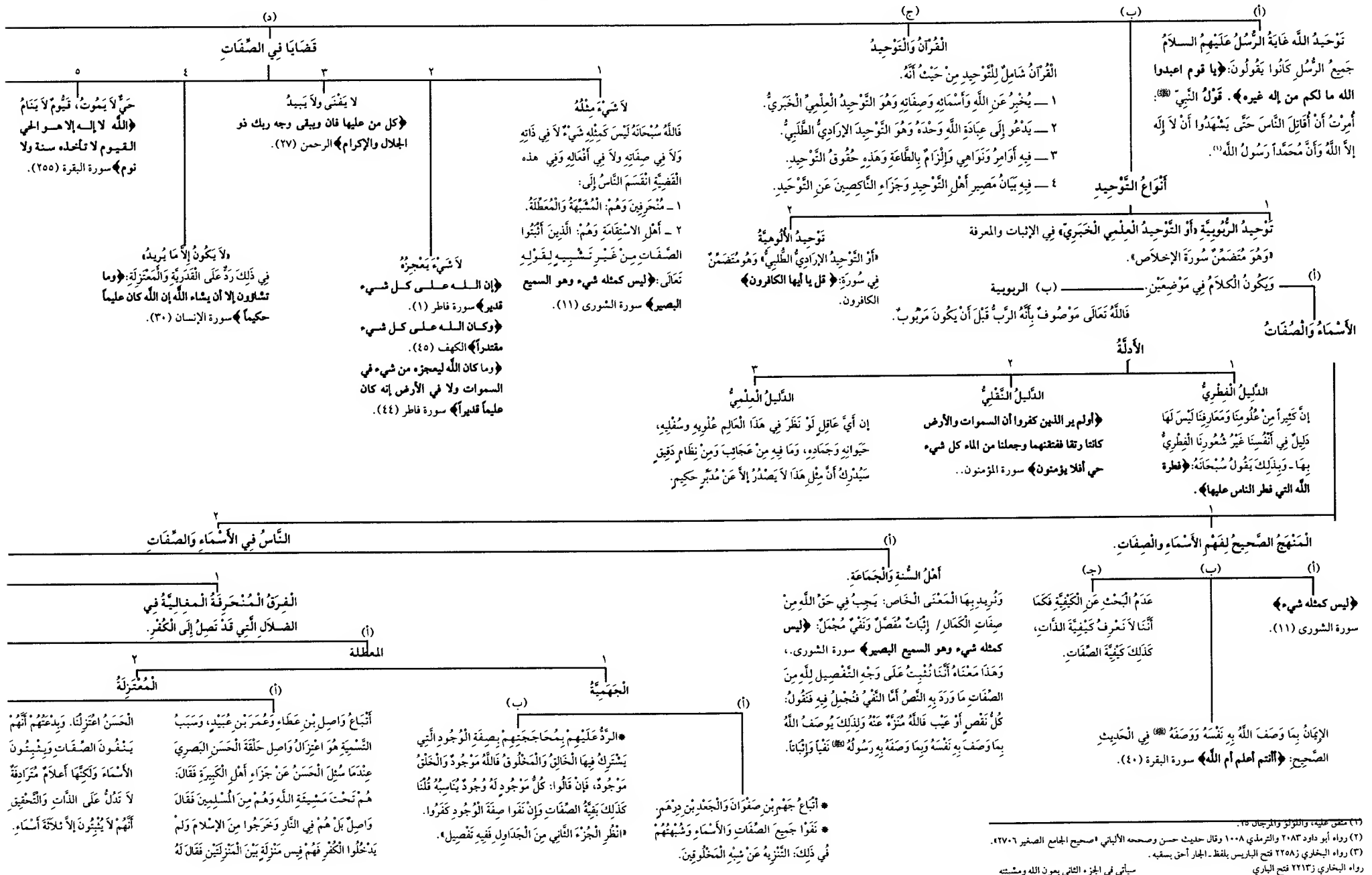
يُمنَعُ التُّجَّارُ مِنْ نَقْلِ الْمَوَادِّ
الْغِذَائِيَّةِ مِنْ بَلَدَةٍ إِلَى أُخْرَى إِذَا
كَانَ ذَلِكَ يَضُرُّ بِأَهْلَ الْبَلَدَةِ الْأُولَى
— الْمَنْشَأُ — دَفْعاً لِلضَّرَرِ كَمَا يُمنَعُ
تُجَّارُ الْبَلَدَةِ مِنَ الْإِحْتِكَارِ.



القاعدة العشرون
الضرورات تُبيح المحظورات



العقيدة



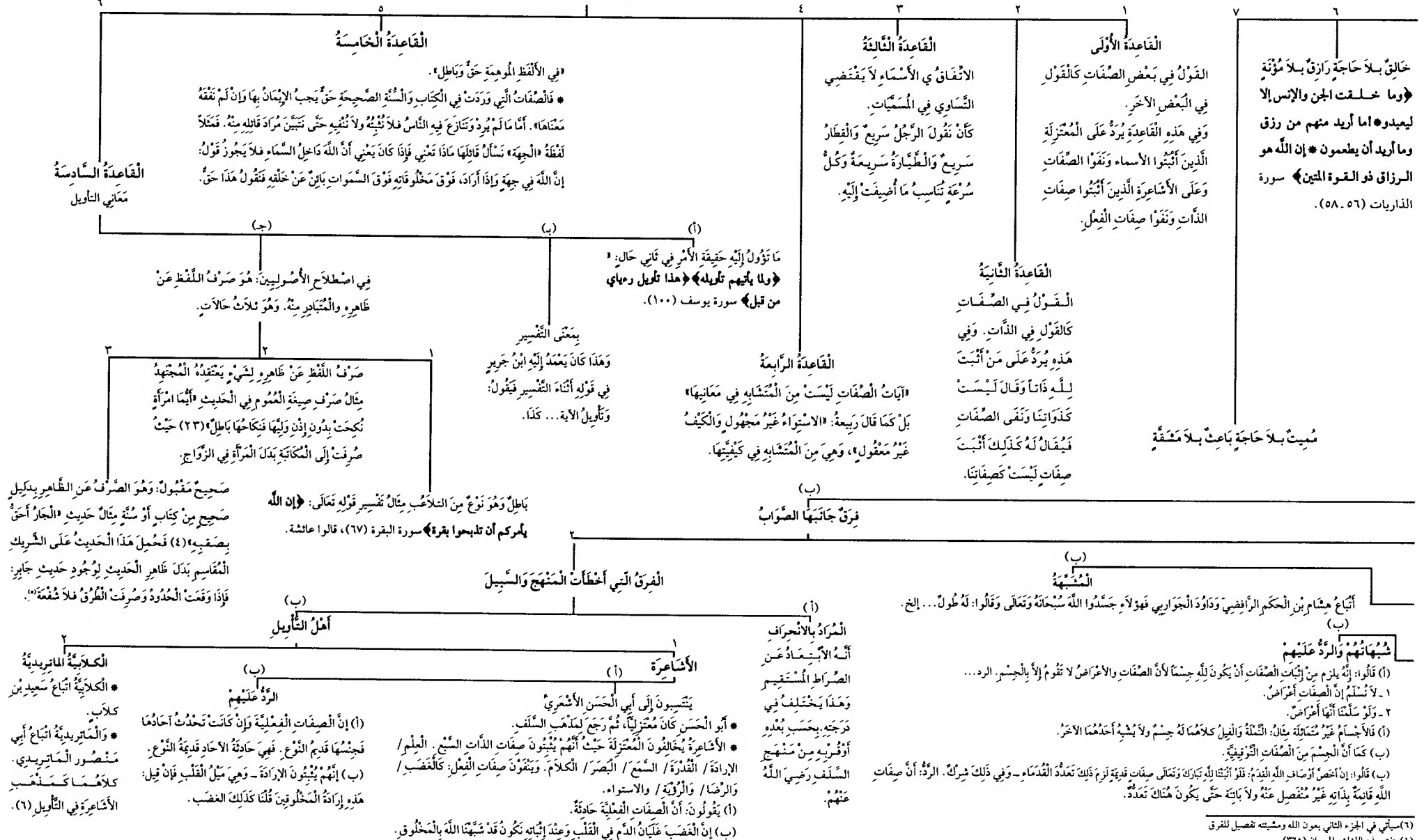
(١) حَقَّقَ عَلَيْهِ، وَالتَّوْحِيدُ وَالْمَرْجِعُ ١٥.

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ٢٠٨٣ وَالتِّرْمِذِيُّ ١٠٠٨ وَقَالَ حَفِيفُ حَسَنٍ وَصَحَّحَهُ الْأَبَانِيُّ «صَحِيحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ٢٢٧٠٦».

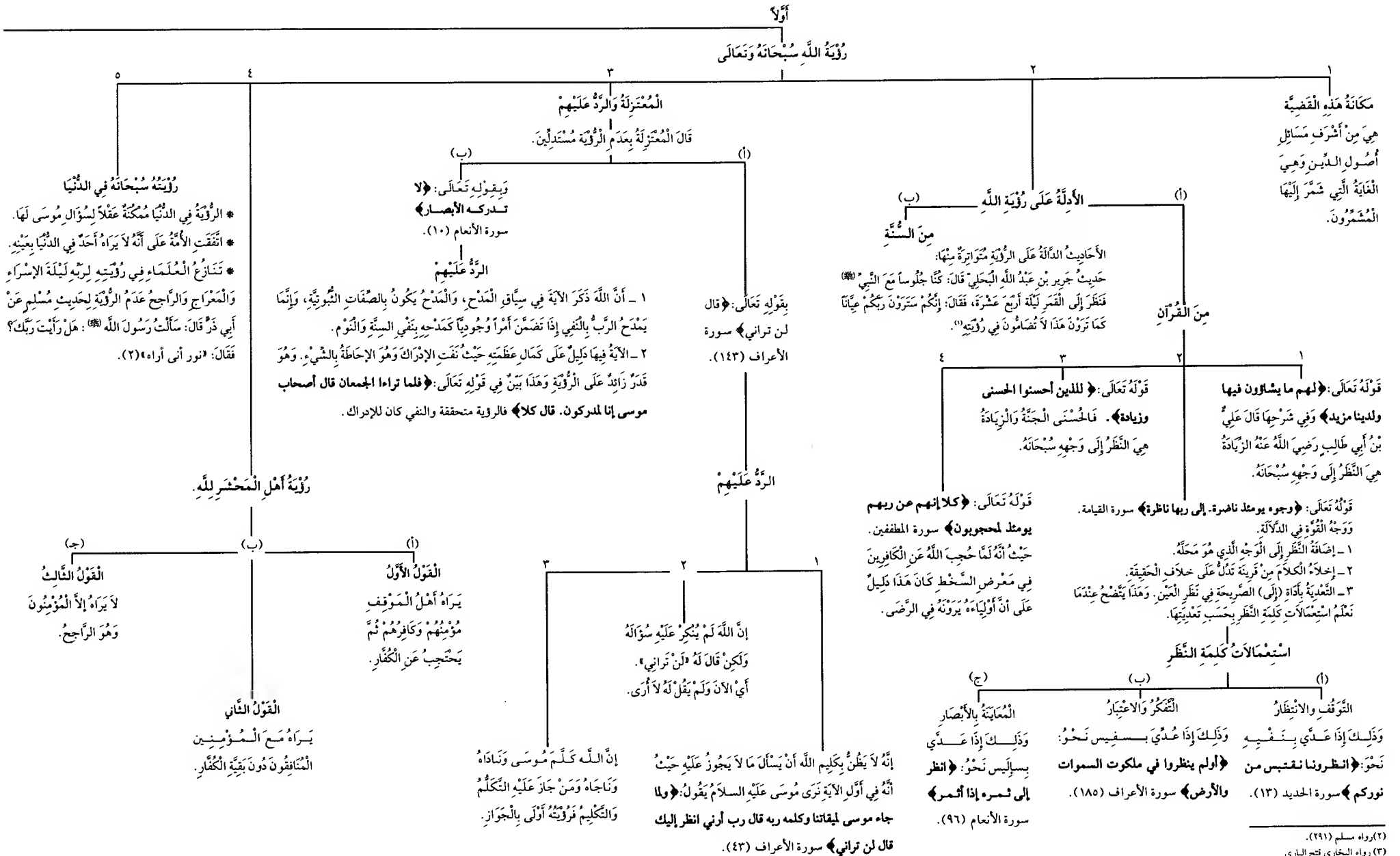
(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ٢٢٥٨ فَتَحَ الْبَارِسُ بِلَفْظِ الْجَارِ أَحَقَّ بِسُغْفِهِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ٢٢١٣ فَتَحَ الْبَارِي سَيَاتِي فِي الْجُزْءِ الثَّانِي بِعَوْنِ اللَّهِ وَمَشِيئَتِهِ

قَوَاعِدُ فِي فَهْمِ مَوْضُوعِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ (هـ)

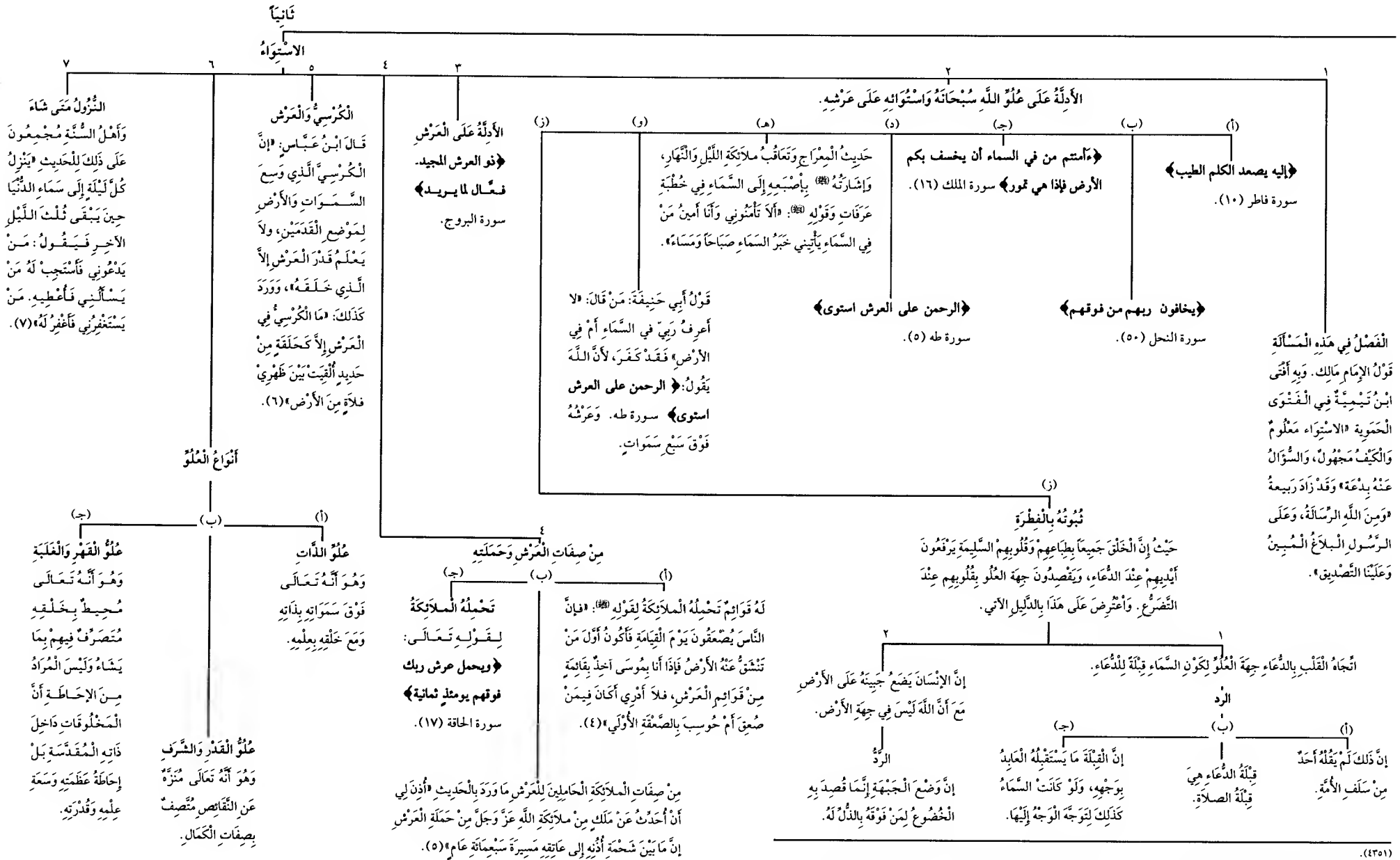


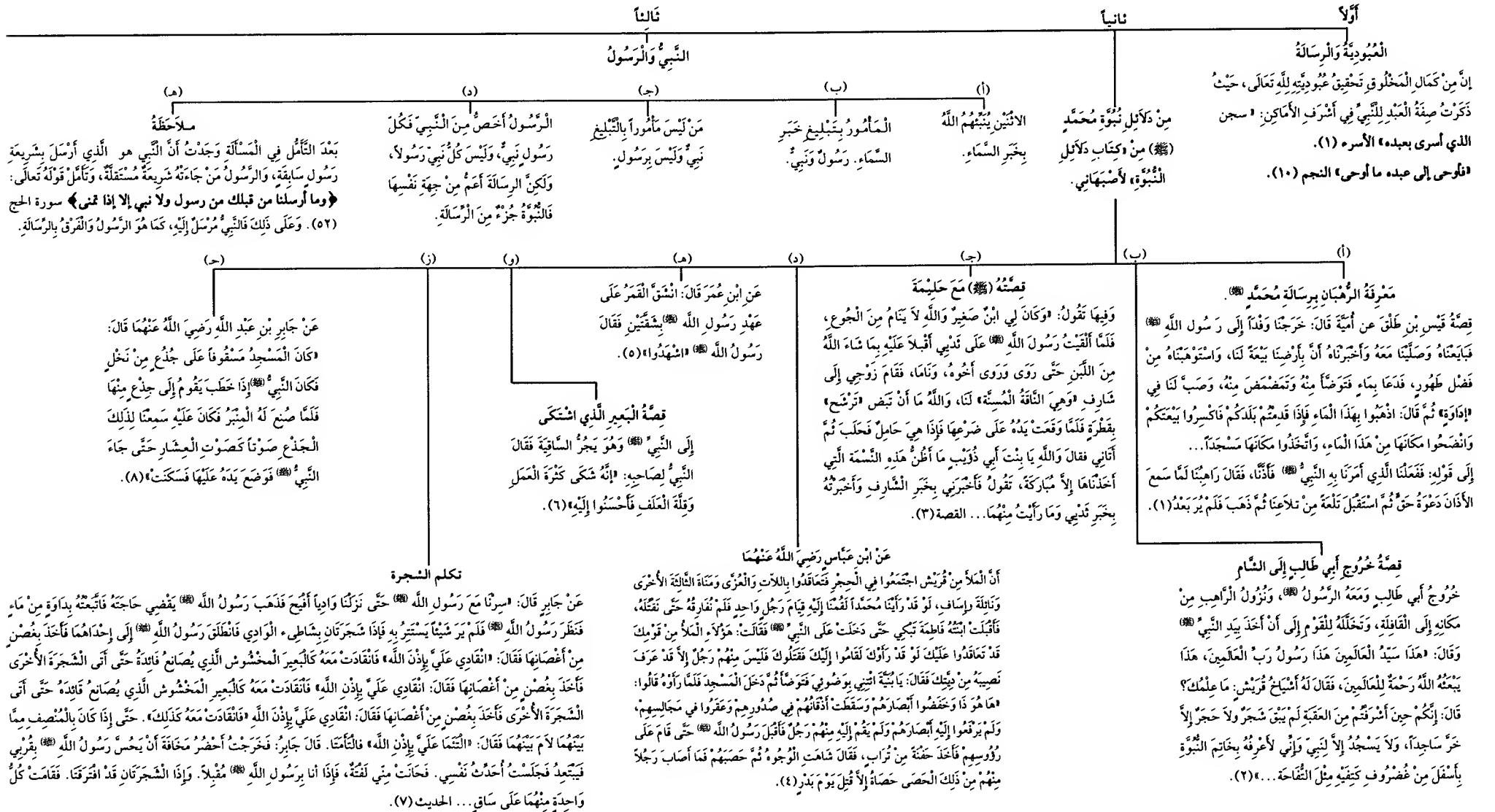
(٦) سبَّاحِي فِي الْجُزْءِ الثَّانِي بِعَوْنِ اللَّهِ وَمُسَبِّحَتِهِ تَفْصِيلُ لِلْفَرْقِ (١١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ لِلزُّوَلِيِّ وَالْمَرْجَانِ (٣٨٨).



(٢) رواه مسلم (٢٩١).

(٣) رواه البخاري فتح الباري





(١) أخرجه النسائي (٢/ ٢٦).

(٢) قال البيهقي: هذه القصة مشهورة عند أهل المغازي ووضعت الذهبي هذا الحديث وقال ابن حجر: رجاله ثقات (١/ ١٢٤) الورق بأحوال المصطفى.

(٣) ابن هشام (١/ ١٧١) وابن سعد (٢/ ٦٩) القسم الأول، البداية والنهاية (٢/ ٢٧٤) وذكره صاحب الفتح الرباني عن ابن إسحاق وابن راهويه وأبو يعلى والطبراني والبيهقي وأبو نعيم (٢٠/ ١٩٢، ١٩٣).

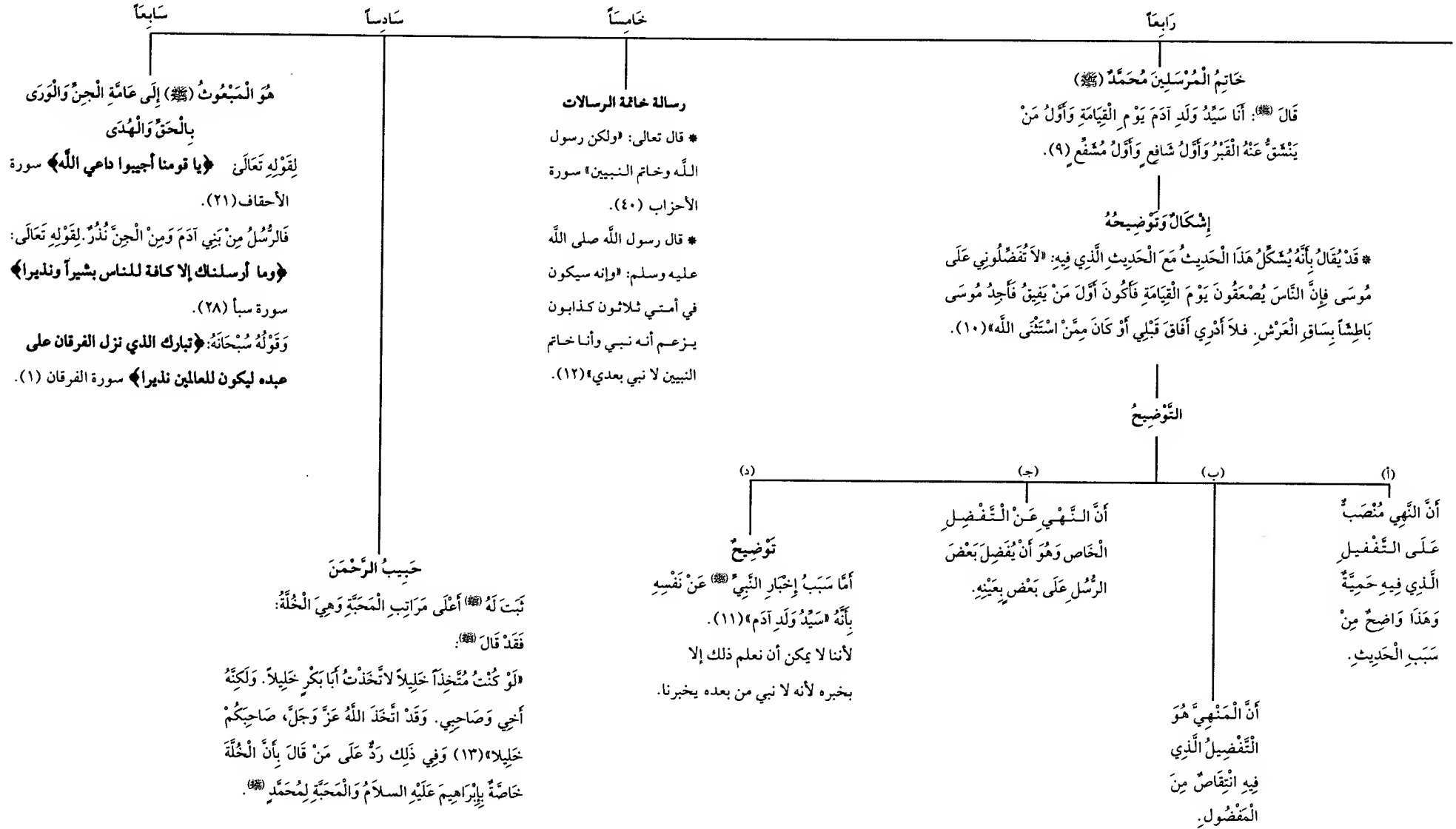
(٤) أخرجه أحمد (١/ ٣٠٣) وقال أحمد شاذر صحيح السند.

(٥) رواه مسلم (٢٨٠٠).

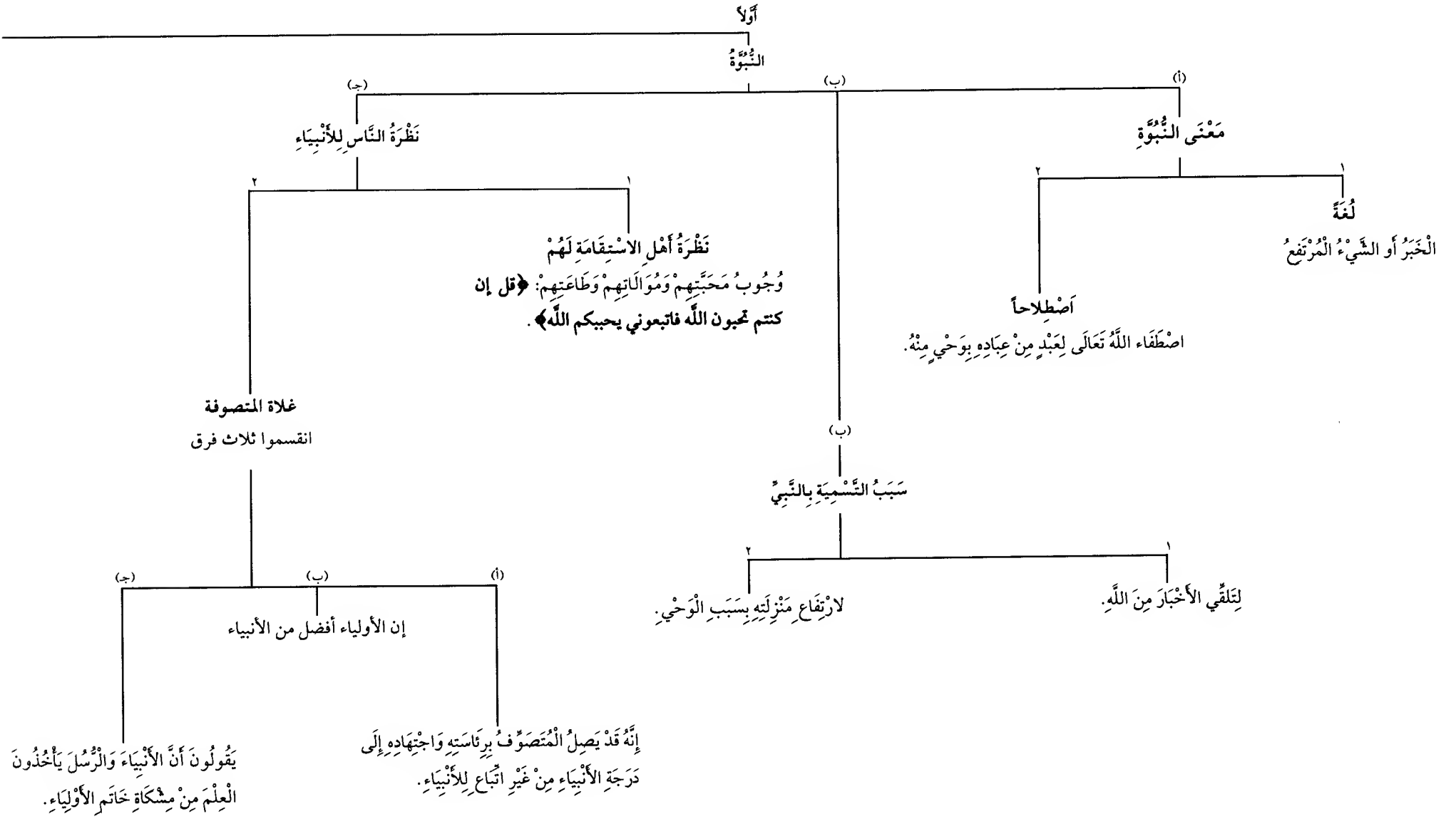
(٦) أخرجه أحمد (٤/ ١٧٣) وعبد الله بن حفص مجهول وعطاء بن السائب روى بالاختلاط ولكن أخرجه الحاكم بلفظ (... ثم أنه بعد فقام بين يديه، فرأى عبادة تدمعان، فبعت إلى أصحابه، فقال: ما لييركم هذا يشكركم... الحديث) وسنده صحيح وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وهو في السند (٤/ ١٧٠) بنحو أ. هـ. (البنوي ١٣/ ٢٩٦، ٢٩٧).

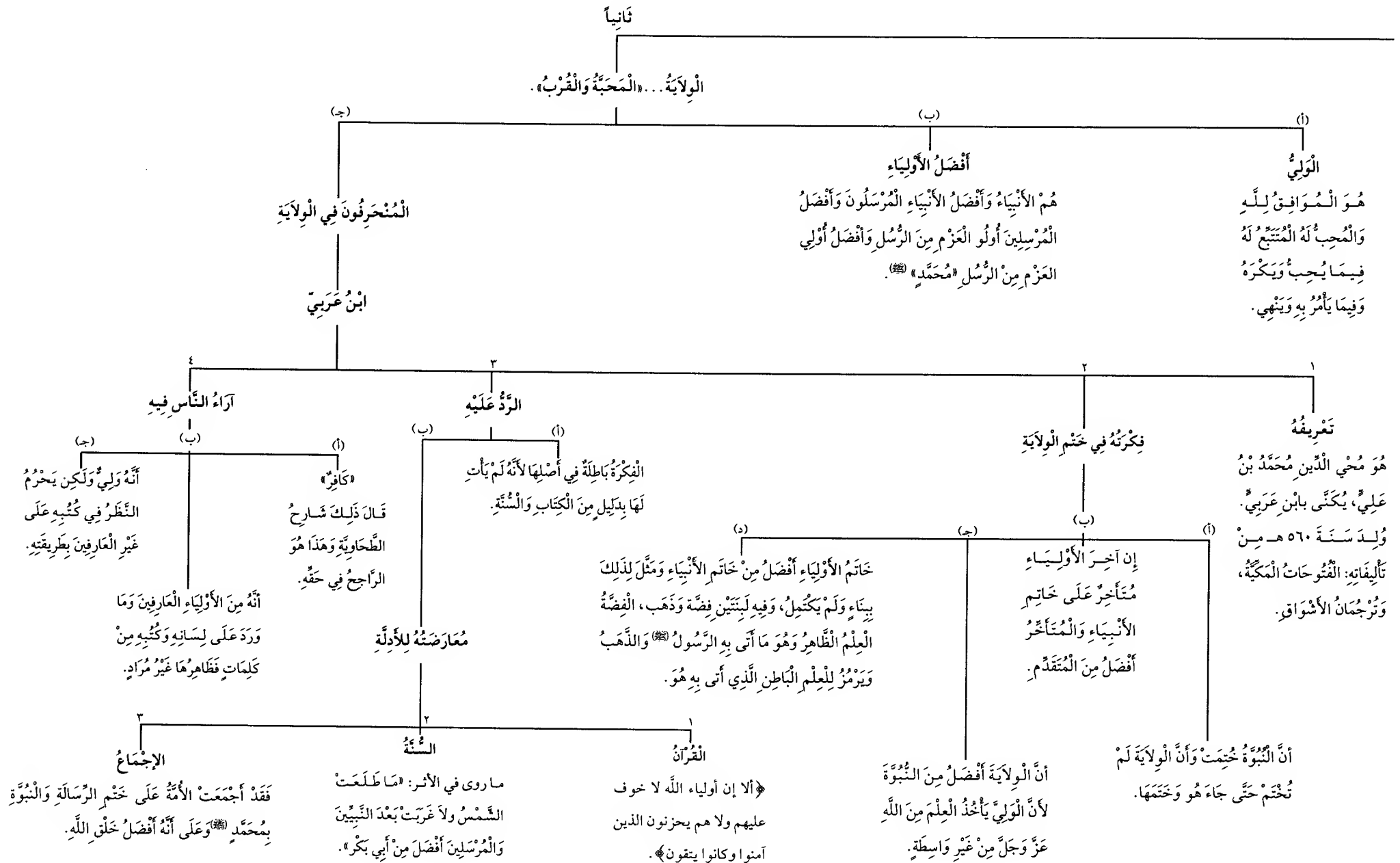
(٧) رواه مسلم (٣٠٠٦).

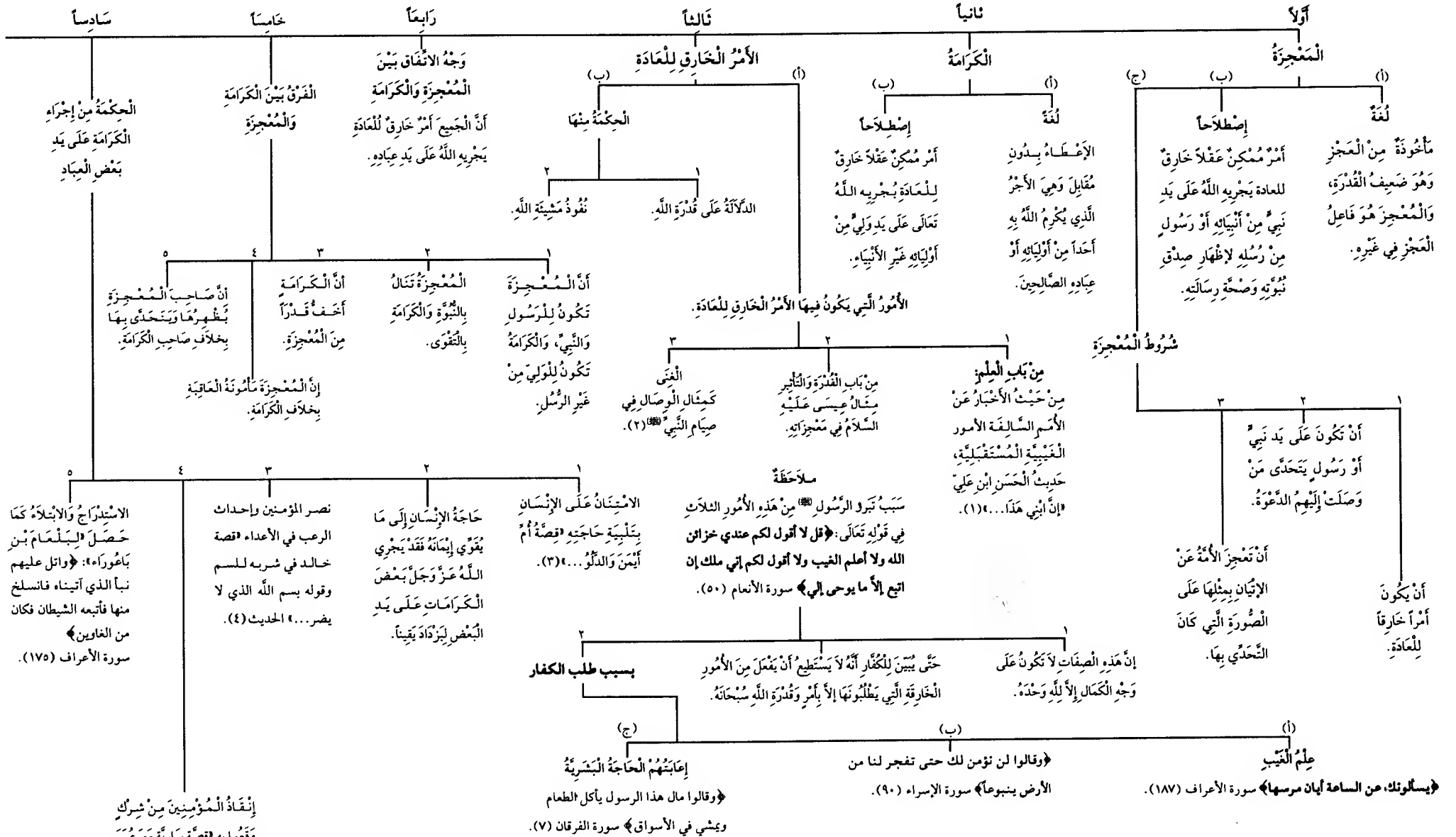
(٨) رواه البخاري (الفتح ٣٥٨٥).



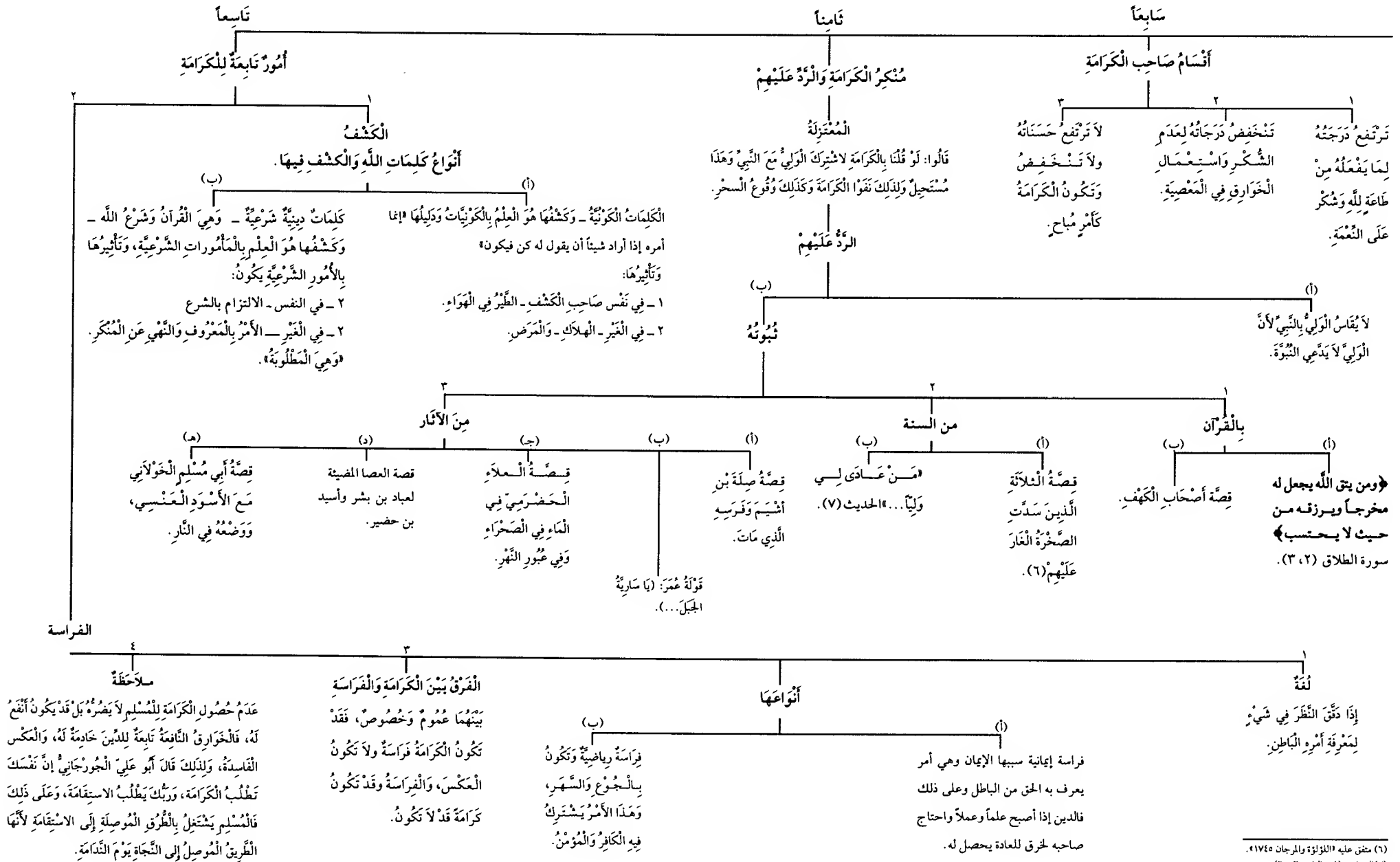
(٩) رواه البخاري (الفتح / ٤٧١٢) ومسلم (٢٢٧٨) واللفظ له.
 (١٠) منقذ عليه. اللؤلؤ والمرجان (١٥٣٤).
 (١١) رواه مسلم (٢٢٧٨) والترمذي (٣٦١٥).
 (١٢) قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح أخرجه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود. هـ. نسخة الأحرشي (٢٣١٦).
 (١٣) رواه البخاري (الفتح / ٣٦١٦) ومسلم (٢٢٨٣) واللفظ له.

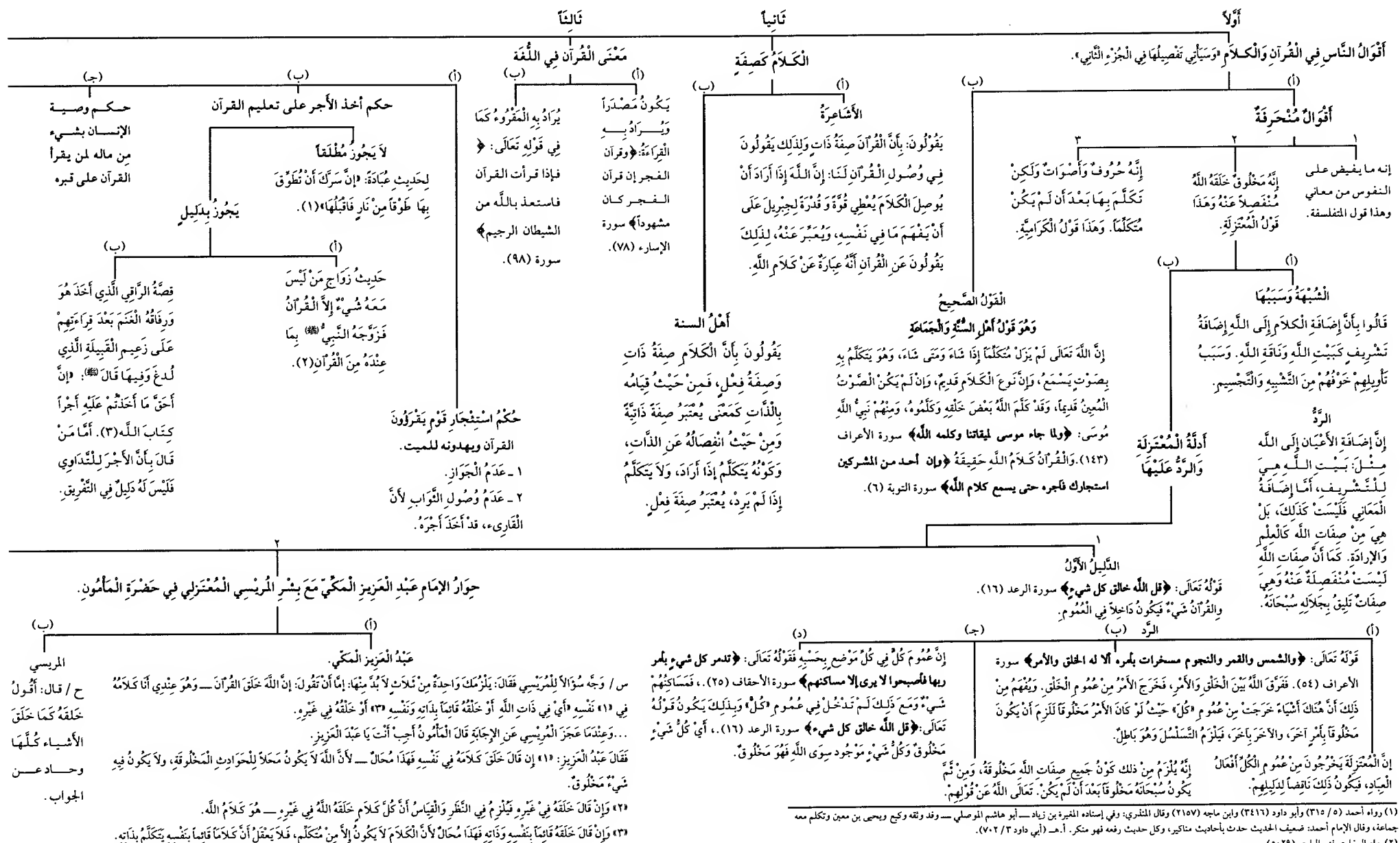






(١) البخاري زفتح الباري ٢٣٧٤٦.
(٢) البخاري فتح الباري ١٩٦١، ١٩٦٤.
(٣) الطيفات (١٦٢/٨) عن حماد بن أسامة عن جرير بن حازم قال: سمعت عثمان بن القاسم يقول: «فذكره».
(٤) ذكره ابن حجر في الفتح (١/ ٢٤٨).
(٥) ذكره ابن كثير في تفسير الآية (مختصر تفسير ابن كثير ٢/ ٦٥).





رَابِعًا
اِئْتِفَاعُ الْمَوْتَى بَعْدَ مَوْتِهِمْ بِالْقُرْآنِ.

(د) حُكْمُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى الْقُبُورِ.
١- هِيَ جَائِزَةٌ مُطْلَقًا عِنْدَ الدُّعَى بِدَلِيلِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَوْصَى عِنْدَ دَفْنِهِ بِقِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ قِرَاجًا وَخَوَاتِمًا.
٢- مَكْرُوهَةٌ مُطْلَقًا لِعَدَمِ زُرُودِهِ بِالْشَّرْعِ وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَجُوزُ عِنْدَ الْقَبْرِ وَالْقِرَاءَةَ مِنْ الصَّلَاةِ.
٣- الشَّرْكَ وَالِاِئْتِفَاعُ بِسُؤَالِ التَّثْنِيتِ لِمَعْنَى عِنْدَ دَفْنِهِ، حَتَّى لَا يَجُزَّ ذَلِكَ إِلَى الْاِئْتِفَاعِ.

(ج) خُلَاصَةٌ قَوْلَنَا
إِنَّ الْهَادِيَ لِلْقُرْآنِ أَحَدُ شَخْصَيْنِ.
١- ابْنُ الْمَيْتِ
وَهَذَا يَصِلُ إِعْدَاءُهُ بِلاَ خِلَافٍ لِأَنَّ ابْنَ مِنْ سَعِيٍّ أَبِي وَمِنْ كَسْبِهِ كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ.
٢- غَيْرُ الْابْنِ
فَهَذِهِ مِنَ الْقَضَايَا الْخِلَافِيَّةِ الَّتِي سَتَقَى كَذَلِكَ، وَإِنِّي لَا أَقْنِي بِالْحَجِّ وَلَا بِالْأَمْرِ، فَإِنْ قَعَلَ الْإِنْسَانُ فَلَاشْيَ، وَإِنْ تَوَكَّعَ كَذَلِكَ فَلَا أَمْرَ عَلَى الْإِبَاحَةِ.

إِعْدَاءُ ثَوَابِ الْقُرْآنِ لِلنَّبِيِّ

مُسْتَحَبٌّ
لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِعْتِرَافِ بِالْجَبِيلِ
أَنَّهُ يَدْعُو
(ب)
لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَهُ أَجْرٌ كُلُّ مَنْ عَمِلَ خَيْرًا مِنْ أَمْنِهِ فَكَانَ فِي هَذَا الْإِعْدَاءِ عَدَمُ حُصُولِ الثَّوَابِ لِلْقَارِءِ وَهُوَ وَاصِلٌ لِلنَّبِيِّ بِاعْتِبَارِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَصْلُ الْخَيْرِ.
أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَفْعَلُوهُ.
(١)
إِنَّ الْآيَةَ الْمَبَعَّةَ لَهَا أَرْبَعَةٌ تَوْجِيهَاتٍ.
١- إِنَّهَا مَنْشُوخَةٌ.
٢- إِنَّهَا خَاصَّةٌ بِالْكَفَّارِ.
٣- أَنَّ الْإِنْسَانَ بِسَعْيِهِ وَحَسَنَ عِشْرَتِهِ اِكْتَسَبَ الْأَصْدِقَاءَ وَأَوَّلَ الْأَوَّلَاءِ، وَنَجَحَ الْأَرْوَاجَ، وَأَسَدَى الْخَيْرِ وَتَوَدَّ إِلَى النَّاسِ فَتَرَحَّمُوا عَلَيْهِ، وَأَعْدَوْا لَهُ ثَوَابَ الطَّاعَاتِ، فَكَانَ ذَلِكَ أَكْثَرُ سَعْيِهِ.
٤- إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يُنْفَعِ الرَّجُلُ بِسَعْيِهِ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا نَفَى مُلْكُهُ لِغَيْرِ سَعْيِهِ، لِأَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَمْلِكُ إِلَّا سَعْيَهُ، وَأَمَّا سَعْيُ غَيْرِهِ فَهُوَ مُلْكٌ لِسَاعِيهِ، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَبْذُلَهُ لغيرِهِ وَإِنْ شَاءَ يُبْقِيهِ لِنَفْسِهِ.

وَتَبَيَّنَ الْأَمْرُ عِنْدَ بَحْثِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَحْثِ الثَّنِيَّةِ بِالنَّبِيِّ.

أَقْسَامُ النَّاسِ فِي نِيَابَةِ الثَّنِيَّةِ.

(١) الْمَانِعُونَ مُطْلَقًا
(ب) أَهْلُهُمْ
(١) الْقَائِلُونَ بِهِ
الْمَالِكِيُّ وَالْمُعْتَزَلِيُّ
(ب) الْفَائِلُونَ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالطَّاهِرِيُّ.
(١) الْإِجَازَةُ فِيمَا دَوَّدَ بِهِ نَهْضُ
(ب) الْأَدْلَةُ
الشُّصُوصُ الْوَارِدَةُ فِي الْحَجِّ وَالصَّوْمِ
(١) الْقَائِلُونَ بِهِ
الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ.
(ب) الْأَدْلَةُ
الشُّصُوصُ الْوَارِدَةُ فِي الصَّيَامِ وَالْحَجِّ وَالصَّدَقَةِ.
... سُؤَالُ الرَّجُلِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ تَصَدَّقِهِ عَنْ أُمِّهِ: «أَقْلَمَهَا أَجْرًا تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ» (٥).
... حَدِيثُ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيَّهُ» (٦).
... سُؤَالُ الْمَرْأَةِ الْجُهَنِيَّةِ عَنْ نَذْرِ أُمِّهَا لِلْحَجِّ وَمَوْتِهَا قَبْلَ أَنْ تَحُجَّ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ حُجِّي عَنْهَا أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ ذَنْبٌ أَكُنْتُ قَاضِيَةً؟ أَفْضَلُوا اللَّهَ، قَالَ: أَعْنِ بِالْوَقَاءِ» (٧).

قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ تَطَوُّعًا وَإِعْدَاءُهُ لِمَعْنَى.

(١) الْمُرَادُ بِالنِّيَابَةِ بِالنَّبِيِّ هُوَ أَنْ يَتَوَى شَخْصٌ مَا، تَأْدِيَةً عِبَادَةً عَنْ غَيْرِهِ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ...

جُمْهُورُ السَّلَفِ أَنَّهَا تَصِلُ كَبَقِيَّةِ الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ، وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَيَلْمِزُهُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.
بَعْضُ السَّلَفِ إِنَّهُ لَا يَصِلُ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْتَرِ عَنْ السَّلَفِ وَلَمْ يُرْشَدُوا إِلَيْهِ.
الرَّدُّ

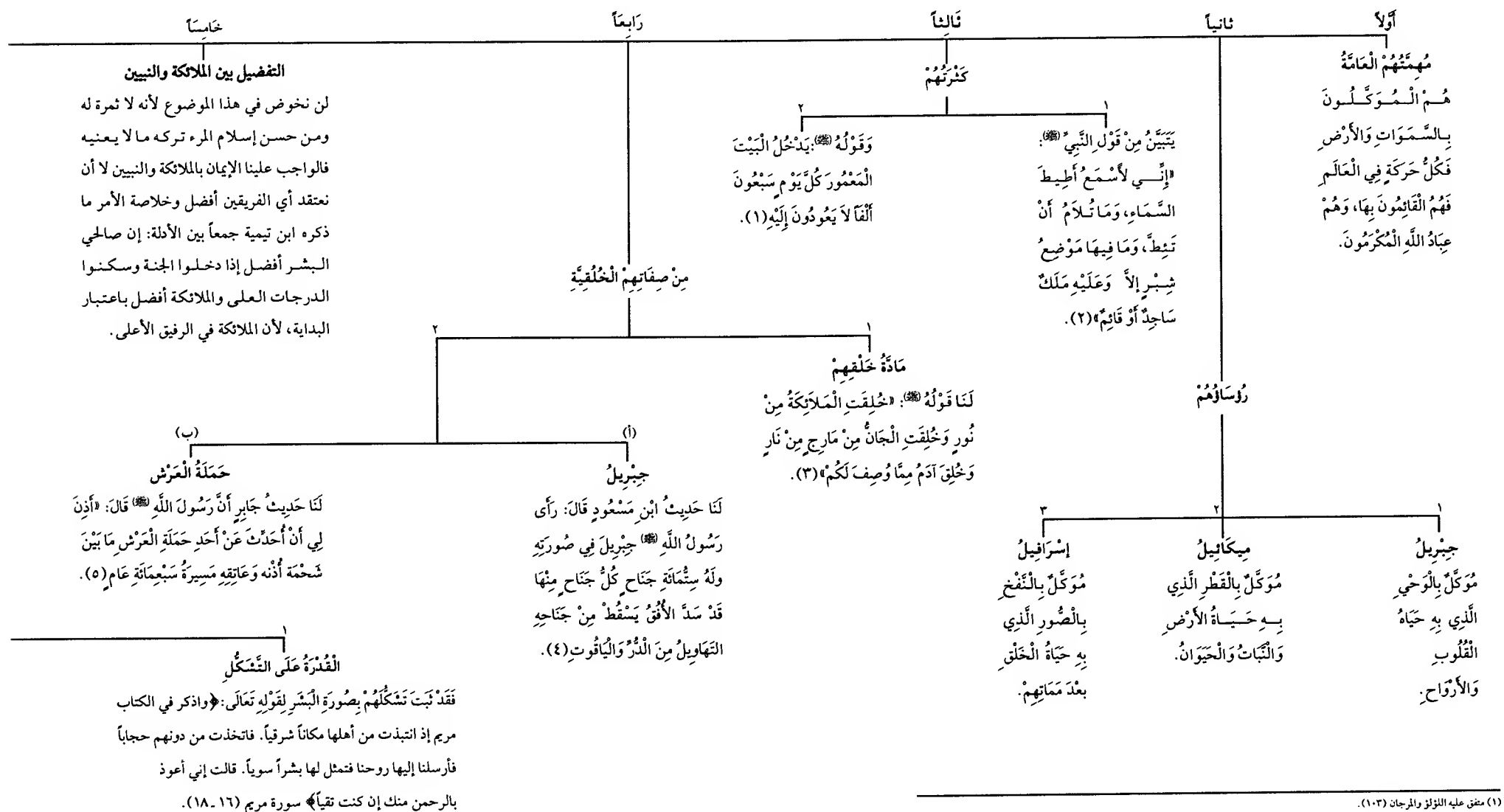
(١) هَذَا الثَّقْنُ الْعَامُّ لَا دَلِيلَ فِيهِ.
(ب) ثُمَّ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ وَصُولِ ثَوَابِ الصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَبَيْنَ وَصُولِ ثَوَابِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ.
(ج) النَّبِيُّ ﷺ أُرْسِدَ إِلَى الثَّنِيَّةِ بِالْحَجِّ وَالصَّيَامِ لِأَنَّهُ قَدْ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَاجَابَ وَلَمْ يَسْأَلْهُ أَحَدٌ عَنِ الْقُرْآنِ.

الدَّلِيلُ الثَّانِي

قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِنَّ لِقَوْلِ رَسُولٍ كَرِيمٍ» سورة الْحَاقَّةِ (٤٠)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ أَحَدَهُ إِمَّا جِبْرِيلَ أَوْ مُحَمَّدًا.

(١) ذَكَرَ الرَّسُولَ هُنَا يَعْنِي أَنَّهُ مُبْلَغٌ عَنْ مَوْسَلِهِ لَا أَنَّهُ أَنْشَأَ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ.
أَنَّ الرَّسُولَ فِي إِحْدَى الْاِثْنَيْنِ جِبْرِيلَ، وَفِي الْآخَرَى مُحَمَّدًا، فِإِضَافَتُهُ إِلَى كُلِّ مِثْلِهِمَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْإِضَافَةَ لِلتَّبْلِيغِ، إِذْ لَوْ أَحَدَهُ أَحَدُهُمَا امْتَنَعَ أَنْ يُخَدِّثَهُ الْآخَرُ.
«١» فِي سُورَةِ الْحَاقَّةِ «إِنَّ لِقَوْلِ رَسُولٍ كَرِيمٍ» آيَةُ ٤٠. النَّبِيِّ.
«٢» فِي سُورَةِ التَّكْوِيمِ «وَإِنَّ لِقَوْلِ رَسُولٍ كَرِيمٍ» آيَةُ ١٩. جِبْرِيلِ.

(٤) مِثْقَى عَلَيْهِ اللَّوْلُو وَالْمَرْجَانُ (١٢٤٥).
(٥) مِثْقَى عَلَيْهِ اللَّوْلُو وَالْمَرْجَانُ (١٠٥٥).
(٦) مِثْقَى عَلَيْهِ اللَّوْلُو وَالْمَرْجَانُ (٧٠٤).
(٧) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فَتَحَ الْبَارِي (١٨٥٢).



(١) متفق عليه المؤلف والمهرجان (١٠٣).

(٢) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٤٣/٢) والطبراني في المعجم الكبير (١٥٣/١٠) وصححه الألباني (سلسلة الأحاديث الصحيحة (٨٥٢).

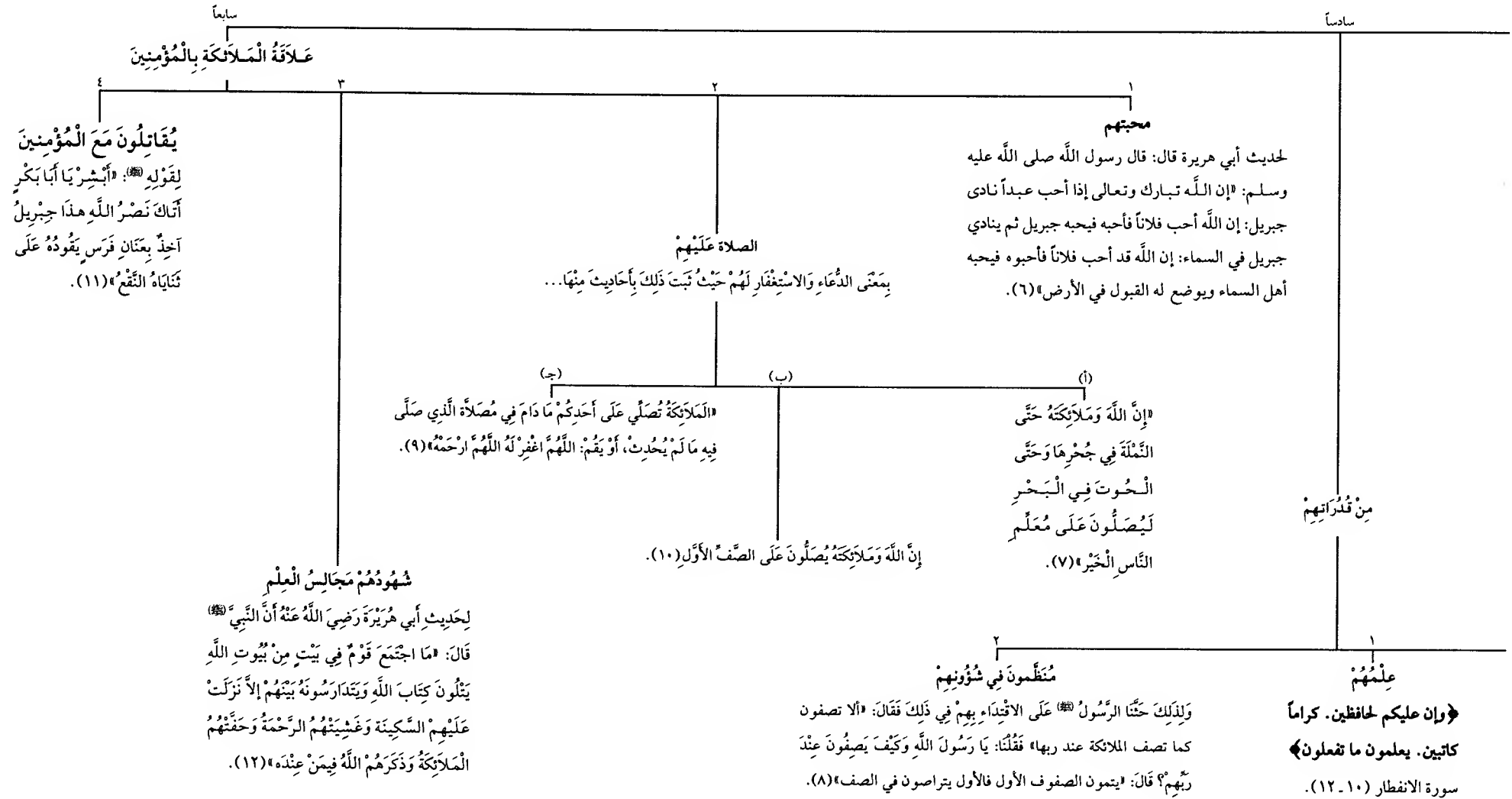
(۳) مسلم (۲۹۹۶).

(۴) أخرجه أحمد (۱/ ۳۹۵ سند جيد).

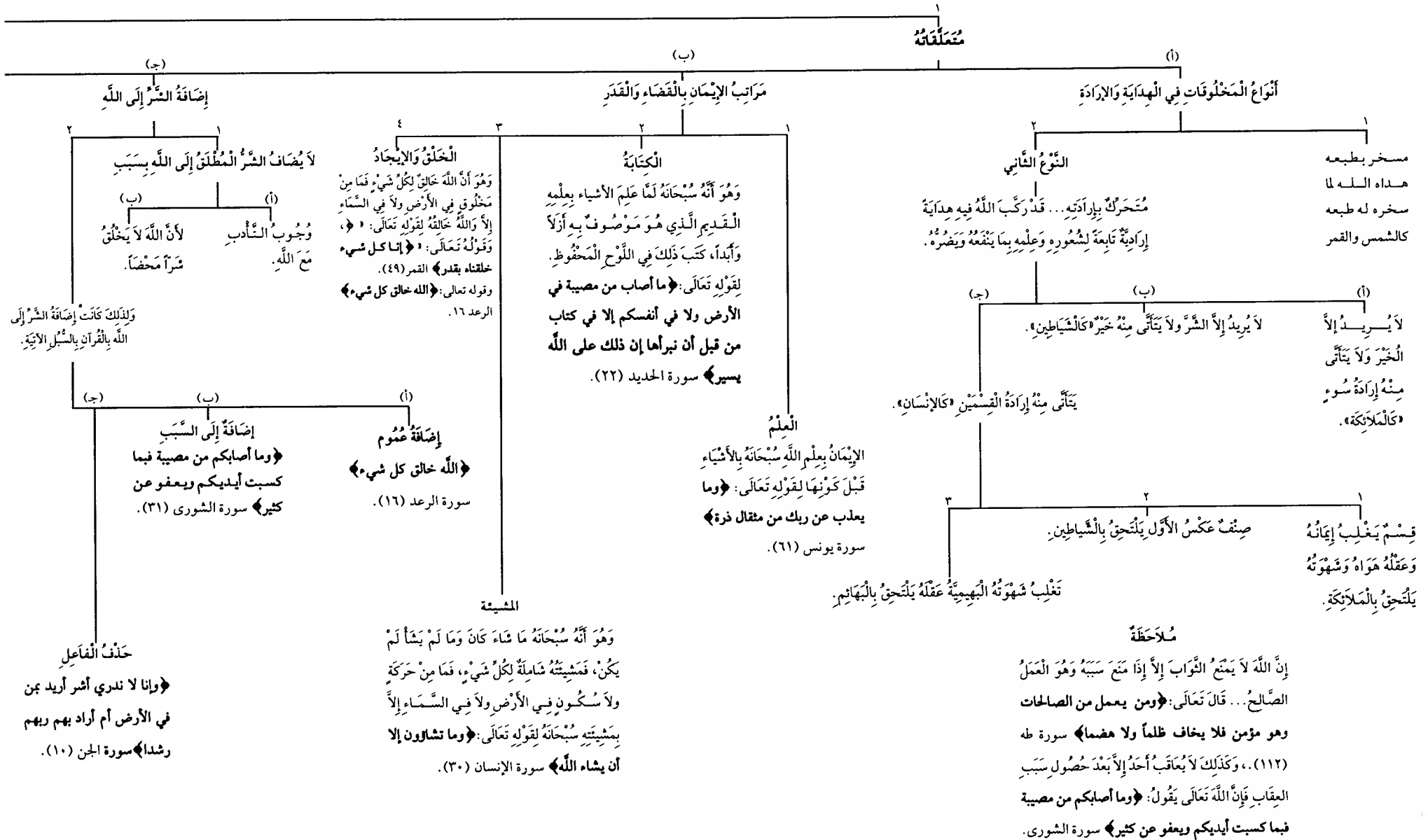
(٥) أبو داود (٧٧٧) والطبراني في الأوسط قال الذهبي في العلل للعلی الغفاری: إسناده صحيح وقال الهيثمي رجاله رجال الصحيح وصححه الألباني الأحاديث لصحيحة (١٥١).

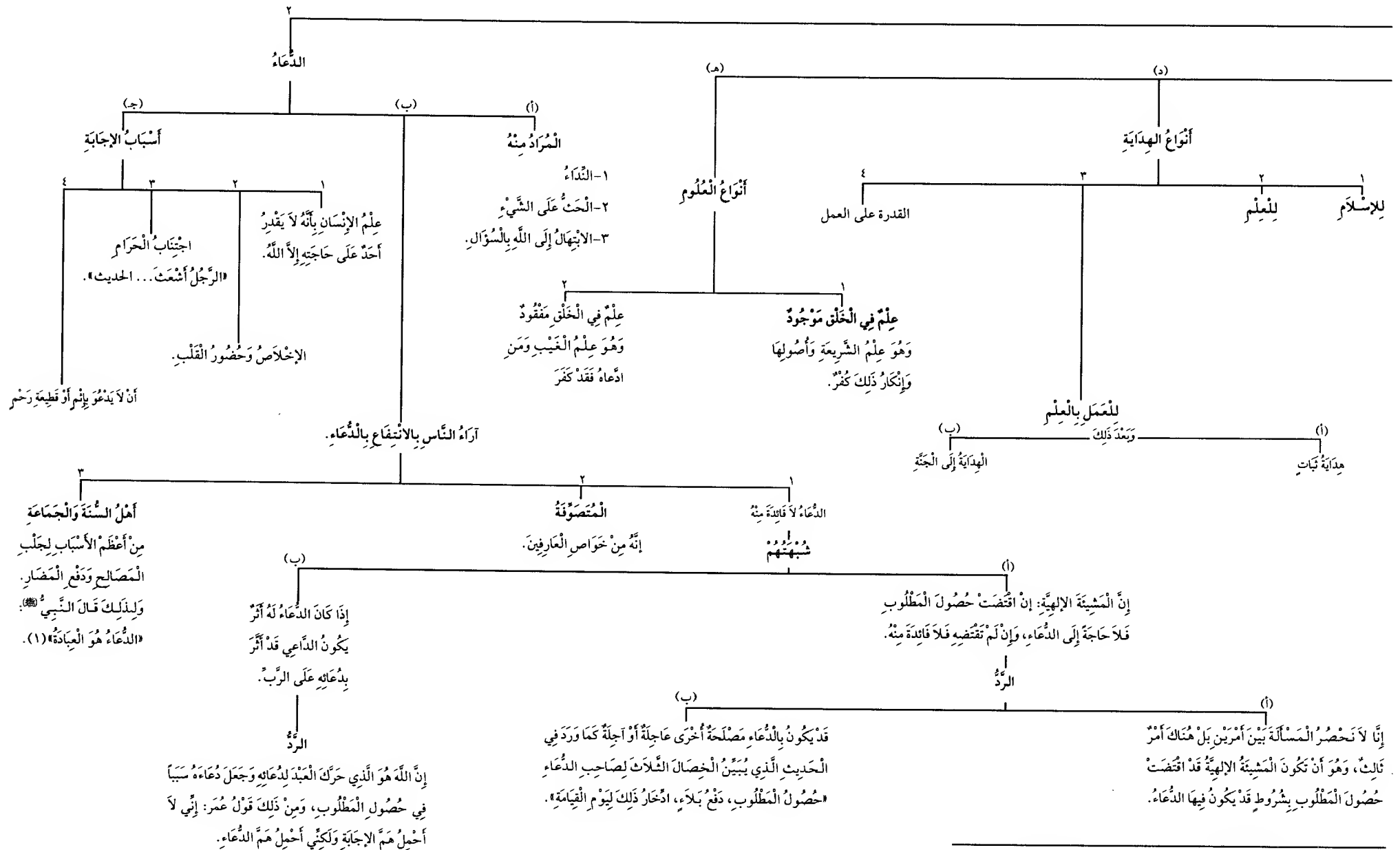
(٦) مستحق عليه اللزوم والمجان (١٦٩٢).

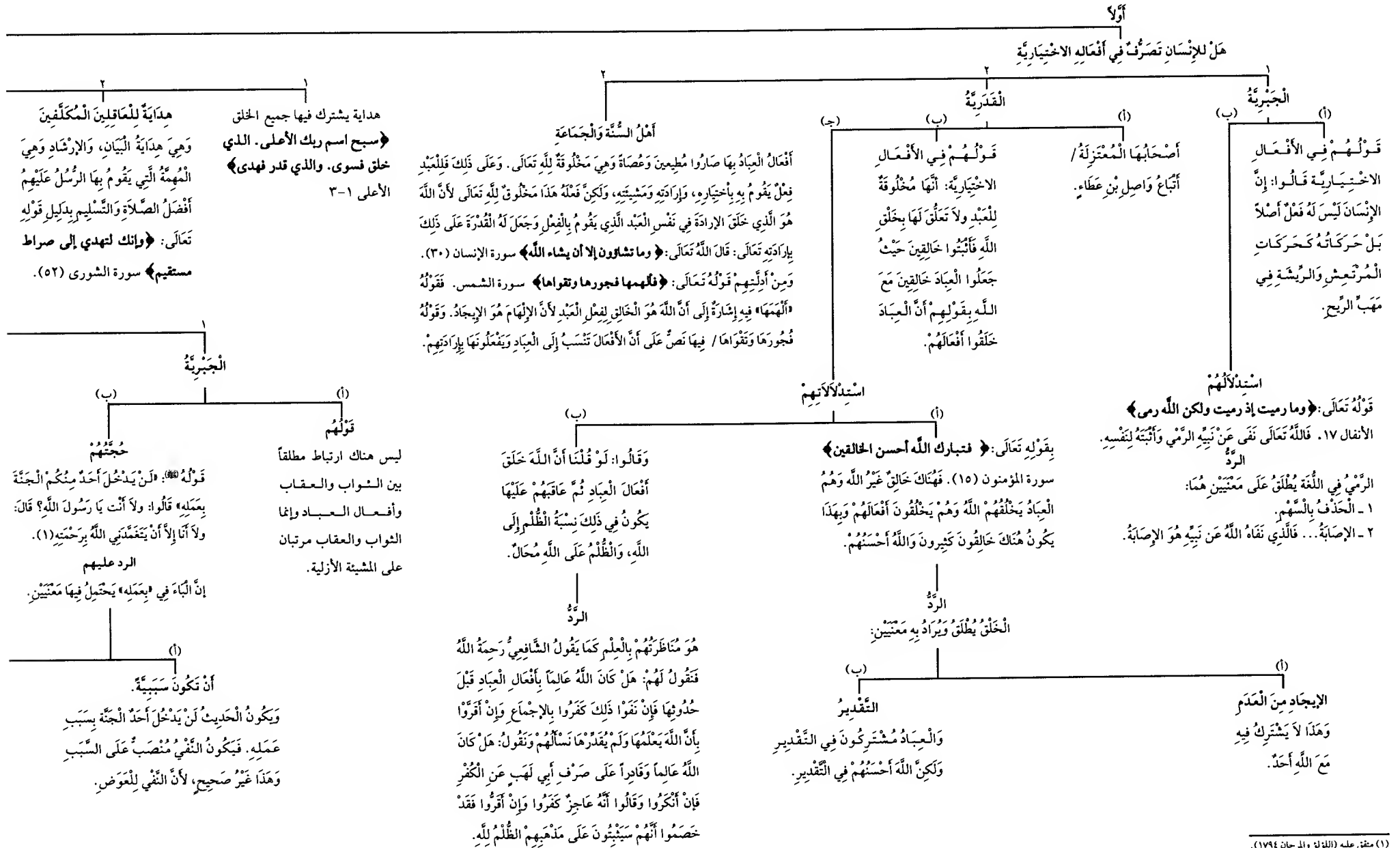
(٧) الطبراني في الكبير والضيء المقدسى فى المختارة وصححه الألبانى صحيح الجامع الصغير (١٨٣٤).

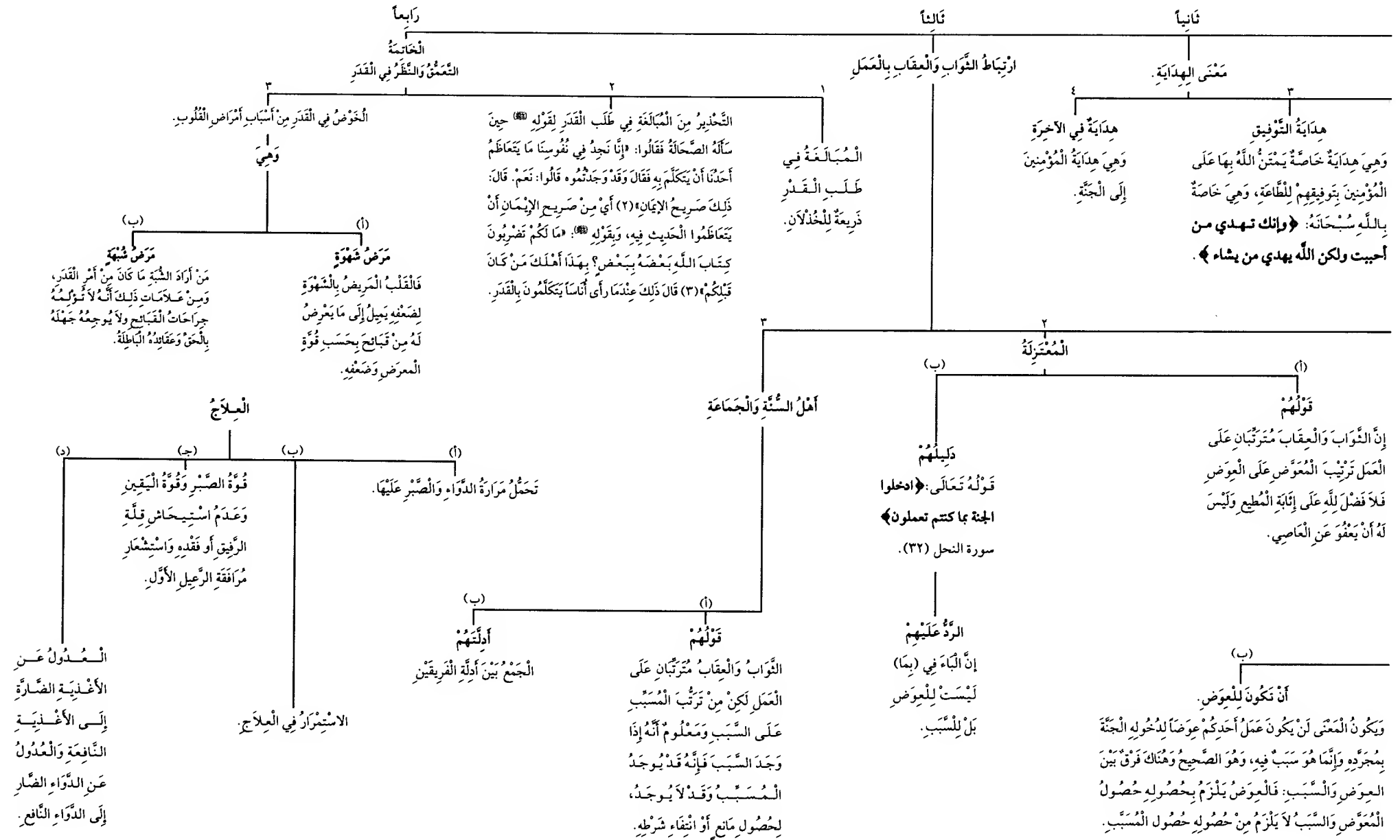


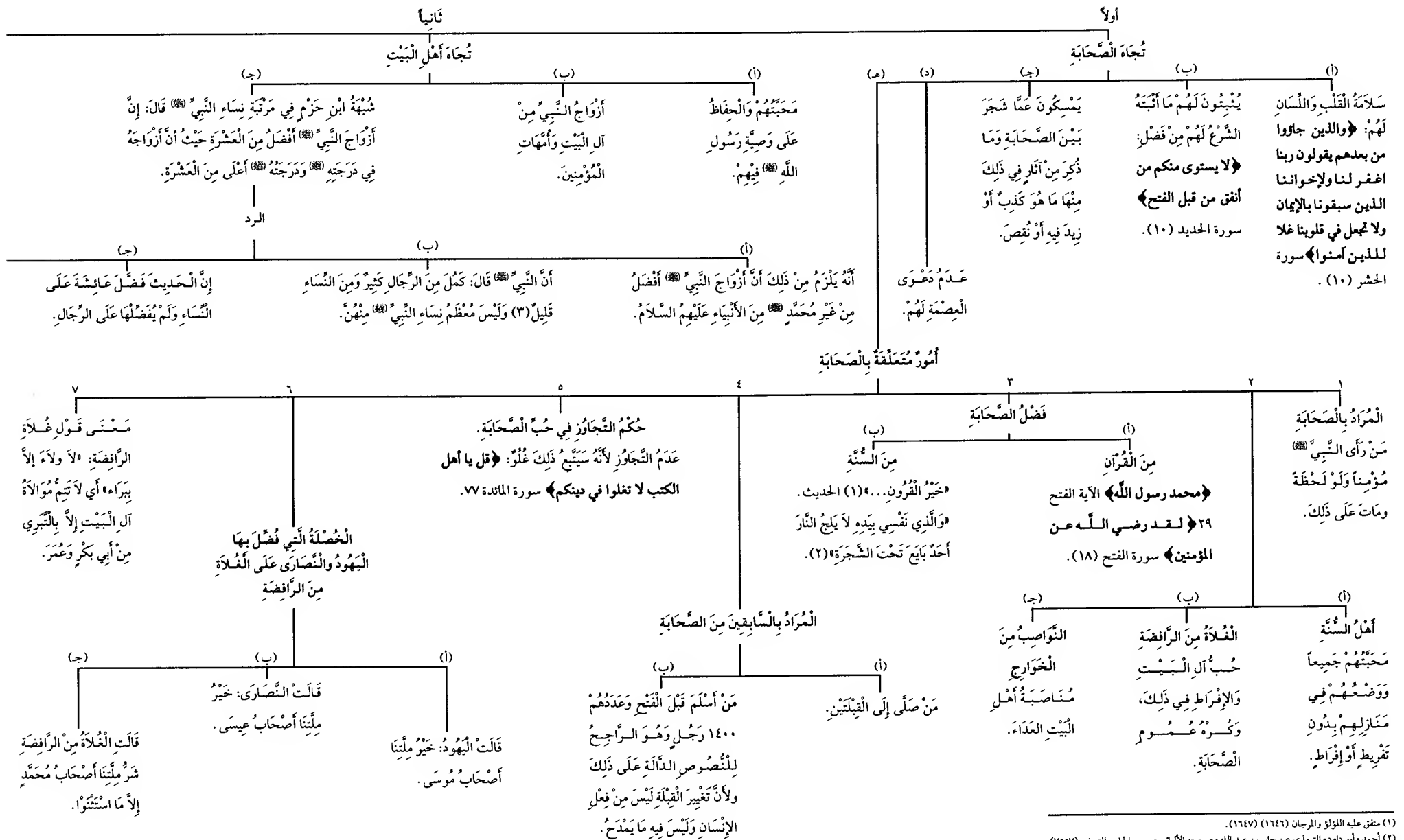
(٨) مسلم (٤٣٠).
(٩) ابن ماجه (٧٩٩) وأحمد (٢٥٢ / ٢) وصحيح الجامع الصغير (٦٦٠٣).
(١٠) أحمد (٢٨٥ / ٤) وابن ماجه (٩٩٧) وفي الزوائد: إسناده حديث البراء صحيح، رجاله ثقات ابن ماجه (٣١٩ / ١)، وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (١٨٣٥).
(١١) ذكره ابن إسحاق في المغازي بدون سند، لكن وصله الأُموي من طريق ابن إسحاق حدثني الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن صمير. قال الألباني في تخريج فقه السيرة ص ٢٤٣: وهذا سند حسن.
(١٢) مسلم (٢٦٩٩).



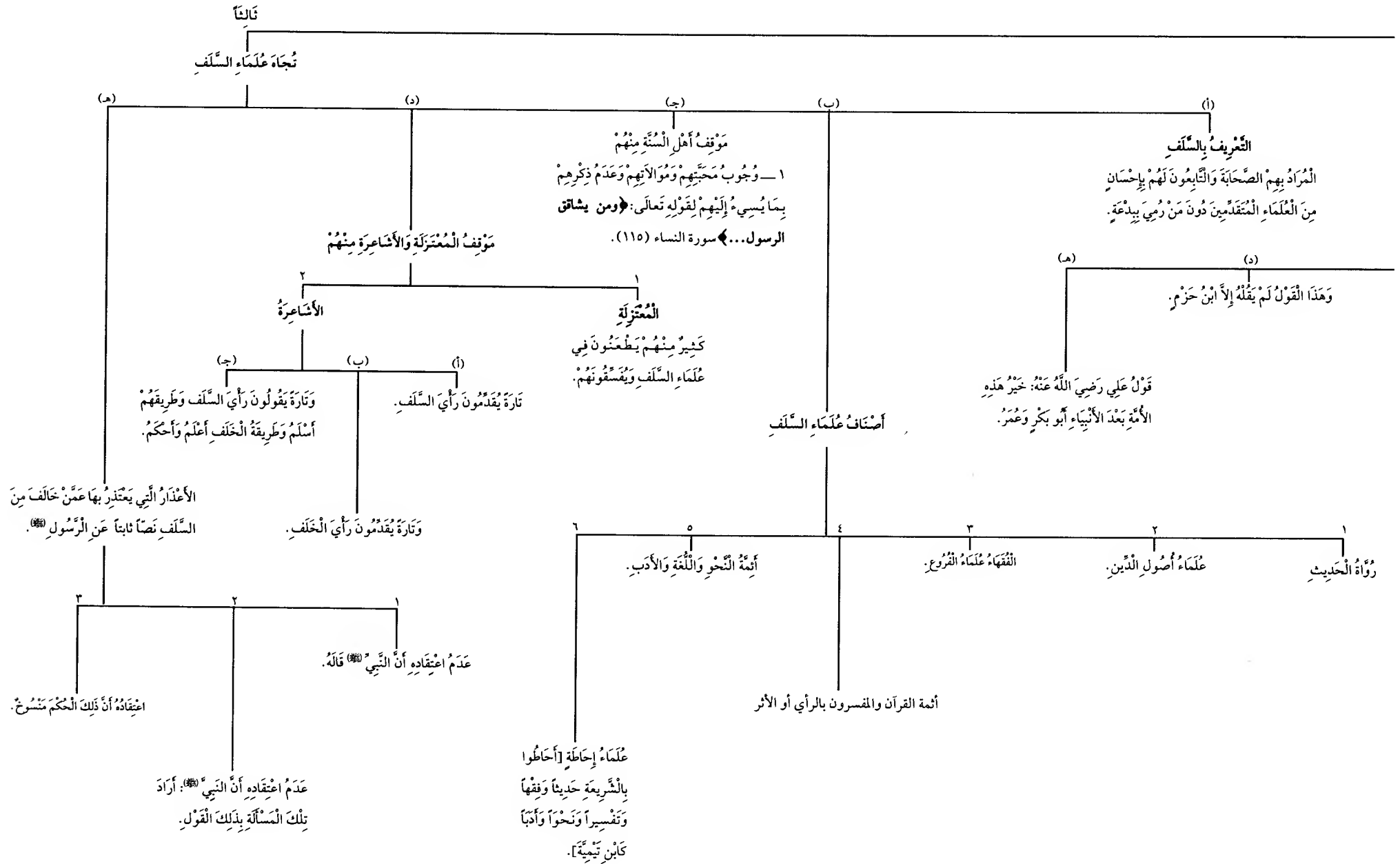








(١) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (١٦٤٦) (١٦٤٧).
(٢) أحمد وأبو داود والترمذي عن جابر بن عبد الله وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (٧٥٥٧).
(٣) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (١٥٧٤).



حَقِيقَةُ الرُّوحِ
الْأَقْوَالُ فِيهَا

- ١ - عَرَضَ مِنْ أَعْرَاضِ الْبَدَنِ بِه تَكُونُ الْحَيَاةُ، وَيَزَالُهَا تَحْصُلُ الْوَفَاةُ.
- ٢ - اِعْتِدَالُ الطَّبَاقِ الْأَوَّلِ - الْحَرَارَةُ وَالْبَرُودَةُ، وَالرُّطُوبَةُ وَالْيَبُوسَةُ، وَهَذِهِ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ لِأَنَّهَا قَائِمَةٌ عَلَى انْتِكَارِ الْمَعَادِ لِأَنَّهَا بِهَذِهِ الصُّورَةِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَرْتَجِعَ، وَأَنَّهَا مَعَانٍ تَذْهَبُ وَتَتَعَدَّمُ.
- ٣ - وَالْقَوْلُ الرَّاجِعُ: «إِنَّهَا جِسْمٌ مُخَالِفٌ بِالْمَاهِيَةِ لِهَذَا الْجِسْمِ الْمَحْسُوسِ وَهُوَ جِسْمٌ نُورَانِيٌّ، عَلَوِيٌّ، خَفِيفٌ مُتَحَرِّكٌ، يَقْدُ فِي جَوْهَرِ الْأَعْضَاءِ، وَيَسْرِي سَرِيانَ الْمَاءِ فِي الْوَرْدِ، وَسَرِيانَ الدَّهْنِ فِي الزَّيْتُونِ.
- الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرُّوحَ جِسْمٌ
- ١ - «وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرَجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابِ الْهُونِ» سورة الأنعام (٩٣).
- وَجَنَّةُ الدَّلَالَةِ:

(أ) «وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ» قَبَسُطُ الْيَدِ يَصْلُحُ لِلْجِسْمِ.

(ب) «أَخْرَجُوا أَنْفُسَكُمْ» تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّوحَ جِسْمٌ يَقْبَلُ الْخُرُوجَ وَالْإِخْرَاجَ.

(ج) «الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابِ الْهُونِ» مَخْطِئَةُ الرُّوحِ وَتَوْبِيخُهَا كَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا جِسْمٌ يَقْبَلُ الْخِطَابَ.

٢ - حَدِيثٌ «أَنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ قَبْلَ الْآخِرَةِ... فَتَخْرُجُ تَسِيلٌ كَمَا تَسِيلُ الْقَطْرَةُ مِنْ فِي السَّمَاءِ...

فَإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدْعُوهَا - أَي مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ الَّذِينَ مَعَهُمُ الْخُتُوطُ - فِي يَدِهِ - أَي مَلَكُ الْمَوْتِ - طَرَفَةً عَيْنٍ حَتَّى يَجْعَلُوهَا فِي ذَلِكَ الْكَفَنِ الْحَدِيثِ (١) فَخُرُوجُ الرُّوحِ مِنَ الْبَدَنِ، وَأَخْذُ مَلَكِ الْمَوْتِ لَهَا وَأَخْذُ الْمَلَائِكَةِ إِيَّاهَا مِنْ مَلِكِ الْمَوْتِ، وَوَضْعُهَا فِي الْكَفَنِ كُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّوحَ جِسْمٌ.

٣ - النُّصُوصُ الدَّالَّةُ عَلَى عَذَابِ الرُّوحِ وَتَعْيِيمِهَا فِي الْبَرَزَخِ:

ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي كِتَابِ الرُّوحِ مَقَالَ كَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرُّوحَ جِسْمٌ.

٢

ثَانِيًا: حَدُوثُ الرُّوحِ

الْأَقْوَالُ

سَبَقَ الرُّوحُ لِلْبَدَنِ فِي الْحَدَثِ أَوْ تَأَخَّرَ.

(أ)

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ

الْأَرْوَاحُ سَابِقَةٌ لِلْأَبْدَانِ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْوَاحَ يَوْمَ أَخَذَ الْمِيثَاقَ عَلَى آدَمَ، ثُمَّ أَوْدَعَهَا فِي مَكَامِينَ خَاصَّةٍ بِهَا. ثُمَّ يُرْسَلُ مِنْهَا إِلَى الْأَبْدَانِ، جُمْلَةً بَعْدَ جُمْلَةٍ بِوَاسِطَةِ الْمَلَكِ.

وَاسْتَدَلُّوا: «وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى» سورة الأعراف (١٧٢).

الرَّدُّ: وَهَذِهِ الْآيَةُ لَيْسَتْ فِيهَا دَلَالَةٌ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى خُرُوجِ الذَّرِيَّةِ مِنْ بَعْضِهِمُ الْبَعْضِ، وَقَدْ يَكُونُ فِيهَا دَلِيلٌ لَوْ لَفَظَ الْآيَةَ وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ آدَمَ مِنْ ظَهْرِهِ ذُرِّيَّتَهُ، وَلَكِنَّهُ سُبْحَانَهُ قَالَ: «مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ».

(ب)

الْقَوْلُ الثَّانِي

أَنَّ الْأَبْدَانَ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى حَدُوثِ الرُّوحِ.

الْأَدِلَّةُ:

«يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً» سورة النساء (١) فَالآيَةُ صَرَّحَتْ بِأَنَّ خَلْقَ جُمْلَةِ النَّوعِ الْإِنْسَانِيِّ حَدَثَ بَعْدَ خَلْقِ أَصْلِهِ بِدَلَالَةِ «مِنْ» وَقَوْلُهُ «وَأَنْ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ... ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ» (٢) فَلَوْ كَانَتْ الرُّوحُ مَوْجُودَةً قَبْلَ ذَلِكَ لَقَالَ: ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الرُّوحُ وَلَكِنَّهُ قَالَ: فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ.

الْفَرْقُ بَيْنَ

الرُّوحِ وَالنَّفْسِ

خُلَاصَةُ الْأَمْرِ: أَنَّ لِنَفْطَةِ النَّفْسِ وَالرُّوحِ مُتَرَادِفَانِ يَدُلَّانِ عَلَى مُسَمًى وَاحِدٍ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ اللَّغَوِيُّ وَهُوَ الرُّوحُ الَّذِي تَكُونُ فِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ فِي الْحَيَاةِ وَتُقَارِفُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ وَمَا أُطْلِقَ لَفْظُ النَّفْسِ عَلَى مَا لَيْسَ بِرُوحٍ فَهُوَ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ.

١ - الْفَلَسَفَةُ: إِنَّهَا قَدِيمَةٌ أَزَلِيَّةٌ وَإِنَّهَا هَبَّتْ مِنَ الْعَالَمِ الْعُلُويِّ عَلَى الْإِنْسَانِ قَسْرًا عَنْهَا.

وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ: «قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي» وَاسْتَدَلُّوا لَهُمْ فِي الْآيَةِ بِأَنَّ أَمْرَ اللَّهِ «قَوْلُهُ» وَقَوْلُهُ مِنْ صِفَاتِهِ وَصِفَاتُهُ قَدِيمَةٌ - إِذَا قَالُوا قَدِيمَةٌ الرَّدُّ

١ - الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ الطَّلَبُ أَوْ الْقَوْلُ.

٢ - وَقَدْ يُرَادُ بِهِ الشَّانُ الْمَأْمُورُ بِهِ - وَالْأَمْرُ هُنَا هُوَ الْمَأْمُورُ وَالشَّانُ. فَالْمَقْصُودُ هُنَا الرُّوحُ مِنْ شَأْنِ رَبِّي وَبَيِّنُ الْفَرْقِ فِي الْجَمْعِ قَالُوا قَدِيمَةٌ الْقَوْلُ أَوَامِرُ وَالثَّانِي وَهُوَ الشَّانُ: أُمُورٌ.

٢ - أَهْلُ السُّنَّةِ: إِنَّ الرُّوحَ مُحَدَّثَةٌ مَخْلُوقَةٌ مَرْبُوبَةٌ كَقَرِيْبَةٍ مِنْ سَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ وَالْأَدِلَّةُ

(أ) - «اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ» سورة الرعد (١٦). وَالرُّوحُ شَيْءٌ وَعَلَى ذَلِكَ تَكُونُ مَخْلُوقَةً.

(ب) - «وَقَدْ خَلَقْتُمْ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا» سورة مريم. فَذَكَرَ اللَّهُ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا قَبْلَ خَلْقِهِ، وَالْإِنْسَانُ عِبَارَةٌ عَنْ بَدَنِ وَرُوحٍ. وَالْخُطَابُ لِرُكُوبِهَا بِبَدَنِ وَرُوحِهِ.

(١) رواه أحمد (٢٨٧/٤) وصححه الألباني «صحيح الجامع الصغير ١١٧٢».

(٢) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (١٦٩٥).

هَلْ تَمُوتُ الرُّوحُ أَوْ الْمَوْتُ خَاصٌّ بِالْبَدَنِ.

إِنَّ الرُّوحَ قَابِلَةٌ لِلْمَوْتِ وَالْفَنَاءِ بِأَدَلَّةٍ مِنْهَا:

١ - ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ سورة آل عمران (١٨٥).

٢ - ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ سورة القصص (٨٨).

وَوَجْهُهُ الْإِسْتِدْلَالُ — أَنَّ النَّفْسَ تُطْلَقُ عَلَى الرُّوحِ وَهِيَ تَمُوتُ. وَالنَّفْسُ شَيْءٌ هَالِكٌ.

مناقشة الأدلة

الأدلة اعتمدت على مقدمتين ونتيجة وهي:

١ - النفس تموت.

٢ - والروح نفس.

النتيجة: الروح تذوق الموت.

الرد: أن النفس قد ترد ويراد بها الذات.

كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ النساء

(٢٩) وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا

فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ النور (٦١) وبذلك

تسقط المقدمة الأولى فتكذب النتيجة.

اعْتِقَادُ بَقَاءِ الرُّوحِ بَعْدَ مُفَارَقَتِهَا لِلْبَدَنِ بِالْمَوْتِ فِي عَالَمِ الْأَرْوَاحِ: إِمَّا فِي الْعَذَابِ وَإِمَّا فِي النَّعِيمِ، وَيَرْجِعُهَا اللَّهُ إِلَى الْأَجْسَامِ عِنْدَ الْبَعْثِ وَهَذَا هُوَ الرَّاجِعُ لِلْأَدَلَّةِ الثَّالِيَةِ:

مِنَ الْقُرْآنِ

﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ سورة غافر (٤٦). حَيْثُ لَوْ كَانَتْ الرُّوحُ تَمُوتُ لَمَّا عُرِضَتْ عَلَى النَّارِ غُدُوًّا وَعَشِيًّا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

مِنَ السُّنَّةِ

«نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَائِرٌ يُعَلَّقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ» (٣) وَفِي هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُحْسِنِ الدِّينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَالًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْزُقُونَ﴾ سورة آل عمران (١٦٩).

الْخُلَاصَةُ

مَنْ أَرَادَ بِأَنَّ الْأَرْوَاحَ تَمُوتُ بِمَعْنَى أَنَّهَا تُفَارِقُ الْأَجْسَادَ فَلَا شَيْءَ، وَمَنْ أَرَادَ أَنَّهَا تَقْنَى فَلَا يَجُوزُ.

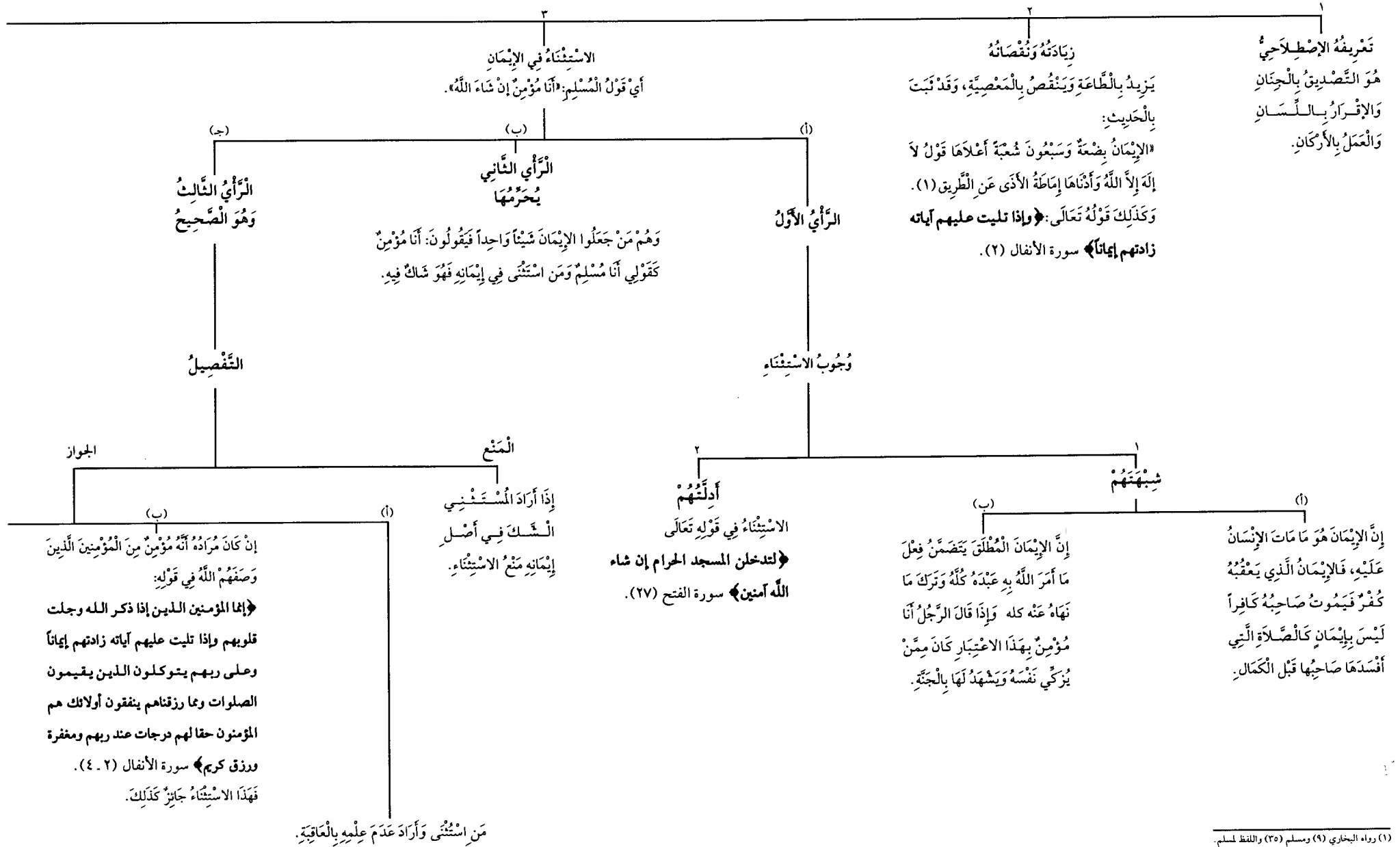
وفي الدليل الثاني توهم القوم في المقدمة الكبرى في «شيء».

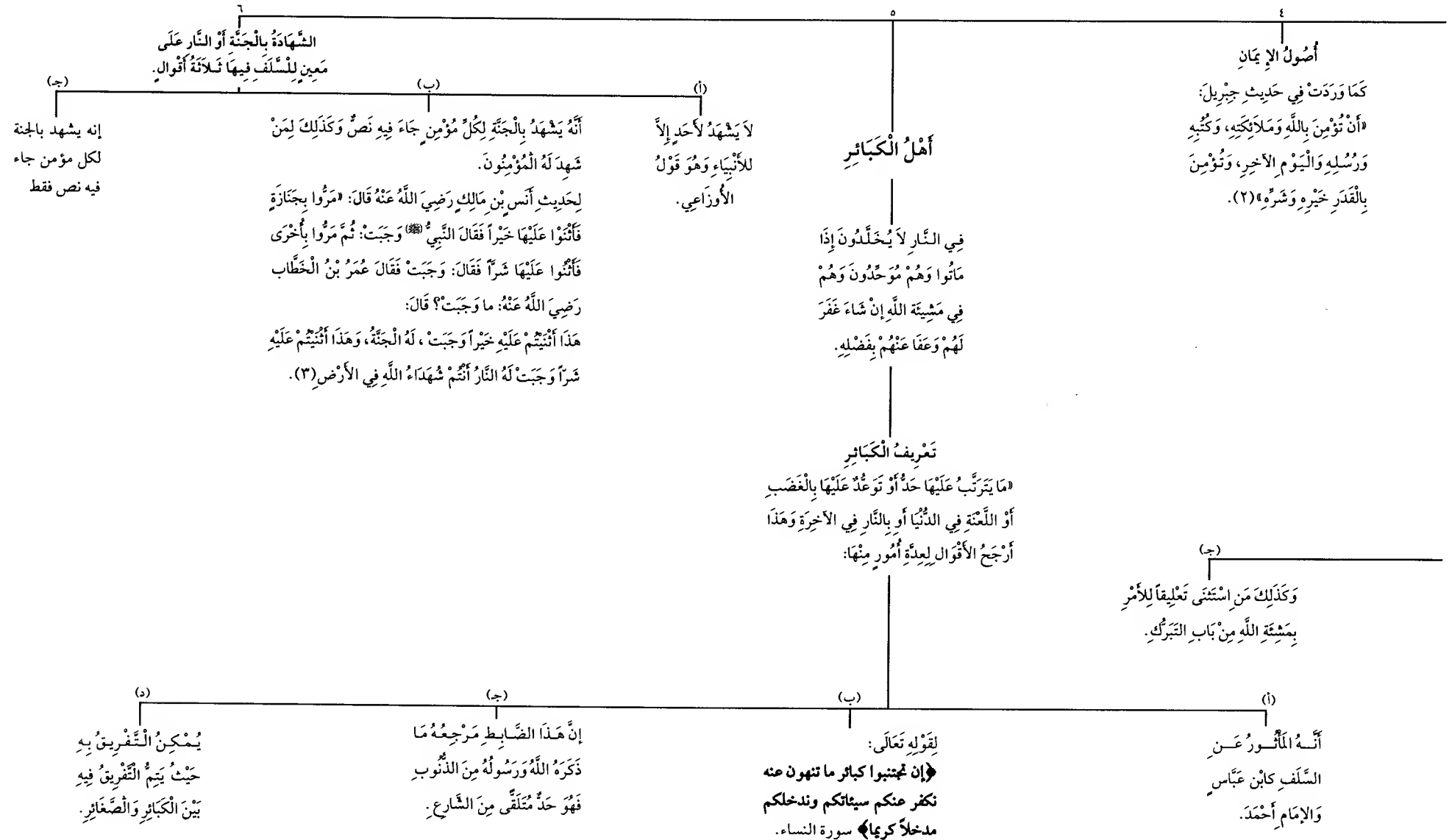
١ - كل شيء هالك إلا وجهه.

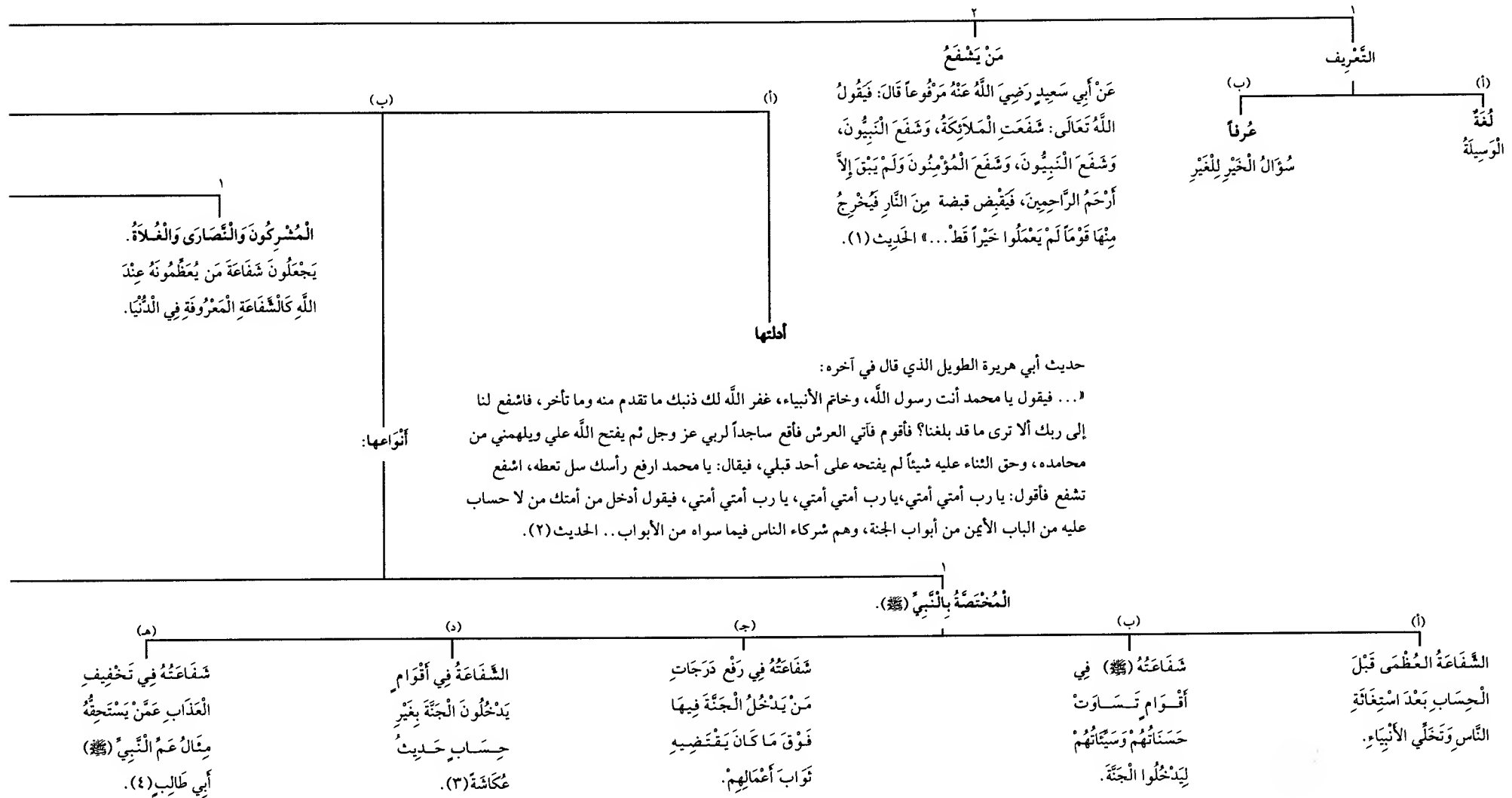
٢ - الروح شيء.

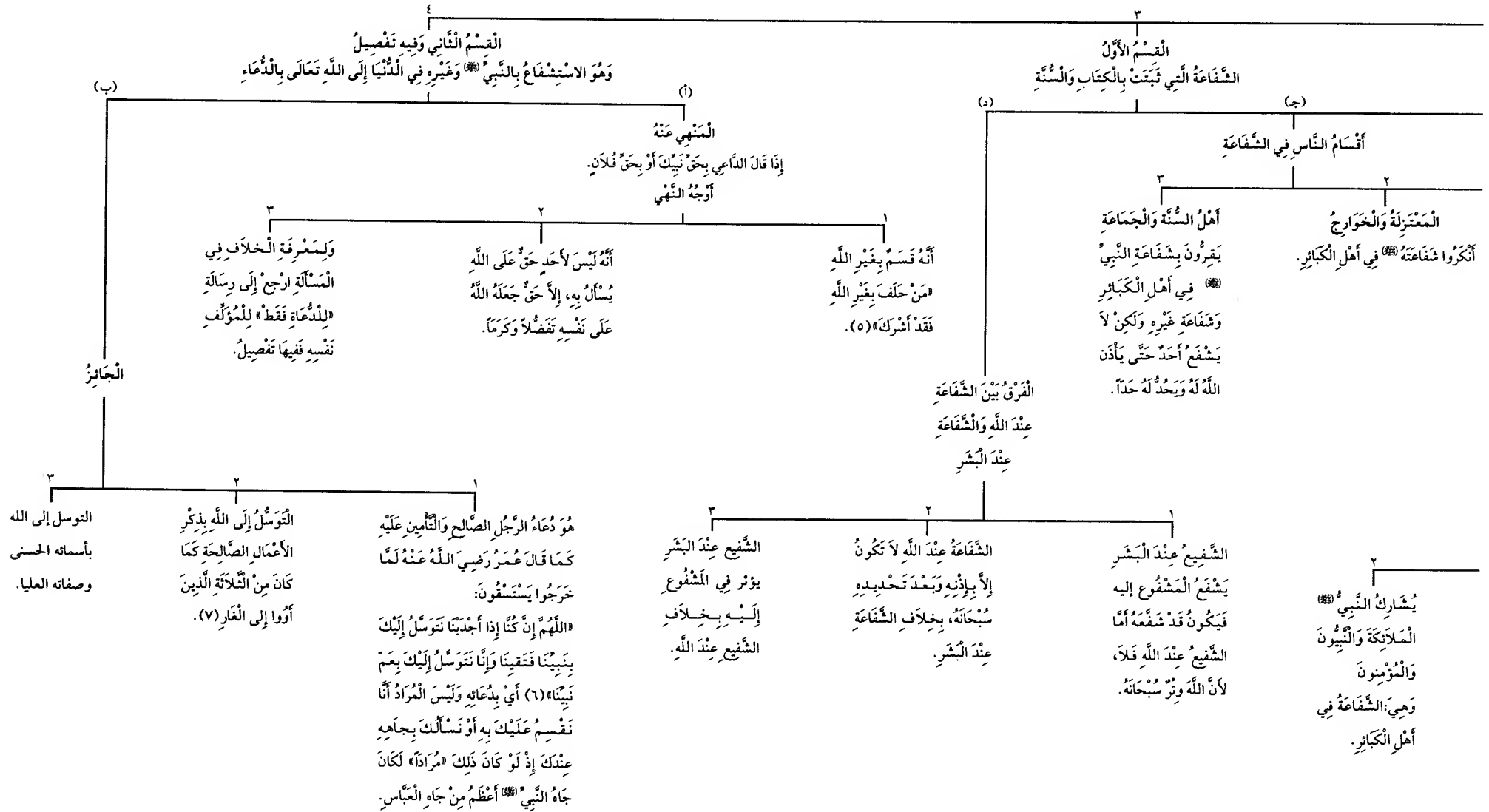
النتيجة: الروح تهلك.

الرد: هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ بَلِ الْمَقْصُودُ كُلُّ شَيْءٍ كُتِبَ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ فَهُوَ هَالِكٌ. فَيَنْتَفِي دُخُولُ النَّفْسِ فِي الْعُمُومِ فَتُطْلَقُ الْمَقْدَمَةُ وَتَكْذِبُ النَّتِيجَةُ. حَيْثُ يُقَالُ بِأَنَّ الرُّوحَ كُتِبَ عَلَيْهَا الْبَقَاءُ فَلَا تَمُوتُ.





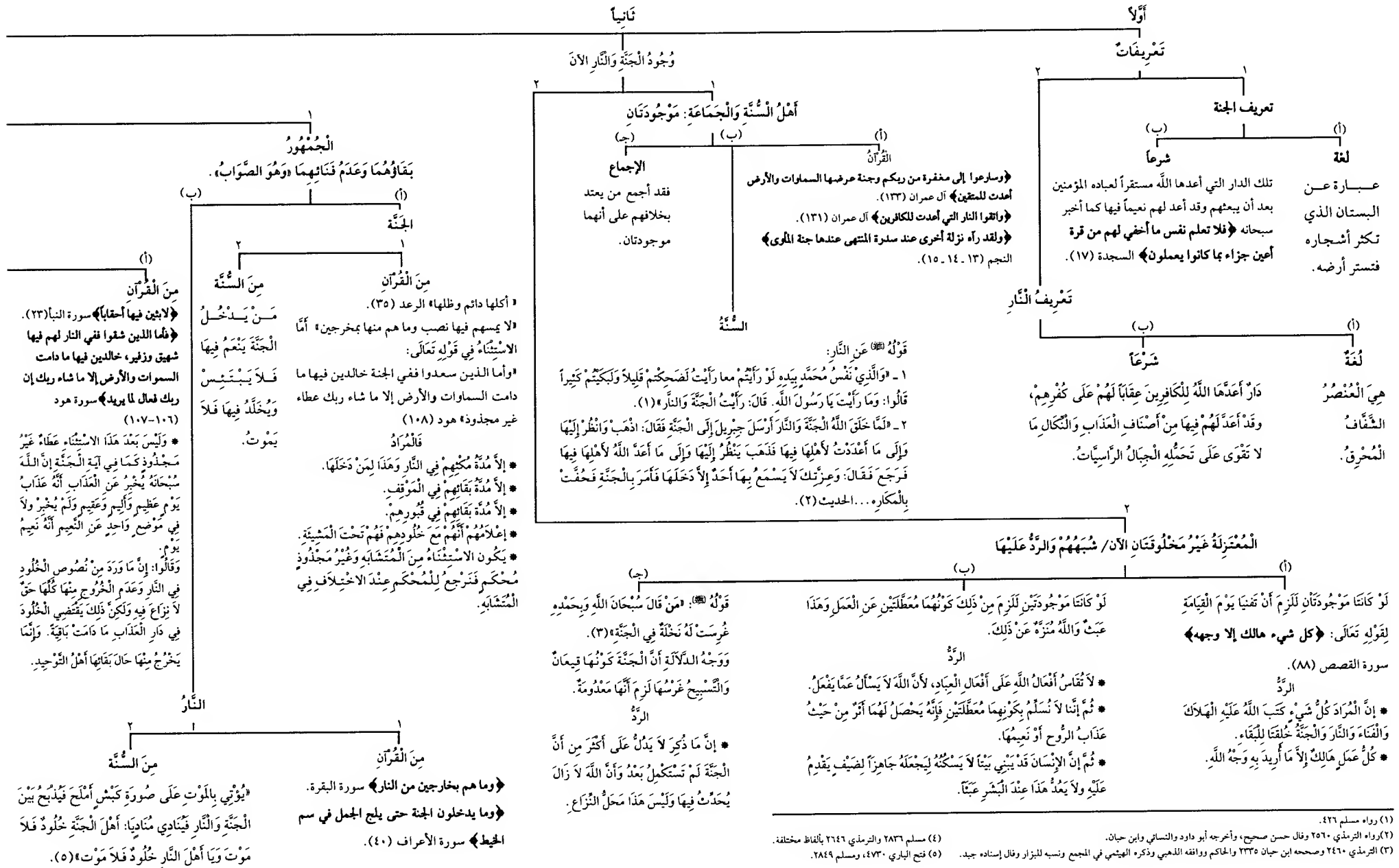




(٥) رواه أحمد والترمذي والإمام مالك، وصححه الألباني — صحيح الجامع الصغير ٦٠٨٠.

(٦) رواه البخاري «فتح الباري» ١٣٧١٠.

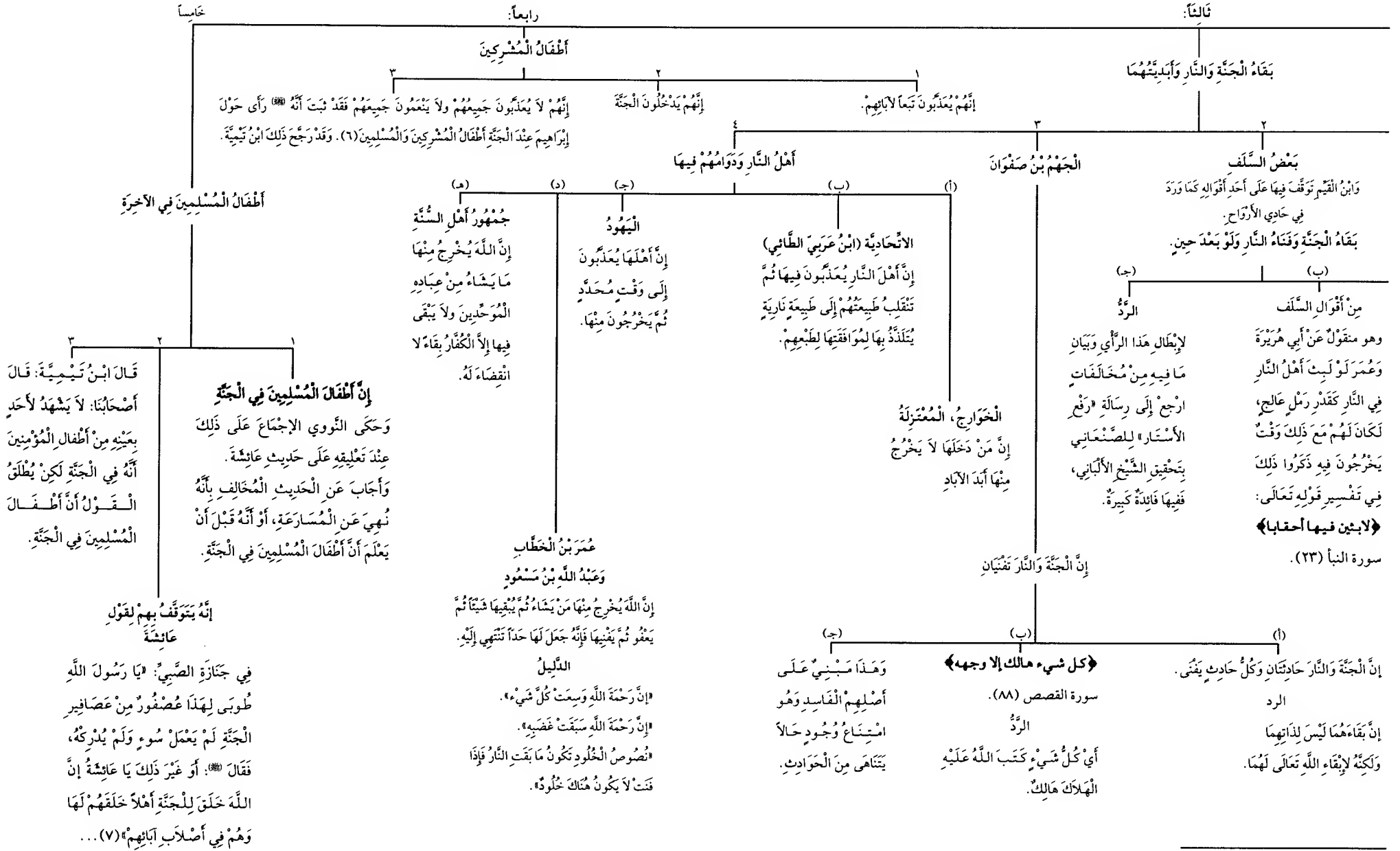
(٧) اللؤلؤ والمرجان (١٧٤٥).



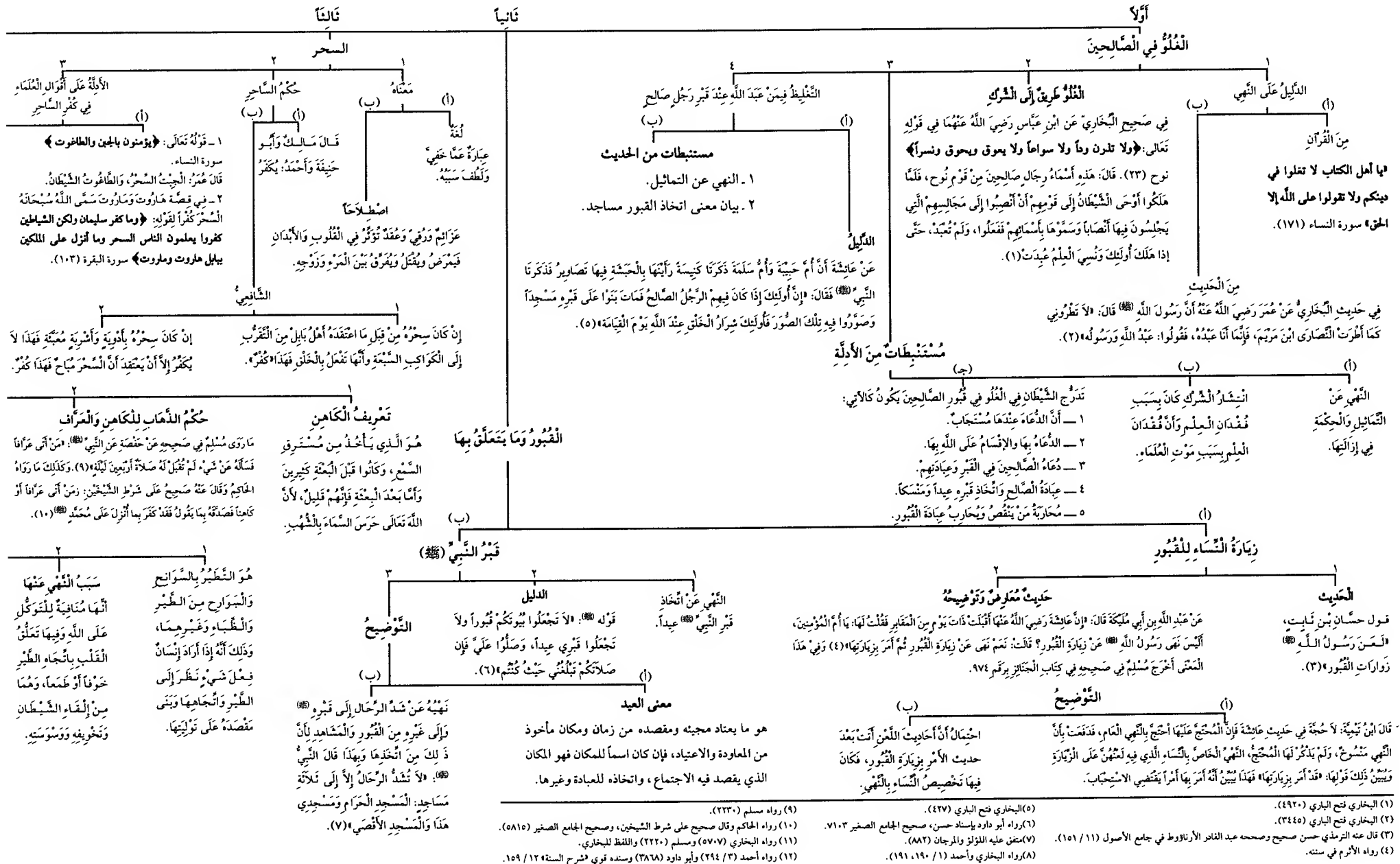
(١) رواه مسلم ٤٢٦.

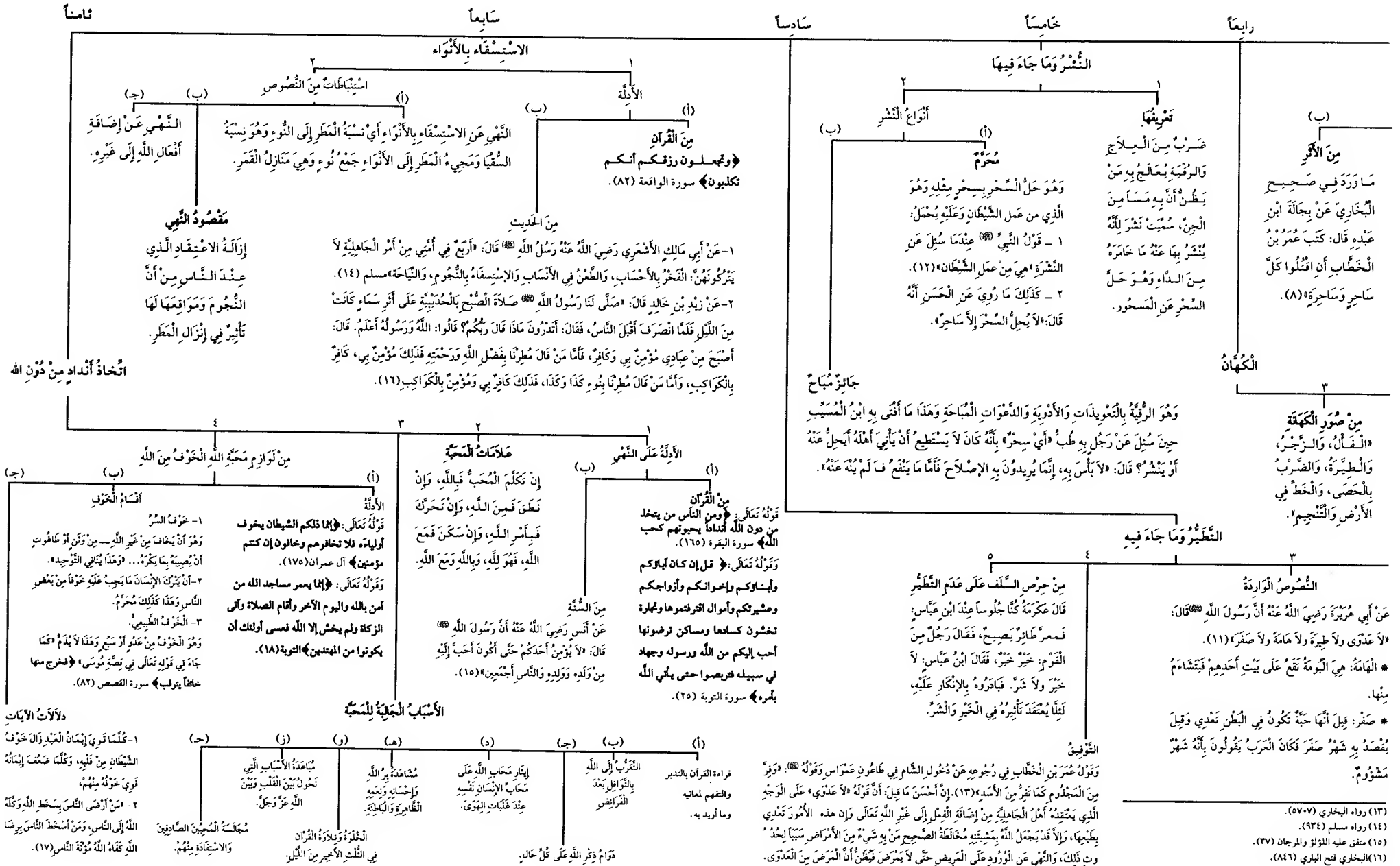
(٢) رواه الترمذي ٢٥٦٠ وقال حسن صحيح، وأخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان.

(٣) الترمذي ٢٤٦٠ وصححه ابن حبان ٢٣٣٥ والحاكم ووافقه الذهبي وذكره الهيثمي في المجمع ونسبه للبخاري وقال إسناده جيد. (٤) مسلم ٢٨٣٦ والترمذي ٢٦٤٦ بإسناد مختلف. (٥) فتح الباري ٤٧٣٠، ومسلم ٢٨٤٩.



(٦) رواه البخاري والترمذي (جمع الفوائد ٧٤٥٨، ٧٤٥٩).
(٧) رواه مسلم ٢٦٦٢.





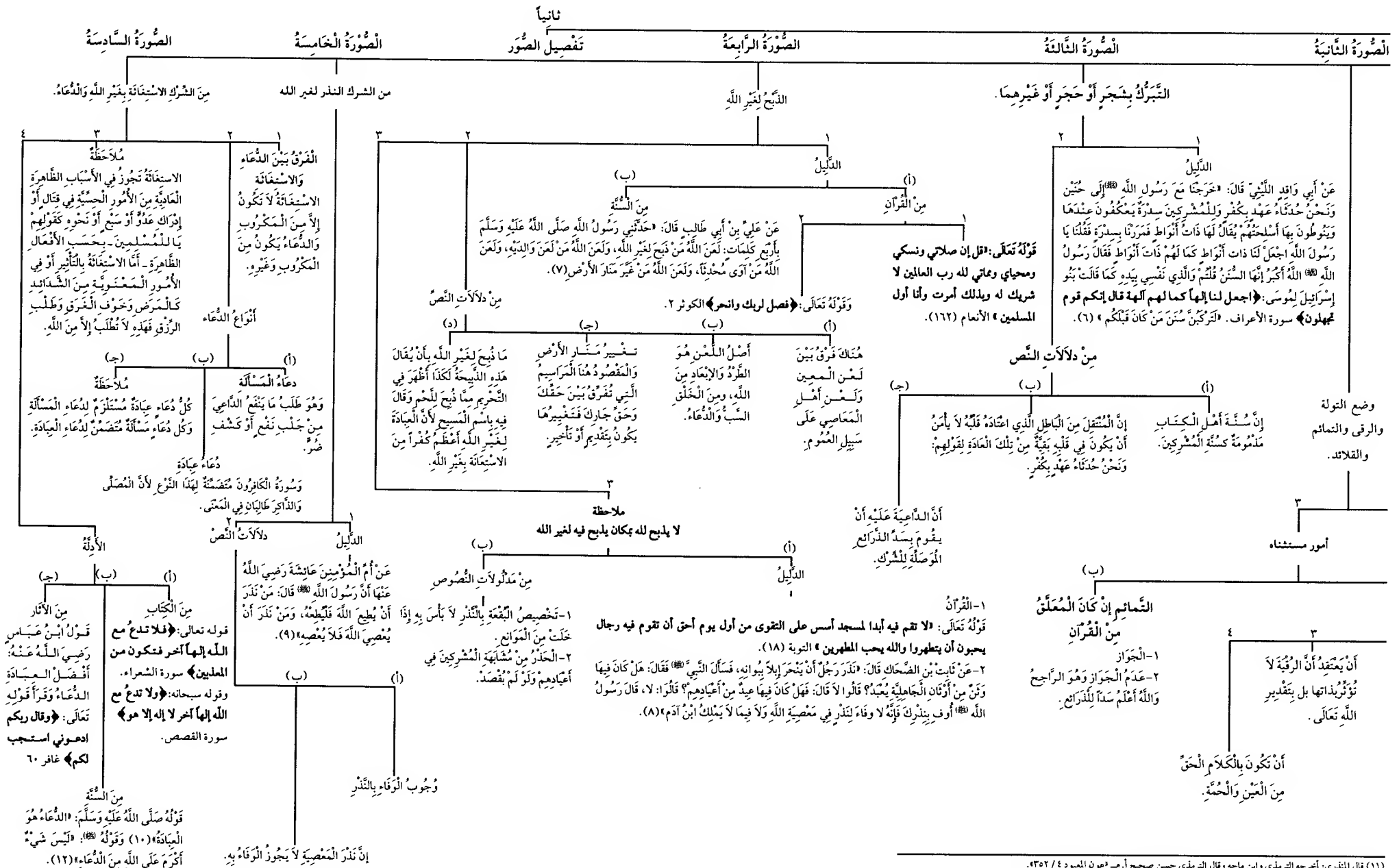
(١٣) رواه البخاري (٥٧٠٧).

(١٤) رواه مسلم (٩٣٤).

(١٥) متفق عليه التلويح والمرجان (٣٧).

(١٦) البخاري مع الباري (٨٤٦).

(١٧) رواه الترمذي تحفة الأحاديث (٢٥٣٧) وصحيح الجامع الصغير (٥٨٨٦).



(١١) قال المنذري: أخرجه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي حسن صحيح أ. هـ «عن المعبود ٤/ ٣٥٢».

(١٢) أخرجه الترمذي ٣٣٧ ابن ماجه ٣٨٤٩ وإسناده حسن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي «شرح المصنعة ٥/ ١٨٨».

الْفَرَقُ وَالْمِلَلُ

التَّغْرِيبُ

تَيَّارٌ كَبِيرٌ ذُو أَبْعَادٍ مُتَشَعِّبَةٍ يَهْدَفُ إِلَى سِيَادَةِ الْأُسْلُوبِ الْغَرْبِيِّ فِي الْحَيَاةِ وَطَمَسِ مَا عَدَاهُ، حَتَّى يَظْلَ النَّاسُ تَابِعِينَ لِلْغَرْبِ فِي طَرِيقَةِ الْحَيَاةِ وَأُسْلُوبِ الْعَيْشِ.

أَهَمُّ الْأَعْمَالِ:

- ١- إقامة مؤتمرات متعاقبة في كثير من البلاد للبحث في هذا الأمر.
- مؤتمر بلتيمور سنة ١٩٤٢، مؤتمر في جامعة برنستون بأمريكا سنة ١٩٤٧، ثم مؤتمر ثانٍ في برنستون سنة ١٩٥٣، مؤتمر في بيروت للتأليف بين المسيحية والإسلام سنة ١٩٥٣، ثم في الإسكندرية سنة ١٩٥٤.
- ٢- نشر الكتب والدوريات والبحوث حول هذا الأمر، مثل: (إلى أين يتجه الإسلام)، (الإسلام وأصول الحكم)، (مستقبل الثقافة في مصر) وغيرها.
- ٣- تصوير بعض الشخصيات الإسلامية بصورة فيها عهْرُ وابتذال (هارون الرشيد) وغيره.

الْهَدَفُ:

إِفْسَاحُ الْمَجَالِ أَمَامَ الْهَجْمَةِ النَّصْرَانِيَّةِ الْيَهُودِيَّةِ بِطَمَسِ مَعَالِمِ الشَّخْصِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَتَفْرِيقِهَا مِنْ مُحْتَوَاهَا، لِلْقَضَاءِ عَلَى قُوَّةِ الْمُسْلِمِينَ الْمَعْنَوِيَّةِ.

الْأَفْكَارُ وَالْمَعْذَاتُ

- ١- الدَّعْوَةُ إِلَى مُهَاجِمَةِ الْقُرْآنِ وَالْوَحْيِ وَالنَّبُوَّةِ وَالتَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ، وَالتَّشْكِكِ فِي الْقِيَمِ الْإِسْلَامِيَّةِ.
- ٢- تَمْجِيدُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ (ﷺ) وَالْإِشَادَةُ بِعَظَمَتِهِ وَقُوَّةِ رُوحِهِ الَّتِي أَفَاضَتْ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ تَمْهِيداً لِإِبْعَادِ النَّبُوَّةِ عَنْهُ.
- ٣- إِبْرَازُ الْحَرَكَاتِ الْهَدَامَةِ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ عَلَى أَنَّهَا حَرَكَاتُ إِصْلَاحٍ (الْبَابِيَّةُ، الْقَادِيَانِيَّةُ).
- ٤- نَشْرُ الْحَرَكَاتِ الْهَدَامَةِ الْمُعَاصِرَةِ وَالتَّرْوِيجُ لَهَا الْفِرَوِيدِيَّةُ، الدَّارُوِينِيَّةُ، الْمَارْكَسِيَّةُ.
- ٥- إِحْيَاءُ جُهودِ الشَّخْصِيَّاتِ الْمُنْحَرِفَةِ فِي الْإِسْلَامِ (أَبُو نَوَاسٍ، السَّهْرُورِدِي، ابْنُ عَرَبِي).
- ٦- الْإِهْتِمَامُ بِعَرْضِ نُظُمِ الْحَيَاةِ الْغَرْبِيَّةِ مَعَ تَغْلِيْفِهَا بِدَعْوَى الْحُرِّيَّةِ.
- ٧- الدَّعْوَةُ لِإِحْلَالِ أُسْلُوبِ التَّعَامُلِ الْغَرْبِيِّ وَإِظْهَارِ الْإِعْجَابِ بِهِ.
- ٨- الْإِهْتِمَامُ بِبَعْثِ حَضَارَاتٍ مَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَإِحْيَائِهَا وَبَذْلِ الْمَالِ اللَّازِمِ لِذَلِكَ.

مَوَاقِعُ الْإِنْتِشَارِ:

يَنْتَشِرُ هَذَا التَّيَّارُ فِي جَمِيعِ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَكَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ الشَّرْقِيَّةِ وَنَخْصُ بِالذِّكْرِ: مِصْرَ وَالشَّامَ وَالْمَغْرِبَ الْعَرَبِيِّ وَأَنْدُونِيسِيَا وَتُرْكِيَا.

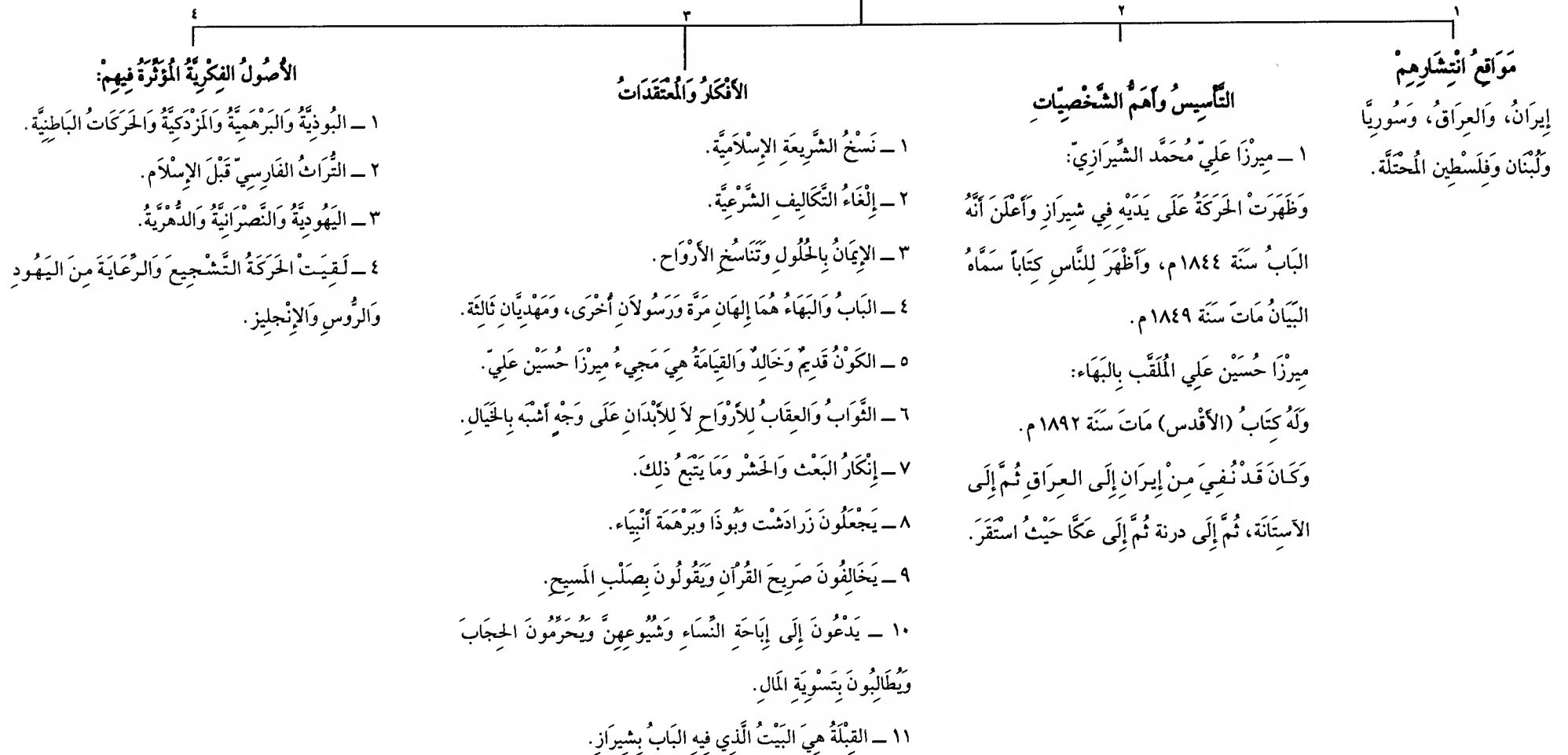
عَوَامِلُ الظُّهُورِ:

- ١- رَغْبَةُ عَدَدٍ مِنْ حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ فِي تَحْدِيثِ جُيُوشِهِمْ بِاتِّبَاعِ أُسْلُوبِ الْجُيُوشِ الْغَرْبِيَّةِ.
- ٢- اسْتِقْدَامُ ضَبَاطٍ مِنْ أُوْرُوبَا لِتَدْرِيبِ جُيُوشِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْشَاءُ عَدَدٍ مِنَ الْمَدَارِسِ الْحَرْبِيَّةِ عَلَى نَمَطِ الْمَدَارِسِ الْغَرْبِيَّةِ.
- ٣- إِرْسَالُ بَعَثَاتٍ إِلَى أُوْرُوبَا لِتَعُوْدَ فَنَنْشُرُ مَا تَأَثَّرَتْ بِهِ (رِفَاعَةُ الطَّهَطَاوِي).
- ٤- تَرْجُمَةُ كُتُبِ الْغَرْبِيِّينَ الَّتِي أَدَّتْ إِلَى عَصْرِ النَّهْضَةِ فِي أُوْرُوبَا.
- ٥- قِيَامُ عَدَدٍ مِنَ النَّصَارَى بِإِصْدَارِ صُحُفٍ تُرَوِّجُ لِهَذَا الْإِتِّجَاهِ وَتَقُوْدُهُ.
- ٦- قِيَامُ عَدَدٍ مِنَ الْمَفْكَرِينَ وَالسِّيَاسِيِّينَ وَالْأَدْبَاءِ بِالدَّعْوَةِ الصَّرِيحَةِ لِهَذَا الْأَمْرِ (طه حُسَيْن، سَعْدُ زَغَلُول، عَلِي عَبْدُ الرَّزَّاق).

مَوَاقِعُ النُّفُوذِ:	هَدَفُهَا:	الرُّوتَارِي	شُرُوطُ الْعُضُوءَةِ:
<p>بَدَأَتْ فِي أَمْرِيكَا سَنَةَ ١٩٠٥ ثُمَّ انْتَقَلَتْ إِلَى بَرِيطَانِيَا، فَعَدَدَتْ مِنْ دُولِ أَوْرُوبَا ثُمَّ فِلَسْطِينَ الْمُحْتَلَّةِ وَمِصْرَ وَالشَّامَ الْأَفْرِيْقِي كُلَّهُ، وَيَعْتَبَرُ لِبْنَانُ مَرْكَزَ جَمْعِيَّاتِ الشَّرْقِ الْاَوْسَطِ.</p>	<p>التَّظَاهُرُ بِالْعَمَلِ الْإِنْسَانِي وَتَحْقِيقَ الصَّلَاتِ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الطُّوَائِفِ مِنْ خِلَالِ الْحَفَلَاتِ وَالنَّدَوَاتِ الدَّاعِيَةِ إِلَى نَبْذِ الْخِلَافَاتِ الدِّينِيَّةِ وَالتَّقَارُبِ بَيْنَ الْأَدْيَانِ. وَتَعْمَلُ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى دَمِجِ الْيَهُودِ بَيْنَ الشُّعُوبِ لِجَمْعِ الْمَعْلُومَاتِ الَّتِي تُسَاعِدُ عَلَى تَحْقِيقِ أَغْرَاضِهِمُ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْعَمَلِ عَلَى تَفْسِيخِ الْمُجْتَمِعِ.</p>	<p>مُنَظَّمَةٌ مَاسُونِيَّةٌ تُسَيِّطُرُ عَلَيْهَا الْيَهُودِيَّةُ وَتَتَّظَاهَرُ بِالْعَمَلِ الْإِنْسَانِي وَتَتَجَمَّعُ فِي أُنْدِيَّةٍ يُطْلَقُ عَلَيْهَا أُنْدِيَّةُ الرُّوتَارِي.</p>	<p>١ - يَخْتَارُ النَّادِي مَنْ يَضُمُّهُ إِلَى عُضُوءِيَّتِهِ وَلَيْسَ الْعَكْسُ. ٢ - أَنْ يَكُونَ الْعُضْوُ مِنَ الشَّخْصِيَّاتِ ذَاتِ التَّأَثُّرِ. ٣ - أَلَّا يَكُونَ مِنَ الْعُمَالِ إِلَّا فِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ. ٤ - أَنْ يُحَقِّقَ نِسْبَةَ الْحُضُورِ الْمَطْلُوبَةَ فِي الْاجْتِمَاعَاتِ وَهِيَ ٦٠٪ عَلَى الْأَقْلَ (الاجْتِمَاعَاتُ أُسْبُوعِيَّةٌ). ٥ - لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ يَهُودِيٍّ أَوْ يَهُودِيَّيْنِ عَلَى الْأَقْلَ مِنْ بَيْنِ الْأَعْضَاءِ.</p>
الْمُؤَسَّسُونَ:	الْأَفْكَالُ وَالْمَعْتَقَدَاتُ	الرُّوتَارِي	شُرُوطُ الْعُضُوءَةِ:
<p>١ - بُولُ هَارِيس. مُحَامِي أَسَّسَ أَوَّلَ نَادٍ فِي شِيكََاغُو سَنَةَ ١٩٠٥ م. ٢ - شِيرْلِي بَرِي فِي عَهْدِهِ امْتَدَّتْ الْحَرَكَةُ إِلَى ٨٠ دَوْلَةً. ٣ - مَسْتَرُ مَوْرُو الَّذِي نَقَلَ الْحَرَكَةَ إِلَى دَبْلِنَ وَنَشَرَهَا فِي بَرِيطَانِيَا ثُمَّ امْتَدَّتْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ إِلَى دُولِ الشَّرْقِ الْاَوْسَطِ، وَكَانَ يَتَقَاصَى عُمُولُهُ عَنْ كُلِّ عُضْوٍ جَدِيدٍ.</p>	<p>١ - إلْغَاءُ كُلِّ اعْتِبَارٍ لِمَسْأَلَةِ الدِّينِ أَوْ الْوَطَنِ سِوَاءَ فِي اخْتِيَارِ الْأَفْرَادِ (الْأَعْضَاءِ) أَوْ فِي عِلَاقَاتِهِمْ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ. ٢ - تَلَقُّينَ الْأَعْضَاءَ بِأَنَّ جَمِيعَ الْأَدْيَانِ سَمَآوِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ سَمَآوِيَّةٍ مُتَسَاوِيَّةٌ لَا تَفَاضُلَ بَيْنَهَا وَمِنْهَا (الطَّائِفَةُ) الَّتِي تَدْعُو إِلَى تَحْقِيقِ السَّعَادَةِ بِالِاسْتِجَابَةِ لِمَطَالِبِ الْغَرَائِزِ الْبَشَرِيَّةِ. ٣ - إِذَا كَانَ عَمَلُ الْخَيْرِ فِي الْأَدْيَانِ يَلْقَى ثَوَابًا مِنَ اللَّهِ، فَإِنَّ عَمَلَ الْخَيْرِ عِنْدَهُمْ يَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ لَهُ ثَوَابٌ. ٤ - تَوْفِيرُ الْحِمَايَةِ اللَّازِمَةِ لِلْيَهُودِ وَتَسْهِيلُ تَغْلُغْلِهِمْ فِي كَافَّةِ الْأَنْشِطَةِ لِلْحُصُولِ عَلَى مَا يُرِيدُونَ تَحْتَ شِعَارِ الْمَاسُونِيَّةِ (الْحُرِّيَّةُ وَالْإِخَاءُ وَالْمَسَاوَاةُ). ٥ - التَّنَسُّيقُ بَيْنَ هَذِهِ الْأُنْدِيَّةِ وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِمَّا يُمَآئِلُهَا (الليونز، الكيواني، القلم، المائدة المستديرة) لِمُسَاعَدَةِ الْيَهُودِ.</p>	الرُّوتَارِي	شُرُوطُ الْعُضُوءَةِ:

الْبَابِيَّةُ وَالْبَهَائِيَّةُ

وَهِيَ حَرَكَةٌ احْتَضَنَهَا الْإِسْتِعْمَارُ الرُّوسِيُّ وَالْإِنْجِلِيزِيُّ
وَالْيَهُودِيَّةُ الْعَالَمِيَّةُ لِإِفْسَادِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَتَفْكِكِ
وَحِدَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَصَرْفِهِمْ عَنِ الْقَضَايَا الْأَسَاسِيَّةِ.

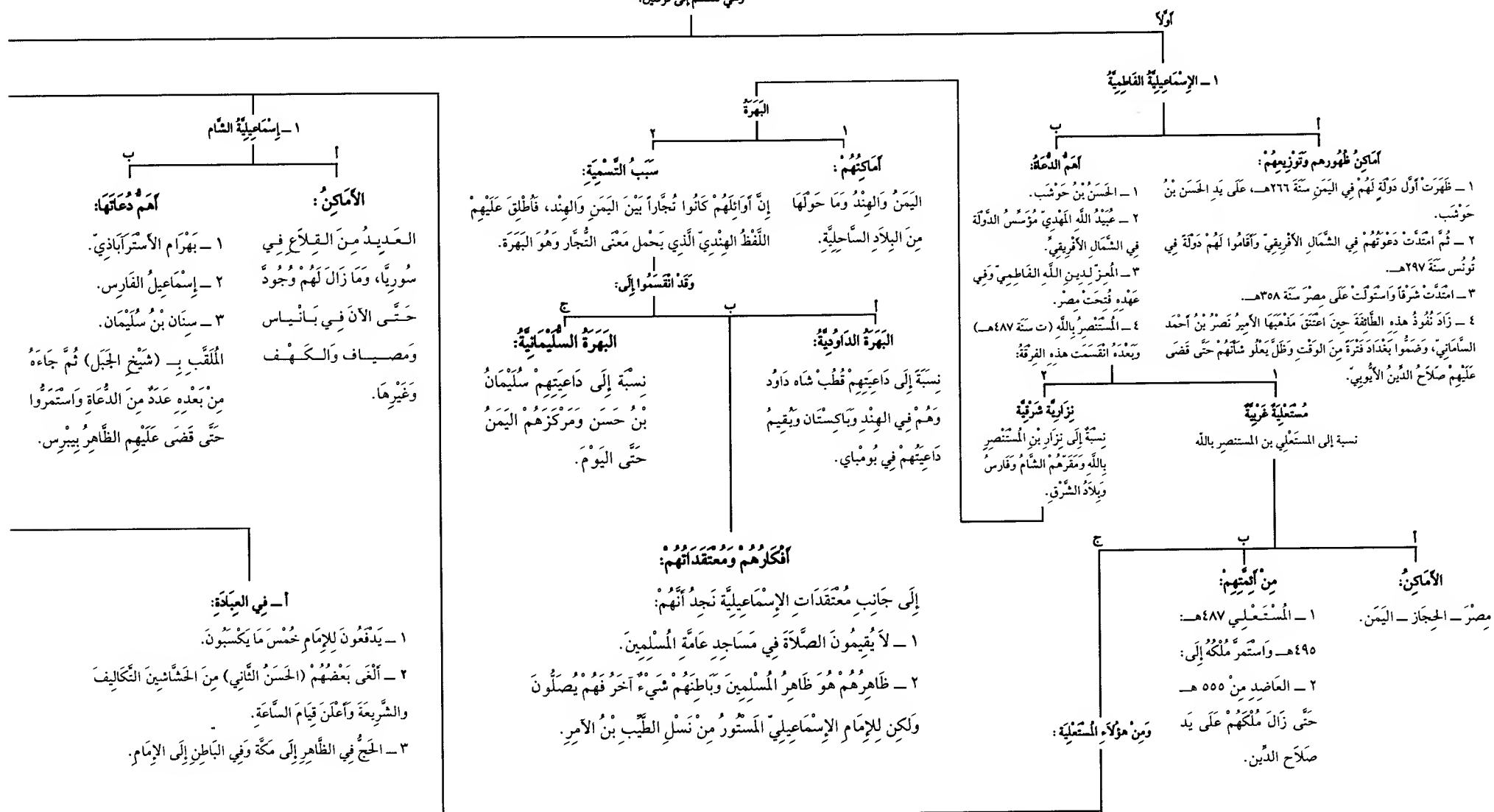


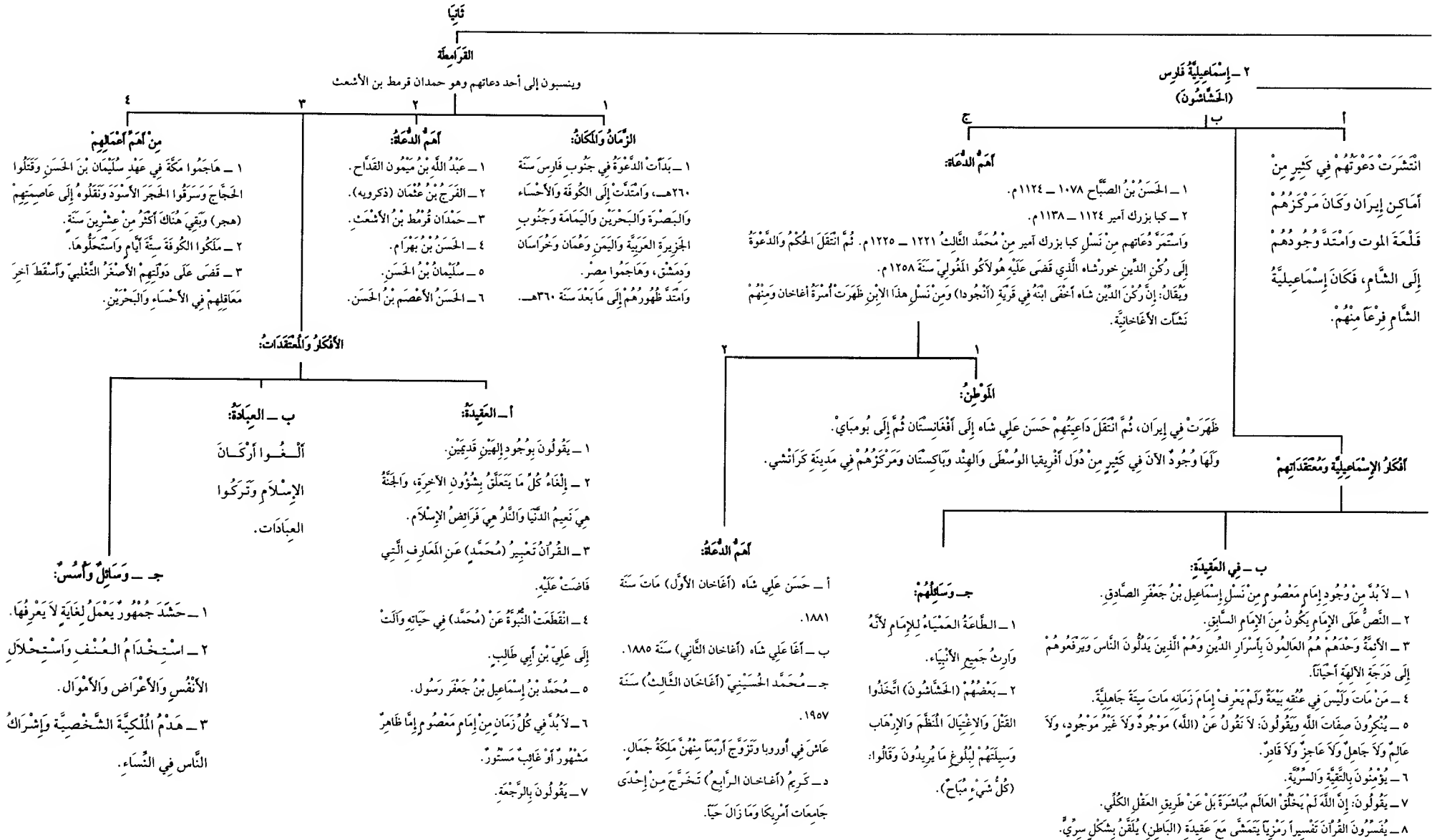
القَادِيَانِيَّةُ

وَهِيَ حَرَكَةٌ دَعْوِيَّةٌ بَارَكَهَا الْإِنْجِلِيزُ وَشَجَّعُوهَا،
لَأَنَّهَا تَعْمَلُ عَلَى زَعْرَعَةِ عَقَائِدِ الْمُسْلِمِينَ،
وَأَبْعَادِهِمْ عَنْ رُوحِ الْإِسْلَامِ وَالتَّمَسُّكِ بِالْقُرْآنِ.

١	٢	٣	٤	٥
أَمَاكِنُ تَوَاجَدِهِمْ:	الْمَهْدُ لظُهُورِهِمْ:	الأَفْكَالُ وَالْمَعْتَقَدَاتُ	الْمُؤَسَّسُ وَأَشْهُرُ الدَّعَاةِ	الْمُؤَثَّرَاتُ
الهِندُ وَبَاكِسْتَانُ وَبَعْضُ أَمَاكِنَ فِي إِسْرَائِيلَ وَالْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ.	كَانَ الْمَهْدُ لَهُمْ أَحْمَدُ خَانَ بِهَا دور، الَّذِي كَتَبَ سَنَةَ ١٨٦٢ كِتَابًا سَمَّاهُ (تَبْيَانُ الْكَلَامِ) أَعْلَنَ فِيهِ أَنَّ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ الْمُتَدَاوِلِينَ لَيْسَا مُحَرَّفَيْنِ. ثُمَّ أَنْكَرَ وُجُودَ الْإِلَهِ وَأَمَنَ بِالطَّبِيعَةِ وَكَافَاهُ الْإِنْجِلِيزُ فَأَنْشَأُوا لَهُ مَدْرَسَةً (عَلِيكَرَة) يُبَثُّ فِيهَا سُمُومُهُ.	١ - غُلَامٌ أَحْمَدُ هُوَ الْمَهْدِيُّ مَرَّةً وَهُوَ الْمَسِيحُ أُخْرَى وَهُوَ نَبِيٌّ ثَالِثَةٌ. ٢ - كُلُّ مَا يَجْرِي عَلَى الْبَشَرِ مِنْ نَوْمٍ وَيَقْظَةٍ وَغَيْرِهَا يَجْرِي عَلَى اللَّهِ (سُبْحَانَهُ). ٣ - (مُحَمَّدٌ) لَيْسَ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ وَغُلَامٌ أَحْمَدُ أَفْضَلُهُمْ. ٤ - كُلُّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدِ الْقَادِيَانِيَّةَ فَهُوَ كَافِرٌ، وَكُلُّ مَنْ تَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهِمْ كَافِرٌ. ٥ - يُطَالَبُونَ بِالْخُضُوعِ لِلْإِنْجِلِيزِ وَيَحْرُمُونَ الْجِهَادَ تَحْرِيمًا دَائِمًا. ٦ - يُبَيِّحُونَ الْخَمْرَ وَالْمَخْدَرَاتِ وَكُلُّ مُسْكِرٍ. ٧ - يَعْتَقِدُونَ بِأَنَّهُمْ أَصْحَابُ دِينٍ جَدِيدٍ وَأَنَّ أَتْبَاعَ غُلَامٍ أَحْمَدَ كَالصَّحَابَةِ. ٨ - قَبِلْتُهُمْ قَادِيَانُ يَحْجُونَ إِلَيْهَا وَأَرْضُهَا حَرَمٌ. ٩ - يَجْعَلُونَ كِتَابَهُمْ (الْكِتَابُ الْمُبِينُ) قُرْآنًا لَهُمْ وَيُنْكِرُونَ غَيْرَهُ.	١ - مِيرْزَا غُلَامُ أَحْمَدُ الْقَادِيَانِيُّ (نِسْبَةٌ إِلَى قَادِيَانٍ إِحْدَى بِلَادِ إِقْلِيمِ الْبَنْجَابِ). وَقَدْ وَرَثَ الْعَمَالَةَ لِلْإِنْجِلِيزِ عَنْ أَبِيهِ وَأَخِيهِ الْأَكْبَرِ وَظَلَّ وَفِيَّ لَهُمْ وَظَلُّوا سَنَدًا لَهُ، سَجَّلَ مَذْهَبُهُ ١٩٠٠ م. وَكَتَبَ عِدَّةَ كُتُبٍ فِي مَبَادِيءِ الْمَذْهَبِ وَطَعَنَ وَهَدَمَ وَابْطَلَ الْإِسْلَامَ. ٢ - نُورُ الدِّينِ: الْخَلِيفَةُ الْأَوَّلُ لِلْقَادِيَانِيَّةِ وَضَعَ الْإِنْجِلِيزُ تَاجَ الْخِلَافَةِ عَلَى رَأْسِهِ. ٣ - مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ: تَرَجَّمَ الْقُرْآنَ تَرْجَمَةً مُحَرَّفَةً. ٤ - مُحَمَّدٌ صَادِقٌ مُفْتِي الْقَادِيَانِيَّةِ.	١ - تَأَثَّرُوا بِالْيَهُودِيَّةِ وَالْمَسِيحِيَّةِ وَالْحَرَكَاتِ الْبَاطِنِيَّةِ. ٢ - تَلَقُّوا مَسَانِدَ الْيَهُودِ إِذْ تَنْشُرُ لَهُمْ مَجَلَّةً بِأَسْمِهِمْ وَتَطْبِعُ كُتُبَهُمْ وَتُوْزَعُهَا عَلَى الْعَالَمِ. ٣ - سَاعَدَهُمُ الْإِنْجِلِيزُ وَصَنَعُوهُمْ. ٤ - يُعْتَبَرُ (غُلَامُ أَحْمَدَ) مِنْ أَسْرَةِ تَوَارِثِ الْعَمَالَةِ لِلْإِنْجِلِيزِ.

الإِسْمَاعِيلِيَّةُ
وَهِيَ فِرْقَةٌ بَاطِنِيَّةٌ تَنْتَسِبُ إِلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ ظَاهِرِهَا التَّشْيُعُ وَبَاطِنُهَا مَذَهَبُ الْإِسْلَامِ.
وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى فِرْقَتَيْنِ:





الصَّهْيُونِيَّةُ

وَهِيَ حَرَكَةٌ سِيَاسِيَّةٌ عُنْصُرِيَّةٌ تَرْمِي إِلَى إِقَامَةِ دَوْلَةٍ لِلْيَهُودِ
فِي فَلَسْطِينَ تَحْكُمُ مِنْ خِلَالِهَا الْعَالَمَ، وَتَكُونُ عَاصِمَتُهَا
الْقُدْسُ، وَتَسَمِّي أَسْمَهَا مِنْ جَبَلِ صَهْيُونِ بِالْقُدْسِ.

مَوَاقِعُ النُّقُودِ:

تَكَادُ تَمْتَدُّ يَدُ الصَّهْيُونِيَّةِ فِي مُعْظَمِ
أَجْهَزَةِ الْحُكُومَةِ فِي الْعَالَمِ بِحَيْثُ تَعْمَلُ
لِصَالِحِ إِسْرَائِيلَ فَهِيَ الَّتِي تُوجِّهُهَا
وَتُوجِّهُ الْمَاسُونِيَّةَ وَتَعْمَلُ مِنْ وَرَاءِ مِثَالِ
الْجَمْعِيَّاتِ فِي أَوْرُوبَا وَأَمْرِيكََا.

الْمُؤَسَّسُونَ:

بَدَأَتِ الْحَرَكَةُ قَدِيمًا - قَبْلَ الْمِيلَادِ - مُثَلَّةً فِي حَرَكَةِ الْمَكَابِيِّينَ، ثُمَّ
تَتَابَعَتْ عَلَى يَدِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْأَفْرَادِ، حَتَّى ظَهَرَتْ فِي الْعَصْرِ
الْحَدِيثِ عَلَى يَدِ ثِيودُورِ هِرْتزَلِ الَّذِي اسْتَطَاعَ أَنْ يَجْمَعَ يَهُودَ
الْعَالَمِ، وَأَنْ يُوحِدَ كَلِمَتَهُمْ بَعْدَ أَنْ عَقَدَ مُؤْتَمَرًا بِأَلِ سَنَةِ ١٨٩٧ م،
وَأَنْ يَعْمَلَ لِإِقَامَةِ دَوْلَةٍ إِسْرَائِيلَ لِتُحَقِّقَ بَقِيَّةَ أَهْدَافِ الصَّهْيُونِيَّةِ.

مِنْ أَهَمِّ وَسَائِلِ تَنْفِيدِ الْأَهْدَافِ:

- ١ - هَدْمُ دَوْلَةِ الْإِيمَانِ فِي قُلُوبِ الشُّعُوبِ حَتَّى لَا تَعْرِفَ السَّعَادَةَ.
- ٢ - الْعَمَلُ عَلَى وُجُودِ مُجْتَمَعَاتٍ مُنَحَلَّةٍ مُجَرَّدَةٍ مِنَ الْإِنْسَانِيَّةِ.
- ٣ - إِغْرَاقُ غَيْرِ الْيَهُودِ فِي الرِّذَائِلِ وَتَشْجِيعُهُمْ عَلَى التَّرَفِ وَالْبَذْخِ.
- ٤ - اسْتِخْدَامُ الْقُوَّةِ وَالْإِرْهَابِ إِذَا لَزِمَ الْأَمْرُ.
- ٥ - إِيجَادُ هَوَّةٍ بَيْنَ الْحُكَّامِ وَالشُّعُوبِ لِلْفُضْلِ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ.
- ٦ - افْتِعَالُ أَزْمَاتٍ اقْتِصَادِيَّةٍ وَسِيَاسِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ.
- ٧ - بَذْرُ بُدُورِ الشَّقَاقِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَتَأْجِيجُ نَارِ الْخِلَافِ.
- ٨ - السَّيْطَرَةُ عَلَى وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ الْعَالَمِيَّةِ.

مِنْ أَهَمِّ الْأَهْدَافِ:

- ١ - اِعْتِبَارُ يَهُودِ الْعَالَمِ جِنْسِيَّةً وَاحِدَةً هِيَ الْجِنْسِيَّةُ الْإِسْرَائِيلِيَّةُ.
- ٢ - إِقَامَةُ حُكُومَةٍ لِلْيَهُودِ فِي دَوْلَتِهِمْ الْمُمْتَدَّةِ مِنَ النَّيْلِ إِلَى الْفَرَاتِ لِتَمْتَدَّ سَيِّطَرَتُهَا عَلَى الْعَالَمِ.
- ٣ - السَّيْطَرَةُ عَلَى مَقَدِّرَاتِ الْأُمَمِ الْأُخْرَى بِالتَّدْخُلِ فِي اخْتِيَارِ زُعَمَائِهِمْ ثُمَّ تَوْجِيهِهِمْ.
- ٤ - السَّيْطَرَةُ عَلَى مَقَالِيدِ الْأُمُورِ وَالْهَيْمَنَةِ عَلَى جَمِيعِ الْوِظَائِفِ الْهَامَةِ.
- ٥ - يَعْتَبِرُونَ أَنَّ اللَّهَ وَهَبَهُمْ حُكْمَ الْعَالَمِ وَهَيَّاهُمْ لِذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِمْ.

الصَّابِغَةُ الْمِنْدَائِيَّةُ

وَهِيَ الْبَقِيَّةُ الْبَاقِيَةُ الْيَوْمَ مِنَ الصَّابِغِينَ الَّذِينَ يُقَدِّسُونَ الْكَوَاكِبَ وَالنُّجُومَ وَيَعْتَبِرُونَ الْاِتِّجَاهَ نَحْوَ نَجْمِ الْقُطْبِ الشَّمَالِيِّ وَالتَّعْمِيدَ فِي الْمِيَاهِ الْجَارِيَةِ مِنْ أَهَمِّ مَعَالِمِ دِيَانَتِهِمْ، وَيَعْتَبِرُونَ (يَحْيَى) عَلَيْهِ السَّلَامُ نَبِيًّا لَهُمْ.

أَمَاكِنُ تَوَاجُدِهِمْ:

- ١- يَنْتَشِرُونَ عَلَى الضَّفَافِ السُّفْلَى مِنْ نَهْرِي دِجْلَةَ وَالفَرَاتِ وَيَسْكُنُونَ الْأَهْوَاثَ وَشَطْطَ الْعَرَبِ وَيَكْثُرُونَ فِي مَدُنِ الْعِمَارَةِ وَالنَّاصِرَةِ وَالْبَصْرَةِ وَقَلْعَةِ صَالِحٍ وَغَيْرِهَا.
- ٢- يَنْتَشِرُونَ فِي إِيرَانَ عَلَى ضِفَافِ نَهْرِ الْكَارُونِ وَالْدَرِ وَيَسْكُنُونَ فِي بَعْضِ الْمَدُنِ كَالْمَحْمَرَةِ وَدِزْبُولِ وَنَاصِرِيَّةِ الْأَهْوَاثِ.

مَصَادِرُ دِيَانَتِهِمْ

لَدَيْهِمْ اثْنَا عَشَرَ كِتَابًا مُقَدَّسًا تَخْتَلِفُ فِي أَهَمِّيَّتِهَا بِحَسَبِ مَا تَحْمِلُ مِنْ تَعَالِيمٍ أَوْ طُقُوسٍ أَوْ أَذْكَارٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ بِلُغَةٍ سَامِيَّةٍ قَرِيبَةٍ مِنَ السَّرِّيَانِيَّةِ.

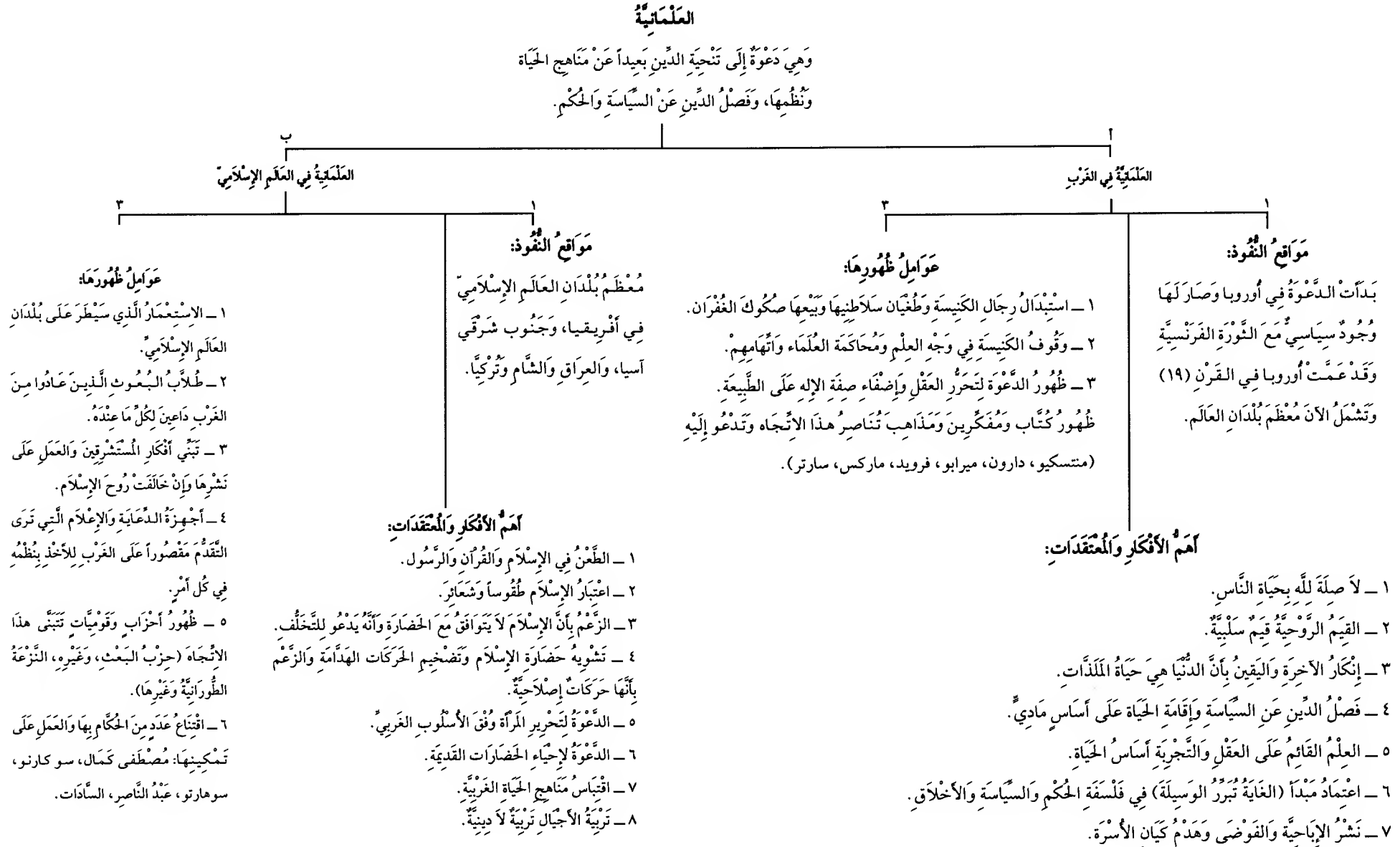
أَهَمُّ الْمُعْتَقَدَاتِ وَالْأَفْكَارِ:

- ١- يَعْتَقِدُونَ بِوُجُودِ الْإِلَهِ الْأَحَدِ الَّذِي لَا تُقْضِي إِلَيْهِ الْحَوَاسُّ.
- ٢- يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْإِلَهَ خَلَقَ (٣٦٠) شَخْصًا يَفْعَلُونَ أَعْمَالَهُ وَيَعْرِفُونَ الْغَيْبَ وَيَتَزَوَّجُونَ وَيَتَنَاسَلُونَ.
- ٣- يُعْظَمُونَ الْكَوَاكِبَ لِأَنَّهَا (عِنْدَهُمْ) مَسْكُنُ الْمَلَائِكَةِ.
- ٤- يُقِيمُونَ الْمُنْدَى (الْمَعْبَدَ) عَلَى الضَّفَّةِ الْيُمْنَى لِلنَّهْرِ وَتَبَاهُ الْوَحِيدِ جَنُوبًا لِوُجْهِ الدَّخْلِ نَجْمِ الْقُطْبِ الشَّمَالِيِّ وَلَا يَدَّ أَنْ تَتَّصِلَ بِهِ قَنَاةٌ مِنَ النَّهْرِ.
- وَيَجْرِي فِيهِ التَّعْمِيدُ (الْغَمْسُ فِي الْمَاءِ) وَلَا تَدْخُلُهُ النِّسَاءُ.
- يُؤْمِنُونَ بِتَنَاسُخِ الْأَرْوَاحِ.
- ٥- يُصَلُّونَ قَبِيلَ شُرُوقِ الشَّمْسِ وَقَبِيلَ غُرُوبِهَا وَعِنْدَ الزَّوَالِ وَيَكُونُونَ حَفَاةً مُتَّجِهِينَ نَحْوَ (الْجَدْيِ) وَلَهُمْ فِيهَا وَقُوفٌ وَرُكُوعٌ وَجُلُوسٌ عَلَى الْأَرْضِ بِغَيْرِ سُجُودٍ.
- أَخَذُوا قَرِيبًا بِنِظَامِ الْمِيرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ وَيَسْتَعْمِدُونَ التَّارِيخَ الْهَجْرِيَّ.
- ٦- يُحَرِّمُونَ الصِّيَامَ لَكِنَّهُمْ يَمْتَنِعُونَ عَنْ أَكْلِ اللَّحْمِ الْمُبَاحِ (٣٦) يَوْمًا وَلَا يَأْكُلُونَ غَيْرَ اللَّحْمِ الْمَذْبُوحَةِ عَلَى يَدِ رِجَالِ الدِّينِ.
- ٧- يُعْتَبَرُ التَّعْمِيدُ مِنْ أَهَمِّ مَعَالِمِ دِيَانَتِهِمْ وَلَا يَتِمُّ إِلَّا عَلَى يَدِ رِجَالِ الدِّينِ، وَيَكُونُ فِي حَالَاتِ الْوِلَادَةِ وَالزَّوْاجِ وَعِمَادِ الْجَمَاعَةِ وَعِمَادِ الْأَعْيَادِ.
- ٨- لَا يَعْتَرِفُونَ بِالطَّلَاقِ إِلَّا فِي حَالَةِ الْإِنْحِرَافِ الْخَلْقِيِّ الْخَطِيرِ، وَلِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِمَا شَاءَ مِنَ النِّسَاءِ.
- ٩- الرَّجُلُ غَيْرُ الْمُتَزَوِّجِ لَا جَنَّةَ لَهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ.

مَرَاتِبُ رِجَالِ الدِّينِ:

يُشْتَرَطُ فِي رَجُلِ الدِّينِ أَنْ يَكُونَ صَحِيحَ الْجِسْمِ، صَحِيحَ الْحَوَاسِّ مُتَزَوِّجًا مُنْجِبًا غَيْرَ مَجْنُونٍ. وَلَهُ كَلِمَةٌ نَافِذَةٌ عِنْدَهُمْ وَلِرِجَالِ الدِّينِ سِتُّ مَرَاتِبٍ أَقْلَهَا: الْحَلَالِيُّ.

وَأَعْلَاهَا: الرِّبَانِيُّ الَّذِي لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا غَيْرُ (يَحْيَى) عَلَيْهِ السَّلَامُ.



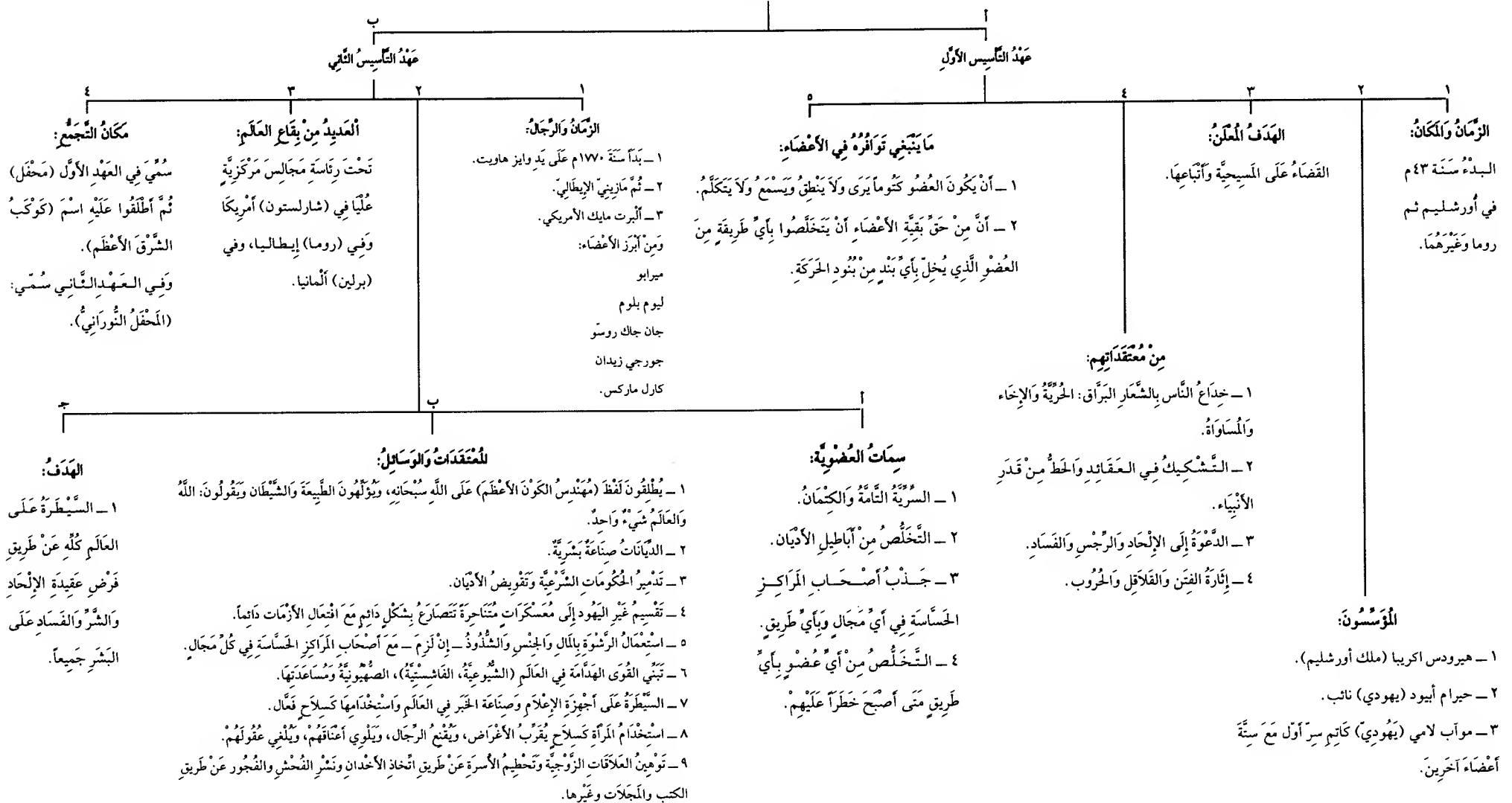
القومية العربية

وهي حركة سياسية تدعو إلى تمجيد العرب وإقامة دولة موحدة لهم تربطهم فيها اللغة والتاريخ وأواصر الدم والقرابة، ولا أثر فيها للدين.

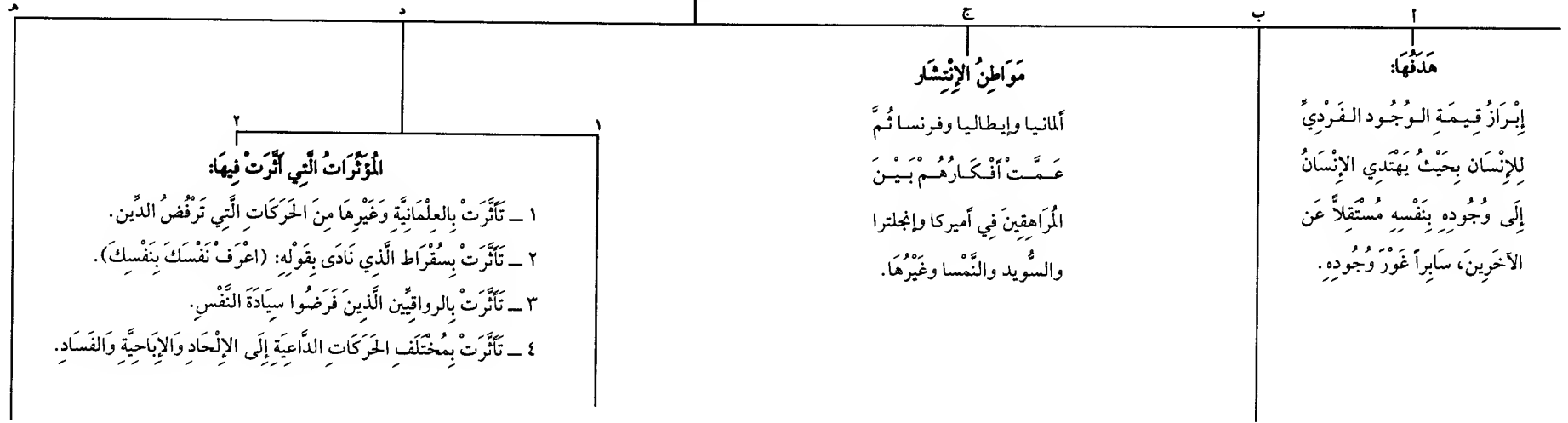
مواقع النفوذ	من أهم أهدافها	التأسيس والتكوين والدعاة:
تنتشر بين كثير من شباب العالم العربي وتدعو لها بعض الأحزاب (حزب البعث) ويتمسك بها بقايا الناصرية في مصر والشام، ويتباهى حكام عرب بأنهم من روادها.	جعل القومية العربية بديلاً عن الدين مما يؤدي إلى انهيار عقيدة الأمة، ويعمل على تمزيقها، ويشير القوميات الأخرى، ويبث العداوة العرقية بين شعوب المنطقة.	<p>١- تأسست في دمشق وبيروت على وجه الخصوص جمعيات سرية ثم جمعيات علنية أدبية تعمل من أجل بث أفكار القوميين ما بين القرنين (١٨ و ١٩) وظهرت بعض الجمعيات في فرنسا، وفي الموصل وبغداد وغيرها.</p> <p>٢- مكن لهذه الدعوة جمال عبد الناصر ووضع إمكانات مصر من أجلها حتى صارت مداً عربياً منتشراً.</p> <p>٣- من أهم دعائها ساطع الحصري، وميشيل عفلق.</p>
من أهم الأفكار والمعتقدات		
<p>١- إعلاء رابطة الدم والقربى على حساب رابطة الدين.</p> <p>٢- ليس للدين مكان في الروابط التي تربط الأمة.</p> <p>٣- على الإنسان العربي أن يتحرر من الغيبات والخرافات والأديان.</p> <p>٤- إقصاء الدين الإسلامي عن أن يكون له وجود فعلي بإعلاء شعار: الدين لله والوطن للجميع، وتقديم أخوة الوطن على أخوة الدين.</p> <p>٥- يرون أن الأديان والإقليميات والتقاليد المتوارثة عقبات ينبغي التخلص منها من أجل بناء مستقبل الأمة.</p> <p>٦- يرون أن العرب أمة واحدة لها مقومات الأمة وأنها تعيش على أرض واحدة.</p> <p>٧- الحدود بين بلدان الوطن العربي مصطنعة ينبغي أن تزول على أن تقوم فيه حكومة واحدة تحكم بالعلمانية.</p>		

المَاسُونِيَّةُ

وَهِيَ مَنْظَمَةٌ سَرِيَّةٌ إِزْهَابِيَّةٌ يَهُودِيَّةٌ غَامِضَةٌ تَهْدَفُ إِلَى السَّيْطَرَةِ عَلَى الْعَالَمِ بَعْدَ تَقْوِيضِ
الْحُكُومَاتِ الشَّرْعِيَّةِ وَنَشْرِ الْمَقَاسِدِ الْخَلْقِيَّةِ وَإِثَارَةِ الْفَوْضَى وَالْاضْطِرَابِ.



الوجودية
وهي تيار فلسفي يعلمي من شأن الإنسان وأنه في غير حاجة
إلى موجه من خروج ذاته بل ينبغي أن يتفرد الإنسان في
سلوكه وحياته حتى لا يصبح كما مهملاً لا يعاب.



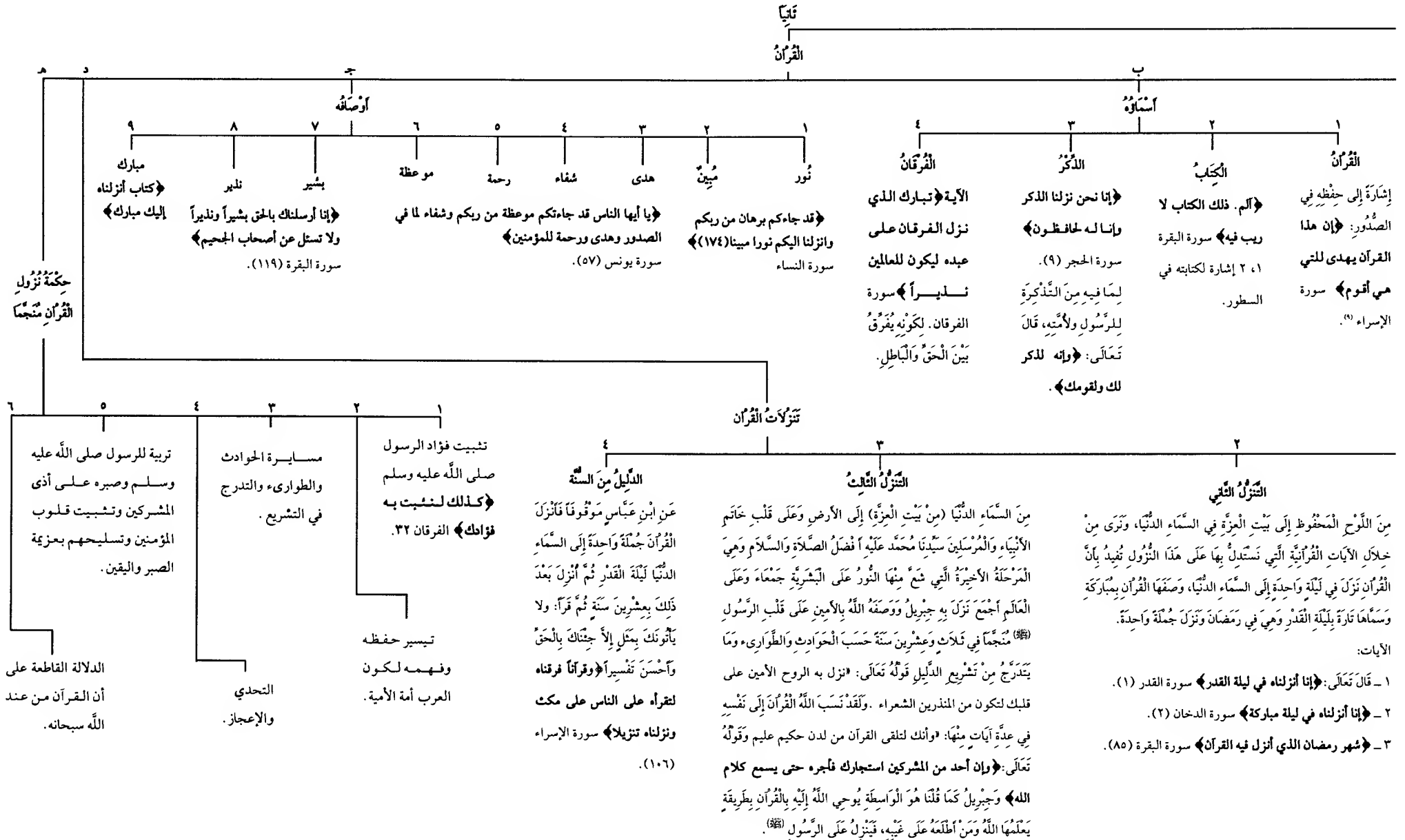
من أهم الأفكار والمعتقدات:

- ١ - الكفر بالله ورسوله وكتبه وكل غيب، وإنكار الأديان.
- ٢ - الإيمان المطلق بالوجود الإنساني واعتباره منطلقاً لكل فكرة.
- ٣ - الدعوة لطرح كل ما يربط الإنسان بالدين أو مبادئ الأخلاق أو العرف.
- ٤ - الإنسان حر حرية مطلقة وله أن يثبت وجوده بما يشاء من غير أي قيد.
- ٥ - رفض كل توجيه خارجي، وتلبية نداء الشهوات والغرائز دون قيود أو حدود.
- ٦ - شيوع الفوضى الأخلاقية وإباحة الجنس، وذئوع التحلل والفساد.
- ٧ - العمل على هدم القيم والعقائد والأديان، ولذا فهي تلقى دعماً وتأييداً من الصهيونية.

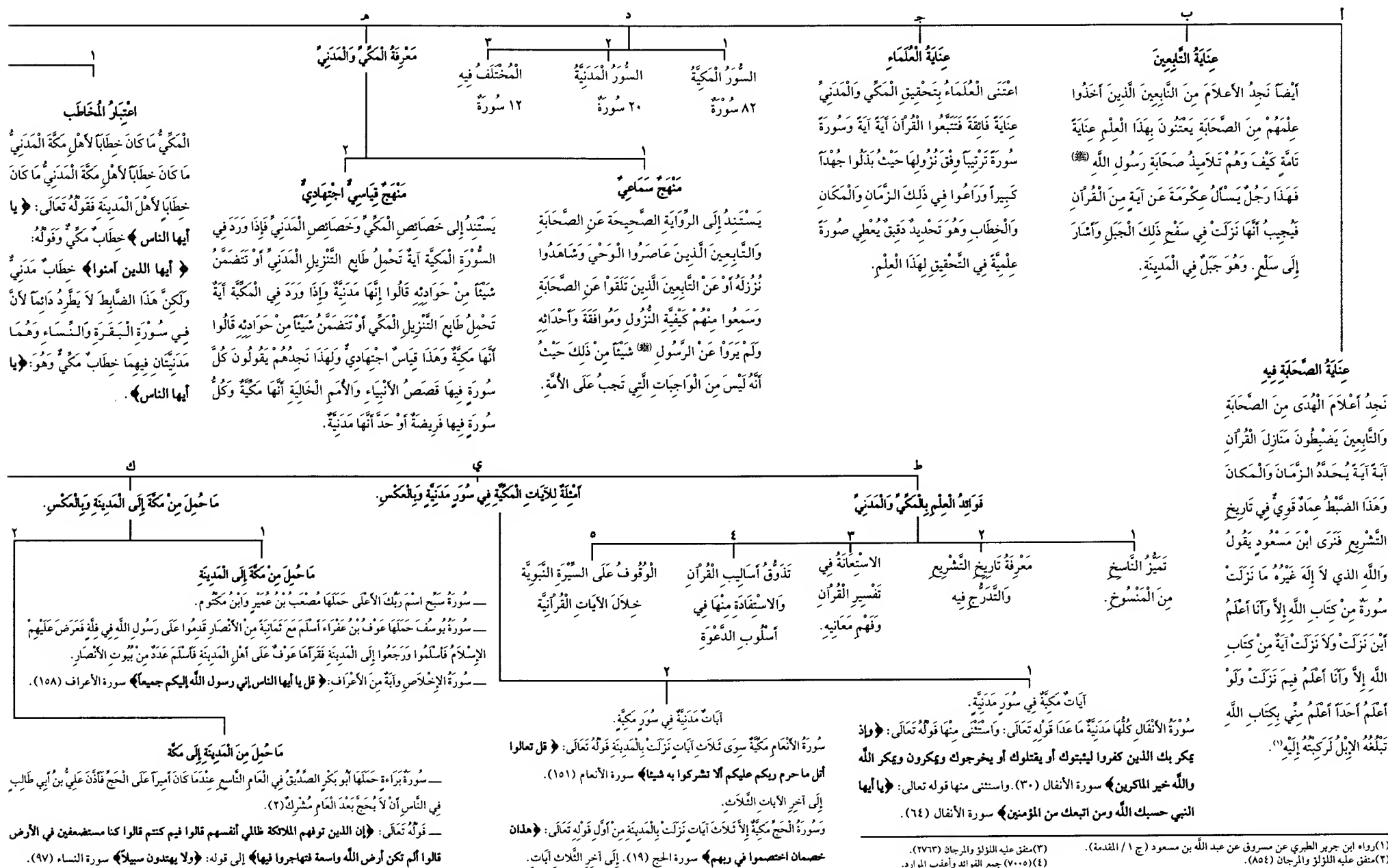
أسباب ذبوعها وانتشارها:

- ١ - تحكّم رجال الكنيسة في الناس وجعل آرائهم البشرية أوامر ربانية.
- ٢ - الدمار الذي لحق بالبشرية نتيجة الحرب العالمية.
- ٣ - عجز رجال الدين عن تقديم مبرر مقبول يصلح عزاء للنفوس التي حطمتها الحروب.

علوم القرآن



(الْمَكِّيُّ وَالْمَدَنِيُّ)

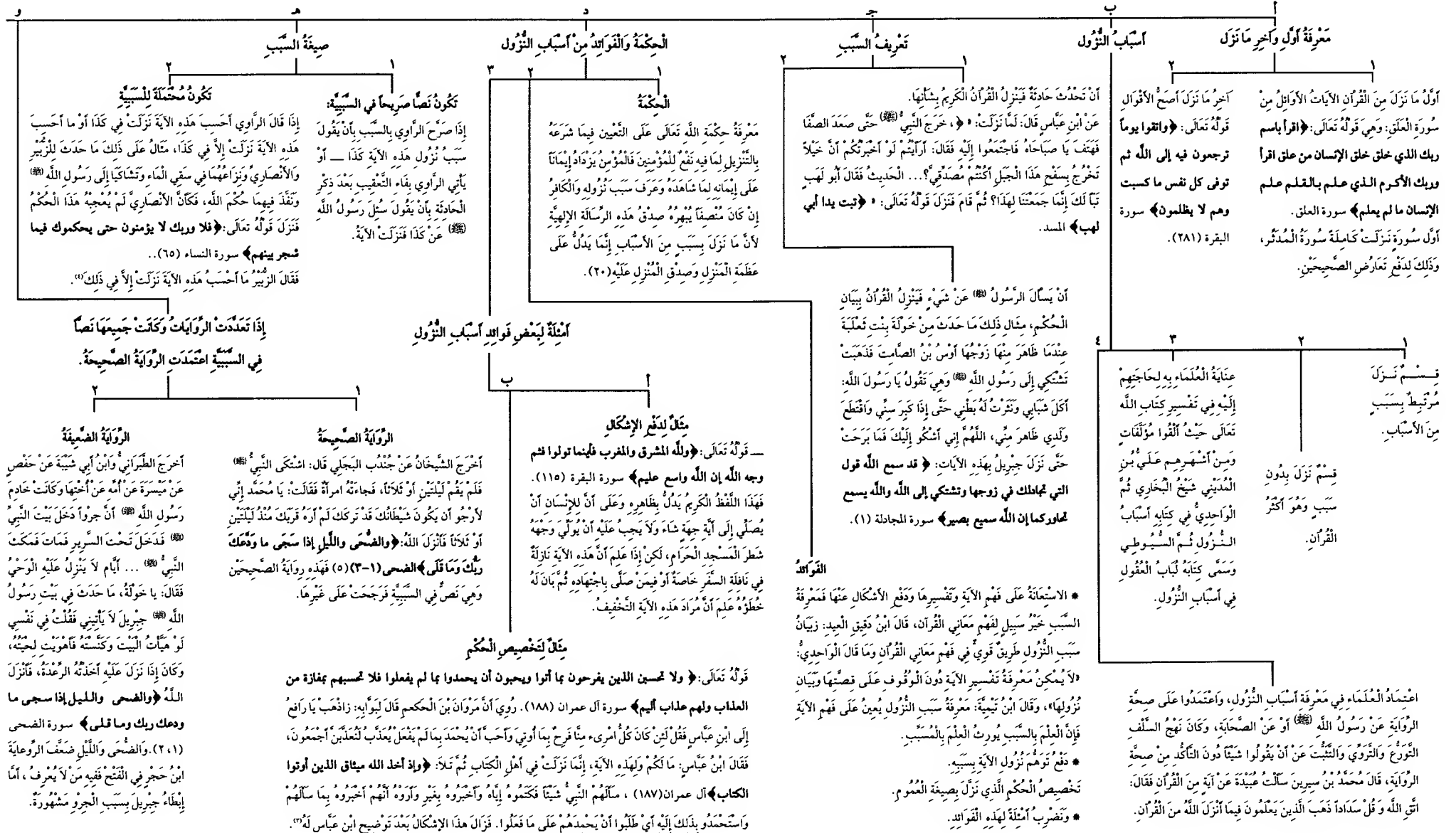


(١) رواه ابن جرير الطبري عن مسروق عن عبد الله بن مسعود (ج ١ / المقدمة).
(٢) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٨٥٤).

(٣) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٢٧٦٣).
(٤) (٧٠٠٥) جمع القوائد وأعذب المارد.

١ الفرق بين المكي والمدني		٢ مميزات وضوابط المكي		٣ مميزات وضوابط المدني	
٢ اعتبار مكان النزول	١ اعتبار زمن النزول	١ ضوابطه	٢ مميزات	١ ضوابطه	٢ مميزات
قَالُوا إِنَّ الْمَكِّيَّ مَا نَزَلَ وَمَا جَاوَزَهَا كَمَنْى وَعَرَفَةُ وَالْحُدَيْبِيَّةُ وَالْمَدَنِيُّ مَا نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ وَمَا جَاوَزَهَا كَأَحَدٍ وَقَبَاءٍ وَسَلَّعَ وَيَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ عَدَمُ ثُنَائِيَةِ الْقِسْمَةِ فَمَا نَزَلَ بِالْأَسْفَارِ أَوْ يَتَبَوَّكُ وَيَبْتَئِ الْمَقْدِسَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ هَذِهِ الْقِسْمَةِ فَلَا يُسَمَّى مَكِّيًّا وَلَا مَدَنِيًّا كَذَلِكَ يَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ مَا نَزَلَ بِمَكَّةَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ يَكُونُ مَكِّيًّا. المائدة (٣). وَهَذَا الرَّأْيُ هُوَ أَوْلَى الرَّأْيَيْنِ.	فَالْمَكِّيُّ مَا نَزَلَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ وَإِنْ كَانَ يَغْيِرُ مَكَّةَ وَالْمَدَنِيُّ مَا نَزَلَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ وَإِنْ كَانَ يَغْيِرُ الْمَدِينَةَ فَمَا نَزَلَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ وَإِنْ كَانَ بِمَكَّةَ أَوْ عَرَفَةَ فَهُوَ كَالَّذِي نَزَلَ عَامَ الْفَتْحِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تَقُوּوا﴾ الأمانات إلى أهلها سورة النساء (٥٨)، أَوْ نَزَلَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ سورة المائدة (٣). وَهَذَا الرَّأْيُ هُوَ أَوْلَى الرَّأْيَيْنِ.	١ — كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا سَجْدَةٌ. ٢ — كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا لَفْظٌ كَلَّامًا. ٣ — كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا يَا أَيُّهَا النَّاسُ. ٤ — كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا قَصَصُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَمَمِ الْعَابِرَةِ. ٥ — كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا قِصَّةُ آدَمَ وَإِبْلِيسَ مَا عَدَا الْبَقَرَةَ. ٦ — كُلُّ سُورَةٍ تَفْتَتِحُ بِحُرُوفِ التَّهَجِّيِّ مِثْلُ أَلَمْ - أَلِرْ - حَم... مَا عَدَا الْبَقَرَةَ وَأَلِ عَمْرَانَ.	١ — الدَّعْوَةُ إِلَى التَّوْحِيدِ وَعِبَادَةِ اللَّهِ وَذِكْرِ الْقِيَامَةِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَمُجَادَلَةُ الْمُشْرِكِينَ. ٢ — يَفْضَحُ أَعْمَالُ الْمُشْرِكِينَ مِنْ سَفْكَ دِمَاءٍ وَآكُلِ أَمْوَالِ الْيَتَامَى وَوَادِ الْبَنَاتِ. ٣ — قُوَّةُ الْأَلْفَاظِ مَعَ قِصَرِ الْفَوَاصِلِ وَإِبْجَازِ الْعِبَارَةِ. ٤ — الْإِكْتِسَارُ مِنْ عَرْضِ قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ وَتَكْذِيبِ أَقْوَامِهِمْ لَهُمْ لِلْعِبْرَةِ وَالزَّجْرِ وَتَسْلِيَةِ الرَّسُولِ ﷺ.	١ — بَيَانُ الْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ وَالْحُدُودِ وَالْجِهَادِ وَالسَّلَامِ وَالْحَرْبِ وَنِظَامِ الْأُسْرَةِ وَقَوَاعِدِ الْحُكْمِ وَوَسَائِلِ التَّشْرِيعِ. ٢ — مُحَاظَبَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ وَدَعْوَتِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ. ٣ — الْكُشْفُ عَنْ سُلُوكِ الْمُتَّقِينَ وَبَيَانُ خَطَرِهِمْ عَلَى الدِّينِ. ٤ — طُولُ الْمَقَاطِرِ وَالْآيَاتِ فِي أُسْلُوبِ يَقْرُرُ قَوَاعِدَ التَّشْرِيعِ وَأَهْدَانِهِ وَمَرَامِيهِ.	١ — كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا فَرِيضَةٌ أَوْ حَدٌّ. ٢ — كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا ذِكْرُ الْمُتَّقِينَ. ٣ — كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا مُجَادَلَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ. ٤ — كُلُّ سُورَةٍ تَبْدَأُ بِ: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا.
١ مَا حُمِلَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْحَبَشَةِ	٢ مَا نَزَلَ صَيِّقًا	٣ مَا نَزَلَ شِتَاءً	٤ مَا نَزَلَ لَيْلًا	٥ مَا نَزَلَ فِي السَّعْرِ	٦ مَا نَزَلَ بِالطَّائِفِ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رِيكَ كَيْفَ مَدَ الظِّلَّ﴾ سورة الفرقان.
حُمِلَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْحَبَشَةِ سُورَةُ مَرْيَمَ قَرَأَهَا جَعْفَرُ عَلَى النَّجَاشِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ الزُّرْكَشِيِّ فِي الْبَرْهَانَ خَمْسَ آيَاتٍ مِنْ آلِ عُمَرَائِ بَعَثَ بِهَا الرَّسُولُ ﷺ مَعَ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي خُصُومَةِ الرُّهْبَانِ وَالْفَيْسِيَّيْنِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَا يَأْتِي. وَقَرَأَهَا جَعْفَرُ عَلَى النَّجَاشِيِّ فَلَمَّا بَلَغَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ قَالَ النَّجَاشِيُّ صَدَقُوا مَا كَانَتْ الْيَهُودِيَّةُ وَلَا النَّصْرَانِيَّةُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنْ أَوَّلَى النَّاسِ يُلْهَى لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ الآية، قَالَ النَّجَاشِيُّ اللَّهُمَّ إِنِّي وَلِيُّ لَاؤِيَاءِ إِبْرَاهِيمَ وَقَالَ صَدَقُوا وَالْمَسِيحُ ثُمَّ أَسْلَمَ النَّجَاشِيُّ وَأَسْلَمُوا.	١ — قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ التوبة (٨١) ٢ — آيَةُ الْكَلَالَةِ آخِرُ سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمَرُوا أَمْرًا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهَا أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنَّ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الشُّلْطَانُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً وَجَالًا فَلَئِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيْنِ يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَغْلِبُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ سورة النساء (١٧٦).	١ — آيَاتُ الْإِفْكَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي يَوْمٍ شَاتٍ. ٢ — آيَاتُ غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ (٣). ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودُ فَرَسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ مَعَ الْمُتَعَمِّلِينَ﴾ بصيرا سورة الأحزاب (٩).	١ — قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ سورة آل عمران (٩٠). ٢ — آيَةُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَقُوا قَالَ كَتَبَ فَانْزَلَ اللَّهُ تَوْبَتَنَا حِينَ بَقِيَ الثَّلَاثُ الْآخِرِينَ مِنَ اللَّيْلِ ^(١) .	١ — سُورَةُ الْأَنْعَالِ. ٢ — سُورَةُ الْفَتْحِ. ٣ — سُورَةُ الْحَجِّ. ٤ — وَاللَّهُ يَعْصِيكَ مِنَ النَّاسِ.	﴿وَمَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ سورة الزخرف (٤٥). مَا نَزَلَ فِي الْحُدَيْبِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ سورة الرعد (٣٠).

(أسباب النزول ومعرفة أول وآخر ما نزل)



(٩) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٩٥٢).
 (١٠) الحديث ضعيف أخرجه الزوار والطبراني — مجمع الزوائد ١١٩ / ٦ — وقال السيوطي في لباب النقول أخرجه الحاكم والبيهقي في الدلائل والزوار أ.هـ. (صفة الصفوة ١ / ٣٧٦).
 (١١) الترمذي وقال حديث حسن غريب أخرجه النسائي وابن حبان والطبراني والحاكم وصححه والبيهقي وغيرهم (تحفة الأحوذى ٨ / ٥٦٠).

(٥) البخاري (فتح ٤٩٥٠) ومسلم (١٧٩٧).
 (٦) البخاري (فتح ٤٧٢١).
 (٧) الترمذي وقال حسن صحيح وأحمد (تحفة الأحوذى ٨ / ٥٧٦).
 (٨) البخاري (فتح ٤٧٤٧).

(١) البخاري (٤٧٧٠) ومسلم (٢٠٨).
 (٢) ابن ماجه (٢٠٦٣) والحاكم في المستدرک (٤٨١ / ٢) وصححه ووافقه الذهبي (جامع الوصول ٢ / ٣٧٩).
 (٣) البخاري (فتح ٤٥٦٨).
 (٤) البخاري (فتح ٤٥٨٨).

إِذَا تَسَلَّوْتَ الرُّوَايَاتُ فِي التَّرْجِيحِ.

إِذَا تَسَلَّوْتَ الرُّوَابِيَّاتُ فِي التَّرْجِيعِ وَلَا
يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لُبَعْدِ الزَّمَنِ
نَحْمِلُهُمَا عَلَى تَكَرُّرِ النَّزُولِ

والآية نزلت في:

٢ | ٢

التبجيعة

أخرج الشيخان

عن ابن سعد أن عويمراً أتى
 ابن عدي وكان سيد بني
 فقال: كيف تقولون في
 جمع امرأته رجلاً أبقته
 سونه أم كيف يصنع؟
 ك طويل وفي نهاية
 يقول الرسول (ﷺ)
 قد أنزل الله القرآن فيك
 صاحبك فأمرهما
 (ﷺ) الملائعة فلاعنها (٩).

العمل بالروايتين وحـ
 تعدد السبب لصحة
 الترجيح بينهما وإقر
 بينهما قال الثوري: أ
 لهما ذلك وفي
 ويمكن أن يفهم
 الملائعة نزلت في هـ

بِالْآيَاتِ الَّتِي نَزَّلَتْ فِي هَلَالٍ.

أَخْرَجَ التَّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ
عَنْ أَبِي بَرْزَةَ قَالَ:
لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ أَصِيبَ
مِنَ الْأَنْصَارِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُونَ
وَمِنَ الْمُهَاجِرِينَ سِتَّةٌ مِنْهُمْ
حِزْمَةٌ لَمَسَلُوا بِهِ فَقَالَتْ
الْأَنْصَارُ لَأَنْ أَصَابَنَا مِنْهُمْ
يَوْمًا يَسِيلُ هَذَا لَنَرَيْنَ
عَلَيْهِمْ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ فُتِحَ
مَكَّةَ أُنْزِلَ إِلَهُ: ﴿وَأَن

عوقبتم به سورة النحل
(١٢٦). فَهَذِهِ الرَّوَايَةُ تُفِيدُ
أَنَّهُ نَزَلَتْ بِمَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ
وَبَيْنَ غَزْوَةِ أُحُدٍ وَبَيْنَ
غَزْوَةِ أُحُدٍ وَفَتْحِ مَكَّةَ بَضْعَ
سِنِينَ فَلَا بُدَّ أَنْ نَحْمِلَهَا
عَلَى تَكْرَارِ النُّزُولِ.

(١٥) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٥٥).
(١٦) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فَتَحَ الْبَارِ
(١٧) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٣٩٩) وَ
(١٨) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٤٨) وَ

(١٢) أخرجه الترمذي (تحفة الأحوذى ٥٠١٢) وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور وابن جرير والحاكم في مستدركه ثم قال صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه وقال عبد القادر الأرنؤوط وليس كما قال فإن سلمة لم يخرج له سوى الترمذي ولم يتوقع غير ابن حبان هذا (جامع الأصول ٢ / ٧٦).

(١٣) أخرجه الترمذي (٣٢٠٩) قال حديث حسن غريب وأخرجه أحمد والنسائي ومالك وابن جرير وصححه الحاكم وأقره الذهبي واللفظ لأحمد (الفتح الرياني ١٨ / ٣٣٩) وحسنه عبد القادر الأرنؤوط (جامع الأصول ٢ / ٣٧٠).

(١٤) أخرجه الترمذي وقال هذا حديث مرسل (تحفة الأحوذى ٥٠١١) وقال الحافظ في التلخيص (٦ / ١٩٤) رداً على من زعم أن مجاهد لم يسمح من عبد الله بن عمر؛ وإن ابن هذا ثابت بن عدي أصح الحديث وصححه (جامع الأصول ١ / ٥٣٢).

رُؤْيَا صَحِيحَةٍ
مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ
بَيْنَمَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرْثٍ، وَهُوَ
مَتَكِّي عَلَى عَصِيْبٍ — إِذْ مَرَّ الْيَهُودُ،
فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلَوْهُ عَنِ الرُّوحِ
وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَسْتَفِيْلُكُمْ بِشَيْءٍ
تَكْرَهُوْنَهُ — فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يُوْحِي إِلَيْهِ،
فَقُمْتُ مُقَامِي. فَلَمَّا نَزَلَ الْوَحْيُ قَالَ:
﴿وَسَلَوْنِيكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ
أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾
سُورَةُ الْإِسْرَاءِ (٨٥).

مَا أَخْرَجَهُ التَّمِيزُ وَصَحَّحَهُ
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: زَعَمْتُ
قُرَيْشٌ لِلْيَهُودِ اعْطُونَا شَيْئًا
نَسْأَلُ عَنْهُ هَذَا الرَّجُلَ فَقَالُوا:
اسْأَلُوا عَنِ الرُّوحِ فَسَأَلُوهُ
فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ
الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ
رَبِّي﴾ سورة الإسراء (٨٥).

التَّرْجِيحُ
سُحَّ الْعُلَمَاءُ
بَنُو أَبِي مَسْعُودٍ
ضَوْوَةُ الْقِصَّةِ
نَهَارُ رَايَةِ
حَيِّحِينَ.

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ

أَنَّ هِلَالَ بِنِ أُمَيَّةَ حِينَ قَذَفَ أَمْرَانَهُ
عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشْرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ فَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»
فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ
فَلْيَنْزِلِ اللَّهُ تَعَالَى مَا يَبْرِئُ ظَهْرِي مِنْ
الْحَدِّ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنْزَلَ
عَلَيْهِ ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ
يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ
أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ
الصَّادِقِينَ﴾ النور (٦-٧).

تَعَدُّدُ التَّزْوِيلِ مَعَ وَحْدَةِ السَّبَبِ

٣
عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: تَعَزَّوُا
الرِّجَالُ وَلَا تَعَزَّوُا النِّسَاءَ وَإِنَّمَا
لَنَا نِصْفُ الْمِرَاتِ فَانْزِلِ اللَّهُ:
﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ
بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ
نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ
نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبْنَ﴾ سورة
النِّسَاءِ (٣٢) - (١٤) (١١).

ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ نَوْعًا يَتَّصِلُ بِسَبَابِ
النُّزُولِ سَمَوْهُ قَدَّمَ نَزُولَ الْآيَةِ
عَلَى الْحُكْمِ وَضَرَبُوا أَمَثْلَهُ عَلَى
ذَلِكَ الْمِثَالِ الْأَوَّلِ، قَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾
اسْتَدَّلَ بِهَا عَلَى الْفُطْرِ وَالْآيَةِ
مَكِّيَّةٍ وَزَكَاةَ الْفُطْرِ فِي رَمَضَانَ
وَلَمْ يَكُنْ فِي مَكَّةَ عِدَّ وَلَا زَكَاةَ.

تَعْلِدُ مَا نَزَلَ فِيهِ شَخْصٌ وَاحِدٌ

مَوَاقِفَاتُ عُمَرَوِ بْنِ الْخَطَّابِ

أَنْسَى قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ وَأَقَفْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ. قُلْتُ
ثَلَاثًا مِنْ مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى فَتَرَكْتُ: ﴿وَاتَّخَلَّوْا
مَعِيَ﴾ سورة البقرة (١٢٥)، وقلت: يَا رَسُولَ
لِلَّهِ عَلَيْهِمُ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ قُلُوا أَمْرَهُمْ أَنْ يَحْتَجِبَ
وَأَجْتَمَعَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِسَاءُ فِي الْغِيَرَةِ
رَبِّهِ إِنْ طَلَّقَكَ أَنْ يَبْدَلَ زَوْجًا غَيْرًا مِنْكَ﴾
فَتَرَكْتُ كَذَلِكَ — وَفِي رَوَايَةٍ مُسْلِمٌ وَأَقَفْتُ رَبِّي
حِجَابٍ وَفِي أُسَارَى بَدْرٍ وَفِي مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ^(٧٧).

تقدم نزول الآية
على الحكم

٢ | ٣

الْعَالِ النَّاسِي:

تَعَالَى: ﴿لَا أَقْسَمُ بِهِذَا﴾
لقد وأنت حل بهذا

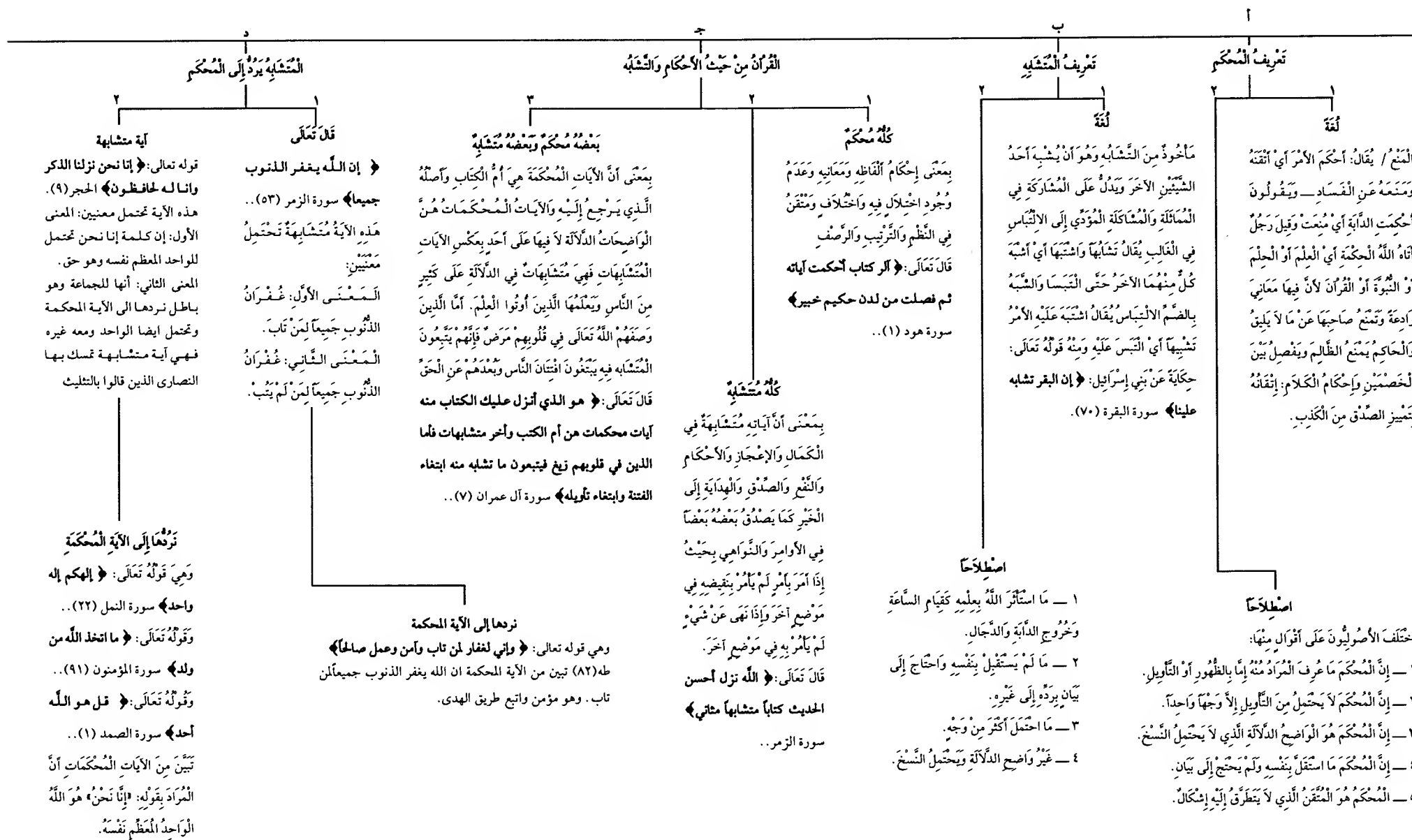
﴿سورة البلد (١)﴾ ..
رَدَّ مَكِّيَّةٌ قَالَ الْبَغَوِيُّ
ظَهَرَ أَنَّ أَوَّلَ الْيَوْمِ فَتَحَ
حَتَّى قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
سَلَامٌ - أُحِلَّتْ لِي
مِنْ نَهَارٍ مَرَّةً (١٥)

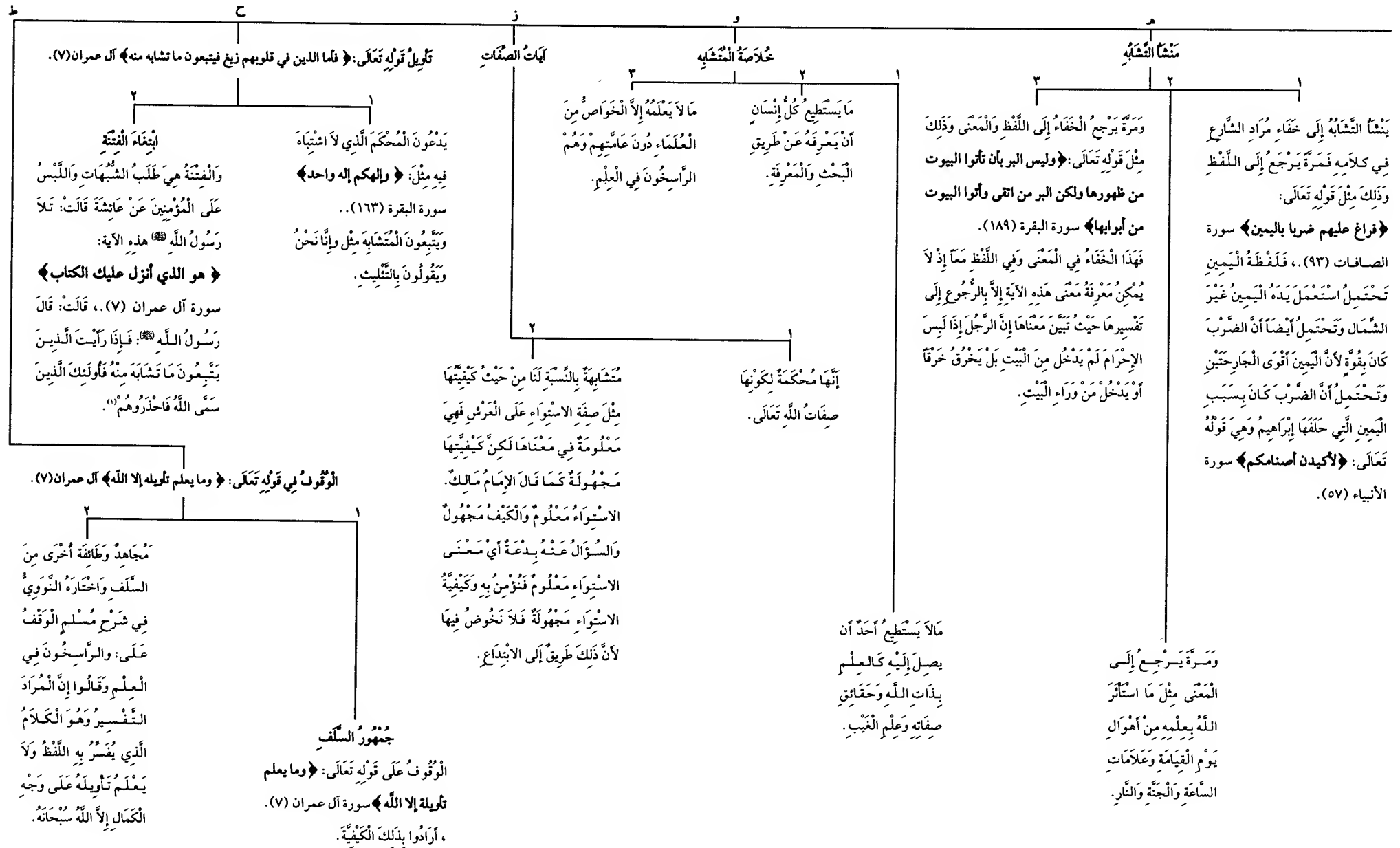
الْبَيْتُ الثَّلَاثُ
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ دُوْلُوْنَ الدِّينِ﴾. قَالَ عَمْرُو بْنُ
الْخَطَّابِ: نُسْتُ لَا أَدْرِي أَيُّ
الْجَمْعِ يَهْزِمُ؟ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ
بَنْدَرٍ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: ﴿سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ
دُوْلُوْنَ﴾ سورة القمر (٤٥) ..

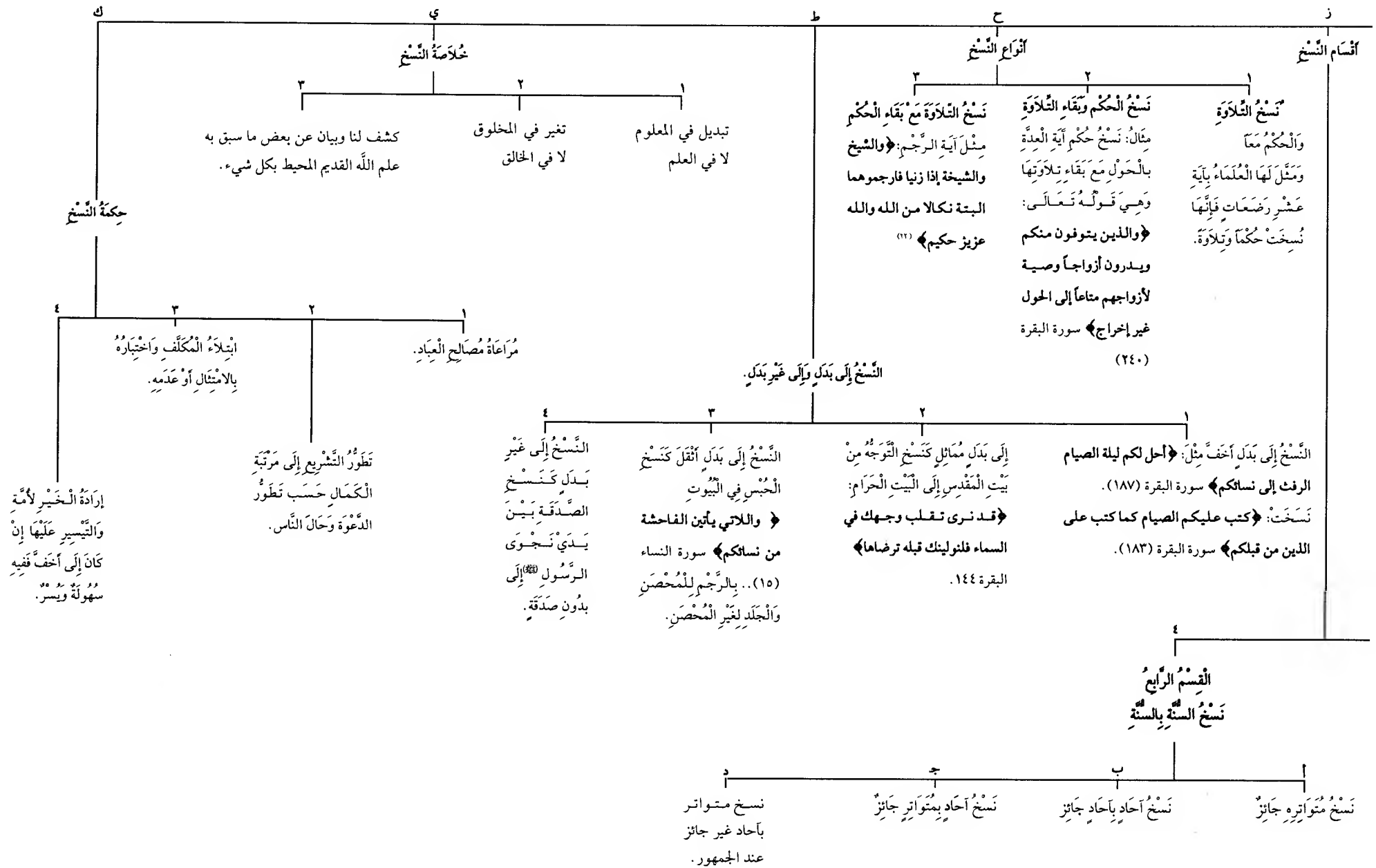
فَزَكَاتُكَ أَهْلًا فِي سَعْدٍ مِنْ رَبِّي وَقَاصِي
قَالَ: كُنْتُ أَهْمِي حَلْفَتِي أَلَا تَأْتَلُ
وَتَشْرَبُ حَتَّى أَفَارِقَ مُحَمَّدًا ﷺ
فَإَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَإِنْ جَاعِدُكَ عَلَى أَنْ
تَشْرِكَ بِهِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا
تَطْعَمُوا﴾ سورة لقمان (١٠). (١٨).

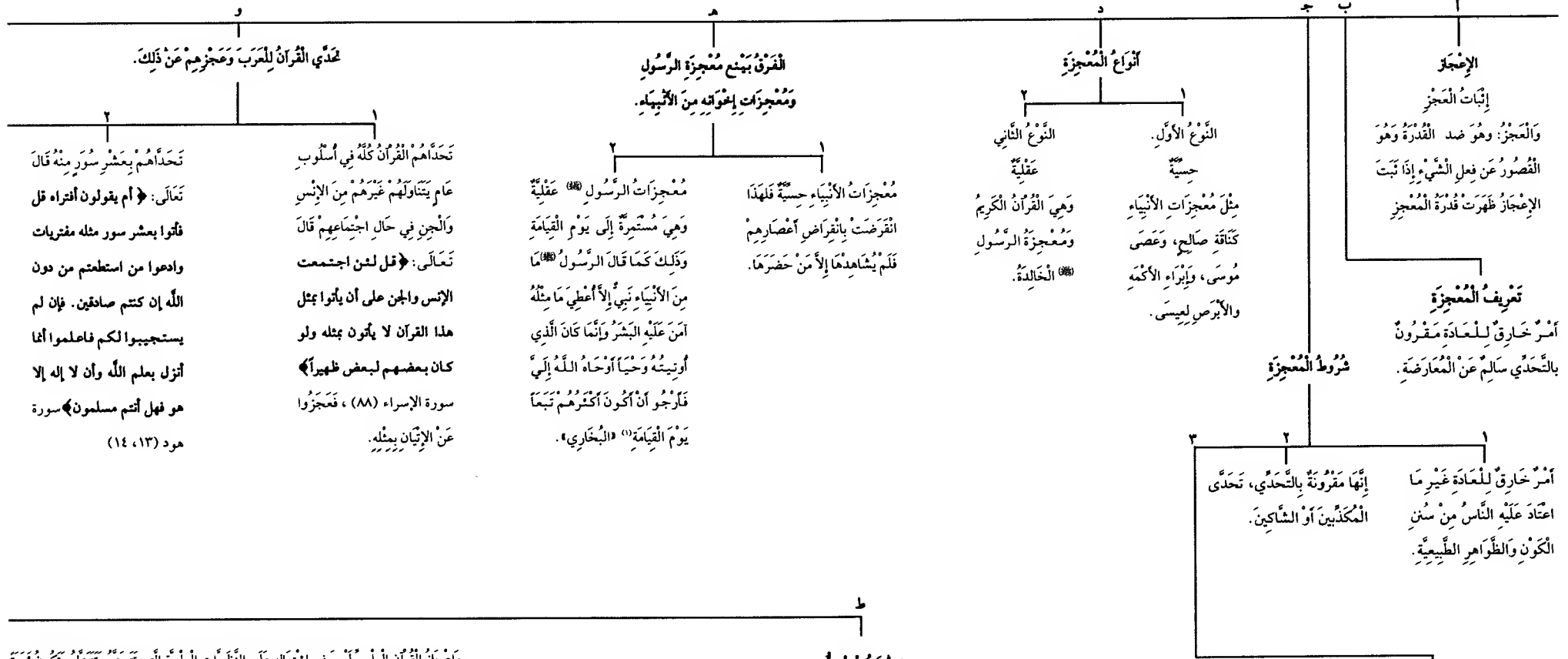
يُطْلَقُ جَمْعُ الْقُرْآنِ وَرُودُهُ فِي عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَحَدَ مَعْنَيْنِ.		الْجَمْعُ الثَّانِي: فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ.		الْجَمْعُ الثَّالِثُ: فِي عَهْدِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ			
١		١		١			
الْمَعْنَى الْأَوَّلُ		الدَّاهِي إِلَى ذَلِكَ		الدَّاهِي إِلَى ذَلِكَ			
جَمْعُهُ بِمَعْنَى حِفْظُهُ — وَجَمَاعُ الْقُرْآنِ بِمَعْنَى كِتَابِهِ كُلُّهُ الْقُرْآنُ حِفْظُهُ. وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي وَرَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُجَاجِلَ بِهِ إِنْ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ سورة القيامة (١٦، ١٧). أَيْ إِنْ عَلَيْنَا أَنْ نَجْمَعَهُ فِي صَدْرِكَ وَنَبَيِّنَهُ لِبِلْسَانِكَ.		وَاجَهَتْ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقُ عِنْدَ قِيَامِهِ بِأَمْرِ الْخِلَافَةِ أَحْدَثَ جِسَامًا فِي ارْتِدَادِ جَمَهَرَةِ الْعَرَبِ فَجَهَّزَ الْجِيُوشَ لِلْمُحَارَبَةِ الْمُتَرَدِّينَ حَيْثُ اسْتَشْهَدَ فِي مَعْرَكَةِ الْيَمَامَةِ عَدَدٌ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ كَمَا اسْتَشْهَدَ مِنَ الْقُرَاءِ وَحَفَظَةِ الْقُرْآنِ سَبْعُونَ مِمَّا جَعَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يُشِيرُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ وَكِتَابَتِهِ خَشْيَةَ الضَّيَاعِ وَالنِّسْيَانِ إِلَّا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ تَفَرَّ لِهَذِهِ الْمَشُورَةِ بِأَدَى الْأَمْرِ وَقَالَ كَيْفَ أَقُومُ بِعَمَلٍ لَمْ يَقُمْ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ ذَلِكَ وَاللَّهِ خَيْرٌ، وَمَا زَالَ عُمَرُ يِرَاوُدُهُ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِمَا شَرَحَ بِهِ صَدْرَ عُمَرَ فَأَرْسَلَ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَشَارَ عَلَيْهِ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ — فَرَفَضَ بِأَدَى الْأَمْرِ إِلَّا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ يَدُورُهُ أَخَذَ بِبَيِّنٍ لَهُ أَنَّ هَذَا الْعَمَلَ الْمُرَادُ بِهِ حِفْظُ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ خَيْرٌ عَمَلٍ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ زَيْدٍ لِهَذَا الْعَمَلِ.		اِخْتِلَافِ الْأُمَّةِ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فَكُلُّ مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ يَقْرَأُ بِقِرَاءَتِهِ الَّتِي تَلَفَّاهَا مِنْ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ وَلَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْخِلَافُ أَشَدَّهُ وَكَادَ يُكَفِّرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فَلَمَّ الْخَيْرُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ فَأَرْسَلَ إِلَى حَفْصَةَ أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا الصُّحُفَ نَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكَ فَعَمَلَتْ فَأَمَرَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَثَلَاثَةٌ نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ بِنَسْخِهَا فِي الْمَصَاحِفِ.			
عُصُورُ جَمْعِهِ		الْجَمْعُ الْأَوَّلُ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ					
٢		٢		٢			
حِفْظُهُ فِي الصُّدُورِ، فَأَوَّلُ الْحِفَاطِ وَالْقِرَاءُ هُوَ الرَّسُولُ ﷺ فَكَانَ يَتَرَقَّبُ نَزُولَ الْقُرْآنِ بِشَوْقٍ وَيَتَجَمَّلُ قِرَاءَتَهُ حَتَّى طَمَأَنَّهُ اللَّهُ وَقَالَ لَهُ: ﴿ لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُجَاجِلَ بِهِ إِنْ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ. فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ. ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ سورة القيامة (١٦، ١٧، ١٨). ثُمَّ تَأَسَّى الصَّحَابَةُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حِفْظِهِمُ لِلْقُرْآنِ شُغْفًا بِأَصْلِ الدِّينِ وَمُصَدِّرَ الرِّسَالَةِ فَكُلَّمَا نَزَلَتْ آيَةٌ حَفِظَتْ فِي الصُّدُورِ وَوَعَتْهَا الْقُلُوبُ حَيْثُ كَانَتْ الْأُمَّةُ الْعَرَبِيَّةُ بِسَجِيَّتِهَا قَوِيَّةَ الذَّاكِرَةِ تَسْتَحْيِضُ عَنْ أَمْنِيَّتِهَا فِي كِتَابَةِ أَخْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا وَأَنْسَاهَا بِسِجْلِ صُدُورِهَا وَقَدْ حَفِظَ الْقُرْآنَ عَدَدٌ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فَقَدْ رَوَتْ الْأَحَادِيثُ أَنَّهُ قُتِلَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ سَبْعُونَ قَارِئًا فِي يَوْمٍ مَعُونَةٍ — وَسَبْعُونَ مِثْلَهُمْ فِي حَرْبِ الْيَمَامَةِ — وَحَرَصَ الصَّحَابَةُ أَشَدَّ الْحَرِصِ عَلَى مُدَارَسَةِ الْقُرْآنِ وَرِجَائِهِ لِيَلْهِمَ بِهِ وَلَقَدْ كَانَ الرَّسُولُ يُسْجِعُهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَيَسْتَمِعُ إِلَى قِرَائَتِهِمْ.		مَنْهَجُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ.		تَتَّبَعَ زَيْدٌ فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ مِنَ الْعُسْبِ وَاللِّحَافِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ فَكَانَ مَنْهَجُهُ أَنْ يَسْمَعَ مِنَ الرِّجَالِ ثُمَّ يَعْرِضُ مَا سَمِعَهُ عَلَى مَا كَانَ مَجْمُوعًا فِي الْعُسْبِ وَالْأَكْتَابِ فَكَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَكْتَفِي بِالسَّمْعِ فَقَطْ دُونَ الرُّجُوعِ إِلَى الْكِتَابَةِ وَكَذَلِكَ مِنْ مَنْهَجِهِ فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ شَيْئًا حَتَّى يَشْهَدَ عَلَيْهِ شَاهِدَانِ وَهَذَا زِيَادَةٌ فِي التَّحْفِظِ مَعَ أَنَّ زَيْدًا كَانَ مِنْ حَفَظَةِ الْقُرْآنِ. وَبِهَذَا التَّثَبُّتِ وَالتَّحْفِظِ تَمَّ جَمْعُ الْقُرْآنِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فِي مَصْحَفٍ وَاحِدٍ مُرْتَبِ الْأَيَاتِ وَالسُّورِ مُشْتَمِلًا عَلَى الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ، مُقْتَصِرًا عَلَى مَا لَمْ يَنْسَخْ ثَلَاثَةٌ فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَقَدْ قَالَ عَنْهُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الْمَصَاحِفِ أَبُو بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ هُوَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ كِتَابَ اللَّهِ). وَانْتَقَلَتْ هَذِهِ الصُّحُفُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِي بَكْرٍ ثُمَّ إِلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بَعْدَ وَفَاةِ عُمَرَ.		شَبَّهَاتُ حَوْلَ جَمْعِ الْقُرْآنِ	
١		١		١			
الْمَعْنَى الثَّانِي				الشُّبُهَةُ الْأَوَّلَى			
جَمْعُ الْقُرْآنِ بِمَعْنَى كِتَابِهِ كُلُّهُ فِي صَحَائِفٍ مُجْتَمِعَةٍ تَضُمُّ السُّورَ وَالْآيَاتِ جَمِيعَهَا.				يَزْعَمُ بَعْضُ غُلَاةِ الشُّبُهَةِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُثْمَانَ حَرَقُوا الْقُرْآنَ وَأَسْقَطُوا بَعْضَ آيَاتِهِ وَسُورِهِ فَحَرَقُوا الْقُرْآنَ: ﴿ أَمَةُ هِيَ الْأَصْلُ هِيَ آئِمَةٌ هِيَ أَرْكَى مِنْ أَمَتِكُمْ وَأَسْقَطُوا مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ آيَاتٍ فَصَالِحُ أَهْلِ الْبَيْتِ وَأَسْقَطُوا سُورَةَ الْوَلَايَةِ بِتَمَامِهَا مِنَ الْقُرْآنِ. وَيُجَابُ عَلَى هَذِهِ الشُّبُهَةِ بِأَنَّهَا أَقْوَالٌ وَأَبَاطِيلٌ لَا سَنَدَ لَهَا وَقَدْ تَبَرَّأَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الشُّعْبَةِ مِنْ هَذَا السَّخْفِ وَلَقَدْ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ بِمَا فِيهِمْ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِتَوَاتُرِ الْقُرْآنِ الَّذِي بَيْنَ دَفْتَيِ الْمَصْحَفِ وَقَدْ قَالَ عَلِيٌّ فِي حَقِّ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ: هُوَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ كِتَابَ اللَّهِ وَقَالَ فِي جَمْعِ عُثْمَانَ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ وَيُؤَاكُمُ وَالْعُلُوَّ فِي عُثْمَانَ وَقَوْلَكُمْ حُرَاقَ مَصَاحِفٍ قَوْلَ اللَّهِ مَا حَرَقَهَا إِلَّا عَلَى مَلَأْنَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وَقَالَ لَوْ كُنْتُ الْوَالِي وَقَتَّ عُثْمَانَ لَمَلَعْتُ فِي الْمَصَاحِفِ مِثْلَ الَّذِي فَعَلَ عُثْمَانُ.			

رَسْمُ الْمُصْحَفِ الْعُثْمَانِيِّ وَالْأَرَاءُ فِيهِ			أَقْوَالُ الْفُقَهَاءِ فِي التَّزَامِ الْعُثْمَانِيِّ		
الرَّأْيُ الْأَوَّلُ	الرَّأْيُ الثَّانِي	الرَّأْيُ الثَّلَاثُ	رَأْيُ الْإِمَامِ مَالِكٍ	رَأْيُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ	وَجَاءَ فِي فَقِهِ الشَّافِعِيَّةِ
أَنَّ الرِّسْمَ الْعُثْمَانِيَّ لَيْسَ تَوْفِيقًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَكِنَّهُ اصطِلَاحٌ ارتضاهُ عُثْمَانُ وَتَلَفَّظَتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ فَيَجِبُ التَّزَامُ وَالْأَخْذُ بِهِ وَلَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ.	أَنَّ رَسْمَ الْمُصْحَفِ اصطِلَاحِي لَا تَوْفِيقِي وَعَلَيْهِ فَيَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ — وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ خَلْدُونَ وَأَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيِّ.	أَنَّهُ تَوْفِيقِي لَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَهُ كِتَابٌ يَكْتُبُونَ الرُّوحِيَّ وَقَدْ كَتَبُوا الْقُرْآنَ كُلَّهُ بِهَذَا الرِّسْمِ وَقَدْ أَقْرَهُمُ الرُّسُولُ ﷺ عَلَى كِتَابَتِهِمْ وَقَضَى عَهْدَهُ ﷺ وَالْقُرْآنَ عَلَى هَذِهِ الْكِتَابَةِ لَمْ يَحْدُثْ فِيهِ تَغْيِيرٌ وَلَا تَبْدِيلٌ.	سُئِلَ مَالِكٌ أَرَأَيْتَ مَنْ اسْتَكْتَبَ مُصْحَفًا آتَرَى أَنْ يُكْتَبَ عَلَى مَا اسْتَحْدَثَهُ النَّاسُ مِنْ الْهَجَاءِ الْيَوْمَ فَقَالَ: لَا أَرَى ذَلِكَ وَلَكِنْ يَكْتُبُ عَلَى الْكِتَابَةِ الْأُولَى.	تَحَرُّمُ مُخَالَفَتِهِ خَطُّ عُثْمَانَ فِي وَآوِ أَوْ أَلِفٍ أَوْ بَاءٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.	وَجَاءَ فِي فَقِهِ الْحَنَفِيَّةِ فِي حَوَاشِي الْمُنْهَجِ أَنَّ رَسْمَ الْمُصْحَفِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ. يَغْيِرُ الرِّسْمَ الْعُثْمَانِيَّ.
تَحْسِينُ الرِّسْمِ الْعُثْمَانِيِّ			أَوَّلُ مَنْ شَكَّلَ الْمُصْحَفَ		
تَدْرُجُ تَحْسِينِ رَسْمِ الْمُصْحَفِ كَانَ الشُّكْلُ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ نَقْطًا فَالْفَتْحَةُ نُقْطَةً عَلَى أَوَّلِ الْحَرْفِ وَالضَّمَّةُ نُقْطَةً عَلَى آخِرِهِ، وَالْكَسْرَةُ نُقْطَةً تَحْتَ أَوَّلِ الْحَرْفِ، ثُمَّ تَدْرُجُ فَاصْبَحَتْ الْفَتْحَةُ شَكْلًا مُسْتَطِيلَةً فَوْقَ الْحَرْفِ وَالْكَسْرَةُ تَحْتَهُ، اسْتَقَرَّ عَلَى هَذَا الشُّكْلِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ لَأَنَّ مِنَ الْخُطُوطِ الْجَمِيلَةِ الْوَاضِحَةِ وَابْتِكَارِ الْعَلَامَاتِ الْمُمَيِّزَةِ وَالْاصْطِلَاحَاتِ الْمُفِيدَةِ فَجَزَا اللَّهُ مَنْ سَبَقُونَا فِي خِدْمَةِ قُرْآنِ رَبِّنَا وَدُسُورِ خَالِقِنَا خَيْرَ الْجَزَاءِ.			أَخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيُّ الَّذِي يَنْسَبُ إِلَيْهِ وَضْعُ ضَوَائِبِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِأَمْرِ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ يَرَوِي أَنَّهُ سَمِعَ قَارِنًا يَجُرُّ اللَّامَ مِنْ رَسُولِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ سورة التوبة (٢). يَجُرُّ اللَّامَ مِنْ رَسُولِهِ، فَغَيَّرَ الْمَعْنَى، فَفَزَعَ لِهَذَا اللَّحْنِ وَقَالَ عَزَّ اللَّهُ أَنْ يَبْرَأَ مِنْ رَسُولِهِ، فَعِنْدُنَا قَامَ بِوَضْعِ ضَوَائِبِ لِتَشْكِيلِ الْمُصْحَفِ حِفَاطًا عَلَيْهِ مِنَ اللَّحْنِ.		
الشُّبُهَةُ الثَّانِيَّةُ			كَانَتْ الْمَصَاحِفُ الْعُثْمَانِيَّةُ خَالِيَةً مِنَ النُّقْطِ وَالشُّكْلِ اعْتِمَادًا عَلَى السَّلِيلَةِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ النُّقْطِ وَالشُّكْلِيَّاتِ وَظَلَّتْ هَكَذَا حَتَّى دَخَلَتِ الْعُجْمَةُ بِكَثْرَةِ الْاِخْتِلَافِ، وَتَطَرَّقَ اللَّحْنُ إِلَى اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ. عِنْدُنَا أَحْسَنُ أَوَّلُو الْأَمْرِ بِضَرُورَةِ تَحْسِينِ كِتَابَةِ الْمَصَاحِفِ بِالتَّنْقِيطِ وَالشُّكْلِ وَالْحَرَكَاتِ مِمَّا يُسَاعِدُ عَلَى الْقِرَاءَةِ الصَّحِيحَةِ.		
قَالُوا بِأَنَّ كَثِيرًا مِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ لَمْ يَكُنْ لَهَا قَيْدٌ سِوَى حِفْظِ الصَّحَابَةِ وَقَدْ قُتِلَ بَعْضُهُمْ وَذَهَبَ مَعَهُمْ مَا كَانُوا يَحْفَظُونَهُ. وَالْجَوَابُ: عَلَى هَذِهِ الشُّبُهَةِ إِنَّ مَا كَانَ يَحْفَظُهُ الشُّهَدَاءُ مِنَ الْقُرْآنِ كَانَ يَحْفَظُهُ كَثِيرٌ غَيْرُهُمْ مِنَ الْأَحْيَاءِ الَّذِينَ لَمْ يَسْتَشْهَدُوا وَلَمْ يَمُوتُوا بِدَلِيلِ قَوْلِ عُمَرَ: وَأَخْشَى أَنْ يَمُوتَ الْقُرْآنُ مِنْ سَائِرِ الْمَوَاطِنِ. وَمَعْرُوفٌ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ كَانُوا قَدْ حَفِظُوا الْقُرْآنَ كُلَّهُ وَهُؤُلَاءِ عَاشُوا حَتَّى جُمِعَ الْقُرْآنُ كُلُّهُ فِي الْمَصَاحِفِ.					









الإعجاز العلمي

الْقُرْآنُ هُوَ كِتَابٌ عَقِيدَةٌ وَهْدَايَةٌ وَإِعْجَازٌ فَلَا يَلِيْقُ أَنْ تَتَجَاوَزَ بِهِ حُدُودَ الْهَدَايَةِ وَالْإِعْجَازِ، وَتَخُضَعُ لِلنَّظَرِيَّاتِ الْعِلْمِيَّةِ، وَكَلَّمَا ظَهَرَتْ نَظَرِيَّةٌ جَدِيدَةٌ التَّمَسُّكُ لَهَا مَحْمَلًا فِي آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَتَأْوِيلُهَا بِمَا يُوَافِقُ هَذِهِ النَّظَرِيَّةَ، هَذَا خَطَأٌ سَالِدٌ عِنْدَ الْكَثِيرِ مِنَ النَّاسِ وَإِسْرَافٌ فِي التَّأْوِيلِ مَا بَعْدَهُ إِسْرَافٌ، لِهَذَا رُوِيَ فِي الْقُرْآنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعُلُومِ الْكَوْنِيَّةِ أُمُورٌ وَأَعْيَارَاتٌ لَا يَصْدُرُ مِثْلُهَا عَنْ مَخْلُوقٍ وَهِيَ:

١- إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُجْعَلْ هَذِهِ الْعُلُومُ الْكَوْنِيَّةُ مِنْ مَوْضُوعِ الْقُرْآنِ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا خَاضِعَةٌ لِقَانُونِ النُّشُوءِ وَالْإِرْتِقَاءِ.

٢- إِنَّ الْقُرْآنَ دَعَا إِلَى هَذِهِ الْعُلُومِ مِنْ بَابِ النَّظَرِ وَالْبَحْثِ وَالِانْتِفَاعِ بِمَا فِي الْكَوْنِ مِنْ نِعَمٍ وَغَيْرِ: ﴿قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ سورة يونس (١٠١).

٣- أَنَّ الْقُرْآنَ حِينَ عَرَضَ لِهَذِهِ الْكَوْنِيَّاتِ أَشْعَرَتْهَا أَنَّهَا مَرْبُوبَةٌ لَهُ وَمَقْهُورَةٌ تَحْتَ مُرَادِهِ وَتَصَرُّفِهِ وَتَقَى عَنْهَا مَا عَلِيَ فِي أَذْهَانِ الضَّالِّينَ الَّذِينَ تَوَهَّمُوا هَالِكَةً ذَاتَ تَأْتِيرٍ وَسُلْطَانٍ بَيْنَمَا هِيَ خَاضِعَةٌ لِلَّهِ وَسُلْطَانِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾. وَكَذَلِكَ أَشْعَرْنَا أَنَّهَا هَالِكَةٌ ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ سورة القصص (٨٨). «يَوْمَ تَبْدِلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ بَرَزُوا» سورة إبراهيم (٤٨).

— وَإِعْجَازُ الْقُرْآنِ الْعِلْمِيُّ لَيْسَ فِي اشْتِمَالِهِ عَلَى النَّظَرِيَّاتِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي تَتَجَدَّدُ وَتَبْدِلُ وَتَكُونُ ثَمَرَةً لِلْجُهْدِ الْبَشَرِيِّ فِي الْبَحْثِ وَالنَّظَرِ، وَإِنَّمَا إِعْجَازُهُ حَتَّى عَلَى التَّفَكُّرِ فَهُوَ يَحْتِجُ الْإِنْسَانَ عَلَى النَّظَرِ فِي الْكَوْنِ، وَلَا يَشْغُلُ حَرَكَةَ الْعَقْلِ فِي تَفْكِيرِهِ أَوْ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْتِزَادَةِ مِنَ الْعُلُومِ. كَمَا حَدَّثَ لِلْكُنْيَسَةِ عِنْدَمَا شَلَّتْ حَرَكَةَ الْعَقْلِ وَهَاجَمَتْ الْعُلُومُ.

— فَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فِيهِ إِشَارَاتٌ عِلْمِيَّةٌ سَبَقَتْ مَسَاقَ الْهَدَايَةِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ فِي الْقُرْآنِ مِنْهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾. سورة الذاريات (٢١)

﴿وَأَنْزَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾. سورة الحجر (٢٢)

﴿فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يُمْسِكْهُ وَهُوَ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يَرِدْ أَنْ يَضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا كَلِمًا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ كَلِمَاتُهَا يُجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة الأنعام (١٢٥).

لِلْقَاعِدَةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي قَانُونِ الضَّنْوَطِ فَكَلَّمَا ارْتَفَعَ الْإِنْسَانُ عَنْ سَطْحِ الْأَرْضِ صَارَ الضَّنْطُ الدَّاخِلِيُّ أُنْوَى مِنَ الضَّنْطِ الْخَارِجِيِّ فَيُضِيقُ صَدْرَ الْإِنْسَانِ وَتَنْقِيضُ نَفْسَهُ، إِذْ تَلَكَّ الْإِشَارَاتُ الْعِلْمِيَّةُ وَتُظَاهِرُهَا فِي الْقُرْآنِ جَاءَتْ فِي سِيَاقِ الْهَدَايَةِ لِلْعَقْلِ الْبَشَرِيِّ أَنْ يَبْحَثَ وَيَتَدَبَّرَ.

(١) البخاري فتح الباري (٧٧٧٤).

(٢) أخرجه الحاكم وصححه والبيهقي في الدلائل (فتح القدير ٥ / ٣٦٨).

(٣) أخرجه أبو نعيم في الدلائل ص ٧٨.

الْأَرْأُ فِي وَجْهِهِ الْإِعْجَازُ

ح
الإعجاز اللغوي

تَحْدَاهُمْ بِسُورَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُ قَالَ تَعَالَى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ سورة البقرة (٢٣) ..

النِّظَامُ وَمَنْ تَابِعَهُ مِنَ الشَّيْعَةِ
كَالْمُرْتَضَى إِلَى إِعْجَازِ الْقُرْآنِ كَانَ
بِالصَّرْفَةِ وَمَعَهَا أَنَّ اللَّهَ صَرَفَ
الْعَرَبَ عَنْ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ مَعَ
مَهَارِهِمْ عَلَيْهَا فَكَانَ هَذَا هُوَ
الْخَارِقُ لِلْعَادَةِ وَسَلِّبُهُمُ لِلْمُلُومِ
الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْمُعَارَضَةِ.

الرَّايُ الثَّانِي

ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ
الْقُرْآنَ مُعْجَزٌ بِلَاغَتِهِ
الَّتِي وَصَلَتْ إِلَى مَرْتَبَةٍ
لَمْ يُعْبَدْ لَهَا مِثْلُ:

ب
لِرَدِّ عَلَيْهِمُ

الرَّأْيُ الثَّلَاثُ
جَهَ إِعْجَازِهِ فِي تَضَمُّنِهِ
مَعَ الْغَرِيبِ الْمُخَالَفِ
يَهْدِي فِي كَلَامِ الْعَرَبِ
فَوَاصِلَ وَالْقَوَاطِعِ .

١- رَدِّ الْبَاقِلَانِي: مِمَّا يُبْطِلُ الْقَوْلَ بِالْصَّرْفَةِ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْمَعَارَضَةُ مُمَكِّنَةً وَإِنَّمَا مَنَعَتْهَا الصَّرْفَةُ، وَلَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ مُعْجِزًا وَإِنَّمَا يَكُونُ الْمُنْعُ مُعْجِزًا. ٢- وَالْقَوْلُ بِالْصَّرْفَةِ قَوْلٌ فَاسِدٌ يَرُدُّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً﴾ سورة الإسراء (٨٨). فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى عِزِّهِمْ مَعَ بَقَاءِ قُدْرَتِهِمْ وَلَوْ سَلَبُوا الْقُدْرَةَ لَمْ يَبْقَ فائدة لاجتماعهم.

الرَّابِعُ الرَّابِعُ
إِنَّهُ مُعْجَزٌ لَمَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْعُلُومِ
الْمُخْتَلِفَةِ وَالْحِكْمِ الْبَلِيغَةِ
وَالْحَقِيقَةِ إِنَّهُ مُعْجَزٌ لِكُلِّ مَا
يَحْتَمِلُهُ... هَذَا الْفَلْظُ مِنْ مَعْنَى
مُعْجَزٌ فِي أَفْظَاظِهِ وَأَسْلُوبِهِ وَهُوَ
مُعْجَزٌ فِي تَشْرِيعِهِ وَصِيَائِهِ
لِحَقُوقِ الْإِنْسَانِ.

وَالْقُرْآنُ أَوْلَىٰ وَأَخِيرَ هُوَ الَّذِي
صَيَّرَ الْعُوبَ رِعَاةَ الشَّاةِ وَالْقَلَّةِ
سَاسَةً شُعُوبٍ وَقَادَةَ أُمَمٍ، وَهَذَا
وَحْدَهُ إِعْجَازٌ.

الرَّايُ الْخَالِصُ
وَقَالَ آخَرُونَ إِنَّ عَجَازَهُ
فِي الْأَخْبَارِ عَنِ الْمُنْغِيَاتِ
الْمُسْتَقْبَلَةِ الَّتِي لَا يَطْلُعُ
عَلَيْهَا إِلَّا بِالْوَحْيِ أَوْ
الْأَخْبَارِ عَنِ الْأُمُورِ الَّتِي
تَقَدَّمَتْ مِنْذُ بَدْءِ الْخَلْقِ.

ك

إِجْعَلُوا الْقُرْآنَ بِأَيْمَانِكُمْ أَكْثَرًا مِّنَ الْغَيْبِ

﴿مِنْ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ أَنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْغَيْبِ وَقِصَصِ الْأَمْثَالِ وَكَذَلِكَ مَا لَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ عِلْمُ الْبَشَرِ وَلَا سَبِيلُ لَهُمْ عَلَيْهِ، فَمَنْ كَلَّمَ مَا وَعَدَ اللَّهُ بِهِ نَبِيَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ أَنَّهُ سَيُظْهِرُ فِيهِ عَلَى سَائِرِ الْأَيَّانِ قَوْلَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ سورة التوبة (٢٣). فَقُلَّ ذَلِكَ وَأَعْلَاهُ فِيهِ. وَكَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُبَيِّنُهُ الْعَمِيقَ وَتَصَدِّقُهُ الرُّسُلُ ﷺ إِذَا كَانَ إِغْزَى جِوْشُهُ عَرَفَهُمْ مَا وَعَدَهُمُ اللَّهُ مِنْ إِظْهَارِ دِينِهِ لِيُظْهِرُوا بِالنَّصْرِ وَيَسْتَقْبِلُوا بِالْقَلْبِ. وَكَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَعْمَلُ ذَلِكَ فِي عِلَالَتِهِ وَيُحَرِّصُ أَمْرَاءَ الْجِيُوشِ فَكَأَنَّ الْقُوَّةَ وَالنَّصْرَ حَيْثُفَهُمْ حَتَّى اسْتَسَعَتْ الْقُوَّاتُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي عَهْدِهِ: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْكُفْرَانُ سِتْرٌ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ سورة آل عمران (١٨). فَصَدَّقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَّقَ خَلْقُهُ وَرَسُولُهُ الرَّاشِدُونَ.

- وَعَدَهُ تَعَالَى لَاهِلَ بَدْرِ النَّصْرِ وَتَعَلَّى: ﴿وَإِذْ يَدْعُوكَ إِلَى الْحَدِّ الْأَحَدِ الطَّائِفِينَ أَنَا لَكُمْ﴾ سورة الأنفال.

- وَاشْتَمَلَ الْقُرْآنُ عَلَى قِصَصِ الْأَقْوَامِ السَّالِفَةِ مِنْ مَجْنَعٍ مَا خَلَقَ أَدْمَعَ إِلَى حِينِ بَيْتِهِ ﷺ. وَهَذِهِ الْأُمُورُ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهَا إِلَّا بِالْعِلْمِ وَالدِّرَاسَةِ الْوَافَةِ بِالرُّسُولِ لَمْ يَحْتَمَلْ وَلَمْ يَقَعْ بَيْنَ يَدَيْهِ كِتَابُ جَمِيعِ لِهَذِهِ الْعُلُومِ وَلَمْ يَتَقَى دُرُوسُهُ عَلَى فَتَاخَةِ وَبَيَّارَةِ عَصَرِهِ حَتَّى يَكُونَ فِي هَذَا الْمُسْتَوَى الثَّقَانِي وَالصَّحِيحُ الثَّقَانِي وَالصَّحِيحُ اللَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَنْ يَكُونَ إِلَّا بِتَأْيِيدٍ مِنْ جِبَّةِ الْوَحْيِ: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّ يَمِينُكَ إِذَا لَرَاتِبَ الْبَاطِلُونَ﴾ سورة المائدة (٤٨). «وَكُلُّكَ نَصْرُ الْآيَاتِ وَلِيَقُولُوا أَلَمْ يَكُنْ أَنْ يَأْتِيَنَّكَ مِنَ رَبِّكَ الْوَحْيُ» سورة الأنعام (١٥). «وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاكِكِينَ﴾ سورة القصص (٤٤). «فَلَمْ يَكُنْ مِنْ آيَاتِ الْغَيْبِ نُوْحِيَهُ إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهُ أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَذَابَ لِلْمَصْتَبِينَ﴾ سورة هود (٤٩).

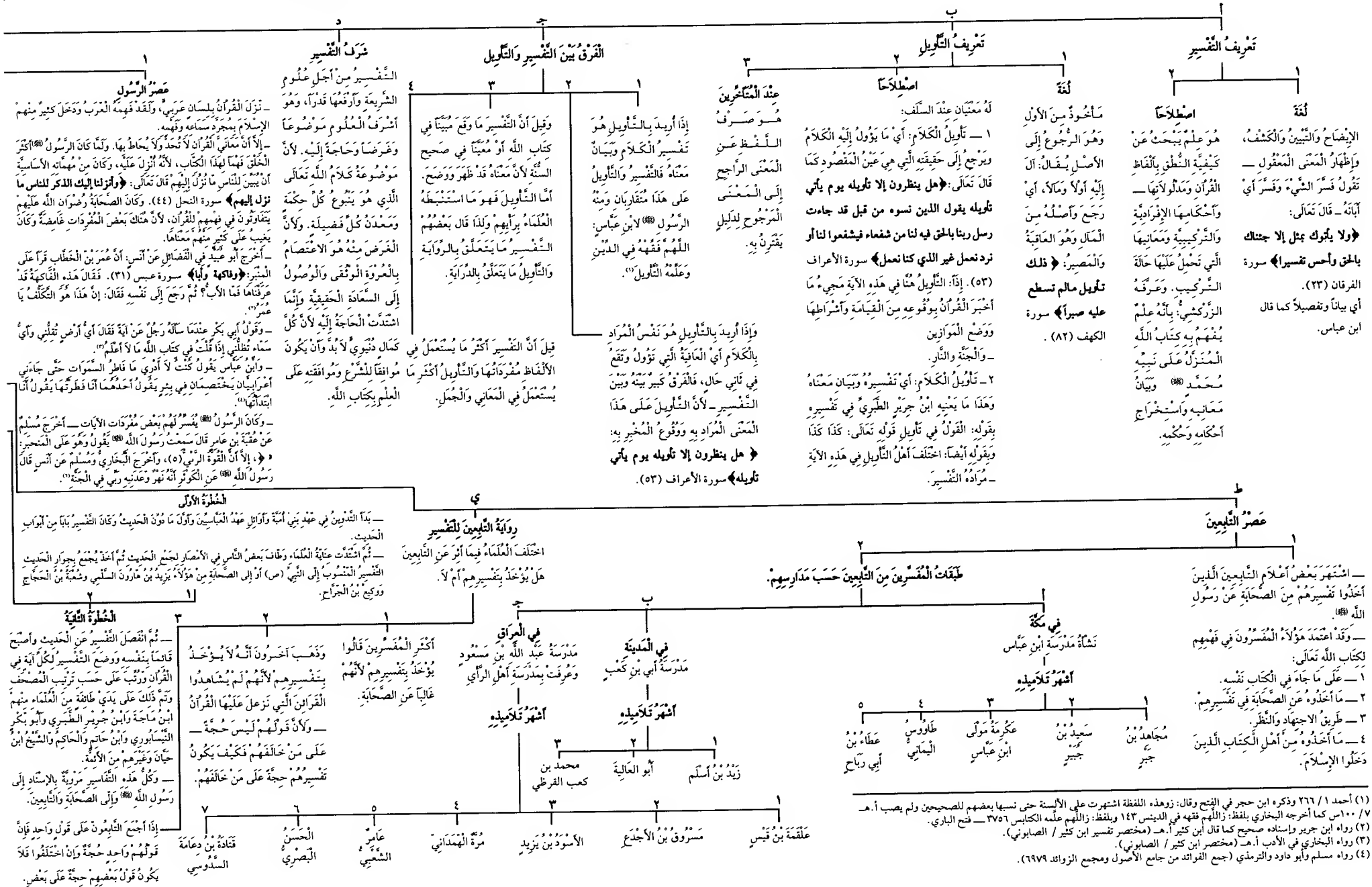
ي
الإعْجَازُ التَّشْرِيعِيُّ

بَدَأَ الْقُرْآنَ بِرَبِّيَةِ الْفِرْدَوْسِ لَا بُدَّ لِلْمُجْتَمَعِ وَرَبِّهِ عَلَى تَحْرِيرِ وَجْدَانِهِ وَحَمَلِهِ النِّجَةَ، حَرَرَهُ بِعَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ الَّتِي تَخْلُصُهُ مِنْ سُلْطَانِ الْخِرَافَةِ وَالْوَهْمِ وَالشَّرِكِ وَتَنْقِذُ أَسْرَهُ مِنْ عُبُودِيَةِ الْأَهْوَاءِ وَالشَّهَوَاتِ حَتَّى يَكُونُ عَبْدًا خَالِصًا لِلَّهِ. فَإِذَا أَصْبَحَ كَذَلِكَ أَخَذَ بِشَرَائِعِ الْقُرْآنِ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْعِبَادَاتِ فَفِيهَا صَلَاحُ الْفِرْدَوْسِ وَالْمُجْتَمَعِ، فَإِذَا آدَاهَا الْمُسْلِمُ بِإِخْلَاصٍ وَحُبٍّ امْتَزَجَتْ رُوحُهُ وَحَيَاتُهُ بِشَرَعِ وَأَصْبَحَتْ هَذِهِ الْفَرَائِضُ حَارِسًا لَهُ وَأَوَاعِدًا لَهُ مِنَ الْقَشَاءِ وَالْمُنْكَرِ.

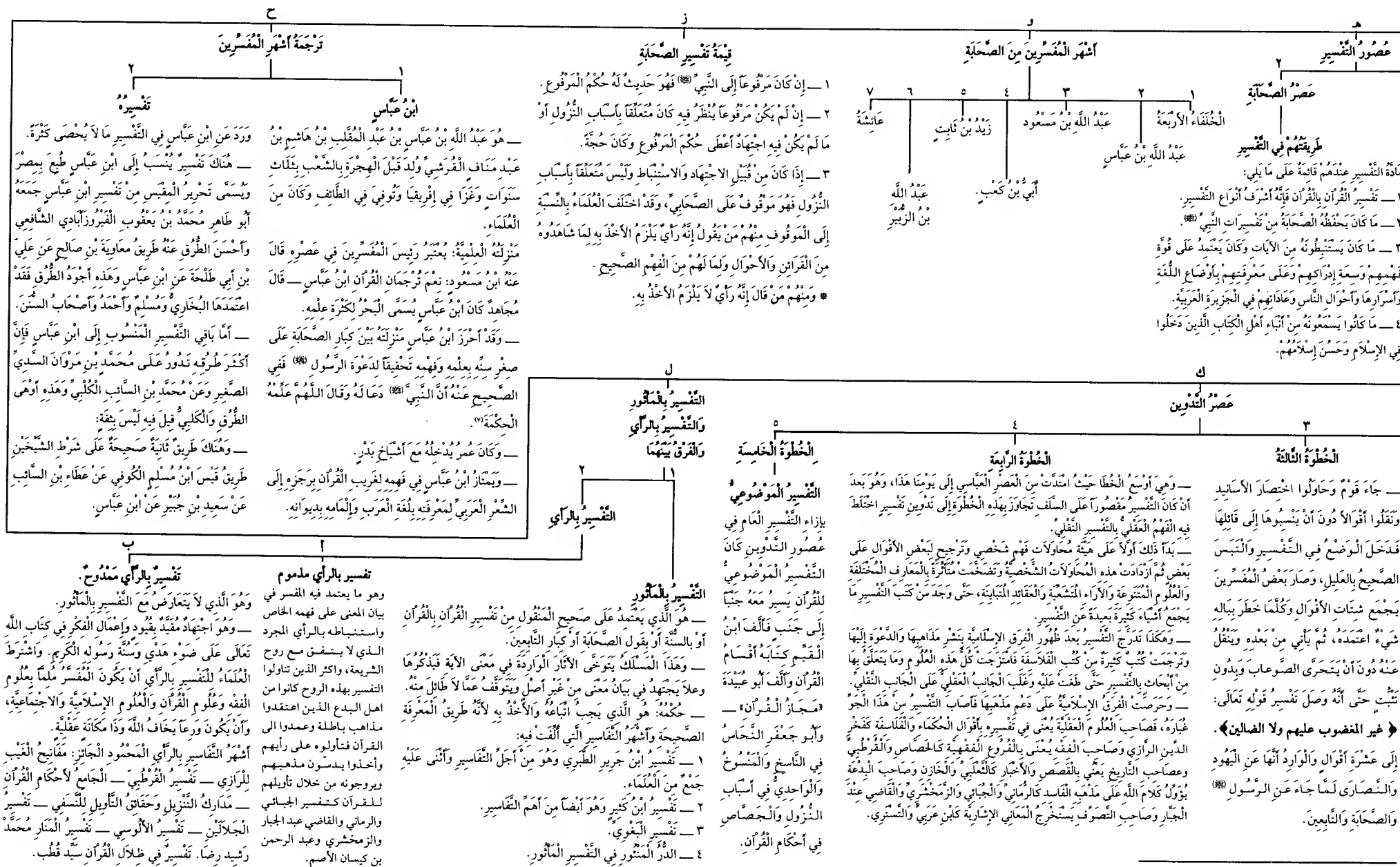
وَيَنْتَقِلُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ بِإِعْجَازِهِ التَّشْرِيعِيِّ إِلَى بِنَاءِ الْمُجْتَمَعِ وَقِيَامِ نِظَامِ الْحُكْمِ، حَيْثُ قَرَّرَ قَوَاعِدَ وَبَدَائِيهِ الدِّينِيَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ. وَأَسَّسَ نِظَامَ الشُّرُورِيِّ ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ وَشَرَعَ لَهَا الْبَدَائِيَّ الْعَادِلَةَ وَمَسَاقِدَ حَقِيقَتِهِ بَيْنَ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ الْمُسْلِمِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ عَرَبِيٍّ وَعَجَمِيٍّ إِلَّا بِالْقَوِيِّ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَامِينَ لِلْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلِغَلِيٍّ أُنْفُسِكُمْ أَوْ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ سورة النساء (١٣٥).

فَالْقَائِلُ أَمْرٌ شَرْعِيٌّ كَامِلٌ يَقِيْمُ الْحَيَاةَ الْإِنْسَانِيَّةَ عَلَى أَفْضَلِ صُورَةٍ وَأَرْقَى مَثَالٍ وَسَيُظَلُّ عِجَارُهُ الْعِلْمِيَّ وَالشَّرْعِيَّ إِلَى الْأَبَدِ — حَيْثُ نَهَاتَتْ أَمَامَهُ كُلُّ التَّشْرِيعَاتِ وَالْقَوَائِنِ الْوَضْعِيَّةِ الَّتِي نَفِثَتِ الْبَشَرِيَّةُ يَظْهَارُ وَابْتَدَأَتْ عَنْ جَادَةِ الْحَقِّ. وَمَا زَالَتْ الْبَشَرِيَّةُ مِنْ جَرَاءِ هَذِهِ التَّشْرِيعَاتِ كَالْتَفَرُّقَةِ الْعُنْصُرِيَّةِ وَاسْتِعْبَادِ الْبَشَرِيَّةِ. وَالْغَنِيِّ الْقَائِلُ هُوَ سَيِّدُ الْأَرْضِ الْمَطَاعُ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَفْعَلُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يَقُولُونَ﴾ سورة المائدة (٥٠).

(نشأة التفسير وتطوره)



(١) أحمد ١ / ٢٦٦ وذكره ابن حجر في الفتح وقال: وهذه اللفظة اشتهرت على الأئمة حتى نسبها بعضهم للصحيحين ولم يصب أحدها.
 (٢) ١٠٠ / ٧ كما أخرجه البخاري بلفظ: زالهم فقه في الدين ١٤٣ ولفظ: زالهم علمه الكتاب ٣٧٥٦ فتح الباري.
 (٣) رواه ابن جرير وإسناده صحيح كما قال ابن كثير. هـ (مختصر تفسير ابن كثير / الصابوني).
 (٤) رواه البخاري في الأدب. هـ (مختصر ابن كثير / الصابوني).
 (٥) رواه مسلم وأبو داود والترمذي (جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد ٦٩٧٩).



(٦) رواه مسلم (٤٠٠) والبخاري (٤٩٦٤) والفتح لمسلم.
(٧) رواه البخاري (٣٧٥٦) والفتح.

عِلْمُ التَّجْوِيدِ



(١) **المَخْلُجُ:** جَمْعُ مَخْرَجٍ وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ الْحَرْفُ وَيَبْرُزُ وَيَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ.
وَالْحُرُوفُ: جَمْعُ حَرْفٍ وَهُوَ الصَّوْتُ الْمُعْتَمَدُ عَلَى مَقْعَةٍ أَيْ مَخْرَجٍ مُحَقَّقٍ أَوْ مُقَدَّرٍ
فَالْمَخْرَجُ الْمُحَقَّقُ مَا كَانَ اعْتِمَادُهُ عَلَى جُزْءٍ مُعَيَّنٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْحَلْقِ وَاللِّسَانِ وَالشُّغْرَيْنِ
وَالْمُقَدَّرُ هُوَ الْهَوَاءُ أَيْ الْفَرَاغُ فِي دَاخِلِ الْحَلْقِ وَالْفَمِ وَهُوَ مَخْرَجُ حُرُوفِ الْمَدِّ الثَّلَاثَةِ فَإِنَّهَا لَمْ
تَعْتَمِدْ عَلَى أَجْزَاءِ الْفَمِ بَلْ هِيَ قَائِمَةٌ بِهَوَاءِ الْفَمِ فَلِذَا تَقِيلُ الزِّيَادَةُ وَالْقُصَاعُ.

(د)

المَوْضِعُ الرَّابِعُ الشَّقَّتَانِ

وَفِيهِمَا مَخْرَجَانِ:

١ المَخْرَجُ الْخَامِسُ عَشَرَ:
الْفَاءُ: وَتَخْرُجُ مِنْ بَاطِنِ
الشَّفَةِ السُّفْلَى مَعَ طَرَفِ
الثَّنْيَيْنِ الْعُلَيَّيْنِ.

٢ المَخْرَجُ السَّادِسُ عَشَرَ: الْبَاءُ فَالْمِيمُ قَالُوا وَغَيْرَ الْمَدِيَّةِ: وَتَخْرُجُ مِنْ
بَيْنِ الشَّقَّتَيْنِ مَعَ انْفِتَاحِ الشَّقَّتَيْنِ فِي الْوَاوِ وَانْطِبَاقِهِمَا مَعَ الْبَاءِ
وَالْمِيمِ وَالْحُرُوفِ الْأَرْبَعَةِ تُسَمَّى بِالْحُرُوفِ الشَّقْوِيَّةِ لِخُرُوجِهَا مِنْ
الشَّقَّتَيْنِ وَإِنْ كَانَ بِمُشَارَكَةٍ غَيْرِهِمَا فِي الْبَعْضِ.

(هـ)

المَوْضِعُ الْخَامِسُ الْخَيْشُومُ

وَالْخَيْشُومُ هُوَ: خَرَقُ الْأَنْفِ الْمُتَجَذِبُ إِلَى الدَّخْلِ فَوْقَ سَقْفِ الْفَمِ وَلَيْسَ بِالْمُنْخَرِ وَفِيهِ مَخْرَجٌ وَاحِدٌ.
المَخْرَجُ السَّابِعُ عَشَرَ: يَخْرُجُ مِنْهُ حُرُوفُ الْغَنَّةِ وَهِيَ:

١. النُّونُ السَّاكِنَةُ وَالتَّنْوِينُ حَالِ إِدْغَامِهِمَا بِغَنَّةٍ أَوْ إِخْفَائِهِمَا.
٢. النُّونُ وَالْمِيمُ الْمُشَدَّدَتَانِ، وَالْمِيمُ السَّاكِنَةُ إِذَا أُدْغِمَتْ أَوْ أُخْفِيَتْ عِنْدَ الْبَاءِ. فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمِيمَ وَالنُّونَ لُهُمَا
مَخْرَجَانِ: مَخْرَجُ حَالِ التَّشْدِيدِ وَالْإِدْغَامِ بِغَنَّةٍ وَالْإِخْفَاءِ وَهُوَ الْخَيْشُومُ. وَمَخْرَجُ حَالِ الْإِظْهَارِ وَالتَّحْرِيكِ
وَهُوَ طَرَفُ اللِّسَانِ بِالنِّسْبَةِ لِلنُّونِ وَالتَّنْوِينِ، وَالشَّقَّتَيْنِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمِيمِ.

٦

المَخْرَجُ الْعَاشِرُ: النُّونُ
الْمُتَحَرِّكَةُ أَوْ السَّاكِنَةُ
الْمُظْهَرَةُ: تَخْرُجُ مِنْ طَرَفِ
اللِّسَانِ وَهُوَ رَأْسُهُ وَأَوَّلُهُ مَعَ
مَا يَلِيهِ مِنَ اللَّثَّةِ الْعُلْيَا مَائِلًا
إِلَى مَا تَحْتَ اللَّامِ قَلِيلًا.

٧

المَخْرَجُ الْحَادِي عَشَرَ: الرَّاءُ: وَتَخْرُجُ مِنْ
طَرَفِ اللِّسَانِ بَعِيدَ مَخْرَجِ النُّونِ مَائِلَةً
إِلَى ظَهْرِ اللِّسَانِ قَلِيلًا مَعَ مَا يُحَادِثُهَا مِنْ
لَثَّةِ الْأَسْنَانِ الْعُلْيَا. وَتُسَمَّى النُّونُ وَالرَّاءُ
وَاللَّامُ بِالْحُرُوفِ الذَّلْقِيَّةِ لِخُرُوجِهَا مِنْ
ذَلْقِ اللِّسَانِ أَيْ طَرَفِهِ.

٨

المَخْرَجُ الثَّانِي عَشَرَ: الطَّاءُ فَالدَّالُ فَالتَّاءُ:
وَتَخْرُجُ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَمِنْ أَصُولِ الثَّنَايَا
الْعُلْيَا مُصْغَدًا إِلَى الْحَنَكِ الْأَعْلَى مِمَّا يَلِي
اللَّثَةَ مِنَ الثَّنْيَيْنِ يَخْرُجُ مِنْهُ الطَّاءُ وَمِنْ بَعْدِهِ
الدَّالُ وَمِنْ بَعْدِهِ التَّاءُ. وَتُسَمَّى الْحُرُوفُ
النَّطْعِيَّةُ لِمُجَاوَرَةِ مَخْرَجِهَا نَطْعُ غَارِ الْحَنَكِ
الْأَعْلَى وَهُوَ سَقْفُهُ لَا لِخُرُوجِهَا مِنْهُ.

٩

المَخْرَجُ الثَّلَاثُ عَشَرَ: الظَّاءُ فَالذَّالُ فَالظَّاءُ:
وَتَخْرُجُ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ مَعَ طَرَفِ
الثَّنْيَيْنِ الْعُلَيَّيْنِ وَالدَّالُ أَقْرَبُ مِنَ الظَّاءِ
إِلَى الْخَارِجِ، وَالتَّاءُ أَقْرَبُ مِنَ الدَّالِ إِلَيْهِ،
وَتُسَمَّى بِالْحُرُوفِ اللَّثَوِيَّةِ لِقُرْبِ مَخْرَجِهَا
مِنَ اللَّثَةِ، لَا لِخُرُوجِهَا مِنْهُ.

١٠

المَخْرَجُ الرَّابِعُ عَشَرَ: الصَّادُ فَالسِّينُ
فَالزَّايُ: وَتَخْرُجُ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ مَعَ مَا
بَيْنَ الثَّنْيَيْنِ الْعُلَوِيَّتَيْنِ وَالسُّفْلِيَّتَيْنِ قَرِيبًا
إِلَى طَرَفِ السُّفْلِيَّتَيْنِ وَالصَّادُ أَدْخَلَ
وَالزَّايُ أَخْرَجَ وَالسِّينُ مُتَوَسِّطٌ، وَتُسَمَّى
بِالْحُرُوفِ الْأَسْلِيَّةِ لِخُرُوجِهَا مِنْ أَسْلَةِ
اللِّسَانِ وَهُوَ طَرَفُهُ أَيْ مُسْتَدَقُّهُ.

صِفَاتُ الْحُرُوفِ

القِسْمُ الثَّانِي
صِفَاتُ الْحُرُوفِ

تَعْرِيفُ الصِّفَةِ: مَا قَامَ بِالْحَرْفِ مِنْ صِفَاتٍ تُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ كَالْجَهْرِ وَالشَّدَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ:

الأول: الصِّفَاتُ الَّتِي لَهَا ضِدٌّ

وَتَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الصِّفَةُ	حُرُوفُهَا	التَّعْرِيفُ
١- صِفَةُ الهمس	الحُرُوفُ الْبَاقِيَةُ مَا عَدَا حُرُوفَ الهمس وَهِيَ تِسْعَةٌ عَشْرَ:	فَحَثُهُ شَخْصٌ سَكَتٌ: وَهُوَ جَرِيَانُ النَّفْسِ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ لِضَعْفِهِ وَضَعْفِ اعْتِمَادِهِ عَلَيْهِ فِي مَخْرَجِهِ.
٢- صِفَةُ الشَّدَّةِ	أَجَدَ قَطْ بَكَتْ:	وَهِيَ انْتِجَاسُ جَرِيَانِ الصَّوْتِ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ لِقُوَّتِهِ وَقُوَّةِ اعْتِمَادِهِ عَلَى مَخْرَجِهِ.
٣- صِفَةُ التَّوَسُّطِ:	لَنْ عُمَرُ:	وَهُوَ اعْتِدَالُ الصَّوْتِ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ فَلَا يَحِسُّ كَمَا فِي الشَّدَّةِ وَلَا يَجْرِي كَمَا فِي الرَّخَاوَةِ.
وَضِدُّهُمَا الرَّخَاوَةُ:	حُرُوفُهَا مَا عَدَا حُرُوفَ الشَّدَّةِ وَالتَّوَسُّطِ سِتَّةٌ عَشْرَ:	وَهِيَ جَرِيَانُ الصَّوْتِ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ لِضَعْفِهِ وَضَعْفِ اعْتِمَادِهِ عَلَيْهِ فِي مَخْرَجِهِ.
٣- صِفَةُ الاسْتِعْلَاءِ	خُصَّ هَبْطُ قَطْ: وَهُوَ ارْتِفَاعُ اللِّسَانِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ إِلَى الْحَنَكِ الْأَعْلَى عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ: كُلُّهُ عِنْدَ (ص. ض. ط. ظ) وَبَعْضُهُ عِنْدَ (غ. خ. ق) وَيُرَادُ بِبَعْضِهِ أَقْصَاهُ أَمَّا لَوْ ارْتَفَعَ وَسَطُهُ كَمَا فِي الْحُرُوفِ الشَّجَرِيَّةِ فَتَجِبُ مُعْتَبَرٌ وَتُسَمَّى حُرُوفُ التَّنْخِيمِ.	
٤- صِفَةُ الْإِطْبَاقِ	ص. ض. ط. ظ:	وَهُوَ انْخِفَاضُ اللِّسَانِ إِلَى قَاعِ الْفَمِّ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ وَتُسَمَّى حُرُوفَ التَّرْقِيقِ.
وَضِدُّهَا الْإِنْفِتَاحُ:	حُرُوفُهَا الْبَاقِيَةُ مَا عَدَا حُرُوفَ الْإِطْبَاقِ وَهِيَ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ.	وَهُوَ انْفِرَاقُ اللِّسَانِ عَنِ الْحَنَكِ الْأَعْلَى وَغَدَمُ التَّصَاقِ بِهِ حَالِ النُّطْقِ.

ملاحظات

ملاحظة ١: لم نذكر صفتي الإذلاق وضدها الإصمات وذلك لقلة فائدتهما.

ملاحظة ٢: لا بد لكل حرف من أن يأخذ صفة من الصفتين المتضادتين، فيكمل له خمس صفات وذلك إذا احتسبنا صفة الإذلاق وضدها الإصمات وإلا كان لكل حرف أربع صفات من الصفات التي لها ضد فليعلم، وقد يزداد له صفة من الصفات التي لا ضد لها، أو صفتان كما هو الحال في الراء فقط.

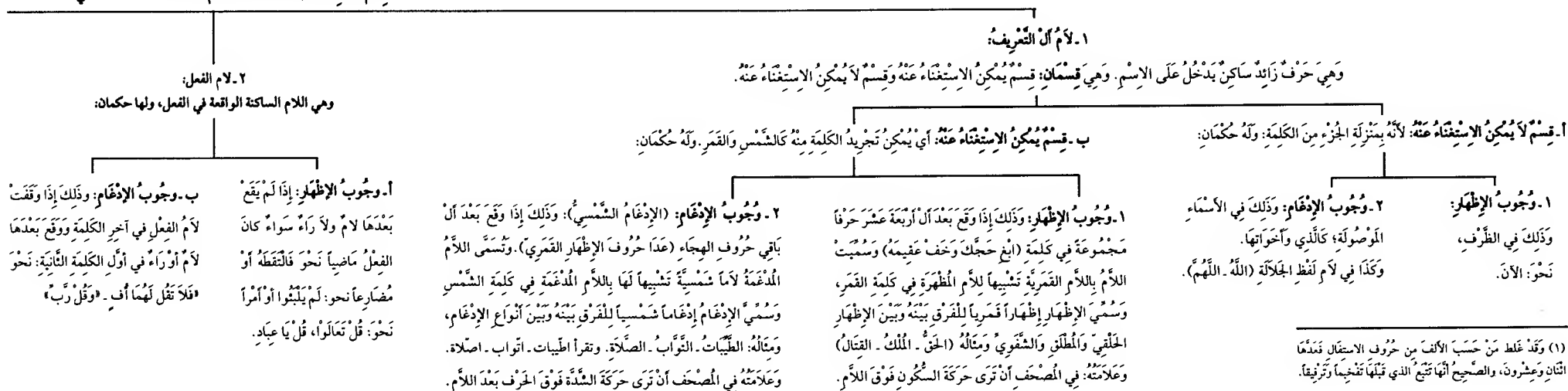
ملاحظة ٣: الصِّفَاتُ الْمُتَقَدِّمَةُ مِنْهَا قَوِيٌّ وَمِنْهَا أَوْفَى:

١- الصِّفَاتُ الْقَوِيَّةُ: وَهِيَ الْجَهْرُ وَالشَّدَّةُ وَالْإِسْتِعْلَاءُ وَالْإِطْبَاقُ وَالْإِصْمَاتُ وَالصَّغِيرُ وَالْقَلَقَلَةُ وَالتَّكْرِيرُ وَالْإِنْجِرَافُ وَالتَّشْمِيهِ وَالْإِسْتِطَالَةُ وَالْعَنَّةُ.

٢- الصِّفَاتُ الضَّعِيفَةُ: وَهِيَ الهمس وَالرَّخَاوَةُ وَالْإِسْتِقَالُ وَالْإِنْفِتَاحُ وَالْإِذْلَاقُ وَاللِّينُ.

ملاحظة ٤: يُحْكَمُ لِلْحَرْفِ بِأَنَّهُ قَوِيٌّ أَوْ ضَعِيفٌ حَسَبَ أَغْلِيَّةِ الصِّفَاتِ الْمَوْجُودَةِ فِيهِ فَإِنْ تَسَاوَتْ صَارَ حَرْفًا مُتَوَسِّطًا بَيْنَ الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ وَإِنْ كَانَتْ صِفَاتُهُ كُلُّهَا قَوِيَّةً فَاقْوَى الْحُرُوفُ أَيُّ فَهُوَ أَقْوَى الْحُرُوفِ كَالطَّاءِ، وَإِنْ كَانَ الْعَكْسُ فَالضَّعْفُ الْحُرُوفُ أَيُّ فَهُوَ أضعفُ الْحُرُوفِ كَالهَاءِ.

القِسْمُ الثَّلَاثُ: الْمَبْعُثُ الْأَوَّلُ أَحْكَامُ اللَّامَاتِ السَّاكِنَةِ وَهِيَ خَمْسَةٌ:



(١) وَقَدْ غُلِطَ مِنْ حَسَبِ الْأَلْفِ مِنْ حُرُوفِ الْإِسْتِقَالِ قَدْغَا اثْنَانِ وَعِشْرُونَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمَا تَجِبُ قَبْلَهَا تَنْخِيمًا وَتَرْقِيقًا.

الثاني: الصفات التي لا ضد لها

١- الصغير	٢- القلقة	٣- اللين	٤- الانحراف	٥- صفة تجنب التكرير (الراء)	٦- التفشي	٧- الاستطالة	٨- صفة ملحقة: الغنة
ص - من - ز:	قُطِبَ جَد:	ز - ي (١):	ل - ر:		ش:	الضاد:	ن - م:
وَهُوَ صَوْتُ زَائِدٍ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الشَّفَتَيْنِ يُصَاحِبُ أَحْرَفَهُ الثَّلَاثَةَ، وَسُمِّيَتْ بِالصَّغِيرِ لِأَنَّكَ تَسْمَعُ لَهَا صَوْتًا يُشَبِّهُ صَغِيرَ الطَّائِرِ فَالضَّادُ تُشَبِّهُ صَوْتَ الْأَوْزِ، وَالسَّيْنُ صَوْتُ الْجَرَادِ، وَالزَّيُّ تُشَبِّهُ صَوْتَ النَحْلِ.	وَهُوَ اضْطِرَابُ الْمَخْرَجِ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ سَاكِنًا حَتَّى يُسْمَعَ لَهُ نَبْرَةٌ قَوِيَّةٌ وَالسَّبَبُ فِي هَذَا الْاضْطِرَابِ وَالتَّحْرِيكِ شِدَّةُ حُرُوفِهَا لِمَا فِيهَا مِنْ جَهْرٍ وَشِدَّةٍ، وَأَعْلَى مَرَاتِبِهَا الطَّاءُ وَأَوْسَطُهَا الْجِيمُ وَأَدْنَاهَا الْبَاقِي. وَيَجِبُ بَيَانُهَا فِي حَالَةِ الْوَقْفِ أَكْثَرُ وَخَاصَّةً حَالَةُ الْوَقْفِ عَلَى الْحَرْفِ الْمُشَدَّدِ مِثْلَ بِالْحَقِّ.	وَهُوَ إِخْرَاجُ الْحَرْفِ فِي لَيْنٍ وَعَدَمُ كُلْفَةٍ نَحْوَ خَوْفٍ وَبَيْتٍ.	وَهُوَ مِيلَانُ الْحَرْفِ فِي مَخْرَجِهِ حَتَّى يَتَّصِلَ بِمَخْرَجِ غَيْرِهِ فَمِيلَانُ اللَّامِ يَكُونُ إِلَى طَرَفِ اللِّسَانِ وَمِيلَانُ الرَّاءِ يَكُونُ إِلَى ظَهْرِهِ.	وَهُوَ ارْتِعَادُ رَأْسِ اللِّسَانِ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ وَهِيَ صِفَةٌ لَازِمَةٌ لِلرَّاءِ، وَلَكِنْ يَجِبُ التَّحَرُّزُ مِنَ التَّكْرِيرِ وَلَا سِيمَا حَالَ التَّشْدِيدِ قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: (وَأَخَفُ تَكْرِيرٍ إِذَا تَشَدَّدَ) وَلَيْسَ مَعْنَى إِخْفَائِهَا إِعْدَامُهَا بِالْكُلِّيَّةِ لِأَنَّ ذَلِكَ يُسَبِّبُ حَصْرًا فِي الصَّوْتِ فَتَخْرُجُ كَالطَّاءِ وَهُوَ خَطَأً.	وَهُوَ انْتِشَارُ الرِّيحِ فِي الْفَمِ عِنْدَ النُّطْقِ بِالشَّيْنِ حَتَّى يَتَّصِلَ بِمَخْرَجِ الطَّاءِ.	وَهُوَ امْتِدَادُ الصَّوْتِ مِنْ أَوَّلِ إِحْدَى حَافَتَيْ اللِّسَانِ حَتَّى يَتَّصِلَ بِمَخْرَجِ اللَّامِ وَهِيَ صِفَةٌ الضَّادِ.	وَهِيَ صَوْتُ يَخْرُجُ مِنَ الْخِشْمِ الَّذِي يَقَعُ فِي نَهَائِهِ مَجْرَى الْأَنْفِ وَهِيَ صِفَةٌ لَازِمَةٌ لِلنُّونِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ وَالسَّاكِنَتَيْنِ حَالَةَ الْإِخْفَاءِ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ مِنَ الْإِدْغَامِ بَغْنَةً.

٣- لَامُ الْحَرْفِ:
وَهِيَ اللَّامُ السَّاكِنَةُ فِي هَلٍ وَبَلٍ
وَلَهَا حُكْمَانِ:

- ١- وَجُوبُ الْإِظْهَارِ: وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَقَعْ بَعْدَ هَلٍ وَبَلٍ لَامٌ أَوْ رَاءٌ نَحْوَ: بَلٍ مَتَعْتُ - هَلْ أَتَى.
 - ٢- وَجُوبُ الْإِدْغَامِ: وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ هَلٍ وَبَلٍ لَامٌ أَوْ رَاءٌ نَحْوَ: كَلَّا بَلٍ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ هَلْ لَكَ - بَلٍ رَبُّكُمْ.
- وَلَمْ يَقَعْ بَعْدَ هَلٍ رَاءٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَيَجِبُ السَّكْتُ عَلَى بَلٍ رَأَنَ لِحَفْصٍ.

٤- لَامُ الْأِسْمِ:

وَهِيَ اللَّامُ السَّاكِنَةُ الْأَصْلِيَّةُ الَّتِي مِنْ بَنِيَّةِ الْكَلِمَةِ نَحْوَ: الْعِلْمُ - بِالْخَلْقِ - وَالسَّنَنُ، وَحُكْمُهَا وَجُوبُ الْإِظْهَارِ.

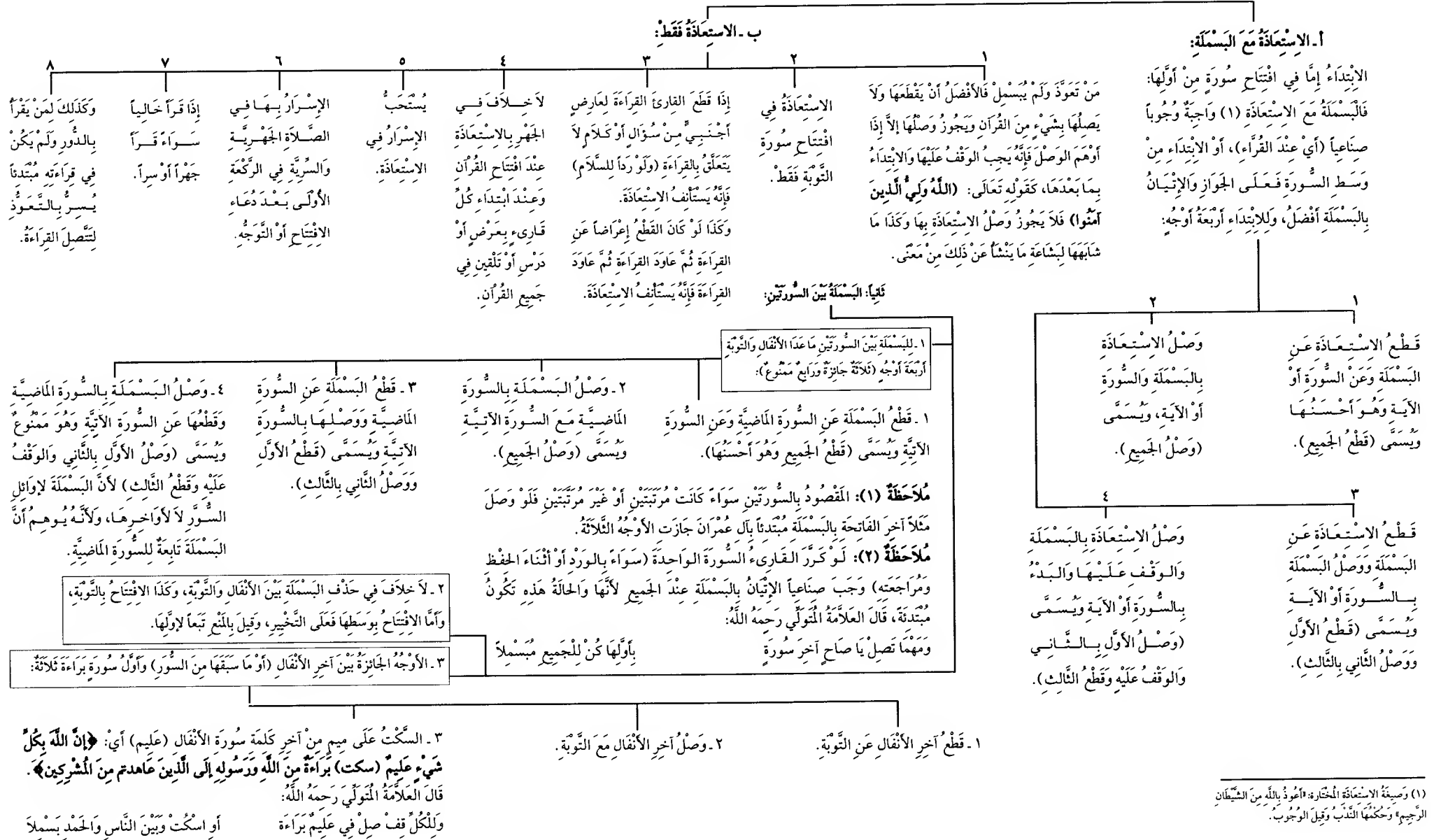
٥- لَامُ الْأَمْرِ:

هِيَ اللَّامُ السَّاكِنَةُ الزَّائِدَةُ عَنْ بَنِيَّةِ الْكَلِمَةِ وَتَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَيَقْدَمُهَا الْفَاءُ أَوْ الْوَاوُ أَوْ ثَمَّ الْعَاطِفَةُ، وَحُكْمُهَا وَجُوبُ الْإِظْهَارِ نَحْوَ: وَلِيَحْكُمَ - وَلَيْسَ تَلُوا - ثُمَّ لِيَقْضُوا - فَلْيَصِلُوا - وَلْيَأْخُذُوا.

(١) إِنْ سَكَنَتْ وَأُنْفِخَ مَا قَبْلَهَا.

أولاً: حالة ابتداء التلاوة:

المبحث الثلثي: حالات الاستعاذة والبسملة



(١) وصيغة الاستعاذة المختارة: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» وحكمها الذب وقيل الوجوب.

الْبَحْثُ الثَّلَاثُ

أَحْكَامُ النُّونِ السَّكَنَةِ وَالتَّنْوِينِ وَلَهُمَا أَرْبَعَةُ أَحْكَامٍ وَهِيَ:

١- الإِظْهَارُ:

إِظْهَارُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ،
تَعْرِيفُهُ: إِخْرَاجُ كُلِّ حَرْفٍ مِنْ مَخْرَجِهِ مِنْ غَيْرِ غَنَّةٍ فِي الْحَرْفِ الْمَظْهَرِ، وَهُوَ إِظْهَارُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ إِذَا جَاءَ بَعْدَهُمَا أَحَدُ الْحُرُوفِ السَّتَةِ: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء.

أَحْرَفُهُ: مَجْمُوعَةٌ فِي أَوَائِلِ الْكَلِمَاتِ التَّالِيَةِ:
أَخِي هَاكَ عَلِمَا حَارَهُ غَيْرَ خَاسِرٍ. وَمِثَالُهُ:

١. ن. أ: إِظْهَارُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ قَبْلَ الهمزة:
مِنْ عَيْنِنَا. مَرَّةً أُخْرَى. مِلْحٌ أَجَاجٌ. وَمِنْ أَرَادَ.

٢. ن. هـ: إِظْهَارُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ قَبْلَ الْهَاءِ:
عَنْهُمْ. مِنْهَا. مَنْ هُوَ. إِنْ هُمْ. وَلَا تَنْهَرُهُمَا.

٣. ن. ع: إِظْهَارُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ قَبْلَ الْعَيْنِ:
إِنْ عُدْنَا. أَنْعَمْتَ. يَوْمَ عَسِيرٍ. إِنَّمَا عَظِيمًا.

٤. ن. ح: إِظْهَارُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ قَبْلَ الْحَاءِ:
مِنْ حَوْلِهِمْ. أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ.

٥. ن. غ: إِظْهَارُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ قَبْلَ الْغَيْنِ:
مِنْ غَيْرٍ. عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ. مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ.

٦. ن. خ: إِظْهَارُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ قَبْلَ الْخَاءِ:
مَنْ خَلَقَ. كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ.

طَرِيقَةُ النُّطْقِ:

١. تُظْهَرُ النُّونُ السَّكَنَةُ أَوْ التَّنْوِينُ عِنْدَ الْأَحْرَفِ السَّتَةِ.
٢. لَا تَقْفُ عَلَى النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ، وَلَا نَخْرُجُ غَنَّةً ظَاهِرَةً.
٣. نَتَابِعُ التَّلَاوَةَ.

٢- الإِدْغَامُ:

إِدْغَامُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ:
تَعْرِيفُهُ: وَهُوَ النُّطْقُ بِالْحَرْفَيْنِ حَرْفًا وَاحِدًا مُشَدَّدًا كَالثَّانِي، وَهُوَ أَنْ تَأْتِيَ النُّونُ السَّكَنَةُ فِي نَهَايَةِ الْكَلِمَةِ (١) أَوْ التَّنْوِينِ وَيَأْتِي بَعْدَهُمَا أَحَدُ الْحُرُوفِ السَّتَةِ (يُرْمَلُونَ). أَقْسَمُهُ: إِدْغَامُ بَعْنَةٍ وَهُوَ نَوْعَانِ: نَاقِصٌ وَحُرُوفُهُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ، وَكَامِلٌ وَحُرُوفُهُ النُّونُ وَالْمِيمُ. وَمِثَالُهُ: وَمَنْ يَكْتُمُهَا. فِي قَرِيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ. سَمْعًا وَابْصَارًا. نَصِيبًا مِنْ. فِي كُلِّ قَرِيَةٍ نَذِيرًا. بِلَدَةٍ مَيِّتًا وَنَسْفِيَةٍ. وَمَنْ يَعْرِضُ.

وَطَرِيقَةُ النُّطْقِ:

١. نُلْغِي النُّونَ السَّكَنَةَ أَوْ التَّنْوِينِ؛ وَتَبْقَى صِفَتُهُمَا؛ وَتَشَدَّدُ حَرْفُ الإِدْغَامِ: تَشَدِيدًا نَاقِصًا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ؛ وَكَامِلًا فِي النُّونِ وَالْمِيمِ. أَنْ نَقْطُسَ. إِنَّمَا مَيِّتًا. عَنْ مَوَاضِعِهِ.
٢. نَخْرُجُ غَنَّةً مِنَ الْخِشْيُومِ مَقْدَارَ حَرَكَتَيْنِ.
٣. نَتَابِعُ التَّلَاوَةَ. إِدْغَامُ يَلَا غَنَّةً كَامِلًا: وَحُرُوفُهُ اللَّامُ وَالرَّاءُ. وَمِثَالُهُ: فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِيْنَا لَعَلَّهُ. مِنْ لَدُنْهُ. مِنْ رَبِّكَ. مِنْ رَسُولٍ.

طَرِيقَةُ النُّطْقِ: ١. نُلْغِي النُّونَ السَّكَنَةَ أَوْ التَّنْوِينِ مَعَ صِفَتَيْهِمَا وَتَشَدَّدُ حَرْفَ اللَّامِ أَوْ الرَّاءِ تَشَدِيدًا كَامِلًا ٢. نَتَابِعُ التَّلَاوَةَ يَلَا نَوْفٍ.

١- إِخْفَاءُ شَفَوِيٍّ:

تَعْرِيفُهُ: هُوَ أَنْ تَأْتِيَ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ مِيمٌ سَكَنَةً وَتَأْتِيَ بَعْدَهَا مَتَحَرِّكَةً مِثْلَ: وَيَأْتِي بَعْدَهَا حَرْفُ الْيَاءِ مِثَالًا: يُحَالِصُكُمْ بِهِ اللَّهُ - لِيُجِيبَكُمْ بِسَحَرٍ. لَكُمْ بَرَاءَةٌ. أَلَذَرْتُمْ بَطْشَنَا. بَعْضُكُمْ بَعْضًا. مَا سَبَقَكُمْ بِهَا. أَنْتُمْ بِرِ الْبُيُوتِ بِالْوَدَةِ.

طَرِيقَةُ النُّطْقِ:

١. نَطْبِقُ الشَّفَتَيْنِ عَلَى حَرْفِ الْمِيمِ يَلَا كَرْزَ عَلَيْهَا.
٢. نَخْرُجُ غَنَّةً مِنَ الْخِشْيُومِ مَقْدَارَ حَرَكَتَيْنِ.
٣. نَتَابِعُ التَّلَاوَةَ.

٣- الْقَلْبُ:

قَلْبُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ. وَهُوَ جَعْلُ حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ.
تَعْرِيفُهُ: وَهُوَ قَلْبُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ مِيمًا قَبْلَ الْيَاءِ مَعَ مُرَاعَاةِ الْغَنَّةِ وَالْإِخْفَاءِ.
حَرْفُهُ: الْيَاءُ وَمِثَالُهُ: ذُرِيَةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ. آيَةٌ بَيِّنَةٌ لِيَا بِالْسِّنْتِهِمْ. بُشْرًا بَيْنَ. وَقُرُونًا بَيْنَ. مِنْ بَيْنَ. مُنْفَطِرٍ بِهِ. مِنْ بَعْدِ - خَيْرًا بَصِيرًا - يَسْلُطُنَ بَيْنَ.

ن. ب: فتصبح: م. ب.

من بعد ويلقط: ميم بعد.

لينبذن: ويلقط: ليمبذن.

عليم بذات ويلقط: عليم بذات.

أنباء: ويلقط: أمباء.

طَرِيقَةُ النُّطْقِ:

١. نَقْلِبُ النُّونَ السَّكَنَةَ أَوْ التَّنْوِينِ إِلَى مِيمٍ.
٢. نَخْرُجُ غَنَّةً مِنَ الْخِشْيُومِ مَقْدَارَ حَرَكَتَيْنِ.
٣. عَدَمُ كَرْزِ الشَّفَتَيْنِ عَلَى الْمِيمِ الْمُقْلُوبَةِ.

(لأنَّ الميم السَّكَنَةَ أمامَ الياءِ حُكْمُهَا إِخْفَاءُ شَفَوِيٍّ، فَالْحُكْمُ إِقْلَابُ النُّطْقِ إِخْفَاءُ شَفَوِيٍّ).

٤. نَتَابِعُ التَّلَاوَةَ.

الْبَحْثُ الرَّابِعُ

أَحْكَامُ الْمِيمِ السَّكَنَةِ وَلَهَا ثَلَاثَةُ أَحْكَامٍ:

٤- الإِخْفَاءُ:

إِخْفَاءُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ: وَهُوَ النُّطْقُ بِالْحَرْفِ بِصِفَةِ بَيْنَ الإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ عَارِ عَنْ التَّشْدِيدِ مَعَ بَقَاءِ الْغَنَّةِ فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ وَذَلِكَ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ مَا يَنْبَغِي مِنْ حُرُوفِ الْهَجَاءِ عَدَا حُرُوفِ الإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ وَحَرْفِ الْقَلْبِ.

حُرُوفُهُ: مَجْمُوعَةٌ فِي أَوَائِلِ الْبَيْتِ التَّالِي:

صِفْ ذَا ثَنَا كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا

دُمَ طَيِّبًا زِدْ فِي نَفْيٍ ظِلْمًا

أَمْثَلُهُ: وَأَنْظَرُوا. مَنْذِرِينَ. إِنْ كُنْتُ. مَرْجُوًّا قَبْلَ. أَنْشَأَكُمْ وَأَمَّمْ سَتَمْتَهُمْ. فَاجْبِئْنَاهُ. رِبْعَ فِيهَا.

عِنْدَ. أَنْصَبُوا.

طَرِيقَةُ النُّطْقِ:

١. نُبْعِدُ طَرَفَ اللِّسَانِ عَنْ مَخْرَجِ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ.
٢. نَخْرُجُ غَنَّةً مِنَ الْخِشْيُومِ أَوْ مِنْ مَخْرَجِ حَرْفِ الإِخْفَاءِ أَوْ مَا يُقَارِبُهُ عَلَى التَّحْقِيقِ بِمَقْدَارِ حَرَكَتَيْنِ.
٣. نَتَابِعُ التَّلَاوَةَ.

مُلَاحَظَةٌ: الْفَرْقُ بَيْنَ الإِدْغَامِ وَالْإِخْفَاءِ:

الإِدْغَامُ

١. الإِدْغَامُ فِيهِ تَشْدِيدٌ.

٢. الإِدْغَامُ يَكُونُ فِي الْحَرْفِ.

الإِخْفَاءُ

١. الإِخْفَاءُ لَيْسَ فِيهِ تَشْدِيدٌ.

٢. الإِخْفَاءُ يَكُونُ عِنْدَ الْحَرْفِ.

تَنْبِيْهُ: مِنَ الْأَخْطَاءِ الشَّائِعَةِ بَيْنَ الْمُتَعَلِّمِينَ هُوَ مَدُّ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ النُّونِ السَّكَنَةِ مِثَالُهُ كُنْتُمْ فَيَقْرَؤُونَهَا كَوْنْتُمْ فَحَرَكَةُ الضَّمِّ لِلْكَافِ يَجْعَلُونَهَا وَاوًا يَدْعَاهَا، وَالصَّحِيحُ كُنْتُمْ.

٣- إِظْهَارُ شَفَوِيٍّ:

تَعْرِيفُهُ: هُوَ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ حَرْفِ الْمِيمِ حُرُوفُ الْهَجَاءِ مَا عَدَا الْيَاءَ وَالْمِيمَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ فِي كَلِمَتَيْنِ، وَيَكُونُ أَشَدَّ إِظْهَارًا لِلْمِيمِ السَّكَنَةِ بَعْدَهَا الْوَاوُ أَوْ الْقَاءُ، لِاتِّحَادِ مَخْرَجِ الْمِيمِ مَعَ الْوَاوِ، وَقُرْبِ مَخْرَجِهَا مَعَ الْقَاءِ. مِثَالُ: فَلَيْكُمُ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ. وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى. وَلَكُمْ فِيهَا. بِالْيَدِ يَهُمُ وَيَدِي. دِيَارُكُمْ وَظَهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تُولَوْهُمْ وَمَنْ يَتَرَوْهُمْ فَأُولَئِكَ. لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ. ذَلِكَكُمْ حُكْمٌ.

طَرِيقَةُ النُّطْقِ:

١. نَظْهَرُ الْمِيمَ السَّكَنَةَ مِنْ غَيْرِ غَنَّةٍ. وَلَا وَقَفَ عَلَى الْمِيمِ.
٢. نَتَابِعُ التَّلَاوَةَ.

تَعْرِيفُهُ: أَيُّ تَعْرِيفِ الإِدْغَامِ هُوَ النُّطْقُ بِالْحَرْفَيْنِ حَرْفًا وَاحِدًا مُشَدَّدًا كَالثَّانِي.

٣- إِدْغَامُ الْمُتَجَانِسَيْنِ:

وَهُوَ أَيُّ الْمُتَجَانِسَيْنِ فِيمَا إِذَا اتَّحَدَ الْحَرْفَانِ مَخْرَجًا وَاخْتَلَفَا صِفَةً وَيَلْعَكْسُ كُلُّ حَرْفَيْنِ اتَّحَدَا صِفَةً وَاخْتَلَفَا مَخْرَجًا، وَسَكَنَ أَوَّلُهُمَا أَدْغَمَ فِي الثَّانِي وَأَنَوَاعُهُ:

١- بِغَنَّةٍ:

تَجَانُسُ الصِّفَةِ (١) لَا الْمَخْرَجِ

١- ن. و:

النُّونُ السَّاكِنَةُ أَوْ التَّنْوِينُ مَعَ الْوَاوِ: مِنْ وَالٍ مِنْ وَلِيٍّ. مِثَالُ التَّنْوِينِ: لَهُوَ وَلَعِبٌ شَدِيدٌ وَالْأَمْرُ لَعُوا وَلَا كِدَابًا.

٢- ن. ي:

النُّونُ السَّاكِنَةُ أَوْ التَّنْوِينُ مَعَ الْيَاءِ: أَنْ يَفْرُطَ - أَنْ يَكُونَ. مِثَالُ التَّنْوِينِ: قَائِمَةٌ يَتَلَوْنَ.

٣- ن. م:

النُّونُ السَّاكِنَةُ أَوْ التَّنْوِينُ مَعَ الْمِيمِ: مِنْ مُدَكِّرٍ. مِثَالُ التَّنْوِينِ: وَأَجَلٌ مُسَمًّى - مَائِدَةٌ مِنْ.

١- د. ت: الدَّالُّ السَّاكِنَةُ مَعَ النَّاءِ: لَقَدْ كِدَتْ.

٢- ت. د: النَّاءُ السَّاكِنَةُ مَعَ الدَّالِّ: أُلْجِبَتْ دَعْوَتُكُمَا.

٣- ط. ت: النَّاءُ السَّاكِنَةُ مَعَ الطَّاءِ: وَقَالَتْ طَائِفَةٌ.

٤- ذ. ط: الدَّالُّ السَّاكِنَةُ مَعَ الظَّاءِ: إِذْ ظَلَمْتُمْ.

٥- ث. ذ: النَّاءُ السَّاكِنَةُ مَعَ الدَّالِّ: يَلْهَثُ ذَلِكَ.

٦- ط. ت: الطَّاءُ السَّاكِنَةُ مَعَ النَّاءِ: وَهِيَ عَكْسُ الْأَوَّلِيِّ ب. م: الْبَاءُ السَّاكِنَةُ مَعَ الْمِيمِ: أَرْكَبُ مَعْنَا.

الِاسْتِعْلَامُ وَالِإِطْبَاقُ فِي الطَّاءِ.

الْبَحْثُ السَّادِسُ
أَحْكَامُ التَّخْفِيمِ وَالتَّرْقِيقِ

قَلْبًا. التَّرْقِيقُ:

وَالْتَّرْقِيقُ: هُوَ النُّطْقُ بِالْحَرْفِ نَحِيفًا غَيْرَ مُعْتَلٍّ وَالْقَمِ بِصَدَاهُ (عَكْسُ التَّخْفِيمِ) وَخُرُوفُهُ:

١- الرَّاءُ بِشُرُوطِهَا.

٢- وَلَا مَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ: بِسْمِ اللَّهِ.

٣- وَالْأَلْفُ اللَّيِّنَةُ الَّتِي سَبَقَهَا حَرْفٌ مُرْقَقٌ نَحْوُ: الْعَامِلِينَ. الْغَفَارَ - عِيَادَ فِجَاءَهَا - الْوَاحِدَ الْقَهَّارَ - جِبَارٍ - جَاءَ - إِلَّا إِيَّاهُ - كَانَ السَّمَاوَاتِ - نَارَ - وَأَخَاطَ - الْإِنْسَانَ.

٤- حُرُوفُ الْإِسْتِفْهَالِ (مَا تَبَقَّى مِنْ حُرُوفِ الْهَجَاءِ مَا عَدَا حُرُوفَ الْإِسْتِعْلَامِ).

أَحْكَامُ الرَّاءِ وَشُرُوطُهَا

قَلْبًا. التَّرْقِيقُ:

تَعْرِيفُهُ: هُوَ تَخْفِيفُ الْحَرْفِ وَيَكُونُ بِخُرُوجِ الرَّاءِ مِنْ رَأْسِ السَّانِ مَعَ انْحِرَافٍ قَلِيلٍ إِلَى طَرَفِهِ.

حَالَاتُهُ:

٢- إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً وَقَبْلَهَا كَسْرٌ أَصْلِيٌّ مُتَّصِلٌ بِهَا وَلَمْ يَفْعَ بَعْدَهَا حَرْفٌ اسْتِعْلَامٌ فِي كَلِمَتِهَا نَحْوُ: شَرِيعَةٌ - فَرَعُونَ أَوْ وَقَعَ حَرْفٌ اسْتِعْلَامٌ فِي كَلِمَةٍ تَابِيئَةٍ نَحْوُ: وَلَا تُصْعَرُ خَدُكَ - فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا. فَرَقْنِ.

٣- حَرْفٌ سَاكِنٌ غَيْرُ الْإِسْتِعْلَامِ: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ وَوَقَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَسْرِ حَرْفٌ سَاكِنٌ غَيْرُ حَرْفِ الْإِسْتِعْلَامِ نَحْوُ: لِلذَّكَرِ.

٤- ي. ن: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً بِالْوَقْفِ وَوَقَعَ قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ: مَدْبُةٌ أَوْ لَيْتَ: قَدِيرٌ. لَا ضَمِيرٌ.

١- مَصْرُ: قَطْر:

إِذَا سَكَنَتِ الرَّاءُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ وَكَانَ السَّاكِنُ الْفَاصِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَسْرِ صَادًا أَوْ طَاءً سَاكِنَتَيْنِ فَبَيْنَهُمَا الْوَجْهَانِ نَحْوُ: مَصْرُ: الْقَطْرِ. فَمِنْ فَخْمٍ: نَظَرًا لِكُونَ الصَّادِ وَالطَّاءِ حَرْفَيْنِ اسْتِعْلَامٍ وَهُوَ حَاجِزٌ قَوِيٌّ فَخْمٌ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ فِي (مَصْرُ) نَظَرًا لِفَتْحِ الرَّاءِ الْوَصْلِيِّ. وَمِنْ رَقٍّ: نَظَرًا إِلَى الْكَسْرِ وَلَمْ يَتَّخِذْ بِحَرْفِي الْإِسْتِعْلَامِ فَرَقْنِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ فِي (الْقَطْرِ) نَظَرًا لِكَسْرِ الرَّاءِ فِي الْوَصْلِ.

٢- فَرَق:

إِذَا كَانَتْ الرَّاءُ سَاكِنَةً وَقَبْلَهَا كَسْرٌ أَصْلِيٌّ وَبَعْدَهَا حَرْفٌ اسْتِعْلَامٌ مَكْسُورٌ فَبَيْنَهُمَا الْوَجْهَانِ نَحْوُ: فَرَقٌ فِي سُورَةِ الشُّعَرَاءِ وَلَا يُوْجَدُ غَيْرُهَا فِي الْقُرْآنِ. فَمِنْ نَظَرٍ إِلَى حَرْفِ الْإِسْتِعْلَامِ. وَمِنْ رَقٍّ: نَظَرًا إِلَى الْكَسْرِ الَّذِي أَضْعَفَ تَخْفِيمَ حَرْفِ الْإِسْتِعْلَامِ فَرَقْنِ الرَّاءِ وَهُوَ الرَّاجِحُ.

٣- فِي حَلَةِ الْوَقْفِ عَلَى مَدِّهِ الْكَلِمَاتِ:

(قَاتِر - أَسِر) حَيْثُمَا وَقَعْنَا وَيَسِرُ فِي سُورَةِ الْعَجْرِ - وَكَلِمَةً (وَنُذِر) فِي مَوَاضِعِهَا السَّنَةِ فِي سُورَةِ الْقَمَرِ، قَالَ الْوَجْهَانِ (التَّخْفِيمِ وَالتَّرْقِيقِ) فِي جَمِيعِهَا وَذَلِكَ نَظَرًا لِلْوَصْلِ وَعَمَلًا بِالْأَصْلِ.

الْمَبْحَثُ السَّابِعُ
أَحْكَامُ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ^(١)

١- أَقْسَامُ الْمَدِّ

٢- فَرْعِي:

وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ حَرْفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ وَقَبْلَهُ هَمْزٌ، أَوْ بَعْدَهُ هَمْزٌ أَوْ سُكُونٌ. قَالَهُمْزُ وَالسُّكُونُ سَبِيلَانِ لِلْمَدِّ الْفَرْعِيَّ.

١- أَصْلِيٌّ أَوْ طَبِيعِيٌّ:

وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ حَرْفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ هَمْزٌ، وَلَيْسَ بَعْدَهُ هَمْزٌ أَوْ سُكُونٌ وَمِثَالُهُ كَلِمَةٌ: نُوحِيهَا. وَمَقْدَارُ مَدِّ حَرَكَتَيْنِ وَحُكْمُ الزِّيَادَةِ أَوْ النُّقْصَانِ عَنِ الْحَرَكَتَيْنِ حَرَامٌ شَرْعًا.

١- أَمَّا الْمَدُّ بِسَبَبِ الْهَمْزِ:
فَهُوَ نَوْعَانِ:١- وَإِنْ كَانَ الْهَمْزُ بَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ:
فَهُوَ نَوْعَانِ:إِنْ كَانَ الْهَمْزُ قَبْلَ حَرْفِ الْمَدِّ
فَيُسَمَّى مَدُّ الْبَدَلِ:

وَسَمِّيَ بَدَلًا لِأَنَّ حَرْفَ الْمَدِّ فِيهِ أُبْدِلَ مِنَ الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ وَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ بِإِعْتِبَارِ الْغَالِبِ. مِثْلُ: ءَامَنُوا - إِيْمَانًا - أَوْتُوا. وَمَقْدَارُ مَدِّهِ عِنْدَ حَفْصٍ حَرَكَتَانِ.

إِنْ كَانَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ: فَهُوَ
وَاجِبٌ مُتَّصِلٌ:

وَمِثَالُهُ: أُولَئِكَ، سُوءٌ، يَشَاءُ. وَمَقْدَارُ مَدِّهِ أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسُ حَرَكَاتٍ، عِنْدَ حَفْصٍ، وَيَجُوزُ سِتُّ حَرَكَاتٍ إِذَا جَاءَتْ الْهَمْزَةُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ وَوَقَّفَ عَلَيْهَا. نَحْوُ: اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ، يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ، فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ.

وَإِنْ كَانَ فِي كَلِمَتَيْنِ: فَهُوَ
جَائِزٌ مُتَفَصِّلٌ:

مِثَالُهُ: يَا أَيُّهَا، الَّذِي أَنْزَلَ، وَمَا أَرْسَلْنَا، إِنَّمَا أَنْتَ. وَمَقْدَارُ مَدِّهِ أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسُ حَرَكَاتٍ، وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي حَالَةِ الْوَصْلِ. مِلَاحِظَةٌ: تُحَذَفُ الْأَلْفُ مِنْ كَلِمَةٍ (أَنَا) حَيْثُمَا وُجِدَ وَذَلِكَ حِينَ الْوَصْلِ نَحْوُ: «قَالَ أَنَا أَحِبِّي وَأُمِّي» الْبَقَرَةُ: ٢٥٨. «وَأَنَا أَعْلَمُ» الْمُتَحَنَّنَةُ: أَمَّا عِنْدَ الْوَقْفِ فَلَا تُحَذَفُ.

وَأَمَّا الْمَدُّ بِسَبَبِ السُّكُونِ
فَهُوَ نَوْعَانِ:٢- سُكُونٌ لَازِمٌ: وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ
سُكُونٌ لَازِمٌ وَصَلًا وَوَقْفًا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ. وَمَقْدَارُ
مَدِّهِ سِتُّ حَرَكَاتٍ عِنْدَ كُلِّ الْقُرْءَانِ.

وَهُوَ نَوْعَانِ:

كَلِمِي: وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ حَرْفٌ سَاكِنٌ فِي كَلِمَةٍ. وَهُوَ نَوْعَانِ:
حَرْفِي: وَيُوجَدُ فِي فَوَاتِحِ بَعْضِ السُّورِ، فِي الْحَرْفِ الَّذِي هِجَاؤُهُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أَوْ مِثْلَهَا حَرْفٌ مَدٌّ وَالثَّلَاثُ سَاكِنٌ.

٢- وَإِنْ لَمْ يَدْعَمْ فَيُسَمَّى

مُحَقِّقًا: وَذَلِكَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي سُورَةِ يُونُسَ وَهِيَ: «لَقَدْ» آيَةُ ٥١ وَآيَةُ ٩١.

١- فَإِنْ أَدْعَمْ سُمِّيَ مُثَقَّلًا نَحْوُ: اللَّامُ مِنْ أَلَمِ الْمَرْ وَالسَّيْنُ: فَيَسِي طَسَمَ وَلَا يُوجَدُ غَيْرُ الْمَوَاضِعِ السَّتَّةِ الْمَذْكُورَةِ.

١- فَإِنْ أَدْعَمْ فَيُسَمَّى مُثَقَّلًا، نَحْوُ: وَلَا الضَّالِّينَ، الْحَاقَّةُ، أَوْ يُحَاجُّوكُمْ، شَاقُوا، دَابَّةٌ وَيَلْحَقُ بِهِ مَدُّ الْفَرْحِ وَيُوجَدُ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ فِي الْقُرْآنِ: قُلْ أَلَّذِكْرَيْنِ مَوْضِعَيْنِ فِي الْأَنْعَامِ. «قُلْ أَللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ» سُورَةُ يُونُسَ: آيَةُ ٥٩. «اللَّهُ خَيْرٌ أَمَا يَشْرُونَ» سُورَةُ النَّمْلِ: آيَةُ ٥٩. وَعَلَامَتُهُ فِي الْمَصَاحِفِ إِشَارَةُ الْمَدِّ وَحَرَكَةُ الشَّدَةِ بَعْدَهَا هَكَذَا (و).

(١) تَعْرِيفُ الْمَدِّ: هُوَ إطَالَةُ زَمَنِ الصَّوْتِ بِحَرْفِ الْمَدِّ (وَأَحْرَفُ الْمَدِّ هِيَ الْأَلْفُ السَّاكِنَةُ وَلَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَقْشُوعًا، وَالرَّاءُ السَّاكِنَةُ الْمَقْشُوعُ مَا قَبْلَهَا، وَالْيَاءُ السَّاكِنَةُ الْمَقْشُوعُ مَا قَبْلَهَا. وَتَعْرِيفُ الْقَصْرِ: هُوَ إِبْتِثَاتُ حَرْفِ الْمَدِّ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ.

ب. لَوَاحِظُ أَحْكَامِ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ

مَا يُلْحَقُ وَفِي مِقْدَارِ مَدِّهِ حَرَكَتَانِ أَوْ أَرْبَعٌ أَوْ سِتٌّ:
مَدُّ اللَّيْنِ: وَهُوَ مَدُّ حَرْفِي اللَّيْنِ: الْيَاءُ وَالْوَاوُ السَّاكِنَتَانِ؛ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهُمَا؛ وَالسَّاكِنُ مَا بَعْدَهُمَا؛ سَكُونًا عَارِضًا فِي حَالَةِ الْوَقْفِ؛ نَحْوُ:
فُرَيْشٍ - وَالصَّيْفِ - الْبَيْتِ - خَوْفٍ - شَيْءٍ.
تَنْبِيهُ: إِذَا اجْتَمَعَ مَدَّانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ حَالَةَ الْقِرَاءَةِ وَجَبَ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا، لِقَوْلِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ (وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمَثَلِهِ).
وَمِثَالُهُ:
١ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ السَّمَاءِ مَاءً﴾ فَإِنْ مَدَّتْ (السَّمَاءُ) أَرْبَعَ حَرَكَاتٍ وَجَبَ مَدُّ (مَاءٍ) أَرْبَعَ حَرَكَاتٍ، وَإِنْ مَدَّتْ خَمْسًا فَخَمْسٌ.
٢ - وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ إِنَّا إِذَا﴾.
٣ - وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾ وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ.

مَا يُلْحَقُ وَفِي مِقْدَارِ مَدِّهِ أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسٌ حَرَكَاتٍ:
مَدُّ الصَّلَةِ الْكُبْرَى: وَهِيَ مَدُّ هَاءِ الضَّمِيرِ الْغَائِبِ: وَهُوَ إِذَا جَاءَتْ هَاءُ الضَّمِيرِ الْمَكْنَى بِهَا عَنِ الْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ الْغَائِبِ الْمُتَحَرِّكَةِ بِالضَّمِّ أَوْ الْكسْرِ، وَوَقَعَتْ بَيْنَ مُتَحَرِّكَيْنِ، وَجَاءَ بَعْدَهَا هَمْزٌ. وَمِثَالُهُ: «هُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ». وَلَهُ أَجْرٌ. بِهِ أَحَدًا - غَيْبُهُ أَحَدًا. فَإِنْ كَانَتْ حَرَكَةُ الْهَاءِ ضَمَّةً فَتَشْبِعُ الضَّمَّةَ حَتَّى يَتَوَلَّدَ مِنْهَا وَاوٌ - وَإِنْ كَانَتْ كَسْرَةً فَتَشْبِعُ الْكَسْرَةَ حَتَّى يَتَوَلَّدَ مِنْهَا يَاءٌ وَبَعْدَ كُلِّ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسٌ حَرَكَاتٍ حِينَئِذٍ: وَإِذَا جَاءَ السَّكُونُ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا فَلَا تَمُدُّ نَحْوُ: «وَأَتَيْنَهُ الْإِنجِيلُ» «لَهُ الْمُلْكُ»، «فَاتَوَلَّاهُ إِلَهُهُ»، «إِلَيْهِ الْمَصِيرُ».

مَا يُلْحَقُ وَفِي مِقْدَارِ مَدِّهِ حَرَكَتَانِ:
١ - مَدُّ الْعَوْضِ: وَهُوَ الْوَقْفُ عَلَى التَّنْوِينِ الْمُنْصُوبِ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ، وَيَمُدُّ مِقْدَارَ حَرَكَتَيْنِ، وَإِذَا لَمْ يَوْقِفْ عَلَيْهِ فَلَا يُمَدُّ، وَمِثَالُهُ:
«أَجْرًا عَظِيمًا عَمْرًا غَفُورًا إِلَّا قَلِيلًا وَكُلُّ شَيْءٍ فَصْلُهُ تَفْصِيلًا» فَتَنْطِقُ بِالْوَقْفِ: عَظِيمًا - غَفُورًا - قَلِيلًا - تَفْصِيلًا.
٢ - مَدُّ الصَّلَةِ الصَّغْرَى: وَهُوَ مَجِيءُ هَاءِ الضَّمِيرِ الْغَائِبِ؛ الْمَكْنَى بِهَا عَنِ الْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ الْمُتَحَرِّكَةِ بِالضَّمِّ أَوْ الْكسْرِ بَيْنَ مُتَحَرِّكَيْنِ وَلَمْ يَأْتِ بَعْدَهَا هَمْزٌ وَمِثَالُهُ: أَعَذُّهُ عَذَابًا. قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتُهُ تَعْلَمُ - ضَيْفُهُ فَطَمَسْنَا - بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعُ. وَيَسْتَشْتِي مِنْهُ: لَفْظُ «يَرْضَاهُ» فِي سُورَةِ الزُّمَرِ، وَلَفْظُ «أَوْجِهْ» فِي سُورَتِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَاءِ، وَلَفْظُ «تَلْقَاهُ» فِي سُورَةِ النَّملِ لِأَنَّ الْهَاءَ سَاكِنَةٌ.
٣ - مَدُّ الْأَحْرَفِ الْمَجْمُوعَةِ بِكَلِمَةٍ (حِي طَهْر): وَهِيَ الْمَوْجُودَةُ فِي بَعْضِ فَوَاتِحِ السُّورِ وَتَلْفِظُ: (حَا، يَا، طَا، رَا) أَيْ يَحْدَفُ الْهَمْزَةُ مِنْهَا فِي النُّطْقِ وَلِذَلِكَ لَا تَجِدُ إِشَارَةَ الْمَدِّ فَوْقَهَا فِي الْمَصَاحِفِ.

مُلَاحَظَاتٌ

- ١ - أَقْوَى الْمَدِّ: اللَّازِمُ فَالْمُتَّصِلُ فَالْعَارِضُ لِلْسَّكُونِ فَالْمُفْصَلُ فَالْبَدَلُ.
- ٢ - إِذَا اجْتَمَعَ سَبَبَانِ مِنْ أَسْبَابِ الْمَدِّ قَوِيٌّ وَضَعِيفٌ عَمِلَ بِالْقَوِيِّ نَحْوُ (وَلَا أَمِينَ): مَدُّ بَدَلٍ وَمَدُّ لَازِمٍ فَيَعْمَلُ بِاللَّازِمِ فَقَطْ. وَنَحْوُ (وَجَاءُوا أَبَاهُمْ): بَدَلٌ وَمُفْصَلٌ يَعْمَلُ بِالْمُفْصَلِ فَقَطْ.
- ٣ - إِذَا وَقَعَ حَرْفُ الْمَدِّ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ وَاتَى بَعْدَهُ حَرْفٌ سَاكِنٌ حُذِفَ حَرْفُ الْمَدِّ فِي الْوَصْلِ نَحْوُ (وَقَالُوا اتَّخَذَ) وَالْمَقْبِي الصَّلَاةِ (أَصَالُوا الْجَحِيمِ) (حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (يَأْيُهَا النَّبِيُّ).
- ٤ - مَا يَمُدُّ حَرَكَتَيْنِ: الطَّبِيعِيُّ وَالْبَدَلُ وَالصَّلَةُ الصَّغْرَى وَالْعَوْضُ وَبَعْضُ أَحْرَفِ فَوَاتِحِ السُّورِ الْمَجْمُوعَةِ بِكَلِمَةٍ (حِي طَهْر).

٢ - وَإِنْ لَمْ يَدْخَمْ سَمِيٌّ مُخَفَّفًا نَحْوُ: نَ وَالْقَلَمِ، قَ وَالْقُرْآنِ، وَالصَّادُ وَالْمِيمُ فِي الْمَصِّ وَجُمِعَتْ حُرُوفُ الْمَدِّ اللَّازِمِ الْحَرْفِيُّ فِي كَلِمَةٍ: (نقص عسلكم) وَعَلَامَتُهُ فِي الْمَصَاحِفِ أَنْ تَجِدَ إِشَارَةَ الْمَدِّ (ح) فَوْقَ أَحَدِ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ فِي فَوَاتِحِ السُّورِ وَإِذَا لَمْ تَوْجِدْ إِشَارَةَ الْمَدِّ (ح) فَالْمَدُّ طَبِيعِيٌّ.

- ٥ - مَا يَمُدُّ أَرْبَعَ أَوْ خَمْسَ حَرَكَاتٍ: الْمُتَّصِلُ وَالْمُفْصَلُ وَالصَّلَةُ الْكُبْرَى.
 - ٦ - مَا يَمُدُّ أَرْبَعَ أَوْ خَمْسَ أَوْ سِتَّ حَرَكَاتٍ: الْمُتَّصِلُ إِذَا وَقِفَ عَلَيْهِ وَكَانَتْ هَمْزُهُ مُتَطَرِّقَةً نَحْوَ شَاءَ.
 - ٧ - مَا يَمُدُّ سِتَّ حَرَكَاتٍ: اللَّازِمُ بِأَنوَاعِهِ.
 - ٨ - مَا يَمُدُّ أَرْبَعَ أَوْ سِتَّ حَرَكَاتٍ: الْعَيْنُ فِي فَاتِحَتِي مَرْيَمَ وَالشُّورَى.
 - ٩ - مَا يَمُدُّ اثْنَتَيْنِ أَوْ سِتَّ: وَصَلًا مَعَ فَتْحِ الْمِيمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ أَوَّلُ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ.
 - ١٠ - مَا يَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ وَالتَّوَسُّطُ وَالطُّوْلُ: الْمَدُّ الْعَارِضُ لِلْسَّكُونِ وَاللَّيْنِ الْعَارِضُ لِلْسَّكُونِ.
 - ١١ - عَلَى الْقَارِئِ الْأَلْتِزَامُ بِمِقْدَارِ الْحَرَكَاتِ مِنْ أَوَّلِ الْقِرَاءَةِ إِلَى نَهَائِهَا.
 - ١٢ - يَتَلَخَّصُ أَحْكَامُ الْمَدِّ بِمَا يَلِي:
- إِذَا شَاهَدْتَ حَرَكَةَ الْمَدِّ (ح) فِي الْمَصْحَفِ سَوَاءً فِي فَوَاتِحِ السُّورِ أَوِ الْآيَاتِ فَتَمُدُّ أَرْبَعَ أَوْ خَمْسَ حَرَكَاتٍ فَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ الَّذِي بَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ سَكُونًا لَزِمَ فَإِنَّهُ يَمُدُّ سِتَّ حَرَكَاتٍ وَإِذَا شَاهَدْتَ (ح) حَرَكَةَ الْمَدِّ فِي فَوَاتِحِ السُّورِ فَتَمُدُّ سِتَّ حَرَكَاتٍ.

الْمَبْعُوثُ الثَّامِنُ أَحْكَامُ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ



وَابْعَا. مَرَاتِبُ الْقِرَاءَةِ أَرْبَعَةٌ:

١. التَّرْتِيلُ: وَهُوَ الْقِرَاءَةُ بِتَوَدُّةٍ وَأَطْمَئِنَانٍ؛ وَإِخْرَاجُ كُلِّ حَرْفٍ مِنْ مَخْرَجِهِ؛ مَعَ إِعْطَاتِهِ حَقَّهُ؛ وَمُسْتَحَقُّهُ؛ وَمَعَ تَدْبِيرِ الْمَعَانِي، وَهُوَ أَفْضَلُهَا؛ لِتَزُولِ الْقُرْآنُ بِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾.

٢. التَّحْقِيقُ: وَهُوَ مِثْلُ التَّرْتِيلِ إِلَّا أَنَّهُ أَكْثَرُ أَطْمَئِنَانًا وَهُوَ الْمَأْخُذُ بِهِ فِي مَقَامِ التَّعْلِيمِ لِإِتِّفَاقِ اللِّسَانِ عَلَى التَّلَاوَةِ السَّليمةِ.

٣. الْحَدْرُ: وَهُوَ الإسْرَاعُ فِي الْقِرَاءَةِ مَعَ مَرَاعَةِ الْأَحْكَامِ، وَغَالِيًا مَا يَكُونُ لِتَحْصِيلِ الثَّوَابِ وَمُرَاجَعَةِ الْحِفْظِ.

٤. التَّدْوِيرُ: وَهُوَ مَرْتَبَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ التَّرْتِيلِ وَالْحَدْرِ. فَالتَّحْقِيقُ أَبْطَأُ تِلَاوَةً وَالْأَسْرَعُ مِنْهُ التَّرْتِيلُ وَالْأَسْرَعُ مِنْهُمَا التَّدْوِيرُ وَأَسْرَعُهُنَّ الْحَدْرُ.

خَلَصْنَا. اتَّبَاعُ الرَّسُولِ ﷺ لِجِبْرِيلَ فِي الْوَقْفِ فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ:

لَقَدْ صَحَّ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَنْجَبَ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْوَقْفِ فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ وَهِيَ:

١. ﴿وَلِكُلِّ وَجْهٍ مَوْلِيهَا فَكَسَبَتْهُوا الْخَيْرَاتِ إِنْ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة: ١٤٨.

٢. ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ آل عمران: ٩٥.

٣. ﴿فَكَسَبَتْهُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ المائدة: ٤٨.

٤. ﴿... مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ المائدة: ١١٦.

٥. ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ يوسف: ١٠٨.

٦. ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ الْحُسْنَى﴾ الرعد: ١٧، ١٨.

٧. ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ وَالْأَنْعَامُ خَلْقًا لَكُمْ فِيهَا﴾ النحل: ٥.

٨. ﴿أَفَنَسْكَانَ مَوْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ السجدة: ١٨.

٩. ﴿ثُمَّ أَكْبَرَ يَسْعَى فَوَشَّحْنَا قُرْآنِي﴾ سورة النازعات: ٢٢.

١٠. ﴿لَيْلَةَ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ﴾ القدر: ٣.

سَادِسًا. الْأَثَرُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَى الْوَقْفِ:

يُؤَثِّرُ الْوَقْفُ عَلَى نَفْثِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَالْحُرُوفِ وَقَدْ ذُكِرَتْ مُتَابَعَةٌ فِيمَا سَبَقَ نَجْمُهَا هُنَا تَجْمِيعًا لِلْمُفَادَةِ وَذِكْرُ مَا لَمْ يَذْكَرْ: ١. الْمَدُّ الْعَارِضُ لِلسُّكُونِ: وَيَجُوزُ مَدُّ حَرَكَاتٍ أَوْ أَرْبَعُ أَوْ سِتٌّ وَفِي حَالَةِ الْوَصْلِ حَرَكَاتَانِ فَقَطُّ.

٢. مَدُّ اللَّيْنِ وَسَبَبُهُ سُكُونُ عَارِضٍ مِثْلُ سَابِقِهِ.

٣. الْوَقْفُ عَلَى حَرْفِ الرَّاءِ: مِثَالُ: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَدَايِي وَنَذَرْتُ﴾ فَعِنْدَ الْوَقْفِ تَفْخُمُ أَيُّ الرَّاءِ مَعَ تَسْكِينِهَا أَوْ تَرْفُقُ وَالتَّرْفِيقُ مُقَدِّمٌ وَعِنْدَ الْوَصْلِ تَرْفُقُ.

٤. ادْخُلُوا مِصْرًا فَعِنْدَ الْوَقْفِ عَلَى مِصْرٍ جَازَ التَّفْخِيمُ وَالتَّرْفِيقُ وَعِنْدَ الْوَصْلِ التَّفْخِيمُ فَقَطُّ.

٥. الْوَقْفُ عَلَى الْحَرْفِ الْمُشَدَّدِ يَبْقَى مُشَدَّدًا مَعَ تَسْكِينِهِ، وَغَمَّ الْجَمْعُ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ إِذَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا فِي الْوَقْفِ مُطْلَقًا كَمَا قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ وَمِثْلُهُ نَحْوُ: بِالْحَقِّ مُسْتَمِرٌّ مِنْ الْحَيِّ. وَأَمْرٌ مُسْتَقَرٌّ. وَمِنْ الْخَطَا الْوَقْفُ بِالْفَتْحِ عَلَى الْمُشَدَّدِ وَالْمَفْتُوحِ.

٦. تَاءُ التَّانِيثِ إِنْ كُنْتُ بِالتَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ، وَقَفْنَا عَلَيْهَا بِالتَّاءِ نَحْوُ (سَكْرَةٍ، رِبْوَةٍ).

٧. وَإِنْ كُنْتُ بِالتَّاءِ الْمَفْتُوحَةِ، وَقَفْنَا عَلَيْهَا بِالتَّاءِ نَحْوُ (رَحْمَتٍ، وَنَعْمَتٍ، وَأَمْرَاتٍ).

٨. الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُنَوَّنُ نَحْوُ (عَلِيمًا) يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالْأَلْفِ بَدَلًا مِنَ التَّنْوِينِ فَتَقْرَأُ عَلِيمًا، وَكَذَلِكَ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمُنَوَّنِ فِي أَحْكَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ لِأَنَّهُ لَمْ يَعُدْ هُنَاكَ تَنْوِينٌ فِي الْوَقْفِ. فَتُلْفَى أَحْكَامُ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ بِالْوَقْفِ عَلَيْهَا.

٩. تَبْدِيلُ حَرْفَةِ الْكَسْرِ وَالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ إِلَى السُّكُونِ عِنْدَ الْوَقْفِ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقِفُ إِلَّا عَلَى سَاكِنٍ.

٥. الْوَقْفُ الْقَبِيحُ:

وَهُوَ الْوَقْفُ عَلَى مَا لَمْ يَتِمَّ مَعْنَاهُ، وَذَلِكَ لِتَعَلُّقِهِ بِمَا بَعْدَهُ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَهُوَ مَمْنُوعٌ، وَلَهُ نَوْعَانِ:

٤. الْوَقْفُ الْحَسَنُ:

وَحُكْمُهُ يَحْسَنُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ عِنْدَ رُؤُوسِ الْأَيِّ وَالْإِبْتِدَاءِ بِمَا بَعْدَهُ عِنْدَ الْجُمُهورِ، وَأَمَّا فِي وَسْطِهَا فَيَحْسَنُ الْوَقْفُ، دُونَ الْإِبْتِدَاءِ بِمَا بَعْدَهُ.

وَتَعْرِيفُهُ: هُوَ الْوَقْفُ عَلَى كَلِمَةٍ تَمَّ الْمَعْنَى عِنْدَهَا؛ لَكِنَّهَا تَعَلَّقَتْ بِمَا بَعْدَهَا؛ لَفْظًا، وَمَعْنَى؛ وَيُوجَدُ فِي وَسْطِ الْأَيِّ وَآخِرِهَا.

ب

مِثَالُهُ فِي وَسْطِ الْأَيِّ: الْوَقْفُ عَلَى (لِلَّهِ) فِي قَوْلِهِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. فَالْوَقْفُ عَلَى (لِلَّهِ) حَسَنٌ لِأَنَّهُ تَمَّ الْمَعْنَى لَكِنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ لَا يَحْسَنُ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَبْلَهُ لَفْظًا وَمَعْنَى فَلَا بُدَّ عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ مِنْ إِعَادَةِ مَا قَبْلَهَا.

وَمِثَالُهُ فِي رُؤُوسِ الْأَيِّ: الْوَقْفُ عَلَى (الْمُؤْمِنُونَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿... وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ الروم: ٤.

فَالْوَقْفُ حَسَنٌ عَلَى (الْمُؤْمِنُونَ) لِأَنَّهُ تَمَّ الْمَعْنَى عِنْدَهُ لَكِنَّهُ شَدِيدُ التَّعَلُّقِ بِمَا بَعْدَهُ. وَقَدْ يَكُونُ الْوَقْفُ حَسَنًا وَالْإِبْتِدَاءُ بِمَا بَعْدَهُ قَبِيحًا نَحْوَ الْوَقْفِ عَلَى (الرَّسُولِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَيَأْكُمُونَ أَنْ تُوْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ الممتحنة: ١.

فَالْوَقْفُ عَلَى (الرَّسُولِ) حَسَنٌ وَالْإِبْتِدَاءُ بِإِيَّاكُمْ قَبِيحٌ لِفَسَادِ الْمَعْنَى.

أ

الْوَقْفُ عَلَى كَلَامٍ لَا يَفْهَمُ السَّمْعُ مِنْهُ مَعْنَى:

كَالْوَقْفِ عَلَى (بِسْمِ) مِنْ بِسْمِ اللَّهِ، وَ(الْحَمْدُ) مِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ.

وَحُكْمُهُ: لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ؛ لَكِنَّ يَجِبُ عَلَى الْقَارِئِ الْإِبْتِدَاءَ بِالْكَلِمَةِ الَّتِي وَقَفَ عَلَيْهَا أَوْ بِمَا قَبْلَهَا حَسَبَ مَا يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى، وَيَكُونُ وَقْفٌ ضَرُورَةً وَقَدْ تَقَدَّمَ.

ب

الْوَقْفُ عَلَى مَعْنَى غَيْرِ مُرَادٍ لِلَّهِ تَعَالَى:

كَالْوَقْفِ عَلَى: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي. إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ. إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي.

وَحُكْمُهُ: لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ. فَإِنْ تَعَمَّدَ الْوَقْفَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ وَشَبَّهَهُ؛ وَقَصَدَ الْمَعْنَى الْفَاسِدَ، فَقَدْ كَفَرَ. وَإِنْ تَعَمَّدَ الْوَقْفَ بِدُونِ قَصْدِ الْمَعْنَى فَقَدْ أَتَمَّ. وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدَ الْوَقْفَ وَلَمْ يَقْصِدِ الْمَعْنَى فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ.

أحكام متفرقة

المبحث التاسع
أحكام متفرقة لبعض من طريق الشاطبية

أولاً

ما يجوز فيه الوجهان وصلًا ووقفًا:

ثانيًا

ما يجوز فيه الوجهان وقفًا فقط:

- ١- جَوَازُ إِبْثَاتِ وَحَذْفِ الْيَاءِ عِنْدَ الْوَقْفِ فِي يَاءِ ﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ﴾ النمل: ٣٦. فَيُحَذَفُ ثَلَاثًا ﴿فَمَا آتَنَ اللَّهُ﴾ وَيُثْبِتُ ثَلَاثًا ﴿فَمَا آتَنِي اللَّهُ﴾.
- ٢- جَوَازُ إِبْثَاتِ وَحَذْفِ الْأَلِفِ فِي سَلَسِلَةٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾.

- ٤- ﴿الدَّكْرَيْنِ﴾ مَوْضِعَانِ فِي الْأَنْعَامِ (١٤٣، ١٤٤)، و﴿الْقِنْ﴾ مَوْضِعَانِ فِي يُوسُفَ (٥١، ٩١)، و﴿اللَّهُ أَذُنُ﴾ سُورَةُ يُوسُفَ: ٥٩، و﴿اللَّهُ خَيْرٌ﴾ بالنمل (٥٩) هذه الكلمات الست يجوز مد الهمزة سِتُّ حَرَكَاتٍ وَقْصَرُهَا عِنْدَ تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ. وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ.
- ٥- (عين) مِنْ فَاتِحَتِي مَرِيمَ وَالشُّورَى يَجُوزُ فِيهَا التَّوَسُّطُ وَالْمَدُّ.
- ٦- ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ﴾ فِي الْمُرْسَلَاتِ (آية ٢٠) فِيهِ الْإِذْعَامُ الْكَامِلُ مَعَ ذَعَابِ صِفَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ؛ وَالْإِذْعَامُ النَّاقِصُ مَعَ بَقَاءِ صِفَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ. وَالْأَوَّلَى الْأَوَّلُ، كَمَا هُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ، مِنْ أَنَّهُ أَصَحُّ رَوَايَةً، وَأَوْجَهُ قِيَاسًا.

- ١- جَوَازُ قِرَاءَةِ السَّيْنِ أَوْ الصَّادِ فِي كَلِمَةِ الْمُصْطَبِرُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ هُمُ الْمُصْطَبِرُونَ﴾ الطور.
- ٢- جَوَازُ الْإِشْمَامِ وَالرُّومِ فِي كَلِمَةِ «تَأْمَنَّا» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَلِكٌ لَا تَلْمِزُنَا عَلَى يُوسُفَ﴾. وَالْإِشْمَامُ: هُوَ هَمُّ الشَّقِيقَيْنِ؛ بِلَا صَوْتٍ؛ عَقِبَ إِسْكَانِ الْحَرْفِ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ الْمَحذُوفَةَ ضَمَّةٌ. وَالرُّومُ: هُوَ إِضْمَافُ الصَّوْتِ بِالْحَرَكَةِ؛ حَتَّى يَذْهَبَ مُعْظَمُ صَوْتِهَا؛ فَيَسْمَعُ لَهَا صَوْتٌ خَفِيٌّ؛ يَدْرِكُهُ الْقَرِيبُ مِنْكَ؛ وَالْأَعْمَى بِحَاسَةِ السَّمْعِ.
- ٣- جَوَازُ فَتْحِ الضَّادِ وَضَمِّهَا فِي كَلِمَتِي زُضْعَفِ وَكَلِمَةِ «ضَعَفَا» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَخِيفَةً يُخَلِّقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ الروم: ٥٤.

المبحث العاشر

أثر الرسم العثماني على التلاوة وصلًا ووقفًا

رِسْمُ حَالَةٍ الْقَطْعِ	رِسْمُ حَالَةٍ الْوَصْلِ	اتَّفَقَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَى رِسْمِ الْقَطْعِ فِي الْمَوَاضِعِ التَّالِيَةِ	اتَّخَذَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَى رِسْمِ الْقَطْعِ أَوِ الْوَصْلِ فِي الْمَوَاضِعِ التَّالِيَةِ	اتَّفَقَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَى رِسْمِ الْوَصْلِ فِي الْمَوَاضِعِ التَّالِيَةِ
١- أَنْ لَا	آلا	(الأعراف: ١٠٥-١٠٦) (التوبة: ١١٨) (هود: ١٤-١٥) (الحج: ٢٦) (يس: ٦٠) (الدخان: ١٩) (المتحة: ١٢) (القلم: ٢٤)	(الأنبياء: ٨٧) والعمل بالقطع	باقي المواضع
٢- إِنْ مَا	إِنَّا	(الرعد: ٤٠)	لا يوجد	باقي المواضع
٣- عَنْ مَا	عَمَّا	(الأعراف: ١٦٦)	لا يوجد	باقي المواضع
٤- مِنْ مَا	مِمَّا	(النساء: ٢٥) (الروم: ٢٨)	(المنافقين: ١٠) والعمل على القطع	باقي المواضع
٥- أَمْ مَنْ	أَمَّنْ	(النساء: ١٠٩) (التوبة: ١٠٩) (الصافات: ١١) (فصلت: ٤٠)	لا يوجد	باقي المواضع لا يوجد
٦- حَيْثُ مَا	حَيْثَمَا	(البقرة: ١٤٤-١٥٠)	لا يوجد	لا يوجد
٧- أَنْ لَمْ	أَلَمْ	(النساء: ٧٣) (الأنعام: ١٣١) (الأعراف: ٩٢) (يونس: ٢٤-٤٥) (هود: ٦٨-٩٥) (لقمان: ٧) (الحج: ٨) (البقرة: ٧)	لا يوجد	باقي المواضع
٨- إِنْ مَا	إِنَّمَا	(الأنعام: ١٣٤)	(النحل: ٩٥) والعمل بالوصل	باقي المواضع
٩- أَنْ مَا	أَنَّمَا	(الحج: ٦٢) (لقمان: ٣٠)	(الأنفال: ٤١) والعمل بالوصل (النساء: ٩١) والعمل بالقطع	في باقي المواضع
١٠- كُلُّ مَا	كَلَّمَا	(إبراهيم: ٣٤)	(الأعراف: ٣٨) والعمل بالوصل (المؤمنون: ٤٤) والعمل بالقطع (الملك: ٨) والعمل بالوصل	

- أ- الْحَذْفُ وَالْإِثْبَاتُ: إِذَا كَانَ آخِرُ الْكَلِمَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ الثَّلَاثَةِ، وَبَعْدَهَا سَاكِنٌ فَإِنْ كَانَ هَذَا الْحَرْفُ مُثْبِتًا فِي رِسْمِ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ؛ فَالْوَقْفُ عَلَى الْكَلِمَةِ؛ يَكُونُ بِإِثْبَاتِ حَرْفِ الْمَدِّ فِيهَا. وَمِثَالُهُ: وَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ ذَاقَا الشَّجَرَةَ). وَإِنْ كَانَ مَحذُوفًا مِنَ الْمَصَاحِفِ يَكُونُ الْوَقْفُ عَلَى الْكَلِمَةِ بِحَذْفِهِ. وَمِثَالُهُ: (أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ - أَيُّهُ السَّاحِرُونَ - أَيُّهُ الثَّقَلَانُ) فَيُوقَفُ عَلَى أَيُّهُ بِالسُّكُونِ مُرَاعَاةً لِلرَّسْمِ. وَيُسْتثنَى أَلِفٌ «ثَمُودًا» فَإِنَّهَا ثَبَّتَتْ رِسْمًا وَتَحَذَفُ وَصَلًا؛ وَوَقْعًا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ هود: ٦٨، ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الْفِرْقَانِ: ٣٨، ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَدْ الْعَنَكِبُوتِ: ٣٨، ﴿وَتَمُودًا فَمَا أَبْقَى﴾ النجم: ٥١.
- ب- تَأَهُ التَّكْوِينِ: تَتَّبِعُ الرِّسْمُ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ فَإِنْ رُسِمَتْ مَبْسُوطَةً قُرِئَتْ تَاءً بِالْوَقْفِ عَلَيْهَا نَحْوَ (رَحِمَتْ) وَإِنْ رُسِمَتْ مَرْبُوطَةً قُرِئَتْ هَاءً بِالْوَقْفِ عَلَيْهَا نَحْوَ (رَحِمَةً) وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحِمَتَ رَبِّكَ﴾ الزخرف: ٣٢.
- ج- الْقَطْعُ وَالْوَصْلُ: فِي الرِّسْمِ الْعُثْمَانِيِّ كَلِمَاتٌ كُتِبَتْ بِطَرِيقَتَيْنِ مَقْطُوعَةً عَنْ بَعْضِهَا وَمَوْصُولَةً مَعَ بَعْضِهَا. فَإِنْ رُسِمَتِ الْكَلِمَةُ مَقْطُوعَةً عَنْ غَيْرِهَا جَازَ لِلْقَارِئِ الْوَقْفُ عَلَيْهَا فِي مَقَامِ التَّعْلُمِ أَوْ الْإِمْتِحَانِ أَوْ ضَيْقِ النَّفْسِ نَحْوَ الْوَقْفِ عَلَى (أَنْ) فِي (أَنْ لَا) وَفِي (أَنْ لَمْ).
- وَأِنْ رُسِمَتْ مَوْصُولَةً لَمْ يَجْزَلْهُ الْوَقْفُ إِلَّا عَلَى الْكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا نَحْوَ (أَلَا)، (أَلَمْ).
- وَأِنْ كَانَتِ الْكَلِمَةُ مُخْتَلَفًا فِي قِطْعِهَا وَوَصْلِهَا جَازَ الرَّجُلَانِ:
- وَأَلَيْكَ مُجْمَلٌ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ مَعَ مَوَاضِعِهَا:

ثالثاً

مَا يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ وَصَلًا فَقَطْ:

١. يَجُوزُ قَصْرُ الْمِيمِ وَمَدُّهَا حَالَ الْوَصْلِ مَعَ فَتْحِهَا فِي أَوَّلِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ (السم الله).

٢. يَجُوزُ الْإِظْهَارُ وَالْإِدْغَامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَالِيهِ خ هَلْكَ﴾ الحاقة: ٢٨.

فَعِنْدَ الْإِظْهَارِ سَكَنٌ لَطِيفَةٌ (عِنْدَ هَاءِ مَالِيهِ) يَدُونُ تَنْفُسُ؛ إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ لِكَوْنِهَا هَاءَ سَكَنٍ. وَعِنْدَ الْإِدْغَامِ إِجْرَاءٌ لِلَّهِاءِ مُجْرَى غَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ.

رابعاً

مَا يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ وَصَلًا: أَيُّ

حَالَ مُوَاصَلَةِ الْقِرَاءَةِ

السَّكَنُ، وَالْقَطْعُ، وَالْوَصْلُ وَذَلِكَ

عِنْدَ آخِرِ كَلِمَةٍ مِنَ الْأَنْفَالِ وَأَوَّلِ

بِرَاءَةٍ ﴿... عَلِيمٌ بِرَاءَةٍ...﴾.

خامساً

مُتَّفَرِّقَاتٌ عَمَلَةٌ:

مَا يَقْرَأُ بِالسَّيْنِ:

١. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي وَيَصْطُ﴾ البقرة: ٢٤٥.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصَلَةً﴾ الأعراف: ٦٩.

مَا يَقْرَأُ بِالضَّادِ وَالسَّيْنِ مَعاً ﴿أَمْ هُمُ الْمَصْطَرُونَ﴾ الطور: ٣٧.

أما قوله تعالى: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمَصْطِرٍ﴾ الغاشية: ٢٢. فتقرأ بالسَّيْنِ الضَّادِ من طريق الطيبة أما من طريق الشاذلية فقد قطع بأنها تقرأ بالضاد فقط.

تُسَبِّحُ هَاءُ الضَّمِيرِ زَيْهَسَ مَقْدَارَ حَرْكَيْنِ عِنْدَ الْوَصْلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾ في سورة الفرقان.

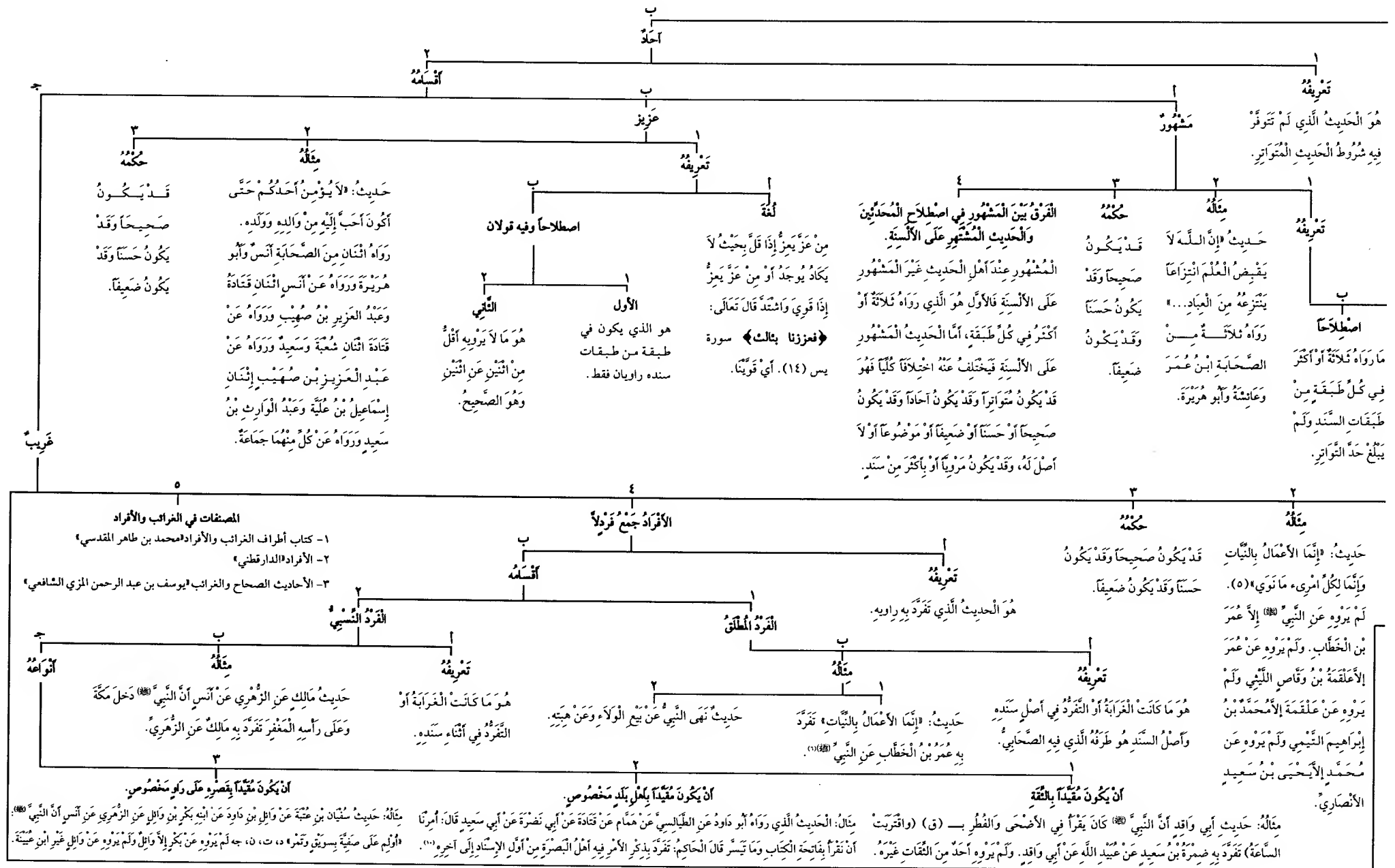
تُسَهِّلُ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ بَيْنَ بَيْنَ أَيْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَلْفِ فِي لَفْظِ: ﴿ءَاعْجَمِي﴾ (ءَاعْجَمِي) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ءَاعْجَمِي وَعَرَبِي﴾ سورة فصلت، وَلَمْ يَسْهَلْ خَفَضَ مِنْ

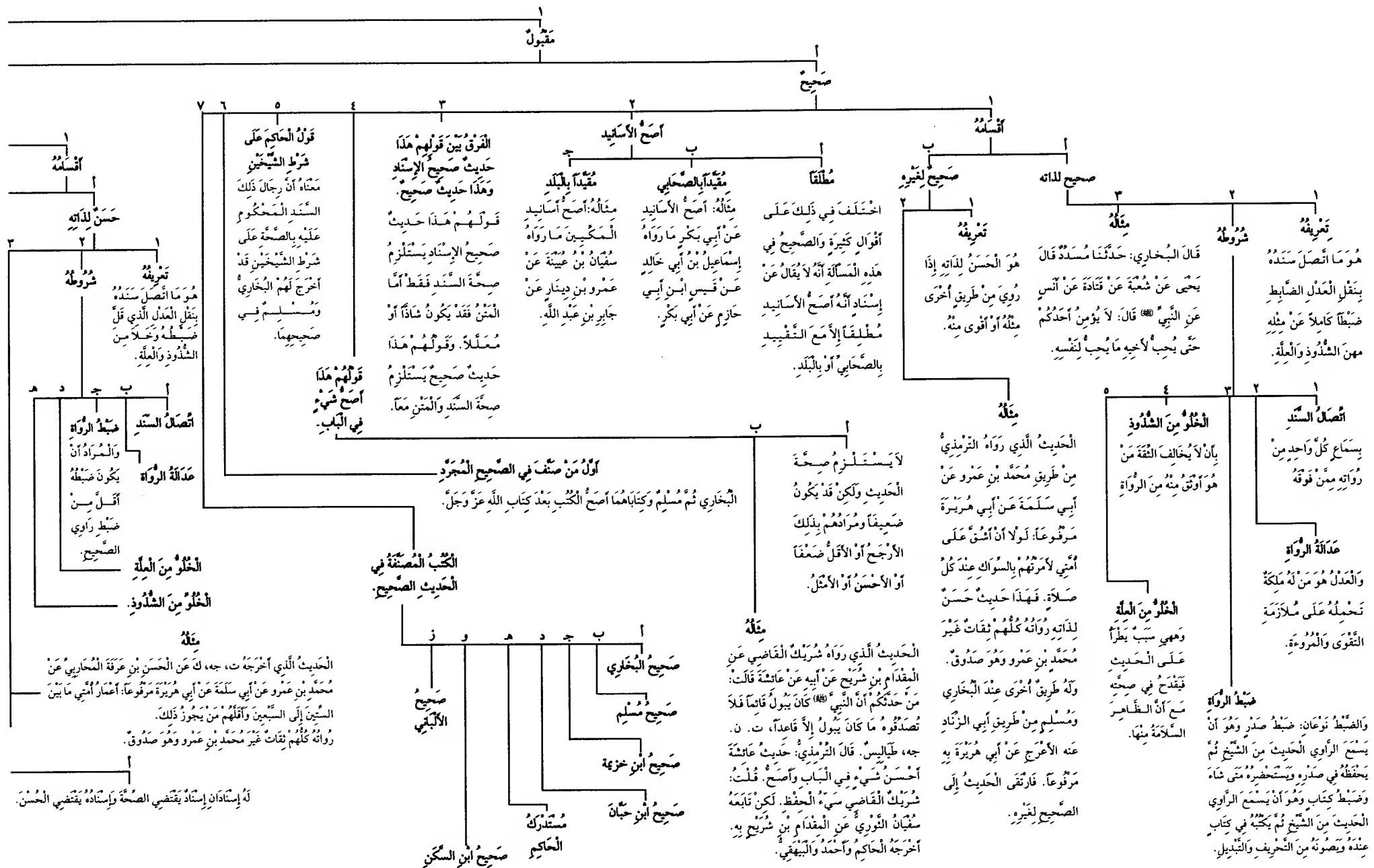
هَمْزَةِ الْقَطْعِ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا هَذِهِ الْهَمْزَةُ.

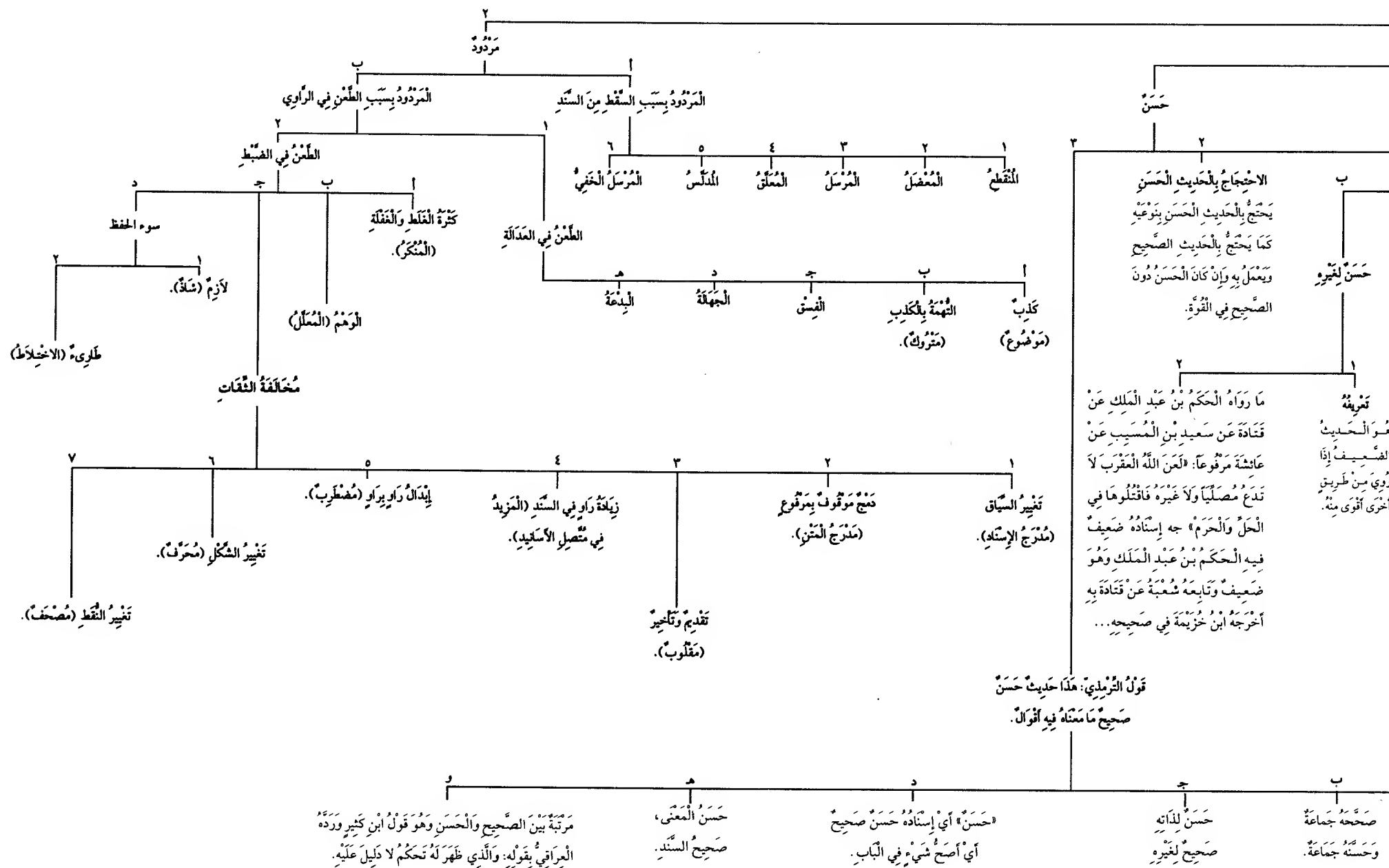
رَسْمُ حَقْلَةٍ الْقَطْعِ	رَسْمُ حَقْلَةٍ الْوَصْلِ	اِخْتَلَفَتْ الْمَصَاحِفُ عَلَى رَسْمِ الْقَطْعِ فِي الْمَوَاضِعِ التَّالِيَةِ	اِخْتَلَفَتْ الْمَصَاحِفُ عَلَى رَسْمِ الْوَصْلِ فِي الْمَوَاضِعِ التَّالِيَةِ	اِخْتَلَفَتْ الْمَصَاحِفُ عَلَى رَسْمِ الْوَصْلِ فِي الْمَوَاضِعِ التَّالِيَةِ
١٧ - كي لا	كيلا	(التحل: ٧٠) (الأحزاب: ٣٧) في أول موضعها من الآية (الحشر: ٧)	(١٧) (آل عمران: ١٥٣) (الحج: ٥) (الأحزاب: ٥٠) (الحديد: ٢٣)	لا يوجد
١٨ - عَنْ مَنْ	عَمَنْ	(النور: ٤٣) (النجم: ٢٩)	في باقي المواضع	لا يوجد
١٩ - يوم هم	يومهم	(غافر: ١٦) (الذاريات: ١٣) (النساء: ٧٨) (الكهف: ٤٩)	في باقي المواضع	لا يوجد
٢٠ - مال		(الفرقان: ٧) (المعارج: ٣٦)	حِينَئِذٍ ذَكَرْتُ وَصِلُ لَأَمْ الْجَرَ بِمَجْرُورِهَا تَحَوُّ قَمَالِكُمْ. مَالِكُمْ	لا يوجد
٢١ -	أياماً	(الإسراء: ١١٠)		لا يوجد
٢٢ - ولات حين			(المطففين: ٣)	ص: ٣
٢٣ -	«كالوهم» أو «وزنوهم»		(طه: ٩٤)	
٢٤ - ابن أم	يبنؤم		في جميع المواضع	لا يوجد
٢٥ -	آل التعريف	(الأعراف: ١٥٠)	في جميع المواضع	لا يوجد
٢٦ - «يا» النداء			في جميع المواضع	
٢٧ - «ها» التنبيه				

رَسْمُ حَقْلَةٍ الْوَصْلِ	اِخْتَلَفَتْ الْمَصَاحِفُ عَلَى رَسْمِ الْقَطْعِ فِي الْمَوَاضِعِ التَّالِيَةِ	اِخْتَلَفَتْ الْمَصَاحِفُ عَلَى رَسْمِ الْوَصْلِ فِي الْمَوَاضِعِ التَّالِيَةِ	اِخْتَلَفَتْ الْمَصَاحِفُ عَلَى رَسْمِ الْوَصْلِ فِي الْمَوَاضِعِ التَّالِيَةِ	رَسْمُ حَقْلَةٍ الْقَطْعِ
١١ - بش ما	بشما	(البقرة: ١٠٢) وآل عمران (١٨٧) (المائدة: ٦٢ - ٦٣ - ٧٩ - ٨٠)	(البقرة: ٩٣) والعمل بالوصل (الأعراف: ١٥٠)	لا يوجد
١٢ - في ما	فيما	(البقرة: ٢٤٠) (المائدة: ٤٨) (الأنعام: ١٤٥ - ١٦٥) (الأنبياء: ١٠٢) (النور: ١٤) (الروم: ٢٨) (الزمر: ٣ - ٤٦) (الواقعة: ٦١) والقطع في الجميع أكثر	باقي المواضع	لا يوجد
١٣ - أين ما	أينما	(الشعراء: ٩٢) (الأحزاب: ٦١) والعمل على القطع (النساء: ٧٨) والعمل بالوصل لا يوجد	باقي المواضع	لا يوجد
١٤ - إن لم	إنلم	(الكهف: ٤٨)	في باقي المواضع	لا يوجد
١٥ - أن لن	ألن	(الأنعام: ١٤٥) (النور: ١٤) (الزمر: ٣ - ٤٦) (الواقعة: ٦١) والقطع في الجميع أكثر	باقي المواضع	لا يوجد
١٦ - أن لو	أللو	(الأعراف: ١٠٠) (الرعد: ٣١) (سبأ: ١٤)	(الأنعام: ١٤٥) (النور: ١٤) (الزمر: ٣ - ٤٦) (الواقعة: ٦١) والقطع في الجميع أكثر	لا يوجد

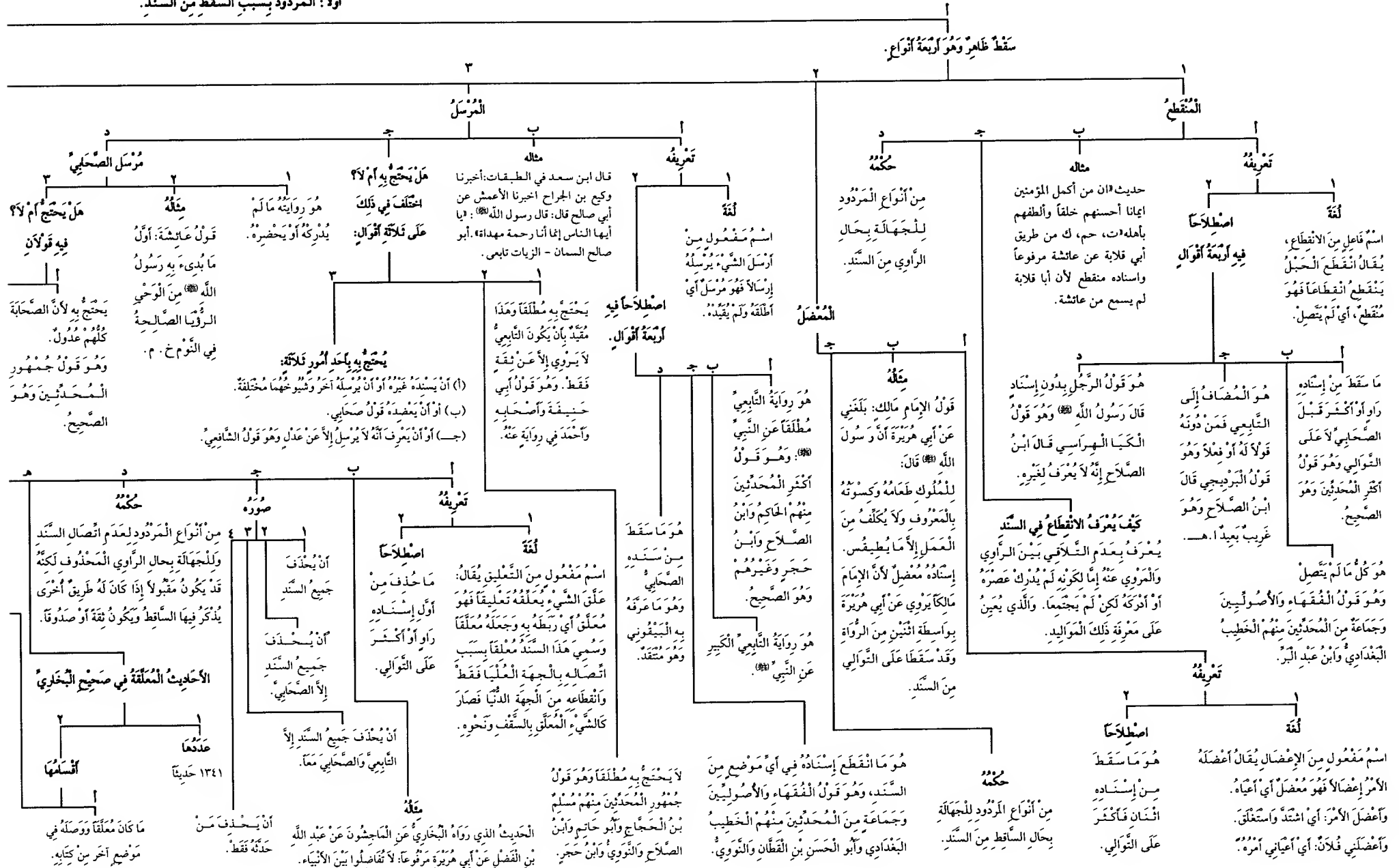
مصطلح الحديث

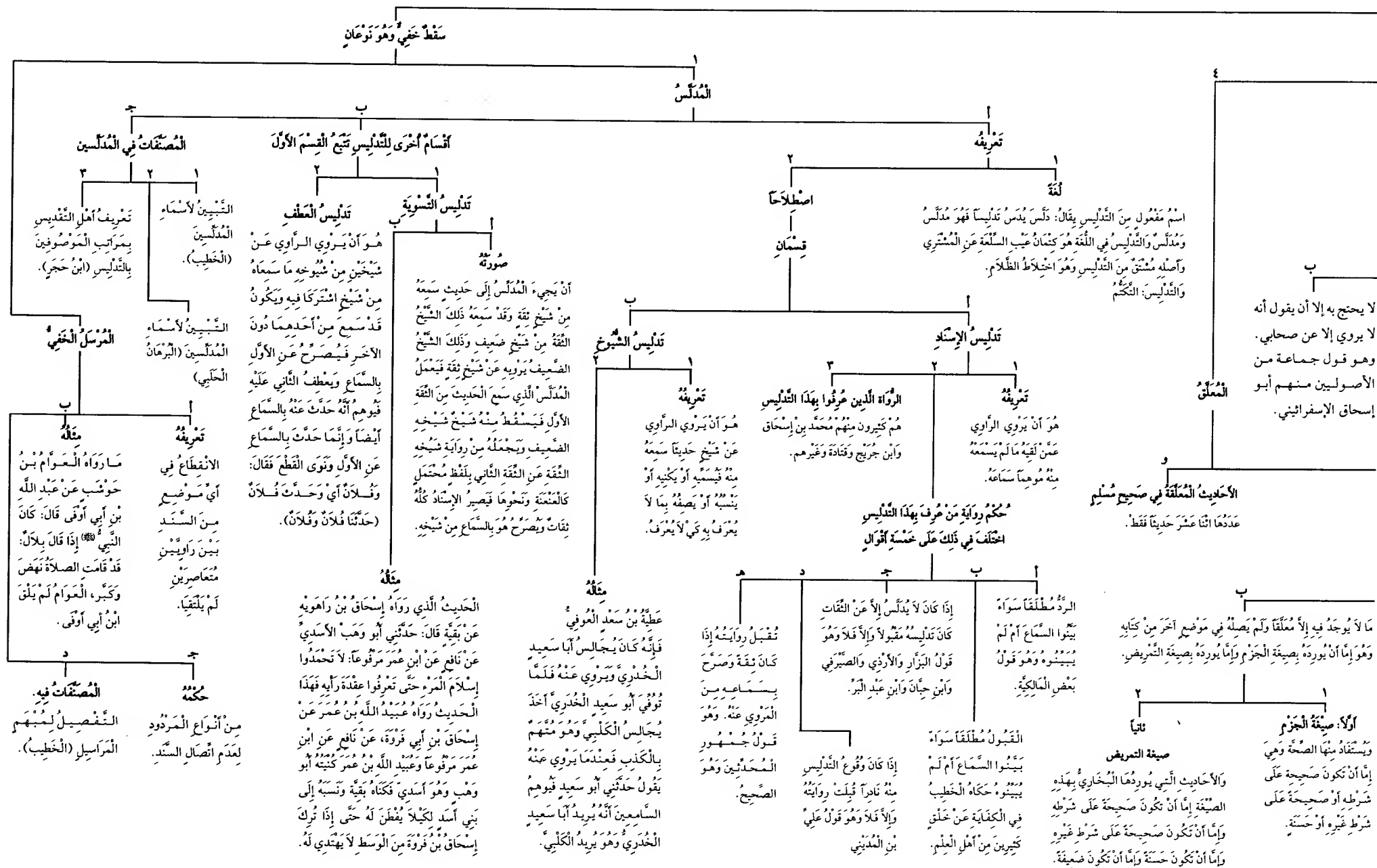


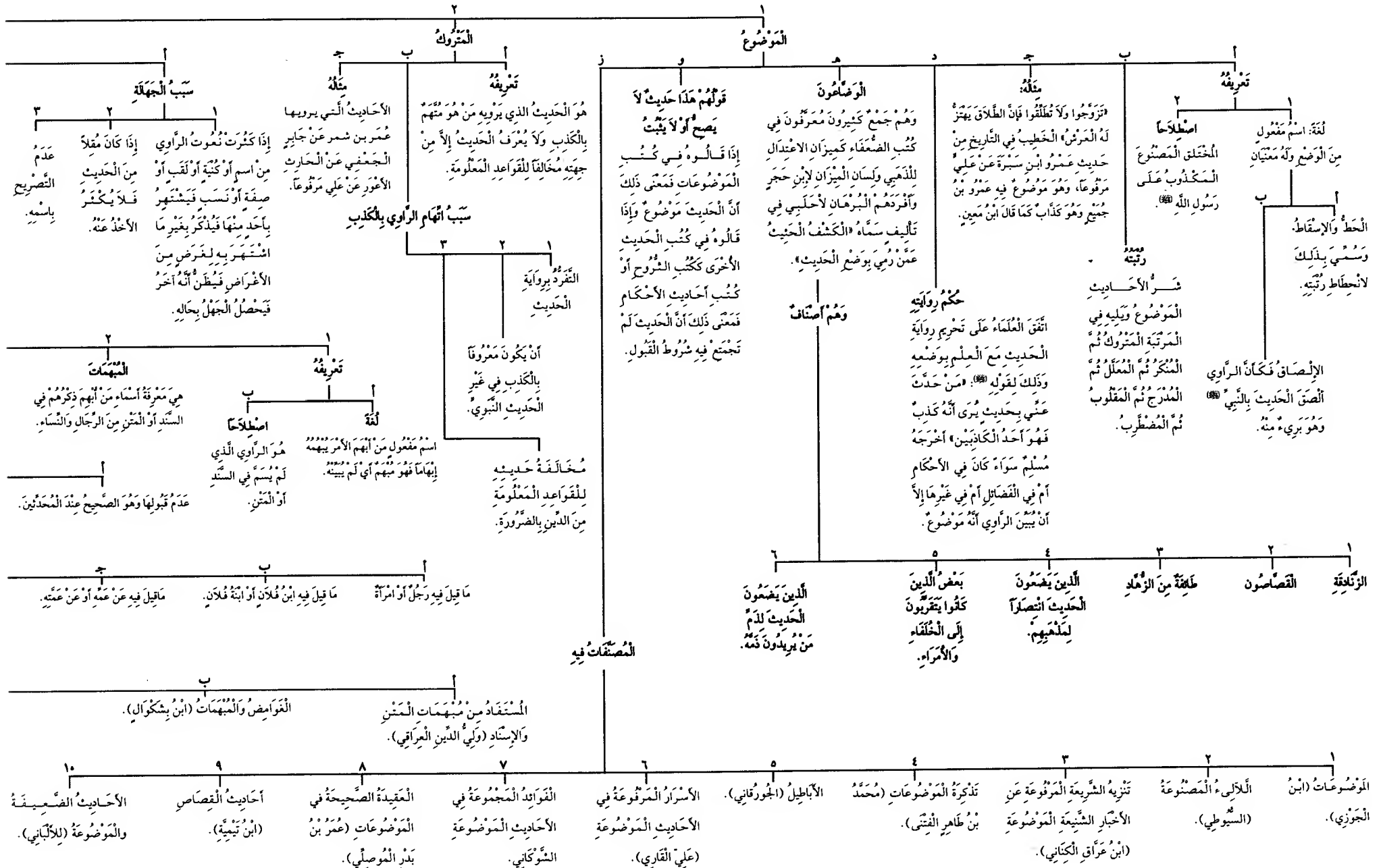


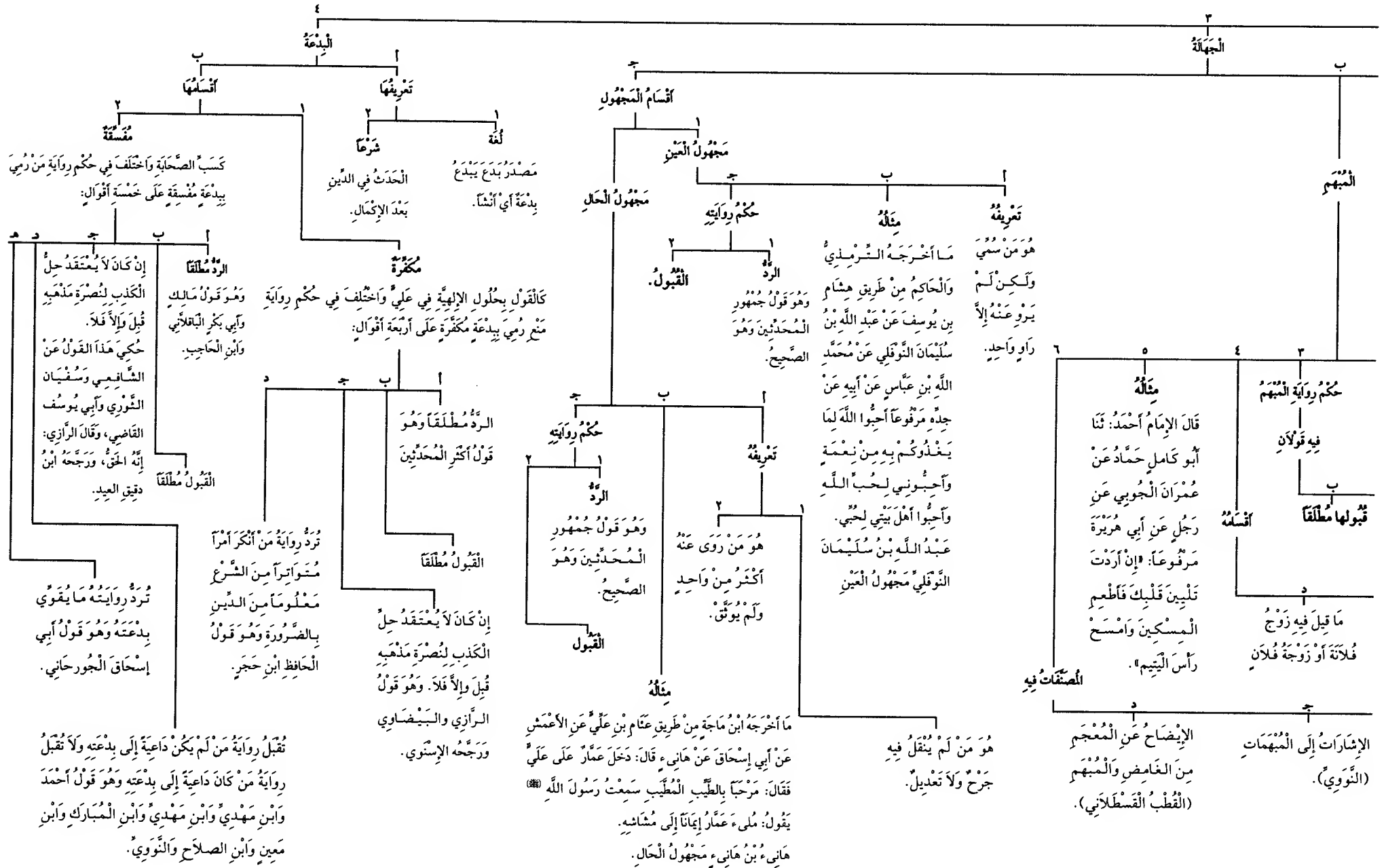


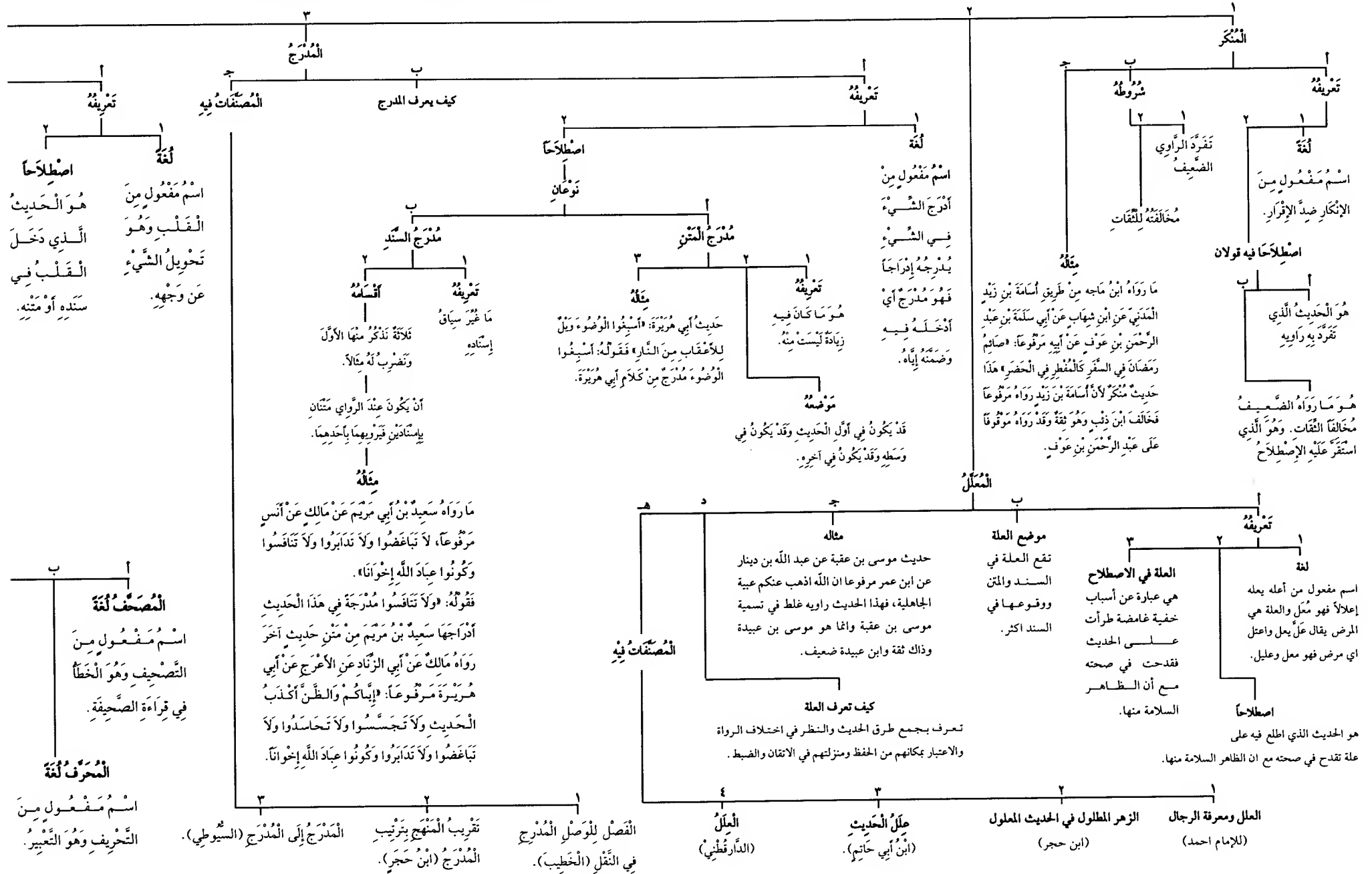
أولاً: الْمَرْدُودُ بِسَبَبِ السَّقْطِ مِنَ السَّنَدِ.

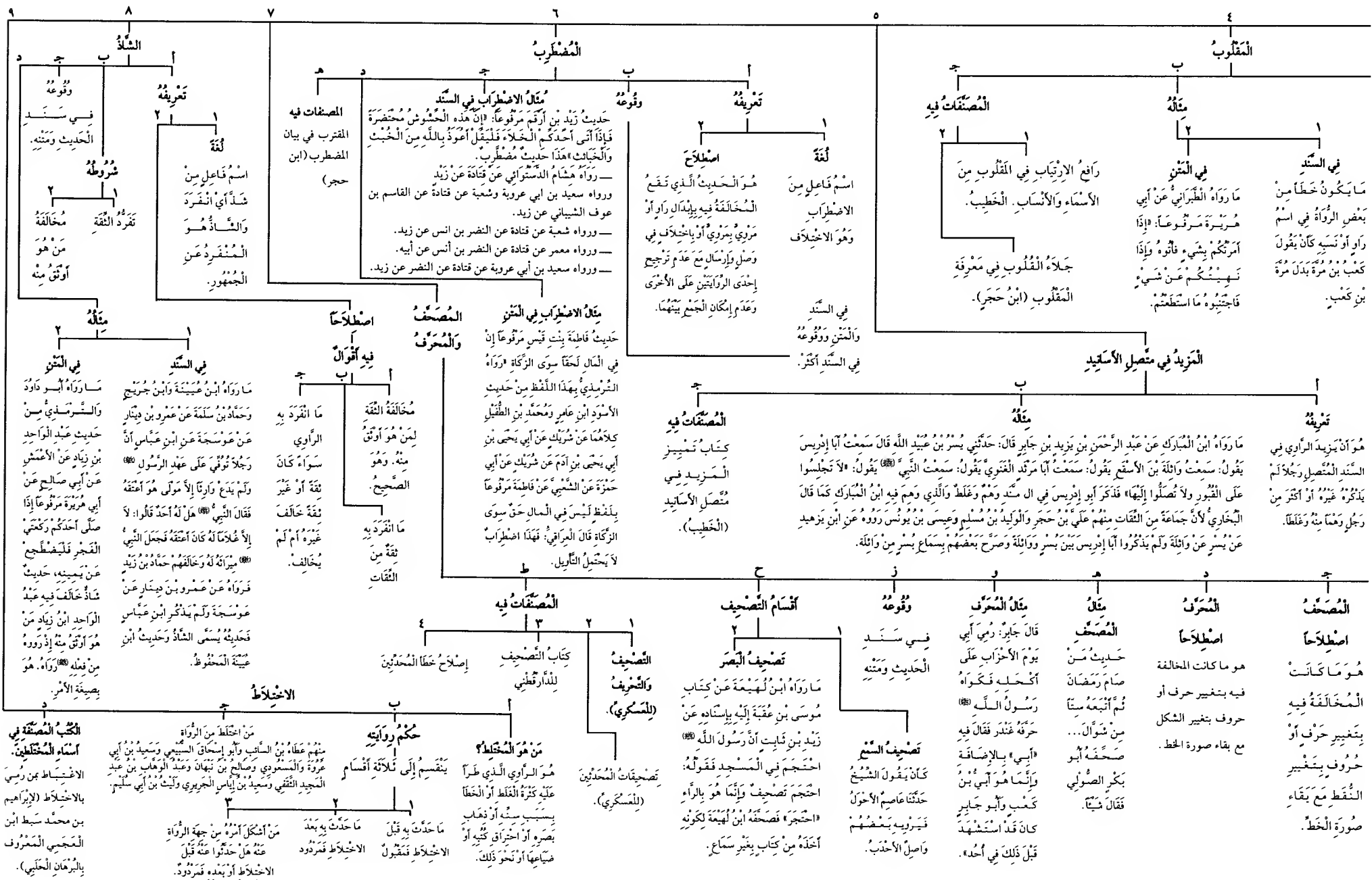


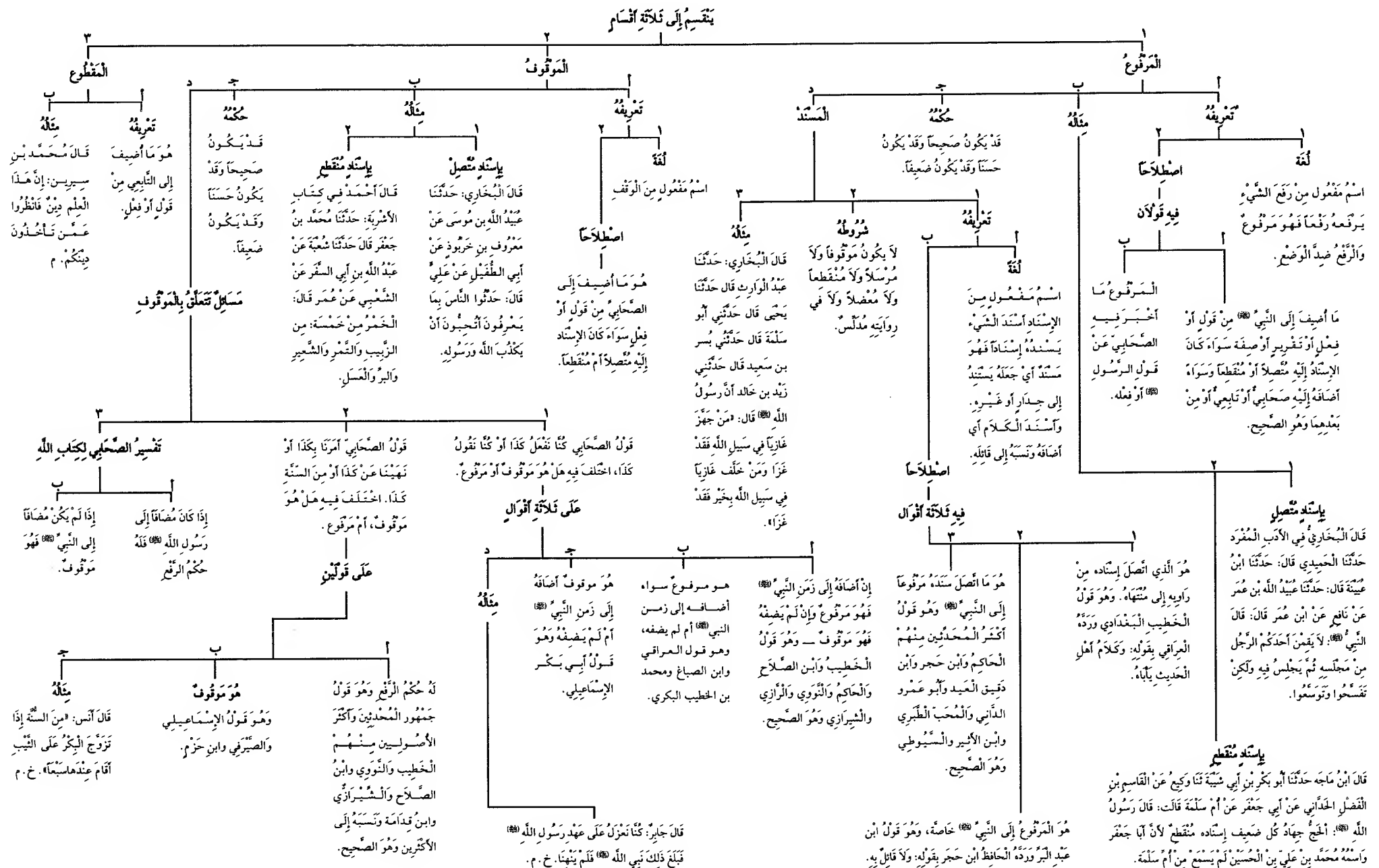






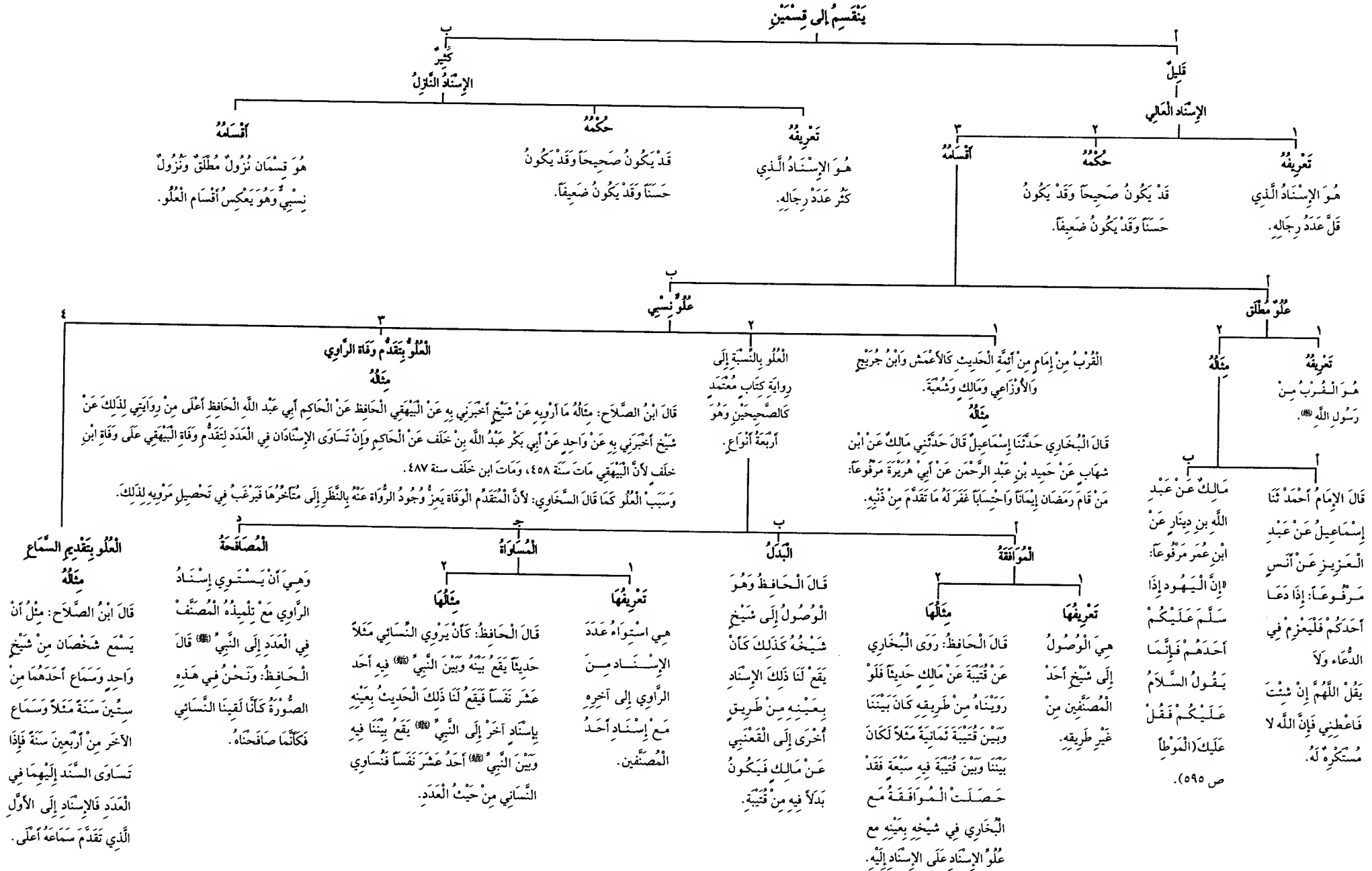


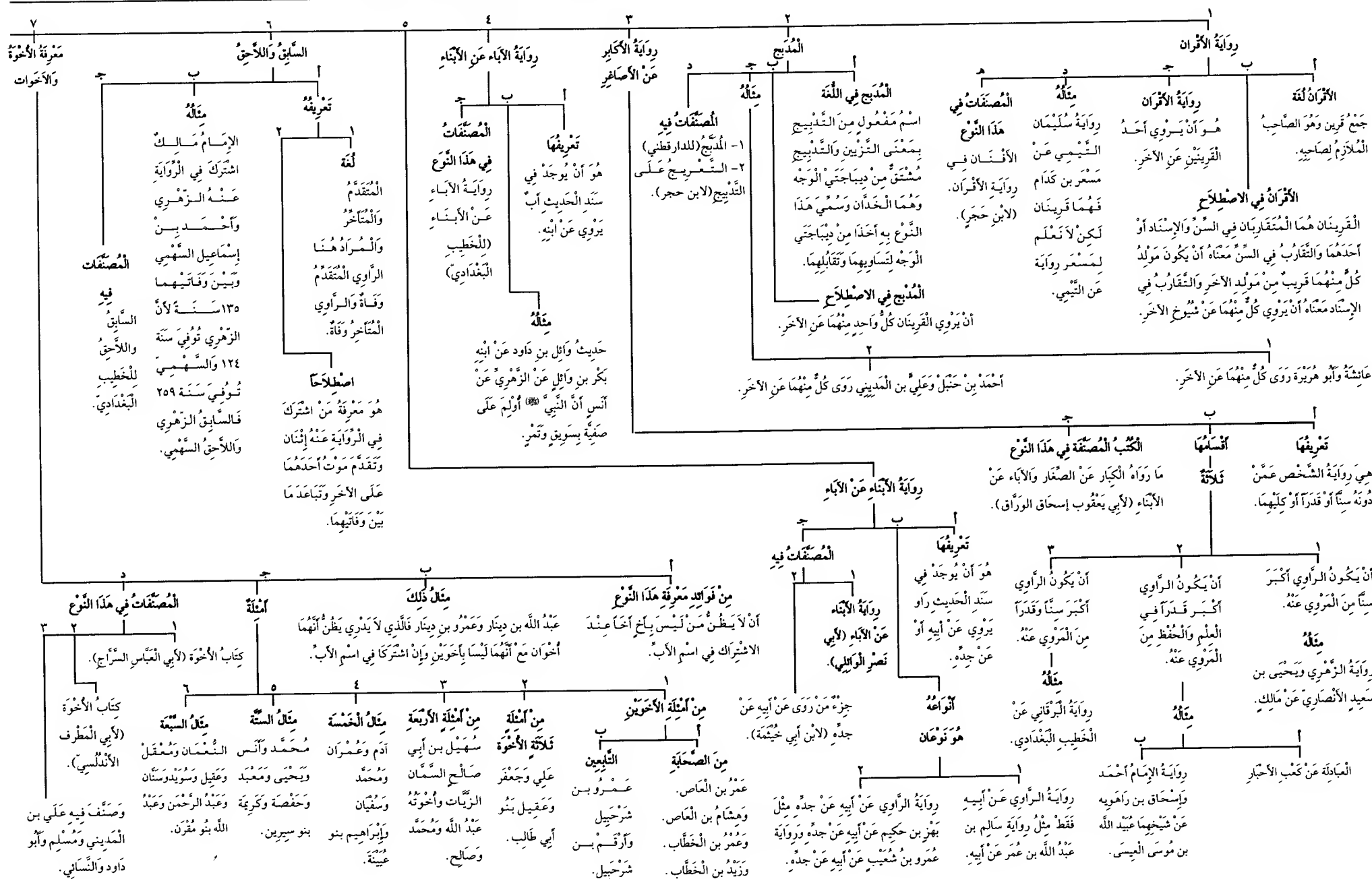


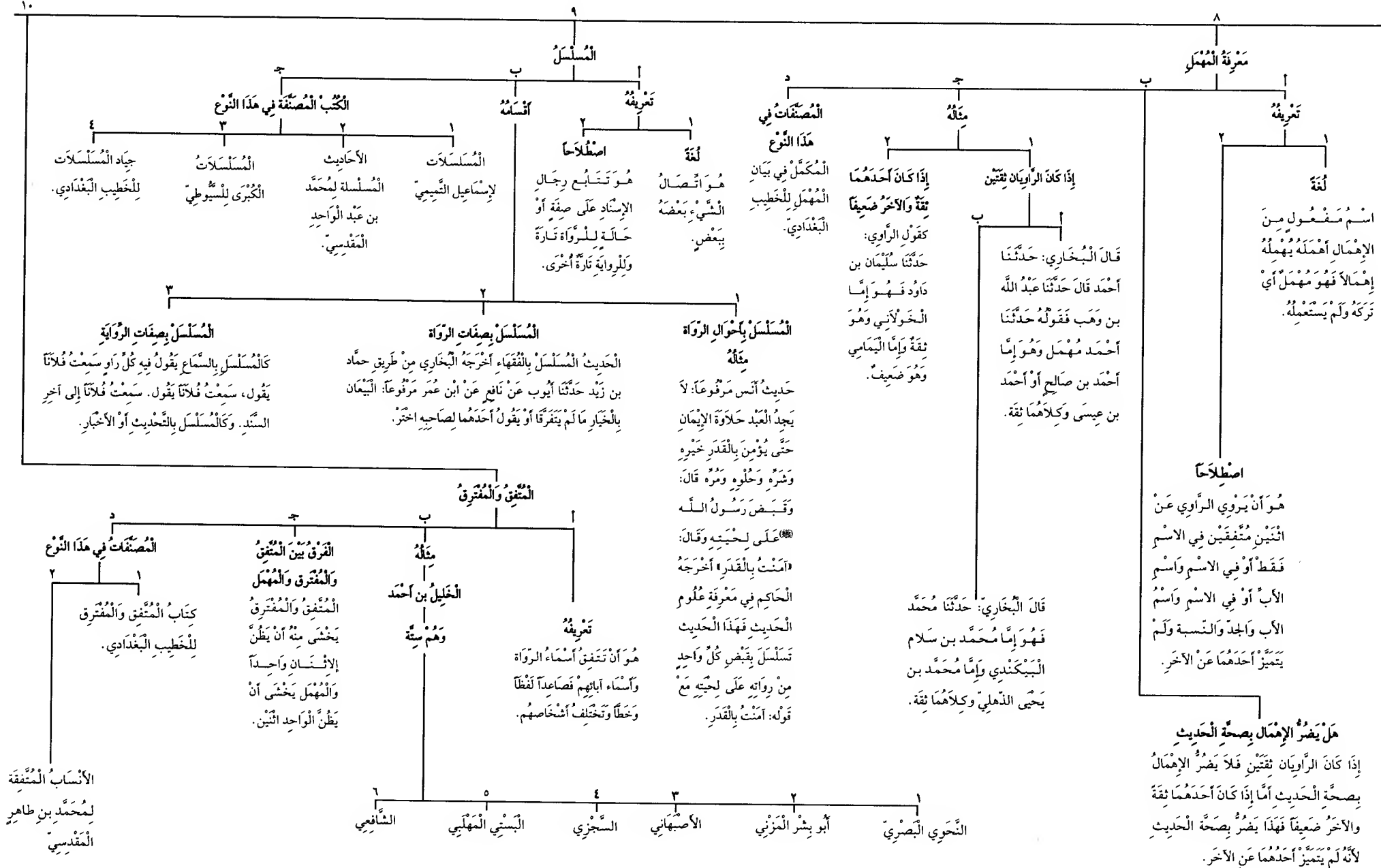


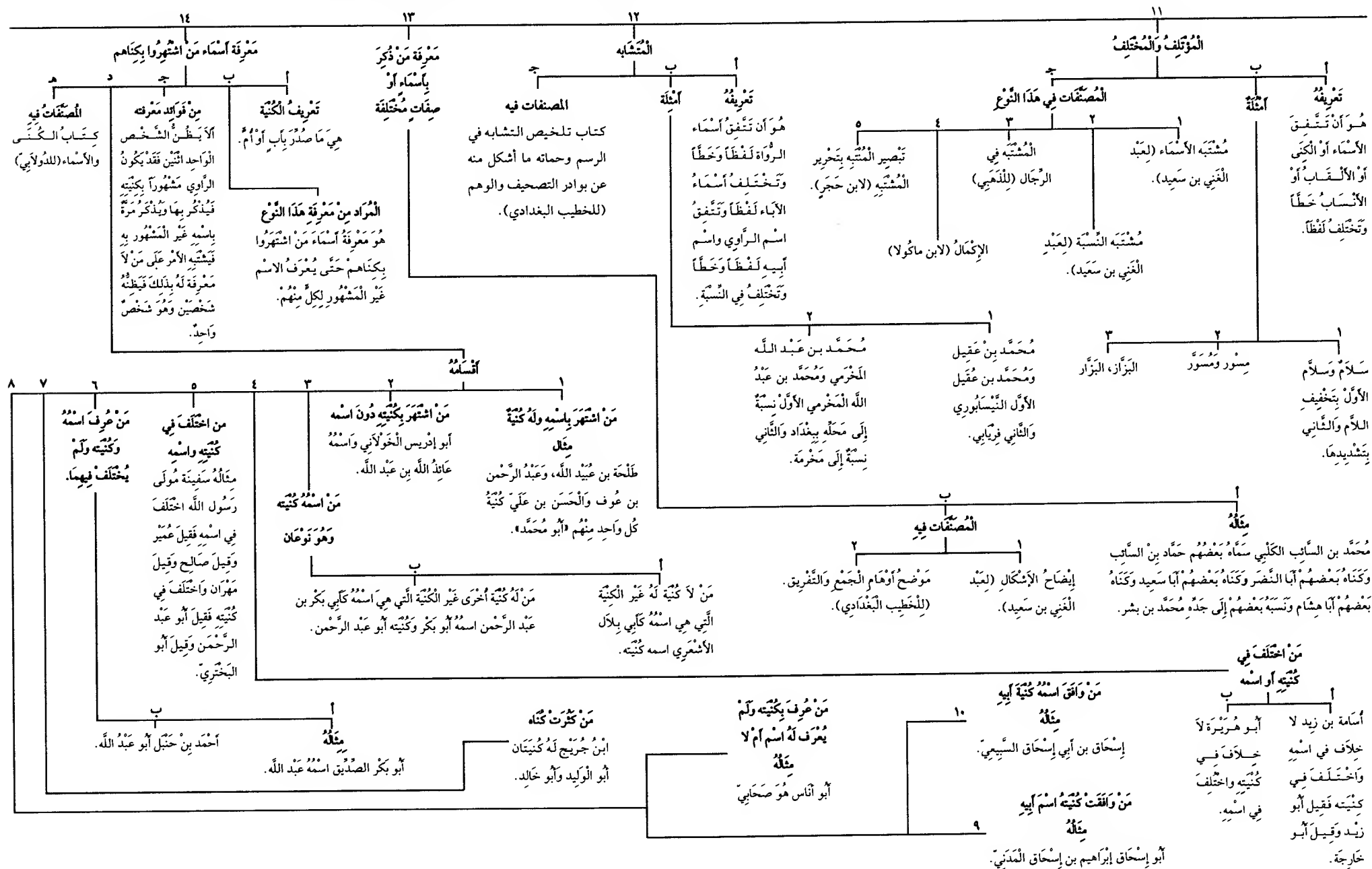
رَابِعًا: الْحَدِيثُ بِاعْتِبَارِ عَدَدِ الرُّوَاةِ

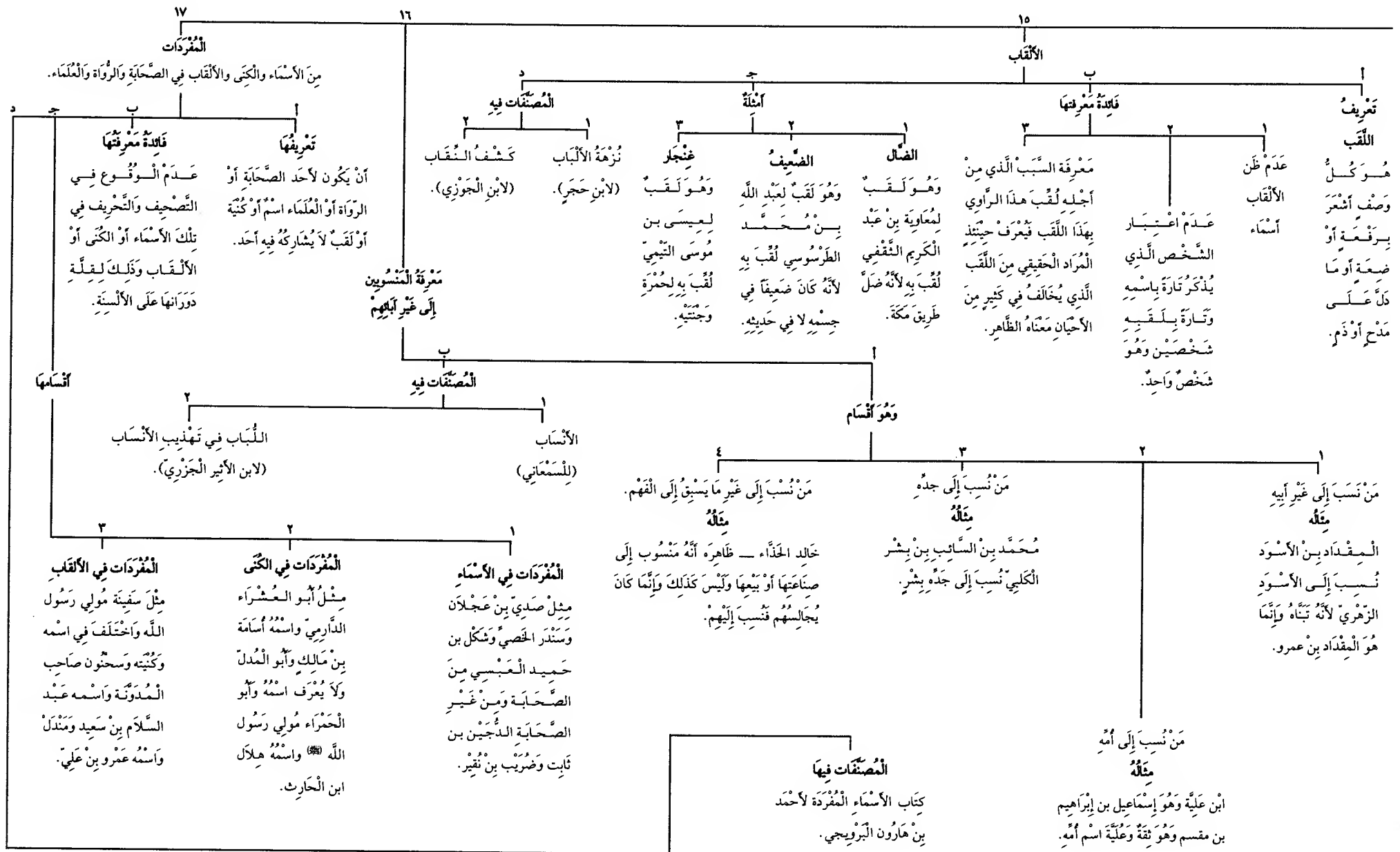
الدَّرْسُ السَّادِسُ ٤٧٣

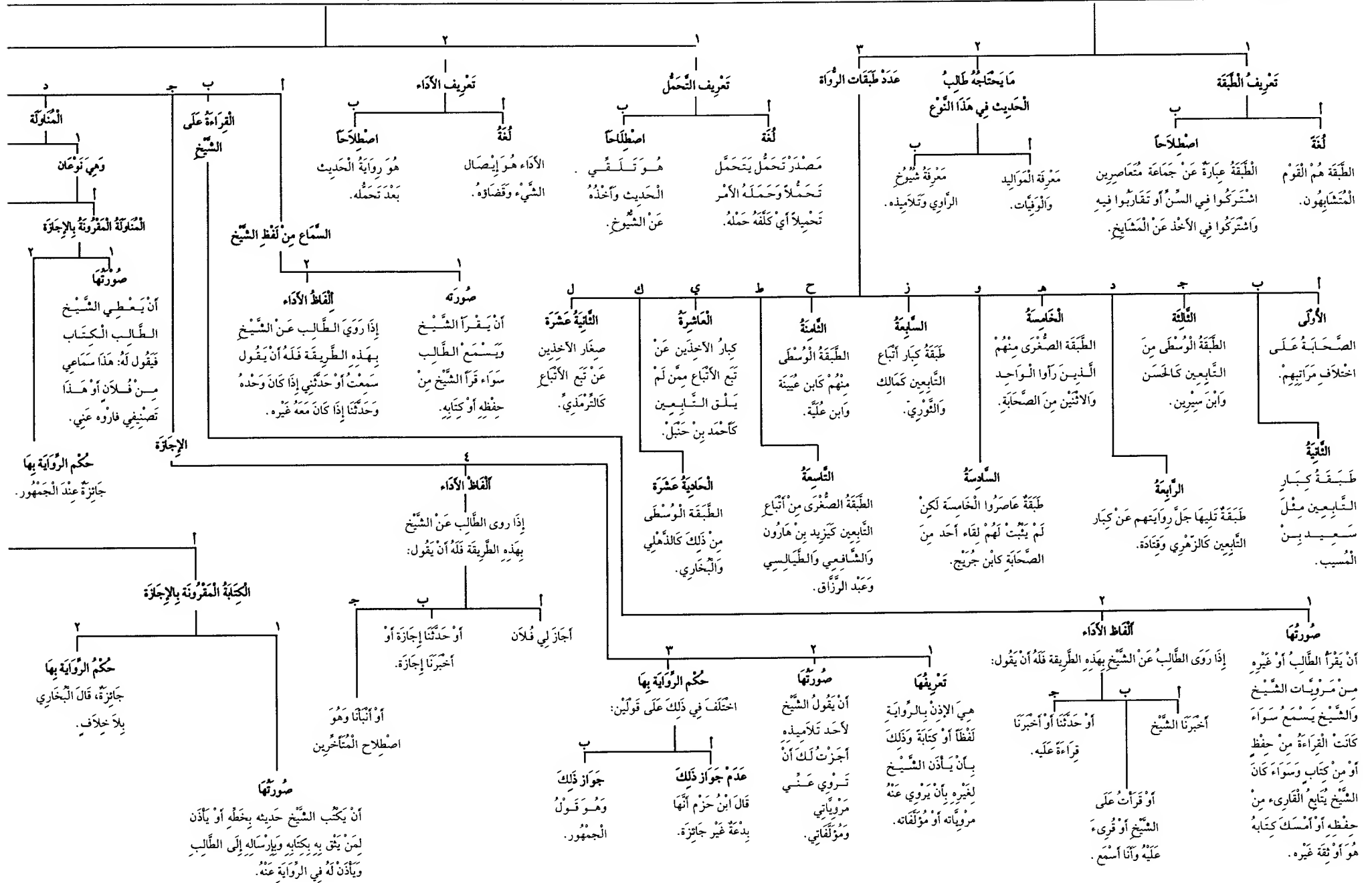


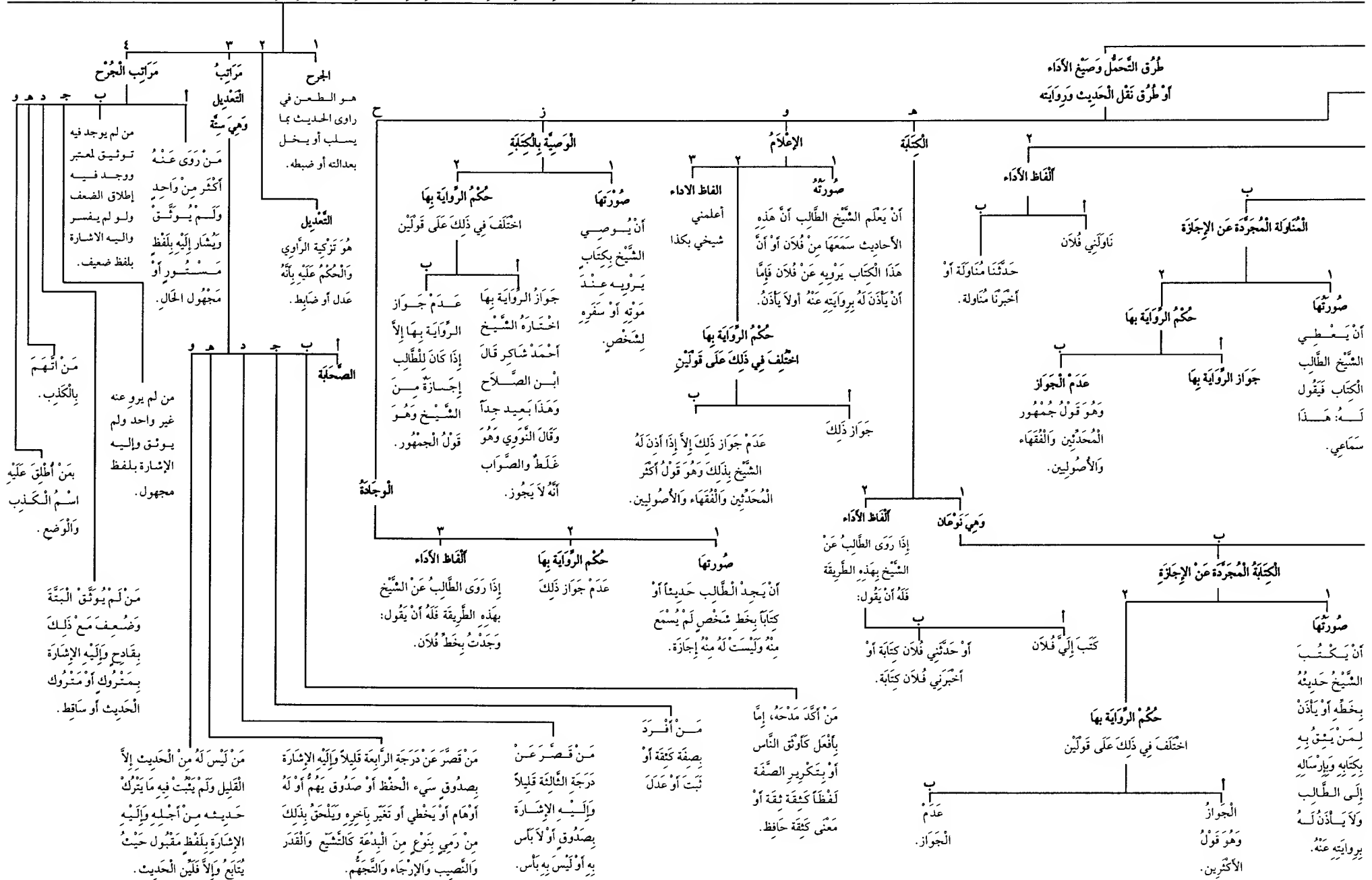












عِلْمُ التَّخْرِيجِ
وَالْتَّعَرُّفُ عَلَى
كُتُبِ الْحَدِيثِ

(المَقْدَمَةُ)
عِلْمُ التَّخْرِيجِ

ثَانِيًا

بِدَائِيَّةُ

— كَانَ حَفْظُ الْقَدَمَاءِ لِلسُّنَّةِ فِي صُدُورِهِمْ وَاطْلَاعِهِمْ عَلَى
مَصَادِرِ السُّنَّةِ الوَاسِعَةِ أَغْنَاهُمْ ذَلِكَ عَنْ مَعْرِفَةِ الْأُصُولِ
وَالْقَوَاعِدِ الَّتِي يُطْلَقُ عَلَيْهَا اسْمُ أُصُولِ التَّخْرِيجِ. — وَلَقَدْ نَشَأَ
هَذَا الْعِلْمُ عِنْدَمَا اسْتَقَرَّ تَدْوِينُ السُّنَّةِ فِي مُصَنَّفَاتِهَا الْمُخْتَلَفَةِ
وَعِنْدَمَا ابْتَدَأَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ بِتَصْنِيفِ كُتُبِ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ
الْغَرَاءِ كَالْفِقْهِ وَالتَّفْسِيرِ وَعُلُومِ الْقُرْآنِ، اسْتَدَلُّوا بِأَحَادِيثِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ — فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ — مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ بِإِسَانِهَا وَلَمْ
يَعْزَوْهَا إِلَى مَكَانِهَا مِنْ كُتُبِ السُّنَّةِ، فَعَمِدَ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ
الْمُتَأَخِّرُونَ فَخَرَّجُوا الْأَحَادِيثَ مِنْ مَصَادِرِهَا الْأَصْلِيَّةِ، وَذَكَرُوا
طُرُقَهَا وَالْكَلامَ عَلَيْهَا، فَظَهَرَ مَا يُسَمَّى بِـ كُتُبِ التَّخْرِيجِ.

أَوَّلًا

تَعْرِيفُهُ

لُغَةً

التَّخْرِيجُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ اجْتِمَاعُ أَمْرَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ...
وَقَالَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ: وَعَامٌّ فِيهِ تَخْرِيجُ خَصْبٍ وَجَدْبٍ، وَأَرْضٌ
مُخْرَجَةٌ (كَمُنْقَشَةٍ) نَبَتْهَا فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ وَخَرَجَ اللَّوْحُ تَخْرِيجًا:
كَتَبَ بَعْضًا وَتَرَكَ بَعْضًا... وَيُطْلَقُ كَذَلِكَ عَلَى عِدَّةٍ مَعَانٍ مِنْهَا
الِاسْتِنْبَاطُ وَالتَّدْرِيبُ وَالتَّوْجِيهُ.
وَقَدْ أَخْرَجَهُ وَخَرَجَ بِهِ فَيَكُونُ الْإِخْرَاجُ مَعْنَاهُ الْإِبْرَازُ وَالْإِظْهَارُ وَمِنْهُ
قَوْلُهُمْ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: أَيِ أَهْرَظَهُ لِلنَّاسِ بَيَانًا مُخْرَجًا.

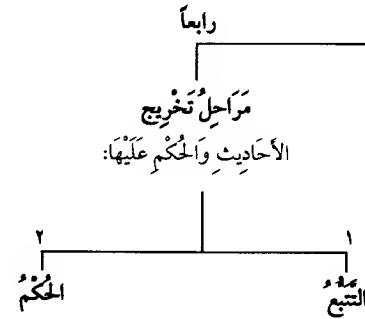
اصْطِلَاحًا

عِنْدَ الْقَدَمَاءِ

يُطْلَقُ عَلَى أَنَّهُ مُرَادِفٌ

إِخْرَاجُ أَيِ إِبْرَازِ الْحَدِيثِ لِلنَّاسِ وَإِظْهَارِهِ بِذِكْرِ مُخْرَجِهِ. أَيِ رِجَالِ
إِسْنَادِهِ الَّذِينَ خَرَجَ الْحَدِيثُ مِنْ طَرِيقِهِمْ فَيَقُولُونَ مَثَلًا: هَذَا حَدِيثٌ
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَخَرَجَهُ: أَيِ رَوَاهُ وَذَكَرَ مُخْرَجَهُ اسْتِقْلَالًا.

يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَى إِخْرَاجِ الْأَحَادِيثِ مِنْ بَطُونِ الْكُتُبِ. قَالَ السَّخَاوِيُّ:
وَالْتَّخْرِيجُ: إِخْرَاجُ الْمُحَدَّثِ لِأَحَادِيثٍ مِنْ بَطُونِ الْأَجْزَاءِ وَالْمَشِيخَاتِ وَالْكَتُبِ
وَنَحْوِهَا وَسِيَاقِهَا مِنْ مَرُويَاتٍ نَفْسِهِ أَوْ بَعْضِ شَيْئِهِ أَوْ أَقْرَانِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ
وَالْكَلامَ عَلَيْهَا وَعَزَّوْهَا لِمَنْ رَوَاهَا مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ وَالِدَّوَائِينَ.



ثالثاً

أهميته

أ - إنه العلم الذي لا يستغني عنه طالب العلم الشرعي في معرفة كيفية تخرج الحديث من مصادره الأصلية الأولى.

ب - هو العلم الذي يتوصل به إلى إخراج الحديث من مصادره، والحكم عليه، إن أمكن ذلك.

٢

التعريف الشامل

التخريج: هو الدلالة على موضع الحديث - بعد البحث - في مصادره الأصلية المعتبرة عند أئمة الحديث، التي تروي الأحاديث بأسانيد مستقلة بمؤلفيها، ثم بيان درجته من حيث الصحة، أو الحسن، أو الضعف، أو الوضع، حسبما قرره الأئمة من حكم.

ج

يطلق على معنى الدلالة

أي الدلالة على مصادر الحديث الأصلية وعزوه إليها، ومنه قول المناوي في شرحه لكلام السيوطي: بالغت في تحرير التخريج... بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع، والسنن، والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله «فيض القدير (١ / ٢٠)».

القسم الأول
تخريج أحاديث
العقائد وعلم الكلام

أولاً

تخريج أحاديث العقائد

كتاب العقائد

للشيخ نجم الدين أبي حفص عمر النسفي (ت - ٥٣٧ هـ)، الذي شرحه
العلامة سعد الدين التفتازاني (ت - ٧٩١ هـ) بكتاب سماه شرح العقائد.

تخريج أحاديث شرح العقائد
للحافظ جلال الدين السيوطي
(٨٤٩ - ٩١١ هـ)

الكتاب

— حقه وعلق عليه السيد صبحي
السامرائي.
— نشر — دار الراشد — الرياض.
ط — الأولى بدون تاريخ.

٢
عيوبه

تخريج مختصر جداً لم
يستوف في تخريجه
مشهور كتب السنة غالباً.
لم يعقب على بعض
الأحاديث الضعيفة.
يعتمد على تصحيح
الحاكم، وتحسين الترمذي.

كيفية الامتداء إلى الأحاديث
في آخر الكتاب فهرس للأحاديث
التي احتواها الكتاب.

شرح العقيدة الطحاوية

كتاب العقيدة الطحاوية للإمام الحافظ أبي جعفر الطحاوي
(ت - ٣٢١ هـ) وقد شرحها القاضي علي بن علي أبي
محمد بن أبي العز الدمشقي المتوفى ٧٩٢ هـ.

خرج أحاديثها:
محمد ناصر الدين الألباني.

١ — مميزات تخريجه

تخريج مختصر جداً. يحكم على
الحديث أولاً ثم يبين من أخرجه.
يذكر غالباً صفحات المصدر الذي فيه
الحديث، وأحياناً يهمل ذلك.

٢ — كيفية الامتداء إلى أحاديثه

في آخر الكتاب فهرس بأطراف الأحاديث.

ثَانِيًا

تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ عِلْمِ الْكَلَامِ

كِتَابُ الْمَوَاقِفِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ

مِنْ تَأْلِيفِ عَضُدِ الدِّينِ، عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَيْجِيِّ الشَّيْرَازِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت - ٧٥٦ هـ)، الَّذِي شَرَحَهُ: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُرْجَانِيُّ الْحَنْفِيُّ (ت - ٨١٦ هـ).

(تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ شَرْحِ الْمَوَاقِفِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ) لِلْسَّيُوطِيِّ (ت ٩١١ هـ)

أ - الْكِتَابُ

لِهَذَا الْكِتَابِ طَبْعَتَانِ:

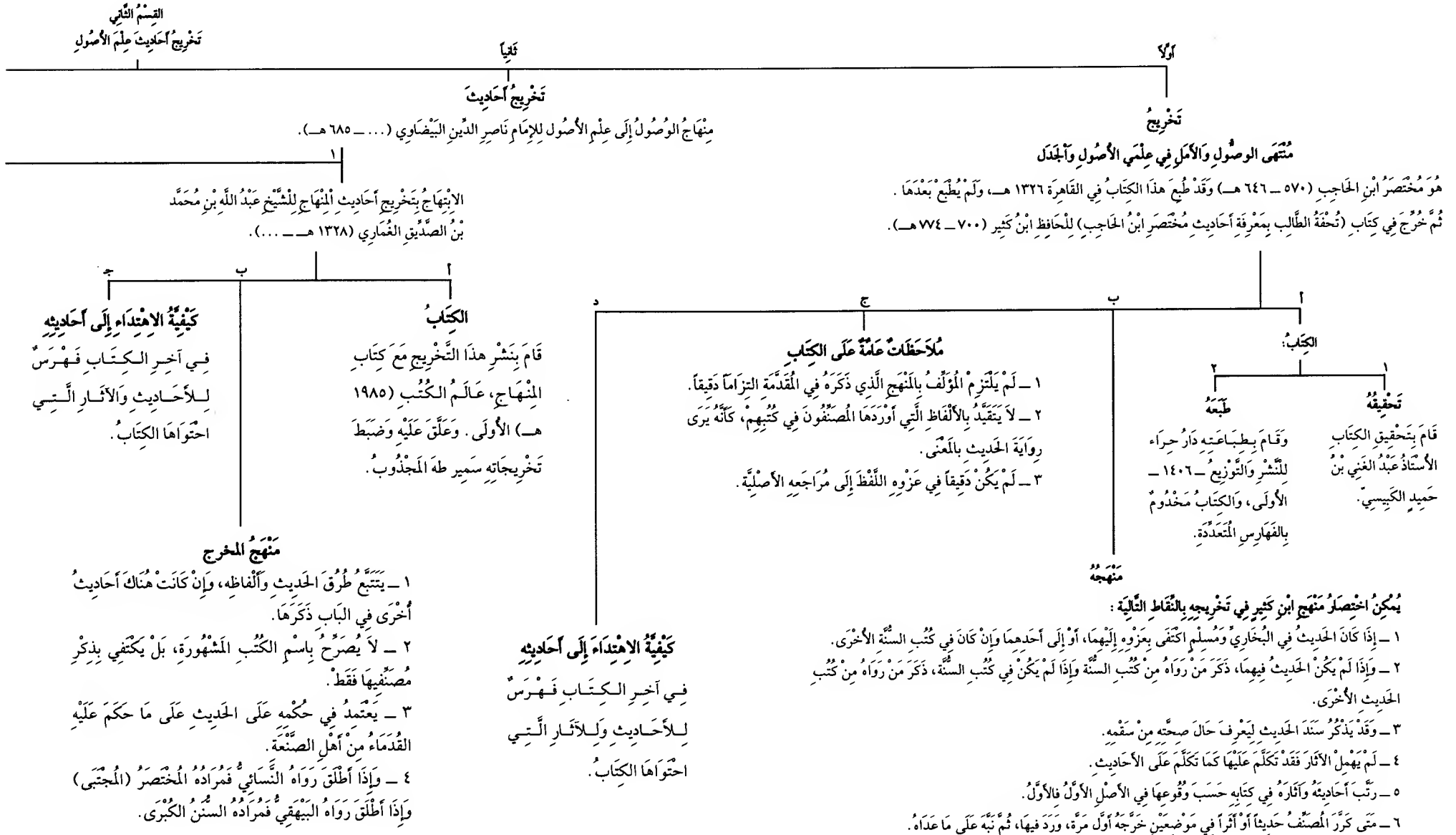
طَبْعَةُ عَالَمِ الْكُتُبِ
١٩٨٦ هـ - الْأُولَى.
تَحْقِيقُ الْأُسْتَاذِ
صُبْحِيِّ السَّامِرَائِيِّ.

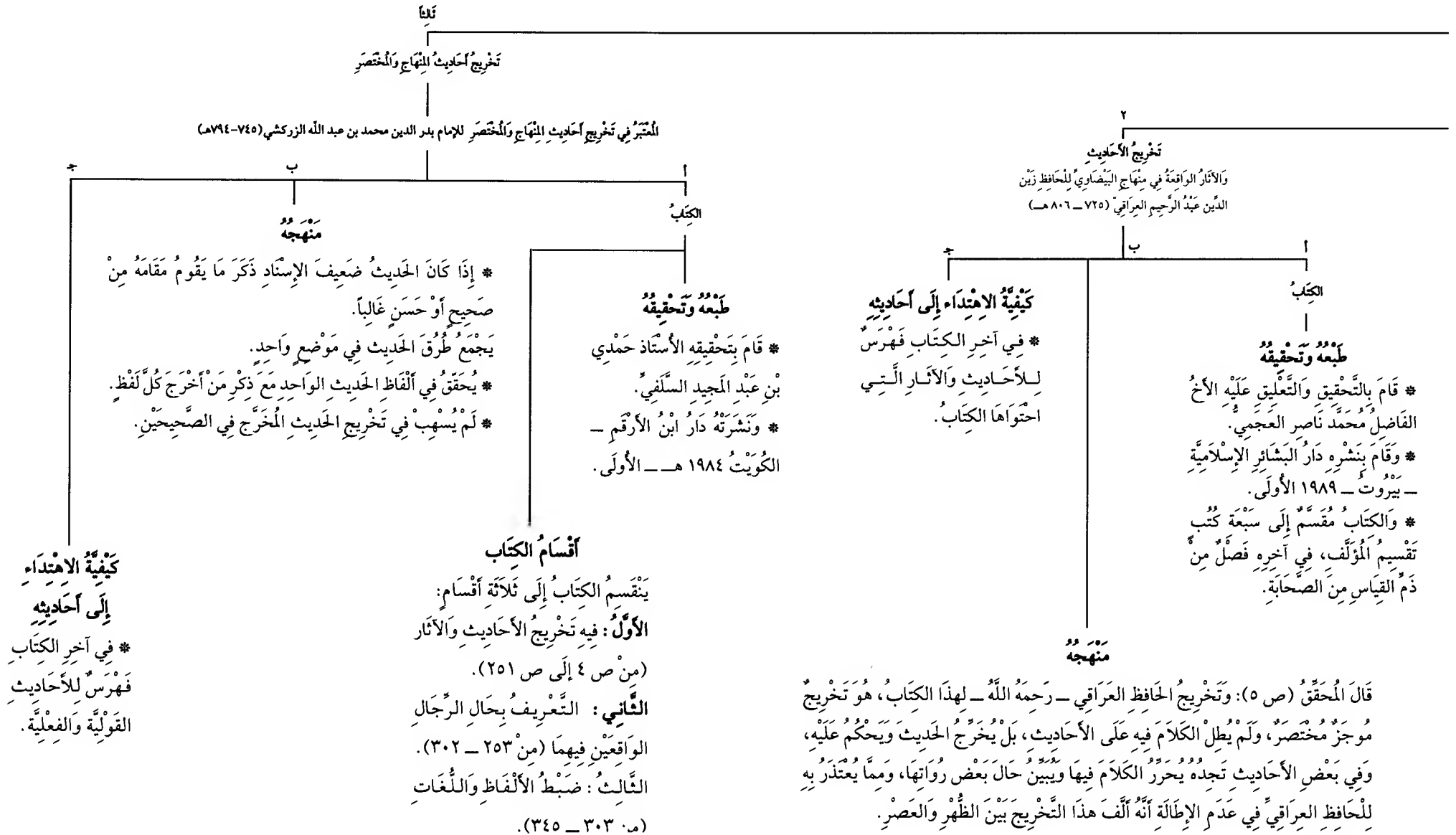
طَبْعَةُ دَارِ الْمَعْرِفَةِ - بَيْرُوتُ ١٩٨٦ -
الْأُولَى. وَقَدْ حَقَّقَ الْكِتَابَ الدُّكْتُورُ
يُوسُفُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَرْعَشَلِيُّ، تَمَتَّازُ
هَذِهِ الطَّبْعَةُ بِأُمُورٍ مِنْهَا:
١ - فِيهَا تَرْجُمَةُ كُلِّ مِنْ عَضُدِ الدِّينِ
الْإِيْجِيِّ وَالْجُرْجَانِيِّ وَالسَّيُوطِيِّ.
٢ - مُقَدِّمَةٌ فِي عِلْمِ التَّخْرِيجِ وَأَهَمُّ كُتُبِهِ.
٣ - تَخْرِيجُ وَافٍ، مَعَ فَهَارِسَ عِدَّةٍ.

ب - مِنْهَجُهُ

يَذْكُرُ عَقَبَ كُلِّ حَدِيثٍ مَنْ خَرَجَهُ
مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ بِإِخْتِصَارٍ جِدًّا.
يَكْتَفِي بِعَزْوِ الْحَدِيثِ لِلشَّيْخَيْنِ أَوْ
لأَحَدِهِمَا إِذَا كَانَ فِيهِمَا.
وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا خَرَجَهُ مِنْ كُتُبِ
السُّنَنِ، وَالْجَوَامِعِ، وَالْمَسَانِيدِ. يُشِيرُ
أَحْيَانًا إِلَى الْإِخْتِلَافِ فِي الْأَفَاطِ
الْحَدِيثِ، وَأَسَانِيدِهِ.

ج - كَيْفِيَّةُ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى أَحَادِيثِهِ
فِي آخِرِ الْكِتَابِ فَهَرَسَ لِلْأَحَادِيثِ
الَّتِي خَرَجَهَا السَّيُوطِيُّ.





القسم الثالث
تَخْرِيجُ كُتُبِ الْفِقْهِأولاً: تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ كُتُبِ الْأَحْكَافِ
كِتَابُ نَصَبِ الرَّأْيَةِ لِأَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ

الْكِتَابُ

مُصَنَّفُهُ

هُوَ الْحَافِظُ جَمَالُ الدِّينِ
أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
يُوسُفَ الزَّيْلَعِيُّ الْحَنْفِيُّ
الْمُرْعِسَانِيُّ الْحَنْفِيُّ (ت - ٦٥٣ هـ).

تَعْرِيفُهُ، وَطِبَاعَتُهُ

* هُوَ كِتَابٌ خَرَجَ فِيهِ مُصَنَّفُهُ
الْأَحَادِيثَ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا
الْعَلَمَةُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي بَكْرٍ
الْمُرْعِسَانِيُّ الْحَنْفِيُّ (ت - ٦٥٣ هـ)
فِي كِتَابِهِ الْهَدَايَةِ فِي الْفِقْهِ
الْحَنْفِيِّ.
* رَتَّبَ الْكِتَابَ حَسَبَ الْأَبْوَابِ
وَالْكُتُبِ الْفِقْهِيَّةِ ثُمَّ أَوْرَدَ
الْأَحَادِيثَ مِنْ خِلَالِهَا.أَحْسَنَ طِبَاعَاتِ الْكِتَابِ، طِبَاعَةُ
الْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ وَهِيَ الطَّبْعَةُ
الثَّلَاثَةُ وَمَا بَعْدَهَا، وَيَقَعُ الْكِتَابُ
فِي أَرْبَعَةِ مُجَلَّدَاتٍ فِي آخِرِهِ
رِسَالَةٌ بَغِيَّةُ الْأَلَمْعِيِّ فِي تَخْرِيجِ
الزَّيْلَعِيِّ لِلْحَافِظِ قَطْلُوبَغَا.

خَصَائِصُ الْكِتَابِ

- ١ - يُعْتَبَرُ هَذَا الْكِتَابُ خِدْمَةً جَلِيلَةً
لِلْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ تَخْرِيجاً وَحُكماً.
- ٢ - فِيهِ قَوَائِدُ جَلِيلَةٌ فِي عِلْمِ الْجَرْحِ
وَالْتَعْدِيلِ.
- ٣ - يَمْتَنَزُ بِتَعْقِبِهِ الْأَحَادِيثُ بِجَرَحٍ
وَتَعْدِيلٍ مَعَ سَرْدٍ لَأَسَانِيدِهَا وَطُرُقِهَا.
- ٤ - يَمْتَنَزُ بِذِكْرِهِ فَقْهُ الْحَدِيثِ
وَقَوَائِدُهُ.
- ٥ - كَمَا يَمْتَنَزُ بِذِكْرِ الْأَحَادِيثِ
الْمُخَالَفَةِ لِمَذْهَبِهِ (أَحَادِيثُ الْخُصُومِ)
وَبَيَانِ الْحُكْمِ عَلَيْهَا.

مَنْهَجُهُ

- ١ - يَذْكُرُ نَصَّ الْحَدِيثِ الَّذِي أَوْرَدَهُ صَاحِبُ كِتَابِ
الْهَدَايَةِ أَوَّلًا.
- ٢ - ثُمَّ يَذْكُرُ مَنْ أَخْرَجَهُ مِنْ أَصْحَابِ كُتُبِ
الْحَدِيثِ مُسْتَفِيضاً بِذِكْرِ طُرُقِهِ وَتَخْرِيجِهِ.
- ٣ - ثُمَّ يَذْكُرُ الشُّوَاهِدَ الَّتِي تُقَوِّي الْحَدِيثَ
الْأَصْلِي الْمَخْرُجَ مَعَ تَخْرِيجِهَا وَيَرْمِزُ إِلَيْهَا
(بِأَحَادِيثِ الْبَابِ).
- ٤ - إِنْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةً ذَكَرَ الْأَحَادِيثَ
الْمُخَالَفَةَ لِمَذْهَبِهِ وَيَرْمِزُ إِلَيْهَا بِأَحَادِيثِ الْخُصُومِ.
- ٥ - عَادَتُهُ أَنْ يَقُولَ فِيمَا لَمْ يَجِدْهُ: غَرِيبٌ أَوْ
غَرِيبٌ جِدًّا اصْطِلَاحًا مِنْهُ.

اِخْتِصَارُهُ

كِتَابُ (الدَّرَايَةِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ)

الْمُصَنَّفُ

هُوَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ (٧٣٣ - ٨٥٢ هـ) وَكِتَابُهُ هُوَ تَلْخِيصٌ
لِكِتَابِ نَصَبِ الرَّأْيَةِ وَلَمْ يُصَنَّفْهُ الْمُؤَلِّفُ اسْتِقْلَالًا، لَكِنَّهُ أَخْلَعَ بِأَشْيَاءَ عَنْ
مَقَاصِدِ الْأَصْلِ رَأَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ الِاسْتِغْنَاءَ عَنْهَا، وَهَذَا مِنْ عِيُوبِهِ. قَالَ
الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ أَنْوَرُ: إِنَّ الْحَافِظَ مَا أَجَادَ فِي تَلْخِيصِهِ كَمَا كَانَ يُرْجَى مِنْ
بَرَاعَتِهِ فِي التَّنْقِيحِ وَالتَّحْرِيرِ وَعَلَوْ كَتَبَهُ فِي التَّلْخِيصِ وَغَادَرَ كَثِيرًا مِنْ
غُرَرِ النُّقُولِ الَّتِي مَا كَانَ يَحْرَى تَرْكُهَا نَصَبُ الرَّأْيَةِ (١/ ١٢). وَتَرْتِيبُهُ
كَالْأَصْلِ نَشَرَتْهُ الْمَكْتَبَةُ الْأَثَرِيَّةُ - بَاكِسْتَان، يَقَعُ فِي جَزَائِنِ.

كَيْفِيَّةُ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى أَحَادِيثِ

- ١ - أَحَادِيثُ الْكِتَابِ مُرْتَبَةٌ عَلَى حَسَبِ تَرْتِيبِ الْكِتَابِ الْفِقْهِيَّةِ، وَمَا عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ
تَعْرِفَ حَدِيثَكَ الْمَطْلُوبَ فِي أَيِّ الْكِتَابِ الْفِقْهِيَّةِ مَوْضُوعُهُ فَتَبْحَثَ عَنْهُ.
- ٢ - وَضَعَ عَدَنَانُ سَلِيمُ شَلَّاقٌ فَهْرَسًا لِأَحَادِيثِ نَصَبِ الرَّأْيَةِ لِلزَّيْلَعِيِّ، وَرَتَّبَهُ عَلَى
أَوَائِلِ الْأَحَادِيثِ وَمَسَانِيدِ الصَّحَابَةِ فِي كِتَابٍ مُسْتَقِلٍّ.
- ٣ - هُنَاكَ فَهْرَسٌ بِأَطْرَافِ أَحَادِيثِ نَصَبِ الرَّأْيَةِ فِي كِتَابِ مَوْسُوعَةِ أَطْرَافِ
الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ. إِعْدَادُ أَبُو هَاجِرٍ مُحَمَّدُ السَّعِيدُ بْنُ بَسِيُونِي زَعْلُولُ.

أثرُ الكتابِ على مَنْ جاءَ بعدهُ

تعليقاً واستدراكاً

رسالةُ منيةِ الألميِّ فيما فاقَ منْ تخريجِ أحاديثِ الهدايةِ للزيلعيِّ.

الكتابُ

المُصنَّفُ

هذا الكتابُ هو تعليقٌ واستدراكٌ على كتابِ نصبِ
الرأيةِ حيثُ تعقبهُ حرفاً وحرفاً ويقعُ الكتابُ في حَجْمِ
الرسالةِ، وقد طُبِعَ في نهايةِ كتابِ نصبِ الرأيةِ في
الجزءِ الرابعِ منه - طبعُ المكتبِ الإسلاميِّ.

هو الحافظُ قاسمُ ابنُ قَطْلُوبغا
الجماليُّ (٨٠٢ - ٨٧٩ هـ).

أثرُ الكتابِ على مَنْ جاءَ بعدهُ

منهجهُ

لَمْ يُخْرِجْ فِي مِنْهَجِهِ عَنْ دَائِرَةِ تَفْكِيرِ
الزَّيْلَعِيِّ، وَمَشَى مَعَهُ فِي نَفْسِ الطَّرِيقِ
سِوَى الْإِخْتِصَارِ فِي الْعِبَارَاتِ وَحَذْفِهَا.

التَّعْلِيقَاتُ

كتابُ التَّعْلِيقَاتِ عَلَى الدَّرَايَةِ

منهجهُ

١ - خَرَجَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي لَمْ يُخْرِجْهَا الزَّيْلَعِيُّ.

٢ - اعْتَمَدَ نُسْخَةَ الزَّيْلَعِيِّ الَّتِي يَخْطُهَا.

٣ - لَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا لَا تَتِمُّ فِيهِ الْفَائِدَةُ.

الكتابُ عبارةٌ عَنْ رِسَالَةٍ صَغِيرَةٍ فِيهَا
تَعْلِيقَاتٌ عَلَى النِّصْفِ الثَّانِي مِنَ الدَّرَايَةِ.

المُصنَّفُ

هو الحافظُ قاسمُ بنُ قَطْلُوبغا الجماليُّ (٨٠٢ هـ - ٨٧٩ هـ).

تَلْعُ تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ كُتُبِ الْفِقْهِ

ثَلَاثًا: تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ

البَدْرُ الْمُنِيرُ فِي تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ الْوَاقِعَةِ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِابْنِ الْمُلْقِنِ، وَهَذَا الْكِتَابُ لَا يَزَالُ مَخْطُوطًا خَرَجَ فِيهِ أَحَادِيثُ وَأَثَارٌ كِتَابَ فَتْحِ الْعَزِيزِ عَلَى كِتَابِ الْوَجِيزِ لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ الشَّافِعِيِّ (٦٢٣ هـ)، الَّذِي اسْتَمَدَّهُ مِنْ كِتَابَيْهِ الْبَسِيطِ وَالرَّوَسِيطِ.

تَلْخِصَتِ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ

غُلَاظَةُ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ

المُصَنَّفُ

هُوَ الْحَافِظُ سِرَاجُ الدِّينِ
عُمَرُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْمُلْقِنِ
(٧٢٣ - ٨٠٤ هـ).

الْكِتَابُ

هُوَ تَلْخِصُ كِتَابِهِ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ طُبِعَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْهُ
بِتَحْقِيقِ الْمُحَقِّقِ حَمْدِيِّ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ السَّلْفِيِّ، طُبِعَ
دَارُ الرُّشْدِ - الرِّيَّاضُ: بِدُونِ تَارِيخٍ وَهِيَ الطَّبْعَةُ
الْأُولَى، وَيَحْتَوِي الْكِتَابُ (١٢٥٧) حَدِيثًا.

مَنْهَجُهُ

- ١ - سَلَكَ فِيهِ طَرِيقَ الْإِبْصَاحِ لَا الْإِخْتِصَارِ جِدًّا.
- ٢ - يَذْكُرُ أَصَحَّ الطَّرِيقِ وَأَحْسَنَهَا وَمِنْ الْمَقَالَتِ الرَّاجِحِ مِنْهَا.
- ٣ - مَنْهَجُهُ فِي الْمَصْطَلِحَاتِ:
 - أ - يَرْمِزُ بِالْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: لَمَّا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.
 - ب - يَرْمِزُ بِرَوَاهِ الْأَرْبَعَةِ: التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَانِيُّ وَأَبْنُ مَاجَةَ.
 - ج - يَرْمِزُ بِرَوَاهِ الثَّلَاثَةِ: الْأَرْبَعَةُ بِدُونِ ابْنِ مَاجَةَ.
 - د - حَيْثُ أَطْلَقَ عَنِ الْبَيْهَقِيِّ فَهُوَ فِي سُنَنِ الْكِبَرِيِّ.
- ٤ - رَتَّبَ الْأَحَادِيثَ حَسَبَ الْكُتُبِ الْفَقْهِيَّةِ وَحَسَبَ مَا وَرَدَتْ فِي كِتَابِ فَتْحِ الْعَزِيزِ.
- ٥ - مِنْ مَنْهَجِهِ الْإِسْتِقْلَالُ بِالرَّأْيِ وَالرَّدُّ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ.

كَيْفَةُ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى أَحَادِيثِهِ

لَمْ يَعْمَلِ الْمُحَقِّقُ فَهْرَسًا
لِلْأَحَادِيثِ فِي آخِرِ الْكِتَابِ،
وَالْكِتَابُ مُرْتَبٌ حَسَبَ
الْكُتُبِ الْفَقْهِيَّةِ.

التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ فِي تَخْرِيجِ
أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ الْكَبِيرِ

المُصَنَّفُ

هُوَ الْحَافِظُ ابْنُ
حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيِّ.

الْكِتَابُ

يَقَعُ الْكِتَابُ فِي أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ فِي مُجَلَّدَيْنِ أَحْسَنُ طِبَاعَاتِهِ
الطَّبَاعَةُ الثَّانِيَّةُ سَنَةَ ١٣٥٤ هـ - ١٩٦٤ م، وَالَّتِي قَامَ
بِتَصْحِيحِهَا وَتَعْلِيلِهَا عَلَيْهَا السَّيِّدُ عَبْدُ اللَّهِ هَاشِمُ الْيَمَانِيُّ.

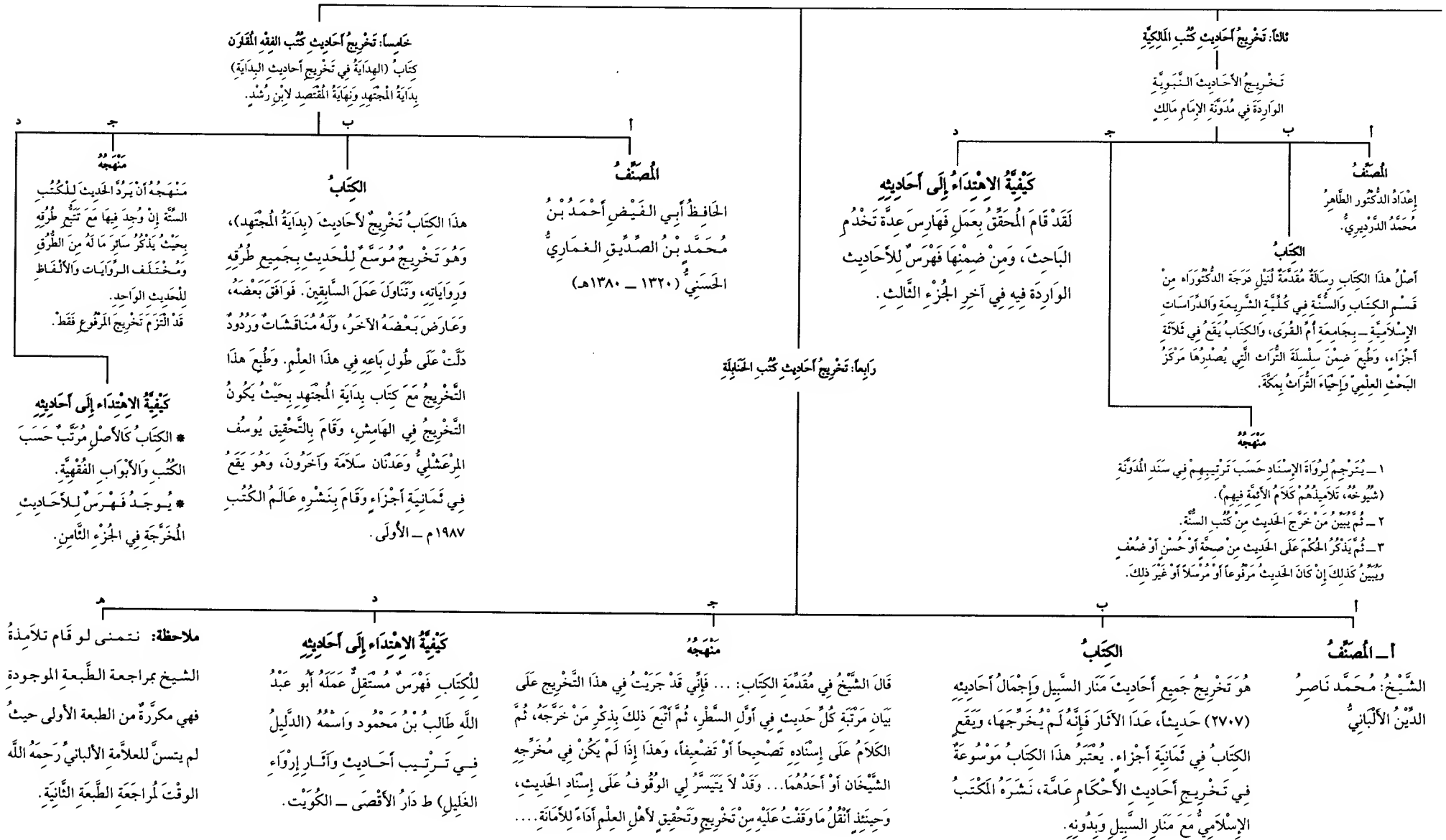
مَنْهَجُهُ

- ١ - لَمْ يَخْلُ بِمَقَاصِدِ الْأَصْلِ.
- ٢ - اسْتَفَادَ مِنْ كُتُبِ التَّخْرِيجِ السَّابِقَةِ.
- ٣ - اسْتَفَادَ مِنْ كِتَابِ نَصَبِ الرَّأْيَةِ.
- ٤ - حَوَى جُلَّ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ الْفُقَهَاءُ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ فِي الْفُرُوعِ هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْمُدْخَمَةِ.

أُورِدَ الْأَحَادِيثُ
مُرتَبَةً حَسَبَ تَرْتِيبِ
الْكِتَابِ الْفَقْهِيَّةِ.

طَرِيقَةُ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى أَحَادِيثِهِ

- ١ - الْكِتَابُ مُرْتَبٌ حَسَبَ الْأَبْوَابِ الْفَقْهِيَّةِ.
- ٢ - هُنَاكَ فَهْرَسُ أَحَادِيثِ التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ، وَضَعَهُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُرْعَشَلِيُّ ط دَارُ الْمَعْرِفَةِ - بَيْرُوتُ ١٤٠٦ هـ.



القسم الرابع

ثانياً

أولاً

تَخْرِيجُ كُتُبِ الْحَدِيثِ

تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ

الشَّهَابُ فِي الْأَثَالِ وَالْمَوَاطِنِ وَالْأَدَابِ لِلْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ سَلَامَةَ بْنِ جَعْفَرٍ الْقُضَاعِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت - ٤٥٤ هـ)، تَحْقِيقُ حَمْدِي السَّلَفِيِّ ط الرسالة - ١٩٨٥ الأولى.

(فتح الوهاب في تخريج أحاديث الشَّهَابِ)

الحافظ أحمد بن محمد بن الصديق الحسني الغماري الشافعي

١ - الكتابُ

يَقَعُ الْكِتَابُ فِي جُزْأَيْنِ وَقَدْ قَامَ بِتَحْقِيقِهِ وَالتَّعْلِيلِ عَلَيْهِ: حَمْدِي عَبْدُ الْمَجِيدِ السَّلَفِيُّ وَعَمَلُهُ يَتَلَخَّصُ فِي بَيَانِ مَكَانِ الْحَدِيثِ فِي الْكُتُبِ الَّتِي نَسَبَ الْحَدِيثَ إِلَيْهَا الْمُؤَلَّفُ، مَعَ الزِّيَادَةِ فِي التَّخْرِيجِ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، وَقَدْ قَامَ بِنَشْرِهِ كُلُّ مَنْ عَالَمَ الْكُتُبِ وَمَكْتَبَةُ النَّهْضَةِ الْعَرَبِيَّةِ - ١٩٨٨، الأولى.

٢ - مَنَهْجُهُ

* رَتَّبَ الْأَحَادِيثَ حَسَبَ وُجُودِهَا فِي الْأَصْلِ «الشَّهَابِ» إِلَّا أَنَّهُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ قَدَّمَ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ، وَأَخَّرَ بَعْضَهَا، وَأَحْيَانًا، يَجْمَعُ بَيْنَ حَدِيثَيْنِ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ.
* يَسُوقُ فِي أَوَّلِ تَخْرِيجِ سَنَدِ الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقِ الْقُضَاعِيِّ ثُمَّ يَذْكُرُ مَنْ خَرَجَهُ مِنَ الْكُتُبِ الْأُخْرَى.
* يُكَيِّدُ مِنْ سِيَاقِ سَنَدِ الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقِ الْكُتُبِ الَّتِي خَرَجَتْ.
* إِذَا كَانَ فِي الْبَابِ أَحَادِيثُ خَرَجَهَا تَخْرِيجًا مُخْتَصَرًا جِدًّا.
* يَحْكُمُ عَلَى الْأَحَادِيثِ أَحْيَانًا.
* ذَكَرَ فِي مُقَدِّمَةِ تَخْرِيجِهِ مَرَاجِعَهُ، وَمَنَهْجَهُ بِأَسْلُوبِ السَّجْعِ.

تَخْرِيجُ الْأَحَادِيثِ الضُّعَافِ مِنْ سُنَنِ الدَّارِقُطِيِّ

١ - الكتابُ

* هُوَ كِتَابٌ خَرَجَ فِيهِ الْحَافِظُ أَبِي مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى بْنِ أَبِي بَكْرٍ النَّسَائِيُّ (ت - ٦٨٢ هـ) الْأَحَادِيثَ الضُّعَافَ الْمَوْجُودَةَ فِي سُنَنِ الدَّارِقُطِيِّ.
* اعْتَنَى بِتَحْقِيقِ هَذَا الْكِتَابِ: أَشْرَفُ بْنُ عَبْدِ الْقَصْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ.
* وَنَشَرَهُ دَارُ عَالَمِ الْكُتُبِ - الرِّيَاضُ، ١٩٩١، الأولى.

٢ - مَنَهْجُهُ

تَخْرِيجُهُ مُخْتَصَرٌ جِدًّا.
* يَذْكُرُ الْحَدِيثَ الْمَخْرُجَ فِي السَّنَنِ ثُمَّ يَعْلِقُ عَلَيْهِ تَعْلِيلًا مُخْتَصَرًا جِدًّا.
* يَذْكُرُ فِي تَخْرِيجِهِ أَوْ تَعْلِيلِهِ الْخَطَأَ أَوْ الْوَهْمَ ثُمَّ يَصْحَحُ مَا يَرَاهُ صَوَابًا.
* يَكْتَفِي فِي تَعْلِيلِهِ بِذِكْرِ الْحُكْمِ عَلَى الرَّائِي وَهَذَا كَثِيرٌ جِدًّا.
* يَذْكُرُ الْأَحَادِيثَ بِحَسَبِ وُجُودِهَا فِي الْأَصْلِ.

٣ - كَيْفِيَّةُ الْاِهْتِدَاءِ إِلَى أَحَادِيثِهِ

* فِي آخِرِ الْكِتَابِ عِدَّةُ فَهَاسٍ مِنْ عَمَلِ الْمُحَقِّقِ وَمِنْ ضَمَنِهَا فَهَاسُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي احْتَوَاهَا الْكِتَابُ.

١ - الكتابُ

* أَصْلُ الْكِتَابِ تَلْخِصُ كِتَابِ الزَّيْلَعِيِّ لِتَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ الْوَاقِعَةِ فِي التَّفْسِيرِ الْمُسَمَّى الْكَشَافَ عَنْ حَقَائِقِ غَوَامِضِ التَّنْزِيلِ وَعَيُونِ الْأَقَاوِيلِ فِي وُجُوهِ التَّأْوِيلِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ (ت - ٥٢٨) وَقَدْ لَخَّصَهُ الْإِمَامُ أَبُو حَجَرٍ.
* وَطُبِعَ هَذَا التَّخْرِيجُ بِدَارِ الْكُتُبِ اللَّبَنَانِيَّةِ - بَيْرُوتَ مَعَ الْاِئْتِصَافِ لِلإِمَامِ أَحْمَدَ الْإِسْكَانْدَرِيَّ وَحَوَاشِي مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيَّانِ الْمَرْزُوقِيَّ عَلَى تَفْسِيرِ الْكَشَافِ، كَمَا طُبِعَ مَعَ الْجُزْءِ الرَّابِعِ مِنَ الْكَشَافِ بِبَصْرَ، وَحَذَفَ هَذَا التَّخْرِيجَ مَعَ الْحَوَاشِي فِي الطَّبَعَاتِ الْحَدِيثَةِ هَذَا مَعَ الْأَسْفِ الشَّدِيدِ.

٢ - مَنَهْجُهُ

* مِنْ مَنَهْجِهِ - الَّذِي هُوَ زِيَادَةٌ عَلَى الْأَصْلِ - تَخْرِيجُ مَا أَغْفَلَهُ الزَّيْلَعِيُّ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي «الْكَشَافِ» عَلَى طَرِيقِ الْإِشَارَةِ وَكَذَلِكَ الْأَثَارَ الْمَوْقُوفَةَ الَّتِي لَمْ يُخْرِجْهَا الزَّيْلَعِيُّ.
* يَسْتَخْدِمُ الْإِجْمَالَ فِي الْعَزْوِ إِلَى الْمَصْدَرِ.
* يَتَّبِعُ طَرُقَ الْحَدِيثِ وَالْفَاطَةَ بِمُخْتَصَرٍ غَيْرِ مُخِلٍّ.
* إِذَا كَانَ أَصْلُ الْحَدِيثِ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، اكْتَفَى بِذِكْرِهِمَا فَقَطْ.
* إِذَا كَانَ فِي الْبَابِ أَحَادِيثُ خَرَجَهَا تَخْرِيجًا مُخْتَصَرًا جِدًّا.

تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ كُتُبِ التَّفْسِيرِ

«الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف»

للحافظ ابن حجر العسقلاني

٣ - كَيْفِيَّةُ الْاِهْتِدَاءِ إِلَى أَحَادِيثِهِ

* يُوْجَدُ فِي مَوْسُوعَةِ أَطْرَافِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ لِأَبِي هَاجَرَ مُحَمَّدَ السَّعِيدِ بْنِ بَسِيوْنِي فَهَاسٌ لِأَحَادِيثِ الْكَشَافِ الَّتِي خَرَجَهَا أَبُو حَجَرٍ، وَاعْتَمَدَ فَهَاسُ طَبْعَةِ دَارِ الْعَرَفَةِ.

ثَلَاثَا
تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ كُتُبِ الرِّقَائِقِ
تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ
إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ لِلْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ.

تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الإِحْيَاءِ لِلْإِمَامِ الزُّبَيْدِيِّ مُحَمَّدُ بْنُ
مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفِ بِالْمُرْتَضَى (١١٤٥ - ١٢٠٥ هـ)

الْمُغْنِي عَنْ حَمْلِ الْأَسْفَلِ فِي الْأَسْفَلِ فِي تَخْرِيجِ مَا فِي
الإِحْيَاءِ مِنَ الْأَخْبَارِ لِلْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ (٧٢٥ - ٨٠٦ هـ)

تَخْرِيجُ إِمَامِ السَّبْكِ
وَهُوَ الْحَافِظُ أَبُو نَصْرِ عَبْدِ الرَّهْمَنِ بْنِ
عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ).

- ١ - الْكِتَابُ * هُوَ كِتَابُ إِنْحَافِ
السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ بِشَرْحِ
إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ
أَوْدَعَ فِي هَذَا الشَّرْحِ
الْمُطَوَّلِ تَخْرِيجَ
أَحَادِيثِ الإِحْيَاءِ
لِلْعِرَاقِيِّ وَزَادَ فِي
تَخْرِيجِهِ عَلَى الْعِرَاقِيِّ
زِيَادَاتًا مَهْمَةً.
* وَقَدْ طُبِعَ هَذَا
الشَّرْحُ فِي دَارِ الْفِكْرِ
وَهَذِهِ الطَّبْعَةُ هِيَ
تَصْوِيرٌ لِلطَّبْعَةِ
الْأُولَى. وَيَقَعُ الْكِتَابُ
فِي عَشْرَةِ أَجْزَاءٍ.
- ٢ - مَنَهْجُهُ * قَالَ (٢ / ١ - ٤)
مَوْضَحًا مَنَهْجَهُ: ...
مُخْرِجًا أَحَادِيثَهُ عَلَى
طَرِيقَةِ حِفَاطِ الْمُحَدِّثِينَ
مَبِينًا لِلْأَسَانِيدِ.
* يَتَّبِعُ مَا اخْتَصَرَهُ
الْعِرَاقِيُّ فِي تَخْرِيجِهِ
وَيَسْتَدْرِكُ عَلَيْهِ وَيَزِيدُ
مَا فَاتَهُ عَلَيْهِ.

- ٢ - مَنَهْجُهُ
١ - إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا اكْتَفَى
بِعَزْوِهِ إِلَيْهِمَا وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا ذِكْرٌ مِنْ خَرَجِهِ مِنْ كُتُبِ
الْحَدِيثِ.
٢ - إِذَا كَانَ فِي الْكُتُبِ السِّتَةِ لَمْ يَعْزَوْهُ إِلَى غَيْرِهِمَا إِلَّا
لِفَرْضِ مُقِيدٍ.
٣ - كَانَ يَكُونُ مَنْ أَخْرَجَهُ مِمَّنْ التَّزَمَ فِي كِتَابِهِ الصَّحَّةَ
أَوْ كَانَ لَفْظُهُ أَقْرَبَ إِلَى لَفْظِ الإِحْيَاءِ.
٤ - إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي كُتُبِ السِّتَةِ ذِكْرٌ مِنْ خَرَجِهِ غَيْرُهُمْ.
٥ - إِذَا تَكَرَّرَ الْحَدِيثُ، فَإِنْ كَانَ فِي بَابٍ وَاحِدٍ ذَكَرَ
تَخْرِيجَهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَقَدْ يَكُونُ تَخْرِيجُهُ مَرَّةً أُخْرَى لِفَالِدَةٍ أَوْ
لِذَهْوٍ.
٦ - وَإِنْ كَانَ التَّكَرُّرُ فِي بَابٍ آخَرَ خَرَجَهُ مِنْ جَمِيعِ
الْمَوَاضِعِ وَتَبَّهَ عَلَى أَنَّهُ تَقَدَّمَ.
٧ - طَرِيقَتُهُ فِي عَرْضِ الْحَدِيثِ، أَنَّهُ يَذْكُرُ طَرَفَ الْحَدِيثِ
وَصَحَابِيَهُ وَمُخْرِجَهُ ثُمَّ يَحْكُمُ عَلَيْهِ.
٨ - إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْحَدِيثِ أَصْلٌ فِي الْكُتُبِ السِّتَةِ بَيَّنَّ
ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: لَا أَصْلَ لَهُ أَوْ لَا أَعْرِفُهُ.

- ١ - الْكِتَابُ * هَذَا الْكِتَابُ خَرَجَ فِيهِ
الْعِرَاقِيُّ أَحَادِيثَ الإِحْيَاءِ، وَهَذَا
التَّخْرِيجُ مِنْهُ كَبِيرٌ وَمَتَوَسِّطٌ
وَصَغِيرٌ، أَمَّا الصَّغِيرُ فَقَدْ طُبِعَ
بِهِامِشِ الإِحْيَاءِ وَأَمَّا الْمُطَوَّلُ فَهُوَ
لَا يَزَالُ مَخْطُوطًا وَقَدْ أَوْدَعَ
بَعْضُهُ أَوْ أَغْلِبَهُ الزُّبَيْدِيُّ فِي
شَرْحِهِ «إِنْحَافِ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ».

وَقَدْ جَمَعَ هَذِهِ التَّخْرِيجَاتِ الثَّلَاثَةَ فِي كِتَابٍ وَاحِدٍ الْأَخْ أَبُو
عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَدَّادُ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى تَخْرِيجُ
أَحَادِيثِ إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ وَيَقَعُ هَذَا الْكِتَابُ فِي سَبْعَةِ أَجْزَاءٍ
وَفِي الْجُزْءِ السَّابِعِ مِنْهُ فَهْرَسٌ لَجَمِيعِ الْأَحَادِيثِ وَقَدْ نَشَرَ هَذَا
السَّفَرُ: دَارُ الْعَاصِمَةِ لِلنَّشْرِ - الرِّيَاضُ - ١٩٨٧ - الْأُولَى.

- ٢ - مَنَهْجُهُ
لَيْسَ هُنَاكَ مَنَهْجٌ
مُحَدَّدٌ سِوَى سَرْدِ
الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَمْ
يَجِدْ لَهَا السَّبْكِ
إِسْنَادًا فِي كُلِّ
كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ
كِتَابِ الإِحْيَاءِ.
- ١ - الْكِتَابُ * هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ جَمْعِ جَمِيعِ
الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَا أَصْلَ لَهَا أَوْ
الَّتِي لَمْ يَجِدْ لَهَا إِسْنَادًا.
* هَذِهِ الرِّسَالَةُ الصَّغِيرَةُ ذَكَرَهَا
السَّبْكِ - فِي تَرْجَمَةِ الْغَزَالِيِّ
فِي كِتَابِهِ الطَّبَقَاتِ (ج ٦ / ٢٨٧ -
٣٨٩) طَبْعَةُ عِيَسَى الْحَلَبِيِّ
الْمُحَقَّقَةُ - بِقَوْلِهِ: (وَهَذَا فَصْلٌ
جَمَعْتُ فِيهِ جَمِيعَ مَا وَقَعَ فِي
كِتَابِ الإِحْيَاءِ مِنَ الْأَحَادِيثِ
الَّتِي لَمْ أَجِدْ لَهَا إِسْنَادًا).

التَّخْرِيجُ عَنْ طَرِيقِ مَعْرِفَةِ رَاوِيِ الْحَدِيثِ مِنَ الصَّحَابَةِ

مَنْ يُلْجَأُ إِلَيْهَا

يُلْجَأُ إِلَيْهَا عِنْدَمَا يَكُونُ اسْمُ الصَّحَابِيِّ مَذْكُورًا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي يُرَادُ تَخْرِيجُهُ.
(القسم الأول المسانيد)

ثانيًا: مُسْنَدُ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ

سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الْجَارُودِ (ت - ٢٠٤ هـ)

أولًا: الْمَسَانِيدُ وَهِيَ الَّتِي تَشْتَمِلُ عُمُومَ الصَّحَابَةِ

١- تَرْفِيفُهَا

يُطْلَقُ الْمُسْنَدُ - عَلَى الْعُمُومِ - عَلَى كُلِّ كِتَابٍ حَدِيثِيٍّ أَحَادِيثُهُ مُسْنَدَةٌ وَلَئِنْ أُطْلِقَ عَلَى كِتَابِ الْبُخَارِيِّ وَالْدَّارِمِيِّ «بِالْمُسْنَدِ» وَإِنْ كَانَ تَرْتِيبُهُمَا عَلَى الْأَبْوَابِ.

وَعَلَى الْخُصُوصِ: فَالْمُسْنَدُ فِي اصطلاحهم: هُوَ ذِكْرُ الْأَحَادِيثِ عَلَى تَرْتِيبِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِحَيْثُ يُوَافِقُ حُرُوفَ الْهَجَاءِ أَوْ يُوَافِقُ السَّابِقِينَ مِنْهُمْ إِسْلَامًا أَوْ يُوَافِقُ شَرَفَ النَّسَبِ.

٢- أَنْوَاعُ الْمَسَانِيدِ

١- نَوْعٌ يَجْمَعُ مَسَانِيدَ الصَّحَابَةِ عَلَى حُرُوفِ الْهَجَاءِ، هُوَ أَسْهَلُ تَنَاقُلًا، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَقْدَمُ أَحَادِيثُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَحَادِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

٢- نَوْعٌ يُصَنَّفُ عَلَى السَّوَابِقِ الْإِسْلَامِيَّةِ: فَتَقْدَمُ الْعَشْرَةُ الْمُبَشِّرَةُ بِالْجَنَّةِ وَتَذَكَّرُ أَحَادِيثُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ عَلَى التَّرْتِيبِ ثُمَّ أَحَادِيثُ أَهْلِ بَيْتِ وَاهِلِ الْحَدِيثِيَّةِ ثُمَّ مُسْلِمُو الْفَتْحِ ثُمَّ أَحَادِيثُ النِّسَةِ الصَّحَابِيَّاتِ، فَتَقْدَمُ الْأَزْوَاجُ الْمُطَهَّرَاتُ عَلَى عُمُومِ الصَّحَابِيَّاتِ.

٣- نَوْعٌ يُصَنَّفُ عَلَى الْقَبَائِلِ وَالْأَنْسَابِ: فَتَقْدَمُ أَوْلَا مَسَانِيدُ بَنِي هَاشِمٍ ثُمَّ أَحَادِيثُ الْقَبَائِلِ الَّتِي هِيَ الْأَقْرَبَاءُ مِنْهُ (ﷺ) فِي النَّسَبِ حَتَّى تَقْدَمُ أَحَادِيثُ عُثْمَانَ عَلَى أَحَادِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَأَحَادِيثُ الصَّدِيقِ وَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَلَى أَحَادِيثِ عُمَرَ.

١- الْكِتَابُ

* يَقَعُ هَذَا الْكِتَابُ فِي أَحَدِ عَشَرَ جُزْأً

- عَلَى تَرْتِيبِ الْقَدَمَاءِ - فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ تَبَعًا لِلْأَصْلِ الْمَخْطُوطِ، وَقَدْ بَلَغَ عَدَدُ أَحَادِيثِهِ (٢٧٦٧) حَدِيثًا وَلِأَبِي دَاوُدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَمْ تَدْخُلْ هَذَا الْمُسْنَدَ قَدْرُهُ أَوْ أَكْثَرُ.

* وَكِتَابُهُ هَذَا، هُوَ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الْمَسَانِيدِ.

* وَلَقَدْ طُبِعَ بِمَطْبَعَةِ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ النُّطْقَامِيَّةِ سَنَةَ ١٣٢٨ هـ بِمَدِينَةِ حَيْدَرَأَبَادَ، وَفِيهَا أَخْطَاءٌ كَثِيرَةٌ وَقَعَتْ فِيهَا نَبْهٌ عَنْهَا الْمُصَحِّحُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ: ثُمَّ صُوِّرَ فِي بَيْرُوتَ عَنِ الْأَصْلِ، تَصْوِيرُ دَارِ الْمَعْرِفَةِ - بَيْرُوتَ.

٢- مَتَّهَجُهُ

* مُسْنَدُهُ مُرتَّبًا عَلَى مَسَانِيدِ الصَّحَابَةِ مُتَّبِدًا بِمُسْنَدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ ثُمَّ بَاقِي الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ ثُمَّ بِأَحَادِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ثُمَّ بِبَاقِي الصَّحَابَةِ.

* الْكِتَابُ مَقْسَمٌ إِلَى أَجْزَاءَ حَدِيثِيَّةٍ وَيَقَعُ فِي أَحَدِ عَشَرَ جُزْأً.

٣- خَدَمَاتُ الْكِتَابِ

* قَامَ الشَّيْخُ: أَحْمَدُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبَنَّا الشَّهِيرُ بِالسَّاعَاتِي (ت - ١٣٧١) بِتَرْتِيبِ أَحَادِيثِ الْمُسْنَدِ عَلَى الْكُتُبِ وَالْأَبْوَابِ الْفَقْهِيَّةِ وَسَمَّى كِتَابَهُ هَذَا «مِنْحَةُ الْمَعْبُودِ فِي تَرْتِيبِ مُسْنَدِ الطَّيَالِسِيِّ أَبِي دَاوُدَ»

* كَمَا قَامَ بِإِصْلَاحِ الْأَخْطَاءِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي كَانَتْ فِي الطَّبْعَةِ الْأُولَى.

* اسْتَدْرَكَ الشَّيْخُ مَا سَقَطَ مِنْ مُسْنَدِ أَبِي دَاوُدَ مِنَ الْمَسَانِيدِ الثَّمَانِيَةِ (مُسْنَدُ الْعَبَّاسِ، وَالْفَضْلِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَمُعَاوِيَةُ، وَعَمْرُو بْنُ

الْعَاصِمِ) أَنْظَرَ مُقَدِّمَةَ كِتَابِهِ (١/ ١٦).

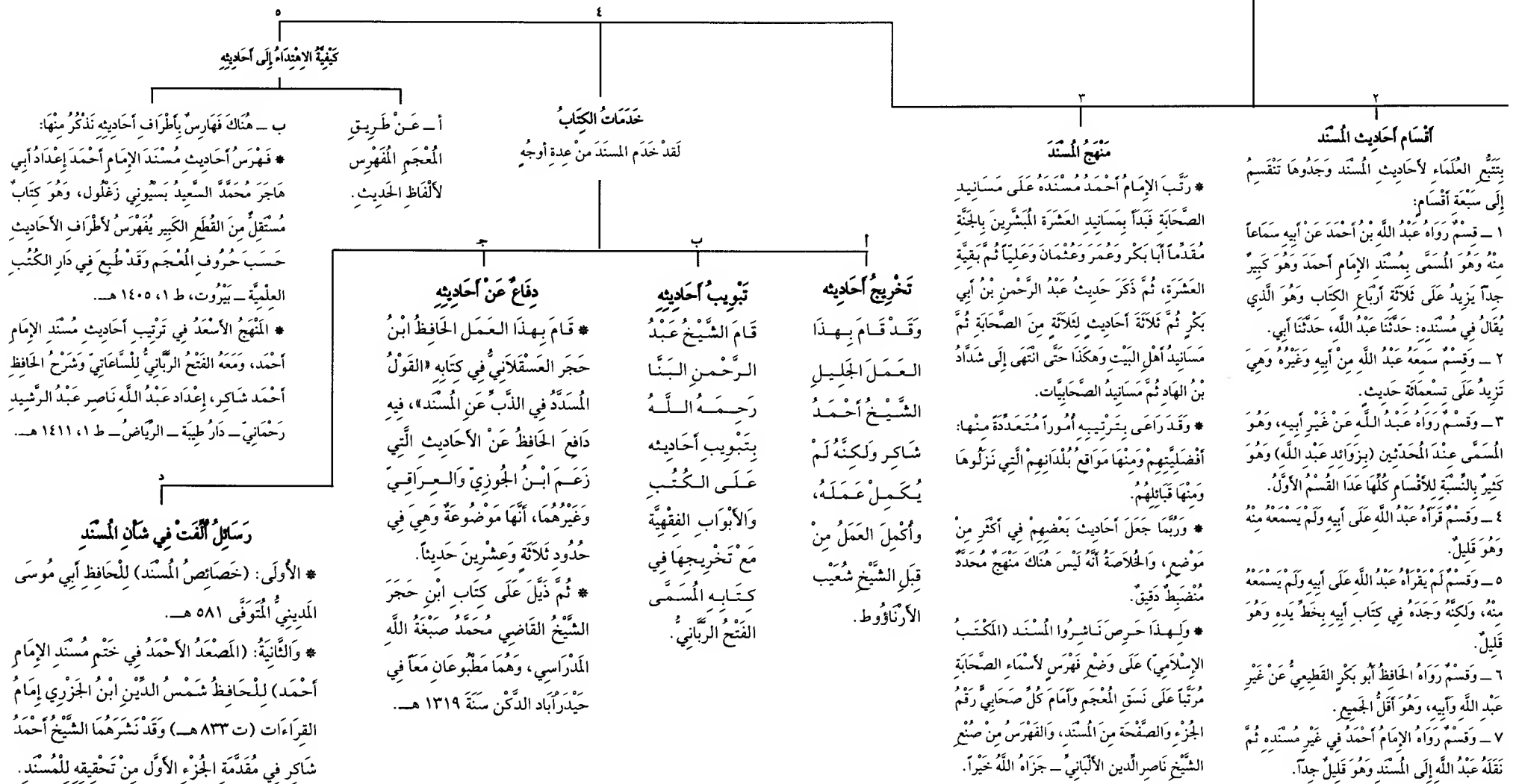
٤- كَيْفِيَّةُ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى أَحَادِيثِهِ

* فَهَرَسَ أَحَادِيثَ مُسْنَدِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ وَرَتَّبَهَا عَلَى الْأَطْرَافِ: يُوسُفُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَرْعَشَلِيُّ وَآخَرُ، طُبِعَ فِي كِتَابِ مُسْتَقِلِّ طَارُ الْمَعْرِفَةِ - بَيْرُوتَ ١٤٠٦ هـ.

الْكِتَابُ

هَذَا الْكِتَابُ يَشْتَمِلُ عَلَى أَرْبَعِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ تَكَرَّرَ مِنْهَا عَشْرَةُ أَلْفٍ، وَفِيهِ مَا يَنِيْفُ عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ حَدِيثٍ ثَلَاثِيَّةُ الْإِسْنَادِ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى (٩٠٤) مُسْنَدًا مِنْ مَسَانِيدِ الصَّحَابَةِ وَطُبِعَ أَوَّلُ أَمْرِهِ بِمِصْرَ فِي الْمَطْبَعَةِ الْمِمْيَنَةِ فِي سَنَةِ مُجَلَّدَاتٍ، سَنَةَ ١٣١٣ هـ، وَهِيَ طَبْعَةٌ جَيِّدَةٌ مِنْ نَاحِيَةِ التَّصْحِيحِ، الْخَطُّ فِيهَا قَلِيلٌ، وَذَكَرَ مُصَحِّحُهَا فِي آخِرِهَا أَنَّ مِنْ أَهَمِّ النَّسخِ الَّتِي قَوَّيْتُ عَلَيْهَا نَسْخَةً مِنْ خِزَانَةِ السَّادَاتِ الرَّقَائِيَّةِ، وَمِنْهَا صُورُ الْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ، وَدَارُ الْفِكْرِ، طَبَعْتُهُمَا لِلْمُسْنَدِ، وَآخِرًا طُبِعَ الْمُسْنَدُ مَعَ نُسْخٍ مُتَقَابِلَةٍ، وَتَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِ، قَامَ بِذَلِكَ فَرِيقٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ شُعَيْبِ الْأَرْنَؤُوطِ، طِبَاعَةُ مَوْسَسَةِ الرَّسَالَةِ.

ثَلَاثًا: مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الشَّيْبَانِيِّ (ت: ٢٤١)



تَلِيعُ الْقِسْمِ الْأَوَّلُ
لِلْمَسَانِيدِ الْعَمَلَةِ

خامساً: مُسْنَدُ الشَّاشِيِّ

المُصَنَّفُ

هُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْهَيْثَمُ بْنُ كُلَيْبٍ
الشَّاشِيُّ قَالَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ فِي
سِيَرِهِ «الإِمَامُ الْحَافِظُ الْمُحَدِّثُ
الثَّقَّةُ الرَّحَالُ» (ت - ٣٣٥ هـ).

الكِتَابُ

رَتَّبَ الْمُؤَلِّفُ مُسْنَدَهُ عَلَى مَسَانِيدِ
الصَّحَابَةِ بِدَآءِهِ بِمَسَانِيدِ الْخُلَفَاءِ
الرُّبْعَةِ ثُمَّ بَقِيَّةِ مَسَانِيدِ الْعَشْرَةِ
الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ ثُمَّ بَقِيَّةِ الصَّحَابَةِ،
حَقَّقَهُ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ الدُّكْتُورُ
مَحْفُوظُ الرَّحْمَنِ زَيْنُ اللَّهِ، وَنَشَرَتْهُ
مَكْتَبَةُ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ - الْمَدِينَةُ
الْمُنَوَّرَةُ - ١٤١٠ هـ - ط الأَوَّلَى،
وَقَدْ صَدَرَ مِنْهُ الْجُزْءُ الثَّانِي فَقَطْ.

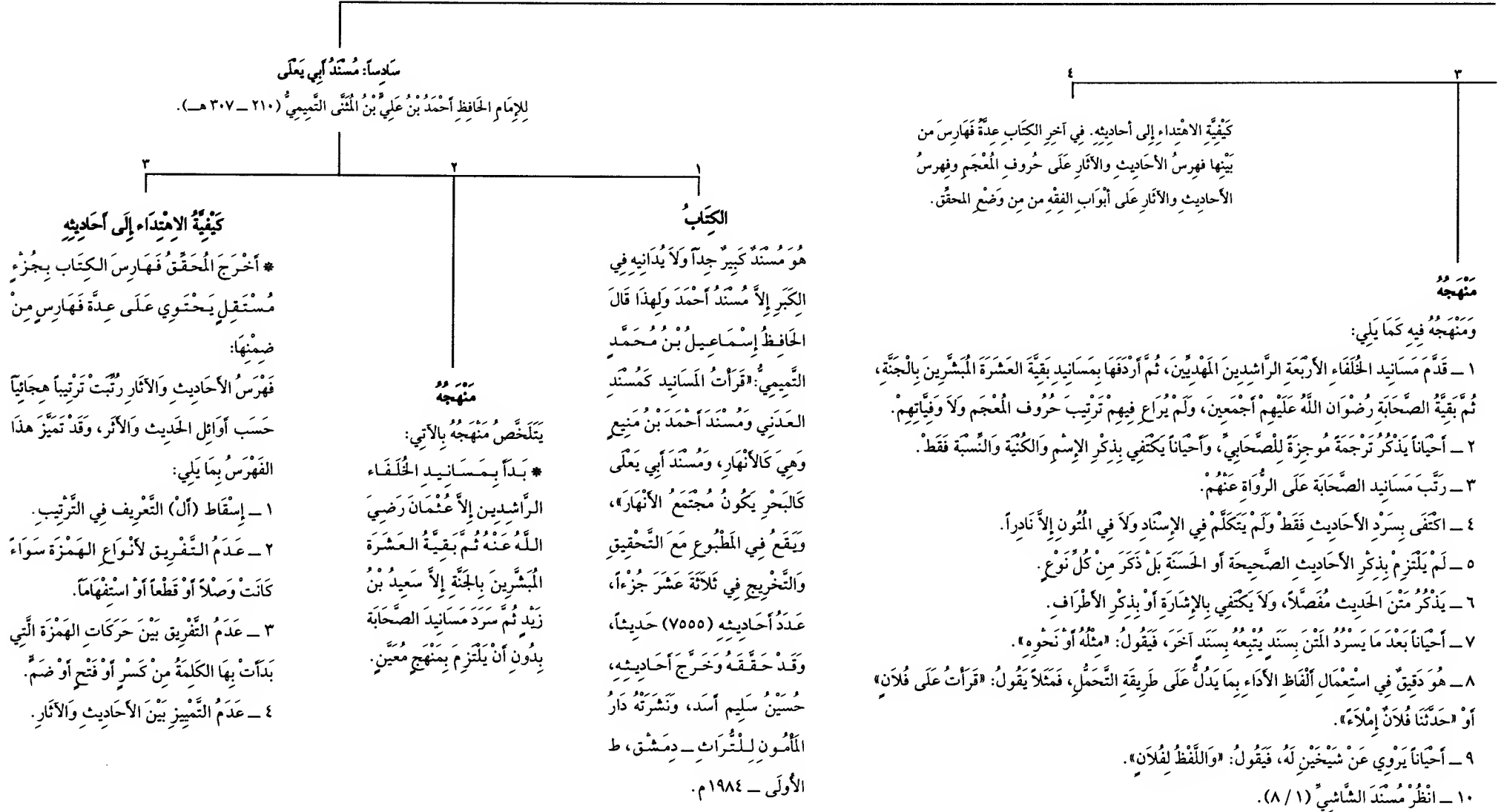
رابعاً: مُسْنَدُ الْحَمِيدِيِّ
لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ
الْحَمِيدِيِّ (ت - ٢١٩ هـ).

الكِتَابُ

هَذَا الْكِتَابُ مِنْ أَوَائِلِ كُتُبِ الْمَسَانِيدِ الَّتِي صُنِفَتْ فِي أَوَاخِرِ
الْقَرْنِ الثَّانِي، وَيَقَعُ فِي جُزْأَيْنِ، فِي آخِرِهِ رِسَالَةٌ صَغِيرَةٌ
لِلْمُؤَلِّفِ بِعُنْوَانِ «أَصُولُ السُّنَّةِ» وَيَتَأَلَّفُ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ
جُزْأً أَحَدِيثِيًّا وَهُوَ فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ مِنْ عَشْرَةِ أَجْزَاءٍ
حَدِيثِيَّةٍ، وَسَبَبَ ذَلِكَ اخْتِلَافُ النُّسخِ فِي التَّجْزِئَةِ، وَيَشْتَمِلُ
عَلَى أَلْفٍ وَثَلَاثِمِائَةِ حَدِيثٍ حَسَبَ تَرْقِيمِ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ.
* قَامَ الشَّيْخُ حَبِيبُ الرَّحْمَنِ الْأَعْظَمِيُّ بِتَحْقِيقِ الْكِتَابِ
وَتَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِ وَنَشَرَهُ الْمَجْلِسُ الْعِلْمِيُّ - كَرَاتَشِي ط
الأَوَّلَى - ١٩٦٢ م فِي جُزْأَيْنِ.

منهجه

* مَتَّهَجُهُ فِي تَرْتِيبِ كِتَابِهِ عَلَى الْمَسَانِيدِ قَبْدًا بِمُسْنَدِ أَبِي بَكْرٍ ثُمَّ بَاقِيِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ثُمَّ بَقِيَّةِ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ إِلَّا طَلْحَةَ
بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ مِنْ طَرِيقِهِ حَدِيثًا - هَذِهِ الْمَسَانِيدُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ.
* وَفِي الْجُزْءِ الثَّانِي ذَكَرَ مَسَانِيدَ السَّابِقِينَ فِي الْإِسْلَامِ (أَبِي ذَرٍّ - عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ - صُهَيْبٌ - بِلَالٌ - خُبَابٌ).
* ثُمَّ سَاقَ بَعْدَهُمْ مَسَانِيدَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَبَنَاتِهِ (ع) وَبَعْضَ النِّسَاءِ.
* ثُمَّ سَاقَ مَسَانِيدَ الْأَنْصَارِ ثُمَّ بَاقِيِ مَسَانِيدِ الصَّحَابَةِ.



ثانياً
المَسَانِيدُ المَفْرَدَةُ

أولاً - مُسْنَدُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

١- المُولَّفُ

هُوَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ الْمُرُوزِيِّ (٢٠٢ هـ - ٢٩٢ هـ) رَوَى عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ وَعَنْهُ النَّسَائِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ. وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّهْذِيبِ: (وَكَانَ فَاضِلاً لَهُ تَصَانِيفٌ وَقَعَ لَنَا مِنْهَا كِتَابُ الْعِلْمِ وَالْجُمُعَةِ وَمُسْنَدُ أَبِي بَكْرٍ وَعُثْمَانُ وَعَائِشَةُ وَكَانَ مُكْتَرِأً شَيْخاً وَحَدِيثاً).

٢- الكِتَابُ

* أَخْرَجَ فِيهِ الْمَوْلَفُ مَا جَمَعَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَسْنَدَهَا مِنْ طَرِيقِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
* حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوط - وَنَشَرَهُ الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ - بَيْرُوتَ سَنَةِ ١٩٧٠ و ١٩٧٣ و ١٩٧٩ م.

٣- مَنَهْجُهُ

يَتَلَخَّصُ مَنَهْجُهُ بِالآتِي:

* رَتَّبَ الْمَوْلَفُ أَحَادِيثَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مِنْ طَرِيقِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَبَدَأَ بِرِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْهُ ثُمَّ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَأَبَا وَائِلٍ يُلْحِقُ رِوَايَةَ التَّابِعِينَ عَنْهُ.
* أَفْرَدَ أَحَادِيثَ كُلِّ صَحَابِيٍّ أَوْ تَابِعِيٍّ عَنْهُ عَلَى حِدَةٍ ثُمَّ أَدْرَجَهَا تَحْتَ عُنْوَانٍ يَذْكُرُ فِيهِ اسْمَ الصَّحَابِيِّ أَوْ التَّابِعِيِّ الَّذِي رَوَاهَا عَنْهُ.
* وَقَدْ تَرَسَّمَ هَذَا الْمَنَهْجَ وَلَمْ يُخْلَعْ بِهِ إِلَّا فِي حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ وَقَبِيْعَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ وَعَائِشَةَ وَأَسْمَاءَ.

٤- كَيْفِيَّةُ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى

الأَحَادِيثِ فِيهِ

* وَضَعَ الْمُحَقِّقُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ عِدَّةَ فَهَاسٍ وَمِنْ ضَمْنِهَا: فَهَرَسُ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارُ الْوَاقِعَةُ فِي الْكِتَابِ.

١- المُولَّفُ

هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدِ بْنِ كَاتِبِ الْهَاشِمِيِّ الْبَغْدَادِيِّ (٢٢٨ - ٣١٨ هـ)، رَوَى عَنْ الْبَغْوِيِّ وَالزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ وَعُمَرُ بْنُ شَبَّةٍ وَعَنْهُ الْجَعَابِيُّ وَالِدَارِقُطْنِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ: (وَلَدَ صَاعِدٌ ثَلَاثَةَ أَوْثَقَهُمْ يَحْيَى).

٢- الكِتَابُ

أَخْرَجَ الْمَوْلَفُ فِي مُسْنَدِهِ مَا جَمَعَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَسْنَدَهَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى وَيَقَعُ هَذَا الْمُسْنَدُ فِي جُزْءٍ حَدِيثِيٍّ، وَقَدْ حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ آلِ حَمِيدٍ، وَقَامَ بِطَبْعِهِ مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ - الرِّيَّاضُ - طُ أَوَّلَى يَدُونِ تَارِيخٍ.

ثانياً - مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

ثَلَاثًا - مُسْنَدُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

١- الْمُؤَلَّفُ

هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيُّ الشَّهِيرُ بِأَبْنِ أَبِي دَاوُدَ (٢٣٠ - ٣١٦ هـ)، رَوَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مَنِيعٍ وَأَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ الطَّبْرِيِّ وَوَالِدِهِ أَبُو دَاوُدَ صَاحِبِ السُّنَنِ وَعَنْهُ دَعْلَجُ وَابْنُ قَانِعٍ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُمْ.

٣- مَنَهْجُهُ

يَتَلَخَّصُ مِنْهُجُهُ بِالآتِي:

* رَتَّبَ أَحَادِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى بِحَسَبِ الرِّوَاةِ عَنْهُ فَأَبْتَدَأَ بِرِوَايَةِ الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ الشَّيْبَانِيِّ وَتَنَى بِرِوَايَةِ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ فَمَدْرَكَهُ بِنَ عَمَارَةَ، وَهَكَذَا إِلَى أَنْ انْتَهَى بِرِوَايَةِ مَنْصُورِ الْكُوفِيِّ وَإِذَا أَوْرَدَ حَدِيثًا عَنْ بَعْضِ هَؤُلَاءِ الرِّوَاةِ وَأَعَقَبَهُ بِحَدِيثٍ آخَرَ، فَصَلَّ بَيْنَهُمَا أَحْيَانًا بِقَوْلِهِ: (حَدِيثٌ آخَرٌ).

* وَإِذَا كَانَ لِلْحَدِيثِ أَكْثَرُ مِنْ طَرِيقٍ اعْتَنَى بِسَنَدِهِ وَلَفْظِهِ، فَإِنْ كَانَ فِي سَنَدِهِ اخْتِلَافٌ ذَكَرَهُ، وَرَتَّبَ طَرِيقَهُ، وَرَجَّحَ الصَّوَابَ.

* يَعْتَنِي الْمُؤَلَّفُ بِضَبْطِ اللَّفْظِ، وَإِذَا جَمَعَ طَرُقَ الْحَدِيثِ بِسِيَاقٍ وَاحِدٍ يَبَيِّنُ أَنَّ اللَّفْظَ لِفُلَانٍ.

* فِي مُسْنَدِهِ هَذَا الْمَرْفُوعُ وَالْمَرْكُوفُ وَالْمَقْطُوعُ وَالصَّحِيحُ وَالْحَسَنُ وَالْمَوْضُوعُ لِأَنَّ مِنْهَجَهُ جَمَعَ مُسْنَدَ ابْنِ أَبِي أَوْفَى بِمَا فِيهِ الصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ.

٤- كَيْفِيَّةُ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى أَحَادِيثِهِ

وَضَعَ الْمُحَقِّقُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ عِدَّةَ فَهَارِسَ وَمِنْ ضَمْنِهَا فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ وَالْأَنَارِ الْوَاقِعَةِ فِي الْكِتَابِ.

٢- الْكِتَابُ

هَذَا الْمُسْنَدُ مُخْتَصَصٌ فِيْمَا رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ فَقَطْ، وَلَمْ يَسْتَوْعِبِ الْمُؤَلَّفُ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ سِوَى اثْنَيْنِ وَمِائَةٍ حَدِيثٍ رَوَاهَا عَنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ شَيْخًا مِنْ شُيُوخِهِ وَحَقَّقَ هَذَا الْمُسْنَدَ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَخَرَجَ أَحَادِيثَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْغَفُورِ عَبْدُ الْحَقِّ حُسَيْنٌ وَقَامَتْ بِنَشْرِهِ مَكْتَبَةُ دَارِ الْأَفْصَى - الْكُوَيْتِ.

٣- مَنَهْجُهُ

لَيْسَ هُنَاكَ مَنَهْجٌ وَاضِحٌ لِهَذَا الْمُسْنَدِ الصَّغِيرِ سِوَى أَنَّهُ نَهَجَ نَهَجَ التَّخْصُّصِ الدَّقِيقِ وَذَلِكَ بِجَمْعِ مَا رَوَاهُ عَنْ شُيُوخِهِ مِنْ أَحَادِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْهَا.

٤- كَيْفِيَّةُ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى أَحَادِيثِهِ

* وَضَعَ الْمُحَقِّقُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ عِدَّةَ فَهَارِسَ وَمِنْ ضَمْنِهَا فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ الْوَاقِعَةِ فِي هَذَا الْمُسْنَدِ الصَّغِيرِ.

رَابِعًا - مَسَائِدُ أُخْرَى

١ - مُسْنَدُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ الدَّرَوَاقِيِّ الْبَغْدَادِيِّ (ت - ٢٤٦ هـ) حَقَّقَهُ وَخَرَجَ أَحَادِيثَهُ: عَامِرُ حَسَنَ صَبْرِي.

وَحَزَمَهُ بِفَهَارِسَ عِدَّةٍ مِنْهَا فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ وَالْأَنَارِ. طَبَعَتْهُ دَارُ الْبَشَائِرِ الْإِسْلَامِيَّة - بِيْرُوت - (١٤٠٧ هـ).

٢ - مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِلطَّرْسُوسِيِّ (ت - ٢٧٣ هـ)، وَقَدْ حَقَّقَهُ أَحْمَدُ رَأَيْبُ عَرْمُوشَ وَرَتَّبَ أَحَادِيثَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ ط - دَارُ النَّفَائِسِ - ١٣٩٣ هـ.

٣ - مُسْنَدُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لِلْبَاغْدَدِيِّ (٣١٢ هـ)، حَقَّقَهُ مُحَمَّدٌ عَوَامَةُ. وَرَتَّبَ أَحَادِيثُهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ ط - دَارُ الدَّعْوَةِ - حَلَبَ ١٣٩٧ هـ.



على الشيوخ

١- المعجم الأوسط

هذا المعجم مرتب على شيوخ الطبراني ولهذا لا يدخل من ضمن الطريقة وهي البحث عن الراوي الأعلى وهو الصحابي، وقد ذكرناه لمجرد العلم فقط. وقد قام شيخنا الدكتور محمود الطحان بتحقيقه تحقيقاً كاملاً في عشرة أجزاء مع فهرس للأحاديث.

٢- المعجم الصغير

هذا المعجم مرتب على الشيوخ ولهذا لا يدخل من ضمن الطريقة وهي البحث عن الراوي الأعلى وهو الصحابي وقد ذكرناه من باب العلم. ويقع هذا الكتاب في جزأين ولقد قام عبد الرحمن محمد عثمان بتحقيقه ونشرته المكتبة السلفية - المدينة - ١٩٦٨. ووضع عبد العزيز بن محمد السدحان، في جزء مستقل فهرساً لأحاديثه مرتبة على حروف المعجم طبع في مكتبة دار اليقين - الرياض - ١٤٠٣هـ.

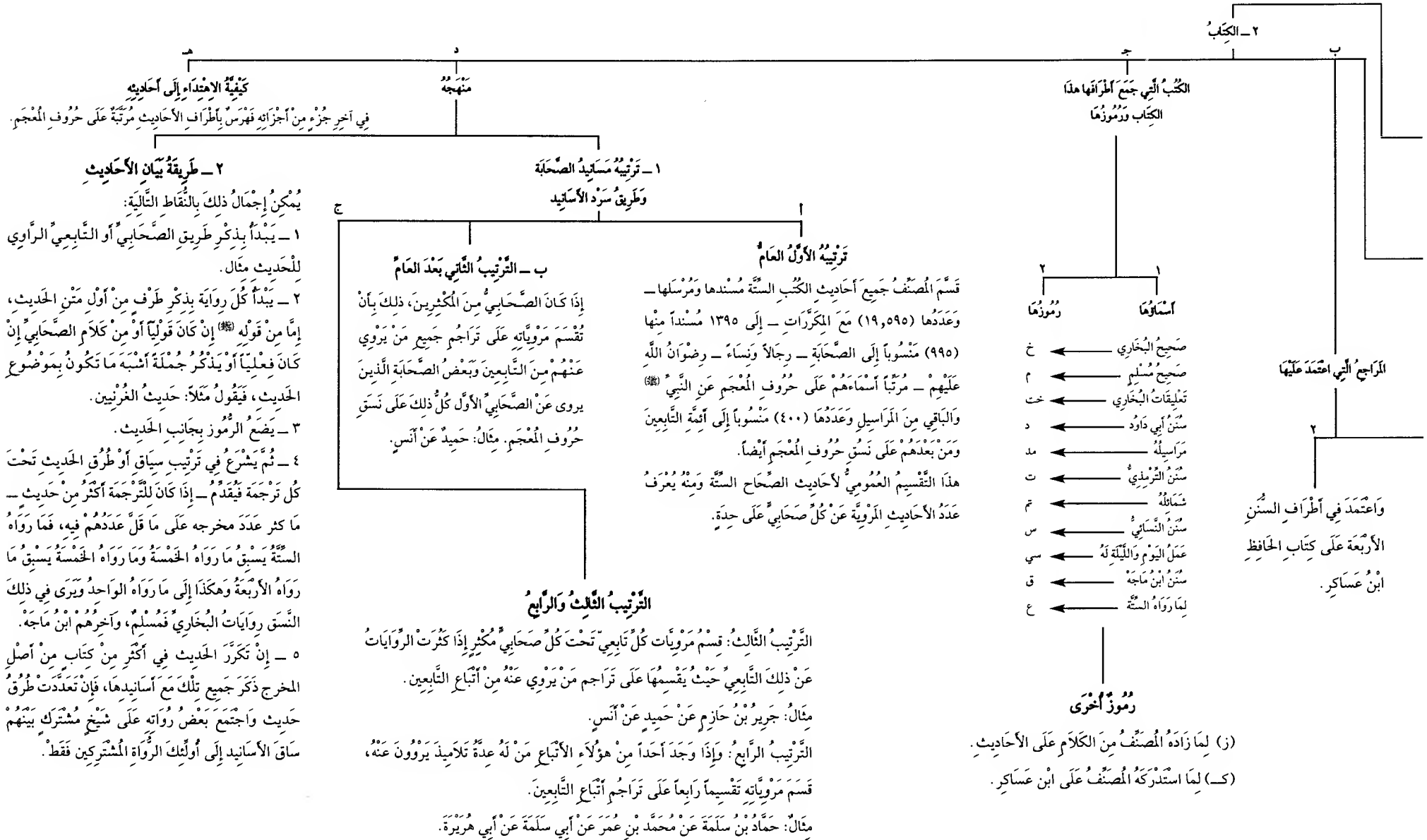
٤- كيفية استخراج الحديث منه

* عمل المحقق في آخر كل جزء فهرس عدة من ضمنها فهرس الأحاديث، وكذلك عمل فهرساً للصحابة المذكورين في هذا الجزء.

٣- منهجه

- ١- رتب معجمه على حروف المعجم لكنه بدأ فيه بال عشرة رضي الله عنهم.
- ٢- خرج عن كل واحد منهم حديثاً أو حديثين أو ثلاثة.
- ٣- من كان من المقلين خرج حديثه أجمع.
- ٤- ومن لم يكن له رواية عن رسول الله ﷺ، وكان له ذكر من أصحابه ممن استشهد مع رسول الله ﷺ أو تقدم موته وذكرته كتب المغازي وتاريخ العلماء، وذلك لإحصاء الرواة عن رسول الله ﷺ، وذكر أصحابه رضي الله عنهم.
- ٥- وكذلك من منهجه أن يذكر نسب الصحابي وموجز بسيط عن حياته ثم يسرد الأحاديث التي رواها.







كَيْفِيَّةُ الْمُرَاجَعَةِ فِيهِ

قَالَ مُصَنِّفُهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ: «وَإِذَا أَرَدْتَ الْإِسْتِخْرَاجَ مِنْهُ، فَتَأَمَّلْ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ الَّذِي تُرِيدُهُ، فِي أَيِّ شَيْءٍ هُوَ، وَلَا تَعْتَبِرْ خُصُوصَ الْفَاطِطِ، ثُمَّ تَأَمَّلْ الصَّحَابِيَّ الَّذِي عَنْهُ رَوَايَةُ ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَقَدْ يَكُونُ فِي السَّنَدِ عَنْ عُمَرَ أَوْ أَنَسٍ مَثَلًا، وَالرَّوَايَةُ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ مَذْكُورٌ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَصَحَّحَ الصَّحَابِيُّ الْمُرَوِيُّ عَنْهُ ثُمَّ كَشَفَ عَنْهُ فِي مَحَلِّهِ تَجِدُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى».

الْكِتَابُ مَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ

طِبَاعَةُ الْكِتَابِ

طَبَعَ الْكِتَابُ: لَجَنَةُ النَّشْرِ وَالتَّأْلِيفِ الْأَزْهَرِيَّةِ بِمِطْبَعَتِهَا سَنَةَ ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م، وَيَقَعُ الْكِتَابُ فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ فِي أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ فِي مُجَلَّدَيْنِ وَأَحَادِيثُهَا مُرَقَّمَةٌ وَتَبْلُغُ (١٣٠٢) حَدِيثٌ.

الْمُؤَازَنَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كِتَابِ تَحْقِيقِ الْأَشْرَافِ لِلْمِزِّيِّ

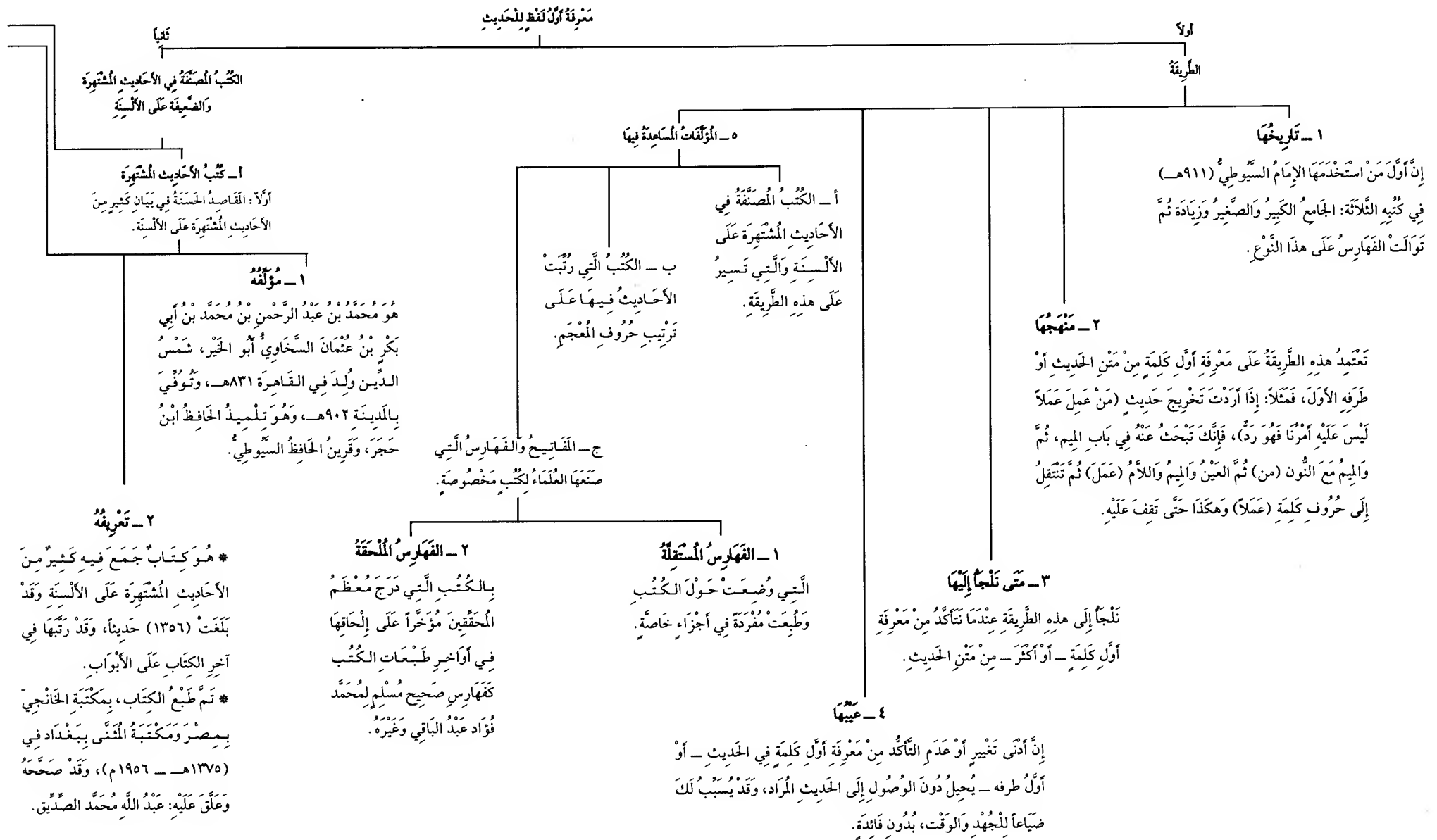
- ١ - إِنَّ كِتَابَ الْمِزِّيِّ أَجُودُ لِمَنْ يُرِيدُ الْأَسَانِيدَ وَيَعْتَنِي بِهَا وَيُرِيدُ الْحُكْمَ عَلَى الْحَدِيثِ مِنْ كَثْرَةِ طُرُقِهِ وَاخْتِلَافِ رِجَالِهِ.
- ٢ - كَمَا أَنَّ كِتَابَ الْمِزِّيِّ يَمْتَّازُ بِذِكْرِ الْحَدِيثِ - الَّذِي رَوَاهُ عَدَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي مَسَانِيدِهِمْ جَمِيعًا.
- ٣ - إِنَّ كِتَابَ «ذَخَائِرِ الْمَوَارِيثِ» يَمْتَّازُ بِمِيزَةِ الْإِخْتِصَارِ فَقَدْ جَاءَ حَجْمُهُ بِمِقْدَارِ رُبْعِ حَجْمِ كِتَابِ الْمِزِّيِّ، وَهَذِهِ مِيزَةٌ مُهِمَّةٌ لِمَنْ أَرَادَ الْإِسْتِدْلَالَ عَلَى مَتْنِ الْحَدِيثِ فَقَطْ وَمَعْرِفَةَ مَنْ أَخْرَجَهُ مِنْ أَصْحَابِ الْمُصَنَّفَاتِ الَّتِي احْتَوَاهَا الْكِتَابُ.

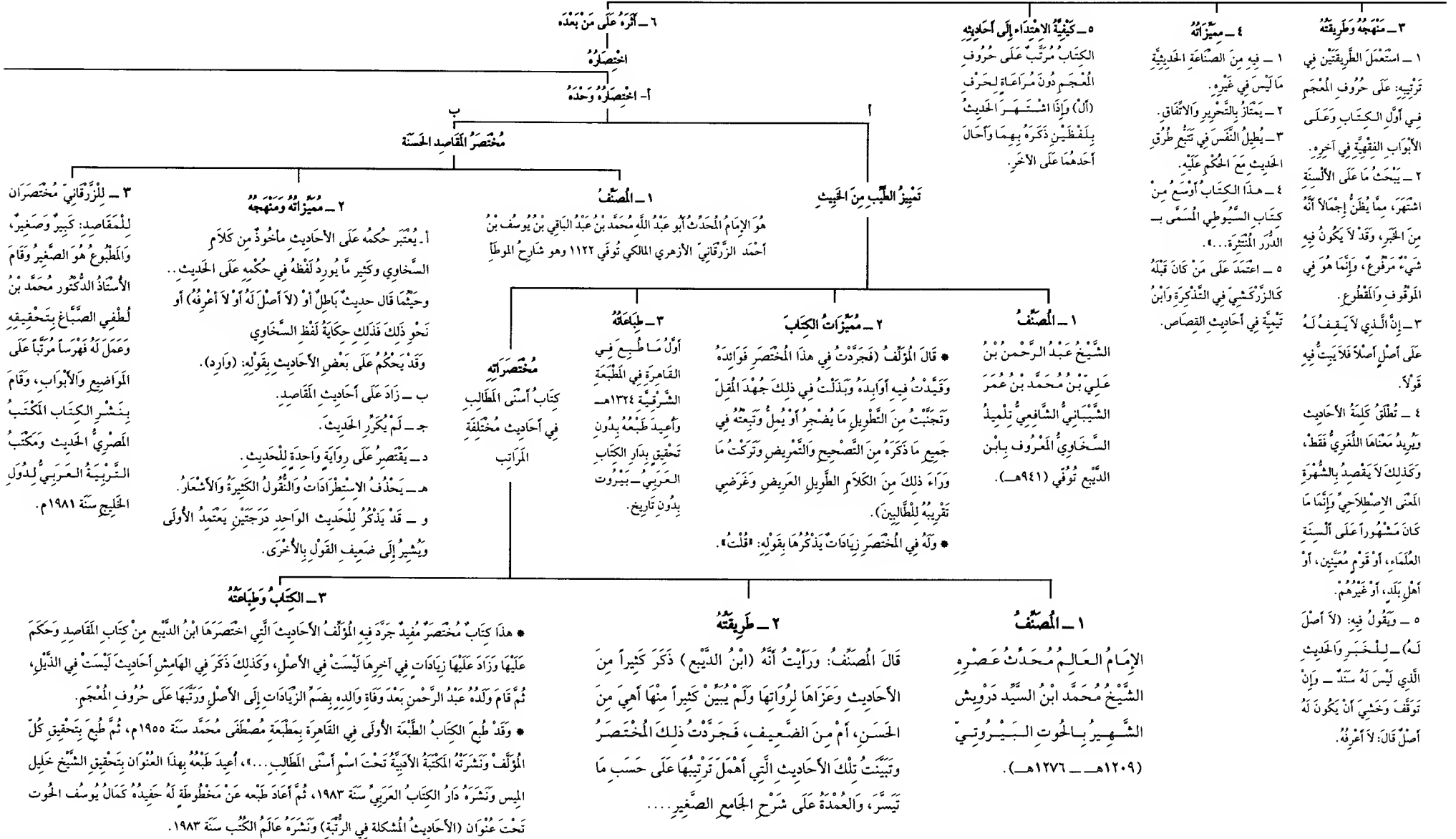
ب - مَا لَهُ «مُمَيِّزَاتُهُ»

- ١ - مَعْرِفَةُ مَا لِكُلِّ صَحَابِيٍّ مِنْ أَحَادِيثٍ فِي الْكُتُبِ السَّبْعَةِ.
- ٢ - مَعْرِفَةُ مَرَاسِيلِ الْكُتُبِ السَّبْعَةِ.
- ٣ - مَعْرِفَةُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي إِسْنَادِهَا مِنْهُمْ.

أ - يُؤْخَذُ عَلَيْهِ مَا يَلِي

- * إِنَّ الْإِسْتِفَادَةَ مِنْهُ مُتَوَقَّفَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْبَاحِثِ لِلرَّوَايِ الْحَدِيثِ الْأَعْلَى، وَقَدْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ مَيْسَرًا.
- * وَإِذَا عَرَفَ الرَّوَايِ وَكَانَ مِنَ الْمُكْثَرِينَ كَابِي هُرَيْرَةَ الَّذِي اسْتَعْرَقَ حَدِيثَهُ (١٥٨) صَفْحَةً، فَإِنَّ الْبَاحِثَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْلُبَ هَذِهِ الصَّفَحَاتِ حَتَّى يَجِدَ الْحَدِيثَ، وَهَذَا عَسِيرٌ جِدًّا.





ب - اِخْتِصَارُهُ مَعَ غَيْرِهِ

كَشَفُ الْخَفَاءِ وَمُزِيلُ الْإِلْيَاسِ عَمَّا اشْتَهَرَ مِنْ
الْأَحَادِيثِ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ.

١- المصنف

أَلَفَهُ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ
بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ
الْهَادِي الْجَرَّاحِيِّ
الْعَجْلُونِيِّ الدَّمَشْقِيِّ
الْمُتَوَفَّى ١١٦٢هـ.

٢- مميزاته

* إِنَّهُ حَوَى الْكَثِيرَ مِنْ
الْأَحَادِيثِ الْمُشْتَهَرَةِ الَّتِي
ذَكَرَتْهَا الْمَصَادِرُ الَّتِي قَبْلَهُ،
فَهُوَ أَوْسَعُ كِتَابٍ فِي هَذَا
الْبَابِ؛ إِذْ بَلَغَتْ أَحَادِيثُهُ
(٣٢٥٤) حَدِيثًا.* اسْتَفَادَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي
قَبْلَهُ.* مُرْتَبٌ عَلَى حُرُوفِ
الْمُعْجَمِ نِسْبِيًّا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ
يَلْتَزِمِ الدَّقَّةَ فِي تَرْتِيبِهِ.* تَجَنَّبَ مِنْهَجَ السَّخَاوِيِّ
فِي تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ،
وَحَاوَلَ الْإِخْتِصَارَ مَا أَمَكَّنَهُ.

٣- طريقته

* اقْتَصَرَ فِي كُلِّ
حَدِيثٍ عَلَى بَيَانِ
مُخْرِجِهِ وَرَأَوِيهِ وَرَتَّبَهُ
وَأَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فِيهِ
وَبَعْضَ الْفَوَائِدِ.* لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى
كِتَابِ الْمَقَاصِدِ، بَلْ ضَمَّ
إِلَيْهِ كُتُبًا أُخْرَى
«كَالْأَلْيَةِ الْمَنْشُورَةِ»
لِابْنِ حَجَرٍ، وَالْدُرَرِ
الْمَنْشُورَةِ لِلنَّسَائِيِّ
وَتَمَيَّيزُ «الطَّيِّبُ»
وغيرهم من الكتب.

٤- المصادر ورواؤها

المصدر	الرواية
الأللي لابن حجر	في الأللي، أو ذكر فيها
المقاصد الحسنة	في الأصل أو في المقاصد
تميز الطيب	في التميز
الدور المنتشرة	في الدور
في الحلية لأبي نعيم	رواه أبو نعيم
الصحيحين	رواه الشيخان
في أحدهما	رواه البخاري أو مسلم
أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه	رواه الأربعة
الأربعة والشيخان	رواه السنة
شعب الإيمان	رواه البيهقي
المشارك للصغاني	رواه الصغاني
موضوعات القاري	القاري
ولمحمد نجم الدين الغزي في كتابه المسمى ما يحسن من الأخبار الدائرة	قاله النجم
على الألسن	

٥- طباعته

وَقَدْ طُبِعَ طِبَاعَةً جَيِّدَةً بِإِشْرَافِ حُسَامِ
الدِّينِ الْقُدْسِيِّ بِالْقَاهِرَةِ ١٣٥١هـ، ثُمَّ
صَوَّرَتْهُ دَارُ إِحْيَاءِ التُّرَاثِ بِبَيْرُوتَ،
وَطُبِعَ ثَانِيَةً بِإِشْرَافِ أَحْمَدِ الْفَلَّاسِ فِي
حَلَبَ، ثُمَّ صَوَّرَتْهُ مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ،
وَمَكْتَبَةُ التُّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ، وَدَارُ التُّرَاثِ
وَالْكِتَابِ لَمْ يَخْدُمْ وَيَحَقِّقِ التَّحْقِيقَ
الْمَطْلُوبَ وَكُلُّ ذَلِكَ مُجَرَّدَ طَبْعَةٍ فَقَطْ.

كتب مرتبة على حروف
المعجم في الموضوع والواهي

أولاً

الكشف الإلهي عن شديد
الضعف والموضوع والواهي.

١- المصنف

هو العلامة محمد بن محمد الحسيني
الطرابلسي من طرابلس الشام، فقيه
حنفي تولى الإفتاء في حلب
وطرابلس وغيرها توفي ١١٧٧هـ.

٢- طريقة

* رتبته على حروف الهجاء وجعل لكل
حرف من الحروف باباً مستقلاً، وقسم كل
باب إلى ثلاث فصول: الفصل الأول
في الأحاديث شديدة الضعف، والثاني في
الواهي، والثالث في الموضوع، إلا أنه لم
يلتزم بذلك في جميع المواضع بل وذهب
في بعض الأحيان إلى تصحيح أو تحسين
ما قال بعض العلماء بوضعه.
* كلامه على الأحاديث مختصر جداً.

٣- عيوبه

يورد بعض الأحاديث
ويترك الحكم عليها.

٤- طبعته

يقع الكتاب في جزأين
ويحتوي على (١١٦٤) حديثاً
وقدم له وحققه وعلق عليه
وخرج أحاديثه د/ محمد
محمود أحمد بكار، وقام بطبعه
مكتبة الطالب الجامعي - مكة،
ودار العليان - بريدة.

ثانياً

المعجم على الأحاديث الموضوعية
في الجمع الصغير.

١- المصنف

هو الحافظ أبي الفيض أحمد ابن
الشيخ الإمام أبي عبد الله محمد
بن الصديق الغماري الحسني،
ومن مؤلفاته الهداية في تخريج
أحاديث الهداية، وكتاب فتح
الوهاب بتخريج أحاديث
الشهاب. توفي (١٣٨٠هـ).

٢- طريقة

قال المصنف: هذا جزء أردته لذكر الأحاديث الموضوعية في (الجامع
الصغير) مما تردد به الكذابين والوضاعون أو تعددت طرقه، وهو مع
ذلك موضوع، ولم أستقص فيه كل الاستقصاء، بل اقتصر على ما
هو ظاهر الوضع، وأصبح البطلان، بحيث قد يكون الموضوع في
الكتاب قدر ما ذكرته، ولكن ما كان فيه بعض احتمال جعلته من قسم
الواهي، فتركته استناداً إلى تفريقهم بين الواهي والموضوع.

٣- الكتاب

* هو رسالة صغيرة جداً، أحاديثها
مرتبة على حروف المعجم.
* الكتاب غير مخدوم ولا محقق.

٤- طبعته

طبع الكتاب دار الرائد العربي -
بيروت - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

الْكُتُبُ الَّتِي رُتِبَتْ أَحَادِيثُهَا عَلَى حُرُوفِ الْمُنْجَمِ - الْجَوَامِعُ وَالْمَوْسُوعَاتُ
جُهُودُ الْحَافِظِ السِّيُوطِيِّ فِي جَمْعِ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ

أولاً: جَمْعُ الْجَوَامِعِ

١- فِكْرَةُ الْكِتَابِ

لَقَدْ كَانَ هَدَفُ السِّيُوطِيِّ جَمْعَ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ فِي كِتَابٍ وَاحِدٍ، وَالَّتِي قُدِّرَ تَعْدَادُ أَحَادِيثِهَا بِمِائَتَيْ أَلْفٍ حَدِيثٍ وَتَبَيَّنَ، وَقَدْ اخْتَرَمَتْهُ الْمَنِيَّةُ قَبْلَ إِنْشَاءِ هَذَا الْعَمَلِ الْكَبِيرِ، وَقَدْ قُدِّرَ مَا جَمَعَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ بِـ (٤٤,٠٠٠) أَلْفٍ حَدِيثٍ تَقْرِيْبًا، اخْتَارَهَا مِنْ (٧١) مَصْدَرًا مِنْ مَصَادِرِ السَّنَةِ.

٢- مَصَادِرُ الْكِتَابِ وَرُمُوزُهَا

قَالَ السِّيُوطِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ: وَهَذِهِ رُمُوزُهُ: (خ) لِلْبُخَارِيِّ، (م) لِمُسْلِمٍ، (ق) لِهَمَّامٍ، (د) لِأَبِي دَاوُدَ، (ت) لِلتِّرْمِذِيِّ، (ن) لِلنَّسَائِيِّ، (هـ) لِأَبْنِ مَاجَةَ، (٤) لِهَوَالَةَ الْأَرْبَعَةِ، (٣) لَهُمْ إِلَّا أَبْنُ مَاجَةَ، (جـ) لِأَحْمَدَ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، (عـ) لِأَبْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي زَوَائِدِهِ، (ك) لِلْحَاكِمِ، فَإِنْ كَانَ فِي مُسْتَدْرَكِهِ أَطْلَقَتْ وَإِلَّا بَيَّنَّتْ، (خـ) لِلْبُخَارِيِّ فِي الْأَدَبِ، (نـ) لَهُ فِي التَّارِيخِ، (حـ) لِأَبْنِ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، (طـ) لِلطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ، (طـس) لَهُ فِي الْأَوْسَطِ، (طـص) لَهُ فِي الصَّغِيرِ، (صـ) لِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ، (شـ) لِأَبْنِ أَبِي شَيْبَةَ، (عـب) لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي الْجَامِعِ، (عـج) لِأَبِي يَعْقَبٍ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، (قـط) لِلدَّارِقُطِيِّ، فَإِنْ كَانَ فِي السَّنَنِ أَطْلَقَتْ وَإِلَّا بَيَّنَّتْ، (فـر) لِلدَّبْلَمِيِّ فِي مُسْتَدْرَكِ الْفَرْدَوْسِ، (جـل) لِأَبِي نَعِيمٍ فِي الْحِلَّةِ، (هـب) لِلْبَيْهَقِيِّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ، (هـق) لَهُ فِي السَّنَنِ، (عـد) لِأَبْنِ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ، (عـق) لِلْعَقْبِيِّ فِي الضُّعْفَاءِ، (عـط) لِلْخَطَّابِ، فَإِنْ كَانَ فِي التَّارِيخِ أَطْلَقَتْ وَإِلَّا بَيَّنَّتْ.

هَذِهِ بَعْضُ مَرَاجِعِهِ، وَقَدْ وَجَدَ عَلَى ظَهْرِ كِتَابِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ قَائِمَةً بِأَسْمَاءِ الْمَرَاجِعِ الَّتِي رَجَعَ إِلَيْهَا، كَتَبَهَا لَمَنْ يَأْتِي مِنْ بَعْدِهِ فَيُذِيلُ عَلَى كِتَابِهِ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَرَاجِعِ الَّتِي رَجَعَ إِلَيْهَا السِّيُوطِيُّ. (انظر مُقَدِّمَةَ صَحِيفِ الْجَامِعِ ص ٣١).

٣- مَتْنُهُ الْكِتَابِ

تَرْتِيبُ الْكِتَابِ
قَسَمَ كِتَابَهُ إِلَى قِسْمَيْنِ كَثِيرَيْنِ:

الأول: قَسَمَ الْأَقْوَالَ: أَوْدَعَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الْقَوْلِيَّةَ مُرتَبَةً عَلَى حُرُوفِ الْمُنْجَمِ تَبْدَأُ

مِنْ ص (٣) إِلَى ص (١٠٢١) مِنَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ وَضَمَّنَهُ الْأَوَامِرَ وَالنَّوَاهِي وَالْأَقْصِيَّةَ وَالشَّمَالِ وَغَيْرَهُ مِمَّا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْأَحَادِيثِ الْفِعْلِيَّةِ.

الثاني: قَسَمَ الْأَقْوَالَ: قَاوَدَعَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الْفِعْلِيَّةَ الْمُخَصَّةَ أَوْ مُشْتَمِلَةً عَلَى فِعْلٍ مَقُولٍ أَوْ سَبِّ أَوْ مُرَاجَعَةٍ أَوْ قِصَّةٍ وَهَذَا الْقِسْمُ مُرتَّبٌ عَلَى سَنَائِدِ الصَّحَابَةِ بِأَدْنَى بِالْعَشْرَةِ الْمَبْشُورِينَ ثُمَّ بِالْبَاقِي عَنِ حُرُوفِ الْمُنْجَمِ الْأَسْمَاءُ ثُمَّ لِلْكُنَى وَالْمُبَهَّمَاتِ ثُمَّ لِلنِّسَاءِ (الْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى وَالْمُبَهَّمَاتِ مِنْهُنَّ) ثُمَّ بِالرَّاسِلِ.

٤- مَتْنُهُ فِي التَّصْحِيحِ وَالتَّضْعِيفِ

أ- مَصَادِرُهُ الَّتِي خَرَجَ مِنْهَا وَأَتَرَهَا فِي الْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ

أ- تُسَمَّى إِذَا عَزَا إِلَيْهِ فَهُوَ مُعَلَّمٌ بِالصَّحَّةِ وَهَذِهِ الْكُتُبُ هِيَ: صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبْنُ حَبَّانَ، وَأَبْنُ خُزَيْمَةَ، وَأَبِي عَوَّانَةَ، وَأَبْنُ السَّكَنِ، وَالْمُخْتَارَةُ لِلضَّيَاءِ الْمَقْدِسِيِّ، وَالْمَوْطَأُ، وَالْمُسْتَدْرَكُ، مَعَ التَّنْبِيهِ عَلَى مَا تَعَقَّبَهُ عَلَيْهِ الذَّهَبِيُّ، وَالْمُتَنَقَّى لِأَبْنِ الْجَارُودِ، وَالْمُسْتَخَرَجَاتُ.

ب- وَقَسَمَ اشْتَمَلَ عَلَى الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ وَالضَّعِيفِ فَبَيَّنَهُ عَلَيْهِ غَالِبًا، وَهَذِهِ الْكُتُبُ هِيَ:

سُنَنُ كُلِّ مِنْ أَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَأَبْنُ مَاجَةَ، وَمُسْتَدْرَكُ كُلِّ مِنَ الطَّبْرَانِيِّ، وَأَحْمَدُ، وَأَبِي يَعْقَبٍ، وَمُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَأَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُسْنَدُ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَالبَيْهَقِيِّ، وَمَعَايِمُ الطَّبْرَانِيِّ، وَمُؤَلَّفَاتُ الدَّارِقُطِيِّ، وَشُعَبُ الْإِيمَانِ، وَالْحِلَّةِ لِأَبِي نَعِيمٍ.

وَقَالَ: كُلُّ مَا فِي مُسْتَدْرَكِ أَحْمَدَ فَإِنَّ الضَّعِيفَ الَّذِي فِيهِ يَقْرُبُ مِنَ الْحَسَنِ.

ج- قَسَمَ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ وَهَذِهِ الْكُتُبُ هِيَ: الضُّعْفَاءُ لِلْعَقْبِيِّ، وَالْكَامِلُ لِأَبْنِ عَدِيٍّ، وَتَوَادُرُ الْأُصُولِ لِلْحَكِيمِ التِّرْمِذِيِّ، وَمُسْنَدُ الْفَرْدَوْسِ لِلدَّبْلَمِيِّ، وَتَارِيخُ دِمَشْقَ لِأَبْنِ عَسَاكِرَ، وَتَارِيخُ بَهْدَادَ لِلْخَطَّابِ، وَتَارِيخُ نَيْسَابُورَ لِلْحَاكِمِ، وَتَارِيخُ أَبْنِ الْجَارُودِ، فَيَسْتَعْنِي بِالْعَزْوِ إِلَى هَذِهِ الْكُتُبِ أَوْ بَعْضِهَا عَنِ بَيَانِ ضَعْفِ الْحَدِيثِ.

ب- عَيُوبُ تَخْرِيجَاتِ السِّيُوطِيِّ

فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ وَالْجَامِعِ الصَّغِيرِ

١ - مِنَ الْخَطِّ الْإِعْتِمَادُ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِمُجَرَّدِ عَزْوِهِ إِلَى هَذِهِ الْمَصَادِرِ السَّالِفَةِ - فَنَحْنُ بَعْضُ مَصَادِرِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَالَّتِي رَمَزَ لَهَا فِيهَا بِالصَّحَّةِ، أَحَادِيثُ ضَعِيفَةٌ مِثْلُ الْمُسْتَدْرَكِ، وَصَحِيحُ أَبْنِ حَبَّانَ، وَالْمُخْتَارَةُ، وَهَذَا الْقَوْلُ يَنْسَجِبُ عَلَى مَصَادِرِ الْقِسْمِ الثَّانِي.

٢ - طَرَأَ عَلَى رُمُوزِهِ تَصْحِيفُ النَّسَاجِ وَالطَّبَّاعِينَ.

٣ - لَمْ يَلْتَزِمِ الدَّخْلَ فِي الْعَزْوِ قَمَثَلًا يَعْزُو أَحَادِيثَ إِلَى غَيْرِ الصَّحِيحِينَ وَهِيَ فِيهَا.

٤ - عَرَفَ بِالِاسْتِقْرَاءِ أَنَّ السِّيُوطِيَّ مُتَسَاهِلٌ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْأَحَادِيثِ، وَإِضَافَةً إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الصَّنْعَةِ.

٥ - سَكَّنَهُ عَلَى بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي نَقَّلَهَا وَهِيَ ضَعِيفَةٌ.

٦ - سَارَ السِّيُوطِيُّ عَلَى قَاعِدَةٍ (قَمَشَ ثُمَّ قَشَ) فَجَمَعَ قَلَمٌ يَنْتَسِرُ لَهُ التَّحْقِيقُ وَالنَّقْدُ.

ثانيًا: الجَامِعُ الصَّغِيرُ

١- فِكْرَةُ الْكِتَابِ

هَذَا كِتَابٌ جَمَعَ فِيهِ السِّيُوطِيُّ (١٠٣١) حَدِيثًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْقَوْلِيَّةِ الْوَجِيزَةِ الَّتِي انْتَقَاهَا مِنْ كِتَابِهِ (الْجَامِعُ الْكَبِيرِ)، وَلَمْ يَكْثُرْ فِيهِ مِنْ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، وَلَمْ يَوْرَدْ فِيهِ - بِزَعْمِهِ - مَا تَقَرَّدَ بِهِ - وَضَاعٌ أَوْ كَذَابٌ، بَلْ أَوْرَدَ فِيهِ الصَّحِيحَ وَالْحَسَنَ وَالضَّعِيفَ بِأَنوَاعِهِ.

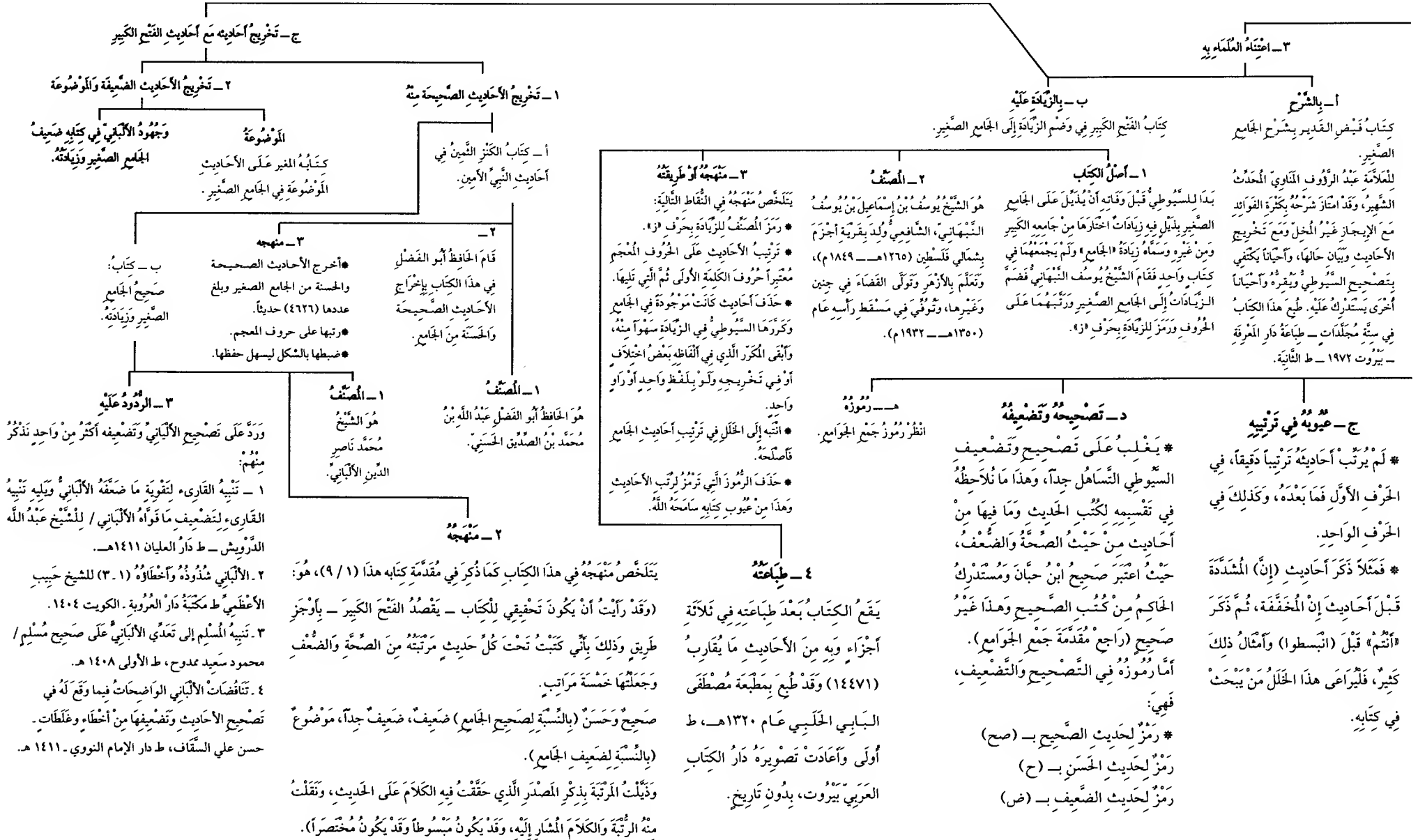
٢- طَرِيقَتُهُ (فِي)

أ- تَرْتِيبُهُ

رَتَّبَ أَحَادِيثَهُ عَلَى حُرُوفِ الْهَجَاءِ قَبْدًا بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي أَوَّلُهَا هَمْزَةٌ مَعَ بَاءٍ ثُمَّ هَمْزَةٌ مَعَ تَاءٍ... الخ.

ب- يَجِبُ أَنْ تَلَاخِظَ أَرْبَعَ نِقَاطٍ فِي تَرْتِيبِهِ:

- * عَقَدَ عُنْوَانًا بَعْدَ انْتِهَاءِ حَرْفِ النُّونِ وَسَمَّاهُ (الْمَتَانِي) وَفِيهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي أَوَّلُهَا «نَهْيٌ».
- * بَعْدَ حَرْفِ الْوَاوِ ذَكَرَ حَرْفَ «لَا» فَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ أَوَّلَهُ «لَا» فَلَا تَبَحِّثْ عَنْهُ فِي حَرْفِ «اللام» فَإِنَّكَ لَا تَجِدُهُ وَابْتَغِ عَنْهُ فِي حَرْفِ «لَا» الَّتِي بَعْدَ حَرْفِ الْوَاوِ.
- * قَسَمَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي أَوَّلُهَا «كَانَ» عَلَى قِسْمَيْنِ قِسْمٌ فِي شَمَائِلِهِ وَجَعَلَهَا فِي (بَابِ كَانَ وَهِيَ الشَّمَالِ) وَتَكُونُ بَعْدَ انْتِهَاءِ حَرْفِ الْكَافِ. أَمَّا قِسْمٌ غَيْرُ الشَّمَالِ فَكَانَتْ فِي حَرْفِ الْكَافِ مَعَ الْأَلْفِ.
- * لَا تَجِدُ حَدِيثَ (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ) فِي حَرْفِ الْهَمْزَةِ وَإِنَّمَا جَعَلَهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ ابْتِدَاءً بِهِ وَتَبَرَّكَ.



المعجم الموهَّس لألفاظ الحديث النبوي

١- المؤلف

ابتداءً تأليفه ونشره في (١٩٣٩) الدكتور / أ.ي. فنسلك أستاذ العربية بجامعة لندن ثم انضم إليه عدد من المتشرقيين وشاركهم في إخراجِه ونشره المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي.

١- معرفة المصادر التي فهرسها المعجم

ب- معرفة دليل مراجعتها

١- القل

- خ صلاة ١٦ ← الباب السادس عشر من كتاب الصلاة في صحيح البخاري.
م زكاة ١٦٥ ← الحديث رقم ١٦٥ من كتاب الزكاة في صحيح مسلم.
د صيام ٥٢ ← الباب الثاني والخمسون من كتاب الطهارة في سنن أبي داود.
ت أدب ١٥ ← الباب الخامس عشر من كتاب الأدب في سنن الترمذي.
ن صيام ٢٨ ← الباب الثامن والعشرون من كتاب الصيام في سنن النسائي.
ج حج ٢٥ ← الباب الخامس والعشرون من كتاب الحج في سنن ابن ماجه.
ط صفة النبي ٣ ← الحديث رقم ٣ من صفة النبي في الموطأ.
حم ٤، ١٥٠ ← الحديث صفحة ١٥٠ من الجزء الرابع لمُسند أحمد بن حنبل.
دي طهارة ٧٩ ← الباب التاسع والسبعون من كتاب الطهارة في مُسند الدارمي.

ج- معرفة المصادر

التي يعتمد عليها المعجم الفهرس

أ- معرفة الكتب ورموزها

- صحيح البخاري ← (خ)
صحيح مسلم ← (م)
سنن أبي داود ← (د)
سنن الترمذي ← (ت)
سنن النسائي ← (ن)
سنن ابن ماجه ← (ج)
سنن موطأ مالك ← (ط)
مسند أحمد ← (حم)
مسند الدارمي ← (دي)

ملاحظة: النجم المزوج يدل على تكرار اللفظ في الحديث المنقول أو في الباب أو في الصفحة.

٢- طريقة تخريج الحديث منه

إذا أردت التَّخْرِيجَ مِنْهُ فَاتَّبِعِ الْخُطُوبَاتِ التَّالِيَةَ:

* خذْ أَطْهَرَ كَلِمَةٍ فِي الْحَدِيثِ الْمُرَادِ الْبَحْثَ عَنْهُ وَكُلَّمَا كَانَتْ الْكَلِمَةُ غَرِيبَةً كَانَ أَفْضَلَ.

* جَرِّدِ الْكَلِمَةَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ وَهِيَ (سَالْتَمُوتِيهَا) وَأَتِ بِالْمَاضِي الْمَجْرَدِ فَمثلاً (يُحِبُّهُمْ) بَعْدَ التَّجْرِيدِ تَكُونُ (حَبَّ) ثُمَّ أَرْجِعْهَا إِلَى أَصْلِهَا قَبْلَ التَّجْرِيدِ، اِبْحَثْ عَنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ.

٩- مُسند الدارمي

يعتمد طبعة السيد عبد الله هاشم يماني المدني والتي قامت بطبعها شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة سنة ١٩٦٦ م.

١- صحيح البخاري

رغم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أرقام أطراف الأحاديث المكررة في متن صحيح البخاري المطبوع مع شرحه (فتح الباري) للحفاظ ابن حجر بالطبعة السلفية بالقاهرة وهي الطبعة التي أشرف على تحقيق الجزء الأول منها الشيخ عبد العزيز بن باز، ثم قامت دار الدعوة في تركيا بوضع ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي على النسخة اليونانية الخاصة بالترتيب فقط.

٢- صحيح مسلم

كما قام محمد فؤاد عبد الباقي بإخراج صحيح مسلم المتن وبتقديم أحاديثه وكتبه وأبوابه وأعمال الأحاديث التي لا تشمل على إسناده فقط من الترتيب والحق بالكتاب مجلداً خامساً اشتمل على فهرس في غاية الأهمية والفائدة فجاءه الله خيراً.

٣- سنن أبي داود

عليك أن تستخدم طبعة الشيخ محيي الدين عبد الحميد المطبوعة بمصر وهذه الطبعة غير مرقمة الأبواب فعليكَ بالعدد أو ترتيب أبواب نسختك.

٤- سنن الترمذي

أما الترمذي فعليكَ بالنسخة التي اشتمل بها الشيخ أحمد شاكر في الجزء الأول والثاني ومحمد فؤاد عبد الباقي في الجزء الثالث وإبراهيم عروة عوض في الجزء الرابع والخامس، وتحقيق إبراهيم عروة عليه ملاحظات ينسب لها كل مشتمل في الكتاب.

٥- سنن النسائي

قام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة مشكوراً بتزوير الكتب والأبواب والأحاديث مع وضع الفهارس.

٦- سنن ابن ماجه

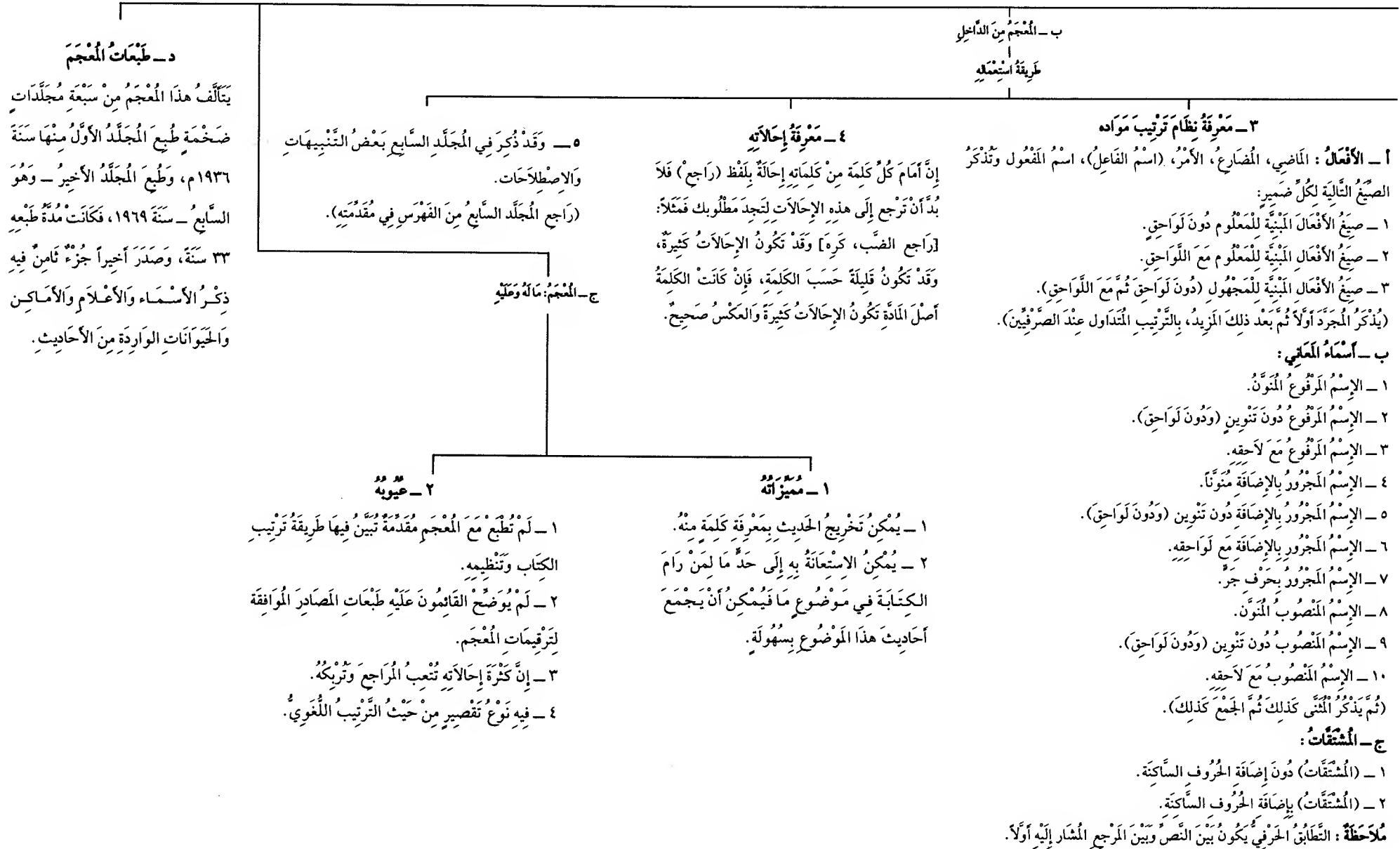
اشتمل به الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي مرقماً كتبه وأبوابه وأحاديثه بما يطابق المعجم الموهَّس والحق به فهرس مفيدة.

٧- موطأ مالك

كما اشتمل محمد فؤاد عبد الباقي بموطأ مالك بمثل ما اشتمل بصحيح مسلم وسنن ابن ماجه حيث رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه والحق به فهرس مفيدة.

٨- مسند الإمام أحمد

أما مسند أحمد يجب اعتماد طبعة دار صادر والمكتب الإسلامي المطبوعة ١٩٦٩ م.



أولاً: فهرسُ أحاديثِ كُتُبِ التفسيرِ وعُلُومِ القرآنِ

ثانياً

فهرسُ أحاديثِ كُتُبِ الفقهِ وأصوله

- ١- فهرسُ أحاديثِ كُتُبِ الإيمانِ لأبي بكر بن أبي شيبة (٢٣٥هـ): وضعه مُحَقِّقُ الكُتُبِ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الألباني في آخره، ورتبه على حُرُوفِ المُعْجَمِ، طبع في بيروت، المكتبُ الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ، ٢م، ٢ج.
- ٢- فهرسُ أحاديثِ مسائلِ الإمامِ أحمدَ لابنِ عبدِ الله (٢٩٠هـ): وضعه مُحَقِّقُ الكُتُبِ زهيرُ الشاويش في آخره، ورتبه على حُرُوفِ المُعْجَمِ، طبع في بيروت، المكتبُ الإسلامي، ط١، ١٤٠١هـ، ١م، ١ج.
- ٣- فهرسُ أحاديثِ اختلافِ العلماءِ لمُحمَّد بنِ نصر المُرُوزي (٢٩٤هـ): وضعه مُحَقِّقُ الكُتُبِ صبحي السامرائي في آخره، ورتبه على حُرُوفِ المُعْجَمِ، طبع في بيروت، عالمُ الكُتُبِ، ط١، ١٤٠٥هـ، ١ج.
- ٤- فهرسُ أحاديثِ تخريجِ أحاديثِ اللُّغِ في أصولِ الفقهِ للشَّيرَازي (٤٧١هـ) ألفَ التَّخْرِيجَ عبدُ الله الغماري: وقد وضعَ هذا الفهرسُ مُحَقِّقُ الكُتُبِ يوسفُ عبدُ الرحمنِ المُرْعَشلي في آخره، ورتب فيه الأحاديثَ على حُرُوفِ المُعْجَمِ، وألَّفَ على مَسَائِدِ الصَّحَابَةِ، طبع الكُتُبِ في بيروت، عالمُ الكُتُبِ، ط١، ١٤٠٤هـ، ١ج.
- ٥- فهرسُ أحاديثِ «المبسوط» للسَّرخسي الحنفي (٤٩٠هـ): وضعه خليلُ الميس في جزءٍ مُستَقِلٍّ مُلْحَقٍ بِالكُتُبِ، ورتب فيه أحاديثَ كُلِّ جُزْءٍ على حِدَةٍ على حُرُوفِ المُعْجَمِ، طبع في بيروت، دارُ المَعْرِفَةِ، ط١، ١٤٠١هـ.
- ٦- فهرسُ أحاديثِ المُتَخَوِّلِ مِنْ تَعْلِيلَاتِ الْأَصُولِ لِلغَزَالِي (٥٥٥هـ): وضعه المُحَقِّقُ مُحَمَّدُ حَسَنُ هَيْتُو بِأَخِرِ الكُتُبِ ورتبه على حُرُوفِ المُعْجَمِ، طبع في دمشق، دارُ الفِكرِ، ط١، ١٤٠٠هـ، ١ج.
- ٧- فهرسُ أحاديثِ قَتَاوِي ابنِ الصَّلَاح (٦٤٣هـ): وضعه المُحَقِّقُ عبدُ المَطْطِي أمينُ قَلْعَجي بِأَخِرِ الكُتُبِ ورتبه على حُرُوفِ المُعْجَمِ، طبع في بيروت، دارُ المَعْرِفَةِ، ط١، ١٤٠٦هـ، ٤م، ١ج.
- ٨- فهرسُ أحاديثِ تَخْرِيجِ الفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ لِلزَّجَلِي (٦٥٦هـ): وضعه المُحَقِّقُ مُحَمَّدُ أَدِيبُ صَالِحٍ بِأَخِرِ الكُتُبِ ورتبه على حُرُوفِ المُعْجَمِ، طبع في بيروت، مؤسسةُ الرِّسَالَةِ، ط١، ١٤٠٢هـ، ١ج.
- ٩- فهرسُ أحاديثِ تَلْقِيحِ الفُهْمِ فِي تَفْخِيقِ صِيغِ الْعُمُومِ لِابْنِ كَيْكَلْدِي الْعَلَّامِي (٧١١هـ): وضعه المُحَقِّقُ عبدُ الله بنُ مُحَمَّد بنِ إِسْحَاقَ آلِ الشَّيْخِ فِي آخِرِ الكُتُبِ، ورتبه على حُرُوفِ المُعْجَمِ، نَشَرَهُ مُحَقِّقُ الكُتُبِ لَأوْلَ مَرَّةٍ عَامَ ١٤٠٣هـ، ١م، ١ج.
- ١٠- فهرسُ أحاديثِ التَّهْمِيدِ فِي تَخْرِيجِ الفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ لِلإِسْتَوِي (٧٧٢هـ): وضعه المُحَقِّقُ مُحَمَّدُ حَسَنُ هَيْتُو فِي آخِرِ الكُتُبِ، ورتبه على حُرُوفِ المُعْجَمِ، طبع في بيروت، مؤسسةُ الرِّسَالَةِ، ط١، ١٤٠٠هـ، ١م، ١ج.
- ١١- فهرسُ أحاديثِ المَذْخَلِ إِلَى مَدْعَبِ الإمامِ أَحْمَد بنِ حَنْبَلٍ لِابْنِ بَدْرَانَ (١٣٤٦هـ): وضعه المُحَقِّقُ عبدُ الله بنُ مُحَمَّد بنِ الْحَسَنِ التُّرْكِي. طبع في بيروت، مؤسسةُ الرِّسَالَةِ، ط١، ١٤٠١هـ، ٢م، ١ج.
- ١٢- فهرسُ أحاديثِ الْهَدَايَةِ بِتَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْبِدَايَةِ - بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ لِابْنِ رُفْدٍ - لِلْعَمَلِي أَحْمَد بنُ مُحَمَّد بنِ الصَّدِّيقِ: وضعه مُحَقِّقُ الكُتُبِ يوسفُ المُرْعَشلي وَعَدَنانُ شَلَّاقٌ وَمُحَمَّدُ سَلِيمُ سَمَّارَةٌ وَعَلِي الطَّوِيلُ وَعَلِي بَقَّاعِي بِأَخِرِهِ وَرتبوه على حُرُوفِ المُعْجَمِ، طبع الكُتُبِ في بيروت، عالمُ الكُتُبِ، ط١، ١٤٠٦هـ، ٨م، ٨ج.

ثانياً

فهرسُ أحاديثِ كُتُبِ التَّوْحِيدِ وَالْعَقِيدَةِ

- ١- فهرسُ أحاديثِ كُتُبِ الإيمانِ لأبي بكر بن أبي شيبة (٢٣٥هـ): وضعه مُحَقِّقُ الكُتُبِ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الألباني في آخره، ورتبه على حُرُوفِ المُعْجَمِ، طبع في بيروت، المكتبُ الإسلامي، ط١، ١٤٠٣هـ، ٢م، ١ج.
- ٢- فهرسُ أحاديثِ خُلُقِ أَفْعَالِ الْعِبَادَةِ وَالرَّدِّ عَلَى الْجَهَنَّمِ وَأَصْحَابِ التَّعْطِيلِ لِلخَلْقِ (٢٥٦هـ): طبع في بيروت، مؤسسةُ الرِّسَالَةِ، ط١، ١٤٠٤هـ، ١ج.
- ٣- فهرسُ أحاديثِ كُتُبِ الْقَدَرِ لِمُجْمَعِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَرَنْجِي (٣٠١هـ): وضعه مُحَقِّقُ الكُتُبِ جَمَالُ حَمْدِي الدَّهْمِي فِي آخِرِهِ وَرتبه على حُرُوفِ المُعْجَمِ، طبع في بيروت، دارُ المَعْرِفَةِ، ط١، ١٤٠٦هـ، ١م، ١ج.
- ٤- فهرسُ أحاديثِ تَفْسِيرِ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى لِأبي إِسْحَاقَ الزُّجَّاجِ (٣١١هـ): وضعه مُحَقِّقُ الكُتُبِ أَحْمَدُ يَوْسُفُ الدَّقَّاقِ فِي آخِرِهِ وَرتبه على حُرُوفِ المُعْجَمِ، طبع في دمشق، دارُ المَأْمُونِ، ط١، ١٤٠٣هـ، ٤م، ١ج.
- ٥- فهرسُ أحاديثِ الْإِيمَانِ عَنِ أَصُولِ الدِّينِ لِأبي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِي (٣٢٤هـ): وضعه المُحَقِّقُ قَوِيَّةُ حَسِينِ مُحَمَّدٍ فِي آخِرِ الكُتُبِ، وَلَمْ تُرْتَبِ على حُرُوفِ المُعْجَمِ، وَإِنَّمَا حَسَبَ مَا جَاءَتْ فِي الكُتُبِ عَلَى تَسْلُسِلِ صَفَحَاتِهِ! طبع في القاهرة، دارُ الْأَنْصَارِ عَامَ ١٣٩٧.
- ٦- فهرسُ أحاديثِ كُتُبِ النُّزُولِ وَكِتَابِ الصِّغَاتِ لِأبي الْحَسَنِ الدَّارَقُطَنِي (٣٨٥هـ): وضعه مُحَقِّقُ الكُتُبِ وَتَاشِرُهُ عَلِي بنُ مُحَمَّد بنِ نَاصِرِ الْفَقِيهِي، الْأَسَاطُ الْمُسَاعِدِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، ط١، ١٤٠٣هـ، ١ج.
- ٧- فهرسُ أحاديثِ شُعَبِ الْإِيمَانِ لِلْفَيْهِي (٤٥٨هـ): وضعه مُحَقِّقُ الكُتُبِ عبدُ المَطْطِي أمينُ قَلْعَجي بِأَخِرِهِ، وَرتبه على حُرُوفِ المُعْجَمِ، طبع في بيروت، دارُ الكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ.
- ٨- فهرسُ أحاديثِ الرَّدِّ عَلَى الْجَهَنَّمِ لِابْنِ مَنَّةٍ (٣٩٥هـ): وضعه مُحَقِّقُ الكُتُبِ وَتَاشِرُهُ عَلِي بنُ مُحَمَّد بنِ نَاصِرِ الْفَقِيهِي، الْأَسَاطُ الْمُسَاعِدِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، ط١، ١٤٠١هـ، ١ج.

أولاً

١- فهرسُ أحاديثِ تَفْسِيرِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِي (٢١١هـ).

وَضَعَهُ مُحَقِّقُ الكُتُبِ الدُّكْتُورُ عبدُ المَطْطِي أمينُ قَلْعَجي بِأَخِرِ الكُتُبِ، وَرتبه على حُرُوفِ المُعْجَمِ، طبع بِدَارِ المَعْرِفَةِ فِي بَيْرُوتِ عَامَ ١٤٠٦هـ فِي مَجْلَدَيْنِ.

٢- فهرسُ أحاديثِ تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ الْمُسَمَّى بِـ جَمْعِ الْبَيَانِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَضَعَهُ النَّاشِرُ فِي آخِرِ الْمَجْلَدِ الثَّلَاثِينَ، وَرتبَ فِيهِ أَحَادِيثَهُ عَلَى حُرُوفِ المُعْجَمِ، طبع في بيروت، دارُ الفِكرِ، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣- فهرسُ أحاديثِ تَفْسِيرِ ابنِ كَثِيرٍ (٧٧٢هـ): وضعه يوسفُ عبدُ الرحمنِ المُرْعَشلي وَمُحَمَّدُ سَلِيمُ سَمَّارَةٌ وَجَمَالُ حَمْدِي الدَّهْمِي وَرِيَّاضُ عبدُ الله فِي جُزْءٍ مُسْتَقِلٍّ، وَرتبوه على حُرُوفِ المُعْجَمِ، وَافْتَصَرُوا فِيهِ عَلَى الْأَحَادِيثِ دُونَ أُنَارِ الصَّحَابَةِ وَتَفْسِيرَاتِهِمْ، طبع في بيروت، دارُ المَعْرِفَةِ، ط١، ١٤٠٦هـ، ١م، ١ج.

٤- فهرسُ أحاديثِ بَصَائِرِ قَوِي التَّمْيِيزِ فِي تَلَاوِفِ الكُتُبِ الْعَزِيزِ لِلْمَعِيرُودِ آبَادِي (٨١٧هـ): وضعه مُحَقِّقُ الكُتُبِ مُحَمَّدُ عَلِي النَّجَّارُ فِي آخِرِهِ، وَرتبه على حُرُوفِ المُعْجَمِ، طبع في بيروت، المكتبةُ الْعِلْمِيَّةُ، ٦م، ٦ج.

٥- فهرسُ أحاديثِ تَفْسِيرِ الدَّرِّ الْمُشَوَّرِ لِلسُّبُوطِي (٩١١هـ): وضعه مُحَقِّقُ الكُتُبِ عبدُ الرحمنِ عُمَيْرَةٌ فِي آخِرِهِ وَرتبه على حُرُوفِ المُعْجَمِ، طبع في بيروت، عالمُ الكُتُبِ، ط١، ١٤٠٦هـ.

رابعاً

فهرس أحاديث كتب السير والتاريخ والتراجم

- ١- فهرست الأقوال الشريفة التي رواها ابن سعد (٢٣٠هـ) في كتاب السيرة وفي الطبقات: وضعه إحسان عباس في الطبعة التي اعتنى بها، ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، دار صادر، ١٣٨٨هـ، ٩ مج، ٩ ج.
- ٢- فهرس أحاديث الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٣٠هـ): جزء لم ينشر سابقاً - وضعه محقق الكتاب زياد منصور في آخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٣هـ، ١ مج، ١ ج.
- ٣- فهرس أحاديث طبقات خليفة بن خياط (٢٤٠هـ): وضعه المحقق أكرم ضياء العمري في آخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في الرياض، دار طيبة، ط ٢، ١٤٠٢هـ، ١ مج، ١ ج.
- ٤- فهرس أحاديث فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل (٢٤٨هـ): وضعه المحقق وصي الله بن محمد عباس باخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٣هـ، ٢ مج، ٢ ج.
- ٥- فهرس أحاديث التاريخ الكبير للبخاري، تقوم بإعداده دار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤٠٦هـ.
- ٦- فهرس أحاديث التاريخ الصغير للبخاري (٢٥٦هـ): وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي ورياض عبد الله عبد الهادي في آخر الطبعة التي حققها محمود إبراهيم زايد، وصدرت في دار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦هـ، ٢ مج، ٢ ج.
- ٧- فهرس أحاديث أحوال الرجال للجززاني (٢٥٩هـ): وضعه المحقق ضحي السامرائي باخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٥هـ، ١ مج، ١ ج.
- ٨- فهرس أحاديث الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ): وضعه المحقق عبد الرحيم القشغري باخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٤هـ، ٢ مج، ٢ ج.
- ٩- فهرس أحاديث تاريخ الثقات للعلجلي (٢٦١هـ): وضعه المحقق عبد المعطي أمين قلمجي في آخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٥هـ، ١ مج، ١ ج.
- ١٠- فهرس أحاديث كتاب الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٢٦٤هـ) وأجوبته على أسئلة البرذعي: وضعه المحقق سعدي الهاشمي باخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في المدينة المنورة الجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٠٢هـ، (الكتاب مطبوعان ضمن كتاب "باسم أبو زرعة الرازي" ويقع في ٣ مجلدات).
- ١١- فهرس أحاديث تركة النبي ﷺ والسبل التي وجهها فيها لحماة بن إسحاق (٢٦٧هـ): وضعه المحقق أكرم ضياء العمري باخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في مكة المكرمة، دار طيبة، ط ١، ١٤٠٤هـ، ١ مج، ١ ج.
- ١٢- فهرس أحاديث تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٢٨١هـ): وضعه المحقق شكر الله بن نعمة الله الفوجاني باخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم، طبع في دمشق، مجمع اللغة العربية، ط ١، ١٤٠٠هـ، ٢ مج، ٢ ج.
- ١٣- فهرس أحاديث سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل: وضعه محقق الكتاب محمد علي قاسم العمري في آخره، ورتبه على حروف المعجم، طبع في المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٠٣هـ، ١ مج، ١ ج.
- ١٤- فهرس أحاديث سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٩٧هـ) لعلبي بن المديني في الجرح والتعديل: وضعه محقق الكتاب موفق بن عبد الله بن عبد القادر باخره، ورتبه على حروف المعجم، طبع في الرياض، مكتبة المعارف، ط ١، ١٤٠٤هـ، ١ مج، ١ ج.
- ١٥- فهرس أحاديث الضعفاء الكبير لأبي جعفر العقيلي (٣٢٢هـ): وضعه محقق الكتاب عبد المعطي أمين قلمجي باخره، ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٤هـ، ٤ مج، ٤ ج.
- ١٦- معجم أحاديث الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٣٦٥هـ): وضعه يوسف الشيخ محمد البقاعي في جزء مستقل قبل به الكتاب، ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٤هـ، ٧ مج، ٧ ج.
- ١٧- فهرس أحاديث الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ لابن أبي زيد القيرواني (٣٨٦هـ): وضعه محققا الكتاب محمد أبو الأجناف وعثمان بطخ ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، مؤسسة الرسالة، وتونس المكتبة العتيقة، ط ٢، ١٤٠٣هـ، ١ ج.
- ١٨- فهرس أحاديث سؤالات الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ). للدارقطني في الجرح والتعديل: وضعه محقق الكتاب موفق بن عبد الله بن عبد القادر باخره، ورتبه على حروف المعجم، طبع في الرياض، مكتبة المعارف، ط ١، ١٤٠٤هـ، ١ مج، ١ ج.
- ١٩- مفاتيح الذهبان لترتيب أحاديث تاريخ أصبهان لأبي نعيم (٤٢٠هـ): وضعه في جزء مستقل عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري، ورتبه على حروف المعجم، طبع في الرياض، مكتبة المعارف، ط ١، ١٤٠٤هـ، ١ ج.
- ٢٠- البغية في ترتيب أحاديث (الحلية) لأبي نعيم أيضاً: وضعه عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري، ورتبه على حروف المعجم، طبع في القاهرة، ويصور في بيروت، دار القرآن الكريم.
- ٢١- فهرس أحاديث سؤالات حذرة بن يوسف السهمي (٤٢٨هـ) للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل: وضعه محقق الكتاب موفق بن عبد الله بن عبد القادر باخره، طبع في الرياض، مكتبة المعارف، ط ١، ١٤٠٤هـ، ١ ج.
- ٢٢- مفاتيح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب (٤٦٣هـ): وضعه أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، في جزء مستقل، ورتبه على حروف المعجم، طبع في القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٣٥٥هـ.
- ٢٣- الجمع والترتيب لأحاديث (تاريخ الخطيب): وضعه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وطبع بمكتب المطبوعات الإسلامية في حلب عام ١٤٠٦هـ.
- ٢٤- فهرس أحاديث (السابق واللاحق) للخطيب البغدادي أيضاً: وضعه محقق الكتاب محمد بن مطر الزهراني باخره، ورتبه على حروف المعجم، طبع في الرياض، دار طيبة، ط ١، ١٤٠٢هـ، ١ مج، ١ ج.
- ٢٥- فهرس أحاديث (سير أعلام النبلاء) لشمس الدين الذهبي (٤٨٨هـ): وضعه محقق الكتاب بإشراف شبيب الأرتاوط.
- ٢٦- فتح الرحمن لأحاديث (الميزان) للذهبي أيضاً: وضعه برق التوحدي صاحب زاده في جزء مستقل، ورتبه على حروف المعجم واعتمد على الطبعة التي حققها علي محمد البحاري، طبع في فيصل آباد باكستان، بيت التوحيد ودار السلام، ط ١.
- ٢٧- فهرس أحاديث (البداية والنهاية) لابن كثير أيضاً: وضعه أبو هاجر محمد السعيد بن بسويي زغلول في جزء مستقل مع فهرس أخرى للكتاب قبله به ورتبه على حروف المعجم وفق الطبعة الجديدة الصادرة عن دار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٤هـ، (٧ مج، ١٤ ج - ١ مج للفهارس).
- ٢٨- فهرس كتابي (البداية والنهاية) (ونهاية البداية) لابن كثير أيضاً: وضعه الشيخ محمد الأشقر.
- ٢٩- فهرس أحاديث (تهذيب التهذيب) لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ): وضعه ناشر الكتاب في جزء ملحق بالكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٥هـ، ١٤ مج، ١٤ ج.

القسم الأول

[وهو الذي شملت مصنفاته جميع أبواب الدين]

[وهذا النوع من المصنفات الحديثية التي جمعها أصحابها وربّوها على جميع أبواب الدين، فتشمل أبواب الإيمان وأبواب العبادات والمعاملات والأنكحة والتاريخ والسير والمناقب والتفسير والآداب والمواظب وأخبار القيامة وصفة الجنة والنار وأخبار الفتن والملّاحم وأشراف الساعة وغير ذلك.]

أولاً: كتب الجوامع

الصّحاح

أ - صحاح يجمع الأئمة

صحيح البخاري

ج - توثيقه

مرتب على أبواب الدين يبدأ بـ (كتاب بدء الوحي)، وينتهي بـ (كتاب التوحيد)، ومجموع تلك الكتب (٩٧) كتاباً.

ب - اسمه الكامل

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وآيابه. أصدر مصطفى ديب البخاري متن البخاري مرقم الأحاديث والأبواب ومعه في آخر جزء فهرس شامل للأحاديث.

أ - مصنفه

الحافظ الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم البخاري.

د - كيفية المراجعة فيه

يمكن استخراج أحاديثه عن طريق:
١ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث. - مفتاح كنوز السنة.
٢ - فهرس صحيح البخاري إعداد المكتب السلفي لتحقيق التراث - القاهرة - ١٤٠٦هـ.
٣ - دليل القارئ إلى مواضع الحديث في صحيح البخاري - لعبد الله بن محمد الغنيمان، ط ٢، ١٤٠٤هـ.
٤ - فهرس البخاري: وضعه رضوان محمد رضوان، ط القاهرة، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٩٤٩.
٥ - مفتاح صحيح البخاري: إعداد محمد الشريف بن مصطفى التوقادي، ومعه فهرس شروح البخاري، إسطنبول ١٣١٣هـ.

أ - من يلجأ إلى هذه الطريقة يلجأ إلى هذه الطريقة كل مشتغل بتخريج الأحاديث والبحث عن طرق الحديث وجمعها من مظانها الأصلية والحكم عليها.

ب - بماذا يستعان في هذه الطريقة

يستعان بالمصنفات الحديثية الأصلية المرتبة على الأبواب الفقهية والموضوعات ويمكن تقسيمها إلى أقسام وهي:
القسم الأول: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين وهي كتب الأصول (الصّحاح والسّنن والموطّات والمصنّفات).
القسم الثاني: المصنّفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين وهي الكتب التابعة لكتب الأصول، وهي: [المستخرجان والمستدركات والمجاميع والزوائد، مفتاح كنوز السنة].
القسم الثالث: المصنّفات المختصة بباب من أبواب الدين أو جانب من جوانبه وهي أنواع كثيرة، أشهرها: [الأجزاء والترغيب والترهيب والزهد والفضائل والأخلاق والأحكام وكتب الفنون].
ملاحظة: سوف نتكلم عن هذه الكتب إجمالاً فقط ومن أراد المزيد، فليراجع:

١ - مقدمة تحفة الأخوذي.

٢ - مفتاح السنة.

٣ - الحديث والمحدثون.

٤ - الحطة.

ب - كُتِبَ صَحَابُ كَمْ تُجْمَعُ عَلَيْهَا الْأُمَّةُ

١ - صَحِيحُ ابْنِ خُزَيْمَةَ

أ - مُصَنَّفُهُ

تَصْنِيفُ الْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ
بْنُ الْمُغِيرَةِ السَّلَمِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ (٢٢٣ - ٣١١ هـ).

ب - الْكِتَابُ

* وَقَدْ طُبِعَ هَذَا الْكِتَابُ فِي الْمَكْتَبِ
الْإِسْلَامِيِّ بِتَحْقِيقِ مُحَمَّدٍ مُصْطَفَى
الْأَعْظَمِيِّ، وَلَمْ يَكْمُلْهُ.

٢ - صَحِيحُ ابْنِ حِبَّانَ

أ - مُصَنَّفُهُ

هُوَ الْحَافِظُ الْعَلَّامَةُ أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ
بْنُ حِبَّانَ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُعَاذٍ
الْتَّمِيمِيِّ الْبَسْتِيِّ (ت - ٣٥٤ هـ).

ب - الْكِتَابُ

قَامَ الْأَمِيرُ عَلَاءُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ
بَلْبَانَ الْفَارِسِيِّ (ت - ٧٣٩)
بِتَرْتِيبِ صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ وَسَمَّاهُ
(الْإِحْسَانُ فِي تَقْرِيبِ صَحِيحِ ابْنِ
حِبَّانَ) وَقَامَتْ مُؤَسَّسَةُ الرُّسَالَةِ
بِطَبَاعَتِهِ سَنَةَ ١٩٨٨، وَحَقَّقَهُ الْأُسْتَاذُ
شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ، وَفِي آخِرِ
الْكِتَابِ فَهَارِسُ لَأَطْرَافِ أَحَادِيثِ.

٢ - صَحِيحُ مُسْلِمٍ

أ - مُصَنَّفُهُ

الْإِمَامُ أَبِي الْحُسَيْنِ
مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ
الْقُشَيْرِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ
(٣٠٦ - ٣٦١ هـ).

ب - أَحْسَنُ طَبْعَاتِهِ

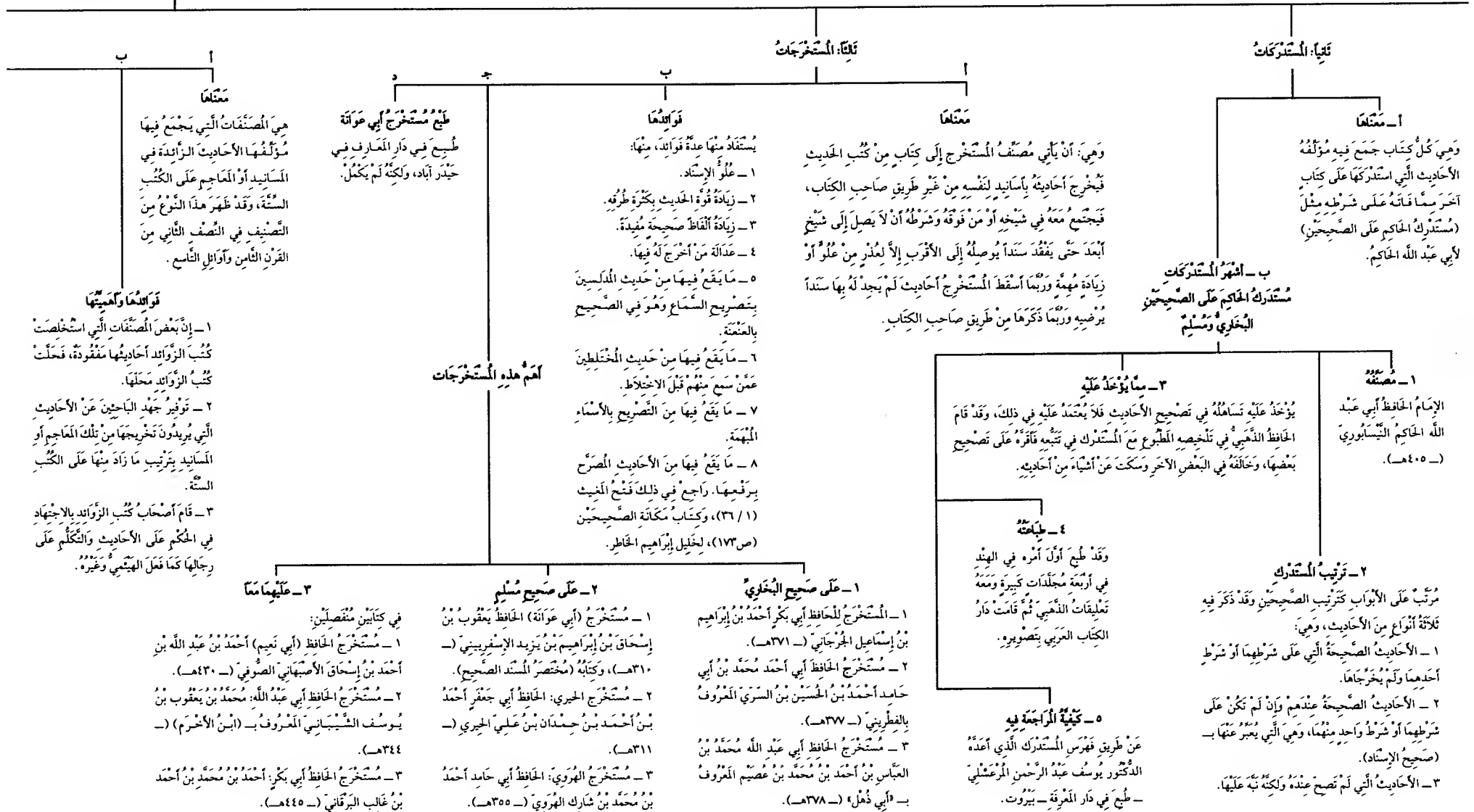
عَلَى الْبَاحِثِ اعْتِمَادُ النَّسْخَةِ الَّتِي
أَخْرَجَهَا مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدُ الْبَاقِي فِي
خَمْسَةِ أَجْزَاءٍ فِيهِ نَسْخَةٌ مُرَقَّمَةٌ
وَمُوَافِقَةٌ لِلْمُعْجَمِ الْمُفْهَرَسِ.

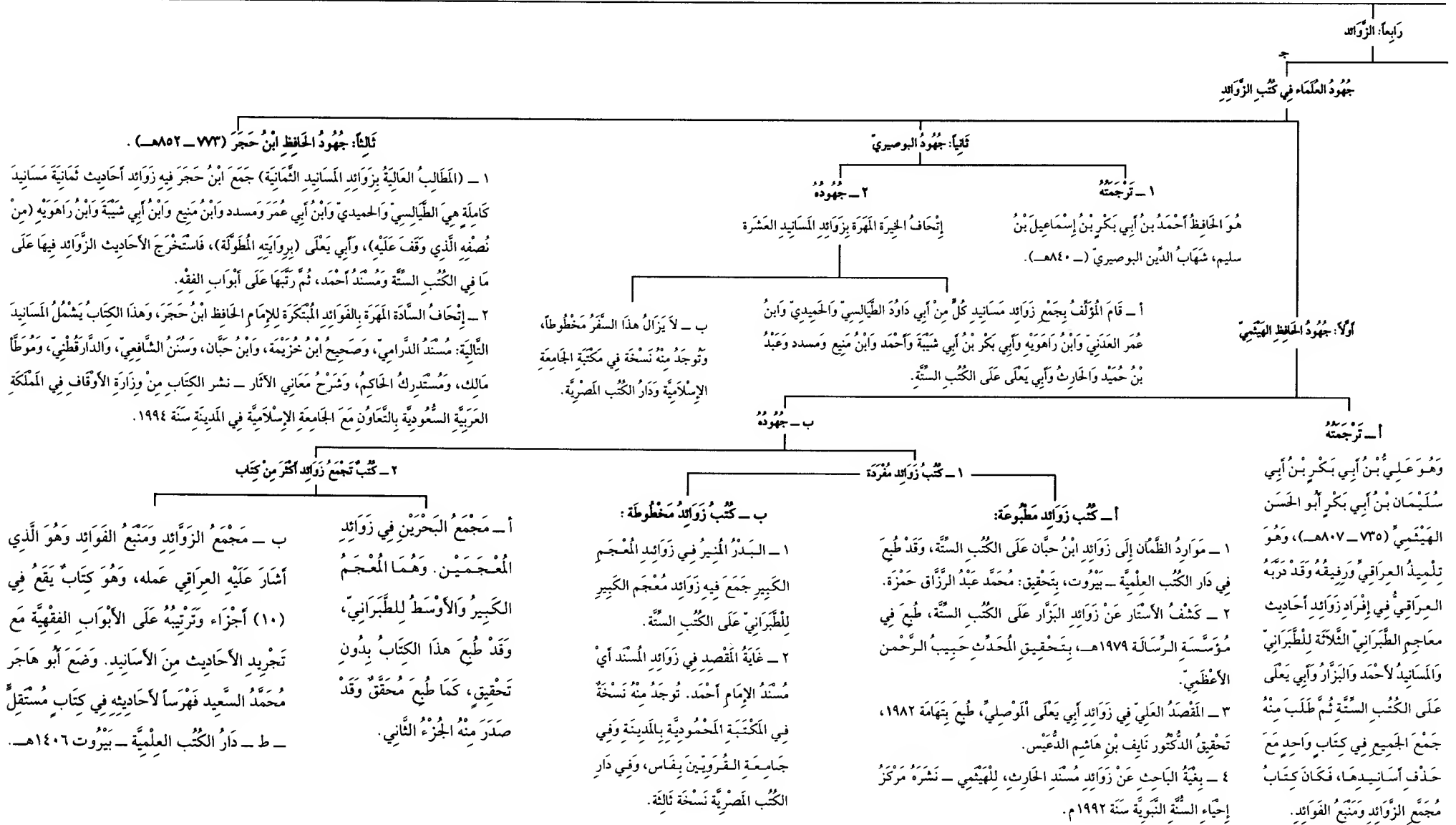
ج - كَيْفِيَّةُ الْمَرَاجَعَةِ فِيهِ

يُمْكِنُ اسْتِخْرَاجُ أَحَادِيثِهِ عَنْ طَرِيقِ:

- ١ - الْمُعْجَمُ الْمُفْهَرَسُ لِأَلْفَاظِ الْحَدِيثِ.
- ٢ - الْفَهَارِسُ الَّتِي عَمَلَهَا مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدُ الْبَاقِي
فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ تَحْقِيقِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ.
- ٣ - مِفْتَاحُ (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) لِلْحَافِظِ مُحَمَّدٍ
الشَّرِيفِ ابْنِ مُصْطَفَى التَّوْقَادِي.
- ٤ - مِفْتَاحُ كُنُوزِ السَّنَةِ.

تَابِعُ الْقُسْمِ الْأَوَّلِ





خُلَاصَةً: مِفْتَاحُ كُنُوزِ السَّنَةِ

١- مؤلفه

صَنَّفَهُ وَرَبَّهَ الْمُسْتَشْرِقُ الْهَوْلَنْدِيّ الدُّكْتُورُ
أَرْتُدْ جَانْ فَنَسَنُكُ الْمُتَوَفَّى ١٩٣٩ م، صَنَّفَهُ
بِاللُّغَةِ الْإِنْكِلِيزِيَّةِ ثُمَّ نَقَلَهُ إِلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ
مَعَ تَصْحِيحِ أَخْطَائِهِ وَمُقَابَلَةِ نُصُوصِهِ
وَتَحْقِيقِهَا وَنَشَرَهُ الْمَرْحُومُ مُحَمَّدٌ فُؤَادُ
عَبْدُ الْبَاقِي وَكَانَ قَدْ نَشَرَهُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ
لِأَوَّلِ مَرَّةٍ عَامَ ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م.

٢- تعريفه

هُوَ مُعْجَمٌ مُفَهَّرٌ عَامٌ تَفْصِيلِيٌّ، وَضِعَ لِلْكَشْفِ عَنِ
الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ الْمُدَوَّنَةِ فِي كُتُبِ الْأُئِمَّةِ
الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ الشَّهِيرَةِ، وَذَلِكَ بِالدَّلَالَةِ عَلَى مَوْضِعِ كُلِّ
حَدِيثٍ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ
وَالنَّسَائِيِّ وَأَبْنِ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيِّ بَيَانِ رَقْمِ الْبَابِ. وَفِي
صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَمَوْطَأَ مَالِكٍ وَمُسْنَدِي زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَبِي
دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ بَيَانِ رَقْمِ الْحَدِيثِ، وَفِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ
حَنْبَلٍ وَطَبَقَاتِ أَبِي سَعْدٍ وَسِيرَةِ أَبِي هِشَامٍ وَمَغَازِي
الْوَأْقِدِيِّ بَيَانِ رَقْمِ الصَّفَحَاتِ. مِمَّا يُمْكِنُ الْبَاحِثُ مِنَ
الْوُقُوفِ عَلَى الْحَدِيثِ الْمَطْلُوبِ بِغَيْرِ عَنَاءٍ.

٣- طريقته

وَهُوَ مُرْتَبٌ عَلَى الْمَعَانِي وَالْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالْأَعْلَامِ التَّارِيخِيَّةِ عَلَى حَرْفِ
الْمُعْجَمِ. وَفِيهِ تَفْرِيعٌ فِي كُلِّ مَوْضُوعٍ يَتَنَاوَلُ الْمَوْضُوعَاتِ التَّفْصِيلِيَّةِ، ثُمَّ يَجْمَعُ
تَحْتَ كُلِّ مَوْضُوعٍ فِرْعِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ، وَيُحِيلُ بِالرُّمُوزِ
لِمَكَانِ وُجُودِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ الْمَذْكُورَةِ، فَهُوَ فَهْرَسٌ مُرْتَبٌ
عَلَى الْأَسَاسِ الْمَوْضُوعِيِّ إِذَنْ، وَلَيْسَ عَلَى أَوَائِلِ الْأَحَادِيثِ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ،
وَتَرْتِيبُ الْكِتَابِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ (طَرِيقَةُ الْمَوْضُوعَاتِ) مُفِيدٌ جِدًّا، وَصِمَةُ هَذِهِ
الطَّرِيقَةِ فِي التَّرْتِيبِ، عَنْ طَرِيقَةِ التَّرْتِيبِ عَلَى أَوَّلِ لَفْظٍ مِنَ الْفَظِّ الْحَدِيثِ، أَوْ أَيْ
لَفْظٍ مِنَ الْفَظِّ فِي أَنَّهُا تَذَكُّرُكَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْمَوْضُوعِ الَّذِي تُرِيدُ
الْبَحْثَ عَنْهُ وَلَوْ كُنْتَ لَا تَحْفَظُهَا أَوْ لَا تَحْفَظُ شَيْئًا مِنَ الْفَظِّ، عَلَى حِينِ أَنَّ طَرِيقَةَ
التَّرْتِيبِ عَلَى لَفْظٍ مِنَ الْفَظِّ الْحَدِيثِ يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ الْبَاحِثُ حَافِظًا أَوَّلَ لَفْظٍ مِنَ
الْفَظِّ الْحَدِيثِ أَوْ أَيْ لَفْظٍ مِنَ الْفَظِّ، وَقَدْ لَا يَكُونُ حَافِظًا شَيْئًا مِنَ الْفَظِّ، عَلَى
أَنَّ لِكُلِّ مِنَ الطَّرِيقَتَيْنِ مِيزَةٌ تَمَيِّزُ بَهَا عَنْ الْأُخْرَى.

٤- طريقة الدلالة على مواضع الأحاديث في الكتب الأربعة عشر، فهي كما يلي:

- ١- يَذْكُرُ رَقْمَ الْبَابِ فِي كُلِّ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ وَأَبْنِ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيِّ،
وَذَلِكَ بَعْدَ ذِكْرِ الْكِتَابِ بِرَمْزٍ (ك) وَذِكْرِ الرُّقْمِ الْمُسْتَسْلَسِ لِذَلِكَ الْكِتَابِ حَسَبَ وَرُودِهِ فِي ذَلِكَ الْمُصَنَّفِ.
- ٢- يَذْكُرُ رَقْمَ الْحَدِيثِ فِي كُلِّ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَمَوْطَأَ مَالِكٍ وَمُسْنَدِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، بَعْدَ ذِكْرِ
الْكِتَابِ بِالنِّسْبَةِ لِصَحِيحِ مُسْلِمٍ وَمَوْطَأَ مَالِكٍ، فَقَطْ.
- ٣- يَذْكُرُ رَقْمَ الصَّفَحَاتِ فِي كُلِّ مِنْ مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَطَبَقَاتِ أَبِي سَعْدٍ وَسِيرَةِ أَبِي هِشَامٍ وَمَغَازِي
الْوَأْقِدِيِّ، بَعْدَ ذِكْرِ رَقْمِ الْجُزْءِ كِتَابَةً بِالنِّسْبَةِ لِمُسْنَدِ أَحْمَدَ، وَذِكْرِ الْجُزْءِ وَرَقْمِهِ وَالْقِسْمِ بِالنِّسْبَةِ لَطَبَقَاتِ أَبِي سَعْدٍ.

٥- مصالير الكتاب وطبعاتها

- ١- صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: طَبْعَةُ لَيْدِنَ سَنَةِ ١٨٦٢ - ١٨٦٨ م وَ ١٩٠٧ - ١٩٠٨ م.
- ٢- صَحِيحُ مُسْلِمٍ: طَبْعَةُ بُولَاقَ سَنَةِ ١٢٩٠ هـ.
- ٣- سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: طَبْعَةُ الْقَاهِرَةِ سَنَةِ ١٢٨٠ هـ.
- ٤- جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ: طَبْعَةُ بُولَاقَ سَنَةِ ١٢٩٢ هـ.
- ٥- سُنَنُ النَّسَائِيِّ: طَبْعَةُ الْقَاهِرَةِ سَنَةِ ١٣١٢ هـ.
- ٦- سُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ: طَبْعَةُ الْقَاهِرَةِ سَنَةِ ١٣١٣ هـ.
- ٧- سُنَنُ الدَّارِمِيِّ: طَبْعَةُ دَهْلِي سَنَةِ ١٣٣٧ هـ.
- ٨- الْمُوطَأُ: طَبْعَةُ الْقَاهِرَةِ سَنَةِ ١٢٧٩ هـ.
- ٩- مُسْنَدُ أَحْمَدَ: طَبْعَةُ الْقَاهِرَةِ سَنَةِ ١٣١٣ هـ (الطَبْعَةُ الْمِمْنِيَّةُ).
- ١٠- مُسْنَدُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ: طَبْعَةُ مِيلَانُو سَنَةِ ١٩١٩ م.
- ١١- مُسْنَدُ الطَّيَالِسِيِّ: طَبْعَةُ حَيْدَرُ أَبَادَ سَنَةِ ١٣٢١ هـ.
- ١٢- طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ: طَبْعَةُ لَيْدِنَ سَنَةِ ١٩٠٤ - ١٩٠٨ م.
- ١٣- سِيرَةُ ابْنِ هِشَامٍ: طَبْعَةُ غُوتِنغن سَنَةِ ١٨٥٩ - ١٨٦٠ م.
- ١٤- مَغَازِي الْوَأْقِدِيِّ: طَبْعَةُ بَرْلِينِ الْمُتَرَجِّمَةِ سَنَةِ ١٨٨٢ م.

٦- رُمُوزُ الْمَصَلِّينِ

أَمَّا الرُّمُوزُ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا الْمُؤَلِّفُ فِي الْكِتَابِ فَهِيَ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ رَمَازًا. وَهَذِهِ هِيَ تِلْكَ الرُّمُوزُ وَبَيَانُ الْمُرَادِ مِنْهَا كَمَا جَاءَ فِي ص أ مِنْ مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ.

بَخ: صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، وَهُوَ مُقْسَمٌ إِلَى كُتُبٍ، وَكُلُّ كِتَابٍ إِلَى أَبْوَابٍ.

مَس: صَحِيحُ مُسْلِمٍ، وَهُوَ مُقْسَمٌ إِلَى كُتُبٍ، وَكُلُّ كِتَابٍ إِلَى أَحَادِيثٍ.

بَد: سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ، وَهُوَ مُقْسَمٌ إِلَى كُتُبٍ، وَكُلُّ كِتَابٍ إِلَى أَبْوَابٍ.

تَر: سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ، وَهُوَ مُقْسَمٌ إِلَى كُتُبٍ، وَكُلُّ كِتَابٍ إِلَى أَبْوَابٍ.

نَس: سُنَنُ النَّسَائِيِّ، وَهُوَ مُقْسَمٌ إِلَى كُتُبٍ، وَكُلُّ كِتَابٍ إِلَى أَبْوَابٍ.

مَج: سُنَنُ أَبِي مَاجَةَ، وَهُوَ مُقْسَمٌ إِلَى كُتُبٍ، وَكُلُّ كِتَابٍ إِلَى أَبْوَابٍ.

مِي: سُنَنُ الدَّارِمِيِّ، وَهُوَ مُقْسَمٌ إِلَى كُتُبٍ، وَكُلُّ كِتَابٍ إِلَى أَبْوَابٍ.

مَ: مُوطَأُ مَالِكٍ، وَهُوَ مُقْسَمٌ إِلَى كُتُبٍ، وَكُلُّ كِتَابٍ إِلَى أَحَادِيثٍ.

ز: مُسْنَدُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، أَحَادِيثُهُ مَعْدُودَةٌ، الرَّقْمُ يَدُلُّ عَلَى الْحَدِيثِ.

عَد: طَبَقَاتُ أَبِي سَعْدٍ، مُقْسَمٌ إِلَى أَجْزَاءٍ، وَبَعْضُ الْأَجْزَاءِ إِلَى أَقْسَامٍ، وَالرَّقْمُ يَدُلُّ عَلَى الصَّفْحَةِ.

حَم: مُسْنَدُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، مُقْسَمٌ إِلَى أَجْزَاءٍ، وَبَعْضُ الْأَجْزَاءِ إِلَى أَقْسَامٍ، وَالرَّقْمُ يَدُلُّ عَلَى الصَّفْحَةِ مِنَ الْجُزْءِ.

ط: مُسْنَدُ الطَّيَالِسِيِّ، أَحَادِيثُهُ مَعْدُودَةٌ، وَالرَّقْمُ يَدُلُّ عَلَى الْحَدِيثِ.

هَش: سِيرَةُ ابْنِ هِشَامٍ، الرَّقْمُ يَدُلُّ عَلَى الصَّفْحَةِ.

قَد: مَغَازِي الْوَأَقْدِيِّ، الرَّقْمُ يَدُلُّ عَلَى الصَّفْحَةِ.

ك: كِتَابٌ. ب: بَابٌ. ح: حَدِيثٌ. ص: صَفْحَةٌ.

ج: جُزْءٌ. ق: قُسْمٌ. قَا: قَابِلٌ مَا قَبْلَهَا بِمَا بَعْدَهَا. م م م: فَوْقَ الْعَدَدِ مِنْ جِهَةِ الْيَسَارِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ مُكْرَرٌ مَرَّاتٍ. الرَّقْمُ الصَّغِيرُ فَوْقَ الْعَدَدِ مِنْ جِهَةِ الْيَسَارِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ مُكْرَرٌ بِقَدْرِهِ فِي الصَّفْحَةِ أَوْ فِي الْبَابِ.

٧- حُلُّ الرُّمُوزِ

١- الرُّمُوزُ

١- بَخ - ك أ ك

٢- مَس - ك ١٥ ح ١٤٧.

٣- بَد - ك ١١ ب ٥٦.

٤- تَر - ك ٤٥ ب ١٠٤.

٥- نَس - ك ١٢ ب ٧٩.

ك ١٣ ب ٣٠ و ٣٦ - ٣٩.

٦- مَج - ك ٥ ب ٢٧.

٧- مِي - ك ٢ ب ٨٣ و ٩٢.

٨- حَم - أَوَّلُ ص ٣٣٩، ثَانِ ص ١١٩،

ثَالِثُ ص ٤٧٠، رَابِعُ ص ٣١٦، وَ ٣١٨

و ٣١٩، خَامِسُ ص ٢٩٧.

٩- ط - ح ٧٨٥.

٢- حُلُّهَا

١- صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ - كِتَابٌ، كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ - الْبَابُ الثَّانِي.

٢- صَحِيحُ مُسْلِمٍ - كِتَابُ الْحَجِّ - حَدِيثُ رَقْم ١٤٧.

٣- سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ - كِتَابُ الْمَنَاسِكِ - بَاب ٥٦.

٤- سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ - كِتَابُ الدَّعَوَاتِ - بَاب ١٠٤.

٥- سُنَنُ النَّسَائِيِّ - كِتَابُ التَّطْيِيقِ بَاب ٧٩.

وَكِتَابُ السَّهْوِ بَاب ٣٠ و ٣٦ إِلَى بَاب ٣٩.

٦- سُنَنُ أَبِي مَاجَةَ - كِتَابُ الْإِقَامَةِ - بَاب ٢٧.

٧- سُنَنُ الدَّارِمِيِّ - كِتَابُ الْوُضُوءِ - بَاب ٨٣ و ٩٢.

٨- مُسْنَدُ أَحْمَدَ - الْجُزْءُ الْأَوَّلُ صَفْحَةُ ٣٣٩، الْجُزْءُ الثَّانِي صَفْحَةُ ١١٩، الْجُزْءُ الثَّالِثُ

صَفْحَةُ ٤٧٠، الْجُزْءُ الرَّابِعُ صَفْحَةُ ٣١٦ مُكْرَرًا مَرَّتَيْنِ فِي هَذِهِ الصَّفْحَةِ، وَكَذَلِكَ فِي

صَفْحَةِ ٣١٨ مُكْرَرًا مَرَّتَيْنِ فِي هَذِهِ الصَّفْحَةِ، وَكَذَلِكَ فِي

صَفْحَةِ ٣١٩، وَالْجُزْءُ الْخَامِسُ صَفْحَةُ ٢٩٧.

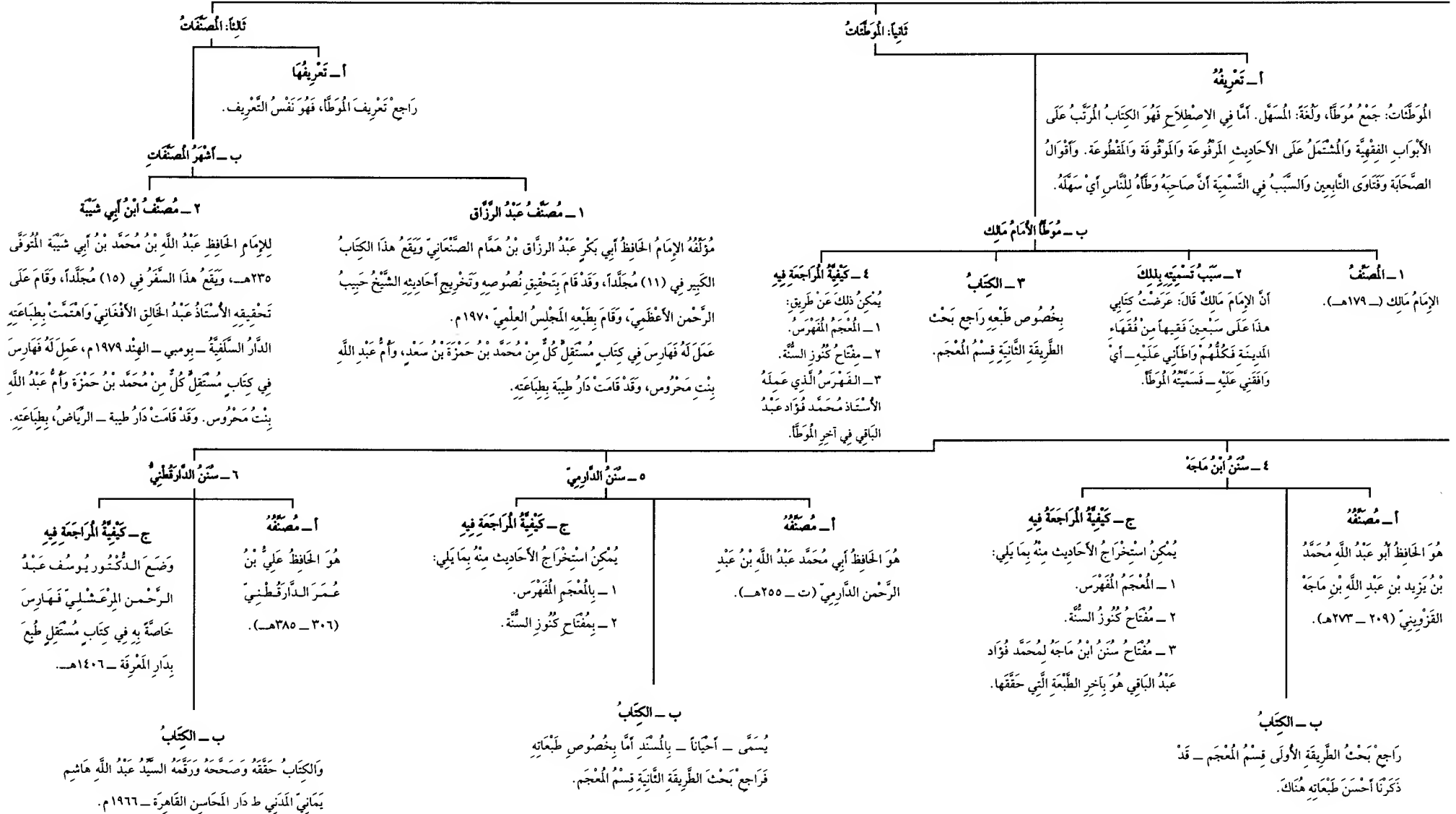
٩- مُسْنَدُ الطَّيَالِسِيِّ - حَدِيثُ رَقْم ٧٨٥.

القِسْمُ الثَّانِي

المُصَنَّفَاتُ على أَبْوَابِ الفِقه

[وهذا القِسْمُ يشْمَلُ مِنَ المُصَنَّفَاتِ المُرْتَبَةِ على الأبواب لكن أبوابها وموضوعاتها لم تشْمَلْ جَمِيعَ أَبْوَابِ الدِّينِ، بَلْ شَمِلَتْ فِي الغَالِبِ الأبْوَابَ الفُقهِيَّةَ وَهِيَ مُرتَبَةٌ على هذه الأبوابِ غَالِبًا.]





القِسْمُ الثَّالِثُ
لِلْمُصَنَّفَاتِ لِلْمُخْتَصَّةِ بِبَابٍ مِنْ
أَبْوَابِ الدِّينِ أَوْ بِجَانِبٍ مِنْ جَوَانِبِهِ

أولاً: كُتُبُ الْأَجْزَاءِ

١- تَعْرِيفُهَا

هِيَ تَأْلِيفُ الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَةِ عَنْ
رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَوْ مِنْ
بَعْدِهِمْ، وَقَدْ يَخْتَارُونَ مَوْضُوعًا
وَاحِدًا مِنْ مَوَاضِعِ الدِّينِ عَلَى
سَبِيلِ الْبَسْطِ وَالِاسْتِقْصَاءِ.

٢- أَتَوَافُهَا

أ- جَمِيعُ الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَةِ عَنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ
أَوْ مِنْ بَعْدِهِمْ:

وَنَذْكُرُ بَعْضَ الْكُتُبِ الْمَطْبُوعَةِ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ لَا الْحَصْرِ:

١- الْمُنتَقَى مِنْ مُسْنَدِ الْمُقَلِّينَ لِلْحَافِظِ دَعْلِجِ بْنِ أَحْمَدَ
السَّجْزِيِّ، تَحْقِيقُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الْجُدَيْعِ طُبِعَ بِمَكْتَبَةِ
دَارِ الْأَقْصَى - الْكُوَيْتِ.

٢- جُزْءٌ فِيهِ حَدِيثُ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ رَوَايَةً زَكَرِيَّا الْمُرُوزِيُّ
عَنْهُ، تَحْقِيقُ أَحْمَدُ الصَّوِيَانِ، طُبِعَ بِمَكْتَبَةِ الْمَنَارِ بِالْحَرَجِ.

٣- جُزْءٌ الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ الْعَبْدِيُّ، تَحْقِيقُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
الْفَرُيَوَائِي طُبِعَ بِمَكْتَبَةِ دَارِ الْأَقْصَى.

٤- جُزْءٌ مُحَمَّدُ بْنُ عَاصِمٍ النَّقْعِيُّ، تَحْقِيقُ مُفِيدُ خَالِدِ عِيدٍ،
طُبِعَ بِدَارِ الْعَاصِمَةِ - الرِّيَّاضِ.

ثانياً: الْأَحْكَامُ الْمُسَنَّدَةُ

١- هِيَ الْكُتُبُ الَّتِي أَفْرَدَ مُؤَلِّفُهَا مَوْضُوعًا مِنْ مَوَاضِعِ الْأَحْكَامِ
بِكِتَابٍ مُسْتَقِلٍّ وَأَخْرَجُوا أَحَادِيثَهَا بِسَنَدِهِمُ الْخَاصِّ.

ب- أَجْزَاءُ تَبَحُّثَ مَوْضُوعًا مِنْ مَوَاضِعِ الدِّينِ

١- حَقُّ الْجَارِ: لِلْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ، طُبِعَ عَالَمُ الْكُتُبِ
- الرِّيَّاضِ.

٢- الرَّدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ أَلَمْ حَرَفٌ لِلْحَافِظِ أَبِي
الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَنْدَه، تَحْقِيقُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
يُوسُفَ الْجُدَيْعِ، طُبِعَ بِدَارِ الْعَاصِمَةِ - الرِّيَّاضِ.

٣- حَدِيثُ الْإِفْكَ لِلْحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْغَنِيِّ
الْمَقْدِسِيِّ، تَحْقِيقُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْحَدَّادُ، طُبِعَ
بِعَالَمِ الْكُتُبِ - الرِّيَّاضِ.

٤- الْقَنَاعَةُ: لِلْحَافِظِ ابْنِ السَّنِيِّ، تَحْقِيقُ عَبْدُ اللَّهِ
بْنُ يُوسُفَ الْجُدَيْعِ، طُبِعَ بِمَكْتَبَةِ الرُّشْدِ - الرِّيَّاضِ.

٢- نَذْكُرُ بَعْضَ الْكُتُبِ الْمَطْبُوعَةِ عَلَى سَبِيلِ
الْمِثَالِ لَا الْحَصْرِ:

١- قُرَّةُ الْعَيْنَيْنِ بِرَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ لِلْإِمَامِ
الْبُخَارِيِّ، تَحْقِيقُ أَحْمَدُ الشَّرِيفُ، طُبِعَ بِدَارِ
الْأَرْقَمِ فِي الْكُوَيْتِ.

٢- الْأَشْرِيَّةُ لِلْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، تَحْقِيقُ
صُبْحِي جَاسِمٍ، طُبِعَ بِمَطْبَعَةِ الْعَاثِي - بَغْدَادَ.

٣- أَحْكَامُ الْعِيدَيْنِ، لِلْحَافِظِ الْفَرِيَّابِيِّ، تَحْقِيقُ
أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُسَاعِدُ سُلَيْمَانَ رَاشِدٍ طُبِعَ
مُؤَسَّسَةَ الرِّسَالَةِ - ١٩٨٦.

رَابِعًا: كُتُبُ الْفَوَائِدِ

٢- أَنْوَاهُهَا

١- تَعْرِيفُهَا

جَمْعُهَا فَائِدَةٌ وَهِيَ الْكُتُبُ الَّتِي
تَجْمَعُ غَرَائِبَ أَحَادِيثِ الشُّيُوخِ
وَمَفَارِيدِ مَرْوِيَّاتِهِمْ وَتَشْتَمِلُ
عَلَى الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ وَهُوَ
الْغَالِبُ عَلَى الْغَرَائِبِ.

أ- نَوْعُ جَمْعِ غَرَائِبِ الْأَحَادِيثِ عَامَّةً:

١ - فَوَائِدُ تَمَامِ أَبِي بَكْرٍ الشَّافِعِيِّ حَقَّقَهُ
جَاسِمُ الْفَهِيدِ الدَّوْسَرِيُّ وَسَمَّاهُ (الرُّوضُ
الْبَسَامُ بِتَرْتِيبٍ وَتَخْرِيجٍ فَوَائِدُ تَمَامٍ) تُرْتَبُ
أَحَادِيثُهُ عَلَى أَبْوَابِ الدِّينِ، طُبِعَ بِدَارِ
الْبَشَائِرِ الْإِسْلَامِيَّةِ - بَيْرُوتَ. وَقَدْ صَدَرَ فِي
(٥) أَجْزَاءٍ مِنَ الْفَهَارِسِ.

ثَالِثًا: كُتُبُ الزُّهْدِ وَالْفَضَائِلِ وَالْأَدَابِ وَالْأَخْلَاقِ، نَذْكُرُ مِنْهَا:

١ - الْأَدَابُ: لِلْحَافِظِ الْبَيْهَقِيِّ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ عَبْدُ الْقَادِرِ عَطَا،
طُبِعَ - عَبَّاسُ أَحْمَدُ الْبَازُ - مَكَّةَ.

٢ - أَخْلَاقُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَدَابُهُ ﷺ: لِلْحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
حَبَّانٍ الْأَصْبَهَانِيِّ الْمَعْرُوفِ بِأَبِي الشَّيْخِ، حَقَّقَهُ أَحْمَدُ مُحَمَّدٌ مَزِي،
طُبِعَ بِمَكْتَبَةِ النَّهْضَةِ الْمَصْرِيَّةِ - الْقَاهِرَةَ.

٣ - أَخْلَاقُ أَهْلِ الْقُرْآنِ لِلْإِمَامِ الْأَجَرِيِّ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدٌ عَمْرُو بْنُ
عَبْدِ اللَّطِيفِ طُبِعَ بِالْمَكْتَبِ السَّلَفِيِّ لِتَحْقِيقِ التَّرَاثُ.

٤ - كُتُبُ الزُّهْدِ: كُلُّ مِنَ الْبَيْهَقِيِّ وَوَكَيْعِ بْنِ الْجَرَّاحِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ
الْمُبَارَكِ وَالْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

٥ - أَمَّا فِي الْفَضَائِلِ فَكُلُّ كُتُبِ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا.

ب- نَوْعُ اقْتِصَارٍ فِيهِ عَلَى غَرَائِبِ أَحَادِيثِ شَيْخٍ مُعَيَّنٍ:

١ - فَوَائِدُ ابْنِ قَانِعٍ.

٢ - فَوَائِدُ الْإِخْمِيمِيِّ لِعَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ سَعِيدٍ.

عِلْمُ النَّحْوِ

اللُّغَةُ

هِيَ مَجْمُوعَةُ الْكَلِمَاتِ وَالْجُمَلِ وَالتَّرَاكيبِ الَّتِي يَسْتَخْدِمُهَا قَوْمٌ مُعَيَّنُونَ فِي كُلِّ شَأْنٍ مِنْهُمْ وَيَسْجِلُونَ بِهَا كُلَّ مَا يَتَّصِلُ بِحَيَاتِهِمْ نَطْقًا أَوْ كِتَابَةً.

عُلُومُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

- | | |
|--|--|
| ١ - الرَّسْمُ (الْحَطُّ وَالْإِمْلَاءُ). | ٢ - الْعُرُوضُ وَالْقَافِيَةُ وَمَا يَتَّصِلُ بِهِمَا. |
| ٣ - الْأَصْوَاتُ. | ٤ - الصَّرْفُ. |
| ٥ - الْمَاجِزُ. | ٦ - فَنُّ اللُّغَةِ. |
| ٧ - عُلُومُ الْبَلَاغَةِ الثَّلَاثَةِ. | ٨ - الْأَدَبُ الْعَرَبِيُّ وَتَارِيخُهُ. |

٩ - النَّحْوُ

١٠ - أَنْوَاعُ الْكَلِمَةِ

ب - فَلَقِدْتَهُ
يُوصِلُ إِلَى صِحَّةِ فَهْمِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَمَعْرِفَةِ مَا نَطَقَ بِهِ الْعَرَبُ، وَسَجَلُوهُ مِنْ مَعَارِفَ وَعُلُومٍ، مَعَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى اللُّغَةِ حَيَّةً نَابِضَةً، إِلَى جَانِبِ صَوْنِ اللِّسَانِ عَنِ الْخَطَا فِي الْكَلَامِ.

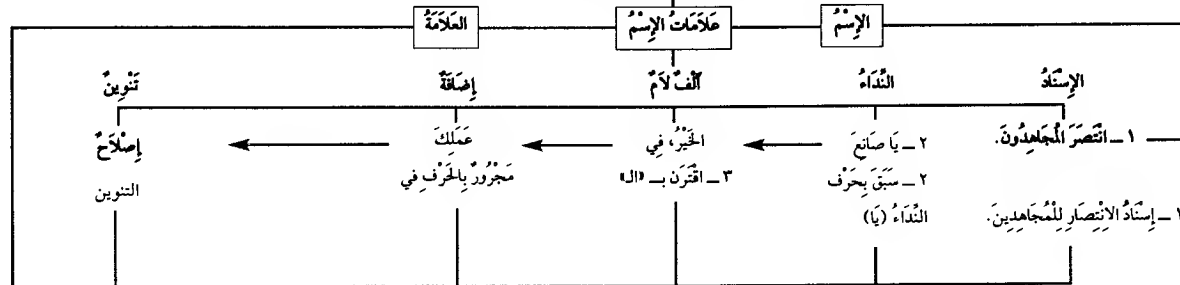
ج - فَعَلَ
مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ مُرْتَبِطٍ بِزَمَنٍ (نَجَّحَ، يَسَافِرُ، أَذْهَبَ).

ب - اسْمٌ
وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرَ مُرْتَبِطٍ بِزَمَنٍ (رَجُلٌ، جَمَلٌ، جَبَلٌ، بَحْرٌ، طَائِرٌ).

أ - حَرْفٌ
وَهُوَ مَا لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ، وَإِنْ دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ (مِنْ، هَلْ، إِنْ، لَا).

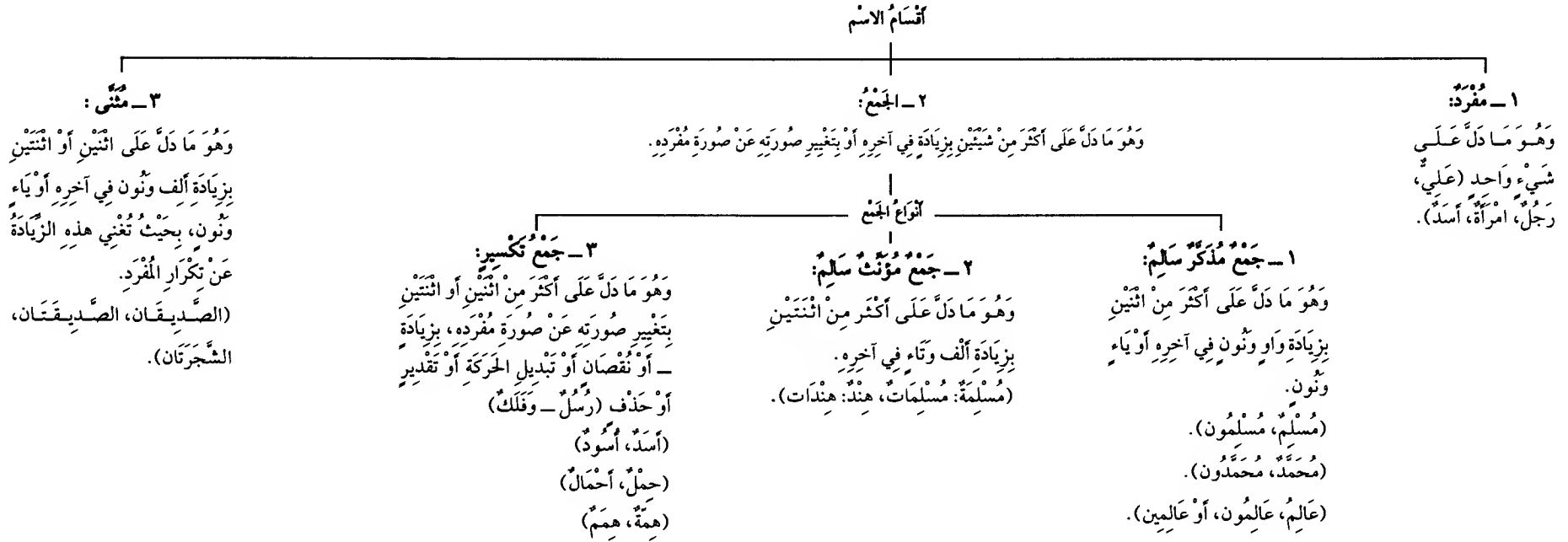
أ - مَبْحَثُهُ

يَبْحَثُ فِي الْكَلِمَةِ وَالْكَلَامِ بَعْدَ أَنْ تَأْخُذَ مَكَانَهَا فِي تَرْكِيبِ الْجُمْلَةِ الْمُفِيدَةِ مِنْ حَيْثُ ضَبْطُ آخِرِهَا وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ مِنْ ارْتِبَاطٍ بِالْمَعْنَى.



ملاحظة:

* قد تكون الكلمة اسماً دون وجود إحدى هذه العلامات والمقصود أن الكلمة إن قبلت إحدى هذه العلامات فهي اسم ولو لم توجد فيها العلامة بالفعل، وهكذا علامات الأفعال التي سنحدثك عنها.



نموذج للتدريب: من كتاب الوطن والمواطن تحت راية الإسلام.

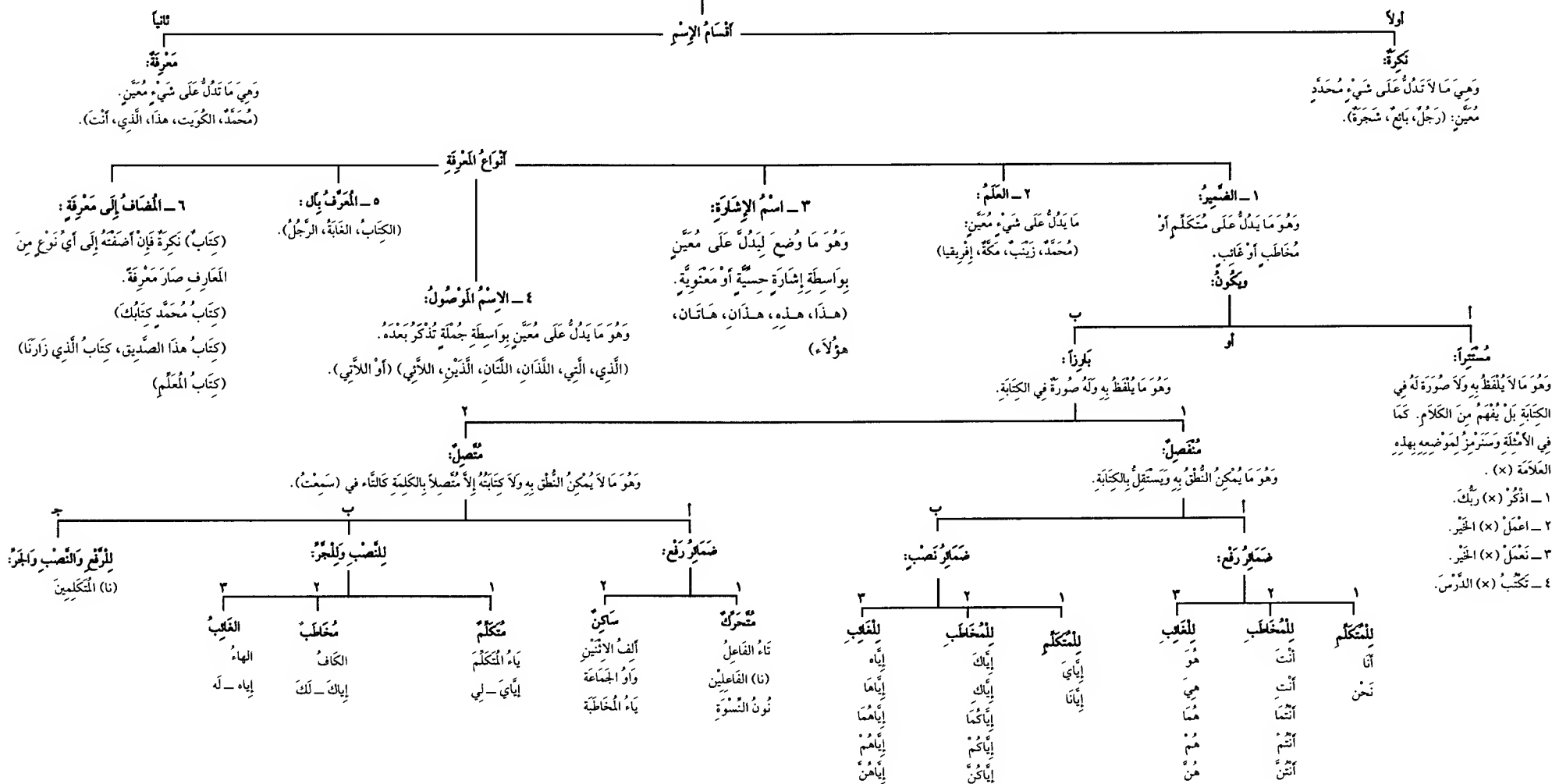
عرفنا أن العلاقة في الوطن الإسلامي الأول في المدينة قامت على دعائم المواخاة التكافلية بين المواطنين، في دستور معلوم يأمر خاتم النبيين بعد أن أحكمت وشائج الحب في الله بين أفراد طلائع هذا المجتمع المثالي من المهاجرين والأنصار.

أ - اقرأ القطعة السابقة ثم أجب:

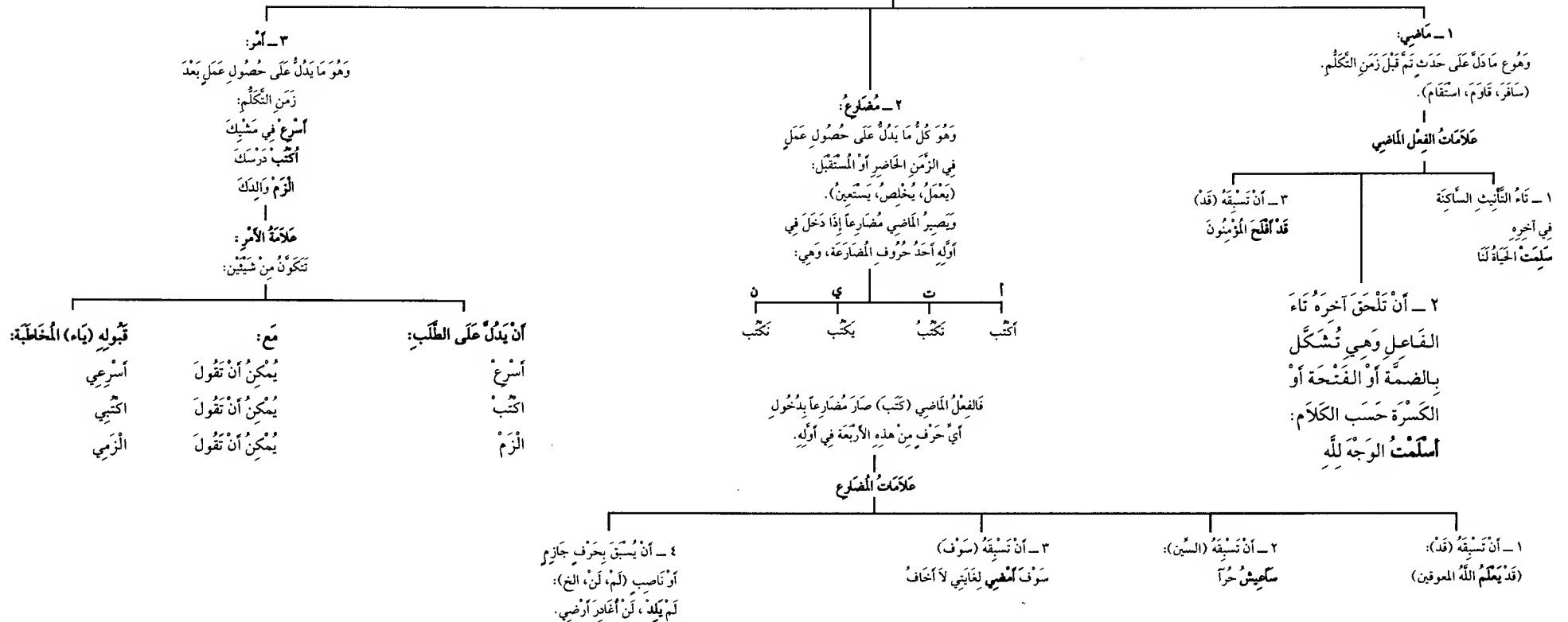
١ - بين نوع كل كلمة.

٢ - ثم بين نوع كل جمع فيها.

أقسام الإسم



أنواع الفعل



ملحوظة: ليس بلامز وجود إحدى العلامات السابقة في الكلمة حتى تكون فعلاً، ولكن المقصود أن الكلمة متى أمكن قبولها إحدى العلامات السابقة فهي فعل ماضٍ أو مضارع أو أمر بحسب كل كلمة وما تدلّ عليه.

تدريب: جاء في مقدمة المعجم الوسيط في الإعراب ما يأتي:

وقد أقاد معاصرونا من هذا المعجم النفيس (معني اللبيب عن كتب الأعاريب) قالقوا معجمات حديثة في الإعراب والإملاء والنحو عامة لكن قلما تجد بينها ما يخلو من خطأ أو هفوة أو سوء فهم. استخرج كل فعل فيما سبق وبين نوعه وعلامته إن وجدت.

الإعرابُ والبناء

- ١ - الحقُّ فوقَ القوةِ
- ٢ - إنَّ الحقَّ فوقَ القوةِ
- ٣ - يُلحقُ أعدلُ

فَكَلِمَةُ (الْحَقِّ) معربةٌ لِتَغْيِيرِ ضَبْطِ آخِرِهَا
فِي كُلِّ جُمْلَةٍ تَبَعًا لِلْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا.
وَهَذَا مَا نَطْلُقُ عَلَيْهِ اسْمُ: (الإِعْرَابِ)

- ١ - هَذَا الرَّجُلُ مُجْتَهِدٌ
- ٢ - إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ مُجْتَهِدٌ
- ٣ - لِهَذَا الرَّجُلِ اجْتِهَادُهُ

فَكَلِمَةُ (هَذَا) نَزَمَ آخِرُهَا حَالَةً وَاحِدَةً
رَغْمَ تَغْيِيرِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا،
وَهَذَا مَا نَطْلُقُ عَلَيْهِ اسْمُ: (الْبِنَاءِ)

فَالِإِعْرَابُ تَغْيِيرُ آخِرِ الْكَلِمَةِ تَبَعًا لِتَغْيِيرِ
الْعَوَامِلِ الْمُؤَثِّرَةِ فِي وَظَائِفِهَا فِي الْجُمْلَةِ.

وَالْبِنَاءُ لُزُومُ آخِرِ الْكَلِمَةِ حَالَةً وَاحِدَةً رَغْمَ تَغْيِيرِ
الْعَوَامِلِ الْمُؤَثِّرَةِ فِي وَظَائِفِهَا فِي الْجُمْلَةِ.

حالات الإعرابِ وعلامته: و البناء

حالات البناء

أولاً

١ - مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ:
مِثْلُ: كَمْ، مَنْ، اضْرِبْ، هَذَا

ثانياً

٢ - مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ:
مِثْلُ: أَيْنَ، الآنَ، كَيْفَ، ظَهَرَ

ثالثاً

مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ:
مِثْلُ: أَمْسِرْ، هُوَلَاءُ، حَدَامِ

رابعاً

مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ:
مِثْلُ: حَيْثُ، مَنْذُ، قَبْلُ، بَعْدُ

ثانياً

النَّصْبُ:
وَعَلَامَتُهُ الْأَصْلِيَّةُ (الْفَتْحَةُ)
مِثْلُ: قُلْنَ أَبْرَحَ الْأَرْضِ
وَلِلنَّصْبِ عَلَامَاتُ فُرْعِيَّةٌ
تَنْبُؤُ عَنْ الْفَتْحَةِ، وَهِيَ:

أولاً

الرَّقْعُ:
وَعَلَامَتُهُ الْأَصْلِيَّةُ (الضَّمَّةُ)
مِثْلُ: يَقُورُ الْمَجْتَهِدُ
وَهُنَاكَ عَلَامَاتُ فُرْعِيَّةٌ لِلرَّقْعِ
تَنْبُؤُ عَنْ الضَّمَّةِ، وَهِيَ:

١ - الْأَلِفُ فِي الْمُثَنَّى:
الْصَدِيقَانِ مُخْلِصَانِ

٣ - ثُبُوتِ النُّونِ فِي الْأَفْعَالِ
الْحَمْسَةِ:
سَيَحْلِقُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ

١ - الْأَلِفُ فِي الْأَسْمَاءِ الْحَمْسَةِ:
إِنَّ كَلْعَكَ مَنْ وَاسَكَ

٣ - الْكَسْرَةُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ
السَّالِمِ:
إِنَّ الْمُؤْمِنَاتِ قَانِتَاتٌ

٢ - الواوُ:

أ - جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ:
أَبُوكَ مُحْتَرَمٌ

أ - الْمُثَنَّى:
قَرَأْتُ الرُّوَايَتَيْنِ

ب - جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ:
شَاهَدْتُ الْأَعْيُنَ

٣ - حَذْفُ النُّونِ فِي
الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ:
الْعَامِلُونَ لَنْ يَهْمِلُوا

١ - الْفَتْحَةُ فِي الْمُنْتَوَعِ: مِنْ الصَّرْفِ: سَلَّمْتُ عَلَى أَكْرَمِ

٢ - الياءُ فِي:

أ - الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ:
مِنْ كَيْفِكَ تَعَلَّمْتُ

ج - جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ:
عِشْتُ مَعَ الصَّادِقِينَ

ب - الْمُثَنَّى:
لِلصَّدِيقَيْنِ وَقَاءُ

أ - حَذْفُ النُّونِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ: أَنْتُمْ لَمْ تَهْمِلُوا الْعَمَلَ

ب - حَذْفُ حَرْفِ الْعِلَّةِ
فِي الْمَصَارِعِ الْمُعْتَلِ الْآخِرِ:
لَمْ يَسْعَ، لَمْ يَبْرَمْ، لَمْ يَلْعَ

الجزءُ:

وَعَلَامَتُهُ الْأَصْلِيَّةُ (السُّكُونُ)
مِثْلُ: لَمْ يَتَغَيَّرْ فِيكَ رَأْيِي،
وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ فُرْعِيَّتَانِ
تَنْبُؤَانِ عَنِ السُّكُونِ، وَهُمَا:

أنواع الإعراب

١ - ظهروا ويسمى لفظياً
تظهر فيه جميع علامات
الإعراب ويكون في:

١ - الاسم الصحيح الآخر الذي لم

يُضَفَ لِيَاءِ التَّكْلُمِ:

أ - يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بَرِّكَ الْكَرِيمِ.

ب - إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً.

ج - هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ.

١ - الاسم المنقوص:

وهو الاسم الذي آخره ألف لازمة قبلها فتحة:

(موسى، عيسى، ليلى، كبرى)

وتقدر فيه جميع علامات الإعراب للتعذر:

١ - ولما جاء موسى لميقاتنا

٢ - إن ليلى مهذبة.

٣ - تعلمت من كبرى أخواني.

٢ - الاسم المضاف إلى ياء التكلّم:

كتابي، صاحبي، والدي

وتقدر فيه جميع علامات الإعراب

للمناسبة:

١ - إن هذا أخي .

٢ - لوالدي احترام.

٣ - أحببت صديقي

١ - الاسم المنقوص:

وهو الاسم المنتهي بياء لازمة قبلها كسرة:

مثل: (الداعي، الساعي، القاضي)

وتقدر عليه [الضمة والكسرة] للثقل، وتظهر (الفتحة):

١ - الساعي في الخير كفاحه.

٢ - لداعي الخير استجبت.

٣ - إن القاضي عادل.

٢ - مقدر ويسمى غير لفظي:

تقدر فيه جميع العلامات أو بعضها.

ما تقدر فيه بعض العلامات، ويكون في:

٢ - المضارع المتل الآخر:

(آخره ألف أو واو أو ياء).

فما كان آخره ألفاً تقدر فيه

(الضمة والفتحة) للتعذر:

١ - يسعى أخي في الخير.

٢ - لن أسمى في الشر.

وما كان آخره واو أو ياء تقدر فيه (الضمة) للثقل

وتظهر (الفتحة):

١ - أدعو ربّي، ألقى ذنبي وأتوب.

٢ - لن أدعو غير الله، لن ألقى الأذى في الطريق.

نموذج إعرابي

لن أرمي الأذى في الطريق:

لن: حرف نفي وتنصب واستقبال، مبني على السكون...

أرمي: فعل مضارع منصوب بـ (لن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).

الأذى: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره للتعذر (أي تعذر النطق بها).

في: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

الطريق: اسم مجرور بفي، وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلقان بـ (أرمي).

٢ - الفعل المضارع الصحيح الآخر

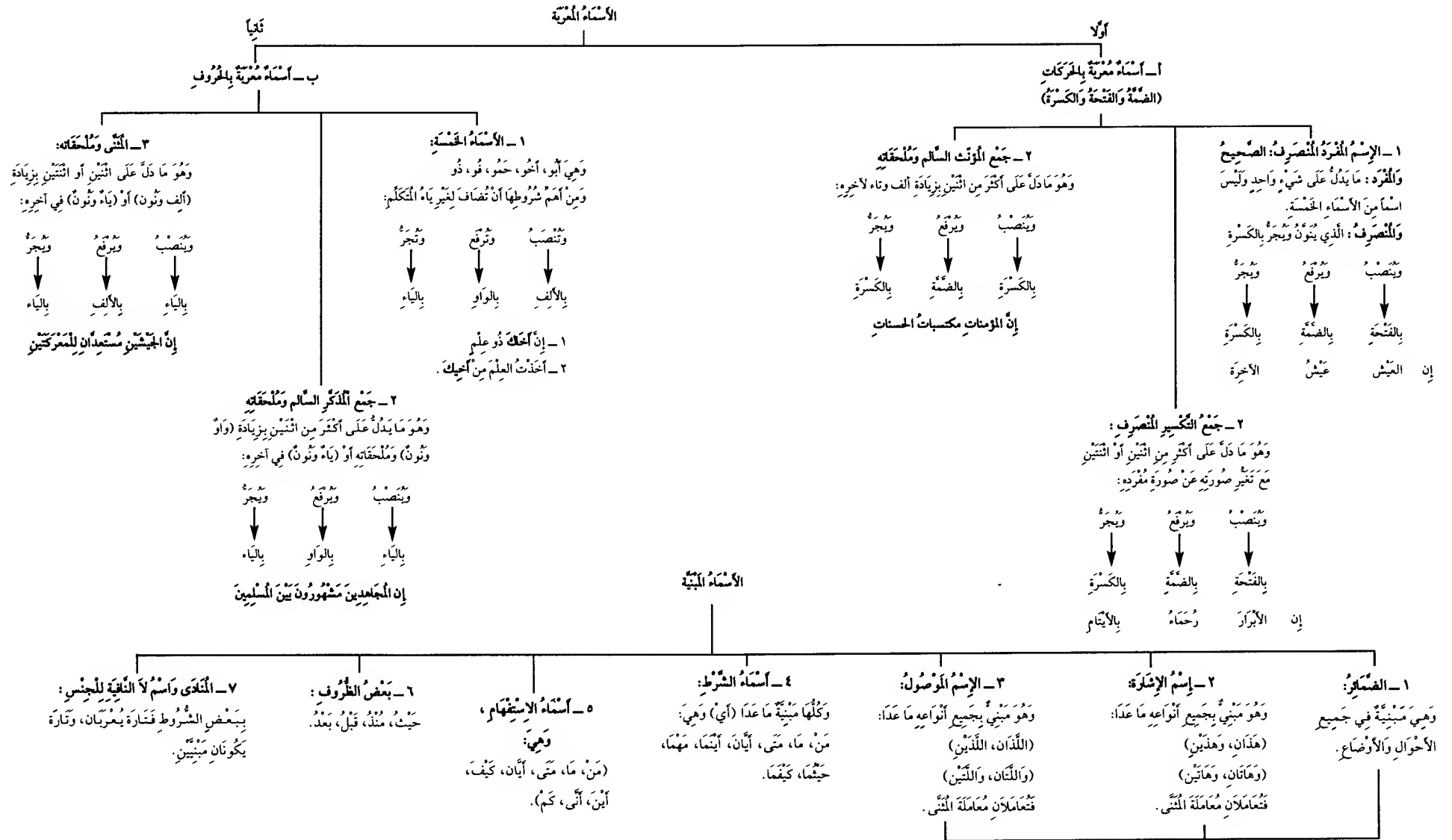
الذي لم يتصل به شيء:

أ - يستعين المؤمن بالله.

ب - لن يستعين المؤمن إلا بالله.

ج - لم يستعين المؤمن بغير الله.

الْأَسْمَاءُ الْمُعَرَّبَةُ وَالْمَبْنِيَّةُ



الْأَسْمَاءُ الْمَبْنِيَّةُ

١ - الضَّمَاةُ:

وهي مبنية في جميع الأحوال والأوضاع.

٢ - إِسْمُ الْإِشْرَةِ:

وهو مبني بجميع أنواعه ما عدا: (هَذَا، وَهَذَا، هَذَيْنِ، وَهَاتَانِ، وَهَاتَيْنِ)

فَتَعَامَلَانِ مُعَامَلَةَ الْمُثَنَّى.

٣ - الْإِسْمُ الْمَوْصُولُ:

وهو مبني بجميع أنواعه ما عدا: (الَّذَانِ، اللَّذَيْنِ) (وَالَّتَانِ، وَالَّتَيْنِ)

فَتَعَامَلَانِ مُعَامَلَةَ الْمُثَنَّى.

٤ - أَسْمَاءُ الشَّرْطِ:

وكلها مبنية ما عدا (أَيُّ) وهي: مَنْ، مَا، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَمَا، مَهْمَا، حَيْثَمَا، كَيْفَمَا.

٥ - أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ:

وهي: مَنْ، مَا، مَتَى، أَيَّانَ، كَيْفَ، أَيْنَ، أَيْ، كَمْ.

٦ - بَعْضُ الظَّرُوفِ:

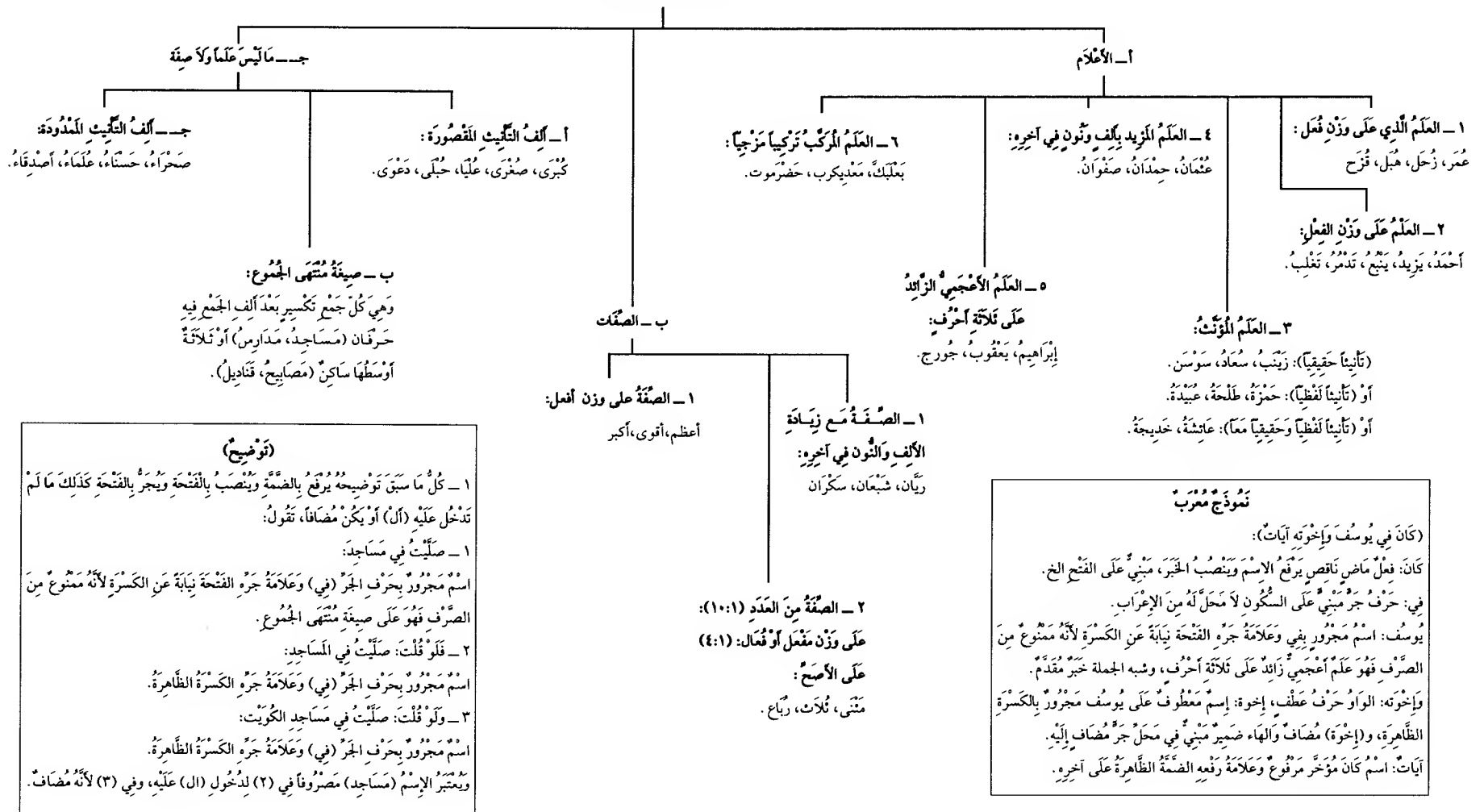
حيث، منذ، قبل، بعد.

٧ - الْمَثَلِيُّ وَأَسْمُ لَا النَّاقِيَةِ لِلْجِنْسِ:

بعض الشروط فتارة يعربان، وتارة يكونان مبنيين.

(راجع في هذه الثلاثة أنواع المعرفة)

إعراب الاسم الممنوع من الصرف
 الاسم الممنوع من الصرف هو الذي يلحقه (التنوين والكسرة) ويرفع بالضمة ويجر بالكسرة وينصب بالفتحة.
 الاسم الممنوع من الصرف لا يلحقه (التنوين والكسرة) ويرفع بالضمة ويجر بالفتحة وينصب بالكسرة.
 والممنوع من الصرف يكون في:



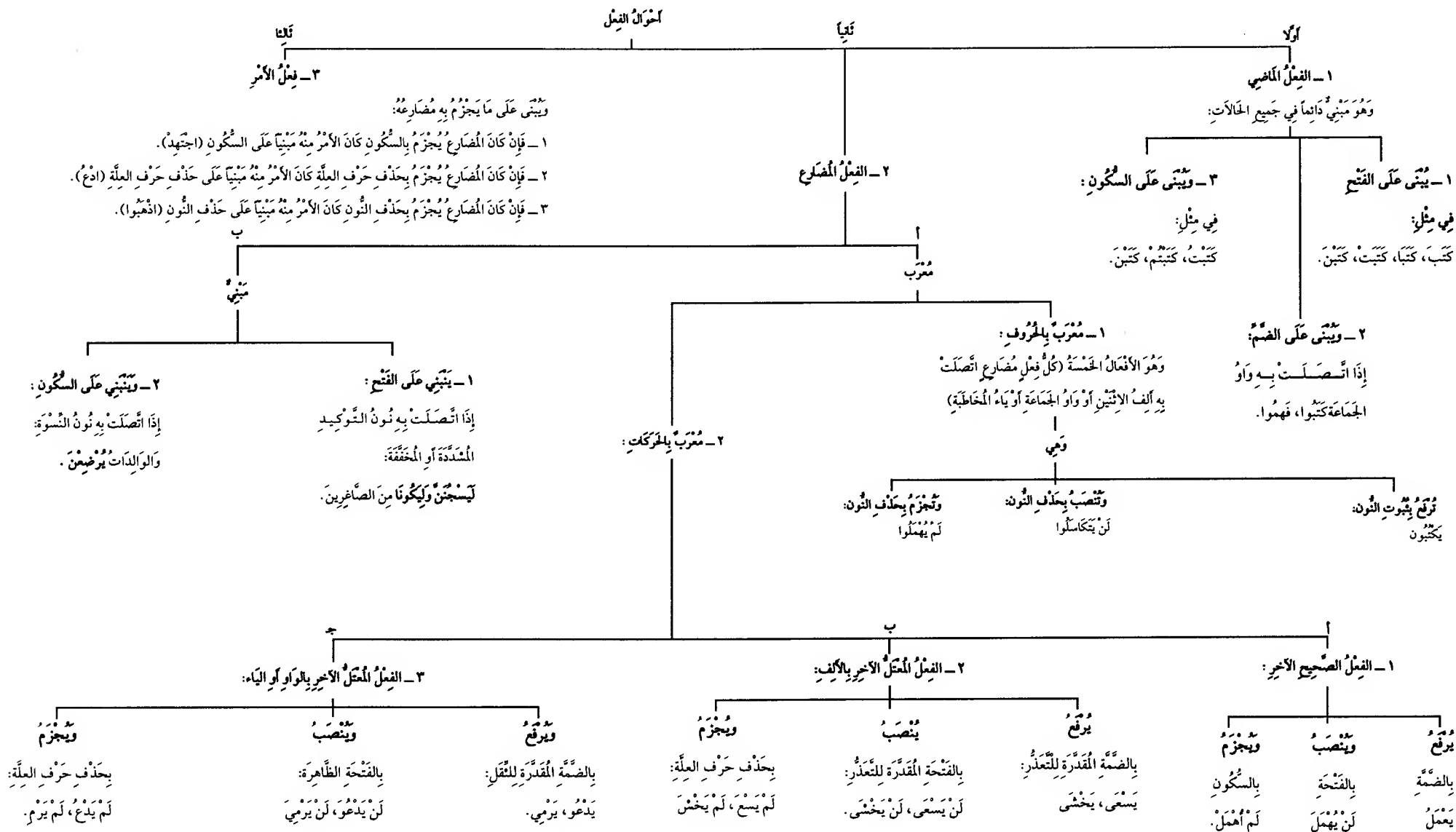
(توضيح)

- ١- كل ما سبق توضيحه يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة كذلك ما لم تدخل عليه (أل) أو يكن مضافاً، تقول:
١- صليت في مساجد:
اسم مجرور بحرف الجر (في) وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف فهو على صيغة متتهى الجمع.
٢- فلو قلت: صليت في المساجد:
اسم مجرور بحرف الجر (في) وعلامة جره الكسرة الظاهرة.
٣- ولو قلت: صليت في مساجد الكويت:
اسم مجرور بحرف الجر (في) وعلامة جره الكسرة الظاهرة.
ويعتبر الاسم (مساجد) منصوفاً في (٢) لدخول (ال) عليه، وفي (٣) لأنه مضاف.

نموذج معرب

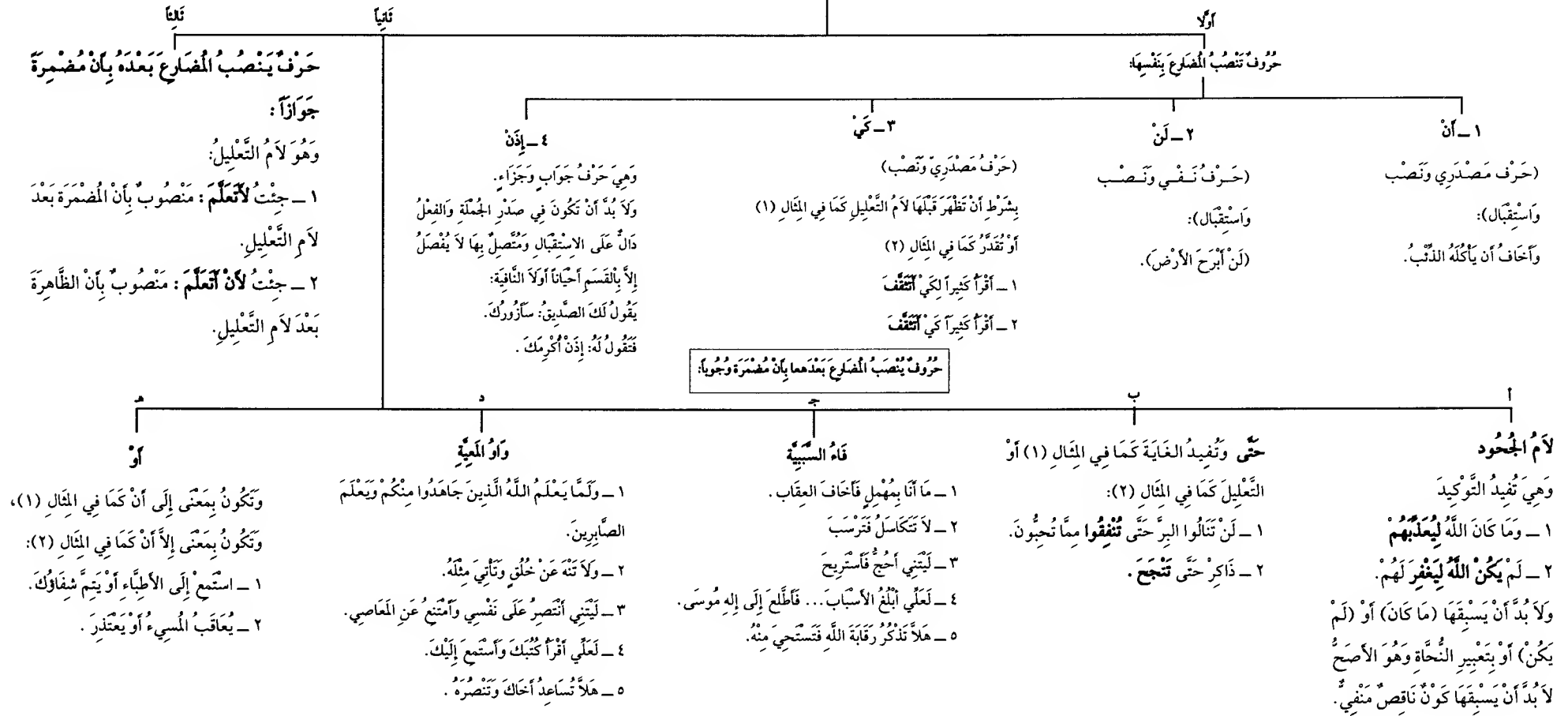
(كان في يوسف وإخوته آيات):
 كان: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مبني على الفتح الخ.
 في: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
 يوسف: اسم مجرور في وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف فهو علم أعجمي زائد على ثلاثة أحرف، وشبه الجملة خبر مقدم.
 وإخوته: الواو حرف عطف، إخوة: اسم معطوف على يوسف مجرور بالكسرة الظاهرة، و(إخوة) مضاف والهاء ضمير مبني في محل جر مضاف إليه.
 آيات: اسم كان مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

أَحْوَالُ الْفِعْلِ



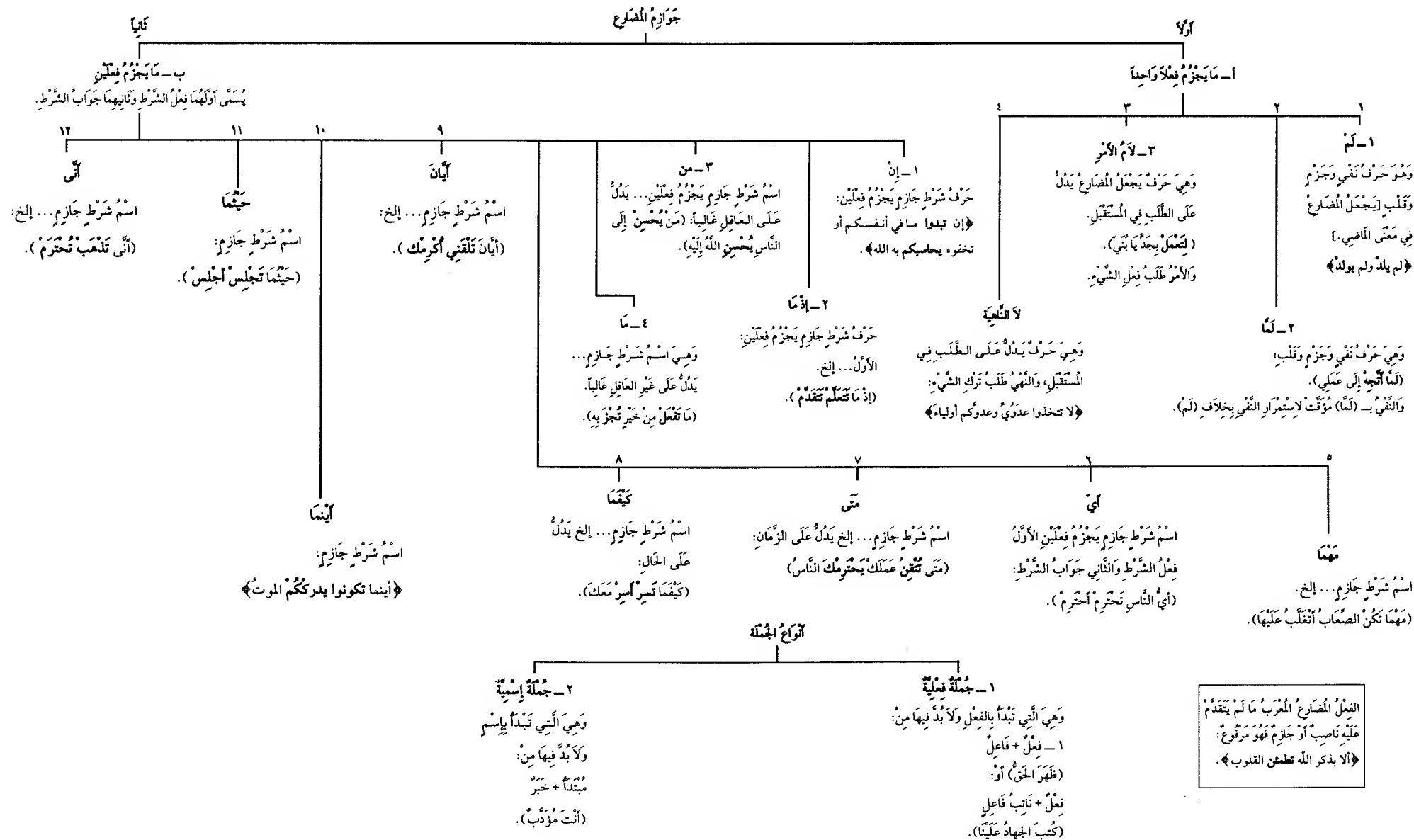
نَوَاصِبُ الْمُضَارِعِ

وَمِنْ حُرُوفِ تَسْبِيحِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فَتَعْمَلُ فِيهِ النَّصْبُ.



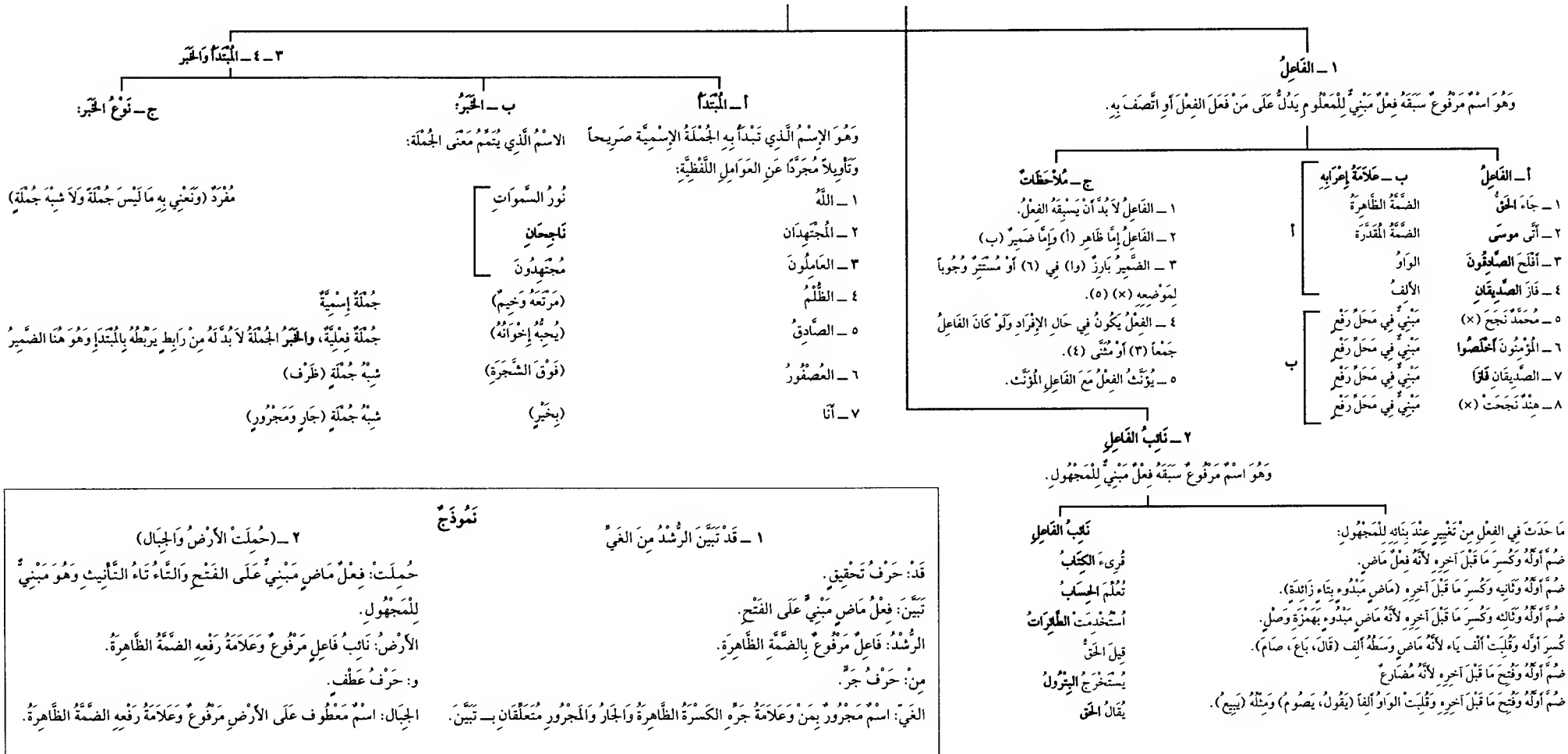
وَيُسْتَرَطُ فِي (فَاءِ السَّبَبِ وَوَاوِ الْمَعْيَةِ) أَنْ تَسْبِقَ كُلُّ مِثْمَا يَنْفِي كَمَا فِي الْمِثَالِ (١) أَوْ طَلَبُ، وَالطَّلَبُ يُشْمَلُ أَشْيَاءَ مِنْهَا النَّهْيُ كَمَا فِي الْمِثَالِ (٢)، وَالتَّمْنَى كَمَا فِي الْمِثَالِ (٣)، وَالتَّرَجِّي كَمَا فِي الْمِثَالِ (٤)، وَالتَّحْضِيضُ وَهُوَ الطَّلَبُ بِشِدَّةٍ كَمَا فِي الْمِثَالِ (٥)، وَمِنْهَا غَيْرُ ذَلِكَ.

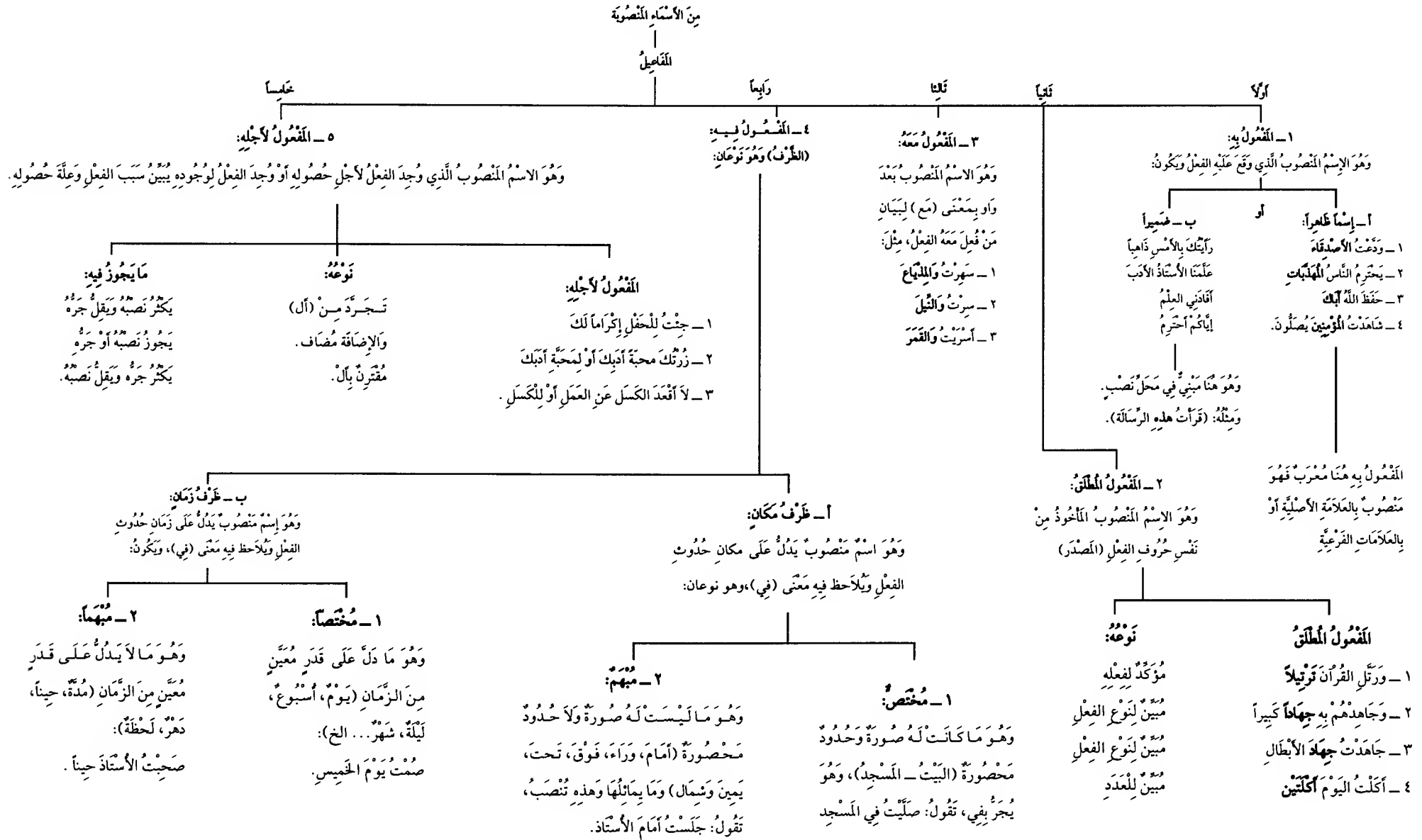
جَوَازِمُ الْمُضَارِعِ



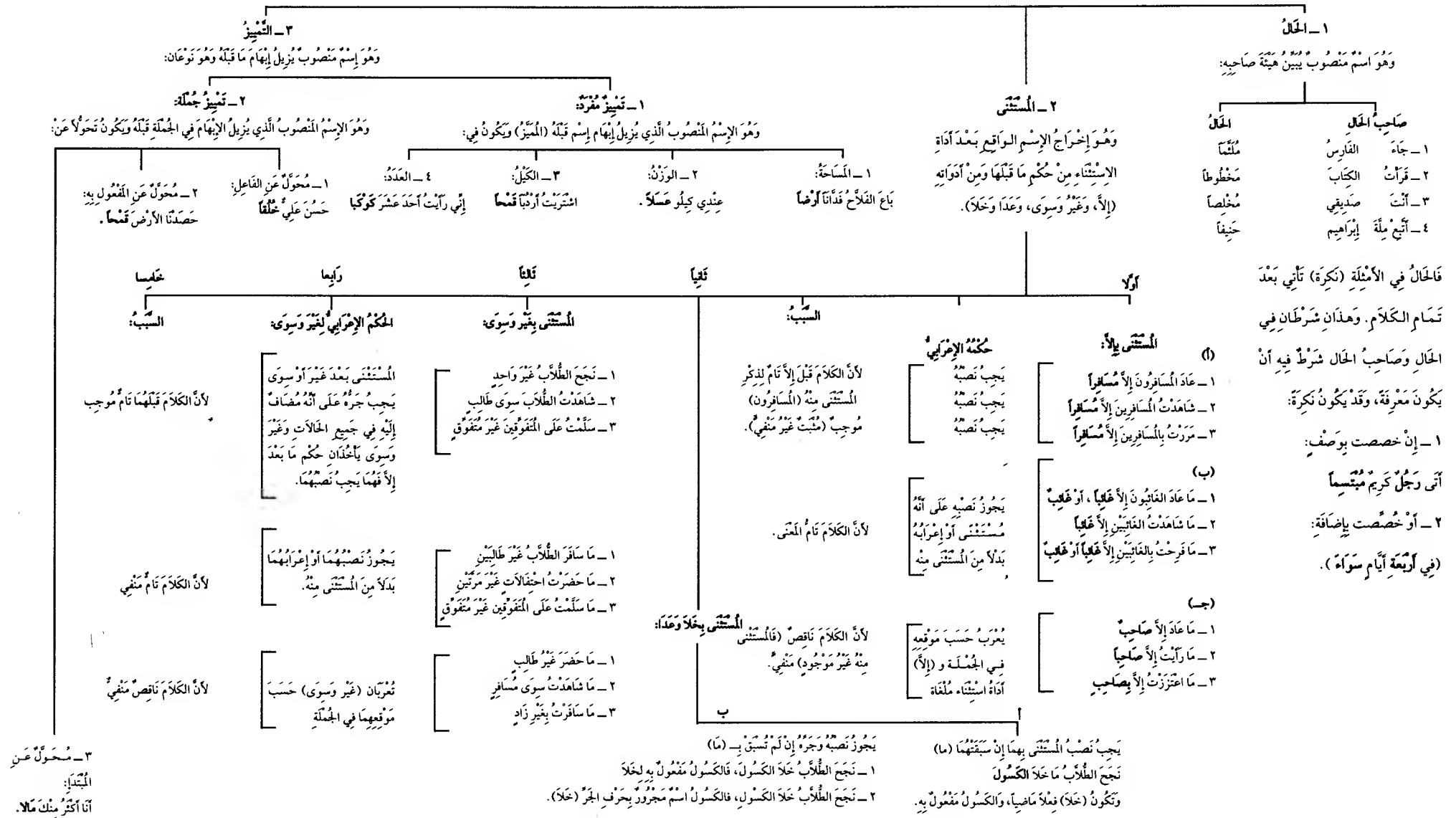
الْأَسْمَاءُ الْمَرْفُوعَةُ

وَهِيَ الْفَاعِلُ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَاسْمٌ كَانَ وَخَيْرٌ إِنَّ وَخَيْرٌ لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ وَمَا يَتَّبِعُ مَرْفُوعاً. وَسَنُحَدِّثُكَ هُنَا عَنْ الْفَاعِلِ وَنَائِبِ الْفَاعِلِ وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرِ، ثُمَّ سَوْفَ نُحَدِّثُكَ عَنْ اسْمٍ كَانَ وَخَيْرٌ إِنَّ وَخَيْرٌ (لَا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ تَحْتَ عُنْوَانِ (النَّوَاسِخِ) ثُمَّ نُحَدِّثُكَ عَمَّا يَتَّبِعُ مَرْفُوعاً تَحْتَ عُنْوَانِ (التَّوَابِعِ).

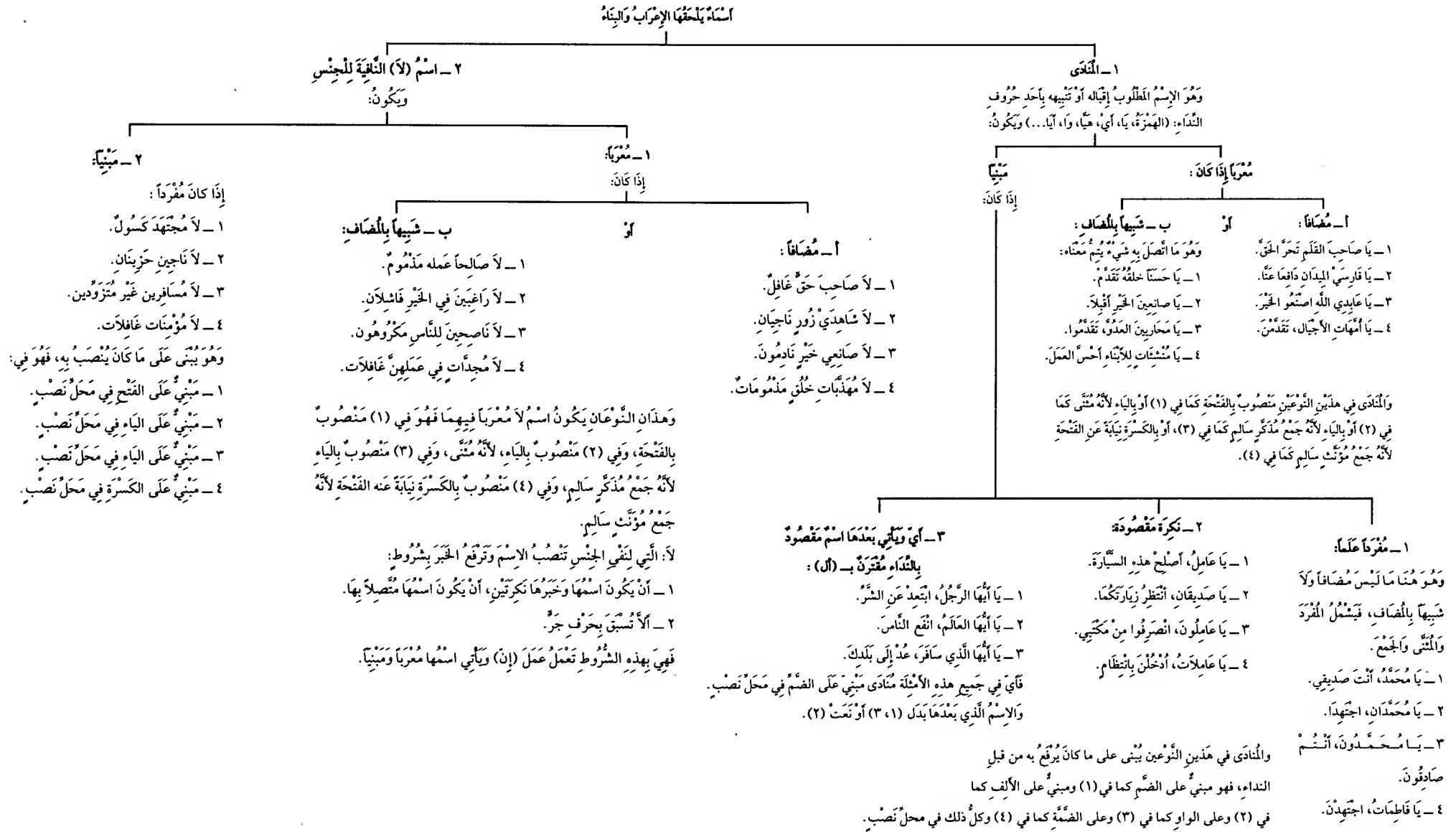




مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَنْصُوبَةِ الْآخَرَى

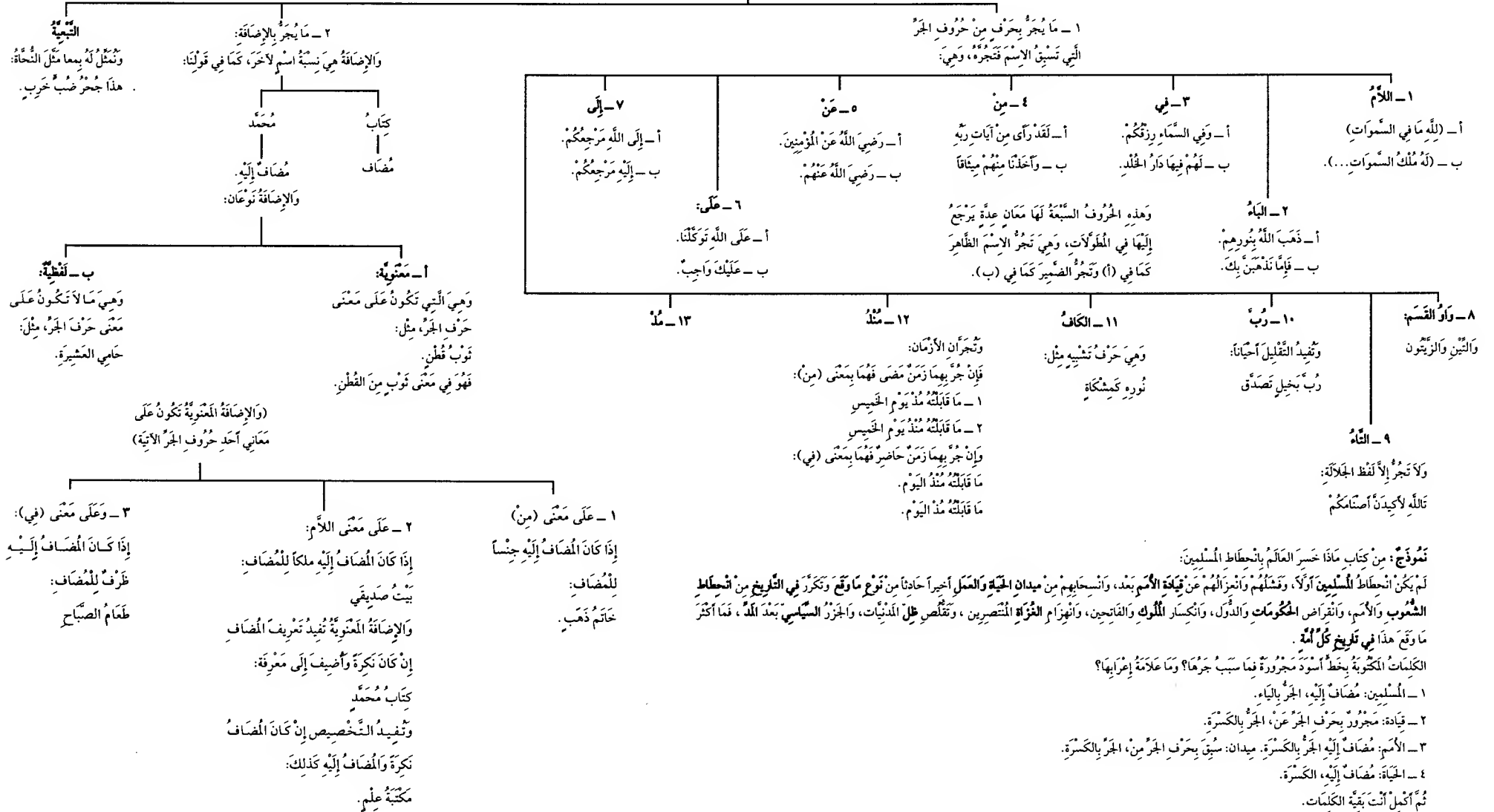


أَسْمَاءٌ يَلْحَقُهَا الْإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ



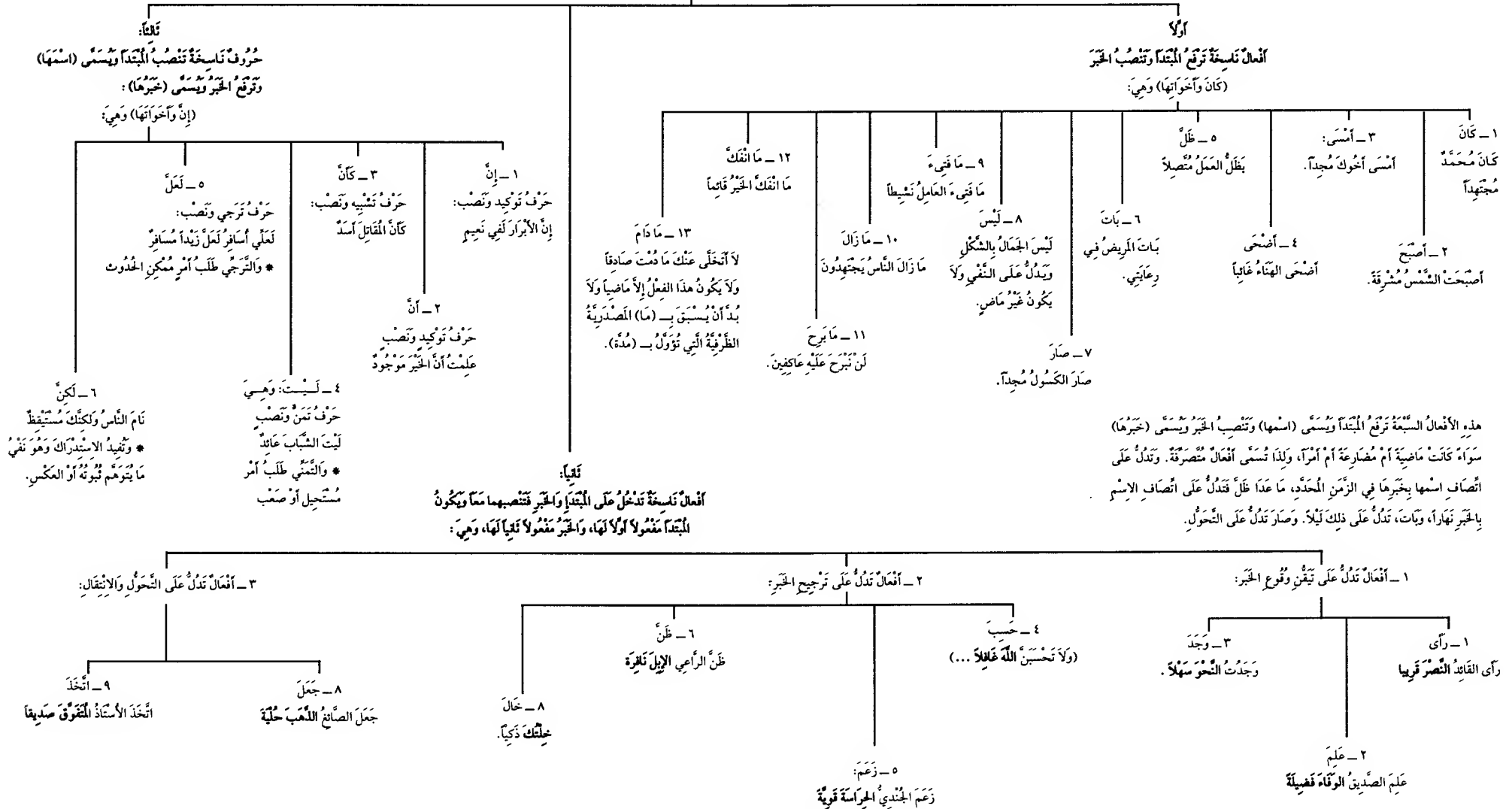
الأسماء المجرورة

من الأسماء ما يُجر بحرف من حروف الجر ومنها ما يُجر بالإضافة والتبعية.

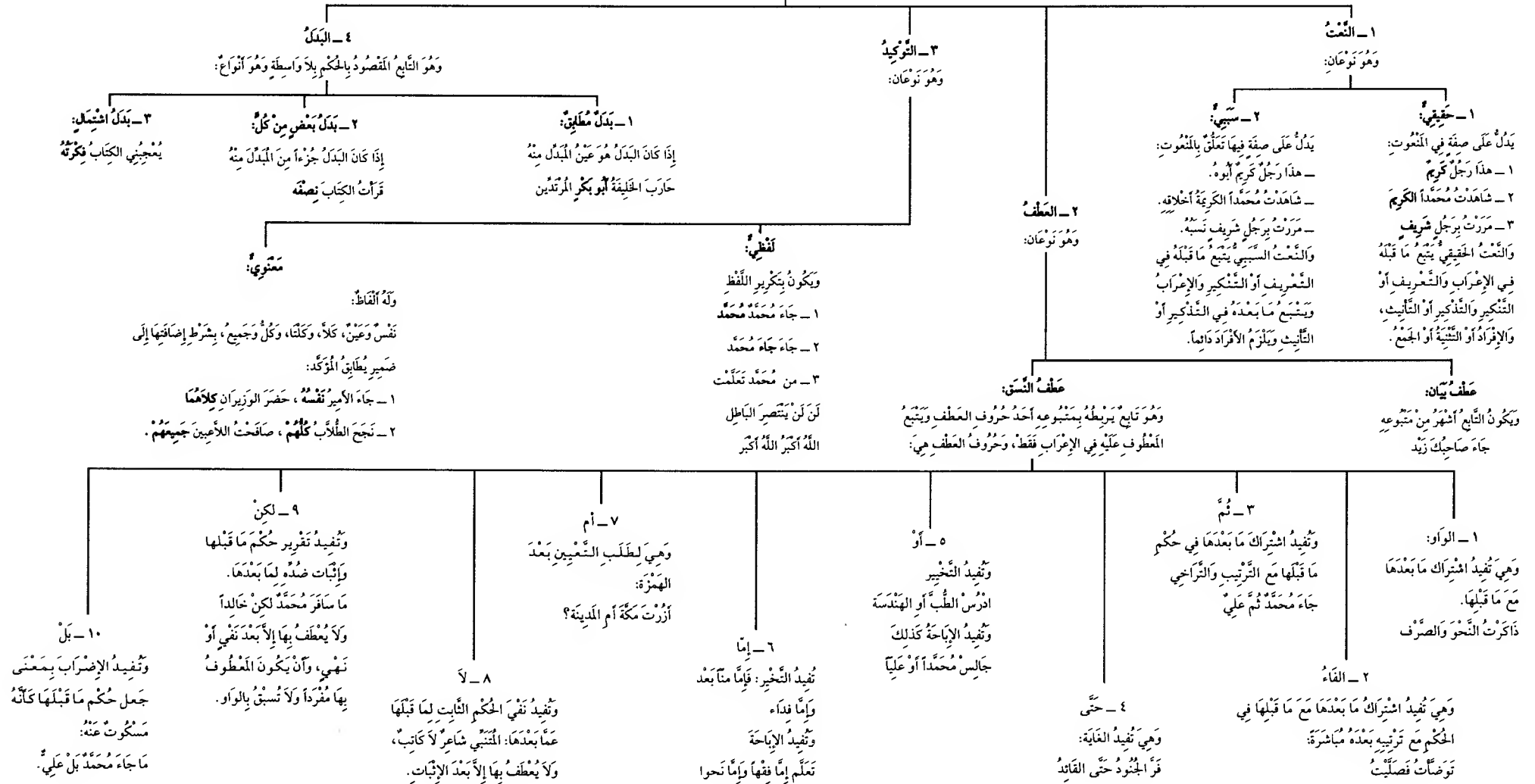


النَّوَاسِخُ

وَهِيَ أَفْعَالٌ أَوْ حُرُوفٌ تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فُتَغَيَّرُ مِنْ حَالَةٍ إِعْرَابِيَّةٍ.



التوابع
وهي كلمات تتبع ما قبلها في الإعراب لارتباط
بينها وبين متبوعها على نحو معين وهي أنواع:



الفهرس

٧ - الحيض والاستحاضة والنفاس :-	٢٨
(تعريفه - أحكام علقها الشرع على الحيض - أقل الحيض وأكثره - أقل الطهرين الحيضتين - الاستحاضة - الصفرة والكدره - الاستمتاع من الحائض والنفاس - النفاس)	٢٨
* فقه الصلاة :-	٣١
١ - الوقت والأذان :-	
(المواقيت - أمور متعلقة بالوقت - الأذان / تعريفه - فضله - صيغته - صيغة الإقامة - صفة الأذان والإقامة - صفة المؤذن - حكم الأذان والإقامة - قول المستمع للنداء)	٣٢
٢ - متعلقات بالصلاة :-	
(الصلاة / تعريفها - حكمها - استقبال القبلة - آداب المشي إلى الصلاة - آداب داخل المسجد - أمور متعلقة بالصلاة)	٣٤
٣ - اللباس وسجود الصلاة :-	
(اللباس والزينة في الصلاة للرجال / حدود عورة الصلاة - لباس المرأة في الصلاة - سجود التلاوة / عددها - كيفيتها - التسليم)	٣٦
٤ - صفة الصلاة :-	٣٨
٥ - الإمامة وصلاة الجماعة :-	
(حكم صلاة الجماعة - مسقطات صلاة الجماعة - عدد انعقاد الجماعة - مكان فعلها - إعادة الجماعة في المسجد - الترتيب في أحقية الإمامة - إمامة المجنون - صلاة المرأة جماعة - صلاة المنفرد خلف الصف - إمامة المتنفل بالمفترض - ستره الإمام)	٤٢
٦ - التطوع :-	
(ما يفعل على الانفراد - نافلة مطلقة - سنن معينة - متعلقات بصلاة السنن - ما يسن له جماعة - صلاة الكسوف - صلاة الاستسقاء)	٤٦

المقدمة	٧
منهج الدراسة	١٠
الفقه	١٣
* فقه الطهارة	١٥
١ - الماء :-	
(أقسام المياه - أحكام الماء الذي تسقط فيه الحيوانات - تطهير نجاسة الكلب والخنزير - التطهير من حيث كيف في نجاسة الكلب والخنزير - تطهير نجاسة غير الكلب والخنزير)	١٦
٢ - الأنية :-	
(أنية الجلود - ما يجوز وما لا يجوز في جلد الميتة المدبوغ - أواني مأخوذة من الحيوانات سوى الجلد - أنية الذهب والفضة - أنية المشركين)	١٨
٣ - سنن الفطرة والسواك والوضوء :-	
(خصال الفطرة - شعر الرأس - محرمات متعلقة بالشعر - السواك - سنن الوضوء)	٢٠
٤ - فرض الطهارة وما ينقضها :-	
(فروض الوضوء / النية - غسل الوجه - المضمضة والاستنشاق - غسل اليدين إلى المرفقين - مسح الرأس - غسل الرجلين إلى الكعبين - الترتيب - الموالاة - ما ينقض الوضوء)	٢٢
٥ - الغسل والتيمم :-	
(الغسل / ما يوجب الغسل - الجنابة لا تنجس المسلم - الغسل من الجنابة - التيمم / التعريف - الأدلة - شروط صحة التيمم - تأخير التيمم - إذا صلى بتيممه ثم وجد الماء - الناحية العملية للتيمم - صور يجوز فيها التيمم)	٢٤
٦ - المسح :-	
(المسح على الجبيرة - المسح على الخفين والجوربين - المسح على العمامة - مسح المرأة على خمارها)	٢٦

١٢٤	مسائل من الشركة
١٢٦	كتاب الوكالة - ما يصح التوكيل فيه وما لا يصح
١٣٦	كتاب الوقف والعطايا: أحكام أولية
١٣٨	تفصيل الركن الأول «الوقف»
١٤٠	تفصيل الركن الثاني «الموقوف»
١٤٢	تفصيل الركن الثالث «الموقوف عليه»
١٤٤	الوقف من حيث الانقطاع
١٤٦	النظارة في الوقف
١٤٨	تابع - التصرف في الوقف
١٥٠	التفضيل بين الأولاد في الوقف
١٥٢	أحكام متفرقة في الوقف
١٥٤	أحكام للهبة والعطايا
١٥٦	أحكام عامة للهبات
١٥٨	التصرف في مال الولد - العطية للأولاد والأقارب
١٦٠	أحكام الرجوع في الهبة
١٦٤	أحكام الدين والعمرى والرقبى
١٦٦	أحكام اللقطة
١٦٨	أحكام التصرف في اللقطة
١٧٢	أحكام الضمان وأحكام الجعالة
١٧٤	أحكام المال الضائع
١٧٦	أحكام اللقيط
١٨٦	أحكام الوصايا
١٩٢	حالات بطلان الوصية
١٩٤	أركان الوصية
٢٠٠	كتاب الجراح - أحكام أولية - القتل العمد
٢١٢	القتل شبه العمد والقتل الخطأ
٢١٦	أحكام القصاص بين ذوي القرابة
٢١٨	أحكام متفرقة

٧	- صلاة المسافر (أ): -
	(قصر الصلاة - المسافة - نوع السفر الذي فيه الرخصة - الصلوات التي تقصر
٤٨	- حكم صلاة القصر - الجمع بين الصلوات) -
٨	- صلاة المسافر (ب): -
	(إذا نسي صلاة حضر فذكرها في السفر - إذا نسي صلاة سفر فذكرها في
	حضر - إذا سافر وقت دخول الصلاة - إذا دخل المسافر مع المقيم في الصلاة -
	إذا صلى مسافر ومقيم خلف مسافر - المسافة التي يباح فيها القصر والإفطار -
٥٠	التطوع في السفر) -
٩	- صلاة الجمعة (أ): -
	(حكمها - وقتها - مكان الخطبة - ما يتعلق بالخطبة - الأذان في الجمعة - وقت
٥٢	السعي في الجمعة) -
١٠	- غسل الجمعة (ب): -
٥٤	(حكمه - النية في الغسل - من لا يأتي الجمعة هل عليه غسل) -
٥٨	كتاب الزكاة: الأموال التي تجب فيها الزكاة
٥٩	شروط المال الذي تجب فيه الزكاة
٦١	زكاة الأنعام - مصارف الزكاة
٦٢	زكاة النقدين والحلى والتحف الثمينة
٦٤	زكاة المعادن والركاز - زكاة الفطر
٦٦	زكاة عروض التجارة
٦٨	كتاب البيوع / باب الربا والصرف
٧٨	باب بيع الأصول والثمار
٨٤	التلف للثمار
٨٨	باب بيع المصراة والتدليس
١٠٠	البيوع المنهي عنها
١١٠	مسائل في المراجعة وبيع الأمانة
١١٤	باب بيع المصراة والتدليس - أحكام خاصة بالولي
١١٦	أحكام خاصة بالعبد
١١٨	كتاب الشركة - التعاريف وأنواع الشركات

الإهلال - أنواع النسك عند الإحرام - النية	٣٠٦
٣ - المواقيت والإحرام (ب) :-	
(ما يتقيه المحرم / المنهيات في القرآن وفي غيره - ما أبيح للمحرم - الإحلال يكون بثلاثة أشياء - إذا أحصر المحرم)	٣٠٨
٤ - ذكر الحج ودخول مكة (أ) :-	
المستحب في دخول مكة - الطواف - ركعتي مقام إبراهيم - السعي بين الصفا والمروة - الحلق والتقصير - قطع النية)	٣١٠
٥ - ذكر الحج ودخول مكة (ب) :-	
(صفة الحج بعد انتهاء المتمتع من عمرته - وقت الإهلال بالحج للمتمتع - وقت المكث بمنى لعرفات - الوقوف بعرفات - الذهاب إلى عرفة - مزدلفة - رمي الجمار - الهدى)	٣١٢
٦ - ذكر الحج ودخول مكة (ج) :-	
(صفة الحج بعد حل المتمتع من عمرته - الحلق والتقصير - طواف الإفاضة - التقديم والتأخير - أيام منى - طواف الوداع - جزاء الصيد - الدم - متفرقات)	٣١٤
* أصول الفقه	٣١٧
١ - مقدمات متعلقات الحكم :-	
(تعريف بعلم أصول الفقه - أدلة القواعد الأصولية - الحكم الشرعي)	٣١٨
٢ - قضايا متعلقة بأصول الفقه :-	
(الحكمة - التكليف - ملاحظات مهمة في دراسة الأصول - ما يتعلق بالقواعد الفقهية)	٣٢٠
٣ - أدلة الأحكام المتفق عليها :-	
(القرآن - السنة)	٣٢٢
٤ - أصول مختلف فيها :-	
(الإجماع - المعنى - تصور وجود الإجماع - حجية الإجماع - هل يشترط التواتر في أهل الإجماع - من ينعقد بهم الإجماع - انعقاد الإجماع بأكثر علماء العصر المجتهدين - انقراض العصر كشرط في الإجماع - الإجماع السكوتي) (شرع من قبلنا - حكم التعبد به عقلاً - هل هو شرع لنا)	٣٢٤

أحكام الحامل	٢٢٢
كتاب القود - أحكام أولية	٢٢٤
القصاص في الأعضاء	٢٣٤
أحكام السراية	٢٤٢
أحكام العفو عن القصاص	٢٤٤
كتاب الديات - أحكام أولية	٢٤٦
العاقلة وما تحمله	٢٥٢
أحكام في دية الجنين	٢٥٦
أحكام تتعلق بالضمان	٢٥٨
كتاب ديات الجراح	٢٦٢
أحكام الأعضاء	٢٦٤
أحكام الجراحات	٢٨٦
كتاب القسامة - تعريف أحكام القسامة	٢٩٠
كفارة القتل والشهادة عليه	٢٩٦
* الصوم :-	٢٩٩
(تعريفه - متى يثبت رمضان - يوم الشك - القبلة والمضمضة للصائم - من رحمة الله في الصوم - أفعال في الصيام وحكمها - قضاء رمضان - كراهية الوصال - حكم الإفطار في السفر والمريض - من آداب الصوم - صيام التطوع - التقدير في البلاد التي يطول نهارها ويقصر ليلها - صيام الصبيان - الأيام المنهى عن صيامها - من أفسد صومه الجماع)	٣٠٠
* فقه الحج :-	٣٠٣
١ - مقدمات في الحج :-	
(تعريفه - حكمه - الأدلة - شروط وجوب الحج - الإنباء بالحج - حج المرأة - من توفي وقد وجب عليه الحج - حج الصبي والعبد)	٣٠٤
٢ - المواقيت والإحرام (أ) :-	
(مققات مكاني - مققات زمني - الإحرام / مستحبات الإحرام - اللباس - وقت	

٥ - تابع أصول مختلف فيها: -

(قول الصحابي - الاستحسان) ٣٢٦

٦ - القياس: -

(تعريفه - الأقوال فيه - أركانه - أمثلة تطبيقية - أقسام القياس) ٣٢٨

٧ - القياس (الركن الرابع العلة): -

(تعريفها - الفرق بين العلة والحكمة - شروط العلة - طرق التوصل إلى معرفة

العلة) ٣٣٠

٨ - طرق استنباط الأحكام والقواعد: -

(تعريفه - أنواعه - حكمه - أمثله - فروعه) ٣٣٢

٩ - تابع / طرق استنباط الأحكام والقواعد: -

(العام / تعريفه - أمثله - الألفاظ الدالة على العموم - أقل الجمع - دخول النبي

(صلى الله عليه وسلم) في خطاب أمته - تخصيص العام - دلالة العام - قواعد)

(المشترك / تعريفه - أمثله - حكمه) ٣٣٤

١٠ - القواعد اللغوية الأصولية: -

(دلالة اللفظ على المعنى - كيفية دلالة اللفظ على المعنى) ٣٣٦

١١ - تكملة المباحث اللغوية: -

(مفهوم المخالفة - تعارض الأدلة وال ترجيح) ٣٣٨

القواعد الفقهية

٣٤١

القاعدة الأولى: الأمور بمقاصدها ٣٤٢

القاعدة الثانية: العبرة من العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني ٣٤٤

القاعدة الثالثة: اليقين لا يزول بالشك ٣٤٦

القاعدة الرابعة: الأصل بقاء ما كان على ما كان ٣٤٨

القاعدة الخامسة: القديم يترك على قدمه ٣٥٠

القاعدة السادسة: الضرر لا يكون قديماً ٣٥٢

القاعدة السابعة: الأصل: براءة الذمة ٣٥٤

القاعدة الثامنة: الأصل في الصفات العارضة العدم ٣٥٦

القاعدة التاسعة: ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يقم الدليل على خلافه ٣٥٨

القاعدة العاشرة: الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته ٣٦٠

القاعدة الحادية عشر: الأصل في الكلام الحقيقة ٣٦٢

القاعدة الثانية عشر: لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح ٣٦٤

القاعدة الثالثة عشر: لا مساغ للاجتهاد في مورد النص ٣٦٦

القاعدة الرابعة عشر: ما ثبت على خلاف القياس فغيره عليه لا يقاس ٣٦٧

القاعدة الخامسة عشر: الاجتهاد لا ينقض بمثله ٣٦٨

القاعدة السادسة عشر: المشقة تجلب التيسير ٣٧٠

القاعدة السابعة عشر: إذا ضاق الأمر اتسع ٣٧٢

القاعدة الثامنة عشر: لا ضرار ولا ضرار ٣٧٤

القاعدة التاسعة عشر: الضرر يزال ٣٧٦

القاعدة العشرون: الضرورات تبيح المحظورات ٣٧٧

العقيدة

٣٧٩

١ - توحيد الله: -

(توحيد الله غاية الرسل عليهم السلام - أنواع التوحيد - القرآن والتوحيد -

قضايا في الصفات - قواعد في فهم موضوع الأسماء والصفات) ٣٨٠

٢ - الرؤية والاستواء: -

(رؤية الله سبحانه - الاستواء - المعتزلة والرد عليهم - رؤية أهل المحشر - رؤية

الله في الدنيا) ٣٨٢

٣ - الرسالة / أولاً رسالة محمد صلى الله عليه وسلم: -

(العبودية والرسالة - من دلائل نبوة محمد ﷺ - خاتم المرسلين محمد ﷺ) ٣٨٤

٤ - الرسالة / ثانياً - النبوة والولاية: -

(أولاً / النبوة - معنى النبوة - سبب التسمية بالنبي - نظرة الناس للأنبياء - ثانياً

/ الولاية (المحبة والقرب) - الولي - أفضل الأولياء - المنحرفون في الولاية) ٣٨٦

٥ - الرسالة / ثالثاً المعجزة والكرامة: -

(شروط المعجزة - الأمور التي يكون فيها الأمر خارق للعادة - وجه الاتفاق بين

المشركين - أطفال المسلمين في الآخرة).....	٤٠٦
١٥ - قضايا متعلقة بالتوحيد: -	
(الغلو في الصالحين - القبور وما يتعلق بها - السحر - الكهان - النشر وما جاء فيها - التطير وما جاء فيه - الاستسقاء بالأنواء - اتخاذ أنداد من دون الله).....	٤٠٨
١٦ - من صور الشرك: -	
(المقدمة - لبس الحلقة والخيط ونحوهما - وضع التولة والرقى والتمايم والقلائد - التبرك بالشجر والحجر وغيرهما - الذبح لغير الله - النذر لغير الله - الاستغاثة بغير الله والدعاء).....	٤١٠

الفرق والملل

٤١٣	
كتاب الحركات والمذاهب - التغريب.....	٤١٤
الروتاري.....	٤١٥
البابية والبهاية.....	٤١٦
القاديانية.....	٤١٧
الإسماعيلية.....	٤١٨
الصهيونية.....	٤٢٠
الصابئة المندائية.....	٤٢١
العلمانية.....	٤٢٢
القومية العربية.....	٤٢٣
الماسونية.....	٤٢٤
الوجودية.....	٤٢٥

* علوم القرآن.....	٤٢٧
١ - الوحي والقرآن: -	
(الوحي / تعريفه - كيفية وحي الله إلى رسله - كيفية نزول جبريل بالقرآن على الرسول (صلى الله عليه وسلم) - القرآن / تعريفه - أسمائه - أوصافه - تنزلات القرآن - حكمة نزول القرآن منجماً).....	٤٢٨

المعجزة والكرامة - الفرق بين المعجزة والكرامة - الحكمة من إجراء الكرامة على يد بعض العباد - منكري الكرامة والرد عليهم - أمور تابعة للكرامة).....	٣٨٨
٦ - القرآن: -	
(أقوال الناس في القرآن - الكلام كصفة - معنى القرآن في اللغة - انتفاع الموتى بعد موتهم بالقرآن).....	٣٩٠
٧ - الملائكة: -	
(مهمتهم - رؤسائهم - كثرتهم - صفاتهم الخلقية - التفضيل بين الملائكة والنبين - من قدراتهم - الملائكة والمؤمنون).....	٣٩٢
٨ - القضاء والقدر / أولاً متعلقاته والدعاء: -	
(١) متعلقاته / أنواع المخلوقات في الهداية والإرادة - مراتب الإيمان بالقضاء والقدر - إضافة الشر إلى الله - أنواع الهداية).....	٣٩٤
(٢) الدعاء / المراد منه - آراء الناس بالانتفاع بالدعاء - أسباب الإجابة.....	٣٩٥
٩ - القضاء والقدر / ثانياً أفعال العباد وخاتمة: -	
(هل للإنسان تصرف في أفعاله الاختيارية - معنى الهداية - ارتباط الثواب والعقاب بالعمل - الخاتمة - التعمق والنظر في القدر).....	٣٩٦
١٠ - الواجب تجاه الصحابة وأهل البيت وعلماء السلف.....	٣٩٨
١١ - الروح: -	
(حقيقة الروح والأقوال فيها - حدوث الروح - سبق الروح للبدن في الحدث أو تأخرها - الفرق بين الروح والنفس - هل تموت الروح أو الموت خاص بالبدن).....	٤٠٠
١٢ - الإيمان: -	
(تعريفه الاصطلاحي - زيادته ونقصانه - الاستثناء في الإيمان - أصول الإيمان - أهل الكبائر وتعريف الكبائر - الشهادة بالجنة أو النار على معين).....	٤٠٢
١٣ - الشفاعة: -	
(تعريف الشفاعة - من يشفع - الشفاعة الأولى التي ثبتت في الكتاب والسنة - الاستشفاع بالنبي وغيره في الدنيا إلى الله تعالى بالدعاء).....	٤٠٤
١٤ - الجنة والنار: -	
(تعريفهما - وجود الجنة والنار الآن - بقاء الجنة والنار وأبديتهما - أطفال	

٢ - المكي والمدني :-

(عناية الصحابة فيه - عناية التابعين - عناية العلماء - معرفة المكي والمدني - الفرق بين المكي والمدني - مميزات وضوابط المكي - مميزات وضوابط المدني - فوائد العلم بالمكي والمدني - أمثلة - ما حمل إلى المدينة وبالعكس ما حمل من المدينة إلى الحبشة - ما نزل صيفاً - ما نزل شتاء - ما نزل ليلاً - ما نزل في السفر) ٤٣٠

٣ - أسباب النزول ومعرفة أول وآخر ما نزل :-

(معرفة أول وآخر ما نزل - أسباب النزول - تعريف السبب - الحكمة والفوائد من أسباب النزول - صيغة السبب) ٤٣٢

٤ - جمع القرآن وترتيبه :-

(الجمع الأول في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) - في عهد أبي بكر - في عهد عثمان - شبهة حول جمع القرآن - رسم المصحف العثماني - أقوال الفقهاء في التزام الرسم العثماني) ٤٣٤

٥ - المحكم والمتشابه :-

(تعريف المحكم - تعريف المتشابه - القرآن من حيث الأحكام والتشابه - المتشابه يرد إلى المحكم - منشأ التشابه - خلاصة التشابه - آيات الصفات) ٤٣٦

٦ - النسخ والمنسوخ :-

(تعريف النسخ - المنسوخ - شروط النسخ - ما يقع في النسخ - أهمية النسخ - الآراء في النسخ - أقسام النسخ - أنواع النسخ - النسخ إلى بدل وإلى غير بدل - خلاصة النسخ - حكمة النسخ) ٤٣٨

٧ - إعجاز القرآن :-

(تعريف الإعجاز - شروط المعجزة، أنواعها - الفرق بين معجزة الرسول ومعجزات إخوانه من الأنبياء - تحدي القرآن للعرب - الآراء في وجوه الإعجاز - الإعجاز اللغوي - العلمي - التشريعي - إعجازه بعلم الغيب) ٤٤٠

٨ - نشأة التفسير وتطوره :-

(تعريف التفسير - تعريف التأويل - الفرق بين التفسير والتأويل - شرف التفسير - عصور التفسير - أشهر المفسرين من الصحابة - قيمة تفسير الصحابة - ترجمة أشهر المفسرين - عصر التابعين - رواية التابعين للتفسير - عصر التدوين - التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي والفرق بينهما) ٤٤٢

علم التجويد

٤٤٥

٤٤٦ مخارج الحروف

٤٤٨ صفات الحروف

٤٥٠ الاستعاذة والبسملة

٤٥٢ الإدغام

٤٥٤ المد والقصر

٤٥٦ أحكام الوقف والابتداء

٤٥٨ أحكام متفرقة لحفص من طريق الشاطبية

* علم مصطلح الحديث :-

٤٦١ ١ - الحديث باعتبار وصوله :-

٤٦٢ (متواتر - آحاد)

٢ - الحديث باعتبار قبوله :-

(مقبول / صحيح - حسن - مردود / مردود بسبب السقط من السند والمردود بسبب الطعن في الراوي)

٤٦٤ ٣ - الردود بسبب السقط من السند :-

(سقط ظاهر - سقط خفي)

٤٦٦ ٤ - الردود بسبب الطعن في الراوي (الطعن في العدالة) :-

(الموضوع - المترك - الجهالة - البدعة)

٤٦٨ ٥ - الردود بسبب الطعن في الراوي (الطعن في الضبط) :-

(المنكر - المعلن - المدرج - المقلوب - المزيد في متصل الأسانيد - المضطرب - المصحف والمحرف - الشاذ - الاختلاط)

٤٧٠ ٦ - الحديث باعتبار منتهى السند :-

(وينقسم إلى ثلاثة أقسام / المرفوع - الموقوف - المقطوع)

٤٧٢ ٧ - الحديث باعتبار عدد الرواة

(قليل - كثير)

٤٧٣

٥٣٢	كتاب النحو: الإعراب والبناء
٥٣٣	أنواع الإعراب
٥٣٤	الأسماء المعربة والأسماء المبنية
٥٣٦	أحوال الفعل
٥٣٧	نواصب المضارع
٥٣٨	جوازم المضارع
٥٣٩	الأسماء المرفوعة
٥٤٠	من الأسماء المنصوبة
٥٤٢	أسماء يلحقها الإعراب والبناء - الأسماء المجرورة
٥٤٤	النواسخ
٥٤٥	التوابع
٥٤٧	الفهرس

٤٧٤	٨ - الحديث باعتبار أوصاف الرواة: -
٤٧٨	٩ - الحديث باعتبار طبقات الرواة
٤٧٨	١٠ - الحديث باعتبار طرق نقله وروايته
٤٧٩	١١ - الحديث باعتبار مراتب الجرح والتعديل

علم التخریج والتعرف على كتب الحديث

٤٨١	مقدمة علم التخریج
٤٨٢	تخریج أحاديث العقائد وعلم الكلام
٤٨٤	تخریج أحاديث علم الأصول
٤٨٦	تخریج أحاديث كتب الفقه
٤٨٨	تخریج أحاديث كتب الفقه المقارن
٤٩١	تخریج أحاديث كتب الحديث والتفسير والرقائق
٤٩٢	التخریج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة
٤٩٤	المسانيد المفردة
٤٩٨	التخریج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث
٥٠٦	التخریج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أي جزء من متن الحديث
٥١٢	المفاتيح والفهارس التي صنعها العلماء للكتب مخصوصة
٥١٤	التخریج عن طريق معرفة موضوع الحديث
٥١٦	المصنفات التي شملت أبوابها جميع أبواب الدين
٥١٨	المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين
٥٢٤	

علم النحو

٥٢٧	علوم اللغة وأنواع الكلمة
٥٢٨	أقسام الاسم
٥٢٩	النكرة والمعرفة
٥٣٠	أنواع الفعل وعلاماته
٥٣١	